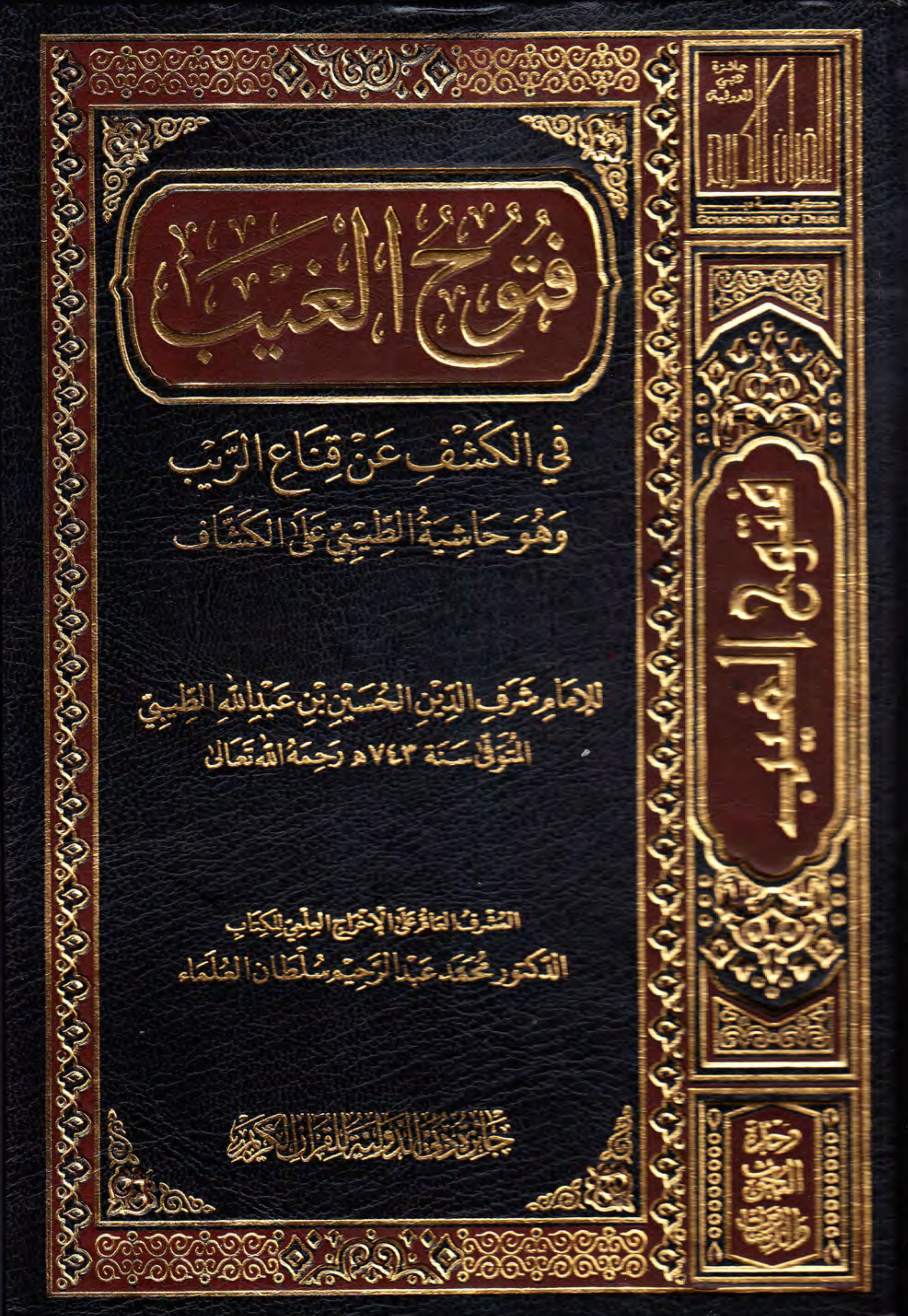
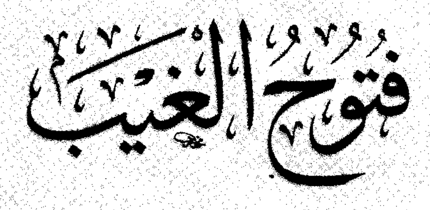

فتوح الغيب
في الكشف عن قناع الريب
وهو حاشية الطيبي على الكشاف
للإمام شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي
المتوفى سنة ٧٤٣ هـ رحمه الله تعالى
المشرف العام على الإخراج العلمي للكتاب
الدكتور محمد عبد الرحيم سلطان العلماء
جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم
GOVERNMENT OF DUBAI
فتوح الغيب


فتوح الغيب

فتوح الغيب

في الكشف عن قناع الريب

تأليف : الإمام شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي

الطبعة الأولى : ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية بالأردن : (٢٥٣٣/ ٧/ ٢٠١٠)

الرقم المعياري الدولي : ٩٧٨٩٩٥٧٢٣١٨٠٤

ما ورد في حواشي هذا الكتاب يعبّر عن رأي محققيه ولا يعبّر بالضرورة عن رأي الجائزة



ص. ب.: ٤٢٠٤٢ دبي - الامارات العربية المتحدة
هاتف:٩٧١٤٢٦١٠٦٦٦ +
فاكس:٩٧١٤٢٦١٠٠٨٨ +
الموقع على الانترنت:www.quran.gov.ae
البريد الالكتروني: Rs@quran.gov.ae

أسهم في نشر هذا الكتاب





وهو حاشية الطيبي على الكشاف

للإمام شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي
المتوفى سنة ٧٤٣ هـ رحمه الله تعالى

الجزء الرابع

تفسير سورة آل عمران وقسم من سورة النساء

حقق تفسير آل عمران
الدكتور حسن بن أحمد العمري
الأستاذ المشارك بكلية القرآن الكريم
بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

حقق التتمة
الدكتور صالح بن ناصر الناصر
أستاذ التفسير المشارك بكلية التربية
بجامعة الملك سعود بالرياض

المشرف العام على الإخراج العلمي للكتاب
الدكتور محمد عبد الرحيم سلطان العلماء




بسم الله الرحمن الرحيم

سورة آل عمران

مدنية وهي مئتا آية

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

[﴿الٓمٓ * ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ * نَزَّلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ مُصَدِّقٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهِ وَأَنزَلَ ٱلتَّوۡرَىٰةَ وَٱلۡإِنجِيلَ * مِن قَبۡلُ هُدٗى لِّلنَّاسِ وَأَنزَلَ ٱلۡفُرۡقَانَۗ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ لَهُمۡ عَذَابٞ شَدِيدٞۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٞ ذُو ٱنتِقَامٍ﴾ ١-٤]

«ميمْ» حقُّها أن يوقَفَ عليها كما وُقِفَ علىٰ (ألِفْ لامْ)، وأن يُبدَأَ ما بَعْدَها، كما تقولُ: واحدْ اِثنانْ، وهي قراءةُ عاصم، وأمّا فَتْحُها فهي حركةُ الهمزةِ أُلقِيَتْ عليها حين أُسقِطَتْ؛ للتّخفيف..

سورة آل عمران

مدنية، وهي مئتا آية

بسم الله الرحمن الرحيم

قولُه: (وأمّا فتحُها فهِيَ حركةُ الهمزةِ أُلقيت عليها حينَ أُسقِطت؛ للتّخفيف)، اجتَمعت القُرّاءُ علىٰ فتحِ الميم، وأمّا قراءةُ عاصم، وإن كانَ من الأئمّة، فشاذّة[1].

(١) انظر: «السبعة في القراءات» لابن مجاهد، ص٢٠٠ حيث استقصىٰ ما روي عن القُرّاء في هذا الحرف.

....

قالَ أبو عليّ: إنّ القراءةَ بسكونِ الميم ساقطة، إلّا ما نُقِلَ عن يحيىٰ[١]، عن[٢] أبي بكر، عن عاصم[٣].

قالَ الزجّاجُ: قالَ بعضُهم: هذه الحروفُ مبْنيّةٌ علىٰ الوَقْف، فيجبُ بعدَها قطعُ ألِفِ الوَصْل، فالأصلُ ﴿الٓمٓ * اللَّهُ﴾ بالسُّكون، ثُمّ طُرِحت فَتْحةُ الهمزةِ علىٰ الميم وسَقَطتِ الهمزة، كما تقـول: واحـدْ اثنان، وإن شئتَ: واحدِ اثْنان[٤]، فأُلقِيت كسرةُ الهمـزةِ علىٰ الدالِ، وقالَ الآخَرون: لا يَسوغُ أن يُنطَقَ بثلاثةِ سَواكن، فلا بُدَّ مِن فتحةِ الميم لالتقاءِ الساكنَيْنِ، وهذا القولُ صحيح[٥].

وقالَ أبو عليٍّ: لا يجوزُ أن تكونَ الحركةُ للهمزة؛ لأنّ الهمزةَ حُكمُها أن تُجتلَبَ في الابتداءِ إذا احتيجَ إلىٰ التلفُّظِ بحرفٍ ساكِنٍ دونَ الصِّلةِ والإدراج، فإذا اتّصلَ الساكنُ المجتلَبُ له الهمزةُ بشيءٍ قبلَها استُغنِيَ عنها فتُحذَف، وإن كان المتّصِلُ به الساكنُ متحرِّكاً بقِيَ علىٰ حركتِه، نحوَ: ذهبَ ابنُك، وإن كانَ حرفاً ساكناً غيرَ ليّن، أو مُضارِعاً لِليّن، حُرِّك، نحوَ ﴿وَعَذَابٍ * ارْكُضْ﴾ [ص: ٤١-٤٢] و﴿وَأَلَّوِ اسْتَقَـٰمُوا﴾ [الجن: ١٨] ونحوَ ذلك، فكذلك الهمزةُ في اسم الله مِن قولِه: ﴿الٓمٓ * اللَّهُ﴾ إذا اتّصلَ بما قبلَها: لزِمَ حذفُها كما لزِمَ إسقاطُها فيما ذكَرْناه، فإذا لزِمَ حذفُها لزِمَ حذفُ حركتِها أيضاً؛ لأنكَ لا تجدُ هذه الهمزةَ المُجتلَبَةَ في موضعٍ مُلغاةً وحركتُها مُبْقاة، وإذا لزِمَ حذفُها مِن حيثُ ذكَرْنا: لم يجُزْ إلقاؤها علىٰ الحرفِ الساكِنِ، ويدُلُّ علىٰ امتناعِ قولِ مَن زَعَم أنّ الحركةَ للنَّقْلِ: أنّ هذه الهمزةَ في الابتداءِ في التوصُّلِ إلىٰ النُّطقِ بالساكنِ نظيرُ الهاء التي تُلحَقُ

---

(١) هو العلامة الحافظ المجوِّد أبو زكريا يحيىٰ بن آدم بن سليمان الأموي مولاهم الكوفي، صاحب أبي بكر بن عياش، جوّد عنه حروف عاصم، توفي سنة ٢٠٣هـ رحمه الله تعالى. «سير أعلام النبلاء» للذهبي (٩: ٥٢٢-٥٢٧).

(٢) قوله: «عن» سقط من (د).

(٣) انظر: «الحجّة للقراء السبعة» لأبي علي الفارسي (٣: ٦).

(٤) قوله: «وإن شئت: واحد اثنان» ساقط من (ط).

(٥) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (١: ٦٥).

....

للوَقْفِ لتبيُّنِ الحركةِ وإثباتِها، فكما أنّ الحرفَ الذي تُجتلَبُ له الهاءُ في الوَقْفِ إذا اتّصَلَ بشيءٍ بعدَه لم تتبيَّنْ حركتُه بها لقيامِ ما يتَّصِلُ به مقامَها ساكناً كان أو متحرِّكاً، كذلك يلزَمُ أن تُحذَفَ الهمزةُ إذا اتّصلَ ما اجتُلِبت لسُكونِه بشيءٍ قبلَه، وإثباتُها في الوَصْلِ خطأٌ كما أنّ إثباتَ الهاءِ في الوَصْلِ خطأٌ.

واعلَمْ أنّ المصنِّفَ هاهنا خالَفَ سيبويهِ[1] والزجّاجَ[2] وأبا عليّ وقَوْلَه في «المُفصَّل»[3] أيضاً، واختارَ أنّ الفتحَ لنَقْلِ الحركةِ لا لالتقاءِ الساكنَيْن، وأورَدَ كلامَ أبي عليٍّ سؤالاً علىٰ نفسِه، وهُوَ قولُه: لا تجدُ هذه الهمزةَ المُجتَلَبَةَ في موضعٍ مُلغاة، وحركتُها مُبْقاة، بقولِه: كيفَ جازَ إلقاءُ حركةِ الهمزةِ علىٰ الميم وهِيَ همزةُ وصْلٍ لا تَثبُتُ في دَرْجِ الكلامِ فلا تَثبُتُ حركتُها؟ واستدَلَّ بقولِه: لأنّ ثَباتَ حركتِها كثباتِها، يعني: أنّ الحركةَ قائمةٌ مقامَ الهمزة، فكأنّ الهمزةَ باقية، وأجابَ: أنّ الميمَ هاهنا، وإنِ اتّصَلتْ بما بعدَها صُورةً لكنّها في حُكمِ الانفصالِ لنيّةِ الوقْفِ عليها، فكأنّ الهمزةَ ساقطةٌ صورةً باقيةٌ معنىً، ثُمّ أتىٰ بسؤالٍ وجوابٍ آخرَ لوجهِ المَنْعِ من الحمْلِ علىٰ مذهبِ سيبَوَيْه، وزعَمَ أنّ الحركةَ لالتقاءِ الساكنيْن، وذلك أنّ أمرَ التقاءِ الساكنَيْن في بابِ الوَقْفِ علىٰ التوسُّعِ والتساهُل، والقولُ بالحركةِ خروجٌ عن حُكمِ الوَقْفِ، بخلافِ النَّقْل، ولأنَّهُ لو وجَبَ التحريكُ لهذه العِلّة لوجَبَ تحريكُ الميم في لام وفي ميم لالتقاءِ الساكنَيْن، ولم يتوقَّفْ علىٰ ملاقاةِ ساكنٍ آخَر، وهُوَ حرفُ التعريفِ في زَعْمِكم. ثُمّ أورَدَ ما أورَدَهُ الزجّاجُ سؤالاً علىٰ نفسِه، وهو قولُه: لا يَسوغُ أن يُنطَقَ بثلاثةِ سَواكِن، فلا بُدَّ من فتحةِ الميمِ لالتقاءِ الساكنَيْن[4]، بأنْ قال: إنّما لم يُحرِّكوا لالتقاءِ الساكنَيْنِ في ميم، يعني: إنّما لم يُحرِّكوا الميمَيْنِ في ألِفْ لامْ ميم لإمكانِ النُّطقِ بهما.

---

(١) انظر: «كتاب سيبويه» (٤: ١٥٣).

(٢) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٦٥).

(٣) انظر: «المفَصَّل» للزمخشري، ص٣٥٣.

(٤) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٦٥).

....

وأمّا النُّطقُ بالساكنِ الثالثِ فغيرُ مُمكن، وأجابَ: بأنّا لا نُسلِّمُ أنّ العِلّةَ عدَمُ إمكانِ النُّطق، فإنهم حرَّكوا الساكنَ في موضع كان يُمكنُهم النُّطقُ [به] كواحِدِ اثنان، ساكن[1] الدال معَ سُقوطِ الهمزةِ لالتقاءِ الساكنَيْن، كما في أُصَيْمّ ومُدَيْق[2]، ولمّا لم يُسكِّنوا الدالَ معَ إمكانِ التلفُّظِ، بل حرَّكوا، دَلَّ علىٰ أنّ الحركةَ للنَّقلِ لا لالتقاءِ الساكنَيْن، ثُمّ أورَدَ سُؤالاً آخر، وهُو أنّ الحركةَ لو لم تكنْ لالتقاءِ الساكنَيْنِ فما وجْهُ قراءةِ مَن كسَرَ الميم[3]؟

قالَ ابنُ الحاجب: لا وجْهَ لكسرِها إلّا البناء؛ لأنّها لـمّا جُرِّدت عن التركيبِ فقدْ فُقِدَ منها مُقتَضي الإعراب، فإذا فُقِدَ منها المقتضي وجَبَ البناءُ إذ لا متوسِّطَ، فإذا كانَ كذلك وجَبَ الحُكمُ بالبناء، وإذا وجَبَ ذلك، وقد رأينا العربَ أسكنَتْه، حكَمْنا بصِحّةِ البناءِ علىٰ السكونِ وإن كانَ قبلَها ساكنٌ؛ لأنهُ حرفُ مَدٍّ ولين[4]، وأجابَ المصنِّفُ عنه: أنّ هذه قراءةٌ غيرُ مقبولة، وسيجيءُ بيانُه.

وقالَ ابنُ الحاجِب: مَن جعَلَ السكونَ سكونَ وقْفٍ أجْرىٰ الوصْلَ في: ﴿الٓمٓ * ٱللَّهُ﴾ مجرَىٰ الوقف، فتكونُ الميمُ باقيةً علىٰ نيّةِ السكون، والهمزةُ باقيةً علىٰ نيّةِ الثَّباتِ مبتدأً بها، وجازَ أن يُعطىٰ أيضًا أحكامُ الوصْلِ لَفظاً، بدليلِ جَوازِ قولِهم: ثلاثَهْ اربعَهْ[5]، فإنه نَقلَ لحركةِ الهمزةِ إلىٰ الهاء، وإجراءُ الوَصْلِ مجرىٰ الوقْفِ قبلَ ذلك، وإلّا لم تُقلَبْ تاءُ التأنيثِ هاءً[6]، قال: والذي حمَلَهُ علىٰ هذا أمرانِ:

أحدُهما: استبعادُ البناءِ علىٰ السُّكونِ معَ سُكونِ ما قبلَ الآخِرِ لِما يؤدّي إلىٰ اجتماعِ الساكنَيْن في غيرِ الوقْف.

---

(١) في (ط): «ساكنة».

(٢) قولُه: «أُصيم ومديق» سيأتي بيانُه قريباً.

(٣) القراءةُ منسوبةٌ لعمرو بن عُبيد والرؤاسي. انظر: «إعراب القرآن» للنحّاس (١: ٣٠٧) و«البحر المحيط» (٢: ٣٧٤)، و«تفسير القرطبي» (٤: ١).

(٤) انظر: «الإيضاح في شرح المفصل» لابن الحاجب (٢: ٣٥٦).

(٥) فتنطق هكذا: «ثلاثَهَرْبَعة».

(٦) انظر: «الإيضاح» (٢: ٣٥٥- ٣٥٦).

....

والثاني: مجيئُها مفتوحةَ الميم، ولو كانت حركتُها لالتقاءِ الساكنَيْن لأتَتْ مكسورةً، وفي ذلك تعسُّف؛ لأنّ الأسماءَ إذا جُرِّدتْ عن التركيبِ وجَبَ بناؤها، فيكونُ السُّكونُ في هذه المواضع سُكونَ بناء، وأيضاً، فيما ذكَرَهُ حمْلُ ما اجتَمعَ عليه القُرّاءُ علىٰ الوجْهِ الضّعيف؛ لأنّ إجراءَ الوَصْلِ مجرَىٰ الوقْفِ ليسَ بقَويّ في اللُّغة[1].

وقلتُ: لا بدَّ للمصنِّفِ منَ القولِ بإجراءِ الوصْلِ مجرىٰ الوقْف، لِما سبَقَ في الفَواتح[2]: أنّ هذه الأسماءَ مُعرَبة، وأنّ سكونَها سكونُ وقْفٍ لا بنـاء، وحقَّقَ القولَ فيه وبيَّنَ وجْـهَ ضعـفِ القولِ بالبناءِ، ومِن ثَمّ افتتَح هذه السُّورةَ بقولِه: «ميم حَقُّها أن يوقَفَ عليها كما وُقِفَ علىٰ ألِفْ لام، وأن يُبدَأَ بها بعدَها»، وأتىٰ بقراءةِ عاصم مُستشهِداً لذلك[3].

وقد مرَّ أيضاً أنّ نحوَ ﴿ الٓمٓ ﴾ رأسُ آيةٍ بلا خِلاف[4]، ثُمّ إنّها إن جُعِلت اسمَ سورة فالوَقْفُ عليها؛ لأنها كلامٌ تامٌّ كما ذكَرَهُ صاحبُ «المُرشِد»[5] والكَواشيُّ، وإن جُعِلت علىٰ نمَطِ التعديد لأسماءِ الحروفِ إمّا قرْعاً للعَصا أو تقدِمةً لدلائلِ الإعجاز، فالواجبُ أيضاً القَطْعُ

---

(١) «الإيضاح» (٢: ٣٥٥- ٣٥٦).

(٢) انظر: (٢: ١١- ١٢) وما بعدها.

(٣) انظر: (٤: ٥).

(٤) انظر: (٢: ٤١)، وحكايته الإجماع علىٰ أنّها رأس آية محلّ نظر، ففواتح السور اختلف فيها علماء العدّ علىٰ النحو التالي:

أ ـ عدّ الكوفيّونَ جميع فواتح السور رأس آية سوىٰ ما كان فيه راء وفاتحة النمل ﴿طسٓ﴾ وما كان علىٰ حرف واحد نحو ﴿صٓ﴾ و﴿قٓ﴾.

ب ـ وافقَ الحمصيُّ الكوفيّين علىٰ عدّ فاتحتي الشورىٰ ﴿حمٓ * عٓسٓقٓ﴾ فهما آيتان عند الحمصيّ والكوفيّ.

ج ـ بقيّة علماء العدّ لا يعدّونَ شيئاً من فواتح السور آية.

فبان أنّ قولَه: «﴿الٓمٓ﴾ رأس آية بلا خلاف» غير صحيح، فقد عدّها الكوفيّون وحدهم. قال الشاطبيُّ:

ومـــا بـــدؤه حـــرف التهجّـــي فآيـــة لكوفٍ، سوىٰ: ذي (را)، و(طس)، والوتر

انظر: «بشير اليسر شرح ناظمة الزهر»، ص٢٥.

(٥) انظر: «المقصد لتلخيص ما في المرشد» للقاضي زكريا الأنصاري ص ١٢.

فإنْ قلتَ: كيفَ جازَ إلقاءُ حركتِها عليها وهي همزةُ وَصْلٍ لا تثبُتُ في دَرْجِ الكلام؛ فلا تثبُتُ حركتُها؛ لأنّ ثباتَ حركتِها كثَباتِها؟ قلتُ: هذا ليسَ بدَرْجٍ؛ لأنّ «ميمْ» في حُكمِ الوقفِ والسُّكونِ، والهمزةَ في حُكمِ الثابت، وإنما حُذِفَتْ تخفيفًا، وأُلقِيَتْ حركتُها علىٰ الساكنِ قَبْلَها؛ ليدُلَّ عليها، ونظيرُه قولُهم: واحِدِ اثْنان، بإلقاءِ حركةِ الهمزة علىٰ الدال. فإنْ قلتَ: هلّا زَعَمْتَ أنها حرِّكَتْ لالتقاء الساكنَيْن؟ قلتُ: لأنّ التقاءَ الساكنَيْن لا يُبالىٰ به في بابِ الوقف؛ وذلك قولُك: هذا إبراهيمْ وداودْ وإسحاقْ، ولو كانَ التقاءُ الساكنَيْن في حالِ الوقفِ يوجبُ التحريكَ لحُرِّكَ المِيْمانِ في «ألف لام ميم» لالتقاء الساكنَيْن، ولَـما انتُظِرَ ساكنٌ آخر. فإن قلتَ: إنما لم يُـحَرِّكوا لالتقاءِ الساكنَيْن في «ميم»؛ لأنهم أرادوا الوقفَ وأَمْكَنَهم النطقُ بساكنَيْن، فإذا جاءَ ساكنٌ ثالث لم يُمكِنْ إلا التحريكُ؛ فحرَّكوا. قلتُ: الدليلُ علىٰ أنّ الحركةَ ليست لمُلاقاةِ الساكن: أنه كانَ يُمكِنُهم أن يقولوا: واحِدْ اثنان، بسُكونِ الدالِ مَعَ طَرْحِ الهمزة، فيجمَعُوا بين ساكنَيْن، كما قالوا: **أُصَيْمٌّ ومُدَيْقٌّ**، فلمّا حرَّكوا الدالَ عُلِمَ أنّ حركتَها هي حركةُ الهمزةِ الساقطة لا غيرُ، وليست لالتقاءِ الساكنَيْن. فإن قلتَ: فما وجهُ قراءةِ عمرِو بنِ عُبيد بالكسرِ؟ قلتُ: هذه القراءةُ علىٰ توهُّمِ التحريكِ لالتقاء الساكنَيْن، وما هي بمَقْبولة.

والابتداءُ بما بعدَها، تَفرِقةٌ بينَها وبينَ الكلامِ المستقلِّ المُفيدِ بنفسِه، فإذاً القولُ بنَقْلِ الحركةِ هُوَ المقبولُ؛ لأنّ فيه إشعاراً بإبقاءِ أثرِ الهمزةِ المؤذِنِ بالابتداءِ والوَقْف، ولا كذلك القولُ بأنّ الحركةَ لالتقاءِ الساكنَيْن، وإنّما خالَفَ ما في «المُفصَّل» لأنهُ مختصَرُ «كتاب سيبوَيْه»، فهُو كالنَّقْلِ منه، وهذا الكتابُ[١] مبْنيٌّ علىٰ الاجتهادِ، واللهُ أعلَم.

قولُه: (أُصَيْمّ ومُدَيْقّ) أُصيم: تصغيرُ أصَم، مُديق: تصغيرُ مِدَقّ[٢]، وهُو ما يُدقُّ فيه الشيءُ، اجتمعَ في مُدَيْقّ ساكِنان أحدُهما ياءُ التصغير، والثاني أوّلُ حرفِ التضعيف، وأمّا سكونُ الأخيرِ فللوَقْف.

---

(١) يعني «الكشاف».

(٢) في (ط): «قوله: أصيم ومديق: تصغير أصم ومدق؛ وهو ..».

التوراةُ والإنجيلُ: اسمانِ أعجميَّان، وتكلُّفُ اشتقاقِهما من الوَرْيِ والنَّجْل ووَزْنِهما بتَفْعَلةٍ وإفْعِيل.........................

قال صاحبُ «التقريب»: وفيه نظَر[١]؛ لأنهُ يجوزُ أن يُغتفَرَ التقاءُ الساكنَيْنِ فيما أوّلُهما مَدّةٌ كأُصَيْمّ ومُدَيْقّ دونَ غيرِهما كواحدِ اثنان. وأُجيبَ: أنّ هذا قَيْدٌ للمطلَق، فإنّهم اغتفَـروا التقاءَ الساكنَيْنِ في الوَقْفِ مطلقاً، وقيل: تشبيهُ ذلك بأُصَيْمّ ومُدَيْقّ غيرُ صحيح؛ لأنهُ لو كانَ وقْفٌ في واحدِ اثنان كما زَعَم لكان علىٰ الدالِ لا علىٰ الثاء، فكيفَ جازَ التقاءُ الساكنَيْن؟ وأُجيبَ: أنّ وجهَ الشَّبَه: مجرَّدُ الجَمْعِ بينَ الساكنَيْن، سواءٌ كان بينَ كلِمتَيْنِ أو كلمةٍ واحدة، لقولِه: فيجمَعوا بينَ ساكنَيْن، والمقصودُ أنّ علّةَ الحركةِ ليست عدَمَ إمكانِ النُّطق[٢].

قولُه: (ووزْنِهما بتَفْعَلةٍ وإفْعِيل)، قالَ الزجّاجُ: اختلَفَ النَّحويونَ في «التَّوراة»:

قالَ الكوفيّونَ: هِيَ من: وَرَيْتُ بكَ زِنادي، فالأصلُ تَوْرَية، فقُلِبتِ الياءُ ألِفاً لتحَرُّكِها وانفتاحِ ما قبلَها، وتَفْعَلَة لا يكادُ يوجَدُ في كلامِهم، وقالَ بعضُهم: تفْعِلة، مثلَ: توصِية، ولكنْ قُلِبت إلىٰ تَفْعَلة، كما يجوزُ في توصِية تَوصاة، وهذا ليسَ يَثبت.

وقالَ البصْريّونَ: أصلُها فوْعَلَة، وهي في الكلامِ كثيرٌ مثلَ الحَوْقَلة، والدَّوخلَة[٣]، وكلُّ ما

---

(١) «التقريب» ٤٠/أ.

(٢) أطال الطيبي ـ رحمه الله ـ عنان قلمه في هذه المسألة، وقد رأيت بعد طول البحث والتأمل أنه خلاف لا يترتب عليه كبير فائدة، وإن كان ثمّةَ مجال للاختيارِ فالنفسُ إلىٰ القولِ بأنّها حركةُ نقل أميلُ لأمرين: الأول: قراءة الضمّ في قولِه تعالىٰ: ﴿أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ﴾ [نوح: ٣]، وقوله: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ﴾ [الإسراء: ٥٦] وقوله: ﴿وَقَالَتِ ٱخْرُجْ﴾ [يوسف: ٣١] علىٰ القولِ بأنّ الضمّةَ حركة الهمزة لا لأنّ الثالثَ مضموم، والثاني: ما ذكره ـ من أن القول بأنها حركة نقل ـ فيه إشعار بإبقاء أثر الهمزة المُؤذِن بالابتداءِ والوقف. وراجع في هذه المسألة: «إعراب القرآن» للنحّاس (١: ٣٠٧- ٣٠٨) و«مشكل إعراب القرآن» لمكي (١: ١٤٨)، و«البحر المحيط» لأبي حيّان (٢: ٣٧٤-٣٧٦).

(٣) الدوخلة: سقيفة من خوص كالزنبيل يترك فيها التمر والرطب، والواو زائدة. اللسان: (دخل).

إنما يصحُّ بعد كونِهما عربيَّيْن. وقرأ الحسنُ: (الأَنْجيل) بفتحِ الهمزة، وهو دليلٌ على العُجْمة؛ لأنّ «أَفْعِيل» بفتحِ الهمزةِ عَديمٌ في أوزانِ العَرَب. فإن قلتَ: لِمَ قيل: ﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ﴾، ﴿وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ﴾؟ قلتُ: **لأنّ القرآنَ نَزَلَ منجَّماً**، ونَزَلَ الكتابانِ جُملةً. وقرأ الأعمشُ: (نَزَلَ عَلَيْكَ الكِتَابُ) بالتخفيفِ ورفعِ «الكتاب». ﴿هُدًى لِّلنَّاسِ﴾ أي: لقَوْمِ موسىٰ وعيسىٰ. ومَن قال: **نحنُ متعبَّدونَ** بشرائعِ مَن قَبْلَنا فَسَّرَه علىٰ العُموم........

قلتَ فيه: فَوْعَلْتُ فمصدرُه فَوْعَلَةٌ، فأصلُها وَوْرَية قُلِبت الواوُ الأولىٰ تاءً كما في تَوْلَجَ[١] من ولَجْتُ، والياءُ قُلِبت ألِفاً لتحرُّكِها وانفتاحِ ما قبلَها، وإنجيل: إفعِيل منَ النَّجْل، وهو الأصل[٢].

وقيل: الذي يَدلُّ علىٰ أنّهما عرَبيّانِ دخولُ اللامِ فيهما[٣].

قولُه: (**إنّما يصِحُّ بعدَ كونِهما عرَبيَّين**[٤]) فيه بحثٌ سبَقَ في طالوت، فلْيُراجَعْ.

قولُه: (**لأنّ القرآنَ نزَلَ منجَّماً**)، **الرّاغب**: خَصَّ الكتابَ بالتنزيلِ لأمرَيْن، **أحدُهما**: أنّ هذا الكتابَ لمّا كانَ حُكمُه مؤبَّداً والتنزيلُ بناءَ مبالغة، خُصَّ بها[٥]، تنبيهاً علىٰ هذا المعنىٰ، وليس كذلك حُكمُ الكتابَيْن، **والثاني**: أنّ هذا الكتابَ نزَلَ شيئاً فشيئاً والكتابَيْنِ جُملةً.

قولُه: (**نحنُ متعبَّدون**) يقال: تعبَّدَ اللهُ الخَلْقَ، أي: استعبَدَهم، والتعبُّدُ: التنسُّك.

---

(١) التولج: كِناسُ الظَّبي أو الوحش الذي يلج منه، قالَ ابنُ منظور: والتاء فيه مبدلة من الواو، «اللسان»: (ولج). والكِناسُ: موضع الظبي في الشجر يكتَنّ فيه ويستتر. «الصحاح» (٣: ٩٧١): (كنس).

(٢) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٣٧٥).

(٣) دخول اللام فيهما لا يدل علىٰ كونهما عربيتين؛ لأنهم ألزموا بعض الأعلام الأعجمية الألف واللام علامة للتعريف، كما قرّر ذلك الألوسي في «روح المعاني» (٣: ٧٧). ولكن دخول اللام فيهما يجعل عجمتهما غير معتد بها لا أنه ينفي كونهما أعجميتين من حيث الأصل، قال الجواليقي: والأسماء المعربة علىٰ ضربين: أحدهما: لا يعتدّ بعجمته وهو ما أدخل عليه لام التعريف، والثاني: ما يُعْتَدُّ بعُجمتِه وهو ما لم يدخلوا عليه لام التعريف. «المعرب» ص٥، والحاصل: أن الذي يترجح في التوراة والإنجيل أنّهما اسمان أعجميان، حتّىٰ قال الرازي: «واعلم أنّ القولَ بأنّ التوراةَ والإنجيلَ اسمان أعجميان هو الحق الذي لا محيد عنه». «مفاتيح الغيب» (٧: ١٥٨).

(٤) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «عربيَّين».

(٥) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٢: ٤٠٨) وفي (ط): «به».

فإن قلتَ: ما المرادُ بالفرقان؟ قلتُ: جنسُ الكُتُبِ السماوية؛ لأنّ كلَّها فرقانٌ يَفْرُق بين الحقِّ والباطل، أو الكتبُ التي ذَكَرَها، كأنه قالَ بعد ذِكْرِ الكُتبِ الثلاثة: وأنْزَلَ ما يُفرِّقُ به بين الحقِّ والباطل مِنْ كُتبِه، أوْ مِنْ هذه الكتب، أو أرادَ الكتابَ الرابعَ؛ وهو الزَّبور، كما قال: ﴿وَءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ زَبُورًا﴾ [النساء: ١٦٣]، وهو ظاهرٌ؛ أوْ كَرَّر ذِكْرَ القرآنِ بما هو نعتٌ له ومَدْحٌ؛ مِنْ كونِه فارِقًا بين الحقِّ والباطل بَعْدَ ما ذَكَرَه باسمِ الجنس؛.................

قولُه: (مِن كُتبِه أو مِن هذه الكتُب) نَشْرٌ لِما سبَقَ من قولِه: جِنسُ الكتُبِ أو الكتُبُ التي ذكَرَها، فعلىٰ الأوّلِ مِن بابِ عطْفِ العامِّ علىٰ الخاصّ، كقولِه تعالىٰ: ﴿وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ﴾ [الأعراف: ٥٤]، ذكَرَ أوّلاً الكتُبَ الثلاثةَ ثُمّ عمَّ الكتُبَ كلَّها ليختَصَّ المذكورَ بمَزيدِ شرَف، وعلىٰ الثاني: مِن بابِ عطْف الصِّفةِ علىٰ الموصوفِ علىٰ سبيلِ التجريد، جرَّدَ منَ الكتُبِ معنىٰ كونِها تُفرِّقُ بينَ الحقِّ والباطل، ثُمّ عطَفَ عليها كما سبَقَ في أوّلِ البقرة[1].

قولُه: (كما قال: ﴿وَءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ زَبُورًا﴾ [النساء: ١٦٣]) وجهُ الشَّبه أنّ قولَه: ﴿وَءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ زَبُورًا﴾ جيءَ به بعدَ ما ذكَرَ كُتُباً[2] منزَّلةً علىٰ الأنبياءِ كما هُو هاهنا، وذلك قولُه تعالىٰ: ﴿إِنَّآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ كَمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ نُوحٍ وَالنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعْدِهِۦ﴾ إلىٰ قولِه: ﴿وَءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ زَبُورًا﴾ أو أنّ[3] الكُتُبَ المنزَّلةَ المشهورةَ أربعةٌ: الفُرقان، والتَّوراةُ، والإنجيلُ، والزَّبورُ، فلمّا ذُكِرت الثلاثةُ عُلِمَ أنّ المذكورَ بعدَها الزَّبور، والدليلُ علىٰ كونِه منَ الكتُبِ المنزَّلةِ قولُه تعالىٰ: ﴿وَءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ زَبُورًا﴾.

قولُه: (أو كرَّرَ ذكْرَ القرآنِ بما هُو نعتٌ له ومدْح)، ولا يَبعُدُ أن يُحمَلَ هذا علىٰ قولِه في تفسيرِ قولِه: ﴿وَإِذْ ءَاتَيْنَا مُوسَى الْكِتَـٰبَ وَالْفُرْقَانَ﴾ [البقرة: ٥٣]: هُو كقولِك: رأيتُ الغيثَ واللَّيْث، تريدُ الرجُلَ الجامعَ بيْنَ الجُودِ والجراءة[4]، ونحوُه قولُه تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَىٰ وَهَـٰرُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَآءً﴾ [الأنبياء: ٤٨].

---

(١) عند قولِه تعالىٰ: ﴿وَإِذْ ءَاتَيْنَا مُوسَى الْكِتَـٰبَ وَالْفُرْقَانَ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [البقرة: ٥٣].

(٢) قوله: «ما ذكر كتباً» سقط من (م).

(٣) في (ط): «وأن».

(٤) في (ط): «والجرأة».

....

وقالَ في «تفسيره»: وآتينا بِهِ ضياءً[1]، أخرجَهُ مُخرَجَ التجريدِ حيثُ جاءَ بالباء، نحوَ: رأيتُ بكَ أسداً، علىٰ أسلوبِ قولِك: مرَرْتُ بالرجُلِ الكريمِ والنَّسَمةِ المباركة، ويمكنُ أن يريدَ بقولِه: أو كرَّرَ ذكرَ القرآن... إلىٰ آخرِه: أنّ الكتابَ أُطلِقَ أولاً علىٰ القرآنِ ليُثبِتَ له الكمالَ؛ لأنّ اسمَ الجنس في مِثلِ هذا المَقام إذا أُطلِقَ علىٰ فرْدٍ مِن أفرادِه يكونُ محمولاً علىٰ القرآن ليُثبتَ كمالَه[2] وبُلوغَه إلىٰ حَدٍّ هُو الجِنسُ كلُّه، كأنّ غيرَه ليسَ منهُ كما لو قلتَ لِمَن وهبتَ له كتاباً وأنتَ تريدُ به الامتنانَ عليه: لقد منَحتُكَ الكتابَ، أي: الكتابَ الكاملَ في بابِه، ومنهُ قولُه تعالىٰ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ﴾ [البقرة: ١٣]، واللامُ للجِنس، والمرادُ: المؤمنونَ كما تقرَّرَ في قولِه تعالىٰ: ﴿الٓمٓ * ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ [البقرة: ١-٢] ثُمّ اقترَنَ بوَصْفٍ من أوصافِه لتتميمِ معنى الكمالِ وتوكيدِه؛ لأنّ مِن شأنِ الكتُبِ السماويّةِ أن تكونَ فارِقةً بينَ الحقِّ والباطِلِ، والإيمانِ والكُفر، والحَلالِ والحرام، فينتهي بذلك الوصْفِ غايتُه، وإليه الإشارةُ بقولِه: تعظيماً لشأنِه وإظهاراً لفضلِه، ولو صُرِّحَ أوّلاً باسم القرآن واقترَنَ به الوصْفُ لم يكنْ كذلك، ولهذا كان الوجهُ الثاني دونَ هذا الوَجْه.

قال القاضي: إنّما كان تعظيماً لشأنِه وإظهاراً لفضلِه من حيثُ إنهُ تُشاركُه التَّوراةُ والإنجيلُ في كونِه وحْياً منَزَّلاً، ويتميَّزُ بأنهُ مُعجِز يُفرِّقُ به[3] بينَ المُحِقِّ والمُبطِلِ[4].

قالَ صاحبُ «الانتصاف»: وفيه وجهٌ آخَر، وهُو أنّ القرآنَ نزَلَ منَ اللَّوح المحفوظِ إلىٰ سماءِ الدُّنيا جُملةً واحدةً كما قال: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾ [القدر: ١]، و: ﴿فِى لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ﴾ [الدخان: ٣]، ومن سماءِ الدُّنيا منجَّماً في ثلاثٍ وعشرينَ سنةً، وأمّا بقيّةُ الكتُبِ فلا يُقالُ فيها إلّا: أُنزِل[5]، وهذا أوجهُ وأظهرُ[6].

---

(١) انظر: (١٠: ٣٥٨).

(٢) في (ط): «يكون محمولاً على كمالِه وبلوغِه».

(٣) سقط لفظ «به» من «ي» وهو جيِّدٌ متّجهٌ لصحّة إسنادِ التفريقِ إلىٰ القرآن إسناداً مجازياً.

(٤) تفسير البيضاويّ (١: ١٤٨).

(٥) في (ط): «فلا يقال فيها الإنزالُ».

(٦) في (ي) «وهذا الوجه أظهر». ولم أجد هذا القولَ في «الانتصاف» بعد طول المراجعة في مظانّه.

....

وقلتُ: لعلّه ذَهلَ عن دِقّةِ المعنىٰ ومالَ إلىٰ أنّ تكريرَ القرآنِ لإناطةِ معنىً زائدٍ وهُو التنزيلُ مرّةً والإنزالُ[١] أُخرىٰ، وذهبَ عنهُ أنّ المقامَ مقامُ المَدْحِ وتعظيمِ الكتابِ لا بيانِ إنزالِه وتنزيلِه.

قالَ الإمامُ: الوجوهُ المذكورةُ كلُّها ضعيفة، أمّا حَمْلُ الفُرقانِ علىٰ الزَّبورِ فبعيدٌ؛ لأنّ المرادَ منَ الفُرقانِ: ما يُفرِّقُ بينَ الحقِّ والباطلِ، أو بينَ الحلالِ والحرام، وليسَ في الزَّبور إلّا المَوعِظة، وأمّا حَمْلُه علىٰ القرآنِ فبعيدٌ أيضاً لِما يلزَمُ منَ العطفِ المُغايرةُ، ولا مُغايرةَ حينَئذٍ، وأمّا حَمْلُه علىٰ هذه الكتبِ فبعيدٌ أيضاً لِـما يلزَمُ منهُ عطفُ الصِّفةِ علىٰ الموصوفِ، والمختارُ عندي أنّ المرادَ بالفُرقان: المُعجِزاتُ التي قرَنَها اللهُ تعالىٰ بإنزالِ هذه الكتُبِ: أي: أنزَلَ الكتُبَ وأنزَلَ معَها ما هُو[٢] يُفرِّقُ بينَها وبينَ سائرِ الكتُبِ المختلفة[٣].

وقلتُ: هذا الذي ذكَرَه الإمامُ هو علىٰ مقتضىٰ الظاهر، وعلماءُ هذا الفنِّ يهجُرونَ سُلوكَ هذا الطريق، وإذا سنَحَ لهم ما يُخالِفُ الظاهرَ لا يَلتفِتونَ إلىٰ الظاهرِ، ويَعُدّونَهُ من بابِ النَّعيق، ومِن ثَمّ قال الـمصنِّف: وهُو الزَّبور، وهُو ظاهرٌ، يعني أنّ هذا الوجهَ محمولٌ علىٰ ظاهرِ العطف[٤]، لا أنه أظهَرُ الوجوهِ وأقواها.

وأمّا قولُه: ليس في الزَّبورِ إلّا الموعِظةُ، فجوابُه: أنّ الموعِظةَ أيضاً فارِقةٌ من حيثُ إنّها زاجِرةٌ عن ارتكابِ المَناهي داعيةٌ إلىٰ الإتيانِ بالأوامِر، صارفةٌ عن الرُّكونِ إلىٰ الدُّنيا، هاديةٌ إلىٰ النزوعِ إلىٰ العُقبىٰ، فارِقةٌ لِما يَزلِفُ إلىٰ رضا الله عمّا يوجبُ سُخْطَ الله.

---

(١) في (ط): «فالإنزال».

(٢) قوله: «هو» سقط من (ط).

(٣) انظر: «مفاتيح الغيب»، (٧: ١٦١-١٦٢).

(٤) لأنّ المقام مقام ذكر كتب، فظاهر العطف أنّ المرادَ بالفرقانِ الزَّبور.

تعظيمًا لشأنِه وإظهارًا لفضلِه. ﴿بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ﴾ مِنْ كُتبه المُنْزلة وغيرِها. ﴿ذُو ٱنتِقَامٍ﴾: له انتقامٌ شديدٌ لا يَقدِرُ علىٰ مثلِه مُنتقِم.

[﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَخْفَىٰ عَلَيْهِ شَىْءٌ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِى ٱلسَّمَآءِ * هُوَ ٱلَّذِى يُصَوِّرُكُمْ فِى ٱلْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَآءُ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ ٥-٦].

﴿لَا يَخْفَىٰ عَلَيْهِ شَىْءٌ﴾ في العالَم، فعبَّر عنه بالسماءِ والأرض،.........

قولُه: (لهُ انتقامٌ شديدٌ لا يَقدِرُ علىٰ مثلِه مُنتقم)، هذه المبالغةُ إنّما يُفيدُها إيرادُ ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ بعدَ ذكرِ التوحيدِ وذكرِ إنزالِ الكتُبِ الفارِقةِ بينَ الحقِّ والباطل، ثُمّ توكيدُه بـ﴿إِنَّ﴾، وإيقاعُ قولِه: ﴿كَفَرُوا۟﴾ صلةً للموصولِ، وبناءُ ﴿لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ﴾ عليه، ثُمّ تذييلُ المذكورِ بقولِه: ﴿وَٱللَّهُ عَزِيزٌ ذُو ٱنتِقَامٍ﴾ المشتمل علىٰ إعادةِ اسم الذاتِ المقرونِ بصِفةِ العِزّة، وإضافةُ «ذي» إلىٰ[1] الانتقامِ، كنحوِ قولِه تعالىٰ: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِى عِوَجٍ﴾ [الزمر: ٢٨]، ومجيئُه نكِرةً، والتنكيرُ للتعظيم.

قالَ القاضي: النِّقمةُ: عقوبةُ المُجرِم، والفعلُ منه نَقِمَ بالفَتحِ والكسر، وهُو وَعيدٌ جيءَ بِهِ بعدَ تقريرِ التوحيدِ والإشارةِ إلىٰ ما هُوَ العُمدةُ في إثباتِ النبوّةِ تعظيماً للأمرِ وزَجْراً عن الإعراضِ عنه[2].

قولُه: (﴿لَا يَخْفَىٰ عَلَيْهِ شَىْءٌ﴾ في العالَمِ فعبَّرَ عنهُ بالسَّماءِ والأرض) يعني أنّ الذي يَقتضيهِ الظاهرُ أنْ يقال: لا يَخفىٰ عليه شيءٌ في العالَم، فكنّىٰ عنهُ بقولِه[3]: ﴿لَا يَخْفَىٰ عَلَيْهِ شَىْءٌ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِى ٱلسَّمَآءِ﴾، لأنّ مؤدّاهما واحد، لأنّ العالَـمَ إذا أُطلِقَ يتَبادَرُ إلىٰ الفَهْم السماءُ والأرضُ وما فيهما عُرفاً[4].

---

(١) قوله: «إلىٰ» سقط من (ط): «وإضافة ذي الانتقام».

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ١٤٨).

(٣) من قوله: «لا يخفى» إلىٰ هنا ساقط من (ط).

(٤) قوله: «عرفاً» سقط من (ط).

فهو مطَّلِعٌ علىٰ كُفرِ مَن كَفَرَ، وإيمانِ مَن آمَن، وهو مُجازِيهم عليه.

﴿كَيْفَ يَشَآءُ﴾ مِنَ الصُّورِ المختلِفةِ المُتفاوِتة. وقرأ طاووس (تَصَوَّرَكم) أي: صَوَّرَكم لنفْسِه، أوْ لتعبُّده، كقولِك: أَثَّلتُ مالًا؛ إذا جعلتَه أثْلةً، أي: أصلًا، وتأَثَّلْتُه؛ إذا أَثَّلْتَه لنفْسِك.

قال المصنف: «العالمُ: اسمٌ لكل ما عُلِمَ به الخالقُ من الأجسامِ والأعراض» كما سبَقَ في «الفاتحة»، وسبيلُ هذه الكِناية سبيلُ قولِك في الكِنايةِ عن الإنسان: هُو حيٌّ مستوي القامةِ عريضُ الأظفار، وإنّما اختيرَ تلك العبارةُ علىٰ الظاهرِ ليَدُلَّ علىٰ مزيدِ تصويرِ جُزئيّاتِ العِلم[1] ودقائقِه وخفاياه، ليكونَ الكلامُ أدَلَّ علىٰ الوعيدِ وأنهُ تعالىٰ يُعاقبُهم علىٰ النَّقيرِ والقِطمير، ويُجازيهم علىٰ كُفرِهم بكتُبِ الله كتاباً غِبَّ كتاب، وعلىٰ تكذيبِهم لآياتِه آيةً بعدَ آية، ولهذا قال: فهُو مُطَّلعٌ علىٰ كُفرِ مَن كفَر، وهُو مُجازِيهم عليه، ونحوُه قولُه تعالىٰ: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ * أَلَآ إِنَّ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ [النور: ٦٣- ٦٤].

قالَ المصنِّفُ: «إنّ جميعَ ما في السّماواتِ والأرضِ مختَصّةٌ به خَلْقاً ومُلكاً وعلماً، فكيفَ يَخفىٰ عليه أحوالُ المنافقينَ، وإن كانوا يجتهدونَ في سَترِها»[2]؟

فإن قلتَ: ما وجهُ اتّصالِ قولِه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَخْفَىٰ عَلَيْهِ شَىْءٌ﴾ بما قبلَه؟ قلتُ: قد مَرَّ أنّ قولَه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ ذُو ٱنتِقَامٍ﴾ [إبراهيم: ٤٧] تذييلٌ وتأكيدٌ لإيجابِ إنزالِ العذابِ علىٰ الكافرينَ بكُفرِهم، وأنهُ لا مانعَ لهُ عن ذلك، فجيءَ بقولِه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَخْفَىٰ عَلَيْهِ شَىْءٌ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ تتميماً لذلك وإيذاناً بأنهُ يُعاقبُهم علىٰ القليلِ والكثير، والنَّقيرِ والقِطمير.

قالَ القاضي: إنّما عبَّر عن العالَمِ بالسماءِ والأرض لأنّ الحِسَّ لا يتجاوَزُهما، وقدَّم الأرضَ ترَقِّياً، ولأنّ المقصودَ بالذِّكر ما اقترُفَ فيها، وهُو كالدَّليل علىٰ كونِه تعالىٰ حيّاً، وقولُه: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُصَوِّرُكُمْ فِى ٱلْأَرْحَامِ﴾ كالدَّليلِ علىٰ قيّوميّتِه[3].

---

(١) في (ط): «العالَم».

(٢) انظر: (١: ١٦٤ – ١٦٥).

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ١٤٨–١٤٩).

وعن سَعيد بنِ جُبير: هذا حِجاجٌ علىٰ مَن زَعَمَ أنّ عيسىٰ كانَ ربًّا، كأنّه نبَّه بكونِه مصوَّرًا في الرَّحِمِ علىٰ أنه عبدٌ كغيرِه، وكانَ يَخفىٰ عليه ما لا يَخفىٰ علىٰ الله.

[﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ ٧].

﴿مُّحْكَمَٰتٌ﴾: أُحكمتْ عبارتُها بأن حُفِظتْ من الاحتمالِ والاشْتِباه........

قولُه: (هذا حِجاجٌ علىٰ مَن زعمَ أنّ عيسىٰ كان رَبّاً)، نقَلَ الإمامُ عن محمّدِ بن إسحاقَ: أنّ من ابتداءِ السُّورةِ إلىٰ آيةِ المُباهَلة نزَلَت في النَّصارىٰ حينَ قَدِمَ وفدُ نجْران[١].

وقلتُ: يُمكنُ أن يكونَ الخطابُ عامّاً، وإيرادُ هذا الوَصْفِ بينَ الأوصافِ لأن يُدمَجَ فيها علىٰ سبيلِ التعريضِ الاحتجاجُ علىٰ النَّصارىٰ، وإلىٰ التعريضِ الإشارةُ بقولِه: نبَّهَ بكونه مُصَوَّراً في الرَّحِم علىٰ أنـهُ عبدٌ كغيرِه، وتقريرُه أنْ يقـالَ: لا شَكَّ أنّ مَن كانَ إلـٰهاً يكونُ عالماً بما في العالَمِ لا يخفىٰ عليه شيءٌ فيه كُلّياً كان أو جُزئيّاً، وقادِراً علىٰ كلِّ مقدور، ومنهُ أنه ﴿ هُوَ ٱلَّذِى يُصَوِّرُكُمْ فِى ٱلْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَآءُ ﴾ وأنتم أيُّها النّصارىٰ تزعُمونَ أنّ عيسىٰ كان رَبّاً؛ لأنهُ وُجِدَ بغيرِ أبٍ، ولكنّكم تُقِرّونَ أنهُ كانَ مُصَوَّراً في الرَّحِم، فإذاً لا فَرْقَ بينَه وبينَ سائرِ العبادِ في هذا المعنىٰ، فيلزَمُ أن يكونَ عبداً كسائرِ العباد، وإذا كانَ كذلك لا يكونُ ربّاً[٢] فيخفَىٰ عليه ما لا يَخفَىٰ علىٰ الربِّ، فقولُه: «كغيرِه»: صفةٌ لقولِه: عبْدٌ، وكذا كان[٣] يَخفَىٰ عليه، صفةٌ أُخرىٰ عَطفٌ علىٰ الصِّفة.

قولُه: (بأنْ حُفِظت من الاحتمالِ والاشتباه)، قالَ الزجّاجُ: «المعنىٰ: أُحكِمت في الإبانة، فإذا سَمِعَها السامعُ لم يَحتَجْ إلىٰ التأويل»[٤]، الرّاغب: «المُحكَم قد وُصِفَ به القرآنُ علىٰ وجْهَين،

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٧: ١٥٤)، وانظر القصّة في «السيرة النبوية» لابن هشام (١: ٥٧٣) وما بعدها، وأصلها في «صحيح البخاري» (٣٧٤٥) و«صحيح مسلم» (٢٤٢٠) وغيرهما.

(٢) قوله: «ربّاً» سقط من (ط).

(٣) في (ط): «وكذا وكان».

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٣٧٦).

....

أحدُهما: عامٌّ في جميعِه، نحوَ: ﴿كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ﴾ [هود: ١] و﴿تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡحَكِيمِ﴾ [يونس: ١]، يعني بذلك المُحكَم نحوَ: بناءٌ مُحكَم، وعَقْدٌ مُحكَم.

والثاني: ما وُصِفَ به بعضُ الكتاب، وهُو المذكورُ في قولِه: ﴿مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ﴾ [آل عمران: ٧]، وهُو ما لا يصعُبُ علىٰ العالِمِ معرفتُه لفظاً أو معنىً.

وقيل: ما لا يحتاجُ العالِمُ في معرفتِه إلىٰ تكلُّفِ نظَر، وعكسُه المتَشابِه. والكلامُ في أقسامِ المُحكَم والمتشابِه مُشكِلٌ ولا بدَّ مِن إيرادِ جُملةٍ ينكشفُ بها ذلك، فنقولُ وبالله التوفيق:

الكلامُ في المتَشابِه علىٰ قِسمَيْن: **أحدُهما**: ما يَرجِعُ إلىٰ ذاتِه، **والثاني**: ما يَرجِعُ إلىٰ أمرٍ ما يَعرِضُ له، والقسمُ الأوّلُ علىٰ ضُروب:

أحدُها: ما يرجعُ إلىٰ جهةِ اللَّفظِ مُفرَداً، إمّا لغَرابتِه، نحوَ: ﴿وَفَٰكِهَةٗ وَأَبّٗا﴾ [عبس: ٣١]، أو لمشاركةِ الغَيْر، نحوَ اليدِ والعَيْن، أو مُركَّباً: إمّا للاختصارِ، نحوَ: ﴿وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢]، أو للإطنابِ، نحوَ: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ [الشورىٰ: ١١]، أو لإعلالِ اللَّفظِ، نحوَ: ﴿فَإِنۡ عُثِرَ عَلَىٰٓ أَنَّهُمَا ٱسۡتَحَقَّآ إِثۡمٗا فَـَٔاخَرَانِ﴾ [المائدة: ١٠٧] الآية.

وثانيها: ما يرجعُ إلىٰ المعنىٰ، إمّا مِن جهةِ دقّتِه كأوصافِ الباري عزَّ وجلّ، وأوصافِ القيامة، أو مِنْ جهةِ ترْكِ الترتيبِ ظاهراً[1]، نحوَ: ﴿وَلَوۡلَا رِجَالٞ مُّؤۡمِنُونَ وَنِسَآءٞ مُّؤۡمِنَٰتٞ﴾ إلىٰ قولِه: ﴿لَوۡ تَزَيَّلُواْ لَعَذَّبۡنَا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [الفتح: ٢٥].

وثالثُها: ما يَرجِعُ إلىٰ اللَّفظِ والمعنىٰ معاً، وأقسامُه ـ بحسَبِ تركُّبِ بعضِ وجوهِ اللَّفظ

---

(١) يقصد بترك الترتيب ظاهراً في الآية أنّ معنىٰ تركيب الآية هكذا: لو تزيّل رجال مؤمنون ونساء مؤمنات عن مكّة لعذبنا الذين كفروا... إلخ الآية، ولكنه قدّم قوله: ﴿وَلَوۡلَا رِجَالٞ مُّؤۡمِنُونَ وَنِسَآءٞ مُّؤۡمِنَٰتٞ ...﴾ وهذا كثير في القرآن الكريم، ومن ذلك قوله تعالىٰ: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبۡدِهِ ٱلۡكِتَٰبَ وَلَمۡ يَجۡعَل لَّهُۥ عِوَجَاۜ * قَيِّمٗا﴾ [الكهف: ١-٢] الآية، وتقدير الكلام: الحمد لله الذي أنزل علىٰ عبده الكتاب قيماً ولم يجعل له عوجاً، ولكن ترك الترتيب مراعاة للفاصلة.

....

معَ بعضِ وجوهِ المعنىٰ ـ نحوَ: غَرابةِ اللّفظ معَ دقّةِ المعنىٰ ـ ستّةٌ[١] أنواع، لأنّ وجوهَ اللّفظِ ثلاثة[٢]، ووجوه المعنىٰ اثنان[٣]، ومضروب الثلاثةِ في اثنينِ ستّة[٤].

والقسمُ الثاني من المتَشابِه، وهو ما يَرجعُ إلىٰ ما يَعرِضُ اللّفظ، وهُو خمسةُ أنواع.

الأوّل: من جهةِ الكمّيّة، كالعُمومِ والخصوص، **والثاني**: من طريقِ الكيفيّة كالوجوبِ والنّدْب، **والثالث**: من جهةِ الزّمانِ كالنّاسخِ والمنسوخ، **والرابع**: من جهةِ المكانِ كالمَواضِعِ والأمورِ التي نزَلتْ فيها، نحوَ: ﴿وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا﴾ [البقرة: ١٨٩]، وقولُ: ﴿إِنَّمَا ٱلنَّسِىٓءُ زِيَادَةٌ فِى ٱلْكُفْرِ﴾ [التوبة: ٣٧] فإنهُ يُحتاجُ في معرفةِ ذلك إلىٰ معرفةِ عادتِهم في الجاهليّة. **الخامسُ**[٥]: مِن جهةِ الإضافة[٦]، وهِيَ الشروطُ التي بها يصِحُّ الفعلُ أو يفسُدُ، كشروطِ العباداتِ والأنكِحةِ والبُيوع»[٧].

تذييلٌ:

وقد يُقسَمُ المتشابِهُ والمُحكَم بحسَبِ ذاتِهما إلىٰ أربعةِ أقسام:

الأوّل: المُحكَم من جهةِ اللّفظِ والمعنىٰ، كقولِه تعالىٰ: ﴿قُلْ تَعَالَوْا۟ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعام: ١٥١] إلىٰ آخرِه.

---

(١) ستّة: خبر، والمبتدأ: وأقسامه، والجملة بينهما اعتراضية.

(٢) وهي الغريب والمشترك والمركّب.

(٣) وهما ما عبر عنه بقوله: ترك الدقّة، وترك الترتيب ظاهراً.

(٤) من قوله: «لأن وجوه اللفظ..» إلىٰ هنا ساقط من (ط).

(٥) الألفاظ «الأول»، «الثاني»، «الثالث»، «الرابع»، «الخامس»: وردت في (ط) بصيغة: أ، ب، جـ، د، هـ.

(٦) فلو قيل لنا: أقيموا الصلاة فقط لعُدَّ هذا من المتشابه لعدم معرفتنا الشروط، فلما عرفت شروط الصحة والفساد صار هذا محكماً، هذا هو مراده بقولِه: «من جهة الإضافة».

(٧) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٢: ٤١٣-٤٢٠).

﴿مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾: مُشْتَبِهات مُحْتمِلات. ﴿هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾. أي: أصلُ الكتـاب، تُحْمَلُ المُتشابِهاتُ عليها، وتُرَدُّ إليها، ومثالُ ذلك: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٣]، ﴿لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ﴾ [الأعراف: ٢٧]، ﴿أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا﴾ [الإسراء: ١٦].

فإن قلتَ: فهلّا كانَ القرآنُ كلُّه مُحكَمًا! قلتُ: لو كانَ كلُّه محكمًا لَتعلَّقَ الناسُ به؛ لسهولةِ مأخذِه؛..

الثاني: مُتشابهٌ مِن جهتِهمـا، كقولِه تعالىٰ: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ﴾[1] [الأنعام: ١٢٥] الآية.

الثالث: مُتشابهٌ في اللَّفظِ مُحكَمٌ في المعنىٰ، كقولِه تعالىٰ: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢].

الرابع[2]: مُتشابهٌ في المعنىٰ مُحكَمٌ في اللَّفظ، نحوَ: الساعةِ والملائكة، هذا تلخيصُ كلامِه[3].

قولُـه: (أي: أصلُ الكتاب تُحمَـلُ المتَشابِهاتُ عليها)، وذلكَ أنّ العرَبَ تسمّي كلَّ جامع يكونُ مرجِعاً لشيء أُمّاً.

قالَ القاضي: والقياسُ أُمّهاتُ الكتاب، وأُفرِدَ علىٰ أنّ الكُلَّ بمنزلةِ واحد، أو علىٰ تأويلِ: كلُّ واحدة[4].

قولُه: (﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣])، مثالٌ للمُحكَم عندَه، وعندَنا متَشابِهٌ يُحمَلُ علىٰ المُحكَم الذي هُو ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٣]، وتأويلُها: أي: لا تُحيطُ به الأبصار، أو جميعُ الأبصارِ لا تُدركُه، وقولُه: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ مِثالٌ للمتَشابِه عندَه، مؤوَّلٌ بأنّهم لا يتوقّعونَ النِّعمةَ والكرامةَ إلّا من ربِّهم[5].

---

(١) قوله: «يشرح صدره» من (ط).

(٢) الألفاظ: «الأول»، «الثاني»، «الثالث»، «الرابع»: وردت في (ط) بصيغة أ، ب، جـ د.

(٣) يعني الراغب الأصفهاني.

(٤) «أنوار التنزيل» (١: ١٤٩).

(٥) انظر: (١٦: ١٧٢).

ولأعرَضُوا عمّا يحتاجون فيه إلىٰ الفَحْصِ والتأمُّلِ مِنَ النظرِ والاستدلال، ولو فَعَلُوا ذلك لَعطَّلوا الطريقَ الذي لا يُتوصَّلُ إلىٰ معرفةِ الله وتوحيدِه إلا به. ولِـما في المتشابِهِ من الابتلاءِ والتمييزِ بينَ الثابتِ علىٰ الحقِّ والمُتزلزِلِ فيه؛........................

قولُه: (مِنَ النظَرِ والاستدلال): بيانُ «ما» في: «عمّا يحتاجونَ فيه»، والحاصلُ أنّ إيرادَ المُتشابِهِ في التنزيل باعثٌ علىٰ تعَلُّمِ عِلمِ الاستدلال؛ لأنّ معرفةَ المتشابه متوقِّفةٌ علىٰ معرفةِ عِلم الاستدلال، فتكونُ حاملةً علىٰ تعلُّمِه، فتَتوجَّهُ إليه الرغَباتُ ويتَنافَسُ فيه المحصلونَ، فكانَ كالشيءِ النافق، بخلافِه إذا لم يوجَدْ فيه المتَشابِهُ فلم يُحتَجْ إليه كلَّ الاحتياج فيَتعطَّلَ ويضيعَ ويكونَ كالشيءِ الكاسِد، ولذلك قال: لَعَطَّلوا الطريقَ، وحاصِلُه أنّ هذه الداعيةَ أقوىٰ الدواعي.

قالَ الإمامُ: إنّ النظرَ بسببِ المتَشابِه يُفتقرُ في تعَلُّمِه إلىٰ الاستعانةِ بدليلِ العَقْل، فيتخَلَّصُ عن ظُلمةِ محضِ التقليد[1].

قولُه: (مِنَ الابتلاءِ والتمييز) أي: أنّ اشتمالَه عليه يُطمعُ كلَّ مُحِقٍّ ومُبطِلٍ أن[2] يخوضَ فيه ليجدَ ما يُقوِّي به مذهبَه، فإذا بالَغَ المُحِقُّ في ذلك وصارت المُحكَماتُ مفسِّرةً للمُتَشابِهات خلَصَ الحقُّ منَ الباطل، ومَن لم يُبالِغْ فيه يبقَىٰ في باطِله. رَوَينا عن الإمامِ أحمدَ بنِ حنْبل وابنِ ماجَه، عن عمْرِو بنِ شُعَيب، عن أبيه، عن جَدِّه، قال: سَمِعَ النبيُّ ﷺ قوماً يتدارؤونَ القرآنَ فقال: «إنّما هلَكَ مَن كانَ قبلَكم بهذا، ضَرَبوا كتابَ الله بعضَه ببعض، وإنّما نزَلَ الكتابُ يُصدِّقُ بعضُه بعضاً، فلا تُكذِّبوا بعضَه بعضاً، فما عَلِمتُم منهُ فقولوا، وما جَهلتُم فكِلوه إلىٰ عالمِه»[3].

قالَ السَّجاوَنديُّ: العَقلُ مُبتَلًى باعتقادِ حَقِّيَّةِ المتَشابِه كابتلاءِ البدَنِ بأداءِ العبادات، فالحكيمُ إذا صَنَّفَ كتاباً ربّما أجمَلَ فيه إجمالاً ليكونَ موضعَ جُثوِّ المتعلِّم لأُستاذِه، والملوكُ تكثُرُ في أمثلتِهم علاماتٌ لا تُدركُها العقولُ، وقيل: لو لم يُبتَلَ العقلُ الذي هُو أشرَفُ

---

(١) انظر: «مفاتيح الغيب» (٧: ١٧٢).

(٢) في (ط): «لأن».

(٣) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٦٦٦٨) وابن ماجه (٨٥) وغيرهما، وذكره الهيثميّ في «مجمع الزوائد» (١: ١٧١) وعزاه للطبرانيّ في «الكبير».

ولِـما في تقادُحِ العُلَماءِ وإتعابِهِم القرائحَ في استخراجِ مَعانيه وردِّه إلىٰ المُحكَمِ مِنَ الفوائدِ الجليلة، والعلومِ الجمَّةِ ونَيْلِ الدَّرجاتِ عند الله، ولأنَّ المؤمنَ المعتقِدَ أنْ لا مناقضةَ في كلامِ الله ولا اختلافَ؛ إذا رأىٰ فيه ما يتناقضُ في ظاهرِه، وأهمَّه طَلَبُ ما يوفِّق بَيْنَه ويُجريه علىٰ سَنَنٍ واحد، ففكَّر وراجَعَ نفْسَه وغيرَه، ففَتَحَ اللهُ عليه، وتبيَّن مطابقةَ المتشابِهِ المُحكَمَ؛ ازدادَ طُمَأنينةً إلىٰ معتقَدِه، وقوّةً في إيقانه. ﴿ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ﴾ هم أهلُ البِدَعِ ﴿فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ﴾ فيتعلّقونَ بالمتشابِهِ الذي يَحتملُ ما يذهبُ إليه المبتدعُ ممّا لا يطابقُ المُحكَم، ويحتملُ ما يطابقُه من قولِ أهلِ الحقّ. ....

لاستَمرَّ العالِمُ في أُبهةِ العِلمِ علىٰ المُرودة، وما استأنَسَ إلىٰ التذلُّلِ بعزِّ العبوديّة، والمَتَشابِهُ هُو موضِعُ جُثُوِّ العقولِ لبارئها استسلاماً واعترافاً بقُصورِها والتزاماً، وبهذا ظَهَرَ أنّ الوقْفَ علىٰ قولِه تعالىٰ: ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾ هُو الوجْهُ.

قولُه: (والعلوم الجمّة)، قالَ الإمامُ: إنّ اشتمالَه عليهما يَفتقرُ إلىٰ تعلُّمِ طرُقِ التأويلات، وتَرجيحِ بعضِها علىٰ بعض، وهي موقوفةٌ علىٰ تحصيلِ عُلومٍ كثيرةٍ من عِلم اللُّغةِ والنَّحوِ[١] وعِلمِ الأُصولَيْنِ[٢]. وأقولُ: سيّما علمُ[٣] المعاني والبيان.

قولُه: (أنْ لا مُناقَضةَ) مفعولُ المعتَـقِد، «وإذا رأىٰ» معَ جَوابِه خبرُ (أنّ)، والضميرُ في «بَيْنَه» راجعٌ إلىٰ ما يتناقَضُ، ومِن خَواصِّ لفظِ البَيْن أن لا يقَعَ إلّا في متعدِّد، وما يتناقضُ متعدِّدٌ باعتبارِ المعنىٰ.

قولُه: (﴿ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ﴾ هم أهلُ البِدَع)، الراغب: الزَّيغُ: المَيْلُ عن الاستقامةِ إلىٰ أحدِ الجانبَيْن، ومنه: زاغَتِ الشمسُ عن كبِدِ السماء، وزاغَ البصَرُ والقلب، وزاغَ وزالَ متقارِبان، لكنْ زاغَ لا يُقالُ إلّا فيما كان عن حقٍّ إلىٰ باطل[٤].

---

(١) في (ط): «من علم الفقه والنحو».
(٢) انظر: «مفاتيح الغيب» (٧: ١٧٢).
(٣) في (ط): «سيما علمَي».
(٤) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٢: ٤١٣)، وانظر: «مفردات القرآن»، ص٣٨٧.

﴿ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ﴾: طلبَ أن يفتنوا الناسَ عن دينِهم ويضلُّوهم، ﴿وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ﴾: وطلَبَ أن يُؤوِّلوه التأويلَ الذي يشتهونَه. ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾، أي: لا يهتدي إلىٰ تأويلِه الحقِّ الذي يجبُ أن يُحمَلَ عليه إلا اللهُ وعبادُه الذينَ رسخوا في العلم، أي: ثبتوا فيه وتمكَّنوا، وعضُّوا فيه بضِرْسٍ قاطع.

ومنهم من يقفُ علىٰ قوله: ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾، ويبتدئ: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ﴾، ويفسّرونَ المتشابهَ: بما استأثَرَ اللهُ بعلمِه، وبمعرفةِ الحكمةِ فيه من آياته، كعددِ الزبانية ونحوِه ....

قولُه: (وطَلَبَ أن يُؤوِّلوهُ التأويلَ الذي يَشتَهونَه)، الراغب: التأويلُ منَ الأوْلِ أي: الرجوعُ إلىٰ الأصل، ومنهُ المَوْئلُ للموضِعِ الذي يُرجَعُ إليه، وذلك هُو: رَدُّ الشيءِ إلىٰ الغايةِ المرادةِ منه، علماً كان أو فعلاً، ففي العلم نحوَ قولِه تعالىٰ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧]، وفي الفعلِ كقولِ الشاعر:

وللنَّوىٰ قبلَ يوم البَيْن تأويلُ[1]

وقولُه تعالىٰ: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ ۚ يَوْمَ يَأْتِى تَأْوِيلُهُۥ﴾ [الأعراف: ٥٣] أي: بيانُه الذي هو غايتُه المقصودةُ منه[2].

قولُه: (أي: لا يهتدي إلىٰ تأويلِه الحقِّ الذي يجبُ أن يُحملَ عليه إلا الله)، الانتصاف: لا يجوزُ إطلاقُ الاهتداءِ علىٰ الله تعالىٰ لِما فيه مِن إيهام سَبْقِ جَهْل وضَلال جَلَّ اللهُ تعالىٰ عن ذلك، لأنّ اهتَدىٰ مُطاوعُ هَدَىٰ، ويُسمّىٰ مَن يُجدِّدُ إسلامَه مُهتدِيًا، وانعقدَ الإجماعُ علىٰ امتناع إطلاقِ الألفاظِ المُوهِمة عليهِ تعالىٰ، فإذا أنكَرَ علىٰ القاضي حدَّه مُطلقَ العِلم بكونِه معرفةً

(١) لعبدةَ بن الطيب وصَدْرُ البيت كما في «المفضليات» ص١٣٤:

وللأحبّةِ أيامٌ تُذكِّرُها

(٢) «مفردات القرآن»، ص٩٩.

والأولُ هو الوجه. و﴿يَقُولُونَ﴾ كلامٌ مستأنَفٌ موضِّحٌ لحالِ الراسخين، بمعنىٰ: هؤلاءِ العالمونَ بالتأويلِ ﴿يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾، أي: بالمتشابه. ﴿كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾، أي: كلُّ واحدٍ منه ومن المحكَمِ مِنْ عندِه، أو بالكتاب؛ ....

ودخولِ عِلم الله فيه[١]، فهذا أوْلىٰ أن يُنكَر، وأظُنُّه سَها فنسبَ الاهتداءَ إلىٰ الراسِخينَ في العِلم وغفَلَ[٢] عن شمولِ ذلك الحقِّ جَلَّ جَلالُه[٣].

قولُه: (**والأوّل هو الوجه**)، واعلَمْ أنّ الإمامَ اختارَ الوجْهَ الثاني[٤]، واستدَلَّ عليه بوجوه:

أحدُها: أنّ اللفظَ إذا كانَ لهُ معنًى راجِحٌ ثُمّ دَلَّ الدَّليلُ علىٰ أنّ الظاهرَ غيرُ مُراد، عَلِمنا أنّ مرادَ الله تعالىٰ بعضُ مَـجازاتِ تلك الحقيقة، وفي الـمجازاتِ كثْرةٌ، وترجيحُ البعض لا يُمكنُ إلّا بالتراجيح اللُّغويّة، وذلك لا يُفيدُ اليقينَ، والمسألةُ يقينيّةٌ، ولهذا لـمّا سُئلَ مالكُ بنُ أنسٍ رضيَ اللهُ عنه عن قولِه: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] قال: «الاستواءُ معلوم، والكيفيّةُ مجهولة، والإيمانُ به واجب، والسؤالُ عنه بِدعة»[٥].

وقالَ الإمامُ: هذه الحُجّةُ قاطعةٌ في المسألة، والقلبُ الخالي عن التعصُّب يميلُ إليها.

---

(١) ممّن أنكر علىٰ القاضي البيضاوي: الآمديُّ في «أبكار الأفكار» وعزا إليه ذلك الأسنوي في «نهاية السول»، والأسنوي نفسه، وسبب إنكارهما أمران. الأوّل: أنّ العلم يتعلّقُ بالنّسَب أي وضع لنسبة شيء إلىٰ آخر، ولهذا تعدّىٰ إلىٰ مفعولين بخلاف «عَرَفَ» فإنها وضعت للمفردات، تقول: عرفت زيداً. الثاني: أنّ العلم لا يستدعي سبق جهل بخلاف المعرفة، ولهذا لا يقال لله تعالىٰ: عارف، ويقال له: عالِم. وانظر: «نهاية السول في شرح منهاج الأصول» للأسنويّ (١: ٨-٩).

(٢) في (ط): «وعقل».

(٣) انظر: «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ١٧٥-١٧٦).

(٤) وهو الوقوف علىٰ لفظ الجلالة والابتداء بقوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ﴾.

(٥) ينظر: «التمهيد» لابن عبد البرّ (٧: ١٥١).

....

وثانيها: أنّ ما قبْلَ الآية، وهُو قولُه: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ﴾ دَلَّ علىٰ أنّ تأويلَ المتَشابِهِ مذموم، وما بعدَها، وهو قولُه: ﴿كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ إنّما يَحسُنُ إذا قُلنا: إنّهم آمَنوا بما عرَفوا علىٰ التفصيلِ وبما لم يَعرِفوا تفصيلَه.

وثالثُها: أنّ معنىٰ الرّسوخ إنّما يتِمُّ إذا قُلنا: إنّهم عَلِموا أنّ مرادَ الله غيرُ ذلك الظاهر، ثمّ فوَّضوا عِلمَه إلىٰ الله وعَلِموا أنهُ الحقُّ والصَّواب، ولم يُزعزعْهم عن الصِّراط عدَمُ عِلمِهم بالمرادِ بالتعيين.

ورابعُها: أنّ الابتداءَ مِن قولِه: ﴿يَقُولُونَ﴾ والوقفَ علىٰ ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ لم يَحسُن ذلك الحُسنَ إذا ابتُدِئ مِن قولِه: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾، ويُوقَف علىٰ ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾، عَرَفَ ذلك مَن رُزِق ذوقاً. قال صاحبُ «المرشد»: لا إنكارَ لبقاءِ معنًى في القرآن استأثَرَ اللهُ بعِلْمه، فالوقفُ علىٰ ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾ علىٰ هذا تامٌّ[1]. وحكىٰ عن مصحف ابنِ مسعود: (ويقولُ الراسخون في العلم آمنا) وقال: لا يكاد يوجد في التنزيل «أمّا» وما بعدها رفع إلّا ويُثنّىٰ أو يُثلَّث، كقولِه تعالىٰ: ﴿أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ﴾ [الكهف: ٧٩]، ﴿وَأَمَّا ٱلْغُلَٰمُ﴾ [الكهف: ٨٠]، ﴿وَأَمَّا ٱلْجِدَارُ﴾ [الكهف: ٨٢] الآيات. فالمعنىٰ: وأمّا الراسخون، فحُذِف «أمّا»؛ لدلالةِ الكلام عليه.

فإنْ قيلَ: فيلزمُ علىٰ هذا أن يُجاءَ في الجوابِ بالفاء، وليسَ بعد ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ﴾[2] الفاءُ. فجوابُه: إنّ «أمّا» لـمّا حُذفتْ ذهب حُكْمُها الذي يختصُّ بها، فجرىٰ مجرىٰ الابتداءِ والخبر. قالَ صاحبُ «المرشد»: هذا وجهٌ جيّد. وقالَ ابنُ الحاجب: أمّا مجيءُ المتعدّدِ في «أمّا» فكثير؛ ولذلك قال بعضُهم: إنه لازم، وحُمِل عليه قولُه تعالىٰ: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ علىٰ معنىٰ: وأمّا الراسخونَ فيقولون: آمنّا به. وهذا وإنْ كان محتملاً في هذا الموضعِ إلّا أنّ الظاهرَ خِلافُه في غيرِه، كقولِ القائل: أمّا أنا فقد فعَلتُ كذا، ويَسكُتُ ولا إشكالَ في صحّةِ مثلِ ذلك[3].

---

(١) انظر: «المقصد لتلخيص ما في المرشد» للقاضي زكريا الأنصاري ص ٢٢.

(٢) في (ط): «الراسخون» بدون الواو.

(٣) انظر: «الكافية بشرح الرضي» (٢: ٣٩٥- ٣٩٦).

....

وقلتُ: في قولِه: «محتملاً» إغفالٌ للنَّظْم، إذ ليس للاحتمالِ مجال، لأنّ الآيةَ مِن بابِ الجَمْعِ والتقسيمِ والتفريق[١]، أمّا الجمعُ فقولُه: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ﴾، والتقسيمُ قولُه: ﴿مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ﴾، وقولُه: ﴿وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾، والتفريقُ: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ﴾ الآية، فلا بُدَّ مِن جعْلِ ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ﴾ قسيماً له، لأنّ التقسيمَ حاصِر، وكان مِنَ الظاهِرِ أن يُقالَ: فأمّا الذينَ في قلوبِهِمُ استقامةٌ فيتَّبعونَ المُحكَمَ، فوضَعَ موضعَ ذلك: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ وإنّما وُضِعَ: ﴿يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ موضعَ «يتّبعونَ» المُحكَم لإيثارِ لفظِ ﴿ٱلرَّٰسِخُونَ﴾ علىٰ (المهتدون) في الابتداء، لأنّ الرسوخَ في العِلم لا يَحصُلُ إلّا بعدَ الاهتداءِ والتتبُّعِ التامِّ والاجتهادِ البليغ، فإذا استقامَ القلبُ في سبيلِ الرَّشادِ ورَسَخَ القدَمُ في العلم أفصَحَ صاحبُه النُّطقَ بالقولِ الحقِّ إرشاداً للخَلْق، وكفىٰ بدُعاءِ الرّاسخينَ في العلم: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [آل عمران: ٨] شاهداً علىٰ أنّ ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ مقابلٌ لقولِه: ﴿ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾، وكذا ﴿يَقُولُونَ﴾ وما يتّصلُ به مُقابِلٌ لـ«يتّبعونَ» وما يتعلَّقُ به، فكأنهُ قيل: فأمّا الزائغونَ فيتَّبعونَ المتَشابِه، وأمّا الراسِخونَ فيتّبعونَ المُحكَمَ ويَرُدُّونَ المتَشابِهَ إلىٰ المُحكَم بقَدْرِ وُسعِهِم[٢]، وإلّا فيقولونَ: كلٌّ منَ المُحكَمِ والمتَشابِه من عندِ الله، ثُمّ جيءَ بقولِه: ﴿وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ تذييلاً وتعريضاً بالزائغينَ ومدحاً للرّاسِخينَ، يعني مَن لم يتذكَّرْ ولم يتَّعِظْ ويتَّبعُ هواهُ ليسَ مِن أُولي الألباب[٣]، ومِن ثَمّ قال الراسِخونَ: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَّابُ﴾ خضَعوا لبارئهم لاستنزالِ العِلمِ اللَّدُنيِّ واستَعاذوا به منَ الزَّيغِ النَّفسانيّ، وأمّا قولُه[٤]: أمّا أنا فقد فعَلتُ كذا ويَسكُت، فلا

---

(١) هو عبارة عن أن يجمع المتكلّم متعدّداً تحت أمر ثم يفرق ثم يضيف إلىٰ كلّ ما يناسبه. انظر: «الإيضاح»، ص٣٧١-٣٧٢، و«أنوار الربيع» لابن معصوم المدني (٥: ١٧٦) وما بعدها.

(٢) في (م): «رؤيتهم»، وهي وإن كان لها وجه إلا أن «وسعهم» أدل علىٰ المراد.

(٣) من قوله: «تذييلاً» إلىٰ هنا سقط من (م).

(٤) يعني ابن الحاجب.

....

وجهَ له بعدَ إقرارِه بأنّ (أمّا) وُضعَ للتفصيل، لأنه إن أرادَ استقلالَه بنفسِه وأنه لم يتَعلَّقْ بكلام سابقٍ يدُلُّ معَه علىٰ التفصيلِ فيكونُ (أمّا) غيرَ موضوع له، وإن تعلَّقَ ودَلَّ، وهُو الواجبُ، فقد حصَلَ المَرامُ، علىٰ أنّ الذَّوقَ السَّليم والطَّبعَ المستقيمَ شاهدانِ بأنّ هذا ليس كلاماً ابتدائيّاً.

فإن قلتَ: هل يجبُ معَه الواوُ ليكونَ معطوفاً علىٰ ذلك المقدَّر؟

قلتُ: لا، ويؤيّدُه ما رَوينا في«صحيح البخاريِّ»، عن أنس: جاءَ ثلاثةُ رهْطٍ إلىٰ بيوتِ أزواجِ النبيِّ ﷺ يسألونَ عن عبادتِه، فلمّا أُخبِروا كأنّهم تقَالُّوها، فقالوا: أينَ نحنُ منهُ صلَواتُ الله عليه، فقد غُفِرَ له ما تقدَّمَ من ذنبِه وما تأخَّر، وقالَ أحدُهم: أمّا أنا فأُصلّي الليلَ أبداً، وقالَ آخَر: أنا[1] أصومُ الدَّهرَ ولا أُفطِر، وقالَ آخَر: وأنا أعتزِلُ النساءَ فلا أتزَوّجُ أبداً. الحديث[2]. فكأنّهُ قال: أمّا رسولُ الله ﷺ فممّن خصَّصهُ اللهُ بالمغفِرةِ فلا عليه أن لا يُكثِرَ العبادة، وأمّا أنا فلستُ كهيئتِه فأُصلّي أبداً.

الراغب: الأظهَرُ منَ الآيةِ الوقْفُ علىٰ قولِه: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾، وما قالَ بعضُهم: لو جازَ أن يُخاطبَنا ولم يُعرِّفْنا مرادَه لجَازَ أن يُخاطبَنا بكلامِ الزِّنْج والرّوم! فالجوابُ عنهُ: أنّ كلامَ الرّومِ والزِّنج لا يُعلَمُ المرادُ منهُ مُجمَلاً ولا مفصَّلاً، والمتَشابِهُ يُعلَمُ منهُ المرادُ مجمَلاً، ولأنّ كلَّ آية فسَّرَها المفسِّرونَ علىٰ أوجُه فمعلومٌ أنّ المرادَ لا يخرُجُ منهُ، علىٰ أنه لم يَمتنِعْ أن يُكلِّفَنا اللهُ تلاوةَ أحرُفٍ لا نعرِفُ معناها فيُثيبَنا علىٰ تلاوتِها، كما يُكلِّفُنا أفعالاً لا نعرِفُ وجهَ الحِكمةِ فيها، فالتلاوةُ فعلٌ يختَصُّ باللِّسان.

فإن قيل: لمَ خصَّ الرّاسِخينَ بأنّهم يقولون: آمَنّا به؟

قِيلَ: لأنّ معرفةَ ما للإنسانِ سبيلٌ إلىٰ معرفتِه، ومعرفةُ ما لا سبيلَ له إلىٰ معرفتِه هِيَ من عُلومِ الرّاسخين، لأنّ الحُكَماءَ هم الذين يُميِّزونَ بينَ ما يُمكِنُ عِلمُه وما لا يُمكِنُ أن يُعلَم،

---

(١) قوله: «أنا» ساقط من (ط).

(٢) أخرجه البخاري (٥٠٦٣).

كلٌّ من متشابِهِه ومحكَمِه مِن عندِ الله الحكيمِ الذي لا يتناقضُ كلامُه، ولا يختلفُ كتابه.
﴿وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ مدحٌ للراسخين بإلقاءِ الذهنِ وحسنِ التأمّل، ويجوزُ أن يكونَ ﴿يَقُولُونَ﴾ حالًا من الراسخين. وقرأ عبدُ الله: (إنْ تأويلُه إلا عندَ الله). وقرأ أُبيّ: (ويقول الراسخون).

[﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً ۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَّابُ * رَبَّنَآ إِنَّكَ جَامِعُ ٱلنَّاسِ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُخْلِفُ ٱلْمِيعَادَ﴾ ٨ - ٩]

﴿لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا﴾: لا تبلُنا ببلايا تَزيغُ فيها قلوبُنا ﴿بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ وأرشدتنا لدينك،....

وما الذي يُدرَكُ إن طُلِبَ، وما الذي لا يُدرَك، وعلىٰ أيِّ غايةٍ يجبُ أن يقفَ طالبُ العلم، وأيَّ مكانٍ يتجاوَزُه، وهذا مِن أشرَفِ منزلةِ العلماءِ الرّاسِخين[1].

قولُه: (﴿بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ وأرشدْتَنا لدينِك) هذا علىٰ أنّ الهِداية بمعنىٰ الدِّلالة الموصِلة إلىٰ البُغيـة[2]، وقولُـه: «بعد إذْ لَطَفْتَ بنا» علىٰ أنْ يكونَ بمعنىٰ الدِّلالـةِ المجرَّدة، والمقابِلُ الحقيقيُّ علىٰ التقديرَيْن: الإضـلالُ، كما فسَّـرَهُ في قولِـه: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢] لكنْ لـمّا لم يكنْ مُوافقاً لمذهبِه[3] قال: لا تَبتَـلِنا[4] أي: لا تختَبِرْنا اختبارًا يكونُ سبباً للزَّيغ، أو لا تَمنَعْنا ألطافَك يكون[5] سبباً للضّلال، ونَسِيَ قولَه: إنّ سببَ السببِ سببٌ.

وقال القاضي: ﴿لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا﴾ من مَقالِ الراسِخين، وقيل: هُو استئنافٌ، أي: لا تُزِغْ قلوبَنا عن نَهجِ الحقِّ إلىٰ اتّباعِ المُتشابِهِ بتأويل لا ترتَضيه، قال رسولُ الله ﷺ: «قلبُ ابنِ آدمَ بينَ أُصبُعيْنِ مِن أصابعِ الرَّحـمٰن، إن شاء أقامَه علىٰ الحقّ، وإن شاءَ أزاغَه»[6].

---

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٢: ٤٢٤-٤٢٧)، وانظر: «مفردات القرآن» ٤٤٤-٤٤٥.
(٢) هذا كالمستمدِّ من كلام القاضي البيضاوي في «أنوار التنزيل» (١: ٩٨).
(٣) وهو أن الله لا يخلق الزيغ بل العبد يخلقه لنفسه.
(٤) في (ط): «لا تَبْلُنا».
(٥) في (ط): «يكنْ».
(٦) «أنوار التنزيل» (١: ١٥٠) والحديثُ أخرجه مسلم (٢٦٥٤).

أو: لا تمنَعْنا ألطافَك بعدَ إذ لطفتَ بنا. ﴿مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً﴾: من عندكَ نعمةً بالتوفيقِ والمعونة. وقُرِئ: ﴿لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا﴾ بالتاءِ والياءِ ورفْعِ القلوب. ﴿جَامِعُ ٱلنَّاسِ لِيَوْمٍ﴾، أي: تجمعُهم لحسابِ يوم، أو لجزاء يوم، كقولِه تعالىٰ: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُكُمْ لِيَوْمِ ٱلْجَمْعِ﴾ [التغابن: ٩]. وقُرِئ: (جامعٌ الناس) علىٰ الأصل. ....

الانتصاف: أهلُ السُّنّةِ يَدْعونَ بهذه الدَّعوةِ غيرَ مُحرَّفة، لأنّ الهُدىٰ والزَّيغَ مخلوقانِ لله تعالىٰ، والمعتزلةُ يزعُمونَ أنّ العبدَ يخلُقُ الزَّيغَ لنفسِه فيُحرِّفونَ الدعاءَ عن مَوضِعه(١).

الراغب: ﴿لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا﴾ لا تمنَعْنا التوفيق، فجعَلَ منعَ التوفيق إزاغةً للقلوبِ لأدائِه إليها إشارةً إلىٰ ما قيل: أقطعُ ما يكونُ المجتهد إذا خذَلَهُ التوفيق، وإيّاهُ قصَدَ مَن قال:

إذا لم يكنْ عونٌ مـنَ الله للفتـىٰ ... فأكثرُ ما يجني عليه اجتهـادُهُ(٢)

والهبةُ: تمليكُ الشيءِ غيرَه من غيرِ ثمَن(٣)، فنبّهَ بقولِه تعالىٰ: ﴿وَهَبْ لَنَا﴾ أنّ حقَّ العبدِ أنْ لا يَلتفِتَ إلىٰ شيءٍ منَ العملِ وطلَبِ العِوَض به، بل يَرجو رجاءَ المفاليس الطالبينَ للتفضُّلِ والهبةِ لا العِوَض، وإنّما قـال: ﴿مِن لَّدُنكَ﴾ لأنهُ لمّا كانتِ الهِبةُ علىٰ ضَرْبَيْن: هبةٌ عن عِـوَض، وهبةٌ لا عن عِوَض، نبّهَ بقولِه: ﴿هَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ﴾ أنّ هذه الهِبةَ اعترافٌ أنّ بتفضُّلِه يُدرَكُ ما لا يُدرَكُ في الدُّنيا والآخِرة، نحو قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَآ أَنْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ﴾ [الأعراف: ٤٣](٤).

قولُه: (أو لجزاءِ يوم، كقولِه: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُكُمْ لِيَوْمِ ٱلْجَمْعِ﴾ [التغابن: ٩])،قال القاضي: نُبِّهوا به علىٰ أنّ مُعظَمَ غرَضِهم منَ الطِّلْبَتَيْنِ ما يتعلَّقُ بالآخِرة، فإنها المقصِدُ والمآلُ(٥).

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ١٧٦).

(٢) ذكره الراغب الأصفهاني في «محاضرات الأدباء» (١: ٢٠٥) وعزاه لأمير المؤمنين عليّ رضوان الله عليه.

(٣) انظر: «روضة الطالبين» للإمام النوويّ (٥: ٣٦٤).

(٤) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٢: ٤٣١-٤٣٤).

(٥) «أنوار التنزيل» (١: ١٥٠).

﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُخۡلِفُ ٱلۡمِيعَادَ﴾ معناه: أنّ الإلهيّةَ تُنافي خُلْفَ الميعاد، كقولِك: إنّ الجوادَ لا يخيبُ سائله، والميعادُ: الموعد.

[﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَن تُغۡنِيَ عَنۡهُمۡ أَمۡوَٰلُهُمۡ وَلَآ أَوۡلَٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيۡـٔٗاۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمۡ وَقُودُ ٱلنَّارِ * كَدَأۡبِ ءَالِ فِرۡعَوۡنَ وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡۚ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا فَأَخَذَهُمُ ٱللَّهُ بِذُنُوبِهِمۡۗ وَٱللَّهُ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ * قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُواْ سَتُغۡلَبُونَ وَتُحۡشَرُونَ إِلَىٰ جَهَنَّمَۖ وَبِئۡسَ ٱلۡمِهَادُ﴾ ١٠ - ١٢]

قرأ عليٌّ رضي اللهُ عنه: (لن تغنيْ) بسكونِ الياء، وهذا منَ الجدّ في استثقالِ الحركةِ علىٰ حَرْفِ اللِّين.

﴿مِّنَ﴾ في قوله: ﴿مِّنَ ٱللَّهِ﴾ مثلُه في قوله: ﴿وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغۡنِي مِنَ ٱلۡحَقِّ شَيۡـٔٗا﴾ [النجم: ٢٨]. والمعنىٰ لن تُغنيَ عنهم من رحمةِ الله أو من طاعةِ الله ﴿شَيۡـٔٗا﴾، أي: بدلَ رحمتِه وطاعتِه، وبدلَ الحقِّ. ومنه: «ولا ينفعُ ذا الجَدِّ منكَ الجَدّ»، ....

قولُه: (أنّ الإلهيّةَ تُنافي خُلْفَ الميعاد) يريدُ أنّ هذه الخاتمةَ تذييلٌ لِما سبَق، وكان مقتضىٰ الظاهر أن يُقال: «إنكَ لا تُخلِفُ الميعاد»، ثُمّ إنّ ربَّنا لا يُخلِفُ الميعاد، فوضَعَ المُظهَرَ موضعَ المُضمَر من غيرِ لفظِه السابق، وخُصَّ باسم الذات، وجعلَه محكوماً عليه، وجعَلَ عدمَ خُلفِ الميعادِ محكوماً به ليكونَ من بابِ الإشعارِ بالعِلّيّة، ولهذا مثّلَ بقولِه: إنّ الجوادَ لا يَخيبُ سائلُه.

قولُه: (ومنه: «ولا ينفعُ ذا الجَدِّ منكَ الجَدُّ»)، روِّينا عن مُسلم وأبي داودَ والنَّسائيِّ، عن أبي سعيدٍ قال: كان رسولُ الله ﷺ إذا رفَعَ رأسَهُ منَ الرُّكوعِ قال: «اللهُمَّ لكَ الحَمْدُ[1] ملءَ السّمٰواتِ والأرض، وملءَ ما شِئتَ من شيءٍ بعدُ، أهلَ الثناءِ والمجد، أحقُّ ما قال العبدُ، وكلُّنا لك عبدٌ، اللهُمَّ لا مانعَ لِما أعطَيْت ولا مُعطِيَ لِما منَعتَ ولا ينفَعُ ذا الجَدِّ منكَ الجَدُّ»[2]. النهاية: الجَدُّ: الحَظُّ والسَّعادةُ والغِنىٰ، أي: لا ينفَعُ ذا الغِنىٰ منك غِناه، وإنّما ينفَعُه الإيمانُ والطّاعة.

---

(١) قوله: «لك الحمد» ساقط من (ط).

(٢) أخرجه مسلم (٤٧٧) وأبو داود (٨٤٧) والنَّسائيّ (٢: ١٩٨-١٩٩).

أي: لا ينفعُه جَدُّه وحظُّه من الدّنيا بذلكَ، أي: بدلَ طاعتِك وعبادتِك وما عندَكَ. وفي معناه قولُه تعالىٰ: ﴿ وَمَآ أَمۡوَٰلُكُمۡ وَلَآ أَوۡلَٰدُكُم بِٱلَّتِي تُقَرِّبُكُمۡ عِندَنَا زُلۡفَىٰٓ ﴾ [سبأ: ٣٧]. وقُرِئ: (وُقود) بالضمّ بمعنىٰ: أهلُ وقودِها. والمرادُ بالذينَ كفروا: من كَفَرَ برسولِ الله ﷺ وعن ابن عبّاس: هم قريظةُ والنَّضير. «الدأب»: مصدرُ دَأَبَ في العمل: إذا كَدَحَ فيه، فوُضِعَ موضعَ ما عليه الإنسانُ من شأنِه وحالِه، والكافُ مرفوعُ المحلّ، تقديرُه: دَأْبُ هؤلاءِ الكفرةِ كدأْبِ مَن قَبلَهم من آلِ فرعونَ وغيرِهم، ويجوزُ أن ينتصبَ محلُّ الكافِ بـ﴿لَن تُغۡنِيَ﴾ أو بـ«الوقود»، أي: لن تغنيَ عنهم مثلَ ما لم تغنِ عن أولئك، أو: تُوقَدُ بهم النارُ كما تُوقَدُ بهم..

قولُه: (وعن ابنِ عبّاس: هُم قُريظةُ والنَّضير) فالتعريفُ في ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ علىٰ هذا للعَهْد، وعلىٰ الأوّل للجِنس.

قولُه: (فوُضِعَ مَوضعَ ما عليه الإنسانُ مِن شأنِه وحالِه)، قالَ في «الأساس»: دأَبَ الرجُلُ في عمَلِه: اجتهَدَ فيه، ومنَ المجاز: هذا دأْبُك، أي: شأْنُك وعمَلُك، وقالَ تعالىٰ: ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ دَآئِبَيۡنِ ﴾ [إبراهيم: ٣٣]، ويقالُ للمَلَوَيْنِ[1]: الدّائبانِ.

الراغب: الدَّأْبُ: العادةُ التي عليها يَدومُ صاحبُها، وهُو أخَصُّ منَ العادة، ومنهُ أدأَبَ في سَيْرِه، قال الفرّاء: الدَّأْبُ: لزومُ الحالِ التي فيها[2].

قولُه: (أي: لن تُغنيَ عنهم مِثلَ ما لم تُغنِ عن أولئكَ أو: تُوقَدُ بهم). هذا نشْرٌ لقولِه: أن ينتصبَ محلُّ الكاف بـ﴿لَن تُغۡنِيَ﴾ أو بالـ﴿وَقُودُ﴾ من حيثُ اللّفظ، وقولُه: «دأْبُ هؤلاءِ الكفَرة كدَأْبِ مَن قبلهم»: تقريرُ[3] وجْهِ الرّفع، ثمّ قولُه: يقولُ: «إنّك لَتظلِمُ الناسَ»، إلىٰ قولِه: «كما حُورِفَ أبوهُ»، مثالانِ لهذَيْنِ التقديرَيْن علىٰ النَّشرِ أيضاً.

---

(١) وهما اللّيلُ والنّهار.

(٢) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٢: ٤٣٧)، وانظر: «مفردات القرآن»، ص٣٢١.

(٣) في (ط): «تقدير».

تقول: إنك لتظلمُ الناسَ كدأْبِ أبيك، تريد: كظلْمِ أبيك ومثلَ ما كانَ يظلمهم، وإنّ فلانًا لمحارَفٌ كدأْبِ أبيه، تريد: كما حُورِفَ أبوه. ﴿كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا﴾ تفسيرٌ لدأْبِهم ما فعلوا وفُعِلَ بهم على أنه جوابُ سؤالٍ مقدَّرٍ عن حالِهم.

قلت: في الآية أن الضميرَ في ﴿عَنْهُمْ﴾ راجعٌ إلىٰ ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾، والمرادُ بالكفر: الشِّـرك؛ وهو الظلم، ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]، كأنه قيل: لن تغني عن الذين ظلموا وأشركوا كما لم تُغنِ عن أولئك، وأن الموقودَ بالنار يبقىٰ مُحارَفاً[١] كما شقي وحُورف أولئك[٢].

قولُه: (لمُحارَف). الجَوْهريّ: رجُلٌ مُحارَفٌ بفَتح الرّاء، أي: محدودٌ محروم، وهُو خِلافُ قولِك: مُبارَك، وقد حُورِفَ كسْبُ فُلان، أي: شُدِّدَ عليه في مَعاشِه.

فمعنىٰ توقَدُ بهمُ النارُ، أي: مصيرُهم إلىٰ سُوءِ الخاتمة، شُبِّهوا بالمُحارَفِ المحروم الذي شُدِّدَ عليه معاشُه في خَيْبةِ السَّعيِ والعاقبةِ الوَخيمة.

قولُه: (علىٰ أنهُ جوابُ سؤالٍ مقدَّر) متعلّـقٌ بقولِه: «تفسيرٌ لدَأْبِهم» أي: فصَلَ قولَه: ﴿كَذَّبُوا۟﴾ عن الكلامِ السابق، علىٰ طريقةِ الاستئناف، ليكونَ تفسيراً لدَأْبِهم[٣]، هذا علىٰ تقديرِ أن يكونَ الكافُ مرفوعَ المحَلّ وأنّ التقديرَ: دَأْبُ هؤلاءِ الكفَرةِ كدَأْبِ مَن قبلهم مِن آل فِرعَوْن وغيرِهم، وذلك أنّ المشبَّهَ حينئذٍ معنىٰ مجموع الآيةِ السابقة ممّا فعَلَ هؤلاءِ الكفَرةُ منَ الكُفرِ والتكذيب، وما فُعِلَ بهم من تخييبِ سَعْيِهم وإيقادِ النارِ بهم، لأنّ المشارَ إليه بقولِه: ﴿هَـٰٓؤُلَآءِ﴾: المارُّ ذكْرُهم، والمُشبَّهُ به: حالُ فِرعَونَ منَ الطُّغيانِ وما لحِقَهُ من تَبِعتِه[٤] مِن إهلاكِه، ووجهُ الشَّبَه قولُه: ﴿كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا فَأَخَذَهُمُ ٱللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ﴾، ونحوُه قولُه تعالىٰ: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [آل عمران: ٥٩].

---

(١) في الأصل (ط): «محارف» فأصلحناها.

(٢) من قوله: «قلت: في الآية أن الضمير» إلىٰ هنا من (ط).

(٣) من قوله: «أي: فصل» إلىٰ هنا سقط من (ي).

(٤) يعني الطغيان.

....

قالَ الزجّاجُ: ﴿خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٖ﴾ ليسَ بمتّصلٍ بآدَمَ، وإنّما هُو تبيينُ قصّتِه، فإذا قلتَ: مثَلُك مثلُ زيد، أردتَ أنّك تُشبِهُه في فعلِه ثُمّ تخبِرُ بقصّةِ زَيْد تقولُ: فعَلَ كذا وكذا[١]، والتشبيهُ تمثيليٌّ، يعني قولَه: دَأْبُ هؤلاءِ كدَأبِ آلِ فِرعَونَ وموقعُه منَ الكلامِ السابقِ موقعُ التذييلِ التشبيهيِّ، كقولِ الشاعر:

وأشَدُّ ما لاقَيْتُ من ألَمِ الهوىٰ ... قُربُ الـحبيبِ ومـا إليهِ سبيلُ

كالعيسِ في البيداءِ يقتُلُها الظَّما ... والماءُ فوقَ ظُهورِها محمولُ[٢]

وأمّا علىٰ أنْ ينتصبَ محلُّ الكاف، فالوجهُ أمرٌ واحد؛ لأنّ التشبيهَ إمّا واقعٌ في عدم الإغناءِ، كما قال: ﴿لَن تُغۡنِيَ عَنۡهُمۡ أَمۡوَٰلُهُمۡ﴾، كما لن تُغنيَ عن أولئك، أو في الإيقادِ المعْنيِّ بقولِه: أو تُوقَدُ بهم كما تُوقَدُ بهم، والوجهُ علىٰ التقديرَيْنِ عقْليٌّ ظاهرٌ لم يحتَجْ إلىٰ البيان[٣]، فيكونُ قولُه: ﴿كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا فَأَخَذَهُمُ ٱللَّهُ بِذُنُوبِهِمۡ﴾: استئنافاً علىٰ بيانِ الموجِب، فإنه تعالىٰ لمّا أخبَرَ أنّ أموالَهم التي جمَعوها، وأولادَهم الذين تكاثَروا بهم، لم تُغنِ عنهم شيئاً، كما لم تُغنِ عمّن قبلَهم، أو أخبَرَ أنّ النارَ أُوقِدت بهم كما أُوقِدتْ بمَن قبلَهم، اتّجَهَ لقائل[٤] أن يَسأل: لِمَ فُعِلَ بهم؟ أي: بآلِ فِرعونَ ومَن قبلَهم، ذلك؟ فأُجيبوا: لأنّهم كذَّبوا بآياتِ الله فأخذَهُم اللهُ بذنوبِهم، ولمّا كان معنىٰ الدَّأْبِ: الحالَ والشأن، وأنّك تعلَمُ أنّ التشبيهَ الواقعَ في الحالِ والقصّة لا يكونُ إلّا في الأمورِ المُنتزَعة المتوهَّمة، ولم يَستقمْ ذلك إذا كانَ الوجهُ أمراً واحداً،

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٢٢).

(٢) لأبي العلاء المعرّي في «سقط الزند»، ص١٤٢.

(٣) من قوله: «إنّما واقع في عدم الإغناء» إلىٰ هنا. ورد بدله في (ط): «إما واقع بين كفر هؤلاء المعبَّر عنه بالظلم في المثال وبين كفر أولئك، والوجه قوة الظلم المعني بقوله: ﴿كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا﴾، أو بين إيقادهم وإيقادهم المعبَّر عنه بالشقوة والمحارقة، والوجه: شدّة العذاب المنبئ عن قوله: ﴿فَأَخَذَهُمُ ٱللَّهُ بِذُنُوبِهِمۡ﴾، فيكون قوله: ....».

(٤) في (ط): «السائل».

﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوا﴾ هم مشركو مكّة، ﴿سَتُغْلَبُونَ﴾، يعني: يومَ بدر وقيل: همُ اليهود، ولما غَلَبَ رسولُ الله ﷺ يومَ بدرٍ قالوا: هذا والله النبيُّ الأميُّ الذي بشّرَنا به موسىٰ، وهمّوا باتباعِه، فقال بعضُهم: لا تَعْجلوا حتىٰ ننظرَ إلىٰ وقعةٍ أخرىٰ، فلـمّا كانَ يومُ أحدٍ شكّوا. وقيل: جمعَهم رسولُ الله ﷺ بعدَ وقعةِ بدرٍ في سوقِ بَني قَيْنُقاع. فقال: يا معشرَ اليهود! احذروا مثلَ ما نَزَلَ بقريش، وأسْلِموا قبلَ أن يَنزِلَ بكم ما نَزَلَ بهم، فقد عَرَفْتم أني نبيٌّ مرسل. فقالوا: لا يغرّنّك أنكَ لقيتَ قومًا أغمارًا لا عِلْمَ لهم بالحرب، فأصبْتَ منهم فرصة، لئن قاتلتنا لعلمتَ أنا نحن النّاس؛ فنزلت. ....

أوّله بقولِه: كدَأبِ أبيكَ، يريدُ كظُلمِ أبيكَ أوّلاً، وبقولِه: إنّ فلاناً لَمحارَفٌ، كدَأْبِ أبيه، يريدُ: كما حُورِفَ أبوهُ ثانياً، والوجهُ هو الأوّلُ وعليه النَّظم.

قالَ الإمامُ: معنىٰ الآية أنه: كما نزَلَ بمَن تقدَّم العذابُ المُعجَّلُ بالاستئصال، فكذلك يَنزِلُ بكم أيُّها الكفّارُ بمحمّدٍ ﷺ ذلك منَ القتْلِ والسَّبْي وسلْب الأموال، ويكونُ قولُه تعالىٰ: ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوا سَتُغْلَبُونَ﴾ الآية [آل عمران: ١٢] كالدِّلالةِ علىٰ ذلك، وكأنهُ تعالىٰ بيّنَ أنه كما نزَلَ بالقومِ العذابُ المعجَّل، ثمّ يَصيرونَ إلىٰ دوامِ العذابِ فسينزِلُ بمَن كذَّبَ بمحمّدٍ صلَواتُ الله عليه هذانِ الأمران[1].

قولُه: (شَكّوا) إنّما شَكّوا لأنهم ظَنّوا أنّ رسولَ الله ﷺ يَظهَرُ أمرُه، ولا يَنقطعُ عن قريب، فقالوا: لو كانَ هو النبيَّ الأمّيَّ المبشَّرَ به لظهَرَ أمرُه، ولَمّا انقَطَع عن قريب، ولم يعلَموا أنّ اللهَ تعالىٰ سينصُرُه ويُظهرُ دينَه، ولمّا عَلِموا وتيقّنوا عانَدوا.

قولُه: (فنزَلَت) يعني قولَه: ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوا سَتُغْلَبُونَ﴾، الفاءُ في فنزَلتْ متعلِّقٌ بالرِّوايتَيْن[2] المُختصَّتَيْنِ باليهود، وتقريرُه علىٰ الرِّوايةِ الأولىٰ، وهي قولُه: فلمّا كان يومُ أحُدٍ

---

(١) انظر: «مفاتيح الغيب» (٧: ١٨٦-١٨٧)، وكلام المصنف يوهم أنّ هذا اختيار الإمام وهو إنّما أورده وجهاً سادساً في كيفية التشبيه في قولِه: ﴿كَدَأْبِ آلِ فِرْعَوْنَ﴾ الآية.

(٢) الرواية الأولىٰ: من رواية الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس، وقد أوردها الواحديّ في «أسباب =

وقُرِئ: (سيُغلبون ويُحشرون) بالياءِ كقولِه تعالىٰ: ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَنتَهُواْ يُغْفَرْ لَهُم﴾ [الأنفال: ٣٨]، علىٰ: قلْ لهم قولي لك: سيُغلبون فإن قلتَ: أيُّ فرقٍ بينَ القراءتينِ من حيثُ المعنىٰ؟ قلتُ: معنىٰ القراءةِ بالتاء: الأمرُ بأنْ يُخبرَهم بما سيجري عليهم من الغَلبةِ والحشرِ إلىٰ جهنّمَ فهو إخبارٌ بمعنىٰ: سيُغلبون ويُحشرون، وهو الكائنُ من نفسِ المتوعَّدِ به، **والذي يدلُّ عليه اللّفظ**. ومعنىٰ القراءةِ بالياء: الأمرُ بأن يَحكيَ لهم ما أخبرَه به من وعيدِهم بلفظِه؛ كأنه قال: أدِّ إليهم هذا القولَ الذي هو قولي لك: سيُغلبونَ ويُحشرون.

شَكُّوا، فنزَلتْ، يعني: قُل لليهود: لا تَشُكّوا في أنّي أنا النبيُّ الأميُّ المُبشَّر به في التّوراةِ إن غُلِبتُ بعدَ الظَّفَر، فإنّ الحربَ سِجال، فإن كانتِ الدائرةُ يومَ أُحُدٍ علينا فتكونُ بعدَ ذلك عليكُم، فستُغلَبونَ وتُحشَرون، وعلىٰ الثانيةِ ظاهرٌ، ذكَرَ الواحِديُّ، عن ابنِ عبّاس، أنّ الخِطابَ بقولِه: ﴿سَتُغْلَبُونَ وَتُحْشَرُونَ﴾ لليهود، وعن مُقاتلٍ: أنهُ للمُشركين[(١)].

قولُه: (وقُرِئَ: «سيُغلَبونَ ويُحشَرون[(٢)]» بالياءِ) فيهما: حمزةُ والكسائيُّ، وبالتاءِ الفَوْقانيّةِ الباقون[(٣)].

قولُه: (والذي يَدلُّ عليه اللفظُ) عطفٌ علىٰ قولِه: الكائنُ أو علىٰ نفْسِ المتوعَّدِ به، ومِنْ: بَيانيّةٌ، واللامُ في المتوعَّد: بمعنىٰ الذي، والضّميرُ في به: راجعٌ إلىٰ اللام، ولفْظةُ هو: راجعٌ إلىٰ معنىٰ سيُغلَبون.

قولُه: (سيُغلَبون) بالياءِ التحتانيّةِ هو عَيْنُ ما تكلَّمَ به اللهُ تعالىٰ، ونفْسُ ما توعَّدَ به، وهذا

= النزول»، ص ١٢٩ والروايةُ الثانية: من رواية عكرمة وسعيد بن جبير عن ابن عباس، وأوردها كذلك الواحديّ ص١٢٩-١٣٠، وابن جرير في «تفسيره» (٦: ٢٢٧)، والبيهقيّ في «دلائل النبوّة» (٣: ١٧٣-١٧٤)، والسيوطي في «الدرّ المنثور» (٢: ٩).

(١) «الوسيط» (١: ٤١٦).

(٢) في (ط): «ستغلبون وتحشرون».

(٣) «التيسير» للدّاني، ص٨٦، و«الكشف عن وجوه القراءات السبع» لمكّي بن أبي طالب (١: ٣٣٥).

....

هُو الذي يدُلُّ عليه لفظُ ﴿سَتُغْلَبُونَ﴾ بالتاءِ الفوْقانيّة، الذي نقَلَه صلَواتُ الله عليه في[1] قولِ الله تعالىٰ.

والحاصِلُ أنّ القراءةَ بالتاءِ الفَوْقانيّة تُدلُّ علىٰ أنّ الأمرَ متوجِّهٌ إلىٰ إيصالِ معنىٰ اللّفظِ إلىٰ الكُفّارِ، وبالياءِ تدُلُّ علىٰ أنّ الأمرَ متوجِّهٌ إلىٰ إيصالِ اللّفظِ بعَيْنِه.

فإن قلتَ: كيفَ جعَلَ المصنِّفُ القراءةَ بالياءِ التَّحتانيّةِ أصلاً، وبالتاءِ فَرْعاً؟ ولِمَ لا يجوزُ العكسُ، علىٰ أنّ الواحِديَّ في «الوسيط»[2] لم يُفرِّق بينَهما، ونقلَ عن الفَرّاءِ أنه يجوزُ في مِثلِ هذا التاءُ والياء: لأنّك تقولُ في الكلام: قُل لعبدِ الله: إنهُ قائمٌ، و: إنك قائم[3].

قلتُ: لا ارتيابَ أنّ هذا وعيدٌ وتهديدٌ للكُفّارِ، وقد عُلِمَ في غيرِ مَوضعِ أنّ الوعيدَ والتهديدَ إذا عُدِلَ عن مخاطبةِ المُهدَّدِ والموعَد ولم يُجعَلْ [محلّا] للخطابِ بُعداً له، كان أبلَغ، كقولِه تعالىٰ: ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [المائدة: ١١٦] وقولِه تعالىٰ: ﴿وَإِذَا ٱلْمَوْءُۥدَةُ سُئِلَتْ﴾ [التكوير: ٨]. وأيضاً، في نفْسِ التركيبِ الأوّلِ تأكيدٌ وتقريرٌ ليسَ في الثاني، لأنهُ علىٰ الحكايةِ يقتضي أنْ يقالَ ابتداءً: سيُحشَرونَ، ثُمّ يؤمَرُ بأن يَحكيَ اللفظَ بعينِه اهتماماً به، بخلافِ الثاني.

وأمّا قولُه: قُلْ لعبدِ الله: إنهُ قائمٌ، فيَحتمِلُ وجهَيْن.

أحدُهما: الحكايةُ للتقريرِ والتأكيدِ كما سبَق.

وثانيهما: أنْ يُرادَ مؤدّىٰ معناه، وهُو أنّك قائمٌ، والأولُ آكدُ وبمقامِ المبالَغةِ أنسَب، فظَهرَ مِن هذا أنّ قولَه: «سيُغلَبونَ ويُحشَرونَ» بالياءِ التّحتانيّة علىٰ سبيلِ الحكاية أبلَغُ وآكدُ منَ الخطابِ والمَقامُ له أدعىٰ، فكان جعْلُه أصلاً في الاعتبارِ[4] أوْلىٰ.

---

(١) في (ط): «مِن».

(٢) «الوسيط» للواحدي (١: ١٥٦).

(٣) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (١: ١٩١).

(٤) هذا تصريح من المصنف ـ رحمه الله ـ بأن هذه المسألة اعتبارية ليس المقصود بها تفضيل قراءة علىٰ =

[﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِي فِئَتَيْنِ ٱلْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَٰتِلُ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ يَرَوْنَهُم مِّثْلَيْهِمْ رَأْيَ ٱلْعَيْنِ وَٱللَّهُ يُؤَيِّدُ بِنَصْرِهِۦ مَن يَشَآءُ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُوْلِي ٱلْأَبْصَٰرِ﴾ ١٣]

﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ﴾ الخطابُ لمشركي قريشٍ ﴿فِي فِئَتَيْنِ ٱلْتَقَتَا﴾............

قولُه: (﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ﴾ الخِطابُ لُمشركي قُرَيْش)، واستدَلَّ المصنِّفُ عليه بقراءةِ نافع: «تَرَوْنَهم» بالتاءِ الفَوقانيّةِ[1]، وفيه نظَر، لأنهُ علىٰ هذا التقديرِ لا يستقيمُ أن يكونَ الضميرُ في ﴿مِّثْلَيْهِمْ﴾ للمُشركين اللهُمَّ إلّا أن يقالَ: التفتَ فيه كما قدَّرَ مِثْلَي فئتِكم، لكن ليسَ مَوضِعاً للالتفاتِ. نعَمْ، هذه القراءةُ تدُلُّ علىٰ الوجهِ الثاني، أي: تَرَوْنَهم مِثْلَيْ عددِ المسلمين.

وقالَ الواحديُّ: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ﴾ يخاطبُ الذين ذكَرهم في قولِه: ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوا﴾، ونقَلَ عن ابنِ عبّاس: أنّ المخاطَبين بقولِه: «سيُغْلبون»[2] يهودُ المدينة، وعن مُقاتل[3]: مُشركو مكّة[4]، وقالَ القاضي: الخطابُ بقولِه: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ﴾ لقُرَيشٍ أو لليهود، وقيل: للمؤمنين[5].

وقلتُ: الخطابُ بقولِه: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ﴾ إذا كانَ لُمشركي مكّةَ ينبغي أن يكونوا غيرَ مَن خُوطِبوا بقولِه: ﴿سَتُغْلَبُونَ﴾، يعني يومَ بدْر، لِما يؤدّي إلىٰ أن يقالَ: أيُّها المشركونَ، إنّكم ستُغلَبونَ يومَ بدْر، واعتبِروا بما جرَىٰ عليكم يومَ بدْر علىٰ ما يَقتضيهِ النَّظمُ، وإذا كانَ

= أخرىٰ، وإنما المراد بها النظر إلىٰ المعاني البلاغية فليست المسألة تقعيدية نقلية، وأمّا وجه الأصلية هنا: فهو أنه بخطاب الغيبة تحصل نكتة بلاغية وهي أنهم لا اعتبار لهم حتىٰ يخاطبوا مباشرة.

(١) انظر: «التيسير»، ص٨٦، و«الكشف» لمكّي (١: ٤٣٦).

(٢) في (ط): «ستغلبون».

(٣) هو: مقاتل بن سليمان الأزدي، من أعلام المفسرين، من كتبه: «نوادر التفسير»، مات سنة ١٥٠ هـ. انظر: «تهذيب التهذيب» (١٠: ٢٧٩)، و«ميزان الاعتدال» (٤: ١٧٣)، و«تاريخ بغداد» (١٣: ١٦٠).

(٤) «الوسيط في التفسير» للواحدي (١: ١٥٦).

(٥) «أنوار التنزيل»، (١: ١٥١).

يومَ بدرٍ ﴿يَرَوْنَهُم مِّثْلَيْهِمْ﴾: يرىٰ المشركون المسلمين مثلَيْ عددِ المشركينَ قريبًا من ألفين، أو مثلَيْ عددِ المسلمينَ ستَّ مئةٍ ونيِّفًا وعشرين، أراهم اللهُ إيّاهم مع قلّتِهم أضعافَهم؛ ليهابوهم، ويجبنوا عن قتالِهم، وكانَ ذلكَ مددًا لهم من الله، كما أمدَّهم بالملائكة، والدليلُ عليه قراءة نافع: (تَـرَوْنهم) بالتاء، أي: تَرونَ يا مشركي قريشٍ المسلمينَ مثلَيْ فئتِكم الكافرة، أو مثلَيْ أنفسِهم. فإن قلتَ: فهذا مناقضٌ لقولِه في سورةِ الأنفال: ﴿وَيُقَلِّلُكُمْ فِىٓ أَعْيُنِهِمْ﴾ [الأنفال: ٤٤]؟ قلتُ: قُلِّلوا أوّلًا في أعينِهم حتىٰ اجْترؤوا عليهم، فلمّا لاقَوْهم كُثِّروا في أعينِهم حتىٰ غُلِبوا، فكانَ التقليلُ والتكثيرُ في حالَينِ مختلفين. ونظيرُه من المحمولِ علىٰ اختلافِ الأحوالِ قولُه تعالىٰ: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ وَلَا جَآنٌّ﴾ [الرحمن: ٣٩]، وقولُه تعالىٰ: ﴿وَقِفُوهُمْ ۖ إِنَّهُم مَّسْـُٔولُونَ﴾ [الصافات: ٢٤]. وتقليلُهم تارةً وتكثيرُهم أخرىٰ في أعينِهم أبلغُ في القدرةِ وإظهارِ الآية.

وقيل: يرىٰ المسلمونَ المشركينَ مثلَيْ المسلمين علىٰ ما قُرِّرَ عليه أمرُهم من مقاومةِ الواحدِ الاثنين في قولِه تعالىٰ: ﴿فَإِن يَكُن مِّنكُم مِّا۟ئَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا۟ مِا۟ئَتَيْنِ﴾ [الأنفال: ٦٦] بعدَ ما كُلِّفوا أن يُقاومَ الواحدُ العشرةَ في قولِه تعالىٰ: ﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَـٰبِرُونَ يَغْلِبُوا۟ مِا۟ئَتَيْنِ﴾ [الأنفال: ٦٥]..............................

لليهودِ لا يستقيمُ عليه قراءةُ ﴿تَرَوْنَهُمْ﴾ بالتاء، والأقربُ أنْ يرادَ بقولِه: ﴿سَتُغْلَبُونَ﴾ غيرُ الذين أُريدوا بقولِه: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ﴾ وأن لا يُرادَ بقولِه: ﴿سَتُغْلَبُونَ﴾ يومَ بَدْر، سواءٌ كان المخاطَبونَ مُشركي قُرَيْشٍ أو يهودَ، إلّا أن يكونَ الثاني خطاباً للمُسلمينَ مستأنَفاً مُنقطِعاً عمّا قبلَه امتناناً عليهم، ويُساعدُه قراءةُ نافع.

قولُه: (لافَوهم) صَحَّ بالفاء، أي: خالَطوهم، قالَ في «الأساس»: لَفَّ الكتيبةَ بالأُخرىٰ، وجاؤوا مِن لَفٍّ ولفيفٍ، وهمُ الأخلاطُ، وفي بعضِ النُّسخِ: بالقافِ، والأوّلُ أنسَب.

قولُه: (وقيل: يَرىٰ المسلمونَ المُشركينَ مِثْلَي المسلمين)، هذا[1] معطوفٌ علىٰ قولِه: «يَرىٰ

---

(١) قوله: «هذا» ساقط من (ط).

ولذلك وَصَفَ ضِعفَهم بالقلّة؛ لأنه قليلٌ بالاضافةِ **إلىٰ عشرةِ الأضعاف**، وكانَ الكافرونَ ثلاثةَ أمثالِهم، وقراءةُ نافعٍ لا تُساعدُ عليه...........

الـمُشركونَ المسلمينَ»، وعلىٰ هذا لا يرِدُ السؤالُ، لكنّ قراءةَ نافع لا تُساعدُ عليه، إذْ لا يَستقيمُ أن يكونَ المعنىٰ: تَرَوْنَ أيُّها المسلمونَ المشركينَ مِثلَيْهِم، لأنّ المقدَّر: مِثلَي المسلمينَ، إلّا أن يكونَ التفاتًا.

الانتصاف: الخِطابُ علىٰ قراءةِ نافع للمسلمينَ، أي: تَرَوْنَهم يا مسلمونَ، ويكونُ الضّميرُ في ﴿مِّثْلَيْهِمْ﴾ أيضاً للمسلمين، وهُو لفظُ غَيْبة، والمعنىٰ: تَرَوْنَ أيُّها المسلمون المُشركينَ مِثْلَيْهم، أي: مِثْلَيْكُم، وفيه التفاتٌ في جُملةٍ واحدة، وهُو وإن كان فصيحاً لكنّ غالبَ ما يأتي في جُملتَيْن، وهاهنا ﴿مِّثْلَيْهِمْ﴾ مفعولٌ لـ﴿تَرَوْنَهُم﴾، وهو كما لو قُلتَ: أظنُّك يقومُ، بالياءِ للغَيْبة، ولم يكنْ بذلك إلّا أنهُ لازمٌ علىٰ أحدِ وجهَيْهِ المقدَّمَيْن، فإنّ قراءةَ نافع تقديرُها: تَرَوْنَ يا مُشركونَ المسلمينَ مِثْلَي عدَدِهم أو مِثلَيْ فئتِكُم الكافرة، فعلىٰ الثاني يَلزَمُ الخروجُ منَ الخطابِ إلىٰ الغَيْبةِ في جُملةٍ واحدة[1].

قولُه: (**ولذلك وصَفَ ضِعفَهم**) أي: لِما قُرِّرَ مِن مقاومةِ الواحد[2] الاثنَيْنِ بعدَما كُلِّفوا مقاومةَ الواحِد العشَرة، وصَفَ ضِعْفَ المشركينَ بالقِلّة؛ لأنّ الضِّعْفَ قليلٌ بالإضافةِ إلىٰ عشَرةِ الأضعاف، يريدُ في سورةِ الأنفال في قولِه: ﴿وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ ٱلْتَقَيْتُمْ فِىٓ أَعْيُنِكُمْ قَلِيلًا﴾ [الأنفال: ٤٤].

قولُه: (**إلىٰ عشَرة الأضعاف**) قيل: عرَّفَه؛ لأنّ المرادَ المعهودُ في قولِه: ﴿يَغْلِبُوا۟ مِا۟ئَتَيْنِ﴾ [الأنفال: ٦٦]، ولو قال: تسعةَ الأضعاف، لكان أحسَنَ؛ لأنّ العشَرةَ تسعةُ أضعافِ الواحد، لأنّ ضِعفَ الواحِد اثنان[3]، وضِعفا الواحِدِ ثلاثة.

---

(١) انظر: «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ١٧٧-١٧٨).

(٢) قوله: «الواحد» أثبتناه من (ط).

(٣) في (م) و(د) و(ي): «اثنين».

....

قال في «المُغرِب»: فإذا وصّىٰ الميّتُ: أعطُوا فلاناً ضِعفَ ما يُصيبُ ولَدي، يُعطىٰ مِثلَه مرّتَيْن، ولو قال: ضِعفَيْ ما يُصيبُ ولَدي، فإنْ أصابَهُ مئة يُعطىٰ ثلاثَ مئة.

وعن أبي عُبيدةَ في قولِه تعالىٰ: ﴿يُضَٰعَفۡ لَهَا ٱلۡعَذَابُ ضِعۡفَيۡنِ﴾ [الأحزاب: ٣٠] أي: تُعذَّبْ أعذِبَةً[1].

قلتُ: وفي «المُغرِب» أيضاً: أنّ الأزهَريَّ أنكَرَه وقال: هذا الذي يستعملُه الناسُ، وأمّا الحُذّاقُ فقالوا: إنّها تُعذَّبُ مِثْلَي عذابِ غيرِها، لأنّ الضِّعفَ في كلامِهم: المِثلُ[2].

ويؤيِّدُه قولُ المصنِّف في قولِه تعالىٰ: ﴿فَـَٔاتَتۡ أُكُلَهَا ضِعۡفَيۡنِ﴾ [البقرة: ٢٦٥] «ضِعفَيْن[3]: مِثلَيْ ما كانت تُثمِرُ بسببِ الوابل»[4].

وقولُ الراغب: الضِّعفُ منَ الألفاظِ المتضايفة، كالنِّصفِ والزَّوج[5]، وهُو تركُّبُ زوجَيْنِ متساوِيَيْنِ، ويختَصُّ بالعدَد، فإذا قيل: أضعَفْتُ الشيءَ وضَعَّفتُه وضاعفْتُه، ضمَمتَ إليه مِثلَه فصاعداً، قال بعضُهم: ضاعفَ أبلغُ من ضَعَّفَ، ولهذا قرأ أكثرُهم: ﴿يُضَٰعَفۡ﴾ [الأحزاب: ٣٠]، وقال تعالىٰ: ﴿مَن جَآءَ بِٱلۡحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشۡرُ أَمۡثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠] فالمضاعَفةُ علىٰ قضيةِ هذا القولِ تقتضي أن تكونَ عشْرَ أمثالِها[6].

وقيل: ضعفت، بالتخفيف، ضَعْفاً، فهُو مضعوفٌ، فالضَّعْفُ: مصدرٌ، والضِّعْفُ: اسمٌ كالثَّني والثِّني[7]، فضِعفُ الشيءِ هُو الذي يُثنّيه، ومتىٰ أُضيفَ إلىٰ عدَدٍ اقتضىٰ ذلك العدد

---

(١) «المغرب»، ص٢٨٣، وانظر: «مجاز القرآن» لأبي عُبيدة (٢: ١٣٦).

(٢) «المغرب»، ص٢٨٣، وينظر: كلام الأزهري في «تهذيب اللغة» (١: ٤٨١).

(٣) قوله: «ضعفين» ـ الثانية ـ ساقط من (ط).

(٤) انظر: (٣: ٥٢٤ - ٥٢٥) والوابل: المطر الشديد.

(٥) في (م) «الربع» والصواب ما أثبت كما في المفردات.

(٦) من قوله: «وقال تعالىٰ: ﴿مَن جَآءَ﴾» إلىٰ هنا ساقط من (ط).

(٧) وهو الأمر يعاد مرّتين، الصّحاح (٦: ٢٢٩٤) (ثنیٰ).

وقرأ ابنُ مُصرِّف: (يُرَوْنَهم) علىٰ البناءِ للمفعولِ بالياء والتاء، أي: يريهم اللهُ ذلكَ بقدرته. وقُـرِئ: (فئـةٍ تقاتـل وأخـرى كافـرةٍ) بالجرِّ علىٰ البـدلِ من فئتين، **وبالنصبِ علىٰ الاختصاص؛ أو علىٰ الحالِ من الضميرِ في ﴿ٱلْتَقَتَا﴾**. ﴿رَأْيَ ٱلْعَيْنِ﴾ يعنـي رؤيةً ظاهرةً مكشوفةً لا لَبْسَ فيها، معايَنةً كسائرِ المعاينات. ﴿وَٱللَّهُ يُؤَيِّدُ بِنَصْرِهِۦ﴾ كما أيد أهلَ بدرٍ في تكثيرِهم في عينِ العدوّ.

ومِثْلَه، نحوَ أن يقال: ضِعفُ العشَرة، فذلك عشرونَ بلا خلاف، وإذا قُلتَ: أعطِه ضِعْفَيْ واحد، فإنّ ذلك اقتضَىٰ الواحدَ ومِثلَيْه، وذلك ثلاثةٌ؛ لأنّ معناه: الواحدُ واللذانِ يُزاوِجانِه، هذا إذا كان الضِّعفُ مضافاً، فإذا لم يكنْ مضافاً فقلتَ: الضِّعفَيْن، قيل: ذلك يَجري مجرَىٰ الزَّوجَيْنِ في أنّ كلًّا منهما يُزاوِجُ الآخَر، فلا يَخرُجانِ عنِ الاثنَيْن، بخلافِ ما إذا أُضيفَ الضِّعفانِ إلىٰ واحد فيثَلِّثُهما، نحوَ: ضِعفَي الواحد[1].

قولُه: (**وبالنَّصْبِ علىٰ الاختصاص**) أي: علىٰ المدْح، يعني: اذكُرْ فئةً لا يَخفَىٰ شأنُها، وهِي التي تُجاهدُ في سبيلِ الله، وعلىٰ هذا «وأخرى كافرةً» منصوبةٌ علىٰ الذَمِّ؛ لأنّها مقابلةٌ لها ومعطوفةٌ عليها.

قولُه: (**أوْ علىٰ الحالِ منَ الضَّميرِ في ﴿ٱلْتَقَتَا﴾**)، قالَ أبو البقاء: ويُقرَأُ «فئةً» بالنَّصبِ فيهما علىٰ أن يكـونَ حـالاً مـن الضَّميرِ في ﴿ٱلْتَقَتَا﴾، تقديرُه: التقَتا مؤمنةً وكافرةً، و«فـئةً»، و«أخرى»، علىٰ هذا: توطئـةٌ للحالِ[2]. يريدُ: أنّ لفْظَةَ «فئة»، ولفْظـةَ «أُخرىٰ» في القرآن مُوطِّئتانِ للحـال، والحالُ هِيَ: مؤمنةً وكافـرةً، كقولِه تعالىٰ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ٢]، وعبَّرَ بقولِه: ﴿تُقَٰتِلُ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ عن قولِه: «مؤمنةً» لأنهُ مُقابِلٌ لقولِه: «كافرةً».

---

(١) «مفردات القرآن»، ص٥٠٨-٥٠٩.

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٢٤٣).

[﴿ زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ ٱلشَّهَوَٰتِ مِنَ ٱلنِّسَآءِ وَٱلْبَنِينَ وَٱلْقَنَٰطِيرِ ٱلْمُقَنطَرَةِ مِنَ ٱلذَّهَبِ وَٱلْفِضَّةِ وَٱلْخَيْلِ ٱلْمُسَوَّمَةِ وَٱلْأَنْعَٰمِ وَٱلْحَرْثِ ۗ ذَٰلِكَ مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَٱللَّهُ عِندَهُۥ حُسْنُ ٱلْمَـَٔابِ * قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم بِخَيْرٍ مِّن ذَٰلِكُمْ ۚ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّٰتٌ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا وَأَزْوَٰجٌ مُّطَهَّرَةٌ وَرِضْوَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِٱلْعِبَادِ * ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَآ إِنَّنَآ ءَامَنَّا فَٱغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ * ٱلصَّٰبِرِينَ وَٱلصَّٰدِقِينَ وَٱلْقَٰنِتِينَ وَٱلْمُنفِقِينَ وَٱلْمُسْتَغْفِرِينَ بِٱلْأَسْحَارِ ﴾ ١٤ – ١٧]

﴿ زُيِّنَ لِلنَّاسِ ﴾ المزيِّنُ هو اللهُ سبحانَه وتعالىٰ؛ للابتلاءِ كقولِه: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى ٱلْأَرْضِ زِينَةً لَّهَا لِنَبْلُوَهُمْ ﴾ [الكهف: ٧]. ويدلُّ عليه قراءةُ مجاهد: (زَيَّنَ للناس) علىٰ تسميةِ الفاعل. وعن الحسن: الشيطان، واللهُ زيّنها لهم؛ ....

قولُه: (المُزيِّن هُو اللهُ سبحانه وتعالىٰ للابتلاء)، قال القاضي: لأنهُ الخالقُ للأفعالِ والدَّواعي، ولعلَّه زَيَّنَه ابتلاءً أو لأنهُ يكونُ وسيلةً إلىٰ السعادةِ الأُخرَويّةِ إذا كان علىٰ وجهٍ يرتَضيهِ الله، ولأنهُ من أسبابِ التعيُّشِ وبقاءِ النَّوع(١).

وقلتُ: الأولُ يُناسبُ المقامَ، لقولِه تعالىٰ: ﴿ذَٰلِكَ مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [آل عمران: ١٤] وقولِه: ﴿قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم بِخَيْرٍ مِّن ذَٰلِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥]، وتسميةُ المذكوراتِ بالخَيْرِ علىٰ زَعْمِ طالِبيها، ونحوُه قولُه تعالىٰ: ﴿وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا لَعِبٌ وَلَهْوٌ ۖ وَلَلدَّارُ ٱلْـَٔاخِرَةُ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ ۗ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [الأنعام: ٣٢].

الراغب: أصلُ الشَّهوةِ نُزوعُ النفس إلىٰ ما تريدُه، وذلك في الدُّنيا ضَرْبان: صادقةٌ وكاذبة، فالصادقةُ: ما يختَلُّ البدَنُ مِن دونِه، كشهوةِ الطّعامِ عندَ الجُوع، والكاذبةُ: ما لا يختَلُّ مِن دونِه(٢)، وقد يُسمّىٰ المشتَهىٰ شَهْوة، قال تعالىٰ: ﴿ زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ ٱلشَّهَوَٰتِ ﴾ يحتمِلُ الشَّهوتَيْن، وقولُه تعالىٰ: ﴿وَٱتَّبَعُوا۟ ٱلشَّهَوَٰتِ﴾ [مريم: ٥٩] مَن الشَّهَواتِ الكاذبة، ومنَ المُشتَهياتِ المستَغنىٰ

(١) «أنوار التنزيل» (١: ١٥١).

(٢) في (ط): «ما لا يختل بدونه».

لأنا لا نعلم أحدًا أذمَّ لها من خالِقها ﴿حُبُّ ٱلشَّهَوَٰتِ﴾ جَعلَ الأعيانَ التي ذكرَها شهواتٍ؛ مبالغةً في كونِها مشتهاةً محروصًا علىٰ الاستمتاعِ بها. والوجهُ أن يقصدَ تخسيسَها فيسمّيها شهوات؛ لأنّ الشهوةَ مسترذلَةٌ عندَ الحكماء، مذمومٌ من اتّبعها، شاهدٌ علىٰ نفسِه بالبهيميّة، وقال: ﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ ٱلشَّهَوَٰتِ﴾ ثمَّ جاءَ التفسير؛ ....

عنها، وقولُه تعالىٰ في صفةِ الجنّة: ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ وَتَلَذُّ ٱلْأَعْيُنُ﴾ [الزخرف: ٧١] منَ الصادقة[1].

قولُه: (**جعَلَ الأعيانَ التي ذكَرَها شهَواتٍ**) يعني حينَ أوقَعَ الشهواتِ مُبهماً أوّلاً ثُمّ بيَّنَ بالمذكورات، عُلِمَ أنّ الأعيانَ هي عينُ الشهَوات، كأنهُ قيل: زُيِّنَ حُبُّ الشَّهواتِ التي هِي النِّساء، فجُرِّدَ عن النِّساء شيءٌ يسمّىٰ شَهَوات، وهِي نفسُ الشَّهَوات، نحوَ: في البَيْضةِ عشرونَ رِطلاً حديداً، كأنهُ قيل: هذه الأشياءُ خُلِقت للشَّهَواتِ وللاستمتاعِ بها لا غيرُ، لكنّ المقامَ يقتضي الذَّمَّ، ولفظُ الشَّهوةِ عندَ العارِفينَ مُسترذَل، والتمتُّعُ بها نصيبُ البهائم، وهُو المرادُ من قولِه: «والوجهُ أن يُقصَدَ تخسيسُها».

قولُه: (**من اتّبَعَها**) متعلّقٌ بقولِه: «مذموم»، مفعولٌ أُقيمَ مقامَ الفاعل، و«شاهدٌ علىٰ نفسِه بالبهيميّة» بدَلٌ من قولِه: «مذمومٌ من اتّبَعها»؛ لأنّ «شاهدٌ» مُستندٌ إلىٰ ضميرِ من اتّبَعها.

قولُه: (**وقال: ﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ﴾**)، قيل: هذه الجُملةُ مستأنَفةٌ، وليست بها[2]؛ لأنّ الجُملةَ المستأنَفةَ المقرونةَ بالعاطفة لا تكونُ إلّا مُعترِضةً أو مُذيِّلة، وهذه ليست كذلك، بل هي معطوفةٌ علىٰ قولِه: «جعَلَ الأعيانَ»، ويكون قوله: «والوجه أن يقصد»، كالإضراب عن قوله: «جعل»، ثُم بَنىٰ الكلامَ علىٰ الثاني وقال: «﴿زُيِّنَ﴾ أي: جَعَلَ الأعيانَ نفسَ الشَّهَواتِ مبالغةً، لا بل قصَدَ تخسيسَها، وسمّاها شَهَواتٍ»، يعني سَمّاها شهَواتٍ ابتداءً تخسيساً لها.

---

(١) «مفردات القرآن»، ص٤٦٨-٤٦٩.

(٢) أي: ليست استئنافيّة.

ليقرِّرَ أوّلًا في النفوسِ أنّ الـمزيَّنَ لـهم حبُّه ما هو إلا شهواتٌ لا غير، ثمّ يفسّرُه بهذه الأجناس، فيكونُ أقوىٰ لتخسيسِها وأدلَّ على ذمِّ من يستعظمُها، ويتهالكُ عليها، ويرجِّحُ طلَبَها علىٰ طلبِ ما عندَ الله. والقنطار: المالُ الكثير. قيل: ملءُ مَسْكِ ثور، وعن سعيدِ بنِ جبير: مئةُ ألفِ دينار. ولقد جاءَ الإسلامُ يومَ جاءَ وبمكّةَ مئةُ رجلٍ قد قَنْطروا. و﴿ٱلْمُقَنطَرَةِ﴾ مبنيّةٌ من لفظِ القِنْطار؛ للتوكيد، كقولِهم: ألفٌ مؤلّفة، وبَدْرةٌ مُبدَّرة.

قوله: (حبُّه). الضمير راجع إلى اللام في «المزيَّن» لأنها موصولة، أي: الذين زين لهم.

قولُه: (ما هُو إلّا شهَواتٌ لا غيرُ) منَ التراكيبِ التي منَعَها صاحبُ «المفتاح»، وقال: لا يصحُّ: ما زَيْدٌ إلّا قائمٌ لا قاعد، ولا: ما يقومُ إلّا زيدٌ لا عَمْرٌو، والسببُ أنّ «لا» العاطفةَ مِن شَرْطِ مَنْفيِّها أن لا يكونَ منْفياً قبلَها بغيرِها مِن كلِماتِ النَّفْي[1]. وقيل في العُذْر: ليست «لا» في قولِه: «لا غيرُ» للعطف، بل هُو لمجرَّدِ النَّفْي، وقولُه: «لا غيرُ» صفةٌ لـ «شهوات»[2]، أي: ما هُو إلّا شهَواتٌ موصوفةٌ بأنّها ليست غيرَ الشّهَوات، أي: موصُوفةٌ بأنّها شَهواتٌ صِرْفةٌ.

وقلتُ: هذا العُذرُ إن صَحَّ في هذا المقام فكيفَ يَصحُّ في قولِه في النِّساء: «ما أردْنا بِتحاكُمِنا إلىٰ غيرِك إلّا إحساناً لا إساءةً»[3]، إذ لا يجوزُ فيه إلّا العطفُ؛ لأنّ اسمَ «لا» المفردَ لا يكونُ منصوباً أبداً، بل إذا كانَ مضافاً أو مُشبَّهاً به، والحقُّ جَوازُه علىٰ تأكيدِ ما هو مَنْفيٌّ قبلَها.

قولُه: (والقِنطار: المـالُ الكثير)، الراغب: القَنْطَرَةُ من المال: مقدارُ ما فيه عبورُ الحياةِ، تشبيهاً بالقَنْطرة، وذلك غيرُ محدودِ القَدْر، وإنّما هُو بحَسبِ الإضافةِ كالغِنىٰ، فرُبَّ إنسانٍ يستغني بالقليل، وآخَرُ لا يَستغني بالكثير، ولمّا قُلنا: اختَلَفوا في حَدِّه، فقيل: أربعونَ أوقيّةً، وقال الـحسَنُ: ألفٌ ومئتا دينـار، إلىٰ غيرِ ذلك، كاختِلافِهم في حـدِّ الغِنىٰ، ﴿وَٱلْقَنَـٰطِيرِ ٱلْمُقَنطَرَةِ﴾ أي: المجموعةِ قِنْطاراً قِنْطاراً، كقولِهم: دراهمُ مُدَرهَمة، ودنانيرُ مُدَنَّرة[4].

---

(١) «مفتاح العلوم»، ص١٢٧.

(٢) قوله: «لشهوات» من (ط).

(٣) انظر: (٥: ٤٣).

(٤) «مفردات القرآن»، ص٦٧٧. وانظر: «تفسير الراغب الأصفهاني» (٢: ٤٤٨-٤٥٠).

و﴿ٱلْمُسَوَّمَةِ﴾: المعْلَمة، من السومة وهيَ العلامة؛ **أو المطهَّمة**؛ أو المرعيّـة، من أسامَ الدّابةَ وسوّمها. ﴿وَٱلْأَنْعَٰمِ﴾: الأزواج الثمانية. ﴿ذَٰلِكَ﴾ المذكورُ ﴿مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ ﴿لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّٰتٌ﴾ كلامٌ مستأنَفٌ، فيه دلالةٌ علىٰ بيانِ ما هو خيرٌ من ذلكم، كما تقول: **هل أدلّكَ علىٰ رجلٍ عالمٍ؟ عندي رجلٌ** صفته كَيْتَ وكَيْت، ويجوزُ أن يتعلّقَ اللّامُ بـ«خير» واختصَّ المتقين؛ لأنهم هم المنتفعونَ به **وترتفع ﴿جَنَّٰتٌ﴾ علىٰ: هو جناتٌ، وتنصُره قراءةُ من قرأ: (جناتٍ) بالجرِّ علىٰ البدلِ** مـن «خير». ....

قولُه: (**أو المطهَّمة**)، **الأساس**: جَوادٌ مُطَهَّمٌ: تامُّ الحُسن، ورجُلٌ مُطَهَّم.

قولُه: (**هل أدُلُّكم**[1] **علىٰ رجُلٍ عالمٍ؟ عندي رَجُل**)، قولُه: «عندي رجُل» مثالٌ لقولِه: ﴿لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟﴾، فيكونُ «رجلٌ عالِـمٌ» نظيرَ ﴿بِخَيْرٍ مِّن ذَٰلِكُمْ﴾، وذلك يُوهِمُ أنّ ﴿مِّن ذَٰلِكُمْ﴾ صفةٌ لـ«خير»، وليسَ به.

قالَ أبو البقاء: ﴿مِّن ذَٰلِكُمْ﴾ في مَوضعِ نَصْبٍ بـ«خَير»، أي: بما يَفضُلُ ذلك، ولا يجوزُ أن يكونَ صفةً لـ«خَير»؛ لأنّ ذلك يوجِبُ أن تكونَ الجنّةُ وما فيها ممّا رُغِّبوا فيه بعضاً لما زُهِّدوا فيه منَ الأموالِ ونحوِها[2].

قولُه: (**وترتفعُ ﴿جَنَّٰتٌ﴾ علىٰ هُو جَنّات**)، وهُو نحوَ قولِه تعالىٰ: ﴿أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ ٱلنَّارُ﴾ [الحج: ٧٢].

قولُه: (**وتـنصُرُه قراءةُ مَن قرَأَ «جَنّاتٍ» بالجَرِّ علىٰ البَدَل**)[3]؛ لأنّ جنّاتٍ حينَـئذٍ بيانٌ للخير كما أنّ قولَه: «هُو جَنّاتٌ»: تفسيرٌ له، قالَ أبو البقاء: هُو: صفةٌ لخَير، و﴿خَٰلِدِينَ﴾: حالٌ مقدَّرةٌ من ضَميرِ ﴿ٱتَّقَوْا۟﴾، والعاملُ الاستـقرار، أو منَ الهاء في ﴿تَحْتِهَا﴾[4].

---

(١) كذا عند الطيبي رحمه الله، وكذا هو في نص «الكشاف» من (ط)، لكن في الأصل الخطي من «الكشاف» وفي النسخ المطبوعة منه: «هل أدلك».

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٢٤٥).

(٣) ذكرَها أبو حيّان الأندلسي في «البحر المحيط» (٢: ٣٩٩) وعزاها ليعقوب.

(٤) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٢٤٥).

﴿وَٱللَّهُ بَصِيرُۢ بِٱلۡعِبَادِ﴾ يثيبُ ويعاقبُ علىٰ الاستحقاق، **أو بصيرٌ بالذينَ اتقوا وبأحوالِهم؛ فلذلكَ أعدَّ لهم الجنّات.**

﴿ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ﴾ نَصبٌ علىٰ المدح، أو رفْعٌ، ويجوزُ الجرُّ صفةً للمتقين، أو للعباد. والواو المتوسطةُ بينَ الصفاتِ؛ للدلالةِ علىٰ كمالِهم في كلِّ واحدةٍ منها، **وقد مرَّ الكلامُ في ذلك.** وخصَّ الأسحار، لأنهم كانوا يقدّمونَ قيامَ اللّيل، ....

قولُه: (**أو بَصيرٌ بالذين اتَّقَوْا وبأحوالِهم، فلذلك أعَدَّ لهمُ الجنّات**)، يعني العبادَ، مُظهَرٌ أُقيمَ موضعَ المضمَر لتلك العِلّة، ويُمكنُ أن يقال: واللهُ بصيرٌ بالعبادِ المتَّقينَ وبما يُصلِحُهم ويُرْديهم، وأنّ إيثارَ الآخِرةِ علىٰ الدُّنيا وزينتِها خَيْـرٌ لهم، **فلذلك** أنبَأهم بما هُو خَيرٌ لهم، والأنسَبُ أن يُجعَلَ قولُه: **﴿ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ﴾** الآية وارداً علىٰ المدْح تربيةً لمعنىٰ وضْع المظهَر موضعَ المُضمَر، ويعضُدُ هذا الوجهَ ما رَويناه عن رسولِ الله ﷺ: «إذا أَحَبَّ اللهُ عبداً حماهُ الدنيا كما يَظَلُّ أحدُكم يَحمي سَقيمَه الماءَ»، أخرجَهُ التِّرمذيُّ[1] عن قتادة[2].

وعن البُخاريِّ ومسلم، عن رسولِ الله ﷺ: «إنّ ممّا أخافُ عليكُم بعْدي ما يُفتَحُ عليكم مِن زَهرةِ الدُّنيا وزِينتِها» الحديث[3].

وإنّما خَصَّ الماءَ في الحديثِ الأوّل بالذِّكرِ تشبيهاً لطالبِ الدُّنيا بالمُستَسْقي.

قولُه: (**وقد مَرّ الكلامُ في هذا**[4]) أي: في أوّلِ البقرةِ عندَ قولِه تعالىٰ: **﴿وَٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَ﴾**[5].

---

(١) سنن الترمذي (٢٠٣٦) وأخرجه الحاكم في «المستدرك» (٤: ٢٠٧) وصحّحه ابن حبّان (٦٦٩)، وفيه تمامُ تخريجه.

(٢) يعني ابن النعمان.

(٣) أخرجه البخاريّ (١٤٦٥) ومسلم (٢٤٧٠).

(٤) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «في ذلك».

(٥) انظر: (٢: ٩٧ - ١٠٠).

فيحسُنُ طلبُ الحاجةِ بعدَه ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فاطر: ١٠]. وعن الحسن: كانوا يصلّونَ في أوّلِ اللّيلِ حتىٰ إذا كانَ السَّحَرُ أخذوا في الدعاءِ والاستغفار، هذا نهارُهم وهذا ليلُهم.

[﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ * إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ ۗ وَمَا ٱخْتَلَفَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ ۗ وَمَن يَكْفُرْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ﴾ ١٨ - ١٩]

شُبِّهت دلالتُه علىٰ وحدانيتِه بأفعالِه الخاصّةِ التي لا يَقدرُ عليها غيرُه، وبما أَوْحىٰ من آياتِه الناطقةِ بالتوحيد، كسورةِ الإخلاص، وآيةِ الكرسيّ وغيرِهما ـ بشهادةِ الشاهدِ في البيانِ والكَشْف، **وكذلكَ إقرارُ الملائكةِ** وأُولي العلم بذلكَ واحتجاجِهم عليه. ﴿قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ﴾: مقيمًا للعدلِ فيما يقسِمُ من الأرزاقِ والآجال، ويثيبُ ويعاقبُ، وما يأمرُ به عبادَه من إنصافِ بعضِهم لبعض، ....

قولُه: (﴿وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فاطر: ١٠])، وعن ابنِ عبّاس: هذه الكَلِمُ لا تُقبَلُ ولا تصعَدُ إلىٰ السماءِ فتُكتَبُ حيثُ تُكتبُ الأعمالُ المقبولةُ إلّا إذا اقترَنَ بها العمَلُ الصّالحُ، والكَلِمُ الطيِّبُ: كلُّ ذكْرٍ مِن تهليلٍ وتكبيرٍ وتسبيحٍ وقراءةِ قرآنٍ واستغفارٍ[1]، وهاهنا العمَلُ الصالحُ الذي يَرفَعُ الاستغفارَ بالأسحار هو: قيامُ اللّيل.

قولُه: (**شُبِّهتْ دِلالتُه علىٰ وَحْدانيّتِه بأفعالِه الخاصّة**)، الباءُ في «أفعالِه» كالباءِ في «كتبْتُ بالقَلَم»، والباء في «بشهادةِ» متعلِّقةٌ بـ«شُبِّهت».

قولُه: (**وكذلك إقرارُ الملائكة**) أي: وكذلك شُبِّه إقرارُ الملائكةِ وأُولي العِلم بالتوحيدِ واحتجاجِ الملائكةِ وأُولي العِلم علىٰ التوحيدِ بشَهادةِ الشاهدِ في البيان، فالباءُ في «بذلك»: متعلِّقٌ بالإقرار، لا بـ«شُبِّهت»، كما ظُنّ، لدِلالةِ تعلُّقِ الجارِّ والمجرور، أعني: «عليه»، بقولِه:

---

(١) ذكره الطبري في «التفسير» (١٠: ٣٩٩) والبغويّ في «معالم التنزيل» (٦: ٤١٥).

والعملِ علىٰ السَّويّةِ فيما بينهم، وانتصابُه علىٰ أنه حالٌ مؤكِّدةٌ منه كقولِه: ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ [البقرة: ٩١]. فإن قلتَ: لِـمَ جازَ إفرادُه بنصبِ الحالِ دونَ المعطوفينَ عليه؟ ولو قلتَ: جاءني زيدٌ وعمرٌو راكبًا لم يجُز. قلتُ: إنما جازَ هذا؛ لعدمِ الإلباس، كما جازَ في قوله: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً﴾ [الأنبياء: ٧٢] ....

«واحتجاجِهم»، وأنّ الضميرَ واسمَ الإشارةِ راجِعانِ إلىٰ شيءٍ واحدٍ وهُو التوحيد، وعطَفَ قولَه: «بما أوحىٰ» علىٰ «أفعالِه» ليؤذِنَ بأنّ الشهادةَ منَ الله إمّا فعليٌّ أو قَوْليّ، وأتىٰ بقولِه: «وكذلك إقرارُ الملائكةِ» علىٰ التفريع[1] والتشبيهِ، ليُعلِمَ الفَصْلَ بينَ الشّهادتَيْن، والفرقَ بينَ الدَّلالتَيْن، فإنّ شهادةَ الله: نصبُ الأدِلّة وإنزالُ الوَحْي، وشهادةَ الملائكةِ وأُولي العلم: الإقرارُ بالتوحيدِ والاحتجاجُ عليه، ولهذا فصَلَ اللهُ تعالىٰ شهادةَ الملائكةِ وأُولي العلمِ مِن شهادتِه بالمفعولِ وهُو قولُه: ﴿أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾، فالُمشبَّهُ: دِلالةُ الله علىٰ التوحيدِ بالفعلِ والقول، وإقرارُ الملائكةِ وأُولي العِلم واحتجاجُهم، والُمشبَّه به: شَهادةُ الشاهد، ووَجْهُ الشَّبَه: البَيانُ والكشْفُ؛ لأنهُ شاملٌ للمعاني، وهُو أيضاً عقليّ، فالاستعارةُ مُصرِّحةٌ تبَعيّةٌ[2] لأنّ الطَّرَفَ المذكورَ هُو الُمشبَّهُ به، وهُو فعل.

قولُه: (والعمَلُ علىٰ السَّويّةِ فيما بينَهم) أي: في مُعاملاتِهم منَ التعادُلِ في الأَخْذِ والعطاءِ والوزْنِ والكَيْل، قال اللهُ تعالىٰ: ﴿وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلْقِسْطِ﴾ [الحديد: ٢٥].

قولُه: (حالٌ مؤكِّدةٌ منه) أي: مِن فاعلِ ﴿شَهِدَ﴾ لقولِه فيما بعدُ: قد جعَلتُه حالاً مِن فاعل ﴿شَهِدَ﴾.

---

(١) التفريع: من الاستطراد وهو أن يثبت حكم لشيء بينه وبين أمر آخر نسبةٌ وتعلُّقٌ بعد أن يثبت ذلك الحكم لمنسوب آخر لذلك الأمر. انظر: «علوم البلاغة» ص٤٠٧، و«معجم المصطلحات البلاغية»، ص٤٩٢-٤٩٣.

(٢) الاستعارةُ المصرّحة التبعية هي: أن يكون اللفظ المستعار فعلاً أو اسم فعل أو اسماً مشتقاً أو اسماً مبهماً أو حرفاً نحو: نامت همومي عني. انظر: «جواهر البلاغة»، ص٣١٠.

أن انتصبَ ﴿نَافِلَةً﴾ حالًا عن يعقوب. ولو قلتَ: جاءني زيدٌ وهندٌ راكبًا جاز؛ لتميُّزِه بالذّكورة، أو علىٰ المدح. فإن قلتَ: أليسَ من حقِّ المنتصِبِ علىٰ المدحِ أن يكونَ معرفةً كقولِك: الحمدُ للّٰهِ الحميدَ، «إنّا ـ مَعشَرَ الأنبياء ـ لا نُورَث».

إنّا ـ بَني نَهْشل ـ لا ندّعي لأبٍ

قلتُ: قد جاءَ نكرةً كما جاءَ معرفة، وأنشدَ سيبويه فيما جاءَ منه نكرةً قولَ الهذَلي:

ويــأوي إلىٰ نســوةٍ عُطّــلٍ وشُعثًا مراضيعَ مثلَ السّعالي

قولُه: (أن انتصَبَ ﴿نَافِلَةً﴾ هُو فاعلٌ لِـ«جازَ».

قولُه: (إنّا معشرَ الأنبياءِ لا نُورَث)[1]، والرِّوايةُ عن الأئمّة: «لا نُورَثُ، ما تَرَكْناهُ صدَقة»[2].

قولُه: (إنّا بني نَهْشَلٍ لا ندَّعي لأبٍ) تمامُه:

عنهُ ولا هُو بالأبناءِ يَشــرِينا[3]

المعنىٰ: إنّا، أعني بَني نَهْشَل، ندَّعي: منَ الدَّعوة، وعنه: يتَعلَّقُ به، يقال: ادّعىٰ فلانٌ في بني هاشِم: إذا انتَسَبَ إليهم، وادّعىٰ عنهُم: إذا عدَلَ بنِسبتِه عنهم، كما يقال: رغِبَ فيه وعنه، وقولُه: «لأبٍ» أي: لأجْلِ أب، شَرَيْتُه يَجيءُ بمعنىٰ بِعتُه، أي: إنّا لا نرغَبُ عن أبينا فننتسبَ إلىٰ غيرِه، وهُو لا يرغَبُ عنّا فيتبنّىٰ غيرَنا ويَبيعَنا به، فقد رضيَ كلٌّ منّا بصاحبِه.

قولُه: (ويَـأوي إلىٰ نِسوة)[4] الضّميرُ في «يأوي»: للصائدِ، وعُطّل: جمعُ عاطِل،

---

(١) أخرجه بهذا اللفظ الإمام أحمد في «المسند» (٩٩٧٣)، والنسائيّ في «السنن الكبرىٰ» (٦٣٠٩) بإسنادٍ صحّحه العلّامة أحمد محمد شاكر في تعليقه علىٰ «المسند» (١٩: ٩٢).

(٢) وهي مخرجة في «الصحيحين» وغيرِهما. انظر: «صحيح البخاري» (٦٧٢٧) وصحيح مسلم (١٧٥٩) وغيرهما.

(٣) البيت منسوب لبشامةَ بن حزَن النَّهشليّ وهو في «الكامل» للمبرّد (١: ١١١) و«شرح شذور الذهب» لابن هشام، ص٢١٨، و«شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (١: ١٠٢).

(٤) البيت لأميّة بن أبي عائذ الهذلي وهو هكذا: =

فإنَ قلتَ: هل يجوزُ أن يكونَ صفةً للمنفيّ، كأنه قيل: لا إله قائمًا بالقسطِ إلا هو؟ قلتُ: لا يَبعد، فقد رأيناهم يتّسعون في الفصلِ بين الصّفةِ والموصوف. فإن قلتَ: قد جعلته حالًا من فاعلِ ﴿شَهِدَ﴾ فهل يصحُّ أن ينتصبَ حالًا عن ﴿هُوَ﴾ في ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾؟ قلتُ: نعم؛ لأنها حالٌ مؤكِّدة، والحالُ المؤكِّدةُ لا تستدعي أن يكونَ في الجملةِ التي هي زيادةٌ في فائدتِها عاملٌ فيها، كقولك: أنا عبدُ الله شجاعاً، ....

أي[1]: لا حُلِيَّ عليهنَّ، شُعثاً: جمعُ شَعْثاءَ، وهيَ التي لا تُسرِّحُ شعرَها ولا تغسِلُه، ومَراضيع: يُحتمَلُ أن يكونَ جمعَ «مِرْضاع»: وهِي كثيرةُ الإرضاع، وأن يكونَ جمعَ «مُرضع»، والسَّعالي: جمعُ سِعْلاة، وهي أخبَثُ الغيلان، ونَصبُ «شُعْثاً» علىٰ الترحُّم بفعلٍ مضمَر، أو علىٰ الذَّمّ، وأتىٰ بالواوِ ليَدُلَّ علىٰ كمالِ ذمِّها وسوءِ حالِها، كأنهُ قيل: ويَأوي إلىٰ نِسوة عُطَّلٍ وأذَمَّ شُعْثاً، وفي تخصيصِ مَراضيعَ تتميمٌ للذَّمّ، ومِن ثَمّ قيل: فلانةٌ تأكُلُ مِن ثَدْيَيْها[2].

قولُه: (والحالُ المؤكِّدةُ لا تَستدعي) أي: الحالُ المؤكِّدةُ لا توجِبُ أن يكونَ عامِلُها مستقِرّاً في الجُملةِ التي الحالُ زيادةٌ في فائدتِها، بل إنْ كان في الجُملةِ عاملٌ جازَ، كقولِه تعالىٰ: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ﴾، وإنْ لم يكنْ فيها عاملٌ، كقولِك: أنا عبدُ الله شجاعاً أيضاً: جازَ، وظهَرَ مِن هذا أنّ الحالَ المؤكِّدةَ ليس بِلازم أن يكونَ مجيئُها علىٰ إثْرِ جُملةٍ عَقْدُها منَ اسمَيْنِ لا عملَ لهما فيها كما في «المفصَّل»[3]؛ لأنّ ذلك شرط، فحُذِفَ عاملُها علىٰ سبيلِ الوجوب.

= ويـأوي إلىٰ نسـوةٍ عطّـلٍ ... وشعثاً مراضيع مثل السعالي

وهو في شرح ديوان الهذليّين للسكري (٢: ٥٠٧) وروايته فيه:

لـه نسـوةٌ عـاطلات الصـدو ... ر عوجٌ مراضيعُ مثل السعالي

و«شرح المفصل» لابن يعيش (٢: ١٨)، و«خزانة الأدب» للبغدادي (١: ٤١٧).

(١) قوله: «أي» سقط من (ي) و(د).

(٢) انظر: «جمهرة الأمثال» (٢: ١١) وفيه: «تجوعُ الحرّةُ ولا تأكُل من ثديها»، و«المستقصىٰ» (٢: ٢٠) وفيه: «ثدييها»، قال الزمخشريُّ: يضرب في الاحتراس من مدنّسات المكاسب.

(٣) ص٦٣.

وكذلك لو قلتَ: لا رجلَ إلا عبدَ الله شجاعًا، وهو أوجَهُ من انتصابِه عن فاعلِ ﴿شَهِدَ﴾ وكذلكَ انتصابُه علىٰ المدح. فإن قلتَ: هل دخلَ قيامُه بالقسطِ في حكمِ شهادةِ الله والملائكةِ وأولي العلمِ كما دخلت الوحدانية؟ قلتُ: نعم إذا جعلتَه حالًا من «هو»، أو نصبًا علىٰ المدحِ منه، أو صفةً للمنفيِّ، كأنه قيل: شهدَ اللهُ والملائكةُ وأولوا العلمِ أنه لا إلهَ إلا هو، وأنه قائمٌ بالقسط. وقرأ عبدُ الله: (القائم بالقسط) علىٰ أنه بدلٌ من ﴿هُوَ﴾، أو خبرُ مبتدأٍ محذوف. وقرأ أبو حَنيفة: (قَيِّمًا بالقسط) ﴿ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾: صِفتان مقرَّرتان لِـما وَصَفَ به ذاتَه من الوَحْدانيِّةِ والعَدْل، يعني: أنه العزيزُ الذي لا يُغالِبُه إلهٌ آخرُ، الحكيمُ الذي لا يَعْدِلُ عن العَدْلِ في أفعالِه. فإن قلتَ: ما المرادُ بأولي العِلْمِ الذين عظَّمَهم هذا التعظيمَ؛ حيثُ جَمَعَهم معه ومَعَ الملائكةِ في الشَّهادةِ علىٰ وَحْدانيّتِه وعَدْلِه؟ قلتُ: هم الذينَ يُثبِتُون وَحْدانيّتَه وعَدْلَه بالحُجَجِ الساطعةِ، والبراهينِ القاطِعة، وهم علماءُ العَدْلِ والتوحيد. ....

قالَ أبو البقاء: ﴿قَآئِمًا﴾ حالٌ من ﴿هُوَ﴾، والعاملُ فيه معنىٰ الجُملة، أي: يُفرَدُ قائماً، وقيل: هُو: حالٌ منَ اسم الله أي: شهِدَ لنفسِه بالوَحْدانيّةِ، وهيَ حالٌ مؤكِّدةٌ علىٰ الوجهين[1].

قولُه: (وهُو أوجَهُ) أي: جَعْلُ ﴿قَآئِمًا﴾ حالاً من ﴿هُوَ﴾ أوجَهُ، قال صاحبُ «التقريب»: وهو أوجَهُ، أي: منَ انتصابِ ﴿قَآئِمًا﴾ عن فاعلِ ﴿شَهِدَ﴾ ومنَ انتصابِه علىٰ الـمدْحِ عنه للقُرب، ولكونِ القيامِ بالقِسطِ مشهوداً عليه كالتوحيدِ، وللاستغناءِ عن عُذْرِ تنكيرِ المدْحِ، وإنّما يكونُ مشهوداً عليه إذا جُعِلَ حالاً مِن ﴿هُوَ﴾ أو نصْباً علىٰ المدْح أو صفةً للمَنْفيِّ، كأنهُ قيل: شَهِدوا أنهُ لا إلهَ إلّا هُوَ وأنهُ قائمٌ بالقِسط[2]، وظاهرُ كلامِ المُصنِّفِ أنّ انتصابَهُ علىٰ المدْحِ أوجَهُ مِن أن يكونَ حالاً مِن فاعلِ ﴿شَهِدَ﴾ لدخولِه في حُكمِ أنهُ من شهادةِ الله والملائكةِ وأُولي العلم.

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٢٤٧).

(٢) انظر: «تقريب التفسير» (٤١/ ب).

وقُرِئ: ﴿أَنَّهُۥ﴾ بالفتح، و﴿إِنَّ ٱلدِّينَ﴾ بالكسرِ على أنّ الفعلَ واقعٌ على ﴿أَنَّهُۥ﴾ بمعنى: شَهِدَ اللهُ على أنه، أو: بأنه، وقولَه: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَـٰمُ﴾ **جملةٌ مستأنفةٌ مؤكِّدةٌ للجملةِ الأُولى.** فإن قلتَ: ما فائدةُ هذا التوكيدِ؟ قلتُ: فائدتها: أن قولَه: ﴿لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ توحيدٌ، وقولَه: ﴿قَآئِمَۢا بِٱلْقِسْطِ﴾ تعديلٌ، فإذا أَرْدَفَه قولَه: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَـٰمُ﴾ **فقد آذَنَ أنّ الإسلامَ هو العدلُ والتوحيد، وهو الدِّينُ عند الله، وما عَداهُ فليسَ عنده في شيءٍ من الدِّين.** ....

قولُه: (و﴿إِنَّ ٱلدِّينَ﴾ بالكسرِ) أي: قُرئَ بالكسرِ، قرأها الجماعةُ إلّا الكسائيَّ فإنهُ قرأها بالفَتْح[1]، قالَ القاضي: مَن فتَحَ جعَلَه بدَلاً من ﴿أَنَّهُۥ﴾: بدَلَ الكُلّ إن فُسِّرَ الإسلامُ بالإيمان، وبدَلَ الاشتمالِ إن فُسِّرَ بالشَّريعةِ، ومَن كسَرَ (إنه) وفتَح «أنّ» أوقَع الفعلَ على الثاني وجعَلَ بينَهما اعتراضاً، أو أجرى ﴿شَهِدَ﴾ مجرى «قال» تارةً، ومجرى «عَلِم» أُخرى، لتضمُّنِه معناهما[2].

قولُه: (جُملة مُستأنفة مؤكِّدة للجملة الأُولى) أي: مُذيِّلة مُعترِضة، على أسلوبِ قولِه تعالى: ﴿وَٱتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ۗ وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥]، وإنّما كانت مذيِّلةً لأنّ الشّهادةَ بالوَحْدانيّة وبالعَدْل والعِزّة والحِكمة هِي أُسُّ الدِّين وقاعدةُ الإيمان، ولا شَكَّ أنّ الدِّينَ أعَمُّ منَ الاعتقادِ الذي هُو التصديقُ، ثُمّ إنّ التذييلَ صُدِّرَ بـ﴿إِنَّ﴾ وخُصِّصَ بقولِه: ﴿عِندَ ٱللَّهِ﴾ وهُو كنايةٌ عن رِفعةِ المنزلة، ثُمّ التعريفُ في الخبَر، الذي هُوَ ﴿ٱلْإِسْلَـٰمُ﴾، جاءَ لقَصْرِ الـمُسنَد على المسنَدِ إليه، قال أبو البقاء: ﴿عِندَ ٱللَّهِ﴾: ظَرْف، والعاملُ فيه ﴿ٱلدِّينَ﴾ وليس بحال؛ لأنّ «إنّ» لا تعمَلُ في الحال[3].

قولُه: (**فقد آذَنَ أنّ الإسلامَ هُو العدْلُ والتوحيد، وهُو الدِّينُ عندَ الله، وما عَداه فليسَ عندَه في شيءٍ منَ الدِّين**) يريدُ أنّ قولَه: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ يدُلُّ على إثباتِ التوحيد،

---

(١) انظر: «التيسير»، ص٨٧، و«الكشف» لمكي (١: ٣٣٨).

(٢) «معالم التنزيل» (١: ١٥٣).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٢٤٨).

....

وقوله: ﴿قَآئِمَۢا بِٱلۡقِسۡطِۚ﴾ على العدْل، وأنّ قولَه: ﴿ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾ صِفَتانِ مقرِّرتانِ لهما، وأنّ قولَه: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلۡإِسۡلَٰمُۗ﴾ جُملةٌ مؤكِّدةٌ لِما سبَق، ومعناها معناه، فلَزِمَ على هذا أن يكونَ الدِّينُ عندَ الله دينَ مَن يقولُ بالعَدْلِ والتوحيد، ويَلزَمُ منَ المفهوم أنّ دينَ مُخالفيهِم لا يكونُ منَ الدِّينِ في شيء.

وقلتُ: إنّما نشأَتْ هذهِ الجَسارةُ مِن تأويلِه قولَه: ﴿ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾ بما اشتَهاه، فإنهُ فسَّر العزيزَ بقولِه: «الذي لا يُغالِبُه إلهٌ آخَرُ» ليَدُلَّ على التوحيد، وحمَلَ الحكيمَ على: «الذي لا يعدِلُ عن العَدْلِ في أفعالِه» ليَدُلَّ على العَدْل، فتكونانِ صِفتَيْنِ مقرِّرتيْنِ لِما سبَق، فهلّا حمَلَهما على ما تقتضيهِ اللُّغةُ والمقامُ ليَنظُرَ: هل يكونُ دينُ الإسلام سِوى مذهبِ السُّنّةِ والجماعة؟ وذلك أنهُ تعالى لَمّا ذكَرَ التوحيدَ والتعديلَ، وأردَفَهما على وجْهِ التكميل والتوكيدِ معنى العِزّةِ والحِكمة، ليَدُلَّ قولُه: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ على التوحيدِ الصِّرف، و﴿قَآئِمَۢا بِٱلۡقِسۡطِۚ﴾ على أنهُ تعالى يُجري الأمورَ كلَّها على الاستقامةِ والسَّدادِ، وقولُه: ﴿ٱلۡعَزِيزُ﴾ على أنهُ هو القَويُّ القادرُ على كلِّ شيء، الغالبُ الذي لا يَغلِبُه شيءٌ، فيُفيدُ معنى أنه يفعَلُ ما يشاءُ فلا يتصرَّف في مُلكِه أحد، وقولُه: ﴿ٱلۡحَكِيمُ﴾ على أنهُ هُو المُحكِمُ لخَلْقِ العالَم، العالِـمُ بلُطفِه غوامِضَ العلوم التي تَخفى على الغَيرِ فلا يقفُ على أسرارِ حِكمتِه أحدٌ، جاء[1] بقولِه: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلۡإِسۡلَٰمُۗ﴾ ـ كما قال[2] ـ مؤكِّداً لِما سبَق ليؤْذِنَ أنّ الإسلامَ هو مذهبُ أهلِ السُّنّةِ والجماعةِ حقيقةً، والأسلوبُ واللغةُ يُساعِدانِ هذا التقرير.

أمّا الأسلوبُ فإنهُ كرَّرَ قولَه: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ ليُناطَ به ما لم يُنَطْ به أوّلاً، وهُو معنى ﴿ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾، فلو حُمِلَ الوَصْفانِ على ما يَدُلُّ على الزِّيادةِ معَ التأكيد، مِن غيرِ تعسُّفٍ وتأويلٍ بعيد، كان أوْلى ممّا حُمِلا على مجرَّدِ التأكيدِ على أنّ المقامَ معَ الأوّلِ كما سبَق.

---

(١) جواب «لما».

(٢) أي: الزمخشري.

....

وأمّا اللغةُ فقد ذكَرَ الأزهريُّ في «شَرْحِ أسماءِ الله الحُسنىٰ» أنّ العزيزَ هُو: المتنِعُ الذي لا يَغلِبُه شيء، مِن: عَزَّ يعِزُّ، بكسرِ العَيْن: إذا غَلَب، والفاعلُ[١]: عازٌّ وعزيز، قال اللهُ تعالىٰ: ﴿وَعَزَّنِي فِي ٱلْخِطَابِ﴾ [ص: ٢٣] أي: غلَبَني، فهُو عامٌّ في معنىٰ الغَلَبة، وتخصيصُه بأن لا يُغالبَه إلهٌ آخَرُ لا دليلَ عليه، والحكيمُ: المُحكِم لخَلْقِ الأشياء، كما قالوا: عذابٌ أليم، أي: مُؤلِم، والحكيمُ أيضاً: مَن كان عالماً بغوامضِ العِلم مُستنبِطاً للطائفِ المعاني.

وذكرَ المصنِّفُ في آخرِ المائدة: «العزيز: القَويُّ القادرُ علىٰ الثوابِ والعقاب، والحكيم: الذي لا يُثيبُ ولا يُعاقِبُ إلّا عن حِكمةٍ وصَواب»[٢].

وقالَ الإمامُ: وقد خاضَ صاحبُ «الكشّاف» هاهنا في التعصُّبِ للاعتزال، وزَعَمَ أنّ الآيَةَ دالّةٌ علىٰ أنّ الإسلامَ هُوَ العدْلُ والتوحيد، وعلىٰ أنّ مَن أجازَ الرُّؤيةَ أو ذهبَ إلىٰ الجَبْر[٣]، لم يكنْ علىٰ دينِ الله الذي هُو الإسلام، والعجَبُ أنّ أكابرَ المعتزلةِ وعظماءَهم أفْنَوا أعمارَهم في طلبِ الدّليلِ علىٰ أنهُ لو كانَ مَرْئياً لكانَ جِسْماً، فما وجَدوا فيه سِوىٰ الرُّجوعِ إلىٰ الشاهدِ مِن غيرِ جامعٍ عقْليٍّ وقاطع[٤]، وأمّا حديثُ الجَبْرِ فالخَوضُ فيه منهُ[٥] خوضٌ فيما لا يَعنيه؛ لأنهُ لمّا اعترَفَ بأنّ اللهَ تعالىٰ عالمٌ بجميعِ الجُزئيّاتِ، واعترَفَ بأنّ العبدَ لا يُمكنُه أن يَقلِبَ عِلمَ الله تعالىٰ جَهْلاً فقد اعترفَ بهذا الجَبْر، فمِن أينَ هُو والخَوضَ في هذه المباحث! ثُمّ قال: معنىٰ كونِه ﴿قَآئِمَۢا بِٱلْقِسْطِ﴾: قائماً بالعَدْل، كما يقال: فلانٌ قائمٌ بالتدبير، أي: يُجريه علىٰ الاستقامة، فالعَدْلُ منه ما يتّصلُ ببابِ الدُّنيا، ومنهُ ما هو متّصلٌ ببابِ الدِّين، أمّا المتّصلُ ببابِ الدُّنيا فانظُرْ أوّلاً في كيفيّةِ خَلْقِه الإنسانَ وأعضاءه حتّىٰ

---

(١) أي: اسم الفاعل أو ما في معناه كالصفة المشبَّهة به.

(٢) انظر: (٥: ٥٤٦).

(٣) يقصد المعتزلة بالجبر إثبات خلق الله لأفعال عباده.

(٤) «نقلي» والذي في الرازي: «من غير جامع عقلي قاطع».

(٥) قوله: «منه» ساقط من (ط).

وفيه أنّ مَن ذَهَبَ إلىٰ تشبيهٍ أَوْ ما يؤدّي إليه؛ كإجازةِ الرُّؤية، أو ذَهَبَ إلىٰ الجَبْر الذي هو مَحْضُ الجَوْر؛ لَـمْ يكن علىٰ دِيْنِ الله الذي هو دينُ الإسلام، وهذا بيِّنٌ جَلِيٌّ كما ترىٰ! وقُرئا مفتوحَيْن، علىٰ أنّ الثانيَ بَدَلٌ من الأوّل، كأنّه قيلَ: شَهِدَ اللهُ أنّ الدِّينَ عند اللّـهِ الإسلامُ، والبَدَلُ هو المُبْدَلُ منه في المعنىٰ؛ فكانَ بيانًا صريحًا لأنّ دينَ الله هو التوحيدُ والعَدْل. وقُرِئَ الأوّلُ بالكسرِ والثاني بالفتح، علىٰ أنّ الفعلَ واقعٌ علىٰ (إنّ)، وما بَيْنَهما اعتراضٌ مؤكِّد، وهذا ـ أيضًا ـ شاهدٌ علىٰ أنّ دِينَ الإسلام هو العَدْلُ والتوحيد، فترَىٰ القراآتِ كلَّها متعاضِدةً علىٰ ذلك. وقرأ عبدُ الله: (أنْ لا إلٰهَ إلا هو)، وقرأ أُبَيٌّ: (إنّ الدِّينَ عند الله لَلْإسلامُ)، وهي مقوِّيةٌ لقراءةِ مَن فتَحَ الأُولىٰ وكَسَرَ الثانية. **وقُرِئَ: (شُهَداءَ للهِ) بالنَّصبِ علىٰ أنه حالٌ مَنَ المذكورِينَ قَبْلَه**، وبالرفعِ علىٰ: هُمْ شُهَداءُ للّـهِ. فإن قلتَ: فعلامَ عُطِفَ علىٰ هذه القراءةِ ﴿وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ﴾؟ قلتُ: علىٰ الضميرِ في (شهداء)، وجازَ لوقوعِ الفاصل بينهما. فإن قلتَ: لِـمَ كُرِّرَ قولُه: ﴿لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ﴾؟ قلتُ: ذَكَرَه أوّلًا للدلالَةِ علىٰ اختصاصِه بالوَحْدانيّة، وأنه لا إله إلّا تلكَ الذاتُ المتميِّزة، ثُمَّ ذَكَرَه ثانيًا بعدما قَرَنَ بإثباتِ الوَحْدانيّةِ إثباتَ العَدْلِ؛ للدلالةِ علىٰ اختصاصِه بالأمرَيْن، ....

تَرىٰ عدْلَ الله فيها، ثُمّ انظُر إلىٰ اختلافِ أحوالِ الخَلْقِ في الحُسْنِ والقُبح، والغِنىٰ والفَقْر، والصِّحةِ والسُّقم، وطولِ العمُر وقِصَرِه، واقطَعْ بأنّ كلَّ ذلك عدْلٌ منَ الله تعالىٰ.

وأمّا ما يتّصلُ بالدِّينِ فانظُرْ إلىٰ اختلافِ الخَلْقِ في العِلم والجَهل، والفِطانة والبَلادة، والهدايةِ والغِواية، واقطَعْ بأنّ كلَّ ذلك عدْلٌ وقِسط[1].

قولُه: (وقُـرِئَ: «شُهداءَ لله»، **بالنَّصـبِ علىٰ أنـهُ حـالٌ مـن المذكورينَ**) أي: مِن قولِه تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ﴾، فعلىٰ هذا: ﴿وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ﴾ مبتدأ، والخبرُ محذوف، أي: هما كذلك، واعتَرَضَ بينَ الحالِ وصاحِبِها[2]. وعلىٰ قراءةِ الرَّفعِ مختصّانِ بالشَّهادةِ لا غيرُ، وهذا أقربُ، لأنّ أغلَبَ تلك الصِّفاتِ، بل الكُلُّ مختصَّةٌ بالإنسان.

---

(١) انظر: «مفاتيح الغيب» (٧: ٢٠٦-٢٠٧).

(٢) وهذه القراءة نسبها النحاس في «معاني القرآن» (١: ٣٧١) إلى أبي المهلب؛ عم محارب بن دثار.

كأنّه قال: لا إله إلّا هذا الموصوفُ بالصِّفتَيْن؛ ولذلك قَرَنَ به قولَه: ﴿ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾؛ لتضمُّنِهما معنىٰ الوَحْدانيّةِ والعَدْل. ﴿ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ﴾: أهلُ الكِتابِ مِنَ اليهودِ والنَّصارىٰ، واختلافُهم: أنهم تَرَكوا الإسلامَ، وهو التوحيدُ والعَدْل، ﴿مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ﴾ أنه الحقُّ الذي لا مَحيدَ عنه، **فثَلَّثَتِ النصارىٰ، وقالت اليهودُ: عُزَيرٌ ابنُ الله،** وقالوا: كنّا أحقَّ بأن تكونَ النبوّةُ فينا مِن قُريشٍ، لأنهم أُمِّيُّون، ونحنُ أهلُ الكِتاب! وهذا تَجْويرٌ للّٰهِ. ﴿بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ﴾ أي: ما كانَ ذلك الاختلافُ، وتظاهُرُ هؤلاءِ بمَذْهبِ وهؤلاءِ بمَذْهبٍ إلا حَسَدًا بينهم، وطلبًا منهم للرِّياسة وحظوظِ الدُّنيا، واستتباعَ كلِّ فريقٍ ناسًا **يَطَؤون أعْقابَهم،** ....

قولُه: (**كأنهُ قال: لا إلهَ إلّا هذا الـموصوفُ بالصِّفتَيـن**)، يعني: أثبتَ التوحيدَ علىٰ الاختصاصِ[1] له أوّلاً بدِلالة ﴿لَآ﴾ و﴿إِلَّا﴾، وقرَنَ به صِفةَ العدْلِ لا علىٰ الاختصاصِ، ثُمّ كرَّرَ كلمةَ التوحيدِ لتَدُلَّ علىٰ اختصاصِه بالصِّفتين؛ لأنّ الضميرَ المرفوعَ فيها راجعٌ إلىٰ ذلك الموصوفِ بالصِّفتَيْن، فيَحصُلُ من رجوعِ الضَّمير تخصيصُ العدْلِ أيضاً، انظُرْ إلىٰ هذا التعسُّف، والعُدولِ عن الصِّراطِ السَّويّ[2].

قولُه: (**فثَلّثَتِ النّصارىٰ، وقالتِ اليهودُ: عُزَيرٌ ابنُ الله**) بيانٌ لتَرْكِهمُ التوحيدَ، و«قالوا: كنّا أحقَّ...» إلىٰ آخرِه: بيانٌ لتَرْكِهمُ العدْلَ، وإليه الإشارةُ بقولِه: «**وهذا تجويرٌ لله**»، والمجموعُ بيانُ قولِه: «تَركوا الإسلامَ وهُو التوحيدُ والعَدْل»، وفيه لَفٌّ ونَشْر.

قولُه: (**يَطَؤونَ أعقابَهم**)، **الأساس:** فلانٌ مُوطّأُ العَقِب: كثيرُ الأتباع، ووَشىٰ رجُلٌ بعَمّارِ ابنِ ياسِر إلىٰ عُمرَ بنِ الخَطّاب رضيَ اللهُ عنهُما، فقالَ: اللهُمّ إن كانَ كذِبا[3] فاجعَلْه مُوطّأَ العَقِب[4].

---

(١) في (ط): «التخصيص».

(٢) وذلك أنّ الزمخشريّ حمل القرآن ـ كلام الله تعالىٰ ـ علىٰ معنىٰ حادث اصطلاحي لأهل الاعتزال في كلمتي التوحيد والعدل، ولا شكّ أن هذا مخالف لعقيدة أهل السنة والجماعة. غفرَ اللهُ لنا وله.

(٣) كذا في الأصول الخطية، وفي «مصنف ابن أبي شيبة»: «كاذباً»، وهو أقرب.

(٤) أخرجه ابن شيبة في «المصنّف» (٨: ٤٥٥) برقم (٢٦٣٣٢) دون ذِكرِ عمرَ رضيَ اللهُ عنه.

لا شُبْهةَ في الإسلام. وقيل: هو اختلافُهم في نبوّةِ محمّدٍ ﷺ حيثُ آمَنَ به بعضٌ وكَفَرَ به بعض. وقيلَ: هو اختلافُهم في الإيمانِ بالأنبياء، فمنهم مَن آمَنَ بموسىٰ، ومنهم مَن آمَنَ بعيسىٰ. وقيل: هم اليهودُ، واختلافُهم: أن موسىٰ عليه السلام حينَ احتُضِرَ استَوْدَعَ التوراةَ سَبْعينَ حَبْرًا مِن بَني إسرائيل، وجَعَلَهم أُمَناءَ عليها، واستَخْلَفَ يُوشَعَ، فلمّا مضىٰ قَرْنٌ بعد قرن اختَلَفَ أبناءُ السَّبعين بعدما جاءهم عِلْمُ التوراةِ بَغْيًا بينهم وتحاسُدًا علىٰ حُظوظِ الدنيا والرِّياسة. وقيل: هم النصارىٰ، واختلافُهم في أمْرِ عيسىٰ بعدما جاءَهم العِلْمُ أنه عبدُ الله ورسولُه.

[﴿ فَإِنْ حَآجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِىَ لِلَّهِ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِۗ وَقُل لِّلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْأُمِّيِّـۧنَ ءَأَسْلَمْتُمْۚ فَإِنْ أَسْلَمُواْ فَقَدِ ٱهْتَدَواْۖ وَّإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُۗ وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِٱلْعِبَادِ ﴾ ٢٠]

﴿ فَإِنْ حَآجُّوكَ ﴾: فإن جادَلُوك في الدِّين ﴿فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِىَ لِلَّهِ ﴾: أخلصتُ نَفْسي وجُمْلَتي لله وَحْدَه لَـمْ أجعلْ فيها لغيرِه شِرْكًا بأن أعبُدَه وأدعُوَه إلٰهًا معه. يعني: إنّ دِيني دِينُ التوحيد، وهو الدِّينُ القويم الذي ثَبَتَتْ عندكم صحّتُه كما ثَبَتَتْ عندي، ....

قولُه: (لا شُبهةَ في الإسلام) عطفٌ علىٰ «حسَد»، أي: ما كان ذلك الاختلافُ إلّا حسَداً لا شُبهة، وهذا التركيبُ أيضاً ممّا منَعه صاحبُ «المفتاح»[1]، والكلامُ فيه ما سبَقَ في قولِه: ﴿ زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ ٱلشَّهَوَٰتِ ﴾ [آل عمران: ١٤].

قولُه: (وقيل: هُو اختلافُهم): عطفٌ علىٰ قولِه: «واختلافُهم».

قولُه: (وقيل: همُ اليهودُ) عطفٌ علىٰ قولِه: «أهلُ الكتابِ منَ اليهودِ والنّصارىٰ».

قولُه: (الذي ثَبتَت عندَكم صِحّتُه كما ثَبتَت) كلاهُما رُويَ بلفظِ المضارع من نُسخةِ المصنِّف، والسَّماعُ بلفظِ الماضي في اللّفظَتَيْنِ.

---

(١) انظر: «مفتاح العلوم»، ص١٢٧.

وما جئتُ بشيءٍ بَديعٍ حتىٰ تُجادِلوني فيه. ونحوُه: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا﴾ [آل عمران: ٦٤]، **فهو دفعٌ للمُحاجّةِ** بأنّ ما هو عليه ومَن معه مِنَ المؤمنين هو حَقُّ اليقينِ الذي لا لَبْسَ فيه، فما معنىٰ المُحاجّةِ فيه؟! (ومَنِ اتَّبَعَني): عطفٌ علىٰ التاءِ في ﴿أَسْلَمْتُ﴾، وحَسُنَ للفاصل، ويجوزُ أن تكونَ الواوُ بمعنىٰ «مع»؛ فيكونَ مفعولًا معه. ﴿وَقُل لِّلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ﴾: مِنَ اليهودِ والنصارىٰ، ﴿وَٱلْأُمِّيِّۦنَ﴾: والذينَ لا كِتابَ لهم مِن مُشرِكي العَرَب: ﴿ءَأَسْلَمْتُمْ﴾ يعني: أنه قد أتاكم مِنَ البيِّنات ما يوجِبُ الإسلامَ ويَقْتضي حُصولَه لا محالةَ، فهل أسلمتُم أم أنتم بَعْدُ علىٰ كُفرِكم؟ ....

قولُه: (فهُوَ دَفْعٌ للمُحاجّة)، الفاءُ: نتيجةٌ، وحاصلُ المعنىٰ: أنهُ أوقَعَ ﴿فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِىَ لِلَّهِ﴾ جزاءً للشَّرطِ وجواباً عن مُحاجَّتِهم علىٰ سبيلِ الإنكارِ والتقريع، يعني: إن جادَلوكَ بأنْ يقولوا: إنّ ما جئتَ به دينٌ غريبٌ وبَديع، وما سَمِعنا به في آبائنا الأوّلينَ فأخبِرْهم ووَبِّخْهم بقولِك: إنّ الذي جئتُ به هُو التوحيد، وهُو الدِّينُ القديمُ الذي كان عليه إبراهيمُ عليه السّلام، لقولِه: ﴿أَسْلَمْتُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [البقرة: ١٣١]، و﴿وَجَّهْتُ وَجْهِىَ لِلَّذِى فَطَرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [الأنعام: ٧٩]، وكذا جميعُ الأنبياءِ عليهمُ السلام، فلمَ يقولونَ: إنهُ بَديع؟! وإلىٰ الإنكارِ الإشارةُ بقولِه: «فما معنىٰ المحاجّةِ فيه؟!» والضميرُ في ﴿حَآجُّوكَ﴾ لأهلِ الكتاب، بدليل قولِه: ﴿وَمَا ٱخْتَلَفَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ﴾، وارتباطُ ﴿فَإِنْ حَآجُّوكَ﴾ بالفاءِ به، وإنّ هذه الـمُحاجّةَ لِبَغْيِهم وحسَدِهم، وأمّا قولُه: ﴿وَقُل لِّلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ﴾ فهُو عطفٌ علىٰ الجُملةِ الشَّرطيّةِ، والمعنىٰ: فإنْ حاجّكَ أهلُ الكتابِ فرُدَّ مُحاجَّتَهم بذلك، فإذا أفحمتَهم عمِّم الدعوةَ وقُل للأسودِ والأحمر: ﴿ءَأَسْلَمْتُمْ﴾ أي: جاءكم ما وجَبَ عليكم قَبولُه منَ الدِّين القويم، دينِ أبيكم إبراهيم؟ ﴿فَإِنْ أَسْلَمُواْ فَقَدِ ٱهْتَدَواْ﴾، ودليلُ العمومِ انضمامُ الأُمّيّينَ المَعْنيُّ به المشركونَ معَ أهلِ الكتاب، فعلىٰ هذا قولُه: ﴿وَقُل لِّلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ﴾ عطفٌ علىٰ الجُملةِ الشَّرطيّة[1].

---

(١) من قوله: «فعلىٰ هذا قوله» إلىٰ هنا ساقط من (ط) و(د).

وهذا كقولِك لمن لخَّصتَ له المسألةَ ولَـمْ تُبْقِ مِن طُرقِ البيانِ والكشفِ طريقًا إلا سَلَكْتَه: هل فَهِمْتَها لا أُمَّ لك؟! ومنه قولُه عزَّ وجلَّ: ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾ [المائدة: ٩١] بعدما ذَكَرَ الصَّوارِفَ عن الخَمْرِ والمَيْسر. وفي هذا الاستفهام استقصارٌ وتَعْيِيرٌ بالمُعانَدةِ وقلّةِ الإنصاف؛ لأنّ المُنصِفَ إذا تجلَّت له الحُجَّةُ لَـمْ يتوقَّفْ إذعانُه للحقِّ، وللمُعانِدِ بَعْدَ تجلِّي الحُجَّةِ ما يَضْرِبُ أسْدادًا بيْنَه وبينَ الإذعان، وكذلك في «هل فَهِمْتَها» توبيخٌ بالبَلادة وكَلَّةِ القَريحة، وفي ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾ [المائدة: ٩١] بالتقاعدِ عن الانتهاءِ والحرصِ الشديد علىٰ تعاطي المنهيِّ عنه. ﴿فَإِنْ أَسْلَمُوا فَقَدِ اهْتَدَوا﴾: فقد نَفَعُوا أنفُسَهم حيثُ خَرَجُوا من الضَّلالِ إلىٰ الهُدىٰ، ومِن الظُّلْمةِ إلىٰ النور، ﴿وَّإِن تَوَلَّوْا﴾ لَـمْ يضرُّوك؛ فإنك رسولٌ مُنبِّه، ما عليك إلّا أن تبلِّغَ الرسالةَ وتُنبِّهَ علىٰ طريقِ الهُدىٰ.

[﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ * أُولَٰئِكَ الَّذِينَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمَا لَهُم مِّن نَّاصِرِينَ﴾ ٢١-٢٢]

قولُه: (لم يتوقَّفْ إذعانُه للحقّ) منَ الإسنادِ المَجازيّ.

قولُه: (وللمُعانِد بعدَ تجلّي الحُجّة) خبَر، والمبتدأُ قولُه: «ما يَضرِبُ أسْداداً»، علىٰ أنّ «ما»: مصْدَريّةٌ أو موصولة، والعائدُ محذوف، أي: ما يضربُ به.

قولُه: (أسداداً) جمعُ سَدّ، الأساس: سَدَّ الثَّلمةَ فانسَدَّتْ، وضُرِبَ[١] بينَهما سَدٌّ وسُدٌّ، وضُرِبتِ الأسدادُ[٢].

---

(١) في (ط): «وضربت».

(٢) فيه إيماءٌ إلىٰ قول الأسود بن يعفر النهشلي في «المفضليات»، ص٣٨:

ومن الحوادثِ لا أبا لَـكِ أنّني ... ضُرِبتْ عليَّ الأرضُ بالأسدادِ

لا أهتـدي فيهـا لموضـعِ تلْعـةٍ ... بين العـراقِ وبـينَ أرضِ مـرادِ

وقرأ الحسنُ: (ويُقَتِّلون النبيِّين)، وقرأ حمزةُ: (ويُقاتِلون الذين يأمرون)، وقرأ عبدُ الله: (وقاتَلُوا)، وقرأ أُبَيٌّ: ([و] يقتلون النبيين والذين يأمرون)؛ **وهم أهلُ الكتابِ قَتَلَ** أَوّلُوهم الأنبياءَ، وقَتَلُوا أتباعَهم وهم راضُون بما فَعَلُوا، وكانوا حولَ قَتْلِ رسولِ الله ﷺ والمؤمنين لولا عِصمةُ الله. وعن أبي عُبيدةَ بنِ الجَرَّاح رَضِيَ الله عنه: قلت: يا رسولَ الله، أيُّ الناس أشدُّ عذابًا يومَ القيامة؟ قال: «رَجلٌ قَتَلَ نبيًّا، أو رَجلًا أمَرَ بمعروفٍ ونَهىٰ عن مُنكَر» ثم قَرَأَها، ثم قال: «يا أبا عُبيدة، قَتَلَتْ بنو إسرائيلَ ثلاثةً وأربعين نبيًّا من أوّلِ النهارِ في ساعةٍ واحدة، فقام مئةٌ واثنا عَشَرَ رَجلًا مِن عُبّادِ بَني إسرائيل، ....

قولُه: (وهم أهلُ الكتاب): الضميرُ في قولِه: ﴿وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ لأهلِ الكتاب، أي: إسنادُ ﴿يَقْتُلُونَ﴾ إلىٰ الموجودينَ - معَ أنّ فعلَ القَتْلِ صدَرَ مِن أسلافِهم - لرِضاهُم به، فهُو مِن وضْعِ المستقبَل موضعَ الماضي لإرادةِ الاستمرارِ فيما مضىٰ وفيما سيَجيءُ، فإنّهم لمّا كانوا راضِينَ بفعلِ أوّليهم فكأنّهم[1] قتَلوهم، ولمّا كانوا حوْلَ قتْلِ النبيِّ ﷺ فكأنّهم يقتلونَه، كما تقول: فُلانٌ يقْري الضَّيفَ ويَحمي الحَريم، أي: هذا دَأْبُ اليهودِ وعادتُهم التي استَمرّوا عليها أباً عن جَدّ، والضميرُ في «قتَلوا أتباعَهم» لـ«أوّلُوهُم»، أي: قتَلَ أوّلوهُم أتباعَ الأنبياءِ منَ الذين يأمُرونَ بالمعروف، وإنّما كَرَّرَ الفعلَ ليُشيرَ إلىٰ أنّ ما في التنزيلِ مِن تكريرِ ﴿يَقْتُلُونَ﴾ ووَضْعَ «القِسْط» موضعَ «المعروفِ» دِلالةٌ علىٰ رِفْعةِ منزلةِ الآمِرينَ بالمعروف، وأنّ مَراتبَهم بعدَ مراتب الأنبياء، ودافعَهم دافعُ الأنبياء، وأنّهم المتخلِّقونَ بأخلاقِ الله، لِما[2] فيه رمزٌ إلىٰ معنىٰ قولِه: ﴿قَآئِمَۢا بِٱلْقِسْطِ﴾ [آل عمران: ١٨] معَ اشتمالِه علىٰ معنىٰ الأمرِ بالمعروفِ والنّهيِ عنِ المُنكر؛ لأنّ الآمرَ بالعَدْلِ والاستقامةِ ناهٍ عن الجَوْرِ والمَيْل، ومِن ثَمّ صَرّحَ في الحديثِ الذي رَواه، عن أبي عُبيدةَ، بقولِه: «أو رجُلاً أمرَ بمعروفٍ ونَهىٰ عن مُنكَر»، ثمّ قرأَها[3].

---

(١) في (ط): «كأنهم».

(٢) قوله: «لما» من (ط).

(٣) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه البزّار في «المسند» (٤: ١٠٩-١١٠) «كشف الأستار»، والبغويّ في «شرح السنّة» (١: ٢٨٨).

فأمَرُوا قتَلَتهم بالمعروفِ ونَهَوْهم عن المُنكَرِ فقتَلوهم جميعًا مِن آخرِ النهار». ﴿فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْآخِرَةِ﴾؛ لأنّ لهم اللعنةَ والخِزيَ في الدُّنيا والعَذابَ في الآخرة. فإن قلتَ: لِمَ دَخلتِ الفاءُ في خَبرِ ﴿إِنَّ﴾؟ قلتُ: **لتضمُّنِ اسمِها معنىٰ الجَزاء**، كأنه قيل: الذين يَكفُرون فبشِّرْهم، بمعنىٰ: مَن يَكفُرْ فبشِّرْهم، و«إنّ» لا تغيِّر معنىٰ الابتداء، فكأنّ دخولَها كَلَا دُخول، ولو كانَ مكانَها «لَيْت» أَوْ «لعلَّ» لامتنَعَ إدخالُ الفاءِ؛ لتغيُّرِ معنىٰ الابتداء.

[﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ يُدْعَوْنَ إِلَىٰ كِتَٰبِ ٱللَّهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ وَهُم مُّعْرِضُونَ ۞ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا۟ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَٰتٍ وَغَرَّهُمْ فِى دِينِهِم مَّا كَانُوا۟ يَفْتَرُونَ ۞ فَكَيْفَ إِذَا جَمَعْنَٰهُمْ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ ٢٣ – ٢٥]

قولُه: (**لتضمُّنِ اسمِها معنىٰ الجَزاء**) أي: الشَّرط، قالَ الزجّاجُ: إنّما جازَ دخولُ الفاءِ في خبَرِ إنّ للموصُولِ، فإنّ صِلتَه بمنزلةِ الشّرط، كأنّ «إنّ» لم تُذكَرْ، فالكلامُ علىٰ الابتداءِ فلا يَجوزُ: إنّ زيداً فقائم، ولا: ليتَ الذي يقومُ فيُكرمَك، لأنّ التمنّي مُزيلٌ لمعنىٰ الابتداء[1]، وقالَ القاضي: منعَ سيبويهِ إدخالَ الفاءِ في خبرِ «إنّ» كـ«لَيْتَ» و«لعلَّ»، ولذلك قيل: الخبَرُ ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ﴾، كقولِك: زيدٌ فافهَمْ رجُلٌ صالح[2].

وقالَ صاحبُ «الفرائد»: عدَمُ جَوازِ دخول الفاءِ بعدَ دخولِ «ليْتَ» و«لعلَّ» لانتفاءِ معنىٰ الخبَريّة، فإنّ الكلامَ بعدَ دخولِهما لم يبقَ محتمِلاً للصِّدقِ والكذِب، بخلافِه بعدَ دخولِ «إنّ»، وفي دخولِ الفاءِ علىٰ الخبَرِ هاهنا بعدَ دخولِ «إنّ» علىٰ المبتدأِ إشارةٌ لطيفة، وهو أنّهم إنْ بقُوا علىٰ ما كانوا عليه وأصرّوا عليه منَ الارتضاءِ بما فعَلَ المقدَّمونَ منهم، والعَزْم علىٰ ما همّوا به مِن قتْلِ النبيِّ ﷺ والمؤمنين، فبَشِّرْهم ـ لأنّهم مُستحِقّونَ للتبشيرِ ـ بذلك، وإن رجَعوا عن ذلك وأسلَموا، لم يَستحِقّوا ذلك وكانوا كسائرِ المؤمنينَ، ولا تحصُلُ الإشارةُ بدونِ الفاء.

---

(١) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٣٩١).

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ١٥٣).

﴿أُوتُوا۟ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ﴾: يريدُ أحبارَ اليهود، وأنهم حصَّلوا نَصيبًا وافِرًا مِنَ التوراة. و«مِن» إما للتبعيضِ وإمّا للبيان؛ أَوْ حصَّلوا مِن جِنْسِ الكُتب الـمُنْزَلة، أو مِنَ اللَّوحِ التوراةَ، وهي نصيبٌ عظيم. ﴿يُدْعَوْنَ إِلَىٰ كِتَٰبِ ٱللَّهِ﴾ وهو التَّوراة ﴿لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ﴾ وذلك أنّ رسولَ الله ﷺ دَخَلَ مِدْراسَهم فدَعاهم، فقالَ له نُعَيم بنُ عَمْرٍو والحارثُ بنُ زيدٍ: علىٰ أيّ دِينٍ أنتَ؟ فقال: «علىٰ مِلّةِ إبراهيم»، قالا: إنّ إبراهيمَ كان يهوديًّا. قالَ لهما: «إنّ بَيْننا وبَيْنكم التوراةَ، فهَلُمُّوا إليها»، فأبَيَا. وقيل: نَزَلت في الرَّجْم. وقد اختَلَفُوا فيه.

قولُه: (و«مِن»: إمّا للتبعيض، وإمّا للبَيان) تفصيلٌ وقَعَ بينَ مُتعلَّقَيْه، فقولُه: وأنّهم حصَّلوا نصيباً وافراً منَ التّوراةِ علىٰ تقديرِ أن تكونَ «مِن» للبيانِ، والتنكيرُ في ﴿نَصِيبًا﴾ للتكثير، والتعريفُ في ﴿ٱلْكِتَٰبِ﴾ للعهدِ، والمعهودُ: التّوراة، وقولُه: «أو حَصّلوا مِن جنسِ الكتُبِ المنزَلة أو منَ اللّوح» علىٰ أن تكونَ ﴿مِّنَ﴾ للتبعيض، والتنكيرُ في ﴿نَصِيبًا﴾ للتعظيم؛ لأنّ التوراةَ وإن كانت بعضاً منَ الكتُبِ لكنّها حِصّةٌ عظيمةُ القَدْر، ونحوُه في الأسلوبِ قولُه تعالىٰ: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ مَنَامُكُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱبْتِغَآؤُكُم مِّن فَضْلِهِۦٓ﴾ [الروم: ٢٣] أي: منامُكم وابتغاؤكم مِن فَضْلِه باللَّيلِ والنّهار، فصَلَ بالقَرينتَيْنِ الأخيرتَيْن بينَ الأُولَيَيْن، ثُمّ اللام إمّا للجِنس إذا أُريدَ الكتُبُ المنزَلة، أو للعهدِ إذا أُريدَ اللَّوحُ، ومِن ثَمّ قال: «أو منَ اللّوح»، ويجوزُ أن يقال: إنّ قولَه: «ومِن: للتبعيض، وإمّا للبيان» متعلِّقٌ بقولِه: «وأنّهم حصَّلوا نصيباً وافراً منَ التَّوراةِ»، أمّا البيانُ فكما سبَق، وأمّا التبعيضُ فالمرادُ منَ النَّصيبِ الوافر: ما فَهِموا مِن معانيهِ وكدَحوا في الدِّرايةِ فيه، والأوّلُ هُو الوجهُ؛ لأنّ المقامَ يقتَضي تعييرَ اليهودِ وتوبيخَهم وأنّهم معَ وفُورِ عِلمِهم وحصُولِهم علىٰ النَّصيبِ العظيم يَرتكبونَ هذا الأمرَ الذي يأنَفُ منهُ كلُّ جاهلٍ غَبيّ.

قولُه: (وقيل: نزَلتْ في الرَّجْم) عطفٌ مِن حيثُ المعنىٰ علىٰ قولِه: «دخَلَ مِدْراسَهم فدَعاهم»، أي: اختلَفَ النبيُّ ﷺ واليهودُ في أنّ إبراهيمَ كان يهوديّاً أم حَنيفاً مُسلِماً[1]؟ واختلَفَ النبيُّ ﷺ واليهودُ في أنّ الزانيَ المُحصَنَ هل يُرجَمُ أو يُسَخَّمُ وجهُه؟ وقولُه: «وعن

---

(١) انظر: «أسباب النزول»، ص١٣١.

وعن الحسنِ وقتادةَ: كتابُ الله: القرآنُ؛ لأنهم قد عَلِمُوا أنّه كتابُ الله لَـمْ يَشُكُّوا فيه. ﴿ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ﴾ استبعادٌ لتولّيهم بَعْدَ عِلْمِهم بأنّ الرجوعَ إلىٰ كتابِ الله واجبٌ، ﴿وَهُم مُّعْرِضُونَ﴾: وهُمْ قومٌ لا يزالُ الإعراضُ دَيْدَنَهم. وقُرِئ: (لِيُحْكَم) علىٰ البناءِ للمفعول. والوجهُ أنْ يُرادَ ما وَقَعَ مِنَ الاختلافِ والتَّعادي بَيْنَ مَن أسلَمَ مِن أحبارِهم وبين مَن لَـمْ يُسلِم، وأنهم دُعُوا إلىٰ كتابِ الله الذي لا اختـلافَ بينهم في صحَّتِه ـ وهو التوراةُ ـ ليَحكُمَ بين المحقِّ والمُبْطِلِ منهم. ﴿ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ﴾: وهُمُ الذين لَمْ يُسلِموا؛ وذلك أنّ قولَه: ﴿لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ﴾ يقتضي أن يكونَ اختِلافًا واقعًا فيمـا بَيْـنَهم لا فيمـا بَيْنَهم وبينَ رسولِ الله ﷺ. ﴿ذَٰلِكَ﴾ التولّي والإعراض بسببِ تَسْهيلِهم علىٰ أنفُسِهم أمْرَ العِقاب، وطَمَعِهم في الخروجِ مِنَ النار بَعْدَ أيّامٍ قلائلَ، ....

الحسَن وقَتادةَ: كتابُ الله: القرآن[١]»، عطفٌ علىٰ قولِه: «إلىٰ كتابِ الله، وهُو التَّوراة»، وقولُه: «والوجهُ أن يرادَ ما وقَعَ منَ الاختلافِ» عطفٌ علىٰ قولِه: «وذلك أنّ رسولَ الله ﷺ»، أي: كانَ الاختلافُ بينَ رسولِ الله ﷺ وبينَ اليهود، أو بينَ أهلِ الكتابِ منَ الذين أسلَموا ومنَ الذين لم يُسلِموا، وإنّما كان هذا أوْلىٰ الوجوهِ لأنّ الضميرَ في قولِه: ﴿لِيَحْكُمَ﴾ للتوراةِ، وفي ﴿بَيْنَهُمْ﴾ لأهل الكتاب، وإنّما تَحكُمُ التّوراةُ بينَهم إذا وقَعَ الاختلافُ والمُخاصَمةُ بينَهم، يؤيِّدُه إيقاعُ قولِه: وذلك أنّ قولَه: ﴿لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ﴾ تعليلاً لكونِ هذا الوجهِ أوجَه.

قولُه: (وهم قومٌ لا يزالُ الإعراضُ ديْدَنَهم) إشارةٌ إلىٰ أنّ قولَه: ﴿وَهُم مُّعْرِضُونَ﴾ جملةٌ معترِضةٌ علىٰ رأيه، أو تذييلٌ علىٰ رأي الأكثر، وأيّاً ما كان فهِيَ مؤكِّدةٌ لمعنىٰ ما سبَق لا حالٌ كما ذكَرَهُ القاضي[٢]، نعَمْ إنّما يكونُ حالاً إذا لم يُفسَّرْ بأنّهم قومٌ عادتُهمُ الإعراضُ.

---

(١) رواه ابن جرير (٦: ٢٨٩-٢٩٠)، وابن أبي حاتم (٢: ١٦٧)، والسيوطي في «الدرّ المنثور» (٢: ١٤) من طريق قتادة، ولم أجده عند الحسن.

(٢) في «أنوار التنزيل» (١: ١٥٤).

كما طَمِعَتِ المُجْبِرَةُ والحَشْوِيّة. ﴿وَغَرَّهُمْ فِي دِينِهِم مَّا كَانُوا۟ يَفْتَرُونَ﴾ مِن أنّ آباءَهم الأنبياءَ يَشفعُون لهم، كما غرَّت أُولئك شفاعةُ رسولِ الله ﷺ في كَبائِرِهم. ﴿فَكَيْفَ إِذَا جَمَعْنَٰهُمْ﴾: فكيفَ يَصنعُون؟ فكيفَ تكونُ حالُهم؟ وهو استعظامٌ لِما أُعِدَّ لهم، وتهويلٌ لهم، وأنّهم يَقعُون فيما لا حِيلَةَ لهم في دَفْعِه والمَخْلَصِ منه، وأنّ ما حدَّثوا به أنفُسَهم وسهَّلوه عليها تعلُّلٌ بباطل، وتطمُّعٌ بما لا يكونُ. ورُوِيَ: أنّ أوّلَ رايةٍ تُرْفَعُ لأهلِ الموقِفِ مِن راياتِ الكفّارِ رايةُ اليهود، فيَفْضَحُهم اللهُ علىٰ رُؤوسِ الأَشْهاد، ثم يأمُرُ بهم إلىٰ النار. ﴿وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ يَرجِعُ إلىٰ كلِّ نَفْس علىٰ المعنىٰ؛ لأنّه في معنىٰ كلِّ الناسِ، كما تقولُ: ثلاثةُ أنفُس، تريدُ ثلاثةَ أَناسيَّ.

قولُه: (كما طَمِعتِ المُجبِرةُ والحَشْويّة) تعصُّبٌ بارد، وقياسٌ من غيرِ جامع؛ لأنّ الذي وقَعَ فيه الكلامُ هُو الإعراضُ عمّا يحكُمُ به كتابُ الله لأجلِ تمسُّكِهم بما ليسَ في كتابِ الله منَ افترائهم علىٰ الله مِن تِلقاءِ أنفسِهم، وأهلُ الحقِّ لا يَعدِلونَ عن دليلِ النصِّ منَ الكتابِ والسُّنّةِ حين يُدعَوْنَ إليه إلىٰ آرائهم كمُخالِفيهم، فلا يدخُلونَ تحتَ هذا الحُكم.

قولُه: (فكيفَ تكونُ حالُهم؟)، قالَ الزجّاجُ: وهذا الحذْفُ[1] جارٍ في الكلام، تقولُ: أنا أُكرمُك وأنت لم تَزُرْني، فكيفَ إذا زُرتَني! أي: فكيفَ يكونُ إكرامي إيّاكَ إذا زُرتَني[2].

قولُه: (﴿وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ يرجِعُ إلىٰ كلِّ نفس)، يعني: ذكَّر الضّميرَ وجمَعَهُ باعتبارِ معنىٰ النَّفْس، كما اعتبَرَ في قولِهم: ثلاثةُ أنفُس بتأويلِ الأَناسيِّ؛ لأنّ الظاهرَ ثلاثُ أنفُس[3]، ومِثلُه ما ذكَرَهُ في البقرةِ في قولِه: ﴿لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ﴾ إلىٰ قولِه ﴿وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ [البقرة: ٤٨] يعني: ما دلَّتْ عليه النفْسُ المُنكَّرة منَ النفوس الكثيرة، والتذكيرُ بمعنىٰ العِبادِ والأناسيِّ، كما تقولُ: ثلاثةُ أنفُس. فقولُه: ﴿وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ توكيدٌ لمعنىٰ قولِه: ﴿وَوُفِّيَتْ

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «معاني القرآن»: «الحرف» وهو متّجِهٌ بليغ.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٣٩٢).

(٣) من قوله: «بتأويل الأناسي» إلىٰ هنا ساقط من (ط).

[﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِي ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ۞ تُولِجُ ٱلَّيْلَ فِي ٱلنَّهَارِ وَتُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِي ٱلَّيْلِ وَتُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَيِّ وَتَرْزُقُ مَن تَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾ ٢٦ – ٢٧]

الميمُ في ﴿ٱللَّهُمَّ﴾ عِوَضٌ من «يا»؛ ولذلك لا يجتمِعان، وهذا بعضُ خصائصِ هذا الاسمِ، كما اختُصَّ بالتاءِ في القَسَم، ....

كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ﴾ وتذييلٌ للآيةِ ودِلالةٌ علىٰ القِسطِ التامِّ والعَدْلِ الوافي، كقولِه تعالىٰ: ﴿ فَٱلْيَوْمَ لَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا وَلَا تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [يسٓ: ٥٤]، وتهديدٌ عظيمٌ لهٰؤلاءِ الذينَ دُعوا إلىٰ كتابِ الله فتولَّوا وأعرَضوا بسببِ افترائهم علىٰ الله، وإيذانٌ بأنّ ذلك خَسارٌ في العاقبةِ ودمارٌ، أي: كيفَ يَصنَعون إذا جمَعْناهم ليومٍ مِن صفتِه أن تُقامَ فيه موازينُ القسط، ويُجازَىٰ فيه علىٰ النَّقيرِ والقِطْمير، كقولِه تعالىٰ: ﴿وَٱلْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۞ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُم بِمَا كَانُواْ بِـَٔايَٰتِنَا يَظْلِمُونَ ﴾ [الأعراف: ٨-٩].

قولُه: (والميمُ[1] في ﴿ٱللَّهُمَّ﴾ عِوَضٌ من: «يا»، ولذلك لا يجتمِعان)، قالَ السَّجاوَنْدي: والميمُ عِوَضُ «يا»، شُدِّدَ، بخلافِ ميم «قُم»، لأنهُ عِوَضُ حرفَيْن، كما شُدِّدَ نونُ «ضَرَبْتُنَّ»؛ لأنهُ عِوَضُ حرفَيْنِ في «ضرَبْتُموا»، ولا يَصلُحُ نصبُ ﴿مَٰلِكَ﴾ علىٰ الصِّفة؛ لأنّ الميمَ المشدَّدةَ بمنزلةِ الأصوات، فلا توصَفُ، فالتقديرُ: يا مالِكَ[2]، وقالَ الزجّاجُ: زعَمَ سِيبَوَيْه أنّ هذا الاسمَ لا يوصَفُ؛ لأنهُ قد ضُمَّت إليه الميمُ، وما بعدَه منصوبٌ بالنِّداء، والقولُ عندي أنه صفةٌ، فكما لا تمتنعُ الصِّفةُ معَ «يا»، فلا تمتنعُ معَ الميم[3].

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «الميم» دون واو.

(٢) انظر: «عين المعاني» للسجاونديّ (٣: ٨٦٦-٨٦٧).

(٣) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٣٩٤) و«الكتاب» لسيبويه (٢: ١٩٦).

وبدخولِ حَرْفِ النِّداء عليه وفيه لامُ التَّعريف، وبقَطْعِ همزته في «يا أللهُ»، **وبغيرِ ذلك**، ﴿مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ﴾ أي: **تَمْلِكُ جِنْسَ المُلْك فتتصرَّفُ فيه تصرُّفَ المُلاكِ** فيما يَمْلِكون. ﴿تُؤْتِي ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ﴾: تُعْطي مَن تشاءُ النصيبَ الذي قَسَمْتَ له واقتضَتْه حِكْمتُك مِنَ المُلْك، ﴿وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ﴾ النصيبَ الذي أعطيتَه منه، ....

قال أبو عليّ: قولُ سِيبَوَيْه عندي أصَحّ؛ لأنه ليسَ في الأسماءِ الموصُوفةِ شيءٌ علىٰ حدِّ (اللَّهُمَّ)، ولذلك خالَفَ سائرَ الأسماء، ودخَلَ في حَيِّزِ ما لا يُوصَفُ، نحوَ: حَيْهَلَ، فإنّهما صارا بمنزلةِ صَوتٍ مضموم إلىٰ اسم فلم يوصَفْ.

وقلتُ: هُو ضعيفٌ، فإنّ نحوَ «سِيبويهِ» و«خَالوَيْهِ» يوصَفُ معَ انضمامِ اسم الصَّوت.

قولُه: (**وبغيرِ ذلك**)، قيل: كتفخيمِ لامِه، وكاختصاصِه بالله، فلا يُطلَقُ علىٰ غيرِه.

قولُه: (**تَملِكُ جِنسَ المُلك فتَتصرَّفُ فيه تصَرُّفَ المُلاكِ**)، فيهِ نوعُ تجوُّز، قال الرّاغب: المُلْكُ هُو: التصرُّفُ بالأمرِ والنهي في الجُمهور، وذلك يَختَصُّ بسياسةِ الإنسانِ، ولهذا يقال: مَلِكُ الناس، ولا يقال: مَلِكُ الأشياء، والمِلْكُ ضَربان: مِلْكٌ هو التملُّكُ والتولّي، ومِلْكٌ هُو القوّةُ علىٰ ذلك تولّىٰ أو لم يتولَّ، فمنَ الأوّل: ﴿ٱلْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُواْ قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا﴾ [النمل: ٣٤]، ومنَ الثاني: ﴿إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنۢبِيَآءَ وَجَعَلَكُم مُّلُوكًا﴾ [المائدة: ٢٠] فجعَلَ النبوّةَ مخصوصةً والمِلْكَ فيهم عامّاً، فإنّ معنىٰ المِلْكَ هاهنا هُو القوةُ التي[1] بها يترَشَّحُ للسِّياسة، لأنّ جعْلَهُم كلّهم متولِّينَ للأمرِ خلافُ الحِكمةِ ومُنافيها، كما قيل: لا خيرَ في كثرةِ الرُّؤساءِ، قال تعالىٰ: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِي ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ﴾. فالمُلْكُ: ضَبطُ الشيءِ المُتصرَّفِ فيه بالحُكم، والمِلْكُ كالجنس له، فكُلُّ مُلْكٍ مِلْكٌ وليسَ كُلُّ مِلْكٍ مُلْكاً[2]، والأظهرُ في الآيةِ أنهُ يعني المُلكَ الحقيقيَّ، لقولِه: ﴿وَٱللَّهُ يُؤْتِي مُلْكَهُۥ مَن يَشَآءُ﴾ [البقرة: ٢٤٧] فأضافَهُ إلىٰ نفْسِه تعظيماً، ومُلكُه المُطلقُ هُو الملكُ الإلهيُّ الذي لا جَوْرَ فيه، ولهذا قَرَنَهُ بالعِزِّ والذُّلّ، ونبّه

(١) لفظة «التي» سقطت من (د) و (م) و (ي)، والمثبت هو الموافق لما في «الراغب».

(٢) «مفردات القرآن» ص٧٧٤-٧٧٥.

فالمُلْكُ الأوّلُ عامٌّ شامل، والمُلْكانِ الآخِران خاصّانِ بَعْضانِ من الكُلِّ. رُوِيَ: أنّ رسولَ الله ﷺ حينَ افتتَحَ مكّةَ وَعَدَ أُمّتَه مُلْكَ فارِسَ والرُّوم، فقالَ المنافقون واليهودُ: هَيْهاتَ هيهاتَ! مِن أينَ لمحمّدٍ مُلْكُ فارسَ والرُّوم؟! هُم أعزُّ وأمنعُ مِن ذلك. ......

بقولِه: ﴿مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ﴾ أنّ المُلكَ في الحقيقةِ له، وما لغيرِه عاريةٌ مُستَرَدَّة، ولم يُعْنَ بإعطاءِ المُلك: سياسةُ العامّةِ فقط، بل مُلكُ الإنسانِ علىٰ قُواه وهَواه، وقد قيل: لا يَصلُحُ لسياسةِ الناس مَن لا يَصلُحُ لسياسةِ نفسِه، وقيل لبعضِهم: منِ المَلِك؟ فقال: مَن مَلَكَ هَواه[1].

قولُه: (بعضانِ منَ الكُلّ[2]) هذا المعنىٰ قد تكرَّرَ؛ لأنّ لامَ الجِنس إذا دخَلَت[3] علىٰ المُفرَد صلَحت لأنْ يُرادَ بها جميعُ الجنس، وأن يُرادَ بها بعضُه، بحسَبِ القرائن، فالمُلكُ الأوّلُ مُطلَقٌ شاملٌ في جِنسِه؛ لأنّ المُلكَ الذي تقَعُ عليه مالكيّتُه تعالىٰ ليسَ مُلكاً دونَ مُلك، بخلافِ الثاني والثالث، لأنّهما حِصّتانِ منَ الجنسِ لتقييدِهما بالإيتاءِ والنَّزع، ولأنّ المرادَ نزعُ المُلكِ منَ العجَم والرُّوم وإيتاؤه المسلمينَ[4]، ويَحتمِلُ الجِنسَ، أي: أنت مالكٌ حقيقةَ المُلكِ فتتصرَّفُ فيه تصرُّفَ المُلّاكِ فتُعطيه مَن تشاء وتَنزِعُه ممّن تشاء، لأنّ المعرفةَ إذا أُعيدَت كانت عينَ الأولىٰ، ولأنّ ﴿تُؤْتِي ٱلْمُلْكَ﴾ إلىٰ آخرِه بيانٌ علىٰ سبيلِ الاستئنافِ لقولِه: ﴿مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ﴾ فيَدخُلُ في هذا العامّ ما أُجرِيَ الكلامُ له، وهذا أبلَغُ ممّا ذهَبَ إليه[5].

قولُه: (وأمنَعُ مِن ذلك) أي: مِن أن يُغلَبوا. ويكونَ مُلكُهم للمسلمين.

---

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٢: ٤٩٣-٤٩٤).

(٢) في (ط): «من الملك»!

(٣) في (ط): «دخل».

(٤) انظر: «تفسير ابن جرير» (٦: ٣٠٠)، و«المحرّر الوجيز» لابن عطيّة (٣: ٤٨).

(٥) وجه كونه أبلغ: شمول كلام الطيبي لما ذكره الزمخشري وزيادة، فإن ما ذهب إليه الزمخشري لا يندرج فيه المعنىٰ الذي قصده الطيبي، لأنّ الأول ـ وهو الزمخشري ـ عنىٰ التخصيص، والثاني ـ وهو الطيبي ـ قصد التعميم، ولا شكّ أن من أرادَ التعميم الذي يندرج فيه القول المقابل وزيادة أبلغ من التخصيص الذي لا يندرج فيه مقابله.

ورُوِيَ: أنّ رسولَ الله ﷺ لـمّا خَطَّ الخندقَ عامَ الأحزاب، وقَطَعَ لكلِّ عشرةٍ أربعينَ ذِراعًا، وأخَذوا يَحْفِرون خَرَجَ مِن بَطْنِ الخندقِ صخرةٌ كالتَّلِّ العظيمِ لم تَعمَلْ فيها المَعاوِلُ، فوجَّهوا سَلْمانَ إلىٰ رسولِ الله ﷺ يُخبِرُه، فأَخَذَ المِعْولَ مِن سلمانَ فضَرَبَها ضَرْبةً صَدعَتْها،

قولُه: (لـمّا خطَّ الخَندقَ عامَ الأحزاب)، الحديثُ مرْويٌّ في «سُنن النَّسائيِّ» عن رجُلٍ منَ الصّحابة، وفي «مسنَدِ أحمدَ بنِ حنْبل» عن البَراءِ بن عازِب، معَ اختلاف[1].

قولُه: (عامَ الأحزاب[2])، النهاية: الأحزابُ: الطوائفُ منَ الناس، جَمْعُ حِزب، بالكسر، قالَ ابنُ الجَوْزيِّ: لَمّا أجْلىٰ رسولُ الله ﷺ بني النَّضيرِ خرَجَ نفَرٌ من أشرافِهم إلىٰ مكّةَ فألَّبوا قُريشاً ودَعَوهم إلىٰ الخُروجِ، ثُمّ أتَوْا غطَفانَ وسُلَيْماً، وتجهَّزت قُريشٌ وجمَعوا، وكانوا أربعةَ آلاف، وخرَجت معَهم بنو أسَدٍ وفَزارةُ وأشجَعُ وبنو مُرّة، فجميعُ مَن وافَىٰ الخَندقَ منَ القبائلِ عشَرةُ آلاف، وهم الأحزاب[3].

قولُه: (فأخَذَ المِعْولَ) قيل: الفاء فصيحةٌ، أي: فمَضىٰ سَلمانُ فأخبَرَهُ ﷺ فأتَىٰ وأخذَ المِعوَلَ فضَرَبها، وفيه نظَر، لأنّ الواوَ في قولِه تعالىٰ: ﴿تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا﴾ [يوسف: ٤٧] إلىٰ قولِه: ﴿وَقَالَ ٱلْمَلِكُ﴾ ـ [يوسف: ٥٠] أي: فرجَعَ الرسولُ إليهم وأخبَرَهم بمَقالةِ يوسُفَ فعَجِبوا لها، وقالَ الملِكُ ـ مِثلُ هذه الفاء، وهِيَ لا تُسَمّىٰ فصيحةً، فكذا هذه الفاءُ، والتحقيقُ ما أسلَفْناه.

---

(١) انظر: «سنن النَّسائي» (٦: ٣٥٠-٣٥١)، و«المسند» (٤: ٣٠٣) ورواه أيضاً ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٤: ٤٢١-٤٢٢)، وأبو نعيم في «الدلائل»: ٤٣٢، والسيوطي في «الدرّ المنثور» وعزاه لابن أبي شيبة (٥: ١٨٦) كلّهم من حديث البراء بن عازب رضيَ اللهُ عنه.
ورواه أيضاً البيهقيّ في «دلائل النبوّة» (٣: ٤١٨-٤٢٠) ـ باب ما ظهر في حفر الخندق من دلائل النبوة وآثار الصدق، والواحدي في «أسباب النزول» (١٣٢-١٣٤)، والطبري (١٠: ٢٦٩-٢٧٠) كلُّهم من حديث عمرو بن عوف رضيَ اللهُ عنه. قال ابن حجر: وإسناده حسن. «الكافي الشاف» (٤: ٢٥).

(٢) قوله: «قوله: عام الأحزاب» ساقط من (ط).

(٣) انظر: «الوفا بأحوال المصطفىٰ» لابن الجوزي (٢: ٦٩٢-٦٩٣).

وبَرَقَ منها بَرْقٌ أضاءَ ما بين **لابَتَيْها لكأنّ مِصباحًا في جَوْفِ بيتٍ مُظلم**، وكَبَّر وكَبَّر المسلمون، وقال: «أضاءتْ لي منها **قُصورُ الحِيْرَة** كأنّها أنيابُ الكِلاب»، ثُمَّ ضَرَبَ الثانيةَ فقال: «أضاءتْ لي منها القصورُ الحُمْرُ مِن أرضِ الرُّوم»، ثم ضَرَبَ الثالثةَ فقال: «أضاءتْ لي قصورُ صَنْعاءَ، وأخبرَني جبريلُ أنّ أُمّتي ظاهرةٌ علىٰ كلِّها، فأَبْشِروا»، فقال المنافقون: ألا تَعْجَبُون! يُمنِّيكم ويَعِدُكم الباطلَ، ويُخبِرُكم أنّه يُبصِرُ مِن يثربَ قُصورَ الحِيْرة ومَدائِنَ كسرىٰ، وأنّها تُفتَحُ لكم، وأنتم إنّما تَحفِرون الخندقَ مِنَ الفَرَق لا تَستطيعون أنْ تَبْرُزوا! فنزَلتْ. فإنْ قلتَ: كيفَ قال: ﴿بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ﴾ فذَكَرَ الخيرَ دون الشرِّ؟ قلتُ: لأنّ الكلامَ إنّما وَقَعَ في الخيرِ الذي يسوقُه إلىٰ المؤمنين، وهو الذي أنكرَتْه الكَفَرة؛ فقالَ: ﴿بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ﴾ تُؤتيهِ أَولياءَكَ علىٰ رَغْمٍ مِن أعدائك؛ **ولأنّ كلَّ أفعالِ الله** تعالىٰ مِن نافعٍ وضارٍّ صادرٌ

قولُه: (**لابَتَيْها**)، **النهاية**: اللّابةُ: الحَرّة، وهِيَ الأرضُ ذاتُ الحِجارةِ السُّودِ التي قد ألبسَتْها لكثْرتِها، وجَمْعُها: لاباتٌ، فإذا كثُرت فهِي اللابُ واللوب، وألِفُها مُنقَلِبةٌ عن واو، والمدينةُ ما بينَ حرَّتَيْنِ عظيمتَيْن.

قولُه: (**لكأنّ مِصباحاً**) اللامُ فيه جوابُ القَسَم.

قولُه: (**قصُورُ الحِيرة**). **النِّهاية**: الحيرةُ بكسر الحاء: البلدُ القديمُ بظَهْرِ الكوفة، شبَّهَ انضمامَ بعضِها إلىٰ بعض معَ بياضِها وصِغَرِها بأنيابِ الكلاب.

قولُه: (**ولأنّ كلَّ أفعالِ الله**) إلىٰ قولِه: (**فهُو خيرٌ كلُّه**)، قال القاضي: ذكَرَ الخيرَ وحدَه لأنه المَقْضيُّ بالذات، والشرُّ مَقْضيٌّ بالعَرَض، إذْ لا يوجَدُ شَرٌّ إلّا ويتضمَّنُ خيراً[1].

الراغب: أراد بالخيرِ الخيرَ والشرَّ، وسمّاهما خيراً لأنهُ ليسَ في العالَمِ شرٌّ خالص، كما أنّ فيه خيراً خالصاً، وذلك أنّ ما هُو شَرٌّ لكذا هو خيرٌ لكذا، فالخيرُ والشَّرُّ يصدُقُ عليهما الوصْفُ بالخيرِ مِن هذه الجِهة، ولا يَصدُقُ عليهما الوَصْفُ بالشرّ، ولو قال: بيَدِه الشرُّ، لم يدخُلْ فيه الخير[2].

---

(١) «أنوار التنزيل» (١: ١٥٤).

(٢) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٢: ٤٩٧).

عن الحِكْمةِ والمَصْلحة؛ **فهو خيرٌ كلُّه**، كإيتاءِ المُلْك ونَزْعِه. **ثُمَّ ذَكَرَ قُدْرتَه** الباهرةَ بذِكْرِ حالِ الليلِ والنهار في المعاقَبةِ بينهما، وحالِ الحيِّ والميّتِ في إخراج أَحدِهما مِنَ الآخر، وعَطَفَ عليه رِزْقَه بغيرِ حِساب؛ **دلالةً علىٰ أنّ مَن قَدَرَ** علىٰ تلك الأفعالِ العظيمة المحيِّرةِ للأفهام، ثُمَّ قَدَرَ أن يَرزُقَ بغيرِ حسابٍ مَن يشاءُ مِن عبادِه؛ فهو قادرٌ علىٰ أن يَنزِعَ المُلْكَ مِنَ العَجَم ويُذِلَّهم، ويُؤتِيَه العَرَبَ ويُعِزَّهم. **وفي بعضِ الكُتُبِ المُنْزَلة: أنا اللهُ مَلِكُ الملوكِ**، قلوبُ المُلوكِ ونَواصِيْهم بِيَدِي، فإنِ العبادُ أطاعوني جَعَلتُهم لهم رحمةً، وإنِ العبادُ عَصَوْني جَعَلتُهم عليهم عُقوبةً، فلا تَشتغِلوا بسبِّ المُلوك، ولكنْ تُوبوا إليَّ أَعْطِفْهم عليكم. وهو معنىٰ قولِه ﷺ: «**كما تكونون يُوَلّىٰ عليكم**».

قولُه: (**دِلالةً علىٰ أنّ مَن قدَرَ**) مفعولٌ لهُ لقولِه: «**ثُمّ ذكَرَ قُدرتَه**»، يعني: لمّا أمرَ اللهُ سبحانَهُ وتعالىٰ نبيَّهُ صلَواتُ الله وسَلامُه عليه بأن يُجيبَ عن قولِ الكُفّار: هيهات مِن أينَ لمحمّدٍ مُلكُ فارِسَ والرّوم بقولِه: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ﴾ الآية، أتىٰ بجُملةٍ مستأنَفة مشتملة علىٰ بَيانِ الموجب، وذَكَرَ فيها ما يثْبُتُ بِهِ ذلك الوعْدُ، وهُو قدرتُه الباهرةُ في الآفاقِ والأنفُس، وفي التصرُّفِ فيهما مِن حالِ اللّيلِ والنّهار، ومِن حالِ إخراجِ الحيِّ منَ الميِّت، ومِن فَيَضانِ جودِه فيهما بتخصيص الرِّزق الواسع بمَن يشاء، ليُشيرَ به إلىٰ سُهولةِ إنجازِ هذا الوعد، وإذا كان مالكُ المُلكِ والمُعطي والمانعُ والرزّاقُ هُو الله، فأنتم أيُّها المؤمنونَ لا تتّخذوا الكافرينَ أولياءَ مِن دونِ المؤمنين.

قوله: (**وفي بعض الكتب المُنْزَلة: أنا الله ملك الملوك**) الحديثَ، رواه أبو نعيم الأصفهاني في كتاب «حلية الأولياء» عن أبي الدَّرداء، عن رسول الله ﷺ مع تغيير يسير في الألفاظ[1].

قولُه: (**كما تكونون يُولّىٰ عليكم**) أوّلُه: «أعمالُكم عُمّالُكم»[2].

---

(١) من قوله: «قوله: وفي بعض الكتب» إلىٰ هنا من (ط).

(٢) أخرجه البيهقيّ في «شعب الإيمان» (٦: ٢٢-٢٣) بلفظ «يؤمّر عليكم»، والديلمي في «مسند الفردوس» (٣: ٣٥٢)، وذكره العَجلونيّ في «كشف الخفاء» (٢: ١٨٤-١٨٥)، والقُضاعي في «مسند الشهاب» =

[﴿لَا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۖ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىْءٍ إِلَّآ أَن تَتَّقُوا۟ مِنْهُمْ تُقَىٰةً ۗ وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ ۗ وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلْمَصِيرُ﴾ ٢٨]

نُهُوا أنْ يُوالُوا الكافرينَ لقرابةٍ بينهم أَوْ صَداقةٍ قَبْلَ الإسلام، أَوْ غيرِ ذلك مِنَ الأسبابِ التي يُتصادَقُ بها ويُتعاشَر، وقد كُرِّرَ ذلك في القرآن: ﴿وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: ٥١]، ﴿لَا تَتَّخِذُوا۟ ٱلْيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوْلِيَآءَ﴾ [المائدة: ٥٠]، ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾ الآيةَ [المجادلة: ٢٢]، **والمَحبَّةُ في اللّٰهِ والبُغْضُ في الله بابٌ عظيم**، وأصْلٌ مِنْ أُصولِ الإيمان، ﴿مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ يعني: أنَّ لكم في مُوالاةِ المؤمنين **مَنْدُوحةً** عن مُوالاةِ الكافرين؛ فلا تُؤثِرُوهم عليهم، ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىْءٍ﴾: ومَن يُوالِ الكَفَرةَ فليسَ مِن وِلايةِ الله في شيءٍ. **يَقَعُ عليه اسمُ الولاية**، ....

قولُه: (**والمحبَّةُ في الله والبُغضُ في الله بابٌ عظيم**)، رُوِّيْنا عن التِّرمذيِّ، عن معاذِ بن أنس، أنّ النبيَّ ﷺ قال: «مَن أعطىٰ لله، ومنَعَ لله، وأَحَبَّ لله، وأبغَضَ لله، فقدِ استكمَلَ إيمانَه»[١].

قولُه: (**مندوحةً**)، الأساس: ندَحْتُ المكانَ ندْحاً: وسَّعْتُه، ولك في هذه الدارِ مُنتَدَحٌ: مُتَّسعٌ، ولك عنهُ مَندوحةٌ: أي: سَعَة.

قولُه: (**يقَعُ عليه اسمُ الوِلاية**) صفةٌ لقولِه: ﴿شَىْءٍ﴾ المذكور في الكتاب، وفيه إشارةٌ إلىٰ أنَّ ﴿مِنَ﴾ في التنزيلِ بيانيّة، و﴿فِى شَىْءٍ﴾ خبرُ «ليس»، قالَ أبو البقاء: التقديرُ: فليسَ في شيءٍ مِن دينِ الله في مَوضع نصب علىٰ الحال، لأنهُ صفةُ النَّكِرة قُدِّمت عليها[٢].

= (١: ٣٣٦-٣٣٧)، وأخرجَهُ الشوكاني في «الفوائد المجموعة» ص٢١٠، وقال: في إسنادِه وضّاع، وفيه انقطاع، وقال ابنُ حجر: في إسناده مجاهيل «الكافي الشاف» (٤: ٢٥).

(١) أخرجه الترمذي (٢٥٢١) وأبو يعلىٰ في «المسند» (١٤٨٥) والحاكم في «المستدرك» (٢: ١٧٨) وصحّحه علىٰ شرط الشيخين، ووافقه الذهبي.

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٢٥١).

يعني أنـه مُنسلِـخٌ مِن ولايةِ الله رأسًا. وهذا أمْـرٌ معقول؛ فإنّ مُوالاةَ الوليِّ وموالاةَ عدوِّه مُتنافِيان، قال:

تَـودُّ عـدوِّي ثُـمَّ تـزعُمُ أنني صَديقُك! ليسَ النَّوْكُ عنكَ بعازِبِ

﴿إِلَّآ أَن تَتَّقُواْ مِنۡهُمۡ تُقَىٰةً﴾: إلّا أن تخافُوا مِن جِهَتِهم أمرًا يَجِبُ اتّقاؤه. وقُرِئَ: (تَقِيَّة). قيلَ للمتَّقَىٰ: تُقاةٌ وتقيّةٌ، كقولِهم: ضَرْبُ الأمير؛ لـمَضْرُوبِه. رَخَّصَ لهم في مُوالاتِهم إذا خافُوهم، والمرادُ بتلك الموالاةِ مخالقةٌ ....

وقلتُ: سلَبَ ذواتِ مَن يُوالي الكافرينَ عن أن يكونوا مُستقِرِّينَ في شيءٍ منَ المكانِ الذي هُوَ مِن ولايةِ الله، فيَلزَمُ كنايةُ أنهم مُنسَلِخونَ مِن ولايةِ الله رأساً كما قال: إنهُ مُنسلخٌ مِن ولايةِ الله رأساً، وإنّما قدَّرنا مكاناً، لأنّ ﴿فِي شَيۡءٍ﴾ ظرفُ مكانٍ هاهنا.

قولُه: (تودُّ عدوِّي) البيتُ قبله:

فليسَ أخـي مَـن ودَّني رأيَ عينِهِ ولكنْ أخي مَن ودَّني في المغايبِ[1]

النَّوْك: الحُمقُ، بعازِب أي: ببعيد، يقول: إنّ الصّديقَ الصَّدوقَ مَن يكونُ صديقاً لصَديقِ صديقِه، ومُبغِضاً لبغيضِ صَديقِه، ويُراعي الأخُوَّةَ بظَهْرِ الغَيْب، لا برَأْيِ العَيْن.

قولُه: (أمراً يجبُ اتّقاؤه) وُضِعَ مَوضعَ ﴿تُقَىٰةً﴾ ليشيرَ إلىٰ أنهُ مصْدرٌ أُقيمَ مقامَ المفعولِ به، لقولِه بُعَيدَ هذا: «ويَنتصبُ ﴿تُقَىٰةً﴾ أو (تقيّـةً) علىٰ المصدَر»، و﴿مِنۡهُمۡ﴾: حال، و﴿مِن﴾: ابتدائيّة.

قولُه: (والمرادُ بتلك المُوالاة) أي: المُوالاةِ المُستَثْناة.

قولُه: (مُخالَقة[2])، قال في «الأساس»: وله خُلُقٌ حسَن وخَليقةٌ، وهِي: ما خُلِقَ عليه مِن طبيعتِه، وتخَلَّقَ بكذا، وخالِقِ الناسَ ولا تُخالِفْهم، الجَوْهري: يقال: خالِص المؤمنَ وخالِق الفاجر.

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٢٥١).

(٢) في (ط) «مخالفة»، وهو تصحيف.

ومعاشَرةٌ ظاهرةٌ والقلبُ مُطمئنٌّ بالعَداوةِ والبغضاءِ، وانتظارِ زَوالِ المانع **مِن قَشْرِ العَصا**، كقولِ عيسىٰ عليه الصلاة والسلام: **كُنْ وَسَطًا وامشِ جانِبًا.** ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفۡسَهُۥ﴾ فلا تتعرَّضوا لسَخَطِه بمُوالاةِ أعدائه. وهذا **وعيدٌ شديد.** ....

قولُه: (**مِن قَشْرِ العَصا**) مِن بيانِ زَوالِ المانع، قالَ «المَيْداني»: قشَرتُ له العَصا، يُضرَبُ في خُلوصِ الوُدّ، أي: أظهَرتُ لهُ ما كان في نفسي، ويقالُ أيضاً: اقشُرْ لهُ العصا، أي: كاشِفْه وأظهِرْ له العَداوة[1]، فعَلىٰ هذا «مِن» متعلِّقٌ بالمانع، وهذا أقربُ إلىٰ مُرادِ المصنِّف.

قولُه: (**كُن وسَطاً وامشِ جانباً**) أي: ليكُنْ جسَدُكَ معَ الناس وقلبُكَ في حَظيرةِ القُدُس[2].

قولُه: (**وعيد شديد**). قال القاضي: وهُو تهديدٌ عظيمٌ مُشعِرٌ بتَناهي المَنْهيِّ في القُبح، وذَكَرَ النفْسَ ليُعلَمَ أنّ المُحذَّرَ منهُ: عقابٌ يصدُرُ منه، فلا يُؤْبَهُ دونَه بما يَحذَرُ منَ الكفَرة[3].

وقال الإمام: والفائدةُ في ذِكْرِ النفْس أنه لو قال: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ﴾ لم يُفِدْ أنّ الذي أُريدَ التحذيرُ منهُ هُو عقابٌ يَصدُرُ منَ الله أو مِن غيرِه، فلمّا ذَكَرَ النفسَ زال هذا الاشتباهُ، ومعلومٌ أنّ الصادرَ عنهُ يكونُ أعظمَ أنواع العقاب، وأنهُ لا قُدرةَ لأحدٍ علىٰ دَفْعِه ومَنْعِه[4].

وقلتُ: إنّما كان وَعيداً شديداً للتحذيرِ الواقع عن النفْسِ وإيقاعِ قولِه: ﴿إِن تُخۡفُواْ مَا فِي صُدُورِكُمۡ﴾ الآية [آل عمران: ٢٩]، الدالِّ علىٰ العلم الشامل والقُدرة الكاملة بياناً له، والمُرادُ بالبيانِ التعليلُ؛ لأنّ تلخيصَ المعنىٰ: لا تتعرّضوا لسَخَطِ الله بمُوالاةِ أعدائه، لأنهُ تعالىٰ عالِمٌ بكلِّ شيءٍ، يعلَمُ سِرَّكُم وعلَنكم وقصْدَكم في المُوالاة، وقادرٌ علىٰ كلِّ شيءٍ، يَقدِرُ علىٰ عقوبتِكم لِما تعرَّضتُم له.

(١) «مجمع الأمثال» (٢: ٤٩٢).

(٢) مراده بحظيرةِ القدس: الجنّة، قال ابن القيم رحمه الله: «... ومنه سُمّيت الجنّةُ حظيرةَ القدُس لطهارتِها من آفاتِ الدنيا». «شفاء العليل»، ص٣٦٥.

وقال أبو البقاء الكفوي في «كلياته» ص٤٠٨: «وحظيرة القدُس: الجنّة».

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ١٥٥).

(٤) «مفاتيح الغيب» (٨: ١٤).

ويجوزُ أن يُضمَّنَ ﴿تَتَّقُواْ﴾ معنىٰ «تَحذَرُوا» و«تَخافوا»؛ فيُعدَّىٰ بـ«مِن»، ويَنتصِبَ ﴿تُقَىٰةً﴾ أوْ (تَقِيَّةً) علىٰ المَصْدر، كقولِه تعالىٰ: ﴿ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

[﴿قُلْ إِن تُخْفُواْ مَا فِى صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْدُوهُ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ ۗ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ ٢٩]

﴿إِن تُخْفُواْ مَا فِى صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْدُوهُ﴾ مِن ولايةِ الكفّارِ أَوْ غيرِها ممّا لا يَرضىٰ اللهُ ﴿يَعْلَمْهُ﴾ ولمْ يَخفَ عليه، ﴿وَ﴾ هو الذي ﴿يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ لا يَخفىٰ عليه مِن شيءٍ قطُّ، فلا يَخفىٰ عليه سِرُّكم وعَلَنُكم، ﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ فهو قادرٌ علىٰ عُقوبتِكم. وهذا بيانٌ لقولِه: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ﴾ [آل عمران: ٢٨]؛ لأنَّ نَفْسَه - وهي ذاتُه المتميِّزة مِن سائرِ الذَّوات - متَّصِفةٌ بعِلْمٍ ذاتيٍّ لا يَختصُّ بمعلومٍ دونَ معلوم، فهي متعلِّقةٌ بالمعلوماتِ كلِّها؛ وبقُدْرةٍ ذاتيّة لا تختصُّ بمَقْدورٍ دون مقدور، فهي قادرةٌ علىٰ المقدوراتِ كلِّها؛ فكانَ حقُّها أن تُحْذَرَ وتُتَّقىٰ؛ فلا يَجسُرَ أحدٌ علىٰ قَبيح، ولا يُقصِّرَ عن واجب، فإنَّ ذلك مُطَّلَعٌ عليه لا محالةَ فلاحِقٌ به العقابُ، ولو عَلِمَ بعضُ عَبيدِ السُّلطانِ أنه أراد الاطِّلاعَ علىٰ أحواله فوكَّلَ همَّه بما يُورِدُ ويُصدِرُ، ....

قولُه: (ويجوزُ أن يُضمَّنَ ﴿تَتَّقُواْ﴾ معنىٰ «تَحذَروا») عطفٌ علىٰ قولِه: «إلّا أن تَخافوا من جِهتِهم».

قولُه: (فإنّ ذلك مُطَّلَعٌ عليه) بفتح اللام، أي: فإنّ الجَسارةَ علىٰ القبيحِ والتقصيرَ عن الواجبِ مطَّلَعٌ عليه، لأنّ اللهَ تعالىٰ يعلَمُ ما في صُدورِكم، فلاحِقٌ بصاحبِه العقابُ لأنّ اللهَ علىٰ كلِّ شيءٍ قدير، أو: فإنّ الذي وُصِفَ بصفةِ العلم والقُدرة مُطَّلِع، بكسر اللام، علىٰ ما تُخفونَ في أنفُسِكم، فإذا كان كذلك فلاحِقٌ بمَن فعلَهَ العقابُ، فالضميرُ في «لاحِقٌ» به راجعٌ إلىٰ «أحَد».

قولُه: (فوكَّلَ همَّه بما يُورِدُ ويُصدِر) يعني: صرفَ هِمّتَه في مَوارِدِه ومَصادرِه أن يُراعىٰ

ونَصَبَ عليه عُيوناً، وبَثَّ مَن يتجسَّسُ عن بَواطنِ أُموره؛ لَأَخَذَ حِذْرَه، وتيقَّظَ في أمْرِه، واتَّقىٰ كلَّ ما يَتوقَّعُ فيه الاسْتِرابةَ به، فما بالُ مَن عَلِمَ أنّ العالِـمَ الذاتِ الذي يَعلم السرَّ وأخفىٰ مُهيمِنٌ عليه وهو آمِنٌ! اللهمَّ إنّا نعوذُ بكَ من اغترارِنا بسِتْرِك.

[﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُۥٓ أَمَدًۢا بَعِيدًا ۗ وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ ۗ وَٱللَّهُ رَءُوفٌۢ بِٱلْعِبَادِ﴾ ٣٠]

﴿يَوْمَ تَجِدُ﴾ منصوبٌ بـ﴿تَوَدُّ﴾، والضميرُ في ﴿بَيْنَهُۥ﴾ لليوم، أيْ: يوم القِيامة حينَ تَجِدُ كلُّ نفْسٍ خيرَها وشرَّها حاضرَيْن، تتمنّىٰ لو أنّ بَيْنها وبين ذلكَ اليوم وهَوْلِه أمدًا بعيدًا. ويجوزُ أن يَنتصِبَ ﴿يَوْمَ تَجِدُ﴾ بمُضمَرٍ، نحو: اذكُرْ، ويقع علىٰ ﴿مَّا عَمِلَتْ﴾ وَحْدَه، ويرتفعُ ﴿وَمَا عَمِلَتْ﴾ علىٰ الابتداء، و﴿تَوَدُّ﴾ خَبـرُه، أيْ: والذي عَمِلَتْه مِن سوءٍ تودُّ هي لو تَباعَدَ ما بَيْنَها وبينه. ....

في جميع[1] أحوالِه، قال في «الأساس»: وكَّلْتُه بالبيع، ومنَ المجاز: وكَّلَ همَّه بكذا، وهُو موكَّلٌ بِرعْيِ النجوم، وكِلْني إلىٰ كذا: دَعْني أقُمْ به.

قولُه: (لَأخَذَ حذرَه): جوابُ «لو».

قولُه: (العالم الذات) هذا إشارةٌ إلىٰ مذهبِه[2].

قولُه: (ويقعُ علىٰ ﴿مَّا عَمِلَتْ﴾ وحدَه) أي: ﴿تَجِدُ﴾ علىٰ ﴿مَّا عَمِلَتْ﴾ الأُولىٰ. قالَ أبو البقاء: ﴿مَّا﴾ في ﴿مَّا عَمِلَتْ﴾: موصولةٌ، والعائدُ محذوف، وهِي منصُوبُ المحَلِّ مفعولٌ أولٌ، و﴿مُّحْضَرًا﴾ المفعولُ الثاني، والأشبَهُ أن يكونَ ﴿مُّحْضَرًا﴾ حالاً و﴿تَجِدُ﴾ هي المتعدِّيةُ إلىٰ مفعولٍ واحد، و﴿وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ﴾ مثلُ الأولىٰ معطوفةٌ عليها، و﴿تَوَدُّ﴾ علىٰ هذا: حالٌ، والعاملُ: ﴿تَجِدُ﴾[3].

---

(١) في (ط): «أن يراعيَ جميعَ».

(٢) يعني من القول بنفْي الصفات.

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٢٥٢).

ولا يصحُّ أن تكونَ ﴿مَا﴾ شَرْطيّة؛ لارتفاعِ ﴿تَوَدُّ﴾. فإن قلتَ: فهل يصحُّ أن تكونَ شَرْطيّةً علىٰ قراءةِ عبدِ الله: (وَدَّتْ)؟ قلتُ: لا كلامَ في صحّتِه، ولكنّ الحَمْلَ علىٰ الابتداءِ والـخَبَرِ أوقعُ في المعنىٰ؛ لأنه حكايةُ الكائنِ في ذلك اليومِ، ....

قولُه: (ولا يَصِحُّ أن تكونَ ﴿مَا﴾ شَرْطيّةً، لارتفاعِ ﴿تَوَدُّ﴾)، قالَ صاحبُ «التقريب»: وفيه نظرٌ، لمجيءَ قولِه:

وإن أتـــاهُ خليـــلٌ يـــومَ مســـألةٍ يقولُ: لا غائبٌ مالي ولا حَرِمُ[1]

وقال أبو البقاء: إنّها شَرْطيّة، وارتفعَ﴿تَوَدُّ﴾ علىٰ إرادةِ الفاء، أي: فهِيَ تودُّ، ويجوزُ أن يَرتفِعَ مِن غيرِ تقديرِ حذْف، لأنّ الشَّرطَ هاهنا ماض، وإذا لم يَظهَرْ في الشّرطِ لفظُ الجَزْم جازَ في الجزاء الجزمُ والرَّفع[2].

نقلَ الإمامُ عن الواحِديِّ أنهُ يجوزُ أن تكون ﴿مَا﴾ شَرْطيّةً، وإلّا كان يلزَمُ أن تُجزَمَ ﴿تَوَدُّ﴾ وتُرفَع، ولم يَقرَأْ أحَدٌ إلّا بالرَّفْع، وكان هذا دليلاً علىٰ أنّ ﴿مَا﴾ هاهنا بمعنىٰ: الذي[3].

وقلتُ: ويؤيِّدُه أنّ القُرّاءَ لمّا أجمَعَتْ علىٰ الرَّفع[4]، فلو حُمِلَ علىٰ الشَّرط وكان الجَزْمُ مختاراً، لزِمَ أنهم أجمَعوا علىٰ غيرِ المختار، مِن غيرِ ضَرورةٍ، ولو حُمِلَ علىٰ الابتداءِ والخبَرَ لم يلزَمْ ذلك ويَحصُلُ المقصودُ مِن إرادةِ الثّبات، فكان هذا أوْلىٰ.

قولُه: (لأنهُ حكايةُ الكائن) أي: الواقع، فلا مناسبةَ للشَّرطِ والجَزاءِ، وإخبارُ الله عن الآتي بمنزلةِ الواقعِ الثابتِ، كقولِه تعالىٰ: ﴿وَبَرَزُواْ لِلَّهِ﴾ [إبراهيم: ٢١] وقولِه: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٤٤].

---

(١) انظر: «تقريب التفسير» (٤٣-أ)، والبيت لزهير بن أبي سلمىٰ يمدح هرم بن سنان. انظر: «ديوانه» ص١٥٣.

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٢٥٣).

(٣) «مفاتيح الغيب» (٧: ١٦).

(٤) انظر: «النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٣٩)، و«البحر المحيط» (٢: ٢٢٧-٢٣٠).

وأثبتُ لموافقةِ قراءةِ العامّة. ويجوزُ أن يُعطَفَ ﴿وَمَا عَمِلَتْ﴾ على ﴿مَّا عَمِلَتْ﴾، ويكونَ ﴿تَوَدُّ﴾ حالًا، أي: يومَ تَجِدُ عَمَلَها مُحضَرًا وادَّةً تباعُدَ ما بَيْنَها وبينَ اليومِ، أَوْ عَمَلِ السوء.

﴿مُّحْضَرًا﴾: كقولِه تعالىٰ: ﴿وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا﴾ [الكهف: ٤٩]، يعني: مكتوبًا في صُحفهم يَقرؤونه، ونحوُه: ﴿فَيُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوٓا أَحْصَىٰهُ ٱللَّهُ وَنَسُوهُ﴾ [المجادلة: ٦]. والأَمَدُ: المَسافة، كقولِه تعالىٰ: ﴿يَٰلَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بُعْدَ ٱلْمَشْرِقَيْنِ﴾ [الزخرف: ٣٨]. وكَرَّرَ قولَه: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ﴾؛ ليكونَ علىٰ بالٍ منهم لا يَغْفُلون عنه.

﴿وَٱللَّهُ رَءُوفٌۢ بِٱلْعِبَادِ﴾ يعني: أنّ تحذيرَه نَفْسَه، وتَعْريفَه حالَها مِنَ العِلْمِ والقُدْرة مِنَ الرأفةِ العظيمةِ بالعباد؛ لأنّهم إذا عَرَفُوه حقَّ المعرفة، وحَذِرُوه؛ ....

قولُه: (ويَجوزُ أن يُعطَفَ) معطوفٌ علىٰ قولِه: «يَرتفع»، والحاصلُ أنهُ يجوزُ ـ علىٰ تقديرِ «اذْكُر» ـ في ﴿وَمَا عَمِلَتْ﴾ وجْهان، أحدُهما: أن يرتَفعَ بالابتداءِ، و﴿تَوَدُّ﴾ خبرُه. والثاني: أن يكونَ معطوفاً علىٰ ﴿مَّا عَمِلَتْ﴾.

قلت: ويجوز أن يكونَ ﴿تَوَدُّ﴾ استئنافاً كان قابلًا لما ألقي إليه الجملة الأولىٰ: سائل: ما حالُ الناس في ذلك اليوم الهائل؟ أُجيب: ﴿تَوَدُّ﴾، ويشهدُ للتهويل قولُه تعالىٰ: ﴿يَوْمَئِذٍ يَصْدُرُ ٱلنَّاسُ أَشْتَاتًا لِّيُرَوْا أَعْمَٰلَهُمْ﴾[1] [الزلزلة: ٦].

قولُه: (أو عَمَلِ السُّوء) عطفٌ علىٰ اليوم، و«﴿مُّحْضَرًا﴾» مُنقطعٌ عمّا قبلَه مبتدأٌ، خبرُه: «كقولِه».

قولُه: (علىٰ بالٍ منهم) أي: ذِكْر، النهاية: وفي حديثِ الأحنَفِ[2]: نُعِيَ فلانٌ، فما ألقىٰ له بالاً، أي: ما استَمعَ إليه ولا جعَلَ قلبَه نحوَه.

---

(١) من قوله: «قلت: ويجوز» إلىٰ هنا أثبتناه من (ط).

(٢) يعني الأحنف بن قيس، سيّد من سادات تميم وعلَمٌ من أعلام التابعين، كان يُضربُ به المَثَل في الحِلْم. له ترجمةٌ في: «وفيات الأعيان» (٢: ٤٩٩).

دَعاهم ذلك إلىٰ طَلَبِ رِضاه، واجتنابِ سَخَطِه. وعنِ الحَسَن: مِن رأْفتِه بهم أن حذَّرَهم نَفْسَه. ويجوزُ أن يريدَ أنه مع كونِه محذورًا لعِلْمِه وقُدرتِه مَرْجوٌّ لسَعةِ رحمتِه، كقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ﴾ [فصلت: ٤٣].

[﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ۞ قُلْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ ٣١-٣٢]

مَحبّةُ العبادِ لله مَجازٌ عن إرادةِ نُفوسِهم اختصاصَه بالعبادةِ دونَ غيرِه، ورغبتِهم فيها، ومَحبّةُ الله عبادَه: أن يَرْضىٰ عنهم ويَحْمَدَ فِعْلَهم. والمعنىٰ: إنْ كنتم مُريدين لعبادةِ الله علىٰ الحقيقة ﴿فَٱتَّبِعُونِي﴾ حتىٰ يصحَّ ما تَدَّعونه مِن إرادةِ عبادتِه ـ يَرْضَ عنكم ويَغفِرْ لكم. ....

قولُه: (ويجوزُ أن يُريدَ أنهُ معَ كونِه محذوراً) عطفٌ علىٰ قولِه: «يعني أنّ تحذيرَهُ نفْسَه»، فعلىٰ الأوّل ﴿وَٱللَّهُ رَءُوفٌ بِٱلْعِبَادِ﴾ تذييلٌ للكلامِ الأوّلِ أو تتميمٌ له، وهُو المرادُ مِن قولِه: «إنّ تحذيرَ نفسِه منَ الرأْفةِ العظيمةِ بالعِباد»، وعلىٰ الثاني تكميلٌ، إذ لو اقتصَرَ علىٰ التحذيرِ وحدَه لأوهَمَ مجرَّدَ الوعيدِ والتهديد، فكمّلَ بالثاني ليَجمَعَ بينَ صِفتي القهّاريّةِ والرَّحمةِ تحريضاً علىٰ الإنابة، وإليه الإشارةُ بقولِه: كقولِه: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ﴾ [فصلت: ٤٣].

قولُه: (محبّةُ العبادِ لله مجازٌ عن إرادةِ نفوسِهم اختصاصَه بالعبادةِ دونَ غيرِه ورغبتِهم فيها) يريدُ أنّ قولَه: ﴿تُحِبُّونَ ٱللَّهَ﴾ استعارةٌ تبعيّةٌ[١]: شُبِّهتْ إرادةُ نفوسِ العبادِ اختصاصَ الله بالعبادة[٢] ورغبتُهم فيها بمَيْلِ قلبِ المحبِّ إلىٰ المحبوبِ ميلاً لا يلتَفِتُ إلىٰ الغيرِ ولا يَرغَبُ إلّا فيه. وفي كُلِّ قَيْدٍ من القُيود[٣] فائدةٌ، سيّما قولُه: «رغبتُهم فيها»، لأنّك كم تَرىٰ مَن يَختَصُّ شخصاً بالخِدمةِ، وقلبُه في غايةِ النِّفار والرغبةِ عنه[٤].

(١) هي ما تقع في غير أسماء الأجناس كالأفعالِ والصفات المشتقة منها وكالحروف، «المفتاح» ص٣٨٠.

(٢) من قوله: «فيها يريد» إلىٰ هنا سقط من (د).

(٣) يعني القيود المعتبرةَ شرعاً في العبادة كالإخلاص والمتابعة وغيرهما.

(٤) فيه إشارةٌ إلىٰ قيدِ الإخلاص.

....

الراغب: الحُبُّ أصلُه منَ الحَبّ، وبِه شُبِّـهَ حَبّـةُ القلب، وحَبَبْـتُه، يقالُ علىٰ وجهَيْن، أحدُهما: أصَبْتَ حَبّةَ قلبِه نحوَ: كبَدْتُه، قال الأعشىٰ:

فرَميْـتُ غَفْلَـةَ عينِـه عـن شـاتِهِ ... فأصَبْتُ حبّةَ قلبِهـا وطِحالَهـا[١]

وأصَبتُه بحَبّةِ القلب نحوَ: رمَحْتُه، وعِنْتُه: أصبتَه بالعَيْن، فقولُك: حبَبْتُه وأحبَبْتُه هُو في اللفظِ فعلٌ وفي الحقيقةِ انفعالٌ، لأنّ المحبَّ منفعِلٌ للمحبوب، فإذا استُعمِلَ في الله فقيل: أحَبَّ اللهُ فلاناً فليسَ إلّا علىٰ سبيل الفعل، والمعنىٰ: أصابَ تعالىٰ حَبّةَ قلبِه فجعَلَها لنفسِه مصونةً عن الهوىٰ والشيطانِ وسائرِ أعداءِ الله.

والمحبّةُ: إرادةُ ما تَراهُ أو تظُنُّه خيراً، وهي أربعـةُ أضرُبٍ بحسَـبِ أغراضِ الناس في أمورِهم: اللّذة، والنَّفع، والخيرُ المَحْض، والمُركَّبُ منَ اللّذةِ والنفْع، وكلُّ محبّةٍ يَنقطعُ سببُها انقَطعتْ بانقطاعِه، ولـمّا كانتِ الشّهوةُ البدَنيّة والمنافعُ الدُّنيويّةُ مُنقطِعةً فالحُبُّ الذي يَجلِبانِه مُنقطعٌ لا محالةَ بانقطاعِهما، ولمّا كان الخيرُ المَحْضُ باقياً كان الحُبُّ الذي يَجلِبُه باقياً ببقائه[٢].

وقال القاضي: المَحبّةُ: مَيْلُ النفْسِ إلىٰ الشيءِ لكمالٍ أُدرِكَ فيه بحيثُ تُحبُّ ما[٣] يُقرِّبُه إليه، والعبدُ إذا عَلِمَ أنّ كلَّ ما يَراهُ كمالاً مِن نفسِه أو غيرِه فهُو منَ الله وبالله وإلىٰ الله لم يكنْ حُبُّه إلّا لله، وذلك يقتضي إرادةَ طاعتِه والرَّغبةَ فيما يُقرِّبُه، فلذلك فُسِّرتِ المحَبّةُ بإرادةِ الطاعة، وجُعلت مُستلزِمةً لاتّباعِ الرسولِ في عبادتِه والحِرص علىٰ مُطاوعتِه.

---

(١) البيت من قصيدةٍ مطلعُها:

رحلَـتْ سُـمَيّةُ غُـدوةً أجمالَهـا ... غَضْبىٰ عليك فما تقول بـدا لهـا

يمدحُ قيس بن معدي كرب. انظر: «ديوانه»، ص١٥٠.

وقولُه: «شاته» يريدُ به: زوجتَه وصاحبتَه.

(٢) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ٣٦١-٣٦٢)، وانظر: «مفردات القرآن» ص١٢٤.

(٣) قوله: «تحب ما» ساقط من (ط).

....

قولُه: ﴿يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾: جوابُ الأمر، أي: يَرْضَ عنكُم ويكشِفِ الحُجُبَ عن قلوبِكم بالتجاوُزِ عمّا فرَطَ منكم، فيُقرِّبْكم مِن جَنابِ عِزِّه ويُبوِّئكم في جوارِ قدُسِه. عبَّرَ عن ذلك[١] بالمجازِ علىٰ طريقِ الاستعارةِ أو المقابلة[٢].

وقالَ الإمامُ: اتّفقَ المتكلِّمونَ علىٰ أنّ المحبّةَ نوعٌ من أنواعِ الإرادة، والإرادةُ لا تعَلَّقَ لها إلّا بالحوادثِ والمنافع، فيَستحيلُ تعَلُّقُها بذاتِ الله وصِفاتِه، فإذا قيل: إنّ العبدَ يُحبُّ اللهَ فمعناه: يُحبُّ طاعتَه وخِدمتَه، أو يُحبُّ ثوابَه وإحسانَه، وأمّا محبّةُ الله للعبدِ فهِي عبارةٌ عن إرادةِ إيصالِ الخيْراتِ والمنافعِ في الدِّينِ والدّنيا إليه، وأمّا العارِفونَ فقد قالوا: العبدُ قد يُحبُّ اللهَ لذاتِه، وأمّا حُبُّ طاعتِه وثَوابِه فدرَجةٌ نازِلة. والقولُ الأوّلُ ضعيف، وذلك أنه لا يمكنُ أن يقالَ في كلِّ شيء: إنهُ إنّما كان محبوباً لأجْلِ معنًى آخَرَ فلا بُدَّ منَ الانتهاءِ إلىٰ شيءٍ يكونُ محبوباً لذاتِه، فكما يُعلَمُ أنّ اللّذّةَ محبوبةٌ لذاتِها كذلك يُعلَمُ أنّ الكمالَ محبوبٌ لذاتِه، فإذا سَمِعتَ أخبارَ رُستمَ وإسفَنْديارَ[٣] في شجاعتِهما مالَ القلبُ إليهما معَ أنّا نقطَعُ أنّ محبّتَهما مَعصِية، فعَلِمنا أنّ الكمالَ محبوبٌ لذاتِه، وأكملُ الكمـالاتِ لله تعالىٰ، فيقتضي كونَه محبوباً لذاتِه من ذاتِه[٤].

وقالَ صاحبُ «الفرائد» بعدَما حَكىٰ نحواً مِن هذا المعنىٰ: وهذا أبلَغُ أنواع الحُبِّ، فعلىٰ هذا: حُبُّ العبدِ لله حقيقةٌ، بل المحبّةُ الحقيقيّةُ مُستحَقّةٌ لله؛ إذْ كلُّ ما يُحَبُّ منَ المخلوقاتِ فإنّما يُحَبُّ لحصولِ أثَرٍ مِن آثارِ جُودِه.

---

(١) في (ط): «عبر بذلك».

(٢) المقابلة هي: إيرادُ الكلام ثم مقابلته بمثله في المعنىٰ واللفظ علىٰ جهة الموافقة أو المخالفة. انظر: «جواهر البلاغة»، ص٣٦٧، و«معجم البلاغة»، ص٥٢١.

(٣) ملكان من ملوك الفرس. انظر: «تاريخ الطبري» (١: ٥٠٤-٥٠٨).

(٤) انظر: «مفاتيح الغيب» (٤: ٢٠٦).

....

وقلتُ: الذي ذهبَ إليه الإمامُ ومَن تَبِعه يُساعدُه المَقام؛ لأنهُ سبحانَهُ وتعالىٰ لمّا عظَّمَ ذاتَه وبيَّنَ جَلالةَ سُلطانِه بقولِه: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ﴾ الآيات، تعلّقَ قلبُ العبدِ بمولًى عظيمِ الشأن ذي المُلْك والملكوتِ، والجلالِ والجبَروت، ثُمّ لمّا ثنّىٰ بالنَّهي للمؤمنينَ عن مُوالاةِ أعدائه، وحذَّرَ عن ذلك غايةَ التحذير، حيثُ كرَّرَ فيه: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ﴾ ونبَّه علىٰ وجوبِ استئصالِ تلك المُوالاةِ بقولِه: ﴿إِن تُخْفُوا۟ مَا فِى صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْدُوهُ﴾ الآية، وأكّدَ ذلك الوعيدَ الشديدَ، وذلك قولُه: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا﴾ الآية، زادَ ذلك التعلُّقَ أقصىٰ غايتِه، فاستأنَفَ قولَه: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾، كأنهُ تعالىٰ يُشيرُ إلىٰ أنّ عبيدي لم يتمالكوا أنفُسَهم عندَ ذلك بأنْ لا يَسألوا: بأيِّ شيءٍ يُنالُ كمالُ المحبّةِ ومُوالاةُ ربِّنا؟ فقيل لهم: بعدَ قطْعِ مُوالاةِ أعدائنا تُنالُ تلك الدرَجةُ بالتوجُّهِ إلىٰ مُتابعةِ حبيبِنا، إذْ كُلُّ طريق سِوىٰ طريقِه مسدود. وأمّا ذكْرُ غُفرانِ الذنْبِ بعدَ حصولِ محبَّتِه فللتَّخْليةِ للتَّحليةِ، المعنىٰ: إنْ أرَدتُم تشريفَ محبّتي، والوصولَ إلىٰ دارِ كرامتي، فعليكُم مُتابعةَ حبيبي، لتصقُلَ إرادةُ محبّتي نفوسَكم عن صدأِ الذنوبِ وشوائبِ العُيوب، فتستعدّوا لإشراقِ تجلّياتِ الأنوار. اللهُمَّ أسعِدْنا بتبوُّؤِ مقعَدِ الصِّدقِ في دارِ القرار. فعلىٰ هذا قولُه: ﴿وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ مِن عطفِ الخاصِّ علىٰ العام، لأنّ إرادةَ المحبّةِ جامعةٌ للخَيراتِ كلِّها، والمُهمُّ الأوْلىٰ بحسَبِ الوقت: التَّخلية، وفيه أنّ محبّةَ الله منَ العبدِ موقوفةٌ علىٰ المتابعة، وكذلك محبّةُ العبدِ منَ الله مسبَّبةٌ عن المتابعة، فهِيَ الواسطةُ الحقيقيّةُ لا غيرُ.

وقالَ الإمامُ: خاضَ صاحبُ «الكشّاف» في هذا المقام في الطَّعْن في أولياءِ الله، وكتَبَ هاهنا ما لا يَليقُ بالعاقلِ أن يَكتُبَ مثلَه في كتُبِ الفُحش، فهَبْ أنهُ اجترأ علىٰ الطَّعنِ في أولياءِ الله، فكيفَ اجترأ علىٰ كَتْبِه ذلك الكلامَ الفاحِشَ في تفسيرِ كلامِ الله المجيد! ونسألُ اللهَ العصمةَ والهداية[1].

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٨: ١٨).

وعن الحَسَن: زَعَمَ أقوامٌ علىٰ عهدِ رسولِ الله ﷺ أنهم يحبُّون اللهَ، فأرادَ أن يَجْعَلَ لقولِهم تصديقًا مِن عملٍ، فمَن ادّعىٰ محبّتَه وخالَفَ سُنّةَ رسولِ الله، فهو كَذّاب، وكتابُ الله يكذِّبُه، وإذا رأيتَ مَن يَذكُرُ محبّةَ الله ويصفِّقُ بيَدِه مع ذِكْرِها ويَطْرَب ويَنْعَر ويَصْعَق، فلا تَشُكَّ في أنّه لا يَعرِفُ ما اللهُ؟ ولا يَدْري ما محبّةُ الله؟ وما تَصفيقُه وطَرَبُه ونَعْرتُه وصَعْقَتُه إلا لأنّه تصوَّرَ في نَفْسِه الخبيثةِ صورةً مُستملَحةً مُعشَّقةً، فسمّاها اللهَ بجَهْلِه ودَعارتِه، ثُمَّ صفَّقَ وطَرِبَ ونَعَرَ وصَعِق علىٰ تصوُّرِها، وربَّما رأيتَ المَنِيَّ قد ملأَ إزارَ ذلك المحبِّ عندَ صَعْقتِه، وحَمْقىٰ العامّةِ حوالَيْه قد ملؤوا أرْدانَهم بالدُّموع لِما رقَّقَهم مِن حالِه. وقُرِئَ: (تَحِبُّون)، و(يَحْبُبْكم) و(يُحِبّكم) مِن حَبَّه يَحِبُّه، قال:

أُحِبُّ أبا ثَرْوان مِن حُبِّ تَمْرِهِ ... وأعلمُ أنّ الرِّفْقَ بالجارِ أرْفقُ

ووالله لولا تَمْرُه ما حَبَبْتُهُ ... ولا كانَ أدنىٰ من عُبَيْدٍ ومُشْرِقِ

﴿فَإِن تَوَلَّوْاْ﴾: يُحتمَلُ أنْ يكونَ ماضيًا، وأن يكونَ مُضارِعًا، بمعنىٰ: فإن تتولَّوْا، ويَدخُلُ في جُملةِ ما يقولُ الرسولُ لهم.

قولُه: (ما اللهُ؟) أي: ما جَلالُه وعظَمتُه؛ لأنّ ما إذا استُعمِلَ في ذَوي العِلم حُمِلَ علىٰ السؤالِ عنِ الوصْفِ، ومنهُ الحديث: «ويْحَك! أتدري ما اللهُ؟»[1] قاله لأعرابيّ.

قولُه: (أرْدانَهم). الجوهري: الرُّدْن، بالضَمّ: الكُمُّ، والجَمْعُ: أرْدان.

قولُه: (أُحبُّ أبا ثَرْوانَ)... الأبيات[2]. عُبيدٌ ومُشْرِقٌ: ابنا الشاعر، وفي البيتَيْنِ إقواء، لاختلافِ حرَكاتِ الرَّوِيّ، يقولُ: أُحبُّ هذا الرجُلَ لأجْلِ تمرِه، ولولا تمرُه ما حبَبْتُه ولا كان أقرَب إليَّ مِن ولَديَّ، لأنّ القلوبَ جُبِلَتْ علىٰ حبِّ مَن أحسَنَ إليها.

---

(١) هو جزءٌ من حديثٍ طويل أخرجه أبو داود (٤٧٢٦) وسعيد الدارميّ في «الرّدّ علىٰ الجهمية»، ص٢٤، والبغويّ في «شرح السنّة» (١: ١٧٥) وإسناده ضعيف لجهالة جبير بن محمّد بن جبير، تفرَّدَ به.

(٢) لم أجدْها فيما بين يديّ من المصادر. ونسبهما صاحب «شواهد الكشاف» إلىٰ غيلان بن شجاع النهشلي.

[﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحًا وَءَالَ إِبْرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمْرَٰنَ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ * ذُرِّيَّةًۢ بَعْضُهَا مِنۢ بَعْضٍ ۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ * إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ رَبِّ إِنِّى نَذَرْتُ لَكَ مَا فِى بَطْنِى مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّىٓ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ * فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّى وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ ۖ وَإِنِّى سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ وَإِنِّىٓ أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ * فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنۢبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا ۖ كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا ٱلْمِحْرَابَ وَجَدَ عِندَهَا رِزْقًا ۖ قَالَ يَٰمَرْيَمُ أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا ۖ قَالَتْ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يَرْزُقُ مَن يَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ ٣٣-٣٧]

﴿ءَالَ إِبْرَٰهِيمَ﴾: إسماعيلُ وإسحاقُ وأولادُهما. ﴿وَءَالَ عِمْرَٰنَ﴾: موسىٰ وهارونُ ابنا عِمرانَ بنِ يصهُر. وقيل: عيسىٰ ومريمُ بنتُ عمرانَ بنِ ماثان. وبينَ العِمرانَيْن ألفٌ وثمانِ مئةِ سنة. و﴿ذُرِّيَّةً﴾ بدلٌ من آلِ إبراهيمَ وآلِ عمران. ﴿بَعْضُهَا مِنۢ بَعْضٍ﴾ يعني أنّ الآلينِ ذريةٌ واحدةٌ متسلسلةٌ بعضُها متشعّبٌ من بعض. موسىٰ وهارونُ من عمران، وعمرانُ من يصهُر، ويصهُرُ من فاهث، وفاهثُ من لاوي، ولاوي من يعقوب، ويعقوبُ من إسحاق. وكذلكَ عيسىٰ بن مريمَ بنتِ عمرانَ بنِ ماثانَ بنِ سليمانَ بنِ داودَ بنِ إيشا بنِ يهوذا بنِ يعقوبَ بنِ إسحاق. **وقد دخل في آل إبراهيمَ رسولُ الله ﷺ.** وقيل: ﴿بَعْضُهَا مِنۢ بَعْضٍ﴾ في الدّين. **كقولِه تعالىٰ:** ﴿ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتُ بَعْضُهُم مِّنۢ بَعْضٍ﴾ [التوبة: ٦٧] ﴿وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ يعلمُ من يصلحُ للاصطفاء، ....

قولُه: (وقد دخَلَ في آلِ إبراهيمَ رسولُ الله ﷺ)، قالَ الإمامُ والقاضي(١): وبِهِ استُدِلَّ علىٰ فضلِهم علىٰ الملائكة(٢).

قولُه: (كقولِه: ﴿ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتُ بَعْضُهُم مِّنۢ بَعْضٍ﴾) يعني: ﴿مِّن﴾ فيها: اتّصاليّة، أي: بعضُها متّصلٌ بالبعض في الدِّين، وعلىٰ الأوّل: متّصلٌ بالنسَب.

---

(١) قوله: «والقاضي» ساقط من (ط).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٨: ٢٠)، و«أنوار التنزيل» (١: ١٥٦).

أو يعلمُ أن بعضَهم من بعضٍ في الدّين، أو ﴿سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ لقولِ امرأةِ عمرانَ ونيتِها. و﴿إِذْ﴾ منصوبٌ به. وقيل: بإضمـارِ «اذكر». وإمرأةُ عمرانَ هي امرأةُ عمرانَ بنِ ماثان، أمّ مريمَ البتول، جدّةُ عيسىٰ عليه السلام، وهي حَنّةُ بنتُ فاقوذ. وقوله: ﴿إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ﴾ علىٰ أثـرِ قولِه: ﴿وَءَالَ عِمْرَٰنَ﴾ ممّا يرجِّحُ أنّ عمرانَ هو عمرانُ بنُ ماثانَ جدُّ عيسىٰ. والقولُ الآخَر يرجّحه أنّ موسىٰ يُقرَنُ بإبراهيم كثيرًا في الذِّكر. فإن قلتَ: كانت لعمرانَ بنِ يصهُرَ بنتٌ اسمُها مريمُ أكبرُ من موسىٰ وهارون، ولعمرانَ ابنِ ماثانَ مريمُ البتول، فما أدراكَ أنّ عمرانَ هذا هو أبو مريمَ البتولِ دونَ عمرانَ أبي مريمَ التي هي أختُ موسىٰ وهارون؟ قلتُ: كفىٰ بكفالةِ زكريّا دليلًا علىٰ أنه عمرانُ أبو البتول؛ لأنّ زكريّا بنَ آذن وعمرانَ بنَ ماثان كانا في عصرٍ واحد، وقد تزوّجَ زكريّا بنتَه إيشاعَ أختَ مريم **فكانَ يحيىٰ وعيسىٰ ابنَيْ خالة.**

قولُه: (**أبو البَتول**)، **النِّهاية**: التَّبتُّل: الانقطاعُ عنِ النِّساءِ وترْكُ النِّكاح، وامرأةٌ بَتولٌ: مُنقطعةٌ عن الرِّجالِ لا شهوةَ لها فيهم، وبها سُمِّيتْ مريمُ وسُمِّيتْ فاطمةُ رضيَ اللهُ عنها لانقطاعِهما عن نساءِ الزَّمانِ فضلاً وديناً وحسَباً، وقيل: لانقطاعِهما عن الدُّنيا إلىٰ الله تعالىٰ.

قولُه: (**فكانَ يحيىٰ وعيسىٰ ابنَيْ خالة**) قيل: كلامُ المصنِّف يدُلُّ علىٰ أنّ إيشاعَ ومريمَ بِنتا عِمرانَ، لكنّ مريمَ مِن حَنّة، وإيشاعُ مِن غيرِها، لِما ذكَرَ أنّ حنةَ كانت عاقراً إلىٰ أن عجَزت، وإيشاعُ كانت أكبرَ سنّاً من مريمَ لِما سيجيءُ، ثمّ قال بُعَيْدَ هذا: فقال لهم زكريّا: أنا أحَقُّ بها، عندي خالتُها، فتكونُ إيشاعُ أختَ مريمَ وخالتَها. قيل في العُذر: لا يَبعُدُ أنّ عمرانَ تزوَّجَ أمَّ حنةَ فولَدتْ إيشاعَ فكانت حَنةُ رَبيبَته، ثُمّ تزوَّجَ حنةَ بعدَ ذلك بناءً علىٰ أنه كان جائزاً في شريعتِهم، فوَلَدت مريمَ، فتكونُ إيشاعُ أختَ مريمَ منَ الأبِ وخالتَها[1] أيضاً، وهُو يُوافِقُ قولَه بعدَ هذا: «رَغِبَ في أن يكونَ لهُ من إيشاعَ ولَدٌ مثلُ ولدِ أختِها حنة»، فذَكَرَ أنّ حنةَ أختُ إيشاع، فتكونُ إيشاعُ وحنةُ أختَيْنِ منَ الأمّ، وكذا يوافقُ قولَه: فقد كانت أختُها كذلك، وفي نُسخةِ المُعزّي: عندي أختُها بدَلَ: خالتُها، وهو ظاهر. وبعدَها: أمّها بدَلَ: أُختها في المَوْضِعَيْن،

---

(١) من قوله: «قيل في العذر» إلىٰ هنا ساقط من (ط).

....

وهُو يقتضي أن تكونَ حنةُ أمَّ إيشاع، وهُو يخالفُ ما ذكَرَ مِن أنّها كانت عاقراً لم تَلِدْ إلىٰ أنْ عجَزت، معَ أنّ إيشاعَ أكبرُ سنّاً مِن مريم، وإنما قُلنا: إنها كانت أكبرَ سِناً لأنها كانت تحت زكريّا عليهمُ[1] السلامُ حين اقترَعَ الأحبارُ في مَرْيم.

وقلت: الظاهرُ ما رواه محُيي السنّة في «المعالم»: أنّ زكريا وعمرانَ زوجا أختَيْن، وكانت إيشاعُ بنت فاقُوذا أم يحيىٰ عند زكريا، وحنّة بنت فاقوذا أمّ مريمَ عند عمرانَ، وعليه ينطبق قولُ المصنِّف أوّلًا: «روي أنها ـ أي: حنة ـ كانت عاقرًا لم تلدْ إلىٰ أن عجزتْ»، إلىٰ قوله: «فحملتْ بمريمَ». وقولُه ثانياً: «أنا أحقُّ بها، عندي خالتها». وثالثاً: «رغبَ في أنْ يكونَ له مِن إيشاعَ وَلد مِثْل ولدِ أختها»، إلىٰ قوله: «وإن كانت عاقراً عجوزاً فقد كانت أختَها كذلك». وأمّا الحديثُ الذي روينا عن الشيخين: «فإذا أنا بابنَي الخالة: عيسىٰ ابن مريم، ويحيىٰ بن زكريا»، وما ذكره المصنِّفُ هاهنا: «وكان يحيىٰ وعيسىٰ ابنَيْ خالة»، وفي سورة مريم: «قيل: كانت في منزلِ زوج أختها زكريا»، فتأويلُه ما ذكره صاحبُ «التقريب»: والحقيقةُ أنّ يحيىٰ وأمَّ عيسىٰ ـ وهي مريمُ ـ ولَدا خالة؛ لأنّ إيشاعَ أمَّ يحيىٰ، وحنةَ أمَّ مريم: أُختانِ، والغرَضُ أنهُ كان بَيْنَ يحيىٰ وعيسىٰ عليهما السلامُ هذه الجهةُ منَ القرابة، وكان عيسىٰ ابنَ بنتِ خالةِ يحيىٰ فأطلَقَ عليه ابنَ الخالة؛ لأنّ ابنَ بنتِ الخالة كابنِ الخالة، إطلاقاً مجَازيّاً عُرفيّاً، وكثيراً ما يُطلِقُ الرجلُ اسمَ الخالةِ علىٰ بنتِ خالتِه لكرامتِها عليه، ولكونِه مرْبوباً عندَها، هذا وجهُ التوفيق. تمَّ كلامُه.

ولعلّ المصنِّفَ نظَرَ إلىٰ ظاهرِ الحديث فبَنىٰ كلامَه: «وقد تزوَّجَ زكريّا بنتَه إيشاعَ أختَ مريمَ عليه»، ثُمّ أتىٰ بالرِّواياتِ الثلاثِ علىٰ ما هِي عليه فوقَع في الاختلاف.

وأمّا تعبيرُ المُعزي[2] أوّلاً: أنا أحَقُّ بها، عندي أُختُها بدَل: خالتُها، وثانياً: مثْل ولَدِ أمِّها حنةَ بدَلَ: ولدِ أختِها، فلتصحيح الكلام الأوّل، وهُو قد تزَوَّجَ زكريّا بنتَه إيشاعَ أُختَ مريمَ، إلّا أنهُ غيَّرهما بناءً علىٰ أنه وجَدَ روايةً صَحيحة، والله أعلمُ بحقيقةِ الحال.

---

(١) في (ط): «عليه».

(٢) أحد رواة كتاب «الكشاف» عن الزمخشري، وله منه نسخة ينقل منها المؤلف.

رُوِيَ أنها كانت عاقرًا لم تلد إلىٰ أن عجزت، فبينا هيَ في ظلِّ شجرةٍ بصُرَت بطائرٍ يُطعِمُ فرخًا له، فتحرّكت نفسُها للولدِ وتمنّته، فقالت: اللهمّ إنّ لكَ عليَّ نذرًا شكرًا إن رزقتني ولدًا أن أتصدّقَ به علىٰ بيتِ المقْدس فيكونَ من سَدَنَتِه وخَدَمِه، فحملت بمريمَ، وهلكَ عمرانُ وهي حامل. ﴿مُحَرَّرًا﴾ مُعْتَقًا لخدمةِ بيتِ المقدسِ لا يَدَ لي عليه، ولا أستخْدِمه، ولا أشغلُه بشيء، وكانَ هذا النوعُ من النذرِ مشروعًا عندَهم. ورُوِيَ أنهم كانوا يَنْذُرون هذا النذْر، فإذا بلغَ الغلامُ خُيِّـرِ بينَ أن يفعلَ وبينَ أن لا يفعل. وعنِ الشعبيّ: ﴿مُحَرَّرًا﴾ مُخْلَصًا للعبادة. وما كانَ التحريرُ إلا للغلمان، وإنما بنَتِ الأمرَ علىٰ التقدير، أو طلبت أن تُرزقَ ذكرًا. ﴿فَلَمَّا وَضَعَتْهَا﴾ الضميرُ لـ﴿مَا فِى بَطْنِى﴾ وإنما أنّث علىٰ المعنىٰ؛ لأنّ ما في بطنِها كانَ أنثىٰ في علمِ الله، أو علىٰ تأويلِ الحَبْلةِ أو النفسِ أو النَّسَمة. فإن قلتَ: كيفَ جازَ انتصابُ ﴿أُنثَىٰ﴾ حالًا من الضميرِ في ﴿وَضَعْتُهَآ﴾، وهو كقولك: وَضَعْتُ الأنثىٰ أنثىٰ؟ قلتُ: الأصلُ: وَضَعتُه أنثىٰ، وإنما أُنِّثَ لتأنيثِ الحال؛ لأنّ الحالَ وذا الحالِ لشيءٍ واحد، كما أُنِّثَ الاسمُ في: «مَن كانت أمَّك»؛ لتأنيثِ الخبر. ونظيرُه: قولُه تعالىٰ: ﴿فَإِن كَانَتَا ٱثْنَتَيْنِ﴾ [النساء: ١٧٦]. وأما علىٰ تأويلِ الحَبْلةِ أو النَّسمةِ فهو ظاهر؛ كأنه قيل: إني وضعتُ الحَبْلةَ أو النَّسمَةَ أنثىٰ. فإن قلتَ: فلمَ قالتْ: ﴿إِنِّى وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ﴾. ....

قوله: (عليّ نذراً شكراً)، «شكراً»: مفعول له، و«أن أتصدّق»: بدلٌ من قوله: «نذراً».

قولُه: (وما كانَ التحريرُ إلّا للغلمان) مِن تتِمّةِ كلام الشَّعْبيّ، وقولُه: «وإنّما بَنَتِ الأمرَ علىٰ التقدير»، كلامُ المصنِّف، أي: علىٰ تقديرِ العُرفِ والعادة، أي: إن كان ذكَراً كان مُحرّراً، وكنَّتْ عن الذّكَرِ بهذه العبارة، وهُو المرادُ بقولِه: «أو طلَبت أن تُرزَقَ ذكَراً».

قولُه: (﴿فَإِن كَانَتَا ٱثْنَتَيْنِ﴾) لـمّا كان الخبَرُ مُثَنّى جازَ تـثنيةُ الاسم، وإن لم يسبِقْ إلّا المُفرد، وهو قولُه: ﴿وَلَهُۥٓ أُخْتٌ﴾.

قولُه: (فلمَ قالت: ﴿إِنِّى وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ﴾؟) يعني: إذا كانَ عِلمُ اللطيفِ الخَبيرِ مُحيطاً بما

وما أرادتْ إلىٰ هذا القول؟ قلتُ: قالتْه تحسّرًا علىٰ ما رأتْ من خيبةِ رجائها وعكْسِ تقديرِها، فتحزَّنَتْ إلىٰ ربها؛ لأنها كانت تَرجو وتقدّرُ أن تلدَ ذكرًا، ولذلكَ نذرَتْه محرَّرًا للسّدانة. ولتكلُّمِها بذلكَ علىٰ وجهِ التحسّرِ والتحزّنِ قالَ اللهُ تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا وَضَعَتۡ﴾؛ تعظيمًا لموضوعِها، وتجهيلًا لها **بقدرِ ما وُهِبَ لها منه.** ومعناه: واللهُ أعلمُ بالشيءِ الذي وضَعَتْ، وما عُلِّقَ به من عظائمِ الأمور، وأن يجعلَه وولدَه آيةً للعالمين، وهيَ جاهلةٌ بذلكَ لا تعلمُ منه شيئًا؛ فلذلكَ تحسّرت. وفي قراءةِ ابنِ عباس: (واللهُ أعلمُ بما وضَعْتِ) **علىٰ خطابِ اللهِ تعالىٰ لها،** ....

وضعَت، فأيُّ فائدةٍ في قولِها: ﴿إِنِّي وَضَعۡتُهَآ أُنثَىٰ﴾ لأنّ الإخبارَ إمّا للفائدةِ أو لازِمِها كما ذهَبَ إليه صاحبُ «المفتاح»[1].

قلت: هذا علىٰ مقتضىٰ الظاهر، وربّما تُجعَلُ الأخبارُ ذَريعةً إلىٰ الامتنانِ أو التهديد، أو إلىٰ إظهارِ التحسُّرِ كما نحنُ بصَدَدِه.

قولُه: (**وما أرادَتْ**) إذا فعَلَ بعضُهم فعلاً لا يعلَمُ غرَضَهُ يقالُ: ما أردْتَ إلىٰ هذا؟ أي: أيُّ شيءٍ وأيُّ معنًى دَعاكَ إلىٰ هذا؟ ففيه تضمينُ معنىٰ «دَعا»، ولهذا عُدِّيَ بـ«إلىٰ».

قولُه: (**بقَدْرِ ما وُهِبَ لها مِنهُ**) الضميرُ المرفوعُ في «وُهِبَ» راجعٌ إلىٰ «ما»، والمجرورُ إلىٰ أمِّ مريم، والمجرورُ في «منهُ»: راجعٌ إلىٰ الموضوع، و«مِن»: بيانُ «ما»، ثُمّ في وَضْعِ «ما» في «ما وُهِبَ» في مَوضِعِ «من» لإرادةِ الإبهامِ والوَصْفيّة تفخيمٌ للموهوبِ وتعظيمٌ له، كقولِهم: سبحانَ ما سخَّرَكُنَّ لنا، وإليه الإشارةُ بقولِه: «واللهُ أعلمُ بالشيءِ الذي وضَعت وما عُلِّق به من عظائمِ الأمور».

قولُه: (**علىٰ خطابِ اللهِ لها**) فعلىٰ هذا لا يكونُ قولُه تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا وَضَعَتۡ﴾ تجهيلاً لأمِّ مريم، بل نَفْياً لعِلمِها، لأنّ العبدَ يَنظُرُ إلىٰ ظاهرِ الحالِ ولا يَعرِفُ أسرارَ اللهِ في

---

(١) «مفتاح العلوم»، ص٧٢.

أي: إنك لا تعلمينَ قدْرَ هذا الموهوب، وما عَلِمَ اللهُ من عِظَمِ شأنه، وعلوِّ قدرِه. **وقُرِئ**: (وضعتُ) بمعنىٰ: ولعلَّ للّـهِ تعالىٰ فيه سرًّا وحكمةً، ولعلَّ هذه الأنثىٰ خيرٌ من الذكَر؛ تسليةً لنفسِها. فإن قلتَ: فما معنىٰ قولِه: ﴿وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ﴾؟ قلتُ: **هو بيانٌ لِما في قولِه**: ﴿وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ﴾ من التعظيمِ للموضوعِ والرفعِ منه، ومعناه: وليسَ الذكَـرُ الذي طلبتْ كالأنثىٰ التي وُهِبَتْ لها. **واللّامُ فيهما للعهد**. فإن قلتَ: علامَ عُطِفَ قوله: ﴿وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ﴾؟ قلتُ: هو عطفٌ علىٰ ﴿إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ﴾ وما بينهما جملتانِ معترضتانِ كقولِه تعالىٰ: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ [الواقعة: ٧٦]. ....

كُلِّ شيء، وإنّما كان علىٰ الأوّلِ تجهيلاً؛ لأنهُ تعالىٰ حينئذٍ يَحكي حالَها لغيرِها ويَشكو عنها تحسُّرَها وحُزنَها علىٰ الموضوعِ، المعنىٰ: اسمَعوا قولَها وانظُروا إلىٰ تحسُّرِها تحقيراً للمولودِ العظيمِ الشأن، فاحكُموا بجَهْلِها بذلك.

قولُه: (**وقُرِئ**: «وضَعْتُ»): ابنُ عامر، وأبو بكرٍ عن عاصِم، والباقونَ ﴿وَضَعَتْ﴾ بسكونِ التاءِ إخباراً عن الله تعالىٰ، وعلىٰ الأوّل: مِن كلامِ أُمِّ مريم[1].

قولُه: (**هو بيانٌ لِما في قولِه**: ﴿وَٱللَّهُ أَعْلَمُ﴾) وذلكَ أنّ قولَه تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ﴾ واردٌ علىٰ تفخيمِ المولودِ وفضلِه علىٰ الذَّكَر، يعني: أنه[2] قد تُعورِفَ بيْنَ الناسِ فضلُ الذَّكَرِ علىٰ الأُنثىٰ، واللهُ هُو الذي اختَصَّ بعلمِه الشامل فضْلَ هذه الأُنثىٰ علىٰ الذَّكَر، فكان قولُه: ﴿وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ﴾ بياناً لِما اشتَمَلَ عليه الأوّلُ منَ التعظيم.

قولُه: (**واللامُ فيهما للعَهْد**)، أمّا التي في ﴿ٱلْأُنثَىٰ﴾ فمعهودٌ بقولِها: ﴿إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ﴾، وأمّا التي في الذّكَر فبقولِها: ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾؛ لأنّ المحَرَّرَ لم يكنْ إلّا غُلاماً، أو طلَبت أن تُرزَقَ ذكَراً.

قولُه: (﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾) [الواقعة: ٧٦] لأنّ التقديرَ: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ

---

(١) «النشر» (٢: ٢٣٩)، و«الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١: ٣٤٠).

(٢) قوله: «أنه» من (ط).

....

بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾ [الواقعة: ٧٥]، ﴿إِنَّهُۥ لَقُرۡءَانٞ كَرِيمٞ﴾ [الواقعة: ٧٧]، فاعترض بينَ القسَم والمُقسَم به قولُه: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٞ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ﴾[١] كما اعترَض ﴿لَّوۡ تَعۡلَمُونَ﴾ بينَ الموصوفِ والصِّفة.

فإن قلتَ: قد ظهَرَ أنّ قولَه: ﴿وَلَيۡسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلۡأُنثَىٰ﴾ بيانٌ لقولِه: ﴿وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا وَضَعَتۡ﴾، وفي التشبيهِ أيضاً دِلالةٌ علىٰ تعظيمِ الأُنثىٰ علىٰ الذَّكَر، وهذا إنّما يَصِحُّ علىٰ قراءةِ ﴿وَضَعَتۡ﴾ علىٰ الغَيْبة، لأنه مِن كلام الله، وأمّا علىٰ التكلُّمِ فلا يَستقيمُ؛ لأنهُ حينَئذٍ من كلامِ أُمِّ مريم، لا سيَّما وقد ذَهَبَ المفسّرونَ إلىٰ أنّ قولَه: ﴿وَلَيۡسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلۡأُنثَىٰ﴾ علىٰ القراءَتَيْن مِن كلامِ أُمِّ مريم، ومُرادُها تعظيمُ الذّكَر علىٰ الأُنثىٰ، لأنّ الذَّكَرَ يَصحُّ استمرارُه علىٰ خِدمةِ بيتِ المقدِس ومُجاوِريه، بخلافِ الأنثىٰ لمانع الحَيْضِ وإلحاقِ الرِّيبة والتُّهمة وسائرِ العوارض.

قلت: علىٰ هذا يُحمَلُ الكلامُ علىٰ التحسُّرِ علىٰ الحِرمان، ومعنىٰ ﴿مَا﴾ في ﴿بِمَا وَضَعَتۡ﴾: التحقيرُ، المعنىٰ: ﴿إِنِّي وَضَعۡتُهَآ أُنثَىٰ﴾ واللهُ أعلَمُ بالشّيءِ الذي وضَعت، فإنهُ غيرُ صالحٍ لِما نذَرْتُ لهُ لنُقصانِه، فإنّي طلبتُ ما يَصلُحُ للسِّدانة[٢]، وليسَ ما طلَبتُ من المُحرَّر مثلَ هذه الموهوبة؛ لأنها لا تَصلُحُ لذلك، ومعَ ذلك إنّي غيرُ مأيوسَةٍ مِن فضلِ ربّي أن يَتقبَّلَ منّي هذه بدَلَ ذلك، ﴿وَإِنِّي سَمَّيۡتُهَا مَرۡيَمَ﴾ لذلك، ﴿وَإِنِّيٓ أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾ ليحميَها اللهُ مِن شَرِّ التُّهمةِ والرِّيبة، فاستجابَ اللهُ دُعاءها وترَحَّمَ علىٰ حِرمانِها حيثُ تَقبَّلَها ﴿بِقَبُولٍ حَسَنٖ وَأَنۢبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنٗا﴾ كما قال، فرَضِيَ بها في النَّذْرِ مكانَ الذّكَر، ولم يكنْ قبلَ ذلك مشروعاً، فالفاءُ في ﴿فَتَقَبَّلَهَا﴾ طبَّقتِ المَفصِل[٣].

---

(١) من قوله: «لأن التقدير» إلى هنا ساقط من (ط).

(٢) السدانة: خدمة المعبد والقيام عليه بما ينبغي له من النظافة ونحوها. «الصحاح» (سدن).

(٣) قال ابن منظور: يقال: طبّق السيفُ: إذا أصاب المفصِل فأبان العضو، منه قولهم للرجل إذا أصاب الحجة: إنه يطبق المفصِل. «اللسان» (١٠: ٢١٣).

فإن قلتَ: فلم ذَكَرتْ تسميتَها مريمَ لربِّها؟ قلتُ: لأنّ مريمَ في لغتِهم بمعنىٰ العابدة، فأرادت بذلكَ **التقرّب والطلبَ** إليه أن يعصمَها، حتىٰ يكونَ فعلُها مطابقًا لاسمها، وأن يُصَدَّقَ فيها ظنّها بها. **ألا ترىٰ كيفَ أتبعَتْهُ** طلبَ الإعاذةِ لها ولولدِها من الشيطانِ وإغوائِه؟ **وما يُروىٰ من الحديث**: «ما من مولودٍ يُولدُ إلا والشيطانُ يمسّه حينَ يُولدُ فيستهلُّ صارخًا من مسِّ الشيطانِ إيّاه إلا مريمَ وابنَها» **فاللهُ أعلمُ بصحتِه. فإن صحَّ** ....

قولُه: (**التقرُّبَ والطَّلَب**) قيل: هما متوجِّهانِ مِن حيثُ المعنىٰ إلىٰ قولِه: «إليه»، وإلىٰ قولِه: «وأن يَعصِمَها».

وقلتُ: الأوْلىٰ أن يُجرى التقرُّبُ علىٰ الإطلاقِ ليكونَ كالتَّوطِئةِ لِما بعدَه، وأن يُضَمَّنَ الطلَبُ معنىٰ التوسُّل لتَعْديتِه بـ«إلىٰ»، يعني: جعَلتْ هذا الاسمَ وسيلةً إلىٰ الله في طلبِ عِصمتِها، والذي يؤيِّدُ أنّ التسميةَ كانت وسيلةً في طلَبِ العِصمة إتْباعُ الله تعالىٰ هذا الطلَبَ بطلَبِ الإعاذةِ لها علىٰ سبيلِ الحِكاية عن لسانِها، فكان تعقيبُها: ﴿وَإِنِّيٓ أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾ لقولِها: ﴿إِنِّي سَمَّيۡتُهَا مَرۡيَمَ﴾ كالبيانِ والتفسيرِ له، وإليه الإشارةُ بقولِه: «ألا تَرىٰ كيف أتبعَتْهُ[1]؟».

قولُه: (**وما يُروىٰ منَ الحديث**) يعني: المرادُ مِن قولِه: ﴿وَإِنِّيٓ أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾[2] طلَبُ الإعاذةِ لها ولوَلَدِها مِن إغواءِ الشيطانِ لا مَن المَسِّ كما ذهبَ إليه المفسِّرونَ مُستَشهِدينَ بهذا الحديث، إذ هُو غيرُ معلوم الصِّحّة، وعلىٰ تقديرِ صحّتِه فيجوزُ أن يكونَ معناه الإغواءَ لا غيرُ[3].

قولُه: (**فاللهُ أعلمُ بصِحّته، فإنْ صَحّ**)، أقولُ: لا وجْهَ لهذا الشّكّ، فإنّ الحديثَ أخرجَهُ الشيخانِ: البُخاريُّ ومُسلم في «صَحيحَيْهما»، عن أبي هريرةَ، واتّفَقا علىٰ صِحّتِه[4].

---

(١) في (د) و(م) و(ي): «أتبعَتْهُ»، والمثبت هو الموافق لما في الكشاف.

(٢) من قوله: «لقولها: ﴿وَإِنِّي سَمَّيۡتُهَا مَرۡيَمَ﴾» إلىٰ هنا ساقط من (ط).

(٣) كلامُ الطيبي كالموافِق للزمخشري، ولولا ما شفَعَ به كلامَه من تصحيحِ الحديثِ لكان كذلك.

(٤) أخرجه البخاري (٤٢٧٤) ومسلم (٢٦٥٨) وغيرهما.

فمعناه: أن كلَّ مولودٍ يطمعُ الشيطانُ في إغوائِه إلا مريمَ وابنَها، فإنّهما كانا معصومَين، وكذلكَ كلُّ من كانَ في صفتِهما كقولِه تعالىٰ: ﴿وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ * إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ﴾ [الحجر: ٤٠ – ٤١]. واستهلالُه صارخًا من مسِّه تخييلٌ وتصويرٌ لطمعِه فيـه؛ كأنـه يمسُّه ويضـربُ بيـدِه عليه، ....

قالَ الإمام: طعَنَ القاضي - يعني عبدَ الجبّار، وهُوَ مِن أكابرِ المُعتزلة - في هذا الخبَرِ فقال: إنهُ خبَرُ واحدٍ علىٰ خِلاف الدَّليل، وذلك أنّ الشيطانَ إنّما يَدعو إلىٰ الشرِّ مَن له تَمييز، ولأنهُ لو تَمكَّنَ مِن هذا لَجازَ أن يُهلِكَ الصّالحين، وأيضاً، لِمَ خَصَّ عيسىٰ عليه السلامُ دونَ سائرِ الأنبياء، ولأنه لو وُجِدَ النَّخْسَ لدامَ أثَرُه.

ثمّ قال الإمام: إنّ هذه الوجوهَ محتَمَلة، وبأمثالِها لا يجوزُ دفْعُ الخبَرِ الصحيح[1].

الانتصاف[2]: الحديثُ مُدوَّنٌ في الصِّحاح فلا يُعطِّلُه المَيْلُ إلىٰ نَزعاتِ الفلاسفة، والانتصارُ بقولِ ابنِ الرُّوميِّ سوءُ أدبٍ يجبُ أن يُجتنَبَ عنهُ.

وقلتُ: قولُه: «ما مِن مولودٍ يولَدُ إلّا والشيطانُ يمَسُّه» كقولِه تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الحجر: ٤] في أنّ الواوَ داخلةٌ بيْنَ الصِّفةِ والموصوفِ لتأكيدِ اللُّصوقِ، فيُفيدُ الحَصْرَ معَ التأكيد، فإذاً لا معنىٰ لقولِه: «كلُّ مَن كان في صِفتِها»، ولا يَبعُدُ اختصاصُهما بهذه الفضيلةِ مِن دونِ الأنبياء، وأمّا قولُه: ﴿إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ﴾ [الحجر: ٤٠] فجَوابُه أي: بعدَ أن يُمكِّنَه اللهُ منَ المَسِّ، معَ أنه تعالىٰ يَعصِمُهم منَ الإغواء، وأمّا الشِّعرُ فهُوَ من بابِ حُسنِ التعليلِ فلا يَصلُحُ للاستشهادِ.

قولُه: (فيَستهِلُّ صَارِخاً)[3] منصوبٌ علىٰ المصدر، كقولِك: قُمْ قائماً.

---

(١) انظر: «مفاتيح الغيب» (٨: ٢٠٥).

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ١٨٦).

(٣) هكذا تأخرت هذه الفقرة في الأصول الخطية، وحقُّها أن تتقدم على التي قبلها، ولعله أراد أن ينهي الكلام حول الحديث، ثم يتكلم عن إعراب هذه اللفظة.

ويقول: هذا ممن أغويه، ونحوُه من التخييلِ قولُ ابن الروميّ:

لِـما تؤذنُ الدّنيا به من صُروفِها ... يكونُ بكاءُ الطفلِ ساعةَ يُولَدُ

وأمّا حقيقةُ المسِّ والنخْسِ كما يَتوهّمُ أهلُ الحشْوِ؛ فكلّا! ولو سُلِّطَ إبليسُ علىٰ الناسِ بنخْسِهم لامتلأتِ الدّنيا صُراخًا وعياطًا ممّا يبلونا به من نخسِه.

﴿فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا﴾ فرضِيَ بها في النّذرِ مكانَ الذّكَر. ﴿بِقَبُولٍ حَسَنٍ﴾ فيه وجهان: أحدُهما: أن يكونَ القَبولُ اسمَ ما يُقْبَلُ به الشيء كالسَّعوط واللّدود لِـما يُسْعَطُ به ويُلَـدّ،

قولُه: (لِما تُؤذِنُ الدُّنيا) البيتُ بعدَه[1]:

وإلّا فـما يُبكيـهِ منهـا وإنّهـا ... لأوسـعُ ممّـا كـان فيـه وأرغَـدُ

إذا أبصَـرَ الـدُّنيا استَهلَّ كأنّـهُ ... بما سَوفَ يَلقىٰ مِن أذاهـا يُهـدَّدُ

تُؤذِنُ، أي: تُعلِم، آذنَني: أعلَمَني، يقولُ: بكاءُ الطِّفل ساعةَ الوِلادة لِما يَعلَمُ أنّ الدُّنيا موضعُ المِحَن ومقرُّ الفِتن، وإلّا فما يُبكيهِ والحالُ أنه قد نَجا مِن ضِيقِ البَطْن والرَّحِم وانتَقَلَ إلىٰ موضعٍ هُو أفسَحُ وأرغَدُ منه؟

قولُه: (﴿فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا﴾: فرَضِيَ بها) فسَّر القَبولَ بالرِّضىٰ[2].

الجَوْهري: تَقبّلْتُ الشيءَ وقبِلتُه قَبولاً، بفَتحِ القاف، وهُو مصدرٌ شاذّ، والمعنىٰ: فتَقبَّلَها بوَجْه حسَن، وذلك أنّ مَن يُهدي إلىٰ أحدٍ شيئاً يَرجو منهُ قَبولَ هديّتِه بوَجْهٍ حسَن، فشَبّه النَّذْرَ بالإهداءِ ورِضْوانَ الله عنها بالقَبول، والقَبولُ الحسَنُ علىٰ هذا: اختصاصُ الله لها بإقامتِها مقامَ الذّكَر؛ علىٰ ما سبَقَ أنّ التحريرَ لم يكنْ إلّا للغِلمان.

قولُه: (واللّدود). النهاية: اللّدودُ، بالفتح، هو: ما يُصَبُّ منَ الأدويةِ في أحَدِ شِقَّي الفم، ولَديدا الفم: جانِباهُ.

---

(١) «ديوان ابن الرومي» (٢: ٥٨٦) من قصيدة يمدح فيها صاعد بن مخلد، وفيه: «لأفسح» مكان «لأوسع».

(٢) راجع «تفسير ابن جرير» (٦: ٣٤٤)، و«تفسير ابن كثير» (١: ٣٥٩).

وهو اختصاصُه لها بإقامتِها مقامَ الذَّكَرِ في النذر، ولم يُقْبَلْ قبلَها أنثىٰ في ذلك، **أو بأن تَسلَّمَها** مِن أمّها عَقيبَ الولادةِ قبل أن تَنْشأَ وتصلحَ **للسِّدانة**.

ورُوِيَ **أن حَنّةَ** حينَ ولدتْ مريمَ لفّتْها في خرقةٍ وحَملتْها إلىٰ المسجد، ووضعتْها عندَ الأحبارِ أبناءِ هارونَ؛ وهم في بيتِ المقدسِ كالحَجَبَةِ في الكعبة؛ فقالت لهم: دونَكم هذه النذيرةُ فتنافسوا فيها؛ لأنها كانت بنتَ إمامِهم، **وصاحبَ قربانِهم**، وكانت بنو ماثانَ رؤوسَ بني إسرائيلَ وأحبارَهم وملوكَهم، فقالَ لهم زكريّا: أنا أحقُّ بها، **عندي خالتُها**،

والسَّعوطُ: هُو الدواءُ يُصَبُّ في الأنف.

قولُه: (**أو بأن تَسلَّمَها**) عطفٌ علىٰ قولِه: «بإقامتِها»، وهُو داخلٌ تحتَ الاختصاص.

الجَوهري: سلّمتُ إليه الشيءَ فتسَلّمه، أي: أخذَهُ.

قولُه: (**للسِّدانة**) السادِن: خادمُ الكعبةِ وبيتِ الأصنام، والجَمْعُ: السَّدَنةُ.

قولُه: (**رُوِيَ أن حنّةَ**) إلىٰ آخِره: بيانُ تَسلُّمِها[1].

قولُه: (**وصاحب قُرْبانهم**) القُربانُ: مصدرٌ مِن قَرَّبَ يُقرِّبُ، وكانوا يتقرَّبونَ بالبقرِ والغنَم إلىٰ الله تعالىٰ، بأنْ يَجعَلوها مُتعرِّضة لنارٍ تَنزِلُ منَ السماء وتأكلُها[2]، كما قالَ تعالىٰ: ﴿حَتَّىٰ يَأْتِيَنَا بِقُرْبَانٍ تَأْكُلُهُ ٱلنَّارُ﴾ [آل عمران: ١٨٣]، وصاحبُ القُربان: مَن يتَولّىٰ هذا الأمرَ منَ المُتقرِّب، وكان قُربانُ هذه الأمّةِ الدِّماءَ، وفي الحديث: «صِفةُ هذه الأمّة في التَّوراة: قُربانُهم دِماؤهم»[3].

قولُه: (**عندي خالتُها**) هذه روايةُ المصنِّف، وكذا في «مَعالم التنزيل»[4]، وفي رواية: «عندي

---

(١) الأثر في «الدرّ المنثور» (٢: ١٨) عن ابن عبّاس، وبنحوه ذكره ابن جرير (٦: ٣٤٩-٣٥٠)، والبيهقيّ في «سننه» (١٠: ٢٨٦-٢٨٧).

(٢) انظر: «تفسير ابن جرير» (٧: ٤٤٩)، و«الدرّ المنثور» (٢: ١٠٦).

(٣) لم أهتدِ إليه فيما بينَ يديَّ من مصادر التخريج.

(٤) «معالم التنزيل» (٢: ٣١).

فقالوا: لا، حتىٰ نقترعَ عليها! فانطلقوا وكانوا سبعةً وعشرينَ إلىٰ نهر، فألقَوْا فيه أقلامَهم فارتفعَ قلمُ زكريّا فوقَ الماءِ ورسبتْ أقلامُهم؛ فتكفَّلَها.

والثاني: أن يكونَ مصدرًا علىٰ تقديرِ حذفِ المضافِ بمعنىٰ: فتقبّلَها بذي قَبولِ حسن، أي: بأمرِ ذي قَبولِ حَسَن، **وهو الاختصاص. ويجوزُ أن يكونَ معنىٰ ﴿ فَتَقَبَّلَهَا ﴾: فاستقبلَها،** كقولِك: تعجّلَه، بمعنىٰ: استعْجَلَه، وتقصّاه بمعنىٰ: استقصاه، وهو كثيرٌ في كلامِهم، من استقبلَ الأمرَ: إذا أخذَه بأوّلِه وعُنفوانِه. قالَ القُطاميّ:

وخيرُ الأمرِ ما استقبلْتَ منهُ ... وليسَ بأنْ تَتَبَّعَهُ اتّباعا

أختُها» كذا في «المُطْلِع»، وكتَبَ الصَّمْصامُ في حاشيةِ كتابِه: أنّ خالتَها أصَحُّ، وهذا[1] مُشعِرٌ بأنّ الروايةَ «عندي أختُها» أيضاً صحيحة[2].

قولُه: (**وهُو الاختصاصُ**) أي: الاختصاصُ المذكور، وهُو اختصاصُه لها بإقامتِها مقامَ الذَّكَر، أو بأنْ تَسَلَّمها.

قولُه: (**ويجوزُ أن يكونَ معنىٰ ﴿ فَتَقَبَّلَهَا ﴾: فاستقْبلَها**) عطفٌ علىٰ قولِه: فرَضِيَ بها، يعني: معنىٰ ﴿ فَتَقَبَّلَهَا ﴾: فرَضيَ بها في النَّذْرِ، أو معناه: فاستقْبَلَها، أي: فأخذَها في أوّلِ أمرِها حينَ ولَدت بقَبولِ حسَن.

الراغب: قولُه: ﴿ فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ ﴾ قيل: معناها: قبِلَها، وقيل: معناه: تكفَّلَ بها، وقَبولُ الله تعالىٰ أعظَمُ كَفالةٍ في الحقيقة، وإنّما قيل: فتقبّلَها بقَبولِ حسَن، ولم

---

(١) من هنا إلىٰ آخر الفقرة ساقط من (ط).

(٢) علّق عليه العلّامةُ أحمد محمد شاكر رحمهُ اللهُ بقوله: وهو خطأ لا شكّ فيه، فإنّ المقطوعَ به في التاريخ أنّ زكريّا وعمران أبا مريم كانا متزوجين بأختين: إحداهما عند زكريّا وهي أمّ يحيىٰ، والأخرىٰ عند عمران وهي أمّ مريم، فمات عمران وأمّ مريم حامل بمريم. انظر: «تفسير الطبري» بتحقيقه (٦: ٣٤٩)، وانظر: «تاريخ الطبري» (٢: ١٣).

ومنه المثل: «**خذِ الأمرَ بقوابِلِه**»، أي: فأخذها في أوّلِ أمرِها حينَ وُلِدَت بقَبولٍ حسن، ﴿**وَأَنۢبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا**﴾ **مجازٌ عن التربيةِ الحسنةِ العائدةِ عليها** بما يُصْلِحُها في جميعِ أحوالِها. وقُرِئَ: (**وكفِلَها**) بوزن: وعمِلَها، ﴿**وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا**﴾ بتشديد الفاء ونصبِ «زكرياءَ»، والفعلُ لله تعالىٰ بمعنىٰ: وضمَّها إليه وجعلَه كافلًا لها وضامنًا لمصالِحِها.

ويؤيِّدُها قراءةُ أُبيّ: (وأكفلها) من قولِه تعالىٰ: ﴿فَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا﴾ [ص: ٢٣]. وقرأ مجاهد: (فتقبّلْها ربَّها) (وأَنْبِتْها) (وكَفِّلْها) علىٰ لفظِ الأمرِ في الأفعالِ الثلاثةِ، ونصْبِ (رَبَّها)؛ تدعو بذلكَ، أي: فاقبلها يا ربَّها، وربِّها، واجعلْ زكريّا كافلًا لها.

قيل: بنىٰ لها زكريا عليه السلام محرابًا في المسجد، أي: غرفةً يُصعَدُ إليها بسلّم.

يُقَلْ: بتقبُّلٍ، للجَمْع بينَ الأمرَيْن: التقبُّل الذي هُو الترَقّي في القَبول، والقَبولِ الذي يقتضي الرِّضا والإثابة[1].

قولُه: (**خُذِ الأمرَ بقَوابِلِه**) أي: بمُقدِّماتِه قبلَ أن يُدبِرَ ويَفوت، وليسَ منَ العَزْمِ أن تُمهِلَهُ حتّىٰ يَفوت منك ثُمّ تعْدوَ خَلفَه وتتّبِعَه بعدَ الفَوْت.

قال المَيْدانيُّ: الباءُ في «بِقَوابِلِه» بمعنىٰ في، أي: فيما يَستقبِلُك منه، يقال: قبَلَ الشيءُ وأقبَلَ، يُضرَبُ في الأمرِ باستقبالِ الأمور[2].

قولُه: (**مجازٌ عن التربية**) أي: استعارةٌ، فإنّ الزارِعَ لم يزَلْ يتعهّدُ زَرْعَه، بأنْ يَسقيَه عندَ الاحتياج ويَحميَه عنِ الآفات، ويَقلعَ ما عَسىٰ أن يَنبُتَ فيه شَوْكٌ لئلّا يخنقَه[3].

قولُه: (**العائدة عليها**)، **الجَوهريّ**: العائدةُ: العَطفُ والمنفَعة، يقال: هذا الشيءُ أعوَدُ عليكَ من كذا، أي: أنفَع.

قولُه: (**وكَفِلَها**) بتشديد الفاء: الكوفيّونَ، والباقونَ: بتخفيفِها[4].

---

(١) «مفردات القرآن»، ص٦٥٣، وانظر: «تفسير الراغب الأصفهاني» (٢: ٥٣١).

(٢) «مجمع الأمثال» (١: ٤١١)، وينظر: «جمهرة الأمثال» (١: ٣٣٨)، و«المستقصىٰ» (٢: ٧٢).

(٣) في الأصول الخطية: «يخيفه»، والمثبت من (ط).

(٤) انظر: «النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٣٩).

وقيل: المحرابُ أشرفُ المجالسِ ومقدَّمُها، كأنها وُضِعَتْ في أشرفِ موضعٍ من بيتِ المقدس. وقيل: كانت مساجدُهم تُسمّىٰ المحاريب. ورُوِيَ: أنه كانَ لا يدخلُ عليها إلا هو وحدَه، وكانَ إذا خَرَجَ غلّقَ علَيها سبعةَ أبواب. ﴿وَجَدَ عِندَهَا رِزْقًا﴾ كانَ رزقُها ينزلُ عليها من الجنّة، ولم ترضَعْ ثديًا قطّ، فكانَ يجدُ عندَها فاكهةَ الشتاءِ في الصيف، وفاكهةَ الصيفِ في الشتاء. ﴿أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا﴾: من أينَ لكِ هذا الرّزقُ الذي لا يشبهُ أرزاقَ الدّنيا، وهو آتٍ في غيرِ حِينِه، والأبوابُ مُغلّقةٌ عليكِ لا سبيلَ للداخلِ به إليك؟ ﴿قَالَتْ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ فلا تَستبْعِد. قيل: تكلّمتْ وهي صغيرةٌ كما تكلّمَ عيسىٰ وهو في المهد. وعن النبيّ ﷺ أنه جاعَ في زمنٍ قَحْط، فأهدتْ له فاطمةُ رَضِيَ اللهُ عنها رغيفينِ وبَضْعَةَ لحمٍ آثرتْه بها، فرجعَ بها إليها، وقال: هلمّي يا بُنيّة، فكشفتْ عن الطبقِ فإذا هو مملوءٌ خبزًا ولحمًا، فبُهِتَتْ وعَلِمتْ أنها نزلتْ من عندِ الله، فقال لها ﷺ أنّىٰ لكِ هذا، فقالت: هو مِن عندِ الله، إنّ اللهَ يَرزقُ من يشاءُ بغيرِ حساب. فقال ﷺ: «الحمدُ لله الذي جعلَكِ شبيهةَ سيّـدةِ نساءِ بني إسرائيل» ثم جمعَ رسولُ الله ﷺ عليَّ بنَ أبي طالبٍ والحسنَ والحسينَ وجميعَ أهلِ بيتِه رَضِيَ الله عنهم أجمعين عليه حتىٰ شبعوا، وبقيَ الطعامُ كما هو، فأوسعتْ فاطمةُ علىٰ جيرانِها.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَرْزُقُ﴾ من جملةِ كلامِ مريمَ عليها السلام، أو من كلامِ ربِّ العزّةِ عزَّ مِن قائل. ﴿بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾: بغير تقدير، لكثرتِه، أو تفضُّلًا بغيرِ محاسبةٍ ومجازاةٍ علىٰ عملٍ بحسبِ الاستحقاق.

قولُه: (فرجَعَ بها إليها) أي: فرجعَ النبيُّ ﷺ مصاحباً تلك الهديّةَ إلىٰ فاطمةَ رضيَ اللهُ عنها[1].

---

(١) ذكره الزيلعيُّ في «تخريج أحاديث الكشاف» (١٨٤) وعزاه لأبي يعلىٰ الموصليِّ في «المسند» وذكره بإسناده، وليس هو في «المسند» المطبوع، فإن المطبوع هو المختصر، ولأبي يعلىٰ مسندٌ كبيرٌ جداً يرويه أهلُ أصبهان من طريقِ ابن المُقرِئ عن أبي يَعلىٰ، كما في «سير النبلاء» (١٤ : ١٨٠).

[﴿هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُۥ قَالَ رَبِّ هَبْ لِى مِن لَّدُنكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً إِنَّكَ سَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ * فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَهُوَ قَآئِمٌ يُصَلِّى فِى ٱلْمِحْرَابِ أَنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَىٰ مُصَدِّقًۢا بِكَلِمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ * قَالَ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِى غُلَٰمٌ وَقَدْ بَلَغَنِىَ ٱلْكِبَرُ وَٱمْرَأَتِى عَاقِرٌ قَالَ كَذَٰلِكَ ٱللَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَآءُ * قَالَ رَبِّ ٱجْعَل لِّىٓ ءَايَةً قَالَ ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَٰثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزًا وَٱذْكُر رَّبَّكَ كَثِيرًا وَسَبِّحْ بِٱلْعَشِىِّ وَٱلْإِبْكَٰرِ﴾ ٣٨ – ٤١]

﴿هُنَالِكَ﴾ في ذلكَ المكان، حيثُ هو قاعدٌ عندَ مريمَ في المحراب، أو في ذلكَ الوقت، فقد يُستعارُ «هنا» و«ثم» و«حيث» للزمان. لـمّا رأىٰ حالَ مريمَ في كرامتِها علىٰ الله ومنزلتِها رَغِبَ في أن يكونَ له من إيشاعَ ولدٌ مثلُ ولدِ أختِها حَنّةَ في النّجابةِ والكرامةِ علىٰ الله، وإن كانت عاقرًا عجوزًا فقد كانت أختُها كذلك. وقيل: لـمّا رأىٰ الفاكهةَ في غيرِ وقتِها انـتبَه علىٰ جوازِ وِلادة العاقرِ. ﴿ذُرِّيَّةً﴾: ولدًا، والذريّـةُ يقعُ علىٰ الواحدِ والجمع. ﴿سَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ﴾: مـجيبه. قُرِئَ: (فناداه الملائكة). وقيل: ناداه جبـريلُ عليه السلام، وإنما قيلَ: الملائكةُ علىٰ قولِهم: فلانٌ يركبُ الخيل. ﴿أَنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ﴾ بالفتح علىٰ «بأن الله»، وبالكسرِ علىٰ إرادةِ القول، أو لأنّ النداءَ نوعٌ من القول. ....

قولُه: (يُستعارُ «هنا» و«ثم» و«حيثُ» للزمان)، قالَ الزجّاجُ: ﴿هُنَالِكَ﴾ في موضِع نَصْب؛ لأنهُ ظَرْفٌ يقعُ في المكانِ وفي الأحوال، المعنىٰ: ومنَ الحالِ دُعاءُ زكريّا رَبَّه، كما تقول: مِن هاهنا قلتَ كذا، مِن هنالك قلتَ كذا، أي: مِن ذلك الوَجْهِ ومن تلكَ الجِهةِ علىٰ المجاز[(١)].

قولُه: (فلانٌ يَركَبُ الخَيل)، قالَ الزجّاجُ: معناهُ: أتاه النِّداءُ مِن هذا الجنس، كما تقول: رَكِبَ فلانٌ في السُّفُن، أي: في هذا الجِنس، وإنّما رَكِبَ في سفينةٍ واحدة[(٢)].

قولُه: (﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ﴾ بالفَتْح والكسر)، بالكسر: ابنُ عامرٍ وحمزةُ، والباقونَ بالفَتْح[(٣)]،

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٠٤).

(٢) المصدر السابق (١: ٤٠٥).

(٣) «النشر» (٢: ٢٣٩)، و«الكشف» (١: ٣٤٣).

وقُرِئَ: ﴿يُبْشِرُكَ﴾ (ويُبْشِرُك) من بَشَّرَه وأَبْشَرَه، (ويَبْشُرُك) بفتحِ الياء من بَشَرَه.

ويحيىٰ؛ إن كانَ أعجميًّا ـ وهو الظاهرُ ـ فمَنْعُ صَرْفِهِ للتعريفِ والعُجْمة كموسىٰ وعيسىٰ، وإن كانَ عربيًّا فللتعريفِ ووَزْنِ الفعْل كيَعْمُر.

﴿مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ مصدِّقًا بعيسىٰ: مؤمنًا به. قيل: هو أوّلُ من آمنَ بِهِ. وسُمِّيَ عيسىٰ كلمةً؛ لأنه لم يُوجَد إلا بكلمةِ الله وحدَها، وهيَ قوله: ﴿كُن﴾ من غيرِ سببٍ آخر. وقيل: ﴿مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾: مؤمنًا بكتابٍ منه. وسمِّيَ الكتابُ كلمةً كما قيل: كلمةُ الحويْدرة؛ لقصيدتِه. والسيّد: الذي يسودُ قومَه، أي: يفوقُهم في الشرف. وكانَ يحيىٰ فائقًا لقومِه، وفائقًا للناسِ كلِّهم في أنه لم يَرْكبْ سيِّئةً قطّ، **ويالها من سيادة!**

حمزةُ والكِسائيُّ: «يَبْشُرُكَ» في المَوضِعَيْن هنا، وفي سبحان[1] والكهفِ[2]: بفَتحِ الياءِ وإسكانِ الباءِ وضَمِّ الشِّينِ مخفَّفاً، والباقونَ: بضَمِّ الأوّلِ وكسرِ الشِّينِ مُشَدَّداً[3].

قولُه: (ويا لَهَا مِن سِيادة) الضميرُ للسِّيادة، ومِن: بيانٌ لها، واللامُ: للاستغاثة، كأنهُ قيل: أيّتُها السِّيادةُ تعالَيْ فهذِه مِن أحوالِك التي حَقُّكِ أن تحضُري فيها، وهِيَ حالُ التفخيم والإجلال، ويَجوزُ أن يكونَ المنادىٰ محذوفاً علىٰ نحوِ: يا لكمـا ولِلدّواهي، المعنىٰ: يا قومُ تعجَّبوا لها.

رُوِيَ أنّ الفضلَ بنَ يحيىٰ[4] دخَلَ علىٰ أبيه يتبختَرُ فقال له: ما بَقِيَ الحكيمُ في طَرْسِه؟ قال: لا أدري، قال: إنّ البُخلَ والجهلَ معَ التواضُع أزيَنُ بالرجُل منَ الكِبْر معَ السَّخاءِ والعِلْم، فيا لها من حسَنةٍ غَطّت علىٰ عَيْبَيْنِ عظيمَيْن، ويا لها من سيِّئةٍ عفَّتْ علىٰ حسنتَيْنِ كبيرتين.

---

(١) أي: سورة الإسراء، في قولِه تعالىٰ: ﴿وَيُبَشِّرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا﴾ [الإسراء: ٩].

(٢) في قولِه تعالىٰ: ﴿وَيُبَشِّرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا﴾ [الكهف: ٢].

(٣) «النشر» (٢: ٢٣٩)، و«الكشف» (١: ٣٤٣).

(٤) أبو العباس البرمكي، وزير الرشيد المعروف، كان سخياً، وله في السخاء أخبار، ولكنه يضرب بكبره وتيهه المثل، (ت ١٩٣هـ) في السجن. انظر: «وفيات الأعيان» (٤: ٢٧)، و«العبر» للذهبي (١: ٢٢٠، ٢٤٠).

والحَصور: الذي لا يقربُ النساء؛ **حَصْرًا لنفسِه**، أي: منعًا لها من الشهوات. وقيل: هو الذي لا يدخلُ مع القومِ في المَيْسر. قالَ الأخطل:

وشاربٍ مُرْبحٍ بالكأسِ نادمني لا بالحَصورِ ولا فيها بسأّارِ

فاستُعيرَ لمن لا يدخلُ في اللّعبِ واللهْو. وقد رُوِيَ: أنه مرَّ وهو طفلٌ بصبيان، فدعَوْه إلىٰ اللّعبِ فقال: ما لِلّعبِ خُلقت. ﴿مِّنَ ٱلصَّـٰلِحِينَ﴾ **ناشئًا من الصّالحين**؛ لأنه كانَ من أصلابِ الأنبياء، أو كائنًا من جملةِ الصّالحين، كقولِه: ﴿وَإِنَّهُۥ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّـٰلِحِينَ﴾ [البقرة: ١٣٠]. ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لِى غُلَـٰمٌ﴾ استبعادٌ من حيثُ العادةُ **كما قالتْ مريم**. ....

قولُه: (**حصْراً لنفْسِه**) أي: منعاً لها معَ مَيْلِها إلىٰ الشَّهوات، ومَن لم يكنْ لهُ مَيْلٌ إليها لا يُسَمّىٰ حَصوراً، ولا بُدَّ فيه منَ المَنْع؛ لأنّ السِّجنَ إنّما سُمِّيَ حَصيراً لِما أنهُ يَمنَعُ منَ الخروج.

قولُه: (**وشاربٍ مُرْبح بالكأس**) البيت[١]، مُربِـح، أي: يَشتري الخَمرَ بالرِّبح. ولا فيها بسأّارِ، أي: لا يُبقي منَ الخَمرِ بقيّةً في الكأس، أدخَلَ الباءَ في خَبرِ «لا» لأنهُ بمعنىٰ «ليس»، يقول: رُبَّ شاربٍ مُشتَـرٍ للخَمر بالرِّبح ليس ممّن لا يدخُل في القمـارِ ولا مُبْقٍ في الكأس منها شيئاً عاشَرَني، وفي رواية: بِسَوّارِ، مِن: ساوَرَ: إذا وثَبَ، أي: ليسَ بمُعَربِد.

قالَ الزجّاج: ويُروىٰ: ولا فيها بسَأّارِ، أي: نادَمَني وهُو كريمٌ يُنفِقُ علىٰ النّدامىٰ، والسَّوّارُ: المُعَربِد يُساوِرُ نديمَه، أي: يَثِبُ عليه، والحَصور: الذي يَكتُمُ الشرَّ، أي: يحبِسُه في نفسِه[٢].

قولُه: (**ناشئاً منَ الصّالحين**) وعلىٰ هذا «مِن»: للابتداء، وعلىٰ قولِه: «أو كائناً مِن جُملةِ الصّالحين»: للتبعيض.

قولُه: (**كما قالت مريمُ**) أي: ﴿قَالَتْ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِى وَلَدٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِى بَشَرٌ﴾، استبعاداً من حيثُ العادةُ المستمرّةُ لا إنكاراً.

---

(١) للأخطل في «ديوانه» ص١٢٦ وفيه: بسوّار.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٠٧).

﴿وَقَدْ بَلَغَنِيَ ٱلْكِبَرُ﴾، كقولِهم: أدركتْه السّنُّ العالية، والمعنىٰ: أثّرَ فيَّ الكبرُ وأضعفني، وكانتْ له تسعٌ وتسعونَ سنةً، ولامرأتِه ثمانٍ وتسعون. ﴿كَذَٰلِكَ﴾، أي: يفعلُ اللهُ ما يشاءُ من الأفعالِ العجيبةِ مثلَ ذلكَ الفعل، وهو خلقُ الولدِ بينَ الشيخِ الفاني والعجوزِ العاقر؛ أو: ﴿كَذَٰلِكَ ٱللَّهُ﴾، مبتدأٌ وخبر، أي: علىٰ نحوِ هذهِ الصفةِ: اللهُ، و﴿يَفْعَلُ مَا يَشَآءُ﴾: بيانٌ له، أي: يفعلُ ما يريدُ من الأفاعيلِ الخارقةِ للعادات.

﴿ءَايَةً﴾: علامةً أعرفُ بها الحبل؛ لأتلقّىٰ النعمةَ إذا جاءتْ بالشكر. ﴿قَالَ ءَايَتُكَ﴾ أن لا تقدِرَ علىٰ تكليمِ النّاسِ ﴿ثَلَٰثَةَ أَيَّامٍ﴾. وإنما خصَّ تكليمَ الناس؛ ليُعْلِمَه أنه يُحْبَسُ لسانَه عن القدرةِ علىٰ تكليمِهم خاصّةً، مع إبقاءِ قدرتِه علىٰ التكلّمِ بذكرِ الله؛ ولذلكَ قال: ﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ كَثِيرًا وَسَبِّحْ بِٱلْعَشِيِّ وَٱلْإِبْكَٰرِ﴾، يعني في أيّامِ عجزِكَ عن تكليمِ الناس، وهيَ من الآياتِ الباهرة. فإن قلتَ: لـمَ حُبِسَ لسانُه عن كلامِ الناس؟ قلتُ: ليخلصَ المدّةَ لذكرِ الله لا يشغلُ لسانَه بغيرِه، توفُّرًا منه علىٰ قضاءِ حقِّ تلكَ النعمةِ الجسيمةِ وشكرِها الذي طَلَبَ الآيةَ من أجلِه؛ كأنه لما طَلَبَ الآيةَ من أجلِ الشكرِ قيلَ له: آيتُك أن تحبسَ لسانَك إلا عن الشكر. ....

قولُه: (أي: علىٰ نحوِ هذه الصِّفة) أي: علىٰ أن يرزُقَكَ ولَداً وأنت شيخٌ وامرأتُك عاقِر، أي: هُو الذي يفعَلُ ما تحيَّرُ به أوهامُ الخَلْق، ولذلك كان قولُه: ﴿يَفْعَلُ مَا يَشَآءُ﴾ بياناً له.

قولُه: (منَ الأفاعيل) وهِيَ جمعُ أُفعولة، وهذا البناءُ مختصٌّ بما يُتعجَّبُ منه.

قولُه: (ولذلك قال: ﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ كَثِيرًا﴾) أي: ولأنّ تخصيصَ الناس بالذِّكر دَلَّ علىٰ نَفْيِ الحُكم عمّا عداه، قال: ﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ﴾ أي: خُصَّ ربَّكَ بالذِّكْر، ويمكن أن يُستدَلَّ بهذه الآية علىٰ إثباتِ هذا المطلوب.

قولُه: (وهِيَ منَ الآياتِ الباهرة): أي: قُدرتُه علىٰ التكلُّمِ بذِكْرِ الله معَ حبْسِ لسانِه عن القُدْرةِ علىٰ تكليمِهم خاصّةً.

وأحسنُ الجوابِ وأوقعُه ما كانَ مشتقًّا من السؤالِ ومنتزعًا منه. ﴿إِلَّا رَمْزًا﴾: إلا إشارةً بيدٍ أو رأسٍ أو غيرِهما. وأصلُه التحرّك، يقال: ارتمزَ: إذا تحرَّك، ومنه قيلَ للبحر: الراموز. وقرأَ يحيىٰ بنُ وثّاب: (إلا رُمُزًا) بضمّتين جمعُ رَموز، كرَسول ورُسُل. وقُرِئَ: (رَمَزًا) بفتحتين جمعُ رامِز، كخادِمٍ وخَدَم، وهو حالٌ منه ومن النّاسِ دفعةً، كقولِه:

متىٰ ما تَلْقَني فَرْدَيْنِ تَرْجُفْ رَوَانِـفُ أَلْيَتَيْـكَ وتُسْـتَطارَا

قولُه: (مشتَقّاً منَ السُّؤال ومُنتزعاً منه)، لم يُرِدْ بالاشتقاق الاشتقاقَ الاصطلاحيَّ، لأنّ قولَه: «ومُنتزَعاً منهُ» تفسيرٌ له، يُريدُ أنّ الجوابَ بعدَ انطباقِ معناه علىٰ معنىٰ السؤال ينبغي أن يُراعىٰ فيه حُسنُ المناسبة بينَ الألفاظ، قيل لأبي تمّام: لمَ تقولُ ما لا يُفهَم؟ فقال: لمَ لا تفهَمُ ما يقال؟ قال: كأنهُ عليه السّلامُ لمّا سألَ بقولِه: ﴿ٱجْعَل لِّيٓ ءَايَةً﴾ أي: علامةً لأتلقّىٰ هذه النِّعمةَ بشُكرِك، أُجيبَ بأنّ آيتَك أن لا تَقدِرَ علىٰ شيءٍ منَ الكلام إلا علىٰ شُكري.

فإنْ قلتَ: ليسَ في سؤالِه عليه السلامُ ﴿رَبِّ ٱجْعَل لِّيٓ ءَايَةً﴾[1] ما يُشعِرُ به أنهُ طلَبَ الآيَةَ مِن أجلِ الشُّكر؟ قلتُ: يُقدَّرُ ذلك لِما في الجَوابِ مِن قولِه: ﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ كَثِيرًا وَسَبِّحْ﴾ دِلالةً عليه، كأنّ نبيَّ الله لـمّا بُشِّر بيَحيىٰ مصَدِّقاً طلَبَ آيةً عليه مزيداً علىٰ النَّصّ طُمَأنينةً ليتفرَّغَ لأداءِ شُكرِ تلك[2] النِّعمة.

قولُه: (متىٰ ما تَلْقَني) البيت[3]، تَرجُفْ، أي: تَضطرِبْ بشِدّة، تَرجُفْ: جزْمٌ جَواباً للشّرط، رَوانفُ: جمعُ رانِفة، وهي: أسفلُ الأَلْيَة، والمرادُ بالجَمْع التَّثنيةُ، وهما رانِفَتا المخاطَب،

---

(١) من قوله: «أي: علامة» إلىٰ هنا ساقط من (ط).

(٢) قوله: «تلك» سقط من (م).

(٣) البيت من قصيدة لعنترة يهجو عمارة بن زياد العبسي لما قال لقومه: إنكم أكثرتم من ذكره أي عنترة، والله لوددت أن لقيته خالياً حتىٰ أعلمكم أنه عبد. فقال القصيدة يهجوه. انظر: «ديوانه»، ص١٨٣.

بمعنىٰ إلا مُترامزين، كما يُكلِّمُ الناسُ الأخرسَ بالإشارةِ ويُكلّمُهم. و«العَشِيِّ»: مِن حينَ تزولُ الشمسُ إلىٰ أن تغيب. و«الإبكار» من طلوعِ الفجرِ إلىٰ وقتِ الضُّحىٰ. وقُرِئَ: (والأبكار) بفتحِ الهمزة، جمعُ بَكَر كَسَحَر وأسحار، يقال: أتيتُه بَكَرًا بفتحتين. فإن قلتَ: الرّمزُ ليسَ من جنسِ الكلام، فكيفَ استُثنِيَ منه؟ قلتُ: لـمّا أدّىٰ مؤدىٰ الكلام، وفُهِمَ منه ما يُفهَمُ منه سمِّيَ كلامًا. ويجوزُ أن يكونَ استثناءً منقطعًا.

[﴿وَإِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ يَـٰمَرْيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰكِ وَطَهَّرَكِ وَٱصْطَفَىٰكِ عَلَىٰ نِسَآءِ ٱلْعَـٰلَمِينَ ۝ يَـٰمَرْيَمُ ٱقْنُتِى لِرَبِّكِ وَٱسْجُدِى وَٱرْكَعِى مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾ ٤٢-٤٣]

﴿يَـٰمَرْيَمُ﴾ رُوِيَ: أنهم كلّمُوها شِفاهًا، معجزةً لزكريا عليه السلام **أو إرهاصًا لنبوّةِ عيسىٰ**. ﴿ٱصْطَفَىٰكِ﴾ أوّلًا حينَ تقبّلَكِ من أمِّك، وربَّاك، ....

وتُستَطارا: أصلُه تُستطارَنْ فقُلِبتِ النونُ ألفاً للوَقْف، وقيل: أصلُه تُستطارانِ، وفَرْدَيْنِ: حالٌ مِن ضميرِ الفاعلِ والمفعول.

قولُه: (**الرّمزُ ليس مِن جِنس الكلام**)، الزجّاج: الرمزُ: تَحريكُ الشفتَيْنِ باللّفظِ مِن غيرِ إبانة، وفي اللُّغة: كلُّ ما أشَرْتَ به إلىٰ ما يُبانُ بأيِّ شيءٍ أشَرتْ، بفم أم بيَد أم بعَيْن، والرَّمزُ: الحرَكة[1].

قولُه: (**أو إرهاصاً لنبوّةِ عيسىٰ**) أي: تأسيساً وإحكاماً، منَ الرَّهص، وهُو الساقُ الأسفلُ منَ الجِدار، **الأساس**: ومنَ المَجاز: أرهَصَ الشيءَ: أثْبتَه وأسَّسَه، وكان ذلك إرهاصاً للنُّبوّة، وذلك أنْ يتقدَّمَ علىٰ دَعْوىٰ النُّبوّةِ ما يُشبِهُ المُعجزة، كإظلالِ الغَمام لرسولِ الله ﷺ وتكلُّم الحجَر والمدَر معَه وغيرِ ذلك، وعندَنا يجوزُ أن يكونَ ذلك كرامةً لها، وأن يكونَ إرهاصاً لعيسىٰ، وعندَهم[2] إرهاصاً لعيسىٰ أو معجزةً لزكريّا عليه السلامُ كما ذكَره.

---

(١) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٠٩).

(٢) أي: عند المعتزلة لأنّهم لا يثبتون الكرامة.

واختصّكِ بالكرامةِ السنيّة، ﴿وَطَهَّرَكِ﴾ ممّا يُستقذرُ من الأفعال، وممّا قَرَفَكِ به اليهود، ﴿وَٱصْطَفَىٰكِ﴾ آخِرًا ﴿عَلَىٰ نِسَآءِ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾؛ بأن وهَبَ لكِ عيسىٰ من غيرِ أب، ولم يكن ذلكَ لأحدٍ من النساء.

قال القاضي: هُو دليلٌ علىٰ جَوازِ الكرامةِ للأولياء، وجعْلُ ذلك معجزةً لزكريّا يدفعُه اشتباهُ الأمرِ عليه(١).

قولُه: (واختصَّك بالكرامةِ السَّنيّة) وهِيَ أنْ خصَّها مِن عندِه بالرِّزق، لأنّ المرادَ بقولِه هاهنا: «تقبَّلَكِ مِن أُمِّكِ» قولُه هناك: ﴿فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا﴾، وبقولِه: «ربّاكِ» قولُه: ﴿وَأَنۢبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا﴾، بقِيَ قولُه: ﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا ٱلْمِحْرَابَ﴾ فيُحمَلُ قولُه: «واختصَّكِ بالكرامةِ السَّنيّة» عليه ضَرورةً. ما ألطَفَ هذه الإشارة! وذلكَ أنّ اللامَ في قولِ زكريّا: ﴿أَنَّىٰ لَكِ هَـٰذَا﴾ للاختصاص، وكان يَكفيهِ أن يقولَ: أنّىٰ هذا؟ ثُمّ جوابُها: ﴿هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ دليلٌ علىٰ أنّ هذهِ الكرامةَ مختصّةٌ بها؛ لأنّ لفْظَ ﴿عِندِ ٱللَّهِ﴾ كنايةٌ عن الكرامة، نحوَ قولِه تعالىٰ: ﴿عِندَ مَلِيكٍ مُّقْتَدِرٍ﴾ [القمر: ٥٥]، ﴿فَٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ﴾ [فصلت: ٣٨] إلىٰ غيرِ ذلك كما عُلِمَ مِن كتابِه، ثمّ بناؤه علىٰ الضَّميرِ مُفيدٌ للتقوّي أو الاختصاص، نحوَ: هُو عُرِفٌ، وتخصيصُ اسم الذّاتِ مُشعِرٌ بتعظيمِ المَوهِبةِ وأنّها منَ الكرامةِ السَّنيّة، كما قال: «بالكرامةِ السَّنيّة»(٢)، كأنّها قالت: اختصّتْ هذه الكرامةُ السَّنيّةُ بي لا بِغَيري وأنّها منَ الله لا مِن غيرِه، انظُرْ هذه الكرامةَ السَّنِيّةَ لأولياءِ الله، حيث أنكَرَ أوّلاً أنه لا كرامةَ لها، ثُمّ أقرّ بالاختصاصِ، ونَصَّ أنّها كرامةٌ، ووصَفَها بالسَّنيّة، أبىٰ اللهُ إلّا إظهارَ الحقّ!

قولُه: (قرفكِ(٣))، الجوهريّ: قَرفْتُ الرجُلَ، أي: عِبتُه، يقال: هُو يُقْرَفُ بكذا، أي: يُرْمَىٰ به ويُتّهم.

---

(١) «أنوار التنزيل» (١: ١٥٨).

(٢) قوله: «كما قال بالكرامة السنية» ساقط من (ط).

(٣) كذا عند الطيبي، وكذا في نص «الكشاف» من (ط)، وفي النسخ المطبوعة منه أيضاً، وفي الأصل الخطي منه: «قذفك»، وله وجه أيضاً.

أُمِرتْ بالصّلاةِ بذكرِ القُنوتِ والسجود؛ لكونِهما من هيئاتِ الصّلاةِ وأركانِها، **ثمّ قيلَ لها: ﴿وَٱرْكَعِى مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾** بمعنىٰ: ولتكنْ صلاتُكِ مع المصلّين، أي: في الجماعة، **أو: انْظِمي نفسَكِ في جملةِ المصلّين**، وكوني معهم في عدادِهم، ولا تكوني في عدادِ غيرِهم. ويُحتمَلُ أن يكونَ في زمانِها مَن كانَ يقومُ ويسجدُ في صلاتِه ولا يَرْكعُ وفيه من يَرْكع، فأُمِرَت بأن تركعَ معَ الرّاكعينَ ولا تكونَ معَ مَن لا يَرْكع.

[﴿ ذَٰلِكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ ۚ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَٰمَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ ﴾ ٤٤]

قولُه: (**ثُمّ قيل لها: ﴿وَٱرْكَعِى مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾**) يعني ذكْرَ القُنوتِ والسُّجود أوّلاً، والقُنوتُ: أن يَذكُرَ اللهَ قائماً، أو يَركُدُ في الصَّلاة، وأُريدَ بهما الصّلاةُ، فإنّهم يُطلِقونَ مُعظَم الشيءِ علىٰ الكُلِّ إيهاماً لكمالِه فيه، ثُمّ أتىٰ ببعضٍ آخَرَ وهُو الرّكوع، وأُريدَ به تلك الحقيقةُ أيضاً علىٰ تلك الطريقة، وقَيّدَه بفائدةٍ زائدةٍ ليُؤذِنَ أنّ كمالَه إذا كانَ مُقيَّداً بها فهُوَ منَ التَّكرارِ المعنَويِّ لإناطةِ معنًى زائدٍ كما مرّ، ولمّا كانَ الأمرُ للصّلاةِ أمراً[1] للمُصلّي بصفتِها، وهِيَ أن يكونَ معَ الجماعةِ لا نفسِها، قال: ولتكُنْ صَلاتُكِ معَ المصلّينَ، علىٰ أسلوبِ: لا أَرَينّكَ هاهنا.

قولُه: (**أو انْظِمي نفسَكِ في جُملةِ المصَلّين**) معناه: اتّصِفي بصِفةِ المصَلّين وكوني مِن زُمرتِهم وعِدادِهم، كقولِه تعالىٰ: ﴿فَٱدْخُلِى فِى عِبَٰدِى﴾ [الفجر: ٢٩] أي: في جُملةِ عبادي الصّالحينَ، وانتَظِمي في سِلكِهم، وأمّا معنىٰ الاختصاص في قولِه: «ولا تكوني في عِدادِ غيرِهم»، فإنّما يُفيدُه معنىٰ الكِناية، لأنّ الأسلوبَ مِن قَبيل قولِه: فلانٌ في عِدادِ العلماء، أي: له مساهمةٌ معَهم في العِلم، وأنّ الوَصْفَ كاللّقَبِ المشهودِ له.

قال القاضي: قال: ﴿وَٱرْكَعِى مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾ للإيذانِ بأنّ مَن ليسَ في صلاتِه ركوعٌ ليسَ منَ المُصلّين[2].

---

(١) في الأصول: «الأمر»، والمثبت من (ط).

(٢) هذا أحد الوجوه التي ذكرها القاضي في سرّ تقديم السجود علىٰ الركوع في الآية. انظر: «أنوار التنزيل» (١: ١٦٠).

﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارةٌ إلىٰ ما سبقَ من نبأِ زكريّا ويحيىٰ ومريمَ وعيسىٰ عليهمُ السّلام؛ يعني أنّ ذلكَ من الغيوبِ التي لم تعرفْها إلا بالوحي. فإن قلتَ: لم نُفيَتِ المشاهدة، وانتفاؤها معلومٌ بغيرِ شُبْهة، وتُرِكَ نفْيُ استماعِ الأنباءِ من حُفّاظِها وهو موهوم؟ قلتُ: كانَ معلومًا عندَهم علمًا يقينًا أنه ليسَ من أهلِ السّماعِ والقراءة، وكانوا مُنكرِينَ للوحْي، فلم يبقَ إلا المشاهدةُ وهيَ في غايةِ الاستبعادِ والاستحالة؛ فنُفِيَت علىٰ سبيلِ التهكّم بالمنكرِينَ للوحْيِ معَ علمِهم بأنه لا سماعَ له ولا قراءةَ. ونحوُه: ﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِيِّ﴾ [القصص: ٤٤]، ﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلطُّورِ﴾ [القصص: ٤٦]، ﴿وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ أَجْمَعُوٓاْ أَمْرَهُمْ﴾ [يوسف: ١٠٢].

﴿أَقْلَٰمَهُمْ﴾: أزلامَهم، وهي قِداحُهم التي طَرَحوها في النهرِ مقترِعين. ....

قولُه: (لِمَ نُفِيَت المشاهدة؟) تحريرُ السؤال أنّ مقتضىٰ الظاهرِ أن يُقال: ﴿ذَٰلِكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ﴾ وما سَمِعتَ هذا النبأَ مِن أحدٍ ولا قرأتَه في كتاب، لأنّ هذا متوهَّمٌ منه، فاحتيجَ إلىٰ رَفعِ التوهُّم لا المشاهدة، فإنّها مُنتَفِيةٌ لا شَكَّ في انتفائها، فلا يُحتاجُ إليه، فلِمَ نُفِيت المشاهدةُ وتُرِك ذلك؟

وخلاصَةُ الجواب: أنّ المرادَ مِن نَفْيِ المشاهدة: إثباتُ الحُجّة والاحتجاجُ علىٰ أهلِ الكتابِ بطريقِ التقسيمِ الحاصِر، ولا شَكَّ أنّ عدمَ السَّماعِ والقراءةِ محقَّقٌ عندَ اليهود، وقد عَلِموا ذلك علمـاً يقينيـاً[١] لا شَكَّ[٢] فيه، وإنّما كانوا يُنكِرونَ الوَحْيَ فأُريدَ إثباتُ المطلوبِ بطريقٍ بُرهانيّ، فقيل: طريقُ العِلم فيما أُنبئُكم به، إمّا السَّماعُ والقراءة، وإمّا الوحيُ والإلهام، وإمّا الحضورُ والمشاهدة، فالأوّلانِ منْفيّانِ عندَكم، بقِيَ الثالثُ، فنَفىٰ تهكُّماً بهم، وإنّما خَصَّ هذه دونَ الأولىٰ للتهكُّم لأنه لو نفَىٰ الأولىٰ لم يكنْ منَ التهكُّمِ في شيءٍ، لِمَجالِ الوَهْمِ فيه دونَه.

---

(١) في (ط): «يقيناً».

(٢) في (ط): «لا ريب».

وقيل: هيَ الأقلامُ التي كانوا يكتبونَ بها التوراة، اختاروها للقرعةِ تبرّكًا بها.

﴿إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾ في شأنِها؛ تنافسًا في التكفّلِ بها. فإن قلتَ: ﴿أَيُّهُمْ يَكْفُلُ﴾ بمَ يتعلَّقُ؟ قلتُ: بمحذوفٍ دلَّ عليه: ﴿يُلْقُونَ أَقْلَٰمَهُمْ﴾ كأنه قيل: يُلقونَها ينظرونَ ﴿أَيُّهُمْ يَكْفُلُ﴾ أو ليعلموا، أو يقولون.

[﴿إِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرْيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ ٱسْمُهُ ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ وَجِيهًا فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ وَمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ * وَيُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ فِى ٱلْمَهْدِ وَكَهْلًا وَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ * قَالَتْ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِى وَلَدٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِى بَشَرٌ قَالَ كَذَٰلِكِ ٱللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ إِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ * وَيُعَلِّمُهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ * وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَنِّى قَدْ جِئْتُكُم بِـَٔايَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ أَنِّىٓ أَخْلُقُ لَكُم مِّنَ ٱلطِّينِ كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًۢا بِإِذْنِ ٱللَّهِ وَأُبْرِئُ ٱلْأَكْمَهَ وَٱلْأَبْرَصَ وَأُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ بِإِذْنِ ٱللَّهِ وَأُنَبِّئُكُم بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِى بُيُوتِكُمْ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ * وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَىَّ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ وَلِأُحِلَّ لَكُم بَعْضَ ٱلَّذِى حُرِّمَ عَلَيْكُمْ وَجِئْتُكُم بِـَٔايَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ * إِنَّ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبُّكُمْ فَٱعْبُدُوهُ هَٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ﴾ ٤٥ – ٥١]

﴿ٱلْمَسِيحُ﴾: لقبٌ من الألقابِ المشرَّفة، كالصدّيقِ والفاروق، وأصلُه: مَشِيحَا بالعبرانية، ومعناه: المبارَك، كقولِه: ﴿وَجَعَلَنِى مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنتُ﴾ [مريم: ٣١]. ....

وقد ذكَرَ الزجّاجُ في البقرة نحوَه، وأشَرْنا إليه في قولِه: ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ ٱلْمَوْتُ﴾ [البقرة: ١٣٣].

قولُه: (وقيل: هي الأقلامُ)، قال الزجّاجُ: الأقلامُ هاهنا: القِداح، جعَلوا عليها علاماتٍ يَعرِفونَ بها من يَكفُلُ مريمَ علىٰ جهةِ القُرعة، وسُمّيَ السَّهمُ قلماً لأنه يُقلَم، أي: يُبرىٰ، وكلُّ ما قَطعْتَ منه شيئاً فقد قلمْتَه، ومنه القلمُ الذي يُكتَبُ به، وتقليمُ الأظفار[1].

---

(١) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤١٠-٤١١).

وكذلك «عيسىٰ» معرّب من أَيشوع، ومُشتَقُّها من المَسْح والعِيس، كالرّاقِم في الماء! فإن قلتَ: ﴿إِذْ قَالَتِ﴾ بمَ يتعلّق؟ قلتُ: هو بدلٌ من ﴿وَإِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [آل عمران: ٤٢] ويجوزُ أن يُبدَلَ من ﴿إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾ علىٰ أنّ الاختصامَ والبشارةَ وَقَعَا في زمانٍ واسع، كما تقول: لقيتُه سنةَ كذا. فإن قلتَ: لمَ قيلَ: ﴿عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾ والخطابُ لمريم؟ قلتُ: لأنّ الأبناءَ يُنسبونَ إلىٰ الآباءِ لا إلىٰ الأمهات، فأُعْلِمَت بنسبتِه إليها أنه يُولَدُ من غيرِ أبٍ فلا يُنسبُ إلا إلىٰ أمّه؛ وبذلكَ فُضِّلَت واصْطُفِيَت علىٰ نساءِ العالمين. فإن قلتَ: لمَ ذُكِّرَ ضميرُ الكلمة؟ قلتُ: لأنّ المسمّىٰ بها مذكّر. فإن قلتَ: لمَ قيل: ﴿ٱسْمُهُ ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾؟ وهذه ثلاثةُ أشياء؛ الاسمُ منها عيسىٰ، وأمّا المسيحُ والابنُ فلقبٌ وصفة؟

قولُه: (ومُشتَقُّها)، وهو اسمُ فاعل منَ الاشتقاق، أي: الذي يَشتَقُّها، وهُو مبتدأ، والخبرُ: «كالراقِم»، أي: لا شيءَ معَه، أي: لا طائلَ تحتَه.

قولُه: (والعِيس)، الجَوهريّ: العِيسُ، بالكسر: الإبلُ البِيضُ يُخالطُ بياضَها شيءٌ منَ الشُّقْرة. وهذا المجازُ، نحوَ إطلاقِهم المَرسِنْ علىٰ أنفِ الإنسان.

قولُه: (في زمانٍ واسع) أي: الزمانِ الذي وقَعَ[1] فيه الاختصامُ زمانَ البِشارة، كلاهما علىٰ طريقِ لَقِيتُهُ سنةَ كذا، معَ أنهُ لم يَلْقَه إلّا في جزءٍ من أجزاءِ السَّنَة، فيكونُ قولُه: ﴿إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾ إشارةً إلىٰ جميعِ ذلك الزمان، وكذا ﴿إِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾، ويَجوزُ أن يكونَ بدَلَ اشتمالٍ عن قولِه تعالىٰ: ﴿وَإِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرْيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰكِ﴾ نحوَ قولِه تعالىٰ: ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ مَرْيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتْ﴾ [مريم: ١٦].

قولُه: (وهذه ثلاثةُ أشياء؛ الاسمُ منها عيسىٰ، وأمّا المَسيحُ والابنُ فلَقبٌ وصِفة)، الانتصاف: أرادَ بهذا السؤالِ هُو أنّ المسيحَ إن أُريدَ به التسميةَ فما مَوقعُ قولِه: ﴿عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾؟ والتسميةُ لا توصَفُ بالبُنُوّة، وإن أُريدَ المسَمّىٰ لم يلتئمْ معَ قولِه: ﴿ٱسْمُهُ﴾!

---

(١) قوله: «وقع» ساقط من (ط).

قلتُ: الاسمُ للمسمّىٰ علامةٌ يُعْرَفُ بها ويَتميزُ من غيرِه؛ فكأنّه قيل: الذي يُعرفُ به ويَتميّزُ ممَّن سواه مجموعُ هذه الثلاثة. ﴿وَجِيهًا﴾ حالٌ من ﴿كَلِمَةٍ﴾، وكذلكَ قولُه: ﴿وَمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ﴾، ﴿وَيُكَلِّمُ﴾، ﴿وَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾، أي: يبشّرُكَ به موصوفًا بهذه الصفات. وصحَّ انتصابُ الحالِ من النكرة؛ لكونِها موصوفة.

والوجاهةُ في الدّنيا: النبوّةُ والتقدّمُ علىٰ الناس، وفي الآخرةِ: الشفاعةُ وعلوُّ الدرجةِ في الجنّة. ....

وجوابُ الأوّل: ﴿ٱلْمَسِيحُ﴾ خبرٌ عن قولِـه: ﴿ٱسْمُهُ﴾، والمرادُ التسمية، و﴿عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾: خبرُ مبتدإٍ محذوف، أي: هُو عيسىٰ ابنُ مريم، والضميرُ عائـدٌ إلىٰ المسَمّىٰ بالتسميةِ المذكورة منقطعاً عن قولِه: ﴿ٱلْمَسِيحُ﴾[1].

وقلت: هذا كلامٌ لا طائلَ تحتَه، ومقصودُ المصنِّف أنّ مؤدّىٰ كلِّ اسم تمييز المسَمّىٰ مِن غيرِه، فكما يتأتّىٰ ذلك مِن عبارةٍ واحدة نحوَ: عيسىٰ، يتأتّىٰ من مجموعِ ألفاظٍ نحوَ قولِه تعالىٰ: ﴿ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾، وقد سبقَ جَوازُ التسميةِ ببَيتٍ واحد.

فإن قيل: كيف قدَّمَ اللقبَ علىٰ الاسم ولم يُضِفِ الاسمَ إلىٰ اللّقَب كما نَصَّ عليه في «المفصَّل»[2]، وإذا اجتمعَ للرجُل اسمٌ غيرُ مُضاف ولقَبٌ: أُضيفَ اسمُه إلىٰ لقبِه، فقيل: هذا سعيدُ كُرْز؟

قلتُ: الجوابُ ما ذكرَهُ ابنُ الحاجب: ذَكرَ اللّقَبَ مطلقاً، والمرادُ اللَّقبُ الذي هُو غيرُ صِفة[3].

قولُه: (**والوَجاهةُ في الدُّنيا**)، الزجّاجُ: الوَجيهُ: هُو الذي له المنزلةُ الرَّفيعةُ عندَ ذَوي القَدْرِ والمعرفة، يقال: وَجَهَ الرجلُ يَوْجَهُ وجاهةً، ولفلانٍ جاهٌ عندَ الناس[4].

---

(١) انظر: «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ١٩٠).

(٢) «المفصّل»، ص٩.

(٣) انظر: «الإيضاح» (١: ٧٩)، و«الأمالي» (٢: ١٦٦) كلاهما لابن الحاجب.

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤١٢).

وكونُه من المقربين رَفْعُه إلىٰ السماءِ وصُحْبَتُه للملائكة. والمهدُ: ما يُمْهَدُ للصبيِّ من مَضْجَعِه؛ سُمِّيَ بالمصدر. و﴿فِي ٱلْمَهْدِ﴾ في محلِّ النصْبِ علىٰ الحال. ﴿وَكَهْلًا﴾ عَطْفٌ عليه بمعنىٰ: ويكلّمُ الناسَ طفلًا وكهلًا، ومعناه: يكلّمُ الناسَ في هاتينِ الحالتيْنِ كلامَ الأنبياءِ من غيرِ تفاوتٍ بينَ حالِ الطفولةِ وحالِ الكُهولةِ التي يَستحْكِمُ فيها العقل، ويُستنبَأُ فيها الأنبياء.

ومِن بِدَعِ التفاسير: أنّ قولَها: ﴿رَبِّ﴾ نداءٌ لجبريلَ عليه السّلام، بمعنىٰ: يا سيّدي. (ونُعلِّمُه) عطفٌ علىٰ ﴿يُبَشِّرُكِ﴾، أوْ علىٰ ﴿وَجِيهًا﴾، أوْ علىٰ ﴿يَخْلُقُ﴾، ....

قولُه: («ونُعَلِّمُه» عطفٌ علىٰ ﴿يُبَشِّرُكِ﴾)، هذا علىٰ القراءةِ بالياءِ في ﴿وَيُعَلِّمُهُ﴾ ظاهر، وأمّا بالنونِ ففيه التفاتٌ[١] وإيذانٌ بأنّ هذه الكرامةَ منَ المنائح التي تُوجِبُ أن يُعظِّم مُوليها.

فإن قلتَ: لا شَكَّ أنّ قولَه: ﴿يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ﴾ بيانٌ لقولِه: ﴿كَذَٰلِكِ ٱللَّهُ﴾، وهُو مبتدأٌ وخبَر، أي: نحوَ هذه الصِّفة يخلُقُ اللهُ ما يشاء، فإذا عطَفَ ﴿[٢]وَيُعَلِّمُهُ﴾ علىٰ ﴿يَخْلُقُ﴾ يكونُ بياناً أيضاً، فما وجْهُه؟

قلتُ: نعَمْ، هُو بيانٌ، ووجهُه أنّ المشارَ إليه جميعُ ما سبَقَ في تلك البِشارة، وما بعدَه تفصيلٌ لذلك[٣]، والمعنىٰ علىٰ نحوِ ما مَرَّ مِن كونِه مبشَّراً بكلمةٍ منهُ موجوداً بها، كذلك كلُّ مخلوقاتِه موجودٌ بها، فإنه إذا قضَىٰ أمراً فإنّما يقولُ له: كنْ فيكونُ، ومِن كونِه مبشَّراً بكونِه وَجيهاً في الدُّنيا والآخِرة، ومنَ المقرَّبين، كذلك يقتضي أن يُعلِّمَه الكتابَ والحِكمة وكيْتَ وكيْتَ، ومِن كونِه مبشَّراً بأنهُ يُكلِّمُ الناسَ في المَهْدِ وكهلاً، كذلك ينبغي أن يَأمُرَهُ بأنْ يقولَ لهم: أرسَلتُ رَسولاً ناطقاً بأنّي قد جئتُكم بآيةٍ مِن ربِّكم، ومِن كونِه منَ الصّالحين، كذلك أوحيْنا إليه أن يقولَ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَٱعْبُدُوهُ هَٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ﴾ لأنهُ علامةٌ يُعرَفُ بها أنهُ رسولٌ كسائرِ

---

(١) قرأ هذا الحرف بالياء: نافع وعاصم من السبعة، والباقون: بالنون. انظر: «الكشف» (١: ٣٤٤)، و«النشر» (٢: ٢٤٠).

(٢) الواو ساقطة من (ط).

(٣) في (ط): «كذلك».

أو هـو كلامٌ مبتـدأٌ. وقـرأ عاصمٌ ونافـعٌ: ﴿وَيُعَلِّمُهُ﴾ بالياء. فإنْ قلتَ: علامَ تَـحمِلُ ﴿وَرَسُولًا﴾ ﴿وَمُصَدِّقًا﴾ من المنصوباتِ المتقدِّمة، ....

الرسُل، وأمّا معنىٰ التنكيرِ في قولِها: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لِي وَلَدٌ﴾ فلتتميم معنىٰ الاستبعادِ الذي يُعطيه قولُه: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ﴾، أي: ما أبعدَ تصوُّرَ ولَدٍ ما، فكيف بالموصوف؟

قولُه: (أو هُو كلامٌ مبتدأ)، قال صاحبُ «المُرشد»: إذا قُرِئَ «نُعلِّمُه» بالنّون، الأجوَدُ أن يكـونَ الوقْفُ علىٰ ﴿فَيَكُونُ﴾ تامّاً و«نُعَلِّمُـهُ»: استئنافاً، وإذا قُـرِئَ باليـاءِ يكونُ كافياً و﴿[1]وَيُعَلِّمُهُ﴾ عطفاً علىٰ قولِه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكِ﴾[2].

وقلتُ: علىٰ الابتداءِ الكلامُ خارجٌ مِن حيِّزِ البِشارةِ وحديثِها، وهِي قصّةٌ مستقِلّةٌ جيئَتْ مُستطرَدة، المعنىٰ: ونُعلِّمُه الكتابَ والحِكمةَ ونَبعَثُه إلىٰ بني إسرائيلَ رسولاً ناطقاً بأنّي قد جئتُكم، إلىٰ قولِه: ﴿فَٱعْبُدُوهُ هَٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ﴾، فلمّا أدّىٰ الرسالةَ توقَّفوا عندَه، فلمّا أحَسَّ منهمُ الكُفرَ قال: مَن أنصاري إلىٰ الله؟ وأمّا المعنىٰ علىٰ العَطْف فهُو: أن يُقدَّرَ بعدَ قولِه: ﴿هَٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ﴾ قولُه: ثُمّ بعثَه اللهُ رسولاً إلىٰ بني إسرائيلَ ودَعاهم إلىٰ عبادةِ الله وإلىٰ صراط مستقيم، فلمّا لم يُصَدِّقوه وأبَوْا أن يَعبُدوا الله وأحَسَّ منهم الكُفرَ قال: ﴿مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٥٣] والفاءُ علىٰ التقديرَيْن: فصيحة.

قولُه: (علامَ تَـحمِلُ ﴿وَرَسُولًا﴾ ﴿وَمُصَدِّقًا﴾)، قال الـمصنِّفُ: المنصوباتُ قبْلَ ﴿رَسُولًا﴾ و﴿مُصَدِّقًا﴾ في حُكم الغَـيْبة، وهـما في حُكم التـكلُّم لتعَـلُّقِ قولِه: ﴿أَنِّي قَدْ جِئْتُكُم﴾ و﴿لِّمَا بَيْنَ يَدَيَّ﴾ بهما، فلم يَصحّ العطف؛ لأنك لا تقولُ: بعَثَ اللهُ عيسىٰ مصدِّقاً لنا[3]، ولكنْ مُصدِّقاً هُو، هذا ما نَقَل منَ[4] الحواشي. ويُمكن أن يُوجَّهَ السؤالُ علىٰ طريقةٍ أخرىٰ، بأنْ يقال: علىٰ أيِّ شيءٍ يُـحمَلُ ﴿رَسُولًا﴾ و﴿مُصَدِّقًا﴾ منَ المنصـوباتِ السـابقة،

---

(١) الواو ساقطة من (ط).

(٢) انظر: «المقصد لتلخيص ما في المُرْشد» للقاضي زكريّا، ص١٦٨.

(٣) في (ط): «مصدقاً أنا!».

(٤) في (ط): «عن».

وقولُه: ﴿أَنِّي قَدْ جِئْتُكُم﴾ و﴿لِمَا بَيْنَ يَدَيَّ﴾ يأبىٰ حَمْلَه عليها؟ قلتُ: هو مِنَ المَضايق، وفيه وَجْهان: أحدُهما: أن يُضْمَرَ له «وأُرْسِلتُ» علىٰ إرادةِ القول، تقديرُه: ونعلِّمُه الكتابَ والحكمةَ، ويقولُ: أُرْسِلتُ رسولًا بأنِّي قد جئتُكم، ومصدِّقًا لِما بين يديَّ. والثاني: أنّ الرسولَ والمصدِّقَ فيهما معنىٰ النُّطق، فكأنّه قيل: وناطِقًا بأنِّي قد جئتُكم، وناطقًا بأنِّي أُصَدِّقُ ما بَيْنَ يديَّ. وقرأَ اليَزيديُّ: (ورَسُولٍ) عطفًا علىٰ كلمةِ ﴿أَنِّي قَدْ جِئْتُكُم﴾، أصلُه: أُرْسِلتُ بأنِّي قد جئتُكم، فحُذِفَ الجارُّ، وانْتَصَبَ بالفعل. و﴿أَنِّيٓ أَخْلُقُ﴾ نصبٌ بَدَلٌ مِن ﴿أَنِّي قَدْ جِئْتُكُم﴾، أوْ جَرٌّ بَدَلٌ مِن «آيةٍ»، أوْ رفعٌ علىٰ: هيَ أنِّي أَخلُق لكم. وقُرِئ: (إني) بالكسرِ علىٰ الاستئناف، أي: أُقدِّرُ لكم شيئًا مِثْلَ صورةِ الطير، ﴿فَأَنفُخُ فِيهِ﴾ الضميرُ للكاف، أي: في ذلك الشيءِ المماثِلِ لهيئةِ الطير، ﴿فَيَكُونُ طَيْرًا﴾: فيَصِيرُ طيرًا كسائرِ الطُّيور حيًّا طيّارًا. وقرأَ عبدُ الله: (فأَنْفُخُها)، قال:

كالهِبْرَقيِّ تَنحّىٰ يَنفُخُ الفَحَما

وهي ﴿وَجِيهًا﴾، ﴿وَمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ﴾ ﴿وَيُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ[١] فِى ٱلْمَهْدِ وَكَهْلًا وَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾؟ لأنّ قولَه: ﴿أَنِّي قَدْ جِئْتُكُم بِـَٔايَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ وقولَه: ﴿لِمَا بَيْنَ يَدَيَّ﴾ يأبىٰ حملَها عليها؛ لأنّ تلك المنصوباتِ واقعةٌ في كلامِ الملائكةِ وبِشارتُها لها منَ الله، وهُما حكايةُ قولِ عيسىٰ عليه السلام؟ وتحريرُ الجوابِ المذكور ما قاله القاضي: ﴿وَرَسُولًا﴾، ﴿وَمُصَدِّقًا﴾ منصوبانِ بمُضمَرٍ علىٰ إرادةِ القول، تقديرُه: ويقولُ: أُرسِلْتُ رسولاً بأنّي قد جئتُكم، أو بالعطفِ علىٰ الأحوالِ المتقدِّمة مضمَّناً معنىٰ النُّطق، فكأنّهُ قال: وناطقاً بأنّي قد جئتُكم[٢].

قولُه: (كالهِبْرَقيِّ تنحّىٰ ينفُخُ الفَحما) صدره:

مُولّي الريحِ قَرْنَيْـهِ وجَبهَتَـهُ

ويُروىٰ: رَوْقَيْهِ وكَلْكَلَهُ. والرَّوْقُ: القَرْن، والكَلكَلُ: الصَّدر، والهِبْرَقيّ، بكسر الهاء: الحَدّاد،

---

(١) قوله: «الناس» من (ط).

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ١٦١).

وقيل: لم يَخْلُقْ غيرَ الخُفَّاش. الأَكْمَهُ: الذي وُلِدَ أعمىٰ، وقيل: هو المَمْسُوحُ العَيْنِ، ويقال: لم يكن في هذه الأُمَّةِ أكمهُ غير قتادةَ بنِ دِعامةَ السَّدُوسي صاحبِ التفسير.

ورُوِيَ: أنه ربّما اجتَمَعَ عليه خمسونَ ألفًا من المرضىٰ مَن أطاقَ منهم أتاه ومَن لم يُطِقْ أتاه عيسىٰ، وما كانت مُداواتُه إلا بالدُّعاءِ وَحْدَه. وكَرَّر ﴿بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾؛ دفعًا لوَهْمِ مَن توهَّم فيه اللّاهوتيَّةَ. ورُوِيَ: أنه أَحْيا سامَ بنَ نُوحٍ وهم يَنظُرون، فقالوا: هذا سِحْرٌ فأَرِنا آيةً. فقال: يا فلانُ، أَكَلْتَ كذا، ويا فلان، خُبِئَ لك كذا. وقُرِئَ: (تَذْخَرون) بالذالِ والتخفيف.

﴿وَلِأُحِلَّ﴾: ردٌّ علىٰ قولِه: ﴿بِـَٔايَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾، أي: جئتُكم بآيةٍ من ربِّكم، ولأُحِلَّ لكم. ....

وتنَحّىٰ: أي: انتَحىٰ واعتمَد، البيتُ للنابغة[1] يَصِفُ ثوراً أكَبَّ في كِناسِه يَحفِرُ أصلَ الشجَر، كالحدّادِ يَنفُخُ في الفحم، أو يَصِفُه وهُو مُستقبِلُ الرِّيح بقَرْنيه وجَبهتِه يَنفُخ ويتنفَّسُ كالحدّادِ الذي يَنفُخُ في الفَحْم بالمِنفاخ، واستَشهدَ بأنّ الشاعرَ عدّىٰ فعلَ النفْخ.

قولُه: (غير قتادة) «غير» يُروىٰ بالرَّفع علىٰ البدَل، وبالنَّصبِ علىٰ الاستثناء.

قولُه: (قتادة بن دِعامة السَّدوسي)، في «جامع الأصول»: هُو أبو الخَطّاب قَتادةُ بنُ دِعامةَ بن قَتادةَ السَّدوسيُّ البصريُّ الأعمىٰ، يُعَدُّ في الطبقةِ الثالثةِ مِن تابعي البصرة، رَوىٰ عن أنسِ بن مالكٍ وسَعيدِ بن المسيِّب والحسَنِ البصريّ، دِعامةُ بكسرِ الدالِ المهملة، وسَدوسُ بفتحِ السِّين المهمَلة[2].

قولُه: (﴿وَلِأُحِلَّ﴾: رَدٌّ) أي: متعلِّقٌ به معطوفٌ عليه، أي: ولأُعلِمَكم ما أحَلَّ اللهُ وما حرّم، لأنهُ ليسَ لمخلوقٍ تحليلُ الحرام وتحريمُ الحلال.

---

(١) في «ديوانه»، ص١٠٤.

(٢) «جامع الأصول» (١: ١٤٩).

ويجوزُ أن يكونَ ﴿مُصَدِّقًا﴾ مَرْدودًا عليه أيضًا، أيْ: جئتُكم بآيةٍ، وجئتُكم مصدِّقًا. وما حَرَّمَ اللهُ عليهم في شريعةِ موسىٰ: الشُّحومُ، والثُّروبُ، ولُحومُ الإبلِ، والسَّمكِ، وكلِّ ذي ظُفرٍ، فأَحَلَّ لهم عيسىٰ بعضَ ذلك. قيل: أحلَّ لهم مِنَ السَّمكِ والطيرِ ما لا صِيْصِيَةَ له. واختَلَفُوا في إحلالِه لهم السَّبْتَ. وقُرِئَ: (حَرَّمَ عليكم) علىٰ تسميةِ الفاعل؛ وهو ﴿مَابَيْنَ يَدَيَّ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ﴾، أَوِ اللهُ عزَّ وجَلَّ، أوْ موسىٰ ﷺ لأنّ ذِكْرَ التوراةِ دَلَّ عليه؛ ولأنه كانَ معلومًا عندهم؛ وقُرِئَ: (حَرُمَ) بوزن كَرُمَ. ﴿وَجِئْتُكُم بِـَٔايَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ شاهدةٍ علىٰ صحّةِ رِسالتي؛ وهي قولُه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبُّكُمْ﴾؛ لأنّ جميعَ الرُّسل كانوا علىٰ هذا القولِ لَـمْ يختلِفوا فيه. وقُرِئَ بالفتحِ علىٰ البَدَلِ مِن «آيةٍ» وقوله: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ﴾ اعتراضٌ. فإن قلتَ: كيفَ جعَلَ هذا القولَ آيةً مِن ربِّه؟ قلتُ: لأنّ اللهَ تعالىٰ جعَلَه له علامةً يُعْرَفُ بها أنّه رسولٌ كسائرِ الرُّسل؛ ....

قال القاضي: هُو مقدَّرٌ بإضمار، أو معطوفٌ علىٰ معنىٰ ﴿وَمُصَدِّقًا﴾، كقولِهم: جئتُك مُعتذِراً ولأُطيِّبَ قلبَك(١).

قولُه: (﴿مُصَدِّقًا﴾ مردوداً عليه أيضاً)، قالَ أبو البقاء: ﴿مُصَدِّقًا﴾: حالٌ معطوفةٌ علىٰ قولِه: ﴿بِـَٔايَةٍ﴾ أي: جئتُكم بآيةٍ ومُصدِّقاً(٢).

قولُه: (والثُّروب): جمعُ ثَرْبٍ، وهُو شَحْمٌ رقيقٌ قد غَشِيَ الكَرِشَ والأمعاء.

قولُه: (ما لا صِيصِيَةَ له). الصِّيصِيةُ(٣): شَوْكةُ الحائكِ التي يُسَوِّي بها السَّداةَ واللُّحمة، ومنه: صِيصِيةُ(٤) الدِّيك: ما يَدفَعُ به عن نفسِه.

قولُه: (لأنّ اللهَ تعالىٰ جعَلَه) أي: قولَه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبُّكُمْ﴾، علامةً، يعني الرُّسُلُ

---

(١) انظر: «أنوار التنزيل» (١: ١٦٢).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٢٦٤).

(٣) في (ط): «الصيصيه».

(٤) في (ط): «صيصيه».

حيثُ هَداه للنَّظرِ في أدلَّةِ العَقْلِ والاستدلال. ويجوزُ أن يكونَ تكريرًا لقولِه: ﴿جِئۡتُكُم بِـَٔايَةٖ مِّن رَّبِّكُمۡ﴾. أي: جِئتُكم بآيةٍ بَعْدَ أُخرىٰ ممّا ذَكَرتُ لكم مِن: خَلْقِ الطيرِ، والإبْراءِ، والإحياء، والإنْباء بالخَفايا، ....

قاطبةً تواطَأتْ علىٰ هذا القول، فكلُّ[1] منِ ادّعىٰ النُّبوّةَ وقال بها كان رسولاً، قال القاضي: إنهُ دعوةُ الحقِّ المجمَعُ عليها بينَ الرسُل الفارِقةُ بينَ النبيِّ والساحر[2].

قولُه: (ويجوزُ أن يكونَ تكريراً) معطوفٌ مِن حيثُ المعنىٰ علىٰ قولِه: ﴿وَجِئۡتُكُم بِـَٔايَةٖ مِّن رَّبِّكُمۡ﴾ شاهدة علىٰ صحّةِ رسالتي، واسمُ يكونُ ضميرٌ يرجعُ إلىٰ معنىٰ[3] قولِه: ﴿وَجِئۡتُكُم بِـَٔايَةٖ مِّن رَّبِّكُمۡ﴾، ﴿وَجِئۡتُكُم﴾ علىٰ «الأوّل» كُرِّرَ ليُعلَّقَ عليه معنًى زائدٌ، وهُو قولُه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمۡ﴾، وعلىٰ الثاني كُرِّرَ للاستيعابِ، علىٰ مِنوالِ قولِه تعالىٰ: ﴿ثُمَّ ٱرۡجِعِ ٱلۡبَصَرَ كَرَّتَيۡنِ﴾ [الملك: ٤]، قال: لم يُرِدْ بالكَرَّتَيْنِ التَّثنيةَ، ولكن التكريرَ، أي: كرّةً بعدَ كرّة، ولهذا قال هاهنا: أي: جِئتُكم بآيةٍ بعدَ أخرىٰ، فيُقدَّرُ ما يُناسبُ تلك الآياتِ السابقةَ مِن كونِه مولوداً وُجِدَ مِن غيرِ أبٍ، وكونِه يُكلِّمُ الناسَ في المَهْد، ومن هذه الأجناس، وإليه الإشارةُ بقولِـه: «مـمّا ذكَرْت»، وقولُه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمۡ﴾ علىٰ هذا إذا قُرِئَ بكسرِ ﴿إِنَّ﴾: استئنافٌ، وبفتْحِها[4]: تعليلٌ لقولِه: ﴿فَٱعۡبُدُوهُ﴾ قُدِّمَ للحَصْر، ولا يجوزُ أن يكونَ بياناً أو بدَلاً كما في الوَجْهِ الأوّل، لأنّ هذا ليسَ مِن جنسٍ ما سبَقَ ولا يُناسبُ التكرير، ويؤيِّدُ هذا التقريرَ قراءةُ عبد الله[5]، لِما أنّ جَمْعَ الآياتِ مناسبٌ للتكريرِ من حيثُ المعنىٰ ومِن حيثُ إنّ قولَه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمۡ﴾ لا يَصحُّ أن يكونَ بدَلاً أو بياناً، بل كان استئنافاً أو تعليلاً، قال القاضي: إرادةُ التكرير هُو الظاهرُ، ليكونَ الأوّلُ كتمهيدِ الحُجّة، والثاني كتقريبِها إلىٰ الحُكم،

---

(١) في (ي) و (د): «وكل»، وأثبتنا المناسب للسياق.
(٢) «أنوار التنزيل» (١: ١٦٣).
(٣) قوله: «ضمير يرجع إلى معنىٰ» ساقط من (ط).
(٤) الفتح شاذ، انظر: «مختصر شواذّ القرآن»، ص٢٠.
(٥) ستأتي عند الزمخشري قريباً.

وبغيرِه مِن: ولادتي بغيرِ أب، ومِن كَلامي في المَهْد، ومِن سائرِ ذلك. وقرأ عبدُ الله: (وجئتُكم بآياتٍ مِن ربِّكم) ـ فاتَّقوا اللهَ لِما جئتُكم به مِنَ الآيات، وأطيعوني فيما أدْعُوكم إليه.

ثُمَّ ابتدأ فقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبُّكُمْ﴾. ومعنى قراءةِ مَن فتَحَ: ولِأنّ اللهَ ربِّي وربُّكم فاعبدُوه، كقولِه: ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ .... فَلْيَعْبُدُوا﴾ [قريش: ١، ٣]، ....

ولذلك رتَّبَ الحُكمَ بالفاء، أي: فاتّقوا اللهَ لِما جئتكم بالمعجزاتِ القاهِرة والآياتِ الباهرة في المُخالفةِ وأطيعوني فيما أدعوكم.

ثُمّ شرَعَ في الدَّعوةِ بالقولِ المجمَل، فقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبُّكُمْ﴾ [آل عمران: ٥١] إشارةً إلىٰ الاعتقادِ الحقِّ ثُمّ قال: ﴿فَٱعْبُدُوهُ﴾ إشارةً إلىٰ الأعمالِ الصّالحة. ثُمّ قرَّرَ ذلك بأنْ بَيَّنَ الطريقَ المشهودَ له بالاستقامة، وهُو الجَمْعُ بينَ الأمرَيْنِ بقولِه: ﴿هَٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ﴾ [آل عمران: ٥١]، ونَظيرُه قولُه صلَواتُ الله عليه: «قُلْ: آمنتُ بالله ثُم استقِمْ»[1].

قولُه: (وبغيرِه مِن ولادتي) قيل: هُو عطفٌ علىٰ «ممّا ذكرْتُ»؛ لأنهُ بيانٌ لقولِه: ﴿بِـَٔايَةٍ﴾ فكأنهُ قيل: جئتُكم بما ذكرْتُ لكم وبغيرِه، ولا يَجوزُ العطفُ علىٰ «بالخَفيّاتِ»[2] لفظاً ومعنًى.

قولُه: (كقولِه: ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ﴾ [قريش: ١])، قال: ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ﴾ متعلِّقٌ بقولِه: ﴿فَلْيَعْبُدُوا﴾، ودخلَتِ الفاءُ لِما في الكلامِ مِن معنىٰ الشّرط، فحينئذٍ التقديرُ: وجئتكم بآيةٍ بعدَ أُخرىٰ شاهدةٍ علىٰ صحّةِ نُبوَّتي[3] فاتّقوا اللهَ وخافوا العِقابَ واترُكوا العِناد وأطيعوني، وإذْ[4] تركتُم العِنادَ وأطَعْتُموني فاعلَموا أنّي آمرُكم بعبادةِ مَن هُو مالككُم ومُربّيكم، ففيه إيجابُه العبادةَ[5] بواسطةِ النِّعمة التي بها تربيتُهم وقِوامُهم.

---

(١) «أنوار التنزيل» (١: ١٦٢)، والحديث أخرجه مسلم (٦٢) من حديثِ سفيان بن عبد الله الثقفي.

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «بالخفايا».

(٣) قوله: «شاهدة على صحة نبوتي» ساقط من (ط).

(٤) في (ط): «فإذا».

(٥) في (ط): «إيجابُ العبادةِ».

ويجوزُ أن يكونَ المعنىٰ: وجئتُكم بآيةٍ علىٰ أنّ اللهَ ربِّي وربُّكم، وما بَيْنَهما اعتراضٌ.

[﴿فَلَمَّآ أَحَسَّ عِيسَىٰ مِنْهُمُ ٱلْكُفْرَ قَالَ مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنصَارُ ٱللَّهِ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَٱشْهَدْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ * رَبَّنَآ ءَامَنَّا بِمَآ أَنزَلْتَ وَٱتَّبَعْنَا ٱلرَّسُولَ فَٱكْتُبْنَا مَعَ ٱلشَّٰهِدِينَ * وَمَكَرُوا۟ وَمَكَرَ ٱللَّهُ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ﴾ ٥٢-٥٤]

﴿فَلَمَّآ أَحَسَّ﴾: فلمّا عَلِمَ ﴿مِنْهُمُ ٱلْكُفْرَ﴾ عِلمًا لا شُبْهةَ فيه، كعِلْمِ ما يُدرَكُ بالحواسِّ. و﴿إِلَى ٱللَّهِ﴾ مِن صِلَة ﴿أَنصَارِىٓ﴾ مُضمَّنًا معنىٰ الإضافة، كأنّه قيل: مَنِ الذين يُضِيفون أنفُسَهم إلىٰ الله يَنْصرونني كما يَنْصُرُني؟ أوْ يتعلّق بمحذوفٍ حالًا مِنَ الياء، أيْ: مَن أنصاري ذاهبًا إلىٰ الله مُلتجئًا إليه؟ ﴿نَحْنُ أَنصَارُ ٱللَّهِ﴾ أيْ: أنصارُ دِيْنِه ورسولِه. وحَوارِيُّ الرَّجل: صَفْوتُه وخالِصَتُه، ....

قولُه: (ويجوزُ أن يكونَ المعنىٰ: وجئتُكم بآيةٍ علىٰ أنّ اللهَ ربّي)، الظاهرُ أنهُ عطفٌ علىٰ قولِه: «معنىٰ قراءةِ مَن فَتح»، لأنّ المعنىٰ: «وجِئتُكم بآيةٍ بعدَ أُخرىٰ»، أي: بدِلالاتٍ واضحاتٍ متَعاقباتٍ علىٰ أنّ اللهَ ربّي وربُّكم فاعبُدوه.

قولُه: (وما بينَهما اعتراضٌ) أي: علىٰ تقديرِ حذفِ الجارّة، وكذا علىٰ البدَل، والبيانُ اعتراض، وأمّا علىٰ التكريرِ فلا اعتراض.

قولُه: (مضمَّناً معنىٰ الإضافة)، قال الزجّاجُ: معناه: مَن أنصاري معَ الله، و«إلىٰ» إنّما قارَبَتْ معنىٰ «معَ» لأنّها إذا عُبِّر عنها بها أفادَ معناها، لا أنّ «إلىٰ» بمعنىٰ «مع»؛ لأنّ إلىٰ: لانتهاءِ الغاية، ومعَ: لضمِّ الشيءِ إلىٰ الشيء، المعنىٰ: مَن يُضيفُ نُصرتَه إيّاي إلىٰ نُصرتِه تعالىٰ؟ ولـمّا أنّ الحروفَ قد تَتقاربُ في الفائدةِ ربّما يظُنُّ الضَّعيفُ بعلم اللغة أنّ معناها واحد[1].

(١) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤١٦).

ومنه قيل للحَضَريّات: الحَوَارِيّات؛ لخُلوصِ ألوانِهنَّ ونَظافتِهنَّ، قال:

فقُلْ للحَوارِيّات يَبْكِينَ غيرَنا ولا تَبْكِنا إلّا الكلابُ النوابِحُ

وفي وِزانه: الحَوالِيُّ؛ وهو الكثيرُ الحِيْلة. وإنّما طَلَبوا شهادتَه بإسلامِهم؛ تأكيدًا لإيمانهم؛ لأنّ الرُّسلَ يَشهدون يومَ القيامة لقومِهم وعليهم. ﴿مَعَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾: مع الأنبياءِ الذين يَشهدون لأُممِهم، أوْ مع الذين يَشهدون بالوَحْدانية. وقيلَ: مع أمّةِ محمّدٍ ﷺ؛ لأنّهم شُهَداءُ على الناس. ﴿وَمَكَرُواْ﴾: الواوُ لكفّارِ بَني إسرائيلَ الذين أحسَّ منهم الكُفْر، ومَكْرُهم: أنهم وَكَّلوا به مَن يقتُلُه غِيْلة. ومَكْرُ الله: أن رَفَعَ عيسىٰ إلىٰ السماء، وألقىٰ شِبْهَه علىٰ مَن أرادَ اغتيالَه حتىٰ قُتل، ﴿وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ﴾ أقْواهم مَكْرًا، وأَنفذُهم كَيْدًا، وأقدرُهم علىٰ العقابِ مِن حيثُ لا يَشعرُ المعاقَب.

قولُه: (فقُلْ للحَواريّات) البيت[1]، معناه: قُلْ للنِّساءِ الحضَريّات: يَبْكينَ علىٰ غيرِنا، فلسنا ممّن يَموتُ علىٰ الفراش كأهلِ الحضَر، بل نحنُ مِن أهلِ الحَرْب، ولا يَبكي علينا إلّا الكلابُ اللواتي نشأْنَ معَنا في البَدْو.

قولُه: (غِيلةً)[2] الغِيلةُ بالكسر: الاغتيال، يقال: قتَلَه غِيلةً، وهُو أن يخدَعَه فيذهبَ به إلىٰ موضع، فإذا صارَ إليه قتَلَه.

قولُه: (أقواهم مَكْراً)، الراغب: المَكرُ في الأصل: حِيلةٌ يُجْلَبُ بها الإنسانُ إلىٰ مَفسَدة، وقد يقال فيما يُجْلَبُ به إلىٰ مَصلحة، اعتباراً بظاهرِ الفعل دونَ القَصْد، والحَكيمُ قد يفعَلُ ما صورتُه صورةُ المَكْر لكنْ قصدُه المصلحةُ لا المَفسدةُ، وعلىٰ هذا سُئل بعضُ المحقّقينَ عن مكرِ الله فأنشَدَ:

ويَقبُحُ مِن سِواك الشيءُ عندي وتفعَلُهُ ويَحسُنُ منكَ ذاكا[3]

---

(١) ذكره في «اللسان» (حور)، وعزاه لأبي جِلْدةَ اليشْكريّ.

(٢) قوله: «غيلة» ساقط من (ط).

(٣) سبق تخريجُه.

[﴿ إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَىٰٓ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ وَمُطَهِّرُكَ مِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَجَاعِلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوكَ فَوْقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ۖ ثُمَّ إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ فَأَحْكُمُ بَيْنَكُمْ فِيمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ۞ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَأُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ وَمَا لَهُم مِّن نَّٰصِرِينَ ۞ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَيُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ ٥٥-٥٧]

﴿ إِذْ قَالَ ٱللَّهُ ﴾: ظرفٌ لـ﴿خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ ﴾، أوْ لـ﴿مَكَرَ ٱللَّهُ ﴾. ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ ﴾ أي: مُستوفي أَجَلِك، ومعناه: إني عاصِمُك مِن أن يَقتُلَك الكفّار، ومُؤخِّرُك إلىٰ أجَلٍ كَتبتُه لك، ومُميتُك حَتْفَ أنفِك لا قتلًا بأيديهم، ﴿وَرَافِعُكَ إِلَيَّ ﴾: إلىٰ سَمائي ومَقرِّ ملائكتي، ﴿ وَمُطَهِّرُكَ مِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴾ مِن سُوءِ جِوارِهم وخُبْثِ صُحْبتِهم. وقيل: ﴿مُتَوَفِّيكَ ﴾: قابِضُك مِنَ الأرض، مِن تَوَفَّيتُ ما لي علىٰ فلانٍ: إذا استوفَيْتَه.

فإذاً مكْرُ الله قد يكونُ تارةً فعلاً يُقصَدُ به مصلحة، وتارَةً جَزاءَ المكْر، وأُخرىٰ أن لا يُقبِّحَ مكرَه عندَهم، وذلك بانقطاع التوفيق وتزيينِ ذلك في أعيُنِهم، ويَكونُ تارةً بإعطائهم ما يُريدونَ مِن دُنياهم، واستعَملوه علىٰ غيرِ ما يجبُ، فكأنّهُ مكَرَ بهم واستَدرَجَهم من حيثُ لا يعلَمون، وإليه الإشارةُ بقولِه: ﴿وَهُوَ شَدِيدُ ٱلْمِحَالِ﴾ [الرعد: ١٣](١).

قولُه: (ومعناه: إنّي عاصِمُك) أي: قولُه: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ ﴾ بمعنىٰ مُميتُك، كنايةٌ تلويحيّةٌ عن العِصمة؛ لأنّ التَّوَفّي لازمٌ لتأخيره إلىٰ أجَلٍ كُتِبَ له، وتأخيرُه ذلك لازمٌ لإماتةِ الله إيّاه حتْفَ أنفِه، وهُو لازمٌ لعِصمتِه من أن يَقتُلَه الكفّار.

قولُه: (توَفَّيْتُ ما لي علىٰ فُلان) ما: موصولةٌ، أي: الذي لي علىٰ فلان، وإنّما اعتبَر هذه الوجوهَ لأنّ التوفّيَ واقعٌ بعدَ رَفعِه عليه السلامُ إلىٰ السماءِ علىٰ ما يُعلَمُ مِن قولِه تعالىٰ: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَٰكِن شُبِّهَ لَهُمْ﴾ إلىٰ قولِه: ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء: ١٥٧]، وقوله ﷺ: «ليس بيني

---

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٢: ٥٨٧-٥٨٩)، وانظر: «مفردات القرآن» ص٧٧٢.

....

وبينَه ـ يعني عيسىٰ ـ نبيٌّ، وإنهُ نازِلٌ، فإذا رأيتُموهُ فاعرِفوه، فإنهُ رجُلٌ مرْبوعٌ، إلىٰ الحُمرةِ والبَياض، فيُقاتِلُ الناسَ علىٰ الإسلام، فيَدُقُّ الصَّليبَ ويقتُلُ الخِنْزيرَ ويضَعُ الجِزْيةَ، ويُهلِكُ اللهُ في زمانِه المِلَلَ كلَّها إلّا الإسلام، ويُهلِكُ المسيحَ الدّجّال، ثُمّ يمكُثُ في الأرض أربعينَ سنةً، ثُمّ يُتوفّىٰ ويُصلّي عليهِ المُسلِمون»، أخرَجهُ البُخاريُّ ومسلمٌ، وأبو داودَ والتِّرمذيُّ، عن أبي هريرة[1].

وكان مِن ضرَباتِ الدَّهر وحدَثاتِ[2] الزّمان، وقَدرِ الله الغالبِ، أنْ توَغَّلَ شقيقٌ لي في بعض بلادِ الإفرنجة تُسمّىٰ ببُنْدُقة[3] قلَّما يَصِلُ إليها المسلمون، واتّفَقَ لهُ بَحثٌ معَ بعضِ القِسّيسينَ فقال: هذه الآيةُ مُوافقةٌ لِما نحنُ عليه ونَعتقِدُه، ولكنّ قولَه: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ﴾ مناقضةٌ لها ومُخالفةٌ لِما نقولُ به. وقلتُ: لا مناقضةَ بينَهما، لأنّ مَساقَ هذه الآية غيرُ مَساقِ تلك، وذلك أنّ قولَه: ﴿إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَىٰٓ إِنِّى مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ﴾ كما قال المصنِّف: ظَرْفٌ لـ﴿خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ﴾ أو لـ﴿وَمَكَرَ ٱللَّهُ﴾، وقد عقَّبَ به قولَه: ﴿فَلَمَّآ أَحَسَّ عِيسَىٰ مِنْهُمُ ٱلْكُفْرَ قَالَ مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾، فكان المقامُ مَظِنّةً لاهتمامِ شأنِ النُّصرة والوَعْد بالاعتصامِ مِن مَكايدِ[4] الأعداء، فقيل: ﴿إِنِّى مُتَوَفِّيكَ﴾ أي: عاصمُك ممّن يُريدُ المكيدةَ بك، بخلافِه في تلك الآية، فإنّها واردةٌ لرَدِّ زَعْم اليهود ودَعْواهمُ الكاذبة: ﴿إِنَّا قَتَلْنَا ٱلْمَسِيحَ عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ﴾ [النساء: ١٥٧] فوجَبَ أن يُقالَ: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ﴾ ويؤتَىٰ بحرفِ الإضرابِ في قولِه: ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ﴾.

فإنْ قلتَ: فلِمَ عدَلَ من «عاصِمُك» إلىٰ ﴿مُتَوَفِّيكَ﴾؟

قلتُ: ليُؤْذِنَ بعِصمة خارقةٍ للعادة خارجةٍ ممّا عليه المتعارَف، فإنّ رُوحَ الله لمّا خافَ معَرّةَ الأعداء وقَتْلَهم إيّاه قيلَ له: لا تخَفْ، فإنّهم لن يقتُلوكَ أبداً ولن يَصِلوا إلىٰ مُتمنّاهم؛

(١) أخرجه البخاري (٣٤٤٨) ومسلم (١٨٣٧) وأبو داود (٤٣١٥) والترمذي (٢٢٣٣).

(٢) في (ط): «ضربات الدهر وحدثات».

(٣) لعلّه يريد «البندقيّة» المدينة الإيطالية المعروفة.

(٤) في (ي): «مكابدة»، والمثبت هو الأنسب للسياق.

وقيل: **مُـمِيتُك في وقتِك** بَعْدَ النزولِ مِن السماء، **ورافعُك الآنَ**. وقيلَ: متوفِّي نَفْسِك بالنَّومِ، مِن قولِه: ﴿وَٱلَّتِي لَمۡ تَمُتۡ فِي مَنَامِهَا﴾ [الزمر: ٤٢]، ورافعُك وأنتَ نائمٌ حتىٰ لا يلحقَكَ خوفٌ وتستيقظَ وأنتَ في السَّماءِ آمِنٌ مقرَّب.

﴿فَوۡقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾: يَعْلُونهم بالحُجَّة، وفي أكثرِ الأَحْوالِ بها وبالسَّيف. **ومُتَّبِعُوه**: هم المسلمون؛ لأنّهم مُتَّبِعوه في أصلِ الإسلام وإنِ اختَلَفَتِ الشرائعُ دونَ الذين **كَذَّبوه وكَذَبوا عليه** مِنَ اليهودِ والنَّصارىٰ. ﴿فَأَحۡكُمُ بَيۡنَكُمۡ﴾: تفسيرُ الحُكم قولُه: ﴿فَأُعَذِّبُهُمۡ﴾ (فنُوفِّيهم أجورَهم)، وقُرِئَ: ﴿فَيُوَفِّيهِمۡ﴾ بالياء.

لأنّي أنا الذي مُميتُك وأدفَعُ عنكَ شرَّهم وأجعَلُ كيدَهم في نَحرِهم، ولذلك أوقَعَ الشَّبَهَ علىٰ طالِبه حتّىٰ قتَلوه وأمَدَّ في حياتِه إلىٰ آخرِ الزّمان، هذا معنىٰ قولِه: ﴿وَٱللَّهُ خَيۡرُ ٱلۡمَٰكِرِينَ﴾ فعلىٰ هذا ينبغي أن يُحمَلَ قولُه: ﴿وَجَاعِلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوكَ﴾ علىٰ المسلمينَ الذين يتَّبعونَه بعدَ نزولِه منَ السماء، ويَنصرُه قولُه: ﴿إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ والله أعلم.

قولُه: (**وقيل: مُميتُك في وقتِك... ورافعُكَ الآنَ**) هذا علىٰ الحذْف لا الكِناية.

قولُه: (**ومُتَّبِعوهُ: همُ المسلمون**)، قالَ صاحبُ «الفرائد»: مَن آمَنَ بنُبوّتِه منَ المسلمينَ والنّصارىٰ وإلىٰ الآنَ لم يُسمَعْ غلَبَةُ اليهودِ عليهم ولم يتَّفقْ لهم مُلكٌ ودولة.

قولُه: (**كذَّبوهُ وكذَبوا عليه**) لَفّ، والنَّشْرُ قولُه: «منَ اليهودِ والنّصارىٰ»، وقولُه: «تفسيرُ الحُكم» مبتدأ، و«قولُه: ﴿فَأُعَذِّبُهُمۡ﴾» الخبَر، وإنّما قال: «تفسيرُ الحُكم» دونَ تفصيلِه، لأنّ التفصيلَ هُو قولُه: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾، ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾، وحُكمُ الله هُو تعذيبُ الكفّار، وتوفِيةُ أجورِ المؤمنين، ومعنىٰ الآية: فأحُكمُ بينكم فيما كُنتُم تختَلفونَ فيه مِن كتابٍ أنزَلتُه، ورسُولٍ بعَثتُه ليُخرِجَكم منَ الظُّلُماتِ إلىٰ النُّورِ، فاختَلفتُم فيه، فمِنكم مَن آمنَ، ومِنكُم مَن كفَر، فأمّا الذين كفَروا فأُعذِّبُهم عذاباً شديداً في الدُّنيا والآخِرة، وأمّا الذين آمَنوا وعَمِلوا الصّالحاتِ فيُوفِّيهم أجورَهم، فالآيةُ مِن بابِ الجَمْعِ والتقسيم.

....

فإنْ قلتَ: التعذيبُ في الآخِرةِ يَصحُّ أن يكونَ تفسيراً للحُكمِ الصّادرِ في الآخِرة، فما بالُ التعذيبِ في الدُّنيا؟

قلتُ ـ واللهُ أعلم ـ: والذي يُمكنُ أن يقالَ: إنه عبارةٌ عن التأبيدِ ونَفْيِ الانقطاع وأخْذِ الزُّبدةِ منَ المجموعِ مِن غيرِ اعتبارِ مُفرَداتِ التركيب، كقولِه تعالىٰ: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾ [هود: ١٠٧].

قالَ المُصنِّف: هُو كقولِ العرَب: ما دامَ تِعارُ، وما أقامَ ثَبير[١]، وغيرِ ذلك مِن كلماتِ التأبيد[٢]، أو المرادُ: مفهومُهما اللُّغويُّ، أي: في الأوّلِ والآخِر، أي: دائماً، أو أقْحمَ في الدُّنيا والآخِرة اهتماماً وغضَباً عليهم؛ لأنّ قولَه: ﴿ثُمَّ إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ﴾ بعدَ قولِه: ﴿إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾، وكذا قولُه في قَرينتِها: ﴿فَيُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ﴾ دَلَّ علىٰ أنّ العذابَ في الآخرة، وأصلُ الكلام: ثُمّ إليّ مرجعُكم فأحكُمُ بينكم فأُعذِّبُهم فيوفّيهم أجورَهم، كما قال.

فإن قلتَ: كيفَ فُصلتِ الآيةُ الأولىٰ بقولِه: ﴿وَمَا لَهُم مِّن نَّٰصِرِينَ﴾ والثانيةُ بقولِه: ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾؟

قلتُ: لعلّ القَصْدَ إلىٰ دليلِ الخِطابِ وأنّ اللهَ يُحبُّ المؤمنينَ، فعدَلَ ليُعرِّضَ بالكافرينَ وأنّ اللهَ تعالىٰ إنّما خذَلَهم لأنهُ يُبغِضُهم، فيا لهُ مِن غضَب قصَدَ في مدْحِ الغيرِ ذَمَّ الغَير! والقومُ المغضوبُ عليهم هم اليهودُ؛ لأنهم الذين كذّبوا بعيسىٰ، فعُذِّبوا في الدُّنيا بضَرْبِ الذِّلّة والمَسكنةِ عليهم، وفي الآخِرةِ بما لا يدخُلُ تحتَ الوَصْف.

فإن قلتَ: ما معنىٰ الخِطاب في قولِه: ﴿ثُمَّ إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ﴾ لأنّ الأصلَ مرجِعُهم نظراً إلىٰ قولِه: ﴿ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوكَ﴾ و﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾.

قلتُ: يجوزُ أن يكونَ التفاتاً، إيذاناً بأنّ الرجوعَ لا بُدَّ منهُ فشافَههم بذلك؛ لأنّ الخِطابَ أدَلُّ في إثباتِ ما أجرىٰ له الكلامَ.

---

(١) تِعار وثبير: جبلان بجزيرة العرب.

(٢) انظر: (٨: ٢٠٠).

[﴿ذَٰلِكَ نَتۡلُوهُ عَلَيۡكَ مِنَ ٱلۡأٓيَٰتِ وَٱلذِّكۡرِ ٱلۡحَكِيمِ﴾ ٥٨]

﴿ذَٰلِكَ﴾: إشارةٌ إلىٰ ما سَبَقَ مِن نبأِ عيسىٰ وغيرِه، وهو مبتدأٌ خَبَرُه ﴿نَتۡلُوهُ﴾، و﴿مِنَ ٱلۡأٓيَٰتِ﴾ خَبَرٌ بعد خَبَر، أوْ خَبَرُ مبتدأٍ محذوف. **ويجوزُ أن يكون** ﴿ذَٰلِكَ﴾ **بمعنىٰ «الذي»**، و﴿نَتۡلُوهُ﴾ صِلَته، و﴿مِنَ ٱلۡأٓيَٰتِ﴾ الخَبَر. ويجوزُ أن يَنتصِبَ ﴿ذَٰلِكَ﴾ بمُضمَرٍ تفسيرُه: ﴿نَتۡلُوهُ﴾. و«الذكرُ الحكيمُ»: القرآنُ، **وُصِفَ بصفةِ مَن هو سَبَبُه، أوْ: كأنّه يَنطقُ بالحكمةِ لكثرةِ حِكَمِه.**

قولُه: (**ويجوزُ أن يكونَ** ﴿ذَٰلِكَ﴾ **بمعنىٰ «الذي»**)، ولم يثبُتْ «ذا» بمعنىٰ «الذي» عندَ سيبَوَيْه إلّا في قولِهم: ماذا؟ وقد أثبتَهُ الكوفيّونَ وأنشَدوا:

عَدَسْ ما لعبّادٍ عليكِ إمارةٌ ... أمِنْتِ وهذا تحمِلينَ طَليقُ[1]

أي: يا عَدَسْ، وهُو في الأصل زَجْرٌ للبَغلة، فسَمّاها به، وهُو علَمٌ هنا، وإنّما بُنيَ لأنهُ حِكايةُ صَوت، ويَجوزُ أن يكونَ زجَرَها بذلك، ثُمّ قال: ما لِعبّادٍ، وهُو اسمُ ملِك، «ها ذا» الأوْلىٰ أن تُكتَبَ منفصِلةً غيرَ متّصلة فَرْقاً بينَه وبينَ اسمِ الإشارة، يُريدُ: تَحمِلُه نفسُه، أي: أنتَ طليقٌ بعد أن صِرتَ أسيراً، وبعضُهم قال: «هذا» ـ في البيتِ ـ علىٰ أصلِه، وهُو اسمُ الإشارة، ومحلُّه مرفوعٌ بالابتداء، وطليقُ: خبَرُه، وتَحمِلينَ: حالٌ، أي: وهذا طَليقٌ حالَ كونِكِ حاملةً له، وما ذكرَهُ الكُوفيّونَ ليسَ يَثبُتُ لخروجِه عن القياسِ ولقلّتِه. كلُّه في «الإقليد».

قولُه: (**وُصِفَ بصِفةِ مَن هُو سَبَبُه**) وهُو منَ الإسنادِ المَجازيِّ، كقوله: نهارُه صائم، وليلُه قائِم.

قولُه: (**أو كأنه يَنطِقُ بالحِكمة**)، اعلَمْ أنّ الضميرَ في قولِه: ﴿ٱلۡحَكِيمُ﴾ العائدَ إلىٰ الذِّكْر، المرادُ به: القُرآنُ إذا حُمِلَ علىٰ حقيقتِه ـ ولا شَكَّ أنّ نفسَ القرآن ليس بحكيم ـ كان الإسنادُ مجازيّاً؛ لأنّ مُسبِّبَه ـ أي: مُنزِلَه ـ حكيم، وإذا شبَّه القرآنَ لكثرةِ حِكَمِه، بإنسانٍ ذي

---

(١) انظر: «الكتاب» لسيبويه (٢: ٤١٦) و«أوضح المسالك» لابن هشام (١: ١٦٢) والبيت ليزيد بن مفرِّغ الحِمْيَريّ، ذكرهُ الفرّاء في «معاني القرآن» (١: ١٣٨) وابن قتيبة في «أدب الكاتب»، ص٣٢١.

[﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾ ٥٩]

﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ ﴾: إنّ شأنَ عيسىٰ وحالَه الغريبةَ كشأنِ آدم. وقولُه: ﴿خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ﴾ جملةٌ مفسِّرة لِـما له شُبِّهَ عيسىٰ بآدم عليهما السلام، أي: خُلِقَ آدمُ مِن ترابٍ ولمْ يكن ثَمّةَ أبٌ ولا أُمٌّ، وكذلك حالُ عيسىٰ. فإن قلتَ: كيفَ شُبِّه به وقد وُجِدَ هو مِن غيرِ أبٍ ووُجِدَ آدمُ مِن غيرِ أبٍ وأُمٍّ؟ قلتُ: هو مَثِيلُه في أَحَدِ الطَّرَفَيْن، فلا يمنعُ اختصاصُه دُونه بالطَّرَف الآخَرِ مِن تَشبيهِه به؛ لأنّ المُماثَلةَ مُشارَكةٌ في بعضِ الأوصاف؛ ولأنه شُبِّه به في أنه وُجِدَ وجودًا خارجًا عن العادةِ المستمرَّة، وهما في ذلك نَظيرانِ؛ ولأنّ الوجودَ مِن غيرِ أبٍ وأُمٍّ أَغربُ وأخرقُ للعادة مِنَ الوجودِ بغيرِ أَب؛ فشُبِّهَ الغريبُ بالأغرب؛ ليكونَ أقطعَ للخَصْم وأحْسَمَ لمادّةِ شُبْهتِه إذا نَظَرَ فيما هو أغربُ ممّا استَغْرَبَه. . .

حِكمة، ثُمّ خَيَّلَ القرآنَ نفْسَ الشَّخص، ثُمّ أطلَقَ القرآنَ علىٰ المتخيَّل ورمَزَ بقولِه: ﴿ٱلْحَكِيمُ﴾ ـ وهُو مِن رَوادفِ المشبَّهِ به ـ أنّ القرآنَ مكانُ الاستعارة، يكونُ استعارةً مَكْنيّةً، ولا تظُنَّنّ أنّ قولَه: «كأنهُ ينطِقُ بالحِكمة»، مُشعِرٌ بأنّ التركيبَ تشبيهٌ لذكرِ الطَّرَفَيْن، وهُو القرآنُ المُشَبَّه، والحكيمُ المُشَبَّه به، فإنّ التحقيقَ ما ذكَرْتُ لك، وتَبَيَّنَ لك مِن هذا أنّ الفاعلَ في الإسنادِ المَجازيِّ يمكنُ أن يكونَ مشَبَّهاً علىٰ سبيلِ المَكْنيّة، وأنّ قولَ صاحبِ «المفتاح»: الذي عندي هُو نَظْمُ هذا النوع، أي: الإسنادِ المَجازيِّ، في سِلكِ الاستعارةِ بالكِناية[1]، ليسَ مِن مُخترعاتِه، بل هُو قد قيل، وذُهِبَ إليه، وأنّ راميَهُ خابِطٌ في الظّلمات[2].

قولُه: (جُملةٌ مفسِّرةٌ لِما لهُ شُبِّه عيسىٰ بآدمَ عليهما السلام)، «ما» موصولةٌ، صِلتُها: «شُبِّه»، والظَّرفُ معمولُه، والضَّميرُ فيه راجعٌ إلىٰ الموصولة، أي: مفسِّرة للذي شُبِّه عيسىٰ بآدمَ لأجْلِه، الجُملةُ بيانٌ لِما يَدُلُّ علىٰ وَجهِ التشبيهِ بأخذِ الزُّبدةِ والخُلاصةِ التي يُعطيها التركيبُ، وهِيَ كونُه وُجِدَ

---

(١) «مفتاح العلوم»، ص٤٠٠-٤٠١.
(٢) في (ط): «الظلماء».

....

مِن غيرِ أبٍ وأُمّ، يعني: ما خَلقْتُ آدمَ إلّا مِن تُرابٍ صِرْف، وليس شأنُه شأنَ أولادِه حيثُ خُلِقوا مِن أبٍ وأُمّ، وعلىٰ هذا توَجَّه السؤالُ المذكورُ وتوجيهُه: كيفَ شُبِّه عيسىٰ بآدمَ عليهما السلامُ، وهُو ليس نظيرَه فيما شُبِّه به؟ وأجابَ: لا نُسلِّمُ أنهُ ليس مثلَه، إذ ليسَ بواجبٍ في التشبيه أن يَحصُلَ الشَّبَهُ مِن كلِّ الوجوه، بل ربّما يَكفي مجرَّد وصْفٍ يَشترِكان فيه، لأنّ المُماثلةَ مشاركةٌ في بعض الأوصاف، ثُمّ ترَقّىٰ في الجَوابِ وقال: «ولأنهُ شُبِّهَ به»، يعني: لا نُسلِّمُ أنّ الوجْهَ ليسَ شاملاً للطّرَفَيْنِ، فإن الوجهَ وهُو كونُهما وُجِدا خارِجَيْنِ عن العادةِ المُستمرّةِ شاملٌ للطَرفيْن، إذ الغرَضُ مِن إيرادِ التشبيه بيانُ حالِ المُشَبَّه، وإليهِ الإشارةُ بقولِه: «وهما في ذلك نَظيران»، ثُمّ ترَكَ هذه المَرتبةَ إلىٰ أعلىٰ منها، بأنْ قال: «ولأنّ الوجودَ مِن غيرِ أبٍ وأُمٍّ أغرَبُ»، أي: الغرَضُ مِن إيرادِ التشبيهِ إلحاقُ الناقص بالكامل، فالواجبُ أن يكونَ المُشَبَّهُ به أقوىٰ في وجْهِ الشَّبَه، وهاهنا كذلك. هذا كلُّه علىٰ أن يكونَ التشبيهُ عقْليّاً. ويُمكنُ أن يكونَ تمثيليّاً بأنْ يُنتزَعَ الوَجْهُ مِن عدّةِ أمورٍ مُتوهَّمة، فإنّ قولَه تعالىٰ: ﴿خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ مُشتمِلٌ علىٰ بَدْءِ الإنشاءِ وانتهائه، علىٰ أنّ القَصْدَ في إيرادِ الكلامِ أنهُ كيفَ يُتصوَّرُ في عيسىٰ دَعوىٰ الإلهيّة؟ فإنهُ مِثلُ آدمَ في كونِه مخلوقاً مِن تُراب، لقولِه تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ﴾ [فاطر: ١١] أي: مِن أحقَرِ الأشياءِ وأوضَعِها، وفي كونِه مُنقاداً لحُكمِه داخلاً تحتَ كلِمةِ التسخير، وهِيَ: كُنْ، كسائرِ المكوَّنات.

والآياتُ مِن أوّلِ السُّورةِ كما ذكَرْنا مَسوقةٌ للاحتجاجِ علىٰ النّصارىٰ، وعلىٰ أسلوبِه قولُه تعالىٰ: ﴿لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ﴾ [البقرة: ١١٦] علىٰ إرادةِ استعمالِ «ما» في «أُولي العِلم»، ممّن عُبِدَ دونَ الله منَ الملائكةِ والمسيح وعُزَيْر، تحقيراً، ويؤيِّدُ هذا الوجهَ قولُ الزجّاج: ﴿خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ﴾ ليسَ بمُتّصِل بآدمَ إنّما هُو تبيينُ قصّتِه، فإذا قلتَ: مِثلُك مِثلُ زَيد، أردْتَ أنك تُشبِهُه في فعلِه ثُم تُخبِرُ بقصّةِ زَيْد، فعَلَ كذا وكذا[1]، لأنّ اعتبارَ القصّةِ والحالةِ في التشبيهِ أكثرَ ما يكونُ في قسم التمثيلِ منه.

(١) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٢٢).

وعن بعضِ العُلماء: أنّه أُسِرَ بالرُّوم، فقال لهم: لِـمَ تَعبُدونَ عيسىٰ؟ قالوا: لأنه لا أبَ له. قالَ: فآدمُ أَوْلىٰ؛ لأنه لا أبوَيْنِ له. قالوا: كانَ يُحيي الموتىٰ. قال: فحِزْقيلُ أَوْلىٰ؛ لأن عيسىٰ أَحْيا أربعةَ نَفَر، وأحيا حِزْقيلُ ثمانيةَ آلاف. قالوا: كانَ يُبرِئُ الأكْمَهَ والأبْرَص. قال: فجرْجِيسُ أَوْلىٰ؛ لأنه طُبِخَ وأُحرِقَ ثُمَّ قامَ سالـمًا. ....

قولُه: (وعن بعضِ العلماءِ أنهُ أُسِرَ بالرُّوم)، وجَدتُ في بعضِ الرِّوايات أنهُ أُسِرَ ثلاثونَ رجُلاً منَ المسلمين، وكان فيهم شيخٌ مِن أهلِ دمشقَ يقالُ له: واصِل، فأُدخِلَ علىٰ بِطْريقٍ منَ البطارِقة، فسألَهُ شيئاً، فلم يَرُدَّ عليهِ الشيخُ، فقال له: ما لَك؟ قال: كيفَ أُجيبُك وأنا أسيرٌ بيْنَ يديْك، فإن أَجَبْتُك بما تهوىٰ أسخَطتُ ربّي، وإن أجَبتُكَ بما لا تهوىٰ تخوَّفتُ علىٰ نفْسي، فأعطِني عهْدَ الله وميثاقَه وما أخَذَ علىٰ النبيّينَ أنّك لا تَغدِرُ بي، وإذا سَمِعتَ الحقَّ أذعَنْتَ له، قال: لكَ بذلك عهدٌ وميثاقٌ، فكلَّمَه فأفحمَه، وبلغَ أمرُه إلىٰ الملِك فأرسَلَ إليه فأحضَرَهُ ودَعا بعظيم النّصارىٰ، فلمّا دخَلَ سجَدَ له المَلِكُ ومَن حولَه، فسألَهُ: مَن هذا؟ فقيل له: هذا الذي يأخُذُ النّصارىٰ دينَهم منه، قال الشيخُ: أمَا لهُ من زوجةٍ أو عَقِب؟ قال المَلِك: أخْزاك الله! هذا أزكىٰ مِن أن يُقذَّر بالوَلَد أو يُنسَبَ إلىٰ النِّساء أو يُدَنَّس بالحَيْض، فقال: فأنتُم تكرَهونَ لأدناكُم ذلك وتأخُذُكم العِزّةُ مِن ذكْرِ الزَّوجةِ والولَدِ لهُ، وتَزعمونَ أنّ ربَّ العالَمينَ سكَنَ ظُلمةَ البَطْنِ وضيقَ الرَّحِم ودُنِّسَ بالحَيْض؟ فسَكتَ القِسُّ، ثمّ قال: أيُّها القِسّ، لِمَ عبدتُم عيسىٰ ابنَ مريم؟ أمِن جهةِ أنهُ لا أبَ له، فهذا آدمُ لا أبَ له ولا أُمّ، خلَقَهُ اللهُ بيَدِه وأسْجَدَ لهُ ملائكتَه، فضُمّوا آدمَ إلىٰ عيسىٰ حتّىٰ يكونَ لكم رَبّانِ، وإن كنتُم إنّما عبَدتُموه لأنه أحيا الموتَىٰ فهذا حِزقيلُ تَجِدونَهُ في الإنجيل لا نُنكِرُه نحنُ ولا أنتُم، مَرَّ بميِّت فدَعا اللهَ فأحياهُ حتّىٰ كلّمَه، فضُمّوهُ إليهما حتّىٰ يكونَ لكم ثلاثةُ آلهة، ثمّ قال: أيُّها الملِك، ما عابَ أهلُ الكتابِ علىٰ أهل الأوثان؟ قال: أنهم عبَدوا ما عَمِلوا بأيديهم، فقال: ها أنتم تَعبُدونَ هذه الصُّوَر التي في كنائسِكم، فإن كانت في الإنجيل فلا كلامَ، فإن لم تكنْ فلمَ تُشبِّهونَ دينكم بدين أهل الأوثان؟ قال المَلِك: صدَقَ، هل تجِدونَه في الإنجيل؟ فقال القِسُّ: لا، فقال: فلِمَ تُشبِّهونَ ديني بدينِ أهلِ الأوثان؟ فأمرَ المَلِكُ بِنَقْضِ الكنائس فجعَلوا يَنقُضونَها ويَبْكون، فقالَ القِسُّ: هذا شيطانٌ

﴿خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ﴾: قدّره جَسَدًا مِن طِين، ﴿ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن﴾ أي: أنشأه بَشَرًا، كقولِه: ﴿ثُمَّ أَنشَأۡنَٰهُ خَلۡقًا ءَاخَرَ﴾ [المؤمنون: ١٤]، ﴿فَيَكُونُ﴾: حكايةُ حالٍ ماضية.

[﴿ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُن مِّنَ ٱلۡمُمۡتَرِينَ﴾ ٦٠]

﴿ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّكَ﴾: خَبَرُ مبتدإٍ محذوف، أي: هو الحقُّ، كقولِ أهلِ خَيْبَر: **محمّدٌ والخَميسُ**. ونَهْيُه عن الامتراءِ ـ وجَلَّ رسولُ الله ﷺ أن يكون مُمْتَرِيًا ـ **مِن بابِ التهييج**؛ لزيادةِ الثَّبات والطُّمأنينة، وأن يكونَ لُطْفًا لغيره.

مِن شياطينِ العرَب فأخرِجوهُ من ديارِكم ولا تَقتلوه ولا تُقطِروا قَطرةً مِن دَمِهِ في ديارِكم فتَفسُدَ عليكم، فأخرَجوهُ إلىٰ بلادِ الإسلام[1]، واللهُ أعلَمُ بالحقيقة.

قولُه: (**محمّدٌ والخميس**). **النِّهاية**: الخَميسُ: الجيشُ، سُمّي به لأنهُ مقسومٌ خمسةَ أقسام: المقدَّمة، والساقَة، والمَيْمَنة، والمَيْسَرة، والقَلْب، وقيل: لأنهُ يخمسُ الغنائم، ومحمدٌ: خبرُ مبتدأٍ محذوف، أي: هذا محمّد.

رُوِّينا في «صحيح البخاريِّ»، عن أنسِ بن مالك، أنّ رسولَ الله ﷺ أتىٰ خَيْبَر ليلاً، فلمّا أصبحَ خرجتِ اليهودُ بمَساحِيهم[2] ومَكاتِلِهم[3]، فلمّا رأَوْه قالوا: محمّدٌ ـ والله ـ والخميس، فقالَ النبيُّ ﷺ: «خَرِبَت خَيْبر، إنّا إذا نزَلْنا بساحةِ قوم فساءَ صباحُ المُنذَرين»[4].

قولُه: (**مِن بابِ التهييج**). **المُغرِب**: هاجَهُ فهاج، أي: هيَّجَه، وأثارَهُ فثارَ، يتَعدّىٰ ولا يتَعدّىٰ[5]، وهُو خبرُ نَهْيِه عنِ الامتراءِ، وما توسَّطَ بينَهما اعتراضٌ، ونحوُه قولُه تعالىٰ: ﴿وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾ [القصص: ٨٧].

---

(١) القصّة في «تاريخ دمشق» لابن عساكر (١٧: ٧٢٠) وذكر طرفاً منها في «تبيين كذب المفتري» ص٢١٨، ونصَّ علىٰ أنّ ذلك قد وقع للإمام الباقلّاني حين كان في بلادِ الرّوم.

(٢) المساحي: جمع مِسْحاة، وهي المِجْرَفة.

(٣) المكاتيل: جمع مِكتَل، وهو وعاءٌ يُشبِه الزِّنبيل.

(٤) «صحيح البخاري» (٤١٩٧)، وأخرجه مسلم (١٣٦٥).

(٥) «المُغرِب»، ص٥٠٨.

[﴿فَمَنْ حَآجَّكَ فِيهِ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا۟ نَدْعُ أَبْنَآءَنَا وَأَبْنَآءَكُمْ وَنِسَآءَنَا وَنِسَآءَكُمْ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَل لَّعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ ٦١]

﴿فَمَنْ حَآجَّكَ﴾ مِنَ النصارىٰ ﴿فِيهِ﴾ في عيسىٰ ﴿مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ﴾ أي: مِنَ البيِّناتِ المُوجِبةِ للعِلْم. ﴿تَعَالَوْا۟﴾: هلمُّوا، والمرادُ: المجيءُ بالرأي والعَزْم، كما تقولُ: تعالَ نُفكِّرْ في هذه المَسْألة، ﴿نَدْعُ أَبْنَآءَنَا وَأَبْنَآءَكُمْ﴾ أي: يَدْعُ كلٌّ منِّي ومنكم أبناءَه ونساءَه ونَفْسَه إلىٰ المُباهلَة، ﴿ثُمَّ نَبْتَهِلْ﴾: ثُمَّ نتباهَلْ بأن نقولَ: بَهْلَةُ اللّٰـهِ علىٰ الكاذبِ منّا ومنكم. والبَهْلةُ بالفتحِ والضَّمِّ: اللَّعْنةُ، وبَهَلَه اللهُ: لَعَنَه وأَبْعَدَه مِن رحمتِه، مِن قولِك: أَبْهلَه؛ إذا أَهْمَلَه، ....

وفي هذا الأسلوبِ فائدتان، إحداهُما: أنهُ صلَواتُ الله عليه إذا سَمِعَ مثلَ هذا الخِطاب تحرَّكَ منه الأريَحيَّةُ[1] فيَزيدُ في الثَّباتِ علىٰ اليقين.

وثانيهما: أنّ السامعَ يتنبَّهُ لهذا الخِطابِ الفَظيعِ علىٰ أمرٍ عظيم فينزجِرُ عمّا يورِثُ الامتراءَ؛ لأنهُ صلَواتُ الله عليه وسلّم بجَلالتِه إذا خُوطِبَ بمِثلِه فما يُظَنُّ بغيرِه؟ وإلىٰ هذَيْنِ المَعْنيَيْنِ الإشارةُ بقولِه: «لزيادةِ الثَّباتِ والطُّمأنينة، وأن يكونَ لُطفاً لغيرِه».

قولُه: (﴿مِنَ ٱلْعِلْمِ﴾ أي: منَ البيِّناتِ المُوجِبةِ للعِلم) أي: اللامُ في ﴿ٱلْعِلْمِ﴾ للعَهْد، وهُو تلخيصُ الدَّليلِ الموجِبِ لأنّ عيسىٰ مخلوقٌ من مخلوقاتِه وليسَ بابنٍ لهُ، ولا تفاوُتَ بينه وبينَ آدمَ المخلوقِ منَ التُّرابِ المكوَّنِ بكلمةِ التسخير، ويدُلُّ علىٰ أنّ البيِّنَةَ الموجِبةَ للعلم ذلك قولُه تعالىٰ: ﴿ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُن مِّنَ ٱلْمُمْتَرِينَ﴾ يعني: إذا عانَدوا للحقِّ بعدَ ذلك لم يَبْـقَ إلّا الدعوةُ إلىٰ المُلاعَنة وتعجيزُهم بالمُباهَلةِ التي تَستأصِلُهم من سِنْخِهم[2]، فقولُه: ﴿ٱلْحَقُّ﴾ وقولُه: ﴿ٱلْعِلْمِ﴾ مُعبِّرانِ عن تلخيصِ الدَّليل.

---

(١) وهي الخِفّةُ والنشاط.

(٢) أي: أصلهم. «الصِّحاح» (سنخ).

وناقةٌ باهِل: **لا صِرارَ عليها**، وأصلُ الابتهالِ هذا، ثُمَّ استُعمِلَ في كلِّ دعاء يُجْتَهَدُ فيه وإن لمْ يكن التِعانًا. رُوِيَ: أنّه لـمّا دعاهم إلىٰ المباهَلة قالوا: حتىٰ نَرْجعَ ونَنظُرَ، فلمّا تخالَوْا قالوا **للعاقِب** ـ وكان ذا رأيِهم ـ يا عبدَ المسيحِ، ما ترىٰ؟ فقال: والله لقد عَرفتم ـ يا معشرَ النصارىٰ ـ أنّ محمّدًا نبيٌّ مُرْسَل، ولقد جاءَكم **بالفَصْلِ من أمْرِ صاحبِكم**، والله ما باهَلَ قومٌ نبيًّا قطُّ فعاشَ كبيرُهم ولا نبَتَ صغيرُهم، ولئنْ فَعلتم لتَهلِكُنّ، **فإن أبَيْتم إلا إلْفَ دِيْنِكم** والإقامةَ علىٰ ما أنتم عليه **فوادِعُوا الرَّجلَ** وانصرِفوا إلىٰ بلادِكم. ....

قولُه: (**لا صِرارَ عليها**)، صَرَرْتُ الناقةَ: شدَدْتُ عليها الصِّرارَ، وهو خَيْطٌ يُشَدُّ فوقَ الخِلْفِ والتَّوْدِيةِ لئلّا يَرضَعَها ولَدُها، والتَّوْديةُ: واحدةُ التَّوادي، وهِيَ الخشَباتُ التي تُشَدُّ علىٰ خِلفِ الناقةِ إذا صُرَّت، والخِلفُ، بكسرِ الخاء: حلَمةُ ثدْي الناقة.

قولُه: (**للعاقِب**). **النِّهاية**: جاءَ السيِّدُ والعاقِبُ، هما مِن رُؤسائهم وأصحابِ مَراتبِهم، والعاقبُ يَتْلو السيِّد.

قوله: (**بالفصل من أمر صاحبكم**)، يعني به ما يشير إليه قوله تعالىٰ: ﴿قَوْلَ ٱلْحَقِّ ٱلَّذِى فِيهِ يَمْتَرُونَ﴾ أي: فصل بينكم وبين اليهود؛ حيث قلتم: عيسىٰ ابنُ الله وثالثُ ثلاثة، وقالوا: هو ساحر كذّاب. و﴿قَوْلَ ٱلْحَقِّ﴾: هو عيسىٰ، وإنما سُمِّي به؛ لأنه لم يُوجَد إلا بكلمة الله وحدَها؛ وهي قولُه: «كُن» مِن غير واسطةِ أب[1].

قولُه: (**فإن أبَيْتُم إلّا إلْفَ دينِكم**)، الاستثناءُ مُفرَّغٌ؛ لأنّ في «أبىٰ» معنىٰ النَّفْي، يعني: إنْ لـم تقبَلـوا دينَ الإسـلام ولم ترَغَبـوا في شيءٍ إلّا إلْـفَ دينِكم فصالِحوا مـحمّداً علىٰ شــيءٍ وانصَرفوا سالِمينَ إلىٰ أهاليكُم، يعني: إنْ باهَلتُم معَه هلَكتُم، وإن ناصَبْتُم الحرْبَ فلم تَقدِروا عليه، وفيه أنّ دينَه حقّ، والواجبَ عليكُم ترْكُ ما أَلِفتُم به منَ الدِّين الباطِل.

قولُه: (**فوادِعوا الرجُل**)، **النِّهاية**: المُوادَعةُ: المُتارَكة، أي: يدَعُ كلُّ واحدٍ منهما ما هُوَ فيه، يقال: تَوادَعَ الفريقانِ: إذا أعطىٰ كلُّ واحدٍ منهُما الآخر عهداً أن لا يَغزُوَه.

---

(١) قوله: «قوله: بالفصل» إلىٰ هنا أثبتناه من (ط).

فأتَوْا رسولَ الله ﷺ وقد غدا مُحتضِنًا الحسينَ آخذًا بيَدِ الحَسَن، وفاطمةُ تمشي، وعليٌّ خلفَها، وهو يقولُ: «إذا أنا دَعَوْتُ فأمِّنوا»، فقال أُسْقُفُّ نَجْران: يا مَعْشَرَ النصارىٰ، إني لأرىٰ وجوهًا لو شاءَ اللهُ أن يُزيلَ جبَلًا مِن مكانِه لأَزالَه بها، فلا تُباهِلوا فتَهْلِكوا ولا يَبْقَ علىٰ وجهِ الأرضِ نصرانيٌّ إلىٰ يومِ القيامة. فقالوا: يا أبا القاسم، رأَينا أن لا نُباهِلَك، وأن نُقِرَّكَ علىٰ دِينِك ونَثبُتَ علىٰ دِينِنا. قال: «فإذا أبَيْتُم المُباهَلةَ فأَسلِموا يَكُنْ لكم ما للمسلمينَ وعليكُم ما عليهم»، فأبَوْا، قال: «فإني أُناجِزُكم»، فقالوا: ما لنا بحَرْبِ العربِ طاقةٌ، ولكن نُصالِحُك علىٰ أن لا تَغزُوَنا ولا تُخيفَنا ولا تَرُدَّنا عن دِينِنا علىٰ أن نؤدِّيَ إليك كلَّ عامٍ ألفَيْ حُلَّةٍ؛ ألْفٌ في صَفرٍ وألفٌ في رَجَبٍ، وثلاثينَ دِرعًا عاديَّةً مِن حَديد. فصالحَهم علىٰ ذلك، وقال: «والذي نَفْسي بيدِه إنّ الهلاكَ قد تدلَّىٰ علىٰ أهلِ نَجْرانَ، ......

قولُه: (أُسْقُفّ)، النِّهاية: هُو اسمٌ سُريانيٌّ لرؤساءِ النَّصارىٰ وعُلمائهم، وقال: والسَّقفُ والسِّقيفيُّ: مرتَبةٌ يَلونَها مِن قِبَلِ الملوك[1].

قولُه: (ولا يَبْقَ) بغيرِ ياءٍ في نُسخةِ المصنِّف، وقيل: الصوابُ بإثباتِها لأنهُ معطوفٌ علىٰ «فتهلِكوا» وهو منصوبٌ وليس بمجزوم، لأنّ الفاءَ في جوابِ النَّهي تَنصُبُ، وفيه نظَر، لجَوازِ أن يكونَ مِن بابِ ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن﴾ [المنافقون: ١٠].

وحديثُ المباهَلة رَوىٰ مختصراً منهُ أحمدُ بنُ حَنْبل عن ابنِ مسعود[2]، ورَوىٰ أيضاً عن ابن عبّاس: لو خرَجَ الذين يُباهِلونَ رسولَ الله ﷺ لَرَجعوا لا يَجِدونَ أهلاً ولا مالاً[3].

قولُـه: (فإنّي أُناجِزُكم)، الجوهريّ: والمُناجَزةُ في الحَرْب: المُبارَزةُ والمقاتَلة، وفي المثَل: المُحاجَزةُ قبْلَ المُناجَزة.

---

(١) في (ط): «يلونها دون الملوك».

(٢) «المسند» (٣٩٣٠) ورواه أيضاً البخاري (٤١١٩-٤١٢٠).

(٣) «المسند» (٢٢٢٥)، ورواه أيضاً أبو يعلىٰ الموصلي في «المسند» (٤: ٤٧١) وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨: ٢٢٨) وقال: «رواه أحمد وأبو يعلىٰ، ورجال أبي يعلىٰ رجال الصحيح»، وقال أحمد شاكر: إسناده صحيح (٤: ٥١).

ولو لاعَنُوا لُمسِخوا قِرَدةً وخنازيرَ، ولاضْطَرَمَ عليهم الوادي نارًا، ولاستأصَلَ اللهُ نجرانَ وأهْلَه حتىٰ الطيرَ علىٰ رُؤوسِ الشَّجَر، ولَـما حالَ الحَوْلُ علىٰ النصارىٰ كلِّهم حتىٰ يَهْلِكوا». وعن عائشةَ رَضِيَ الله عنها: أنّ رسولَ الله ﷺ خَرَجَ وعليه مِرْطٌ مُرَحَّلٌ مِن شَعرٍ أَسْود، فجاءَ الحسنُ فأَدخَلَه، ثم جاء الحسينُ فأَدخَلَه، ثُمَّ فاطمةُ، ثُمَّ عليٌّ، ثم قالَ: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾ [الأحزاب: ٣٣]. فإن قلتَ: ما كانَ دعاؤُه إلىٰ المباهَلةِ إلا لِيتبيَّنَ الكاذبُ منه ومِن خَصْمِه، وذلك أمرٌ يختصُّ به وبمن يُكاذِبُه، فما معنىٰ ضَمِّ الأبناءِ والنساء؟ قلتُ: ذلك آكدُ في الدلالةِ علىٰ ثقتِه بحاله واستيقانِه بصِدْقه؛ حيثُ استجْرَأَ علىٰ تعريضِ أعزَّتِه وأفلاذِ كَبدِه وأحبِّ الناسِ إليه لذلك، ولم يَقتصِرْ علىٰ تعريضِ نفْسِه له؛ وعلىٰ ثقتِه بكذبِ خَصْمِه حتى يَهلِكَ خصمُه مع أحبَّتِه وأعزَّتِه هلاكَ الاستئصالِ إن تمّتَ المباهَلةُ. وخُصَّ الأبناءُ والنساء؛ لأنهم أعزُّ الأهلِ وألصقُهم بالقُلوب، وربَّما فَدَاهم الرَّجلُ بنفْسِه وحارَبَ دونهم حتىٰ يُقتَل، ومِن ثَمَّ كانوا يَسُوقون مع أنفُسِهم الظَّعائنَ في الحُروب؛ لتَمْنَعَهم من الهَرَبِ، ....

قولُه: (خرجَ وعليه مِرْطٌ مُرَحَّل)، الحديثُ رَواه مسلمٌ[1]، المِرطُ: الكِساء، والمُرَحَّلُ: المَوَشّىٰ المنقوش الذي فيه صُوَر الرِّحال.

قولُه: (لِيَتبيَّنَ الكاذِبُ منهُ ومِن خَصْمِه) أي: يَظهَر مَن نُسِبَ إلىٰ الكذِبِ من رسولِ الله ﷺ ومِنْ خصمِه، هذا معنىٰ المُباهَلةِ لِما سَبَقَ مِن قولِه: «بأن يقولَ: بَهلةُ الله علىٰ الكاذِبِ منّا ومِنكم».

قولُه: (لذلك) اللامُ متعلِّقٌ بقولِه: «تعريضُ»، وذلك إشارةٌ إلىٰ المباهَلة، «ولم يَقتصِرْ»: عطفٌ علىٰ «استجْرأ»، و«بكذبِ خَصْمِه» يتعلَّقُ بـ«ثقته»، و«علىٰ ثقتِه»: عطفٌ علىٰ «علىٰ ثقته».

قولُه: (الظّعائن)، الجَوهريّ[2]: الظعينةُ: المرأةُ ما دامَتْ في الهَودَج، و: الهَوْدَجُ أيضاً، كانت فيه امرأةٌ أو لم تكنْ.

---

(١) أخرجه مسلم (٢٤٢٤) وأبو داود (٤٠٣٢) والترمذي (٢٨١٣) من حديثِ عائشة رضيَ اللهُ عنها.

(٢) قوله: «الجوهري» سقط من (د).

ويسمُّون الذادةَ عنها بأرواحِهم حُماةَ الحقائق. وقَدَّمَهم في الذِّكْرِ علىٰ الأنفُس؛ لِيُنَبِّهَ علىٰ لُطفِ مكانِهم وقُرْبِ منزلتِهم؛ وليُؤذِنَ بأنّهم مقدَّمون علىٰ الأنفُس مُفَدَّون بها. وفيه دليلٌ لا شيءَ أقوىٰ منه علىٰ فضلِ أصحابِ الكِساء عليهم السلام، وفيه برهانٌ واضحٌ علىٰ صحَّةِ نُبوَّةِ محمّدٍ ﷺ؛ لأنه لم يَرْوِ أحدٌ من موافقٍ ولا مخالِفٍ أنّهم أجابوا إلىٰ ذلك.

[﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ ۚ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ ۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ * فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِٱلْمُفْسِدِينَ﴾ ٦٢-٦٣]

﴿إِنَّ هَٰذَا﴾ الذي قُصَّ عليك مِن نبأ عيسىٰ ﴿لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ﴾، قُرِئَ بتحريكِ الهاءِ علىٰ الأصل، وبالسُّكون؛ لأنّ اللامَ تَنزلُ مِن «هو» منزلةَ بعضِه؛ فخُفِّف كما خُفِّف عَضْد، و«هو» إمّا فصلٌ بين اسمِ ﴿إِنَّ﴾ وخَبَرِها، وإمّا مبتدأٌ و﴿ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ﴾ خبرُه، والجملةُ خبر ﴿إِنَّ﴾. فإن قلتَ: لِـمَ جازَ دخولُ اللامِ علىٰ الفَصْل؟ قلتُ: إذا جازَ دخولُها علىٰ الخَبَرِ كانَ دخولُها علىٰ الفَصْلِ أجْوَزَ؛ لأنه أقربُ إلىٰ المبتدأ منه وأصلُها أن تدخلَ علىٰ المبتدأ و﴿مِن﴾ في قولِه: ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ بمنزلةِ البناءِ علىٰ الفتح. ....

قولُه: (حُماة الحقائق) جَمع حقيقة، وهِي ما يَحِقُّ علىٰ الرجُل أن يَحميَه.

قولُه: (قُرِئَ بتحريكِ الهاء) أي: «لَهُوَ». بالسكونِ: قالونُ وأبو عمرٍو والكِسائيُّ، والباقونَ: بالتحريك[1].

قولُه: (و﴿مِن﴾ في قولِه: ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ بمنزلةِ البناءِ علىٰ الفَتْح)، فإن قلتَ: فعلىٰ هذا الفتحُ هُو الأصل، وقد قالَ ابنُ الحاجب: وإنّما بُنِيَ المفرَدُ معَهُ لِما تضمَّنَه من معنىٰ الحَرْف؛ لأنّ معناه: ما مِن رجُل. وأُجيبَ: أنّ هذا إحدىٰ عِلّتَيْنِ في بناءِ اسم «لا»، ذكَرَهما صاحبُ «الإقليد»، إحداهما: هذه التي ذكَرَها ابنُ الحاجب. والثانيةُ: أنّ «لا» معناها النَّفْيُ،

---

(١) «الكشف» (١: ٢٣٤)، و«شرح الشاطبية» للضباع، ص١٣٦.

في «لا إلٰهَ إلا الله» في إفادةِ معنىٰ الاستغراق، والمرادُ: الردُّ علىٰ النصارىٰ في تَثْليثِهم.

﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِٱلۡمُفۡسِدِينَ﴾: وعيدٌ لهم بالعَذابِ المذكور في قوله: ﴿زِدۡنَٰهُمۡ عَذَابٗا فَوۡقَ ٱلۡعَذَابِ بِمَا كَانُواْ يُفۡسِدُونَ﴾ [النحل: ٨٨].

كالاستفهام، في أنّهما يَتَشَبَّثانِ بمضمونِ الجُملة لا بالاسم وحدَه، ألا تَرىٰ أنّك إذا قُلتَ: هل خرَجَ زيدٌ؟ فاستفهامُك عنِ التباسِ خروجٍ في زمانٍ ماضٍ بزَيْد، لأنّك لا تَجهَلُ الخروجَ في زمانٍ ماضٍ حادثاً علىٰ الإطلاقِ ولم تجْهَل أيضاً زيداً، بل جهِلتَ التباسَ ذلك الخروج به، وكذا إذا قُلتَ: ما خرَجَ زَيْد، فالنَّفيُ متشبِّثٌ بمضمونِ الجُملةِ علىٰ ما سبَق، ولا في «لا رجُلَ أفضلُ منكَ» يفيدُ النَّفْيَ الذي مِن شأنِه أن يَتَشبَّثَ بالاسمِ المَنْفيِّ لا بمضمونِ الجملة، وهُو النَّفيُ علىٰ معنىٰ الاستغراق، لأنهُ غيرُ متَصوَّرٍ في غيرِ الاسم المَنْفيِّ في الجُملة، وهي في إفادتِها هذا المعنىٰ كلامِ التعريفِ في نفْسِ الرجُل.

ولـمّا خُصَّت «لا» في هذا المقام بحُكمٍ أحَبّوا أن يَنْصِبوا للاختصاصِ لتَنفصِلَ هذه الحالةُ من سائرِ حالاتِها التي لم تنزلْ فيها منزِلةَ حرْفٍ يُحدِثُ في الاسم وحدَه معنًى، فبَنَوُا الاسمَ المَنْفيَّ لأنّ هذا الحُكمَ ممّا يدُلُّ علىٰ فَرطِ امتزاجِ الحرْفِ بالاسم، وإنّما لم يُبْنَ «الرجلُ»، واللامُ نازلةٌ منزِلةَ الجُزءِ منَ الاسم لأنّ البناءَ للتمييز، ولا حاجةَ هنا للتمييز؛ لأنهُ ليس للّام حالةٌ تزولُ فيها عن صفةِ الامتزاجِ بالاسم، فيُحتاجَ إلىٰ النَّصْب، بخِلافِ «لا»، فإنّها تارةً تفيدُ النَّفْيَ المتشبِّثَ بمضمونِ الجُملةِ لا غير، وأُخرىٰ تُفيدُ النَّفيَ المتعلّقَ بالاسم، كأنّ المصنِّفَ اختارَ هذا التعليلَ وبنىٰ عليه كلامَه، هذا وإنّما ألْـحَقَ الأصلَ بالفَرع هاهنا لأنّ الفرعَ اشْتُهِرَ بيْنَ الناس كثرةَ استعمالٍ حتّىٰ صارَ أصلاً في الاعتبار، كالدّابةِ في العُرفِ العامِّ في ذواتِ الأربع.

قوله: (والمرادُ: الردّ علىٰ النصارىٰ)، يعني تقصيص إيجاد عيسىٰ بكلمة «كُن» تستلزم التوحيدَ، وقوله: ﴿وَمَا مِنۡ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ تذييلٌ وتقرير لمعناه، فلا ردّ أبلغ من هذا[1].

قولُه: (وَعيدٌ لَهُم بالعذابِ المذكور) يعني في إتيانِ صِفةِ العِلم بعدَ التوَلّي وعيدٌ لهم، وفي

---

(١) هذه الفقرة؛ من قوله: «قوله: والمراد الرد» إلىٰ هنا أثبتناها من (ط). وقوله فيها: «تقصيص» لعله «تخصيص».

[﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقُولُواْ ٱشْهَدُواْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ * يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لِمَ تُحَآجُّونَ فِىٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمَآ أُنزِلَتِ ٱلتَّوْرَىٰةُ وَٱلْإِنجِيلُ إِلَّا مِنۢ بَعْدِهِۦٓ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ * هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ حَٰجَجْتُمْ فِيمَا لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَآجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ ۚ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ * مَا كَانَ إِبْرَٰهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَٰكِن كَانَ حَنِيفًا مُّسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ * إِنَّ أَوْلَى ٱلنَّاسِ بِإِبْرَٰهِيمَ لَلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ وَهَٰذَا ٱلنَّبِىُّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ۗ وَٱللَّهُ وَلِىُّ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ ٦٤-٦٨]

﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ﴾ قيل: هم أهلُ الكتابَيْن. وقيل: وفدُ نَجْرانَ، وقيلَ: يَهودُ المدينة. ﴿سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾: مستويةٍ بَيْنَنا وبينكم لا يَختلِفُ فيها القرآنُ والتوراةُ والإنجيل.

وتفسيرُ «الكلمة» قولُه: ﴿أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ يعني: تعالَوْا إليها حتىٰ لا نقولَ: عُزيرٌ ابنُ الله، ولا المسيحُ ابنُ الله؛ لأنّ كلَّ واحدٍ منهما بعضُنا بَشَرٌ مِثْلُنا؛ ....

ذكْرِ المُفسِدينَ تنبيهٌ علىٰ اختصاصِ ذلك الوعيدِ بها في تلك الآية، فاللامُ في ﴿ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ للعَهْد، يعني: فإنْ تولَّوْا فإنّ اللهَ يُعذِّبُهُم العذابَ الذي تُعورِفَ واشتُهِرَ في حقِّ المفسِدين، وهوَ العذابُ المضاعَف.

قالَ القاضي: وضَعَ ﴿ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ مَوضع الضَّمير لِيَدُلَّ علىٰ أنّ التولّيَ عن الحُجَج، والإعراضَ عن التوحيدِ إفسادٌ للدِّين، والاعتقادُ المؤدّي إلىٰ فسادِ النفْس بل فسادِ العالم[1].

قولُه: (بعضُنا): خبرُ «أنّ» و«بشَرٌ مِثلُنا»: بدَلٌ منهُ أو خبرٌ بعدَ خبَر، وعلىٰ الوجْهَيْنِ الخبَرُ معرفةٌ والاسمُ نَكِرة، وإن صَحَّ من حيثُ المعنىٰ، وتخصيصُ الاسم لأنّ التقديرَ أنّ عُزيْراً بعضُنا والمسيحُ بعضُنا، لكنّ الظاهرَ أنّ «بعضُنا»: خبرُ مبتدإٍ محذوفٍ والجملةُ: خبَرُ «أنّ»[2].

---

(١) «أنوار التنزيل» (١: ١٦٥).

(٢) من قوله: «وعلىٰ الوجهين الخبر معرفة» إلىٰ هنا ساقط من (ط).

ولا نُطِيعَ أحبارَنا فيما أَحْدَثوا مِنَ التحريمِ والتحليل مِن غيرِ رجوعٍ إلىٰ ما شَرَعَ اللهُ، كقولِه تعالىٰ: ﴿ ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُوٓاْ إِلَٰهًا وَٰحِدًا﴾ [التوبة: ٣١]. وعن عَدِيِّ ابن حاتم: ما كنّا نَعبُدُهم يا رسول الله. قال: «أليسَ كانوا يُحِلُّون لكم ويُحَرِّمون فتأخُذون بقولِهم؟» قالَ: نَعَمْ. قال: «هو ذاك». وعن الفُضَيل: لا أُبالي أطَعْتُ مخلوقًا في معصيةِ الخالقِ أَوْ صَلَّيتُ لغيرِ القِبْلة. وقُرِئ: (كلْمةٍ) بسكونِ اللام، وقرأ الحسن: (سواءً) بالنصبِ بمعنىٰ: استوَتِ استواءً. ﴿فَإِن تَوَلَّوْاْ﴾ عن التوحيد ﴿فَقُولُواْ ٱشْهَدُواْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ أي: لَزِمَتْكم الحُجّةُ؛ فوَجَبَ عليكم أن تَعترِفوا وتُسلِّموا بأنّا مُسلِمون دُونَكم، كما يقولُ الغالبُ للمغلوب في جدالٍ أَوْ صِراعٍ أَوْ غيرِهما: اعترف بأنّي أنا الغالبُ وسلِّمْ لي الغَلَبَةَ. ويجوزُ أن يكونَ مِن بابِ التَّعريض، ومَعْناه: اشْهَدوا واعتَرِفوا بأنكم كافرون؛ حيثُ تولّيتُم عن الحقِّ بعدَ ظهورِه. زَعَمَ كلُّ فريقٍ من اليهودِ والنصارىٰ أنّ إبراهيمَ كانَ منهم، وجادلوا رسولَ الله ﷺ والمؤمنين فيه، فقيلَ لهم: إنّ اليهوديّةَ إنما حدثتْ بعدَ نزولِ التوراة، والنّصرانيّةَ بعدَ نزولِ الإنجيل، ....

قولُه: (فوجَبَ عليكم أن تَعترفوا وتُسَلِّموا) يريدُ: فإنْ تولَّوْا عنِ الاتّفاقِ معَكم علىٰ كلِمةِ التوحيد، وهِي ﴿أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾، وهُو دينُ الأنبياءِ كلِّهم بعدَ أن عرَضتُم عليهم ذلك، فاعلَموا أنّهم إنّما أبَوا للعِناد؛ لأنهُ لزِمَتْهم الحُجّةُ، فقولوا لهم: إذا عرَفتُم ذلك مِن أنفُسِكم أنصِفوا وأقِرّوا بأنّا لسنا مِثلَكم، وأنّا علىٰ ذلكُم الدِّين وهُوَ دينُ الإسلام، وهُو من أسلوبِ التعجيز.

قولُه: (ويجوزُ أن يكونَ مِن بابِ التعريض) لأنّهم إذا شَهِدوا أنّ المسلمينَ مسلمونَ فقد عرَّضوا بأنفُسِهم بأنّهم ليسوا كذلك.

وبينَ إبراهيمَ وموسىٰ ألفُ سنة، وبينَه وبينَ عيسىٰ ألفان، فكيفَ يكونُ إبراهيمُ علىٰ دينٍ لم يحدثْ إلا بعدَ عهدِه بأزمنةٍ متطاولة. ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾، حتىٰ لا تجادلوا مثلَ هذا الجدالِ المُحال. ﴿هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ﴾، «ها» للتنبيه، و«أنتم» مبتدأ، و«هؤلاء» خبرُه، و﴿حَٰجَجْتُمْ﴾ جملةٌ مستأنفةٌ مبيِّنةٌ للجملةِ الأولىٰ، يعني: **أنتم هؤلاءِ الأشخاصُ الحمقىٰ**، وبيانُ حماقتِكم وقلّةِ عقولِكم أنّكم **جادَلْتم** ﴿فِيمَا لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ﴾: **ممّا نطقَ به التوراةُ والإنجيل**، ....

قولُه: (**يعني: أنتُم هؤلاءِ الأشخاصُ الحَمْقىٰ**) يعني: قصَدَ باسم الإشارة وهُوَ ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ تحقيرَ شأنِهم وتركيكَ عُقولِهم، كقولِها:

أَبَعْلِيَ هـذا بـالرَّحىٰ المتقـاعِسُ[1]

قولُه: (**جادَلتُم** ﴿فِيمَا لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ﴾ **ممّا نطقَ بِهِ التّوراةُ والإنجيل**)، قالَ الإمامُ: ﴿فِيمَا لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ﴾ لم يَقصِدْ بالعِلم حقيقتَه، وإنّما أرادَ: هَبْ أنّكم تَستجيزونَ مُحاجّتَه فيما تدّعونَ عِلمَه، فكيفَ تُحاجّونَ فيما لا عِلمَ لكم بِهِ البتّة[2]؟

ويمكنُ أن يقال[3]: إنّ قولَه: ﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لِمَ تُحَآجُّونَ فِىٓ إِبْرَٰهِيمَ﴾ مُتّصِلٌ بقولِه: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا﴾.

ونوعٌ[4] آخرُ منَ النَّعيِ علىٰ قَبائحِهم، يعني: هَبْ أنّكم أشرَكتُم بتأويلٍ باطل وقلتُم:

---

(١) صدره:

تقول وصكت صدرها بيمينها

وهو للهذلول بن كعب العنبري من أبياتٍ قالـها حين رأته امرأتُه يطحَنُ للأضياف، فقالت: أهذا زوجي؟ وضربَتْ صدْرَها بيدِها، فأُخبِرَ بذلك، فقال تلك الأبيات. انظر: «الخصائص» (١: ٢٤٥)، و«شرح ديوان الحماسة» (٢: ٢٢٨) (الحماسية: ٢٤١).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٨: ٨٩).

(٣) في (ط): «ويقال» بإسقاط «يمكن أن».

(٤) «نوع ....» إلخ معطوف علىٰ «متّصل».

﴿فَلِمَ تُحَآجُّونَ فِيمَا لَيۡسَ لَكُم بِهِۦ عِلۡمٞ﴾ ولا ذكرَ له في كتابَيْكم من دينِ إبراهيم. وعنِ الأخفش ﴿ هَٰٓأَنتُمۡ ﴾ هو: أأنتم على الاستفهام، فقُلِبَتِ الهمزةُ هاءً، ومعنى الاستفهام: التعجُّبُ من حماقتِهم. وقيل: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ بمعنى «الذين»، و﴿حَٰجَجۡتُمۡ﴾ صلتُه. ﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ﴾: **عَلِمَ ما حاجَجْتُم فيه** ﴿وَأَنتُمۡ﴾ جاهلونَ به، **ثمّ أَعْلَمَهم بأنه بريءٌ من دينِكم،**

عُزَيْرٌ ابنُ الله، والمسيحُ ابنُ الله، واتّبعتُم رُؤساءَكم وجعَلتُموهم أرباباً لكم فيما تأتونَ وتذَرونَ، ثُمّ ادّعيتُم أنّ ذلكُم عن عِلم مِنكم، وحاجَجْتُم المسلمينَ به لأنّهم ما وقَفوا علىٰ نصوصِ كتابِكم، فكيفَ تُحاجّونَ فيما الشاهدُ يَشهَدُ بكذبِكم والنَّصُّ يُنادي بزُورِكم؟ أو المقصودُ مِن إثباتِ العِلم لهم إرخاءُ العِنان معَهم، يعني: مِن حماقتِكم أنّكم عمَدتُم إلىٰ مسائلَ ممّا نطَقَ بهالكتابانِ وألقَيْتُم علىٰ الناسِ مُماراةً ومجادلةً، فلمَ تأتونَ بما ليسَ فيهما وهُو أنّ إبراهيمَ كان يهوديّاً أو نَصْرانيّاً، وتُجادِلونَ به المؤمنينَ باطلاً، سَمّىٰ الأوّلَ مُجادلةً لأنّهم لم يُريدوا بتلك المسائل إثباتَ حقٍّ أو إماطةَ شُبْهة، بل نفْسَ[1] المجاراةِ والمُماراة، وهِي مذمومةٌ علىٰ ما جاءَ في «سُنَن التِّرمذيّ»، عن أنس، أنّ رسولَ[2] الله ﷺ قال: «مَن ترَكَ المِراءَ وهُو مُبطِل بُنِيَ له بيتٌ في ربَضِ الجنّة، ومَن تركَ المِراءَ وهُو مُحِقٌّ بُنيَ له بيتٌ في وسَطِ الجنّة»[3].

قولُه: (﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ﴾: **عَلِمَ ما حاجَجْتُم فيه**)، فإن قُلتَ: لمَ زِيدَ عَلِمَ؟ قلتُ: ليسَ الكلامُ في التهديدِ وأنّ اللهَ تعالىٰ يَعلَمُ مُحاجَّتَهم فيُجازِيهم علىٰ عِنادِهم، بل في إزالةِ الجَهلِ وبيانِ حَقّيّةِ المجادَلةِ وبُطلانِها، ولذلك أتْبَعَ ذلك بقولِه: ﴿إِنَّ أَوۡلَى ٱلنَّاسِ بِإِبۡرَٰهِيمَ﴾ الآية.

قولُه: (**ثُمّ أعلَمَهم بأنهُ بَريءٌ مِن دينِكم**) يعني: جيءَ بقولِه: ﴿مَا كَانَ إِبۡرَٰهِيمُ يَهُودِيّٗا وَلَا نَصۡرَانِيّٗا﴾ علىٰ سبيلِ الاستئنافِ بَياناً لِما اختلَفوا فيه، فإنهُ تعالىٰ بعدَ ما بيّنَ أنْ ليسَ عندَهم عِلمٌ

---

(١) «نفس» مفعول لفعل محذوف، وتقدير الكلام: لم يريدوا بتلك المسائل إثبات حقّ أو إماطة شبهة بل أرادوا نفس المجاراة والمماراة.

(٢) في (ط): «عن رسولِ» بإسقاط «أنسٍ أنّ».

(٣) أخرجه الترمذيّ (١٩٩٣).

وما كانَ إلا ﴿حَنِيفًا مُّسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾، كما لم يكن منكم. **أو أرادَ بالمشركينَ اليهودَ** والنصارىٰ؛ لإشراكِهم به عُزَيْرًا والمسيح. ﴿إِنَّ أَوْلَى ٱلنَّاسِ بِإِبْرَٰهِيمَ﴾: إنّ أخصَّهم به وأقْرَبَهم منه، من الوَلْيْ: وهو القُرْب ﴿لَلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ﴾ في زمانِه وبعدَه، ﴿وَهَٰذَا ٱلنَّبِيُّ﴾ خصوصًا، ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ من أمّتِه. وقُرِئَ: (وهذا النبيَّ) بالنصْبِ عطفًا علىٰ الهاءِ في ﴿ٱتَّبَعُوهُ﴾ أي: اتبعوه واتبعوا هذا النبيَّ، **وبالجرِّ عطفًا علىٰ «إبراهيم»**.

أنّ إبراهيمَ علىٰ أيِّ ملّةٍ كان، وأثبتَ بأنهُ هُو المختصُّ به[1] بقولِه: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾، اتّجه لسائلٍ أن يقولَ: بيِّنْ لنا ما ذلك العِلمُ الذي اختصَّ اللهُ به في شأنِ إبراهيم؟ فقيل: ﴿مَا كَانَ إِبْرَٰهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا﴾ الآية.

قال القاضي: ﴿مُّسْلِمًا﴾: مُنقاداً لله تعالىٰ، وليسَ المرادُ أنهُ كان علىٰ مِلّةِ الإسلامِ وإلّا لاشتَرَكَ الإلزامُ[2].

وقلتُ: قولُه: ﴿إِنَّ أَوْلَى ٱلنَّاسِ بِإِبْرَٰهِيمَ لَلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ وَهَٰذَا ٱلنَّبِيُّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ واردٌ[3] استئنافاً لبيانِ الموجِب، يعني: إذا نظَرتُم بعَيْنِ الإنصافِ عرَفتُم أنّ المحبّةَ لا تَصحُّ بمجرَّدِ الدَّعوىٰ، بل باتّباعِ الهُدىٰ والاتّصافِ بِسمةِ المحبوب، فمَن شاهَدتُم فيه هذه المَخِيلةَ فهُو أوْلىٰ به، وفي مجيءِ اسمِ الإشارةِ وعطفِه علىٰ ﴿لَلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ﴾ مَزيدُ تميُّزٍ وتعيُّنٍ واختصاص، ومِن ثَمّ قال: ﴿وَهَٰذَا ٱلنَّبِيُّ﴾ خصوصاً ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾، وهُو كقولِه تعالىٰ: ﴿وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ﴾ [البقرة: ٩٨].

قولُه: (أو أرادَ بالمُشركينَ: اليهودَ) فعَلىٰ هذا هُو مِن وَضعِ المُظهَرِ مَوضعَ المُضمَر، للإشعارِ بالعِلّية، وهذا أيضاً ينصُرُ قولَ المصنِّف: إنّ المرادَ مِن قولِه: ﴿مُّسْلِمًا﴾ أنه عليه السلامُ علىٰ مِلّةِ الإسلام، أي: التوحيد.

قولُه: (وبالجَرّ عطفاً علىٰ «إبراهيم») والمعنىٰ علىٰ هذا: إنّ أوْلىٰ الناس بإبراهيمَ وبهذا النبيِّ

---

(١) في (ط): «بأنه المخصوص به».

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٢: ٢٢).

(٣) في (ط): «وأرادَ».

[﴿وَدَّت طَّآئِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَوْ يُضِلُّونَكُمْ وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ * يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لِمَ تَكْفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَأَنتُمْ تَشْهَدُونَ * يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لِمَ تَلْبِسُونَ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُونَ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ ٦٩-٧١]

﴿وَدَّت طَّآئِفَةٌ﴾: همُ اليهود، دَعَوْا حذيفةَ وعمّارًا ومعاذًا إلىٰ اليهوديّة. ﴿وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ﴾ وما يعودُ وبالُ الإضلالِ إلا عليهم؛ لأنّ العذابَ يُضاعَفُ لهم بضلالِهم وإضْلالِهم. أو: وما يَقدرونَ علىٰ إضلالِ المسلمين، وإنما يُضلّونَ أمثالَهم من أشياعِهم. ﴿بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ﴾: بالتوراةِ والإنجيل. وكفرُهم بها: أنهم لا يؤمنونَ بما نطقتْ به من صحّةِ نبوّةِ رسولِ الله ﷺ وغيرِها. وشهادتُهم: اعترافُهم بأنّها آياتُ الله؛ أو: تكفرونَ بالقرآنِ ودلائلِ نبوّةِ الرّسولِ ﴿وَأَنتُمْ تَشْهَدُونَ﴾ نعتَه في الكتابَيْن؛ أو: تكفرونَ بآياتِ الله جميعًا ﴿وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ أنها حقّ. ....

والذين آمَنوا لَلّذينَ اتّبَعوا إبراهيمَ، فهُو من المُبالغةِ بمنزل، كأنهُ قيل[1]: لا فَرْقَ بيْنَ دينِ هذا النبيِّ وأصحابِه وبَيْنَ دينِ إبراهيم[2]، فكلُّ من ادّعىٰ أنه متّبعٌ إبراهيمَ فإنّ أوّلَ شيءٍ يجبُ عليه متابعةُ هذا النبيِّ وأصحابِه، لأنّ دينَهمُ التوحيدُ، وفيه تعريضٌ بأنّهم حينَ أعرَضوا عن الإسلامِ وتولّوْا، ظهَرَ أنّهم ما اتّبعوا مِلّةَ إبراهيمَ ولا كانوا منَ التوحيدِ في شيء، فوَقعَ قولُه: ﴿وَٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ تذييلاً لهذا المعنىٰ أحسَنَ موقع، كقولِه تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾.

قولُه: (﴿وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ أنها حقّ) فعَلىٰ هذا «تَشهَدونَ»: مجازٌ عن مُطلقِ المعرفةِ والعِلم، لأنّ الشاهدَ إنّما يشهَدُ علىٰ عِلم، ولهذا قال الجَوْهريُّ: الشهادةُ: خبَرٌ قاطع.

الراغبُ: الشهادةُ: الإخبارُ بالشيءِ عن مُشاهدة، إمّا ببَصَر أو بَصيرة، ثُمّ يُعبَّرُ بها عن المعرفةِ المُقتضِية لصحّةِ ما يَدّعي، وإن كان المُدَّعىٰ عليه مُنكِراً بلسانِه، كقولِك لخصمِك: أنتَ تشهَدُ أنّ الأمرَ بخلافِ ما تَذكُرُه[3].

---

(١) قوله: «قيل» ساقط من (ط).

(٢) من قوله: «فهو من المبالغة» إلىٰ هنا سقط من (ي).

(٣) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٢: ٦٢٩)، وانظر: «مفردات القرآن»، ص٤٦٥.

قُرِئ: (تلبَّسون) بالتشديد. وقرأ يحيىٰ بنُ وثّاب: (تلبَسون) بفتحِ الباء، أي: تلبَسونَ الحقَّ معَ الباطل، كقولِه: «كلابسِ ثوبَيْ زور»، وقولِه:

إذا هو بالمجْدِ ارْتدىٰ وتأزّرا

واعلَمْ أنّ قولَه: ﴿وَأَنتُمْ تَشْهَدُونَ﴾ حالٌ مقرِّرةٌ لجهةِ الإشكال، وتتميمٌ لمعنىٰ التّوبيخ في ﴿لِمَ تَكْفُرُونَ﴾، فإنْ فسَّرَ «آياتِ الله» بالتّوراةِ والإنجيلِ فالمناسبُ أنْ يُحمَلَ ﴿تَشْهَدُونَ﴾ علىٰ الاعتراف، وإن فسَّرَ بالقرآنِ ودلائلِ نُبوّةِ رسولِ الله فالمناسبُ: وأنتُم تشهَدونَ نعْتَه، أي: تُعايِنونَ منَ المشاهدةِ المُعايَنة، وإنْ فسَّرَ بجميعِ آياتِ الله فالمناسبُ: وأنتُم تعلَمونَ ليؤذِنَ بأنّ تلكَ الآياتِ بلَغت في الوضوحِ والظُّهورِ منزِلةَ المُشاهَدِ المحسوس، وأنّهم معَ ذلك عانَدوا وكابَروا، وفيه أنّ العالِمَ المُعاندَ لا يُذعِنُ للحقِّ أيّاً كان.

قولُه: (**كلابِس ثوبَيْ زور**) الحديثُ مِن روايةِ مسلم والنَّسائيّ، عن عائشةَ رضيَ اللهُ عنها قالت: إنّ امرأةً قالت: يا رسولَ الله، أقولُ: إنّ زَوْجي أعطاني ما لم يُعطِني، فقال: «المُتشبِّعُ بما لم يُعطَ كلابِسِ ثوبَيْ زور»[1].

النِّهاية: يعني ثَوْبَي ذي زُور، وهُو الذي يُزَوِّرُ علىٰ الناسِ بأن يتَزَيّا بزِيِّ أهلِ الزُّهدِ ويَلبَسُ لباسَ أهلِ التقشُّفِ رياءً، أو أنهُ يُظهِرُ أنّ عليهِ ثوبَيْنِ وإنّما هُو ثوبٌ واحد، قال الأزهَريُّ: هُو أن يَخيطَ كُمّاً علىٰ كُمّ.

قولُه: (**إذا هُوَ بالمَجْدِ ارتَدىٰ وتأزَّرا**)، أوّلُه:

فـلا أبَ وابنـاً مِثْـلُ مـروانَ وابنِـهِ[2]

الابنُ: عبدُ الملك، ولفظُ «هُو»: كنايةٌ عن الأبِ الذي هُو مروان؛ لأنّ مجدَ الأبِ مجدُ الابنِ دونَ العكس، عطَفَ الابنَ علىٰ الأبِ باعتبارِ اللّفظِ حيثُ جعلَه منصوباً منوَّناً، ويَجوزُ رفعُه

---

(١) أخرجه مسلم (٢١٢٩) والنّسائيّ في «السنن الكبرىٰ» (٨٩٢٠)، وأبو داود (٤٩٩٩).

(٢) البيت للربيع بن ضبيع الفزاري وهو من شواهد سيبويه، «الكتاب» (٢: ٢٨٥). وانظر: «خزانة الأدب» (٤: ٦٧-٦٨)، و«شرح شواهد الإيضاح»، ص٢٠٧.

[﴿ وَقَالَت طَّآئِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ ءَامِنُوا۟ بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَجْهَ ٱلنَّهَارِ وَٱكْفُرُوٓا۟ ءَاخِرَهُۥ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ۞ وَلَا تُؤْمِنُوٓا۟ إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ أَوْ يُحَآجُّوكُمْ عِندَ رَبِّكُمْ ۗ قُلْ إِنَّ ٱلْفَضْلَ بِيَدِ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ۞ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ ﴾ ٧٢-٧٤]

﴿وَجْهَ ٱلنَّهَارِ﴾: أوّلَه. قال:

مَنْ كانَ مسرورًا بمقتلِ مالكٍ فليأتِ نِسْوتَنا بوجْهِ نهارِ

والمعنىٰ: أظهروا الإيمانَ بما أُنزِلَ علىٰ المسلمينَ في أوّلِ النهار، ﴿وَٱكْفُرُوٓا۟﴾ به في آخرِه لعلّهم يشكّونَ في دينِهم، ويقولونَ: ما رَجعوا وهم أهلُ كتابٍ وعِلْمٍ إلّا لأمرٍ قد تبيّنَ لهم، فيرجعونَ برجوعِكم. وقيل: تواطأ اثنا عشرَ من أحبارِ يهودِ خيبر، وقالَ بعضُهم لبعض: ادخلوا في دينِ محمّدٍ أوّلَ النهارِ من غيرِ اعتقادٍ واكفروا به آخرَ النهار، وقولوا: إنا نَظَرْنا في كتبِنا وشاوَرْنا علماءَنا فوجدنا محمّدًا ليسَ بذلكَ المنعوت، ....

باعتبارِ العَطْفِ علىٰ المحَلِّ، فإنّ موضعَ «لا» وما بعدَه: رفعٌ بالابتداء، والنَّصبُ أشهرُ لأنّ العطفَ علىٰ اللّفظِ أكثر، وقيل: هذا الأسلوبُ مجازٌ لأنهُ جعَلَ المجدَ رِداءً لنفسِه، ويُمكنُ أن يكونَ كنايةً، نحوَ قولِهم: الكرَمُ بيْنَ بُرْدَيْه، والمجدُ بينَ ثَوْبَيْه.

قولُه: (مَن كانَ مسروراً) البيت، وبعدَه:

يَجِدِ النِّساءَ حَواسراً يَنْدُبْنَهُ يَلطُمْنَ أوجُهَهنَّ بالأسحارِ[1]

حَواسراً: مكشوفاتِ الرؤوسِ والوجوه، وكانت عادتُهم مستمرّةً في النُّدْبةِ علىٰ القتيلِ أنّهم لا يَندُبونَ القتيلَ أو يُدرِكَ ثأرُه، يقولُ للأعداءِ المُنابذين: مَن كان مسروراً يُظهِرُ الشَّماتةَ بقَتْلِ مالكٍ فلْيأتِ نساءَنا أوّلَ النهارِ يَجِدْ ما كان مُحرَّماً منَ النُّدْبةِ والبُكاء.

---

(١) البيتان للربيع بن زياد يرثي مالك بن زهير العبسي. انظر: «الخزانة» (٣: ٥٣٨) و«مجاز القرآن» لأبي عُبَيْدة (١: ٩٧) و«الأغاني» (١٦: ٢٧).

وظهرَ لنا كَذبُه وبطلانُ دينِه، فإذا فعلتُم ذلكَ شكَّ أصحابُه في دينِهم. وقيل: هذا في شأنِ القِبلةِ لـمّا صُرِفتْ إلىٰ الكعبة، قالَ كعبُ بنُ الأشرفِ لأصحابِه: آمِنوا بما أُنزلَ عليهم من الصّلاةِ إلىٰ الكعبة، وصلّوا إليها في أوّلِ النهار، ثمّ اكفروا به في آخرِه، وصلّوا إلىٰ الصخْرةِ لعلّهم يقولونَ: هم أعلمُ منّا وقد رجعوا فيرجعون. ﴿وَلَا تُؤْمِنُوٓاْ﴾ متعلّقٌ بقولِه: ﴿أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ﴾، وما بينهما اعتراضٌ، أي: ولا تُظهِروا إيمانَـكم بأن يؤتىٰ أحدٌ مثلَ ما أوتيتم إلا لأهلِ دينكم دونَ غيرِهم. أرادوا: أسرُّوا تصديقَكم بأنّ المسلمينَ قد أوتوا من كُتُبِ الله مثلَ ما أوتيتم، ولا تُفشوه إلا إلىٰ أشياعِكم وحدَهم دونَ المسلمين؛ لئلّا يزيدَهم ثباتًا؛ ودونَ المشركين؛ لئلا يدعوهم إلىٰ الاسلام. ﴿أَوْ يُحَآجُّوكُمْ عِندَ رَبِّكُمْ﴾ عطْفٌ علىٰ ﴿أَن يُؤْتَىٰٓ﴾ والضميرُ في ﴿يُحَآجُّوكُمْ﴾ لـ﴿أَحَدٌ﴾؛ لأنه في معنىٰ الجمعِ بمعنىٰ: ولا تؤمنوا لغيرِ أتباعِكم: أنّ المسلمين يحاجّونَـكم يومَ القيامةِ بالحقّ، ويغالبونكم عندَ الله تعالىٰ بالحُجّة. ....

قولُه: (﴿وَلَا تُؤْمِنُوٓاْ﴾ متعلّقٌ بقولِه: ﴿أَن يُؤْتَىٰٓ﴾) أي: ﴿أَن يُؤْتَىٰٓ﴾ متّصِلٌ به معمولٌ لهُ بواسطةِ الجارّ، والإيمانُ علىٰ هذا: بمعنىٰ الإقرار، صَرَّحَ به الواحِديُّ[1]؛ لأنّهم كانوا يُصدِّقونَ بباطِنِهم أنّ ما عليه المسلمونَ حَقّ، لكنْ كانوا يُنكِرونَه بألسِنتِهم، وما كانوا يُقرّونَ به، فأُمِروا بالثَّباتِ عليه، ونقَـلَ صاحبُ «الـمُرشِد»، عن أبي عليٍّ: مَن قَـدَّرَ الباءَ جعَلَ الفعلَ بمعنىٰ الاعتراف، ومَن لم يُقدِّرْه جعَلَهُ متعدِّياً بنفسِـه[2]، ومعناه: ولا تُصدِّقوا أن يُؤتىٰ أحَـدٌ. وعلى الوجْهَيْنِ هُو مفعولُ ﴿وَلَا تُؤْمِنُوٓاْ﴾، ولـهذا قال المصنِّـفُ: أسِرّوا تصديقَـكم بأنّ المسلمينَ قد أُوتوا من كتُبِ الله مثلَ ما أوتيتُم، والجملةُ المتوسِّطة اعتراضٌ كما قال. وقولُه: «أو يَـتِمُّ الكلامُ عندَ قولِه: ﴿إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ﴾». وجهٌ آخَرُ مقابِلٌ للوجهِ المذكور، يعني: لا يكونُ ﴿أَن يُؤْتَىٰٓ﴾ متّصِلاً به، والإيمـانُ علىٰ هذا هُو المتعارَفُ المشهور، لقولِه: «ولا تُؤمنوا هذا الإيمـانَ الظاهرَ»، فحينئذٍ لا يكونُ قولُه: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ﴾ اعتراضاً، بل يكونُ أمراً

---

(١) في «الوسيط» (١: ٢٤٢).

(٢) انظر: «المقصد لتلخيص ما في المرشد»، ص١٧٣-١٧٥.

فإن قلتَ: فما معنىٰ الاعتراض؟ قلتُ: معناه: أن الهدىٰ هدىٰ الله، من شاءَ أن يلطفَ به حتىٰ يُسلمَ أو يزيدَ ثباتُه علىٰ الإسلام كانَ ذلك، ولم يَنفعْ كيدُكم وحِيَلُكم وزِيُّكم تصديقَكم عن المسلمينَ والمشركين. ....

للنبيِّ ﷺ بأنْ يَرُدَّ عليهِم ويُبيِّنَ تعكيسَ رأيِهم ويَفضَحَهم ويُظهِرَ ما أرادوا بهذا القول، يعني أنّ الذين أسلَموا مِنكم إنّما هِدايتُهم منَ الله، ومَن كانت هدايتُه بتوفيقِ الله لا تَضُرُّه حِيَلُكم ومَكرُكم، وذلك أنّ في إيقاعِ الخبَرِ(١) نفْسَ المبتدأ دليلاً علىٰ كمالِ ذلك الشيءِ في نفسِه، أي: هو الهُدىٰ الكاملُ الذي يَستَحِقُّ أن يُسمّىٰ هُدىٰ، ومَن يهْدِ الله فلا مُضِلَّ له، لكنّ الذي قُلتُم ودَبَّرتُموهُ إنّما فعَلتُم لأنّهم جمَعوا بينَ الفضيلتَيْن وحازوا الحَسَنتَيْن فحَسَدتُموهم، وهُو المرادُ بقولِه: «يعني أنّ ما بِكم من الحسَد والبَغْي... دَعاكم إلىٰ أن قُلتُم ما قُلتُم».

قالَ المصنِّفُ في الحاشية: القولان، أعني: ﴿هُدَى ٱللَّهِ﴾ وقولَه: ﴿أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ﴾، داخِلانِ في حيِّزِ «قُل»، كأنهُ قيل: قُلْ لهم هذَينِ القوْلَين، ومعناه: أكِّدْ عليهِم أنّ الهُدىٰ: ما فعَلَ اللهُ من إيتاءِ الكتابِ غيرَهم، وأنكَرَ عليهم أن يمتَعِضوا مِن أن يُؤتىٰ أحَدٌ مثلَ ما أوتوا، كأنهُ قيل: إنّ الهُدىٰ هُدىٰ الله، وقل: لأنْ يُؤتىٰ أحَدٌ مثلَ ما أوتيتُم قُلتُم ما قُلتُم، وكِدْتُم ما كِدْتُم، تَمّ كلامُه.

يُقالُ: امتعَضَ مِن كذا: غضِبَ عنه، وقيل: أوْجعَه وشَقَّ عليه.

قولُه: (فما معنىٰ الاعتراض) الفاءُ فيها شائبةُ الإنكار، يعني: الاعتراضُ ينبغي أن يؤكِّدَ معنىٰ الكلامِ المُعترَض فيه، فأينَ المعنىٰ المذكورُ فيهِ وهُو إسلامُ الكافر وثَباتُ المسلم فيه، أم أين التطبيقُ؛ لأنّ الأوّلَ كلامُهم والثانيَ كلامُ الله؟ وأجاب: أنّ قولَه: ﴿هُدَى ٱللَّهِ﴾ مطلَقٌ مُحتَوٍ علىٰ جميعِ أنواع الهداية، ووَجْهُ تطبيقِه علىٰ الكلامِ السابق هُو أنّ الكلامَ السابقَ سيقَ لمعنىٰ ﴿وَلَا تُؤْمِنُوٓاْ﴾ أي: لا تُقِرّوا بأنْ يُؤتىٰ أحدٌ مثلَ ما أوتيتُم إلّا لمَن تَبِعَ دينكم، لأنّ المسلمينَ إذا سَمِعوا ذلك يَزيدُهم ثَباتاً في دينِهم، وأنّ المشركينَ إذا عَلِموا ذلك رَغِبوا في دين الإسلام، ثُمّ إنهُ تعالىٰ حَكىٰ عنهم كلامَهم بعَيْنِه علىٰ سبيلِ التوبيخ والإنكار، وضَمَّ معَهُ قولَه: ﴿قُلْ إِنَّ

---

(١) في (ط): «الخير».

وكذلكَ قوله تعالىٰ: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْفَضْلَ بِيَدِ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ﴾: يريدُ الهداية والتوفيقَ، أو يَتِمُّ الكلامُ عندَ قوله: ﴿إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ﴾ علىٰ معنىٰ: ولا تؤمنوا هذا الإيمانَ الظاهرَ، وهو إيمانُهم وجهَ النهارِ ﴿إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ﴾ إلا لمن كانوا تابعينَ لدينِكم ممّن أسلموا منكم؛ لأن رجوعَهم كانَ أرجىٰ عندَهم من رجوعِ مَن سواهم، ولأنّ إسلامَهم كانَ أغيظَ لهم. وقوله: ﴿أَن يُؤْتَىٰٓ﴾ معناه: لَأن يؤتىٰ أحدٌ مثلَ ما أوتيتم، قلتُم ذلك ودبرّتموه لا لشيءٍ آخر، **يعني: أنّ ما بكم من الحسَدِ والبغْيِ أن يُؤتىٰ أحدٌ** مثلَ ما أوتيتم من فضْلِ العلمِ والكتابِ دعاكم إلىٰ أن قلتُم ما قلتُم. ....

ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ﴾ لمزيدِ التوبيخِ والإنكار، المعنىٰ: إنّ الهُدىٰ هُدىٰ الله، وهِدايةُ الله شاملةٌ لأنْ يَلطُفَ بالمشركينَ حتّىٰ يُسلِموا، وأن يَزيدَ في ثباتِ المسلمينَ علىٰ الإسلامِ حتّىٰ يَستقيموا عليه، وإذا كان كذلك لم ينفَعْ كيْدُكم وحِيَلُكم وزِيُّكم أي: منْعُكم وإخفاؤكم، وقولُه: «تصديقكم» مفعولُ «زِيّكم»، وهُو مثلُ قولِه قُبَيْلَ هذا: «أَسِرّوا تصديقَكم بأنّ المسلمينَ قد أُوتوا».

الأساس: انزَوتِ الجِلدةُ في النار: تقبَّضَتْ، يقال: أسمَعَه كلاماً فانْزَوىٰ له ما بينَ عينيه.

قولُه: (**يعني أنّ ما بِكم منَ الحسَدِ والبَغْيِ أن يُؤتىٰ أحدٌ**) هذا الوجهُ أحسَنُ التاماً منَ الأوّلِ وأوفَقُ نظماً، فيكونُ قولُه: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ﴾ كالتّوطِئةِ للجَواب، أعني قولَه: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْفَضْلَ بِيَدِ ٱللَّهِ﴾ الآية، وقولُه: ﴿يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾ تقريراً له، فالفَضْلُ هُوَ ما حسَدوهُ منَ الإيتاءِ وأظهَروا البَغيَ لأجْلِه، والرّحمةُ في ﴿يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾ هُو عيْنُ الفَضْل، أُقيمَت[1] مُقامَ المُضمَرِ، يَدُلُّ عليه التذييلُ بقولِه: ﴿وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ﴾، فإذاً الكلامُ في الوَحي وأنهُ المُؤتىٰ والفَضْل والرَّحمة، وفيه إشارةٌ إلىٰ أنّ الوقوفَ علىٰ حقائقِ كلامِه المَجيد الذي خَصَّ به خَواصَّ عبادِه الموصوفينَ بقوله: ﴿وَتَعِيَهَآ أُذُنٌ وَٰعِيَةٌ﴾ [الحاقة: ١٢] نهايةُ الكمالِ وغايةُ الإفضال. **الراغب**: الاختصاصُ: انفرادُ بعضِ الشيءِ بما لا يُشاركُه غيرُه[2].

---

(١) في (ط): «أقيم».

(٢) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٢: ٦٤٨)، وانظر: «مفردات القرآن»، ص٢٨٤.

والدليلُ عليه قراءة ابن كثير: (أأن يؤتى أحد) بزيادةِ همزةِ الاستفهام؛ للتقريرِ والتوبيخ، بمعنىٰ: إلا أن يؤتىٰ أحد. فإن قلتَ: **فما معنىٰ قوله: ﴿أَوْ يُحَآجُّوكُمْ﴾ علىٰ هذا؟** قلتُ: معناه: دبّرتُم ما دبرتم لِأن يؤتىٰ أحدٌ مثلَ ما أوتيتم، ولِما يتّصلُ به عندَ كفركِم به ....

قولُه: (**والدّليلُ عليه قراءةُ ابنِ كثير**)[١] أي: علىٰ أنّ قولَه: ﴿أَن يُؤْتَىٰٓ﴾ ليسَ مفعولاً لقولِه: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوٓا۟﴾ لأنّ قولَه: ﴿أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ﴾ قُلتُم ذلك، مُصَدَّرٌ بهمزةِ الإنكار، وهُو استئنافُ كلام داخلٍ تحتَ حيِّز «قُلْ» مَقولاً لرسولِ الله ﷺ، والهمزةُ مَزيدةٌ لتأكيدِ الإنكار، وإليه الإشارةُ بقولِه: «بزيادةِ همزةِ الاستفهام للتقرير»، أي: التأكيد.

قالَ صاحبُ «المرشد»[٢]: وكان ابنُ كثير يقرَأُ: «آنْ يُؤتىٰ أحَدٌ» بالمَدِّ، والوَقْفُ حينَئذٍ علىٰ قولِه: ﴿إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ﴾ وقْفٌ تامّ، وكذا علىٰ قولِه: ﴿هُدَى ٱللَّهِ﴾ و﴿أَن يُؤْتَىٰٓ﴾ في موضع رَفْع علىٰ الابتداء، وخبَرُه محذوفٌ، أي: آأنْ يُؤتىٰ مِثلَ ما أوتيتُم تُقِرّونَ به أو تَذكُرونَه وتَعترِفونَ به؟ ويجوزُ أن يكونَ في موضعِ نصْبٍ بفعلٍ مُضمَر، أي: أتَذكُرونَ أنْ يؤتىٰ، أو: أتُشيعونَ. ذكَرَ الوجهَيْن أبو عليّ[٣].

قولُه: (**فما معنىٰ قولِه: ﴿أَوْ يُحَآجُّوكُمْ﴾ علىٰ هذا؟**) يعني: إذا تَمَّ الكلامُ عندَ قولِه: ﴿لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ﴾ وابتُدِئَ مِن قولِه: ﴿أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ﴾، كيفَ يستقيمُ عَطفُ ﴿أَوْ يُحَآجُّوكُمْ﴾ علىٰ ﴿أَن يُؤْتَىٰٓ﴾ كما كان مستقيماً علىٰ الأوّل، لأنهُ كان مِن جُملةِ كلام اليهود؟ والجوابُ: أنهُ علىٰ الأوّل كان مِن عَطفِ المفعولِ علىٰ المفعول، كما قال: ﴿أَوْ يُحَآجُّوكُمْ عِندَ رَبِّكُمْ﴾ عطفٌ علىٰ ﴿أَن يُؤْتَىٰٓ﴾.

وقدَّرَ صاحبُ «المُرشد»: أو بأنْ يُحاجّوكم، وقال: يكونُ ﴿أَن يُؤْتَىٰٓ﴾ وما عُطِفَ عليه مفعولاً لقولِه: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوٓا۟﴾، والآنَ هُو مِن عطفِ العلّةِ علىٰ العِلّةِ لـمُعلَّل مُقدَّر، واللامُ مِثلُها في قولِـه تعالىٰ: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨] وأو

---

(١) قراءة ابن كثير بهمزتين، الثانية مسهّلة، علىٰ الاستفهام، وقرأ الباقون بهمزة واحدة مفتوحة علىٰ الخبر. انظر: «التيسير»، ص٨٩.

(٢) انظر: «المقصد لتلخيص المُرشد» للقاضي زكريّا، ص١٧٤.

(٣) يعني الفارسيّ، وانظر كلامَه في: «الحجّة للقرّاء السبعة» (٢: ٢٧).

من محاجَّتِهم لكم عندَ ربِّـكم. ويجوزُ أنَ يكونَ ﴿هُدَى ٱللَّهِ﴾ بدلًا من ﴿ٱلْهُدَىٰ﴾، و﴿أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ﴾ خبرَ ﴿إِنَّ﴾ علىٰ معنىٰ: قل: إنّ هدىٰ الله ﴿أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ أَوْ يُحَآجُّوكُمْ﴾ حتىٰ يحاجّوكم عندَ ربِّـكم فيقرعوا باطلَـكم بحقِّهم ويَدْحضوا حجّتَـكم.

وقُرِئَ: (إنْ يُؤتىٰ أحدٌ) علىٰ «إن» النافية، وهو متّصلٌ بكلامِ أهلِ الكتاب، أي: ولا تُؤمنوا إلا لمن تبعَ دينكم، وقولوا لهم: ما يُؤتىٰ أحدٌ مثلَ ما أوتيتم حتىٰ يحاجّوكم عندَ ربِّـكم، يعني: ما يُؤتَوْنَ مثلَه فلا يحاجُّونكم. ويجوزُ أن ينتصبَ ﴿أَن يُؤْتَىٰٓ﴾ بفعلٍ مضمرٍ؛

ـ بمعنىٰ الواو ـ للتنويع، كما في قولِه تعالىٰ: ﴿عُذْرًا أَوْ نُذْرًا﴾ [المرسلات: ٦]، وإليه الإشارةُ بقولِه: «ولِما يتَّصلُ به عندَ كُفرِكم بهِ من مُحاجّتِهم لكُم عندَ ربِّكم»، أي: لِما يترَتَّبُ عليه كما يتَرتَّبُ وجودُ أمرٍ علىٰ أمرٍ يكونُ الثاني مطلوباً بالأوّل، ومِن مُحاجّتِهم: بيانُ «ما»، والضَّميرُ في «يتَّصِلُ» لِـ«ما»، وفي «به» للتدبير.

قولُه: (﴿هُدَى ٱللَّهِ﴾ بدلاً من ﴿ٱلْهُدَىٰ﴾، و﴿أَن يُؤْتَىٰٓ﴾ خبرُ ﴿إِنَّ﴾)، المعنىٰ: أنّ الهُدىٰ الحقيقيَّ هُو أن يُعطىٰ المسلمونَ مِثلَ ما أُعطيتُم منَ الحُجّةِ حتّىٰ يُحاجّوكُم عندَ ربِّـكم فيَدحَضُوكم بالحُجّة، و﴿أَوْ﴾ علىٰ هذا بمعنىٰ: إلىٰ أنْ، لا للعطْف.

قولُه: (وقُرِئَ: «إنْ يُؤتىٰ»). قالَ صاحبُ «المرشد»[1]: وهِيَ قراءةُ الأعمَش، وهُو حِكايةٌ يحتَمِلُ أن تكونَ عن المسلمينَ وأن تكونَ عنِ اليهودِ، والوَقْفُ علىٰ ﴿لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ﴾ وعلىٰ الحِكايةِ عنِ المسلمينَ أحسَن؛ لأنّكَ إن جعَلْتَهُ حكايةً عن اليهودِ كان التقديرُ: ولا تُؤمنوا إلّا لمَن تَبِعَ دينكم لأنهُ لا يُؤتىٰ أحَدٌ مِثلَ ما أُوتيتُم، ففي أن يُؤتىٰ بعضُ التعلُّقِ بأوّلِ الكلام.

قولُه: (ما يُؤتَوْنَ مِثلَهُ فلا يُحاجّونَـكم) مِن بابِ نفْيِ الشيءِ بنَفْيِ لازِمه، كقولِه:

لا ترىٰ الضَّبَّ بها ينجَحِرْ[2]

قولُه: (وأن يَنتصِبَ ... بفعلٍ مُضمَر) فعلىٰ هذا ﴿أَن يُؤْتَىٰٓ﴾ مترَتّبٌ علىٰ قولِه تعالىٰ: ﴿قُلْ إِنَّ

(١) انظر: «المقصد لتلخيص المُرشد»، ص١٧٤.

(٢) عزاه ابن الأنباري في «شرح المفضليات» لعمرو بن أحمر الباهليّ. انظر: «خزانة الأدب» (١٠: ٢١٠).

يدلُّ علَيه قولُه: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوٓاْ إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ﴾، كأنه قيل: قل: إنّ الهدىٰ هدىٰ الله، فلا تنكروا أن يُؤتىٰ أحدٌ مثلَ ما أوتيتم، لأنّ قولَهم: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوٓاْ إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ﴾ إنكارٌ لِأن يُؤتىٰ أحدٌ مثلَ ما أوتوا.

[﴿وَمِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَّا يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَآئِمًا ۗ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُواْ لَيْسَ عَلَيْنَا فِى ٱلْأُمِّيِّۦنَ سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ۞ بَلَىٰ مَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِۦ وَٱتَّقَىٰ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ ٧٥-٧٦]

عنِ ابنِ عبّاس: ﴿مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ﴾: هو عبدُ الله بنُ سَلَام؛ استودَعَه رجلٌ من قريشٍ ألفًا ومئتَي أوقيةٍ ذهبًا، فأدّاه إليه، و﴿مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ﴾: فنحاصُ بنُ عازُوراء؛ استودَعَه رجلٌ من قريشٍ دينارًا فجحَدَه وخانَه. وقيل: المأمونونَ علىٰ الكثيرِ النصارىٰ؛ لغلبةِ الأمانةِ عليهم، والخائنونَ في القليلِ اليهود؛ لغلبةِ الخِيانةِ عليهم. ﴿إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَآئِمًا﴾: إلا مدّةَ دوامِك عليه يا صاحبَ الحقِّ قائمًا علىٰ رأسِه، متوكِّلاً علَيه بالمطالبةِ والتعنيف، أو بالرّفعِ إلىٰ الحاكم، وإقامةِ البيّنةِ عليه. وقُرِئَ: ﴿يُؤَدِّهِۦٓ﴾ بكسرِ الهاءِ والوصل،

﴿ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ﴾ يُريدُ: لـمّا أنكرَ اليهودُ أن يُؤتىٰ أحَدٌ مِثلَ ما أوتوا رُدّوا بقولِه: ﴿إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ﴾[1]، يعني: تحجَّرتُم علىٰ الواسع؟ كما أنّ اللهَ هداكُم كذلك يَهدي مَن يشاء.

قولُه: (يا صاحبَ الحقّ) إشارةٌ إلىٰ أنّ المخاطَبَ في قولِه: ﴿مَا دُمْتَ﴾ كلُّ مَن كان لهُ حقٌّ علىٰ غَريم، فهُو منَ الخِطابِ العامّ، علىٰ نحوِ قولِه[2]:

إذا أنتَ أكرَمْتَ الكريمَ ملكْتَهُ

قولُه: (﴿يُؤَدِّهِۦٓ﴾: بكسرِ الهاءِ والوَصْل) روايةُ وَرْش وابنِ كثيرٍ وابنِ ذَكْوان[3] عن ابنِ

---

(١) من قوله: «يريد» إلىٰ هنا سقط من (ي).

(٢) للمتنبّي في «ديوانه» (٢: ١١)، وتمام البيت:

وإنْ أنتَ أكرَمْتَ اللئيمَ تمرّدا

(٣) هو الإمام الشهير، الراوي الثقة عبد الله بن أحمد بن بشر - ويقال: بشير - بن ذكوان الفهري الدمشقي (١٧٣-٢٤٢). انظر: «غاية النهاية» لابن الجزري (١: ٣٦٣-٣٦٤).

وبكسرِها بغيرِ وصل، وبسكونِها. وقرأَ يحيىٰ بنُ وثاب: (تِئْمَنْهُ) بكسرِ التاء. و(دِمْت) بكسرِ الدّال، من: دَام يَدام. ﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارةٌ إلىٰ ترْكِ الأداءِ الذي دلَّ عليه ﴿لَمْ يُؤَدِّهِ﴾ أي: تَـرْكَهم أداءَ الحقوقِ بسببِ قولِهِم: ﴿لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ﴾، أي: لا يتطرَّقُ علينا عِتابٌ وذمٌّ في شأنِ الأميّـين؛ يَعنونَ الذينَ ليسوا من أهلِ الكتاب، وما فَعلْنا بهم من حبْسِ أموالِهم، والإضرار بهم؛ لأنهم ليسوا علىٰ دينِنا، وكانوا يستحلُّونَ ظلْمَ من خالَفَهم، ويقولون: لم يُجعَلْ لهم في كتابِنا حُرْمة. وقيل: بايعَ اليهودُ رجالًا من قريش، فلمّا أَسْلموا تقاضَوْهم، فقالوا: ليسَ لكم علينا حقٌّ؛ حيث تركتُم دينَكم، وادّعَوْا أنهم وجدوا ذلكَ في كتابِهم. وعن النبيِّ ﷺ: أنه قالَ عندَ نزولِها: «كذَبَ أعداءُ الله، ما مِن شيءٍ في الجاهليّةِ إلا وهو تحتَ قدميَّ إلا الأمانة، فإنها مؤدّاةٌ إلىٰ البَرِّ والفاجِر».

وعنِ ابنِ عبّاس: أنه سألَه رجلٌ فقال: إنا نصيبُ في الغزوِ من أموالِ أهلِ الذمّةِ الدجاجةَ والشاةَ، قال: فتقولون ماذا؟ قال: نقول: ليسَ علينا في ذلكَ بأس، ....

عامر، وبغيرِ وَصْل: قالونُ وهشامٌ، وبالسكون: أبو عَمْرٍو وأبو بكرٍ وحمزةُ[١]. قال الزجّاجُ: هذا الإسكانُ الذي حُكِيَ عن هؤلاءِ غلَطٌ، لأنّ الهاءَ لا ينبغي أن تُجزَمَ ولا تُسكَّنَ في الوَصْل، وإنّما تُسكَّنُ في الوَقْفِ لأنها حرفٌ خَفِيٌّ يَبِينُ في الوَصْل نحوَ: ضربتُه وضرَبتُها، وقيل: إنّما قرَؤوا باختلاسِ الكسرةِ وظَنَّه[٢] الراوي سُكوناً، وإنّما جازَ السُّكونُ في الوَقْفِ خاصّةً، يُريدُ بالوَصْل: الإشباعَ، وسُكونُها إجراءُ الوَصْل مجرىٰ الوَقْف.

قولُه: (فلمّا أسلَموا) أي: فلمّا أسلَمَ قُرَيشٌ تقاضَوا اليهود، فقالتِ اليهودُ: ليس لكُم علينا حَق.

قولُه: (تحتَ قدَميَّ) مثَلٌ لإبطالِ الشيء، ومنهُ الحديث: «ألا إنّ كلَّ دَمٍ ومأثُرةٍ تحتَ قدَميَّ هاتَيْن»[٣] أرادَ إخفاءَها وإعدامَها وإذلالَ أمرِ الجاهليّةِ ونَقْضَ سُنّتِها. في «النِّهاية».

---

(١) لتمام الفائدة انظر: «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١: ٣٤٩).

(٢) في (ط): «فظن».

(٣) الحديثُ أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٦: ٢٦٢) وأبو داود (٤٥٨٨) وابن ماجه (٢٦٢٨) وصحح إسناده العلّامة أحمد محمد شاكر في تعليقه علىٰ «المسند».

قال: هذا كما قالَ أهلُ الكتاب: ليسَ علينا في الأميّين سبيل؛ إنهم إذا أدَّوُا الجزيةَ لم يحلَّ لكم أكلُ أموالهم إلا بطيبةِ أنفسِهم. ﴿وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ﴾ بادّعائِهم أنّ ذلكَ في كتابِهم. ﴿وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ أنّهم كاذبون. ﴿بَلَىٰ﴾ إثباتٌ لِما نفَوْه من السبيلِ عليهم في الأميّين، أي: بلىٰ عليهم سبيلٌ فيهم. وقولُه: ﴿مَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِۦ﴾ جملةٌ مستأنفَةٌ مُقرِّرةٌ للجملةِ التي سدّت ﴿بَلَىٰ﴾ مسدَّها. والضميرُ في ﴿بِعَهْدِهِۦ﴾ راجعٌ إلىٰ ﴿مَنْ أَوْفَىٰ﴾ علىٰ أنّ كلَّ من أوفىٰ بما عاهدَ عليه واتقىٰ اللهَ في تَرْكِ الخيانةِ والغدرِ فإنّ اللهَ يحبُّه.

فإن قلتَ: فهذا عامٌّ يُخيِّلُ أنه لو وَفّىٰ أهلُ الكتابِ بعهودِهم، وتركوا الخيانةَ لكسبوا محبّةَ الله. قلتُ: أجل؛ لأنهم إذا وَفَّوْا بالعهودِ وفَّوْا أوّلَ شيءٍ بالعهْدِ الأعظم، وهو ما أُخِذَ عليهم في كتابِهم من الإيمانِ برسولٍ مصدِّقٍ لِما مَعَهم، ولو اتقَّوُا اللهَ في تركِ الخيانةِ لاتَّقَوْه في تَرْكِ الكذِبِ علىٰ الله، وتحريفِ كَلِمِه. ويجوزُ أن يَرجعَ الضميرُ إلىٰ الله تعالىٰ؛ علىٰ أنّ كلَّ من وفّىٰ بعهدِ الله واتّقاه فإنّ اللهَ يحبُّه. ويدخلُ في ذلكَ الإيمانُ وغيرُه من الصّالحات، وما وجَبَ اتقاؤه من الكفرِ وأعمالِ السّوء. فإن قلتَ: فأينَ الضميرُ الراجعُ من الجزاءِ إلىٰ ﴿مَنْ﴾ قلتُ: عمومُ المتقينَ قامَ مقامَ رجوعِ الضمير. وعن ابنِ عبّاس: نزلت في عبدِ الله ابنِ سلامٍ وبَحيرا الراهبِ ونظرائهما من مُسْلِمَة أهلِ الكتاب.

قولُه: (للجُملةِ التي سدَّتْ ﴿بَلَىٰ﴾ مسدَّها) وهِيَ قولُه: «بلىٰ عليهِم سبيلٌ فيهم».

قولُه: (وعن ابنِ عبّاس: نزَلت في عبدِ الله بن سَلام) يعني قولَه تعالىٰ: ﴿بَلَىٰ مَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِۦ﴾ الآية.

قولُه: (وبَحيرا الرّاهِب) جاء علىٰ صيغةِ المكبَّر مَقْصوراً، وعلىٰ المُصغَّر ممْدوداً، وروايةُ المعزي[١] علىٰ المكبَّر، وأمّا حديثُه فقد أورَدَه التِّرمذيُّ ورُزَيْنٌ، عن عليِّ بن أبي طالب، عن أبيه، أنه حدَّثهُ قال: خرَجْنا إلىٰ الشام في أشياخٍ مِن قُريش، وكان معي محمّدٌ صلَواتُ الله عليه، فأشرَفْنا علىٰ راهبٍ فنزَلْنا، فخرَجَ إلينا الرّاهبُ، وكان قبلَ ذلك لا يخْرُجُ إلينا، فجَعَلَ يتخلَّلُنا حتّىٰ جاء، فأخَذَ بيَدِ محمّدٍ صلَواتُ الله عليه وقال: هذا سيِّدُ العالَمين، فقيل له: وماعِلمُك بما

---

(١) أحد رواة كتاب «الكشاف»، وله منه نسخة ينقل منها المؤلف في مواضع، كما سبق التنبيه إليه.

[﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشۡتَرُونَ بِعَهۡدِ ٱللَّهِ وَأَيۡمَٰنِهِمۡ ثَمَنٗا قَلِيلًا أُوْلَٰٓئِكَ لَا خَلَٰقَ لَهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ وَلَا يَنظُرُ إِلَيۡهِمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمۡ وَلَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ * وَإِنَّ مِنۡهُمۡ لَفَرِيقٗا يَلۡوُۥنَ أَلۡسِنَتَهُم بِٱلۡكِتَٰبِ لِتَحۡسَبُوهُ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ وَمَا هُوَ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنۡ عِندِ ٱللَّهِ وَمَا هُوَ مِنۡ عِندِ ٱللَّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلۡكَذِبَ وَهُمۡ يَعۡلَمُونَ﴾ ٧٧-٧٨]

﴿يَشۡتَرُونَ﴾: يستبدلونَ. ﴿بِعَهۡدِ ٱللَّهِ﴾: بما عاهدوا عليه من الإيمانِ بالرّسولِ المصدِّقِ لما معهم. ﴿وَأَيۡمَٰنِهِمۡ﴾: وبما حلفوا به مِن قولهم: والله لنؤمننَّ به ولننصُرَنَّه. ﴿ثَمَنٗا قَلِيلًا﴾: متاعَ الدّنيا من الترؤُّسِ والارْتِـشاءِ ونحو ذلك. وقيل: نزلت في أبي رافعٍ ولُبابةَ بنِ أبي الـحُقَيْقِ وحُيَيِّ بنِ أخطب؛ حرّفوا التوراةَ، وبدّلوا صفةَ رسولِ الله ﷺ، وأخذوا الرِّشوةَ علىٰ ذلك. وقيل: جاءت جماعةٌ من اليهودِ إلىٰ كعبِ بنِ الأشرفِ في سنةٍ أصابتهم ممتارِين، فقال لهم: هل تعلمونَ أنّ هذا الرّجلَ رسولُ الله، قالوا: نعم، ....

تقول؟ قال: أجِدُ صِفتَه ونَعْتَه في الكتابِ المنزَّل، وأنكم حينَ أشرَفْتُم لم يَبْقَ شجَرٌ ولا حجَرٌ إلّا خرَّ لهُ ساجِداً، وأعرِفُه بخاتَم النبوّةِ أسفلَ مِن غُضروفِ كَتِفِه مثلَ التُّفّاحة، ثُمّ رجَعَ فصنَعَ طعاماً فأتانا بهِ، وكان محمدٌ صلَواتُ الله عليهِ في رَعْيةِ الإبلِ، فجاء وعليه غَمامةٌ تُظِلُّه، فلمّا دَنا وجَدَ القومَ قد سبَقوه إلىٰ شجرة، فجَلسَ في الشمس، فمال فَيْءُ الشجرةِ عليه وضَحَوْا هم في الشّمس. الحديثُ بتَمامِه مذكورٌ في «جامع الأصول»[1].

قولُه: «ضَحَوْا هم»، هُم: تأكيدُ الفاعل، نحوَ قولِه تعالىٰ: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمۡ أَو وَّزَنُوهُمۡ﴾ [المطففين: ٣]، قالَ الزجّاجُ: مِنهم مَن يجعَلُ «هُم» تأكيداً لِما في «كالوا»[2]. وسُقوطُ الألِفِ مِن ضميرِ الجَمْع علىٰ خلافِ القياس.

قولُه: (مُمْتارين) أي: طالِبينَ المِيرةَ. النِّهاية: المِيرَةُ: الطّعامُ ونحوُه ممّا يُجلَبُ للبَيْع، يقال: مارَهم يَميرُهم: إذا أعطاهُم المِيرةَ.

---

(١) «جامع الأصول» (١١- ٢٥٩) وهو في «سنن الترمذي» (٣٦٢٠)، وصحّحه الحاكم في «المستدرك» (٢: ٦١٥).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ٢٩٧).

قال: قد هَمَمْتُ أن أُميرَكم وأكسوَكم فحرَمَكم اللهُ خيرًا كثيرًا، فقالوا: لعلّه شُبِّهَ علينا فرويدًا حتىٰ نلقاه، فانطلقوا فكتبوا صفةً غيرَ صفتِه ثمّ رجعوا إليه، وقالوا: قد غَلطنا وليسَ هو بالنعتِ الذي نُعِتَ لنا، ففَرِحَ ومارَهم. وعنِ الأشعثِ بنِ قيس: نزلت فيَّ؛ كانت بيني وبينَ رجلٍ خصومةٌ في بئرٍ فاختصمْنا إلىٰ رسولِ الله ﷺ، فقال: «**شاهداك أو يمينه**»، فقلت: إذن يحلفُ ولا يبالي، فقال: «**من حلفَ علىٰ يمينٍ يستحقُّ بها مالًا هو فيها فاجرٌ** لقِيَ اللهَ وهو عليه غضبانُ». وقيل: نزلت في رجلٍ أقامَ سلعةً في السوق، فحلفَ: لقد أُعْطِيَ بها ما لم يُعْطَه. **والوجهُ: أنّ نزولَها في أهلِ الكتاب**. وقولُه: ﴿بِعَهۡدِ ٱللَّهِ﴾ **يقوّي رجوعَ الضميرِ في** ﴿بِعَهۡدِهِۦ﴾ **إلىٰ الله**. ﴿وَلَا يَنظُرُ إِلَيۡهِمۡ﴾ مجازٌ عن الاستهانةِ بهم، والسَّخَطِ عليهم.

قولُه: (**شاهِداكَ أو يَمينُه**)(١) أي: عليكَ شاهداك، أو عليه يمينُه.

قولُه: (**مَن حلَفَ علىٰ يمين**) سمّىٰ المحلوفَ عليه يميناً، وقد سبَقَ فيه كلامٌ عندَ قولِه: ﴿عُرۡضَةً لِّأَيۡمَٰنِكُمۡ﴾ [البقرة: ٢٢٤].

قولُه: (**يستَحِقُّ بها مالاً**): صفةُ يَمين، وكذا قولُه: «**هُو فيها فاجِر**»، الحديثُ أخرَجَه البخاريُّ ومُسلمٌ، وأبو داودَ، والتِّرمذيُّ، عن ابنِ مسعود(٢)، معَ تغييرٍ يسير.

قولُه: (**والوَجْهُ أنّ نزولَها في أهلِ الكتاب**)؛ لأنّ سِياقَ الآيةِ وسياقَها فيهم.

قولُه: (﴿بِعَهۡدِ ٱللَّهِ﴾ **يُقوِّي رجوعَ الضَّميرِ في** ﴿بِعَهۡدِهِۦ﴾ **إلىٰ الله**) يعني: في الآيةِ المتقدِّمة، وهي قولُه تعالىٰ: ﴿بَلَىٰ مَنۡ أَوۡفَىٰ بِعَهۡدِهِۦ وَٱتَّقَىٰ﴾، وتقريرُه: أنّ المعاهَدَ في الأوّل مَن أوفىٰ، والمعاهَدُ عامٌّ يحتملُ أن يكونَ اللهَ وغيرَه بخلافِه في الثاني، وأمّا بَيانُ النَّظم فإنّ أهلَ الكتابِ لمّا قالوا: ﴿لَيۡسَ عَلَيۡنَا فِي ٱلۡأُمِّيِّـۧنَ سَبِيلٞ﴾ بمعنىٰ: لا يتطرّقُ إلينا عِتابٌ، ولا ذَمٌّ منَ الله إذا حبَسْنا أموالَ الأُمّيينَ وألحقْنا بهمُ الضَّرَرَ؛ لأنهم ليسوا علىٰ الدِّين الحقِّ، أُجيبوا بقولِه: ﴿بَلَىٰ﴾ أي: عليكم سَبيلٌ فيهم لأنّكم علىٰ الباطل، حيث لا تُوفونَ بعهدِ الله، وتشتَرونَ به ثمناً قليلاً، وأنّهم علىٰ الحقِّ لأنهمُ الموفونَ بعهدِ الله يتّقونَ الذين أحبَّهم الله، فجيءَ بهذه الآيةِ سادّةً

---

(١) سيأتي تخريجه قريباً إن شاء الله.

(٢) أخرجه البخاري (٦٧٦١)، ومسلم (٢٢١)، وأبو داود (٣٢٤٣)، والترمذي (١٢٦٩).

تقول: فلانٌ لا يَنظرُ إلىٰ فلان، تريدُ نفْيَ اعتدادِه به وإحسانِه إليه. ﴿وَلَا يُزَكِّيهِمْ﴾: ولا يُثْني عليهم. فإن قلتَ: أيُّ فَرْقٍ بينَ استعمالِه فيمن يجوزُ عليه النظر، وفيمن لا يجوزُ عليه؟ قلتُ: أصلهُ ـ فيمن يجوزُ عليه النظر ـ الكنايةُ؛ لأنّ من اعتدَّ بالإنسانِ التفتَ إليه، وأعارَه نظرَ عينيه، ثمّ كثُرَ حتىٰ صارَ عبارةً عن الاعتدادِ والإحسانِ وإن لم يكن ثَمَّ نظر. **ثمّ جاءَ فيمن لا يجوزُ عليه النظرُ** مجردًا لمعنىٰ الإحسانِ مجازًا عمّا وقعَ كنايةً عنه فيمن يجوزُ علَيه النظر.

﴿لَفَرِيقًا﴾: هم كعبُ بنُ الأشرف، ومالكُ بنُ الصَّيْف، وحيَيُّ بنُ أخطب وغيرُهم، ﴿يَلْوُونَ أَلْسِنَتَهُم بِالْكِتَابِ﴾: **يفتلونَها بقراءتِه عن الصَّحيحِ إلىٰ المحرَّف**. ....

مسَدَّ هذا المعنىٰ، ثُمّ عُقِّبت بقولِه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ كالبَيانِ لذلكَ المبهَم، فأوجَبَ ذلك عَوْدَ الضَّمير إلىٰ الله تعالىٰ.

قولُه: (**ثُمّ جاء فيمَن لا يَجوزُ عليه النظَر**) يعني: كان في بَدْءِ استعمالِه فيمَن يَجوزُ عليه النظَرُ، وهُو الإنسانُ، عبارةً عن الاعتداد والإحسان؛ لأنّ منِ اعتَدَّ بالغَيْرِ التفَتَ إليه، وإنّما كان كنايةً لأنهُ لا يُنافي إرادةَ حقيقتِه، ثُمّ كثُرَ استعمالُه في هذا المعنىٰ حتّىٰ صارَ علَماً لهذا المعنىٰ، ثُمّ جاء في حقِّ الله لمجرَّدِ معنىٰ الإحسان مِن غيرِ أن يكونَ ثمّةَ نظَرٌ بناءً علىٰ مذهبِه، وهذا التجريدُ لمعنَىٰ الإحسان واردٌ علىٰ سبيلِ المَجاز عن الشيءِ الذي وقَعَ كِنايةً عنهُ في الإنسان، وهُو عدَمُ الاعتداد. وعندَنا: يجوزُ أنْ يُطلَقَ النظَرُ علىٰ الله تعالىٰ بالحقيقةِ كما يَليقُ بجَلالِه، وبيانُ المَجازِ: أنهُ شُبِّهت حالةُ مُعاملةِ الله معَ هؤلاءِ الناقِضينَ للعهدِ بحالةِ مُعاملةِ مَن لا يُكلِّمُ صاحبَهُ ولا ينظرُ إليه بجامع عدَم الاعتدادِ وقطْع الإحسان، ثُمّ استُعمِلَ هنا كما كان مستعملاً هناك.

قولُه: (**يفتلونها بقراءتِه عن الصّحيح**). **الأساس**: فَتَلْتُهُ عن حاجتِه: صرَفْتُه، فانْفتَلَ، وانفتل عن الصّلاةِ، ولوَىٰ الشيءَ فالتَوىٰ، وبلَغوا مُلتَوىٰ الوادي: مُنْحناه، وكلَّمتُه فالتَوىٰ رأسُه.

قولُه: (**إلىٰ المُحرَّف**) أي: يفتلونَ الألسنةَ في القراءةِ لتصيرَ[1] الصَّحيحةُ مُحرَّفاً ويَحسَبَ المسلمونَ أنّ المُحرَّفَ منَ التوراةِ فيَلتبِسَ عليهمُ الأمرُ، كما قال تعالىٰ: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ﴾ [البقرة: ٤٢].

---

(١) في (ط): «اليصير».

وقرأ أهلُ المدينة: (يُلَوُّون) بالتشديد، كقوله: ﴿لَوَّوْا رُءُوسَهُمْ﴾ [المنافقون: ٥]. وعن مجاهدٍ وابنِ كثير: (يَلُون)، ووجهُه: أنهما قلبا الواوَ المضمومةَ همزةً ثمَّ خفَّفوها بحذفِها وإلقاءِ حركتِها علىٰ الساكنِ قبلَها. فإن قلتَ: إلامَ يرجعُ الضميرُ في ﴿لِتَحْسَبُوهُ﴾؟ قلتُ: إلىٰ ما دلَّ عليه ﴿يَلْوُونَ أَلْسِنَتَهُم بِالْكِتَابِ﴾، وهو المحرَّف. ويجوزُ أن يُرادَ: يَعطفونَ ألسنَتَهم بشَبَهِ الكتابِ لتحسبوا ذلكَ الشبَهَ من الكتاب. وقُرِئ: (ليحسبوه) بالياءِ بمعنىٰ يفعلونَ ذلكَ ليحسبَه المسلمونَ من الكتاب. ﴿وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِندِ اللَّهِ﴾ تأكيدٌ لقولِه: ﴿هُوَ مِنَ الْكِتَابِ﴾، وزيادةُ تشنيعٍ عليهم، وتسجيلٍ بالكذب، ودلالةٌ علىٰ أنهم لا يُعرِّضونَ ولا يُوَرُّون، وإنما يُصرِّحونَ بأنه في التوراةِ هكذا، وقد أنزلَه اللهُ تعالىٰ علىٰ موسىٰ كذلك؛ لفرط جُرْأتِهم علىٰ الله، وقساوةِ قلوبِهم ويأسِهم من الآخرة. وعنِ ابنِ عبّاس: هم اليهودُ الذينَ قَدِموا علىٰ كعبِ بنِ الأشرف، غيّروا التوراة، وكتبوا كتابًا بدَّلوا فيه صفةَ رسولِ الله ﷺ، ثمّ أخذت قريظةُ ما كتبوه، فخلطوه بالكتابِ الذي عندَهم.

قولُه: (ويجوزُ أنْ يُرادَ: يَعطِفونَ). المُغرِب: استعطَفَ ناقتَه، أي: عطَفَها، بأنْ جذَبَ زِمامَها ليُميلَ رأسَها[1].

والمرادُ به: الإيهامُ في الكلام، أي: كانوا يُوهِمونَ المسلمينَ أنّ ذلك مِن نفْسِ الكتابِ ومِن ثَمّ قال: «بِشَبَهِ الكتاب»، والضَّميرُ في ﴿لِتَحْسَبُوهُ﴾ راجعٌ إلىٰ هذا المضافِ المحذوف، والفَرْقُ أنّهم ـ علىٰ الأوّلِ ـ كانوا يَترُكونَ النصَّ ويقرَؤونَ ما بدّلوا به، ولهذا قال: «يفتلونَها بقراءتِها[2] عنِ الصَّحيحِ إلىٰ[3] المُحرَّفِ» بحَرْفِ المجاوَزة؛ لأنّ مَن فتلَ عنِ الصّلاةِ الصَّحيحة خرجَ إلىٰ ضِدِّها، وعلىٰ هذا ﴿يَلْوُونَ﴾: كنايةٌ عن الخَلْط الذي هُو لازمُ اللَّبْسِ والاشتباه.

قولُه: (﴿هُوَ مِنْ عِندِ اللَّهِ﴾ تأكيدٌ لقولِه: ﴿هُوَ مِنَ الْكِتَابِ﴾). الراغب: إن قيلَ: ما فائدةُ ﴿مِنْ عِندِ اللَّهِ﴾ بعدَ قولِه: ﴿مِنَ الْكِتَابِ﴾ قيلَ: الأوّلُ تعريضٌ، والثاني تصريحٌ

---

(١) «المُغرِب في ترتيب المعرب» (٢: ٦٧).

(٢) في (ط): «بقراءته».

(٣) لفظة: «إلىٰ» سقطت من (ي).

[﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا۟ عِبَادًا لِّى مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن كُونُوا۟ رَبَّٰنِيِّۦنَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ ٱلْكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ ۞ وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّۦنَ أَرْبَابًا ۗ أَيَأْمُرُكُم بِٱلْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾ ٧٩-٨٠]

﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ ﴾: تكذيبٌ لِـمَن اعتقدَ عبادةَ عيسىٰ. وقيل: إنّ أبا رافعٍ القُرَظيّ والسيّدَ من نصارىٰ نجران قالا لرسولِ الله ﷺ: أتريدُ أن نعبدَك ونتخذَكَ ربًّا، قال: «معاذَ الله أن نَعبدَ غيرَ الله، أو أن نأمرَ بغير عبادةِ الله، فما بذلكَ بعثَني، ولا بذلكَ أمرني»؛ فنزلت. ....

منهم بالكذب، أي: يكذِبونَ تعريضاً وتصريحاً أو تلاوةً وتأويلاً، وفي هذا دِلالةٌ علىٰ أنّ إيهامَ الكذِب قَبيحٌ كالتصريح، وفائدةُ ﴿وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ﴾ بعدَ ما تقدَّمَ ذكرُه أنّ كِلا الأمرَيْنِ كذِبٌ: ليُّ الألسنةِ، وقولُهم: ﴿هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾. وقولُه: ﴿وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ تشنيعٌ عليهم وأنّهم غيرُ معذورينَ بوَجْه، إذ قد يُعذَرُ الإنسانُ في بعضِ ما يَظُنُّه[1].

قولُه: (﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ ﴾ تكذيبٌ لِـمَن اعتقَدَ عِبادةَ عيسىٰ)، يعني: لمّا فرَغَ مِن ذكْرِ بعض قبائح اليهودِ، وهُو تحريفُهم كتابَ الله، وتغييرُ صفةِ رسولِ الله صلَواتُ الله عليه، وحَطُّ منزلتِه عن مَرْتبةِ النبوّة، رجَعَ إلىٰ تكذيبِ معتقَدِ النّصارىٰ وغلُوِّهم في رسولِ الله عيسىٰ ورَفْع درَجتِه إلىٰ الألوهيّةِ، ليُريَك إفراطَ أهلِ الكتابِ وتفريطَهم.

قولُه: (أنْ نأمُرَ بغيرِ عبادةِ الله)، قالَ المصنِّف: «نأمُر بعبادةِ غيرِ الله» أحسَنُ طِباقاً، لِما سبَقَ في المَتْن، لأنّ الكلامَ لم يقَعْ في نَفْيِهم عن أنفُسِهم الأمرَ بغيرِ عبادةِ الله، بل بعبادةِ غيرِ الله، ألا ترىٰ إلىٰ قولِه ﷺ: «أن نَعبُدَ غيرَ الله»[2]، ولم يقُلْ: أن نفعَلَ غيرَ عبادةِ الله؟ قيل: هذه الحاشيةُ تدُلُّ علىٰ أنّ روايةَ الحديثِ: أن نأمُرَ بغيرِ عبادةِ الله، والمصنِّفُ يقول: «أن نأمُرَ بعبادةِ غيرِ الله» أحسَنُ طباقاً، وقلتُ: الرِّوايةُ عن مُحيي السُّنّة في «معالِمِ التنزيل»: «فقال: مَعاذَ الله أن آمُرَ بعبادةِ غيرِ الله»[3].

---

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٢: ٦٦٥-٦٦٧).

(٢) سيأتي تخريجُه قريباً.

(٣) راجع: «معالم التنزيل» (٢: ٦٠) ورواه ابن إسحاق في السيرة. انظر: «سيرة ابن هشام» (٢: ٥٨٦-٥٨٧) =

وقيل: قالَ رجل: يا رسولَ الله نسلّمُ عليكَ كما يسلّمُ بعضُنا علىٰ بعض، أفلا نسجدُ لك؟ قال: «لا ينبغي أن يُسجدَ لأحدٍ من دونِ الله، ولكن أكرِموا نبيَّكم، واعْرِفوا الحقَّ لأهله».

﴿وَٱلْحُكْمَ﴾: والحِكْمة، وهي السنّة.

وفي «الوسيط»[(١)]: ما كانَ لبَشرٍ أن يَجمَعَ بيْنَ هذَيْن: بيْنَ النبُوّةِ وبيْنَ دُعاءِ الخلْق إلىٰ عبادةِ غيرِ الله، فإذاً المصنِّفُ وجَدَ الروايةَ كما ذكَرَها متَردِّدةً من الراوي، فلم تُطوِّعْ له نفْسُه، لفصاحتِه، أن يَقبلَه، لنُبوِّ المقام عنه، فذكَرَ ما ذكَرَ وكان علىٰ ما ذَكَرَ لله دَرُّه!

ولناصرِ الرِّوايةِ الأُخرىٰ أن يقول: إنّ قولَهم: أتريدُ أن نَعبُدَك ونتَّخِذَك رَبّاً، يَحتمِلُ أنّهم توهَّموا الشَّرْكةَ في العبادةِ بينَ الله وبيْنَ رسُولِ الله، فنَفىٰ ذلك علىٰ الوجْهِ الأبلَغ، أي: معاذَ الله أن نأمُـرَ بغيرِ عبادةِ الله، يعني: أمرُه مقصورٌ بالأمرِ بعبادةِ الله لا يتجاوزُ إلىٰ غيرِ عبادتِه فكيفَ آمُـرُ بعبادتي؟

قولُه: (والحكمة، وهِيَ السُّنّة)، فسَّرَ الحُكمَ بالسُّنّة لأنهُ تالي الكتاب، رَوَينا عن أبي داودَ، عن ابنِ عمْرٍو، أنّ رسولَ الله ﷺ قال: «العِلمُ ثلاثةٌ، وما سِوىٰ ذلك فهُو فضْل: آيةٌ محكَمة، أو سُنّةٌ قائمة، أو فريضةٌ عادلة»[(٢)]، قال صاحبُ «الجامع»: السُّنّة القائمة هي: الدائمةُ المستمِرّةُ التي العملُ بها متّصلٌ لا يُترَك، والفريضةُ العادلةُ هِي: التي لا جَوْرَ فيها ولا حَيْفَ في قضائها[(٣)].

وقالَ التُّورِبِشْتي: وقيـل: الـمرادُ بالعادلةِ: المُستنبَطةُ عنِ الكتابِ والسُّنّة، وتكونُ هذه الفريضةُ وإن لم يُنَصَّ عليها في الكتابِ والسُّنّة مُعدَّلةً بما أُخِذَ منهما.

= وعنه أخرجه الطبريّ في «التفسير» (٦: ٥٣٩) الأثر (٧٢٩٦)، وذكره الواحدي في «أسباب النزول»، ص١٤٦.

(١) «الوسيط» للواحدي (١: ٢٥٣).

(٢) أخرجه ابن ماجه (٥٤) وأبو داود (٢٨٨٥) من حديثِ عبد الله بن عمرو بن العاص، وإسنادُه ضعيف لأجل عبد الرحمن بن أنعم الإفريقي.

(٣) «جامع الأصول» (٨: ١٠).

﴿وَلَٰكِن كُونُوا رَبَّٰنِيِّـۧنَ﴾: ولكن يقول: كونوا، **والرباني: منسوبٌ إلىٰ الرّب**، بزيادةِ الألفِ والنون، كما يُقال: **رَقَبَانيّ ولِـحْياني**، وهو الشديدُ التمسكِ بدينِ الله وطاعته. وعن محمّدِ بنِ الحنفيّة: أنه قال حينَ ماتَ ابنُ عبّاس: **اليومَ ماتَ ربانيُّ هذه الأمّة**. ....

وعن عبدِ الله بن عُروةَ: الفريضةُ العادلةُ: ما اتّفقَ عليه المسلمونَ، أي: الحكومةُ المُبيَّنةُ المُقدَّرةُ علىٰ مِنهاجِ العَدْل، وأَوْلىٰ ما يوصَفُ بهذه الصِّفة الإجماعُ، إذْ لا يتقدَّمُه شيءٌ بعدَ الكتابِ والسُّنّة.

قولُه: (**الرّبّانيُّ: منسوبٌ إلىٰ الرّبّ**). **الرّاغب**: ﴿كُونُوا رَبَّٰنِيِّـۧنَ﴾ يعني: ولكنْ نقولُ: كونوا ربّانيّينَ حُكَماءَ أولياءَ الله، فقد قيل: إنْ لم يكنِ العلماءُ أولياءَ الله فليسَ لله في الأرض وَليّ، وقيل: كونوا متَخصِّصينَ بالله تخصيصاً تُنسَبونَ إليه وتوصَفونَ بعامّةِ أوصَافِه، نحوَ: الجَواد والوَدود والرَّحيم، وقيل: كونوا متَخصِّصينَ بالله كالذين وُصِفوا بقولِه: «فإذا أحبَبتُه كنتُ سمْعَهُ الذي يسمَعُ به، وبصَـرَهُ الذي يُبصِرُ به» الحديث[1]، أو: كونوا متخصِّصينَ بالله غيرَ مُلتـفِتينَ إلىٰ الوسائط[2].

قولُه: (رَقَبانيّ) أي: منسوبٌ إلىٰ الرَّقبة، **الجَوهري**: رجُلٌ أرقَبُ بيِّنُ الرَّقَب، أي: غَليظُ الرقَبة، ورَقَبانيٌّ أيضاً علىٰ غيرِ قياس.

الزجَّاج: إنّما زيدتِ الألفُ والنونُ للمُبالغةِ في النَّسَب، كما قالوا لِذي الجَمّةِ الوافِرة: جُمّاني[3].

قولُه: (**اليومَ ماتَ ربّانيُّ هذه الأمّة**)، رَوىٰ ابنُ عبدِ البَرِّ في «الاستيعاب»[4]: ماتَ ابنُ عبّاس

---

(١) أخرجه البخاريّ (٦٥٠٢) وانفرد به، وأبو نُعَيم في «حلية الأولياء» (١: ٤)، والبيهقيُّ في «السنن الكبرىٰ» (٣: ٣٤٦) والبغوي في «شرح السنّة» (١٢٤٨) قال ابن رجب: وهو من غرائب الصحيح، انظر: «جامع العلوم والحكم» (٢: ٣٣٠).

(٢) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٢: ٦٧٢-٦٧٣).

(٣) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٣٥).

(٤) انظر: «الاستيعاب» (٣: ٩٣٤).

وعن الحسن ﴿رَبَّـٰنِيِّـۧنَ﴾: فقهاءَ علماءَ. وقيل: علماءَ معلّمين. وكانوا يقولون: الشارعُ الربانيُّ **العالمِ العامِلِ** المعلّم. ﴿بِمَا كُنتُمْ﴾: بسببِ كونِكم عالمين، وبسببِ كونِكم دارسينَ للعلم أوجبَ أن تكونَ الربانيّةُ التي هي قوّةُ التمسّكِ بطاعةِ الله مسبَّبةً عن العلمِ والدراسة، وكفىٰ به دليلًا علىٰ خيبةِ سعْيِ من جَهِدَ نفسَه، وكدَّ روحَه في جمعِ العلم، ثمّ لم يجعلْه ذريعةً إلىٰ العمل، فكانَ مَثَلُه مَثَلَ مَنْ غَرَسَ شجرةً حسناءَ تُونِقُه بمنظرِها ولا تنفعُه بثمرِها. **وقُرِئ: ﴿تُعَلِّمُونَ﴾ من التعليم** و(تَعَلَّمون) من التعلّم. ﴿تَدْرُسُونَ﴾: تقرؤون. وقُرِئ: (تُدَرِّسون) من التدريس، و(تُدْرِسون) علىٰ أنّ أدرَس بمعنىٰ درّس، كأكرمَ وكرّم، وأنزل ونزّل. و(تدَّرِسون) من التدَرُّس. ....

بالطائفِ سنةَ ثمانٍ وستّينَ في أيّام ابنِ الزُّبَير، وكان ابنُ الزُّبَير أخرجَه من مكّة، فخرَجَ إلىٰ الطائفِ وماتَ بها وهُوَ ابنُ سَبعينَ سنةً، وقيل: إحدىٰ وسبعينَ، وصَلّىٰ عليه محمّدُ بنُ الحنَفيّةِ وكَبَّرَ عليه أربعاً، وقال: اليومَ ماتَ ربّانيُّ هذه الأمّة.

قولُه: (**العالمِ العامِلِ**)، قالَ الزجّاجُ: العالِمُ إنّما ينبغي أن يُقالَ له: عالِمٌ إذا عَمِلَ بعِلمِه، وإلّا فليسَ بعالِمٍ، قال اللهُ تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا۟ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ مِنْ خَلَـٰقٍ ۚ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ ۚ لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ﴾[1] [البقرة: ١٠٢].

قولُه: (**وقُرِئَ: ﴿تُعَلِّمُونَ﴾ منَ التعليم**): ابنُ عامرٍ وعاصمٌ وحمزةُ والكِسائيُّ، والباقونَ بالتخفيف، منَ العِلم[2]، وأمّا «تعلّمون» منَ التعلُّم فشاذٌّ[3]، والقراءاتُ المذكورةُ في ﴿تَدْرُسُونَ﴾ كلُّها شواذٌّ سوىٰ الأولىٰ[4].

---

(١) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٣٦).

(٢) انظر: «التيسير»، ص٨٩٠، و«المبسوط»، ص١٦٧.

(٣) وهي قراءة مجاهد والحسن وسعيد بن جبير. انظر: البحر المحيط (٢: ٥٠٦)، ومختصر شواذّ القرآن، ص٢١.

(٤) انظر: «المحتسب» (١: ١٦٣-١٦٤).

ويجوزُ أن يكونَ معناه ومعنىٰ «تَدْرُسون» بالتخفيف: تدرُسونَه علىٰ الناس، كقولِه: ﴿لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ [الإسراء: ١٠٦]، فيكونَ معناهما معنىٰ «تُدَرِّسون» من التدريس.

وفيه: أن من عَلِمَ ودَرَّسَ العلمَ ولم يعملْ به فليسَ من الله في شيء، وأنّ السببَ بينَه وبينَ ربِّه منقطع؛ حيثُ لم يُثْبِتِ النّسبةَ إليه إلا للمتمسّكينَ بطاعته.

قولُه: (وفيه أنّ مَن علم) يعني[1]: أُدمِجَ فيه هذا المعنىٰ وأُشيرَ إليه؛ لأنّ المعنىٰ الذي سيقَتْ له الآياتُ هُوَ ما يقال: لا يصِحُّ ولا يستقيمُ للبشرِ أن يُمنَحَ الكتابَ ويُرزَقَ الحُكمَ والنُّبوّةَ ثُمّ يقولَ للناس: اعبُدوني مِن دونِ الله، ولكنّ الواجبَ عليه أن يقولَ: كونوا عبادَ الله وحدَه، فعدَلَ عنهُ إلىٰ قولِه: ﴿كُونُواْ رَبَّـٰنِيِّـۧنَ﴾ ليستقيمَ تَرتُّبُ الحُكم علىٰ تلك الصِّفة، لأنّ الرَّبّانيَّ، أي: المُتمسِّكَ بالدِّينِ والطاعةِ المُعتصمَ بحَبْلِ الله المَتين، لا يكونُ إلّا عالِماً عامِلاً مُعلِّماً كما قال، فالمعنىٰ المُدمَجُ: إيجابُ طلَبِ العِلم علىٰ كلِّ أحدٍ مِن عبادِ الله ثُمّ العمَلُ به ثُمّ إرشادُ الناس إلىٰ الطّريقِ المستقيم، وإليه يُنظَرُ ما رُوِيَ: «طلَبُ العِلم فريضةٌ علىٰ كلِّ مسلم»[2]، ثُمّ عدَلَ في الدرَجةِ الثانية مِن ظاهرِ قولِه: ﴿كُونُواْ رَبَّـٰنِيِّـۧنَ﴾ فدَرسوا وعَلِموا إلىٰ ما عليه التّلاوةُ، ليُنبِّهَ علىٰ أن لا يُجعَلَ العِلمُ والعمَلُ ذَريعتَيْنِ للتفوُّقِ والتدريس وأن يكونَ المقصودُ الأوّليُّ منهُما ذلك، بل يُجعَلانِ سبَبَي العمل ومصحِّحي النِّسبةِ بينَهم وبينَ رَبِّهم.

رُوينا عن التِّرمذيِّ، عن كعبِ بنِ مالك، قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: «مَن تعَلَّمَ العِلمَ ليُجاريَ به العلماءَ، أو ليُماريَ به السُّفهاءَ، أو يَصرِفَ وجوهَ الناس إليه، أدخلَهُ الله النار»[3].

---

(١) في (ط): «أي» بدل «يعني».

(٢) أخرجه ابن ماجه (٢٢٤) من حديثِ أنس بن مالك، وصحّحه الغماري في «المداوي لعلل المناوي» (٤: ٤١٥)، وفي الباب عن عبد الله بن مسعود، ذكره الهيثميّ في «مجمع الزوائد» (١: ١٤٣) وقال: رواه الطبرانيّ في «الكبير» و«الأوسط».

(٣) أخرجه ابن ماجه (٢٥٣) والترمذيّ (٢٦٥٤) وقال: هذا حديثٌ غريبٌ لا نعرفُه إلّا من هذا الوجه، وإسحاق بن يحيىٰ بن طلحة ليس بذاك القويِّ عندهم، وقد تُكُلِّم فيه من قِبَلِ حِفظِه. انتهىٰ. وحديثُ ابن ماجه ضعّفَه البوصيريُّ في «مصباح الزجاجة» (١: ٣٧).

وقُرِئ: ﴿ وَلَا يَأۡمُرَكُمۡ ﴾ بالنصْبِ عطفًا علىٰ ﴿ثُمَّ يَقُولَ ﴾، وفيه وجهان: **أحدُهما**: أن تجعلَ «لا» مزيدةً؛ لتأكيدِ معنىٰ النفي، في قولِه: ﴿ مَاكَانَ لِبَشَرٍ ﴾. والمعنىٰ: ما كانَ لبشرٍ أن يستنبئَه اللهُ ويَنصبَه للدعاءِ إلىٰ اختصاصِ اللّـهِ بالعبادةِ وترْكِ الأنداد، ثمَّ يأمرَ الناسَ بأن يكونوا عبادًا له، ويأمرَكم ﴿أَن تَتَّخِذُوا۟ ٱلۡمَلَـٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ أَرۡبَابًا ﴾، كما تقول: ما كانَ لزيدٍ أن أكرمَه ثمّ يُهينَني ولا يَستخفَّ بي. والثاني: أن يُجعَلَ «لا» غيرَ مزيدة، والمعنىٰ: أنّ رسولَ الله ﷺ كانَ ينهىٰ قريشًا عن عبادةِ الملائكةِ واليهودَ والنصارىٰ عن عبادةِ عُزيرٍ والمسيح، فلمّا قالوا له: أنتخذُكَ ربًّا، قيلَ لهم: ما كانَ لبشرٍ أن يستنبئَه اللهُ ثمَّ يأمرَ الناسَ بعبادتِه، وينهاكُم عن عبادةِ الملائكةِ والأنبياء. والقراءةُ بالرّفعِ علىٰ ابتداءِ الكلامِ أظهرُ، ...

وقد أخرجَهُ ابنُ ماجه، عن عبدِ الله بن عُمرَ وجابرِ بن عبدِ الله وإليه الإشارةُ بقولِه: «مَن علِمَ ودرَسَ العِلمَ ولم يعمَلْ به فليسَ منَ الله في شيء، وأنّ السببَ بينَه وبينَ ربِّه مُنقطِع».

قولُه: («لا» مَزيدةٌ لتأكيدِ معنىٰ النَّفْي في قولِه: ﴿ مَا كَانَ ﴾). وهذه الزيادةُ كزيادةِ الهمزةِ في قولِه تعالىٰ: ﴿أَفَمَنۡ حَقَّ عَلَيۡهِ كَلِمَةُ ٱلۡعَذَابِ أَفَأَنتَ تُنقِذُ مَن فِى ٱلنَّارِ ﴾ [الزمر: ١٩].

قالَ الزجّاجُ: جاءتِ الهمزةُ مؤكِّدةً لمعنىٰ الإنكارِ بينَ المبتدأِ المتضمِّن للشَّرطِ وبينَ الخبَرِ للطّول[١].

قولُه: (ثُمّ يأمُـرَ الناسَ بعبادتِه ويَنْهاكم عن عبادةِ الملائكة)، قيل: فسَّرَ ﴿ وَلَا يَأۡمُرَكُمۡ ﴾ بـ«ينْهاكُم»، وقلتُ: الكلامُ في هذا الوَجْهِ رَدٌّ لقولِ النَّصارىٰ: أنتَّخِذُك رَبًّا؟ بعدَما نَهاهُم رسولُ الله ﷺ عن عبادةِ الملائكة وعُزَيرٍ والمَسيح. والمعنىٰ: ما كان لِبشَرٍ أن يَستَنْبِئه اللهُ ثُمّ يأمُرَ الناسَ بعبـادةِ نفسِه خاصّةً، ولا يأمُرَ بعبادةِ أمثالِه منَ الملائكة والأنبياء، وهُوَ وهُمْ سواءٌ في عدَمِ الاستحقـاقِ فيلـزَمُ أن يقالَ: التقديـرُ: لا أجمَعُ بينَ الأمرِ بعبادةِ نفْسي وبينَ النَّهيِ عن عبادتِهم.

---

(١) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣٤٩).

وتنصرُها قراءةُ عبدِ الله: (ولن يأمرَكم). والضميرُ في ﴿وَلَا يَأْمُرَكُمْ﴾ و﴿أَيَأْمُرُكُم﴾ للبشر، وقيل: «لله». والهمزةُ في ﴿أَيَأْمُرُكُم﴾ للإنكار. ﴿بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ دليلٌ علىٰ أنّ المخاطبينَ كانوا مسلمين، وهم الذينَ استأذَنوه أن يَسجدوا له.

قولُه: (**وتنصرُها قراءةُ عبدِ الله: ولَنْ يأمُرَكم**)[١]، قيل: لأنهُ لا يُمكنُ أن يكونَ ﴿يَأْمُرَكُمْ﴾ عطفاً علىٰ ﴿يَقُولَ﴾ لامتناع دخولِ «أن» الناصبةِ علىٰ «لن»، والحقُّ أنّ العِلّةَ ما ذكَرَهُ صاحبُ «المرشد»: وجْهُ رَفْع ﴿لَا يَأْمُرُكُمْ﴾ والوَقْفِ علىٰ ﴿تَدْرُسُونَ﴾ أنّها جاءت مُنقطِعةً، ومعناها: ولا يأمرُكم اللهُ، وحُجَّتُه ما رُويَ عن ابنِ مسعود: (ولن يأمرَكم)؛ لأنهُ يدُلُّ علىٰ الانقطاع، فوجَبَ رفْعُه علىٰ الاستئناف، وتقريرُه أنّ «لن» في النَّفْي بمنزلةِ «إنّ» في الإثبات، في كونِهما يَقعانِ في ابتداءِ الكلام.

قالَ المصنِّفُ في قولِه تعالىٰ: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا﴾ [البقرة: ٢٤] ﴿وَلَن تَفْعَلُوا﴾[٢] اعتراضٌ، و«لا» و«لن» أُختانِ لنَفْي المستقبَل، إلّا أنّ في «لن» توكيداً وتشديداً، تقولُ لصاحبِك: لا أقيمُ غداً، فإنْ أنكرَ عليك قلتَ: لن أُقيمَ غداً، كما تفعَلُ في «أنا مُقيمٌ» و«إنّي مقيمٌ»[٣]. فالآيةُ علىٰ هذه القراءةِ وعلىٰ الرَّفع تذييلٌ وتوكيدٌ للكلامِ السابق، فإنهُ صلَواتُ الله عليه لمّا أجابَ عنهُم بأنه لا ينبغي لنبيٍّ أن يأمُرَ بعبادةِ نفسِه عمَّمَ الحُكمَ وزادَ في التأكيد، كأنهُ قال: لا ينبغي لنبيٍّ أن يَدعُوَ الناسَ إلىٰ عبادةِ نفْسِه ويأمُرَ البتّـةَ بعبادةِ غيرِ الله منَ الملائكةِ والنبيِّين.

قولُه: (**﴿بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ دليلٌ علىٰ أنّ المُخاطَبينَ كانوا مسلمين**)، يعني: هذه الفاصلةُ تُرجِّحُ قولَ مَن قال: إنّ قولَه: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ﴾ ردٌّ لقولِ مَن قال منَ المسلمين: يا رسولَ الله، نُسلِّمُ عليك كما يُسلِّمُ بعضُنا علىٰ بعض، أفلا نَسجُدُ لك؟ علىٰ قولِ مَن قال: القائلُ أبو رافع القُرَظيُّ والسيِّدُ[٤].

---

(١) انظر توجيه القراءة في: «تفسير الطبري» (٣: ٣٢٧) و«البحر المحيط» (٢: ٥٠٧).

(٢) قوله: ﴿وَلَن تَفْعَلُوا﴾ ـ الثانية ـ لم ترد في (ط) و (م).

(٣) «الكشاف» (٢: ٣٣٥).

(٤) سبق تخريجه، وأنّهما من رؤساء وفد نجران.

[﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ ۚ قَالَ ءَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِى ۖ قَالُوٓا۟ أَقْرَرْنَا ۚ قَالَ فَٱشْهَدُوا۟ وَأَنَا۠ مَعَكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ * فَمَن تَوَلَّىٰ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ * أَفَغَيْرَ دِينِ ٱللَّهِ يَبْغُونَ وَلَهُۥٓ أَسْلَمَ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ﴾ ٨١-٨٣]

﴿مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾: فيه غير وجه: **أحدُها**: أن يكونَ علىٰ ظاهرِه **مِن أخْذِ الميثاق علىٰ النبيِّين بذلك. والثاني**: أن يُضِيفَ الميثاقَ إلىٰ النبيِّين **إضافتَه إلىٰ المُوثِق** لا إلىٰ الموثَق عليه، كما تقول: ميثاقُ الله، و: عهدُ الله، كأنه قيل: وإذْ أخَذَ اللهُ الميثاقَ الذي وثَّقه الأنبياءُ علىٰ أُممِهم. ....

وقلتُ: ويجوزُ أن يقالَ للنَّصرانيَّيْنِ رَدّاً لقولِهما: أتريدُ أن نَعبُدَك ونتَّخِذكَ ربّاً؟ مَعاذَ اللّهِ أن نَعبُدَ غيرَ الله، أو أن نأمُرَ بعبادةِ غيرِ الله وكيْتَ وذَيْت، ﴿أَيَأْمُرُكُم بِٱلْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾: مُنقادونَ مُستعِدّونَ لقَبولِ الدِّين الحقّ، إرخاءً للعِنانِ واستدراجاً.

قولُه: (**مِن أخْذِ الميثاقِ علىٰ النبيِّينَ بذلك**) أي: بما في الآيةِ مِن قولِه: ﴿لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ﴾ إلىٰ آخرِه.

قالَ صاحبُ «المُرشد»: وقد أجازَ بعضُ أهلِ المعاني الوَقْفَ عندَ قولِه: ﴿ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾، ثُمّ أمرَهُم اللهُ تعالىٰ بعدَ ذلك فقالَ لهم: قولوا للأُمَم عنِّي: مهما أوتِيتم مِن كتابٍ وحِكمة ورسول لتُؤمِنُنَّ به، وهذا وجهٌ صالحٌ علىٰ أنْ يكونَ الضَّميرُ في ﴿ءَاتَيْتُكُم﴾ للأمم، ويَجوزُ أن يكونَ الضَّميرُ للأنبياءِ، كأنهُ أوجَبَ علىٰ كلِّ نبيٍّ إن جاءه رسولٌ بعدَه أن يُؤمِنَ به ويُصدِّقَه ويَنصُرَه، أي: أيُّها الرسُلُ إن جاءكم رسولٌ مصدِّقٌ لِما معكم لَتؤمِنُنَّ به لأجْلِه.

قولُه: (**إضافته إلىٰ المُوثِق**) أي: الفاعل، وعلىٰ الأوّلِ كانتِ الإضافةُ إلىٰ المُوثَقِ عليه، وهمُ النبيُّونَ، ويجوزُ أن يكونَ المعنىٰ: وإذ أخَذَ اللهُ علىٰ الناسِ ميثاقاً مثلَ ميثاقِ النبيِّينَ، أي: ميثاقاً

والثالث: أن يُرادَ ميثاقُ أولاد النبيِّين؛ وهم بَنُو إسرائيلَ علىٰ حذفِ المضاف. **والرابع**: أن يُرادَ أهلُ الكتاب، **وأن يُرَدَّ علىٰ زَعْمِهم؛ تهكُّماً بهم**؛ لأنهم كانوا يقولون: نحن أوْلىٰ بالنبوَّةِ مِنْ محمّد؛ لأنّا أهلُ الكتاب، ومنّا كان النبيُّون. وتدلُّ عليه قراءةُ أُبَيٍّ وابنِ مسعود: (وإذا أخذَ اللهُ ميثاقَ الذين أُوتوا الكتابَ). ....

غليظاً، ثُمّ جعَلَ ميثاقَهم نفسَ ميثاقِهم بحَذْفِ أداةِ التشبيهِ مبالغةً، وعليه قولُه تعالىٰ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ﴾، ويجوزُ أن تكونَ الإضافةُ بمعنى التعليلِ لأدنىٰ مُلابَسة، كأنهُ قيل: وإذْ أخذَ اللهُ الميثاقَ علىٰ الناس لأجْلِ النبيِّين، ثُمّ جيءَ بقولِه: ﴿لَمَآ ءَاتَيْتُكُم﴾ إلىٰ آخرِه بياناً لذلك.

الرّاغب: الصَّحيحُ أنّ العهدَ مأخوذٌ منَ الفريقيْن منَ الرُّسُل والمُرسَل إليهم، وخَصَّ الأنبياءَ بالذِّكْرِ لكونِهم الرُّؤوسَ والأمةُ تبَعٌ لهم، ولذلك خَصَّ النبيَّ ﷺ في كثيرٍ منَ المخاطبةِ التي تُشاركُه فيها أمّتُه، نحوَ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾ [الطلاق: ١]، ولأنهُ إذا أخَذَ الميثاقَ علىٰ الأنبياءِ فقد أخَذَ علىٰ أُممِهم لمُشاركتِهم أنبياءَهم في عامّةِ ما شرَعَ لهم[١].

قولُه: (وأن يُرَدَّ علىٰ زَعْمِهم تهكُّماً بهم)، وبيانُه: أنهُ تعالىٰ عَهِدَ إليهم أنهُ مَهْما جاءَهم رسولٌ مُصدِّقٌ لِما معَهم يُؤمنوا به ويَنصُروه[٢]، وهُم ما وَفَوا بذلك العَهدِ ونقَضوا الميثاق، بل عكَسوا، كما قالَ تعالىٰ: ﴿أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمْ رَسُولٌۢ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُكُمُ ٱسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ [البقرة: ٨٧]، ولمّا جاءهم رسولُ الله ﷺ كذّبوه وقالوا: نحنُ أحَقُّ بالنُبوّةِ منهُ، فقيل فيهم تعييراً وتهكُّماً: وإذْ أخذَ اللهُ ميثاقَ هؤلاءِ النبيِّينَ الزاعِمينَ أنّهم أحَقُّ بالنبوّة، وكذا وكذا، وهذا كمنِ ائتَمنتَه علىٰ شيءٍ وهُو خائنٌ به، ثمّ ادّعىٰ بعدَ ذلك أنهُ أمينٌ، فقلتَ له: يا أمين، اذكُرْ حينَ استودعتُك ذلك الشيءَ وعَهِدتُ إليك بحِفظِه.

---

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٢: ٦٨٣-٦٨٤).

(٢) في (ط): «تؤمنوا به وتنصروه».

واللامُ في ﴿لَمَآ ءَاتَيۡتُكُم﴾ لامُ التوطِئة؛ لأنّ أخْذَ الميثاقِ في معنىٰ الاستحلاف؛ وفي ﴿لَتُؤۡمِنُنَّ﴾ لامُ جوابِ القَسَم. و«ما» يُحتمَلُ أن تكونَ المتضمِّنةَ لمعنىٰ الشَّرط، و﴿لَتُؤۡمِنُنَّ﴾ سادٌّ مسدَّ جوابِ القَسَم والشَّرْطِ جميعًا؛ وأن تكونَ موصولةً بمعنىٰ: للذي آتيتُكُموه لَتؤمِنُنَّ به. وقُرئ: (لَـمّا آتيناكم)، وقرأ حمزةُ: (لِما آتيتُكم) بكسرِ اللام، ومعناه: لأجْلِ إيتائي إيّاكم بعضَ الكتابِ والحكمة، ثُمَّ لمجيءِ رسولٍ مصدِّقٍ لِما معكم لَتؤمِنُنَّ به، علىٰ أن «ما» مَصْدريّة، والفِعْلانِ معها ـ أعني ﴿ءَاتَيۡتُكُم﴾ و﴿جَآءَكُمۡ﴾ ـ في معنىٰ المَصْدرَيْن، واللامُ داخلةٌ للتعليل علىٰ معنىٰ: أَخَذَ اللهُ ميثاقَهم لَتؤمِنُنَّ بالرسولِ ولتنصرُنَّه

قولُه: (لامُ التوطئة) هِيَ مِن قولِهم: وطُؤَ الموضعُ يَوْطأُ وَطْأةً: صارَ وَطيئاً، ووَطّأْتُه أنا توْطِئةً، فهذه اللامُ كأنّها وطّأتْ طريقَ القسَم، أي: سَهَّلتْ تفهُّمَ الجَوابِ علىٰ السامع، وهِيَ اللامُ التي تَدخُلُ علىٰ الشَّرطِ بعدَ تقدُّم القسَم لفظاً أو تقديراً ليُؤذِنَ أنّ الجوابَ له، لا للشَّرط، كقولِك: لئنْ أكرمتَني لأُكرِمَنّك، ولو قلتَ: أُكرِمْك، أو: فإنّي أُكرِمُكَ وما أشبهَه ممّا يُجابُ به الشَّرطُ لم يجُزْ، قاله ابنُ الحاجب[1].

قولُه: (وأن تكونَ موصولةً) واللامُ أيضاً مُوَطِّئةٌ لِما في الموصولةِ وصِلتِها مِن معنىٰ الشَّرط، علىٰ أنّ المصنِّفَ يُجوِّزُ أن تدخُلَ الموطِّئةُ علىٰ غيرِ الشَّرطِ كما صرَّحَ به في سُورةِ هودٍ في قولِه: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمۡ﴾ [هود: ١١١]، وقال: اللامُ في ﴿لَّمَّا﴾: مُوطِّئةٌ للقَسَم، و﴿مَا﴾: مَزيدةٌ[2].

قولُه: (وقُرِئَ: «لَـمّا آتَيْناكُم»)، هي قراءةُ نافع[3].

قولُه: (علىٰ معنىٰ: أَخَذَ اللهُ ميثاقَهم) إلىٰ آخرِه: تكريرٌ لتقريرِ المعنىٰ وبَسْطٌ لِما سبَقَ، ممّا يدُلُّ عليه إجمالاً، وهُو قولُه: «ومعناهُ: لأجْلِ إيتائي إيّاكم بعضَ الكتابِ والحِكمة، ثُمّ لَمجيءِ رسولٍ مُصَدِّقٍ لِما معَكم لتُؤمِنُنَّ به».

---

(١) في «الإيضاح في شرح المفصَّل» (٢: ٢٧٠).

(٢) انظر: (٨: ٢١٠).

(٣) وكذا قرأ بها أبو جعفر، يزيد بن القعقاع. انظر: «التيسير»، ص٨٩.

لأجلِ أنِّي آتيتُكم الحكمةَ وأنَّ الرسولَ الذي آمُرُكم بالإيمانِ به ونُصْرتِه موافِقٌ لكم غيرُ مخالِف. ويجوزُ أن تكون «ما» موصولةً. فإنْ قلتَ: **كيف يجوزُ ذلك** والعطفُ علىٰ ﴿ءَاتَيْتُكُم﴾ ـ وهو قولُه: ﴿ثُمَّ جَآءَكُمْ﴾ ـ لا يجوزُ أن يَدخُلَ تحتَ حُكمِ الصِّلة؛ لأنَّك لا تقولُ: للَّذي جاءَكم رسولٌ مصدِّقٌ لِما معكم؟ ....

والحاصلُ: أنّ أخْذَ الميثاقِ واردٌ علىٰ شيءٍ لهُ موجِبان، أحدُهما: قولُه: ﴿لَمَآءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ﴾ يعني: أنّكم أهلُ كتابٍ وعِلْمٍ تَعرِفونَ أماراتِ النبُوّةِ وشواهدَ علىٰ صِدْقِ مَن ادّعاها، سيَّما وذكْرُه مسطورٌ في كتابِكم، وثانيهما: قولُه: ﴿ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ﴾، وتقريرُه أنْ يقال: إنّ أصولَه مُوافِقةٌ لأصولِكم في التوحيد، ومعَ هذا هُو مصَدِّقٌ للتّوراةِ والإنجيل وأنّهما مِن عندِ الله، فعلىٰ هذا قولُه: «لأجْلِ أنّي آتيتُكم»، تعليلٌ لقولِه: ﴿لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ﴾ لا لأخْذِ الميثاقِ فيَجتمعُ عليه القسَم، والسبَبانِ للتوكيد.

قولُه: (كيفَ يجوزُ ذلك؟) أي: كيفَ يَسوغُ أن تكونَ (ما) موصولةً علىٰ القراءتَيْنِ وعَطْفُ قولِه: ﴿ثُمَّ جَآءَكُمْ﴾ علىٰ ﴿ءَاتَيْتُكُم﴾ مانعٌ؛ لأنّ مِثلَ هذا العطْفِ يَستدعي المُوافقةَ بيْنَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه في الحُكم، والموصولةُ تستدعي الراجعَ مِن صلتِها، وليسَ في قولِه: ﴿جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ﴾ مِن راجع، وأجابَ: أن ﴿مَا مَعَكُمْ﴾ مُظهَرٌ أُقيمَ مَوضعَ المُضمَر؛ لأنّ ﴿مَا مَعَكُمْ﴾ و﴿مَآءَاتَيْتُكُم﴾ شيءٌ واحد، فصَحَّ العطْفُ، فكأنهُ قيل: وجاءَكم رسولٌ مُصدِّقٌ له.

قالَ أبو البقاء: ﴿لِّمَا مَعَكُمْ﴾ في مَوضع الضَّمير[1]، قالَ السَّجاوَنْديُّ: فكأنهُ قال: مُصَدِّقٌ أو مِصْداقٌ له، كما أنّ معنىٰ قولِه: ﴿لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [يوسف: ٩٠]: لا يُضيعُ أجرَهم، لأنّ المُحسِنَ مَن يتّقي ويَصبر[2].

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٢٧٦) زاد بعده: «وتقديره: مصَدِّقٌ له، لأنّ الذي معهم هو الذي أتاهم».

(٢) «عين المعاني» (٣: ٩٤٥).

قلتُ: بلىٰ؛ لأنّ «ما معكم» في معنىٰ «ما آتيتكم»، فكأنّه قيل: للذي آتيتُكُموه وجاءَكم رسولٌ مصدِّقٌ له. وقَرأ سعيدُ بن جُبَير: (لـمّا) بالتشديدِ، ....

وقلتُ: وممّا يختَصُّ هذا المَوضعَ منَ الفائدةِ الإشعارُ بوجوبِ الإيمانِ به، فإنّ مجيئَهُ أيضاً لأجْلِكم ولأجْلِ تصديقِ كتابِكم، و﴿مِّن﴾ في قولِه: ﴿مِّن كِتَٰبٍ﴾ مُبيِّنة، ولهذا لم يُقدِّرْ موقعَها كما قدَّره بالبعض في ﴿لِمَا﴾ بالكسر و﴿لَمَا﴾ بالتشديد، ويُشعِرُ كلامُه أنّ السؤالَ إنّما يَرِدُ إذا جعَلْتَ ﴿مَا﴾ موصولةً.

قالَ مَكّيّ: فإذا كانت «ما» للشرطِ لم تَحتَجِ الجُملةُ المعطوفةُ إلىٰ عائدٍ كما لم تحتَجْ إليه المَصْدريّةُ، ولذلك اختارَهُ الخَليلُ وسيبَوَيْه لمّا لم يرَيا في الجُملةِ الثانية عائداً جعَلا «ما» للشَّرط، وهذا تفسيرُ المازِنيِّ وغيرِه لمذهبِ الخليلِ وسيبوَيه[١].

قولُه: (وقَرَأ سعيدُ بنُ جُبَيْر: «لمّا» بالتشديد)، قالَ ابنُ جِنّي: قرأ الأعرَجُ[٢] «لَـمّا» بفَتحِ اللّامِ وتشديدِ الميم، و«آتَيْناكُم» بألِفٍ قبْلَ الكاف، وفي هذه القراءةِ إغراب؛ لأنَّ «لمّا» في اللُّغةِ علىٰ أوْجُه: تكونُ حرفاً جازماً، كقولِه تعالىٰ: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ١٤٢]، وظَرْفاً كقولِه تعالىٰ: ﴿وَلَمَّا تَوَجَّهَ تِلْقَآءَ مَدْيَنَ﴾ [القصص: ٢٢]، وبمعنىٰ: إلّا في قولِهم: أقسَمْتُ عليكَ لَـمّا فعَلْتَ، أي: إلّا فعَلْتَ، ولا وَجْهَ لواحدةٍ منهُنَّ في هذه الآية، وأقربُ ما فيه أنْ يُرادَ: وإذْ أخَذَ اللهُ ميثاقَ النبيّينَ لِـمَن ما آتَيْناكُم، وهُو يؤيِّدُ القراءةَ العامّة ﴿لَمَآ ءَاتَيْتُكُم﴾، فزادَ «مِن» علىٰ مذهبِ أبي الحسَنِ[٣] في الواجبِ فصارت: لَمِن ما، فلمّا التقَتْ ثلاثُ ميماتٍ حُذِفتِ الأولىٰ للثِّقَل، فبَقِيَ «لمّا» مشَدّداً كما تَرىٰ، هذا أوجَهُ ما فيها إن صحَّتِ الرِّوايةُ بها[٤].

---

(١) «مشكل إعراب القرآن» (١: ١٦٧)، وانظر: «الكتاب» لسيبويه (١: ٤٥٥).

(٢) عبد الرّحمن بن هرمز المدني، من مشاهير التابعين (ت ١١٧هـ). له ترجمةٌ في: «معرفة القرّاء الكبار» (١: ٧٧).

(٣) يعني الأخفش الأوسط. سبقَتْ ترجمتُه.

(٤) انظر: «المحتسب» (١: ١٦٤).

بمعنىٰ: حينَ آتيتكُم بعضَ الكتابِ والحكمة، ثُمَّ جاءَكم رسولٌ مصدِّقٌ له وَجَبَ عليكم الإيمانُ به ونُصرَتُه. وقيلَ: أصلُه لِمِنْ مَّا، فاستثقَلوا اجتماعَ ثلاثِ ميمات؛ وهي الميمانِ والنُّونُ المُنقلِبةُ ميماً بإدغامِها في الميم؛ فحَذَفوا إحداها فصارت «لـمّا»، ومعناه: لَـمِنْ أجْلِ ما آتيتُكم لتؤمِنُنَّ به، وهذا نحوٌ مِن قراءةِ حمزةَ في المعنىٰ. ﴿إِصْرِى﴾: عَهْدي، وقُرِئ: (أُصْري) بالضمِّ. وسمِّي إصْرًا؛ لأنه ممّا يؤصَر، أي: يُشَدُّ ويُعْقَد، ومنه: الإصارُ الذي يُعْقَد به. ويجوزُ أن يكونَ المضمومُ لغةً في إصْرٍ كعِبْرٍ وعُبْر، وأن يكونَ جَمْعَ إصار. ﴿فَاشْهَدُواْ﴾: فليشهدْ بعضُكم علىٰ بعضٍ بالإقرار ﴿وأنا عَلَىٰ ذَٰلِكُم﴾ مِن إقرارِكم وتشاهُدِكم ﴿مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾ وهذا توكيدٌ عليهم، وتحذيرٌ من الرجوعِ إذا عَلِموا بشهادةِ الله وشهادةِ بعضِهم علىٰ بعض........................

قولُه: (وسُمّيَ إصْراً: لأنهُ ممّا يُوصَرُ، أي: يُشَدُّ)، الرّاغب: الإصْرُ: العهدُ المؤكَّد الذي يُثبِّطُ ناقِضَهُ عن الثوابِ والخَيرات، قالَ تعالىٰ: ﴿ءَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِى﴾، والإصارُ: الطُّنُبُ والأوتادُ التي يُعمَدُ بها البيت[1].

قولُه: (كعِبْرٍ وعُبْر)، الجَوهريّ: جَمَلٌ عُبْرُ أسفارٍ وجِمالٌ عُبْرُ أسفار، وناقةٌ عُبْرُ أسفار، يستوي فيه الواحدُ والجَمْعُ والمؤنَّث، مثلَ: الفُلْكِ، أي: لا يزالُ يُسافَرُ عليها، وكذلك عِبْرُ أسفارٍ بالكسر، والعُبْرُ أيضاً بالضمِّ: الكثيرُ مِن كلِّ شيء.

قولُه: (﴿وَأَنَا۠ عَلَىٰ ذَٰلِكُم﴾ مِن إقرارِكُم وتَشاهُدِكم ﴿مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾)، قيل: الصَّوابُ: أنا مَعكم منَ الشاهِدين[2]، وإنّمـا هذا تفسيرٌ لِـما في سُورةِ اقترَبَ: ﴿وَأَنَا۠ عَلَىٰ ذَٰلِكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾ [الأنبياء: ٥٦].

وقلتُ: بل هو تفسيرٌ لقولِه: ﴿وَأَنَا۠ مَعَكُم﴾ لِما أنه سبحانَه وتعالىٰ لـمّا حَكىٰ حكايةَ أخْذِ الميثاقِ معَ النبيِّينَ وتوكيدِه معَهم، وأرادَ أن يُقرِّرَهم عليه ويُشهِدَهم بذلك مَزيداً للتأكيد،

---

(١) «مفردات القرآن»، ص٧٨.

(٢) قوله: «قيل: الصواب: أنا معكم من الشاهدين» ساقط من (ط).

وقيلَ: الخطابُ للملائكة.

﴿فَمَن تَوَلَّىٰ بَعْدَ ذَٰلِكَ﴾ الميثاقِ والتوكيدِ ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ أي: المتمرِّدون مِنَ الكفّار، دخلتْ همزةُ الإنكار علىٰ الفاءِ العاطفة جُملةً علىٰ جُمْلة، والمعنىٰ: فأُولئك هم الفاسقونَ فغيرَ دِيْنِ الله يَبْغون؛ ثُمَّ توسَّطت الهمزةُ بَيْنهما. ....

قال لهم بعدَ ذلك: ﴿ءَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ﴾ علىٰ ذلكَ الـميثاقِ عَهْدي؟ ﴿قَالُوٓاْ أَقْرَرْنَا﴾، أي: أقرَرْنا وأخَذْنا علىٰ الميثاقِ العَهْدَ، ثُمّ قال اللهُ تعالىٰ: ﴿فَٱشْهَدُواْ﴾ علىٰ ذلكَ الإقرارِ ﴿وَأَنَا۠ مَعَكُم﴾ علىٰ ذلكُم من إقرارِكم وتشاهُدِكم ﴿مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾.

فإن قلتَ: قولُه تعالىٰ: ﴿وَأَنَا۠ مَعَكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾ يقتضي أنهُ تعالىٰ شاهدٌ معَهم علىٰ ذلك الإقرارِ فحسْبُ، فكيف قال: مِن إقرارِكم وتَشاهُدِكم؟

قلتُ: و﴿مَعَكُم﴾ ليس متعلِّقاً بالشاهدين، بل هُو معَ ﴿مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾ خبَرانِ لـ«أنا»، لإرادةِ معنىٰ الرَّقيبِ والمُهيمِن في الشاهِدينَ، ولذلك ترَكَ لفظَ ﴿مَعَكُم﴾ في التقدير، وعليه أحَدُ وجْهَيْ ما ذَكرَهُ في قولِه تعالىٰ: ﴿إِنَّا مَعَكُم مُّسْتَمِعُونَ﴾ [الشعراء: ١٥] وضميرِ الجَمْع لموسىٰ وهارونَ وعَدُوِّهما[(١)]، فظهرَ من هذا الفَرْقُ بينَ الشهادَتيْن، فإنّ شهادةَ الله مُعبِّرةٌ عن كونِه تعالىٰ رَقيباً ومُهيمِناً عليهم وعلىٰ جميعِ أحوالِهم لا يخفىٰ عليه شيءٌ، فيجبُ التحذيرُ منه، وشَهادتُهم عبارةٌ عن التشاهُدِ وأن يَشهَدَ بعضُهم علىٰ بعض.

قولُه: (وقيل: الخِطابُ للملائكة) أي: بقولِه: ﴿فَٱشْهَدُواْ﴾.

قولُه: (والمعنىٰ: فأولئكَ همُ الفاسقون، فغَيْرَ دينِ الله يَبْغون؟) تحريرُه: فمَن أعرَضَ عن ذلك الميثاقِ والتوكيدِ فيه فاعلَموا أنهُ الكاملُ في الفِسق، المتوغِّلُ في الكُفر، المُعقِّبُ لفِسْقِه الشِّرك، ولا ينبغي لهُ ذلك بعدَما عُلِمَ مِن أخْذِ[(٢)] الميثاقِ أنّ العالَمِينَ مُنقادونَ له، مُستسلِمونَ لِما يُرادُ منهم.

---

(١) انظر: (١١: ٣٣٠).

(٢) في (ط): «من بعدِ».

ويجوزُ أنْ يُعطَفَ علىٰ محذوفٍ تقديرُه «أيتولَّوْنَ فغيرَ دين الله يبغون» وقُدِّم المفعولُ ـ الذي هو «غير دين الله» ـ علىٰ فِعْله؛ لأنّه أهمُّ **مِن حيثُ إنّ الإنكارَ الذي هو معنىٰ الهمزةِ متوجِّهٌ إلىٰ المعبودِ بالباطل**. ورُوِيَ: أنّ أهلَ الكتاب اختَصَمُوا إلىٰ رسولِ الله ﷺ فيما اختَلَفُوا فيه مِن دِيْنِ إبراهيمَ عليه الصلاة والسلام، وكلُّ واحدٍ مِنَ الفريقَيْن ادَّعىٰ أنه أوْلىٰ به، فقال ﷺ: «كِلا الفريقَيْن بريءٌ مِن دِيْنِ إبراهيم»، فقالوا: ما نرضىٰ بقضائك، ولا نأخُذُ بدِيْنِك. فنَزَلتْ. وقُرِئ: (يَبْغون) بالياءِ و(تُرْجَعون) بالتاء، وهي قراءةُ أبي عَمْرٍو، لأنّ الباغِينَ هم الـمُتَوَلُّون، والراجِعُون جميعُ الناس؛ **وقُرئا بالياءِ معًا وبالتاءِ معًا**. ﴿طَوۡعٗا﴾: بالنَّظَرِ في الأدلّةِ والإنصافِ مِنْ نَفْسِه، ﴿وَكَرۡهٗا﴾: بالسَّيف، أوْ بمُعايَنةِ ما يُلجِئ إلىٰ الإسلام؛ كنَتْقِ الجَبَل علىٰ بَني إسرائيل، وإدراكِ الغَرَقِ فرعونَ **والإشْفاءِ علىٰ الموت**؛ ﴿فَلَمَّا رَأَوۡاْ بَأۡسَنَا قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَحۡدَهُۥ﴾ [غافر: ٨٤]. وانْتَصَبَ ﴿طَوۡعٗا وَكَرۡهٗا﴾ علىٰ الحالِ بمعنىٰ: طائِعِينَ ومُكْرَهِين.

[﴿قُلۡ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ عَلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ عَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ وَمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمۡ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّنۡهُمۡ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ ۞ وَمَن يَبۡتَغِ غَيۡرَ ٱلۡإِسۡلَٰمِ دِينٗا فَلَن يُقۡبَلَ مِنۡهُ وَهُوَ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ مِنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ﴾ ٨٤ ـ ٨٥]

قولُه: **(مِن حيثُ إنّ الإنكارَ الذي هُو معنىٰ الهمزة مُتوجِّهٌ إلىٰ المعبودِ بالباطل)** تعليلٌ لوجوبِ تقدُّمِ المفعولِ علىٰ الفعلِ للاهتمامِ، يعني: أنّ المقامَ يقتضي إنكارَ اتِّخاذِ المعبودِ مِن دونِ الله، ليكونَ الدِّينُ كلُّه لله، بدليل قولِه: ﴿وَلَهُۥٓ أَسۡلَمَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ [آل عمران: ٨٣] فوجَبَ لذلك التقديم[1].

قولُه: **(وقُرئا بالياءِ معاً وبالتاءِ معاً)**: بالياءِ التَّحتانيِّ: حَفْص، والفَوْقانيِّ: الباقون.

قولُه: **(والإشفاء علىٰ الموت)** أي: إشرافه عليه.

---

(١) من قوله: «من حيث إن الإنكار» إلىٰ هنا سابق لهذا الموضع في (م).

أُمر رسولُ الله ﷺ بأنْ يُخبِرَ عن نَفْسِه وعمَّن مَعَه بالإيمان؛ فلذلك وُحِّد الضميرُ في ﴿قُلْ﴾، وجُمِعَ في ﴿ءَامَنَّا﴾. ويجوزُ أن يُؤمَرَ بأن يتكلَّمَ عن نَفْسِه كما يتكلَّمُ المُلوك؛ إجلالًا مِنَ الله لقَدْرِ نبيِّه. فإنْ قلتَ: لِمَ عُدِّيَ ﴿أُنزِلَ﴾ في هذه الآيةِ بحَرْفِ الاسْتِعلاء، **وفيما تقدَّم مِنْ مِثْلِها** بحرفِ الانتهاء؟ قلتُ: لوجود المعنيَيْن جميعًا؛ لأنَّ الوَحْيَ يَنزِلُ مِنْ فَوْقُ وينتهي إلىٰ الرَّسول، فجاءَ تارةً بأحَدِ المعنيَيْن وأُخرىٰ بالآخَر. ومَن قالَ: إنما قيلَ: ﴿عَلَيْنَا﴾ لقولِه: ﴿قُلْ﴾، و﴿إِلَيْنَا﴾ لقولِه: ﴿قُولُوٓاْ﴾ [البقرة: ١٣٦] تفرقةً بين الرسولِ والمؤمنين؛ لأنَّ الرسولَ يأتيه الوَحْيُ علىٰ طريقِ الاسْتِعلاء، ويأتيهم علىٰ وَجْهِ الانتهاء ـ **فقد تعسَّفَ**! ألا تَرىٰ إلىٰ قولِه: ﴿بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ [المائدة: ٦٨]، و﴿أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [النساء: ١٠٥]؟ وإلىٰ قولِه: ﴿ءَامِنُواْ بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [آل عمران: ٧٢]؟ ﴿وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ﴾: موحِّدون مُخلِصون أنْفُسَنا له **لا نَجْعلُ له شَريكًا في عِبادتِها**، ثُمَّ قال: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ﴾، يعني: التوحيدَ **وإسلامَ الوَجْهِ لله** تعالىٰ، ﴿دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾. ﴿مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾: من الذين وَقَعُوا في الخُسْرانِ. ....

قولُه: (وفيما تقدَّمَ مِن مثلِها) يعني في البقرة، وهُو قولُه تعالىٰ: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِۦمَ﴾ [البقرة: ١٣٦].

قولُه: (فقد تعسَّفَ)، **الأساس**: الرِّكابُ يعْسِفْنَ[1] الطَّريقَ، أي: يَخبِطْنَه علىٰ غيرِ هِداية.

قولُه: (لا نجعَلُ لهُ شريكاً في عبادتِها) أي: في عبادةِ أنفُسِنا له.

قولُه: (وإسلامَ الوَجْهِ لله) هُو تفسيرٌ للتوحيد. ولمّا عقَّبَ بقولِه: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا﴾ قولَه: ﴿وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ﴾ ـ والمرادُ به التوحيدُ، مؤكِّداً بتقديم المتعلِّق علىٰ المتعلَّق، وتعقيبُ الجُملة قولُه: ﴿ءَامَنَّا﴾ أي: صدَّقْنا بأنه إلهُنا ومعبودُنا وأسلَمْنا أنفُسَنا له لا نجعَلُ لهُ شريكاً، كقولِ بَني يعقوبَ عليه السلام: ﴿نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِۦمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣٣] ـ يجبُ أن يُفسَّرَ الإسلامَ

---

(١) في (ط): «يتعسفن».

....

بما يُطابِقُه منَ التسليم وتفويض الأمرِ إلىٰ الله، لا الإسلامِ المتعارَفِ، ومِن ثَمّ قال: يعني التوحيدَ وإسلامَ الوجْهِ لله تعالىٰ.

قال القاضي: واستُدِلَّ به علىٰ أنّ الإيمانَ هُو الإسلام، إذ لو كان غيرَه لم يُقبَلْ[١].

وأُجيبَ: أنهُ يَنفي قَبولَ كلِّ دينٍ يُغايِرُه، لا قَبولَ كلِّ ما يُغايِرُه.

وقلتُ: والذي عليه النَّظْمُ أنّ الإسلامَ هُو: التوحيدُ كما سبَق، والتعريفُ فيه[٢] للعهدِ الخارِجيِّ التقديريّ، وكان مشتملاً علىٰ الإيمان بالله وكُتبه ورسلِه مقيّداً بالاستسلام فينبغي أن يُحمَلَ الإسلام علىٰ ذلك، ولأنّ ﴿دِينًا﴾ تمييز وتبيين للإسلام، والدِّين مشتملٌ علىٰ التصديق والأعمالِ الصالحة، فالإسلام كذلك؛ لأنَّ المبيَّن لا يكون علىٰ خلاف المبيِّن، وعلىٰ هذا حُمل الإسلامُ علىٰ الدِّين في قوله: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران: ١٩]، وتعريفُ الخبرِ فيه ينفي غيرَ الإسلام أنْ يكونَ دِيناً، كما أنَّ عدمَ القبولِ فيما نحن بصَددِه يَنفيه، و«إنّ» لتأكيد الإثبات، كما أنَّ «لن» لتأكيد النفي؛ فحقّ لذلك قولُ السَّلف الصالح[٣].

الراغب: في الآيةِ قولانِ، أحدُهما: أنّ الإسلامَ: الاستسلامُ إلىٰ الله وتفويضُ الأمرِ إليه، وذلكَ أمرٌ مرادٌ منَ الناسِ في كلِّ زمانٍ وفي كلِّ شريعة، والدِّينُ في اللُّغة: الطاعةُ، وفي التعارُف: وضْعٌ إلٰهيٌّ ينساقُ به الناسُ إلىٰ النَّعيم، فبَيَّنَ تعالىٰ أنّ مَن تحرّىٰ طاعةً وانسياقاً إلىٰ النَّعيمِ مِن غيرِ الاستسلامِ لهُ علىٰ ما يَأمرُه بِهِ ويُصرِّفُه فيه فلن يُقبلَ منـه[٤] شيءٌ مِن أعمالِه، وهُـو في الآخرةِ منَ الخاسِرين. والثاني: أنّ المرادَ بالإسلامِ: شريعةُ محمّدٍ صلَواتُ الله عليه، فبَيَّنَ أنَّ مَن تحرّىٰ بعدَ بَعثتِه شريعةً أو طاعةَ الله مِن غيرِ مُتابعتِه فغيرُ مقبولٍ منه، وهذا الوجْهُ داخلٌ في الأوّل؛ لأنه عُلِمَ منَ الاستسلامِ الانقيادُ لأوامرِ مَن صحَّت نُبوّتُه وظَهرَ صِدقُه[٥].

---

(١) «أنوار التنزيل» (١: ١٧٠).

(٢) قوله: «فيه» ساقط من (ط).

(٣) من قوله: «وكان مشتملاً على الإيمان» إلىٰ هنا أثبتناه من (ط).

(٤) قوله: «منه» ساقط من (ط).

(٥) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٢: ٦٩١).

مُطلَقًا مِنْ غيرِ تَقْييد للشِّيَاع. وقُرِئ: (ومن يبتغ غَّيرَ الإسلام) بالإدغام.

[﴿كَيْفَ يَهْدِى ٱللَّهُ قَوْمًا كَفَرُواْ بَعْدَ إِيمَٰنِهِمْ وَشَهِدُوٓاْ أَنَّ ٱلرَّسُولَ حَقٌّ وَجَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ ۚ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ۞ أُوْلَٰٓئِكَ جَزَآؤُهُمْ أَنَّ عَلَيْهِمْ لَعْنَةَ ٱللَّهِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ ۞ خَٰلِدِينَ فِيهَا لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ ٱلْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ ۞ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ وَأَصْلَحُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ ٨٦-٨٩]

﴿كَيْفَ يَهْدِى ٱللَّهُ قَوْمًا﴾: كيفَ يَلْطُف بهم وليسوا مِنْ أهلِ اللُّطف؛ لِما عَلِمَ اللهُ مِن تصميمِهم علىٰ كُفرِهم، ودلَّ علىٰ تَصميمِهم بأنهم كَفَروا بَعْدَ إيمانِهم، ....

قولُه: (مطلَقاً مِن غيرِ تقييد)، إمّا بجَعْلِ المتعدّي منزلةَ اللازم، أي: هُم مِن أهلِ الخُسْران مِن غيرِ قصْدٍ إلىٰ شيءٍ دونَ شيء، وإمّا بأنْ يَقصِدَ بِهِ التعميمَ والامتناعَ عن أن يُقصَرَ علىٰ ما يُذكَرُ معَه، وعليه كلامُ المصنِّف، ولكنّ الأوّلَ هُو الظاهر؛ لأنّ المرادَ أنّ المُعرِضَ عن الإسلام فاقدُ النَّفْعِ لإبطالِه الفِطرةَ السَّليمة والنفْعَ الحقيقيَّ الذي هُو دينُ التوحيد.

قالَ مَكّي: ﴿فِي ٱلْءَاخِرَةِ﴾ متعلِّقٌ بما دَلَّ عليه الكلامُ، أي: هُو خاسرٌ في الآخِرةِ مِنَ الخاسِرين، ولا يَحْسُنُ تعلُّقُه بالخاسِرين لتقدُّم الصِّلة علىٰ الموصول، إلّا أن تُجعَلَ اللامُ للتعريفِ لا بمعنىٰ: الذي[1]، ذكرَ قريباً منهُ ابنُ الحاجبِ سنُورِدُه إن شاءَ اللهُ تعالىٰ في «سورة يوسف».

قولُه: (وقُرِئَ: «ومن يبتغ غَيرَ [الإسلام]» بالإدغام) رَواها السُّوسيُّ عن أبي عمْرو[2].

قولُه: (وليسوا من أهلِ اللُّطفِ لِما عَلِمَ اللهُ مِن تصميمِهم علىٰ كُفرِهم)، هذا العِلمُ هو الذي يَهدِمُ قاعدةَ الاعتزال!

قولُه: (ودَلَّ علىٰ تصميمِهم بأنهم) فاعلُ دَلَّ: ضميرُ الله، أي: دَلَّ اللهُ علىٰ تصميمِهم بقولِه: ﴿كَفَرُواْ بَعْدَ إِيمَٰنِهِمْ﴾ الآية.

---

(١) «مشكل إعراب القرآن» (١: ١٦٨).

(٢) وله الإظهار كالجماعة، قال في «البدور الزاهرة»، ص٦٦: «وله في ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ﴾ الإدغام والإظهار والوجهان عنه صحيحان» وانظر: «إبراز المعاني»، ص٨٣.

وبعدما شَهِدُوا بأنّ الرسولَ حقٌّ، وبعدما جاءتهم الشَّواهِدُ مِنَ القرآنِ وسائرِ المعجزات التي تَثبُتُ بمِثْلِها النُّبوَّة، وهم اليهودُ كَفَروا بالنبيِّ ﷺ بَعْدَ أنْ كانوا مؤمنينَ به؛ وذلك حينَ عاينُوا ما يُوجِبُ قوّةَ إيمانِهم مِنَ البيِّنات. وقيلَ: نَزَلتْ في رَهْطٍ كانوا أسْلَموا ثُمَّ رَجَعُوا عن الإسلام، ولَحِقُوا بمكّةَ، منهم: طُعْمةُ بنُ أبَيْرِق، ووَحْوَحُ بنُ الأسْلت، والحارثُ بنُ سُوَيْد بنِ الصَّامت. فإن قلتَ: علامَ عُطِفَ قولُه: ﴿وَشَهِدُوٓاْ﴾؟ قلتُ: فيه وَجْهان: أنْ يُعْطَفَ علىٰ ما في ﴿إِيمَـٰنِهِمْ﴾ مِنْ معنىٰ الفعل؛ لأنّ مَعْناه: بَعْدَ أنْ آمَنوا، كقولِه تعالى: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن﴾ [المنافقون: ١٠]، ....

قولُه: (علامَ عُطفَ قولُه: ﴿وَشَهِدُوٓاْ﴾؟) إذْ لا يجوزُ أن يكونَ معطوفاً علىٰ ﴿كَفَرُواْ﴾؛ لأنه لا يُساعدُه المعنىٰ.

قولُه: (﴿فَأَصَّدَّقَ﴾) مَوضعُه جَزْم، ولهذا صَحَّ عطفُ قولِه: ﴿وَأَكُن﴾ عليه، سأل سيبَويهِ الخليلَ عن قولِه: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ﴾ [المنافقون: ١٠] الآية، قال الخليلُ: جزَمَ ﴿وَأَكُن﴾ لأنّ الفعلَ الأوّلَ يكونُ مجزوماً حينَ لا فاءَ فيه[1] فهو مِن قَبيلِ العطفِ علىٰ المحَلّ، وهُو في كلامِهم سائغٌ شائع، كأنهُ قيل: أخِّرْني إلىٰ أجَلٍ قريبٍ أصَّدَّقْ وأكنْ منَ الصّالحين.

الراغب: تقديرُه: بعدَ إيمانِهم وأن شَهِدوا، فيكونُ «أنْ» مقدَّراً نحوَ قولِها:

لَلُبْسُ عباءةٍ وتقرَّ عيْني[2]

لكنْ في الفعلِ أُظهِرَ لانتصابِ «تقرَّ».

---

(١) انظر: «الكتاب» لسيبويه (٣: ١٠٠-١٠١).

(٢) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٢: ٦٩٩).

والبيت لميسون بنت بَحْدَل الكلبية، وتمامه:

أحبُّ إليَّ من لُبْسِ الشُّفوفِ

انظر: «خزانة الأدب» (٨: ٥٠٣)، و«المحتسب» (١: ٣٢٦)، و«لسان العرب» مادة (مشن).

وقولِ الشاعر:

.... **لَيْسُوا مُصْلِحينَ** ..... ولا ناعبِ ....

ويجوزُ أن تكونَ الواوُ للحالِ بإضمار «قَدْ»، بمعنىٰ: كَفَروا وقَدْ شَهِدُوا أنّ الرسولَ حَقّ. ﴿وَٱللَّهُ لَا يَهۡدِي﴾: لا يَلطُفُ بالقومِ الظالمينَ **المُعانِدين الذين عَلِمَ أنّ اللُّطْفَ لا يَنفَعُهم**، ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَ﴾ الكفرِ العظيمِ والارْتِداد، ....

قولُه: (ليسوا مُصلِحينَ) أولُه:

مَشائيمُ ليسوا مُصلِحينَ عشيرةً ولا ناعبٍ إلّا بِبَيْنٍ غُرابُها[(١)]

عشيرةُ الرجُل: بَنو أبيهِ الأدنَوْنَ، نعَبَ الغُرابُ: صاحَ، يقول: هُم مَشائيمُ لا يُصلِحونَ حالَ قَبيلة ولا ينعَبُ غرابُ قبيلتِهم إلّا بالبَيْن، وناعبٍ: جَرٌّ عطفٍ علىٰ محَلِّ «مُصلِحين»، أي: ليسوا بمُصلِحينَ ولا ناعبٍ، وحَقُّ الظاهر: ناعباً، كأنّ الشاعرَ قدَّرَ أنّ الباءَ في مُصلحينَ موجودةٌ لأنها تدخُلُ في خبَرِ ليسَ كثيراً ثُم عطَفَ عليه المجرور.

قولُه: (المُعانِدينَ الذين عَلِم أنّ اللُّطفَ لا ينفَعُهم)[(٢)] بعدَ قولِه: «ليسُوا من أهل اللُّطفِ لِما عَلِم اللهُ من تصميمِهم» إعلامٌ بأنّ قولَه: ﴿وَٱللَّهُ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ تذييلٌ لِما سبَق، وقد دخَلَ الأوّلونَ في هذا العامّ دخولاً أوّلياً، ثُمّ جيءَ بـ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ ليؤذِنَ بأنّ ما يَرِدُ عَقِيبَه جديرٌ بالمذكورينَ قبلَه لاكتسابِهم تلك الرَّذائلَ.

قال أبو البقاء: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾: مبتدأ، و﴿جَزَآؤُهُمۡ﴾: مبتدأٌ ثانٍ، و﴿أَنَّ﴾ واسمُها وخبرُها،

---

(١) البيت للأحوص اليربوعي في «الخزانة» (٤: ١٥٨)، وانظر: «الكتاب» لسيبوَيْه (١: ١٦٥).

(٢) وهذا تفسير من الزمخشري للهداية في قوله تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ باللطف. وهذا مبنيّ علىٰ أصلهم الذي هو إنكار هداية التوفيق المبني علىٰ نفي القدر، ولذلك يفسرون الهداية بما يسمونه باللطف وهو عندهم كل ما لا يحمل الإنسان إلىٰ اختيار الواجبات وترك المنهيات «شرح الأصول الخمسة» ص ٥١٩، وهذه مغالطة من المعتزلة، ومخالفة لنصوص الوحي الشريف.

﴿وَأَصْلَحُوا﴾ ما أفْسَدوا، أوْ: ودَخَلُوا في الصَّلاح. وقيل: نَزَلَتْ في الحارث بنِ سُويد حين نَدِمَ علىٰ ردّته، وأرْسَلَ إلى قومِه: أن سَلُوا: هَلْ لي مِن تَوْبة؟ فأرسَلَ إليه أخوه الجُلاس بالآية، فأقْبَلَ إلىٰ المدينة، فتابَ، وقَبِلَ رسولُ الله ﷺ تَوْبتَه.

[﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بَعْدَ إِيمَـٰنِهِمْ ثُمَّ ٱزْدَادُوا۟ كُفْرًا لَّن تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ وَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلضَّآلُّونَ * إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَمَاتُوا۟ وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوِ ٱفْتَدَىٰ بِهِۦٓ ۗ أُو۟لَـٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ وَمَا لَهُم مِّن نَّـٰصِرِينَ﴾ ٩٠-٩١]

﴿ثُمَّ ٱزْدَادُوا۟ كُفْرًا﴾: هُمُ اليهودُ كَفَروا بعيسىٰ والإنجيلِ بَعْدَ إيمانِهم بموسىٰ والتوراة، ثُمَّ ازدادوا كُفْرًا بكُفرِهم بمحمّدٍ ﷺ والقرآنِ، أوْ كَفَروا برسولِ الله بَعْدَما كانوا به مؤمنينَ قَبْلَ مَبْعَثِه، ثُمَّ ازدادُوا كُفْرًا بإصْرارِهم علىٰ ذلك، وطَعْنِهم فيه في كلِّ وقت، وعَداوتِهم له، ونَقْضِهم مِيْثاقَه، وفِتْنَتِهم للمؤمنين، وصَدِّهم عن الإيمان به، وسُخْرِيَتِهم بكلِّ آية تَنْزِل. وقيل: نَزَلَتْ في الذين ارْتَدُّوا ولَحِقُوا بمكَّة، وازديادُهم الكُفْرَ: أنْ قالوا: نُقِيمُ بمكَّةَ نَتربَّصُ بمحمّدٍ رَيْبَ المَنُون، وإنْ أرَدْنا الرَّجْعةَ نافَقْنا بإظهارِ التَّوبة.

ـ أي: ﴿عَلَيْهِمْ لَعْنَةَ ٱللَّهِ﴾ ـ خبرُ «جَزاء»، أي: جزاؤهمُ اللَّعنةُ، ويجوزُ أن يكونَ ﴿جَزَآؤُهُمْ﴾ بدَلاً من ﴿أُو۟لَـٰٓئِكَ﴾ بدَلَ الاشتمال[١].

قولُه: (﴿وَأَصْلَحُوا﴾ ما أفسَدوا، أو دخَلوا[٢] في الصّلاح)، هذا الثاني أبلَغُ، لأنه مِن بابِ قولِه تعالىٰ: ﴿وَأَصْلِحْ لِى فِى ذُرِّيَّتِىٓ﴾ [الأحقاف: ١٥].

قولُه: (الجُلاس)[٣]، قال المُصنِّف: بالتخفيف، وقيل: بالتشديد.

قولُه: (رَيْب المَنون) وهو حوادثُ الدَّهر.

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٢٧٩).

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «أو ودخلوا».

(٣) الجُلاس بن سويد الصامت الأنصاري الأوسيّ، كان منافقاً ثمّ حسُنَتْ حاله. له ترجمة في: «أُسد الغابة» (١: ٣٤٦)، و«الإصابة» (١: ٢٤١).

فإنْ قلتَ: قد عُلِمَ أنّ المرتدَّ كَيْفَما ازدادَ كُفْرًا فإنه مقبولُ التوبةِ إذا تاب، فما معنىٰ ﴿لَّن تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ﴾؟ قلتُ: جُعِلتْ عبارةً عن الموتِ علىٰ الكُفر؛ لأنّ الذي لا تُقبَلُ توبتُه مِنَ الكفّار هو الذي يموتُ علىٰ الكُفر، كأنّه قيل: إنّ اليهودَ أو المرتدِّين الذين فَعَلُوا ما فَعَلُوا مائتُون علىٰ الكفرِ داخِلُون في جُمْلةِ مَن لا تُقبَلُ توبتُهم. فإنْ قلتَ: فلِمَ قيلَ في إحدىٰ الآيتَيْن: ﴿لَّن تُقْبَلَ﴾ بغيرِ فاء، وفي الأخرىٰ: ﴿فَلَن يُقْبَلَ﴾؟ قلتُ: قد أُوذِنَ بالفاءِ أنّ الكلامَ بُنِيَ علىٰ الشَّرْطِ والجزاء، وأنّ سَبَبَ امتناعِ قَبُول الفِدْيةِ هو الموتُ علىٰ الكفر؛ وبتَرْكِ الفاءِ أنّ الكلامَ مبتدأٌ وخَبَر، ولا دليلَ فيه علىٰ التَّسْبيب، كما تقول: الذي جاءَني له درهمٌ، لَمْ تجعَلْ المجيءَ سببًا في استحقاقِ الدِّرهم، بخلافِ قولِك: فَلَهُ درهم. فإن قلتَ: فحينَ كانَ معنىٰ ﴿لَّن تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ﴾ بمعنىٰ الموتِ علىٰ الكفر؛ **فهلّا جُعِلَ الموتُ علىٰ الكفر مُسبَّبًا عنِ ارتدادِهم وازديادِهم الكُفْرَ؛** ....

قولُه: (**فهلّا جُعِلَ الموْتُ علىٰ الكُفرِ مُسبّباً عنِ ارتدادِهم؟**) وحاصلُ السؤال: أنّ الآيتَيْنِ سواءٌ في صِحّة إدخالِ الفاءِ لتصوُّرِ المُسبَّبيّة وأجابَ بالفَرْق، وذلك أنّ المُرتَدَّ قد يُرجىٰ منهُ الرجوعُ إلىٰ الإيمان، فلا يترتَّبُ عليه عدمُ قَبولِ التوبة، بخلافِ المائتِ علىٰ الكُفرِ، فإنّ عدمَ قَبولِ الفِديةِ مترتِّبٌ علىٰ الموتِ حالَة الكُفر لا مَحالَةَ، والحاصلُ: منَعَ السَّببيةَ في الأولىٰ لجَوازِ تخلُّفِ الثاني عن الأوّل، وتقريرُه: أنّ التي عَرِيَت عن الفاءِ وارِدةٌ علىٰ الكِناية، وجعَلَ الموصولةَ معَ صِلتِها ذريعةً إلىٰ تحقيقِ الخبَر، كقولِه:

إنّ التي ضرَبَتْ بيتاً مهاجِرةً ... بكوفةِ الجُندِ غالتْ وُدَّها غولُ[1]

والتي حُلِّيت بها موجبة، كقولِك: إنّ الذين آمَنوا فلهُم جَنّاتُ النَّعيم. والفرقُ أنّ الصِّلةَ علىٰ الأولِ مُنبِّهةٌ علىٰ تحقيقِ الخبَر مُلوِّحةٌ إليه، فيكونُ كالأمارةِ عليه، فإنّ الكُفرَ بعدَ الإيمانِ والتمادِيَ فيه عِناد، وليس بموجِب لعدَم قَبول التّوبة، فحَقَّقَ الخبَرَ للتغليظ، بخلافِ الموتِ علىٰ الكُفر، فإنه موجِبٌ للدَّمارِ والهلاكِ البتّةَ، فإخلاءُ الفاءِ ثَمّةَ وإدخالُها هناكَ لذلك.

---

(١) يذكره أهلُ البلاغة شاهداً علىٰ تقوية المسند إليه بالموصولية، وأن الخبر يتحقق به. انظر: «المفتاح»، ص٢٨٢، و«الإيضاح في علوم البلاغة»، ص٤٤، و«مختصر التفتازاني علىٰ التلخيص» (١: ٢٢٢).

لِما في ذلك مِن قَساوةِ القلوبِ ورُكوب الرَّيْن وجَرِّه إلىٰ الموت علىٰ الكفر؟ قلتُ: لأنه كَمْ مِنْ مرتدٍّ مُزدادٍ للكُفرِ يَرجِعُ إلىٰ الإسلام ولا يموتُ علىٰ الكفر! فإن قلتَ: فأيُّ فائدةٍ في هذه الكِناية؟ أعْني أنْ كُنِيَ عن الموتِ علىٰ الكُفر بامتناع قَبُولِ التَّوبة. قلتُ: الفائدةُ فيها جَليلةٌ؛ وهي **التغليظُ في شأنِ أُولئك الفريقِ** مِنَ الكفّار، **وإبرازُ حالِهم في صورةِ حالِ الآيِسِينَ** مِنَ الرحمةِ التي هي أغلظُ الأحوالِ وأشدُّها، ....

قولُه: (**التغليظُ في شأن أولئك الفَريق**) يعني: وضَعَ قولَه: ﴿لَّن تُقۡبَلَ تَوۡبَتُهُمۡ﴾ مَوضعَ «مائتونَ علىٰ الكُفرِ داخِلونَ في زُمرةِ الكافرين»، ليكونَ أردعَ وأخوَفَ، فإنْ قلتَ: في قولِه: «الفائدةُ فيها جَليلةٌ وهِي التغليظُ»، تعسُّفٌ، إذ مِنَ الجائزِ حَمْلُه علىٰ التغليظِ ابتداءً كما في قولِه تعالىٰ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلۡبَيۡتِ مَنِ ٱسۡتَطَاعَ إِلَيۡهِ سَبِيلٗاۚ وَمَن كَفَرَ﴾ [آل عمران: ٩٧] بمعنىٰ: ومَن لم يَحُجَّ.

قلتُ: إذاً تفوتُ فائدةُ التصويرِ التي تُعطيه الكِناية، علىٰ أنّ الكناية لا بُدَّ منها؛ لأنّ التركيبَ مِن بابِ تحقيق الخبَر كما سبَق، ولأنَّ قولَه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ وَهُمۡ كُفَّارٞ﴾ تكريرٌ مِن حيثُ المعنىٰ لِما سبَق ليُناطَ به حُكمٌ آخر، وهُو قولُه: ﴿فَلَن يُقۡبَلَ مِنۡ أَحَدِهِم مِّلۡءُ ٱلۡأَرۡضِ ذَهَبٗا﴾.

قولُه: (**وإبرازُ حالِهم في صورةِ الآيِسين**) بيانٌ لفائدةِ الكناية، وذلكَ أنّ الكنايةَ أبلَغُ مِنَ التصريح لِما فيها مِن تصويرِ حالِ المُكنّىٰ عنهُ وتخييل معناه، فإنّك إذا قلتَ: فلانٌ جَوادٌ، لم يكنْ كما إذا قلتَ: كثيرُ الرَّماد، لأنّ في تصويرِ صفةِ الجود بكثرةِ الرَّماد وكثرةِ إحراقِ الحطَب وكثرةِ الطبائخ وكثرةِ تردُّدِ الضِّيفان زيادةَ رَوْعةٍ للجُودِ وتفخيماً له.

كذلك في إبرازِ حالِ هؤلاءِ في صورةِ الآيِسينَ منَ الرَّحمةِ استحضاراً لحالِهم وهُم في صورةِ المائِلينَ بيْنَ يدَي الجبّار، وقد تجَلّىٰ بصفةِ القهّاريّة ناكِسي رؤوسِهم قائلين: ربَّنا أسرَفْنا في أمرِنا فاغفِرْ لنا ذنوبَنا، مردودينَ بـ﴿ٱخۡسَـُٔواْ﴾، فإنّ توبتكم غيرُ مقبولة، وأعذاركم غيرُ مسموعة، فتَجِدُ عندَ ذلك في نفسِك ما لا تجِدُ لو قيل: مائتونَ علىٰ الكُفرِ.

ألا تَرىٰ أنّ الموتَ علىٰ الكُفرِ إنما يُخافُ مِن أجْلِ اليأسِ مِنَ الرحمة؟ ﴿ذَهَبًا﴾ نصبٌ علىٰ التمييز. وقَرَأ الأعمشُ: (ذَهَبٌ) بالرَّفْع؛ ردًّا علىٰ ﴿مِّلْءُ﴾، كما يقال: عِنْدي عشرون نَفْسًا رِجالٌ. فإنْ قلتَ: كيفَ موقعُ قولِه: ﴿وَلَوِ ٱفْتَدَىٰ بِهِۦٓ﴾ قلتُ: هو كلامٌ محمولٌ علىٰ المعنىٰ، كأنه قيلَ: فلن يُقبَلَ مِن أحدِهم فدية ولو افْتَدىٰ بملءِ الأرضِ ذَهَبًا. ويجوزُ أن يُرادَ: ولَوِ افتدىٰ بمِثْلِه، كقولِه تعالىٰ: ﴿وَلَوْ أَنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مَا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُۥ مَعَهُۥ﴾ [الزمر: ٤٧]، والمِثْلُ يُحْذَفُ كثيرًا في كلامِهم، كقولِك: ضَربتُه ضَرْبَ زَيْد، تريدُ: مِثْلَ ضَرْبِه، ....

قولُه: (ردّاً علىٰ ﴿مِّلْءُ﴾): أي: بدَلاً من ﴿مِّلْءُ﴾، قاله القاضي(١)، كأنك تقولُ: فلن يُقبَلَ من أحدِهم ذهبٌ، والتنوينُ فيه للتكثير، كقولِه تعالىٰ: ﴿إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا﴾ [الأعراف: ١١٣].

قولُه: (كيفَ موقعُ قولِه: ﴿وَلَوِ ٱفْتَدَىٰ بِهِۦٓ﴾؟) يعني أنّ الضميرَ في ﴿بِهِۦٓ﴾ راجعٌ إلىٰ قولِه: ﴿مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا﴾ فيَرجعُ حاصلُ الكلام إلىٰ: فلن يُقبلَ مِن أحدِهم ملءُ الأرض ذهَباً إذا افْتدىٰ به، ولو افتَدىٰ بملءِ الأرض ذهباً فإنهُ يَتِمُّ المقصودُ بدونِه، فما وجهُه؟ وأجابَ عنهُ بوجوه، أحدُها: أنّ الكلامَ واردٌ علىٰ اللَّفظِ وعلىٰ المعنىٰ معاً، فيُجعَلُ ملءُ الأرض ذهباً بمعنىٰ ما دَلَّ عليه ﴿ٱفْتَدَىٰ بِهِۦٓ﴾، وهُو الفِدْية؛ لأنّ قولَه: ﴿مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا﴾ عَيْنُ(٢) الفِدية، فيُعتبَرُ اللَّفظُ بحسَبِ عوْدِ الضَّميرِ في ﴿بِهِۦٓ﴾، والمعنىٰ بحسَبِ وقوعِه مَوقعَه وإفادتِه المبالَغة المقصودة، فكأنهُ قيل: فلن يُقبَلَ مِن أحدِهم فِديةٌ ولو افتدىٰ بملءِ الأرض ذهباً.

قولُه: (ويَجوزُ أن يُرادَ: ولو افتدىٰ بمثلِه) لا بُدَّ مِن تقديرِ كلامٍ ليستقيمَ المعنىٰ، وهو أن يقالَ: ولو افتَدىٰ به وبمِثلِه، أو: افتدىٰ به وزادَ عليه مِثلَه.

---

(١) «أنوار التنزيل» (١: ١٧١).

(٢) في (د): «غير»، والصواب ما أثبتناه.

و: أبو يوسفَ أبو حَنيفة، تريدُ: مِثْلُه، و:

لا هَيْثَمَ اللَّيلةَ للمَطِيِّ

و: **قضيةٌ ولا أبا حَسَنٍ** لها، تريدُ: ولا مِثْلَ هَيْثم، ولا مِثْلَ أبي حَسَن، كما أنه يُرادُ في نَحْوِ قولِهِم: مِثْلُك لا يفعلُ كذا، تريدُ: أنْتَ؛ وذلك أنّ المِثْلَيْن يسدُّ أحدُهما مَسَدَّ الآخر؛ فكانا في حُكمِ شيءٍ واحد؛ ....

قولُه: (**و: لا هيثم الليلة للمطيِّ**) تمامُه:

ولا فتــىٰ إلّا ابــنُ خَيْــبَرِيِّ[1]

في «لا هيثم» وجهان، أحدُهما[2] ـ وعليه النَّحْويّون ـ: لا مِثْلَ هيْثَم، و«مثلَ» لا يتعرَّفُ بالإضافةِ مذكوراً، فلأنْ لا يتعرَّفَ محذوفاً أجدَر، وثانيهما: أنّ العلَمَ متىٰ اشتُهِرَ في معنىً يُنزَلُ منزلةَ الجِنس الدالِّ علىٰ ذلك المعنىٰ كما في قولِهم: لكلِّ فِرعونَ موسىٰ، فمعنىٰ لا هيْثَم: لا راعيَ جيِّدَ الرَّعْي للإبل، فإنّ هيثَمَ كان مشهوراً بالرَّعْي، ولذا جازَ دخولُ «لا» عليه.

قولُه: (**وقضيّة ولا أبا حسَن**)[3]، يُرادُ بِهِ عليٌّ رضيَ اللهُ عنه، فإنهُ كان مشهوراً بالقضاء، رَوىٰ البخاريُّ عن عُمرَ رضيَ اللهُ عنه: أقرَؤنا أُبَيٌّ، وأقضانا عليٌّ[4].

ورِوىٰ ابنُ عبدِ البَرِّ في «الاستيعاب»، عن إسماعيلَ[5]، قال: قلتُ للشَّعْبي: إنّ مغيرةَ حلَفَ بالله ما أخطأَ عليٌّ في قضاءٍ قضىٰ به قَطّ، فقالَ الشعبيُّ: لقد أفرَط[6].

---

(١) «البيت من شواهد «الكتاب» لسيبويه (٢: ٢٩٦) و«المقتضب» للمبرّد (٤: ٣٦٢)، و«الأشموني» (١: ٢٥٦)، و«الخزانة» (٤: ٥٧)، وقال فيها: هذا الشاهد من أبياتِ سيبويه الخمسين التي لم يعين قائلها.

(٢) انظرهما في: «الكتاب» (٢: ٢٩٦-٢٩٧)، و«شرح المفصل» لابن يعيش (٢: ١٠٢-١٠٣).

(٣) هذا شاهد نحوي مشهور، للنحاة في تخريج دخول «لا» النافية للجنس عليه ـ مع أنه معرفة ـ التخريجان السابقان في «لا هيثم الليلة للمطي». انظر: المرجعين السابقين.

(٤) «صحيح البخاري»، (٤٢١١).

(٥) إسماعيل بن أبي خالد الأحمسيّ مولاهم (ت: ٤٥هـ). له ترجمةٌ في: «تذكرة الحفّاظ» للذهبي (١: ١٥٣).

(٦) «الاستيعاب» (٣: ١١٠٢).

وأن يُرادَ: فلن يُقبَلَ مِن أحدِهم ملءُ الأرضِ ذَهبًا كانَ **قد تصدَّق به، ولو افتدىٰ به** ـأيضًا ـ لَمْ يُقبَلْ منه. وقُرئ: (فلن يَقْبَلَ مِنْ أحدِهم ملءَ الأرضِ ذهبًا) علىٰ البناءِ للفاعل، وهو اللهُ عزَّ وعَلا، ونَصْبِ «مِلْء»، و(مِلُ لَرْضِ) **بتخفيفِ الهمزتَيْن.**

[﴿لَن تَنَالُواْ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ وَمَا تُنفِقُواْ مِن شَيْءٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِهِۦ عَلِيمٌ﴾ ٩٢]

﴿لَن تَنَالُواْ ٱلْبِرَّ﴾: **لن تَبْلُغوا حقيقةَ البِرِّ**، ولَنْ تكونوا أبْرارًا. ....

قولُه: (**كان قد تصدَّقَ به ولوِ افتدىٰ به**)، وهُو قولُ الزجّاج: أي: عمِلَ منَ الخيرِ وقدّم مثلَ مِلءِ الأرضِ ذهباً لم ينفَعْهُ ذلك معَ كُفرِه، وكذلك لوِ افتدىٰ منَ العذابِ بملءِ الأرضِ ذهباً لم يُقبَلْ منه، فأعلَمَ اللهُ تعالىٰ أنه لا يُثيبُهم علىٰ أعمالِهم ولا يَقبَلُ منهمُ الفِداءَ منَ العذاب[1].

قولُه: (**بتخفيفِ الهمزتَيْن**) أصلُه ﴿مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ﴾ أُلقِيَت حركةُ همزةِ «أرض» علىٰ لام التعريف حينَ خُفِّفت، كما في ﴿ٱلْخَبْءَ﴾ [النمل: ٢٥] ومِثلِه، وحُذِفت همزتُها فصارَ: «ملءُ لَارْض»، لأنّ همزةَ الوَصْل حُذِفت علىٰ القياسِ، ثُمّ حُذِفت همزةُ ﴿مِّلْءُ﴾ بعدَ إلقاءِ حرَكتِها علىٰ اللام، فصار: «مِلُ لَرْضِ»[2].

قولُه: (**لن تبلُغوا حقيقةَ البِرّ**)، النِّهاية: البِرُّ، بالكسر: الإحسانُ، والبَرُّ، بالفتح: مِن أسماءِ الله تعالىٰ: العَطوفِ علىٰ عبادِه ببِرِّه ولُطفِه.

ثُمّ التعريفُ في ﴿ٱلْبِرَّ﴾ إذا حُمِلَ علىٰ الجِنس، كان التركيبُ كنايةً عن كوْنِ عامِلِه بارّاً، ولهذا أوقَعَ قولَه: «ولن تكونوا أبراراً»، تفسيراً لقوله: «لن تبلغوا حقيقة البر»، وأوقعَ «لن تبلغوا حقيقة البر»[3] تفسيراً لقولِه تعالىٰ: ﴿لَن تَنَالُواْ ٱلْبِرَّ﴾، فيكونُ كنايةً؛ لأنّ نَيْلَه البِرَّ يدُلُّ

---

(١) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٤١).

(٢) انظر «معاني القرآن» للفراء (٢: ٩٦).

(٣) من قوله: «تفسيراً لقوله: لن تبلغوا» إلىٰ هنا أثبتناه من (ط).

وقيل: لن تَنالُوا بِرَّ الله وهو ثوابُه ﴿حَتَّىٰ تُنفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾: حتىٰ تكونَ نَفقتُكم مِن أموالِكم التي تحبُّونها وتُؤثِرونها، كقوله: ﴿أَنفِقُوا مِن طَيِّبَٰتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٦٧]، وكان السَّلَفُ رحمهم الله، إذا أحبُّوا شيئًا جَعَلُوه لله. ورُوِيَ أنّها لمّا نَزلَتْ جاءَ أبو طَلْحة، فقال: يا رسول الله، إنّ أحبَّ أمْوالي إليَّ بَيْرحىٰ، ....

علىٰ البلوغ إليه، والبلوغُ إليه يدُلُّ علىٰ كونِ فاعلِه باراً، ومِثلُه قولُ الخنساء:

وما بلَغتْ كَفُّ امرئٍ مُتناوِلاً من المجدِ إلّا والذي نالَ أطولُ[١]

أي: أنهُ ماجِدٌ فاقَ كلَّ ماجد.

وإذا حُمِلَ التعريفُ علىٰ العهدِ كان المرادُ بالبِرِّ الثوابَ المعهودَ مِن عندِ الله، وهُو الجنَّةُ، كقولِه: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦].

قالَ مُحيي السُّنّة: ﴿لَن تَنَالُوا الْبِرَّ﴾ يعني: الجنّةَ، قاله ابنُ مسعودٍ وابنُ عبّاس ومجاهدٌ، والقولُ الأوّلُ: مذهبُ الحسَن[٢].

قولُه: (لمّا نزلَت جاءَ أبو طلْحة)[٣] الحديثُ. أخرجَهُ الشيخانِ وغيرُهما منَ الأئمّة[٤].

«بيرحاء»: النِّهاية: هذه اللفظةُ كثيراً ما تختلِفُ ألفاظُ المحدِّثينَ فيها، فيقولون: بيرحاء بفَتح الباءِ وكسرها، وبفتحِ الرّاءِ وضَمِّها، والمدِّ فيهما والقَصْر. وهي: اسمُ مالٍ ومَوضعٌ بالمدينة، وقالَ الزَّمخشريُّ في «الفائق»: إنّها فَيْعَلىٰ، منَ: البَراح، وهِيَ الأرضُ الظاهرة.

والمَرويُّ من الأئمّةِ المذكورينَ أنّها كانت مُستقبَلَ المسجد.

النِّهاية: بَخٍ بَخْ: كلمةٌ تقالُ عندَ المَدْح والرِّضا بالشيء، وتُكرَّرُ[٥] للمبالغة، وهِيَ مبنيّةٌ علىٰ السكون، فإنْ وصلْتَ جرَرْتَ ونوَّنتَ فقُلت: بَخٍ بَخٍ، وربّما شُدِّدَت.

---

(١) «ديوان الخنساء»، ص١٧٠.

(٢) «معالم التنزيل» (٢: ٦٦)، وانظر: «تفسير ابن جرير» (٦: ٥٨٧) و«الدرّ المنثور» (٢: ٥١).

(٣) الأنصاري زيد بن سهيل النجاري. (ت ٣١هـ) له ترجمةٌ في: «أسد الغابة» (١: ١٨١).

(٤) أخرجه البخاريّ (٤٢٧٩) ومسلم (٩٩٨).

(٥) في (ط): «ويكرر».

فضَعْها يا رسولَ الله حيثُ أراكَ الله. فقالَ رسولُ الله ﷺ: «بَخْ بَخْ ذاكَ مالٌ رابح ـ أَوْ: مالٌ رائحٌ ـ وإني أرىٰ أنْ تجعَلَها في الأقربين»، فقالَ أبو طلحة: أفعلُ يا رسولَ الله، فقَسَمَها في أقاربه. وجاءَ زيدُ بنُ حارثةَ بفَرَسٍ له كان يحبُّها، فقال: هذه في سبيلِ الله، فحَمَلَ عليها رسولُ الله ﷺ أسامةَ بنَ زيد، فكأنَّ زيدًا وَجَدَ في نَفْسِه، وقال: إنّما أردتُ أن أتصدَّقَ به! فقال رسولُ الله ﷺ: «أمَا إنّ الله تعالىٰ قد قَبِلَها منك».

وكَتَبَ عمرُ رضي الله عنه، إلىٰ أبي موسىٰ الأشعريِّ أنْ يَبْتاعَ له جاريةً مِنْ سَبْيِ جَلُولاءَ يومَ فُتِحتْ مَدائنُ كِسْرىٰ، فلمّا جاءت أعجبَتْه فقال: إنّ اللهَ تعالىٰ يقول: ﴿لَن تَنَالُوا۟ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُوا۟ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾، فأعْتقَها. ونَزَلَ بأبي ذَرٍّ ضَيْفٌ فقالَ للراعي: ايتِني بخيرِ إبِلي. فجاءَ بناقةٍ مَهْزولة، فقال: خُنْتَني. قالَ: وجدتُ خيرَ الإبل فَحْلَها فذكرتُ يومَ حاجتِكم إليه. فقالَ: إنّ يومَ حاجتي إليه لَيَوْمُ أُوضَعُ في حُفْرتي. وقرأَ عبدُ الله: (حتى تُنفِقوا بَعْضَ ما تحبُّون)، وهذا دليلٌ علىٰ أنّ «مِن» في ﴿مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ للتبعيض، ونحوُه: أخذتُ مِنَ المال. و﴿مِن﴾ في ﴿مِن شَىْءٍ﴾ لتبيِيْنِ ﴿وَمَا تُنفِقُوا۟﴾، أي: مِنْ أيِّ شيءٍ كانَ طيِّبٍ تحبُّونه، أوْ خبيثٍ تَكْرَهونه، فإن الله عليمٌ بكلِّ شيء تُنفِقونه فمُجازِيكم بحَسَبِه.

قولُه: (مالٌ رائح) يقال لضَيْعة الإنسانِ إذا كانت قريبةً مِن بلدِه: رايح[1]، أي: يَروحُ نفعُه وثوابُه إليه، ويُروىٰ: مالٌ رابح بالباء، أي: ذو رِبح، كقولِك: لابِن وتامِر.

قولُه: (فكأنّ زيداً وجَدَ في نفسِه) أي: شَقَّ عليه، النِّهاية: في الحديث: «فلا تجِدْ عليّ»[2] أي: فلا تغضَبْ.

قولُه: (سَبْي جَلولاء) قيل: جلولاء، بالجيم: أرضٌ بقُربِ فارسَ، ويومُ جَلولاء: يومُ فُتِحت مدائنُ كِسرىٰ في قتالِ سعدِ بن أبي وقّاص.

---

(١) من قوله: «يقال لضيعة» إلىٰ هنا ساقط من (ط).

(٢) الحديث أخرجه البخاري (٦٣) من حديث أنس بن مالك. وقائلُ ذلك هو ضِمامُ بن ثعلبة حين توجّه بسؤاله إلىٰ النبيِّ ﷺ، وانظر: «النهاية في غريب الحديث» (٥: ١٥٥).

[﴿ كُلُّ ٱلطَّعَامِ كَانَ حِلًّا لِّبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَٰٓءِيلُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ مِن قَبْلِ أَن تُنَزَّلَ ٱلتَّوْرَىٰةُ ۗ قُلْ فَأْتُوا۟ بِٱلتَّوْرَىٰةِ فَٱتْلُوهَآ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ * فَمَنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾ ٩٣-٩٤]

﴿ كُلُّ ٱلطَّعَامِ ﴾: كلُّ المَطْعُومات، أوْ كلُّ أنواعِ الطعام. والحِلُّ: مَصْدر، يقال: حَلَّ الشيءُ حِلًّا، كقولِك: ذَلَّتِ الدابّةُ ذِلًّا، وعزَّ الرَّجلُ عِزًّا، وفي حديثِ عائشةَ رضي الله عنها: كنتُ أُطيِّبُه لِحلِّه وحُرْمِه. ....

قولُه: (**كلّ المطعومات، أو كلّ أنواع الطّعام**)، اعلَمْ أنّ لفظةَ «كلّ» تقتضي تعدُّداً في مدخولِها، والطعامُ: اسمٌ لِما يؤكَلُ، كالشَّراب: اسمُ ما يُشرَب، فإنْ حُمِلَ التعريفُ فيه علىٰ الاستغراق لم يَحتَجْ إلىٰ تقدير، وإنْ حُمِلَ علىٰ غيرِه فلا بُدَّ من تقديرِ مضاف.

قولُه: (**وفي حديثِ عائشةَ: كنتُ أُطيِّبُه لِحلِّه وحُرْمِه**)(١) وفي رواية لمسلم: «طَيَّبتُ رسولَ الله ﷺ لـحُرْمِه حينَ أحرَمَ، ولِحِلِّه قبلَ أن يطوفَ بالبيتِ بيدي»(٢)، وفي روايةٍ للنَّسائيّ: «لِحِلِّه وحُرْمِه وحينَ يُريدُ أن يَزورَ البيت»(٣).

النِّهاية: يقال: حَلَّ المُحرِمُ يَحِلُّ حلالاً، وأحَلَّ يُحِلُّ إحلالاً: إذا أُحِلَّ له ما حُرِّمَ عليه من محظوراتِ الحَجّ، ورجُلٌ حِلٌّ من الإحرام، أي: حلال، والحَلالُ: ضِدُّ الحرام، ورجُلٌ حَلالٌ، أي: غيرُ مُحرِم ولا مُتلبِّس(٤) بأسبابِ الحَجّ. الحُرْمُ، بضمِّ الحاء وسكونِ الرّاء: الإحرامُ بالحَجّ، وبالكسر: الرجُلُ المُحرِم، يُقال: أنت حِلٌّ وأنت حِرْم، والإحرامُ: مصدَرُ أحرَمَ الرجلُ يُحرِمُ إحراماً: إذا أَهَلَّ بالحَجِّ أو العُمرة، أو باشَرَ أسبابَها وشروطَها.

---

(١) أخرجه البخاريّ (١٤٦٥) ولفظه: «كنت أطيّب رسول الله ﷺ لإحرامه حين يُحرم، ولحلّه قبل أن يطوف بالبيت».

(٢) «صحيح مسلم» (١١٨٩).

(٣) «سنن النسائيّ» (٥: ١٣٦، ١٣٧، ١٣٩، ١٤٠).

(٤) في (ط): «ملتبس».

ولذلك استوىٰ في الوصفِ به المذكَّرُ والمؤنَّث، والواحدُ والجمع، قال الله تعالىٰ: ﴿لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ﴾ [الممتحنة: ١٠] والذي حَرَّم إسرائيلُ ـ وهو يعقوبُ عليه السلام ـ علىٰ نَفْسِه: لحومُ الإبلِ وألبانُها. وقيل: العُروق، وقيل: كان به عِرْقُ النَّسا، فنَذَرَ إنْ شُفِيَ أن يُحرِّم علىٰ نَفْسِه أحبَّ الطعام إليه، وكان ذلك أحبَّه إليه، فحرَّمَه.

وقيل: أشارت عليه الأطبّاءُ باجتنابِه، ففَعَلَ، وذلك بإذنٍ من الله؛ فهو كتَحْريمِ الله ابتداءً. والمعنىٰ: أنّ المطاعِمَ كلَّها لم تزلْ حَلالًا لبَني إسرائيلَ مِنْ قَبْلِ إنزالِ التوراة، وتحريمُ ما حُرِّمَ عليهم منها لظُلمِهم وبَغْيِهم، لَمْ يُحَرَّم منها شيءٌ قَبْلَ ذلك غيرُ المطعومِ الواحد الذي حَرَّمه أبُوهم إسرائيلُ علىٰ نَفْسِه فتبِعُوه علىٰ تحريمِه، وهو ردٌّ علىٰ اليهود، وتكذيبٌ لهم حيثُ أرادوا بَراءةَ ساحتِهم ممّا نُعِيَ عليهم في قولِه تعالىٰ: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾ إلىٰ قولِه تعالىٰ: ﴿عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٠-١٦١]، وفي قولِه: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا كُلَّ ذِي ظُفُرٍ وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا﴾ إلىٰ قولِه: ﴿ذَٰلِكَ جَزَيْنَاهُم بِبَغْيِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٤٦] ....

قولُه: (أشارتْ عليه الأطبّاء)، الجَوهريّ: أشارَ إليه باليَد: أوْمأ، وأشارَ عليه بالرّأي، قال القاضي: احتَجَّ بالآيةِ مَن جوَّزَ للنبيِّ أن يجتهد، وللمانعِ أن يقولَ: وذلك[1] بإذْنٍ منَ الله، فهُو كتحريمِه ابتداءً[2].

قولُه: (وهو رَدٌّ علىٰ اليهود ... حيث أرادوا براءةَ ساحتِهم) يعني: لمّا شنَّعَ عليهم في قولِه: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ﴾ [النساء: ١٦٠] قالوا: لسنا بأوّلِ مَن حُرِّمت عليه، وما هُو إلّا تحريمٌ قديمٌ، قيل لهم: كذَبتُم، بل كلُّ الطّعام كان حِلًّا لبني إسرائيلَ إلّا طعاماً واحداً، والتّوراةُ شاهدةٌ بذلك، وما حُرِّمَ عليكُم ما حُرِّم إلّا لبغْيِكم وظُلمِكم.

---

(١) قوله: «وذلك» أثبتناه من (ط).

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ١٧١-١٧٢).

وجحودَ ما غاظَهم واشمأزُّوا منه وامتعَضُوا ممّا نَطَقَ به القرآنُ مِنْ تحريمِ الطيِّباتِ عليهم لبَغْيِهم وظُلمِهم، فقالوا: لسنا بأوّلِ مَن حُرِّمتْ عليه، وما هو إلّا تحريمٌ قديم؛ كانت محرَّمة علىٰ نُوحٍ وعلىٰ إبراهيمَ ومَن بَعْدَه مِن بَني إسرائيل، وهَلُمَّ جرًّا إلىٰ أنِ انْتهىٰ التحريمُ إلينا، فحُرِّمتْ علينا كما حُرِّمتْ علىٰ مَن قَبْلَنا. وغَرَضُهم تكذيبُ شهادةِ الله عليهم بالبَغْيِ، والظُّلم، والصدِّ عن سبيلِ الله، وأكْلِ الرِّبا، وأخْذِ أموالِ الناس بالباطل، وما عُدِّد مِن مَساويهم التي كلَّما ارْتَكَبُوا منها كبيرةً حُرِّم عليهم نوعٌ مِنَ الطيِّبات عقوبةً لهم. ﴿قُلْ فَأْتُوا۟ بِٱلتَّوْرَىٰةِ فَٱتْلُوهَآ﴾: أُمِرَ بأنْ يُحاجَّهم بكِتابِهم ويَبْكُتَهم بما هو ناطقٌ به مِن أنّ تحريمَ ما حُرِّم عليهم تحريمٌ حادِثٌ بسبب ظُلمِهم وبَغْيِهم، لا تحريمٌ قديم كما يدَّعُونه، فرُوِيَ: أنهم لم يَجْسُروا علىٰ إخراجِ التوراة، وبُهِتُوا، وانْقَلَبوا صاغِرين، وفي ذلك الحُجّةُ البيِّنة علىٰ صِدْقِ النبيِّ ﷺ، وعلىٰ جَوازِ النَّسْخ الذي يُنكِرونه. ﴿فَمَنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ﴾ بزَعْمه أنّ ذلك كان محرَّمًا علىٰ بَني إسرائيلَ قَبْلَ إنزالِ التوراة. ﴿مِنۢ بَعْدِ﴾ ما لَزِمَهم مِنَ الحُجَّة القاطعة. ﴿فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّـٰلِمُونَ﴾ المكابِرون الذينَ لا يُنْصِفون مِنْ أنفُسِهم، ولا يَلتفِتون إلىٰ البيِّنات.

[﴿قُلْ صَدَقَ ٱللَّهُ ۗ فَٱتَّبِعُوا۟ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ ٩٥]

﴿قُلْ صَدَقَ ٱللَّهُ﴾: تَعْريضٌ بكَذِبِهم، كقوله: ﴿ذَٰلِكَ جَزَيْنَـٰهُم بِبَغْيِهِمْ ۖ وَإِنَّا لَصَـٰدِقُونَ﴾ [الأنعام: ١٤٦]، ....

قولُه: (وجُحودَ): معطوفٌ علىٰ «براءةَ ساحتِهم».

قولُه: (واشمَأزُّوا)، النِّهاية: اشمأَزَّ، أي: انقَبَضَ وتجمّع، وهمزتُه زائدة، يقال: اشمَأَزَّ يَشمئزُّ اشمئزازاً.

قوله: (امتعَضوا)، أي: غَضِبوا، يقال: مَعِضَ مِن شيءٍ سَمِعَه، وامتَعَضَ: إذا غضِبَ وشَقَّ عليه.

أيْ: ثَبتَ أنّ اللهَ صادقٌ فيما أنْزَل وأنتم الكاذِبون ﴿فَٱتَّبِعُواْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا﴾ **وهي مِلّةُ الإسلامِ** التي عليها محمّدٌ ﷺ ومَن آمَنَ معه حتىٰ تتخلَّصوا مِنَ اليهوديّةِ التي ورَّطتْكم في فَسادِ دِينِكم ودُنياكم؛ حيث اضطرَّتْكم إلىٰ تحريفِ كتابِ الله لتسويةِ أغراضِكم، وألزمَتْكم تحريمَ الطيِّباتِ التي أحلَّها اللهُ لإبراهيمَ ولمن تَبِعَه.

[﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِى بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِّلْعَٰلَمِينَ * فِيهِ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ ۖ وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنًا ۗ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ ٩٦-٩٧]

﴿وُضِعَ لِلنَّاسِ﴾ صفةٌ لـ﴿بَيْتٍ﴾، والواضعُ هو اللهُ عز وجل، تدلُّ عليه قراءةُ مَن قرأ: (وَضَعَ للناسِ) بتسميةِ الفاعل، وهو الله، ومعنىٰ وَضْعِ الله بيتاً للناس: أنه جَعلَه مُتعبَّداً لهم، **فكأنّه قال: إنّ أوَّلَ متعبَّدٍ للناسِ الكعبةُ**. ....

قولُه: (﴿مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا﴾ **وهِيَ مِلّةُ الإسلام**) المعنىٰ: أنّ بَغْيَكم هو الذي أوقَعَكم في فسادِ دينِكم بأنْ حرَّفْتُم التوراةَ، وفي فسادِ دُنياكُم حيثُ حُرِّمَ عليكمُ الطيِّبات، فاترُكوا البَغيَ وارجِعوا إلىٰ الحقِّ وكونوا علىٰ دينِ إبراهيمَ الذي ليسَ فيه شيءٌ من ذلك، ثُمّ انظُروا بعَيْنِ الإنصاف أنّ ما عليه محمّدٌ صلَواتُ الله عليه والمؤمنون: هل فيه ذانِكَ الفسادانِ أم هُو عيْنُ دينِ إبراهيم؟ فلو قيل: فاتّبِعوا مِلّةَ المسلمين لم يكنْ كذلك، فالكلامُ وارِدٌ علىٰ الكِنايةِ الإيمائيّة[1]، ففي قولِه: «دينِكم ودُنياكم لَفٌّ»، وما بعدَهما: نَشْر، كما بيَّنَه[2].

قولُه: (**فكأنّهُ قال: إنّ أوّلَ** مُتعبَّدٍ للناس الكعبةُ) يعني: وضَعَ ﴿بَيْتٍ﴾ موضعَ المتعبَّد، ووضَعَ ﴿لَلَّذِى بِبَكَّةَ﴾ مَوضعَ الكعبة، ليَدُلَّ بالبيت علىٰ تشريفِه، فإنّ المرادَ بيتُ الله، ولا يكونُ بيتٌ إلّا للعبادة، وبقولِه: ﴿لَلَّذِى بِبَكَّةَ﴾ علىٰ تعظيمِ ما وُضِعَ فيها، وأنّ الموضوعَ ممّا

(١) سبق تعريفُها، وأنّها هي التي يقل فيها الوسائط مع وضوح اللزوم بلا تعريض، كقول الشاعر:

أوَ ما رأيتَ المجْدَ ألقىٰ رَحْلَهُ ... في آلِ طلحةَ ثـمّ لم يتحوّلِ

كناية عن كونهم أمجاداً أجواداً بغاية الوضوح. انظر: «جواهر البلاغة»، ص٣٥١.

(٢) في (ط): «بيّناه».

وعن رسولِ الله ﷺ: أنه سُئِلَ عن أوّلِ مسجد وُضِعَ للناس، فقال: «المسجدُ الحرام، ثُمَّ بيتُ المَقْدِس»، وسُئِل: كَمْ بينهما؟ قال: «أربعون سَنة». وعن عليٍّ رضي الله عنه: أنّ رَجلًا قال له: أهو أوّلُ بيت؟ قال: لا، قد كانَ قَبْلَه بيوتٌ، ولكنّه أوّلُ بيتٍ وُضِعَ للناس مُبارَكًا فيه الهدىٰ والرَّحمةُ والبَرَكة. وأوّل مَن بَناه إبراهيمُ، ثُمَّ بَناه قومٌ مِنَ العَرَب مِنْ جُرْهُمَ، ثم هُدِمَ فبَنَتْه العَمالقةُ، ثُمَّ هُدِمَ فبَناه قُرَيش. ....

لا يلتَبسُ علىٰ أحد، كأنهُ قيل: لَلّذي يَزدحِمُ الناسُ فيه، أو: الذي يُدَقُّ عنُقُ مَن قصدَه، وفي بناءِ ﴿وُضِعَ﴾ علىٰ ما لم يُسَمَّ فاعلُه إشعارٌ بتعظيمِ واضعِه.

قولُه: (عن رسولِ الله ﷺ أنهُ سئلَ عن أوّلِ مسجدٍ وُضِعَ للناس) الحديثُ أخرَجَهُ الشيخانِ وغيرُهما عن أبي ذَرّ[١].

قولُه: (جُرهُم): هم حَيٌّ من اليَمن، قال محمدُ بنُ إسحاقَ: جُرْهُم همُ الذين توَلَّوْا أمرَ البيتِ بعدَ نابتِ بن إسماعيلَ عليه السلام، وكانوا في خَفْضِ عَيْشٍ ورخاءٍ وسَعة، ثمّ بَغَوْا فسَلّطَ اللهُ تعالىٰ عليهِم كِنانةَ وخُزاعةَ فنفَوْهم إلىٰ اليمن، فحَزِنوا علىٰ ما فارَقوا حُزناً شديداً، فقالَ عمْرُو بن الحارث الجُرهُميُّ:

كأنْ لم يكنْ بيْنَ الحَجونِ إلىٰ الصَّفا ... أنـيسٌ ولم يَسـمُرْ بمكّـةَ سـامرُ

بـلىٰ نحـنُ كنّـا أهلَهـا فأزالَنـا ... صُروفُ الليالي والجُدودُ العواثرُ[٢]

وكنّا وُلاةَ البيـتِ مِـن بعـدِ نابـتٍ ... نَطوفُ بذاكَ البيتِ والخيرُ ظاهرُ

ملَكْنـا فعُزِّزنـا وأعظِـمْ بمُلكِنـا ... فلـيسَ لحـيٍّ غيرِنـا ثَـمَّ فـاخرُ

فأخرَجَنـا منهـا المَليـكُ بقُـدرةٍ ... كذلك بالإنسانِ تَجري المقادِرُ[٣]

قولُه: (العمالقة)، وهم قومٌ مِن ولَدِ عِمْليقَ بن لاوِذ بن سام بن نوح، والله أعلَم.

---

(١) أخرجه البخاريّ (٣١٨٦) ومسلم (٥٢٠) وغيرهما.

(٢) الجدودُ العواثر: يعني الحظوظَ السيّئة.

(٣) انظر الأبيات في: «سيرة ابن هشام» (١: ١١٥)، و«الأغاني» للأصفهاني (١٥: ١٦).

وعن ابنِ عبّاس: هو أوّلُ بيتٍ حُجَّ بَعْدَ الطُّوفان. وقيل: هو أوّلُ بيتٍ ظَهَرَ علىٰ وجهِ الماء عند خَلْقِ السماءِ والأرض، خَلَقَه قَبْلَ الأرض بألفَيْ عام، وكان زُبْدةً بيضاء علىٰ الماء فدُحِيَتِ الأرضُ تَحْتَه. وقيل: هو أوّلُ بيتٍ بَناه آدمُ في الأرض. وقيل: لـمّا أُهْبِطَ آدمُ قالت له الملائكةُ: طُفْ حولَ هذا البيت فلقَدْ طُفْنا قَبْلَك بألفَيْ عام. وكانَ في موضعِه قَبْلَ آدمَ بيتٌ يقال له: **الضُّراح**، فرُفِعَ في الطُّوفان إلىٰ السماءِ الرابعةِ تَطُوفُ به ملائكةُ السماوات.

﴿لَلَّذِى بِبَكَّةَ﴾: لَلْبيت الذي ببكّةَ وهي عَلَمٌ للبلد الحرام، ومكّةُ وبَكّة: لُغتان فيه، نحوُ قولِهم: النُّبَيْط والنُّمَيْط في اسمِ موضعٍ بالدَّهْناء، ونحوُه مِنَ الاعتِقاب: أمْرٌ راتِبٌ وراتِم، وحُمّىٰ **مُغْمِطةٌ ومُغْبِطة**. وعن قَتادةَ: يَبُكُّ الناسُ بعضُهم بعضًا، الرِّجالُ والنساء يصلِّي بعضُهم بين يَدْي بعض، لا يصلحُ ذلك إلّا بمكّة، **كأنّها سُمِّيتْ ببكّة؛ وهي الزَّحْمة**، قال:

إذا الشَّرِيبُ أخَذَتْه الأكّهْ فخَلِّـه حتـىٰ يَبُـكَّ بَكَّـهْ

قولُه: (**يُقالُ له: الضُّراحُ**)، **النِّهاية**: الضُّراحُ: بيتٌ في السمـاءِ حِيـالَ الكعبة، ويُـروىٰ «الضَّريح»، وهو: البيتُ المعمورُ، من: المُضارَحةِ: المقابَلة، والمُضارَعة، ومَن رَواه بالصّادِ المهمَلة فقد صَحَّف، والذي صَحَّ أنّ البيتَ المعمورَ في السماءِ السابعة، رُوينا عن البُخاريِّ ومسلم والنَّسائيِّ، عن رسولِ الله ﷺ في حديثِ المِعراج: «ثُمّ عُرِجَ بنا إلىٰ السماءِ السابعة»، وفيه: «فإذا أنا بإبراهيمَ مُسنِداً ظَهْرَه إلىٰ البيتِ المعمور»[١].

قولُه: (**مُغْمِطةٌ ومُغْبِطةٌ**) أَغْبطَتْ[٢] عليه الحُمّىٰ: دامَت.

قولُه: (**كأنّها سُمِّيت ببَكّة، وهي الزَّحمةُ**) ينبغي أن يجعَلَ هذا مِن تتمّةِ كلام قَتادةَ؛ لئلّا يلزَمَ التَّكرار.

قولُه: (**إذا الشَّريبُ أخذَتْهُ**) الشَّريب: الذي يشرَبُ معَك ويَسقي إبِلَه معَ إبِلِك، وهي

---

(١) أخرجه البخاريّ (٣٢٠٧) ومسلم (٢٥٩) والنسائيّ (١: ٢١٧) من حديثِ مالك بن صعصعة.

(٢) في (ط): «أغمطت».

وقيلَ: تَبُكُّ أعناقَ الجَبابرة، أي: تدقُّها، لم يَقصِدْها جبّارٌ إلا قَصَمَه اللهُ تعالىٰ.

﴿مُبَارَكًا﴾: كثيرَ الخيرِ لِما يحصُلُ لمن حَجَّه، واعتَمَرَه، وعَكَفَ عنده، وطافَ حوله؛ مِنَ الثَّوابِ وتكفيرِ الذُّنوب. وانتصابُه علىٰ الحالِ من المستكنِّ في الظَّرْف؛ لأنّ التقديرَ: للذي ببَكَّة هو، والعاملُ فيه المقدَّرُ في الظَّرْفِ مِن فِعْلِ الاستقرار. ﴿وَهُدًى لِّلْعَٰلَمِينَ﴾ لأنّه قِبْلَتُهم ومتعبَّدُهم. ﴿مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ﴾ عطفُ بيانٍ لقوله: ﴿ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ﴾. فإن قلتَ: كيفَ صحَّ بيانُ الجماعةِ بالواحد؟ قلتُ: فيه وَجْهان: **أحدُهما**: أن يُجْعَلَ وَحْدَه بمنزلةِ آياتٍ كثيرة؛ لظُهورِ شأنِه وقوّةِ دلالتِه علىٰ قُدْرةِ الله ونبوَّةِ إبراهيمَ عليه السلام مِنْ تأثيرِ قَدَمِه في حَجَرٍ صَلْد، كقولِه تعالىٰ: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً﴾ [النحل: ١٢٠]. **والثاني**: اشتمالُه علىٰ آياتٍ؛ لأنّ أثَرَ القَدَمِ في الصَّخرة الصمَّاءِ آيةٌ، وغَوْصَه فيها إلىٰ الكعبَيْن آية، وإلانَةَ بعضِ الصَّخر دونَ بعضٍ آية، وإبقاءَه دونَ سائرِ آياتِ الأنبياء عليهم السلام آيةٌ لإبراهيمَ خاصّة، **وحِفْظَه مع كثرةِ أعدائه** من المشركين وأهلِ الكتاب والملاحدةِ **أُلوفَ سنةٍ** آيةٌ. ويجوزُ أن يُرادَ: فيه آياتٌ بيِّنات مقامُ إبراهيم وأمْنُ مَن دَخَلَه؛ لأنّ الاثنَيْن نوعٌ من الجَمْع، كالثلاثة والأربعة، ....

فَعيلٌ بمعنىٰ مُفاعِل، مثلَ: نَديم وأكيل، **الجَوهريّ**: الأكّة: شِدّةُ الحَرّ، وبَكَّ فلانٌ يَبُكُّ بكّةً، أي: زحَمَ، يقولُ: إذا ضَجِرَ الذي يُورِدُ إبِلَه معَ إبلِك لشِدّةِ الحَرّ انتظاراً فخَلِّه حتّىٰ يُزاحِمَك، وبَكّةُ: اسمُ بطنِ مكّة، سُمِّيت بذلك لازدحامِ الناس.

قولُه: (**وحِفظَه مع كثرةِ أعدائه**) إلىٰ (**أُلوفِ**[1] **سنة**)، قالَ صاحبُ «الجامع»: كان بيْنَ مولِدِ إبراهيمَ عليه السلامُ وبينَ الهجرةِ ألفانِ وثمانِ مئة وثلاثٌ وتسعونَ سنةً، وعلىٰ ما يُوجِبُه تاريخُ اليهودِ ألفانِ وأربعُ مئةٍ واثنتانِ وثلاثونَ سنة[2].

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «ألوفَ» دون «إلىٰ».

(٢) «جامع الأصول» (١: ١١٣).

ويجوزُ أن تُذكر هاتانِ الآيتان ويُطْوىٰ ذِكْرُ غيرِهما دلالةً علىٰ تكاثُرِ الآيات، كأنه قيل: فيه آياتٌ بيِّنات: مقامُ إبراهيم وأمنُ مَن دَخَلَه، وكثيرٌ سواهما، ونحوُه في طَيِّ الذِّكر قولُ جَرير:

كانــت حنيفــةُ أثلاثًــا فثُلْثُهُمُ　　　مِنَ العَبيـدِ وثُلْـثٌ مِـنْ مَوالِيْهـا

ومنه قولُه ﷺ: «حُبِّبَ إليَّ مِن دُنياكم ثلاثٌ: الطِّيبُ، والنِّساء، وقُرَّةُ عَيْني في الصَّلاة». وقرأ ابنُ عبّاس وأُبَيٌّ ومجاهدٌ وأبو جعفرٍ المَدَنيُّ[1] في روايةِ قُتيبةَ: (آيةٌ بيِّنةٌ) علىٰ التوحيد، وفيها دليلٌ علىٰ أنّ مقامَ إبراهيمَ واقعٌ وَحْدَه عَطْفَ بَيان.

قولُه[2]: (ويُطوىٰ ذكْرُ غيرِهما)، قال القاضي: كانحرافِ الطُّيورِ عن مُوازاةِ البيتِ علىٰ مدىٰ الأعصار، وأنّ ضَواري السِّباع تُخالطُ الصُّيودَ في الحَرَم ولا تتعرَّضُ لها، وأنّ كلَّ جَبّارٍ قصَدَه بسوءٍ قهره كأصحابِ الفيل، والجملةُ ـ أي قولُه: ﴿فِيهِ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٌ﴾ ـ مُفسِّرةٌ لـ﴿هُدًى﴾ أو حالٌ أخرىٰ[3].

قولُه: (كانت حنيفةُ) البيت[4]. يقولُ: هذه القبيلةُ أثلاث: ثُلُثٌ منَ العَبيد، وثُلُثٌ من المَوالي، فكرِهَ أن يَذكُرَ الخالصَ منهم لأنهُ يهجُوهم.

قولُه: (حُبِّبَ إليَّ من دُنياكم) الحديثُ من روايةِ النَّسائيِّ عن أنس، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «حُبِّبَ إليَّ النِّساءُ والطِّيبُ، وجُعِلَ[5] قُرَّةُ عَيْني في الصَّلاة»[6]، فعلىٰ هذا لا يكونُ من الباب،

---

(١) هو يزيد بن القعقاع المخزومي المدني، أحد القرّاء العشرة، إمام أهل المدينة في القراءة. توفي سنة ١٣٠ أو نحوها: «غاية النهاية» لابن الجزري (٢: ٣٣٣-٣٣٤).

(٢) هذه الفقرة وردت في الأصول الخطية بعد التي تليها، وقدمتها هنا مراعاة لترتيب «الكشاف».

(٣) «أنوار التنزيل» (٢: ٦٨).

(٤) لجرير في «ديوانه»، ص٤٩٨.

(٥) قوله «جعل» ساقط من (ط).

(٦) «سنن النسائيّ» (٥: ٢٨٠) وأخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٢٢٩٣) وأبو يَعْلىٰ في «المسند» (٣٤٨٢) والطبرانيّ في «المعجم الأوسط» (٥١٩٩) وصحّحه الضياءُ المقدسيّ في «المختارة» (٥: ١١٣) وهو حديثٌ حسن الإسناد، ولتمامِ الفائدة انظر التعليق علىٰ «مسند أحمد».

فإن قلتَ: كيفَ أجَزْتَ أن يكونَ مقامُ إبراهيمَ والأمْنُ عَطْفَ بيان للآياتِ وقولُه: ﴿وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنًا﴾ جملةٌ مستأنَفة إمّا ابتدائيّةٌ وإمّا شَرْطيّة؟ قلتُ: أجزتُ ذلك مِن حيثُ المعنىٰ؛ لأنّ قوله: ﴿وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنًا﴾ دلَّ علىٰ أمْنِ داخِلِه، فكأنّه قيل: فيه آياتٌ بيِّناتٌ: مقامُ إبراهيمَ، وأمْنُ داخِلِه، ألا تَرىٰ أنك لو قلتَ: فيه آيةٌ بيِّنة: مَن دَخَلَه كان آمنًا؛ صَحَّ؛ لأنّه في معنىٰ قولِك: فيه آيةٌ بيِّنةٌ: أمْنُ مَن دَخَلَه.

فإن قلتَ: كيفَ كان سَبَبُ هذا الأثر؟ قلتُ: فيه قولان: أحدُهما: أنه لـمّا ارْتَفَعَ بنيانُ الكعبةِ وضَعُفَ إبراهيمُ عن رفعِ الحِجارة، قامَ علىٰ هذا الحَجَر، فغاصَتْ فيه قَدَماه. وقيل: إنه جاءَ زائرًا مِنَ الشامِ إلىٰ مكّة، فقالت له امرأةُ إسماعيلَ: انزِلْ حتىٰ يَغسِلَ رأسَك، فلمْ ينزِلْ، فجاءته بهذا الحَجَرِ فوضعَتْه علىٰ شقِّه الأيمن، فوَضَعَ قَدَمَه عليه حتىٰ غسلَتْ شِقَّ رأسِه، ثُمَّ حوَّلَتْه إلىٰ شقِّه الأيسر حتىٰ غَسَلَتِ الشقَّ الآخر، فبَقِيَ أثرُ قدمَيْه عليه. ومعنىٰ ﴿وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنًا﴾ معنىٰ قوله: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا ءَامِنًا وَيُتَخَطَّفُ ٱلنَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ﴾ [العنكبوت: ٦٧] وذلك بدعوةِ إبراهيمَ عليه السلام: ﴿رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا ءَامِنًا﴾ [البقرة: ١٢٦]، وكانَ الرَّجلُ لو جرَّ كلَّ جريرة ثُمَّ لجأ إلىٰ الحَرَم لَمْ يُطلَب. وعن عمرَ رضي الله عنه: لو ظَفِرتُ فيه بقاتلِ الخَطّاب ما مَسسْتُه حتىٰ يَخْرجَ منه. وعند أبي حَنيفة: مَن لَزِمَه القتلُ في الحِلِّ بقصاصٍ أوْ ردَّة أوْ زِنًى فالتَجأَ إلىٰ الحَرَم؛ لَمْ يُتعرَّض له، إلا أنه لا يُؤوىٰ ولا يُطعَمُ ولا يُسقىٰ ولا يُبايَعُ حتى يضطرَّ إلىٰ الخروج. وقيل: ﴿ءَامِنًا﴾ مِنَ النار. وعن النبيِّ ﷺ: «مَن ماتَ في أحَدِ الحرمَيْن بُعِثَ يومَ القيامةِ آمِنًا»، وعنه ﷺ: «الحَجُونُ والبقيعُ يؤخَذُ بأطرافِهما ويُنثَرانِ في الجنّة»، وهما مَقْبَرَتا مكّةَ والمدينة. وعن ابنِ مسعود رضي الله عنه: وَقَفَ رسولُ الله ﷺ علىٰ ثنيَّةِ الحَجُون وليس بها يومئذٍ مَقْبُرة، فقال: «يَبعثُ اللهُ مِن هذه البقعةِ ومِن هذا الحَرَمِ كلِّه سبعينَ ألْفًا وُجوهُهم كالقَمَرِ ليلةَ البَدْر، يَدخُلون الجنّةَ ..

وعلىٰ روايةِ المصنِّف: «قُرّةُ عيني» ليس بمعطوفٍ علىٰ المذكورِين، وإنّما هو ابتداءُ كلام، كأنهُ لَمّا ذكرَ الأوّلينَ أعرَضَ عنهما فقال: ما لي وللدنيا.

بغيرِ حِساب، يَشفعُ كلُّ واحدٍ منهم في سبعين ألفًا وجوهُهم كالقَمَرِ ليلةَ البدر»، وعن النبيِّ ﷺ: «مَن صَبَرَ علىٰ حَرِّ مكّةَ ساعةً مِن نهارٍ تباعَدَتْ منه جهنّمُ مسيرةَ مئتَيْ عام». ﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ﴾ بَدَلٌ من ﴿ٱلنَّاسِ﴾. ورُوِيَ: **أنّ رسولَ الله ﷺ فسَّر الاستطاعة بالزادِ والراحلة**، وكذا عن ابنِ عبّاسٍ وابنِ عمر، وعليه أكثرُ العلماء. ....

قولُه: (**أنّ رسولَ الله ﷺ فَسَّرَ الاستطاعةَ بالزّادِ والراحلة**)، الحديثُ أخرجَهُ ابنُ ماجه عن ابنِ عبّاس[1]، قال القاضي: هذا يؤيِّدُ قولَ الشافعيِّ: إنّ الاستطاعةَ بالمال، ولذلك أوجَبَ الاستنابةَ علىٰ الزَّمِنِ[2] إذا وجدَ أُجرةَ مَن ينوبُ عنه، وقال أبو حنيفةَ بمجموعِ الأمرَيْن[3].

الراغبُ: الطَّوعُ: الانقيادُ، ويُضادُّه الكُرهُ، والطاعةُ مِثلُه، وأكثرُ ما يقالُ في الائتمارِ فيما أمَرَ، وقد طاعَ له يَطوع، وأطاعَهُ يُطيعُه، والتطوُّعُ في الأصل: تكلُّفُ الطاعة، وفي العُرف: التبرُّعُ بما لا يلزَمُ كالتنفُّلِ، والاستطاعةُ: استفالة[4] من الطّوع، وذلك وجودُ ما يَصيرُ به الفعلُ مُتأتّياً، وهُو عندَ المحقّقين اسمٌ للمعاني التي بها يتَمكّنُ الإنسانُ ممّا يُريدُه مِن إحداثِ الفعل، وهِي أربعةٌ: بِنْيةٌ مخصوصةٌ للفاعل، وتصوُّرٌ للفعل، ومادةٌ قابلةٌ لتأثيرِه، وآلةٌ إن كان الفعلُ آليّاً كالكتابةِ، فإنّ الكاتبَ يحتاجُ إلىٰ الأربعة، ولذلك يقال: فلانٌ غيرُ مستطيع للكتابة: إذا فقَدَ واحداً منها، ويُضادُّه العَجزُ. ومتىٰ وجَدَ هذه الأربعةَ فهُو مُستطيعٌ مطلقاً، ومتىٰ فقدَها فهُو عاجزٌ مطلقاً، وإلّا فهو مُستطيعٌ مِن وَجهٍ وعاجزٌ مِن وَجْه، ولَأنْ يوصَفَ بالعجزِ أوْلىٰ، والاستطاعةُ أخصُّ منَ القُدرة، قال عزَّ وجلّ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾، وهِي تحتاجُ إلىٰ هذه الأربعة، وقولُه ﷺ: «الاستطاعةُ: الزادُ والراحلة»[5]

---

(١) «سنن ابن ماجه» (٢٨٩٦) وأخرجه الترمذيّ (٨١٣) وقال: هذا حديثٌ حسَنٌ والعملُ عليه عند أهلِ العلم: أنّ الرجُلَ إذا ملكَ زاداً وراحلةً وجبَ عليه الحجّ.

(٢) وهو المريضُ الذي لا يتمالك علىٰ الدابّة.

(٣) «أنوار التنزيل» (٢: ٦٩) وانظر: «بدائع الصنائع» للكاساني (٢: ١٢١).

(٤) في (ط): «استفعالة».

(٥) سبق تخريجُه.

وعن ابنِ الزُّبير: هو علىٰ قَدْرِ القوّة. ومذهبُ مالكٍ: أنّ الرَّجلَ إذا وَثِقَ بقوَّتِه؛ لَزِمَه. وعنه: ذلك علىٰ قَدْرِ الطاقة، وقد يَجِدُ الزادَ والراحلة مَن لا يَقدِرُ علىٰ السَّفر، وقد يَقدِرُ عليه مَن لا راحلةَ له ولا زاد. وعن الضحَّاك: إذا قَدَرَ أن يؤجِّرَ نَفْسَه فهو مُستطيع. وقيل له في ذلك، فقال: إنْ كانَ لبعضِهم ميراثٌ بمكّةَ أكانَ يتركُه؟! بل كانَ ينطلِقُ إليه ولَـوْ حَبْـوًا، فكذلك يجبُ عليه الحجُّ. والضميرُ في ﴿إِلَيْهِ﴾ للبيت، أَوْ للحجِّ. وكـلُّ مَأْتىً إلىٰ الشيءِ فهو سبيلٌ إليه. وفي هذا الكلامِ أنواعٌ من التوكيدِ والتشديد، منها: قولُه: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ﴾ يعني: أنه حَقٌّ واجبٌ لله في رِقاب الناس لا ينفكُّون عن أدائِه والخروجِ مِنْ عُهدته. ومنها: أنه ذُكِرَ الناسُ ثُمَّ أُبدِلَ عنه ﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾، وفيه ضَرْبانِ مِنَ التأكيد: أحدُهما أن الإبدالَ تثنيةٌ للمُراد وتكريرٌ له. والثاني: أنّ الإيضاحَ بعد الإبْهامِ والتفصيلَ بَعْدَ الإجمال إيرادٌ له في صورتَيْنِ مُختلفتَـيْن.

بيانٌ لِما يُحتاجُ إليه من الآلة، وخَصَّه بالذِّكرِ دونَ الآخَر، إذْ كان معلوماً مِن حيثُ العقْلُ ومقتضىٰ الشَّرع أنّ التكليفَ مِن دونِ الآخَر لا يَصحُّ، وقد يقال: فلانٌ لا يَستطيعُ كذا لِما يَصعُبُ عليه فعلُه، وذلك يرجعُ إلىٰ افتقادِ الآلةِ أو عدَم التصوُّر، وعلىٰ هذا الوجْه قال: ﴿إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِىَ صَبْرًا﴾ [الكهف: ٦٧]، وقال تعالىٰ: ﴿وَكَانُوا۟ لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا﴾ [الكهف: ١٠١][(١)]. واللهُ أعلم.

قولُه: (وكلُّ مَأتىً إلىٰ الشيء) أي: كلُّ ما تأتي بهِ إلىٰ الشيءِ منَ الأسباب، فهُو سبيلٌ إليه.

قولُه: (أنواع منَ التوكيد)، زادَ القاضي علىٰ الوجوهِ: أنهُ ذكرَهُ بصيغةِ الخبَرِ وأبرَزَه في الصُّورةِ الاسميّة، لأنه تكليفٌ شاقٌّ جامعٌ بيْنَ كسْرِ النفْس وإتعابِ البدَن، وبيْنَ صرْفِ المالِ والإقبالِ علىٰ الله تعالىٰ[(٢)].

وقلتُ: الذي يُحتَمَلُ منَ الوجوه أنّ في تخصيصِ اسم الذاتِ الجامع وتقديم الخبَرِ علىٰ المبتدأِ الدِّلالةَ علىٰ أنّها عبادةٌ لا ينبغي أن تَختَصَّ إلّا بمعبودٍ جامعٍ للكمالاتِ بأسْرِها، وأنّ في

---

(١) «مفردات القرآن»، ص٥٢٩-٥٣٠.

(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ٧٠).

ومنها: قولُه: ﴿وَمَن كَفَرَ﴾ مكانَ و«مَن لم يحجَّ»؛ تغليظًا علىٰ تاركِ الحجِّ؛ ولذلك قالَ رسولُ الله ﷺ: «مَن ماتَ ولم يحجَّ فليمُتْ إن شاءَ يهوديًا أوْ نصرانيًّا»، ونحوُه من التغليظ: (مَن تَرَكَ الصلاةَ متعمِّدًا فقد كَفَرَ)، ....

إقامةِ المُظهَرِ ـ وهو قولُه: ﴿ٱلْبَيْتِ﴾ ـ مقامَ المُضمَر بعدَ سَبْقِه مُنكَّراً لـمُبالغةٍ[١] في وَصْفِه أقصىٰ الغاية، كأنهُ رتَّبَ الحُكمَ علىٰ الوَصْفِ المناسب، وكذا في ذكرِ ﴿ٱلنَّاسِ﴾ بعدَ ذكْرِه مُعرَّفاً الإشعارُ بعِلِّية الوجوبِ، وهِي كونُهم ناساً، وفي تذييلِ ﴿وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ ـ لأنّها في المعنىٰ تأكيدٌ ـ الإيذانُ بأنّ ذلك هُو الإيمانُ علىٰ الحقيقة، وهُو النِّعمةُ العُظمىٰ، وأنّ مباشِرَهُ مستأهِلٌ بأنّ اللهَ سبحانَه وتعالىٰ بجلالتِه وعظَمتِه يَرضىٰ عنه رضاً كاملاً كما كان ساخِطاً علىٰ تارِكِه سُخطاً عظيماً، ولهذا عقَّبَ بالآياتِ قولَه: ﴿مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا﴾، والمرادُ بها مِلّةُ الإسلام، وفي تخصيصِ هذه العبادةِ وكونِها مُبيِّنةً لِملّة إبراهيمَ عليه السلامُ بعدَ الردِّ علىٰ أهلِ الكتاب فيما سبَق منَ الآيات، والعَوْدِ إلىٰ ذكْرِهم بقولِه: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لِمَ تَكْفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ خَطْبٌ جَليل وشأنٌ خطيرٌ لتلك العبادةِ العظيمة[٢].

قولُه: (مَن ماتَ ولم يَحُجَّ) الحديثُ أخرجَهُ الترمذيُّ عن عليٍّ رضيَ اللهُ عنه معَ تغييرٍ يسير[٣].

وقولُه: (مَن تَرَكَ الصَّلاةَ متعمِّداً فقد كفَر)، رَواهُ أحمدُ بنُ حَنْبل[٤].

---

(١) في (ط): «المبالغة».

(٢) ولتمامِ الفائدة انظر: «لطائف الإشارات» للقشيري (١: ٢٦٣)، حيث ذكر من أسرارِ هذه العبادةِ العظيمة علىٰ لسانِ أهل الصفاءِ والعِرفان.

(٣) «سنن الترمذي» (٨١٢) والبزّار في «المسند» (٨٦١) وقال الترمذيّ: هذا حديثٌ غريبٌ لا نعرفُه إلّا من هذا الوجه وفي إسناده مقال، وهلال بن عبد الله مجهول، والحارث ـ يعني الأعور ـ يُضعَّفُ في الحديث. انتهىٰ. وهو حاصلُ قولِ البزّار في «المسند» حيث قال: وهذا الحديثُ لا نعلمُ له إسناداً عن عليّ إلّا هذا الإسناد، وهلالٌ هذا بَصْريٌّ حدَّث عنه غيرُ واحدٍ من البصريين: عفّان، ومسلم بن إبراهيم وغيرُهما، ولا نَعلمُ يُروىٰ عن عليٍّ إلّا من هذا الوجه.

(٤) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٧٣٦٤) من حديث أم أيمن بلفظ: «لا تترك الصلاةَ مُتعمّداً، فإنه =

ومنها: ذكرُ الاستغناءِ عنه، وذلك ممّا يدلُّ علىٰ المَقْتِ والسَّخَط والخِذْلان. ومنها: قولُه: ﴿عَنِ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ وأنْ لم يقُلْ: عنه، وما فيه مِنَ الدلالةِ علىٰ الاستغناء عنه ببُرهانٍ؛ لأنه إذا استغنىٰ عن العالَـمِينَ تـناوَلَه الاستغناءُ لا محالة؛ ولأنّه يدلُّ علىٰ الاستغناءِ الكامل، فكان أدلَّ علىٰ عِظَم السَّخطِ الذي وَقَعَ عبارةً عنه. وعن سعيـدِ بنِ المسيَّب: نَزَلتْ في اليهود؛ فإنهم قالوا: الحجُّ إلىٰ مكّةَ غيرُ واجب. ورُوِيَ أنه لـمّا نَزَلَ قولُه تعالىٰ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ﴾ جَمَعَ رسولُ الله ﷺ أهلَ الأديان كلَّهم فخطَبَهم، فقال: «إنّ اللهَ كَتَبَ عليكم الحجَّ فحُجُّوا»، فآمنتْ به ملّةٌ واحدة وهم المسلمون، وكَفَرتْ به خمسُ مِلَلٍ، قالوا: لا نؤمنُ به ولا نصلِّي إليه ولا نحجُّه؛ فنزَل ﴿وَمَن كَفَرَ﴾. ....

قولُه: (وأنْ لم يقُلْ: عنهُ) «أنْ»: هيَ المخفَّفة منَ الثقيلة، وهُو عطفٌ علىٰ قولِه: «قولُه[1]: ﴿عَنِ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾» علىٰ التأكيد، أي: قال: كذا ولم يقُلْ: كذا، وقولُه: «وما فيه منَ الدِّلالة»: عطفٌ عليه أيضاً، لكنْ علىٰ التفسيرِ والبيانِ، نحوَ: أعجَبَني زيدٌ وكرَمُه.

وتلخيصُه: أنهُ تعالىٰ وضَعَ المُظهَر موضعَ المُضمَر وأتىٰ به عامّاً وخَصَّ بالذكْرِ ﴿ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ ليتناوَلَ العامُّ هذا المتمَرِّدَ الخاصَّ علىٰ سبيلِ الكِناية الإيمائيّة، وهُو المرادُ مِن قولِه: «منَ الدِّلالةِ علىٰ الاستغناءِ ببُرهان»، ويَدُلُّ التخصيصُ بالذِّكْر علىٰ الاستغناءِ الكامل، وهُو علىٰ عِظَم السُّخْطِ، علىٰ الكِناية التَّلويحيّة، وإليه الإشارةُ بقولِه: «يَدُلُّ علىٰ الاستغناءِ الكامل، فكانَ أدَلَّ علىٰ عِظَم السُّخْطِ»، فقولُه: «ولأنهُ يدُلُّ علىٰ الاستغناء» عطفٌ علىٰ قولِه: «لأنهُ إذا استغنىٰ».

قولُه: (خمسُ مِلَلٍ[2]) و همُ الذين ذكَرَهم اللهُ تعالىٰ في: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلصَّـٰبِـِٔينَ وَٱلنَّصَـٰرَىٰ وَٱلْمَجُوسَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓا۟﴾ [الحج: ١٧].

= مَن تركَ الصلاةَ متعمّداً فقد برئت منه ذمّةُ الله ورسوله» وإسناده ضعيف لانقطاعه، فإن مكحولاً الشاميّ لم يسمع من أمّ أيمن رضيَ الله عنها. وأخرجه عبد بن حُمَيد في «المسند» (١٥٩٤) والبيهقيّ في «السنن الكبرىٰ» (٧: ٣٠٤) وفي «شعب الإيمان»، (٧٨٦٥) وانظر تمامَ تنقيده في التعليق علىٰ «مسند أحمد».

(١) قوله: «قولُه» من (ط).

(٢) في (ي): «ملك» وهو خطأ.

وعن النبيِّ ﷺ: «حُجُّوا قَبْلَ أن لا تَحجُّوا، فإنه قد هُدِمَ البيتُ مرَّتَيْن، ويُرفَعُ في الثالثة». ورُوِيَ: «حُجُّوا قَبْلَ أن لا تَحجُّوا، حُجُّوا قَبْلَ أن يمنعَ البَرُّ جانِبَه». وعن ابنِ مسعود رضي الله عنه: حجُّوا هذا البيتَ قَبْلَ أن تنبُتَ في البادية شجرةٌ لا تأكلُ منها دابّةٌ إلا نَفَقَتْ. وعن عمرَ رضي الله عنه: لو تَرَكَ الناسُ الحجَّ عامًا واحدًا ما نُوظِروا. وقُرِئ: ﴿حِجُّ ٱلْبَيْتِ﴾ بالكسر.

[﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لِمَ تَكْفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ شَهِيدٌ عَلَىٰ مَا تَعْمَلُونَ ۝ قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لِمَ تَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ تَبْغُونَهَا عِوَجًا وَأَنتُمْ شُهَدَآءُ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ ٩٨ - ٩٩]

﴿وَٱللَّهُ شَهِيدٌ﴾: الواوُ للحال، والمعنىٰ: لـمَ تكفرونَ بآياتِ الله التي دلّتكم علىٰ صدقِ محمّدٍ ﷺ؟ والحالُ أنّ اللهَ شهيدٌ علىٰ أعمالِكم، فمجازيكم عليها، وهذه الحالُ تُوجِبُ أن لا تَجسُروا علىٰ الكفرِ بآياته. ....

قولُه: (قبْلَ أن يمنَعَ البَرُّ جانبَه)[1] أي: يتعذَّرَ عليكُم قَطْعُ البَرّ إما لعدم الأمنِ أو غيرِه.

قولُه: (نفقَتْ)، الجوهري: نفقت الدابّة تنفُقُ نُفوقاً، أي: ماتت.

قولُه: (ما نوظِروا)[2] أي: ما أُمهِلوا، وترْكُ المُناظَرة عبارةٌ عن الإعجالِ بالعقوبة.

---

(١) ذكره الحافظ الزيلعيُّ في «تخريج أحاديث الكشاف» (١: ٢٠٦) وقال: «هو هكذا في «الفائق» لابن غانم التـنّيسي.. وبمعناه ما روىٰ الدارقطنيّ (٣: ٣٧٧) عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «حجوا قبل أن لا تـحجوا، قالوا: وما شأنُ الحجِّ يا رسولَ الله؟ قال: «تقعدُ أعرابُها علىٰ أذنابِ أوديتِها. فلا يصل إلىٰ الحجِّ أحد». انتهىٰ. وعبد الله بن عيسىٰ ومحمد بن أبي محمد مجهولان. ورواه العُقَيْليّ في «ضعفائه» (٤: ٣٥٧) وأعلّه بهما وقال: إنّهما مجهولان، ولا يصحُّ في هذا البابِ شيء.

(٢) قالَ الحافظ ابن حجر في «الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشّاف» (١: ٣٩٢): لم أجده. وفي «مصنّف عبد الرّزّاق» (٨٨٢٧) من روايةِ سالم بن أبي حفصة عن ابن عباس قال: «لو تركَ الناسُ زيارةَ هذا البيت عاماً واحداً ما مُطِروا» وهو منقطع.

قرأ الحسن: (تُصدُّون) من أصدَّه. ﴿عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾: عن دينٍ حقٍّ عَلِمَ أنه سبيلُ الله التي أمرَ بسلوكِها، وهو الإسلام. وكانوا يَفتنونَ المؤمنين، ويحتالونَ لصدِّهم عنه، ويَمنعونَ من أرادَ الدُّخولَ فيه بجَهْدِهم. وقيل: أتتِ اليهودُ الأوْسَ والخَزْرَجَ، فذكّروهم ما كانَ بينَهم في الجاهليّةِ من العداواتِ والحروبِ؛ ليعودوا لمثلِه.

﴿تَبْغُونَهَا عِوَجًا﴾: تطلبونَ لها اعوجاجًا ومَيْلًا عن القصْدِ والاستقامة.

فإن قلتَ: كيفَ تَبغونها عِوَجًا وهو مُحال؟ قلتُ: فيه مَعنَيان: أحدهما: أنكم تلبِّسونَ علىٰ الناسِ حتىٰ تُوهموهم أن فيها عِوَجًا بقولِكم: إن شريعةَ موسىٰ لا تُنسَخ،..........

قوله: (علم أنه سبيل الله): يريد أنه تعالىٰ وضع سبيلَ الله موضعَ دِين الإسلام؛ دلالةً علىٰ أنهم يعلمون أنَّ دين الإسلام هو سبيلُ الله ولكنهم معانِدون، وإليه أشارَ بقوله: ﴿وَأَنتُمْ شُهَدَآءُ﴾ أنها سبيلُ الله التي لا يُصَدّ عنها إلّا ضالٌّ مُضِلٌّ[١].

قولُه: (﴿تَبْغُونَهَا عِوَجًا﴾: تطلبونَ لها اعوجاجاً)، قال الزجّاجُ: يقالُ: أبغِني كذا، أي: اطلُبْه لي، بكسرِ الهمزةِ وبفتحِها: أعِنّي علىٰ طلبِه[٢].

الانتصاف: في تقديرِ الجارِّ معَ ضميرِ المفعولِ نقْصٌ من حيثُ المعنىٰ، والأحسَنُ جَعْلُ الهاءِ من ﴿تَبْغُونَهَا﴾ مفعولاً، و﴿عِوَجًا﴾: حالٌ وقَعَ موقعَ الاسم مبالغةً، كأنّهم طلَبوا أن تكونَ الطريقةُ القَويمةُ نفْسَ العِوَج[٣]، وفيه نظَر؛ إذ لا يستقيمُ المعنىٰ إلّا علىٰ أن يكون ﴿عِوَجًا﴾ هو المفعولُ به؛ لأنه مطلوبُهم؛ فلا بدَّ من تقدير الحال[٤].

قولُه: (فيه معْنَيانِ) علىٰ المعنىٰ الأوّل: الاستفهامُ في قولِه: ﴿لِمَ تَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ للإنكارِ والتقريع، ولهذا قال: إنّكم تُلبِّسونَ علىٰ الناس، وعلىٰ الثاني: للاستبعادِ والتوبيخ،

---

(١) من قوله: «قوله: علم أنه سبيل الله» إلىٰ هنا أثبتناه من (ط).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٤٧).

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (١: ٣٩٢).

(٤) من قوله: «إذ لا يستقيم» إلىٰ هنا أثبتناه من (ط).

وبتغييرِكم صفةَ رسولِ الله ﷺ عن وجهِها، ونحوِ ذلك. والثاني: أنكم تُتعبون أنفسَكم في إخفاءِ الحقِّ وابتغاءِ ما لا يتأتّىٰ لكم من وجودِ العِوَجِ فيما هو أقْوَمُ من كلِّ مستقيم.

﴿وَأَنتُمْ شُهَدَآءُ﴾ أنها سبيلُ الله التي لا يَصُدُّ عنها إلا ضالٌّ مُضِلّ. أو ﴿وَأَنتُمْ شُهَدَآءُ﴾ بينَ أهلِ دينِكم، عدولٌ يثقونَ بأقوالِكم، ويستشهدونكم في عظائمِ أمورِهم، وهمُ الأحبار. ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ﴾: وعيدٌ. ومحلُّ ﴿تَبْغُونَهَا﴾ نَصْبٌ علىٰ الحال.

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تُطِيعُواْ فَرِيقًا مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ يَرُدُّوكُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ كَٰفِرِينَ﴾ ١٠٠]

قيل: مرَّ شأسُ بنُ قَيسٍ اليهوديّ، وكانَ عظيمَ الكفر، شديدَ الطعْنِ علىٰ المسلمين، شديدَ الحسَدِ لهم؛ علىٰ نَفَرٍ من الأنصارِ مِن الأوْسِ والخَزْرجِ في مجلسٍ لهم يتحدّثون، فغاظَه ذلك؛ حيثُ تآلفوا واجتمعوا بعدَ الذي كانَ بينَهم في الجاهليّةِ من العداوة، وقال: ما لنا معَهم إذا اجتمعوا من قرار، فأمَرَ شابًّا من اليهودِ أن يَجلسَ إليهم، ويذكِّرَهم يومَ بُعاث، ويُنْشِدَهم بعضَ ما قيلَ فيه من الأشعار، وكانَ يومًا اقتتلتْ فيه الأوْسُ والخزرج، ....

وإليه الإشارةُ بقولِه: «وابتغاءَ ما لا يتأتّىٰ لكُم مِن وجودِ العِوَجِ فيما هُو أقوَمُ مِن كلِّ مستقيم»، ويَنصُرُه قولُه تعالىٰ: ﴿وَأَنتُمْ شُهَدَآءُ﴾ لأنهُ حالٌ مقرِّرةٌ لجهةِ الإشكال، كقولِه تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ شَهِيدٌ عَلَىٰ مَا تَعْمَلُونَ﴾ ومِن ثَمّ قال: «وهذه الحالُ توجبُ أن لا تَجْسُروا علىٰ الكُفر».

قولُه: (يومَ بُعاث) بضمِّ الباء والثاء المثَلّثة، النِّهاية: هو يومٌ مشهورٌ، وفيه حرْبٌ بينَ الأوْسِ والخَزْرج، وبُعاثٌ: هو اسمُ حِصْن للأوْس، وبعضُهم يقولُه بالغَيْن المعجَمة، وهُو تصحيف[1].

---

(١) انظر: «معجم البلدان» (١: ٤٥١) حيث ذكر أنّ الصوابَ هو بالعين المهملة، وأن الخليل بن أحمد صاحب كتاب «العين» هو الذي قاله بالغَيْنِ المعجمة، ونقل عن السكّري أنهُ من بابةِ التصحيف. ولتمام الفائدة انظر: «تصحيح التصحيف» لابن أيبك الصفدي، ص٣٥.

وكانَ الظَّفَرُ فيه للأوْس، ففعلَ فتنازعَ القومُ عندَ ذلكَ وتفاخروا وتغاضبوا، وقالوا: السِّلاحَ السِّلاحَ! فبلغَ النبيَّ ﷺ، فخرجَ إليهم فيمن معَه من المهاجرينَ والأنصار، فقال: «أتَدْعُونَ الجاهليّةَ وأنا بينَ أظْهُرِكم بعدَ إذ أكْرَمَكم اللهُ بالإسلام، وقَطَعَ به عنكم أمرَ الجاهلية، وألَّفَ بينكم؟»، ....

وكان مِن خبَرِه ما رَواه ابنُ الأثيرِ في «الكامل»، أنّ قُرَيْظةَ والنَّضير، جدّدوا العهودَ معَ الأوْس علىٰ المؤازَرةِ والتناصُرِ، واستحكَمَ أمرُهم، فلمّا سَمِعتْ بذلك الخَزْرج جَمَعتْ واحتَشدتْ وراسَلَتْ حُلفاءها مِن أشجَعَ وجُهَيْنَةَ وراسَلتِ الأوْسُ حُلفاءَها مِن مُزَينةَ، والتقَوْا ببُعاثٍ، وهِي من أموالِ قُريظةَ، وعلىٰ الأوسِ حُضَيرٌ والدُ أُسَيْدٍ صاحبِ رسولِ الله ﷺ، وعلىٰ الخَزْرج عمْرُو بنُ النُّعمان، فلمّا التقَوا اقتَتَلوا قتالاً شديداً وصبَروا جميعاً، ثُمّ إنّ الأوسَ وجدَت مَسَّ السلاح، فوَلَّوا مُنهزِمين، فلمّا رأىٰ حُضَيرٌ ذلك نزَلَ وطعَنَ قدَمَهُ وصاح: واعَقْراه! والله لا أعودُ حتّىٰ أقتَتِل، فإن شئتُم يا معشرَ الأوْس أن تُسلِموني فافعَلوا، فعَطَفوا عليه، وأصابَ عمْرَو بنَ النعمانَ البيَاضيَّ رئيسَ الخزْرج سَهمٌ فقتَلَه، وانهزَمتِ الخَزْرج، فوَضَعتْ فيهمُ الأوْسُ السلاحَ، فصاحَ صائحٌ: يا معشرَ الأوْس، أحسِنوا ولا تُهلِكوا إخوانَكم، فجِوارُهم خيرٌ مِن جوارِ الثعالب، فانتهَوْا عنهم، وكان يومُ بُعاثٍ آخِرَ الحروبِ المشهورةِ بيْنَ الأوْسِ والخَزْرج، ثُمّ جاءَ الإسلامُ واتّفَقتِ الكلمةُ واجتمَعوا علىٰ نَصْرِ الإسلامِ وأهلِه[١].

قولُه: (أتَدْعُونَ الجاهليّةَ؟)[٢]، النِّهاية: في الحديثِ: «ما بالُ دَعْوىٰ الجاهليّة؟»[٣] وهُو قولُهم: يا لَفلانٍ! كانوا يَدعونَ بعضُهم بعضاً عندَ الأمرِ الحادثِ الشديد، وفي حديثِ زَيْدِ بن أرقَم: فقال قومٌ: يا لَلأنصار!، وقال قوم: يا لَلمهاجِرين!، فقالَ ﷺ: «دَعوها؛ فإنّها مُنْتِنة»[٤].

---

(١) «الكامل في التاريخ» لابن الأثير (١: ٤١٧ - ٤١٨).

(٢) أخرجه الطبرانيّ في «التفسير» (٧: ٥٥) والواحديُّ في «أسباب النزول»، ص١١٦ بلفظ: «أبدعوىٰ الجاهليّة؟».

(٣) أخرجه البخاريُّ (٤٩٠٥) ومسلم (٢٥٨٤) من حديثِ جابرٍ رضيَ اللهُ عنه.

(٤) أخرجه البخاريّ (٣٥١٩) ومسلم (٢٥٨٤).

فَعَرَفَ القومُ أنها نَزْغةٌ من الشيطان، وكيدٌ من عدوِّهم، فألقَوُا السّلاحَ وبكَوْا، وعانَقَ بعضُهم بعضًا، ثمَّ انصرفوا معَ رسولِ الله ﷺ فما كانَ يومٌ أقبحَ أوّلًا وأحْسَنَ آخرًا من ذلكَ اليوم.

[﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُۥ ۗ وَمَن يَعْتَصِم بِٱللَّهِ فَقَدْ هُدِىَ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ ١٠١]

﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ﴾: معنىٰ الاستفهامِ فيه الإنكارُ والتعجيب. والمعنىٰ: من أينَ يتطرَّقُ إليكمُ الكفر، والحالُ أنّ آياتِ الله وهيَ القرآنُ المعجزُ ﴿تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ علىٰ لسانِ الرسول ﷺ غَضَّةً طريّةً، وبينَ أظهُرِكم رسولُ الله ﷺ ينبّهكُم ويَعظُكم ويزيحُ شُبَهَكم! ﴿وَمَن يَعْتَصِم بِٱللَّهِ﴾: ومن يتمسّك بدينه. **ويجوزُ أن يكونَ حثًّا لهم علىٰ الالتجاءِ إليه في** دَفْعِ شرورِ الكفارِ ومكايِدِهم. ﴿فَقَدْ هُدِىَ﴾: **فقد حَصَلَ له الهدىٰ لا محالة**، ....

قولُه: (**ويجوزُ أن يكونَ حَثّاً لَهم علىٰ الالتجاءِ إليه**): عطفٌ علىٰ قولِه: «ومَن يتمسَّكْ بدينِه»، يعني: إمّا أن يُقدَّرَ هاهنا مضافٌ بأنْ يقال: ومَن يعتصِمْ بدينِ الله، أي: يتمسَّكْ به، علىٰ الاستعارة، أو لا يُقدَّر، فيُجعَلُ الاعتصامُ بالله استعارةً للالتجاءِ إلىٰ الله تعالىٰ، وعلىٰ الأوّل: ﴿وَمَن يَعْتَصِم﴾: معطوفٌ علىٰ ﴿وَأَنتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ أي: كيفَ تكفُرونَ والحالُ أنّ القرآنَ يُتلىٰ عليكُم وأنتُم عالِمونَ بأنّ مَن تمسَّكَ بدينِ الله فقد هُدِيَ! وعلىٰ الثاني تذييلٌ لقولِه تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِن تُطِيعُوا۟ فَرِيقًا مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ يَرُدُّوكُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ كَٰفِرِينَ﴾؛ لأنّ مضمونَهُ: أنّكم إنّما تطيعونَهم لِما تخافونَ شُرورَهم ومكايدَهم، فلا تخافوهُم والتجِئوا إلىٰ الله في دفْعِ شُرورِهم فلا تُطيعوهم، أمَا علِمتُم أنّ من التجأَ إلىٰ الله تعالىٰ كَفاهُ شرَّ ما يَخافُه! وهُو المرادُ بقولِه: «حثّاً لهم علىٰ الالتجاءِ إليه في دفْعِ شُرورِ الكفّارِ ومكائدهم»، فعلىٰ الأوّل ﴿وَمَن يَعْتَصِم﴾ جيءَ لإنكارِ الكُفرِ معَ هذا الصّارِفِ القويّ، كقولِه: ﴿وَأَنتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾، وعلىٰ الثاني: للحثِّ علىٰ الالتجاءِ، ويُحتمَلُ علىٰ الأوّلِ التذييلُ، وعلىٰ الثاني الحالُ أيضاً.

قولُه: (**فقد حصَلَ له الهُدىٰ لا مَحالَةَ**)، وذلك لمجيءِ فعلِ الماضي معَ «قد»، قالَ الجوهريُّ:

كما تقولُ: إذا جئتَ فلانًا فقد أفلحت، كأنّ الهدىٰ قد حَصَل، فهو يُخبرُ عنه حاصلًا، ومعنىٰ التوقّع في «قد» ظاهر؛ لأنّ المعتصِمَ بالله متوقعٌ للهدىٰ، كما أنّ قاصدَ الكريمِ متوقِّعٌ للفلاحِ عندَه.

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ * وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْۚ وَٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَاۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ ١٠٢-١٠٣]

﴿حَقَّ تُقَاتِهِۦ﴾: واجب تقواه، وما يحقُّ منها، ....

قد: جوابُ لـمّا يفعَلْ، وزَعَمَ الخليلُ أنّ هذا لِمَن ينتظرُ الخبَر، تقولُ: قد ماتَ فلانٌ، ولو أخبَرَهُ وهُو لا ينتظرُه لم يَقُلْ: قد مات فلان، وإنّما يَصدُقُ ﴿فَقَدْ هُدِىَ﴾ إذا وُجِدَ المتوقَّعُ، وهُو المعتصم بالله، مُنتظِراً للهُدىٰ، فإذا حصَلَ الـهُدىٰ فقيل له: فقد هُدِيَ، ولو لم يحصُلْ لم يقُلْ ذلك، ولهذا قال: «لا محَالَةَ».

قولُه: (واجب تقواهُ وما يَحِقُّ منها) أي: ﴿حَقَّ﴾ هنا مِن: حَقَّ بمعنىٰ: وجَبَ وثَبتَ، أي: الذي ثبتَ ووجَبَ منَ التُّقاة، و«مِن» في «منها»: بيانُ ما يحِقُّ، أي: اتـقوا الله التُّقاةَ التي تجبُ وتحِقُّ له.

قال القاضي: هُو استفراغُ الوُسْعِ في القيامِ بالمَواجبِ والاجتنابِ عن المحارم، وقيل: أنْ يُنزِّهَ الطاعةَ عن الالتفاتِ إليها وعن توقُّعِ المُجازاةِ عليها، وأصلُ تُقاةٍ: وُقَية، فقُلِبت واوُها المضمومةُ تاءً كما في تَؤُدة وتُـخَمة، والياءُ ألفاً.

الراغبُ: الوِقاية: حفظُ الشيءِ مما يؤذيه ويَضُرُّه، والتَّقوىٰ: جعْلُ الشيءِ في وقايةٍ مما يُخاف، وفي الشّرع: حفْظُ النفس مما يؤثِم، وذلك بتَرْكِ المحظور، وذلك[1] بترْكِ بعضِ المباحاتِ لِما رُوِيَ: «الحَلالُ بيّنٌ والحرامُ بيّن، ومَن رتَعَ حولَ الحِمىٰ يوشِكُ أن يقعَ فيه»[2].

---

(١) في «مفردات القرآن»: ويتمُّ ذلك. وهو الأظهَر.

(٢) «مفردات القرآن»، ص٨٨١، والحديثُ المذكور سبق تخريجُه.

وهو القيامُ بالمواجبِ واجتنابُ المحارم، **ونحوُه**: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُمۡ﴾ [التغابن: ١٦] يريد: بالِغوا في التقوىٰ حتىٰ لا تتركوا من المستطاعِ منها شيئًا. وعن عبدِ الله: هو أن يطاعَ فلا يعصىٰ، ويُشكَرَ فلا يُكْفَر، ويُذكَرَ فلا يُنسىٰ. **ورُوِيَ مرفوعًا**.

وقيل: هو أن لا تأخذَه في الله لومةُ لائم، ويقومَ بالقسطِ ولو علىٰ نفسِه أو ابنِه أو أبيه. وقيل: لا يتقي اللهَ عبدٌ حقَّ تقاتِه حتىٰ يَخزُنَ لسانَه. ....

قولُه: (**ونحوُه**: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُمۡ﴾ [التغابن: ١٦])، وكذا عن القاضي، وروىٰ الزجّاجُ بخلافِه، وهُو أنّ قولَه: ﴿ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ﴾ منسوخٌ بقولِه: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُمۡ﴾، وقولِه تعالىٰ: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفۡسًا إِلَّا وُسۡعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦][١]، وقالَ الكَواشيُّ: ولمّا نزَلت هذه الآيةُ قالوا: يا رسولَ الله، مَن يقوىٰ علىٰ هذا؟ فنزَلَ[٢] ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُمۡ﴾[٣].

ولعلّ مخالفةَ المصنِّفِ لأجْلِ الاحترازِ أنه لا يجوزُ التكليفُ بما لا يُطاقُ ابتداءً بناءً علىٰ العدْل[٤]، ولهاتَيْنِ الآيتَيْنِ، أسوةً بقولِه تعالىٰ: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفۡسًا إِلَّا وُسۡعَهَا﴾ فإنّها ناسخةٌ لقولِه: ﴿وَإِن تُبۡدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمۡ أَوۡ تُخۡفُوهُ يُحَاسِبۡكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾[٥].

قولُه: (**ورُوِيَ مرفوعاً**) الحديثُ المرفوعُ هُو: ما أُضيفَ إلىٰ رسولِ الله ﷺ، قالَ الخطيبُ الحافظ[٦]: المرفوعُ: ما أخبرَ بِهِ الصَّحابيُّ عن قولِ رسولِ الله ﷺ أو فعلِه[٧].

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٤٩). وبقول الزجّاج قال قتادة، نقله عنه مكي بن أبي طالب في «الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه»، ص٢٠٣-٢٠٤.

(٢) في (ط) و (د): «فنزلتْ».

(٣) «تفسير الكواشي» (١: ١٧٠).

(٤) وهو من مقولات المعتزلة الخمس المشهورة.

(٥) لتمامِ الفائدة انظر: «الناسخ والمنسوخ» للنحّاس (٢: ١١٨).

(٦) يعني الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت (ت ٤٦٣هـ)، الإمام الحافظ المشهور، صاحب «تاريخ بغداد» وغير ذلك من التصانيف البديعة، له ترجمة في: «طبقات السبكي» (٤: ٢٩) و«سير النبلاء» (١٨: ٢٧٠).

(٧) انظر: «الكفاية في علم الرواية» للخطيب البغدادي، ص٥٨.

والتّقاة: مِن اتّقىٰ؛ **كالتُّؤَدة** من اتّأد. ﴿وَلَا تَمُوتُنَّ﴾ معناه: **ولا تكونَنَّ علىٰ حالٍ سوىٰ حالِ الإسلام** إذا أدرككُم الموت، كما تقولُ لمن تستعينُ به علىٰ لقاءِ العدوِّ: لا تأتِني إلا وأنتَ علىٰ حصان، فلا تنهاه عن الإتيان، ولكنّكَ تنهاه عن خلافِ الحالِ التي شرطتَ عليه في وقتِ الإتيان.

قولهم: اعتصمتُ بحبله، يجوزُ أن يَكونَ تمثيلًا لاستظهارِه به، ووثوقِه بحمايته. بامتساكِ المتدلّي من مكانٍ مُرتفعٍ بحبْلٍ وثيقٍ يأمنُ انقطاعَه، وأن يكونَ الحبلُ استعارةً لعهدِه، **والاعتصامُ** لوثوقِه بالعهد، **أو ترشيحًا** لاستعارةِ الحبلِ بما يناسبه. ....

قولُه: (**كالتُّؤَدة**)، **الجَوهريّ**: اتَّأَدَ في مَشيِه، وهُو افتَعَلَ، منَ التُّؤَدة، وأصلُ التاءِ في «اتَّأَدَ» واو، يقال: اتَّئِدْ في أمرِك، أي: تثبَّتْ.

قولُه: (**ولا تكونَنَّ علىٰ حالٍ سوىٰ حالِ الإسلام**) وقد سبَق تقريرُه في «البقرة».

قولُه: (**قولُهم: اعتصَمْت بحَبْلِه**) كانَ منَ المقتضىٰ أن يقولَ: ﴿وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ﴾ استعارةٌ، لكنّ مُرادَه أنّ هذه الاستعارةَ فاشيةٌ في كلامِهم غيرُ مختَصّةٍ بالقرآن.

قولُه: (**والاعتصام**) هُو معطوفٌ علىٰ «الحَبْل»، والباءُ في «بالعَهْد»: متعلِّقٌ بـ«وثوقِه».

قولُه: (**أو ترشيحاً**)[1]: معطوفٌ علىٰ الاستعارةِ المقدَّرةِ في المعطوف، أي: يَجوزُ أن يكونَ الاعتصامُ استعارةً لوثوقِه بالعهد، أو ترشيحاً «لاستعارةِ الحَبْل بما يُناسبُه»، والباءُ متعلِّقٌ بـ«ترشيحاً»؛ ولا يجوزُ أن يكونَ عَطْفاً علىٰ المذكورة؛ لأنّ قولَه: لاستعارةِ الحَبلِ بما يُناسِبُه يَأباه.

الأساسُ: كلُّ ما عُصِمَ بِهِ الشيءُ فهُو عِصامٌ وعِصْمة، وعَلَّق القربةَ بعِصامِها، وهُو حبْلٌ يُجعَلُ في خرْبَتَيْها، أي: عُرْوتَيْها، ومنَ المستعارِ: أمرٌ أعصم[2]، وأنا معتصمٌ بفُلانٍ ومُستعصِمٌ بحَبْلِه.

---

(١) الترشيح هو: لفظ يذكر مع المجاز يناسب معناه المرادُ منه ظاهرَ المعنىٰ المجازي سواء تقدَّم أو تأخر، وسواء كان مُستعمَلاً في معناه الحقيقي أم لا. انظر: «جامع العبارات في تحقيق الاستعارات» للطرودي (٢: ٤٣٧-٤٣٨).

(٢) في (ط): «أمر أعضل».

والمعنىٰ: واجتمعوا علىٰ استعانتِكم بالله ووثوقِكم به، ولا تفرّقوا عنه، أو واجتمعوا علىٰ التمسُّكِ بعهدِه إلىٰ عبادِه، وهو الإيمانُ والطاعة، أو بكتابه؛ لقول النبيِّ ﷺ: «القرآنُ حبلُ الله المتين، ....

والحاصلُ أنّ قولَه: ﴿ وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ ﴾ إمّا استعارةٌ تمثيليّةٌ، بأنْ شُبِّهتِ الحالةُ بالحالةِ لجامع ثَباتِ الوُصْلة بيْنَ الجانبَيْنِ كما سبَقَ مراراً، واستُعيرَ لحالةِ المستعارِ لهُ ما يُستعمَلُ في المستعارِ منهُ منَ الألفاظِ، فقيل: ﴿ وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ ﴾، وإمّا استعارتانِ مُترادِفتان، فاستعارةُ الحَبْلِ لعَهْدِه مصرِّحةٌ أصليّةٌ: تحقيقيّةٌ أو تَخْييليّة، والقَرينةُ: الإضافةُ، واستعارةُ الاعتصامِ لوثوقِه بالعَهدِ وتمسُّكِه به مُصرِّحةٌ تبَعيّةٌ تحقيقيّة، والقَرينةُ اقترانُها بالاستعارةِ الثانية، وهُو المرادُ بقولِه: «وأن يكونَ الحَبْلُ استعارةً لعَهْدِه والاعتصامُ لوثوقِه بالعهد»، وإمّا أن تكونَ الاستعارةُ في الحَبْلِ علىٰ طريقةِ التخييلِ أو التحقيق، ويكونَ الاعتصامُ ترشيحاً لها، والقَرينةُ: إضافةُ الحَبْلِ إلىٰ الله تعالىٰ، وإمّا أن تكونا استعارتَيْنِ غيرَ مُستقلَّتَيْنِ، بأنْ تكونَ الاستعارةُ في الحَبْلِ مَكْنيّةً وفي الاعتصامِ تخييليّة، لأنّ المَكْنيّةَ مُستلزِمةٌ للتخييليّة.

قولُه: (**والمعنىٰ: واجتَمِعوا علىٰ استعانتِكم بالله**)، وقولُه: (**أو واجتمعوا علىٰ التمسُّكِ بعَهْدِه**): نَشْرٌ لِما لُفَّ منَ التقديرَيْنِ: التمثيليّةِ وغيرِها.

قولُه: (**أو بكتابه**) معطوفٌ علىٰ «بعهدِه»، فتقديرُ الكلام: يَجوزُ أن يكونَ الحَبْلُ استعارةً لعهدِه أو لكتابِه، علىٰ طريقةِ اللَّفِّ، وحُذِفَ لِدِلالة النَّشْرِ عليه.

قولُه: (**لقولِ النبيِّ ﷺ**)، الحديثُ مختصَرٌ مِن[1] «سُننِ التِّرمذيّ»[2]، عن الحارثِ الأعوَر[3].

---

(١) في (ط): «عن».

(٢) «سنن الترمذيّ» (٢٩٠٦). وأخرجه البزار في «المسند» (٨٣٦) من حديثِ عليّ بن أبي طالب رضيَ اللهُ عنه، وإسناده ضعيف، فيه مجهول، والحارث الأعور ضعيف. وأخرجه الطبرانيُّ في «المعجم الكبير» (٨٥٦٧) موقوفاً علىٰ ابن مسعود، وذكره الهيثميّ في «مجمع الزوائد» (٧: ٧٨) وأعلّه بمسلم بن إبراهيم الهجري، متروك الحديث.

(٣) في الأصول: الحارث بن الأعور. والصوابُ ما أثبتناه.

لا تنقضي عجائبُه ولا يَخلَقُ عن كثرةِ الرّدّ، من قالَ به صَدَق، ومَنْ عَمِلَ به رَشَد، ومن اعتصَمَ به هُدِيَ إلىٰ صراطٍ مستقيم. ﴿وَلَا تَفَرَّقُواْ﴾: ولا تتفرّقوا عن الحقِّ بوقوعِ الاختلافِ بينَكم كما اختلفتِ اليهودُ والنصارىٰ، أو كما كنتُم متفرّقينَ في الجاهليّة، متدابرينَ يُعادي بعضُكم بعضًا ويحاربُه، أو ولا تُحدِثوا ما يكونُ عنه التفرُّق، ....

قولُه: (لا يَخلَـقُ عن كثْرةِ الرَّدّ) ليس في «كتابِ التِّرمذيّ»[1]، وذكرَهُ صاحبُ «الجامع» عن ابنِ عمَر[2]. وأخْلَقَ يتعدّىٰ ولا يتعدّىٰ، يقال: أخْلَقَ الثوبُ، وأخلَقْتُه أنا. والرَّدُّ: التَّكرارُ والترديدُ في القراءة.

قولُه: (متدابِرين)، النِّهاية: لا تَدابَروا، أي: لا يُعطِ كلُّ واحدٍ منكُم أخاه دبُرَه، فيُعرِضَ عنه ويَهجُرَه.

قولُه: (أو ولا تُحدِثوا ما يكونُ عنهُ التفرُّق) عَطفٌ علىٰ قولِه: «ولا تتفرَّقوا عنِ الحقِّ»، وعلىٰ الأوّلِ النَّهيُ واردٌ علىٰ التفرُّقِ في الدِّينِ بواسطةِ الاختلافِ بينَهم، وهُو المُشاقّةُ والمجادَلة، وعلىٰ الثاني النَّهيُ واردٌ علىٰ التفرُّق علىٰ الإطلاق، والمرادُ: النَّهيُ عن المجادَلةِ والمُشاقّةِ التي هِيَ سببُ التفرُّقِ في الأبدانِ المؤدّي إلىٰ التفرُّقِ في الأديان، ومَرجِعُ النَّهي علىٰ الوجهَيْنِ إلىٰ الاختلافِ المؤدّي إلىٰ التفرُّقِ في الدِّين، لكنّ الأوّلَ مِن إطلاقِ المسبَّبِ علىٰ السبَب، والثاني منَ الكِنايةِ التّلويحيّة، ولمّا كان أصلُ الفسادِ إنّما ينشأُ من التحدُّثِ كما قالَ نصرُ بنُ سَيّار[3]:

فإنّ النارَ بالعُودَيْنِ تُصلىٰ ... وإنّ الحربَ أوّلُها كلامُ[4]

---

(١) بل هو موجودٌ فيه.

(٢) انظر: «جامع الأصول» (٨: ٤٦٣-٤٦٤).

(٣) من قادة الأمويين الشجعان. كان والياً علىٰ خراسان، (ت ١٣١هـ) له ترجمة في: «سيَر النبلاء» (٥: ٤٦٣).

(٤) من أبياتٍ ذكرها التوحيديُّ في «البصائر والذخائر» (١: ٢٩) والجاحظ في «البيان والتبيين» (١: ٩٧) والأبياتُ قالها في تحذير بني أميّة من انتشار دعوةِ العباسيّين في خراسان، وقبل البيت:

أرىٰ خلَلَ الرَّمادِ وميضَ جَمْرٍ ... ويوشكُ أن يكونَ لـه ضِرامُ

ويزولُ معه الاجتماعُ والألفةُ التي أنتم عليها، **ممّا يأباه جامعُكم** والمؤلّفُ بينَكم، وهو اتّباعُ الحقِّ والتمسّكُ بالإسلام. كانوا في الجاهليّة بينَهمُ الإحَنُ والعداواتُ والحروبُ المتواصلة، فألّفَ اللهُ بينَ قلوبِهم بالإسلام، وقَذَفَ فيها المحبّة، فتحابُّوا وتوافقوا، وصاروا إخوانًا متراحمينَ متناصحينَ مجتمعينَ على أمرٍ واحدٍ، قد نَظَمَ بينَهم، وأزالَ الاختلاف، وهو الأُخوَّةُ في الله. وقيل: همُ الأوْسُ والخزرجُ، كانا أخوَينِ لأبٍ وأمّ، فوقعتْ بينهما العداوة، وتطاولتِ الحروبُ مئةً وعشرينَ سنةً إلىٰ أن أطفأَ اللهُ ذلكَ بالإسلام، وألّفَ بينهم برسولِ الله ﷺ. ﴿وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ﴾: وكنتم **مُشْفينَ** علىٰ أن تَقعوا في نارِ جهنّم لما كنتُم عليه من الكفر. ﴿فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا﴾: بالإسلام. **والضميرُ للحفرةِ** أو للنارِ أو للشَّفا، وإنما أُنّثَ؛ لإضافتِه إلىٰ الحفرة، ....

اعتُبرَ في الوجهَيْنِ ذلك المعنىٰ.

قولُه: (**ممّا يأباهُ جامعُكم**): بيانُ ما يكونُ، وقولُه: «وهُو اتّباعُ الحقّ»، تفسيرٌ للجامع والمؤلّف.

قولُه: (**مُشْفين**)، **النِّهاية**: لا يكادُ يقال: أشفَىٰ إلّا في الشّرِّ، ومنهُ حديثُ سَعد: مَرِضْتُ مرَضاً أشفيْتُ علىٰ الموت[1]، أي: أشرَفْتُ عليه، **الجوهري**: شَفا كلِّ شيءٍ: حَرْفُه.

قولُه: (**والضميرُ للحُفرة**)، **الانتصاف**: هُو كقولِك: أكرَمتُ غلامَ هِند، وأحسَنْتُ إليها، فالمِنّةُ منَ الإنقاذِ منها أتَمّ، والكونُ علىٰ الشَّفَا يَستلزِمُ الهُوِيَّ غالباً، فمَنَّ عليهم بإنقاذِهم منَ الحُفرةِ التي هِي مَوقعُ الهُوِيّ، أي: كنتُم صائرينَ إليها لولا الإنقاذُ الإلٰهي، وأبو عليٍّ رأىٰ في «التعاليقِ» تأنيثَ المذكَّرِ بإضافةِ المؤنَّثِ منَ الضّرورات، ورأيتُ في «الإيضاح» بخلافِه[2].

---

(١) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه البخاري (٦٧٣٣) ومسلم (١٦٢٨) من حديثِ سعد بن أبي وقاص رضيَ اللهُ عنه.

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (١: ٣٩٥).

وهو منها، كما قال:

كما شَرِقتْ صَدْرُ القَناةِ مِن الدَّمِ

وشفا الحفرةِ وشَفَتُها: حَرْفُها، بالتذكيرِ والتأنيث، ولامُها واو، إلا أنها في المذكَّرِ مقلوبة، وفي المؤنَّثِ محذوفة. ونحوُ الشفا والشفة: الجانبُ والجانبة.

فإن قلتَ: كيفَ جُعِلوا علىٰ حرفِ حفرةٍ من النار؟ قلتُ: لو ماتوا علىٰ ما كانوا عليه وقعوا في النار، فمُـثِّلت حياتُهم التي يُتوقَّعُ بعدَها الوقوعُ في النارِ بالقعودِ علىٰ حَرْفِها مُشْفينَ علىٰ الوقوعِ فيها. ﴿كَذَٰلِكَ﴾: مثلُ ذلكَ البيانِ البليغ. ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾: إرادةَ أن تَزدادوا هدى.

قولُه: (وهُو منها) أي: الشَّفا منَ الحُفْرة، أي: متّصلٌ بها، قيل: المضافُ لا يَكتَسي منَ المضافِ إليه التأنيثَ إلّا إذا كان بعضاً منهُ، نحوَ «تَلْتقطْهُ بعضُ السيَّارة» [يوسف: ١٠]، أو فِعلَه، نحوَ: أعجَبْتْني[١] مَشيُ هِند، أو صِفتَه نحوَ: أعجَبْتْني حُسْنُ هِند، ولا يجوزُ: أعجَبْتْني[٢] غلامُ[٣] هِند.

قولُه: (كما شَرِقَتْ صَدرُ القَناةِ منَ الدمِ)[٤]، أولُه:

ويَشرَقُ بالقولِ الذي قد أذَعْتَهُ

شرِقتُ بالماء، كما يقال: غَصَصتُ باللُّقمة. أذعتَه: أفشَيْتَه، يقولُ: يَشرقُ بالقولِ الذي أفشَيْتَه وأظهَرْتَه للناس كما أنّ القَناةَ عندَ الطّعنِ تَشرَقُ بالدّم، أنّثَ شرِقَتْ لإضافةِ الصّدرِ إلىٰ القَناة.

---

(١) في (ي) و(د) و(ط): «أعجبني».

(٢) في (ط): «أعجبني».

(٣) لتمام الفائدة، انظر: «أوضح المسالك» لابن هشام (٣: ١٠١ - ١٠٧).

(٤) للأعشىٰ في «ديوانه»، ص١٨٣.

[﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ ۚ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ ١٠٤]

﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ﴾: «مِنْ» للتبعيض؛ لأنّ الأمرَ بالمعروفِ والنهْيَ عن المنكرِ من فروضِ الكفايات؛ ولأنه لا يَصْلُحُ له إلا من عَلِمَ المعروفَ والمنكَر، وعَلِمَ كيفَ يُرتِّبَ الأمرَ في إقامتِه؟ وكيفَ يباشر؟ فإنّ الجاهلَ ربّما نهىٰ عن معروفٍ وأمرَ بمنكر، وربّما عَرفَ الحُكْمَ في مذهبِه، وجَهِلَه في مذهبِ صاحبِه، فنهاه عن غَيرِ مُنكَر، وقد يَغْلُظُ في موضعِ اللِّين، ويَلينُ في موضعِ الغِلْظة، وينكرُ علىٰ من لا يزيدُه إنكارُه إلا تماديًا، أو علىٰ مَنِ الإنكارُ عليه عَبَثٌ كالإنكارِ علىٰ أصحابِ المآصِر والجلّادينَ وأضرابِهم.

قولُه: (﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ﴾ «مِن» للتبعيض)، الانتصاف: وفي تنكيرِ ﴿أُمَّةٌ﴾ دليلٌ علىٰ قِلّتِهم، ومِن هذا الأسلوب: ﴿وَلْتَنظُرْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ لِغَدٍ﴾ [الحشر: ١٨] تنكيرُ ﴿نَفْسٌ﴾ دليلٌ علىٰ قلّةِ الناظرِ في مَعادِه[١].

الإنصاف: ويَحتمِلُ إرادةَ تعظيمِها لنَظَرِها في مَعادِها، وقد سَبَقتْ نظائرُه، وكذلك ﴿أُذُنٌ وَاعِيَةٌ﴾[٢] [الحاقة: ١٢].

قال القاضي: خاطَبَ الجميعَ وطلَبَ فعلَ بعضِهم ليَدُلَّ علىٰ أنهُ واجبٌ علىٰ الكُلِّ، حتّىٰ لو ترَكوه رأساً أثِموا جميعاً، ولكنْ يَسقُطُ بفعلِ بعضِهم[٣]، هذا معنىٰ تعليلِ المصنِّف: «لأنّ الأمرَ بالمعروفِ والنَّهيَ عن المُنكر من فروضِ الكِفايات».

قولُه: (المَآصِر) أي: السُّجون، الجَوهريّ: يقال: أصَرَه يأصِرُه أصْراً: حبَسه، والموضعُ: مأْصِرٌ ومَأْصَر، والجمعُ: مآصِرُ، والعامةُ تقول: مَياصِر.

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٣٩٦).

(٢) «الإنصاف» ق ٤٥/ أ.

(٣) «أنوار التنزيل» (٢: ٧٥).

وقيل: «مِنْ» للتبيين، بمعنىٰ: وكونوا أمّةً تأمرون، كقولِه تعالىٰ: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ﴾ [آل عمران: ١١٠] ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾: هم الأخصّاء بالفلاحِ دونَ غيرِهم. وعن النبيِّ ﷺ: أنه سُئِلَ وهو علىٰ المنبر: مَن خَيْرُ الناس، قال: «آمَرُهم بالمعروف، وأنهاهُم عن المنكر، وأتْقاهم لله، وأوْصلُهم للرحم». وعنه عليه الصّلاةُ والسلام: «من أمَرَ بالمعروف، ونهىٰ عن المنكر فهو خليفةُ الله في أرضِه، وخليفةُ رسولِه، وخليفةُ كتابِه». وعن عليٍّ رضيَ اللهُ عنه: أفضلُ الجهادِ الأمرُ بالمعروف، والنهْيُ عن المنكر، ومن شَنِئَ الفاسقين وغَضِبَ لله غَضِبَ اللهُ له. وعن حُذيفة رضي الله عنه: يأتي علىٰ الناس زمانٌ تكونُ فيهم جيفةُ الحمارِ أحبَّ إليهم مِن مؤمنٍ يأمرُهم بالمعروفِ وينهاهم عن المنكر. وعن سفيانَ الثوريّ: إذا كانَ الرجلُ محبَّبًا في جيرانِه، محمودًا عندَ إخوانِه، فاعلَمْ أنه مُداهن. والأمرُ بالمعروفِ تابعٌ للمأمورِ به؛ إن كانَ واجبًا فواجب، وإن كانَ ندبًا فندب. ....

قولُه: (بمعنىٰ: وكونوا أمّةً) أخرجَ منَ الكُلِّ الأمةَ، فيكونُ من بابِ التجريد، وقال الزجّاج: المعنىٰ: ولْتكونوا كلُّكم أمةً، «مِن» دخلَتْ لتَخُصَّ المخاطَبينَ مِن سائرِ الأجناس، وهِي مؤكِّدة، وأنشدَ الزجّاج:

أخـو رغـائبَ يُعطيـها ويَسـألُها ... يَأبىٰ الظُّلامةَ منه النَّوفَلُ الزَّفِرُ[1]

يَسألُها، أي: الرغائبَ من غيرِه ويُعطي الذي يَحتاجُ إليها، وفيه أنهُ جوادٌ مُطاع، الظُّلامة: ما يَطلبُه عندَ الظالم، النَّوفَل: الكثيرُ الإعطاءِ للنّوافِل، والزَّفِرُ: الذي يحمِلُ الأثقالَ.

والدليلُ علىٰ أنّ المأمورينَ كلُّهم قولُه تعالىٰ: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾.

قولُه: (ومَن شَنِئَ الفاسِقين)[2] أي: أبغَضَهم.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٥٢) والبيت المذكور لأعشىٰ باهلة كما في «الأصمعيات»، ص٩٠.

(٢) هو جزءٌ من حديثٍ طويل أخرجه أبو نُعَيم في «حلية الأولياء» (١: ٧٤).

وأمّا النهْيُ عن المنكرِ فواجبٌ كلُّه؛ لأنّ جميعَ المنكرِ تركُه واجب؛ لاتّصافِه بالقُبْح. فإن قلتَ: ما طريقُ الوجوب؟ قلتُ: قد اختلفَ فيه الشيخان؛ فعندَ أبي عليٍّ: السمعُ والعقل، وعندَ أبي هاشم: السمعُ وحدَه. فإن قلتَ: ما شرائطُ النهْي؟ قلتُ: أن يعلمَ الناهي أنّ ما يُنكرُه قبيح؛ لأنه إذا لم يعلمْ لم يَأمنْ أن ينكرَ الحسَن، وأن لا يكونَ ما ينهىٰ عنه واقعًا؛ لأنّ الواقعَ لا يَحْسُنُ النهيُ عنه، وإنما يحسُنُ الذمُّ عليه والنهْيُ عن أمثاله، وأن لا يَغلبَ علىٰ ظنِّه أن المنهيَّ يزيدُ في منكراتِه، وأن لا يَغلبَ علىٰ ظنّه أن نهيَه لا يؤثّر؛ لأنه عبث. فإن قلتَ: فما شروطُ الوجوب؟ قلتُ: أن يغلبَ علىٰ ظنِّه وقوعُ المعصية؛ نحو أن يرىٰ الشاربَ قد تهيّأ لشربِ الخمرِ بإعدادِ آلاته، وأن لا يَغلبَ علىٰ ظنّه أنه إن أنكرَ لحقتْه مضرَّةٌ عظيمة. فإن قلتَ: كيفَ يباشرُ الإنكار؟ قلتُ: يبتدئُ بالسهْل، فإن لم ينفعْ ترقّىٰ إلىٰ الصعب؛ لأنَّ الغرضَ كفُّ المنكر. قالَ اللهُ تعالىٰ: ﴿فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَهُمَا﴾، ثمّ قال: ﴿فَقَٰتِلُواْ﴾ [الحجرات: ٩] فإن قلتَ: فمن يباشره؟ قلتُ: كلُّ مسلم تمكَّنَ منه، واختصَّ بشرائطه. وقد أجمعوا أن من رأىٰ غيرَه تاركًا للصّلاةِ وجبَ عليه الإنكار؛ لأنه معلومٌ قبحُه لكلِّ أحد.

وأمّا الإنكارُ الذي بالقتالِ فالإمامُ وخلفاؤه أولىٰ؛ لأنهم أعلمُ بالسياسةِ ومعَهم عدَّتُها. فإن قلتَ: فمن يُؤمَرُ ويُنهىٰ؟ قلتُ: كلُّ مكلَّفٍ وغيرِ المكلَّفِ إذا هَمَّ بضَرَرِ غيرِه مُنِعَ؛ كالصبيانِ والمجانين. ويُنهىٰ الصبيانُ عن المحرّماتِ حتىٰ لا يتعوّدوها، كما يُؤخذونَ بالصّلاةِ ليَمْرُنوا عليها. فإن قلتَ: هل يجبُ علىٰ مرتكبِ المنكرِ أن يَنهىٰ عمّا يرتكبُه؟ قلتُ: نعم، يجبُ عليه؛ لأنّ تَرْكَ ارتكابِه وإنكارَه واجبانِ عليه، فبتركِه أحدَ الواجبيْنِ لا يسقطُ عنه الواجبُ الآخر. وعن السلف: مُرُوا بالخيرِ وإن لم تَفعلوا. وعن الحسن: أنه سَمِعَ مُطرِّفَ بنَ عبدِ الله يقول: لا أقولُ ما لا أفعل. فقال: وأيّنا يفعلُ ما يقول! ودَّ الشيطانُ لو ظَفِرَ بهذه منكم، **فلا يأمرَ أحدٌ** بمعروف، ولا ينهىٰ عن منكر....

قولُه: (**فلا يَأمُرَ أحدٌ**) نصبٌ علىٰ التمنّي الذي اشتمَلَ عليه جملةُ قولِه: «ودَّ الشيطانُ لو ظَفِرَ بهذه مِنكم»، المعنىٰ: تمنّىٰ الشيطانُ مِنكم حصولَ هذه الكلمةِ لئلا يأمُرَ أحدٌ بالمعروف.

فإن قلتَ: كيفَ قيل: ﴿يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ﴾؟ قلتُ: الدّعاءُ إلىٰ الخيرِ عامٌّ في التكاليفِ من الأفعالِ والتُّروك، والأمرُ بالمعروفِ والنهيُ عن المنكرِ خاصّ، فجيءَ بالعامّ ثمّ عُطِفَ عليه الخاصّ؛ إيذانًا بفضلِه كقولِه تعالىٰ: ﴿وَالصَّلَوٰةِ الْوُسْطَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٨].

[﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ * يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ * وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ ١٠٥-١٠٧]

﴿كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا﴾: وهمُ اليهودُ والنصارىٰ، ﴿مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾: الموجبةُ للاتفاقِ علىٰ كلمةٍ واحدة، وهيَ كلمةُ الحق. وقيل: هم مبتدعو هذه الأمّة، وهم المشبّهةُ والمُجْبرةُ والحَشْويةُ وأشباهُهم. ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ﴾: نَصْبٌ بالظرف وهو ﴿لَهُمْ﴾، أو بإضمارِ «اذكر». وقُرِئ: (تِـبيَضُّ) و(تِسْـوَدُّ) بكسرِ حرفِ المضارعة، و(تِبياضّ) و(تِسوادّ). والبياضُ من النور، والسوادُ من الظُّلْمة، ....

قولُه: (والحَشْويّة)، وهم طائفةٌ يُجوِّزونَ أن يُخاطِبَ اللهُ الناسَ بالمُهمَل[١].

قولُه: (وقُرِئ: «تِبيَضُّ» و«تِسْوَدُّ»[٢] بكسرِ حرفِ المضارعة)[٣]، قالَ الزجّاجُ: إنّما كسَروا ليتبيَّنَ أنّها مِن قولِك: ابيَضَّ واسوَدَّ، في الماضي، وقرَأ بعضُهم: «تِبْياضُّ» و«تِسْوادُّ»، وهُو جيِّدٌ في العربيّة إلّا أنها خلافُ المصحَف، وأنا أكرَهُ ذلك[٤].

(١) والزمخشري إنّما ينبز بهذه اللفظةِ أهلَ السنّةِ ممّن يخالف المعتزلة في أصول العقائد.

(٢) في (د): بزيادة «وجوه» قبل «تسود».

(٣) وقد قرأ بها: يحيىٰ بن وثّاب وأبو نهيك وأبو رَزين العقيلي، وهي لغة تميم. انظر: «البحر المحيط» (٣: ٢٢).

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٥٤).

فمن كانَ من أهلِ نورِ الحقِّ وُسِمَ ببياضِ اللّونِ وإسفارِه وإشراقِه، وابيضّت صحيفتُه وأشرقت، وسعىٰ النورُ بين يدَيْه وبيمينه، ومن كانَ من أهلِ ظُلْمة الباطلِ وُسِمَ بسوادِ اللّونِ وكُسوفِه وكَمَدِه، واسودّت صحيفتُه وأظلمت، وأحاطت به الظلْمةُ من كلِّ جانب، نعوذُ بالله وبسَعَةِ رحمتِه من ظلماتِ الباطلِ وأهلِه.

﴿أَكَفَرْتُم﴾: فيقالُ لهم: أكفرْتُم، والهمزةُ للتوبيخِ والتعْجيبِ من حالِهم. **والظاهرُ أنهم أهلُ الكتاب**. وكفرُهم بعدَ الإيمانِ تكذيبُهم رسولَ الله ﷺ بعدَ اعترافِهم به قبلَ مجيئه.

وعن عطاء: تبيضُّ وجوه المهاجرينَ والأنصار، وتسودُّ وجوهُ بني قريظةَ والنَّضير. وقيل: هم المرتدّون. وقيل: أهلُ البدعِ والأهواء. **وعن أبي أمامة**: همُ الخوارج، ولـمّا رآهم علىٰ دَرجِ دمشقَ دمعتْ عيناه ثمَّ قال: كلابُ النارِ هؤلاء، شرُّ قتلىٰ تحتَ أديمِ السماء، وخيرُ قتلىٰ تحتَ أديمِ السماءِ الذينَ قتلَهم هؤلاء. فقالَ له أبو غالب: أشيءٌ تقولُه برأيك أم شيءٌ سمعتَه من رسولِ الله ﷺ؟ قال: بل سمعتُه من رسولِ الله ﷺ غيرَ مرّة، قال: فما شأنُك دمعتْ عيناك؟ قال: رحمةً لهم، كانوا من أهلِ الإسلامِ فكفروا، ثمّ قرأ هذه الآية، ثمّ أخذَ بيدِه فقال: إنّ بأرضِكم منهم كثيرًا، فأعاذَكَ اللهُ منهم. ....

قولُه: (**والظاهرُ أنهم أهلُ الكتاب**) يعني: قولُه: ﴿أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾ مُطلقٌ، بل مُجمَلٌ فيمَن كفَرَ بعدَ الإيمانِ يحتمِلُ المُرتَدَّ وأهلَ الكتابِ وجميعَ الكُفّارِ كما ذَكَر، لكنّ قرائنَ السِّياقِ قامَتْ علىٰ ترجيح الثاني، وذلك قولُه في الآياتِ السابقة: ﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لِمَ تَكْفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ شَهِيدٌ عَلَىٰ مَا تَعْمَلُونَ﴾، ثُمّ قولُه: ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُوا۟ وَٱخْتَلَفُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ وَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾، وانتصابُ ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ﴾ مِن ﴿لَهُمْ﴾، ثُمّ قولُه بعدَ الفراغِ مِن حديثِ الأمرِ بالمعروفِ والنَّهيِ عن المُنكر: ﴿لو ءَامَنَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُم﴾.

قولُه: (**وعن أبي أُمامةَ**). الحديث أخرجَهُ التِّرمذيُّ وابنُ ماجَه، عن أبي غالب[1].

---

(١) أخرجه ابن ماجه (١٧٦) والترمذي (٣٠٠٠) وقال: هذا حديثٌ حسن.

وقيل: هم جميعُ الكفار؛ لإعراضِهم عمّا أوجبَه الإقرارُ حينَ أشهدَهم علىٰ أنفسِهم: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢].

﴿فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ﴾: ففي نعمته، وهيَ الثوابُ المخلّد. فإن قلتَ: كيفَ موقعُ قولِه: ﴿هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ بعدَ قولِه: ﴿فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ﴾؟ قلتُ: موقعُ الاستئناف؛ كأنّه قيل: كيفَ يكونونَ فيها؟ فقيل: ﴿هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾: لا يَظعنونَ عنها ولا يَموتون.

[﴿تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِالْحَقِّ وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِلْعَالَمِينَ * وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾ ١٠٨-١٠٩]

﴿تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ﴾: الواردةُ في الوعْدِ والوعيد، ﴿نَتْلُوهَا عَلَيْكَ﴾ ملتبسَةً ﴿بِالْحَقِّ﴾ والعدلِ من جزاءِ المحسنِ والمسيءِ بما يستوجبانه. ﴿وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِلْعَالَمِينَ﴾ فيأخذَ أحدًا بغيرِ جُرْم، أو يزيدَ في عقابِ مجرم، أو يَنقصَ مِن ثوابِ مُحسن. ....

قولُه: (﴿فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ﴾: ففي نعمتِه، وهِيَ الثوابُ المُخلَّد)[١]، إنّما فَسَّرَ الرحمةَ بالجنّةِ لأنها مقابِلةٌ لقولِه: ﴿فَذُوقُوا الْعَذَابَ﴾ ومقارِنةٌ لقولِه: ﴿هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾، قالَ القاضي: عبَّرَ عن الجنّةِ والثوابِ المُخلَّدِ بالرحمةِ تنبيهاً علىٰ أنّ المؤمنَ وإنِ استغرَقَ عمُرَه في طاعةِ الله لا يَدخلُ الجنّةَ إلّا برحمتِه وفضْلِه، وكان حَقُّ الترتيبِ أن يُقدِّمَ ذِكرَهم، ولكنْ قصدَ أن يكونَ مَطلِعَ الكلام ومَقطعَه حليةُ المؤمنين[٢]، أي: أنّ الكلامَ منَ اللّفِّ والنّشر، لكنْ علىٰ غيرِ ترتيب، بناءً علىٰ تلكَ النُّكتة.

قولُه: (﴿وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا﴾ فيأخُذَ أحداً بغيرِ جُرْم) إلىٰ آخرِه، قال القاضي: يَستحيلُ تصوُّرُ الظّلم منهُ تعالىٰ؛ لأنهُ لا يحِقُّ عليه شيءٌ فيَظلمَ بنَقْصِه، ولا يمنَعُ عن شيءٍ فيَظلمَ بفعلِه، لأنهُ المالكُ علىٰ الإطلاقِ كما قال: ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾[٣].

---

(١) وهو الذي مشىٰ عليه ابن جرير الطبري في «التفسير» (٧: ٩٦).

(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ٧٧).

(٣) المصدر السابق (٢: ٧٧-٧٨).

ونكَّـرَ ظلمًا وقال: ﴿لِّلْعَٰلَمِينَ﴾ علىٰ معنىٰ: ما يريـدُ شيئًا مـن الظلمِ لأحـدٍ من خلقِه. فسبحانَ من يَحلُمُ عمّن يَصفُه بإرادةِ القبائحِ والرّضا بها.

[﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ ۗ وَلَوْ ءَامَنَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُم ۚ مِّنْهُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ۞ لَن يَضُرُّوكُمْ إِلَّآ أَذًى ۖ وَإِن يُقَٰتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ ٱلْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ﴾ ١١٠-١١١]

«كان»: عبارةٌ عن وجودِ الشيءِ في زمانٍ ماضٍ علىٰ سبيلِ الإبهامِ، ....

قوله: (فسبحان من يحلُم): كلمةُ تعجّب، أي: ما أحلمَه حيثُ يَنسبون إليه القبيحَ والظُّلم مع أنه لا يَستعجلهم بالعذاب! وفيه تشنيعٌ علىٰ أهل السُّنّة؛ لما يلزمُ من مذهبهم إثباتُ القبائح والظُّلم علىٰ الله تعالىٰ علىٰ زَعْم المعتزلة؛ لأنهم يقولون: إن اللهَ تعالىٰ مُريد المعاصي ثم يُعذِّبهم علىٰ ذلك، وهو قبيحٌ؛ لما يَلزم منه أن يكونَ اللهُ ظالماً. وجوابه: أنه يَفعلُ ما يشاء، ويتصرَّفُ في مُلكه كيف يشاءُ ولا مجالَ للعقل في أفعاله، مع أن قولَه: «والرضا بها» محلُّ نظرٍ؛ لأنهم لا يقولون به؛ لقوله تعالىٰ: ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ﴾ [الزمر: ٧][1].

قولُه: («كان» عبـارةٌ عن وجودِ شيءٍ[2] في زمـانٍ مـاضٍ)، الراغـبُ: «كان» في كثيرٍ من وَصْفِ الله تعالىٰ تُنبئُ عن معنىٰ الأزليّة، قال تعالىٰ: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٤٠]، وما استُعمِلَ منهُ في جِنسِ الشيءِ متعلِّقاً بوَصْفٍ له هُو موجودٌ فيه فتنبيهٌ أنّ ذلك الوَصْفَ لازمٌ لهُ قليلُ الانفكاك، ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ كَفُورًا﴾ [الإسراء: ٦٧]، ﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ أَكْثَرَ شَىْءٍ جَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٤]. وإذا استُعمِلَ في الزّمانِ الماضي فقد يكونُ المستعمَلُ فيه باقياً علىٰ حالِه، وقد يكونُ متغيِّراً، ولا فَرْقَ بيْنَ أن يكونَ الزمانُ المستعمَلُ فيه قد تقدَّمَ تقدُّماً كثيراً، وبيْنَ أن يكونَ قد تقدَّم بآنٍ واحد[3].

---

(١) من قوله: «قوله: فسبحان من يحلم» إلىٰ هنا أثبتناه من (ط).

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «الشيء».

(٣) «مفردات القرآن»، ص٧٣٠-٧٣١.

وليسَ فيه دليلٌ علىٰ عدمٍ سابق، **ولا علىٰ انقطاعِ طارئ**. ومنه قولُه تعالىٰ ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: ٩٦] ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾، كأنه قيل: وُجدتُم خيرَ أمّة. وقيل: كنتمُ في علمِ الله خيرَ أمة. وقيل: كنتُم في الأُممِ قبلَكم مذكورينَ بأنكم خيرُ أمةٍ موصوفينَ به. ﴿أُخْرِجَتْ﴾: أُظهِرت. وقوله: ﴿تَأْمُرُونَ﴾ **كلامٌ مستأنفٌ بُيِّنَ به كونُهم خيرَ أمّة**، كما تقول: زيدٌ كريمٌ يُطعمُ الناسَ ويَكسوهم ويقومُ بما يُصْلِحهم.

﴿وَتُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾ **جُعِلَ الإيمانُ بكلِّ ما يجبُ الإيمانُ به إيمانًا بالله**؛ ....

وقالَ ابنُ الحاجِب في «الأمالي»: لا يَصحُّ التعلُّقُ بالأفعالِ الناقصة، لأنّها لم يُقصَدْ بها في التحقيقِ نسبةُ حدَث محقَّق إلىٰ فاعلِها، ومعنىٰ قولِنا: حدَثٌ محقَّق: أنهُ لم يُرِدْ أنّ زيداً ثبتَ، وإنّما أُريدَ أنّ القيامَ المنسوبَ إلىٰ زيدٍ ـ وهُو خبَرُه ـ ثبَتَ، وذلك حاصلٌ لو لم تُذكَرْ كان، وإنّما قُصِدَ بالإتيانِ بها علىٰ المبتدأِ والخبر، وتقييدِ الخبَر معنىً بالنِّسبةِ إلىٰ المبتدأ معَ بقائهِ مُخبَراً عنه علىٰ ما كان عليه في الابتداءِ، ولذلك توَهّمَ كثيرٌ من النَّحْويّينَ أنه لا دِلالةَ لها علىٰ الحدَثِ أصلاً، وإنّما وُضِعت للدِّلالةِ علىٰ مجرَّدِ الزمان، فلذلك لم تأتِ عاملةً في شيءٍ غيرِ الاسم والخبَر[1].

قولُه: (**ولا علىٰ انقطاعِ طارئ**)، قالَ الإمامُ: «كان» إذا كانت ناقصةً، كانت عبارةً عن وجودِ شيءٍ في زمانٍ ماضٍ علىٰ سبيلِ الإبهام، فلا تَدُلُّ علىٰ انقطاعٍ طارئ، يعني: ليس معناهُ أنهُ كان علىٰ تلك الصِّفةِ ثُمّ ما بَقِيَ علىٰ ما كان، وعليه يُبتَنىٰ قولُه: «كنتُم في عِلم الله»، أو: «كنتُم في الأُمَم الذينَ كانوا قبلَكم مذكورينَ بأنّكم خيرُ أمّة»[2].

قولُه: (**كلامٌ مُستأنَفٌ بُيِّنَ بِهِ كونُهم خيرَ أمّة**) أي: ترَكَ العاطفَ ليكونَ الكلامُ الأوّلُ كالمَورِدِ للسؤالِ عن مُوجِبِ ما سيقَ لهُ الحديث، فيُجابُ بالآتي ويعادُ بصِفةِ منِ استُؤنِفَ عنهُ الحديثُ لبيانِ الموجب.

قولُه: (**جُعِلَ الإيمانُ بكلِّ ما يَجبُ الإيمانُ به إيماناً بالله**) يعني: ذُكِرَ الإيمانُ بالله وأُريدَ

---

(١) «الأمالي النحوية» (٤: ١٢٦ - ١٢٧).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٨: ٣٢٤).

....

الإيمانُ بجميعِ ما يَجِبُ الإيمانُ به؛ لأنّ الإيمانَ إنّما يُعتدُّ به ويَستأهِلُ أن يُقالَ له: إيمانٌ، إذا آمَنَ باللهِ علىٰ الحقيقة، وحقيقةُ الإيمان بالله: أن يَستوعِبَ جميعَ ما يَجِبُ الإيمانُ به، فلو أخَلَّ بشيءٍ منهُ لم يكنْ منَ الإيمانِ بالله في شيء، والمقامُ يَقتضيهِ لكونِه تعريضاً بأهلِ الكتاب، وأنّهم لا يؤمنونَ بجميعِ ما يَجبُ الإيمانُ به، ويَدُلُّ علىٰ مكانِ التعريضِ قولُه تعالىٰ: ﴿وَلَوْ ءَامَنَ أَهْلُ ٱلْكِتَـٰبِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُم﴾، ولا شَكَّ أنهم كانوا مؤمنينَ بالله ومُوافقينَ للمؤمنينَ في بعضِ الشرائع، لكنّهم لمّا تركوا بعضَ الإيمان، كأنّهم لم يؤمنوا!

وأيضاً، المقامُ مقامُ مدْحٍ للمؤمنين وكونِهم خيرَ الناس؛ لأنّ قولَه: ﴿وَتُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾ عَطفٌ علىٰ ﴿تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾، وهُو كلامٌ مستأنَفٌ بيَّنَ بِهِ أنّ المؤمنينَ خيرُ أمّةٍ في ماذا؟ فينبغي أن يكونَ هُو أيضاً تعليلاً للخيريّةِ، وأن يندرجَ تحتَه جميعُ ما يجبُ الإيمانُ به ليكونَ مُعتدّاً بِهِ صالحاً لأنْ يُتمدَّحَ به، فلو خرَجَ بعضُ الإيمانِ لم يكن مَدْحاً.

قال القاضي: إنّما أُخِّرَ، أي: ﴿تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾ وحقُّه التقديم؛ لأنهُ قصَدَ بذِكْرِه الدِّلالةَ علىٰ أنّهم أمَروا بالمعروفِ ونَهَوْا عن المُنكرِ إيماناً بالله وإظهاراً لدينِه[1].

وقلتُ: يعني إنّما أُخّر ليكونَ تلويحاً إلىٰ مكانِ التعليل، فإنهُ حينَئذٍ من بابِ الإخبارِ عن حُصولِ الجُملتينِ في الوجودِ وتفويضِ الترتُّبِ إلىٰ الذِّهن، ولو قُدِّمَ لم يُتنبَّه لتلك النُّكتة. ثُمّ قال: واستُدِلَّ بهذه الآيةِ أنّ الإجماعَ حُجّة، لأنّها تقتضي كونَهم آمِرينَ بكلِّ معروفٍ ناهينَ عن كلِّ منكر، إذِ اللامُ فيهما للاستغراقِ، فلو أجمَعوا علىٰ باطلٍ كان أمرُهم علىٰ خلافِ ذلك[2].

وقلتُ: ويَجوزُ أن يُرادَ بتقديمِ الأمرِ بالمعروفِ علىٰ الإيمانِ: الاهتمامُ، وأنّ سَوْقَ الكلام لأجلِه، وذكرُ الإيمانِ كالتتميم، ويَجوزُ أن يُجعَلَ مِن بابِ قولِه: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَـٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ﴾ [الحجر: ٨٧] تنبيهاً علىٰ أنّ جدوىٰ الأمرِ بالمعروفِ والنَّهيِ عن المُنكر في الدِّين أظهَرُ شيءٍ ممّا اشتمَلَ عليه الإيمانُ بالله، لأنه مِن وظيفةِ الأنبياء.

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٧٨).

(٢) المصدر السابق (٢: ٧٨).

لأنّ مَن آمنَ ببعضٍ ما يجبُ الإيمانُ به من رسولٍ لله أو كتابٍ أو بعْثٍ أو حسابٍ أو عقابٍ أو ثوابٍ أو غيرِ ذلكَ لم يُعتدَّ بإيمانِه، فكأنه غيرُ مؤمنٍ بالله. ﴿وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُواْ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا * أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ حَقًّا﴾ [النساء: ١٥٠ -١٥١] والدليلُ عليه قولُه تعالى: ﴿وَلَوْ ءَامَنَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ معَ إيمانِهم بالله. ﴿لَكَانَ خَيْرًا لَّهُم﴾: لكانَ الإيمانُ خيرًا لهم ممّا هم عليه؛ لأنهم إنما آثروا دِينهم علىٰ دينِ الإسلامِ حبًّا للرّياسةِ واستتباعِ العوام، ولو آمنوا **لكانَ لهم من الرِّياسةِ** والأتباعِ وحظوظِ الدّنيا ما هو خيرٌ ممّا آثروا دينَ الباطلِ لأجلِه، مع الفوزِ **بما وُعِدُوه علىٰ الإيمانِ** من **إيتاءِ الأجرِ** مرّتين. ﴿مِّنْهُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ كعبدِ الله بنِ سَلَامٍ وأصحابه، ﴿وَأَكْثَرُهُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ المتمردونَ في الكفر.

﴿لَن يَضُرُّوكُمْ إِلَّآ أَذًى﴾: إلّا ضَرَرًا مقتصِرًا علىٰ أذىً، بقولٍ مِن طعْنٍ في الدين، أو تهديدٍ أو نحوِ ذلك. ﴿وَإِن يُقَٰتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ ٱلْأَدْبَارَ﴾ منهزمينَ، ولا يضرُّوكم بقتلٍ أو أسر. ﴿ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ﴾: ثمّ لا يكونُ لهم نصْرٌ من أحد، ولا يُمنَعونَ منكم.

قولُه: (لكانَ لهم منَ الرِّياسة) «لهُم»: خبرُ «كان»، والاسمُ: «ما هُو خيرٌ»، و«ممّا آثروا»: متعلِّقٌ بخَيْر، و«منَ الرِّياسةِ والأتباع»: بيانُ ما آثروا، والمعنىٰ: بِما هُو خيرُ الإيمان أي: لكان الإيمانُ خَيْراً لهم ممّا هُم عليه، كما قدَّره أوّلاً.

قوله: (بما وُعدوه علىٰ الإيمان من إيتاء الأجر مرّتين)، لعلَّ المرادَ به قولُه تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَءَامِنُواْ بِرَسُولِهِۦ يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِن رَّحْمَتِهِۦ﴾ [الحديد: ٢٨] أي: الذين آمَنوا بموسىٰ وعيسىٰ آمِنوا بمحمدٍ ﴿يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ﴾: نصيبَيْن ﴿مِن رَّحْمَتِهِۦ﴾، أي: أجْرَيْن، وقولُه ﷺ: «ثلاثةٌ لهم أجرانِ: رَجلٌ من أهل الكتاب آمن بنبيِّه وآمَنَ بمحمد» الحديث، أخرجه البخاريُّ ومسلم عن أبي موسىٰ الأشعري رضي الله عنه[1].

---

(١) من قوله: «قوله: بما وعدوه» إلىٰ هنا أثبتناه من (ط).

وفيه تثبيتٌ لمن أسلمَ منهم؛ لأنهم كانوا يُؤذونَهم بالتلّهي بهم، **وتوبيخِهم وتضْليلِهم**، وتهديدِهم بأنهم لا يقدرونَ أن يتجاوزوا الأذىٰ بالقولِ إلىٰ ضررٍ يُبالىٰ به مع أنه وَعَدَهم الغلبةَ عليهم، والانتقامَ منهم، وأنّ عاقبةَ أمرِهم الخذْلانُ والذّل.

فإن قلتَ: هلّا جَزَمَ المعطوفَ في قولِه: ﴿ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ﴾! قلتُ: عُدِلَ به عن حُكْمِ الجزاءِ إلىٰ حُكْمِ الإخبارِ ابتداءً، كأنه قيل: ثم أُخبِرُكم أنهم لا يُنصَرون. فإن قلتَ: فأيُّ فَرْقٍ بينَ رفعِه وجَزْمِه في المعنىٰ؟ قلتُ: لو جُزِمَ لكانَ نَفْيُ النَّصْرِ مقيدًا بمقاتلتِهم، كتوليةِ الأدبار، وحينَ رُفِعَ كانَ نفْيُ النَّصْرِ وعدًا مطلقًا، كأنه قال: ثمّ شأنُهم وقصّتُهم التي أُخبِرُكم عنها، وأُبشِّرُكم بها بعدَ التوليةِ أنهم مخْذولون مُنْتفٍ عنهم النصرُ والقوّة، لا ينهضونَ بعدَها بجَناح، ولا يستقيمُ لهم أمر. ....

قولُه: (**وتَوْبيخِهم وتَضْليلِهم**) في نُسخةِ المُعزّي: «وتوبيخُهم»، بالرَّفع: عطفٌ علىٰ: «وفيه تثبيتٌ»، وفي نُسخةِ الصَّمصام بالجرِّ: عطفٌ علىٰ «التلَهّي»، والضَّميرُ في «توبيخِهم وتضليلِهم وتهديدِهم» عائدٌ إلىٰ «مَن أسلَمَ»، والباءُ في «بأنّهم» متعلّقٌ بقولِه: «تثبيت»، وعلىٰ تقديرِ الرَّفع: الضَّميرُ في الثلاثةِ للكُفّار، والباءُ متعلِّقٌ بقولِه: «تهديدِهم»، والجرُّ[1] ليس بالوجْه، لأنهُ لا معنىٰ لِتعلُّقِ «بأنّهم» بتهديدِهم، إلّا أن يُقالَ: إنهُ متعلِّقٌ[2] بتثبيت أيضاً، والتضليلُ: هُو النِّسبةُ إلىٰ الضلال، والحاصلُ: أنّ الآيةَ الأولىٰ سِيقَتْ لبيانِ أنّ أهلَ لكتابِ فرقَتانِ، منهمُ المؤمنون وأكثرُهم الفاسِقون، وجيءَ بقولِه: ﴿لَن يَضُرُّوكُمْ إِلَّآ أَذًى﴾ الآيةَ؛ مُستطرِداً لِذِكْرِهم، يعني: أنَّ شأنَ أهلِ الكتابِ معَ المؤمنينَ قاطبةً محاولةُ الإضرارِ التي لا طائلَ تحتَها في المآلِ، وقَصْدُ المُقاتَلةِ التي الدَّبْرةُ فيها عليهم. وأُدمِجَ فيه إمّا تثبيتُ مَن أسلَمَ منهم وحدَه إذا رُوي «توبيخِهم» بالجرِّ، وإمّا توبيخُ مَن تمرَّد في الفِسقِ معَ تثبيتِ مَن أسلَمَ إذا رُويَ بالرفْع، والإشارةُ إلىٰ الإدماجِ بقولِه: «فيه».

---

(١) في (ط): «والرفع».

(٢) في (م): «أيضاً» مقحمة قبل «متعلق».

وكانَ كما أخبرَ من حالِ بَني قُريظةَ والنّضيرِ وبَني قَيْنُقاع ويهودِ خيبر. فإن قلتَ: فما الذي عُطِفَ عليه هذا الخبر؟ قلتُ: جملةُ الشرطِ والجزاء، كأنه قيل: أُخبرُكم أنهم إن يقاتلوكم ينهزموا، ثمّ أُخبِرُكم أنهم لا يُنصرون. فإن قلتَ: فما معنىٰ التراخي في ﴿ثُمَّ﴾؟ قلت: التراخي في المرتبة؛ **لأن الإخبارَ بتسليطِ الخذْلانِ عليهم أعظمُ من الإخبارِ بتولِّيهم الأدبار**. فإن قلتَ: ما موقعُ الجملتيـن، أعني: ﴿مِّنْهُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ و﴿لَن يَضُرُّوكُمْ﴾؟ قلتُ: هما كَلامانِ واردانِ علىٰ طريقِ الاستطرادِ عندَ إجراء ذكرِ أهلِ الكتاب، كما يقولُ القائل: **وعلىٰ ذِكرِ فلانٍ**؛ فإنّ من شأنه كَيْتَ وكَيْت. ولذلكَ جاءَ من غيرِ عاطف.

قولُه: (**لأنّ الإخبارَ بتسليطِ الخِذلانِ عليهم أعظمُ منَ الإخبارِ بتَولِّيهم الأدبار**)، **الانتصاف**: هذا منَ الترقّي: وعدَهم بتوليةِ عَدوِّهمُ الأدبارَ عندَ المقاتَلة، ثُمّ ترَقّىٰ فوعَدَ أنّهم لا يُنصَرونَ مطلقاً، وزيدَ في الترقّي بدخولِ «ثُمّ» بتَراخي الرُّتبة، كأنهُ قال: ثُمّ هاهنا ما هُو أعلىٰ في الامتنانِ أنّهم لا يُنصَرونَ البتّةَ[1].

قولُه: (**وعلىٰ ذكْرِ فلان**): حالٌ، أي: والحالُ أنّ القائلَ مشتملٌ كلامُه علىٰ ذكْرِ شخصٍ، كما إذا كانَ عمْرٌو في حكايةِ زَيْدٍ بأنهُ يَصلُحُ لهُ أن يفعلَ كذا، ثُمّ سنَحَ له كلامٌ آخرُ لزَيْد، فقال: فإنّ مَن شأنهُ كيْتَ وكَيْت، وكذا أنه عزّ شأنُه أورَدَ ذكْرَ أهلِ الكتابِ وأنّهم إن آمَنوا كان خيْراً لهم، وأنّ منهمُ المؤمنينَ وأكثرهم متمرِّدون، استطرَدَ حكايةَ حالِهم معَ المسلمينَ وطَعْنِهم في دينِهم ومقاتَلتِهم معَهم، وذلك لِما رأىٰ منَ التفاتِ خاطرِ المسلمين.

أمّـا بيانُ النَّـظْم فهُـو أنّ قولَـه: ﴿وَلَوْ ءَامَنَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُم ۚ مِّنْهُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ وما يتّصل به، إلىٰ قولِه: ﴿ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوا وَّكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾ عطْفٌ علىٰ جُملةِ أحوالِ المؤمنينَ مِن قولِه: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾ علىٰ سبيلِ التقابُل، ألا ترىٰ كيفَ وصَفَ بعضَهم الذين امتـازوا منهُم وانخرَطوا في زُمرةِ الـمؤمنينَ بقولِه: ﴿لَيْسُوا سَوَآءً ۗ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ أُمَّةٌ

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٤٠١).

....

﴿قَآئِمَةٌ يَتْلُونَ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ * يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ بما وصَفَ المؤمنينَ منَ الأمرِ بالمعروفِ والنَّهيِ عن المُنكرِ والإيمانِ بالله واليومِ الآخِرِ؟ فإذاً المرادُ بالإيمانِ بالله: الإيمانُ المعتبَر عند المؤمنينَ، لا إيمانُهم، لأنهم لا يؤمنونَ بالله حَقَّ الإيمانِ ولا باليومِ الآخِرِ كما سبَقَ في أوّلِ البقرة، والمرادُ بالخَيْرِ في قولِه: خَيْراً لهم ممّا هُم: ما هو عليه المسلمونَ، وبالشرِّ: ما هُو عليه اليهودُ، لأنّ ﴿خَيْرًا﴾ يقتضي المفضَّلَ والمفضَّلَ عليه، ولهذا[1] قال: لَكانَ الإيمانُ خَيْراً لهم ممّا هُم عليه، وما هُوَ عليه المؤمنونَ: هُو تعاطي مَكارِمِ الأخلاق، والعِزّةُ والنُّصرةُ والفَتْحُ في البلاد، وحُسنُ الأُحدوثةِ في الدُّنيا، والزُّلفىٰ عندَ الله في العُقبىٰ، وما عليهِ اليهودُ: مُزاولةُ رذائلِ الأخلاقِ منَ المَكْرِ والخَديعةِ والدَّهاءِ، وضَرْبُ الذِّلة والمَسكَنةِ عليهم في الدُّنيا، واستحقاقُ غضَبِ الله ونكالِه في العُقبىٰ، فقولُه: ﴿مِّنْهُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ تفصيلٌ لأصنافِهم، وقولُه: ﴿لَن يَضُرُّوكُمْ إِلَّآ أَذًى﴾ إلىٰ قولِه: ﴿وَّكَانُوا۟ يَعْتَدُونَ﴾، وقولُه: ﴿أُمَّةٌ قَآئِمَةٌ يَتْلُونَ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ الآية، تفصيلٌ لأحوالِ الطائفتَيْنِ منهم، وإنّما أعادَ ذكْرَ الطائفةِ المؤمنةِ منهم بقولِه: ﴿مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ أُمَّةٌ قَآئِمَةٌ﴾ ثُم رتّبَ عليه[2] بيانَ أحوالِهم لطولِ الكلام، وخَصَّ مِن أحوالِ الفسَقةِ ما اختَصّ بالمؤمنينَ من قولِه: ﴿لَن يَضُرُّوكُمْ إِلَّآ أَذًى﴾ لأنّ الخطابَ معَ المؤمنين، فذكَرَ مِن دَغَلِهم وخُبْثِهم ما أرادوا بالمؤمنينَ منَ الأذىٰ علىٰ سبيلِ الاستئناف، لأنّ «لن» في النَّفْيِ، واستعمالُه في جَوابِ مُنكِرٍ نَظيرةُ «إنّ» في الإثبات، فظَهَرَ أنّ قولَه: ﴿تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾ كلمةٌ جامعةٌ حائزةٌ لجميعِ أنواعِ الخَيْراتِ دُنيا وعُقبىٰ، ولذلك عَلّلَ خَيْريّةَ هذه الأمّةِ بها علىٰ سائرِ الأُمَمِ وفاقَتْ عليها بها. وفيه: أنّ الأمرَ بالمعروفِ والنَّهيَ عنِ المُنكَرِ مِن أعلىٰ مَناصبِ مَن لهُ العِزّةُ والسُّلطانُ منَ الأنبياءِ والمرسَلين والخُلفاءِ الراشِدين، لا مَن ضُرِبَت عليهمُ الذِّلّةُ والمسكنةُ، واللهُ أعلم.

---

(١) قوله: «ولهذا» ساقط من (ط).

(٢) في (ط): «عليهم».

[﴿ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ أَيْنَ مَا ثُقِفُوٓا۟ إِلَّا بِحَبْلٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَحَبْلٍ مِّنَ ٱلنَّاسِ وَبَآءُو بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْمَسْكَنَةُ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا۟ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقْتُلُونَ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ ۚ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوا۟ وَّكَانُوا۟ يَعْتَدُونَ﴾ ١١٢]

﴿بِحَبْلٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ في محلِّ النصْبِ علىٰ الحالِ بتقدير: إلا معتصمين، أو مُتمسّكين، أو متلبّسين بحبلٍ من الله، **وهو استثناءٌ من أعمِّ عامِّ الأحوال**، والمعنىٰ: ضُربتْ عليهمُ الذِّلّةُ في عامّةِ الأحوالِ إلا في حالِ اعتصامِهم بحبلِ الله وحبلِ الناسِ، **يعني: ذمّةَ الله وذمّة المسلمين**، أي: لا عزَّ لهم قطُّ إلا هذه الواحدة، وهي التجاؤهم إلىٰ الذمّة لما قبِلوه من الجزية.

قولُه: (وهُو استثناءٌ مِن أعمِّ عامِّ الأحوال)، وعُزيَ إلىٰ المصنِّفِ أنه قال: الاستثناءُ مِن أعَمِّ العامّ نحوُ قولِك: ما رأيتُ إلّا زيداً، والمرادُ بأعمِّ العامّ: ما لا أعمَّ منهُ، وهُو الشيءُ، كأنّك قلتَ: ما رأيتُ شيئاً إلّا زيداً، فهذا الاستثناءُ يقَعُ في جميعِ مقتَضياتِ الفعل، أعني: فاعلَه ومفاعيلَه وما شُبِّهَ بها، فقولُك: «إلّا زيداً» مستثنىٰ من أعمِّ عامِّ المفعولِ به، وكذلك: ما لقيتُه إلّا راكِباً: استثناءٌ مِن أعمِّ عامِّ أحوالِه، وما ضَربتُه إلّا تأديباً، مستثنىٰ مِن أعمِّ عامِّ أعراضِه[1]، والإضافةُ في قولِه: «مِن أعمِّ عامِّ الأحوال» مثلَ إضافةِ «حبُّ زمانه» إلىٰ مَن لا زمانَ له، وإنّما لهُ المضافُ الذي هُو الحُبُّ لا غير، كما تقولُ: «ابنُ قَيْسِ الرُّقيّاتِ» بإضافةِ «قَيس» إلىٰ «الرُّقيّاتِ»، في أنّ الغرَضَ إضافةُ «الابنِ» إلىٰ «الرُّقيّاتِ»؛ لأنّ قيساً ما شبَّبَ بالرُّقيّاتِ، وإنّما المُشبِّب بهِنَّ ابنُه، ولا طريقَ إلىٰ ذلك إلّا بذكْرِ المضافِ والمضافِ إليه جميعاً.

قولُه: (يعني ذِمّةَ الله وذِمّةَ المسلمين)، الراغب: إنّما أعادَ ذكْرَ الحَبْل وفَصّلَ ولم يقُلْ: بحَبْلَيْن؛ لأنَّ الكافرَ يَحتاجُ إلىٰ حَبْلَيْن، أي: عَهدَيْن: عهدٍ منَ الله، وهُو أن يكونَ من أهلِ الكتاب، وإلّا لم يكنْ مُقَرّاً علىٰ دينِه بالذِّمّةِ، ثُم يحتاجُ إلىٰ حَبْلٍ منَ الناس، أي: أمانٍ وعهدٍ يَبذُلونَه، والناسُ هاهنا خاصٌّ بالمسلمين[2].

---

(١) في (ط): «أغراضه».

(٢) «تفسير الراغب الأصفهاني»، (٢: ٨٠٠-٨٠١)، وانظر: «مفردات القرآن»، ص٢١٧.

﴿وَبَآءُو بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ استوجبوه.

قولُه: (﴿وَبَآءُو بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾: استوْجَبوه)، الراغب: أصلُ البَواءِ: مساواةُ الأجزاءِ في المكانِ، خلافَ النَّبْوِ الذي هُو: مُنافاةُ الأجزاء، يقال: مكانٌ بَواءٌ: إذا لم يكنْ نابياً بِنازِله، وبَوَّأتُ له مكاناً: سوَّيتُه، وبوّأتُ الرُّمحَ: هيَّأتُ له مكاناً ثُمّ قصَدتُ الطَّعنَ به، وقال ﷺ: «مَن كذبَ عليَّ متعمِّداً فلْيتَبوَّأْ مقعدَه منَ النار»[١].

ويُستعمَلُ البَواءُ في مُراعاةِ التكافؤِ في المُصاهرَةِ والقِصاص، فيقال: فلانٌ بَواءُ فُلان: إذا ساواهُ، وقولُه تعالىٰ: ﴿فَقَدْ بَآءَ بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [الأنفال: ١٦] أي: حَلَّ مُبَوَّأً، أو معَه غضَبُ الله، أي: عقوبتُه.

وقولُه: ﴿بِغَضَبٍ﴾: في محلِّ الحالِ، نحوَ: خرَجَ بسَيفِه. واستعمالُ «باءَ» تنبيهٌ أنّ مكانَه المُوافِقَ يَلزَمُه فيه غضَبُ الله، فكيفَ غيرُه منَ الأمكنةِ!

ونظيرُه: ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران: ٢١]، وقولُه تعالىٰ: ﴿أَن تَبُوٓأَ بِإِثْمِى وَإِثْمِكَ﴾ [المائدة: ٢٩] أي: تُقيمُ بهذه الحالة، قال الشاعرُ:

أنْكرتُ باطلَها وبُؤْتُ بحقِّها[٢]

وقولُ مَن قال: «أقرَرْتُ بحقِّها» فليس تفسيرُه بحسَبِ مقتضىٰ اللَّفظ.

والباءةُ: كنايةٌ عن الجِماع.

وحُكيَ عن خلَفٍ الأحمرِ أنهُ قال في قولِهِم: حَيّاكَ اللهُ وبَيّاك، أصلُه: بَوّأكَ منزِلاً، فغُيِّرَ لازدواجِ الكلام كما غُيِّرَ جمعُ الغَداةِ في قولِهِم: آتيهِ بالغَدايا والعَشايا[٣].

---

(١) أخرجه البخاري (١١٠) ومسلم (٣) من حديثِ أبي هريرة رضيَ اللهُ عنه.

(٢) للبيد في «ديوانه»، ص١٧٨. وتمامُه:

عندي ولم تفْخَرْ عليَّ كِرامُها

(٣) «مفردات القرآن»، ص١٥٨-١٥٩.

﴿وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْمَسْكَنَةُ﴾ كما يُضرَبُ البيتُ علىٰ أهلِه، فهم ساكنونَ في المسْكنةِ غيرُ ظاعنينَ عنها. وهمُ اليهودُ عليهم لعنةُ الله وغضبُه. ﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارةٌ إلىٰ ما ذُكِرَ من ضَرْبِ الذلّةِ والمسكنةِ والبواءِ بغَضَبِ الله، أي: ذلكَ كائنٌ بسببِ كفرِهم بآياتِ الله وقتلِهمُ الأنبياء.

ثمّ قال: ﴿ذَٰلِكَ بِمَا عَصَواْ﴾، أي: ذلكَ كائنٌ بسببِ عصيانِهم لله واعتدائِهم لحدوده؛ **ليُعلَم أنّ الكفْرَ** وحدَه ليسَ بسببٍ في استحقاقِ سَخَطِ الله، **وأنّ سَخَطَ الله يُسْتَحَقُّ بركوبِ المعاصي**، كما يُستحَقُّ بالكفرِ، ونحوُه: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُواْ﴾ [نوح: ٢٥]، ﴿وَأَخْذِهِمُ ٱلرِّبَوٰاْ وَقَدْ نُهُواْ عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَٰلَ ٱلنَّاسِ بِٱلْبَٰطِلِ﴾ [النساء: ١٦١].

قولُه: (**كما يُضرَبُ البيتُ علىٰ أهلِه**) أي: شُبِّهتِ المسكنةُ بالقُبّةِ تشبيهاً بَليغاً، ثُمّ أُدخِلت المَسكنةُ في جِنسِها، ثُمّ خُيِّلت أنّها هِيَ، ثُمّ جُعلت تلك القُبّةُ المتَخيَّلةُ مضروبةً عليهم كما تُضرَبُ الخَيْمةُ علىٰ أهلِها، فهُم ساكنونَ فيها، ففي الكلامِ استعارةٌ مَكْنيّةٌ، ويدُلُّ عليه قولُه: «كما يُضرَبُ البيتُ علىٰ أهلِه»، لأنّ الاستعارةَ مسبوقةٌ بالتشبيه، وقد سبَقَ تمامُ تقريرِه في البقرة، وليس بكنايةٍ كما ذهبَ إليه وهْمُ أكثرِ الناس، وأنه مِن باب قولِه:

إنّ السَّماحةَ والمُروءةَ والنَّدىٰ ... في قُبّةٍ ضُرِبتْ علىٰ ابنِ الحَشْرَجِ[1]

قولُه: (**ليُعلَم أنّ الكُفرَ**) إلىٰ قولِه: (**وأنَّ سخَطَ الله يُستَحَقُّ بركوبِ المعاصي**) قلتُ: دِلالةُ الآيةِ أنّ ضرْبَ الذِّلّةِ والمَسكَنة والبَواءَ بغضَبِ الله سببُها الكُفرُ بآياتِ الله، وسبَبُ ذلك اعتداؤهم وعِصيانُهم، وليس فيه أنّ سخَطَ الله بمجرَّدِ ركوبِ المعاصي. نعم، إنّها تؤدّي إلىٰ ذلكَ في بعضِ الأحوال، قال القاضي: الإصرارُ علىٰ الصغائرِ يُفضي إلىٰ الكبائر، والاستمرارُ عليها يؤدّي إلىٰ الكُفر[2].

---

(١) لزياد الأعجم. وقد سبق تخريجُه.

(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ٨٠).

[﴿لَيْسُوا سَوَاءً مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ آنَاءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ * يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَأُولَئِكَ مِنَ الصَّالِحِينَ * وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِينَ * إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ ١١٣-١١٦]

الضمير في ﴿لَيْسُوا سَوَاءً﴾ لأهلِ الكتاب، أي: ليسَ أهلُ الكتابِ مستوين.

وقولُه: ﴿مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ﴾ كلامٌ مستأنَفٌ لبيانِ قولِه: ﴿لَيْسُوا سَوَاءً﴾، كما وَقَعَ قولُه: ﴿تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [آل عمران: ١١٠] بيانًا لقولِه: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾.

﴿أُمَّةٌ قَائِمَةٌ﴾ مستقيمةٌ: عادلة، من قولك: أقمتُ العودَ فقام، بمعنى: استقام، وهم الذينَ أسلموا منهم. وعبَّرَ عن تهجُّدِهم بتلاوةِ القرآنِ في ساعاتِ اللّيلِ معَ السجود؛ ...

وقلتُ: أمّا قولُه: ﴿مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا﴾ [نوح: ٢٥] فمِن بابِ التعريضِ، وكذا قولُه: ﴿وَأَخْذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ﴾ [النساء: ١٦١]؛ لأنّها نازلةٌ في اليهودِ تخويفاً للمسلمينَ لئلّا يتّصِفوا بصِفةِ الكفَرةِ واليهودِ ومَنْعاً لهم بارتكابِها، وهذه الآيةُ هاهنا محمولةٌ علىٰ أحدِ الوَجْهَيْنِ المذكورَيْنِ في البقرة، وهُو أنّ لفظةَ ﴿ذَلِكَ﴾ غيرُ مكرَّرة، وإذا جُعِلَ مكرَّراً كما سبَقَ في البقرة، كان التقديرُ: ذلك الضَّرْبُ بسببِ عصيانِهم وتعدِّيهم[1] حدودَ الله معَ كُفْرِهم بآياتِ الله وقتلِهمُ الأنبياءَ.

قولُه: (﴿أُمَّةٌ قَائِمَةٌ﴾ مستقيمة) قالَ الزجّاجُ: حقيقةُ معنىٰ ﴿قَائِمَةٌ﴾: مستقيمة، ذكرَها الأخفشُ، أي: ذو أُمّةٍ قائمة، والأُمّةُ: الطريقةُ، مِن أمَمْتُ الشيءَ: إذا قصدتَه. المعنىٰ: لا يَستوي الذين قَتلوا الأنبياءَ بغيرِ حقٍّ والذين يتْلونَ آياتِ الله وهُم ذوو طريقةٍ مستقيمة[2].

---

(١) في (ط): «واعتدائهم».

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٥٨).

لأنه أبينُ لما يفعلون، وأدلُّ علىٰ حسنِ صورةِ أمرِهم. وقيل: عنىٰ صلاةَ العشاء؛ لأنّ أهلَ الكتابِ لا يُصَلُّونها. **وعن ابنِ مسعودٍ** رضيَ اللهُ عنه: أَخَّرَ رسولُ الله ﷺ صلاةَ العشاء، ثمّ خرجَ إلىٰ المسجد، فإذا الناسُ ينتظرونَ الصلاة، فقال: «أما إنه ليسَ من أهلِ الأديانِ أحدٌ يذكرُ اللهَ في هذه الساعةِ غيرُكم»، وقرأ هذه الآية.

وقولُه: ﴿يَتْلُونَ﴾ و﴿يُؤْمِنُونَ﴾ في محلِّ الرَّفْع: صفتانِ لـ﴿أُمَّةٌ﴾، أي: أمةٌ قائمةٌ تالونَ مؤمنونَ، وصفَهم بخصائصَ ما كانت في اليهودِ من **تلاوةِ آياتِ الله باللّيلِ ساجدين**، ومن الإيمانِ بالله؛ لأنّ إيمانَهم به **كلا إيمانٍ**؛ لإشراكِهم به عُزَيْرًا، وكفرِهم ببعضِ الكتبِ والرّسلِ دونَ بعض، ومن الإيمانِ باليومِ الآخرِ؛ لأنهم يصفونَه بخلافِ صفتِه، ومن الأمرِ بالمعروفِ والنهْيِ عن المنكر؛ لأنهم كانوا مداهنين، ومن المسارعةِ في الخيرات؛

قولُه: (**لأنهُ أبيَنُ**) أي: المذكورُ منَ التلاوةِ معَ السُّجودِ وتخصيصِ الوقتِ علىٰ سبيلِ الكِنايةِ الإيمائيّةِ، والتعبيرُ بهِ عن التهجُّدِ أبْيَنُ ممّا لو قال: أمةٌ يتهجَّدونَ، لِما في ذكرِهما وذكْرِ اللّيلِ تصويرُ تلك الحالةِ في أحسَنِ صورة، فكأنهُ دعوىٰ الشيءِ بالبُرهان.

قولُه: (**وعنِ ابنِ مَسْعود**) الحديثَ. أخرجَهُ أحمدُ بنُ حنْبَل في «مُسندِه»[١]، وقريبٌ منه عن البخاريّ[٢].

قولُه: (**مِن تلاوةِ آياتِ الله باللَّيلِ ساجِدين**) هذا التقديرُ يؤْذِنُ بأنّ قولَه تعالىٰ: ﴿وَهُمْ يَسْجُدُونَ﴾: حالٌ منَ الضّميرِ في ﴿يَتْلُونَ﴾، وقولُه فيما سبَقَ: «بتلاوةِ القرآنِ في ساعاتِ اللّيلِ معَ السُّجود»، مُشعِرٌ بالعَطفِ، ولعلّ الذي عليه التعويلُ، لتكثيرِ التصويرِ وتصحيحِ المعنىٰ: العَطفُ.

قولُه: (**كَلا إيمانٍ**) وهُو كما سبَقَ في أوّلِ الكتابِ، وإلّا كان فعلاً كلا فعلٍ، قيل: «لا» ليسَتْ بنافيةٍ للجنس؛ لأنّها لو كانت للجِنسِ لَمَا تَمَّ الكلامُ بهذا القَدْر.

---

(١) «مسند أحمد» (٣٧٦٠) بإسنادٍ صحيح.

(٢) «صحيح البخاري» (٥٤٢).

لأنهم كانوا متباطئينَ عنها غيرَ راغبينَ فيها ـ والمسارعةُ في الخيرِ: فَرْطُ الرغبة فيه ـ لأنّ من رَغِبَ في الأمرِ سارعَ في تولّيه والقيامِ به، وآثرَ الفَوْرَ علىٰ التراخي.

﴿وَأُوْلَـٰٓئِكَ﴾ الموصوفونَ بما وُصِفوا به ﴿مِنَ﴾ جملةِ ﴿ٱلصَّـٰلِحِينَ﴾: **الذين صَلُحتْ أحوالُهم عندَ الله، ورَضِيَهم واستحقّوا ثناءَه عليهم**. ويجوزُ أن يريدَ بالصالحين المسلمين. ﴿فَلَن يُكۡفَرُوهُ﴾، لمّا جاءَ وَصْفُ الله عزَّ وعلا بالشكرِ في قوله: ﴿وَٱللَّهُ شَكُورٌ حَلِيمٌ﴾ [التغابن: ١٧] في معنىٰ توفيةِ الثواب ـ نُفِيَ عنه **نقيضُ ذلك**. ....

قولُه: (**الذينَ صَلُحتْ أحوالُهم عندَ الله ورَضِيَهم واستَحَقّوا ثناءَه عليهم**)، وهُو مِن قولِه تعالىٰ: ﴿وَأَنۡ أَعۡمَلَ صَـٰلِحٗا تَرۡضَىٰهُ﴾ [الأحقاف: ١٥]، اعلَمْ أنّ الصَّلاحَ هُو: وجودُ[١] الشيءِ علىٰ حالِ استقامتِه وكونِه مُنتفِعاً به، وإنّما فسَّرَ ﴿ٱلصَّـٰلِحِينَ﴾ هاهنا بهذه المعاني لأنهُ موجِبٌ للصِّفاتِ المذكورةِ مِن قَبلُ، والإيذانُ بالإيجابِ توسيطُ أولئك؛ لأنهُ أعلَمَ أنّ ما بعدَه جديرٌ بمَن قبلَه لاكتسابِه ما يوجِبُه، فالتعريفُ في ﴿ٱلصَّـٰلِحِينَ﴾[٢] للجِنس، أي: الكامِلينَ فيه، وعلىٰ الوجْهِ الآتي: للعَهْد.

قولُه: (﴿فَلَن يُكۡفَرُوهُ﴾) قالَ المصنِّفُ: ﴿فَلَن يُكۡفَرُوهُ﴾ تعريضٌ بكُفرانِهم نعمتَه، وأنهُ تعالىٰ لا يفعَلُ مثلَ فعلِهم، وجيءَ به علىٰ لَفْظِ المَبْنيِّ للمفعولِ لأمرَيْن: لتنزيهِه عن إسنادِ الكُفرانِ إليه، كقولِه تعالىٰ: ﴿وَأَنَّا لَا نَدۡرِيٓ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ أَمۡ أَرَادَ بِهِمۡ رَبُّهُمۡ رَشَدٗا﴾ [الجن: ١٠]، وليأتيَ به علىٰ لفظِ الكِبرياءِ والعظَمة، نحوَ: ﴿وَقِيلَ يَـٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ﴾ [هود: ٤٤].

قولُه: (**نقيضُ ذلك**) يعني: لا يجوزُ أن يُضافَ إلىٰ الله تعالىٰ الكُفران؛ لأنهُ ليسَ لأحدٍ عليه نعمةٌ حتّىٰ يَكفُرَه، لكنْ لمّا وُصِفَ سبحانَه وتعالىٰ بالشَّكورِ في تلك الآية، والشَّكورُ: مجازٌ عن توْفِيةِ الثّوابِ[٣]، نَفىٰ عنهُ سبحانَهُ وتعالىٰ علىٰ سبيلِ المشاكَلةِ الكُفرانَ الذي هُو مجازٌ عن تنقيصِ الثّواب.

---

(١) في (ي): «موجود».
(٢) من قوله: «هاهنا بهذه المعاني» إلىٰ هنا ساقط من (ط).
(٣) وهو الذي جزم به الزجاجيّ في «اشتقاق أسماءِ الله»، ص٨٧، وفي المسألة خلافٌ طويل.

فإن قلتَ: لِمَ عُدِّيَ إلىٰ مفعولين و«شكر» و«كفر» لا يتعديانِ إلا إلىٰ واحد، تقول: شَكَرَ النّعمةَ وكَفَرَها؟ قلتُ: ضُمِّنَ معنىٰ الحرمان، فكأنه قيل: فلن تُحْرَموه، بمعنىٰ: فلن تُحرموا جزاءَه. وقُرِئ ﴿يَفْعَلُوا﴾ و﴿يُكْفَرُوهُ﴾ بالياء والتاء. ﴿وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلْمُتَّقِينَ﴾ بشارةٌ للمتّقين بجزيلِ الثواب، ودلالةٌ علىٰ أنه لا يفوزُ عندَه إلا أهلُ التقوى.

[﴿مَثَلُ مَا يُنفِقُونَ فِي هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَثَلِ رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ أَصَابَتْ حَرْثَ قَوْمٍ ظَلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ فَأَهْلَكَتْهُ ۚ وَمَا ظَلَمَهُمُ ٱللَّهُ وَلَٰكِنْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ ١١٧]

الصِّر: الرّيحُ الباردة، نحوُ: الصَّرْصَر، قال:

لا تَعْدِلَنَّ أتاوِيّينَ تَضرِبُهُمْ نكباءُ صِرٌّ بأصْحابِ المُحِلّاتِ

قولُه: (وقُرِئَ ﴿يَفْعَلُوا﴾ و﴿يُكْفَرُوهُ﴾ بالياءِ والتاء)، بالياء التحتانية: حَمْزةُ والكِسائيُّ وحَفْص، والباقونَ بالتاء[1].

قولُه: (بِشارة للمتّقينَ ... ودِلالة علىٰ أنه لا يَفوزُ عندَه إلّا أهلُ التّقوىٰ) يعني: في إيرادِ العِلم بعدَ الأعمالِ المذكورةِ بِشارةٌ؛ لأنّ اللهَ تعالىٰ إذا عَلِمَ منهُم أحوالَهم ومُجاهدتَهم فيها[2] لا يُضيعُ أجرَهُم فيُوفِّيهم بأحسَنِ ما عَمِلوا، وفي وضع ﴿ٱلْمُتَّقِينَ﴾ مَوضعَ المُضمَرِ إشعارٌ بالعِلّيةِ وإيذانٌ بأنهُ لا يَفوزُ عندَه إلّا أهلُ التقوىٰ.

قولُه: (لا تعْدِلَنَّ أتاوِيِّينَ) البيت[3]: لا تَعدِلَنّ: لا تُسَوِّيَنَّ، والأَتاوِيُّ: الغريبُ البعيدُ الدارِ، والنَّكْباءُ: الرِّيحُ الشديدةُ، والصِّرُّ: الريحُ الباردة، والمُحِلّاتُ: الماعونُ مثلَ: الفأسِ والقِدرِ والدَّلوِ وغيرِها، يقول: لا تُسَوِّيَنَّ الغُرَباءَ الفُقَراءَ الذين لا منزِلَ لهم ولا دِيارَ تُكِنُّهم منَ البردِ والرِّياحِ بأصحابِ الدِّيارِ والمنازِلِ والأثاث، رَوىٰ[4] الجوهريُّ: «لا يُعْدَلَنَّ» بالياء، علىٰ ما لم يُسَمَّ فاعلُه، و«الأتاوِيُّونَ» بالرَّفْع.

---

(١) انظر: النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٤١).

(٢) في (ط): «فيها».

(٣) ذكره الجوهري في «الصحاح» (٦: ٢٢٦٣)

(٤) قوله: «روى» ساقط من (ط).

كما قالتْ ليلىٰ الأخيليةُ ترثي توبة:

ولم يغلبِ الخصْمَ الألدَّ ويملأِ الـ ـجفانَ سَديفًا يومَ نكباءَ صَرْصَرِ

فإن قلتَ: فما معنىٰ قوله: ﴿كَمَثَلِ رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ﴾؟ قلتُ: فيه أوجه: **أحدهما**: أنّ الصِّرَّ في صفةِ الرّيحِ بمعنىٰ الباردة، **فوصفَ بها القِرّة** بمعنىٰ: فيها قُرَّةٌ صِرّ، كما تقول: بردٌ بارد، علىٰ المبالغة. **والثاني**: أنّ يكونَ الصِّرُّ مصدرًا في الأصل، بمعنىٰ البرد، فجيءَ به **علىٰ أصلِه**. ....

قولُه: (ولم يغلبِ الخَصْمَ) البيت[1]، تَرثي ليلىٰ صاحبَها تَوْبةَ بنَ الحُمَيِّر، وقيل: الصوابُ: «يَغلِب» و«يَملأ» بالياء[2]؛ لأنّ ما قبلَه:

كأنّ فتىٰ الفِتيانِ توبـةَ لم يُـنِخْ بنَجْدٍ، ولم يَطلُعْ علىٰ المُتغـوِّرِ

وأُجيبَ أنّ الالتفاتَ أبلَغُ.

لم يُنِخْ، مِن: أناخَ البعيرَ، والألدُّ: الشديدُ الخصومة، والجَفْنَةُ: القَصْعة، والجمعُ جَفَناتٌ وجِفانٌ، والسَّديف: قِطعُ السَّنام، تُعدِّدُ مَناقبَه في النُّدبة.

قولُه: (فما معنىٰ قولِه: ﴿كَمَثَلِ رِيحٍ﴾) يعني: إذا كان الصِّرُّ بمعنىٰ الرِّيح الباردةِ فكيفَ معنىٰ قولِه: ﴿فِيهَا صِرٌّ﴾، إذْ يصيرُ المعنىٰ: رِيحٌ فيها ريحٌ باردة؟

قولُه: (فوصَفَ بها القِرّةَ) أي: هِيَ صفةُ موصوفٍ محذوفٍ وُصِفَ بها للمبالغة، وهُو منَ الإسنادِ المَجازيِّ، كقولِهم: جَدَّ جِدُّه.

قولُه: (قِرّة)، **النِّهاية**: القُرُّ: البَردُ، ويومٌ قَرٌّ، بالفتح، أي: بارد.

قولُه: (علىٰ أصلِه) أي: الصِّرُّ في الأصل: مصدَرٌ بمعنىٰ البَرْدِ مطلقاً، ثُمّ سُمّيَ به الرِّيحُ الباردةُ، فلُمِحَ هنا الأصل.

---

(١) «ديوان ليلىٰ الأخيلية»، ص٧٢.

(٢) وكذا هو في الأصل الخطي من «الكشاف»، وفي النسخ المطبوعة منه أيضاً، لكن في نص «الكشاف» من (ط): «تغلب» و«تملأ».

والثالث: أن يكونَ من قولِه تعالىٰ: ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾ [الأحزاب: ٢١]، ومن قولك: إنْ ضَيَّعني فلانٌ ففي الله كافٍ وكافِلٍ قال:

وفي الرّحمٰنِ للضُّعَفاءِ كَافي

قولُه: (مِن قولِه تعالىٰ: ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾ [الأحزاب: ٢١]) أي: أنهُ مِن بابِ التجريد، انتُزِعَ منَ الرِّيحِ البارِدةِ شيءٌ يسمّىٰ صِرّاً، والصِّرُّ هُو الريحُ نفْسُه.

قولُه: (وفي الرّحمٰنِ للضُّعَفاءِ كافي)، أولُه:

لقــد زادَ الحيــاةَ إليَّ حُبّــاً ... بَنــاتي أنّهُــنَّ مــنَ الضِّــعافِ

مخافــةَ أن يَــذُقْنَ السُّــمَّ بَعْـدي ... وأن يَشــرَبْنَ رنْقـاً بعـدَ صـافي

وأن يَعْرَيْنَ إن كُسِـيَ الجَـواري ... فتَنْبو العَـيْنُ عـن كَـرَمٍ عِجـافِ

ولـولاهُنَّ قـد سَـوَّمتُ مُهْـري ... وفي الرّحمٰن للضُّـعفاءِ كـافِ[1]

قائلُه رجلٌ من بني تَيْمِ اللّاتِ بنِ ثَعْلبة[2]، نُدِبَ للخروجِ معَ أبي بلالٍ بن مِرداس، فمنَعْته الشَّفَقةُ علىٰ بناتِه، أي: إنّ حُبِّي الحياةَ وتخَلُّفي عن الغزوِ لهؤلاءِ البناتِ لأني إن قُتِلت لم يبْقَ مَن يَكسَبُ لهُنَّ، فعَرينَ وجُعْنَ، ونَبَتْ عَينُ من يتزوَّجُهنَّ عنهُنَّ، ولولاهُنَّ سوَّمتُ مُهْري للغزو، أي: جعَلتُ عليه علامةً، والرَّنْقُ: كدَرُ الماء، مِن كرَم عِجاف، يقال: رجلٌ كرَم، وقومٌ كرَمٌ، ونِسوةٌ كرَم[3].

الانتصاف: هذا الوجهُ أحسَنُ الوجوه؛ لأنك إذا قلتَ مثلاً: ففي عمْرٍو بعدَ الله كافٍ،

---

(١) البيتان الثالث والرابع ساقطان في (ط).

(٢) اختُلفَ في نسبة هذه الأبيات، فقيل: هي لعمران بن حِطّان، كما في «الأغاني» (١٨-١١٣)، وقيل: لأبي خالد القَناني، كما في «لسان العرب» (كرم).

(٣) انظر: «أساس البلاغة» (كرم).

شُبِّهَ ما كانوا ينفقونَ من أموالِهم في المكارمِ والمفاخرِ وكسبِ الثناءِ وحُسْنِ الذكرِ بينَ الناس ـ لا يبتغونَ به وجهَ الله ـ بالزرْعِ الذي حَسَّه البردُ فذهبَ حُطامًا. وقيل: هو ما كانوا يتقرّبونَ به إلىٰ الله معَ كفرهم. **وقيل: ما أنفقوا في عداوةِ رسولِ الله ﷺ فضاعَ عنهم؛ لأنهم لم يبلغوا بإنفاقِه ما أنفقوه لأجله. وشُبِّهَ بحرْثِ قومٍ ظلموا أنفسَهم،** ....

فكانَ نكرةً مجرَّدةً منَ القيودِ المُشخِّصة المخصِّصة، ثُمّ جعلَتَ عَمْراً المُعيَّنَ محلًّا له، وشَخَّصتَ المُطلَقَ المجرَّدَ بهذا المُعين، وهي طريقةٌ صحيحةٌ، إذِ المُطلَقُ بعضُ المقيَّد[1].

قولُه: (**الذي حَسَّهُ**) أي: استأصَلَه، النِّهاية: في الحديث: «حُسُّوهم» أي: استأصِلوهُم قتلاً، وحَسَّ البَردُ الكلأَ: إذا أهلَكَهُ واستأصلَه[2].

قولُه: (**وقيل: ما أنفقوا في عَداوةِ رسولِ الله ﷺ**). إنّما قدّر الوجوهَ لأنّ قولَه: ﴿مَا يُنفِقُونَ فِى هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةِ﴾ فيه شيوعٌ يحتمِلُ المذكورات.

قولُه: (**فضاعَ عنهم؛ لأنّهم لم يَبلُغوا بإنفاقِه ما أنفَقوهُ لأجْلِه**). «ما أنفقوا»: مفعولُ «لم يَبلُغوا»، وهُو مترتِّبٌ علىٰ الوَجْهَينِ الأخيرَيْنِ لا الأوّل لِما كانَ يحصُلُ لهم مِن حُسنِ الثناءِ وجميلِ الذِّكْر، والوَجْهُ هُو الأوّلُ، وهُو أن يكونَ في المكارِمِ والمفاخِر؛ لأنّ قولَه: ﴿فِى هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ تعريضٌ بأنّ النفقةَ لم تكنْ لوجْهِ الله وطلبِ مَرضاتِه، أي: جعَلوا مكانَ النفقةِ وظَرْفَها هذه الهَناةَ الحقيرةَ التي تُشاهَد، وأبَوْا أن تكونَ في مَرضاةِ الله فتكونَ كحبّةٍ ﴿أَنۢبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِى كُلِّ سُنۢبُلَةٍ مِّاْئَةُ حَبَّةٍ وَٱللَّهُ يُضَٰعِفُ لِمَن يَشَآءُ﴾، ولذلك خابَ سَعْيُهم وبَطَلَ عمَلُهم ﴿فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾.

قولُه: (**وشُبِّهَ بحَرْثِ قوم**): عطفٌ علىٰ قولِه: «شُبِّهَ ما كانوا يُنفِقونَ» علىٰ طريقةِ التتميمِ وإعادةِ اللفظِ لإناطةِ معنًى آخَرَ، يعني: ما اكتفىٰ بتشبيهِ النفقةِ بالزَّرعِ الذي ذهَبَ حُطاماً،

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٤٠٣).

(٢) ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥٓ إِذْ تَحُسُّونَهُم بِإِذْنِهِۦ﴾ [آل عمران: ١٥٢]. قال ابنُ عطيّة في «المحرَّر الوجيز»، ص٣٦٩: والحَسُّ: القتلُ الذريع. يقال: حسَّهم: إذا استأصلَهم قتْلاً.

فأُهْلِكَ عقوبةً لهم علىٰ مَعاصيهم؛ لأن الإهلاكَ عن سَخَطٍ أشدُّ وأبلغ [فإن قلت: فلِمَ قال: ظلموا أنفسَهم، ولم يقتصر بقولِه: أصابت الحرث أو أصابت حَرْثَ قوم؟ قلتُ: لأنّ الغرضَ تشبيهُ ما يُنفقون بشيءٍ يَذْهبُ علىٰ الكليّةِ حتىٰ لا يبقىٰ منه شيء، وحَرْثُ الكافرينَ الظالمينَ هو الذي يَذْهَبُ على الكليّةِ لا منفعةَ لهم فيه، لا في الدّنيا ولا في الآخِرة، فأمّا حَرْثُ المسْلم فلا يَذْهبُ علىٰ الكلية؛ لأنّه وإن كانَ يذْهَبُ صورةً إلّا أنه لايَذْهَبُ معنًى؛ لِما فيه من حصولِ الأعْواضِ لهم في الآخرة، والثوابِ بالصبرِ علىٰ الذّهاب] فإن قلتَ: الغرضُ تشبيهُ ما أنفقوا في قلّةِ جدواه وضياعِه بالحَرْثِ الذي ضَربَتْه الصِّرّ، والكلامُ غيرُ مطابِقٍ للغرض؛ حيثُ جُعِلَ ما ينفقون مُمَثَّلًا بالرّيح. قلتُ: هو من التشبيهِ المركَّبِ الذي مرَّ في تفسيرِ قوله: ﴿كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ [البقرة: ١٧]. ......

بل خَصَّ الزَّرْعَ بأنْ يكونَ لقوم ظالمينَ، ليكونَ أبلغَ في القَصْد، لأنّ الإهلاكَ إذا كانَ عن سخَطٍ كان أشَدَّ وأبلغ، ثُمّ إذا أخَذَ معَ التشبيهِ معنىٰ: ﴿وَمَا ظَلَمَهُمُ ٱللَّهُ وَلَٰكِنْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ ليكونَ تتميماً آخرَ للمُشبَّهِ به، علىٰ أن يكونَ ﴿وَمَا ظَلَمَهُمُ ٱللَّهُ﴾ معطوفاً علىٰ مُقدَّرٍ هُو استئنافُ كلام، المعنىٰ: بلَغَ هلاكُ أهلِ الحرْث واستئصالُهم إلىٰ حَدٍّ إذا شَهِدَ الناظرُ إلىٰ أحوالِهم يقولُ مترفِّقاً: هؤلاءِ المرحومونَ حُمِّلوا ما لا يَدَ لهم عليه، فقد ظُلِموا، فيُجابُ: بأنهُ ما حَمَّلَهُم اللهُ ما لا طاقةَ لهم عليه وما ظلَمَهم ولكنْ أنفُسَهم يَظلِمون، يَبلُغُ بالتشبيهِ إلىٰ حدٍّ يناطحُ السِّماكَ في المبالغةِ لِما عُلِمَ في مَوضعِه أنّ التشبيهَ كلّما كان أكثرَ تفصيلاً كان أدخَلَ في القَبول وأبلَغَ في الاعتبار، وأمّا إذا جُعِلَ تتميماً للمشبَّهِ فلم يكنْ كذلك، وإلىٰ الوَجهَيْنِ الإشارةُ بقولِه: ﴿وَمَا ظَلَمَهُمُ ٱللَّهُ﴾ الضَّميرُ للمُنفِقينَ أو لأصحابِ الحَرْثِ الذين ظلَموا أنفُسَهم.

قولُه: (الذي مَرَّ في تفسيرِ قولِه: ﴿كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ [البقرة: ١٧])، وهُو أنّ المنافقينَ وذواتِهم لم يُشبَّهوا بذاتِ المستوقدِ حتّىٰ يَلزَمَ منه تشبيهُ الجماعةِ بالواحِد، وإنّما شُبِّهتْ قِصّتُهم بقصّتِه، فكذلك هاهنا: لم يُشبِّه النَّفقةَ بالرِّيح، وإنّما شُبِّهتْ حالةُ نفقَتِهم في قلّةِ جَدواها وضَياعِها بالحَرثِ الذي ضرَبتْه الصِّرُّ وأهلكتْهُ.

ويجوزُ أن يُراد: مَثَلُ إهلاكِ ما يُنفقونَ كمثل إهلاكِ ريح، أو: مَثَلُ ما يُنفقونَ كَمَثَلِ مُهْلَكِ ريح، وهو الحرْث. وقُرِئ: (تنفقون) بالتاء. ﴿وَمَا ظَلَمَهُمُ ٱللَّهُ﴾: الضميرُ للمنفقين علىٰ معنىٰ: وما ظَلَمَهمُ الله بأن لم يقبلْ نفقاتِهم، ولكنّهم ظَلَموا أنفسَهم؛ ....

قولُه: (ويجوزُ أن يُرادَ) أي: يكونَ من التشبيهِ المُركَّبِ العَقْليِّ الذي يُؤخَذُ فيه الزُّبدةُ والخُلاصةُ منَ المجموعِ، وهُو المرادُ بقولِه: «مثلُ إهلاكِ ما يُنفقونَ» إلىٰ آخِرِه، والوَجْهُ: قلّةُ الجَدوىٰ والضَّياعُ، ويجوزُ أيضاً[1] أن يكونَ من التشبيهِ المُفرَّق الذي يُتكلَّفُ لكلِّ واحدٍ واحدٍ منَ المشبَّه به شيءٌ يُقدَّرُ شِبهُه في المُشبَّه، فشَبَّه إهلاكَ الله بإهلاكِ الرِّيح، وما يُنفقون بالحَرْث، وما في غضَبِ الله مِن جعْلِ أعمالِ المرائينَ هَباءً منثوراً كما في الرِّيحِ الباردةِ مِن حَسِّ الزَّرعِ وجَعْلِه حُطاماً، وعليه الوجْهُ الأخير.

الانتصاف: وفي لفظِ السؤالِ سوءُ أدَب[2]، وهُو أنّ الكلامَ غيرُ مطابِقٍ للغَرض، والواجبُ أن يُقال: ما وَجهُ مطابقتِه؟ ولو أورَدَ هذا اللفظَ علىٰ إمامٍ مُعتبَرٍ بحضرتِه لتَلطَّفَ في إيرادِه، معَ أنهُ قد يكونُ ذلك الاعتراضُ محقَّقاً لا جوابَ عنه، فلمَ لا يتأدَّبُ معَ عالِـمِ السِّرِّ وأخفىٰ في كلامِه الذي لا يأتيهِ الباطلُ مِن بيْن يدَيْه ولا مِن خلْفِه! ثمّ يَرُدُّ عليه جوابَه الثانيَ بأنّ السؤالَ باقٍ علىٰ تقديرِ إهلاكِ ما يُنفقونَ، إذْ لا يُشبَّهُ المصدرُ بالاسمِ الذي هُو الرِّيحُ المُهلِكة، وتقديرُه ـ واللهُ أعلَم ـ: مثَلُ ما يُنفِقونَ في هذه الحياةِ الدُّنيا كمثَلِ حرْثِ قوم ظَلَموا أنفُسَهم أصابَتْهم رِيحٌ فيها صِرٌّ فأهلكتْهُ، لكنْ خُولِفَ ذلك لفائدةٍ جَليلة، وهُو تقديمُ الأهَمِّ وهِيَ الرِّيحُ التي هِيَ مثْلُ العذابِ، تهديداً واعتماداً علىٰ الأفهام الصحيحة[3].

وقلتُ: أمّا مؤاخَذتُه عليه في اللَّفظِ المؤذِنِ بسوءِ الأدَب فليس بذاك؛ لأنّ مُرادَه مِن سؤالِه أنّ كلامَ الله غيرُ مُطابِقٍ للغرَضِ الذي ذكرْتُه، وهُو قولُك: «شبَّهَ ما كانوا يُنفِقونَ مِن أموالِهِم في المكارِمِ بزَرْعٍ حسَّهُ البَرْدُ»، فالإنكارُ متوجِّهٌ إلىٰ نفْسِه، وأمّا قولُه: إذْ لا يُشبَّهُ المصدرُ

(١) قوله: «أيضاً» ساقط من (ط).

(٢) عبارة «الانتصاف»: «أمّا إيرادُ السؤالِ فلا تُرْتضىٰ صيغَتُه لِـما فيها من حَيْفٍ بالأدب». انتهىٰ.

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٤٠٥).

حيثُ لم يأتوا بها مستحِقَّةً للقَبول، أو لأصحابِ الحَرْثِ الذينَ ظَلَموا أنفسَهم، أي: وما ظَلَمَهم اللهُ بإهلاكِ حَرْثِهم، ولكنْ ظَلَمَوا أنفسَهم بارتكابِ ما استحقّوا به العقوبة. وقُرِئ: (ولكنّ) بالتشديد، بمعنىٰ: **ولكنّ أنفسَهم يظلمونها هم**. ولا يجوزُ أن يُرادَ: (ولكنّه أنفسَهم يظلمون)، **علىٰ إسقاطِ ضميرِ الشأن**؛ لأنه إنما يجوزُ في الشِّعْر.

بالاسم الذي هُو الرِّيح، فخطأٌ، فإنَّهُ قدَّر المضافَ[1] في الطَّرَفيْنِ، والمعنىٰ: بإهلاكِ الله ما يُنفقونَه[2]، وأمّا الذي استنبَطَ منَ الوجْه فمنحولٌ مِن قولِ المصنِّف: «شبَّهَ ما كانوا يُنفِقونَ بالزَّرعِ الذي حسَّهُ البردُ»، والسؤالُ واردٌ علىٰ تصحيحِ ذلك المعنىٰ.

قولُه: (**ولكنّ أنفُسَهم يَظلِمونَها هُم**)، فإنْ قلتَ: هل في زيادةِ «هم» فائدةٌ؟ قلتُ: نعَمْ، ففي المشهورةِ[3] تقديمُ المفعولِ يُؤذِنُ بالاختصاص، وفي الشاذّة[4]: لـمّا وقَعَ المنصوبُ اسمَ «لكنّ» بطَلَ التقديمُ وذهَبَ معنىٰ الاختصاص ولكنِ انقلَبَ إلىٰ تقَوّي الحُكم، فأشارَ بهذه الزِّيادةِ إلىٰ أنّ الظالمينَ هُم لا غيرُهم.

قولُه: (**علىٰ إسقاطِ ضميرِ الشّأن**) أي: لا يَجوزُ حذْفُ ضميرِ الشأن في «لكنّ» وأخواتِها إلّا في الشِّعر، كقولِه:

إنَّ مَـن لامَ في بنـي بنـتِ حسّـا ... نَ أَلُـمْهُ وأعْصِـهِ في الخُطـوبِ[5]

تقديرُه: إنهُ مَن لامَ، وقولُه: أَلُـمْهُ: جزاءُ الشَّرط، وهُو معَ الشرطِ خبَرُ «إنّ»، واسمُها ضَميرُ الشّأنِ، وكقولِ المتنبّي:

وما كنتُ ممَّن يدخُلُ العِشـقُ قلبَـهُ ... ولكنَّ مَن يُبصِرْ جُفونَكِ يَعشَقِ[6]

---

(١) قوله: «المضاف» ساقط من (ط).

(٢) قوله: «والمعنىٰ بإهلاك الله ما ينفقونه» ساقط من (ط).

(٣) يعني القراءة المشهورة، أي: بتخفيف «لكن».

(٤) يعني بتشديد «لكنّ» وقد قرأ بها عيسىٰ بن عمر الثقفي. انظر: «مختصر شواذّ القرآن» لابن خالوَيْه، ص٢٣.

(٥) للأعشىٰ في «ديوانِه»، ص٣٨٥.

(٦) «ديوان المتنبّي» (٣: ٤٨).

[﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّوا۟ مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ ٱلْبَغْضَآءُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ وَمَا تُخْفِى صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ ٱلْـَٔايَـٰتِ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ * هَـٰٓأَنتُمْ أُو۟لَآءِ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ وَتُؤْمِنُونَ بِٱلْكِتَـٰبِ كُلِّهِۦ وَإِذَا لَقُوكُمْ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا۟ عَضُّوا۟ عَلَيْكُمُ ٱلْأَنَامِلَ مِنَ ٱلْغَيْظِ قُلْ مُوتُوا۟ بِغَيْظِكُمْ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴾ ١١٨-١١٩]

بطانةُ الرَّجل ووليجَتُه: خَصيصُه وصَفيُّه الذي يُفضي إليه بشُقُورِه ثقةً به، شُبِّهَ ببطانةِ الثوب، كما يقال: فلانٌ شِعاري. وعن النبيِّ ﷺ «**الأنصارُ شِعار، والنّاسُ دِثار**». ﴿**مِّن دُونِكُمْ**﴾: من دونِ أبناءِ جنسِكم وهم المسلمون. ويجوزُ تعلُّقُه بـ: ﴿**لَا تَتَّخِذُوا۟**﴾، وبـ﴿**بِطَانَةً**﴾ علىٰ الوصف، أي: بطانة كائنةً من دونِكم مُجاوِرةً لكم. ﴿**لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا**﴾ يقال: ألَا في الأمرِ يَألُو: إذا قَصَّر فيه، ثم استُعْمِلَ مُعَدًّى إلىٰ مفعولين في قولِهم: لا آلوكَ نصْحًا، ولا آلوكَ جُهْدًا علىٰ التضمين، والمعنىٰ: لا أمنعُكَ نصحًا ولا أنقصُكَه. والخبال: الفساد. ﴿**وَدُّوا۟ مَا عَنِتُّمْ**﴾: ودُّوا عَنَتَكُم، علىٰ أنّ «ما» مصدرية. والعَنَت: شِدَّةُ الضَّرَرِ والمشقّة. وأصلُه: **انهياضُ العَظْمِ** بعدَ جَبْرِه، ....

قولُه: (**بشُقورِه**) أي: بأمورِه[1] وحاجاتِه. **الجوهري**: يقال: أخبرتُه بشُقورِي، كما يُقال: أفضَيْتُ إليه بعُجَري وبُجَري.

قولُه: (**الأنصارُ شِعار، والناسُ دِثار**)، قالَهُ ﷺ حينَ فتحَ حُنَيْناً، في حديثٍ طويلٍ أخرَجَهُ الشَّيخانِ[2] عن عبدِ الله بن زَيْد بن عاصِم.

النِّهاية: الشِّعارُ: الثَّوبُ الذي يَلي الجسَد، لأنهُ يَلي شعرَه، والدِّثارُ هو: الثَّوبُ الذي يكونُ فوقَ الشِّعار، أي: أنتُم الخاصَّةُ والبِطانة، والنّاسُ العامّةُ والدِّثار.

قولُه: (**انْهِياضُ العَظْم**) أي: انكسارُه.

---

(١) في (ي): «مأمورة».

(٢) أخرجه البخاريّ (٤٠٧٥)، ومسلم (١٠٦١).

أي: تمنَّوا أن يَضرُّوكم في دينِكم ودنياكم أشدَّ الضَّرَرِ وأبْلَغه. ﴿قَدْ بَدَتِ ٱلْبَغْضَآءُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ﴾؛ لأنهم لا يتمالكونَ مع ضَبْطِهم أنفسَهم، وتحامُلِهم عليها أن ينفلتَ من ألسنتِهم ما يُعْلَمُ به بُغضُهم للمسلمين. وعن قَتادةَ: قد بدتِ البغضاءُ لأوليائهم من المنافقينَ والكفار، لإطْلاعِ بعضِهم بعضًا علىٰ ذلك. وفي قراءةِ عبدِ الله: (قد بدأ البغضاء). ﴿قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ ٱلْأَيَٰتِ﴾ الدالةَ علىٰ وجوبِ الإخلاصِ في الدِّين، وموالاةِ أولياءِ الله، ومعاداةِ أعدائه. ﴿إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ﴾ ما بُيِّنَ لكم، فَعَمِلْتُم به. فإن قلتَ: كيفَ موقعُ هذه الجُمَل؟ قلتُ: يجوزُ أن يكونَ ﴿لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا﴾ صفةً للبطانة، وكذلك: ﴿قَدْ بَدَتِ ٱلْبَغْضَآءُ﴾، كأنه قيل: بطانةً غيرَ آليكم خبالًا باديةً بغضاؤهم. وأمّا ﴿قَدْ بَيَّنَّا﴾ فكلامٌ مبتدأ، وأحسنُ منه وأبلغُ أن تكونَ مستأنفاتٍ كلُّها علىٰ وجهِ التعليلِ للنهْيِ عن اتخاذِهم بطانةً. ....

قولُه: (وتحامُلِهم عليها)، الأساس: تحامَلتُ الشيءَ: حَمَلتَه علىٰ مشقّة.

قولُه: (أن يَنفلتَ مِن ألسِنتِهم) مفعولُ «لا يتمالكونَ»، أي: لا يتماسَكونَ انفلاتَ ما يُعلَمُ به بُغضُهم، يعني: أنّهم ضابِطونَ أنفُسَهم ممّا في صدُورِهم منَ الغَيْظِ جدّاً لكنْ يَنفَلِتُ أحياناً مِن ألسنَتِهم ما يُعلَمُ منهُ شيءٌ ممّا انطَوتْ عليه ضمائرُهم.

قولُه: (أن يكونَ ﴿لَا يَأْلُونَكُمْ﴾ صفةً [للبطانة]، وكذلك ﴿قَدْ بَدَتِ ٱلْبَغْضَآءُ﴾). سألَ عن مَواقعِ الـجُمَلِ وهيَ أربعةٌ، وذكَرَ في الجَوابِ مَواقعَ الثلاث وترَكَ موقعَ قولِه: ﴿وَدُّوا۟ مَا عَنِتُّمْ﴾: إمّا لظُهورِها أنّها صفةٌ مِثلُها؛ لأنّها توسَّطتْ بيْنَ الصِّفتَيْن، أو أنّها حالٌ منَ الواو في ﴿لَا يَأْلُونَكُمْ﴾، و«قدْ» معَها: مقدَّرةٌ و«ما»: مصدريَّة، أي: لا يألونَـكُم خَبالاً وادِّينَ عنتكم، وأمّا إيثارُ الماضي علىٰ المضارع هنا فكإيثارِه في قولِه تعالىٰ: ﴿إِن يَثْقَفُوكُمْ يَكُونُوا۟ لَكُمْ أَعْدَآءً وَيَبْسُطُوٓا۟ إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ وَأَلْسِنَتَهُم بِٱلسُّوٓءِ وَوَدُّوا۟ لَوْ تَكْفُرُونَ﴾ [الممتحنة: ٢].

قولُه: (مُستأنَفاتٍ كلُّها علىٰ وَجهِ التعليل) قيل: يريدُ أنّ الكُلَّ جَوابٌ عن السُّؤالِ عن النَّهي، والأحسَنُ أنْ يُجرِيَ الكلَّ مُستأنَفاتٍ علىٰ الترتيبِ، كأنهُ قيل: لِمَ لا نتَّخذُهم بِطانةً؟

«ها» للتنبيه، و«أنتم» مبتدأ، و﴿أُوْلَآءِ﴾ خبرُه، أي: أنتم أولاءِ الخاطئونَ في موالاةِ منافقي أهلِ الكتاب. وقولُه: ﴿تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ﴾ بيانٌ لخطئِهم في موالاتِهم؛ حيثُ يبذلونَ محبَّتَهم لأهلِ البغضاء. وقيل: ﴿أُوْلَآءِ﴾ موصولٌ، ﴿تُحِبُّونَهُمْ﴾ صلتُه. ...

فأُجيبَ: لأنّهم لا يُقصِّرونَ في إفسادِ أمرِكم، فقيل: ولِمَ يفعلونَ ذلك؟ فأُجيبَ: لأنّهم يُبغِضونكم، ولمّا كان كلٌّ مِن ذلك مترتِّباً علىٰ الآخر صَحَّ أن يُقال: مُستأنفات، علىٰ وجْهِ التعليلِ للنَّهي عنِ اتِّخاذِهم بِطانةً.

قولُه: (بيانٌ لخطئهم) يعني: لـمّا قال: ﴿هَٰٓأَنتُمْ أُوْلَآءِ﴾ أي: أنتُم هؤلاءِ المشاهَدون، تحقيراً لشأنِهم وازدراءً بحالهم[1] لِـمَا شوهِدَ منهم ما يجبُ تَخْطِئتُهم بِهِ، بيَّنَ ما بِهِ استَحقّوا هذا التحقيرَ فقال: ﴿تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ﴾، قال القاضي: ﴿تُحِبُّونَهُمْ﴾: خبرٌ ثانٍ أو خبرٌ لـ﴿أُوْلَآءِ﴾، والجُملةُ خبرُ ﴿أَنتُمْ﴾، كقولِك: أنت زيْدٌ تُحِبُّه، أو: حالٌ والعامل فيها معنىٰ الإشارة[2]، وقالَ أبو البقاءِ في «البقرة»: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾: علىٰ تقديرِ حذْفِ المضاف، أي: أنتُم مثلُ هؤلاءِ، و﴿تَقْتُلُونَ﴾: حال، ويَعمَلُ فيها معنىٰ التشبيه[3].

ويُمكن أن يكونَ ﴿وَتُؤْمِنُونَ﴾: عطفاً علىٰ ﴿تُحِبُّونَهُمْ﴾ أي: أنتُم هؤلاءِ الخاطئونَ في مُوالاتِهم، لأنّكم تُحبُّونَهم ولا يُحبّونكم، وتؤمِنونَ بكتابِهم ولا يؤمنونَ بكتابِكم، فقد أخطَأْتُم حيثُ والَيْتُموهم في الدِّين والدُّنيا ولا يُوالونكم فيهما.

وأمّا تأليفُ النَّظْم فهو أنهُ تعالىٰ لمّا نهىٰ المؤمنينَ أن يتَّخِذوا المُنافقينَ بِطانةً وعلَّلَهُ بما أسنَدَ إليهم مِن إرادةِ الخَبالِ ووِدادةِ العنَت وإظهارِ البَغْضاءِ وإخفاءِ الضِّغْنِ والإحَن، ثُمّ قال: ﴿قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ ٱلْآيَٰتِ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ﴾ توبيخاً للمؤمنينَ وأنّهم إن لم يَرجِعوا مِن ذلك ولم ينتَبهوا مِن رَقْدة الغَفْلة، كانوا كمَسْلوبي العقول، عقَّبَ ذلك بقولِه: ﴿هَٰٓأَنتُمْ أُوْلَآءِ تُحِبُّونَهُمْ﴾ تنبيهاً لهُم علىٰ الثَّباتِ علىٰ الغَفْلةِ بعدَ تلك البَياناتِ الشّافية، المعنىٰ: ها أنتُم بعدَما تلَوْنا

---

(١) قوله: «بحالهم» أثبتناه من (ط).

(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ٨٥).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٨٦).

والواو في ﴿وَتُؤْمِنُونَ﴾ واو الحال، وانتصابُها من «لا يحبونكم»، **أي: لا يحبونكم، والحالُ أنكم تؤمنونَ بكتابِهم كلِّه**، وهم معَ ذلكَ يُبغضونكم، فما بالُكم تُحبونَهم وهم لا يؤمنونَ بشيءٍ من كتابِكم.

وفيه توبيخٌ شديدٌ بأنهم في باطِلِهم أصلبُ منكم في حقِّكم، **ونحوُه**: ﴿فَإِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ كَمَا تَأْلَمُونَ وَتَرْجُونَ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا يَرْجُونَ﴾ [النساء: ١٠٤]. ويوصَفُ المغتاظُ والنادِمُ بِعَضِّ الأناملِ والبَنان والإبهام، قال الحارثُ بنُ ظالم المُرِّيُّ:

فأقتُلُ أقوامًا لِئامًا أذلّةً ... يَعَضُّونَ مِن غَيْظٍ رؤوسَ الأباهِمِ

عليكُم ما تلَوْنا هؤلاءِ المشاهَدونَ ثابِتينَ علىٰ غَفْلتِكم وخطاياكُم تُحِبُّونَهم، ولا يُحبّونكم، معَ أنّكم تؤمنونَ بكتابِهم كلِّه ولا يؤمنونَ بشيءٍ من كتابِكم؛ ما غيَّرتُم مِن أحوالِكم شيئاً ولا أثَّرَ فيكُم ذلك التحذيرُ، ولا نجَعَ فيكم ذلك الوَعْظُ البَليغ.

قولُه: (أي: لا يُحِبُّونكم، والحالُ أنّكم تؤمنونَ بكتابِهم) يريدُ أنّها حالٌ مقرِّرةٌ لجهةِ الإشكال، كقولِهم: أتُحسِنُ إلىٰ هؤلاءِ وإنّهم يحاوِلونَ مضرَّتَك؟ فعلىٰ هذا يُقدَّرُ «إنّكم» ليَصحَّ إيقاعُ المضارع حالاً معَ الواو، ويجوزُ أنْ لا يُقدَّر، والجملةُ تكونُ معطوفةً علىٰ «تُحبّون»، أي: تَجمَعونَ بيْنَ المحبّةِ والإيمان وكَيْتَ وكيت.

قوله: (ونحوُه: ﴿فَإِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ﴾) أي: مثله في تقييد الحكم بحالٍ تختصُّ بالمؤمنين، وتنتفي عن أعدائهم، يعني: قيّد محبة المؤمنين بالإيمان بكتابهم كلِّه وعدم إيمان أهلِ الكتاب بشيء من كتاب المؤمنين، وإليه الإشارة بقوله: «وهم لا يؤمنون بشيء من كتابكم»، كما قيّد ﴿تَأْلَمُونَ﴾ برجاء المؤمنين ثوابَ الله وعدمِ رجاء الكافرين الثواب[1].

قولُه: (فأقتُلُ أقواماً لئاماً) البيت[2]، الأباهِم: أصلُه الأباهيمُ، فحُذفتِ الياءُ تخفيفاً، يقولُ: أقتُلُ الأعداءَ اللّئامَ الأذِلّة، الذين يعَضُّونَ أناملَهم منَ الغَيْظ.

---

(١) من قوله: «قوله: ونحوه: ﴿فَإِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ﴾» إلىٰ هنا أثبتناه من (ط).

(٢) وكذا عزاه أبو حيّان في «البحر المحيط» (٣: ٣٢٠) للحارث بن ظالم.

﴿قُلْ مُوتُوا۟ بِغَيْظِكُمْ﴾: دعاءٌ عليهم بأنْ يزدادَ غيظُهم حتىٰ يَهلِكوا به. والمرادُ بزيادةِ الغيظِ زيادةُ ما يَغيظُهم؛ مِن قوّةِ الإسلام، وعزِّ أهلِه، وما لهم في ذلك مِنَ الذلِّ والخِزْيِ والتَّبار. ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾: فهو يَعلَمُ ما في صدورِ المنافقينَ مِنَ الحَنَقِ والبغضاء، وما يكونُ منهم في حالِ خُلوِّ بعضِهم ببعض. وهو كلامٌ داخلٌ في جملةِ المقول أو خارج منها. فإن قلتَ: فكيف معناه على الوجهين؟ قلتُ: إذا كان داخلًا في جملة الـمَقُول، فمعناه: أخبِرْهم بما يُسِرُّونه من عَضِّهم الأناملَ غيظًا إذا خَلَوْا، وقُلْ لهم: إنّ اللهَ عليمٌ بما هو أخفىٰ ممّا تُسِرُّونه بينكم؛ وهو مُضْمَراتُ الصُّدور، فلا تظنُّوا أنّ شيئًا مِنْ أسرارِكم يَخفىٰ عليه. وإذا كانَ خارجًا فمعناه: قُلْ لهم ذلك - يا محمّدُ - ولا تتعجَّبْ مِنْ إطْلاعي إيّاك علىٰ ما يُسِرُّون؛ فإنّي أعلمُ ما هو أخفىٰ مِن ذلك؛ وهو ما أَضْمَروه في صدورِهم ولم يُظهِروه بألسنتِهم. ....

قولُه: (مِنَ الحَنَقِ والبَغْضاءِ وما يكونُ منهم): بيانٌ لِما في الصُّدور، وذلك أنّ «ذاتَ»: عامٌّ، وإنّما يتخصَّصُ بحسَبِ ما أُضيفَ إليها لاقتضاءِ المقام، وهاهنا لـمّا انطَوتْ صدورُ المنافقينَ علىٰ الحنَقِ والبَغْضاءِ خصَّصَها بهما.

قولُه: (قُلْ لهم ذلك - يا محمَّدُ - ولا تتعجَّبْ)، فإنْ قلتَ: كيفَ فسَّرَ في الوجْهِ الأوّلِ: ﴿قُلْ مُوتُوا۟ بِغَيْظِكُمْ﴾ بقولِه: «أخبِرْهم»، وقولَه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ بقولِه: «وقُلْ لهم»، وفي هذا الوجْهِ أتىٰ بـ«قُلْ» في موضعِه؟ قلتُ: لأنّ الكلامَ علىٰ الأوّلِ واردٌ علىٰ توبيخِ المنافقينَ، وأنهُ صلَواتُ الله عليه مأمورٌ بأنْ يُواجِهَهم ويُكافِحَهم بقولِه: ﴿قُلْ مُوتُوا۟ بِغَيْظِكُمْ﴾ ليَعلَموا أنّ اللهَ تعالىٰ أطْلَعَ نبيَّهُ صلَواتُ الله عليه علىٰ ما كانوا عليه مِن أنّهم إذا خلَوْا أظهَروا الغَيْظَ الكامِنَ، ويُخبِرَهم أيضاً بأنّ اللهَ تعالىٰ عَليمٌ بما هُو أخفىٰ ممّا يُسِرّونَه بينَهم، فيُجازِيَهم عليه مَزيداً للتوبيخِ وترَقّياً منَ الأدنىٰ إلىٰ الأغلَظ، وعلىٰ الثاني: الكلامُ جارٍ علىٰ تعجيبِ النبيِّ ﷺ، يعني: إنّي مُطْلِعُكَ علىٰ خُبثِهم وسوءِ دَخيلتِهم، فقُلْ لهم: موتوا بغَيْظِكُم، ولا تتعجَّبْ مِن هذا فإنّي أعلَمُ ما هُو أخفىٰ منهُ.

ويجوز أنْ لا يكونَ ثَمَّ قولٌ، وأنْ يكونَ قولُه: ﴿قُلْ مُوتُواْ بِغَيْظِكُمْ﴾ [آل عمران: ١١٩]، أمْرًا لرسولِ الله ﷺ بطِيْبِ النَّفْس، وقوَّةِ الرَّجاء، والاستبشارِ بوعدِ الله أنْ يَهْلِكوا غَيْظًا بإعزازِ الإسلامِ، وإذْلالِهم به، كأنّه قيل: حَدِّثْ نَفْسَك بذلك.

[﴿إِن تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِن تُصِبْكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُواْ بِهَا وَإِن تَصْبِرُواْ وَتَتَّقُواْ لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْـًٔا إِنَّ ٱللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ﴾ ١٢٠]

الحَسَنةُ: الرَّخاءُ، والخِصْب، والنُّصْرة، والغَنِيمة، ونَحْوُها مِنَ المنافعِ، والسَّيِّئةُ: ما كانَ ضدَّ ذلك. وهذا بيانٌ لفَرْطِ مُعاداتِهم؛ حيثُ يَحْسُدونَهم علىٰ ما نالهم مِنَ الخير، ويَشْمَتون بهم فيما أصابهم مِنَ الشِّدَّة. فإن قلتَ: كيفَ وُصِفَتِ الحسنةُ بالمسِّ والسيِّئةُ بالإصابة؟ قلتُ: المسُّ مُستعارٌ لمعنىٰ الإصابة؛ فكان المعنىٰ واحدًا، ....

قولُه: (ويجوزُ أن لا يكونَ ثَمّ قولٌ): أي: لا يكونَ الرسولُ ﷺ مأموراً بتبليغ هذا الأمرِ إليهم، بل يكونُ مأموراً بتطييبِ النفسِ بالاستبشارِ بوعدِ الله بالنُّصرةِ علىٰ سبيلِ الكِنايةِ، وهذا أبلغُ ممّا إذا قيلَ ابتداءً: حَدِّثْ نفْسَكَ بطيبِ النفس وإرغام الأعداء؛ لأنَّ هذا القولَ إنّما يُقالُ إذا حصَلَ موجِبُه من النُّصرةِ وإعزازِ الدِّين وإذلالِ الكفرة، ونحوُه قولُه تعالىٰ: ﴿إِذْ قَالَ لَهُۥ رَبُّهُۥٓ أَسْلِمْ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [البقرة: ١٣١] حيثُ قال: «ومعنىٰ قال لهُ: أسلِمْ: أخطَرَ ببالِه النظَرَ في الدلائلِ المؤدّيةِ إلىٰ المعرفةِ والإسلام، فقال: ﴿أَسْلَمْتُ﴾ أي: فنظَرَ وعرَف»[1].

قولُه: (كيفَ وُصِفَت الحسَنةُ بالمَسِّ؟) هذا سؤالٌ واردٌ علىٰ فُقدانِ المطابقةِ بيْنَ القَرينتَيْنِ ظاهراً، يعني: مِن حقِّ التقابُلِ بيْنَ الفِقرتَيْنِ التوافقُ بيْنَ الكلمتيْنِ، فكيف خُولِفَ بينَهما؟ وأجاب: أنّ المُوافقةَ حاصلةٌ من حيثُ المؤدّىٰ وأصلِ المعنىٰ، بشَهادةِ الآيات، ونقلَ في «الحواشي» عن المصنِّف[2] أنهُ قال: وإنّما جمَعَ المَسَّ والإصابةَ لافتِنانِ الكلام؛ لأنهُ أفصَحُ وأحسَن،

(١) انظر: (٣: ٩٨).

(٢) قوله: «عن المصنف» ساقط من (ط).

ألا ترىٰ إلىٰ قولِه: ﴿إِن تُصِبْكَ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِن تُصِبْكَ مُصِيبَةٌ﴾ [التوبة: ٥٠]، ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩]، ﴿إِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ جَزُوعًا * وَإِذَا مَسَّهُ ٱلْخَيْرُ مَنُوعًا﴾ [المعارج: ٢٠ - ٢١]؟ ﴿وَإِن تَصْبِرُواْ﴾ علىٰ عداوتِهم ﴿وَتَتَّقُواْ﴾ ما نُهيتُم عنه مِن مُوالاتِهم، أوْ: وإنْ تَصبِروا علىٰ تكاليفِ الدِّين ....

هذا علىٰ تقديرِ سُؤالٍ آخرَ، يعني: هَبْ أنّ التوافُقَ حاصلٌ بيْنَ القَرينتَيْنِ في أصلِ المعنىٰ، فما فائدةُ الاختلافِ بينَه وبينَ الآياتِ المُستَشهَدة؟ وأجاب: أنّ الاختلافَ للافتِنانِ في الكلامِ والنَّقْلِ مِن أسلوبٍ إلىٰ أسلوب، ولو قال: لاقتضاءِ المقامِ والتنبيه علىٰ الخطأِ العظيم للمخاطَبينَ كما سبَقَ في قولِه: ﴿هَٰٓأَنتُمْ أُوْلَآءِ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ وَتُؤْمِنُونَ بِٱلْكِتَٰبِ كُلِّهِۦ﴾ فإنهُ يقتضي عُنْفاً شديداً وتعييراً بَليغاً، ولذلك استُعيرَ لجانبِ الحسَنة المَسُّ، وذُكِرَ في السيِّئةِ الإصابةُ ليَدُلَّ علىٰ الإفراطِ الشديدِ والتفريطِ البليغ، وليسَ كذلكَ في سائرِ الآيات، لَكان أحسنَ، وإلىٰ هذا المعنىٰ أشارَ صاحبُ «الانتصاف» حيثُ قال: يُمكنُ أن يقال: المَسُّ أقَلُّ تمكُّناً منَ الإصابة، وهُو أقَلُّ درَجاتِها، أي: إنْ تُصِبْكَ حسَنةٌ أدنىٰ إصابةٍ تسُؤْهم ويحسُدوكم، وإن تتمكَّنْ مِنكُم المصيبةُ وتنتهي الحَدَّ الذي يَرْثي عندَها الشامتُ فهؤلاءِ لا يَرْثونَ ولا يرجعونَ عن حسَدِهم، بل يَفرَحونَ ويُسَرّونَ[١].

الإنصاف: هذا حسَنٌ لكنْ يحتاجُ الجوابَ عنِ الآيةِ التي استَشهَدَ بها الزمَخْشريُّ ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ﴾ [النساء: ٧٩]، وهُو ذكَرَ جواباً عامّاً[٢].

وقلتُ: الجَوابُ ما ذكَرْناه مِن أنّ التّخصيصَ بحسَبِ المقامِ وإخراجِ الكلام لا علىٰ مُقتضىٰ الظاهِر، والذي يَنصُرُ قولَ صاحبِ «الانتصاف» مجيءُ الفرَحِ بمعنىٰ البطَر مقابِلاً للسُّوء، قالَ الجوهريُّ: الفرَحُ أيضاً: البطَرُ، لقولِه تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْفَرِحِينَ﴾ [القصص: ٧٦].

قولُه: (**أو: وإن تَصبِروا علىٰ تكاليفِ الدِّين**) وذلكَ أنّ الصَّبرَ علىٰ مُكابَدةِ أعداءِ الله

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٤٠٧).

(٢) «الإنصاف» ق ٤٦/ أ.

ومَشاقِّه وتتَّقُوا اللهَ في اجتنابِكم محارِمَه؛ **كُنتم في كَنَفِ اللّٰهِ؛ فلا يضرُّكم كَيْدُهم.**
وقُرِئ: (لا يَضِرْكم) مِنْ ضارَه يَضِيرُه، ....

التجاءٌ إلىٰ كنَفِ الله، فيُورِثُ النُّصرةَ، وكَفُّ ضررِهم والصَّبرُ علىٰ مَشاقِّ التكاليفِ يورِثُ الزُّلفىٰ مِن جَنابِ الله والأمانَ مِن عذابِه في الدُّنيا والآخِرة.

قولُه: (**كنتُم في كَنَفِ الله فلا يَضُرُّكم**) فيهِ إشعارٌ بأنّ قولَه: ﴿لَا يَضُرُّكُمْ﴾ ليسَ بجَزاءٍ تحقيقاً، بل الجزاءُ محذوفٌ وهُو مسبَّبٌ عنه، **الأساسُ**: هُم في أكنافِ الحِجاز: في نَواحيهِ، ومنَ المجاز: حرَّكَ الطائرُ كنَفَيْهِ: جَناحَيْه، وتقولُ: في حِفظِ الله وكنَفِه.

قولُه: (**وقُرِئَ: لا يَضِرْكُم**) بكسرِ الضّادِ وتخفيفِ الرّاء: نافعٌ وابنُ كثيرٍ وأبو عمْرو، علىٰ أنه جوابُ الشَّرط، والباقونَ بالضَمِّ، والفَتحُ شاذٌّ[1]، قالَ مكّي: مَن شدَّدَ وضَمَّ الراءَ احتمَلَ أن يكونَ مجزوماً علىٰ جوابِ الشَّرطِ، ولكنهُ لمّا احتاجَ إلىٰ تحريكِ المشدَّد أتْبَعَه ضمَّة ما قبلَه، وقيل: هُو مرفوعٌ علىٰ إضمارِ الفاءِ أو علىٰ نيّةِ التقديمِ قبلَ ﴿وَإِن تَصْبِرُواْ﴾، نحو:

إنّك إن يُصرَعْ أخوكَ تُصرَعُ

فرَفَعَ «تُصرَعُ»[2] علىٰ نيّةِ التقديم. والأولُ أحسَنُها، وقد حُكِيَ عن عاصمٍ أنهُ قرأَ بفَتْحِ الرّاءِ مشدَّدةً، وهُو أحسَنُ منَ الضَمِّ، ومَن خفَّفَ جزَمَ الرّاءَ جَواباً وهُو مِن: ضارَهُ يَضيرُه، وحكىٰ الشافعيُّ: يضورُه، فيجبُ جَوازُ ضَمِّ الضّاد، وقال صاحبُ «الكشْف» أبو إسحاق[3]: جعلَهُ مجْزوماً وبَناهُ علىٰ الضمِّ كما يُبنىٰ علىٰ الفَتح نحوَ: لم يَرُدَ، فالضَّمّةُ عندَهُ بناءٌ لا إعراب، وكأنهُ هُو الوَجْه، وقال: وقياسُ سيبويهِ أن يكونَ علىٰ التقديمِ والتأخير[4].

(١) وممّن قرأ بها المُفضَّلُ عن عاصم. انظر: «مُختصر في شواذّ القرآن»، ص٢٢.

(٢) فرفع «تصرع» ساقط من (ط).

(٣) يعني أبا إسحاق الثعلبي النيسابوري صاحب التفسير المشهور: «الكشف والبيان عن تفسير القرآن»، وهو مشهورٌ مطبوعٌ مُتداوَل.

(٤) «مشكل إعراب القرآن» (١: ١٧٢- ١٧٣)، وانظر كلامَ أبي إسحاق الثعلبي في «الكشف والبيان» (٣: ١٣٦).

و﴿يَضُرُّكُمْ﴾ علىٰ أنّ ضمَّةَ الراءِ لإتْباعِ ضمَّةِ الضاد، كقولك: مُدُّ يا هذا؛ وروىٰ المفضَّلُ عن عاصمٍ: (لا يَضُرَّكم) بفتحِ الراء. وهذا تعليمٌ من الله وإرشادٌ إلىٰ أنْ يُستعانَ علىٰ كيدِ العدوِّ بالصبرِ والتقوىٰ، وقد قالَ الحُكماء: **إذا أردتَ أن تَكبِتَ مَن يَحْسُدُك فازْدَدْ فضلًا في نَفْسِك.**

﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ مِنَ الصبرِ والتقوىٰ وغيرِهما ﴿مُحِيطٌ﴾ ففاعلٌ بكم ما أنتم أهْلُه. وقُرئ بالياءِ بمعنىٰ: أنه عالِـمٌ بما يَعْملون في عَداوتِكم فمُعاقِبُهم عليه.

﴿وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ تُبَوِّئُ ٱلْمُؤْمِنِينَ مَقَٰعِدَ لِلْقِتَالِ ۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ۝ إِذْ هَمَّت طَّآئِفَتَانِ مِنكُمْ أَن تَفْشَلَا وَٱللَّهُ وَلِيُّهُمَا ۗ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [١٢١-١٢٢]

قولُه: (**وقد قالَ الحُكماءُ: إذا أردتَ أن تَكبِتَ مَن يَحْسُدُك فازْدَدْ فضلاً في نفْسِك**)، نظَمَ الشافعيُّ رضيَ اللهُ عنه المعنىٰ:

إذا مـا شـئـتَ إرغـامَ الأعـادي	بـلا سـيـفٍ يُسَـلُّ ولا سِـنانِ
فزِدْ في مكرُماتِـكَ فَهْـيَ أعـدَىٰ	علىٰ الأعداءِ مِن نُوَبِ الزّمانِ(١)

وأمّا تنزيلُ هذا المعنىٰ علىٰ الآية فهو أنَّ قولَه: ﴿لَا يَضُرُّكُمْ﴾ وقَعَ جزاءً لصَبرِهم وتَقْواهم، ولا يستقيمُ ذلك المعنىٰ علىٰ ظاهرِه، لكنّ مفهومَ قولِه: ﴿لَا يَضُرُّكُمْ﴾ بعدَ ذكْرِ الصّبرِ والتَّقوىٰ يُؤْذِنُ أنّ القومَ إنّما حاولوا الإضرارَ بسببِ الحسَدِ لاشتمالِ المقام عليه، والحاسدُ إنّما يتغيَّظُ بما يتصوَّرُ في المحسودِ مِن صفةِ الكمال، ولا كمالَ في الإنسانِ أكمَلُ مِنَ الاكتساءِ(٢) بلِباسِ الصَّبرِ والتّزيّي بزيِّ التَّقْوىٰ، ولـمّا عُلِمَ أنّ غَيْظَ الحاسِدِ لا يؤثّرُ إلّا فيه وأنّ غائلةَ ضرَرِه راجعةٌ إليه قيل: ﴿وَإِن تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْـًٔا﴾ أي: يَرجِعُ ضرَرُه إليهم.

---

(١) لم أجد البيتين فيما بين يديّ من مصادر التخريج.

(٢) في (ي): «الاكتساب» وهو خطأ.

﴿و﴾ اذكر ﴿إِذۡ غَدَوۡتَ مِنۡ أَهۡلِكَ﴾ بالمدينة؛ وهو غدُوُّه إلىٰ أُحُدٍ مِن حُجْرةِ عائشةَ رضي الله عنها. رُوِيَ: أنّ المشركين نَزَلوا بأُحُدٍ يومَ الأربعاء، فاستشارَ رسولُ الله ﷺ أصحابَه، ودَعا عبدَ الله بنَ أُبيِّ بنِ سَلُول، ولَمْ يدعُه قطُّ قَبْلَها، فاستشارَه، فقالَ عبدُ الله وأكثرُ الأنصار: يا رسولَ الله، أقِمْ بالمدينةِ ولا تخرجْ إليهم، فواللّٰـهِ ما خَرَجْنا منها إلىٰ عدوٍّ قطُّ إلا أصابَ منّا، ولا دَخَلَها علينا إلا أَصبْنا منه، فكيفَ وأنتَ فينا! فدَعْهم فإنْ أقامُوا أقامُوا بشرِّ مَحْبس، وإنْ دَخلوا قاتَلَهمُ الرِّجالُ في وُجوهِهم، ورَماهم النساءُ والصِّبيانُ بالحِجارة، وإنْ رَجعُوا رَجعُوا خائبين. وقال بعضُهم: يا رسول الله، اخرجْ بنا إلىٰ هؤلاءِ الأكْلُب؛ لا يرَوْن أنّا قد جَبُنّا عنهم. وقال ﷺ: «إني قد رأيتُ في مَنامي بَقَرًا مُذبَّحةً حَوْلي، فأوَّلْتُها خيرًا، ورأيتُ في ذُبابِ سَيْفي ثَلْمًا، فأوَّلتُه هزيمة، ورأيتُ كأنّي أدخلتُ يَدِيْ في دِرْعٍ حَصينة، فأوَّلتُها المدينةَ، فإنْ رأيتُم أن تُقِيموا بالمدينةِ وتَدَعُوهم»، فقالَ رجالٌ من المسلمين قد فاتَتْهم بَدْرٌ وأكرَمَهم اللهُ بالشهادة يومَ أُحد: اخرُجْ بنا إلىٰ أعدائِنا. فلَمْ يَزالوا به حتى دَخَلَ فلَبِسَ لَأْمَته؛ فلَمّا رأَوْه قد لَبِسَ لَأْمَته، نَدِمُوا وقالوا: بئسما صَنَعْنا، نُشِير علىٰ رسولِ الله ﷺ والوحيُ يأتيه! وقالوا: اصنَعْ يا رسولَ الله ما رأيتَ. فقال: «لا يَنْبغي لنبيٍّ أنْ يَلْبَسَ لَأْمَتَه فيَضَعَها حتىٰ يُقاتِلَ»، فخرجَ يومَ الجمعةِ بعد صلاةِ الجمعة، ..

قولُه: (في ذُباب سيْفي)[1] أي: طرَفُه الذي يُضرَبُ به، النِّهاية: وفي الحديث: «رأيتُ أنّ ذُبابَ سَيفي كُسِر، فأوَّلتُه أنه يُصابُ رجُلٌ مِن أهلي، فقُتِلَ حَمْزةُ».

قولُه: (لأْمَته)، النِّهاية: اللأْمَة مهموزةً: الدِّرعُ، وقيل: السِّلاح، ولأْمةُ الحَرْبِ: أداتُه، وقد تُترَكُ الهمزةُ تخفيفاً.

---

(١) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٤٤٥) والحاكم في «المستدرك» (٢: ١٢٨) والبيهقيّ في «السنن الكبرىٰ» (٧: ٤١) وفي «دلائل النبوّة» (٣: ٢٠٤) وانظر تمامَ تخريجِه في: «تخريج أحاديث الكشاف» للحافظ الزيلعي (١: ٢١٧-٢١٩).

وأصبحَ بالشِّعبِ من أُحدٍ يومَ السبت للنصفِ مِنْ شوّالٍ يمشي علىٰ رِجلَيْه، فجَعَلَ يصفُّ أصحابَه للقتال كأنّما يُقوِّم بهم القِدْح؛ إنْ رأىٰ صَدْرًا خارجًا قال: «تأخَّرْ»، وكان نزولُه في عُدْوةِ الوادي، وجَعَلَ ظَهْرَه وعسْكَرَه إلىٰ أُحُد، وأمَّرَ عبدَ الله بنَ جُبير علىٰ الرُّماة..

قولُه: (وأصبحَ بالشِّعبِ)، **الجَوهريّ**: الشِّعبُ، بالكسر: الطريقُ في الجبَل، وشَعَبْتُ الشيءَ: فَرَقْتَه، وشَعبْتُه: جمَعتُه، وهُو منَ الأضداد. **الراغبُ**: الشِّعبُ منَ الوادي: ما اجتَمعَ منهُ طرَفٌ وتفرَّقَ طرَفٌ، فإذا نظَرتَ منَ الجانبِ الذي يتفرَّقُ أخَذْتَ في وَهْمِك واحداً يتفرَّقُ، وإذا نظَرتَ إليه مِن جانبِ الاجتماع أخذْتَ في وَهْمِك اثنَيْنِ اجتَمعا، فلذلك قيل: شعَبْتُ الشيءَ: إذا فرَقْتَه، وشَعبْتُه: إذا جمَعتَه[1].

قولُه: (كأنّما يُقوِّمُ بهمُ القِدْح)، **النِّهاية**: هُو السَّهمُ الذي كانوا يَستَقْسِمونَ به، أو الذي يُرمىٰ بِهِ عنِ القَوْس.

أرادَ أن يقولَ: كأنّما يُقوِّمُهم بالقِدْح، أي: يُسوِّي صُفوفَهم تسويةَ السَّهم[2]، فقَلَبَ وقال: كأنّما يُقوِّمُ بهمُ القِدْح، كقولِه: عرَضْتُ الناقةَ علىٰ الحوْض، مبالغةً في التقويم، ويَجوزُ أن يكونَ تجريداً، أي: يُسوِّي صُفوفَهم تسويةَ السَّهم.

قولُه: (في عُدوة) العُدوةُ: شَطُّ الوادي.

قولُه: (وأمَّرَ عبدَ الله بنَ بُجَيْر[3]) علىٰ المصغَّر والباءُ مقدَّمٌ علىٰ الجيم، وروايةُ البخاريِّ

---

(١) «مفردات القرآن»، ص٤٥٥.

في (ط): «شعبت الشيء: إذا جمعته، وشعبته: إذا فرّقته».

(٢) قوله: «أي: يسوي صفوفهم تسوية السهم» ساقط من (ط).

(٣) كذا في الأصول الخطية، وكلام الطيبي صريحٌ في أن نسخته كانت كذلك، لكن في الأصل الخطي من «الكشاف»، وفي نصّه من (ط)، وفي النسخ المطبوعة منه: «جبير».

وقال لهم: «انضَحُوا عنّا بالنَّبْلِ لا يأتونا مِن وَرائنا». ﴿تُبَوِّئُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾: تُنزِلهم.

وقرأ عبدُ الله: (للمؤمنين) بمعنىٰ: تُسوِّي لهم وتهيِّئ. ﴿مَقَٰعِدَ لِلْقِتَالِ﴾: مواطنَ ومواقفَ، وقد اتُّسِعَ في «قَعَدَ وقامَ» حتىٰ أُجرِيا مُجْرى «صار»، واستُعمِلَ المَقْعَدُ والمَقام في معنىٰ المكان، ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ﴾ [القمر: ٥٥]، ﴿قَبْلَ أَن تَقُومَ مِن مَّقَامِكَ﴾ [النمل: ٣٩]: من مَجْلِسِك ومَوْضعِ حُكْمك. ﴿وَٱللَّهُ سَمِيعٌ﴾ لأقوالِكم ﴿عَلِيمٌ﴾ بنيّاتِكم وضمائرِكم. ﴿إِذْ هَمَّت﴾ بَدَلٌ مِن ﴿إِذْ غَدَوْتَ﴾، أوْ عَمِلَ فيه معنىٰ ﴿سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾. ...

وأبي داودَ عن البَراءِ: عبدَ الله بنَ جُبَيْر[1]، قالَ صاحبُ «الجامع»: هُو عبدُ الله بنُ جُبَير بنِ النُّعمانِ الأنصاريُّ، جُبَيْر: بضمِّ الجيم والباءِ الموحَّدة[2].

قولُه: (**وقال لهم: انضَحوا عنّا بالنَّبْل**) أي: ادفَعوا، **النِّهاية**: أنه ﷺ قال للرُّماةِ يومَ أُحُد: «انْضَحوا عنّا الخَيْل، لا نُؤتَىٰ مِن خَلْفِنا»، أمرَهم بالثَّبات، يقال: نَضَحوهم بالنَّبْل: إذا رَمَوْهُم.

قولُه: (**عمِلَ فيه معنىٰ ﴿سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾**) قيل: لم يقُلْ: عمِلَ سميعٌ عليمٌ؛ لأنَّ الصِّفةَ المشبَّهةَ لا تكونُ في الأفعالِ المتعدِّيةِ، ويَلزَمُ منهُ أن ينتصب مفعولاً به، كأنه قيل: واللهُ يعلَمُ إذْ همَّتْ طائفتانِ، ويُمكنُ أن يُقال: إنّ قولَه: ﴿إِذْ هَمَّت﴾ إذا أُبدِلَ مِن ﴿وَإِذْ غَدَوْتَ﴾ تبقىٰ الصِّفتانِ علىٰ إطلاقِهما فيُحمَلانِ علىٰ الأَصْل، والذهابُ إلىٰ أنّهما صِفتانِ مشبَّهتان، وإذا جُعِلَ معمولاً لهما وجَبَ أن يُذهَبَ إلىٰ أنّهما اسما الفاعل علىٰ المبالغة، وأمّا معنىٰ قولِه: «عمِلَ فيه معنىٰ ﴿سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾» فهُوَ أنّ الأصْلَ في العمَل الفعلُ، وأنّهما إنّما عمِلا لِما[3] فيهما مِن معناه، قال في قولِه: ﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ﴾ [إبراهيم: ٣٩]: «ذكَرَ سيبويهِ فَعِيلاً في جُملةِ أبنيةِ المبالغةِ

---

(١) انظر: «صحيح البخاري» (٣٠٣٩) و«سنن أبي داود» (٢٦٦٢).

(٢) «تكملة جامع الأصول» (٢: ٥٦٦).

(٣) في (ط): «بها».

والطائِفتان: حَيّانِ مِنَ الأنصار: بنو سَلِمةَ مِنَ الخَزْرج، وبنو حارِثةَ مِنَ الأوْس، وهما الجَناحان. خَرَجَ رسولُ الله ﷺ في ألفٍ، وقيل: في تسعِ مئة وخمسين، والمشركون في ثلاثةِ آلاف، ووَعَدَهم الفتْحَ إنْ صَبَروا، فانْخَزَلَ عبدُ الله بنُ أُبَيٍّ بثُلثِ الناس، وقال: يا قوم، علامَ نقتلُ أنفُسَنا وأولادَنا؟! فتبِعَهم عمرُو بنُ حَزْمٍ الأنصاريُّ، فقال: **أنشُدُكم اللهَ في نبيِّكم وأنفسِكم**. فقال عبدُ الله: لو نعلمُ قتالًا لاتَّبعناكم. فهَمَّ الحَيَّانِ باتِّباعِ عبدِ الله، فعَصَمَهم الله، فمضَوْا مع رسولِ الله ﷺ. وعن ابنِ عبّاسٍ رضي الله عنه: **أضْمَروا أنْ يَرجِعوا، فعَزَمَ اللهُ لهم علىٰ الرُّشد فثَبَتُوا**. والظاهرُ **أنّها ما كانت إلا همّةً** وحديثَ نَفْس، وكما لا تَخْلُو النفسُ عند الشِّدَّة مِنْ بعضِ الهَلَعِ ثُمَّ يردُّها صاحبُها إلىٰ الثَّباتِ والصبر، ويُوَطِّنُها علىٰ احتمالِ المكروه، ....

العامِلة عمَلَ الفعل، كقولِك: هذا ضَروبٌ زيداً وضارِبٌ[1] أخاه، ومِنحارٌ إبِلَه، وحَذِرٌ أُموراً، ورحيمٌ أباه»[2].

قولُه: (**أنشُدُكم الله**)، **الجَوهريّ**: نَشَدْتُ فلاناً أنشدُه نشْداً: إذا قُلتَ له: نَشَدتُكَ اللهَ، أي: سألتُك بالله، كأنّك ذكَّرْتَه إيّاه.

قولُه: (**أضْمَروا أن يَرجِعوا**) أي: عزَموا وقَصَدوا، يَدُلُّ عليه قولُه: «والظاهرُ أنّها ما كانت إلّا همّةً»، أي: لم تكنْ عزماً ولا قَصْداً.

قولُه: (**فعزَمَ اللهُ لهُم علىٰ الرُّشد**)، **النِّهاية**: في حديثِ أمِّ سلَمةَ: **فعزَمَ اللهُ لي**[3] أي: خلَقَ لي قوةً وصبراً.

قولُه: (**أنّها ما كانت إلّا همّة**)، أي: ما كانت تلك الخَطْرةُ إلّا ما لا تَخْلو النَّفْسُ عنهُ مِن حديثِ النفْس.

---

(١) في (ط): «وضرّاب».

(٢) انظر: «الكتاب» لسيبويه (١: ١١٠-١١٤).

(٣) هو جزءٌ من حديثٍ صحيحٍ أخرجه مسلم (٩١٨).

كما قال عمرُو ابنُ الإطْنابةِ:

أقولُ لها إذا جَشَأَتْ وجاشَتْ: مكانَكِ تُحْمَدي أوْ تَستريحي

حتىٰ قال معاويةُ: عليكم بحفظ الشِّعر؛ فقد كدتُ أضَعُ رِجْلي في الرِّكابِ يومَ صِفِّين، فما ثَبَّتَ منِّي إلا قولُ عمرِو ابنِ الإطْنابة.

ولو كانت عزيمةً لـمَا ثَبَتَتْ معها الوِلاية، واللهُ تعالىٰ يقول: ﴿وَٱللَّهُ وَلِيُّهُمَا﴾، ويجوزُ أنْ يُرادَ: واللهُ ناصرُهما ومتولِّي أمْرِهما، فما لهما تَفْشَلانِ ولا تتوكَّلان علىٰ الله!...

قولُه: (أقولُ لها: إذا جشَأَتْ) البيت، وقبلَه في روايةِ اليَمينيِّ:

أبَتْ لي عِفّتي وأبىٰ بَلائي وأخْذُ الحَمْدِ[1] بالثمنِ الرَّبيحِ
وإِجشامي علىٰ المكروهِ نفْسي وضَرْبي هامةَ البطلِ المُشيحِ[2]

وقولي كلّما جشأتْ ... البيتَ: أبَتْ لي قَبولَ الضَّيمِ والبَلاء، مِن أبلىٰ في الحَرْب: إذا أظهرَ بأسَهُ وجَلادتَه، والمَشيحُ مِن: شاحَ الرجُلُ: جَدَّ في الأمرِ، وجشَأَتْ، أي: تحرَّكتْ، وجاشَتِ القِدرُ: إذا غلَتْ، وكلُّ شيءٍ يَغلي فهو يَجيشُ، حتّىٰ الهمومُ والغَصَّةُ في الصَّدر، مكانَكِ: أي: الزَمي مكانَك حتّىٰ تُغلَبي فتُحمَدي، أو تُقتَلي فتَستريحي مِن نَصَبِ الدُّنيا.

الإطْنابةُ، بكسرِ الهمزةِ وسكونِ الطاء المهمَلة والنونِ والباء الموحَّدة[3]. يُخاطِبُ نفْسَه علىٰ التجريد.

قولُه: (ويجوزُ أن يُراد: واللهُ ناصِرُهما) عطفٌ علىٰ قولِه: «ما كانت إلّا هَمّةً»، يعني: لا يجوزُ

---

(١) في (ط): «وأخذي الحمدَ».

(٢) الأبيات لابن الإطنابة، كما في «الكامل المبرّد» (٤: ٥٧)، و«العقد الفريد» لابن عبد ربّه (١: ٢٩)، و«محاضرات الأدباء» للراغب (١: ١٠٣).

(٣) وهي أمُّ الشاعر.

فإن قلتَ: فما معنىٰ ما رُوِيَ مِنْ قولِ بعضِهم عِنْدَ نزولِ الآية: والله ما يَسُرُّنا أنّا لم نَهُمَّ بالذي هَمَمْنا به وقد أخبَرَنا اللهُ بأنه وَلِيُّنا؟ قلتُ: معنىٰ ذلك: فَرْطُ الاستِبْشارِ بما حَصَلَ لهم من الشَّرَفِ بثناءِ الله، وإنزالِه فيهم آيةً ناطقةً بصحّةِ الوِلاية، وأنّ تلك الهمّةَ غيرَ المأخوذِ بها ـ لأنّها لم تكن عن عَزيمةٍ وتصميم ـ كانت سببًا لنزولِها. والفَشَل: الجُبْنُ والخَوَر. وقرأ عبدُ الله (والله وليُّهم)، كقولِه: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟﴾ [الحجرات: ٩].

أن تكونَ عَزيمةً بل تكونُ حديثَ نفْس، لأنّ اللهَ تعالىٰ يقولُ: ﴿وَٱللَّهُ وَلِيُّهُمَا﴾ واللهُ تعالىٰ لا يكونُ وَلِيَّ مَن عزَمَ خِذْلانَ الرسولِ ﷺ ومتابعةَ عدُوِّه عبدِ الله بن أُبَيّ بن سَلول، ويَجوزُ أن تكونَ عزيمةً كما قال ابنُ عبّاس، ويكونُ قولُه: ﴿وَٱللَّهُ وَلِيُّهُمَا﴾ جُملةً حاليّةً مقرِّرةً للتوبيخِ والاستبعادِ، أي: لِـمَ وُجِدَ[1] منهُما الفشَلُ والجُبنُ وتلك العزيمةُ، والحالُ أنّ اللهَ سبحانَه وتعالىٰ بجَلالتِه وعظَمتِه هُو الناصرُ يدُلُّ علىٰ التوبيخ قولُه: «فما لهما تفشَلان»، وعلىٰ الأوّلِ كانت جُملةً معطوفةً علىٰ الجُملةِ السابقة، أخبَرَ اللهُ تعالىٰ أنهُ كانَ منهمُ الفشَلُ ومنَ الله الوِلايةُ، وإليه الإشارةُ بقولِه: «وقد أخبَرَنا اللهُ بأنهُ وَليُّنا».

الراغب: الولاءُ والتَّوالي: أن يَحصُلَ شيئانِ فصاعداً حصُولاً ليس بينَهما ما ليس منهما[2]، ويُستعارُ ذلك للقُربِ مِن حيثُ المكانُ، ومِن حيثُ النِّسبةُ ومِن حيثُ الدِّين، ومِن حيثُ الصَّداقةُ والنُّصرةُ والاعتقادُ، والوَلايةُ: النُّصْرةُ، والوِلايةُ: تولّي الأمر، وقيل: هما واحدةٌ كالدِّلالةِ والدَّلالة، وحقيقتُه تولّي الأمر، والوَليُّ والمَولىٰ يُستعمَلانِ في ذلك، وكلُّ واحدٍ منهما يقالُ في معنىٰ الفاعل، أي: الـمُوالي، وفي معنىٰ المفعولِ، أي: المُوالَىٰ، ويقالُ للمؤمنِ: هُو وَليُّ الله، ولم يُرِدْ: مَولاهُ، ويقال: اللهُ وليُّ المؤمنِ ومَوْلاه[3].

قولُه: (ما رُوِيَ مِن قولِ بعضِهم عندَ نزولِ الآية)، وهُو جابرُ بنُ عبدِ الله، قال: فينا نزَلت:

---

(١) في (ط): «لم يوجد».

(٢) قوله: «ما ليس منهما» ساقط من (ط).

(٣) «مفردات القرآن»، ص٨٨٥.

....

﴿إِذْ هَمَّت طَّآئِفَتَانِ مِنكُمْ أَن تَفْشَلَا وَٱللَّهُ وَلِيُّهُمَا﴾ نحنُ الطائفتانِ: بَنو حارِثة وبَنو سَلِمة، وما يَسُرُّني أنها لم تَـنزِلْ لقولِ الله: ﴿وَٱللَّهُ وَلِيُّهُمَا﴾، أخرجَهُ البخاريُّ ومسلم[1].

قولُه: ما يَسُرُّني أنّها لم تَنْزِل، أي: ما يَسُرُّني عدَمُ نزولِ الآية، والمفهومُ: أنّ نزولَها سَرَّهُ لمّا حصَلَ لهُم الشَّرَفُ وثبَتَتِ الوِلاية، ودَلَّ ذلكَ علىٰ أنهُ سرَّتْهم تلك الهَمَّةُ، وأمّا روايةُ المصنِّفِ: «ما يَسُرُّنا أنّا لم نَهُمَّ بالذي همَمْنا بِهِ» فمعناهُ: أنّ همَّتهم سَرَّتْهم لمّا نزَلَ بسببِها توقيعُ الوِلاية، وفي كلامِ المصنِّف إشعارٌ بأنّ تلك الهَمّةَ ما كانت عزيمةً، وقولُ ابنِ عبّاس مَرْجوح[2].

وقلتُ: وكلامُ ابنِ عبّاس رضيَ اللهُ عنه مَبْنيٌّ علىٰ التوبيخ كما مَرّ، ويَنصُرُه قولُه: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ فإنه يَأبىٰ إلّا أن يكونَ تعريضاً وتغليظاً في هذا المقام، وكذا ﴿فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ مُشتمِلٌ علىٰ تشديدِ عظيم، يعني: فاتّقوا اللهَ في الثَّباتِ معَه، ولا تَضعُفوا، فإنّ نعمَتَه، وهِيَ نعمةُ الإسلام، لا يُقابَلُ شُكرُها إلّا ببذْلِ المُهَج وبفِداءِ النفْس والنُّصرةِ له والشهادةِ في سبيلِه، فاثبُتوا معَه لعلّكم تُدرِكونَ شُكرَ هذه النِّعمة، أو: فاتّقوا اللهَ في الثَّباتِ معَه والنُّصرةِ له ليَحصُلَ لكُم نعمةُ الظَّفَر، فتشكرونَها، فوَضَعَ الشُّكرَ موضعَ النِّعمةِ إيذاناً بكونِها حاصلةً، وإليه الإشارةُ بقولِه: «فوَضَعَ الشُّكرَ موضعَ الإنعام»، وكلُّ هذه التشديداتِ لا تَرِدُ علىٰ حديثِ النفْس.

وأمّا قولُ جابِر: نحنُ بنو حارثةَ وبنو سَلِمةَ، وامتيازُه إياهما عن الغَيْر، فلا يَستقيمُ إلّا علىٰ العزيمة، وقولُه: وما يَسُرُّني أنّها لم تَنزِلْ، إنّما يَحسُنُ إذا حُمِلتْ علىٰ العزيمة، ليُفيدَ المُبالغةَ، فهُو علىٰ أسلوبِ قولِه تعالىٰ: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٣].

---

(١) «صحيح البخاري» (٤٠٥١) و«صحيح مسلم» (٢٥٠٥).

(٢) في (ط): «مجروح»!

[﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنتُمْ أَذِلَّةٌ فَٱتَّقُوا ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ * إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَن يَكْفِيَكُمْ أَن يُمِدَّكُمْ رَبُّكُم بِثَلَٰثَةِ ءَالَٰفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُنزَلِينَ * بَلَىٰٓ إِن تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا وَيَأْتُوكُم مِّن فَوْرِهِمْ هَٰذَا يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُم بِخَمْسَةِ ءَالَٰفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُسَوِّمِينَ * وَمَا جَعَلَهُ ٱللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ لَكُمْ وَلِتَطْمَئِنَّ قُلُوبُكُم بِهِۦ وَمَا ٱلنَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ * لِيَقْطَعَ طَرَفًا مِّنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا أَوْ يَكْبِتَهُمْ فَيَنقَلِبُوا خَآئِبِينَ﴾ ١٢٣-١٢٧]

أمَرَهم بألّا يتوكَّلوا إلّا عليه، ولا يفوِّضوا أُمورَهم إلّا إليه، **ثم ذكَّرَهم ما يُوجِبُ عليهم التوكُّلَ** ممّا يَسَّر لهم مِنَ الفَتْحِ يومَ بَدْرٍ وهم في حالةِ قلّةٍ وذلّة. **والأذِلَّـةُ: جمعُ قِلّة**، والذُّلّان: جمعُ الكَثْرة.

قولُه: (**ثُمّ ذكَّرَهم ما يوجِبُ عليهمُ التوكُّل**): عطفٌ علىٰ قولِه: «أمرَهم بأنْ لا يتوكَّلوا إلّا عليه»، وفيه إشارةٌ إلىٰ بيانِ النَّظْم، فإنّ قولَه: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ تذييلٌ للكلام السابقِ وتعريضٌ بما صدَرَ عن بعضِهم منَ الفَشَل والخوَر؛ لأنّ قولَه: ﴿وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ الآية تذكيرٌ للأصحابِ قلّةَ صَبْرِهم ومُخالفةَ أمرِ رسُولِهم وتَرْكَهم المَرْكَز، وهُو متّصلٌ بقولِه: ﴿وَإِن تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْـًٔا إِنَّ ٱللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ﴾ بدليل قولِه في قصّةِ بدْر: ﴿بَلَىٰٓ إِن تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا وَيَأْتُوكُم مِّن فَوْرِهِمْ﴾ يعني: عليكم بالصَّبرِ والتقوىٰ، واذْكُروا ما جَرىٰ عليكُم يومَ أُحُد حينَ عَدِمتُم الصبرَ والتّقوىٰ، وما مُنِحتُم يومَ بدْر حينَ صبَرتُم واتَّقَيْتُمُ اللهَ منَ الظَّفرِ والنُّصرةِ، هذا هُو المرادُ من قولِه: «ذَكَّرَهم ما يوجِبُ عليهم التوكُّل».

قولُه: (**والأذِلّـةُ: جمعُ قِلّة**)، قال الزجّاجُ: الأذِلّةُ: جمعُ ذَليل، والأصلُ في فَعِيلٍ إذا كان صفةً أن يُجمَعَ علىٰ فُعَلاء، نحوَ ظَريفٍ وظُرَفاءَ وشَريكٍ وشُرَكاءَ، لكنّ فُعَلاءَ اجتُنِبتْ في التّضعيف، فلو قيل: في جَليلٍ وقَليل، جُلَلاءُ وقُـلَلاء، لاجتمَعَ حَرْفانِ مِن جِنس واحد، فعُدِلَ بهِ إلىٰ أفْعِلة، نحوَ: جَريب وأجْرِبة، وقَفِيز وأقْفِزة[1].

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٦٦).

وجاءَ بجَمْعِ القِلّة؛ ليدلَّ علىٰ أنهم علىٰ ذِلّتهم كانوا قليلًا. وذِلّتُهم: ما كان بهم مِن ضعفِ الحالِ وقلّةِ السِّلاحِ والمالِ والمَرْكوب؛ وذلك أنهم خَرَجوا علىٰ النَّواضِح يَعتقِبُ النَّفر منهم علىٰ البَعيرِ الواحد، وما كانَ معهم إلا فرسٌ واحد. وقِلّتُهم: أنهم كانوا ثلاث مئة وبضعةَ عشر، وكانَ عدوُّهم في حالِ كثرةٍ زُهاءَ أَلْفِ مقاتل، ومعهم مئةُ فَرَس. **والشِّكَّةُ** والشَّوْكة. وبَدْر: اسمُ ماءٍ بين مكّةَ والمدينة، كان لرَجلٍ يسمَّى بدرًا؛ فسمِّيَ به. ﴿**فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ**﴾ في الثباتِ مع رسولِه ﷺ، ﴿**لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ**﴾ بتَقْواكم ما أنعَمَ به عليكم مِن نصْرتِه، أو لعلَّكم يُنعِمُ اللهُ عليكم نعمةً أُخرىٰ تَشْكُرونها. فوُضِعَ الشُّكرُ موضعَ الإنعام؛ لأنه سببٌ له. ﴿**إِذْ تَقُولُ**﴾: ظرفٌ لـ﴿**نَصَرَكُمُ**﴾ علىٰ أن يقولَ لهم ذلك يومَ بدر، أوْ بدلٌ ثانٍ من ﴿**وَإِذْ غَدَوْتَ**﴾ علىٰ أن يقولَه لهم يومَ أُحُد. فإن قلتَ: **كيف** يصحُّ أنْ يقولَ لهم يومَ أُحُدٍ ولم تَنزِلْ فيه الملائكة؟ قلتُ: قالَه لهم مع اشتراطِ الصبرِ والتقوىٰ عليهم، فلم يَصبِروا عن الغَنائم، ولم يتّقوا **حيثُ خالَفوا أمْرَ رسولِ الله ﷺ**؛ ....

قولُه: (**والشِّكّة**)، **الجوهريّ**: الشِّكَةُ، بالكسر: السِّلاح، يقال: رجلٌ شاكُّ السِّلاح وشاكٌّ في السِّلاح، والشاكُّ السِّلاح، وهُو اللابسُ التامُّ.

قولُه: (**كيف؟**) السؤالُ واردٌ علىٰ أن يكونَ ﴿**إِذْ تَقُولُ**﴾ بدَلاً، أي: كيفَ يقولُ لهم يومَ أُحُد: أَلَنْ يَكفِيَكم إمدادُ ربِّكم بثلاثةِ آلاف؟ وأجابَ: أنّ الكلامَ واردٌ علىٰ الوَعْد ومُقارَنٌ بالشَّرطيّة، كأنه قيل: ألنْ يَكفِيَكم ثلاثةُ آلافٍ إن صبَرتُم كما في بَدْر، بلىٰ يَكفيكُمُ اللهُ، إنْ زِدتُم علىٰ الصَّبرِ التّقوىٰ يَزِدْكُم في الإمدادِ، نحوُه قولُه تعالىٰ: ﴿ **بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ** ﴾ [البقرة: ١١٢] أي: ﴿ **بَلَىٰ** ﴾: رَدٌّ لقولِهم، ثمّ يقعُ ﴿**مَنْ أَسْلَمَ**﴾ كلاماً مبتدأ، ويكونُ ﴿**مَنْ**﴾ متضمِّناً معنىٰ الشَّرط، وجَوابُه: ﴿**فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ**﴾.

قولُه: (**حيثُ خالَفوا أمْرَ رسولِ الله ﷺ**)، وذلك أنهُ ﷺ قال للرُّماة، وكانوا خمسينَ رجُلاً: «إذا رأيتُمونا تخطَّفُنا الطَّيرُ فلا تَبرَحوا حتّىٰ أُرسِلَ إليكم»، فهَزَمهم اللهُ، أي: المشركينَ، فقالَ الرُّماة: الغَنيمةَ، ظَهَرَ أصحابُكم، فلمّا أتَوْهُم صُرِفت وجوهُهم فأقْبَلوا مُنهزِمين.

فلذلك لم تنزِلِ الملائكة، ولو تـمُّوا علىٰ ما شُرِطَ عليهم لَـنزلتْ، وإنما قُدِّم لهم الوعدُ بنزولِ الملائكةِ لتَقْوىٰ قلوبُهم ويَعْزِموا علىٰ الثَّبات، ويَثِقُوا بنَصْر الله.

ومعنىٰ ﴿أَلَن يَكْفِيَكُمْ﴾: إنكارُ أن لا يَكْفِيَهم الإمدادُ بثلاثة آلافٍ مِنَ الملائكة، وإنما جيءَ بـ«لَنْ» الذي هو لتأكيدِ النفي؛ للإشعارِ بأنهم كانوا لقلَّتِهم وضعفِهم وكثرةِ عدوِّهم وشوكتِه كالآيِسِينَ مِنَ النصر. و﴿بَلَىٰٓ﴾: إيجابٌ لِـما بعد «لن»، بمعنىٰ: بَلْ يَكفِيكم الإمدادُ بهم، فأوجَبَ الكفايةَ، ....

رواه البخاريُّ وأحمدُ[1] وأبو داودَ، عن البَراء[2]، تخْطَفُنا الطَّيرُ، أي: تَسلُبُنا وتَطيرُ بنا، وهُو مبالغةٌ في الهلاك.

قولُه: (ولو تمّوا) يقال: تَمَّ علىٰ الأمرِ: استمَرَّ عليه.

قولُه: (ومعنىٰ ﴿أَلَن يَكْفِيَكُمْ﴾: إنكارُ أنْ لا يَكفِيَـهم[3])، الكَواشـيُّ: أدخَلَ همزةَ الاستفهام علىٰ النَّفي توبيخاً لهم علىٰ اعتقادِهم أنّهم لا يُنصَرون بهذا العدَد، فنقَلتْه إلىٰ إثباتِ الفعل علىٰ ما كان عليه مُستقبَلاً فقال: ﴿أَلَن يَكْفِيَكُمْ﴾[4].

قولُه: (كالآيسينَ منَ النَّصر)، وذلك أنّ «لن» فيها معنىٰ رَدِّ إنكارِ مُنكِرٍ[5]، قال: «تقولُ لصاحِبِك: لا أُقيمُ غداً، فإنْ أنكَرَ عليكَ، قلتَ: لن أُقيمَ غداً»، نزَّلَهم، لإياسِهم منَ النَّصر، منزِلةَ المُنكِرين.

---

(١) قوله: «وأحمد» ساقط من (ط).

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٨٥٩٣) والبخاري (٣٠٣٩) و(٣٩٨٦) وأبو داود (٢٦٦٢) والنسائي في «السنن الكبرىٰ» (٨٦٣٥) وأبو عوانة في «المسند» (٤: ٣٠٣) وغيرهم. وانظر تمامَ تخريجه في التعليق علىٰ «مسند أحمد».

(٣) في (م): «يكفيكم».

(٤) «تفسير الكواشي» (١: ١٨٦).

(٥) في (ط): «منكرها».

ثم قال: ﴿إِن تَصْبِرُواْ وَتَتَّقُواْ﴾ يُمدِدْكم بأكثرَ من ذلك العَدَد. ﴿مُسَوِّمِينَ﴾ للقتال. ﴿وَيَأْتُوكُم﴾ يعني: المشركين، ﴿مِّن فَوْرِهِمْ هَٰذَا﴾: من قولِك: قَفَلَ مِنْ غَزْوتِه، وخَرَجَ مِنْ فَوْرِه إلىٰ غَزْوةٍ أُخرىٰ، وجاءَ فلانٌ ورَجَعَ مِن فَوْرِه. ومنه قولُ أبي حَنيفة رضي الله عنه: الأمرُ علىٰ الفَوْرِ لا علىٰ التَّراخي. وهو مَصْدرٌ مِن: فارَتِ القِدْرُ؛ إذا غَلَتْ، فاستُعِيرَ للسُّرعة، ....

قولُه: (ثُمّ قال: ﴿إِن تَصْبِرُواْ﴾)، ويُروىٰ: (وإن تَصبِروا وتَتَّقوا) بالواو، قيل: أتىٰ بالعاطفِ معَ أنهُ ليسَ في التنزيلِ ليؤْذِنَ بأنّها مُرادةٌ، وإن لم تكنْ ملفوظةً، إذِ المعنىٰ: بلىٰ يَكفِيكمُ الإمدادُ بثلاثةِ آلاف، وإن تَصبِروا وتتَّقوا ويأْتوكم مِن فَوْرِهم هذا يُمددْكم بأكثرَ مِن ذلك.

قلتُ: هذا غيرُ مَرْضيّ، فإنّ التنزيلَ إنِ اقتضىٰ العاطفَ فلا يَجوزُ تَرْكُها، ولكنّ هذا ابتداءُ وَعْدٍ واستئافُ كلامٍ آخرَ واردٍ علىٰ الشَّرطِ والجزاء مُقَيَّدٍ بقَيْدِ الصَّبرِ والتَّقوىٰ والزيادةِ في المَدَدِ وسُرعةِ الظَّفَر، والكلامُ السابقُ واردٌ علىٰ الرَّدِّ علىٰ ما اعتَقَدوه وإنكارِ أنْ لا يَكفيَهمُ الإمدادُ بهذا العدد، فيكونُ كالتَّوطِئة للوَعْد، ولهذا قال: «ثُمّ قال: إنْ تَصبِروا» بـ«ثُمّ» ليَدُلَّ علىٰ أنّ بيْنَ الكلامَيْنِ تَراخِياً مِن حيثُ المعنىٰ، فإذاً لا مجالَ لتوسيطِ الواو.

وقال القاضي: ﴿بَلَىٰٓ﴾: إيجابٌ لِما بعدَ «لن»، أي: بلىٰ يَكفِيكُم، ثُمّ وعَدَ لهم الزِّيادةَ علىٰ الصَّبرِ والتَّقوىٰ حَثّاً عليهما وتقويةً لقلوبهم. تَمَّ كلامُه[1].

وإذا لم يكنِ الكلامُ الأوّلُ كالتَّوطِئةِ لم يَصِحَّ قولُه: «قالهُ لهُم معَ اشتراطِ الصَّبرِ والتَّقوىٰ عليهم، فلم يَصبِروا عنِ الغنائم»، وعلىٰ ما قال الزاعمُ: المعنىٰ: إنْ لم تَصبِروا يُمدِدْكُم بثلاثةِ آلاف، وإن صبَرتُم واتّقَيتُم يُمدِدْكُم بخمسةِ آلاف.

قولُه: (قفَلَ) أي: رجَعَ، «ولا تعريجَ»: ولا إقامةَ، «لا رَيْث»: لا بُطْء.

قولُه: (فاستُعيرَ للسُّرعة)، الراغبُ: الفَوْرُ: شِدّةُ الغَلَيان، ويقالُ ذلك في النارِ نفسِها

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٨٩).

ثُمَّ سُمِّيتْ به الحالةُ التي لا رَيْثَ فيها ولا تَعْرِيجَ علىٰ شيءٍ من صاحبِها، فقيل: خَرَجَ من فَوْره، كما تقولُ: خَرَجَ مِنَ ساعتِه: لَمْ يَلْبَث. والمعنىٰ: أنهم إنْ يأتُوكم مِنْ ساعتِهم هذه يُمدِدْكم ربُّكم بالملائكةِ في حالِ إتيانهم، لا يتأخَّرُ نزولُهم عن إتيانِهم. يريدُ: أنَّ اللهَ يعجِّلُ نُصرتَكم، ويُيسِّر فَتْحَكم إن صَبَرْتُم واتَّقَيْتم. وقُرِئ: (منزَّلين) بالتشديد، و(مُنْزِلين) بكسرِ الزاي، بمعنىٰ: مُنزِلين النَّصرَ؛ و﴿مُسَوِّمِينَ﴾ بفتحِ الواو وكَسْرِها، بمعنىٰ: مُعْلَمين ومُعْلِمين أنفُسَهم أوْ خَيْلَهم. قال الكَلْبيُّ: مُعْلِمينَ ....

إذا هاجَتْ، وفي القِدْرِ والغضب، قال تعالىٰ: ﴿وَهِيَ تَفُورُ * تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ ٱلْغَيْظِ﴾ [الملك: ٧-٨]، وفلانٌ منَ الحُمّىٰ يَفور، والفَوّارةُ: ما تَقذِفُ به القِدرُ من فَورانِها، وفَوّارةُ الماءِ سُمِّيتْ تشبيهاً بغلَيانِ القِدر، ويقال: فَعلتُ كذا مِن فَوْري، أي: في غلَيانِ الحال، وقيل: سكونِ الأمر، قال تعالىٰ: ﴿وَيَأْتُوكُم مِّن فَوْرِهِمْ﴾[1] [آل عمران: ١٢٥].

قولُه: (وقُرِئ: «مُنَزَّلِينَ» بالتشديد): ابنُ عامر، والباقونَ: بالتخفيف[2]، وبالتخفيف معَ كسرِ الزاءِ[3]: شاذٌّ[4].

قولُه: (و﴿مُسَوِّمِينَ﴾)، أي: وقُرِئ: ﴿مُسَوِّمِينَ﴾ بكسرِ الواو: ابنُ كثيرٍ وأبو عمرٍو[5] وعاصم[6]، وبفَتحِها: الباقون.

قولُه: (الكَلْبيُّ: مُعلِمينَ) صَحَّ بكسرِ اللام عن نُسخةِ المصنِّف.

---

(١) «مفردات القرآن»، ص٦٤٧.

(٢) انظر: «النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٤٢).

(٣) في (ط): «وبالتخفيف وبكسر الزاي».

(٤) وممّن قرأ بذلك أبو حيْوَة. انظر: «مختصر شواذّ القرآن»، ص٢٢.

(٥) في (ط): «وأبو عامر».

(٦) بمعنىٰ «معلّمين» من السَّوْمَةِ وهي العلامة. وحُجَّتُهم ما جاءَ في التفسير عن مجاهدٍ قال: كانوا ـ يعني الملائكة ـ سَوّموا نواصي خيولهم بالصوفِ الأبيضِ. هم علىٰ هذا التفسير مسوِّمون لأنهم فاعلون. انظر: «حجّة القراءات»، ص١٧٣.

بعَمائمَ صُفرٍ مُرْخاةٍ علىٰ أكتافِهم. وعن الضحَّاك: مُعْلَمين بالصُّوف الأبيضِ من نَواصي الدوابِّ وأذنابِها. وعن مُجاهد: مجْزوزةً أذْنابُ خَيْلِهم. وعن قَتادةَ: كانوا علىٰ خَيْلٍ بُلْق. وعن عُروةَ بنِ الزُّبير: كانت عِمامةُ الزُّبيرِ يومَ بَدْرٍ صفراءَ، فنَزَلتِ الملائكةُ كذلك. وعن رسولِ الله ﷺ: أنه قال لأصحابه: «تَسوَّمُوا فإنَّ الملائكةَ قد تَسوَّمتْ».

﴿وَمَا جَعَلَهُ ٱللَّهُ﴾ الهاءُ لـ﴿أَن يُمِدَّكُمْ﴾، أي: وما جَعَلَ اللهُ إمدادَكم بالملائكة إلا بشارةً لكم بأنكم تُنْصَرون. ﴿وَلِتَطْمَئِنَّ قُلُوبُكُم بِهِۦ﴾ كما كانت السَّكينةُ لبَني إسرائيلَ بشارةً بالنصر وطُمَأنينةً لقلوبِهم. ﴿وَمَا ٱلنَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ لا مِن عِنْدِ المُقاتِلةِ إذا تَكاثَروا، ولا مِنْ عندِ الملائكةِ والسَّكينة، ولكنْ ذلك مِمّا يقوِّي به اللهُ رجاءَ النُّصْرةِ والطَّمعِ في الرَّحمة، ويربُطُ به علىٰ قلوبِ المجاهدين. ﴿ٱلْعَزِيزِ﴾: الذي لا يُغالَبُ في حُكْمه، ﴿ٱلْحَكِيمِ﴾: الذي يُعطِي النَّصْرَ ويَمنعُه لِما يَرىٰ من المصلحة.

﴿لِيَقْطَعَ طَرَفًا مِّنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾: ليُهلِكَ طائفةً منهم بالقَتْلِ والأسْر، ....

قولُه: (بعمائمَ صُفرٍ مُرْخاةٍ علىٰ أكتافِهم)، في كتابِ «الوفا»، عن ابنِ الجوْزيِّ، عن نافع، عنِ ابنِ عُمرَ، أنَّ النبيَّ ﷺ كان إذا اعتَمَّ سَدَلَ عِمامَتَهُ بيْنَ كتِفَيْه، قال نافع: وكان ابنُ عُمرَ يفعَلُ ذلك[1].

قولُه: (ليُهلِكَ طائفةً منهم) فسَّر الطَرفَ بالطائفة، وجعَلَها منَ الإشرافِ بحسَبِ التركيبِ والمَقام، أمّا التركيبُ فإنّ التنكيرَ في ﴿طَرَفًا﴾ للتفخيم، وأمّا المقامُ فإنّ المقطوعَ طرَفُهم صَناديدُ قُرَيش، قال في «الأساس»: وهُو مِن أطرافِ العرَب، أي: مِن أشرافِها، وأهلِ بُيوتاتِها.

وقيل: تخصيصُ ذكرِ الطَّرفِ مِن حيثُ إنّ أطرافَ الشيءِ يُتَوصَّلُ بها إلىٰ توهينِه وإزالتِه، ولا شَكَّ أنَّ يومَ بدْر هُو فتحُ الفُتوح، وفيه فَلُّ شوكةِ المشركينَ، وطلوعُ تباشيرِ الظَّفرِ للمؤمنين، ومِن ثَمّ رُوِيَ «هذا يومٌ له ما بعدَه»[2].

---

(١) «الوفا بأحوال المصطفىٰ» (٢: ٢٥٦) والحديث المذكور أخرجه الترمذي في «السنن» (١٧٣٦) وفي «الشمائل»، ص١٠٦-١٠٧ وقال: هذا حديثٌ حسن غريب.

(٢) المحفوظ من ذلك هو قولُه ﷺ يوم بدرٍ حين نظر، إلىٰ قلّةِ عدد أصحابه: «اللهُمَّ إن تَهلِكْ هذه العصابةُ =

وهو ما كانَ يومَ بدرٍ مِن قَتْلِ سَبْعينَ وأَسْرِ سبعينَ مِنْ رُؤساءِ قُريشٍ وصَناديدِهم. ﴿أَوْ يَكْبِتَهُمْ﴾: أَوْ يُخزِيَهم ويَغِيظَهم بالهزيمة. ﴿فَيَنقَلِبُوا خَآئِبِينَ﴾: غيرَ ظافِرينَ بمُبْتغاهم، ونحوُه ﴿وَرَدَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَنَالُوا خَيْرًا﴾ [الأحزاب: ٢٥]، ويقال: كَبَتَه بمعنى كَبَدَه؛ إذا ضَرَبَ كَبِدَه بالغَيْظ والحُرْقة. وقيل في قولِ أبي الطيِّب:

لأكبِتَ حاسِدًا وأُرِيْ عَدُوًّا

هو من الكَبِد والرِّئة.

واللامُ متعلِّقة بقوله: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ﴾، أَوْ بقوله: ﴿وَمَا ٱلنَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾.

[﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَٰلِمُونَ * وَلِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ يَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ ١٢٨-١٢٩]

قولُه: (لأكْبِتَ حاسِداً وأُرِيْ عدُوّاً)، تمامُه:

كأنّهما وَداعُكَ والرَّحيلُ

«كأنّهما»، أي: الحاسِدَ والعدُوَّ، «وأُرِيَ» بياءٍ خالصة، يريدُ بِهِ الضَّربَ على الرِّئة، واللامُ في «لأكبِتَ» متّصلٌ بما قبلَه، وهُو:

رُوَيْدَكَ أيُّها المَلِكُ الجليلُ ... تـأنَّ وعُـدَّهُ ممّـا تُنيـلُ

وَجُودَكَ بالمُقامِ ولو قليلاً ... فما فيما تَجودُ بـه قليـلُ[1]

أي: أمهِلْ سَيْرَك وأخِّره واجعَلْ ذلك ممّا تُعطيه، قولُه: وجودَك، أي: وَجُدْ جُودَكَ بالمُقام، أي: بالإقامة، ولو فعَلتَهُ قليلاً، ويَجوزُ: ولوْ جوداً قليلاً، يعني: أنّ ما كان مِن جهتِك فهُو كثيرٌ وإن قَلَّ، ثُمّ شَبَّهَ الحاسِدَ والعدوَّ بوَداعِه وارتحالِه، لأنّهما يُنكِيانِ في قلبه ويُوجِعانِه.

= من أهل الإسلام، فلا تُعبدُ في الأرض أبداً»، وهو جزءٌ من حديثٍ طويلٍ أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٠٨) وأبو داود (٢٦٩٠) وغيرهما بإسنادٍ حسن.

(١) الأبيات للمتنبّي في «ديوانه» (٣: ١٣٦).

﴿أَوْ يَتُوبَ﴾ عطفٌ علىٰ ما قَبْلَه، و﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ اعتراضٌ، والمعنىٰ: أنّ اللهَ مالكُ أمْرِهم؛ فإمّا يُهلِكُهم، أوْ يَهزِمُهم، أوْ يتوبُ عليهم إنْ أسلَموا، أو يُعذِّبُهم إنْ أصرُّوا علىٰ الكُفر، وليس لك مِنْ أمْرِهم شيء، إنما أنتَ عبدٌ مبعوثٌ لإنْذارِهم ومُجاهَدتِهم. وقيل: ﴿أَوْيَتُوبَ﴾ منصوبٌ بإضْمار «أنْ»، و«أنْ يتوبَ» في حُكمِ اسمٍ معطوف بـ«أوْ» علىٰ ﴿ٱلْأَمْرِ﴾، أوْ علىٰ ﴿شَيْءٌ﴾، أيْ: ليسَ لكَ مِنْ أمْرِهم شيءٌ، أوْ مِنَ التَّوبةِ عليهم، أوْ مِنْ تَعْذيبِهم، أوْ: ليسَ لك مِنْ أمْرِهم شيءٌ، أوِ التوبةُ عليهم، أوْ تَعْذيبُهم. ....

قولُه: (**عَطْفٌ علىٰ ما قَبله**) أي: علىٰ قولِه: ﴿يَكْبِتَهُمْ﴾ أي: ليَكبتَهم أو يَتوبَ عليهم، و«أو» للتنويعِ لا للتَّرديد.

قولُه: (**أي: ليسَ لكَ مِن أمرِهم شيءٌ**)، هذا علىٰ تقديرِ العَطْفِ علىٰ «الأمر»، فهُو مِن عَطفِ الخاصِّ علىٰ العامّ، أي: أُمورُهم كلُّها لله تعالىٰ وليس لكَ من أمورِهم شيءٌ، لا منَ التَّوبةِ ولا منَ التعذيبِ.

قولُه: (**أو: لَيس لك مِن أمرِهم شيءٌ، أو التَّوبةُ عليهِم، أو تعذيبُهم**)، هذا على تقديرِ العَطْف على «شيء»، وهو أيضاً مِن عَطفِ الخاصِّ على العَامّ، أي: ليس لكَ مِن أمورِهم شيءٌ: لا أمْرُ التَّوبةِ ولا أمْرُ التعذيب، والفَرقُ بينَ الوجْهَين: هُو أنهُ علىٰ الأوّلِ سلْبُ ما يَتْبَعُ التّوبةَ والتعذيبَ منهُ صلَواتُ الله عليه بالكُلّيّـة منَ القَبولِ والرّدِّ والخَلاصِ منَ العذابِ والمَنْعِ منَ النَّجاة، وعلىٰ الثاني: سَلبُ نفْسِ التوبةِ والتعذيبِ منه، يعني: لا تَقدِرُ أن تُجبِرَهم علىٰ التوبةِ ولا أن تَمنَعَهم عنها، ولا تَقدِرُ أن تُعذِّبَهم ولا أن تَعفُوَ عنهم، فإنّ الأمورَ كلَّها بيَدِ الله، والمعنىٰ معَ الأوّلِ كما سنُبيِّنُه إن شاء اللهُ تعالىٰ. ويمكنُ أن يقالَ: إنَّ التعريفَ في الأمر للجنس، والمعنىٰ: ليس لك من الأمور الإلـٰهيةِ شيء، وهي إمّا أن يهلِكَهم اللهُ في الدنيا، أو يتوبَ عليهم فيثيبَهم في الآخرة ويفلحوا، أو يُمهلَهم إلىٰ أن يعذِّبَهم فيها، وإنما أنتَ منذر،

وقيل: ﴿أَوۡ﴾ بمعنىٰ «إلا أنْ»، كقولِك: لألزَمَنَّك أوْ تُعْطِيَني حقِّي، علىٰ معنىٰ: ليس لك مِنْ أمْرِهم شيءٌ إلّا أنْ يتوبَ اللهُ عليهم فتَفْرَحَ بحالِهم، أوْ يُعذِّبَهم فتَشَفَّىٰ منهم.

وقيل: شَجَّه عُتْبةُ بنُ أبي وقَّاص يومَ أُحُد، وكَسَرَ رَبَاعِيَتَه، فجَعَلَ يَمْسحُ الدَّمَ عن وَجْهِه وسالمٌ مَوْلىٰ أبي حُذيفة يَغسِلُ عن وَجْهِه الدَّمَ وهو يقول: «كيف يُفلِحُ قومٌ خَضَبوا وَجْهَ نبيِّهم بالدَّمِ وهو يَدْعُوهم إلىٰ ربِّهم؟! فنزَلَتْ. وقيل: أرادَ أن يَدعُوَ اللهَ عليهم فَنَهاه اللهُ تعالىٰ؛ لعِلْمِه أنّ فيهم مَن يؤمِنُ. وعن الحَسَن: ﴿يَغۡفِرُ لِمَن يَشَآءُ﴾: بالتَّوبة، ولا يشاءُ أن يَغفِرَ إلّا للتائبين، ﴿وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾: ولا يشاءُ أن يعذِّبَ إلا المُستَوْجِبينَ للعذاب. وعن عَطاء: يغفرُ لمن يتوبُ إليه، ويعذِّبُ مَن لَقِيَه ظالمًا. **وإتْباعُه** قولَه: ﴿أَوۡ يَتُوبَ عَلَيۡهِمۡ أَوۡ يُعَذِّبَهُمۡ فَإِنَّهُمۡ ظَٰلِمُونَ﴾ تفسيرٌ بيِّن لـ﴿مَن يَشَآءُ﴾، ....

إنما عليك البلاغ، وعلينا الحساب. «أو» للعهد، والإشارةُ باللام إلىٰ معنىٰ قوله ﷺ: «كيف يُفلح قومٌ شجُّوا نبيَّهم؟» وسلبُ الفَلاحِ عنهم يُؤذِن بالموت علىٰ الكُفر، وسبب النجاة في الآخرة، وذلك ليس إليكَ. ويَدخلُ هذا المعنىٰ في الوجهِ الأوّل دخولاً أوّليًّا[1].

قولُه: (**وقيل: شَجَّه**)، الحديثُ مِن روايةِ الشَّيْخَيْنِ والتِّرمذيِّ، عن أنس، أنَّ رسولَ الله ﷺ كُسِرتْ رباعِيَتُه يومَ أُحُد وشُجَّ في رأسِه، فجعَلَ يَسلُتُ الدَّمَ عن وجهِه ويقولُ: «كيفَ يُفلحُ قومٌ شَجُّوا نبيَّهم وكسَروا رَباعيَتَه»، وهو يدعوهم إلىٰ الله تعالىٰ؟[2]» فأنزَلَ اللهُ تعالىٰ: ﴿لَيۡسَ لَكَ مِنَ ٱلۡأَمۡرِ شَيۡءٌ﴾ الآية. سلَتَ الدَّمَ، أي: أماطَه.

قولُه: (**وإتْباعُه**) هُو مبتدأٌ مضافٌ إلىٰ الفاعل، وقولُه: ﴿أَوۡ يَتُوبَ عَلَيۡهِمۡ﴾ مفعولٌ أوّل، و﴿أَوۡ يُعَذِّبَهُمۡ﴾: مفعولٌ ثانٍ، وقولُه: «تفسيرٌ» خبرُ المبتدأ، يعني: لـمّا ذكرَ اللهُ تعالىٰ: ﴿أَوۡ يُعَذِّبَهُمۡ

---

(١) من قوله: «ويمكن أن يقال: إن التعريف» إلىٰ هنا أثبتناه من (ط).

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١١٩٥٦) والترمذيّ (٣٠٠٢) من حديثِ أنسِ بن مالك رضيَ اللهُ عنه. وأخرجهُ البخاري (٢٩٠٣) من حديثِ سهل بن سعد رضيَ اللهُ عنه.

....

﴿فَإِنَّهُمْ ظَٰلِمُونَ﴾ بعدَ قولِه: ﴿أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ عُلِمَ ما المرادُ بقولِه: ﴿مَن يَشَآءُ﴾ يعني: ﴿مَن يَشَآءُ﴾[1] في المَوضِعَينِ مُطلَقٌ، قيَّدَ الأوّلَ بالتائبينَ والثانيَ بالظالمين.

وقلتُ: هذا لعَمْري تعويجٌ عن المحَجّة، وتعريجٌ عن المستقيم، وفَسْرٌ للقرآنِ بالرّأي، ومُفسِّرُه داخلٌ تحتَ وَعيدِ قولِه صلَواتُ الله عليه: «مَن قالَ في كتابِ الله برأيِه، فأصابَ، فقد أخطأَ». أخرجَهُ التِّرمذيُّ وأبو داود[2].

والحَقُّ الذي لا مَحيدَ عنهُ: أنّ هذا مُعاتَبةٌ منَ الله لرسولِه صلَواتُ الله عليه علىٰ تعجيلِه في القَولِ برَفْعِ الفَلاحِ عنِ القومِ يومَ أُحُد، كما أنّ قولَه: ﴿إِذْ هَمَّت طَّآئِفَتَانِ مِنكُمْ أَن تَفْشَلَا﴾ معاتبةٌ علىٰ أصحابِه رِضوانُ الله عليهِم، وتعييرٌ لهم بالفَشَل، ويدُلُّ علىٰ أنّ هذا مُعاتَبةٌ ما رَوَينا أنهُ قال حينَ كَسْرِ رباعيّتِه وشُجَّ في وَجْهِه: «كيفَ يُفلحُ قومٌ شَجُّوا نبيَّهم؟» أي: لن يُفلِحوا أبداً، فرَدَّ بقولِه: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ﴾، كيفَ تَستبعِدُ الفلاحَ وبيَدِ الله أزِمّةُ أمورِ ما في السماوات والأرض يَغفِرُ لمَن يشاءُ ويُعذِّبُ مَن يشاء؟ وليسَ لكَ منَ الأمرِ إلّا التفويضُ والرِّضا بما قَضىٰ، فهؤلاءِ إنِ استَوْجَبوا العذابَ بِما فعَلوا بكَ فبِمشيئةِ الله لا بمشيئتِك، وإنِ استَحَقّوا الغُفرانَ بأنْ يتوبَ عليهم فبإرادتِه سبحانَه وتعالىٰ لا بإرادتِك، فقولُه: ﴿وَلِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ تأكيدٌ لقولِه: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ﴾ وتذييلٌ له، وقولُه: ﴿يَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾ تقريرُ معنىٰ التذييلِ علىٰ سبيلِ الاستئنافِ بإعادةِ صِفةِ منِ استُؤنِفَ عنهُ الحديثُ، فالغُفرانُ والتعذيبُ عامّانِ لا يُخصَّصان. نعَمْ، يَدخُلُ هؤلاءِ فيه دخولاً أوّليّاً، وقولُه: ﴿وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ تتميمٌ مُنادٍ علىٰ أنّ جانبَ الرّحمةِ راجحٌ علىٰ جانبِ العذاب، وفي قولِه: ﴿فَإِنَّهُمْ ظَٰلِمُونَ﴾ تتميمٌ لأمرِ التعذيبِ وإدماجٌ لرُجْحانِ المغفرة، يعني: سببُ التعذيبِ كونُهم ظالمين، وإلّا فالرّحمةُ مُقتضِيةٌ للغُفران، انظُرْ إلىٰ

---

(١) قوله: «يعني من يشاء» ساقط من (ط).

(٢) أخرجه الترمذيّ (٢٩٥٢)، وإسناده ضعيف لأجل حال سهيل بن أبي حزم، تكلّم فيه بعضُ أهلِ العِلم.

وأنهم المتوبُ عليهم، أوِ الظالمون، ولكنَّ أهلَ الأهواءِ والبِدَعِ يتصامُّون ويتعامَوْن عن آياتِ الله فيَخبِطُون خَبْطَ عَشْواء، ويُطيِّبون أنفُسَهم بما يَفْتَرون علىٰ ابنِ عباس مِنْ قولِهم: يَهَبُ الذَّنْبَ الكبيرَ لمن يشاء، ويعذِّبُ مَن يشاءُ علىٰ الذَّنْبِ الصغير.

[﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأۡكُلُواْ ٱلرِّبَوٰٓاْ أَضۡعَٰفٗا مُّضَٰعَفَةٗۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ * وَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِيٓ أُعِدَّتۡ لِلۡكَٰفِرِينَ * وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ لَعَلَّكُمۡ تُرۡحَمُونَ ﴾ ١٣٠-١٣٢]

﴿لَا تَأۡكُلُواْ ٱلرِّبَوٰٓاْ أَضۡعَٰفٗا مُّضَٰعَفَةٗ﴾: نَهْيٌ عن الرِّبا مع توبيخٍ بما كانوا عليه من تَضْعيفِه؛ كانَ الرَّجلُ منهم إذا بَلَغَ الدَّينُ مَحِلَّه زاد في الأَجَلِ؛ فاستغرق بالشيءِ الطَّفيفِ مالَ المَديون. ....

هذا النَّظْمِ الأنيق والترتيبِ السَّويّ، وأعْجِبْ بمَن يُفكِّكُه بالتقديمِ والتأخيرِ ويقول: «يتصامُّونَ ويتعامَوْنَ عن آياتِ الله فيَخبِطونَ خبطَ عَشْواء»، عفا اللهُ عنه.

قال القاضي: قولُه: ﴿يَغۡفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾ صَريحٌ في نَفْيِ وجوبِ التعذيبِ، والتقييدُ بالتوبةِ وعدَمِها كالمُنافي له، واللهُ غفورٌ رحيمٌ لعبادِه، فلا تُبادِرْ إلىٰ الدُّعاءِ عليهم(١).

قولُه: (نَهْيٌ عن الرِّبا معَ توبيخٍ بما كانوا عليه) الباءُ: صِلةُ «توبيخ»، أي: وبَّخَهم به، يُريدُ أنّ قولَه: ﴿أَضۡعَٰفٗا مُّضَٰعَفَةٗ﴾ قيْدٌ للنَّهيِ بحسَبِ ما كانوا عليه، لا للنَّهيِ مُطلقاً، ليُستدَلَّ بالمفهومِ علىٰ أنّ الرِّبا بدونِ القَيْدِ جائزٌ، ولهذا قال: «كان الرَّجُلُ منهم إذا بلغَ الدَّيْنُ...» إلىٰ آخرِه، نَهاهُم أوّلاً عن الرِّبا، ثُمّ وبَّخَهم علىٰ التضعيفِ، ثُمّ نَعىٰ عليهِم بالمضاعَفة، فدَلَّ علىٰ النَّعيِ بالتنكيرِ في توبيخ.

قالَ مكّي: ﴿أَضۡعَٰفٗا﴾: حالٌ، أي: مُضاعفاً، و﴿مُّضَٰعَفَةٗ﴾: نَعتُه(٢).

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٩١).

(٢) «مشكل إعراب القرآن» (١: ١٧٤).

﴿وَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ كانَ أبو حَنيفة رحمه الله، يقول: هي أخْوفُ آيةٍ في القرآن؛ حيثُ أوْعَدَ اللهُ المؤمنين بالنارِ المُعَدَّةِ للكافرينِ إنْ لم يَتَّقُوه في اجْتِنابِ محارِمِه، وقد أمدَّ ذلك بما أتْبَعَه مِنْ تعليقِ رَجاءِ المؤمنين برحمتِه بتوفُّرِهم علىٰ طاعتِه وطاعةِ رسولِه.

ومَن تأمَّل هذه الآياتِ وأمْثالَها لمْ يُحدِّثْ نفْسَه بالأطْماعِ الفارغة والتمنِّي علىٰ الله تعالىٰ. وفي ذِكْرِه تعالىٰ «العلَّ» و«عسىٰ» في نَحْوِ هذه المواضعِ ـ وإنْ قالَ الناسُ ما قالوا ـ ما لا يَخْفىٰ علىٰ العارفِ الفَطِنِ مِنْ دقَّةِ مَسْلَكِ التقوىٰ، وصُعوبةِ إصابةِ رِضا الله، وعزَّةِ التوصُّلِ إلىٰ رحمتِه وثَوابِه.

قولُه: (كان أبو حنيفةَ رحمَه اللهُ يقول: هِي أخوَفُ آيةٍ في القرآن)، يعني: كان مِن مقتَضىٰ الظاهرِ أنْ يقال: واتَّقوا النارَ التي أُعِدَّتْ لآكلي الرِّبا، فوَضَعَ موضعَه ﴿لِلْكَافِرِينَ﴾ تغليظاً علىٰ المؤمنين، أي: هذه الصِّفةُ مؤدِّيةٌ إلىٰ الكُفرِ لأنها ممّا لا يَكتَسي بها إلّا الكافرونَ، أو تعريضاً بهم، أي: هذه الصِّفةُ من صِفاتِ الكافرينَ فلا تتَّصِفوا بها.

قالَ القاضي في قولِه: ﴿وَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾: تنبيهٌ علىٰ أنّ النارَ بالذاتِ مُعَدَّةٌ للكُفّارِ وبالعَرَض للعُصاة[1].

قولُه: (وقد أَمَدَّ ذلك بما أتبَعَه) أي: أتبعَه إيّاه، فحذَفَ المفعولَ الثانيَ، وهُو عائدٌ إلىٰ ذلك، يريدُ أنّ قولَه: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ تتميمٌ لذلك المعنىٰ ومبالغةٌ فيه؛ لأنّ ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ﴾ مطلَقٌ صالحٌ لكلِّ ما يُسمّىٰ طاعةً، نحوَ: فلانٌ يُعطي ويَمنَعُ إمّا بإجراءِ المتعدِّي مُجرىٰ اللازم، وإمّا بحذْفِ المفاعيل[2]، أي: لم يقُلْ في أيِّ شيءٍ أطاعوهما لئلّا يقتصرَ علىٰ المذكور، وإليه الإشارةُ بقولِه: «بتَوفُّرِهم علىٰ طاعتِه».

قولُه: (وفي ذكْرِه تعالىٰ) خبرٌ، والمبتدأُ: «ما لا يَخفىٰ»، وقولُه: «وإنْ قال الناسُ ما قالوا» اعتراضٌ، وفي كلامِه تعصُّب لمذهبِه، فيقال: ما المانعُ عن حمْل «لعلَّ» علىٰ القَطْع مجازاً كما

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٩١).

(٢) من قوله: «صالح لكل ما يسمى طاعة» إلىٰ هنا ساقط من (ط).

[﴿وَسَارِعُوٓاْ إِلَىٰ مَغۡفِرَةٖ مِّن رَّبِّكُمۡ وَجَنَّةٍ عَرۡضُهَا ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ أُعِدَّتۡ لِلۡمُتَّقِينَ * ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ فِي ٱلسَّرَّآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَٱلۡكَٰظِمِينَ ٱلۡغَيۡظَ وَٱلۡعَافِينَ عَنِ ٱلنَّاسِۗ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلۡمُحۡسِنِينَ * وَٱلَّذِينَ إِذَا فَعَلُواْ فَٰحِشَةً أَوۡ ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ ذَكَرُواْ ٱللَّهَ فَٱسۡتَغۡفَرُواْ لِذُنُوبِهِمۡ وَمَن يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ وَلَمۡ يُصِرُّواْ عَلَىٰ مَا فَعَلُواْ وَهُمۡ يَعۡلَمُونَ * أُوْلَٰٓئِكَ جَزَآؤُهُم مَّغۡفِرَةٞ مِّن رَّبِّهِمۡ وَجَنَّٰتٞ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَاۚ وَنِعۡمَ أَجۡرُ ٱلۡعَٰمِلِينَ * قَدۡ خَلَتۡ مِن قَبۡلِكُمۡ سُنَنٞ فَسِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَٱنظُرُواْ كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلۡمُكَذِّبِينَ﴾ ١٣٣ - ١٣٧]

في مَصاحفِ أهلِ المدينة والشامِ: (سارعوا) بغيرِ واو، وقرأَ الباقُون بالواو، وتَنصُرُه قراءةُ أُبَيٍّ وعبدِ الله: (وسابِقُوا). ومعنىٰ المُسارعةِ إلىٰ المغفرةِ والجنّة: الإقبالُ علىٰ ما يُستحقَّان به. ﴿عَرۡضُهَا ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ﴾ أي: عَرْضُها عرضُ السماواتِ والأرض، كقولِه: ﴿عَرۡضُهَا كَعَرۡضِ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ [الحديد: ٢١]، والمرادُ وصفُها بالسَّعة والبَسْطة،

ذكَرْتَ في أوّلِ «البقرة»؟ فمِن دَيْدَن الملوكِ أن يَقتصِروا في مَواعيدِهمُ التي يُوطِّنونَ أنفُسَهم علىٰ إنجازِها علىٰ أنْ يقولوا: عسىٰ ولعلّ، فإذا عثَروا علىٰ[1] ذلك لم يبْقَ للطالبِ ما عندَهم شَكٌّ في النّجاحِ والفَوز بالمطلوب، سيّما وقد عقَّبَ بالترغيبِ البليغ، وهُو: ﴿وَسَارِعُوٓاْ إِلَىٰ مَغۡفِرَةٖ مِّن رَّبِّكُمۡ وَجَنَّةٍ عَرۡضُهَا ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ﴾ الآيات.

قولُه: («سَارِعوا» بغير واو): نافعٌ وابنُ عامر[2]، قلتُ: الفَصْلُ للاستئنافِ، كأنهُ قيل: كيفَ نُطيعُهما؟ فقيل: سارِعوا إلىٰ ما تُستحَقُّ به المغفِرةُ بالإسلام والتّوبةِ والإخلاص، وكلِّ ما يُتقرَّبُ به إلىٰ جَنّةٍ هذه صِفتُها، والوَصْلُ علىٰ أنهُ عطفٌ تفسيريّ.

---

(١) قوله: «على» سقط من (م).

(٢) وكلاهما كان مُتبعاً لمصحفِ بلَدِه. انظر: «حُجّة القراءات»، ص١٧٤.

فشُبِّهتْ بأوسعِ ما عَلِمَه الناسُ مِن خَلْقِه وأبْسَطِه. وخُصَّ العَرْض؛ لأنّه في العادةِ أدنىٰ مِنَ الطُّول؛ للمبالغة، كقوله: ﴿بَطَآئِنُهَا مِنْ إِسْتَبْرَقٍ﴾ [الرحمن: ٥٤]. وعن ابنِ عبّاس رضي الله عنه: كسَبْعِ سماوات وسَبْعِ أرَضِين لو وُصِلَ بعضُها ببعض. ﴿فِي ٱلسَّرَّآءِ وَٱلضَّرَّآءِ﴾: في حالِ الرَّخاءِ واليُسْر، وحالِ الضِّيْقة والعُسْر، لا يُخِلُّون بأن يُنفِقوا في كِلْتا الحالتَيْن ما قَدَرُوا عليه مِنْ كثيرٍ أوْ قليل ـ كما يُحكىٰ عن بعضِ السَّلَف: أنّه ربَّما تصدَّق ببَصَلة. وعن عائشةَ رضي الله عنها: أنّها تصدَّقتْ بحَبّةِ عِنَب ـ أوْ في جميعِ الأحوال؛ لأنّها لا تَخلو مِنْ حالِ مَسَرَّة ومَضرَّة، لا يَمْنَعُهم حالُ فَرحٍ وسُرورٍ ولا حالُ مِحْنةٍ وبَلاء مِنَ المعروف، وسواءٌ عليهم كانَ الواحِدُ منهم في عُرْسٍ أوْ حَبْس، فإنّه لا يدَعُ الإحْسان. وافتُتِحَ بذِكْرِ الإنْفاق؛ لأنّه أشقُّ شيءٍ علىٰ النَّفْس، وأدلُّه علىٰ الإخلاص؛ ولأنه كانَ في ذلك الوقتِ أعظمَ الأعمال؛ للحاجةِ إليه في مُجاهَدةِ العدوِّ ومُواساةِ فُقراءِ المسلمين. كَظَمَ القِرْبةَ: إذا مَلأَها وشدَّ فَاها، وكَظَمَ البعيرُ: إذا لم يَجْتَـرَّ، ومنه كَظْمُ الغَيْظ؛ وهو أنْ يُمْسِكَ علىٰ ما في نَفْسِه منه بالصَّبر، ولا يُظْهِرَ له أثَرًا. وعن النبيِّ ﷺ: «مَن كَظَمَ غَيْظًا وهو يَقدِرُ علىٰ إنْفاذِه مَلأَ اللهُ قَلْبَه أمْنًا وإيمانًا»، وعن عائشةَ رضيَ اللهُ عنها: أنّ خادِمًا لها غاظَها، فقالت: لله دَرُّ التقوىٰ ما تَركتْ ....

قولُه: (بأوسعِ ما عَلِمَه الناسُ): تنبيهٌ أنّ ذلك ممّا لا يُقاسُ بشيء، ولكنْ ذُهِبَ فيه إلىٰ المذهبِ المتعارَف، علىٰ نحوِ قولِه: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾ [هود: ١٠٧].

قولُه: (كقولِه تعالىٰ: ﴿بَطَآئِنُهَا مِنْ إِسْتَبْرَقٍ﴾ [الرَّحمٰن: ٥٤]) قال: مِن ديباج ثَخين، وإذا كانتِ البطائنُ منَ الإستبرق فما ظَنُّك بالظّهائر؟

قولُه: (إذا لم يَجْتَـرَّ)، الجَوهريّ: اجترَّ البعيرُ: منَ الجِرّةِ، وكلُّ ذي كَرِشٍ مجترٌّ.

قولُه: (مَن كظَمَ غيْظاً)، الحديثُ مِن روايةِ التِّرمذيِّ وأبي داودَ وابنِ ماجَهْ، عن سَهْل ابن سَعْد، عن أبيه، عن رسولِ الله ﷺ أنه قال: «مَن كظَمَ غَيْظاً وهُو يَقدِرُ أن يُنفِذَه دَعاهُ اللهُ

لذي غَيْظٍ شِفاءً. ﴿وَٱلْعَافِينَ عَنِ ٱلنَّاسِ﴾: إذا جَنىٰ عليهم أحدٌ لم يُؤاخِذوه. ورُوِيَ: «يُنادي مُنادٍ يومَ القيامة: أين الذين كانت أُجورُهم علىٰ الله؟ فلا يقومُ إلّا مَن عَفا»، وعن ابنِ عُيَيْنة: أنه رَواه للرَّشِيد وقد غَضِبَ علىٰ رَجُل، فخَلَّاه. وعن النبيِّ ﷺ: «إنّ هؤلاءِ في أُمّتي قليلٌ إلّا مَن عَصَمَ اللهُ، وقد كانوا كَثيرًا في الأُمَم التي مَضَت». ﴿وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾: يجوزُ أن تكونَ اللامُ للجِنْس؛ فيَتناوَلُ كلَّ مُحسِن، ويَدخلُ تَحْتَه هؤلاءِ المذكورين؛ وأنْ تكونَ للعَهْد؛ فتكونُ إشارةً إلىٰ هؤلاء. ﴿وَٱلَّذِينَ﴾: عطفٌ علىٰ ﴿ٱلْمُتَّقِينَ﴾، أي: أُعِدّت للمتَّقين وللتائبين، وقولُه: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ إشارةٌ إلىٰ الفريقَيْن. ويجوزُ أنْ يكونَ ﴿وَٱلَّذِينَ﴾ مبتدأً خَبَرُه ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾. ﴿فَٰحِشَةً﴾: فَعْلَةً مُتزايِدةَ القُبْح.

علىٰ رؤوسِ الخلائقِ يومَ القيامةِ حتّىٰ يُخيِّرَه في أيِّ الحُورِ شاء»[1].

النِّهاية: كظمُ الغَيْظ: تجرُّعُه واحتمالُ سببِه[2] والصَّبرُ عليه.

قولُه: (لِذي غَيْظٍ شفاءً) جعلَتْ رضيَ اللهُ عنها الانتقامَ شفاءً للغَيْظِ تنبيهاً علىٰ أنّ الغَيظَ مرَضٌ، لأنهُ عَرَضٌ نفْسانيّ يجِدُه الإنسانُ عندَ غلَيانِ دم قلبِه، تُريدُ أنّ المتّقيَ إذا كظَمَ غيْظَه لا يمرضُ قلبُه فلا يحتاجُ إلىٰ التشفّي، أي: لا غَيْظَ لهُ حتّىٰ يتشفّىٰ بالانتقامِ، كقولِه تعالىٰ: ﴿لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافًا﴾ [البقرة: ٢٧٣].

قولُه: (﴿وَٱلَّذِينَ﴾ مبتدأ)، قالَ أبو البقاء: ﴿ٱلَّذِينَ﴾: مبتدأٌ، و﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾: مبتدأٌ ثانٍ، و﴿جَزَآؤُهُم﴾: ثالث و﴿مَّغْفِرَةٌ﴾: خبرُ الثالث، والجميعُ خبرُ ﴿ٱلَّذِينَ﴾، و﴿ذَكَرُواْ﴾: جوابُ ﴿إِذَا﴾، و﴿مَن﴾: مبتدأ و﴿يَغْفِرُ﴾: خبرُه، و﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾ فاعلُ ﴿يَغْفِرُ﴾ أو: بدَلٌ من المُضمَر فيه، وهُو الوجْه، لأنّك إذا جعلْتَ ﴿ٱللَّهُ﴾ فاعلاً احتجتَ إلىٰ تقديرِ ضميرٍ[3]، وقالَ القاضي: ﴿مَن﴾ استفهامٌ بمعنىٰ النَّفْي[4].

---

(١) أخرجه الترمذيّ (٢٠٢١) وأبو داود (٤٧٧٧) وابنُ ماجه (٣٣٧٥) وقال الترمذيّ: هذا حديثٌ حسن غريب.

(٢) في (ط): «واحتمال سيئه».

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٢٩٣).

(٤) «أنوار التنزيل» (٢: ٩٣).

﴿أَوْ ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ﴾: أيْ: أذْنَبوا أيَّ ذَنْبٍ كان ممّا يُؤاخَذون به. وقيل: الفاحشةُ: الزِّنا، وظُلْمُ النَّفْس: ما دُونه؛ مِنَ القُبْلةِ واللَّمْسة ونَحْوِهما. وقيل: الفاحشةُ: الكَبيرة، وظُلْمُ النَّفْس: الصَّغيرة. ﴿ذَكَرُواْ ٱللَّهَ﴾: تذكَّروا عِقابَه، أوْ وَعِيدَه، أوْ نَهْيَه، أوْ حَقَّه العظيمَ وجَلالَه الموجِبَ للخشْيَةِ والحَياءِ منه. ﴿فَٱسْتَغْفَرُواْ لِذُنُوبِهِمْ﴾: فتابُوا عنها لقُبْحِها، نادِمِينَ عازمين. ﴿وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾: وصفٌ لذاتِه بسَعةِ الرَّحمة وقُرْبِ المَغْفرة، وأنّ التائبَ مِنَ الذَّنْب عندَه كمَنْ لا ذَنْبَ له، وأنه لا مَفْزَعَ للمُذْنِبين إلا فَضْلُه وكَرَمُه، وأنّ عَدْلَه يوجِبُ المغفرةَ للتائب؛ ....

قولُه: (وجَلالَه الموجِبَ للخَشْيةِ والحياءِ منه)، وأحسَنُ منهُ قولُ السَّجاوَنْديِّ رحمَهُ الله: ﴿ذَكَرُواْ ٱللَّهَ﴾: ذكَروا جمالَه فاستَحْيَوا، أو جلالَه فهابُوا، وأنشدوا:

أشْـتاقُهُ فـإذا بَـدا ... أطرَقـتُ مِـن إجلالِـهِ
لا خيفَـةً بـل هَيْبَـةً ... وصِـيانةً لجمالِـهِ[1]

قولُه: (﴿وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ وَصْفٌ لذاتِه بسَعةِ الرَّحمة)، اعلَمْ أنّ المصنِّفَ سلَكَ بهذا التركيبِ[2] في هذا المَقام مَسْلَكاً عجيباً، وخرَّجَ به تخريجاً غريباً قلَّما تذهبُ إليه الأذهانُ إلّا مَن ريَّضَ نفسَه في عِلم البيانِ وتمَرَّنَ في الأصولِ، فنقول: المصنِّفُ ساقَ كلامَه أوّلاً في بيانِ ما يقتَضي التركيبَ منَ الخواصِّ بدِلالةِ عبارتِه مِن جِهةِ المَوْلىٰ، ثُمَّ ثَنّىٰ إلىٰ بيانِ ما يقتَضيهِ بدلالةِ إشارتِه من جهةِ العَبْد، أمّا الأوّلُ فعلىٰ وُجوه:

أحدُها: دِلالةُ اسم الذاتِ بحسَبِ ما يقتَضيهِ هذا المَقامُ مِن معنىٰ الغُفْرانِ الواسع، وإيرادِ التركيبِ علىٰ صيغةِ الإنشاءِ دونَ الإخبار، بأنْ لم يقُل: وما يغفرُ الذنوبَ إلّا اللهُ تقريرٌ لذلك المعنىٰ وتأكيدٌ له، كأنهُ قيل: هل تعرفونَ أحداً يقدِرُ علىٰ عَفْوِ الذنوبِ كلِّها صغيرِها

---

(١) سبق تخريج البيتين من «عوارف المعارف» للسهروردي، ص٤٧٩.

(٢) في (ط): «الترتيب».

....

وكبيرِها، سالِفها وغابِرِها، غيرَ مَن وَسِعت رحمتُه كلَّ شيءٍ؟ وفي نقيضِه قال صاحبُ «المفتاح»: في قراءةِ (مَنْ فِرعَونُ) علىٰ الاستفهام: مَن فِرعونُ، هل تعرِفونَ مَن هُوَ في فَرْطِ عُتوِّه وشِدَّةِ شَكيمتِه وتفرعُنِه، ما ظنُّكم بعذابٍ يكونُ المعذِّبُ بِهِ مِثلُه؟[1].

ويَعضُدُ ما قُلناهُ قولُه في آخرِ هذه السُّورةِ في قولِه: ﴿لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾ [آل عمران: ١٥٨]: «لإلىٰ الرَّحيمِ الواسِعِ الرَّحمةِ المُثيبِ العظيم الثوابِ تُحشَرون».

وثانيها: تقديمُه عن مكانِه وإزالتُه عن مقرِّه، فإنهُ اعترَضَ بيْنَ المبتدأِ والخبَرِ ثُمّ بيْنَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه، أي: فاستغفَروا، ولم يُصِرّوا، للدِّلالةِ علىٰ شِدّةِ الاهتمام به والتنبيهِ علىٰ أنهُ كما وُجِدَ الاستغفارُ لم يتخلَّفْ عنهُ الغُفرانُ، وهو المرادُ بقولِه: «وقُرْبِ المغفِرةِ».

وثالثُها: الإتْيانُ بالجَمْعِ المُحَلّىٰ بلام التعريفِ إعلاماً بأنّ التائبَ إذا تقدَّم بالاستغفارِ يُتَلقّىٰ بغُفرانِ ذنوبِه كلِّها فيَصيرُ كمَن لا ذنْبَ له.

ورابعُها: دِلالةُ الحَصْرِ بالنَّفْيِ والإثباتِ علىٰ أنْ لا مفْزَعَ للمُذنِبينَ إلّا فضْلُه وكرَمُه، وذلك أنّ مَن وسِعَت رحمتُه كلَّ شيءٍ لا يُشارِكُه أحَدٌ في نشْرِها كرَماً وفضْلاً.

وخامسُها: إسنادُ غُفرانِ الذُّنوبِ إلىٰ نفْسِه وإثباتُه لذاتِه المقدَّس بعدَ وجودِ الاستغفارِ، وتَنصُّلُ عبيدِه يدُلُّ علىٰ وجودِ ذلك قَطْعاً إمّا بحَسَبِ الوَعْدِ عندَنا أو العَدْلِ عندَهم، وفي ذكْرِ العَدْلِ بعدَ الفَضْل لطيفةٌ، وأمّا النظرُ مِن جهةِ العبدِ باعتبارِ دِلالةِ إشارةِ النَّصِّ، وهُو المرادُ بقولِه: «وفيه تطييبُ النفوس»، إلىٰ آخرِه، ففيه وجوهٌ أيضاً.

أحدُها: أنّ في إبداءِ سعَةِ الرَّحمةِ واستعجالِ المغفرةِ بِشارةً عظيمةً وتطييباً للنفوس.

وثانيها: أنّ العبدَ إذا نظَرَ إلىٰ هذه العنايةِ الشّديدةِ والاهتمامِ العظيمِ في شأنِ[2] التّوبةِ

---

(١) «مفتاح العلوم»، ص١٨٩.

(٢) في (ط): «في بيان».

لأنّ العبدَ إذا جاءَ في الاعتذارِ والتنصُّل بأقصىٰ ما يَقدِرُ عليه؛ وَجَبَ العفوُ والتَّجاوُز. وفيه تَطْييبٌ لنُفوسِ العِباد، وتنشيطٌ للتوبة، وبَعْثٌ عليها، ....

يتحرَّكُ نشاطُه ويهُزُّ عِطْفَه[1] فلا يتقاعَدُ عنها، ومِنْ ثَمّ لم تَمكُثْ توبةُ وحْشيٍّ رضيَ اللهُ عنه[2] عندَ سَماع ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٥٣] وإليهِ الإشارةُ بقولِه: «وبَعْثٌ عليها».

وثالثُها: أنّ في ضِمن معنىٰ الاستغراقِ قَلْعَ الإياس والقُنوط، ولهذا علَّلَ سبحانَه وتعالىٰ النَّهيَ عن الإقناطِ في قولِه: ﴿لَا تَقۡنَطُواْ مِن رَّحۡمَةِ ٱللَّهِ﴾ بقولِه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾.

ورابعُها: أُطلِقتِ الذُّنوبُ وعُمِّمَت بعدَ ذكْرِ الفاحشةِ وظُلمِ النفْس، وتُرِكَ مقتَضىٰ الظاهرِ ليَدُلَّ به علىٰ عدَم المبالاةِ في الغُفران، وأنّ الذنوبَ وإن جَلَّتْ فعَفْوُه أعظم.

وخامسُها: أنّ الاسمَ الجامعَ في تركيبِ قولِه: ﴿وَمَن يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ كما دَلَّ علىٰ سعَةِ الغُفران بحَسبِ المَقام يدُلُّ أيضاً معَ شهادةِ أداةِ الحَصْرِ علىٰ أنهُ تعالىٰ وحدَه معَه مُصحِّحاتُ المغفِرةِ مِن كونِه عَزيزاً ليسَ أحَدٌ فوقَه ليَرُدَّ عليه حُكمَه، وكونِه حكيماً يَغفِرُ لمَن تقتضي حِكمتُه غُفرانَه علىٰ رأيِ المصنِّفِ، وإليهِ يُنظَرُ قولُه تعالىٰ حِكايةً عن المسيحِ عليهِ السّلام: ﴿وَإِن تَغۡفِرۡ لَهُمۡ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾ [المائدة: ١١٨]، قالَ المصنِّف: «﴿وَإِن تَغۡفِرۡ لَهُمۡ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ﴾[3] القَويُّ القادرُ علىٰ الثّوابِ والعِقاب ﴿ٱلۡحَكِيمُ﴾ الذي لا يُثيبُ ولا يُعاقِبُ إلّا عن حِكمةٍ وصَواب»[4].

قولُه: (والتَّنَصُّل)، الجَوهريّ: التنَصُّلُ: التبَرُّؤ منَ الذَّنْب، يقال: تنصَّلَ فلانٌ مِن ذَنْبِه: إذا تبَرّأَ منه.

---

(١) في (ط): «ويهتز عطفه».

(٢) انظر قصّة وحشيّ وخبر توبته في: «المعجم الكبير» للطبراني (١١: ١٩٧) برقم (١١٤٨٠)، وضَعّفَها الهيثمي في «مجمّع الزوائد» (٧: ١٠٠).

(٣) قوله: «الحكيم. قال المصنف: وإن تغفر لهم فإنك أنت العزيز» ساقط من (ط).

(٤) انظر: (٥: ٥٤٦).

ورَدْعٌ عن اليأسِ والقُنوط؛ وأنّ الذُّنوبَ وإنْ جَلَّت فإنْ عَفْوَه أجلُّ، وكَرَمَه أعظم. والمعنىٰ: أنّه وَحْدَه معه مُصحِّحاتُ المغفرة. وهذه جُملةٌ مُعترِضةٌ بين المَعْطوفِ والمعطوفِ عليه. ﴿وَلَمْ يُصِرُّواْ﴾: ولَمْ يُقيموا علىٰ قَبيحِ فِعْلِهم غَيْرَ مُستغفِرين. وعن النبيِّ ﷺ: «ما أصَرَّ مَنِ استغفَرَ وإنْ عادَ في اليومِ سَبْعين مرّة»، ورُوِيَ: «لا كبيرةَ مَعَ الاستِغْفار، ولا صَغيرةَ مَعَ الإصرار». ﴿وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾: حالٌ مِنْ فِعْلِ الإصْرار، وحرفُ النَّفْيِ مُنْصبٌّ عليهما معًا، والمعنىٰ: وليسُوا ممَّن يُصِرُّون علىٰ الذُّنوبِ وهم عالِمون بقُبْحِها والنهيِ عنها والوعيدِ عليها؛ لأنّه قد يُعْذَرُ مَن لا يَعلَمُ قُبْحَ القَبيح. ....

قولُه: (غيرَ مُستغفِرينَ) هُو حالٌ من الضَّميرِ في ﴿يُقِيمُواْ﴾، والجملةُ تفسيرٌ لقولِه: ﴿وَلَمْ يُصِرُّواْ﴾.

قولُه: (ما أصَرَّ منِ استغفَرَ وإن عادَ في اليومِ سبعينَ مرّةً) أخرَجَهُ التِّرمذيُّ وأبو داودَ عن أبي بكرٍ الصدِّيقِ رضيَ اللهُ عنه[1]، إلّا أنّ أبا داودَ[2] قال: «ولو فعَلَه»، والتِّرمذيُّ: «ولو عادَ».

قولُه: (وحرْفُ النَّفْيِ مُنصَبٌّ عليهما معاً) يُريدُ أنّ هؤلاءِ المُستغفِرينَ إذا صدَرَ عنهُم ذَنْبٌ في أثناءِ تَوبتِهم تَدارَكوا بالاستغفارِ، وإن صدَرَ عن السَّهوِ والغَفْلة لا يَضُرُّهم ولا يخرِجُهم عن حُكمِ قولِه تعالىٰ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ جَزَآؤُهُم مَّغْفِرَةٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَجَنَّٰتٌ﴾؛ لأنهُ قد يُعذَرُ مَن لا يَعلَمُ قُبحَ القبيح، وفيه أنّ مَن أصَرَّ علىٰ الذُّنوبِ وهُو عالمٌ بها ولا يتلافىٰ بالاستغفارِ خارجٌ مِن هذا الوَعْد، وإليه الإشارةُ بقولِه: «وأنّ الجَنّةَ للمتَّقينَ والتائبينَ منهُم دونَ المُصِرّين».

وقالَ الإمامُ: يجوزُ أن يكونَ المرادُ مِن قولِه: ﴿يَعْلَمُونَ﴾ العَقْلَ والتميزَ والتمكُّنَ منَ الاحترازِ منَ الفواحش، فيَجري مجرىٰ قولِه ﷺ: «رُفِعَ القلَمُ عن ثلاث»[3].

---

(١) أخرجه الترمذيّ (٣٥٥٩) وأبو داود (١٥١٤)، وقال الترمذيّ: هذا حديثٌ غريب وليس إسنادُه بالقويِّ.

(٢) قوله: «إلا أن أبا داود» ساقط من (ط).

(٣) «مفاتيح الغيب» (٩: ١١) والحديثُ المذكور أخرجه أبو داود (٤٢٩٨)، والنّسائيّ (٦: ١٢٧)، وصحّحه الحاكم في «المستدرك» (٢: ٥٩)، وابن حِبّان (١٤٢)، وفيه تمامُ تخريجِه.

وفي هذه الآياتِ بيانٌ قاطعٌ أنّ الذينَ آمنوا علىٰ ثلاثِ طَبقَاتٍ: متَّقون، وتائبون، ومُصِرُّون، وأنّ الجنّةَ للمتقين والتائبينَ منهم دُون المُصِرِّين، ومَن خالَفَ في ذلك فقد كابَرَ عَقْلَه، وعانَدَ ربَّه. ....

قولُه: (فقد كابَرَ عقْلَه، وعانَدَ ربَّه)، قالَ صاحبُ «الفرائد»: دَلّتِ الآيةُ علىٰ أنّ غيرَ المُصِرِّ يجبُ في الحِكمةِ أن تُغفَرَ ذنوبُه ويَدخُلَ الجنّة، وأمّا المُصِرُّ فالآيةُ تدُلُّ علىٰ أنْ لا تُغفَرَ ذنوبُه ولا يَدخُلَ الجنّة، ومن عَدم الدّليل لا يلزَمُ عدَم المدلول، أرادَ بهذا إثباتَ مذهبِه الذي هُو أنّ العاصيَ المُصِرَّ يبقىٰ في النارِ خالداً، مِن غيرِ دليل، فالمُكابَرةُ والمُعانَدةُ من جانبِه، وقال القاضي: ولا يَلزَمُ مِن إعدادِ الجنّة للمتّقينَ والتائبينَ جزاءً لهم أنْ لا يدخُلَها المُصِرّونَ، كما لا يلزَمُ مِن إعدادِ النارِ للكافِرينَ جزاءً لهم أن لا يَدخُلَها غيرُهم[1].

وقلتُ ـ واللهُ أعلم ـ: قولُه تعالىٰ: ﴿وَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ * وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ﴾ [آل عمران: ١٣١-١٣٢] خطابٌ لآكلي الرِّبا منَ المؤمنينَ رَدْعاً لهُم عنِ الإصرارِ إلىٰ ما يؤدّيهم إلىٰ درَكاتِ الهالِكينَ منَ الكافرين، وتحريضاً علىٰ التّوبةِ والمُسارعةِ إلىٰ نَيْلِ درَجاتِ الفائزينَ منَ المتّقينَ والتائبين، فإدراجُ المُصِرّينَ في هذا المقام بعيدُ المَرْمىٰ؛ لأنهُ إغراءٌ وتشجيعٌ علىٰ الذَّنْب لا زَجْرٌ وترهيب، وكان أصلُ الكلامِ أنْ يُقال: يا أيُّها الذين آمنوا لا تأكُلوا الرِّبا أضعافاً مضاعَفةً واتّقوا النارَ التي أُعِدَّتْ للكافِرين، وارغَبوا في الجنّةِ التي أُعِدَّت للمتَّقين، فبَيَّنَ بالآياتِ معنىٰ المتّقينَ للترهيبِ والترغيب، ومزيدَ تصويرِ مقاماتِ الأولياءِ ومَراتِبِهم ليكونَ حَثّاً لهم في الانخراطِ في سِلكِهم، ولا بُدَّ مِن ذكْرِ التائبينَ واستغفارِهم وعدَم الإصرارِ ليكونَ لُطفاً بهؤلاءِ، وجميعُ الفوائدِ التي ذكَرَها في قولِه: ﴿وَمَن يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ تدخلُ في المعنىٰ، فعُلِمَ مِن هذا أنّ دِلالةَ مفهومِ قولِه: ﴿وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَىٰ مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ ـ كما قال ـ مَهجورٌ؛ لأنّ مقامَ التحريضِ والحَثِّ أخرَجَ المُصِرّينَ، واللهُ أعلَم.

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٩٤).

قال: ﴿أَجْرُ ٱلْعَـٰمِلِينَ﴾ بعد قوله: ﴿جَزَآؤُهُمْ﴾؛ [آل عمران: ٨٧] لأنهما في معنًى واحد، وإنما خالَفَ بين اللفظَيْن؛ لزيادةِ التَّنْبيه علىٰ أنّ ذلك جزاءٌ واجبٌ علىٰ عَمَلٍ وأجْرٌ مُستَحَقٌّ عليه، لا كما يقولُ المُبْطِلون. ورُوِيَ: أنّ اللهَ عزَّ وجلَّ أوْحىٰ إلىٰ موسىٰ: ما أقلَّ حياءَ مَنْ يَطمَعُ في جَنَّتي بغيرِ عَملٍ! كيف أجودُ برَحْمتي علىٰ مَن يَبْخَلُ بطاعتي؟!

قولُه: (لا كما يقولُ المُبطِلون)، قالَ صاحبُ «الفرائد»: هذا مآلُ مذهبِه، وهُو أنّ الجزاءَ واجبٌ علىٰ الله تعالىٰ مِن غيرِ دليل؛ لأنّ الآيةَ إنّما تدُلُّ علىٰ أنّ العامِلينَ يُجازَوْنَ بعمَلِهم، فأمّا الوجوبُ علىٰ الله فغيرُ مستفادٍ منها أصلاً، وقال القاضي: كَفاكَ فارِقاً بيْن القَبيلَيْنِ أنهُ فصَّلَ آيتَهم، أي: قولَه تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ فِى ٱلسَّرَّآءِ﴾ بأنْ بيَّنَ أنهم مُحسِنونَ مُستوجِبونَ لَمحبّةِ الله لأنهم حافَظوا علىٰ حدودِ الشَّرع وتخَطَّوا إلىٰ التخصيصِ بمَكارِمه، وفصَّلَ آيةَ هؤلاءِ ـ أي: الذين إذا فعَلوا فاحشةً ـ بقولِه: ﴿وَنِعْمَ أَجْرُ ٱلْعَـٰمِلِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٦]؛ لأنّ المتدارِكَ للتقصيرِ كالعامِلِ لتحصيلِ ما فوَّتَ علىٰ نفسِه، وكم بيْنَ المُحسِنِ والمتدارِكِ والمحبوبِ والأجير، ولعلّ تبديلَ لَفظِ الجَزاءِ بالأجْرِ لهذه النُّكتة[1].

وقلتُ: مآلُ كلامِ القاضي أنّ اختصاصَ ذِكرِ الأجْرِ لُمقتضىٰ المقامِ وإلّا فلِمَ خُولفَ بيْنَ الجزاءَيْنِ والمتَّقونَ أيضاً عامِلون؟[2] ثُمّ في قولِه: ﴿وَنِعْمَ أَجْرُ ٱلْعَـٰمِلِينَ﴾ وجوهٌ منَ المُحَسِّنات، أحدُها: أنها كالتذييلِ للكلامِ السابقِ فيُفيدُ مَزيدَ تأكيدٍ للاستلذاذِ بذِكْرِ الوَعْد، وثانيها: في إقامةِ الأجرِ موضعَ ضميرِ الجَزاء، وحذْفُ ضَميرِ الجَزاء لأنّ الأصلَ: ونِعمَ جَزاؤهم[3] هُو إيجابُ إنجازِ هذا الوَعْد، وتصويرُ صورةِ العمَلِ والعَمالةِ تنشيطاً للعامِل، وثالثُـها: في تعميم ﴿ٱلْعَـٰمِلِينَ﴾ وإقامتِـه مقامَ الضَّميرِ الـدِّلالةُ علىٰ حصولِ المطلوبِ للمذكورينَ بطريقٍ بُرهانيّ.

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٩٤).

(٢) قوله: «والمتقون أيضاً عاملون» سقط من (م).

(٣) في (ط): «أجرهم».

وعن شَهْرِ بنِ حَوْشَب: طَلَبُ الجنّةِ بلا عَمَلٍ ذَنْبٌ مِنَ الذُّنوب، وانتظارُ الشَّفاعةِ بلا سَبَبٍ نوعٌ مِن الغُرور، وارتِجاءُ الرَّحمةِ ممَّن لا يُطاعُ حُمْقٌ وجَهالة. وعنِ الحَسَنِ: يقولُ اللهُ تعالى يومَ القيامة: جُوزوا الصِّراطَ بعَفْوي، وادْخُلوا الجنّةَ برَحْمتي، واقْتَسِمُوها بأعمالِكم.

وعن رابعةَ البَصْريّة: أنّها كانت تُنشِد:

تَرْجو النَّجاةَ ولم تَسْلُكْ مَسالِكَها إنّ السَّفينةَ لا تَجْري على اليَبَسِ

والمخصوصُ بالمَدْحِ محذوفٌ، تقديرُه: ونِعْمَ أجْرُ العامِلين ذلك، يعني: المغفرةَ والجنّاتِ. ﴿قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ﴾: يريدُ ما سَنَّه اللهُ في الأُمَمِ المكذِّبين مِنْ وقائعِه، كقولِه: ﴿وَقُتِّلُوا تَقْتِيلًا * سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلُ﴾ [الأحزاب: ٦١-٦٢]، ﴿ثُمَّ لَا يَجِدُونَ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا * سُنَّةَ اللَّهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلُ﴾ [الفتح: ٢٢-٢٣].

[﴿هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ * وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ ١٣٨-١٣٩]

﴿هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ﴾: إيضاحٌ لسُوءِ عاقبةِ ما هُمْ عليه مِنَ التكذيب. ....

قولُه: (شَهْرِ بنِ حَوْشَب)، في «الجامع»: هو تابعيٌّ شامِيٌّ سكَنَ البَصرة[1].

قولُه: (تَرجو النّجاةَ) البيت قبلَه:

مـا بـالُ نفسِـكَ تـرضىٰ أن تُدنِّسَـها وثوبُ نفْسِكَ مغسولٌ منَ الدَّنَسِ[2]

أي: ما بالُك تَرضىٰ بدَنَسِ نفسِك ولا تَرضىٰ بدَنَس ثَوبِك؟ ومنهُ ما رُوي: عَبدي، طَهَّرتَ منظَرَ الخَلْق سِنين، وما طَهَّرْتَ مَنظَري ساعةً.

(١) «تكملة جامع الأصول» (١: ٥٠٩) وانظر ترجمة شهر بن حَوْشَب في: «سِيَر النبلاء» (٤: ٣٧٢).

(٢) لأبي العتاهية في «ديوانه»، ص١٩٤.

يَعْني: حَثَّهم علىٰ النظرِ في سُوءِ عَواقبِ المكذِّبين قَبْلَهم، والاعتبارِ بما يُعايِنون مِنْ آثارِ هَلاكِهم. ﴿وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ﴾ يعني: أنّه مع كَوْنِه بيانًا وتَنْبيهًا للمكذِّبين، فهو زيادةُ تَثْبيتٍ وموعظة للذين اتَّقَوْا مِنَ المؤمنين. ....

قولُه: (حثَّهم علىٰ النَّظَرِ في سوءِ عواقبِ المُكذِّبينَ قبلَهم)، وهذا يُؤيِّدُ ما ذهَبْنا إليهِ مِن أنَّ تلكَ الآياتِ واردةٌ في[1] الترهيبِ والترغيبِ لآكِلي الرِّبا، لأنّ المُخاطَبينَ بقولِه: ﴿قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ﴾ همُ الذين سبقَ خِطابُهم بقولِه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأْكُلُواْ ٱلرِّبَوٰٓاْ﴾، وذلك أنه تعالىٰ بعدَ ما حذَّرَهم عن النارِ المُعدَّةِ[2] للكافرين، وأمرَهم بالمُسارعةِ إلىٰ نَيْلِ درَجاتِ الفائزينَ، بيَّنَ لهم سوءَ عاقبةِ مَن كذَّبَ الأنبياءَ في ترهيبِهم وترغيبِهم، أي: إنذارِهم وبِشَارتِهم؛ لأنهم ما بُعِثوا إلّا لهما، فعلَىٰ هذا قولُه تعالىٰ: ﴿هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ﴾ إشارةٌ إلىٰ ما لَخَّصَ للمخاطَبينَ[3] منَ الترهيبِ والترغيبِ والحثّ، وقولُه: ﴿قَدْ خَلَتْ﴾ إلىٰ قولِه: ﴿وَلَا تَهِنُواْ﴾ كالتخلُّصِ من قصّةِ آكِلي الرِّبا التي استُطرِدَتْ لذكرِ المحارَبةِ إلىٰ ما أجرىٰ الكلامَ له مِن مُجاهدةِ الكفّار، وهذا أوْلىٰ مِن جَعْلِها معترِضة؛ لأنّها توجبُ أن تجعَلَ الآياتِ كلَّها مُوافقةً لها، لأنّ المعترِضةَ مؤكِّدةٌ للمعترَضِ فيه بأنْ يقال: إنّ تلكَ الآياتِ دَلّت علىٰ الترهيبِ والترغيب، وهذه الآية دَلّت علىٰ الترهيب، ومعنىٰ الترهيبِ راجعٌ إلىٰ الترغيبِ بحسَبِ التضادِّ، كما أنّ بعضَ الآياتِ الوارِدةِ في الرَّحمٰن للوعيدِ تُعَدُّ من الآلاءِ بحسَبِ الزَّجْرِ عنِ المعاصي، وذلك تَعسُّف.

قولُه: (معَ كونِه بَياناً وتنبيهاً للمكذِّبين) إشارةٌ إلىٰ أنّ المرادَ بالناس: المكذِّبونَ المُخاطَبون بقولِه: ﴿قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ﴾، لا الذين سبَقَ ذكْرُهم، والأوْلىٰ أن يُرادَ به الجِنسُ، أي: بَيانٌ لجميعِ الناس، لكنّ المنتفِعَ به المتَّقونَ لأنّهم يَهتدونَ به وينتَجِعونَ بوَعْظِه.

---

(١) في (ط): «واردة علىٰ».

(٢) في (ط): «حذّرهم النارَ المعدّة».

(٣) في (ط): «للمتقين».

ويجوزُ أنْ يكونَ قولُه: ﴿قَدْ خَلَتْ﴾ جملةً مُعترِضةً للبَعْثِ علىٰ الإيمانِ وما يُسْتَحَقُّ به ما ذُكِرَ مِنْ أجْرِ العاملين، ويكونَ قولُه: ﴿هَٰذَا بَيَانٌ﴾ إشارةً إلىٰ ما لَخَّصَ وبيَّنَ مِنْ أمْرِ المتَّقينَ والتائبينَ والـمُصِرِّين. ﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا﴾: **تَسْلِيةٌ مِنَ الله سبحانه لرسولِه ﷺ، وللمؤمنين عمّا أصابَهم يومَ أُحُد**، وتقويةٌ مِنْ قُلوبِهم. ....

قولُه: (﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا﴾ تَسْلِيةٌ مِنَ الله لرسولِه وللمؤمنينَ عمّا أصابَهم يومَ أُحُد)، هذا يُؤذِنُ أنّ قولَه تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَأْكُلُوا۟ ٱلرِّبَوٰٓا۟ أَضْعَٰفًا مُّضَٰعَفَةً﴾ إلىٰ آخرِ الآياتِ مُستطرَدةٌ بينَ القصّةِ، وسُلوكُ طريقةِ النَّظْمِ فيها صَعْبٌ، ولهذا قال الإمام: مِنَ الناس مَن قال: إنهُ تعالىٰ لمّا شَرَحَ عظيمَ نِعمتِه علىٰ المؤمنينَ فيما يتعلَّقُ بإرشادِهم إلىٰ الأصلَحِ لهم في أمرِ الدِّين وفي أمرِ الجِهاد، أتْبَعَ[1] ذلك بما يَدخُلُ في الأمرِ والنَّهي، والترغيبِ والتحذير، وقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَأْكُلُوا۟ ٱلرِّبَوٰٓا۟﴾، فعلىٰ هذا تكونُ الآيةُ ابتداءَ كلامٍ لا تعلُّقَ لها بما قبلَها، وقالَ القفّالُ: يَحتمِلُ أن يكونَ متّصلاً بما تقدَّمَ مِن جهةِ أنّ المشركينَ إنّما أنفَقوا علىٰ تلك العساكِرِ أموالاً جمَعوها بسببِ الرِّبا، فلعلّ ذلك يَصيرُ داعياً للمسلمينَ علىٰ الإقدامِ علىٰ الرِّبا حتّىٰ يجمَعوا المالَ ويُنفِقوا علىٰ العساكِرِ فيتَمكّنوا منَ الانتقام منهُم، فلا جرَمَ نَهاهُم اللهُ تعالىٰ عن ذلك؟[2].

والذي نقولُ ـ والعِلمُ عندَ الله ـ: إنهُ تعالىٰ لمّا عاتَبَ رسولَه صلَواتُ الله عليه بقولِه: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ﴾ أتبعَهُ قولَه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَأْكُلُوا۟ ٱلرِّبَوٰٓا۟ أَضْعَٰفًا﴾ بمعنىٰ أنّكَ ما بُعِثتَ أن تتصرَّفَ في الأمورِ الإلٰهيّةِ كما سبقَ في موضعِه، ولكنّك عبدٌ مبعوثٌ للإنذارِ والبِشارة، وهؤلاءِ الكفّارُ أمرُهم في التَّوبةِ أو التعذيبِ إلىٰ مالكِهم، وما كان عليكَ سِوىٰ الإنذار، فقد أنذَرْتَهم وبذَلْتَ وُسعَك فيه، ففوِّض أمورَهم إلىٰ الله: إن شاءَ تابَ عليهم وإن شاءَ عذَّبَهم، وانثَنِ بالإنذارِ إلىٰ أصحابِك

---

(١) في (ط): «وأتبع».

(٢) «مفاتيح الغيب» (٩: ٢).

يعني: ولا تَضْعُفوا عن الجهاد لما أصابكم، أي: لا يُورِثنّكم ذلك وَهْناً وجُبْناً، ولا تُبالوا به ولا تحزنوا علىٰ مَن قُتِلَ منكم وجُرح ﴿وَأَنتُمُ ٱلۡأَعۡلَوۡنَ﴾: وحالكم أنكم أعلىٰ منهم وأغلب، لأنكم أصبتُم منهم يومَ بدرٍ أكثر مما أصابوا منكم يومَ أُحُد. أوْ: وأنتم الأعْلَوْن شأنًا؛ لأنّ قِتالَكم للّـهِ ولإعلاءِ كَلِمته، وقتالُهم للشيطانِ لإعلاء كلمةِ الكُفر؛ ولأنّ قَتْلاكم في الجنّة وقَتْلاهم في النار. أوْ هِيَ بِشارةٌ لهم بالعُلوّ والغَلَبة، أي: وأنتم الأعْلَوْن في العَاقِبة، ﴿وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ ٱلۡغَٰلِبُونَ﴾ [الصافات: ١٧٣]. ﴿إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ﴾ متعلّقٌ بالنَّهي، يعني: ولا تَهِنُوا إنْ صحَّ إيمانُكم، علىٰ أنّ صحّةَ الإيمان تُوجِبُ قوّةَ القَلْب، والثِّقةَ بصُنْعِ الله، وقلّةَ المُبالاة بأعدائه؛ أو بـ﴿ٱلۡأَعۡلَوۡنَ﴾، أيْ: إن كنتم مُصدِّقين بما يَعِدُكم الله ويُبشِّرُكم به مِنَ الغَلَبة.

في أمرٍ عظيم ارتكَبوه وهُو مُحاربتُهم معَ الله في أمرِ الرِّبا، قالَ اللهُ تعالىٰ: ﴿فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ فَأۡذَنُواْ بِحَرۡبٖ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٧٩]، فأرهَبَهم بالنارِ ليَحترِزوا عن الرِّبا، ورغّبَهم في الجَنّةِ وأمرَهم بالاعتبارِ والنَّظَرِ في عاقبةِ المكذِّبين، وبيّنَ لهمُ البيانَ الشافيَ، ثُمّ معَ ذلك كلّه لا يكُنْ منكَ ولا مِن أصحابِك ضَعْفٌ ووَهنٌ في الجهاد، ولا يُورِثَنّكم ما أصابَكم حُزناً في هذه الوَقْعة؛ لأنّ حالَكم أعلىٰ من حالِ الكفَرة، لأنّ قتالَكم: لله ولإعلاءِ كلمتِه، وقتالَهم: للشيطانِ ولإعلاءِ كلمةِ الكُفر، واللهُ أعلَم.

قولُه: (﴿إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ﴾: مُتعلِّقٌ بالنَّهي) أي: تتميمٌ له كالتعليل، لأنّ الخِطابَ معَ رسولِ الله ﷺ والمؤمنينَ منَ الصَّحابةِ الكرام تَسليةٌ لِما أصابَهم يومَ أُحُد، فلا جائزَ أن يَجريَ علىٰ حقيقةِ الشَّرط[1].

قالَ المصنِّف في قولِه تعالىٰ: ﴿لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمۡ أَوۡلِيَآءَ﴾ إلىٰ قولِه: ﴿إِن كُنتُمۡ خَرَجۡتُمۡ جِهَٰدٗا﴾ [الممتحنة: ١]: «﴿إِن كُنتُمۡ خَرَجۡتُمۡ﴾ مُتعلّقٌ بـ﴿لَا تَتَّخِذُواْ﴾ أي: لا تتولَّوا أعدائي إن كنتُم أوليائي»، أي: لأجْلِ أنّكم أوليائي»، إذِ المجاهدُ مِنَ الصَّحابةِ لا يكونُ إلّا وَليّاً، ثُمّ قال: «وقولُ النَّحويّين في مِثلِه: هُو شَرْطٌ جَوابُه محذوف». وسَيجيءُ الكلامُ فيه في «الممتحِنة» مستقصىً إن شاءَ اللهُ تعالىٰ.

---

(١) في (ط): «أن يجري الشرط علىٰ حقيقته».

[﴿إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُ ۚ وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَاءَ ۗ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ * وَلِيُمَحِّصَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَمْحَقَ الْكَافِرِينَ﴾ ١٤٠-١٤١]

قُرِئَ: ﴿قَرْحٌ﴾ بفتحِ القافِ وضمِّها، وهما لُغتان، كالضَّعْفِ والضُّعف. وقيل: هو بالفتح: الجِرَاح، وبالضمِّ: ألَـمُها. وقرأ أبو السَّمال: (قَرَح) بفتحتَيْن. وقيل: القَرْحُ والقَرَح كالطَّرْد والطَّرَد. والمعنىٰ: إنْ نالُوا منكم يومَ أُحُدٍ فقد نِلْتُم منهم قَبْلَه يومَ بَدْرٍ، ثُمَّ لم يُضعِفْ ذلك قُلوبَهم، ولم يُثبِّطْهم عن مُعاوَدَتِكم بالقِتال، فأنتم أَوْلىٰ أنْ لا تَضْعُفوا، ونَحْوُه: ﴿فَإِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ كَمَا تَأْلَمُونَ ۖ وَتَرْجُونَ مِنَ اللَّهِ مَا لَا يَرْجُونَ﴾ [النساء: ١٠٤]. وقيل: كانَ ذلك يومَ أُحُد، فقد نالُوا منهم قَبْلَ أن يُخالِفوا أمْرَ رسولِ الله ﷺ. فإن قلتَ: فكيفَ قيل: ﴿قَرْحٌ مِّثْلُهُ﴾ وما كانَ قَرْحُهم يومَ أُحُدٍ مِثْلَ قَرْحِ المشركين؟ قلتُ: بلْ كان مِثْلَه، ولقد قُتِلَ يومئذٍ خَلْقٌ مِنَ الكفّار، ألا تَرىٰ إلىٰ قولِه تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ إِذْ تَحُسُّونَهُم بِإِذْنِهِ ۖ حَتَّىٰ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَعَصَيْتُم مِّن بَعْدِ مَا أَرَاكُم مَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ١٥٢]! ﴿وَتِلْكَ الْأَيَّامُ﴾: «تلك» مبتدأٌ، و﴿الْأَيَّامُ﴾ صِفتُه، و﴿نُدَاوِلُهَا﴾ خبَرُه. ويجوزُ أنْ يكونَ ﴿تِلْكَ الْأَيَّامُ﴾ مبتدأً وخبَرًا، ....

قولُه: (قُرِئَ: ﴿قَرْحٌ﴾) بضمِّ القاف: حمزةُ والكِسائيُّ وأبو عمْرو[1]، وبفتحِها: الباقون.

قولُه: (هو بالفَتْح: الجِراح)، الجَوهريّ: الجِراحُ: جمْعُ جِراحةٍ بالكسر.

قولُه: (فكيفَ قيل: ﴿قَرْحٌ مِّثْلُهُ﴾؟)، هذا السؤالُ واردٌ علىٰ أنّ ذلك جَرىٰ يومَ أُحُد.

---

(١) وعلّله الفرّاء بقوله: «وكأنّ القُرْحَ ألمُ الجِراحات، وكأنّ القَرْحَ الجراحُ بأعيانها». انظر: «معاني القرآن» (١: ٢٣٤). وقال الكسائيّ: هما لغتانِ مثل الضُّعْفِ والضَّعْفِ. قال أبو زرعة في «حجّة القراءات» ص١٧٤: «وأَوْلَىٰ القولَيْن بالصَّوابِ قَوْلُ الفرّاء؛ لتصييرهما لمعنيين».

كما تقول: **هي الأيامُ تُبلي كلَّ جَديد**. والمرادُ بالأيام: أوقاتُ الظَّفرِ والغَلَبة. ﴿نُدَاوِلُهَا﴾: نُصرِّفُها بينَ الناس؛ **نُدِيلُ تارةً لهؤلاءِ وتارةً لهؤلاء**، كقولِه، وهو مِنْ أبياتِ «الكتاب»:

فيومًا عَلَيْنا ويومًا لنا ويومًا نُساءُ ويومًا نُسَرّ

قولُه: (**هيَ الأيّامُ**) قيل: هِي: ضَميرٌ مُبهَم فُسِّرَ بقولِه: الأيّام، ومِثلُه: رُبَّهُ رجُلاً، وليس ضميرَ الشأن، قالَ أبو البقاء: ﴿تِلْكَ﴾: مبتدأ، و﴿ٱلْأَيَّامُ﴾: خبَرُه، و﴿نُدَاوِلُهَا﴾: حال، والعاملُ فيها معنىٰ الإشارة، ويَجوزُ أن تكونَ ﴿ٱلْأَيَّامُ﴾ بدَلاً أو عَطفَ بَيانٍ، و﴿نُدَاوِلُهَا﴾: الخبَر[١].

والمبتدأُ والخبَر، هُو الوَجْهُ، فتلك إشارةٌ إلىٰ شيءٍ مُبهَم لا يُدرىٰ ما هو؟ فيُفسَّرُ بالأيّام، وقريبٌ منهُ قولُه تعالىٰ: ﴿هَٰذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾ [الكهف: ٧٨].

قالَ المُصنِّف: قد تُصوِّرَ فِراقُ بينِهما عندَ حُلولِ ميعادِه، وأشار إليه وجعَلَه مبتدأً وأخبَرَ عنهُ كما تقولُ: هذا أخوك[٢].

قولُه: (**نُديلُ تارةً لهؤلاءِ وتارَةً لهؤلاء**)، الراغبُ: الدَّولةُ والدُّولةُ واحدة، وقيل: الدُّولةُ بالضَّمِّ: في المال، وبالفَتح: في الحَرْب والجاه، وقيل: الضَّمُّ: اسمُ الشيءِ الذي يُتداوَلُ بعَيْنِه، قال تعالىٰ: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ﴾ [الحشر: ٧]، والفَتحُ: المصدَرُ، يقال: تداوَلَ القومُ كذا، أي: تناوَلوهُ من حيثُ الدَّولة[٣].

قولُه: (**فيَوماً علينا**) البيت، وقبلَه:

فـلا وأبي النـاسِ لا يعلَمـونَ فلا الخيرُ خيرٌ ولا الشرُّ شَرُّ[٤]

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٢٩٤).

(٢) انظر: «الكشاف» (٩: ٥٣٢).

(٣) «مفردات القرآن»، ص٣٢٢.

(٤) البيتان للنمر بن تولب، كما في «الصناعتين» للعسكري ص١٨٣، و«نهاية الأرب» للنويري (٣: ٦٧).

ومِنْ أمثالِ العَرَب: «**الحَرْبُ سِجال**»، وعن أبي سُفيان: أنّه صَعِدَ الجَبَلَ يومَ أُحُد، فمَكَثَ ساعةً ثم قال: أينَ **ابنُ أبي كَبْشَةَ**؟ أين ابنُ أبي قُحافة؟ أين ابنُ الخطَّاب؟ فقال عمرُ: هذا رسولُ الله ﷺ، وهذا أبو بكر، وها أنا عُمر. فقال أبو سُفيان: يومٌ بيومٍ والأيّامُ دُوَل، والحَرْبُ سِجال. فقال عمرُ رضي الله عنه: لا سَواءَ، قَتْلانا في الجنّةِ وقَتْلاكم في النار. فقال: إنكم تَزْعُمون ذلك **فقد خِبْنا إذًا وخَسِرْنا. والمُداوَلةُ مِثْلُ المُعاوَرة**، ....

نُساءُ: مِن سِيءَ فلانٌ: أُصيبَ بسوءٍ، أي: حُزْن، ومنهُ قولُه تعالىٰ: ﴿سِيٓـَٔتۡ وُجُوهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [الملك: ٢٧] ولا: لتأكيدِ القسَم، أي: أقسِمُ بأبي البشَر، وهُو آدمُ عليه السلام.

قولُه: (**الحَربُ سِجال**)، قالَ المَيدانيُّ: المُساجَلةُ إنّما تكونُ مِن جَرْيٍ أو سَقْيٍ، وأصلُه منَ السَّجْل: الدَّلوِ فيها ماءٌ قَلَّ أو كَثُر، ولا يقالُ لها ذلك وهِي فارغةٌ، وقال أبو سفيانَ يومَ أحُدٍ بعدَما وقعَتِ الهزيمةُ علىٰ المسلمين: يومٌ بيوم، والحَربُ سِجال[١]، والحديثُ علىٰ غيرِ ما رَواه المصنِّفُ في «صحيح البخاريّ»، و«مُسندِ أحمدَ بنِ حَنْبل»، و«سُنَنِ أبي داودَ»، عن البراءِ بن عازِب[٢].

قولُه: (**ابنُ أَبي كَبْشة**)، **النِّهاية**: كان المشركونَ يَنسِبونَ النبيَّ ﷺ إلىٰ أبي كَبْشةَ، وهُوَ رجُلٌ من خُزاعةَ خالَفَ قُرَيشاً في عبادةِ الأوثان، شَبّهوهُ به، وقيل: إنهُ كان جَدَّ النبيِّ ﷺ مِن قِبَلِ أمِّه؛ فأرادوا أنه نزَعَ في الشَّبَهِ إليه[٣].

قولُه: (**فقد خِبْنا إذاً وخَسِرنا**): تهَكُّمٌ منه.

قولُه: (**والمُداولةُ مثلُ المُعاوَرة**)، **النِّهاية**: يقال: تعاوَرَ القومُ فلاناً: إذا تعاوَنوا عليهِ بالضَّربِ واحداً بعدَ واحد.

---

(١) انظر: «مجمع الأمثال» (١: ٣٨٠).

(٢) أخرجه البخاريّ (٤٠٤٣) وأبو داود (٢٦٦٢) وغيرهما.

(٣) في (ط): «وأرادوا أنه نوع في المشبّه إليه».

وقال:

يَرِدُ المياهَ فلا يـزالُ مُـداوَلًا   في الناسِ بين تمثُّـلٍ وسَـماعِ

يقال: داوَلْتُ بينهم الشيءَ فتداوَلُوه. ﴿وَلِيَعْلَمَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾: فيه وَجْهان: أحدُهما: أنْ يكونَ المعلَّلُ محذوفًا، مَعْناه: ولِيَتَميَّـزَ الثابتُون على الإيمانِ منكم مِنَ الذين على حَرْفٍ فَعَلْنا ذلك، وهو مِنْ بابِ التمثيل، بمعنى: فَعَلْنا ذلك فِعْلَ مَن يريدُ أنْ يَعْلَمَ مَنِ الثابتُ على الإيمان منكم مِنْ غيرِ الثابت؟ وإلّا فاللهُ عزَّ وجَلَّ لم يَزَلْ عالِـمًا بالأشياءِ قَبْلَ كَوْنِها. وقيلَ: معناه: ولِيَعْلَمَهم عِلْمًا يتعلَّقُ به الجزاءُ؛ ....

قولُه: (يَرِدُ المياهَ)، قَبلَهُ:

فلأُهدِيَنَّ معَ الرِّياحِ قصيدةً   مِنّـي مُحَـبَّرَةً إلى القَعْقـاعِ[1]

مُحَبَّرة، أي: قصيدةً حسَنةً غَرّاء، ومعناه: لأُهدِيَنَّ إلى هذا الرَّجُلِ قصيدةً غَرّاءَ مُتداولةً بيْنَ الناس يتَمثَّلونَ بها ويُنشِدونَها في القبائل، ولأنّهم كانوا يَنزِلونَ عندَ المياهِ قال: يَرِدُ المياهَ، وفي المثَل: أَسْيَرُ مِن شِعر[2]، لأنهُ يَرِدُ الأخبِيَةَ ويَلِجُ الأندِية.

قولُه: (وإلّا فاللهُ عزَّ وجَلّ لم يزَلْ عالماً) أي: الواجبُ أن يُحمَلَ على التمثيل، فإنهُ إن لم يُحمَلْ عليه يَلزَمُ ذلك المحذور، وذلك باطلٌ؛ لأنّ اللهَ عزَّ وجَلّ لم يزَلْ عالماً بالأشياءِ قبْلَ كونِها، فالفاءُ فصيحة.

قولُه: (وليَعْلَمَهم عِلماً يتَعلَّـقُ به الجَزاءُ)، قالَ الزجّاجُ: المعنى: ليقَعَ ما عَلِمناهُ غَيْباً مشاهدةً للناس ويقَعَ مِنكم، وإنّما تقعُ المجازاةُ على ما عَلِمَه اللهُ[3] منَ الخَلْقِ وقوعاً، لا على ما لم يقَعْ[4]، وقالَ أيضاً في قولِه: ﴿وَلِيَبْتَلِيَ ٱللَّهُ مَا فِى صُدُورِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤]

(١) للنمرِ بن تَوْلَب كما في «مشاهد الإنصاف» (١: ٤١٩).

(٢) انظر: «جمهرة الأمثال» للعسكري (١: ٥٣٥).

(٣) لفظ الجلالة «الله» لم يرد في (ي) و (د).

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٧١).

وهو أنْ يَعْلَمَهم موجودًا منهمُ الثَّباتُ. والثاني: أنْ تكونَ العِلَّةُ محذوفةً، وهذا عطفٌ عليه مَعْناه: وفعَلْنا ذلك لِيَكُونَ كَيْتَ وكَيْتَ. ﴿وَلِيَعْلَمَ ٱللَّهُ﴾، وإنما حُذِفَ للإيذانِ بأنّ المَصْلحةَ فيما فعَلَ ليست بواحدة؛ ليُسَلِّيَهم عمّا جَرىٰ عليهم، وليُبَصِّرَهم أنّ العبدَ يَسُوؤه ما يَجْري عليه مِنَ المصائب، ولا يَشعُرُ أنّ الله في ذلك مِنَ المَصالِحِ ما هو غافلٌ عنه. ﴿وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَآءَ﴾: وليُكْرِمَ ناسًا منكم بالشَّهادة، ....

أي: ليَختبِرَهُ بأعمالِكم؛ لأنهُ قد علِمَهُ غَيْباً فيَعلَمُه شَهادةً، لأنّ المجازاةَ تقَعُ علىٰ ما عُلِمَ مشاهدةً، أعني: علىٰ ما وقَعَ مِن عامِليهِ، لا علىٰ ما هُو معلومٌ منهم[1].

قولُه: (موجوداً منهم الثَّبات) الثّباتُ: مفعولٌ أُقيمَ مَقامَ الفاعل، لقولِه: «موجوداً».

قولُه: (وفعَلْنا ذلك) «ذلك»[2]: إشارةٌ إلىٰ قولِه: ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا﴾ [آل عمران: ١٤٠]، فالمُعلَّل مذكورٌ، وإحدىٰ العِلَل محذوفةٌ علىٰ عكسِ الأوّل، وفائدةُ الحَذْفِ: التَّعميمُ[3].

فإنْ قلتَ: فلِمَ قَدَّرَ المُعلَّلَ في الوجهِ الأوّلِ متأخِّراً؟ قلتُ: ليُفيدَ ضَرْباً منَ التخصيص، أي: ما فعَلتُ تلك المُداوَلَةَ إلّا لِمثل هذه الأغراض، فإنّ أفعالَ الله عندَهم مُعلَّلةٌ بالغَرَض، وعندَ أهلِ السُّنّة هذا من بابِ التمثيل.

قولُه: (وفعَلْنا ذلك ليكونَ كَيْتَ وكَيْت)، أي: سَلَّطناهم عليكُم لرَفْع درَجاتِكم، ولأنّ الأيّامَ دُوَلٌ ولاستدراجِهم ونحوِها، وليتميَّز الثابتونَ عن المُتَزَلْزِلين.

قولُه: (للإيذانِ بأنّ المصلَحةَ): تعليلٌ للحَذْف، وقولُه: «ليُسَلِّيَهم»: تعليلٌ لمضمونِ الجُملة، وهُو الحَذْفُ للإيذان.

قولُه: (وليُكرِمَ ناساً مِنكم بالشّهادة) كنّىٰ بالاتّخاذِ عن الإكرام؛ لأنّ مَن يَتّخِذُ شيئاً يتّخِذُه لينتَفِعَ به أو يتزَيَّنَ به، كقولِه تعالىٰ: ﴿وَٱصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِى﴾ [طه: ٤١]؛ لأنّ الشهيدَ مقَرَّبٌ حاضِر في حَظيرةِ القُدُس.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٨٠).

(٢) قوله: «ذلك» ـ الثانية ـ ساقط من (ط).

(٣) ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ يَدْعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ﴾ [يونس: ٢٥].

يريدُ المُستَشْهَدين يومَ أُحد. أوْ: ولِيَتَّخِذَ منكم مَنْ يَصْلُحُ للشهادة علىٰ الأُممِ يومَ القيامـة بمـا يَبْـتَلي به صَبْـرَكم مِـنَ الشدائد، من **قولِه تعالىٰ:** ﴿لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٣]. ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾: اعتراضٌ بَيْنَ بعضِ التَّعليلِ وبعضٍ، ومَعْناه: واللهُ لا يحبُّ مَن ليسَ مِنْ هؤلاءِ الثابتين علىٰ الإيمانِ، المُجاهِدين في سبيلِ الله، الـمُمَحَّصِين مِنَ الذُّنوب. والتَّمْحِيص: التطهيرُ والتَّصْفية. ﴿وَيَمْحَقَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾: ويُهلِكَهم، يعني: إنْ كانت الدَّولةُ علىٰ المؤمنينَ **فلِلتَّمييزِ والاسْتِشْهاد والتمحيصِ** وغيرِ ذلك ممّا هُوَ أصلحُ لهم، وإنْ كانت علىٰ الكافرينَ فلِمَحْقِهم ومَحْوِ آثارِهم.

قولُه: (**مِن قولِه تعالىٰ:** ﴿لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٣]) يُريدُ أنّ قولَه: ﴿وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَآءَ﴾ مِن بابِ قولِه: ﴿لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ وذلكَ أنّ قولَه: ﴿لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ عِلّةٌ لقولِه: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾، ولا تكونونَ وسَطاً، أي: خِياراً، حتّىٰ تكونوا أصحابَ عزْم وصَبْرٍ كما قال هاهنا بما يَبتلي بِهِ صَبْرَكم من الشّدائدِ.

قوله: (**فللتّمييز والاستشهاد والتمحيص**) يُفهم منه أن المعطوفاتِ سوىٰ ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، فإنه ـ كما قال ـ اعتراضٌ مَنْسُوق بعضها علىٰ بعض علىٰ نسقٍ واحد، وقد ذهب إلىٰ أن «ليعلم» معلّله مقدّر، والنظم يستدعي أن يكون قوله: ﴿وَلِيُمَحِّصَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ مع معطوفه «عُطفا علىٰ «ليعلم» مع معطوفه علىٰ طريقة قوله: ﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ * وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ﴾. قال المصنف: بعض الواوات ضمّت شفعاً إلىٰ شفع [و] وتراً إلىٰ وتر، لذلك كرّر حرف التعليل؛ دلالةً علىٰ الاستقلال، وأعيد ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ ليعلّق به تمحيص المؤمنين ومحق الكافرين بعدما علّق به تمييز المؤمنين واستشهادهم وبغض الظالمين، وأن يكون قوله: ﴿وَلِيَعْلَمَ﴾ عطفاً من حيث المعنىٰ علىٰ قوله تعالىٰ: ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ﴾؛ لأنه تذييل لقوله: ﴿إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ﴾ علىٰ نحو قولهم: حدثت الحوادث، والحوادث جمّة، وفيه شائبة من التعليل لمقام التسلية لرسول الله ﷺ وأصحابه رضوان الله عليهم عمّا أُصيبوا يومَ

....

أُحد، يعني: لا يكنْ في صدوركم حَرَج مما أُصِبتم؛ فإنّ ذلك شأْنُنا وسُنّتنا في الأوّلين من الأنبياء السالفة والأمم الخالية، فلكم فيهم أسوةٌ حَسَنة؛ وليتميّز الثابتُ علىٰ الإيمان ممن نكص علىٰ عقبَيْه؛ ولتصفية المؤمنين وتطهيرِهم ممّا آثَرُوا عَرَض الدنيا علىٰ الآخرة، حيثُ أَخذوا الفِدْية من أسارىٰ بَدْر وتَركوا أئمّةَ الكُفر أحياءً؛ وأنّ الله تعالىٰ يريدُ أن يحقّ الحقَّ ويمحقَ الباطلَ باستئصالهم، فقوله هاهنا في معنىٰ التمييز، كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِي كُنتَ عَلَيْهَآ﴾ الآية؛ لنعلم مَن يتّبع الرسولَ ممن ينقلب على عقبَيْه.

فإن قلتَ: علىٰ ما ذكرتَ ما معنىٰ عطفِ قوله تعالىٰ: ﴿وَيَتَّخِذَ﴾ علىٰ «يعلم»؟ وكيف عطفَ ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ علىٰ ﴿وَيَتَّخِذَ﴾ مع اختلافهما: فِعْلية واسميّة؟ قلت: ﴿وَيَتَّخِذَ﴾ مع معطوفِه عطف علىٰ «يعلم» عَطْفَ المفصَّل علىٰ المجمَل، كما عطفَ قوله تعالىٰ: ﴿وَإِنَّ مِنَ ٱلْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ الآية [البقرة: ٧٤]، علىٰ قوله: ﴿أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾؛ بياناً له، وإنما حَسُن عطف الاسمية علىٰ الفعلية؛ لِـما يُراد من الأُولىٰ: التجدّد، ومن الثانية: الاستمرار، كأنه قيل: ليحدثَ بذلك التميز كرامة أوليائه الذين ثَبتوا بالشهادة ويستمرّ علىٰ المتزلزلين بغضُه، ففيه معنىٰ التصديق، كأنه قيل: إنَّ اللهَ يحبُّ الثابتين علىٰ الإيمان الذين عُرِج بهم إلىٰ منازل الصدِّيقين والشهداء، ولا يحبّ المتَزلزلين الذين ظلموا علىٰ أنفسهم بالنكوص علىٰ أعقابهم، علىٰ ما تقرَّر في قوله تعالىٰ: ﴿لِيَجْزِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِن فَضْلِهِۦٓ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [الروم: ٤٥] أنه من باب الطرد والعكس، وعلىٰ هذه الوَتيرة وردت القَرينة اللاحقة. قال الإمام: قوبل تمحيصُ المؤمنين بمَحْق الكافرين؛ لأنّ تمحيصَ هؤلاءِ بإهلاك ذنوبهم نظيرُ مَحْقِ أولئك بإهلاك أنفُسِهم، وهذه مقابلة لطيفة. انتهىٰ كلامه. فقد تبيّن مِن هذا التقرير أنّ الواوَ في ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ﴾ استئنافية، وفي ﴿وَلِيَعْلَمَ﴾ عطف معنوي، وفي ﴿وَيَتَّخِذَ﴾ بيانيّ، وفي ﴿وَلِيُمَحِّصَ﴾ عطف شفع علىٰ شفع، وفي ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ﴾، ﴿وَيَمْحَقَ﴾ عطف وتر على وتر، والله أعلم[1].

---

(١) من قوله: «قوله: فللتمييز والاستشهاد والتمحيص» إلىٰ هنا أثبتناه من (ط).

[﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ ١٤٢]

﴿أَمْ﴾: مُنقطِعة، ومعنىٰ الهمزةِ فيها الإنكار. ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ﴾ يَعْني: ولـمّا تُجاهِدُوا؛ لأنّ العِلْمَ متعلِّقٌ بالمَعْلوم؛ فنزَّلَ نَفْيَ العِلْم مَنْزِلةَ نَفْيِ متعلَّقِه؛ لأنه مُنْتَفٍ بانتفائِه، يقولُ الرَّجل: ما عَلِمَ اللهُ في فُلانٍ خيرًا، يريدُ: ما فيه خيرٌ حتىٰ يَعْلَمَه. و«لـمّا» بمعنىٰ «لَـمْ» إلّا أنّ فيه ضَرْبًا مِنَ التوقُّعِ فدلَّ علىٰ نَفْيِ الجهادِ فيما مضىٰ، وعلىٰ توقُّعِه فيما يُستقبل. وتقول: وعدني أن يفعلَ كذا، ولـمّا، تريد: ولم يفعلْ وأنا أتوقعُ فعلَه. ....

قولُه: (فنَزَّلَ نَفْيَ العِلم منزلةَ نفْيِ متعلَّقِه)، وهُو نوعٌ منَ الكناية، أي: حسِبْتُم أن تدخُلوا الجَنّةَ ولم يقَعْ مِنكُم مجاهدةٌ قَطُّ، ودخَلَ فيه مَن جاهَدَ بسيفِه ويَدِه ولسانِه، وبيانُ الكِنايةِ أنّ كُلَّ معلوم يقتضي عِلماً منَ الله تعالىٰ ألبَتّة، فإذا نفىٰ العِلمَ ينتفي المعلومُ لا مَحالةَ، قالَ القاضي: والقَصْدُ في أمثالِه ليسَ إلىٰ إثباتِ عِلمِه تعالىٰ ونَفْيِه، بل إلىٰ إثباتِ المعلوم ونَفْيِه علىٰ طريقِ البُرهان[١].

الانتصاف: التعبيرُ عن نَفْيِ العِلم خاصٌّ بعِلم الله، إذْ يَلزَمُ مِن عدَم تعلُّقِه بوجودِ شيءٍ إعدامُ ذلك الشيء، ولا كذلك عِلمُ المخلوقينَ، فلا يُعبَّرُ عنهُ بذلك لعدَم اللُّزوم، فظَهَرَ من كلام الزَّمَخشريِّ جوازُ ذلك مُطلقاً؛ لأنهُ قال في قولِ فِرعون: ﴿مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرِى﴾ [القصص: ٣٨]: عبَّرَ عن نَفْيِ المعلوم بنَفْيِ العِلم؛ لأنه مِن عنادِه أرادَ أنّ عِلمَهُ لا يَعزُبُ عنهُ شيءٌ، وفيه نظَر[٢].

قولُه: (و«لـمّا» بمعنىٰ «لم»، إلّا أنّ فيه ضرْباً منَ التوقُّع)، قالَ الزجّاجُ: فإذا قيلَ: قد فعَلَ فلانٌ، فجوابُه: لمّا يَفعَلْ، وإذا قيل: فعَلَ فلانٌ، فجوابُه: لم يفعَلْ[٣]، وإذا قيل: لقد فعَلَ،

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٩٦-٩٧).

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٤٢٠).

(٣) قوله: «وإذا قيل: فعل فلان فجواب (لعلها: فجوابه): لم يفعل» ساقط من (ط).

وقُرِئ: (ولـمّا يعلمَ الله) بفتح الميم. وقيل: أرادَ النونَ الخفيفة: و«لـمّا يعلمَنْ» فحذَفَها. ﴿وَيَعْلَمَ ٱلصَّـٰبِرِينَ﴾ نُصِبَ بإضمارِ «أن»، والواوُ بمعنىٰ الجمع، كقولكِ: لا تأكلِ السّمكَ وتشربَ اللّبن. ....

فجوابُه: ما فعَل، كأنهُ قال: والله لقد فعَلَ، فقال المُجيبُ: والله ما فعَلَ، وإذا قيل: هُو يَفعَلُ، يُريدُ ما يُستقبَلُ، فجوابُه: لا يفعَلُ. وإذا قيل: سيفعَلُ، فجوابُه: لن يفعَل[1].

قولُه: (وقيل: أراد النُّونَ الخفيفةَ، أي: ولـمّا يَعْلَمَنْ، فحذَفَها)، قيل: مثالُه قولُ الشاعر:

إذا قالَ: قَدْني قال: بـالله حَلفـةً ... لَتُغنيَ عنّـي ذا إنائـك أجمَعـا[2]

علىٰ روايةِ فَتْح اللام والياءِ في لَتُغنيَ، وقيل: الروايةُ الصَّحيحةُ بكسرِ اللام، إذ لا تُحذَفُ النونُ الخفيفةُ مِن مِثلِه إلّا بشَرطِ مُلاقاةِ الساكنِ، والصّوابُ جَوازُه من غيرِ الشّرط. قال:

اضرِبَ عنْـكَ الهمـومَ طارقَهـا[3] ... ضرْبَكَ بالسيفِ قونسَ الفرسِ[4]

أصلُه: «اضرِبَنْ» فحُذِفتِ النّونُ الخفيفةُ وأُبقِيت فتحةُ الباء.

قولُه: (كقولِه[5]: لا تأكُلِ السمَكَ وتشرَبَ اللَّبن)، قالَ أبو البقاءِ: والتقديرُ: أظنَنْتُم أنْ تَدْخُلوا الـجَنّةَ قبْلَ أن يَعلَمَ اللهُ المجاهِدينَ وأن يعلَمَ الصابِرين؟ ويُقرِّبُ عليك هذا المعنىٰ أنّك لو قدّرتَ الواوَ بمعنىٰ «مع»[6].

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٧٢-٤٧٣).

(٢) لحُرَيْث بن عتّاب. انظر: «مجالس ثعلب»، ص٦٠٦، و«خزانة الأدب» (١١: ٤٣٤).

(٣) في (ط): «طارفها» بالفاء.

(٤) انظر: «المحتسب» (٢: ٣٦٧) و«خزانة الأدب» (١١: ٤٥٠).

(٥) كذا في الأصول الخطية، وكذا هو في نص «الكشاف» من (ط)، لكن في الأصل الخطي من «الكشاف»، وفي النسخ المطبوعة منه: «كقولك».

(٦) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٢٩٥) وتمامُ الكلام: «صَحّ المعنىٰ والإعراب».

وقرأ الحسَن بالجزمِ علىٰ العَطْف. ورَوىٰ عبدُ الوارثِ عن أبي عمرٍو: (ويعلمُ) بالرّفعِ علىٰ أنّ الواوَ للحال، كأنه قيل: ولـمّا تجاهدوا وأنتم صابرون.

[﴿ وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ ٱلْمَوْتَ مِن قَبْلِ أَن تَلْقَوْهُ فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ ﴾ ١٤٣]

﴿ وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ ٱلْمَوْتَ ﴾ خُوطِبَ به الذين لم يشهدوا بدرًا وكانوا يتمنّونَ أن يحضروا مشهدًا معَ رسولِ الله ﷺ؛ ليُصيبوا من كرامةِ الشهادةِ ما نالَ شهداءُ بدر، وهم الذينَ ألـحّوا علىٰ رسولِ الله ﷺ في الخروجِ إلىٰ المشركين، وكانَ رأيُه في الإقامةِ بالمدينة. يعني: وكنتُم تمَنَّوْنَ الموتَ قبل أن تشاهدوه وتَعْرِفوا شدَّتَه وصعوبةَ مُقاساته. ﴿فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ ﴾، أي: رأيتموه مُعاينينَ مشاهدينَ له حينَ قُتِلَ بينَ أيديكم مَنْ قُتِلَ مِن إخوانِكم وأقارِبكم وشارفْتُم أن تُقْتَلوا. وهذا توبيخٌ لهم علىٰ تمنّيهم الموتَ وعلىٰ ما تسبّبوا له من خروجِ رسولِ الله ﷺ بإلحاحِهم عليه، ثم انهزامِهم عنه وقلّةِ ثباتِهم. فإن قلتَ: كيفَ يجوزُ تمنّي الشهادة، وفي تمنّيها تمنّي غَلَبَةِ الكافرِ المسلمَ؟ قلتُ: قَصَدَ متمنّي الشهادةِ إلىٰ نَيْلِ كرامةِ الشهداءِ لا غير، ولا يذهب وَهْلُه إلىٰ ذلك المتضمَّن، كمـا أنّ مَن يشربُ دواءَ الطبيبِ النصرانيِّ قاصدٌ إلىٰ حصولِ المأمولِ من الشفاء، ولا يخطرُ ببالِه أنّ فيه جرَّ منفعةٍ وإحسانٍ إلىٰ عدوِّ الله، وتنفيقًا لصناعتِه. ولقد قالَ عبدُ الله بنُ رواحةَ رضيَ اللهُ عنه ....

قولُه: (أي: رأيتُموه مُعايِنينَ مشاهِدين)، ونحوُه قولُه: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾ [التوبة: ٢٥] في كونِه حالاً مؤكِّدة.

قالَ الزجّاجُ: المعنىٰ: فقد رأيتُموه وأنتُم بُصَراءُ، كما تقول: قد رأيتَ كذا وليس في عينَيْكَ عِلّة، أي: قد رأيتَه رؤيةً حقيقيّةً، ففيه توكيد[1].

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٧٣).

حينَ نهضَ إلىٰ مؤتة، وقيلَ له: ردَّكم الله:

لكنّني أسألُ الرّحمنَ مَغْفرةً	وضربةً ذاتَ فَرْغٍ تقذفُ الزَّبدا
أو طَعْنةً بيدَيْ حرّانَ مُجهزةً	بحربةٍ تُنْفِذُ الأحْشاءَ والكَبِدَا
حتىٰ يَقولوا إذا مرُّوا علىٰ جَدَثي:	أرشدَكَ اللهُ من غازٍ وقدْ رَشَدَا

[﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ ٱللَّهَ شَيْـًٔا وَسَيَجْزِى ٱللَّهُ ٱلشَّٰكِرِينَ﴾ ١٤٤]

قولُه: (مؤتة) بالهمزة: موضعٌ قُتلَ فيها جَعفرُ بن أبي طالب.

النِّهاية: هِي موضعٌ مِن بلدِ الشام، مهموز. الاستيعاب: كانت هذه الغزوةُ في سنةِ ثمانٍ منَ الهجرة[1].

قولُه: (رَدَّكُمُ الله) أي: ردَّكُم الله سالمينَ إلىٰ أهلِكم.

قولُه: (ذاتَ فَرْغٍ) أي: واسعة، تَقذِفُ الزَّبَدَ، أي: الدمَ الذي له زَبَدٌ من كثرتِه، الحرّان: العَطْشان، والحَرّانُ: ذو الحُرقة، مُجهِزةً: صفةُ طَعْنة، أي: مُسرِعةَ القتل، والمُجهَزُ هُو: الذي يكونُ به رمَق، جهَزْتُ[2] عليه: إذا أسرَعْتَ قتْلَه.

الأبياتُ مذكورةٌ في «الاستيعاب»[3]، ومعنىٰ قولِه: حتّىٰ يقولوا إذا مَرّوا: ليس للرِّياءِ والسُّمعة، كما جاء في الحديثِ الصَّحيح: «قاتَلْتَ حتّىٰ قيل: جَريء»[4]، فإنّ ساحتَه بريئةٌ منها، بل قاله ليُتأسّىٰ به ويُقتفىٰ أثرُه.

---

(١) «الاستيعاب» لابن عبد البرّ (١: ٢٤٢).

(٢) في (ط): «أجهزت».

(٣) «الاستيعاب» (٣: ٣٩٨) وانظر: «تاريخ الطبريّ» (٣: ٣٧).

(٤) هو جزءٌ من حديثٍ طويل أخرجه مسلم (١٩٠٥) والترمذيّ (٢٣٨٢) والنسائيّ (٦: ٢٣) من حديثِ أبي هريرةَ رضيَ اللهُ عنه.

لـمّا رَمىٰ عبدُ الله بنُ قَمِئة الحارثيّ رسولَ الله ﷺ بحَجَرٍ فكسَرَ رُباعيَـتَه، وشجَّ وجهَه، أقبلَ يريدُ قتلَه، فذبَّ عنه ﷺ مصعبُ بنُ عُمَير، وهو صاحبُ الرّايةِ يومَ بدرٍ ويومَ أحدٍ حتىٰ قتلَه ابنُ قَمِئة وهو يُرَىٰ أنه رسولُ الله ﷺ، فقال: قد قتلتُ محمّدًا، وصَرَخَ صارخ: ألا إنّ محمّدًا قد قُتِل. وقيل: كانَ الصارخُ الشيطان، ففشا في الناسِ خبرُ قَـتْلِه، فانكفؤوا، فجعَلَ رسولُ الله ﷺ يدعو: «إليّ عبادَ الله»، حتىٰ انحازت إليه طائفةٌ من أصحابه، فلامَهم علىٰ هربِهم، فقالوا: يا رسولَ الله، فديناكَ بآبائنا وأمّهاتِنا، أتانا خبرُ قَتْلِك فرَعُبَت قلوبُنا، فولَّينا مدبرين؛ فنزلت. ورُوِيَ: أنه لـمّا صَرَخَ الصّارخُ قالَ بعضُ المسلمين: ليتَ عبدَ الله بنَ أُبيّ يأخذُ لنا أمانًا من أبي سفيان، وقالَ ناسٌ من المنافقين: لو كانَ نبيًّا لـما قُتِل، ارجعوا إلىٰ إخوانِكم وإلىٰ دينكم، فقالَ أنسُ بنُ النَّضْرِ عمُّ أنسِ بنِ مالك: يا قوم، إن كانَ قُتِلَ محمّدٌ فإنّ ربَّ محمّدٍ حيٌّ لا يَموت، وما تَصْنعونَ بالحياةِ بعْدَ رسولِ الله ﷺ؟ فقاتلوا علىٰ ما قاتَلَ عليه، وموتوا علىٰ ما ماتَ عليه؛ ثمّ قال: اللهمَّ إني أعتذرُ إليك ممّا يقولُ هؤلاء، وأبرأُ إليك ممّا جاءَ به هؤلاء، ثمَّ شدَّ بسيفِه فقاتلَ حتىٰ قُتِل. ....

قولُه: (لـمّا رمَىٰ عبدُ الله بن قَمِئة) مخالف لما سبق عند قولِه تعالىٰ: ﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ ﴾، فإنهُ ذكَرَ أنهُ عُتبةُ بنُ أبي وقّاص، وهذا الذي ذكَرَه هاهنا أصَحُّ لِما جاءَ في كتابِ «الوفا» لابنِ الجَوْزيّ أنهُ ابنُ قَمِئة[1].

قولُه: (ثُمّ شَدَّ بسيفِه) أي: حمَلَ وصَالَ، الرّاغب: الشَّدُّ: العَقْدُ القَويّ، شَدَدْتُ الشيءَ: قوَّيْتَ عقدَه، قال تعالىٰ: ﴿وَشَدَدْنَآ أَسْرَهُمْ ﴾ [الإنسان: ٢٨]، وشَدَّ فلانٌ واشتَدَّ: إذا أسرَعَ،

---

(١) «الوفا بأحوالِ المصطفىٰ» (٢: ٤٠١). وقد جمع القرطبيّ بين الروايتين فقال: وكان الذي تولّىٰ ذلك من النبيِّ ﷺ عمرو بنَ قمِئة الليثي وعتبة بن أبي وقّاص، ثمّ نقلَ عن الواقديّ قوله: والثابتُ عندنا أنّ الذي رمىٰ في وجه النبيِّ ﷺ ابن قمئة، والذي أدمىٰ شفتَه وأصابَ رَباعيّته عتبة بن أبي وقّاص. انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (٤: ١٢٠).

وعن بعْضِ المهاجرين: أنه مرَّ بأنصاريٍّ يتشحّطُ في دمِه، فقال: يا فلان، أشعرْتَ أنّ محمدًا قد قُتِل، فقال: إن كانَ قُتِلَ فقد بلَّغ، قاتِلوا علىٰ دينِكم. والمعنىٰ: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ﴾ فسيخْلُو كما خلَوْا، وكما أنّ أتباعَهم بَقُوا متمسّكينَ بدينِهم بعدَ خُلُوِّهم، فعليكم أن تتمسّكوا بدينِه بعدَ خُلوِّه؛ لأنّ الغرضَ من بعْثةِ الرّسلِ تبليغُ الرّسالة، وإلزامُ الحُجّة، لا وجودُه بينَ أظْهُرِ قومِه. ﴿أَفَإِيْن مَّاتَ﴾: **الفاءُ مُعلِّقةٌ للجملةِ الشَّرطيةِ بالجمْلةِ قبلَها علىٰ معنىٰ التسبيب.** ....

قولُه: (الفاءُ مُعلِّقةٌ للجُملةِ الشَّرطيّة بالجُملةِ قبلَها علىٰ معنىٰ التسبيب) أي: قولُه: «فإنْ مات» مُسبَّبٌ عن جُملةِ قولِه: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ وقولُه: ﴿قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ﴾ صفةُ ﴿رَسُولٌ﴾، فدخَلت همزةُ الإنكارِ بيْنَ المسبَّبِ والسبَب لإعطاءِ مَزيدِ الإنكارِ الذي يتضمَّنُه قولُه: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ﴾، وذلك أنّ التركيبَ من بابِ القَصْرِ القَلْبيّ[1]، لأنهُ جُعِلَ المخاطبونَ بسببِ ما صدَرَ عنهُم منَ النُّكوص علىٰ أعقابِهم عندَ الإرجافِ بقَتْلِ النبيِّ ﷺ كأنّهمُ اعتَقَدوا أنّ محمّداً صلَواتُ الله عليه ليسَ حُكمُه حُكمَ سائرِ الرسُلِ المتقدِّمة في وجوبِ اتّباع دينِهم بعدَ موتِهم، بل حُكمُه علىٰ خِلافِ حُكمِهم، فأنكَرَ اللهُ تعالىٰ عليهم ذلك وبيَّـنَ أنّ حُكمَه حُكمُ مَن سبَقَ منَ الأنبياءِ في أنّهم ماتوا وبقِيَ أتْباعُهم مُتمسِّكينَ بدينِهم ثابِتينَ عليه، ثُمّ عقَّبَ الإنكارَ بقولِه: «فإنْ مات»، وأدخَلَ الهمزةَ لمَزيدِ ذلك الإنكار، يعني: إذا عُلِمَ أنّ أمرَهُ أمرُ الأنبياءِ السالفة فلِمَ عكَسْتُمُ الأمر؟ فإنْ لم يُجعَلْ ذلك العِلمُ سبباً للثَّباتِ فلا أقَلَّ مِن أن لا يُجعَلَ سبباً للانقلابِ، وإليه الإشارةُ بقولِه: «يجبُ أن يكونَ سبباً للتمسُّكِ لا للانقلاب».

وقالَ الزجّاجُ: ألِفُ الاستفهامِ دخَلتْ علىٰ حَرْفِ الشَّرط، وفي الحقيقةِ داخلةٌ علىٰ الجَزاءِ، كما أنكّ إذا قلتَ: هل زيدٌ قائم؟ فإنّما تَستَفهِمُ عن قيامِه إلّا أنّك أدخلتَ «هل»

---

(١) القصر القلبي هو: أسلوب يقال حين يعتقد المخاطب عكس الحكم الذي تثبته. نحو ما سافر إلا علي، رداً علىٰ من اعتقد أن المسافر خليل لا عليّ، فقد قلبت وعكست عليه اعتقاده. انظر: «جواهر البلاغة»، ص١٨٦ .

والهمزةُ لإنكارِ أن يجعلوا خُلُوَّ الرسلِ قبلَه سبباً لانقلابهم علىٰ أعقابهم بعدَ هلاكِه بموتٍ أو قتل، معَ علمِهم أن خلوَّ الرسلِ قبلَه، وبقاءَ دينهم مُتمسَّكاً به، يجبُ أن يُجعَلَ سببًا للتمسُّكِ بدينِ محمّدٍ ﷺ لا للانقلابِ عنه. فإن قلتَ: لِمَ ذَكَرَ القتْلَ وقد عَلِمَ أنه لا يُقتل؟ قلتُ: لكونِه مُجوَّزًا عندَ المخاطبين. فإن قلتَ: أما عَلِموه من ناحيةِ قولِه: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾ [المائدة: ٦٧] قلتُ: هذا مما يختصُّ بالعلماءِ منهم وذَوي البصيرة، ألا ترىٰ أنهم سمعوا بخبرِ قتْلِه فهربوا، علىٰ أنه يحتملُ العصْمةَ من فتنةِ الناسِ وإذلالِهم.....

علىٰ الاسم ليُعلَمَ الذي استفْهَمتَ عن قيامِه مَن هو؟ وكذا قولُك: ما زيدٌ قائماً: إنّما نَفَيْتَ القيامَ ولم تَنْفِ زَيْداً؛ ليُعلَمَ منِ الذي نُفِيَ عنهُ القيام(١)، كذلك هاهنا، المنكَرُ: انقلابُهم علىٰ أعقابِهم لا الموتُ، وإن دخَلتِ الهمزةُ عليه، فتقريرُ المصنِّف هاهنا تلخيصُ كلام الزّجّاج، يعني: حُكمُه حُكمُ سائرِ الأنبياءِ المتقدِّمة في أنه إذا ماتَ أو قُتل يجبُ اتّباعُ دينِه، فإنْ ماتَ أو قُتلَ لِمَ كان مِنكُم النكوصُ؟

وأمّا كلامُ صاحبِ «المفتاح» أنّ التركيبَ مِن بابِ القَصْرِ الإفراديّ(٢)، أي: محمّدٌ مقصورٌ علىٰ الرِّسالةِ لا يتَجاوزُها إلىٰ البُعدِ عن الهلاك، يعني أنّهم أثبَتوا لهُ صفةَ الرِّسالةِ والخُلْدِ استعظاماً لهلاكِه، فقَصْرٌ علىٰ صفةِ الرسالة(٣) فحديثٌ خارجٌ من مقتضىٰ المَقام وبمَعزِل عن موجِبِ النَّظم، ويؤيِّدُه قولُه تعالىٰ: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيّٖ قَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٞ فَمَا وَهَنُواْ لِمَآ أَصَابَهُمۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَمَا ضَعُفُواْ وَمَا ٱسۡتَكَانُواْۗ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾، كما قال(٤): إنهُ تعريضٌ بما أصابَهم منَ الوَهْنِ والانكسارِ عندَ الإرجافِ بقَتْلِ النبيِّ ﷺ.

قولُه: (علىٰ أنهُ يَحتمِلُ العِصْمةَ مِن فتنةِ الناس) يعني: إن سَلَّمَ أنّهم عَلِموا أنهُ تعالىٰ

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٧٤).

(٢) القصر الإفرادي هو: أن يعتقد المخاطب الشّركة، فتأتي بما يثبت خلافها. نحو: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ﴾ [النساء: ١٧١] رداً علىٰ من اعتقد أنّ الله ثالث ثلاثة. انظر: جواهر البلاغة، ص١٨٦.

(٣) انظر: «المفتاح»، ص٢٨٩.

(٤) في (ط): «علىٰ ما قال».

والانقلابُ علىٰ الأعقاب: الإدبارُ عمّا كانَ رسولُ الله ﷺ يقومُ به من أمْرِ الجهادِ وغيرِه. وقيل: الارْتداد، وما ارْتدَّ أحدٌ من المسلمين ذلكَ اليوم **إلا ما كانَ من قولِ المنافقين**. **ويجوز أن يكونَ علىٰ وجهِ التغليظِ** عليهم فيما كانَ منهم من الفِرارِ والانكشافِ عن رسولِ الله صلّىٰ اللهُ عليه وآلِه وسلّم **وإسْلامِه**. ﴿فَلَن يَضُرَّ ٱللَّهَ شَيْـًٔا﴾ يعني: **فما ضرَّ إلا نفسَه**، لأنّ اللهَ تعالىٰ لا يجوزُ عليه المضارُّ والمنافع. ....

يَعصِمُه منَ الناسِ ألبتَّةَ، لكنْ لِمَ لا يجوزُ أن تُحمَلَ العِصمةُ علىٰ غيرِ القتل منَ الإضلال وغيرِه؟

قولُه: (**إلّا ما كان مِن قولِ المنافقين**) استثناءٌ منقطع، ويَجوزُ أن يكونَ من بابِ قولِه:

وبلـــدةٍ لـــيسَ بهـــا أنـــيسُ إلّا اليَعـــافيرُ وإلّا العـــيسُ[1]

قولُه: (**ويجوزُ أن يكونَ علىٰ وَجْهِ التغليظ**): عطْفٌ علىٰ قولِه: «ما ارتَدَّ أحدٌ منَ المسلمين»، أي: يَجوزُ أن يُنسَبَ الارتدادُ إلىٰ المسلمينَ تغليظاً، كقولِه: ﴿وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ تعظيماً لِما صدَرَ عنهُم منَ الفِرارِ والانكشافِ عن رسولِ الله ﷺ وخِذْلانِه.

الأساس: كشَفَ عنهُ الثَّوبَ وكشَّفَه، وانكشَفَ، ورجلٌ أكشَفُ: لا تُرْسَ معَه.

وقلتُ: ومِن ثَمّ سُمِّيَ التُّرسُ جُنّةً، كأنّها تَستُرُ صاحبَه[2] عمّا يُصيبُه من العدُوّ.

قولُه: (**وإسلامِـه**) مِن أسلَمَـه: إذا خذَلَـه، والمصدرُ مضافٌ إلىٰ المفعول، أي: غادَروا رسولَ الله ﷺ بيَدِ الكُفّار.

قولُه: (**فما ضَرَّ إلّا نفسَه**) جعَلَهم كأنّهم زَعَموا أنّهم يَضُرّونَ اللهَ ورسولَه لا أنفُسَهم، أو يَضرّونَ أنفُسَهم معَه، فإذا انقَلَبوا رجَعتِ المَضَرّةُ إلىٰ مَن يَضرّونَه، فرَدَّ عليهم بـ«لن» في قولِه تعالىٰ: ﴿لَن يَضُرُّوا ٱللَّهَ﴾، أي: لا يَضُرّونَ اللهَ شيئاً، وإنّما يَضُرّونَ أنفُسَهم.

---

(١) هو من شواهد «الكتاب» لسيبويه (٢: ٣٢٢) وعزاه البغداديّ لجرانِ العَوْد في «خزانة الأدب» (١٠: ١٥).

(٢) كذا في الأصول الخطية، ولعل الصواب: «صاحبها».

﴿وَسَيَجْزِى ٱللَّهُ ٱلشَّٰكِرِينَ﴾ الذينَ لم ينقلبوا، كأنسِ بنِ النضرِ وأضرابِه، **وسمّاهم شاكرين**؛ لأنهم شكروا نعْمةَ الإسلامِ فيما فعلوا. **المعنىٰ: أنّ موتَ الأنفسِ مُحالٌ أن يكونَ إلا بمشيئةِ الله**، فأخْرَجَه مُخْرَجَ فعلٍ لا يَنْبغي لأحدٍ أن يُقْدِمَ عليه إلا أن يأذنَ له اللهُ فيه تمثيلًا؛ ولأنّ ....

قولُه: (وسَمّاهم شاكِرين) إشارةٌ إلىٰ مجازٍ في الكلام، أي: وضَعَ الشاكرينَ موضعَ الثابتينَ علىٰ الإسلام تسميةً للشيءِ باسم سببِه، إذْ أصلُ الكلام: ومَن ينقلبْ علىٰ عَقِبَيْه يكنْ كافِراً لنعمةِ الله التي أنعَمَ عليه بالإسلامِ، فيَضُرَّ نفسَهُ حيثُ كفَرَ نعمةَ الله، واللهُ يَجْزيه ما يَستَحِقُّه، ومَن ثبَتَ عليه يكنْ شاكراً لتلك النِّعمةِ واللهُ يَجزيهِ الجزاءَ الأوْفىٰ! ولم يَذكُرْ ما يَجزي به لِيَدُلَّ علىٰ التعميمِ والتفخيم، ففي الكلامِ تعريضٌ، وإليه أشارَ بقولِه: «﴿ٱلشَّٰكِرِينَ﴾: الذين لم يَنقَلِبوا كأنس بنِ النَّضْرِ وأضرابِه».

قولُه: (المعنىٰ: أنّ موتَ الأنفُس مُحالٌ أن يكونَ إلّا بمشيئةِ الله)، يعني: ليسَ لأحدٍ تأخيرُ أجَلِهِ ولا تقديمُه، بل ذلك بمشيئةِ الله، فاستُعيرَ للمشيئةِ الإذْنُ علىٰ التمثيلِ، بأنْ شبَّهَ حالَ مَن يُحاوِلُ ما يتوَصَّلُ به إلىٰ موتِه مِن طلَبِ تسهيلِه ولا يَجِدُ إلىٰ ذلك سبيلاً إلّا بتيسيرِ الله، بحالِ مَن يتوَخّىٰ الوصولَ إلىٰ قُرْبِ مَن هُو محتَجِبٌ عنه ولا يَحصُلُ مطلوبُه إلّا بإذْنٍ منهُ وتسهيلِ الحُجّابِ له، ونحوُه قولُه في تفسيرِ قولِه: ﴿لِتُخْرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ﴾ [إبراهيم: ١]: أي: تسهيلِه وتيسيرِه، مُستعارٌ منَ الإذْنِ الذي هُو تسهيلُ الحِجاب، ومعنىٰ هذا الوَجْه قريبٌ مِن معنىٰ قولِه تعالىٰ: «والذين يَتَوفَّوْنَ منكم» [البقرة: ٢٣٤] علىٰ بناءِ الفاعل[1]، وفيه أنّ الموتَ مقطوعٌ حصولُه وأنّ أسبابَه متآخذَة، حتّىٰ إنّ الذي يَفِرُّ منهُ فهوَ في الحقيقةِ طالبُه.

---

(١) تُنسَب هذه القراءة إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه، كما في «المحتسب» (١: ١٢٥).

مَلَكَ الموتِ هو الموكَّلُ بذلكَ فليسَ له أن يقبضَ نفسًا إلا بإذنٍ من الله. وهو علىٰ معنيين: أحدهما: تحريضُهم علىٰ الجهاد، وتشجيعُهم علىٰ لقاءِ العدوِّ بإعلامِهم أنّ الحذَرَ لا ينفع، وأنّ أحدًا لا يموتُ قبلَ بلوغِ أجلِه، وإنْ خَوَّضَ المهالكَ، واقتحَمَ المعارك. والثاني: ذِكْرُ ما صَنَعَ اللهُ برسولِه عندَ غَلَبَةِ العدوِّ والتفافِهم عليه، وإسلامِ قومِه له؛ نُهزةً للمختلِسِ من الحِفْظِ والكلاءةِ وتأخيرِ الأجَل.

[﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ كِتَٰبًا مُّؤَجَّلًا ۗ وَمَن يُرِدْ ثَوَابَ ٱلدُّنْيَا نُؤْتِهِۦ مِنْهَا وَمَن يُرِدْ ثَوَابَ ٱلْـَٔاخِرَةِ نُؤْتِهِۦ مِنْهَا ۚ وَسَنَجْزِى ٱلشَّٰكِرِينَ﴾ ١٤٥]

﴿كِتَٰبًا﴾ مصدرٌ مؤكّد؛ لأنّ المعنىٰ: كَتَبَ الموتَ كتابًا. ﴿مُّؤَجَّلًا﴾: مؤقّتًا، له أجلٌ معلومٌ لا يتقدّمُ ولا يتأخّر. ﴿وَمَن يُرِدْ ثَوَابَ ٱلدُّنْيَا﴾ تعريضٌ بالذين شَغَلَتْهم الغنائمُ يومَ أحد. ﴿نُؤْتِهِۦ مِنْهَا﴾، أي: من ثوابِها. ....

وهذه الآيةُ موقعُها موقعُ التذييلِ للكلامِ السابق، فأُخرِجَت مَخْرَجَ المَثل، فنِسبتُها إلىٰ المؤمنينَ: التحريضُ والتشجيعُ علىٰ القتالِ والجهاد، ومِن ثَمّ قيل:

إذا كانتِ الأبدانُ للموتِ أُنشئتْ[1] فقَتْلُ امرئٍ في الله بالسيفِ أجمَلُ[2]

وإليهِ الإشارةُ بقولِه: «تحريضُهم علىٰ الجهاد» إلىٰ آخره، وإلىٰ الرَّسولِ ﷺ: الوَعْدُ بالحِفظِ وتأخيرِ الأجَل، وهُو المرادُ بقولِه: «ذكْرُ ما صنَعَ... منَ الحِفظِ والكلاءةِ وتأخيرِ الأجَل».

قولُه: (نُهزَة)، الأساس: وانتهَزَ الفُرصةَ: اغتَنَمها، وهذه نُهزةٌ فاختَلِسْها، قيل: هي مفعولٌ له منَ المصدَرِ، وهُو الإسلامُ، أو: حالٌ من ضميرِ النبيِّ ﷺ، والمُختلسُ: المُستلِبُ[3].

---

(١) قوله: «أنشئت» ساقط من (ط).

(٢) لم أهتدِ إليه.

(٣) من قوله: «قول: نهزة» إلىٰ هنا ساقط من (ط).

﴿وَسَنَجْزِى﴾ الجزاءَ المبهمَ الذينَ شكروا نعْمةَ الله، فلم يَشغلْهم شيءٌ عن الجهاد.

وقُرِئ: (يؤته) (وسيجزي) بالياءِ فيهما.

[﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَـٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا۟ لِمَآ أَصَابَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا۟ وَمَا ٱسْتَكَانُوا۟ ۗ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلصَّـٰبِرِينَ * وَمَا كَانَ قَوْلَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِىٓ أَمْرِنَا وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا وَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَـٰفِرِينَ * فَـَٔاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ ثَوَابَ ٱلدُّنْيَا وَحُسْنَ ثَوَابِ ٱلْـَٔاخِرَةِ ۗ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ ١٤٦-١٤٨]

قُرِئ: ﴿قَـٰتَلَ﴾و(قُتِل) و(قُـتِّل) بالتشديد. والفاعلُ: ﴿رِبِّيُّونَ﴾، أو ضميرُ النبيّ. و﴿مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ﴾ حالٌ عنه بمعنىٰ: قُتِلَ كائنًا معه رِبيّون.........................

قولُه: (﴿وَسَنَجْزِى﴾: الجَزاءَ المُبهَم) إشارةٌ إلىٰ أنّ ما جُوزوا به غيرُ مذكور، فيَعُمُّ جميعَ ما يَصِحُّ أن يُجزَىٰ به، وهُو مقابِلٌ لقولِه: ﴿وَمَن يُرِدْ ثَوَابَ ٱلدُّنْيَا نُؤْتِهِۦ﴾، المعنىٰ: مَن يُرِدْ ثَوابَ الدُّنيا نُؤْتِه منها، ومَن يُرِدْ ثَوابَ الآخرةِ نُؤتِهِ منها وسنَزيدُه في الآخِرةِ منَ الجَزاءِ ما لا يَدخُلُ تحتَ الحَصْر، كقولِه تعالىٰ: ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْـَٔاخِرَةِ نَزِدْ لَهُۥ فِى حَرْثِهِۦ ۖ وَمَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلدُّنْيَا نُؤْتِهِۦ مِنْهَا﴾ [الشورىٰ: ٢٠].

قولُـه: (قُرِئَ: ﴿قَـٰتَلَ﴾): ابنُ عامِـر وعاصِـمٌ وحَمْزةُ والكِسـائيّ، والباقـونَ «قُتِلَ»، وبالتّشديـدِ: شاذٌ[١]. قالَ أبو البقاء: ﴿ وَكَأَيِّن﴾ الأصلُ فيه: «أيٌّ» التي هِيَ بعضُ مِن كُلّ أُدخِلتْ عليها كافُ التشبيهِ وصارا في معنىٰ «كم» التي للتكثيرِ، وموضعُ «كأيٍّ»: رفْعٌ بالابتداء، ولا تكادُ تُستعمَلُ إلّا وبعدَها «مِن»، والخبرُ: ﴿قَـٰتَلَ﴾، وفيه ضميرُ النبيِّ، وهُو عائدٌ علىٰ «كأيّ»، لأنّ «كأيٍّ» في معنىٰ نبيّ، والجيِّدُ أن يعودَ الضَّميرُ إلىٰ لفظِ ﴿كأَيِّنْ﴾، فإنْ قيل: لو كان كذلك لأنّثَ، فقلتَ: قُتِلَتْ؟ قيل: هذا محمولٌ علىٰ المعنىٰ، لأنّ المعنىٰ[٢]: كثيرٌ منَ

---

(١) سيأتي توجيه هذه القراءة من كلامِ ابن جنّي.

(٢) قوله: «لأن المعنىٰ» سقط من (ي) و (د).

والقراءةُ بالتشديدِ تَنصُرُ الوجهَ الأوّل. ....

الرِّجال قُتِل، فعلىٰ هذا ﴿مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ﴾ في موضع الحالِ منَ الضَّميرِ في ﴿قَـٰتَلَ﴾، ويجوزُ أن يكونَ ﴿قَـٰتَلَ﴾ في موضعِ جرٍّ صفةً لـ﴿نَّبِيٍّ﴾، و﴿مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ﴾: الخبَر، كقولِك: كم مِن رجُل صَالح معَه مال[١].

قولُه: (والقراءةُ بالتشديدِ تَنصُرُ الوَجْهَ الأوّل)، وهُو أن يكونَ الفاعلُ ﴿رِبِّيُّونَ﴾. قالَ أبو البقاء: فعلىٰ هذا لا ضميرَ في الفعلِ لأجْلِ التكثير، والواحدُ لا تكثيرَ فيه، كذا ذكَرهُ ابنُ جِنّي[٢].

وقلتُ: قال ابنُ جِنّي: «قُتِّل» بالتشديدِ: قراءةُ قَتادة، وفيها دِلالةٌ علىٰ أنّ مَن قرَأ منَ السَّبعة: (قُتِلَ) أو ﴿قَـٰتَلَ﴾، فإنّ ﴿رِبِّيُّونَ﴾ مرفوعٌ في قراءتِه بـ(قُتِل) أو﴿قَـٰتَلَ﴾، وليس مرفوعاً بالابتداءِ ولا بالظَّرفِ الذي هُوَ معَهُ، ألا تَرىٰ أنهُ لا يجوزُ كم نبيٍّ قُتِّل مشدَّدةَ التاء علىٰ «فُعِّلَ»، فلا بُدَّ أن يكونَ ﴿رِبِّيُّونَ﴾ مرتفعاً بـ«قُتِّل»، وهذا واضحٌ، فإنْ قلتَ: فهلّا جازَ «فُعِّل»، أي: قُتِّـلَ نبيٌّ، حمْلاً علىٰ معنىٰ كم؟ قيل: لمّا انصُرِفَ عن اللّفظِ إلىٰ المعنىٰ لم يَحسُنِ العَوْدُ مِن بَعْدُ إلىٰ اللّفظ، وقد قالَ تعالىٰ ـ كما تَراه ـ: ﴿مَعَهُۥ﴾ ولم يقُلْ: معَهم، فافهَمْ ذلك[٣].

وقلتُ: يريدُ أنّ الشيءَ إذا انصرَفَ عنِ اللّفظِ إلىٰ المعنىٰ لم يَحسُنْ بعدَ ذلك العَوْدِ إلىٰ اللّفظ، فإنّ الضَميرَ في ﴿مَعَهُۥ﴾ مفردٌ رجَعَ إلىٰ ﴿وَكَأَيِّن﴾ مِن حيثُ المعنىٰ لأنهُ في معنىٰ نبيّ، ولم يَحسُنْ بعدَ ذلك أن يُقالَ: إنّ الضميرَ في ﴿قَـٰتَلَ﴾ راجعٌ إلىٰ ﴿وَكَأَيِّن﴾ من حيثُ اللّفظُ؛ لأنّ «قُـتِّل»، بالتشديدِ، يقتضي متعدِّداً، و«كأيِّنْ» لفظُه متعدِّد، ولا يجوزُ ذلك، والظاهرُ الوجْهُ الثاني، وهُو اختيارُ الزجّاج[٤][٥].

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١ : ٢٩٧).

(٢) المصدر السابق (١ : ٢٩٨).

(٣) انظر: «المحتسب» (١ : ١٧٣).

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (١ : ٤٧٦).

(٥) من قوله: «راجع إلىٰ ﴿وَكَأَيِّن﴾» إلىٰ هنا ورد بدله في (ط): «راجع إلىٰ نبي باعتبار اللفظ في ﴿وَكَأَيِّن﴾ والظاهر الوجه الثاني، وهو اختيار الزجّاج».

وعن سعيدِ بنِ جُبَيْر رحمَه الله: ما سمعْنا بنبيّ قُتِلَ في القتال. والرِّبيّون: الرّبانيّون. وقُرِئ بالحرَكاتِ الثلاث؛ ....

قالَ صاحبُ «المُرشِد»: مَن قرأَهُ (قُتِلَ) بالتخفيفِ فله وجْهان: أحدُهما: أن يكونَ الفِعلُ واقعاً علىٰ النبيِّ، أي: كم مِن نبيٍّ قُتِلَ ومعَه رِبِّيّونَ كثيرٌ فما وهَنوا بعدَ قتْلِه، ولكنّهم ثبَتوا علىٰ الحقّ، وهذا وجهٌ يختارُه كثيرٌ من أهلِ العِلم، والزجّاجُ، وإنّما قيل للمسلمينَ هذا لأنّهم لـمّا توَهَّموا أنَّ النبيَّ ﷺ قُتِلَ انكسَرت قلوبُ بعضِهم وضَعُفوا.

وثانيهما: أنّ الفعلَ واقعٌ علىٰ «الرِّبِّيُّونَ»، كأنهُ قيل: كم مِن نبيٍّ قُتِلَ رِبّيّونَ معه، فما وهَنَ مَن بقِيَ منهم وما ضعُفوا، أي: ما فتَروا وما جَبُنوا عن قتالِ عدُوِّهم.

وقلتُ: الوجهُ الأوّلُ أقربُ إلىٰ معنىٰ التعريضِ الذي ذكرَهُ المصنِّف.

الرّاغب: قيل: ﴿قَـٰتَلَ﴾ مُسنَداً إلىٰ ضميرِ النبيِّ، و﴿مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ﴾: استئنافٌ في موضعِ الحال، وقالَ الحسَنُ: ما قُتِلَ نبيٌّ في حرْبٍ قَطّ، وقالَ بعضُهم ما قالَ الحسَنُ. وإنْ صَحَّ فإنهُ لا ينْفي أنهُ قُتِلَ في غيرِ حرْب، وقيل: مُسنَداً إلىٰ ﴿رِبِّيُّونَ﴾ أي: قُتِلَ جماعةٌ منهم فلم يَهِنِ الباقونَ، ومَن قرَأَ ﴿قَـٰتَلَ﴾ فيَحتمِلُ الوجهَيْن[١]، والوَهْن: ضعفٌ مِن حيثُ الخَلْقُ أو الخلُق، والفَرْقُ بينَ الوَهْنِ والضَّعف أنّ الوَهْنَ: اختلالٌ يَعترِي الإنسانَ، ويُضادُّه الشّدّة، والضَّعفُ: اختلالٌ يَنقُصُه وتُضادُّه القُوّة، والاستكانةُ: الخُشوعُ والتضرُّعُ للمَخافة[٢]. والقتلُ: إزالةُ الرُّوحِ عن الجسَد كالموت، لكنْ إذا اعتُبِرَ بفعل المتوَلّي لذلكَ يقالُ: قتْلٌ، وإذا اعتُبِرَ بفَوْتِ الحياةِ، يقالُ: موتٌ، قالَ تعالىٰ: ﴿أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَـٰبِكُمْ﴾[٣].

قولُه: (ما سَمِعنا بنبيٍّ قُتِلَ في القتال) استشهادٌ لأنّ الفاعلَ ﴿رِبِّيُّونَ﴾.

قولُه: (وقُرِئَ بالحرَكاتِ الثّلاث): الكسرُ: للسَّبعة، والفتحُ والضَّمُّ شاذّانِ[٤].

---

(١) من قوله «قيل: ﴿قَـٰتَلَ﴾ مسنداً» إلىٰ هنا؛ سقط من (ط).

(٢) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٣: ٨٩٧-٨٩٩)، و«مفردات القرآن»، ص٨٨٧.

(٣) «مفردات القرآن» ص٦٥٥.

(٤) لتمام الفائدة انظر: «المحتسب» لابن جني (١: ١٧٣).

فالفتحُ علىٰ القياس، والضمُّ والكسرُ من تغييراتِ النِّسَب. وقُرِئ: (فما وَهِنوا) بكسر الـهاء. والمعنىٰ: فمـا وَهِنوا عندَ قـتْلِ النبيّ. ﴿وَمَا ضَعُفُوا۟﴾ عن الجهادِ بعدَه، ﴿وَمَا ٱسْتَكَانُوا۟﴾ للعدوِّ. وهذا تعريضٌ بما أصابَهم من الوَهنِ والانكسارِ عندَ الإرْجافِ بقتْلِ رسولِ الله ﷺ، وبضعفِهم عندَ ذلكَ عن مجاهدةِ المشركين، واستكانـتِهم لهم، حتىٰ أرادوا أن يعتضِدوا بالمنافقِ عبدِ الله بن أُبيّ في طَـلَـبِ الأمانِ من أبي سفيان. **وما كانَ قولَهُم إلا هذا القولَ؛ وهو إضافةُ الذنوبِ والإسرافِ إلىٰ أنفسِهم، معَ كونِهم ربانيّين؛** هضمًا لها واستقصارًا. ....

قولُه: (**وما كان قولَـهم إلّا هذا القولَ، وهُو إضافةُ الذُّنوبِ والإسرافِ إلىٰ أنفُسِهم معَ كونِهم ربّانيّـينَ**) إشارةٌ إلىٰ أنّ هذا المعنىٰ كالتـتميم، والمبالغةِ في صَلابَـتِهم في الدِّين وعدَم تطـرُّقِ الوهَنِ والضَّعفِ فيهم، وذلك مِن إفادةِ الحَصْرِ وإيقاعِ «أنْ» مع ذلكَ الفعل اسماً لـ«كان»، قال في قولِه تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾ [النُّور: ٥١]: «وعن الحسَن: ﴿قَوْلُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ بالرَّفعِ والنَّصْبُ أقوىٰ[١]؛ لأنّ أوْلىٰ الاسمَيْن بكونِه اسماً لـ«كان» أوْغلُهما في التعريف، وأن يقولوا: أوغَلَ في التعريفِ؛ لأنهُ لا سبيلَ عليه في التنكير، بخلافِ قولِ المؤمنينَ، فكان هذا مِن قَبيلِ «كان» في قولِه: ﴿مَا كَانَ لِلَّهِ أَن يَتَّخِذَ مِن وَلَدٍ﴾ [مريم: ٣٥]».

وقالَ صاحبُ «المُطْلِع»: معنىٰ قولِه: «بخلافِ قولِ المؤمنين»، أنّ قولَ المؤمنينَ إن اختُزِلَ عنهُ الإضافةُ يبقَىٰ مُنكَّراً، بخلافِ ﴿أَن قَالُوا۟﴾.

وقالَ أبو البقاء: اسمُ «كان» ما بعدَ «إلّا»، وهُو أقوىٰ مِن أن يُجعَلَ خبَراً، والأوّلُ اسماً، لوجهَيْن: أحدُهما: أنّ ﴿أَن قَالُوا۟﴾ يُشبِهُ المضمَرَ في أنه لا يوصَفُ وهُو أعرَفُ، وكذا عن ابنِ جنّيّ.

---

(١) وهي قراءة الجمهور. انظر: «إتحاف فضلاء البشر» (١: ٤٩٠).

والدعاءُ بالاستغفارِ منها مقدَّمًا علىٰ طلبِ تثبيتِ الأقدامِ في مواطنِ الحربِ والنُّصْرةِ علىٰ العدوّ؛ ليكونَ طلبُهم إلىٰ ربِّهم عن زكاةٍ وطهارةٍ وخضوعٍ أقربُ إلىٰ الاستجابة. ....

والثاني: أنّ ما بعدَ ﴿إِلَّآ﴾ مُثبَت، والمعنىٰ: كان قولُـهم: ﴿رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا﴾ دأبَهم في الدُّعاء[١].

وقلتُ: كأنّ المعنىٰ: ما صَحَّ ولا استقامَ منَ الربّانيّينَ في ذلك المقام إلّا هذا القول، وكأنّ غيرَ هذا القولِ مُنافٍ لحالِهم، وهذه الخاصّيّةُ[٢] يُفيدُها إيقاعُ «أنْ» معَ الفعلِ اسماً لِـ﴿كَانَ﴾، وتحقيقُه ما ذكرَهُ صاحبُ «الانتصاف»، قال: فائدةُ دخولِ كان المبالغةُ في نَفْيِ الفعل الداخِل عليه بتعديدِ جهةِ فعلِه عموماً باعتبارِ الكونِ، وخُصوصاً باعتبارِ خصوصيّةِ المقام، فهُو نفْيٌ مرّتَيْن.

وقلتُ: فعلىٰ هذا لو جعَلْتَ رَبَّ الجُملةِ ﴿أَن قَالُواْ﴾، واعتَمدْتَ عليه وجعَلتَ قولَهم كالفَضْلةِ، حصَلَ لكَ ما قصدتَه، ولو عكسْتَ ركِبتَ المتعسَّف، ألا ترىٰ إلىٰ أبي البقاءِ كيفَ جعَلَ الخبَرَ نسياً منْسِيّاً واعتمَدَ علىٰ ما بعدَ ﴿إِلَّآ﴾ في الوجهِ الثاني[٣].

الراغب: الفَرْقُ بيْنَ الذنْبِ والإسرافِ مِن وَجْهَين.

أحدُهما: أنّ الإسرافَ حقيقةً: تجاوُزُ الحدِّ في فعل ما يجبُ، والذنبُ عامٌّ فيه وفي التقصير.

والثاني: أنّ الذنبَ: التقصير وتَرْكُ الأمرِ حتّىٰ يَفوتَ ثمّ يؤخَذُ بالذَّنب، فالذَّنبُ إذاً مقابِلٌ للإسراف وكلاهما مذمومانِ، والمحمودُ هُو العدالة[٤].

قولُه: (**أقرَبُ**) رُوِيَ مرفوعاً خبَراً، لقولِه: «والدُّعاءُ بالاستغفار»، وقولُه: «ليكونَ» متعلِّـقٌ بالدُّعاءِ، والأَوْلىٰ أن يكونَ «أقرَبَ» منصوباً خبَراً لقولِه: «ليكونَ»، وليكونَ خبَراً لقولِه: «والدُّعاءُ»؛ لأنّ المعنىٰ عليه.

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٠٠).

(٢) قوله: «الخاصية» ساقط من (ط).

(٣) في (ط): «نسياً منسيًّا في الوجه الثاني واعتمد علىٰ ما بعد إلا».

(٤) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٣: ٩٠٠-٩٠١).

﴿فَـَٔاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ ثَوَابَ ٱلدُّنْيَا﴾ من النصرةِ والغنيمةِ والعزِّ وطيبِ الذكر، وخصَّ ثوابَ الآخرةِ بالحُسْن؛ دلالةً علىٰ فضلِه وتقدّمِه، وأنه هو المعتدُّ به عندَه. ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْـَٔاخِرَةَ﴾ [الأنفال: ٦٧].

[﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِن تُطِيعُوا۟ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يَرُدُّوكُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَـٰبِكُمْ فَتَنقَلِبُوا۟ خَـٰسِرِينَ * بَلِ ٱللَّهُ مَوْلَىٰكُمْ ۖ وَهُوَ خَيْرُ ٱلنَّـٰصِرِينَ * سَنُلْقِى فِى قُلُوبِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلرُّعْبَ بِمَآ أَشْرَكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَـٰنًا ۖ وَمَأْوَىٰهُمُ ٱلنَّارُ ۚ وَبِئْسَ مَثْوَى ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ ١٤٩- ١٥١]

﴿إِن تُطِيعُوا۟ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ قالَ عليٌّ رضيَ اللهُ عنه: نزلت في قولِ المنافقينَ للمؤمنينَ عندَ الهزيمة: ارجعوا إلىٰ إخوانِكم وادخلوا في دينِهم. وعن الحسَنِ رضيَ اللهُ عنه: إنْ تستنصحوا اليهودَ والنصارىٰ وتَقْبلوا منهم؛ لأنهم كانوا يَسْتغوونهم ويُوقعونَ لهم الشُّبَـهَ في الدّين، ويقولون: لو كانَ نبيّاً حقّاً لَـمَا غُلِب، ولما أصابَه وأصحابَه ما أصابَهم، وإنما هو رجلٌ حالُه كحالِ غيرِه من الناس، يومًا له ويومًا عليه. وعن السُّدِّيّ: **إن تستكينوا لأبي سفيانَ** وأصحابِه وتستأمنوهم ﴿يَرُدُّوكُمْ﴾ إلىٰ دينِهم. **وقيل: هو عامٌّ** في جميعِ الكفّار، وإنّ علىٰ المؤمنينَ أن يُجانبوهم، ....

قولُه: (إن تَستكينوا لأبي سفيان) الاستكانةُ: الخُضوعُ، وأصلُه: استَكنَّ، منَ السُّكون، قال القاضي: لأنّ الخاضعَ يَسكنُ لصاحبِه ليفعَلَ بهِ ما يُريدُه، والألِفُ مِن إشباعِ الفَتْحة، أو استَكْوَنَ، منَ الكَوْن؛ لأنهُ يَطلُبُ مِن نفسِه أن يكونَ لِمَن يخضَعُ له[1].

قولُه: (وقيل: هُو عامّ): معطوفٌ علىٰ قولِه: «قال عليٌّ رضيَ اللهُ عنه: نزَلتْ في قولِ المنافقين»[2].

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ١٠٢).

(٢) لتمامِ الفائدةِ انظر: «معالم التنزيل» للبغويّ (١: ٣٦٠).

ولا يُطيعوهم في شيء، ولا يَنزلوا علىٰ حُكْمِهم ولا علىٰ مشورتهم حتىٰ لا يستجرُّوهم إلىٰ موافقتِهم. ﴿بَلِ ٱللَّهُ مَوْلَىٰكُمْ﴾، أي: ناصرُكم لا تحتاجونَ معه إلىٰ نصرةِ أحدٍ وولايتِه. وقُرِئ بالنصْبِ علىٰ: بل أطيعوا اللهَ مولاكم. ﴿سَنُلْقِى﴾ قُرِئَ بالنّونِ والياء. و﴿ٱلرُّعْبَ﴾ بسكونِ العَيْنِ وضمِّها. قيل: قذفَ اللهُ في قلوبِ المشركينَ الخوفَ يومَ أحدٍ فانهزموا إلىٰ مكّةَ من غيرِ سبب، ولهم القوّةُ والغَلَبة. وقيل: ذهبوا إلىٰ مكّة، ....

اعلَمْ أنّ التعريفَ في قولِه: ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ إذا حُمِلَ علىٰ العهدِ، فالمخاطَبونَ أصحابُ الرسولِ ﷺ، ثُمّ المرادُ بالذين كفَروا إمّا المنافقونَ ـ وإليهِ الإشارةُ بقولِه: «نزَلتْ في قولِ المنافقينَ» ـ أو أهلُ الكتابِ ـ وهُو الذي رَواهُ عن الحسَن ـ أو المشركون، وهُو الذي رَواهُ عنِ السُّدّي، وإذا حُمِلَ علىٰ الجِنس فالمخاطَبونَ: جماعةُ المسلمينَ في جميعِ الأزمنة، كما أنّ الكُفّارَ عامٌّ في اليهودِ والمنافقينَ والمشركين، وهُو المرادُ بقولِه: «وأنّ علىٰ المؤمنينَ أن يُجانِبوهم».

قولُه: (ولا علىٰ مَشُورَتهم)، الرّاغب: المشورةُ: استخراجُ الرّأي بمُراجَعة البعضِ إلىٰ البعض، مِن قولِهم: شُرْتُ العسَلَ وأشَرْتُه: استَخرجتُه، والشُّورىٰ: الأمرُ الذي يُتشاوَرُ فيه[1].

قولُه: (و﴿ٱلرُّعْبَ﴾): أي: وقُرِئَ: ﴿ٱلرُّعْبَ﴾ بسكونِ العَيْن: كلُّهم سوىٰ ابنِ عامرٍ والكِسائيِّ فإنّهما قرَآ بالضّمّ[2].

قولُه: (قذَفَ اللهُ في قلوبِ المشركينَ الخَوْفَ يومَ أُحُدٍ فانهزَموا إلىٰ مكّة) يوجبُ أن يكونَ هذا الوعدُ أي: قولُه: ﴿سَنُلْقِى﴾ بعدَ القتال، ويؤيِّدُه قولُه: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِن تُطِيعُوا۟﴾ الآية، لأنّ هذا الكلامَ مَسوقٌ لتسليةِ المؤمنينَ والمنعِ مِن أن يُطيعوا الكُفّارَ فيما كانوا يُوقِعونَهم في الشُّبَهِ في الدِّينِ بسببِ ما أُصيبوا يومَ أُحُد، وهِيَ أنهُ لو كان نبيّاً حقّاً لَما غُلِبَ، وغيرِ ذلك، وقولُه بعدَ ذلك: «ويجوزُ أن يكونَ الوعدُ قولَه: ﴿سَنُلْقِى فِى قُلُوبِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلرُّعْبَ﴾ فلمّا فَشِلوا وتنازَعوا لم يُرعِبْهم»، يوجِبُ أن يكونَ قبْلَ القتال، فأيُّ الوَجْهَينِ أقربُ إلىٰ النَّظْم؟

---

(١) «مفردات القرآن»، ص٤٧٠.

(٢) وهما لغتانِ أجودُهما السكون. أفاده أبو زرعة في «حجّة القراءات»، ص١٧٦.

فلمّا كانوا ببعْضِ الطّريقِ قالوا: ما صنعْنا شيئًا، قتلنا منهم ثمّ تركناهم ونَحن قاهرون، ارجعوا فاسْتأصِلوهم، فلمّا عَزموا علىٰ ذلكَ ألقىٰ اللهُ الرّعْبَ في قلوبِهم فأمسكوا. ﴿بِمَآ أَشْرَكُواْ﴾: بسببِ إشراكهم، أي: كانَ السببُ في إلقاءِ الله الرُّعْبَ في قلوبِهم إشراكَهم به. ﴿مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا﴾: آلهةً لم يُنزِلِ اللهُ بإشراكِها حجّةً. فإن قلتَ: كأنّ هناكَ حجّةً حتىٰ يُنزِلَها اللهُ فيصحَّ لهمُ الإشراك قلتُ: لم يَعْنِ أنّ هناكَ حجّةً إلا أنها لم تَنزِلْ عليهم؛ لأنّ الشرْكَ لا يستقيمُ أن يقومَ عليه حجّة، وانما المرادُ نفْيُ الحجّة ونزولِها جميعًا، كقولِه:

ولا ترىٰ الضبَّ بها يَنْجَحِرْ

قلتُ: الأوّل، ولذلك قال: «ويَجوزُ»؛ لأنّ قولَه تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تُطِيعُواْ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ مِن تتمّةِ المعاتَباتِ مِن لدُن قولِه: ﴿إِذْ هَمَّت طَّآئِفَتَانِ مِنكُمْ أَن تَفْشَلَا﴾ [آل عمران: ١٢٣] وقولِه: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ﴾ [آل عمران: ١٢٨]، وقولِه: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، وهلُمَّ جَرّاً إلىٰ ما نحنُ بصدَدِه تَسْليةً لقلوبِ المؤمنين، فأوجَبَ ذلك أن يَجريَ قولُه: ﴿سَنُلْقِى فِى قُلُوبِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ وعْداً عامّاً لهم، مَزيداً للتّسَلّي، فيَدخُلَ فيه هذا الرُّعبُ الخاصُّ دخولاً أوّليّاً. ويَدُلُّ علىٰ عمومِه تعليلُه بقولِه: ﴿بِمَآ أَشْرَكُواْ بِٱللَّهِ﴾ وبقولِه: ﴿وَمَأْوَىٰهُمُ ٱلنَّارُ﴾، يعني: أنّهم محقوقونَ بأنْ يُخذَلُوا ويَخيبوا؛ لأنّهم أعداءُ الله، وأنّ اللهَ تعالىٰ قدَّرَ أن تكونَ عاقبتُهم وخيمةً، و﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ مَوْلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَأَنَّ ٱلْكَٰفِرِينَ لَا مَوْلَىٰ لَهُمْ﴾ [محمد: ١١]، ألا تَرىٰ كيفَ عقّبَ الوعدَ قولَه: ﴿بَلِ ٱللَّهُ مَوْلَىٰكُمْ وَهُوَ خَيْرُ ٱلنَّٰصِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٥٠]، وعقّبَ قولَه: ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥٓ﴾ [آل عمران: ١٥٢] هذا الوعدَ ليُؤذِنَ بأنّ الذي جَرىٰ عليكُم يومَ أُحُد منَ الوَهْن والإصابةِ أمرٌ علىٰ خلافِ ما أنتُم تستأهِلونَه؟ وذلك لمُخالفتِكم الأمرَ، وإلّا كان أصلُ أمرِكم علىٰ النَّصرِ والظَّفَر؛ لأنّ اللهَ مَولاكُم وناصرُكم.

قولُه: (ولا تَرىٰ الضَّبَّ بها يَنْجَحِرْ)، أوّلُه:

لا تُفزِعُ الأرنبَ أهوالُها[1].

---

(١) البيت لابن أحمر في «ديوانه»، ص٦٧.

[﴿ وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥٓ إِذْ تَحُسُّونَهُم بِإِذْنِهِۦ ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَٰزَعْتُمْ فِى ٱلْأَمْرِ وَعَصَيْتُم مِّنۢ بَعْدِ مَآ أَرَىٰكُم مَّا تُحِبُّونَ ۚ مِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلدُّنْيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلْءَاخِرَةَ ۚ ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ لِيَبْتَلِيَكُمْ ۖ وَلَقَدْ عَفَا عَنكُمْ ۗ وَٱللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ ۞ إِذْ تُصْعِدُونَ وَلَا تَلْوُۥنَ عَلَىٰٓ أَحَدٍ وَٱلرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ فِىٓ أُخْرَىٰكُمْ فَأَثَٰبَكُمْ غَمًّۢا بِغَمٍّ لِّكَيْلَا تَحْزَنُوا۟ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا مَآ أَصَٰبَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ ۞ ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنۢ بَعْدِ ٱلْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ ۖ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ ظَنَّ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ۖ يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ مِن شَىْءٍ ۗ قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ ۗ يُخْفُونَ فِىٓ أَنفُسِهِم مَّا لَا يُبْدُونَ لَكَ ۖ يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ مَّا قُتِلْنَا هَٰهُنَا ۗ قُل لَّوْ كُنتُمْ فِى بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ ٱلَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقَتْلُ إِلَىٰ مَضَاجِعِهِمْ ۖ وَلِيَبْتَلِىَ ٱللَّهُ مَا فِى صُدُورِكُمْ وَلِيُمَحِّصَ مَا فِى قُلُوبِكُمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴾ ١٥٢-١٥٤]

﴿ وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥٓ ﴾: وعدَهم اللهُ النصرَ بشرْطِ الصّبرِ والتقوىٰ في قولِه تعالىٰ: ﴿إِن تَصْبِرُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ وَيَأْتُوكُم مِّن فَوْرِهِمْ هَٰذَا يُمْدِدْكُمْ ﴾ [آل عمران: ١٢٥]. ويجوزُ أن يكونَ الوعْدُ قولَه تعالىٰ: ﴿سَنُلْقِى فِى قُلُوبِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلرُّعْبَ ﴾، ....

أي: ليس بها أرنبٌ ليفزَعَ أهوالَها، وليس بها ضَبٌّ يدخُلُ الجُحْر، يَصِفُ مَفازةً خاليةً من الحَيَوان.

قولُه: (بشَرْطِ الصّبرِ والتّقوىٰ)، يعني: المرادُ بقولِه: ﴿ وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥٓ ﴾ هُو الوعدُ بالنَّصرِ المُقيَّدِ بالصَّبرِ والتقوىٰ في تلك الآية، وهِيَ: ﴿ بَلَىٰٓ ۚ إِن تَصْبِرُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ وَيَأْتُوكُم مِّن فَوْرِهِمْ هَٰذَا يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُم ﴾ الآية [آل عمران: ١٢٥]، فلمّا لم يوجَدِ الشَّرطُ، وهُو الصَّبرُ، فُقِدَ المشروطُ، وهُوَ النَّصرُ، فالآيةُ علىٰ هذا متّصلةٌ بتلك الآية، وهِيَ متّصلةٌ بقولِه: ﴿وَإِن تَصْبِرُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْـًٔا﴾ [آل عمران: ١٢٠] وقد سبَقَ تقريرُه، وما بينَهما منَ الآياتِ مناسِبةٌ للقصّة، وقولُه: «وقيل: لمّا رَجَعوا»: بيانٌ لسببِ نزولِ الآية.

فلمّا فشِلوا وتنازعوا لم يُرْعبهم. وقيل: لمّا رجعوا إلىٰ المدينة، قالَ ناسٌ من المؤمنين: من أينَ أصابنا هذا وقد وَعَدَنا اللهُ النصر؟ فنزلت. **وذلكَ أنّ رسولَ اللّٰهِ ﷺ** جعلَ أحُدًا خَلْفَ ظهرِه واستقبلَ المدينة، وأقامَ الرُّماةَ عندَ الجبلِ وأمرهم أن يَثْبتوا في مكانِهم ولا يَبرحوا كانتِ الدولةُ للمسلمينَ أو عليهم. فلمّا أقبلَ المشركون جَعلَ الرّماةُ يَرشقونَ خَيْلَهم، والباقونَ يَضْربونهم بالسّيوفِ حتىٰ انهزموا، والمسلمونَ علىٰ آثارِهم **يَحُسّونَهم، أي: يقتلونَهم** قَتْلًا ذريعًا حتىٰ إذا فشلوا؛ والفشلُ: الجبْنُ وضعْفُ الرأي؛ وتنازعوا، فقالَ بعضُهم: قد انهزمَ المشركونَ فما موقفُنا هاهنا؟ وقالَ بعضُهم: لا نخالِفُ أمرَ رسولِ الله ﷺ **فَمِمّنْ ثبتَ** مكانَه **عبدُ الله بنُ جُبَيْرٍ** أميرُ الرّماةِ في نَفَرٍ دونَ العشرة، وهم المعنيّونَ بقولِه: ﴿وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلْأَخِرَةَ﴾. ونَفَرَ أعقابُهم ينهبون، وهمُ الذينَ أرادوا الدّنيا. فكَـرَّ المشركونَ علىٰ الرّماة، وقتلوا عبدَ الله بنَ جُبيرٍ رَضيَ اللهُ عنه، وأقبلوا علىٰ المسلمين، وحالتِ الرّيحُ دَبورًا وكانت صبًا حتىٰ هزموهم، وقَتلوا من قَتلوا، وهو قولُه: ﴿ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ لِيَبْتَلِيَكُمْ﴾: ليَمتحِنَ صبرَكم علىٰ المصائب، وثباتَكم علىٰ الإيمان عندها. ﴿وَلَقَدْ عَفَا عَنكُمْ﴾ لِما علِمَ من ندمِكم علىٰ ما فرطَ منكم من عصيانِ أمرِ رسولِ الله ﷺ. ﴿وَٱللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾: يتفضَّلُ عليهم بالعفو، أو هو متفضِّلٌ عليهم في جميعِ الأحوال، ....

قولُه: (وذلك أنّ رسولَ الله ﷺ) إشارةٌ إلىٰ تطبيقِ الآيةِ علىٰ الوجهَيْن.

قولُه: (يحُسُّونَهم، أي: يقتلونَهم)(١)، قالَ الزجّاجُ: تَستأصِلونَهم قَتْلاً، يُقال: حسَّهمُ القاتلُ يحُسُّهم حَسّاً: إذا قتَلَهم(٢).

قولُه: (فممّن ثبَتَ) تفصيلٌ لمُجمَلٍ محذوف، أي: فثَبَتَ بعضُهم ونفرَ بعضُهم، فممّن ثبتَ مكانَه: عبدُ الله بنُ جُبَير، وممّن نفرَ: أعْقابُهم.

قولُه: (عبدُ الله بنُ جُبَيْر)، وفي بعض الحواشي: بُجَيْر، وسبَقَ أنّ الصّحيحَ جُبَير.

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «يحسُّونهم، أي: يقتلونهم» بالياء.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٧٨).

سواءٌ أُدِيلَ لهم أو أُديلَ عليهم؛ لأنّ الابتلاءَ رحمةٌ كما أنّ النّصْرةَ رحمة. فإن قلتَ: أين متعلّق ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا﴾؟ قلتُ: محذوفٌ تقديرُه: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فَشِلۡتُمۡ﴾ منَعَكم نَصْرَه. ويجوزُ أن يكونَ المعنىٰ: صدَقَكم اللهُ وعدَه إلىٰ وقتِ فشلِكم. ﴿إِذۡ تُصۡعِدُونَ﴾ نُصِبَ بـ﴿صَرَفَكُمۡ﴾، أو بقولِه: ﴿لِيَبۡتَلِيَكُمۡ﴾، ....

قولُه: (﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فَشِلۡتُمۡ﴾ منعَكُم نَصْرَه)، قالَ صاحبُ «التقريب»: وفيه نظرٌ؛ لأنّ «منعَكم» ليسَ متعلَّقَ ﴿حَتَّىٰٓ﴾ لأدائِهِ إلىٰ كونِ زمانِ الفَشَلِ غايةً لمَنْعِ النَّصر، فالتحقيقُ أنّ ﴿حَتَّىٰٓ﴾ متعلّقٌ بـ﴿صَدَقَكُمُ﴾: إمّا جارّةٌ و﴿إِذَا﴾: للظّرْفيّةِ المجرَّدة، أي: إلىٰ زمانِ فشَلِكم، أو عاطفةٌ تُبتَدأُ بعدَها الجُملةُ، فـ﴿إِذَا﴾: للشَّرطيّة ويُقدرُ له جوابٌ وهُو: منَعَكم نَصْره.

والجوابُ أنّ السُّؤالَ ليس أنّ ﴿حَتَّىٰٓ﴾ غايةُ ماذا، لِما سبَقَ في قولِه: إنهُ غايةُ ﴿إِذۡ تَحُسُّونَهُم﴾ حيثُ قال: «والمسلمونَ علىٰ آثارِهم يَحسُّونَهم، أي: يقتُلونَهم قتْلاً ذَريعاً حتّىٰ إذا فشِلوا»، بل السؤالُ عن جوابِ ﴿إِذَا﴾، ولذلك ضمَّها معَ ﴿حَتَّىٰٓ﴾، أي: الجوابُ: «منَعَكم» أوّلاً يقتضي الجوابَ؛ لأنهُ غايةُ الوَعْدِ بالنَّصْر، و﴿إِذَا﴾ بمعنىٰ الوقتِ، و﴿حَتَّىٰٓ﴾ هِي الجارّة، والسؤالُ واردٌ علىٰ ذلك التقدير، لأنه يقتضي تقديرَ الشَّرطِ لا الظَّرفِ؛ لأنّ الكلامَ في الامتنانِ علىٰ المسلمينَ بالنَّصرِ والوعدِ بالظَّفَر والغلَبة، فلا يجوزُ أن يُقال: وعدَكُم اللهُ بالنَّصر إذ تَحسُّونَهم حتّىٰ إذا انتهىٰ بكمُ الحَسُّ إلىٰ الفشل؛ إذْ لا يُعلَمُ منه انقطاعُ النَّصر، فلا بُدَّ مِن تقديرِ «منَعَكم»، بأنْ يُقال: حتىٰ إذا فَشِلتُم منَعَكُم النَّصر، ولذلك فسَّرَ ﴿حَتَّىٰٓ﴾ بـ«إلىٰ حينَ» كان غايةَ النَّصرِ؛ لحصولِ المعنىٰ معَ عدَمِ التقدير.

قولُه: (إلىٰ وقتِ فشَلِكم)، اعلَمْ أنّ «حتّىٰ» إمّا أن تكونَ حرْفَ جَرّ بمنزلةِ «إلىٰ» لانتهاءِ الغاية، نحوَ: أكلتُ السَّمكةَ حتّىٰ رأسِها، أي: إلىٰ رأسِها[1]، أو تكونَ حرْفَ عطْف، نحوَ: أكلتُ السَّمكةَ حتّىٰ رأسَها، أي: ورأسَها، أو يُستأنَفَ بها الكلامُ نحوَ: أكلْتُ السَّمكةَ حتّىٰ رأسُها، أي: حتّىٰ رأسُها مأكولٌ[2]، و«حتّىٰ» هذهِ لا يجوزُ أن تكونَ عاطفةً؛ لأنّها تجمَعُ

---

(١) قوله: «أي: إلىٰ رأسها» سقط من (ي)، وفي (د): «أي: حتى رأسها».

(٢) لتمامِ الفائدة انظر: «مغني اللبيب» لابن هشام، ص١٦٦.

أو بإضمارِ «اذكُرْ». والإصعاد: الذهابُ في الأرضِ والإبعادُ فيه، يقال: صَعِدَ في الجبل، وأصْعَدَ في الأرض. يقال: أصْعَدْنا من مكّةَ إلىٰ المدينة. وقرأَ الحسَنُ رضيَ اللهُ عنه: (تَصْعَدون) يعني في الجبل، وتعضُد الأولىٰ قراءةُ أُبيّ: (إذ تُصْعِدونَ في الوادي). وقرأ أبو حَيْوة: (تَصعّدون) بفتحِ التاء وتشديدِ العين، من تَصعّدَ في السلّم. وقرأَ الحسَنُ (تَلُون) بواو واحدة، وقد ذكرنا وجْهَها. وقُرِئ: (يُصْعِدون) (ويَلْوُون) بالياء. ﴿وَٱلرَّسُولُ يَدۡعُوكُمۡ﴾ كانَ يقولُ: «إليّ عبادَ الله، إليّ عبادَ الله، أنا رسولُ الله، مَن يكرَّ فله الجنّة». ﴿فِيٓ أُخۡرَىٰكُمۡ﴾: في ساقتِكم وجماعتِكم الأخرىٰ، وهي المتأخّرة. يقال: جئتُ في آخرِ الناس، وأُخراهم، كما تقول: في أوّلِهم وأُولاهم، بتأويلِ مقدّمتِهم وجماعتِهم الأولىٰ.

بينَ الأوّل والثاني في الحُكمِ الذي ثبَتَ للأوّل، مثلَ «ثُمّ» في المُهلةِ، ومعطوفُها جُزءٌ من مَتْبوعِه ليُفيدَ قوةً أو ضعفاً، وهِيَ هنا متعذّرةٌ، فبَقِيَ أن تكونَ حرْفَ جَرّ أو حَرْفَ ابتداء، فإنْ كان الثاني فلا بُدَّ أن تكونَ «إذا»: شَرْطيّةً، وجَوابُها محذوفاً وهُو متعلَّقُ «حتّىٰ إذا»، ليكونَ الواقعُ بعدَ «حتّىٰ» الابتدائيّةِ جُملةً، وإن كانَ حرْفَ جَرّ، فتكونُ «إذا» ظَرْفيةً مجرورةً، نحوَ قولِه تعالىٰ: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ﴾ [الليل: ١].

قولُه: (أو بإضمارِ «اذكُرْ») يعني: اذكُرْ إذْ تُصْعِدونَ، قيل: فيه إشكالٌ، إذ يصيرُ المعنىٰ: اذكُرْ يا محمّدُ إذْ تُصعِدونَ، وقيل: الصَّوابُ أنّ تقديرَ «اذكُرْ» علىٰ قراءةِ «يُصعِدونَ» بالياء[1]، ويُمكنُ أن يُقالَ: ليس مرادُه أنهُ منصوبٌ بإضمارِ «اذكُرْ» صيغةَ أمرِ الواحد، بل المرادُ أنهُ منصوبٌ بما يَنتصبُ به أمثالُه مِن لفظِ الذِّكْر بحسَبِ ما يُطابِقُ الموقعَ، فيُقدَّرُ «اذكُروا»، وإنّما أفرَدَ إذِ الغالبُ في أمثالِ هذه المواضع الإفراد، ويَجوزُ أن يكونَ مِن بابِ قولِه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾ [الطلاق: ١].

قولُه: (وقد ذكَرْنا وجْهها) أي: في قولِه: ﴿وَإِنَّ مِنۡهُمۡ لَفَرِيقٗا يَلۡوُۥنَ أَلۡسِنَتَهُم﴾ [آل عمران: ٧٨] قبْلَ هذا، وهُو أنّ الواوَ المضمومةَ قُلِبتْ همزةً ثُمّ خُفّفتْ.

---

(١) وهي قراءةُ ابن محيصِنٍ وابن كثير في روايةِ شبل عنه. انظر: «البحر المحيط» (٣: ٨٢) و«المحرّر الوجيز» لابن عطيّة (٢: ٢٦).

﴿فَأَثَٰبَكُمۡ﴾ عطفٌ علىٰ ﴿صَرَفَكُمۡ﴾، أي: فجازاكم الله ﴿غَمَّۢا﴾ حينَ صَرَفكم عنهم وابْتلاكم بسببِ «غمّ» أذقتموه رسولَ الله ﷺ بعصيانِكم له، أو: ﴿غَمَّۢا﴾ مضاعفًا، ﴿غَمَّۢا﴾ بعدَ غمّ، و﴿غَمَّۢا﴾ متّصلًا ﴿بِغَمّٖ﴾، منَ الاغتمامِ بما أُرْجِفَ به من قَتْلِ رسولِ الله ﷺ، والجَرْحِ والقتْلِ وظفَرِ المشركينَ وفوْتِ الغنيمةِ والنصرِ. ﴿لِّكَيۡلَا تَحۡزَنُواْ﴾: لتتمرّنوا علىٰ تجرّعِ الغموم، وتَضْرَوْا باحتمالِ الشدائد، فلا تحزنوا فيما بعدُ علىٰ فائتٍ من المنافع، ولا علىٰ مُصيبٍ من المضارّ. ....

قولُه: (و﴿غَمَّۢا﴾ متّصلاً ﴿بِغَمّٖ﴾) تفسيرٌ لقولِه: «﴿غَمَّۢا﴾ بعدَ غَمّ» علىٰ أنّ التكريرَ للاستيعابِ، نحوَ قولِه تعالىٰ: ﴿ثُمَّ ٱرۡجِعِ ٱلۡبَصَرَ كَرَّتَيۡنِ﴾ [الملك: ٤] ولذلك عدَّدَ أشياءَ كثيرةً، فقولُه: «منَ الاغتمام»: بيانٌ لقولِه: «﴿غَمَّۢا﴾ متّصِلاً ﴿بِغَمّٖ﴾»، وقولُه: «والجَرحُ» وما يتبَعُه: عَطفٌ علىٰ «ما أُرجِفَ»، «ومن قَتْلِ رسولِ الله ﷺ»: بيانُ «ما أُرجِف».

قولُه: (بما أُرجِفَ بهِ)، **الأساس**: رَجَفَ البحرُ: اضْطَرَبَ، ومنَ المجاز: أرجَفوا في المدينة بكذا، أي: أخبَروا بهِ علىٰ أن يُوقِعوا في الناس الاضطرابَ مِن غيرِ أن يَصحَّ عندَهم، وهذا من أراجيفِ الغُواة.

قولُه: (وظَفَرِ المشركينَ) قيل: ولو قال: وغلَبةِ المشركينَ كان أحسن؛ لأنّ الظَّفَر للمؤمنين.

قولُه: (﴿لِّكَيۡلَا تَحۡزَنُواْ﴾ لتتمرَّنُوا علىٰ تجرُّعِ الغُموم ... فلا تحزنوا)، يعني: كنّىٰ عن قولِه: لتتمرّنوا بقولِه: ﴿لِّكَيۡلَا تَحۡزَنُواْ﴾ أي: جازاكُم غَمّاً متضاعِفاً لتتمرَّنوا علىٰ تجرُّعِ الغُمومِ وتأتلِفوا بها، فلا تحزَنوا علىٰ كلِّ شيء؛ لأنّ العادةَ طبيعةٌ خامسة، ولا بُدَّ مِن هذا التأويل؛ لأنّ المُجازاةَ بالغَمِّ بعدَ الغَمِّ سببٌ للحُزن لا لعدَمِه، وقد قالَ اللهُ تعالىٰ: ﴿فَأَثَٰبَكُمۡ غَمَّۢا بِغَمّٖ لِّكَيۡلَا تَحۡزَنُواْ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمۡ﴾[1].

قولُه: (وتَضْرَوْا) يقال: ضَرِيَ بكذا، أي: غرِيَ بهِ وأُولِع، **النّهاية**: يقال: ضَرِيَ بالشيءِ يَضْرىٰ ضَرَاوةً فهُو ضارٍ: إذا اعتادَه.

---

(١) قد اختلفت عبارات السلف في تفسير هذه الآية، لتمام الفائدة انظر: «المحرّر الوجيز» (٢: ٢٦-٢٧) حيث استقصىٰ الأقوال المختلفة في هذا المقام.

ويجوزُ أن يكونَ الضميرُ في ﴿فَأَثَٰبَكُمۡ﴾ للرّسول، أي: فآساكم في الاغتمام، وكما غمّكم ما نَزَلَ به من كَسْرِ الرّباعيَة والشجّةِ وغيرِهما غمَّه ما نَزَلَ بكم، ﴿فَأَثَٰبَكُمۡ غَمَّۢا﴾ اغتمّه لأجلِكم بسببِ غمٍّ اغْتممْـتُموه لأجلِه، ولم يُـثرّبْكم علىٰ عصيانِكم ومخالفتِكم لأمرِه، وإنّما فعلَ ذلكَ؛ ليُسليَكم وينفِّسَ عنكم؛ لئلّا ﴿تَحۡزَنُواْ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمۡ﴾ من نصْرِ الله، ﴿وَلَا﴾ علىٰ ﴿مَآ أَصَٰبَكُمۡ﴾ من غَلَبةِ العدوّ. أنزلَ اللهُ الأمْنَ علىٰ المؤمنين، وأزالَ عنهمُ الخوفَ الذي كانَ بهم، حتىٰ نَعسوا وغَلَبهم النوّم. وعن أبي طلحةَ رضيَ اللهُ عنه: غَشِيَنا النّعاسُ ونحن في مصافّنا، فكانَ السَّيْفُ يسقطُ من يدِ أحدِنا فيأخذُه ثمّ يسقطُ فيأخذُهُ، وما أحدٌ إلا ويميلُ تحتَ حَجَفَته. وعن يحيىٰ بنِ عبّادِ بنِ عبدِ الله بنِ الزبيرِ عن أبيه عن جدِّه، قال: والله إني لَمَعَ رسولِ الله ﷺ، وإنّ النعاسَ لَيَغشانا بعدَ الغمِّ والكَرْبِ الذي كنّا فيه، إذ سمعتُ مُعتّبَ بنَ قُشَيْرٍ أخا بني عمرِو بنِ عَوْف، وما أسمعُها منه إلا كالحُلْم، يقول: لو كانَ لنا من الأمرِ شيءٌ ما قُتِلْنا هاهنا. وعن الزبيرِ رضيَ اللهُ عنه: لقد رأيتُني معَ رسولِ الله ﷺ حينَ اشتدَّ علَينا الخوف، فأرسلَ اللهُ علينا النّوم، واللهِ إني لأسمعُ قولَ مُعَتِّبِ بنِ قُشيرٍ والنعاسُ يغشاني: لو كانَ لنا من الأمرِ شيءٌ ما قُتِلْنا هاهنا.

قولُه: (فآساكُم)، الجَوهريّ: آسَيْتُه مالي مؤاساةً، أي: جعلتُه إسْوَتي فيه، وقال: ثابَ الرّجُلُ يَثوبُ ثَوْباً وثَوَباناً بعدَ ذهابِه، وثابَ النّاسُ: اجتمعوا وجاؤوا، وكذلك الماءُ إذا اجتمعَ في الحَوْض، ومَثابُ الحَوْض: وسَطُه الذي يَثوبُ إليه. ولعلّ «أثابَكم» بمعنىٰ: آساكم، مِن قولِك: ثابَ الماءُ: إذا اجتمعَ في الحَوْض.

قولُه: (ولم يُـثرِّبْكم)، الجَوهريّ: التثريبُ: كالتأنيبِ والتعييرِ والاستقصاءِ في اللّوم، يقالُ: لا تثريبَ عليك.

قولُه: (وعن الزُّبَير)[1]، وفي كتابِ صَدْرِ الأئمّة: وعنِ ابنِ الزُّبَير، وعن مُحيي السُّنّةِ: قال عبدُ الله بنُ الزُّبَير: لقد رأيتُني معَ رسولِ الله ﷺ[2].

---

(١) في (د) و(ي): «وعن ابن الزبير»، والمثبت من (م) و(ط)، وهو الموافق للكشاف.

(٢) «معالم التنزيل» (١: ٣٦٣) والحديثُ المذكور عن ابن الزُّبَير أخرجه الطبريّ في «التفسير» (٧: ٣٢٣) =

والأَمَنة: الأمْن. وقُرِئ (أمْنة) بسكونِ الميم، كأنها المرّة من الأمْن. و﴿نُّعَاسًا﴾ بدلٌ من ﴿أَمَنَةً﴾. ويجوزُ أن يكونَ هو المفعول، و﴿أَمَنَةً﴾ **حالًا منه مقدَّمةً عليه،** كقولك: رأيتُ راكبًا رجلًا، أو مفعولًا له بمعنىٰ: نعستُم أمنةً. ويجوزُ أن يكونَ حالًا من المخاطَبين، بمعنىٰ: ذوي أمنة، أو علىٰ أنه جمعُ آمِن، كـ: بارٍّ وبَـرَرَة. ﴿يَغْشَىٰ﴾ **قُرِئ بالياءِ والتاءِ ردًّا علىٰ النعاس، أو علىٰ الأمَنة.** ....

وقالَ ضِياءُ الدِّينِ أخطَبُ الخُطَباء: الصَّوابُ: وعنِ الزُّبَير[١]، هكذا صَحَّ عندَ أصحابِ التواريخِ وأربابِ المَغازي[٢]؛ لأنّ ابنَ الزُّبيرِ في روايةِ الواقِديِّ وُلِدَ بعدَ عشرينَ شَهْراً منَ الهجرة، وغَزْوةُ أُحُدٍ كانت في شَوّالٍ سنةَ ثلاثٍ منَ الهجرة.

وفي «جامع الأصول»: عبدُ الله بنُ الزُّبَير بنِ العوّام أوّلُ مولودٍ وُلِدَ في الإسلام للمهاجِرينَ بالمدينةِ أوّلَ سنةٍ من الهجرة[٣].

قولُه: (و﴿أَمَنَةً﴾: **حالاً منه**)، قالَ أبو البقاء: والأصلُ أنزَلَ عليكُم نُعاساً ذا أمَنةٍ؛ لأنّ النُّعاسَ ليسَ هُو الأمنَ بل هُو الذي حصَّلَ الأمنَ[٤].

قولُه: (﴿يَغْشَىٰ﴾ **قُرِئَ بالياءِ والتاءِ**): حمزةُ والكِسائيُّ: بالتاءِ الفَوقانيّة، والباقونَ: بالياء[٥].

قولُه: (**رَدّاً علىٰ النُّعاس أو علىٰ الأمَنة**) يعني: فاعلُ ﴿يَغْشَىٰ﴾ بالياءِ: ضميرُ ﴿نُّعَاسًا﴾ صفةٌ له، وبالتاءِ: ضميرُ ﴿أَمَنَةً﴾ صفةٌ لها.

= وذكره الزَّيلعيُّ في «تخريج أحاديثِ الكشّاف» (١: ٢٣٣) وعزاه للبزار وإسحاق بن راهَوَيْه في «مسندَيْهما»، وللبيهقيّ وأبي نُعَيْم في كتابيهما «دلائل النبوّة».

(١) في (د) و(ي): «وعن ابن الزبير»، وهو خطأ.

(٢) وهو الذي جزم به الإمام الحافظ الزيلعيُّ في «تخريج أحاديث الكشاف» (١: ٢٣٣).

(٣) «تكملة جامع الأصول» (٢: ٥٧١).

(٤) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٠٢).

(٥) وحُجّة مَن قرأ بالتاءِ أنهُ ردَّهُ علىٰ الأمَنة. ومن قرأ بالياءِ قرأ إخباراً عن النعاس، والحُجّة فيه أن العربَ تقول: غشِيني النُّعاسُ ولا تكاد تقول: غَشيني الأمْنُ، لأنّ النعاسَ يظهر، والأمن شيءٌ يقعُ في القلب. انتهىٰ بتصرّفٍ من «حجّة القراءات»، ص١٧٦.

﴿طَآئِفَةً مِّنكُمْ﴾: هم أهلُ الصدقِ واليقين. ﴿وَطَآئِفَةٌ﴾: هم المنافقون. ﴿قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾: ما بهم إلا همُّ أنفسِهم، لا همُّ الدّينِ ولا همُّ الرسولِ ﷺ والمسلمين، أو قد أوقعتْهم أنفسُهم وما حلَّ بهم في الهمومِ والأشجان؛ فهم في التشاكي والتّباثِّ. ﴿غَيْرَ ٱلْحَقِّ﴾: في حكمِ المصدر، ومعناه: يظنّونَ باللهِ غيرَ الظنِّ الحقِّ الذي يجبُ أن يُظَنَّ به. و﴿ظَنَّ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ﴾ بدلٌ منه. ويجوزُ أن يكونَ المعنىٰ: يظنّونَ باللهِ ظنَّ الجاهليّةِ و﴿غَيْرَ ٱلْحَقِّ﴾ تأكيدٌ لـ﴿يَظُنُّونَ﴾، كقولِك: هذا القولُ غيرَ ما تقول، وهذا القولُ لا قولَك. ....

قولُه: (ما بِهم إلّا هَمُّ أنفسِهم) هذا الحَصْرُ يُعلَمُ منَ المعنىٰ؛ لأنّ مَن كان مهتمّاً بشأنِ نفسِه في تلك الحالةِ الفَظيعةِ لا يَلتَفِتُ إلىٰ الغَيْرِ، ولأنّ قولَه: ﴿قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾ صفةٌ لـ﴿طَآئِفَةٌ﴾، وهُو مقابِلٌ لقولِه تعالىٰ: ﴿نُّعَاسًا يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ﴾، فلا تَخْلو الحالُ حينَئذٍ مِن هذَيْنِ الأمرَيْن، ولهذا قَدَّرَ المصنِّفُ ﴿طَآئِفَةً مِّنكُمْ﴾: «هم أهلُ الصِّدقِ واليقين، و﴿طَآئِفَةٌ﴾ همُ المنافقونَ قد أهمَّتْهُم»، التقديرُ: قد أنزَلَ عليكُم نعاساً يغشىٰ طائفةً منكم لأنهم أهلُ الصِّدقِ واليقين، ولم يَغْشَ طائفةً أُخرىٰ لِما قد أهمَّهم هَمُّ أنفُسِهم فهُم مُستغرِقونَ في هَمِّ أنفُسِهم لا تَنزِلُ عليهِمُ السَّكينةُ؛ لأنّها واردٌ رُوحانيٌّ لا يتَلوَّثُ بهم.

قولُه: (﴿غَيْرَ ٱلْحَقِّ﴾) يُفهَم منهُ أنّ هناكَ ظَنّاً غيرَه، نحوَ قولِه تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٤٦]، هذا هُو الظَّنُّ الحقُّ الذي يجبُ أن يُظَنَّ به، فإنّ الظنَّ قد يُستعمَلُ في الاعتقادِ الحقِّ أيضاً، فعلىٰ هذا هُو مصدَرٌ لقولِه: ﴿يَظُنُّونَ﴾ لأنهُ نوعٌ منه.

قولُه: (و﴿غَيْرَ ٱلْحَقِّ﴾ تأكيدٌ لـ﴿يَظُنُّونَ﴾) علىٰ تقديرِ حذْفِ عامِلِه، أي: يظُنّونَ باللهِ ظَنّ الجاهليّةِ يقولونَ قولاً غيرَ الحقِّ، كقولِك: هذا زيدٌ غيرَ ما تقول، معناه: هذا زيدٌ أقولُ قولاً غيرَ ما تقولُ، وقولِك: هذا القولُ لا قولَك، أي: قولي لكَ هذا القول، لا أقولُ قولَك، هذا التأكيدُ في الحقيقةِ تأكيدٌ للحُكمِ لتكريرِه.

و﴿ظَنَّ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ﴾ كقولك: حاتمُ الجود، ورجلُ صِدْق، يريدُ الظنَّ المختصَّ بالمِلّةِ الجاهلية. ويجوزُ أن يُرادَ ظنّ أهلِ الجاهليّة، أي: لا يظنُّ مثلَ ذلكَ الظنِّ إلا أهلُ الشركِ الجاهلونَ بالله. ﴿يَقُولُونَ﴾ لرسولِ الله ﷺ يسألونه: ﴿هَل لَّنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ مِن شَيْءٍ﴾ معناه: هل لنا معاشرَ المسلمين من أمرِ الله نصيبٌ قطّ؟ يَعنون النصرَ والإظهارَ علىٰ العدوّ. ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ﴾ ولأوليائه المؤمنين، وهو النصرُ والغَلَبة، ﴿كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِىٓ﴾ [المجادلة: ٢١]، ﴿وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ﴾ [الصافات: ١٧٣]، ﴿يُخْفُونَ فِىٓ أَنفُسِهِم مَّا لَا يُبْدُونَ لَكَ﴾، معناه: يقولونَ لكَ فيما يظهرون. ﴿هَل لَّنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ مِن شَيْءٍ﴾ سؤالَ المؤمنينَ المسترشدين، وهم فيما يبطنونَ علىٰ النفاقِ يقولونَ في أنفسِهم، أو بعضُهم لبعضٍ منكرينَ لقولكَ لهم: ﴿إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ﴾: ﴿لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ﴾، أي: لو كانَ الأمرُ كما قالَ محمّدٌ: إنّ الأمرَ كلَّه لله ولأوليائه، وأنهم الغالبون؛ لَـما غُلِبْنا قطّ، ولَـما قُتِلَ من المسلمينَ مَن قُتِلَ في هذه المعْركة. ﴿قُل لَّوْ كُنتُمْ فِى بُيُوتِكُمْ﴾ يعني: من عَلِمَ اللهُ منه أنه يُقتلُ ويُصْرَعُ في هذه المَصارع، ....

قالَ بعضُ الشارحين للمفصَّل: هذا يؤكِّدُ فعلَك لا قولَك، فإنّ قولَك: «هذا عبدُ الله حقّاً» جملةٌ خبَريّةٌ تحتمِلُ الصِّدقَ والكذِب، وقولُك: «حَقّاً» بمنزلةِ قولِك: حَقّ ذلك حَقّاً، أي: ثَبَتَ ما حَكَمْتَ بأنّ المشارَ إليهِ عبدُ الله.

وقال ابنُ الحاجب: ﴿غَيْرَ ٱلْحَقِّ﴾ و﴿ظَنَّ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ﴾: مصدَرانِ، أحدُهما: للتشبيه والآخَرُ: توكيدٌ لغيرِه، والمفعولانِ محذوفانِ، أي: يَظُنّونَ أنّ إخلافَ وَعْدِه حاصل[1].

قولُه: (حاتمُ الجُودِ، ورجُلُ صِدْقٍ) من إضافةِ الاسم إلىٰ المصدَر، وكانَ الأصلُ حاتمٌ الجَوادُ ورجُلٌ صادقٌ علىٰ الصِّفةِ، ثُمّ أُضيفَ الموصوفُ إلىٰ الصِّفةِ لزيادةِ التخصيص، ثُم لـمّا أُريدَ مزيدُ مبالغةٍ جُعلتِ الصِّفةُ مصدَراً، نحوَ: رجُلٌ عَدْل، فالإضافةُ بمعنىٰ اللام، ولا بُدَّ مِن تقديرِ موصوفٍ ليستقيمَ المعنىٰ، ولهذا قال: «يُريدُ الظنَّ المختَصَّ بالمِلّةِ الجاهليّة».

---

(١) «الإيضاح في شرح المفصّل» (٢: ٦٧).

وكُتِبَ ذلكَ في اللَّوحِ لم يكنْ بُدٌّ من وجودِه، فلو قَعدْتم في بيوتكم ﴿لَبَرَزَ﴾ من بينكم ﴿الَّذِينَ﴾ علِمَ اللهُ أنهم يُقتلون ﴿إِلَىٰ مَضَاجِعِهِمْ﴾، وهي مصارعُهم؛ ليكونَ ما عَلِمَ اللهُ أنه يكون. والمعنىٰ: أنّ اللهَ كَتَبَ في اللَّوحِ قتْلَ من يُقتَلُ من المؤمنين، وكتَبَ معَ ذلكَ أنهم الغالبون؛ لعلمِه أنّ العاقبةَ في الغَلَبةِ لهم، وأنّ دينَ الإسلامِ يَظهَرُ علىٰ الدّينِ كلِّه، وأنّ ما يُنكَبونَ به في بعْضِ الأوقاتِ تمحيصٌ لهم، وترغيبٌ في الشهادة، وحِرْصُهم علىٰ الشهادةِ مما يُحرّضُهم علىٰ الجهاد، فتحصلُ الغَلَبة. وقيل: معناه: هل لنا من التدبيرِ من شيء؟ يعنونَ: لم نملكْ شيئًا من التدبير؛ حيث خرجْنا من المدينةِ إلىٰ أحد، وكانَ علينا أن نقيمَ ولا نبرحَ، كما كانَ رأيُ عبدِ الله بنِ أُبيّ وغيرِه، ولو ملكْنا من التدبيرِ شيئًا لَـمَا قُتلْنا في هذه المعركة، قل: إنّ التدبيرَ كلَّه لله، يريد: أنّ اللهَ عزَّ وجلَّ قد دبَّـرَ الأمرَ كما جرىٰ، ولو أقمتُم بالمدينةِ ولم تَخْرجوا من بيوتِكم لَـمَا نجا من القتْلِ مَن قُتِلَ منكم. وقُرِئ: (كَتَبَ عليهم القتالَ) (وكَتَبَ عليهم القتلَ) علىٰ البناءِ للفاعل. ....

قولُه: (لم يكنْ بُدٌّ مِن وجودِه) أي: مِن وجودِ أنهُ يُقتَل، ويجوزُ أن يَرجِعَ الضَّميرُ إلىٰ مَن، أي: لا بُدَّ مِن وجودِ مَن عَلِمَ اللهُ منهُ أنهُ يُقتَل.

قولُه: (وقيل: معناه هل لنا منَ التدبيرِ مِن شيء؟) عَطفٌ علىٰ قولِه: «هل لنا معاشرَ المسلمينَ مِن أمرِ الله نصيب؟» فعلىٰ هذا، الاستفهامُ بمعنىٰ الإنكار، وإليه الإشارةُ بقولِه: «لم نَملِكْ شيئاً منَ التدبير»، وعلىٰ الأوّلِ: سؤالُ استرشادٍ لكنْ علىٰ النِّفاق[1].

قولُه: (قل: إنّ التدبيرَ كلَّه لله) جعَلَ المصنِّفُ ﴿قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ جواباً لقولِه: ﴿هَل لَّنَا مِنَ الْأَمْرِ مِن شَيْءٍ﴾، وجعَلَ الأمرَ في السؤالِ والجوابِ شيئاً واحداً، وحيث جعَلَ الأمرَ بمعنىٰ النَّصرِ أعادَ في الجوابِ النَّصر، وحيث جُعِلَ بمعنىٰ التدبيرِ أعادَ التدبيرَ في الجواب، وذلك أنّ المعرَّفَ باللام إذا أُعيدَ لم يكنْ غيرَ الأوّل[2].

---

(١) ونقله ابن عطيّة عن ابن فورك وغيره. انظر: «المحرَّر الوجيز» (٢: ٢٩).

(٢) ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ۝ إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [الشرح: ٥ - ٦].

و(لبُرِّز) بالتشديدِ وضمّ الباء. ﴿وَلِيَبْتَلِيَ ٱللَّهُ﴾: وليَمتحِنَ ما في صدورِ المؤمنينَ من الإخلاص، ويمحّصَ ما في قلوبِهم منَ وساوسِ الشيطانِ فعلَ ذلك. أو فعلَ ذلكَ لمصالحَ جمّةٍ وللابتلاءِ والتمحيص. فإن قلتَ: كيفَ مواقعُ الجمَلِ التي بعدَ قولِه: ﴿وَطَآئِفَةٌ﴾؟ قلتُ: ﴿قَدْ أَهَمَّتْهُمْ﴾ صفةٌ لـ﴿طَآئِفَةٌ﴾. و﴿يَظُنُّونَ﴾ صفةٌ أخرىٰ، أو حالٌ بمعنىٰ: قد أهمّتُهم أنفسُهم ظانّين، أو استئنافٌ علىٰ وجهِ البيانِ للجملةِ قبلَها. و﴿يَقُولُونَ﴾ بدلٌ من ﴿يَظُنُّونَ﴾. فإن قلتَ: كيفَ صحَّ أن يقعَ ما هو مسألةٌ عن الأمرِ بدلًا من الإخبارِ بالظنّ؟ قلتُ: كانت مسألتُهم صادرةً عن الظنّ؛ فلذلكَ جازَ إبدالُه منه. و﴿يُخْفُونَ﴾ حالٌ من ﴿يَقُولُونَ﴾. و﴿قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ﴾ اعتراضٌ بينَ الحالِ وذوي الحال. و﴿يَقُولُونَ﴾ بدلٌ من ﴿يُخْفُونَ﴾،..............................

قولُه: (﴿قَدْ أَهَمَّتْهُمْ﴾: صفةٌ لـ﴿طَآئِفَةٌ﴾، و﴿يَظُنُّونَ﴾: صفةٌ أخرىٰ)، قالَ صاحبُ «التقريب»: فيه نظَر، لأنه لم يَبْقَ لـ﴿طَآئِفَةٌ﴾ خبرٌ، فينبغي أن يُقدَّرَ له خبرٌ نحوَ: وثمَّ، أو: ومِنهم طائفةٌ، أو يَجعَلُ ﴿قَدْ أَهَمَّتْهُمْ﴾ صفةً وأحدَ الأفعالِ بعدَه خبراً[1]، وقالوا: الأوْلىٰ قولُ الزجّاج: وجائزٌ أن يرتفعَ، أي: ﴿طَآئِفَةٌ﴾ علىٰ أن يكونَ الخبرُ ﴿يَظُنُّونَ﴾، و﴿أَهَمَّتْهُمْ﴾: نعتُ ﴿طَآئِفَةٌ﴾، أي: طائفةٌ قد أهمّتْهم أنفُسُهم يَظُنّون، قال سِيبويه: المعنىٰ: وطائفةٌ قد أهمّتْهم أنفُسُهم، وهذهِ واوُ الحال[2].

وقلتُ: الحقُّ ما سبَقَ: أنّ الخبَرَ محذوفٌ يدُلُّ عليه قولُه: ﴿يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ﴾، أي: طائفةٌ قد أهمّتْهم أنفُسُهم يَظُنّونَ باللهِ غيرَ الحقِّ، لم يغْشَهُم النُّعاس، فعلىٰ هذا الواوُ للعَطْف، وفائدةُ عطفِ الجُملةِ الاسميّـة علىٰ الفِعليّة: الإيذانُ بحدوثِ الأمْنِ لأولئكَ، واستمرارُ الخَوفِ علىٰ هؤلاء.

قولُه: (كيفَ صَحَّ أن يقَعَ ما هُو مسالةٌ عن الأمرِ؟) توجيهُ السؤالِ: أنّ مسألةَ الأمرِ،

---

(١) «تقريب التفسير» ق٥٣/ أ.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٨٠)، وانظر كلام سيبويه في «الكتاب» (١: ٩).

....

وهِيَ قولُه: ﴿هَل لَّنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ مِن شَيْءٍ﴾، ظاهرُها سؤالُ مُسترشِد، وفي الحقيقةِ سؤالُ مُنكِرٍ كما سبَقَ، وقولُه: ﴿يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ﴾: إخبارٌ عنِ الظَّنِّ الباطِلِ، فبينَهما اختلاف، فكيفَ صَحَّ أنْ يقعا بدَلاً ومُبدَلاً منه؟ وأجابَ: أنّ سؤالَهم ذلك لمّا نشأ منَ الظنِّ الفاسِد، صَحَّ الإبدالُ، إذ لولا الظَنُّ الفاسدُ لَما أظهَروا الاسترشادَ وأبطَنوا النِّفاقَ، فكانَ قولُهم: هل لنا منَ الأمرِ شيءٌ لذلك بدَلَ اشتمالٍ مِن قولِه: ﴿يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ﴾.

وقريبٌ منهُ قولُ صاحبِ «الفرائد»: يُمكن أن يُقال: معنىٰ سؤالِهم الإنكارُ، فكأنّهم يقولونَ: ما لنا منَ الأمرِ شيء، لأنهُ ليس قَصْدُهم فيما سألوا أن يُبيِّنَ لهم، فكأنهُ قيل: يَظُنّونَ ويُنكِرون.

ووَجدتُ في الحَواشي: بيانُ تقديرِ السؤال وهُو أن يُقال: إنّ قولَه: ﴿يَقُولُونَ هَل لَّنَا﴾: تفسيرٌ لـ﴿يَظُنُّونَ﴾، وترجمةٌ له، والاستفهامُ لا يكونُ ترجَمةً للخبَر، لا يصحُّ أن يُقالَ: أخبرَني زيدٌ قال لي: لا تذهَبْ؟ وكذلك كلُّ ما لا طِباقَ فيه، كما لو قال: نَهاني قال لي: اضرِبْ، أو أمرَني قال لي: لا تضرِبْ.

قلتُ: هذا ليسَ بشيء؛ لأنّ الجوابَ لا يَنطبقُ عليه، علىٰ أنّ البدَلَ هُو ﴿يَقُولُونَ﴾، والسؤالُ مقولٌ، علىٰ أنّ صاحبَ «المفتاح» جعَلَ قولَه تعالىٰ: ﴿قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ ٱلْخُلْدِ﴾ [طه: ١٢٠] بياناً لجُملةِ قولِه: ﴿فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾[1]، والبدَلُ في الحقيقةِ بيانٌ كما سبَقَ مِراراً، وأيضاً ناقصٌ، حيثُ قال: والاستفهامُ لا يكونُ ترجمةً للخبَر، وعلامَ بَنىٰ كلامَه؟ علىٰ عدَم الطِّباقِ بيْنَ الأمرِ والنَّهي، وعكسُهُ يجوزُ أن يُقالَ: نَهاني قال لي: لا تَضْرِبْ، أو: أمرَني قال لي: اضرِبْ، وإحدىٰ الجُملتَيْنِ إخباريٌّ والأخرىٰ إنشائيّ، وقيل أيضاً: في قولِه: «كيفَ صَحَّ أن يقَعَ ما هُو مسألةٌ عن الأمرِ بدَلاً منَ الإخبار؟» نظَرٌ، إذْ لم تقَعِ المسألةُ عن الأمرِ بَدلاً منَ الإخبارِ بالظَّنّ، بل وقَعَ الإخبارُ عنِ المسألةِ بدَلاً من الإخبارِ بالظَنّ، إذ ﴿يَقُولُونَ﴾: بدَلٌ من ﴿يَظُنُّونَ﴾.

---

(١) انظر: «مفتاح العلوم»، ص٢٦٧.

والأجودُ أن يكونَ استئنافًا.

[﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَلَّوۡاْ مِنكُمۡ يَوۡمَ ٱلۡتَقَى ٱلۡجَمۡعَانِ إِنَّمَا ٱسۡتَزَلَّهُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ بِبَعۡضِ مَا كَسَبُواْۖ وَلَقَدۡ عَفَا ٱللَّهُ عَنۡهُمۡۗ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٞ ﴾ ١٥٥]

وقلتُ: ما سألَ هذا السؤالَ إلّا بعدَ أن قال: «و﴿يَقُولُونَ﴾: بدَلٌ مِن ﴿يَظُنُّونَ﴾»، أي: كيفَ يَصحُّ ذلك الإبدالُ ومَقولُ القَولِ مسألةٌ عنِ الأمر، والبدَلُ إنّما هُو الكلامُ بجُملتِه؟

قولُه: (**والأجوَدُ أن يكونَ استئنافاً**) قيل: أي قولُه: ﴿يُخْفُونَ﴾ لئلّا يعترِضَ بيْنَ الحالِ وذي الحالِ شيء.

وقلتُ: لا يَخْلو الضَّميرُ في قولِه: «أن يكونَ استئنافاً» مِن أن يرجعَ إلىٰ قولِه: ﴿يُخْفُونَ﴾، أو إلىٰ ﴿يَقُولُونَ﴾ الثاني، فإن كانَ الأوّلَ فمورِدُ السؤالِ قولُه: ﴿يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ ٱلۡأَمۡرِ مِن شَيۡءٖ﴾ وحدَه، فكأنّ سائلاً سألَ عندَ هذا القولِ: هل سألوا ذلك سؤالَ المُسترشِدينَ كالمؤمنينَ أم لا؟ فقيل: لا، لأنّهم يُخفونَ في أنفُسِهم ما لا يُبدون، وإن كانَ الثانيَ فمورِدُ السؤالِ جُملةُ قولِه: ﴿يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ ٱلۡأَمۡرِ مِن شَيۡءٖ﴾ معَ الحال، وتقريرُه: ما ذلك القولُ الذي كانوا يُخْفونَ في هذا القول؟ فأُجيبَ: يقولون: أي: يقولونَ في أنفُسِهم، قولاً معناه: لو كان لنا منَ الأمرِ مِن شيءٍ ما قُتِلنا هاهنا، ويَدُلُّ علىٰ هذا التأويلِ قولُه فيما سبَق: «وهُم فيما يُبطِنونَ علىٰ النِّفاقِ يقولونَ في أنفُسِهم»، وفيه إثباتُ الكلام النَّفْسي، فكانتِ الجُملةُ المعترِضةُ توكيداً لهذا النَّعي عليهم، وأنت تَعلَمُ أنّ المُعترِضةَ ممّا يُزَيِّنُ الكلام، فكيفَ يقالُ: لئلّا يَعترِضَ بينَ الحالِ وذي الحالِ شيء؟ فقولُه: ﴿قُلۡ إِنَّ ٱلۡأَمۡرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ﴾ علىٰ التفسيرِ الأوّل: تذييلٌ، وعلىٰ الثاني: اعتراضٌ، فظهَرَ أنّ الأجودَ أن يكونَ الاستئنافُ مِن قولِه: ﴿يَقُولُونَ﴾؛ لأنهُ إملاءُ فائدة، ويَجوزُ أن يكونَ استئنافاً بعدَ[1] استئناف.

---

(١) قوله: «استئنافاً بعد» سقط من (د).

﴿ٱسۡتَزَلَّهُمُ﴾: طلبَ منهم الزَّلَلَ ودعاهم إليه. ....

قولُه: (﴿ٱسۡتَزَلَّهُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ﴾[1]: طلَبَ منهمُ الزَّلَل). اعلَمْ أنّ تأويلَ هذه الآيةِ مِنَ المُعضِلاتِ، والتركيبُ مِن بابِ الترديدِ للتعليقِ، كقولِ الشاعر:

لو مَسَّها حجَرٌ مسَّتْهُ سَرّاءُ[2]

لأنّ قولَه: ﴿إِنَّمَا ٱسۡتَزَلَّهُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ﴾: خبَرُ ﴿إِنَّ﴾، وزِيدَتْ «إنّ» للتوكيدِ وطولِ الكلام، و«ما»: لتكُفَّها عنِ العمَل، وأصلُ التركيب: إنّ الذين تولّوْا مِنكم يومَ الْتقىٰ الجَمْعانِ إنّما تولّوْا لأنّ الشيطانَ وَلِيُّهم بسببِ اقترافِ الذّنوب، كقولِك: إنّ الذي أكرَمَكَ إنّما أكرمك لأنّك تستحِقّه، ثُمّ قولُه: ﴿ٱسۡتَزَلَّهُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ﴾: إمّا أن يُرادَ به ذنوبٌ اقترَفوها قبْلَ التوَلّي، فصارتْ تلك الذّنوبُ سبباً لهذا التوَلّي، فيكونُ مِن بابِ إطلاقِ السبَبِ علىٰ المسبَّب، يَدُلُّ عليهِ قولُه: «كانوا أطاعوا الشيطانَ... حتّىٰ تولّوا»، ونحوُه: إنّ الذي أعطاكَ إنّما أكرَمَكَ لأنهُ جوادٌ وأنتَ مُستحِقٌّ، أو أن يُرادَ به هذا الذنبُ الخاصُّ، وهُو التولّي يومَ أحُد، فهوَ المُرادُ مِن قولِه: «وقيل: استزلالُ الشيْطانِ إيّاهُم هُو التولّي»، فالمعنىٰ: إنّ الذينَ انهزَموا يومَ أحُد إنّما ارتكبوا هذا الذنبَ لِما تقدَّمتْ لهمُ الذّنوبُ، والوجوهُ الآتيةُ مترتِّبةٌ علىٰ هذا الوَجْهِ بحسَبِ تفسيرِ ﴿بعضِ مَا كَسَبُواْ﴾، فإنْ أُريدَ به: اقترافُ الذّنوبِ، كان المعنىٰ: إنّ الذينَ انهزَموا إنّما انهزَموا لأنّهمُ اقترَفوا ذنوباً قبْلَ ذلك، وإليه الإشارةُ بقولِه: «لأنّ الذنبَ يجُرُّ إلىٰ الذَّنْبِ»، وإن أُريدَ بهِ قَبولُ ما زَيَّنَ لهمُ الشيطانُ، كان المعنىٰ: إنّ الذين انهزَموا إنّما انهزَموا لأنّهم قبِلوا ما زَيَّنَ لهمُ الشيطانُ منَ الهزيمة، وعلىٰ هذا التقديرِ: «ما زَيَّن لهم الشيطان» هوَ ترْكُهم المَركَزَ، يعني أنّهم إنّما انهزَموا لمّا خالَفوا أمْرَ الرّسولِ ﷺ في ثَباتِهم علىٰ المَركَز، وإن أُريدَ به التذكيرُ

(١) كذا في الأصول الخطية، ولفظة «الشيطان» ليست في «الكشاف».

(٢) لأبي نواس في «ديوانه»، ص١، وصدره:

صفراءُ لا تنزل الأحزانُ ساحتَها

قالَهُ في وصفِ الخمرةِ من قصيدتِه الشهيرة:

دَعْ عنك لومي فإنّ اللومَ إغراءُ وداوِني بالتي كانت هي الدّاءُ

﴿بِبَعۡضِ مَا كَسَبُواْ﴾ من ذنوبهم، ومعناه: أنّ الذينَ انهزموا يومَ أُحُدٍ كانَ السببُ في تولّيهم أنهم كانوا أطاعوا الشيطانَ فاقترفوا ذنوبًا؛ **فلذلكَ مَنعتهم** التأييدَ وتقويةَ القلوبِ حتىٰ تولَّـوْا. وقيل: استزلالُ الشيطانِ إيّاهم هو التولّي، وإنما دعاهم إليه بذنوبٍ قد تقدمتْ لهم؛ لأنّ الذنبَ يجرُّ إلىٰ الذنب، كما أن الطاعةَ تجرُّ إلىٰ الطاعة، **وتكونُ لطفًا فيها**. وقالَ الحسَنُ رضيَ اللهُ عنه: استزلّهم بقَبولِ ما زَيّنَ لهم من الهزيمة. وقيل: ﴿بِبَعۡضِ مَا كَسَبُواْ﴾: هو تركُهم المركزَ الذي أمرَهم رسولُ الله ﷺ بالثباتِ فيه، فجرَّهم ذلكَ إلىٰ الهزيمة. **وقيل: ذكَّرهم تلكَ الخطايا** فكرهوا لقاءَ الله معها فأخَّروا الجهادَ حتىٰ يُصْلحوا أمرَهم، ويجاهدوا علىٰ حالٍ مُرْضية. فإن قلتَ: لمَ قيل: ﴿بِبَعۡضِ مَا كَسَبُواْ﴾؟ قلتُ: **هو كقولِه تعالىٰ**: ﴿وَيَعۡفُواْ عَن كَثِيرٖ﴾ [المائدة: ١٥]، ....

فالمعنىٰ: إنّ الذينَ تَولّوْا إنّما تَولَّوْا لأنّ الشيطانَ ذكَّرَهم مُقارفةَ الذّنوبِ التي تقدَّمتْ لهم، فلذلكَ كَرِهوا لقاءَ الله، والتركيبُ علىٰ التقاديرِ[1] مِن بابِ تحقيق الخبَر، كقولِه:

إنّ التـي ضرَبَـتْ بيتـاً مهـاجِرةً   بكوفةِ الجُندِ غالَتْ وُدَّها غُولُ[2]

وليسَ مِن بابِ أنّ الصِّلةَ عِلّةٌ للخبر، كقولِهم: إنّ الذين آمَنوا لهم درَجاتُ النَّعيم؛ لأنّ قولَه: ﴿بِبَعۡضِ مَا كَسَبُواْ﴾ يأباه التحقيق.

قولُه: (**فلذلك منَعَتْهم**) أي: لأجْلِ أنّهم أطاعوا الشّيطانَ واقتَرَفوا ذنوباً منَعَتْهم التأييدَ جزاءً لهم علىٰ طاعةِ الشيطان.

قولُه: (**وتكونُ لُطفاً فيها**) أي: تكونُ الطاعةُ الأولىٰ سبباً لمَنح التوفيقِ علىٰ الطاعةِ الثانية.

قولُه: (**وقيل: ذكَّرَهم تلك الخَطايا**): عطفٌ علىٰ قولِه: «وإنّما دَعاهم إليه بذنوبٍ قد تقَدَّمت».

قولُه: (**هو كقولِه تعالىٰ**: ﴿وَيَعۡفُواْ عَن كَثِيرٖ﴾ [المائدة: ١٥])، قيل: يعني: بِما كسَبوا،

---

(١) في (ط): «المقادير».

(٢) سبق تخريجه.

﴿وَلَقَدْ عَفَا ٱللَّهُ عَنْهُمْ﴾؛ لتوبتِهم واعتذارِهم ﴿إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ﴾ للذنوب، ﴿حَلِيمٌ﴾ لا يعاجِلُ بالعقوبة.

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَقَالُواْ لِإِخْوَٰنِهِمْ إِذَا ضَرَبُواْ فِى ٱلْأَرْضِ أَوْ كَانُواْ غُزًّى لَّوْ كَانُواْ عِندَنَا مَا مَاتُواْ وَمَا قُتِلُواْ لِيَجْعَلَ ٱللَّهُ ذَٰلِكَ حَسْرَةً فِى قُلُوبِهِمْ ۗ وَٱللَّهُ يُحْىِۦ وَيُمِيتُ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ * وَلَئِن قُتِلْتُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَوْ مُتُّمْ لَمَغْفِرَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَحْمَةٌ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ * وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾ ١٥٦ – ١٥٨]

﴿وَقَالُواْ لِإِخْوَٰنِهِمْ﴾، أي: لأجلِ إخوانهم، كقولِه تعالىٰ: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيْهِ﴾ [الأحقاف: ١١]. ومعنىٰ الأُخوَّة: اتفاقُ الجنْسِ أو النسَب. ﴿إِذَا ضَرَبُواْ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ إذا سافروا فيها وأبعَدوا للتجارةِ أو غيرِها. ﴿أَوْ كَانُواْ غُزًّى﴾: جمْعُ غازٍ، ....

والبعضُ زائدةٌ كما أنّ «عن» زائدةٌ في قولِه: ﴿وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرٍ﴾، والأشبَهُ أنْ يُقال: هذه العقوبةُ ليست بكُلِّ ما كسَبوا، فإنّكم تستحِقّونَ بِهِ عقوبةً أزيَدَ منها، لكنّه تعالىٰ مَنّ عليكم بفضلِه وعفا عن كثيرٍ وأخذَ ببعض ما كسَبْتُم، يُبَيِّنُ ذلك قولُه تعالىٰ: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِمَا كَسَبُواْ مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهْرِهَا مِن دَآبَّةٍ﴾ [فاطر: ٤٥]، ولذلك ذَيَّلَه بقولِه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾ فالتشبيهُ بيْنَ الآيتَيْنِ بحسَبِ المفهوم، لا في زيادةِ اللّفظِ.

قولُه: (واللهُ غفورٌ)، وفي بعض النُّسخ[١]: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ﴾، وعليهِ التِّلاوةُ.

قولُه: (جمْعُ غازٍ)، قالَ الزجّاجُ: ﴿غُزًّى﴾ جاءَ علىٰ القَصْر، وفُعَّلٌ: جمعُ فاعل، نحوَ: ضاربٍ وضُرَّب وشاهِدٍ وشُهَّد، ويُجمَعُ علىٰ فُعّال، نحوَ: ضاربٍ وضُرّاب، وغُزّاءٌ يجوزُ ولكن لم يُقرَأ به[٢].

---

(١) والأول هو ما وقع في الأصل الخطي من «الكشاف» وفي نصّه من (ط)، وأثبتناه في المتن على مقتضى التلاوة موافقةً لهذه النسخة التي ينصُّ عليها الطيبي وللمطبوع.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٨١- ٤٨٢).

كعافٍ وعُفًّى، كقولِه:

.... عُفَّى الحِياضِ أُجُـونُ

وقُرِئ بتخفيفِ الزّاي علىٰ حذفِ التاءِ من غُزاة. ....

قالَ أبو البقاء: والقياسُ: غُزاةٌ، كقاضٍ وقُضاة، ولكنّه جاء علىٰ «فُعَّل» حمْلاً علىٰ الصَّحيحِ نحوَ: شاهِدٍ وشُهَّد[١].

قولُه: (عُفّى الحِياض أُجُونُ) أولُه:

علىٰ كالخَتيفِ السَّحْقِ يَدعو بِهِ الصَّدىٰ

ويُروىٰ:

ومُغبَرَّةِ الآفاقِ خاشِعةِ الصُّوىٰ

الصُّوىٰ: الأعلامُ من الحجارة.

ويُروىٰ:

لهُ قُلُبٌ عُفّى الحِياضِ أُجُونُ[٢]

النِّهاية: الخَتيفُ، بالخاءِ المعجَمة والتاءِ المنقوطةِ مِن فَوق: نوعٌ غليظٌ مِن أردَىٰ الكَتّان، السَّحْقُ: الثّوبُ البالي، وقُلُبٌ: جمع القَليب، وهِي البئرُ العاديّةُ القديمة، والأُجُونُ: المياهُ المتغيِّرة. يصِفُ مَفازةً اندَرستْ سبيلُها كما بَلِيَ هذا النوعُ من الثِّياب، وعَفَّت حِياضُها وأجِنَ ماؤها.

قولُه: (وقُرِئَ بتخفيفِ الزاي)، قالَ أبو البقاء: فيه وجهان، أحدُهما: أنّ أصلَهُ غُزاةٌ

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١ : ٣٠٤).

(٢) لامرئ القيس في «ديوانه»، ص٢٨٣. ورواية الأبيات ثمّة:

ومُغْبَرّةِ الآفاقِ خاشعةِ الصّوىٰ لها قُلُبٌ عُفّى الحياضِ أُجونُ

علىٰ كالختيفِ السَّحْقِ يدعو به الصدىٰ له صَدَدٌ وَرْدُ الترابِ دَفينُ

فإن قلتَ: كيفَ قيلَ: ﴿إِذَا ضَرَبُوا﴾ معَ ﴿قَالُوا﴾؟ قلتُ: هو علىٰ حكايةِ الحالِ الماضية، كقولِك: حينَ يضربونَ في الأرْض. فإن قلتَ: ما متعلَّقُ ﴿لِيَجْعَلَ﴾؟ قلتُ: ﴿قَالُوا﴾، أي: قالوا ذلكَ واعتقَدوه؛ ليكونَ ﴿حَسْرَةً فِي قُلُوبِهِمْ﴾. ....

فحُذِفتِ الهاءُ تخفيفاً؛ لأنّ التاءَ دليلُ الجَمْع، وقد حصَلَ ذلك مِن نفْسِ الصِّيغةِ. وثانيهما: أنهُ أرادَ قراءةَ الجماعة فحذَفَ إحدىٰ الزّاءَين كراهِيةَ التضعيف[١].

قولُه: (كيفَ قيل: ﴿إِذَا ضَرَبُوا﴾؟) أي: القياسُ أن يُقال: إذْ ضرَبوا، لأنّ «إذا» مختصّة بالاستقبال، والجُملةُ واردةٌ علىٰ صيغةِ المُضِيِّ فناسَبَ «إذْ».

قولُه: (علىٰ حكايةِ الحالِ الماضية) يعني: كان قولُهم ذلك مُقيَّداً في ذلك الزّمانِ بهذا القَيْد، فاستَحضِرِ الآنَ أيُّها المخاطَبُ تلك الحالَ لأنّها مستمرَّة، ويَنْصُرُه ما قالَ الزجّاج: ﴿إِذَا﴾ هاهنا تَنوبُ عمّا مَضىٰ منَ الزَّمانِ وما يُستقبَلُ جميعاً، والأصلُ الماضي، تقول: أتيتُكَ إذْ قُمتَ، والمعنىٰ: إذا ضَرَبوا في الأرضِ شأنهم هذا أبداً، ونحوَ: فلانٌ إذا حدَّثَ صَدَقَ، وإذا ضُرِبَ صبرَ[٢].

قولُه: (كقولِكَ: حينَ يَضرِبونَ في الأرض) يعني: معنىٰ قولِه: ﴿إِذَا ضَرَبُوا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ معنَىٰ حينَ يضرِبونَ في الأرض، ومُؤدّاهُ مؤدّاه، قال أبو البقاء: يجوزُ «إذا» أن يُحكىٰ بها حالُهم فلا يُرادُ بها المستقبَل، فعلىٰ هذا يجوزُ أن يعمَلَ فيها ﴿قَالُوا﴾ وهُو للماضي، ويجوزُ أن يكونَ ﴿كَفَرُوا﴾ و﴿وَقَالُوا﴾ ماضيَيْنِ، ويُرادُ بهما المستقبَلُ المَحْكيُّ بِهِ الحالُ، فالتقديرُ: يَكفُرونَ ويقولونَ لإخوانِهم[٣].

قولُه: (ليكونَ ﴿حَسْرَةً فِي قُلُوبِهِمْ﴾) لمّا كان إيقاعُ الحَسْرةِ مُترتِّباً علىٰ قولِهم، مِن غيرِ أن يكونَ الثاني مطلوباً بالأوّل، شُبِّهَ بأمرٍ مترَتِّبٍ علىٰ أمرٍ يكونُ الأوّلُ غرَضاً في الثاني علىٰ التَّهكُّمِ، ثُمّ استُعيرَ لترتُّبِ المشبَّهِ كلمةُ الترتُّبِ[٤] المُشبَّه بِهِ وهِيَ اللامُ.

---

(١) وهي قراءة الحسن البصريّ وابن شهابٍ الزهريّ. انظر: «المحتسب» (١: ١٧٥).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٨٥).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٠٤).

(٤) في (ط): «المرتب».

علىٰ أنّ اللّامَ مثلُها في: ﴿لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨]؛ أو ﴿لَا تَكُونُوا﴾ بمعنىٰ: لا تكونوا مثلَهم في النطْقِ بذلكَ القولِ واعتقادِه ليجعلَه اللهُ حسرةً في قلوبِهم خاصَّةً، ويصونَ منها قلوبَكم. فإن قلتَ: ما معنىٰ إسنادِ الفعلِ إلىٰ الله تعالىٰ؟ قلتُ: معناه: أنّ اللهَ عزَّ وعلا عندَ اعتقادِهم ذلكَ المعتقَدَ الفاسدَ يضعُ الغمَّ والحسْرةَ في قلوبِهم، ويُضيِّقُ صدورَهم عقوبةً، فاعتقادُه فعلُهم، وما يكونُ عندَه من الغمِّ والحسْرةِ وضِيقِ الصدرِ فعلُ الله عزَّ وجلَّ، كقولِه: ﴿يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الأنعام: ١٢٥]. ويجوزُ أن يكونَ ذلكَ إشارةً إلىٰ ما دلَّ عليه النهْي، أي: لا تكونوا مثلَهم، ليجعلَ اللهُ انتفاءَ كونِكم مثلَهم حسرةً في قلوبِهم؛ ....

قولُه: (ويجوزُ أن يكونَ ذلك إشارةً): عطفٌ علىٰ قولِه: «بمعنىٰ لا تكونوا مِثلَهم»، أي: يتعلَّقُ ﴿لِيَجْعَلَ﴾ بقولِه: ﴿لَا تَكُونُوا﴾ علىٰ أن يكونَ ذلك إشارةً إلىٰ القولِ والاعتقاد، أو يكونَ إشارةً إلىٰ ما دَلَّ عليه النَّهيُ.

وتلخيصُ الوجوهِ الثلاثةِ هُوَ: أنّ التعليلَ في الوَجْهِ الأوّل دخَلَ في حيِّزِ الصِّلةِ ومِن جُملةِ المشبَّه به، والمعنىٰ: لا تكونوا مِثلَهم في القولِ الباطل والمعتقَدِ الفاسِد المؤدِّيَيْنِ إلىٰ الحَسْرةِ والنَّدامةِ والدَّمارِ في العاقبة، وفي الثاني: العِلّةُ خارجةٌ عن جُملةِ المشبَّه بِهِ، لكنّ القولَ والمعتقدَ داخلانِ فيه، أي: لا تكونوا مِثلَهم في النُّطقِ بذلك القَول واعتقادِه ليجعَلَ انتفاءَ كونِكم معَهم في ذلك القولِ والاعتقادِ حسْرةً في قلوبِهم خاصّةً، وفي الثالث: الكُلُّ خارجٌ منه، والمعنىٰ: ما قدَّر[1]، أي: لا تكونوا مِثلَهم ليَجعَلَ اللهُ انتفاءَ كونِكم مِثلَهم حَسْرةً في قلوبِهم، وقولُه: ﴿وَقَالُوا﴾: ابتداءُ كلامٍ عُطِفَ علىٰ مُقدَّراتٍ شتّىٰ كما تقتضيهِ أقوالُ المنافقين وأحوالُهم، ودَلَّ علىٰ العُمومِ قولُه: «لأنّ مُخالفتَهم فيما يقولونَ ويعتقدونَ، ومضادّتَهم، ممّا يَغُمُّهم ويَغِيظُهم»، وسيجيءُ مِثلُ هذا القَطْعِ والابتداءِ بُعَيْدَ هذا في قولِه: ﴿وَلِيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ نَافَقُوا۟ وَقِيلَ لَهُمْ﴾.

---

(١) في (ط): «ما قدّره».

لأنّ مخالفتَهم فيما يقولونَ ويعتقدونَ، ومضادَّتَهم ممّا يَغمُّهم ويَغيظُهم. ﴿وَٱللَّهُ يُحۡيِۦ وَيُمِيتُۗ﴾: ردٌّ لقولِهم، أي: الأمرُ بيدِه، قد يُحيي المسافرَ والغازي، ويميتُ المقيمَ والقاعدَ كما يشاء. وعن خالدِ بنِ الوليدِ رضيَ اللهُ عنه أنه قالَ عندَ موتِه: ما فيَّ موضعُ شبرٍ إلا وفيه ضربةٌ أو طَعْنة، وها أنا ذا أموتُ كما يموتُ العَيْر، فلا نامتْ أعينُ الجبناء! ﴿وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ فلا تكونوا مثلَهم. وقُرِئَ بالياء، يعني: الذينَ كفروا.

فإن قلتَ: فما وجهُ اتّصالِه بالتشبيه، وما تلك المقدَّراتُ؟ قلتُ: لمّا وقَعَ التشبيهُ علىٰ عدَم الكوْن عَمَّ جميعَ ما يتّصلُ بهم منَ الرّذائلِ وخَصَّ المذكورَ لكونِه أشنَعَ[1] وأَبْيَنَ لنِفاقِهم، أي: بأنّهم أعداءُ الدِّين؛ لم يُقصِّروا في المُضادّة والمُضارّة، بل فعَلوا كيْتَ وكيْت، وقالوا: كذا وكذا! ونـظيرُ موقـعِه موقعُ قولِه تعالىٰ: ﴿إِن يَثۡقَفُوكُمۡ يَكُونُواْ لَكُمۡ أَعۡدَآءٗ وَيَبۡسُطُوٓاْ إِلَيۡكُمۡ أَيۡدِيَهُمۡ وَأَلۡسِنَتَهُم بِٱلسُّوٓءِ وَوَدُّواْ لَوۡ تَكۡفُرُونَ﴾ [الممتحنة: ٢] مِن قولِه: ﴿لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمۡ أَوۡلِيَآءَ﴾ [الممتحنة: ١].

قولُه: (قد يُحْيي المُسافِر) أرادَ تحقيقَ قولِهم: الشُّجاعُ مُوَقّىٰ، والجَبانُ مُلَقّىٰ[2].

قولُه: (وعن خالدِ بن الوليدِ أنهُ قال عندَ موتِه) إلىٰ آخرِه مذكورٌ في «الاستيعاب»[3]، وفيه: أنّ رسولَ الله ﷺ ذكرَ خالداً فقال: «نِعمَ عبدُ الله وأخو العشيرةِ وسَيْفٌ مِن سُيوفِ الله سَلّهُ اللهُ علىٰ الكُفّار والمنافقين»[4].

قولُه: (وقُرِئَ بالياء): قرَأَ ابنُ كثيرٍ وحَمزةُ والكِسائيُّ: «يَعمَلونَ» بالياءِ التحتانيّة[5].

---

(١) في (ط): «أسبغ».

(٢) «جمهرة الأمثال» (١: ٥٤٠).

(٣) «الاستيعاب» (٢: ٤٣٠).

(٤) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٤٣) والطبراني في «المعجم الكبير» (٣٧٩٨) والحاكم في «المستدرك» (٣: ٢٩٨) وغيرهم من حديثِ أبي بكرِ الصدّيقِ رضيَ اللهُ عنه بإسنادٍ حسن لغيرِه.

(٥) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٣٦١).

﴿لَمَغْفِرَةٌ﴾: جوابُ القسم، وهو سادٌّ مسدَّ جوابِ الشرْط. وكذلكَ: ﴿لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾.

كذَّبَ الكافرينَ أوّلًا في زعْمِهم: أنّ من سافرَ من إخوانِهم أو غزا لو كانَ في المدينةِ لَـمَا مات، ونهىٰ المسلمينَ عن ذلك؛ لأنه سببُ التقاعدِ عن الجهاد، ثمّ قالَ لـهم: ولَـئِنْ تمَّ عليكم ما تخافونَه من الهلاكِ بالموتِ أو القتْلِ في سبيلِ الله، فإنّ ما تنالونَه من المغفرةِ والرَّحمةِ بالـموتِ في سبيلِ الله خيـرٌ مـمّا تجمعونَ من الدّنيا ومنافعِها لو لم تموتوا. وعنِ ابنِ عبّاسٍ رضيَ اللهُ عنهما: خيرٌ من طِلاعِ الأرْضِ ذَهَبةً حَمْراء. ....

قولُه: (﴿لَمَغْفِرَةٌ﴾: جوابُ القَسَم، وهُو سادٌّ مسَدَّ جوابِ الشَّرط)، فاللامُ في قولِه: ﴿وَلَئِن قُتِلْتُمْ﴾: مُوطِّئةٌ للقسَم، وقولُه: «ولئنْ تَمَّ عليكم ما تخافونَه»، إلىٰ قولِه: «فإنّ ما تنالونَه». بيانٌ لمعنىٰ القسَم معَ الشَّرطِ وجوابِه، وفيه إيذانٌ بأنّ الجزاءَ مضمَّنٌ معنىٰ الإعلام والتنبيه.

قولُه: (منَ الهلاكِ بالموتِ أو القَتْل في سبيلِ الله)، قدَّمَ «الموتَ» علىٰ «القَتْل»، والتلاوةُ علىٰ العكس؛ لأنّ سياقَ كلامِه علىٰ ما عليه المتعارَف أنّ الهلاكَ بالموتِ أكثرُ منهُ بالقَتْل، يدُلُّ عليه قولُه: ﴿وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ﴾؛ لأنّ المحشورَ الميِّتَ أكثرُ من المقتول، وإنّما قدَّمَ في التنزيلِ القتلَ في قولِه: ﴿وَلَئِن قُتِلْتُمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَوْ مُتُّمْ﴾ لأنّ الكلامَ في الردِّ علىٰ مَن قال: ﴿لَّوْ كَانُوا۟ عِندَنَا مَا مَاتُوا۟ وَمَا قُتِلُوا۟﴾، وفي بَيانِ عدَم المُساواةِ بينَهما، لأنّ المطلوبَ منَ المؤمنينَ الشهادةُ والإنفاقُ في سبيلِ الله، يعني: هلاكُكم في سبيلِ الله لنَيْلِ المغفرةِ والفوزِ بالثوابِ سببٌ لأن تُخبَروا أنّ ذلك الهلاكَ الجالبَ للمغفرةِ خيرٌ منَ الحياةِ التي هِي موجِبُ جَمْعِ المال، فوَضَعَ قولَه: ﴿مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ مَوضعَ حياتِكم، استهجاناً لِما عليهِ الإنسانُ منَ الكدْحِ في جَمْعِ المالِ وجَعْلِه قُصارىٰ مَباغيه منَ الحياةِ الدُّنيويّة، وفي توكيدِ التركيبِ بالقَسَم تتميمٌ لهذه الدَّقيقة.

قولُه: (طِلاع الأرض)، الجَوهري: طِلاعُ الشيءِ: مِلؤه، قال الحسَن: لأنْ أعلَمَ أنّي بريءٌ منَ النِّفاق أحَبُّ إليَّ مِن طِلاعِ الأرضِ ذهباً، قال الأصمَعيُّ: طِلاعُ الأرض: مِلؤها.

قولُه: (ذَهبةً حمراءَ)، الجَوهريّ: الذهَبُ معروف، وربَّما أُنِّـثَ، والقطعةُ منه: ذهَبَةٌ.

وقُرِئَ بالياءِ، أي: يجمعُ الكفّار. ﴿لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾ لَإِلىٰ الرّحيمِ الواسعِ الرحمةِ المثيبِ العظيم الثوابِ تحشرون. ولوقوعِ اسمِ الله هذا الموقعَ معَ تقديمِه وإدخالِ اللّامِ علىٰ الحرْفِ المتّصلِ به؛ شأنٌ ليس بالخفيّ. وقُرِئ: ﴿مُتُّمْ﴾ بضمِّ الميمِ وكسرها، من ماتَ يموتُ، وماتَ يَماتُ.

قولُه: (وقُرِئَ بالياء): حَفْصٌ: بالياءِ التَّحتانيّة، والباقونَ: بالتاءِ[1].

قولُه: (شأنٌ ليس بالخَفِيّ) وهُو ما ذكرَهُ لإلىٰ الرّحيم الواسع الرَّحمةِ المُثيبِ العظيم الثواب، وإنّما كرَّرَ هذه المعانيَ لِما أنّ اسمَ الذّاتِ الجامعَ لمعاني الأسماءِ الحُسنىٰ كما نَقَلْنا عنِ الأزهَريِّ والمالِكيِّ في أوّلِ الكتاب، تتجلّىٰ لكلِّ مقام بما يُناسبُه، وهذا مقامُ مَن بذَلَ مُهجَته لوجهِه تعالىٰ فوَصَلَ إلىٰ مقامِ تجلّي الرّحمةِ والثوابِ العظيم، فكان علىٰ ما قال ولله درُّه، والحرفُ وإنْ دخَلَ علىٰ الحَرْفِ صورةً، فهُو علىٰ التحقيقِ دخَل علىٰ الجُملةِ عنِ المصنِّف.

قولُه: (وقُرِئَ: ﴿مُتُّمْ﴾ بضمِّ الميم): ابنُ كثيرٍ وأبو عمْرو وابنُ عامرٍ وأبو بكرٍ عن عاصِم: حيثُ وقعَ، وتابعَهم حفْصٌ علىٰ الضمِّ في ﴿مُتُّ﴾ و﴿مُتُّمْ﴾ في هذه السُّورةِ خاصّة، والباقونَ: بكسرِ الميم.

قالَ صاحبُ «الكَشْف»: ﴿مُتُّمْ﴾ بالكسرِ والضّمِّ لُغتان، مَن كسَرَ قال: أصلُه: مَوِتَ، فنُقِلتِ الكسرةُ منَ الواو إلىٰ الميم، كما في: خاف وخِفتُ، وأصلُه: خَوِفْتُ، وهابَ هِبتُ، وأصلُه: هَيِبْتُ، ومَن ضمَّ[2] قال: أصلُه: موَتَ، مثلَ: قال، في أنّ أصلَه: قَوَلَ، فكما تقولُ: قُلتُ، قُل: مُتُّ[3].

---

(١) جزْياً علىٰ قولِه تعالىٰ: ﴿وَلَئِن قُتِلْتُمْ﴾، وقراءة حفص: بالياء، إما علىٰ الرجوع علىٰ الكفّار المتقدّمين، وإمّا علىٰ الالتفاتِ من خطابِ المؤمنين. انتهىٰ من «الدرّ المصون» (١: ٩٧٠).

(٢) قوله: «ضم» ساقط من (ط).

(٣) «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٣٦١-٣٦٢).

[﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّوا۟ مِنْ حَوْلِكَ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِى ٱلْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَوَكِّلِينَ ﴾ ١٥٩]

«ما» مزيدةٌ للتوكيد والدِّلالةِ علىٰ أن لِينَه لهم ما كانَ إلا برحمةٍ من الله. ونحوُه: ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ ﴾ [المائدة: ١٣]. ومعنىٰ الرّحمة: ربطُه علىٰ جأشِه وتوفيقُه للرِّفقِ والتلطّفِ بهم، ....

قولُه: («ما»: مَزيدةٌ للتوكيدِ والدِّلالة) لا بدَّ مِن تقديرِ محذوفٍ ليصحَّ الكلامُ؛ لأنّ الحصْرَ مستَفادٌ مِن تقديمِ الجارِّ والمجرورِ علىٰ العامِلِ، والتوكيدُ مِن زيادةِ «ما»، فالمعنىٰ: «ما» مَزيدةٌ للتوكيدِ، والجارُّ والمجرورُ مقدَّمٌ للدِّلالة، فهُوَ من بابِ اللَّفِّ التقديريّ.

قولُه: (ربْطُه علىٰ جَأشِه) بالهمز، الجَوهريّ: يقال: فلان رابِطُ الجأش، أي: شديدُ القلب، كأنهُ يَربِطُ نفْسَه عندَ الفِرارِ لشجاعتِه.

قولُه: (رَبْطُه علىٰ جَأشِه وتوفيقُه للرِّفقِ) يعني: أفاد قولُه: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ ﴾ في هذا المقام فائدَتَيْنِ: إحداهُما: ما يدُلُّ علىٰ شجاعتِه، وثانيتُهما: ما يَدُلُّ علىٰ رِفقِه، وهُو مِن بابِ التكميل، قال:

حلـيمٌ إذا مـا الحِلـمُ زَيّـنَ أهلَـهُ مَعَ الحِلمِ في عَيْنِ العدوِّ مَهيبُ[1]

وقدِ اجتمعَ فيه صلَواتُ الله عليه هاتانِ الصِّفتانِ يومَ أُحد، حيثُ ثبَتَ حتّىٰ كَرَّ إليه أصحابُه معَ أنه شُجَّ وكُسِرَ رَباعيتُه ثُم ما زجَرَهم ولا عنَّفَهُم علىٰ الفِرارِ، بل آساهُم في الغَمِّ كما قال: ﴿ فَأَثَٰبَكُمْ غَمًّۢا بِغَمٍّ ﴾، وهُو المرادُ بقولِه: «رَبْطُه علىٰ جَأشِه وتوفيقُه للـرِّفقِ»، وفيه أنّ هذهِ الآياتِ: مِن هاهنا إلىٰ قولِه: ﴿ فَأَثَٰبَكُمْ غَمًّۢا بِغَمٍّ ﴾ مُرتَبطٌ[2]

(١) لكعب بن سعد الغنوي من قصيدته الشهيرة في رثاء أخيه. انظر: «جمهرة أشعار العرب» لأبي زيد القرشيّ، ص٧٠.

(٢) في (ي): «مرتبطاً».

حتىٰ أثابَهم غمًّا بغمٍّ وآساهم بالمُباثّةِ بعدَما خالفوه وعصَوْا أمرَه وانهزموا وتركوه. ﴿وَلَوْ كُنتَ فَظًّا﴾ جافيًا ﴿غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ﴾ قاسيَه ﴿لَٱنفَضُّوا۟ مِنْ حَوْلِكَ﴾: لتفرّقوا عنك حتىٰ لا يبقىٰ حولَكَ أحدٌ منهم. ﴿فَٱعْفُ عَنْهُمْ﴾ فيما يختصُّ بك، ﴿وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ فيما يختصُّ بحقِّ الله؛ إتمامًا للشفقةِ عليهم، ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِى ٱلْأَمْرِ﴾ يعني: في أمرِ الحرْبِ ونحوِه ممّا لم ينزلْ عليك فيه وحْيٌ لتستظهرَ برأيهم، ولِـما فيه من تطييبِ نفوسِهم، والرّفعِ من أقدارِهم. وعن الحسَنِ رضيَ اللهُ عنه: قد عَلِمَ اللهُ أنه ما به إليهم حاجة، ولكنه أرادَ أن يستنَّ به مَن بعدَه. وعن النبيِّ صلّىٰ اللهُ عليه وعلىٰ آلِه وسلّم: «ما تشاورَ قَوْمٌ قطُّ إلا هُدوا لأرْشدِ أمرِهم». وعن أبي هريرةَ رضيَ اللهُ عنه: ما رأيتُ أحدًا أكثرَ مشاورةً من أصحابِ الرسولِ ﷺ. وقيل: كانَ ساداتُ العربِ إذا لم يُشاوروا في الأمرِ شقَّ عليهم، فأمرَ اللهُ رسولَه ﷺ بمشاورةِ أصحابه؛ لئلّا يثقُلَ عليهم استبدادُه بالرّأيِ دونَهم. وقُرِئ: (وشاورهم في بعض الأمر). ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ﴾: فإذا قطعْتَ الرّأيَ علىٰ شيءٍ بعدَ الشورىٰ ﴿فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ﴾ في إمضاءِ أمرِك علىٰ الأرْشدِ الأصلح، ....

بعضُها ببعض، فإنْ قلتَ: جعَلَ اللهُ تعالىٰ الرحمةَ منَ الله عِلّةً للينِه صلَواتُ الله عليه معَ أصحابِه، وقد فسَّرَها بأمرَيْنِ، وثانيهما ظاهرُ المَدخَل في العِلّيّة، فبيِّنْ وجْهَ الأوّل؟

قلتُ: الشُّجاعُ الحقيقيُّ مَن ملَكَ نفْسَهُ عندَ الغضَبِ كما جاءَ في صِحاحِ الحديث: «ليسَ الشّديدُ بالصُّرَعة، إنّما الشّديدُ الذي يَملِكُ نفسَه عندَ الغضَب»[١]، فرَبْطُ الله جأشَهُ سببٌ لكسرِ سَوْرةِ الغضَبِ الموجِبِ لغِلْظةِ القلب، والحملِ علىٰ اللّين، فاعْجَبْ بشِدّةٍ هيَ في الحقيقةِ لِين!

قولُه: (بالمُباثّةِ) البَثُّ: إظهارُ الحالِ والحُزن، الجوهريّ: أبثَثْتُكَ سِرّي، أي: أظهرتُه لك.

قولُه: (﴿فَظًّا﴾: جافياً)، الزجّاجُ: الفَظُّ: الغَليظُ الجانبِ السَّيِّئُ الخُلُق، يقال: فظَظْتَ تَفِظُّ فَظاظةً وفَظَظاً[٢].

---

(١) أخرجه البخاريّ (٦١١٤) وهو في «صحيح مسلم» (٢٦٠٩) من حديثِ أبي هريرةَ رضيَ اللهُ عنه.
(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٨٣).

فإنّ ما هو أصلحُ لكَ لا يعلمُه إلا اللهُ لا أنتَ ولا من تُشاور. وقُرِئ: (فإذا عزمتُ) بضمّ التاء، بمعنىٰ: فإذا عزمتُ لكَ علىٰ شيءٍ وأرشدتُك إليه فتوكّلْ عليَّ ولا تُشاوِرْ بعدَ ذلكَ أحدًا.

[﴿إِن يَنصُرْكُمُ ٱللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ ۖ وَإِن يَخْذُلْكُمْ فَمَن ذَا ٱلَّذِى يَنصُرُكُم مِّنۢ بَعْدِهِۦ ۗ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۞ وَمَا كَانَ لِنَبِىٍّ أَن يَغُلَّ ۚ وَمَن يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ ۚ ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ۞ أَفَمَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَ ٱللَّهِ كَمَنۢ بَآءَ بِسَخَطٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَمَأْوَىٰهُ جَهَنَّمُ ۚ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ﴾ ١٦٠ - ١٦٢]

﴿إِن يَنصُرْكُمُ ٱللَّهُ﴾ كما نصرَكم يومَ بدرٍ فلا أحدَ يغلبُكم. ﴿وَإِن يَخْذُلْكُمْ﴾ كما خذلَكم يومَ أحُدٍ ﴿فَمَن ذَا ٱلَّذِى يَنصُرُكُم﴾، وهذا تنبيهٌ علىٰ أنّ الأمرَ كلَّه لله، وعلىٰ وجوبِ التوكّل عليه. ونحوُه: ﴿مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ۖ وَمَا يُمْسِكْ فَلَا مُرْسِلَ لَهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ﴾ [فاطر: ٢] ﴿مِّنۢ بَعْدِهِۦ﴾: مِنْ بعدِ خِذْلانِه، أو هو مِن قولك: ليسَ لكَ من يُحسِنُ إليكَ مِن بعدِ فلان، تريد: إذا جاوزْتَه. وقرأ عُبَيْدُ بنُ عُمَير: (وإن يُخْذِلْكم) من: أخْذَلَه إذا جعلَه مخذولًا، ....

قولُه: (مِن بَعدِ فُلانٍ، تريدُ: إذا جاوَزْتَه)، الجَوهريّ: بعدُ نقيضُ قَبْلُ، وهما اسمانِ يكونانِ ظَرْفَينِ إذا أُضيفا، وأصلُهما الإضافة.

فقولُ المصنِّفِ ﴿مِّنۢ بَعْدِهِۦ﴾: مِن بعدِ خِذْلانِه، واردٌ علىٰ الزّمان، لكنْ بحذْفِ المضاف، وأمّا قولُه: «مِن بعدِ فُلانٍ تُريدُ: إذا جاوَزْتَه»، فواردٌ علىٰ المكان، ومِن ثَمَّ قيل: تقولُ: جئتُ بعدَ فلانٍ ومِن بعدِ فُلان بمعنىٰ واحد، ولكنْ إذا جئتَ بـ«مِن» كأنّك تتعرَّضُ بالابتداء، أي: موضعِ ابتداءِ المَجيءِ[1].

---

(١) في (ط): «تتعرض بابتداء المجيء».

وفيه ترغيبٌ في الطاعةِ وفيما يستحقّونَ به النصرَ من الله تعالىٰ، والتأييدَ، وتحذيرٌ من المعصيةِ وممّا يستوجبونَ به العقوبةَ بالخِذْلان. ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ﴾ وليَخُصَّ المؤمنونَ ربَّهم بالتوكّلِ والتفويضِ إليه، لعلمِهم أنه لا ناصرَ سواه؛ ولأنّ إيمانَهم يُوجبُ ذلكَ ويقتضيه.

وجاءَ في «المغرِب»: قولُه، أي: قولُ محمّد: وإن كان ليس بالذي لا بَعدَ له، يعني: ليس بنهايةٍ في الجَودة، وكأنهُ رحمهُ اللهُ أخذَهُ مِن قولِهم: هذا ممّا ليس بعدَه غايةٌ في الجَودةِ والرَّداءةِ، وربّما اختَصَروا، فقال: ليس بعدَه، ثُمّ أدخَلَ عليهِ «لا» النافيةَ للجِنس واستعمَلَهُ استعمالَ الاسم المتمكّن[1].

قولُه: (**وفيه ترغيبٌ في الطاعةِ ... وتحذيرٌ منَ المعصية**)، هذا القولُ بعدَ قولِه: «وهذا تنبيهٌ علىٰ أنّ الأمرَ كلَّه لله» إشارةً إلىٰ أنّ عبارةَ النصِّ دَلّت علىٰ أنّ الأمرَ كلَّه لله، وعلىٰ وجوبِ التوكُّلِ عليه، وأنّ إشارةَ النصِّ دلّت علىٰ أنّ اللهَ تعالىٰ لا ينصُرُ ابتداءً بل يَنصُرُ بسبب تقدُّمِ الطاعة، ولا يخذُلُ إلّا بعدَ استحقاقِ المكلَّفِ الخِذلانَ بسببِ المعاصي، بناءً علىٰ مذهبِه.

وأمّا تقديرُ الآياتِ علىٰ مذهبِ أهلِ السُّنّة: فإنّ قولَه: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ تذييلٌ للكلامِ السابقِ وتوكيدٌ له، وفيهِ إشارةٌ إلىٰ أنّ المكلَّفَ إذا عَلِمَ أنّ الأمرَ كلَّه لله رجَعَ في جميع ما سنَحَ له منَ المطالِب والمآرِب إليهِ سبحانَه وتعالىٰ، فإذاً لا بُدَّ مِن تحرّي رضا مَولاه وتقدُّمِ الوسيلةِ بيْنَ يدي المآرِب، ولا يَحصُلُ الرِّضا إلّا بالاحترازِ عنِ المعاصي، ولا تنجَحُ المطالبُ إلّا بتقدُّمِ الوسيلة، ولا وسيلةَ للعبادِ سوىٰ العبادةِ والطاعة، فصَحَّ قولُه: فيه ترغيبٌ وتحذير.

ثُمّ إن الآيةَ السابقةَ واردةٌ في صِفةِ الرسول ﷺ، والمقصودُ منها إظهارُ الشَّفقَة علىٰ المؤمنينَ والرَّفعُ من أقدارِهم، ومُذَيّلةٌ بالأمرِ بالتوكُّلِ المعلَّل بالمَحبّة، وهذه في وَصْفِ الله تعالىٰ، والمقصودُ أيضاً راجعٌ إليهم، ومُذَيّلةٌ بالأمر بالاختصاصِ بالتوكُّلِ إيذاناً بأنّ عُمدةَ الأمرِ هُو التوكُّل.

قولُه: (**لِعلمِهم أنه لا ناصرَ سِواه**) يعني: وُضِعَ «المؤمنونَ» موضعَ الضّميرِ؛ للإشعارِ بأنّ صفةَ الإيمانِ هِي المُقتضيةُ لاختصاصِ الله بالتوكُّل، وفيه تعريضٌ بأنّ مَن لم يتوكَّلْ علىٰ الله تعالىٰ لم يكنْ مِن كمالِ الإيمانِ في شيء.

---

(١) «المُغرِب في ترتيب المعرب» (١: ٤٧).

يقال: غلَّ شيئًا من المَغْنمِ غلولًا، وأغلَّ إغلالًا: إذا أخذَه في خُفْية. يقال: أغلَّ الجازرُ: إذا سرقَ من اللّحْمِ شيئًا معَ الجلْد. والغِلّ: الحقدُ الكامنُ في الصّدْر، ومنه قولُه ﷺ: «من بعثْناه علىٰ عَمَلٍ فغلَّ شيئًا، جاءَ يومَ القيامةِ يحملُه علىٰ عنقِه». وقولُه ﷺ: «هدايا الولاةِ غُلول». وعنه: «ليسَ علىٰ المستعيرِ **غيرِ المُغلِّ** ضمان». وعنه: «لا إغلالَ **ولا إسلال**». ويقال: أغلَّه: إذا وَجَدَه غالًّا، كقولِك: أبخلْتُه وأفحمْتُه.

ومعنىٰ ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَغُلَّ﴾: وما صحَّ له ذلكَ، يعني: أن النبوّةَ تُنافي الغلول. وكذلكَ **من قرأ علىٰ البناءِ للمفعول** فهو راجعٌ إلىٰ معنىٰ الأوّل؛ لأنّ معناه: وما صحَّ له أن يُوجَدَ غالًّا، ولا يُوجَدَ غالًّا إلا إذا كانَ غالًّا. وفيه وجهان: **أحدهما**: أن يُبرَّأَ رسولُ الله ﷺ من ذلكَ ويُنزَّه، وينبَّه علىٰ عصمتِه بأنّ النبوّةَ والغلولَ متنافيان؛ لئلّا يظنَّ به ظانٌّ شيئًا منه، وألا يستريبَ به أحد. ....

قولُه: (**غيرِ المُغِلِّ**)[1] هو صفةُ المستعير.

قولُه: (**ولا إسلال**)[2]، **النّهاية**: الإسلالُ: السَّرقةُ الخَفيـة، يقال: سَلَّ البعيرَ وغيرَه في جَوْفِ الليل: إذا انتزعَهُ من بيْنِ الإبِل، وهِي السَّلّة، وأسَلَّ، أي: صار ذا سَلّة، وإذا أعانَ غيرَه عليه، ويقال: الإسلالُ: الغارةُ الظاهرة.

قولُه: (**مَن قرَأ علىٰ البناءِ للمفعول**): ابنُ كثير وأبو عَمْرو وعاصمٌ: ﴿أَن يَغُلَّ﴾ بفَتْحِ الياءِ وضَمِّ الغَيْن، والباقونَ: بضمِّ الياءِ وفَتْحِ الغَيْن[3]. ولـمّا كان معنىٰ هذه القراءةِ علىٰ سبيلِ الكِنايةِ راجعاً إلىٰ القراءةِ الأُولىٰ قال: «فهُو راجعٌ إلىٰ معنىٰ الأوّلِ» وإن كانتْ أبلَغَ.

---

(١) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه البيهقيُّ في «السنن الكبرىٰ» (٦: ٩١) من حديثِ عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه، ولتمام الفائدة انظر: «تخريج أحاديثِ الكشاف» للزيلعي (١: ٣٣٧).

(٢) جزءٌ من حديثٍ أخرجه أبو داود في «السنن» (٢٧٦٦). وهو في «مسند أحمد» (١٨٩١٠) من حديثِ المِسْوَر بن مَخْرَمة ومروان بن الحكم.

(٣) لتمام الفائدة وتوجيه القراءتين انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (٢: ٣٦٣).

كما رُوِيَ: أنّ قطيفةً حمراءَ فُقِدَتْ يومَ بدر، فقالَ بعضُ المنافقين: لعلَّ رسولَ الله ﷺ أخذَها. ورُوِيَ: أنها نزلتْ في غنائم أُحُد، حينَ تَرَكَ الرُّماةُ المركز، وطلبوا الغنيمة، وقالوا: نخشىٰ أن يقولَ رسولُ الله ﷺ: من أخذَ شيئًا فهو له، **وأن لا يَقْسِمَ الغنائم كما لم يَقْسم يومَ بدر**. فقال لهم النبيّ ﷺ: «ألم أعهَدْ إليكم أن لا تتركوا المركزَ حتىٰ يأتيكم أمري». فقالوا: تركنا بقيّةَ إخوانِنا وقوفًا، فقالَ ﷺ: «بل ظننتم أنّـا نـغُلُّ ولا نَقسمُ لكم».

والثاني: أن يكونَ مبالغةً في النـهْيِ لرسولِ الله ﷺ علىٰ ما رُوِيَ: أنه بَعَثَ طلائعَ فغنِمتْ غنائمَ ....

قولُه: (**وأن لا يَقسِمَ الغنائمَ كما لم يَقسِمْ يومَ بدْر**)[1] مُخالفٌ لِما رَواه في سُورةِ الأنفال، عن عُبادةَ بنِ الصّامت: نزَلتْ فينا يا معشرَ أصحابِ بَدْرٍ حينَ اختلَفْنا في النَّفْل، فنزَعَهُ اللهُ مِن أيدينا وجعَلَهُ لرسولِ الله ﷺ، فقَسمَهُ بيْنَ المسلمينَ علىٰ السَّواء[2]، ولعلّه أراد بالغنائم الأنفالَ، وأنّ المرادَ ما قالَ أيضاً فيها: «النَّفَلُ: ما يُنفلُه الغازي، أي: يُعطىٰ زائداً علىٰ سَهْمِه منَ المغْنَم، وهُو أن يقولَ الإمامُ تحريضاً علىٰ البلاءِ في الحرْب: «مَن قتَلَ قتيلاً فله سلَبُه»[3]، أو قال لسَرِيّة: ما أصَبْتُم فهُو لكُم، أو: فلكُم نِصفُه، أو رُبعُه».

قولُه: (**والثاني: أن يكونَ مبالغةً في النَّهي**) يعني: أجْرىٰ الخَبَريَّ مُجْرىٰ الطَّلبيِّ مُبالغةً، **الانتصاف**: يَشهَدُ لورودِ هذه الصِّيغةِ نَهْياً مواضعُ منَ التنزيل: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسْرَىٰ﴾ [الأنفال: ٦٧]، ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسْتَغْفِرُواْ لِلْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ١١٣]، ﴿مَا كَانَ لَكُمْ أَن تُؤْذُواْ رَسُولَ ٱللَّهِ﴾ [الأحزاب: ٥٣][4].

---

(١) ذكره الواحديّ في «أسباب النزول»، ص١٢٧.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٢٤٠٩) وصحّحه الحاكم في «المستدرك» (٢: ١٣٥) علىٰ شرط مسلم.

(٣) سبق تخريج الحديث.

(٤) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٤٣٤).

فقَسَمها ولم يقسمْ للطلائع؛ فنزلت. يعني: وما كانَ لنبيٍّ أن يُعطيَ قومًا ويمنعَ آخرين، بل عليه أن يقسِمَ بالسّويّة. وسمّىٰ حرمانَ بعْضِ الغُزاةِ غلولًا؛ **تغليظًا وتقبيحًا لصورةِ الأمر**. ولو قُرِئَ: «أن يُغِلّ» من أغلّ، بمعنىٰ «غلّ» لجاز. ﴿يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾: **يأتِ بالشيءِ الذي غلَّه بعينِه** يحملُه. ....

الإنصاف: يُعارضُه ورودُ هذه الصِّيغةِ للامتناع العَقْليّ كثيراً: ﴿مَا كَانَ لِلَّهِ أَن يَتَّخِذَ مِن وَلَدٍ﴾ [مريم: ٣٥]، وكذا: ﴿مَّا كَانَ لَكُمْ أَن تُنۢبِتُوا۟ شَجَرَهَآ﴾ [النمل: ٦٠].

قولُه: (**لم يَقسِمْ للطّلائع**)، **النّهاية**: هـمُ القـومُ الذينَ يُبعثونَ ليَطّلِعـوا طَلْعَ العـدوِّ كالجواسيس، واحدُهم: طَليعةٌ، وقد تُطلَقُ علىٰ الجماعة، والطَّلائعُ: الجماعات.

قولُـه: (**تَغليظاً وتقبيحـاً لصُورةِ الأمـر**)، **الانتصـاف**: هذا مخالفٌ لعادةِ لُطفِ الله برَسولِه ﷺ في التأديبِ ومَزْجِه باللُّطفِ، ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ﴾ بدأه بالعَفْوِ، فما كان للزمخشريِّ أن يُعبِّرَ بهذه العبارة[1].

وقلتُ: قد جاءَ أغلَظُ مِن ذلك بناءً علىٰ التهييجِ والإلهاب، نحوَ قولِه: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥] أو التعريض: ﴿فَلَا تَكُن فِى مِرْيَةٍ﴾ ومِن هذا الأسلوبِ قولُه تعالىٰ: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧] قال: كنّىٰ عن مباشَرةِ النِّساءِ بالرَّفَثِ استهجاناً لِما وُجِدَ منهم قبْلَ الإباحة، كما سمّاه اختياناً.

قولُه: (**بالشيءِ الذي غلَّهُ بعَيْنِه**) أي: لا يؤوّلُ قولُه: ﴿يَأْتِ بِمَا غَلَّ﴾ بما احتمل مِن وَبالِه وإثمِه، بل يَجري الكلامُ علىٰ حقيقتِه كما جاءَ في الحديث، والحديثُ من روايةِ البخاريِّ ومسلم، عن أبي هُريرةَ قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: «لا أُلفِيَنَّ أحدَكم يَجيءُ يومَ القيامةِ علىٰ رَقَبتِه بعيرٌ له رُغاءٌ يقولُ: يا رسولَ الله أغِثْني، فأقول: لا أملِكُ لكَ شيئاً، قد أبلَغْتُك»[2]

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٤٣٤).

(٢) أخرجه البخاري (٦٩٧٩) ومسلم (١٨٣٢).

كما جاءَ في الحديث: «جاءَ يومَ القيامةِ يحملُه علىٰ عنقِه». ورُوِيَ: **ألَا لا أعرِفنَّ** أحدَكم يأتي ببعيرٍ له رُغاءٌ، وببقرةٍ لها خُوارٌ، وبشاةٍ لها ثُغاءٌ، فينادي: يا محمّدُ يا محمّد، فأقول: لا أملكُ لكَ من الله شيئًا فقد بلّغتُـك». وعن بعْضِ جُفاةِ العَرَبِ: أنه سَرَق نافجةَ مسكٍ، فتُليتْ عليه الآية، فقال: **إذن أحملَها طيّبةَ الرّيح** خفيفةَ المَحْمِل. ويجوزُ أن يُراد: يأتي بما احتملَ من وَبالِه وتَبعتِه وإثمِه. فإن قلتَ: هلّا قيل: ثمّ يوفّىٰ ما كَسَب ليتّصلَ به! قلتُ: جيءَ بعامٍّ دخلَ تـحتَه كلُّ كاسـبٍ من الغالِّ وغيرِه، **فاتّصلَ به من حيثُ المعنىٰ، وهو أبلغُ وأثبت**؛ لأنه إذا عَلِمَ الغالُّ أنّ كلَّ كاسبٍ خيرًا أو شرًّا مجزيٌّ فموفًّى جزاءه؛ عَلِمَ أنه غيرُ متخلِّصٍ من بينهم معَ عِظَمِ ما اكتسب.

﴿**وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ**﴾، أي: يعدلُ بينهم في الجزاء، كلٌّ جزاؤه علىٰ قدرِ كسبه.

[﴿ **هُمْ دَرَجَٰتٌ عِندَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِمَا يَعْمَلُونَ * لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ** ﴾ ١٦٣ - ١٦٤]

الحديث، وعن الترمذيِّ وأبي داودَ: «فوالذي نَفْسي بيدِه، لا يأخذُ أحدٌ منه شيئاً إلّا جاءَ به يومَ القيامةِ يحمِلُه علىٰ رقبَتِه، إن كانَ بعيراً لهُ رُغاءٌ، أو بقرةً لها خُوار، أو شاةً تَيْعَر» الحديث[1].

قولُه: (**لا أعرِفنَّ**) من بابِ قولِهم: لا أرَينّكَ هاهنا.

قولُه: (**إذن أحمِلَها طيّبةَ الرّيح**) لا بُدَّ[2] أن يَكفُرَ القائل؛ لأنهُ إمّا قالَها تهكّماً أوِ استخفافاً وقلّةَ مبالاةٍ بالمطلوب، أو تحقيراً للذنب، ولا ينبغي أن يَذكُـرَ أمثـالَ هـذه الـهَناتِ في تفسيرِ كلامِ الله المجيدِ الذي لا يأتيهِ الباطل من بينِ يديه ولا مِن خلفِه تنزيل من حكيم حميد.

قولُه: (**فاتّصَلَ به مِن حيثُ الـمعنىٰ، وهُو أبلَغُ وأثبَتُ**). قلتُ: لأنّ الكِنايةَ أبلَغُ منَ التصريح؛ لأنّها كدَعْوىٰ الشيءِ بالبيِّنة.

---

(١) أخرجه أبو داود (٢٩٤٦) والبيهقيّ في «السنن الكبرىٰ» (٤: ١٥٨) من حديثِ أبي حُمَيد الساعديّ رضيَ اللهُ عنه، ولم أجده في «سنن الترمذيّ».

(٢) في (ط): «لا بُعد».

﴿هُمْ دَرَجَٰتٌ﴾، أي: هم متفاوتونَ كما تتفاوتُ الدّرجات، كقولِه:

أنصْبٌ للمَنيّةِ تَعْتَرِيهم رِجَالي أم هُمُ دَرَجُ السُّيولِ

وقيل: ذوو درجات، والمعنى: تفاوتُ منازلِ المُثابين منهم، ومنازلِ المُعَاقَبين. أو التفاوتُ بينَ الثواب والعقاب.

﴿وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾: عالمٌ بأعمالِهم ودرجاتِها فمجازيهم علىٰ حسبها.

﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾: علىٰ من آمنَ معَ رسولِ الله ﷺ من قومِه، وخصَّ المؤمنين منهم؛ لأنهم هم المنتفعونَ بمبعثِه. ﴿مِّنْ أَنفُسِهِمْ﴾: من جنْسِهم، عربيًّا مثلَهم. وقيل: من وَلَدِ إسماعيل، كما أنهم من ولدِه. فإن قلتَ: فما وجهُ المنّةِ عليهم في أن كانَ من أنفسِهم؟ قلتُ: إذا كانَ منهم كانَ اللّسانُ واحدًا، فسهُلَ أخذُ ما يجبُ عليهم أخذُه عنه، وكانوا واقفينَ علىٰ أحوالِه في الصدْقِ والأمانة، فكانَ ذلكَ أقربَ لهم إلىٰ تصديقِه والوثوقِ به، وفي كونِه من أنفسِهم شرفٌ لهم، ....

قولُه: (أَنَصْبٌ للمَنيّةِ) البيت[1]، النَّصب: رفعُكَ شيئاً تَنصِبُه قائماً مثلَ الغرَض والهدَف، تَعترِيهم أي: تُصيبُهم وتَلحَقُهم، المعنىٰ: كأنّ رجالي لكثرةِ ما يموتونَ غرَضٌ للموتِ. قالَ الزجّاجُ: أي: هم ذَوو درَج، أو هم درَج السُّيول، علىٰ الظَّرفِ، أي: في درَج[2]. **الجَوهريّ**: قولُهم: خَلِّ درَجَ الضَّبِّ، أي: طريقَه.

قولُه: (﴿وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ عالِـمٌ بأعمالِهم)، **النِّهاية**: وفي أسماءِ الله تعالىٰ البصير، وهُو الذي يشاهِدُ الأشياءَ كلَّها ظاهرَها وباطنَها وخافيَها بغيرِ جارِحة، والبصَر عبارةٌ في حقِّه عنِ الصِّفةِ التي يَنكَشِفُ بها كمالُ نُعوتِ المبصَرات، وقالَ الأزهريُّ: البصيرُ في صفةِ العبادِ هُو المُدرِكُ ببَصَرِه الألوانَ، وسَمَعُ الله وبَصَرُهُ لا يُكيَّفانِ ولا يُحَدّانُ، والإقرارُ بهما واجبٌ كما في وَصْفِ نفْسِه.

---

(١) لابن هرمة، وهو من شواهد «الكتاب» لسيبويه (١: ٤١٤ - ٤١٥).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٨٧).

كقولِه: ﴿وَإِنَّهُۥ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ﴾ [الزخرف: ٤٤]. وفي قراءةِ رسولِ الله ﷺ وقراءةِ فاطمةَ رضيَ اللهُ عنها: (من أنفَسِهم)، أي: من أشرفِهم؛ لأنَّ عدنانَ ذِرْوةُ ولدِ إسماعيل، ومُضَرُ ذِروةُ نزارِ بنِ معدِّ بنِ عدنان، وخِنْدفُ ذِرْوةُ مُضَر، ومُدْرِكةُ ذِرْوةُ خِنْدف، وقريشٌ ذِروةُ مُدرِكة، وذِروةُ قريشٍ محمّدٌ ﷺ.

وفيما خَطَبَ به أبو طالبٍ في تزويجِ خَدِيجَةَ رضي الله عنها، وقد حَضَرَ معه بنو هاشمٍ ورُؤساءُ مُضَرَ: الحمدُ لله الذي جَعَلَنا من ذرِّيّةِ إبراهيمَ، وزَرْعِ إسماعيل، وضِئْضِئِ مَعَدٍّ، وعُنْصُرِ مُضَر، ....

قولُه: (﴿وَإِنَّهُۥ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ﴾ [الزخرف: ٤٤]) أي: شَرَفٌ ونَباهة، كقولِه تعالىٰ: ﴿صٓ ۚ وَٱلْقُرْءَانِ ذِى ٱلذِّكْرِ﴾ [ص: ١].

قولُه: (الحمدُ لله) الخُطبة مذكورةٌ في كتابِ «الوفا» لابن الجَوْزيّ، رَواهُ عن أبي الحُسَينِ ابنِ فارس[١]، وتمامُه فيه: «فإنْ كانَ في المالِ قُلٌّ، فالمالُ ظِلٌّ زائل، ولَهْوٌ حائل، ومحمّدٌ مَن قد عرَفتُم قَرابتَه، وقد خطَبَ خديجةَ بنتَ خُوَيْلِدٍ وبذَلَ لها منَ الصَّداقِ ما عاجِلُه وآجِلُه مِن مالي، وهُو والله بعدَ هذا له نَبأٌ عظيم وخطَرٌ جَليل»[٢].

الضِّئْضِئُ: الأصلُ، النِّهاية: يقال: ضِئْضِئُ صِدقٍ وضُؤضُؤ صِدق: العُنْصُرُ، بضَمِّ العين وفَتْح الصّاد: الأصلُ، وقد تُضَمُّ الصادُ، والنونُ زائدةٌ عندَ سيبَويه؛ لأنهُ ليسَ عندَه فُعْلَل بالفتح[٣].

---

(١) أبو الحسين أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ) صاحب المصنّفات البديعة مثل: «معجم مقاييس اللغة» و«المجمل» و«الصاحبي» وغير ذلك. كان من أعيان الأدباء. له ترجمة في: «إنباه الرواة» (١: ١٢٧) للقِفْطيّ، و«معجم الأدباء» لياقوت (١: ٤١٠).

(٢) «الوفا بأحوالِ المصطفىٰ» (١: ٢٣٨).

(٣) انظر: «الكتاب» لسيبويه (١: ٢٦٩).

وجَعلَنا حَضَنةَ بيتِه، وسُوّاسَ حَرَمِه، وجَعَلَ لنا بيتًا مَحجُوجًا، وحَرَمًا آمِنًا، وجَعَلَنا الحُكّامَ علىٰ الناس، ثُمَّ إنّ ابنَ أخي هذا محمّدَ بنَ عبدِ الله مَن لا يُوزَنُ به فتًى مِن قُريشٍ إلا رَجَحَ به، وهو ـ والله ـ بعدَ هذا له نَبأٌ عظيمٌ، وخَطَرٌ جَليل. وقُرِئ: (لَـمِنْ مَنِّ الله على المؤمنين إذ بَعَثَ فيهم)، وفيه وَجْهان: أن يُرادَ: لَـمِنْ مَنِّ الله علىٰ المؤمنين مَنُّه أوْ بَعْثُه إذ بَعَثَ فيهم، فحُذِفَ؛ لقيام الدلالة، أوْ يكونَ **«إذْ» في محلِّ الرفع، كـ«إذا» في قولِك: أخطبُ ما يكونُ الأميرُ إذا كانَ قائمًا**، بمعنىٰ: لَـمِنْ مَنِّ الله علىٰ المؤمنين وَقْتُ بَعْثِه.

قولُه: (**وجَعلَنا حضَنةَ بيتِه**)، **النِّهاية**: في الحديث: «أنهُ خَرَجَ مـحْتَضِناً أحدَ ابنَيْ بنتِه»[1] أي: حاملاً له في حِضنِه، والحِضنُ كالجَنْب، جعَلَ الكعبةَ كالوَلَد: يُحتاجُ في خدمتِها إلىٰ الحاضِنة.

قولُه: (**وسُوّاس حرَمِه**)، **النِّهاية**: أي: مُتوَلّي أمرِه كما تفعلُ الأمراءُ والوُلاةُ بالرَّعيّة، والسياسةُ: القيامُ علىٰ الشيءِ بما يُصلِحُه.

قولُه: (**«إذْ» في محلِّ الرفْع، كـ«إذا» في قولِك: أخطَبُ ما يكونُ الأميرُ إذا كان قائماً**)، اعلَمْ أنّ في قولِه: «أخطَبُ ما يكونُ الأميرُ قائماً»، مذاهبَ:

أحدُها: مذهبُ البَصْريّينَ، وتقديرُه: أخطَبُ ما يكونُ الأميرُ حاصلٌ إذا كان قائماً، حُذِفَ مُتعلَّـقُ الظرفِ علىٰ القياس؛ لأنّ الظَّرفَ إذا وقعَ خبَراً للمبتدأِ أو نحوِه حُذِفَ متعلَّـقُه إذا كان عامّاً.

وثانيها: مذهبُ الكوفيّين، وتقديرُه: أخطَبُ ما يكونُ الأميرُ قائماً حاصلٌ.

والثالث: مذهبُ بعضِهم أنّ «ما» في هذه المسألة: ظَرْفيـةٌ، فالتقديرُ: أخطَبُ أوقاتِ الأميرِ وقتُ قـيامِه؛ ضرورةَ أنّ «أفعلَ» لا يُـضافُ إلّا إلىٰ ما هُـوَ بعضٌ له، والخَبَـرُ إذاً نفْسُ الظَّرفِ فلا يحتاجُ إلىٰ حاصل، وإنّما جعَلوه ظَرْفاً لكثرةِ وقوع «ما» المَصْدَريّةِ ظَـرْفاً،

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٧٣١٤) والترمذي (١٩١٠) والطبرانيّ في «المعجم الكبير» ٢٤/ (٦٠٩) والبيهقيّ في «السنن الكبرىٰ» (١٠: ٢٠٢) بإسنادٍ ضعيفٍ لانقطاعِه بين عمر بن عبد العزيز وخولة بنت حكيم. قال الترمذيّ: لا نعرفُ لعمر بن عبد العزيز سماعاً من خولة.

﴿يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ﴾ بعد ما كانوا أهلَ جاهليّةٍ لم يَطْـرُقْ أسماعَهم شيءٌ مِنَ الوَحْي. ﴿وَيُزَكِّيهِمْ﴾ ويُطهِّرُهم من دَنَسِ القلوب بالكفرِ ونجاسةِ سائر الجوارح بملابسةِ المحرماتِ وسائر الخبائث، وقيل: ويأخذُ منهم الزكاةَ. ﴿وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾: القرآنَ والسُّنّةَ بعدما كانوا أجْهَلَ الناسِ وأبْعَدَهم مِنْ دراسةِ العلوم. ﴿وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ﴾: مِن قَـبْلِ بعثةِ الرّسول. ﴿لَفِى ضَلَٰلٍ﴾ «إنْ» هي المخفَّفة مِنَ الثَّقيلة، واللامُ هي الفارِقةُ بينها وبينَ النافية، وتقديرُه: وإنّ الشأنَ والحديث كانوا مِنْ قبل في ضلال. ﴿مُّبِينٍ﴾: ظاهرٍ لا شُبْهةَ فيه.

[﴿أَوَلَمَّآ أَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُم مِّثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّىٰ هَٰذَا ۖ قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ * وَمَآ أَصَٰبَكُمْ يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ فَبِإِذْنِ ٱللَّهِ وَلِيَعْلَمَ ٱلْمُؤْمِنِينَ * وَلِيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ نَافَقُوا۟ ۚ وَقِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا۟ قَٰتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَوِ ٱدْفَعُوا۟ ۖ قَالُوا۟ لَوْ نَعْلَمُ قِتَالًا لَّٱتَّبَعْنَٰكُمْ ۗ هُمْ لِلْكُفْرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَٰنِ ۚ يَقُولُونَ بِأَفْوَٰهِهِم مَّا لَيْسَ فِى قُلُوبِهِمْ ۗ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يَكْتُمُونَ * ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ لِإِخْوَٰنِهِمْ وَقَعَدُوا۟ لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا۟ ۗ قُلْ فَٱدْرَءُوا۟ عَنْ أَنفُسِكُمُ ٱلْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ ١٦٥-١٦٨]

﴿أَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةٌ﴾: يريدُ ما أصابهم يومَ أُحُدٍ مِنْ قَتْلِ سبعينَ منهم، ﴿قَدْ أَصَبْتُم مِّثْلَيْهَا﴾ يومَ بَدْرٍ مِنْ قتلِ سبعين وأسْرِ سبعين. و«لَمّا» نَصْبٌ بـ﴿قُلْتُمْ﴾، و﴿أَصَٰبَتْكُم﴾ في محلِّ الجرِّ بإضافة «لَمّا» إليه، وتقديره: أقُلتم حينَ أصابتْكم. و﴿أَنَّىٰ هَٰذَا﴾ نصبٌ؛ لأنه مَقُولٌ، والهمزةُ للتقريرِ والتَّقْريع. فإنْ قلتَ: **علامَ عَطَفَتِ الواوُ هذه الجملة؟** .....

والمصنِّفُ اختارَ هاهنا هذا المذهبَ، وتقريرُ معنىٰ هذا الوجهِ: أنهُ إذا جُعِلتْ أوقاتُه خُطباً فقد جُعِلَ الرجلُ خَطيباً علىٰ المبالغةِ، كقولِهم: نهارُه صائم، فالإسنادُ مَجازيٌّ، ومآلُ معنىٰ الآيةِ علىٰ ما ذهَبَ إليه: علىٰ الكِنايةِ؛ لأنّ وقتَ البَعْثِ إذا جُعِلَ مِنّةً لأجْلِ المبعوثِ فبأنْ يُجعَلَ المبعوثُ أجَلَّ امتناناً علىٰ المؤمنينَ كان أحرَىٰ.

قولُه: (**علامَ عطفَتِ الواوُ هذه الجُملة؟**)، قالَ الزجّاجُ: الواوُ في ﴿أَوَلَمَّآ أَصَٰبَتْكُم﴾

قلتُ: علىٰ ما مَضىٰ مِنْ قصّةِ أُحُدٍ مِنْ قولِه: ﴿ وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥٓ ﴾ [آل عمران: ١٥٢]، ويجوزُ أن تكونَ معطوفةً علىٰ محذوف، كأنه قيل: أفَعَلتم كذا وقُلتم حينئذٍ: ﴿أَنَّىٰ هَٰذَا﴾: مِنْ أينَ هذا، كقولِه تعالىٰ: ﴿أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا﴾ [آل عمران: ٣٧] لقوله: ﴿مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ﴾، وقولِه ﴿مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٣٧]، ....

حرْفُ نسَق دخَلتْ عليها ألِفُ الاستفهام فبَقِيت مفتوحةً، ونحوُه قولُ القائل: تكلَّمَ فلانٌ في كذا، فيقولُ القائل: أوَهو ممّن يقول؟[1].

وقلتُ: المعطوفُ عليه إن كانَ ما مضَىٰ[2] فالهمزةُ داخلةٌ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه للطّولِ مَزيداً للإنكار، ولا بُدَّ إذاً مِن إنكارٍ في الكلامِ السابِق، ومضمونُ المعطوفِ عليه وهُو جملةُ قولِه: ﴿ وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥٓ ﴾ الآية، أكانَ منَ الله الوَعْدُ بالنَّصْرِ علىٰ أعدائكم بشَرْطِ الصَّبْرِ والتّقوىٰ، فلمّا فَشِلتُم وتَنازَعتُم في الأمرِ وعصَيْتُم أمرَ الرسولِ صلَواتُ الله عليه، ونفَرَ أعقابُكم يريدونَ الدُّنيا، وأصابَكم اللهُ بها أصابَكم و﴿قُلْتُمْ﴾ حينَ أصابَكم ذلك: ﴿أَنَّىٰ هَٰذَا﴾؟ ﴿قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ﴾ أنتُم السببُ فيما أصابَكم.

قولُه: (ويجوزُ أن تكونَ معطوفةً علىٰ محذوف) وتقديرُه: أفعَلتُم كذا، أي: الفشَلَ والتنازُعَ والعِصْيان أو الخُروجَ منَ المدينةِ والإلحاحَ علىٰ النبيِّ ﷺ، ولـمّا أصابَتْكم مصيبةٌ قلتُم: أنّىٰ هذا؟ فالهمزةُ حينَئذٍ دخَلتْ علىٰ صَدْرِ الكلام.

قولُه: (لقوله: ﴿مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ﴾، وقولِه: ﴿مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾): تعليلٌ لتفسيرِ ﴿أَنَّىٰ هَٰذَا﴾، و﴿أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا﴾ [آل عمران: ٣٧]، فقولُه: مِن أينَ، علىٰ طريقةِ النَّشْر، يعني معنىٰ قولِهم: ﴿أَنَّىٰ هَٰذَا﴾: مِن أينَ هذا؟ ليُطابِقَه جوابُه ﴿مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ﴾، ولو قيل: معناه: كيفَ هذا؟ لم يُطابِقْه؛ لأنّ السؤالَ عن الحالِ لا يُجابُ بالظَّرف، وكذا معنىٰ ﴿أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا﴾: مِن أينَ لكِ هذا ليُطابِقَ جوابَ مريم ﴿هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٣٧].

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٨٧).

(٢) في (ي): «ماضي».

والمعنىٰ: أنتم السببُ فيما أصابَكم؛ لاختيارِكم الخروجَ مِنَ المدينة، أوْ لتَخْلِيَتِكم المركز، وعن عليٍّ رضي الله عنه: لأخْذِكم الفداءَ مِن أسارىٰ بَدْرٍ قَبْلَ أن يُؤذَنَ لكم. ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ فهو قادرٌ علىٰ النصرِ، وعلىٰ مَنْعِه، وعلىٰ أن يُصِيبَ بكم تارةً ويصيبَ منكم أخرىٰ، ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُمْ﴾ يومَ أُحدٍ يومَ التقىٰ جَمْعُكم وجَمْعُ المشركين ﴿فَـ﴾ هو كائنٌ ﴿بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ أي: بتَخْلِيَتِه، استعارَ الإذْنَ لتَخْليتِه الكفّارَ **وأنّه لم يمنعْهم منهم ليَبْتَلِيَهم؛ لأنّ الإذْنَ مُخَلٍّ** بين المأذونِ له ومُرادِه، ....

قولُه: (**وأنهُ لم يَمْنَعْهُم مِنهم ليَبتليَهم**)، أي: المسلمينَ منَ الكُفّار: عَطفٌ تفسيريٌّ علىٰ قولِه: «استعارَ الإذْنَ لتخليتِه الكُفّار»، وقد مَرَّ كيفيّةُ استعارةِ الإذْنِ في هذه السُّورة.

فإنْ قلتَ: ذكَرْتَ أنّ الإذْنَ مستعارٌ لتيسيرِ الأمورِ مِن تسهيلِ الحِجاب، وبَيَّنتَ أنّ مَن قضىٰ عليه الموت كأنهُ يَستوفي مُدّةَ أجَلِه ويَطلُبُ منَ الله تيسيرَ ذلك، فما وَجهُه هاهنا؟ قلتُ: لمّا بَنىٰ التكليفَ علىٰ الاختيارِ والابتلاءِ، استُعيرَ هاهنا الإذْنُ لتخليةِ الكُفّارِ وغلَبَتِهم علىٰ المسلمين، فكأنّ التكليفَ يَستدعي التَّخلِيةَ ويَطلُبُ التيسيرَ للابتلاء. وقولُه: ﴿وَلِيَعْلَمَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾: عطفٌ علىٰ محذوفٍ يَدُلُّ عليه قولُه: ﴿فَبِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ أي: ما أصابَكم يومَ التقىٰ الجَمْعانِ فبتيسيرِ الله لابتلاءِ المؤمنينَ والمُنافقين، وليقَعَ ما عَلِمناه غيباً مشاهَداً للناس، فيتَرتَّبَ عليه الجزاء. ويؤيِّدُه تقديرُه فيما سبَقَ في قولِه: ﴿وَلِيَعْلَمَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَآءَ﴾، والثاني: أن تكونَ العِلّةُ محذوفةً، وهذا عطفٌ عليها، ومعناه: وفعَلْنا ذلك ليكونَ كيْتَ وكَيْتَ، وليَعلَمَ اللهُ، وقال فيه أيضاً: وليُعلِّمَهم عِلماً يتَعلَّقُ به الجزاءُ، فعلىٰ هذا يكونُ قولُه: ﴿وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يَكْتُمُونَ﴾ وَعيداً للمُنافقينَ، وطَوىٰ وعْدَ المؤمنينَ ليُفيدَ ضَرْباً مُبهَماً منَ الوَعْد، فقولُه: «﴿وَلِيَعْلَمَ﴾ وهُو كائنٌ» معناه: وليَعلَمَ الذي أصابَكم يومَ التقىٰ الجَمْعانِ حالَ وجودِه ليُجازيَ عليه، وهُو المَعْنيُّ بقولِنا: ليُعلِّمَهم عِلماً يتَعلّقُ به الجَزاء.

قولُه: (**لأنّ الإذْنَ مُخَلٍّ**) بضمِّ الميم وفَتْحِ الخاءِ المعجَمة، هُو تعليلٌ للاستعارة.

﴿وَلِيَعْلَمَ﴾: وهو كائنٌ ليتميَّـزَ المؤمنونَ والمنافقون، وليَظْهَرَ إيمانُ هؤلاءِ ونِفاقُ هؤلاء. ﴿وَقِيلَ لَهُمْ﴾: مِن جُملةِ الصِّلة، عطفٌ علىٰ ﴿نَافَقُوا۟﴾. **وإنما لم يُقَل: فقالوا**؛ لأنه جوابٌ لسؤالٍ اقتضاه دعاءُ المؤمنين لهم إلىٰ القِتال، كأنّه قيل: فماذا قالوا لهم؟ فقيل: قالوا: لو نعلم. ويجوزُ أن تَقتصِرَ الصِّلةُ علىٰ ﴿نَافَقُوا۟﴾، ويكونَ ﴿وَقِيلَ لَهُمْ﴾ **كلامًا مُبتَدَأً**، **قُسِمَ الأمرُ** عليهم بين أن يُقاتِلوا للآخرةِ كما يقاتِلُ المؤمنون، وبين أن يُقاتِلوا ـ إنْ لم يكن بهم غمُّ الآخرة ـ دفعًا عن أنفُسِهم وأهْليهم وأمْوالِهم، فأبَوُا القتال، وجَحَدُوا القُدْرة عليه رأسًا؛ لنفاقِهم **ودَغَلِهم**؛ ....

قولُه: (**وإنّما لم يَقُلْ: فقالوا**) أي: في قولِه تعالىٰ: ﴿قَالُوا۟ لَوْ نَعْلَمُ قِتَالًا﴾ أي: لِمَ[1] لم يجئْ بالرابِطِ بيْنَ متعلِّقَيْ صِلةِ الموصول؟ إذِ التقديرُ: قيل لهم: تعالَوْا قاتِلوا، فقالوا: لو نعلَمُ قتالاً لقاتَلْنا. وأجابَ: أنّ الرّبطَ المعنويَّ قائمٌ، وهُو الاستئنافُ علىٰ الجوابِ والسؤال.

قولُه: (**ويكونُ ﴿وَقِيلَ لَهُمْ﴾: كلاماً مُبتَدأً**). لـمّا ذكرَ اللهُ تعالىٰ أحوالَ المؤمنينَ وما جَرىٰ لهم وعليهِم في الآياتِ، وبيّنَ أنّ الدائرةَ إنّما كانت للابتلاءِ وليتميَّزَ المؤمنونَ عن المنافقينَ، وليَعلمَ كلُّ واحد منَ الفريقَيْنِ أنّ ما قدَّرَهُ اللهُ من إصابةِ المؤمنينَ كائنٌ لا محالةَ، أورَدَ قصّةً من قَصَصِهم مناسبةً لهذا المقام مُستطرَدة، وجيءَ بالواو لأنّها ملائمةٌ لأصل الكلام، والنِّفاقُ علىٰ هذا مُطلقٌ متعارَفٌ، وعلىٰ أن يكونَ ﴿وَقِيلَ لَهُمْ﴾: عطفاً علىٰ ﴿نَافَقُوا۟﴾ يكونُ بياناً له، وأنهُ نِفاقٌ خاصٌّ أظهَروه في ذلك المقام حيثُ قالوا: ﴿لَوْ نَعْلَمُ قِتَالًا لَّاتَّبَعْنَـٰكُمْ﴾، وإليهِ الإشارةُ بقولِه: «وجَحَدوا القُدرةَ عليه رأساً لِنفاقِهم ودَغَلِهم».

قولُه: (**قُسِمَ الأمْر**) شروعٌ في تفسيرِ قولِه: ﴿وَقِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا۟﴾ إلىٰ آخرِه.

قولُه: (**ودَغَلِهم**)، **الأساس**: الدَّغَلُ: نحوُ الغِيلِ والشَّجرِ الملتفّ، ومنَ المجازِ: اتّخَذَ الباطلَ دَغَلاً، ومنه: دَغِلَ فلانٌ، وفيه دَغَلٌ، أي: فسادٌ وريبة.

---

(١) قوله: «لـمَ» ساقط من (ط).

وذلك ما رُوِيَ: أن عبدَ الله بنَ أُبيٍّ انخَزَلَ مع حُلفائه، فقيلَ له، فقال ذلك.

﴿أَوِ ٱدْفَعُوا۟﴾ العدوَّ بتكثيرِكم سَوادَ المُجاهدين وإن لم تُقاتِلوا؛ لأنّ كثرةَ السَّواد ممّا يروعُ العدوَّ ويَكسِرُ منه. وعن سَهْلِ بنِ سعدٍ السَّاعديِّ وقد كُفَّ بَصَرُه: لو أمْكَنَني لَبِعتُ داري ولَحِقتُ بثَغْرٍ من ثُغورِ المسلمين فكنتُ بينهم وبين عدوِّهم. قيل: وكيفَ وقد ذَهَبَ بصرُك؟ قال: لقولِه: ﴿أَوِ ٱدْفَعُوا۟﴾ أرادَ أُكثِّرُ سَوادَهم.

ووجهٌ آخرُ؛ وهو أنْ يكون معنىٰ قولِهم: ﴿لَوْ نَعْلَمُ قِتَالًا﴾: لو نعلمُ ما يصحُّ أن يُسمّىٰ قتالًا. ﴿لَّٱتَّبَعْنَٰكُمْ﴾: يعنُون: أنّ ما أنتم فيه لخطأِ رأيِكم وزَلَلِكم عن الصوابِ ليسَ بشيءٍ، ولا يقالُ لِمثْله: قتالٌ، إنما هو إلقاءٌ بالأنفسِ إلىٰ الهَلَكة؛ ....

قولُه: (انخَزَلَ معَ حُلَفائه)، الأساس: كلّمتُه فخَجِلَ وانخَزَلَ في مِشيتِه: استَرخىٰ، وأقدَمَ علىٰ الأمرِ ثُمّ انخَزَلَ عنه، أي: ارتَدّ وضَعُفَ.

قولُه: (لو نعلَمُ ما يَصحُّ أن يُسَمّىٰ قتالاً) أي: ليس ما تَدعُونا إليهِ مِن جنسِ القِتال، وإنّما هُو مِن جِنسِ التَّهلُكة، وهُو مِن بابِ إخراجِ نوعٍ مِن جِنس وإدخالِه في جِنسٍ آخَرَ بالادّعاءِ والمبالغة، كما إذا رأيتَ إنساناً تشَجَّعَ وفاقَ أقرانَه في الإقدامِ قلتَ لصاحبِك: إذا أردتَ أسَداً فعليكَ بفُلان، وإنّما هُو أسدٌ وليسَ آدميّاً، بل هُو أسد، وإليه الإشارةُ بقولِه: «ولا يقالُ لِمثلِه: قتالٌ، وإنّما هُو إلقاءُ النفْس إلىٰ التّهلُكةِ»، وعلىٰ الوجهِ الأوّل يُرادُ بـ﴿قِتَالًا﴾ نوعٌ منه، أي: هذا الذي تَدعونا إليه منَ القتالِ لا طاقةَ لنا بِه لضَعْفِنا وشَوْكةِ العدوّ، ولذلك عرَّفَ القتالَ في قولِه: «فأبَوْا القتالَ وجَحَدوا القُدرةَ عليه رأساً»، وعلىٰ الثاني: المَنفيُّ القتال، وعلىٰ الأوّل: القُدرةُ عليه؛ لأنّ التقديرَ: لو نُحسِنُ قتالاً تَدعونا إليه لاتّبَعْناكُم، يقال: فلانٌ لا يُحسِنُ القتال، أي: لا يَعرِفُه معرفةً حسَنةً بتحقيقٍ وإتقان، وعليه كلامُ القاضي: لو نُحسِنُ قتالاً لاتّبعْناكُم، وإنّما قالوه دغَلاً واستهزاءً[1].

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ١١٢).

لأنّ رأيَ عبدِ الله كانَ في الإقامةِ بالمدينة، وما كانَ يَستصوِبُ الخروج. ﴿هُمْ لِلْكُفْرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَٰنِ﴾: يعني: أنهم قَبْلَ ذلك اليومِ كانوا يَتظاهَرون بالإيمان، وما ظَهرتْ منهم أمارةٌ تُؤذِنُ بكُفرِهم، فلمّا انْخَذَلوا عن عَسكرِ المؤمنينَ وقالوا ما قالوا؛ **تَباعَدُوا بذلك عن الإيمانِ** المَظْنون بهم، **واقتَرَبُوا مِنَ الكُفر**. وقيل: هم لأهلِ الكُفرِ أقربُ نُصْرةً منهم لأهلِ الإيمانِ؛ لأنّ تَقْليلَهم سَوادَ المسلمين بالانْخِذالِ تقويةٌ للمشركين. ﴿يَقُولُونَ بِأَفْوَٰهِهِم﴾: **لا يتجاوزُ إيمانُهم أفواهَهم ومَخارِجَ الحُروف منهم**، ولا تَعِي قلوبُهم منه شيئًا. وذِكْرُ الأفواهِ مع القلوبِ تصويرٌ لنفاقِهم، وأنّ إيمانَهم موجودٌ في أفواهِهم معدومٌ في قلوبِهم خِلافَ صفةِ المؤمنينَ في مُواطأةِ قلوبِهم لأفواهِهم. ....

قولُه: (**تَباعَدوا بذلك عنِ الإيمان ... واقتَرَبوا منَ الكُفْر**) هذا يُشعِرُ بأنّ ﴿أَقْرَبُ﴾ عَمِلَ في الكُفرِ وفي الإيمان، قال أبو البقاء: اللامُ في «الكفر» و«الإيمان» متعلِّقةٌ بـ﴿أَقْرَبُ﴾، وجازَ أن يَعمَلَ فيهما؛ لأنّهما يُشبِهانِ الظّرف؛ لأنّ «أفعَلَ» يدُلُّ علىٰ معْنَيَيْنِ: علىٰ أصل الفعل، وعلىٰ زيادته؛ فيعمل كلُّ واحد من الطرفَيْن بمعنىً غير الآخر، فتقديرُه: يزيدُ قُربهم إلىٰ الكُفرِ علىٰ قُربِهم إلىٰ الإيمان، واللامُ علىٰ بابِها، وقيل[1]: هِيَ بمعنىٰ «إلىٰ»[2]، قالَ السّجاوَنْدي: ﴿لِلْكُفْرِ﴾ أي: لأهلِه، أو إليه، يُلازِمُ الكُفْرَ كلٌّ منهم كأنهُ قريبٌ له يَحْنو عليه[3].

قولُه: (**لا يتَجاوَزُ إيمانُهم أفواهَهم ومَخارجَ الحُروفِ منهم**) مقتَبَسٌ مِن قولِه ﷺ: «يَقرؤونَ القرآنَ لا يتجاوزُ تَراقِيَهم، يَمرُقونَ منَ الدِّينِ كما يَمرُقُ السَّهمُ منَ الرَّمِيّة»، الحديثُ أخرجَهُ أبو داودَ عن أنس وأبي سَعيد[4].

---

(١) قوله: «علىٰ بابها وقيل» ساقط من (ط).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٠٨).

(٣) «عين المعاني» (٣: ٥٠٤).

(٤) «سنن أبي داود» (٤٧٦٥) وأخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٢٦١٥) وأبو يعلىٰ في «المسند» (٣٩٠٨) وصحّحه الضياء المقدسي في «المختارة» (١٨٩٣). =

﴿وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا يَكۡتُمُونَ﴾ مِنَ النِّفاقِ وبما يُجْري بعضُهم مع بعضٍ من ذمِّ المؤمنين، وتجهيلِهم، وتَخْطئةِ رأْيِهم، والشَّماتةِ بهم، وغيرِ ذلك؛ لأنَّكم تَعْلمون بعضَ ذلك عِلْمًا مُجمَلًا بأماراتٍ وأنا أعلمُ كلَّه عِلْمَ إحاطةٍ بتفاصيلِه وكَيْفيّاتِه.

﴿ٱلَّذِينَ قَالُواْ﴾ في إعرابِه أوجُه: أنْ يكونَ نصبًا علىٰ الذمِّ، أوْ علىٰ الردِّ علىٰ ﴿ٱلَّذِينَ نَافَقُواْ﴾، أو رفعًا علىٰ: هُمُ ﴿ٱلَّذِينَ قَالُواْ﴾، أوْ علىٰ الإبْدالِ من واوِ ﴿يَكۡتُمُونَ﴾، ويجوزُ أن يكونَ مجرورًا بدلًا مِنَ الضَّميرِ في ﴿بِأَفۡوَٰهِهِم﴾ ....

والتَّرْقُوةُ: العَظْمُ الذي بَيْنَ نَقْرةِ النَّحرِ والعاتِق، وذلك أنّ الهمزةَ والهاءَ مَخرَجُهما مِن أقصىٰ الحلْقِ قريبٌ من التَّرقُوة. والرَّمِيّةُ: الصَّيدُ المَرْميّ، يقالُ: بئسَ الرَّميّةُ الأرنبُ، أي: بئسَ الشيءُ ممّا يُرْمىٰ الأرنبُ، وإنّما جاءتِ بالهاءِ لأنّها صارَتْ في عِدادِ الأسماء.

قولُه: (وأنا أعلَمُ كلَّه عِلمَ إحاطةٍ بتفاصيلِه وكيفيّاتِه). هذا مُعتَقَدُ المُحِقّينَ المُحقِّقينَ دونَ مذهبِ المُبطِلينَ المُذمَّمين، فإنّهم يَنسُبونَ العلمَ المُجمَلَ إلىٰ الله تعالىٰ والمفصَّلَ إلىٰ المخلوقين.

قولُه: (أو علىٰ الرَّدّ) أي: البدَليّة، وإنّما قال: «علىٰ الرَّدّ»؛ لأنهُ أَتْبَعَ إعرابَهُ إعرابَ ذلك، وهُو منصوبٌ علىٰ أنهُ مفعولُ ﴿وَلِيَعۡلَمَ﴾.

قولُه: (همُ الذين نافَقوا)، وفي نُسخة: «همُ ﴿ٱلَّذِينَ قَالُواْ﴾»، والتنزيلُ مُطابِقٌ لهذا، وهُو الأصَحُّ.

قولُه: (مِن واوِ ﴿يَكۡتُمُونَ﴾) المعنىٰ، والله أعلم: بما يَكتُمُ الذين قالوا.

قولُه: (بدَلاً منَ الضَّميرِ في ﴿بِأَفۡوَٰهِهِم﴾) أي: يقولونَ بأفواهِ الذين قالوا لإخوانِهم، فيكونُ مِن بابِ التجريد، قال الشاعر:

دعَوْتُ كُلَيباً دعوةً فكأنّما ... دَعَوْتُ به ابنَ الطَّوْدِ أو هُوَ أسرَعُ[1]

= أمّا حديثُ أبي سعيد فقد أخرجه البخاريّ (٤٣٥١) ومسلم (١٠٦٤) وغيرهما، وانظر تمامَ تخريجه في «مسند أحمد» (١١٠٠٨).

(١) ذكره الزمخشريّ في «أساس البلاغة» (طود) من غيرِ عزوٍ لأحد.

أو ﴿قُلُوبِهِمْ﴾ كقولِه:

عليٰ جُودِه لَضَنَّ بالماءِ حاتِمِ

﴿لِإِخْوَٰنِهِمْ﴾: لأجْلِ إخوانِهم مِنْ جِنْسِ المنافقين المقتُولين يومَ أُحُد، أوْ إخوانِهم في النَّسَب وفي سُكْنىٰ الدار. ﴿وَقَعَدُواْ﴾ أي: قالوا وقَدْ قَعَدُوا عن القتال: لَوْ أطاعَنا إخوانُنا فيما أمَرْناهم به مِنَ القعودِ ووافَقُونا فيه لَـمَا قُتِلوا كما لم نُقْتَل، ﴿قُلْ فَٱدْرَءُواْ عَنْ أَنفُسِكُمُ ٱلْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ معناه: قُل: إنْ كنتم صادقينَ في أنّكم وَجدتُم إلىٰ دَفْعِ القتلِ سبيلًا ـ وهو القعودُ عن القتال ـ فجِدُوا إلىٰ دفعِ الموت سبيلًا. يعني: أنّ ذلك الدفعَ غيرُ مغنٍ عنكم؛ ....

قولُه: (أو ﴿قُلُوبِهِمْ﴾)، المعنىٰ: ما ليسَ في قلوبِ الذين قالوا، فهُوَ أيضاً تجريدٌ علىٰ نحوِ قولِه تعالىٰ: ﴿لَهُمْ فِيهَا دَارُ ٱلْخُلْدِ﴾ [فصلت: ٢٨].

قولُه: (علىٰ جُودِه)، أوّلُه:

علىٰ حالةٍ لو أنّ في القومِ حاتماً[١]

علىٰ جُودِه: حالٌ مِن ضميرِ الاستقرارِ، أي: لو أنّ حاتماً مستقِرٌّ في القوم، أي: كائناً علىٰ جُودِه، «حاتِمِ» بالجَرّ؛ لأنّ القوافيَ كلَّها مجرورةٌ، وهُو: بدَلٌ منَ الهاء، مِن جودِه: بدَلُ المُظهَر منَ المُضمَر نحوَ: مرَرتُ به أبي زَيْد. قبلَه:

فجاءَ بجُلمودٍ له مثلُ رأسِهِ ... ليَشرَبَ ماءَ القومِ بينَ الصرائمِ

الصَّرائم: جَمعُ الصِّرْمة، وهِيَ القُطَيْعة[٢] منَ الإبِل.

قولُه: (فَجِدوا) بالتخفيف: أمرٌ مِن وَجَد، الجَوهريّ: وجَدَ مطلوبَه يَجِدُه وُجوداً.

(١) للفرزدقِ في «ديوانِه»، ص٨٤٢.

(٢) في (ط): «القطيع».

لأنكم إنْ دَفعتم القَتْلَ الذي هُوَ أحدُ أسبابِ الموت، لَـمْ تَقدِروا علىٰ دفعِ سائرِ أسبابِه المبثوثةِ، ولا بُدَّ لكم مِنْ أنْ يتعلَّقَ بكم بعضُها. رُوِيَ: أنه ماتَ يومَ قالوا هذه المقالةَ سبعون مُنافِقًا. فإن قلتَ: فقد كانوا صادقينَ في أنّهم دَفَعُوا القتلَ عن أنفُسِهم بالقُعود، فما معنىٰ قولِهِ: ﴿إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ﴾؟ قلتُ: مَعْناه: أنّ النجاةَ مِنَ القتلِ يجوزُ أنْ يكونَ سببُها القعودَ عن القتال، وأنْ يكونَ غيرَه؛ لأنّ أسبابَ النجاةِ كثيرة، وقد يكونُ قتالُ الرَّجلِ سَبَبَ نَجاتِه ولو لَمْ يُقاتِلْ لَقُتل، فما يُدرِيكم أنّ سَبَبَ نَجاتِكم القُعود، وأنكم صادِقونَ في مَقالتِكم **وما أنكرتُم أن يكونَ السببُ غيرَه؟ ووجهٌ آخرُ**: إنْ كنتم صادقينَ في قولِكم: لو أطاعُونا. وقَعَدُوا ما قُتِلوا، يَعْني: أنهم لو أطاعُوكم وقَعَدُوا لقُتِلوا قاعِدين كما قُتِلوا مُقاتِلين. وقوله: ﴿فَٱدْرَءُوا۟ عَنْ أَنفُسِكُمُ ٱلْمَوْتَ﴾: استهزاءٌ بهم، أي: إنْ كنتم رِجالًا دَفّاعِين لأسبابِ الموت فادْرَؤوا جميعَ أسبابِه حتىٰ لا تَموتوا.

قولُه: (وما أنكَرْتُم أن يكونَ السبَبُ غيرَه)، قيل: «ما» في «ما أنكَرْتُم»: مَصْدَرِيّة، وهو معطوفٌ علىٰ مَقالتِكم، ويجوزُ أن تكونَ استفهاميّةً إنكاريّةً كقولِه: «فما يُدريكم؟» أيْ: لِمَ تخُصّونَ السببَ بما تَذكُرونَ وتُنكِرونَ غيرَه.

قولُه: (ووَجْهٌ آخَر): عطفٌ علىٰ قولِه: «معناه: إن كنتُم صادِقِينَ في أنكم وجَدتُم إلىٰ دفعِ القَتْلِ سبيلاً، وهُو القُعودُ عنِ القتال»، وهُو مبْنيٌّ علىٰ مفهوم قولِهم: علىٰ ما قَدَّرَه: «لو أطاعونا وقعَدوا ما قُتِلوا»، وهذا علىٰ لفظِه، والسؤالُ، وهُو قولُه: «فقد كانوا صادقين»، واردٌ علىٰ الأوّل، وحاصِلُه: أنّ كونَهم دافعينَ القَتْلَ عن أنفُسِهم حاصل، والحاصلُ لا يُعلَّقُ به شيءٌ، وتلخيصُ الجواب: أنّ التعليقَ واردٌ علىٰ خلافِ مقتَضىٰ الظاهر، لأنّ الكلامَ مبْنيٌّ علىٰ إنكارِ حَصْرِهم سببَ النّجاةِ في القُعود[1] وجَزْمِهم فيه، بدليل قولِه: «وما أنكَرْتُم أن يكونَ السببُ غيرَه»، وفيه تسليمٌ أنّ قُعودَهم كان سبباً للنّجاةِ، يَدُلُّ عليه قولُه فيما سبَق: «إنْ دفعتُم القتلَ، الذي هُو أحَدُ أسبابِ الموت، لم تَـقدِروا علىٰ دَفْعِ سائرِ أسبابِه المبثوثة»،

---

(١) قوله: «في القعود» سقط من (ي).

....

وفيه شائبةٌ منَ الاعتـزالِ ومَنْع القدَر، والذي يقتضيهِ النَّظْمُ أنّ قولَهم: ﴿لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا﴾، متّصِلٌ بقولِه: ﴿وَقِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا قَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾، وقولِهم: ﴿لَوْ نَعْلَمُ قِتَالًا لَاتَّبَعْنَاكُمْ﴾، وذلك أنّهم حينَ جبُنوا وقعَدوا ما اكتَفَوْا بذلك، بل ثبَّطوا المؤمنينَ بأنْ قالوا: إنّ ما أنـتُم متوجِّهونَ فيه ليس بقتال بل إلقاءٌ للنفْسِ إلىٰ التَّهلُـكة، وإنّا لو ﴿نَعْلَمُ قِتَالًا لَاتَّبَعْنَاكُمْ﴾، وحينَ سَمِعوا بالمقتولينَ يومَ أُحُدٍ قالوا: ﴿لَوْ أَطَاعُونَا﴾ في أنّ ذلك كان إلقاءً للنـفْسِ إلىٰ التّهلُـكة، ﴿مَا قُتِلُوا﴾، فقيل لهم: ﴿فَادْرَءُوا عَنْ أَنفُسِكُمُ الْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ أنّ القتالَ إلقاءٌ للنفْسِ إلىٰ التّهلُكةِ، وأنّ القُعودَ سببُ النّجاة، يعني أنّ الموتَ والقَتْلَ سِيّانِ في أنّكم لا تَقدِرونَ علىٰ دَفْع كلِّ واحدٍ منهما، وأنّ القُعودَ لم يكنْ دفْعاً للقَتْل كما قالَ تعالىٰ: ﴿قُل لَّوْ كُنتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَىٰ مَضَاجِعِهِمْ﴾.

قالَ الإمامُ: هذا الذي ذكَرَهُ اللهُ تعالىٰ لا يتَمشّىٰ إلّا بالاعترافِ بالقضاءِ والقدَر، فإنّ القتلَ والموتَ سِيّانِ حينَئذٍ، وأمّا إذا قُلنا: إنّ فعلَ العبدِ ليسَ بتقديرِ الله وقضائه، كان الفَرقُ بيْنَ القتلِ والموتِ ظاهراً، وهذا يُفضي إلىٰ فسادِ الدّليل، فثبَتَ أنّ هذه الآيةَ دالّةٌ علىٰ أنّ الكُلَّ بقضاءِ الله وقدَرِه[1].

وتقريرُه: أنّ قولَه: ﴿فَادْرَءُوا عَنْ أَنفُسِكُمُ الْمَوْتَ﴾ رَدٌّ لقولِـهم: ﴿لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا﴾، فلوْ لم يُجعَلِ القتلُ كالموتِ لم يَصحَّ الردُّ، أي: لا فَرْقَ بيْنَ القتلِ والموتِ في أنّكم غيرُ قادِرينَ علىٰ دَفْعِه لكونِهما مِن قضاءِ الله وقدَرِه.

الراغب: القتلُ: إزالةُ الرُّوحِ عن الجسَدِ كالموت، لكنْ إذا اعتُبِرَ بفعلِ المتولّي لذلك يُقال: قتْل، وإذا اعتُبِرَ بفَوْتِ الحياةِ يُقال: موتٌ، قالَ تعالىٰ: ﴿أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ﴾[2].

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٩: ٨٨).

(٢) «مفردات القرآن»، ص٦٥٥.

[﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًاۚ بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ * فَرِحِينَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ وَيَسْتَبْشِرُونَ بِٱلَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُواْ بِهِم مِّنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ * يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضْلٍ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ ١٦٩-١٧١]

﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ﴾: الخطابُ لرسولِ الله ﷺ أوْ لكلِّ أحَد. وقُرِئَ بالياء علىٰ: ولا يَحْسبَنَّ رسولُ الله ﷺ، أوْ: ولا يَحسَبَنَّ حاسبٌ. ويجوزُ أن يكونَ ﴿ٱلَّذِينَ قُتِلُواْ﴾ فاعلًا، والتقديرُ: ولا يَحسَبَنَّهم الذين قُتِلوا أمواتًا، أي: ولا يحسَبَنَّ الذين قُتِلوا أنفُسَهم أمواتًا. فإنْ قلتَ: كيف جازَ حذفُ المفعولِ الأوّلِ؟ قلتُ: هو في الأصلِ مبتدأٌ فحُذِفَ كما حُذف المبتدأُ في قولِه: ﴿أَحْيَآءٌ﴾، والمعنىٰ: هم أحياءٌ؛ لدلالةِ الكلام عليهما. وقُرِئ: ﴿تَحْسَبَنَّ﴾ بفتحِ السِّين، ....

قولُه: (وقُرِئَ بالياءِ علىٰ: ولا يَحسَبَنَّ): هشامٌ وابنُ عامر.

قولُه: (كما حُذِفَ المبتدأ) وحَذْفُ أحدِ المفعولَيْن في بابِ الحِسْبان مذهبُ الأخفَش، خلافاً لسيبَوَيْه[1].

قالَ صاحبُ «التُّحفة»: وأجازَ الكوفيّونَ الاقتصارَ علىٰ الأوّلِ إذا سَدَّ شيءٌ مسَدَّ الثاني، كما في بابِ المبتدأِ، نحوَ: أقائمٌ أخواك؟

وقالَ المالكيُّ: إذا دَلَّ الدَّليلُ علىٰ أحدِهما جازَ حَذفُه.

وقالَ المصنِّفُ في قولِه تعالىٰ: ﴿ لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مُعْجِزِينَ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [النور: ٥٧] «والأصلُ: لا تحسَبَنَّهمُ الذينَ كفَروا مُعجِزينَ، ثُمّ حذَفَ الضميرَ الذي هُو المفعولُ الأوّلُ وكأنّ الذي سوَّغَ ذلك أنّ الفاعلَ والمفعولَيْنِ لمّا كان لشيءٍ واحد اقتَنَعَ بذكْرِ الاثنَيْنِ عن ذكْرِ الثالث»[2].

---

(١) انظر: «الكتاب» لسيبويه (١: ٣٩-٤٠).

(٢) انظر: (١١: ١٣٩).

و(قُـتِّلوا) بالتشديد، و(أحياءً) بالنَّصبِ علىٰ معنىٰ بل احسبْهم أحياءً. ﴿عِندَ رَبِّهِمْ﴾ مقـرَّبون عنده ذَوُو زُلفىٰ، كقولِه: ﴿فَٱلَّذِينَ عِنـدَ رَبِّكَ﴾ [فصلت: ٣٨]. ﴿يُرْزَقُونَ﴾ مِثْـلَ ما يُرزَقُ سائرُ الأحياء، يأكُلون ويَشرَبُون. وهو تأكيدُ لكونِهم أحياءً، ووصفٌ لحالِهم التي هُمْ عليها مِنَ التنعُّمِ برِزْق الله. ﴿فَرِحِينَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ﴾: وهو التوفيقُ في الشَّهادة، وما ساقَ إليهم مِنَ الكَرامةِ والتفضيلِ علىٰ غيرِهم مِنْ كَـوْنِهم أحياءً مقرَّبين مُعجَّلًا لهم رِزْقُ الجنَّة ونعيمُها. وعن النبي ﷺ: «لـمّا أُصِيبَ إخوانُـكم بأُحدٍ جَعَلَ اللهُ أرواحَهم في أجْوافِ طَيْرٍ خُضْرٍ تَدُورُ في أنهارِ الجَـنَّة، وتأكُلُ مِن ثِمارِها، وتأوي إلىٰ قَناديلَ مِنْ ذَهَبٍ مُعلَّقة في ظِلِّ العَرْش». ....

قولُه: (و«قُتِّلوا» بالتّشديد): ابنُ عامر[١].

قولُه: (ذَوو زُلْفىٰ) قيل: الخَليلُ يكتُبُ الألِفَ عندَ ضميرِ الجماعة فَرْقاً بينَه وبينَ سائرِ الواوات، وغيرُه لا يُثبِتُها جَرْياً علىٰ القياس، فإنّ الخَطّ معَ اللّفظِ وليسَ في اللّفظِ ألفٌ.

قولُه: (كقولِه: ﴿فَٱلَّذِينَ عِنـدَ رَبِّكَ﴾) يعني: قوله: ﴿عِندَ رَبِّهِمْ﴾ كنايةٌ عن الزُّلفىٰ والمكانة، نحوَ قولِه تعالىٰ: ﴿فَإِنِ ٱسْتَكْبَرُوا۟ فَٱلَّذِينَ عِنـدَ رَبِّكَ يُسَبِّحُونَ لَهُۥ﴾ [فصلت: ٣٨] أي: فإن لم يَمتَـثِلوا ما أُمِروا به فدَعْهم، فإنّ اللهَ عزَّ وجَلّ لا يعدَم عابِداً بالإخلاص، وله العِبادُ المُقرَّبونَ الذينَ يُنزِّهونَه باللّيلِ والنهار.

قولُه: (وعنِ النبيِّ ﷺ: «لـمّا أُصيبَ إخوانُـكم بأُحُد») الحديثُ من رواية أحمدَ بنِ حنبَل وأبي داودَ، عنِ ابنِ عبّاس، مذكورٌ في مُسنَدِهما[٢] مع تغييرٍ يسير، ومِن روايةِ مسلم، عن مَسْروقٍ، في «صحيحه»[٣]، قالَ الإمامُ التّورِبِشْتيُّ: أرادَ بقولِه: «أرواحُهم في أجْوافِ طَيرٍ خُضْرٍ» أنّ الرُّوحَ الإنسانيّةَ المتميِّزة المخصوصةَ بالإدراكاتِ، بعدَ مُفارقتِها البدَن يُهيَّأُ لها طيرٌ أخضَرُ، فتنتقِلُ إلىٰ جَوفِه ليَعلِفَ ذلك الطَّيرُ مِن ثَمرِ الجَنّة، فتَجِدُ الرُّوحُ بواسطتِه لَـذّةَ

---

(١) انظر: «التيسير» للداني ص٩١.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٣٨٧) وأبو داود (٢٥٢٠).

(٣) «صحيح مسلم» (٣٤٩٨).

﴿وَيَسۡتَبۡشِرُونَ بِـ﴾ ـإخوانِهم المُجاهِدين ﴿ٱلَّذِينَ لَمۡ يَلۡحَقُواْ بِهِم﴾ أي: لم يُقْتَلوا فيَلْحقوا بهم، ﴿مِّنۡ خَلۡفِهِمۡ﴾: يريدُ الذين مِنْ خلفِهم قد بَقُوا بَعْدَهم وهُمْ قد تقدَّمُوهم. وقيلَ: ﴿لَمۡ يَلۡحَقُواْ بِهِم﴾ لم يُدرِكوا فَضْلَهم ومَنزلتَهم. ﴿أَلَّا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ﴾ بدلٌ من ﴿ٱلَّذِينَ﴾، والمعنىٰ: ويَستبشِرون بما تبيَّن لهم مِنْ حالِ مَن تركُوا خَلْفَهم مِن المؤمنين؛ ....

الجَنّة ورَوْح البهجةِ والسُّرور، ولعلّ الرُّوحَ تحصُلُ لها تلك الهيئةُ إذا تشَكّلتْ وتمثّلتْ بأمرِ الله طَيْراً أخضَرَ كتمثُّلِ المَلَك بشَراً، وعلىٰ أيّةِ حالٍ كانت، فالتسليمُ واجبٌ علينا لورودِ البيانِ الواضحِ علىٰ ما أخبَرَ عنهُ الكتابُ والسُّنّةُ وروداً صريحاً، ولا سبيلَ إلىٰ خِلافِه.

وقلتُ: واللهُ أعلَم: في الآيةِ تشبيهٌ؛ لأنّ بابَ عَلِمتُ وحَسِبتُ مِن دَواخلِ المبتدأِ والخبَر، فالواجبُ حملُ المفعولِ الثاني علىٰ الأوّل، ولا يصحُّ ذلك في الآيةِ إلّا بالتشبيهِ نحوَ: حسِبتُ زيداً أسداً، علىٰ أنّ بعضَ الأصحابِ عَدَّ هذا البابَ مِن أداةِ التشبيهِ، كأنهُ قيل: لا تحسَبَنّهم كالأمواتِ بل احسَبنَّهم كالأحياء، ثُمّ بَيَّنَ ما بهِ شُبِّهوا بهم بقولِه: ﴿يُرۡزَقُونَ * فَرِحِينَ﴾ فيكونُ حديثُ الطَّيرِ بَياناً لكيفيّـةِ حياتِهم وإيصالِ الرِّزقِ إليهم، وإلىٰ التشبيهِ أشارَ المصنِّفُ بقولِه: «مثلَ ما يَرزُقُ سائرَ الأحياء»، وممّا يَشُدُّ مِن عَضُدِ أنّ حُكمَهم خلافُ حُكمِ سائرِ الأمواتِ ما روينا عن أبي داودَ والتِّرمذيِّ، عن فَضالةَ بن عُبَيد، أنّ رسولَ الله ﷺ قال: «كلُّ ميِّتٍ يُختَمُ علىٰ عمَلِه إلّا المُرابطُ في سبيلِ الله، فإنهُ يَنْمَىٰ لهُ عمَلُه إلىٰ يوم القيامة»[1].

قولُه: (﴿أَلَّا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ﴾ بدَلٌ منَ ﴿ٱلَّذِينَ﴾)، أي: بدَلَ الاشتمال، لأنَّ الضميرَ في ﴿عَلَيۡهِمۡ﴾ عائدٌ إلىٰ ﴿بِٱلَّذِينَ لَمۡ يَلۡحَقُواْ بِهِم﴾، وقد ضُمَّ إليه السّلامةُ منَ الخَوْفِ والحُزْن.

قولُه: (ويَستَبشِرونَ بمـا تَبيَّنَ لهم مِن حالِ من تركوا خَلْفَهم) أي: يُسِرّونَ بالبِشارةِ بإخوانِهمُ المؤمنينَ الذين لم يُقتَلوا وهُوَ أنّهم إذا ماتوا أو قُتِلوا كانوا أحياءً حياةً لا يُكدِّرُها خوفُ وقوعِ محذورٍ وحُزنُ فَواتِ محبوب، فعلىٰ هذا ﴿يَسۡتَبۡشِرُونَ﴾ بمعنىٰ: يُبَشَّرون، الجَوهريّ: وبَشِرتُ بكذا، بالكسرِ أَبْشَرُ، أي: استَبْشَرتَ به.

---

(١) أخرجه أبو داود (٢٥٠٠) والترمذيّ (١٦٢١) وقال: حديثٌ حسَن صحيح.

وهو أنّهم يُبْعَثون آمِنين يومَ القيامة، بشَّرَهم اللهُ بذلك؛ فهم مُستبشِرون به. وفي ذِكْرِ حالِ الشُّهداء واستِبْشارِهم بمن خَلْفَهم بَعْثٌ للباقين بَعْدَهم علىٰ ازديادِ الطاعة، والجدِّ في الجهاد، والرَّغبةِ في نَيْلِ مَنازلِ الشهداء وإصابةِ فَضْلِهم، وإحْمادٌ لحالِ مَن يرىٰ نَفْسَه في خيرٍ فيتمنّىٰ مِثْلَه لإخوانِه في الله، وبُشرىٰ للمؤمنينَ بالفوزِ في المآب. وكُرِّر ﴿يَسْتَبْشِرُونَ﴾ ليُعَلَّقَ به ما هو بيانٌ لقولِه: ﴿أَلَّا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ مِنْ ذِكْرِ النِّعمةِ والفضل، وأنّ ذلك أجرٌ لهم علىٰ إيمانِهم يجبُ في عَدْلِ الله وحِكْمتِه أنْ يُحصِّلَ لهم ولا يُضيِّع. وقُرِئ: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ﴾ بالفتحِ عطفًا علىٰ النِّعمةِ والفَضْل، وبالكسرِ علىٰ الابتداء، وعلىٰ أنّ الجُملةَ اعتراضٌ، وهي قراءةُ الكسائيِّ، وتَعضُدُها قراءةُ عبدِ الله: (واللهُ لا يُضِيع).

الرّاغب: بَشَرتُ الرجُلَ وأبشَرْتُه وبَشَّرتُه: أخبَرْتُه بِسارٍّ يَبسُطُ بشَرةَ وجهِه، وذلك أنّ النّفْسَ إذا سُرَّتِ انتَشَرَ الدمُ انتشارَ الماءِ في الشّجَر، وبيْنَ هذه الألفاظِ فروق، فإنَّ بشَرتُهُ عامٌّ، وأبشَرْتُه نحوَ أحمَدتُه وبَشَّرتُه علىٰ التكثيرِ، واستَبشَر: إذا وجَدَ ما يُبَشِّرهُ من الفرح[١].

قالَ القاضي: الآيةُ تدُلُّ علىٰ أنّ الإنسانَ غيرُ الهيكلِ المحسوس[٢].

قولُه: (بيانٌ لقولِه: ﴿أَلَّا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾) يعني: كرَّرَ ﴿يَسْتَبْشِرُونَ﴾ ليُعلِّقَ بِهِ قولَه: ﴿بِنِعْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضْلٍ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾، وهُو بيانٌ وتفسيرٌ لقولِه: ﴿أَلَّا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾؛ لأنّ الخوفَ: غَمٌّ يلحَقُ الإنسانَ ممّا يتوقَّعُه منَ السُّوءِ، والحُزن: غَمٌّ يلحَقُه مِن فَواتِ نافعٍ أو حصولِ ضارٍّ ممّا فاتَ منه[٣]، فمَن كان متقلِّباً في نعمةٍ منَ الله وفَضل فلا يحزَنُ أبداً، ومَن جُعِلت أعمالُه مشكورةً غيرَ مُضيَّعة فلا يخافُ العاقبةَ.

قولُه: (علىٰ أنّ الجُملةَ اعتراضٌ) أي: تذييلٌ للآياتِ السابقةِ مِن لدُن قولِه: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ

---

(١) «مفردات القرآن»، ص١٢٥.

(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ١١٤).

(٣) قوله: «مما فات منه» ساقط من (ط).

[﴿ٱلَّذِينَ ٱسْتَجَابُوا۟ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ مِنۢ بَعْدِ مَآ أَصَابَهُمُ ٱلْقَرْحُ ۚ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ مِنْهُمْ وَٱتَّقَوْا۟ أَجْرٌ عَظِيمٌ * ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ * فَٱنقَلَبُوا۟ بِنِعْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضْلٍ لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سُوٓءٌ وَٱتَّبَعُوا۟ رِضْوَٰنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَظِيمٍ﴾ ١٧٢-١٧٤]

﴿ٱلَّذِينَ ٱسْتَجَابُوا۟﴾: مبتدأٌ خَبَرُه ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟﴾، أَوْ صفةٌ لـ﴿ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾، أَوْ نصبٌ علىٰ المَدْح. رُوِيَ أنّ أبا سُفيانَ وأصحابَه لـمّا انصرَفُوا مِنْ أُحدٍ فبلَغوا الرَّوْحاءَ نَدِمُوا وهمُّوا بالرُّجوع، فبَلَغَ ذلك رسولَ الله ﷺ، فأرادَ أنْ يُرهِبَهم ويُرِيَهم مِنْ نَفْسِه وأصحابِه قوّةً، فنَدَبَ أصحابَه للخروجِ في طَلَبِ أبي سُفيان، ....

﴿ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾، وفي ذكْرِ المؤمنينَ إشعارٌ بأنَّ مَن وُسِمَ بسِمةِ المؤمنينَ كائناً مَن كان، شهيداً مُقرَّباً أو مِن أصحابِ اليمين، فإنهُ تَعالىٰ لا يُضيعُ أجرَه ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ﴾ [الزلزلة: ٧].

قالَ القاضي: هُو دالٌّ علىٰ أنّ ذلك أجرٌ لهم علىٰ إيمانِهم، وذلك مُشعِرٌ بأنّ مَن لا إيمانَ له أعمالُه مُحبَطةٌ وأجورُه مُضيَّعة[1].

قولُه: (﴿ٱلَّذِينَ ٱسْتَجَابُوا۟﴾: مبتدأٌ، وخبَرُه[2]: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟﴾) أي: الذين استَجابوا معَ ما في حيِّزِ الصِّلة: مبتدأ، وقولُه: ﴿أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾: مبتدأٌ ثانٍ، و﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟﴾: خبَرُه، والجُملةُ: خبرُ المبتدأِ الأوّل.

قولُه: (أو صفةٌ لـ﴿ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾، أو نَصبٌ علىٰ المَدْح)، فعلىٰ هذا يجبُ أن تكونَ «أنّ» المفتوحةُ معَ ما بعدَها معطوفةً علىٰ النِّعمةِ والفَضْل، ويكونَ ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟﴾ الآية، مستأنَفةً، أي: ما لهُم حينَئذٍ؟ فقيل: «لهم أجْرٌ عظيم».

قولُه: (ويُرِيَهم مِن نفْسِه وأصحابِه قوّةً) أي: تَجلُّداً.

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ١١٥).

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «خبره» دون واو.

وقال: «لا يَخرجَنَّ معنا أحدٌ إلّا مَنْ حَضَرَ يومَنا بالأمْس»، فخَرَجَ ﷺ مع جماعةٍ حتىٰ بَلَغُوا حَمْراءَ الأسَد، وهي مِنَ المدينةِ علىٰ ثمانيةِ أمْيال، وكان بأصحابِه القَرْحُ، فتحامَلُوا علىٰ أنفُسِهم حتىٰ لا يَفُوتَهم الأجْر، وألقىٰ اللهُ الرُّعْبَ في قُلوبِ المشركين؛ فذَهَبُوا؛ فنَـزَلَتْ. و«مِن» في ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا مِنْهُمْ﴾ للتَّبيـين، مِثْـلُها في قولِه تعالىٰ: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً﴾ [الفتح: ٢٩]؛ لأنّ الذين استجابوا لله والرَّسول قد أحسَنوا كلُّهم واتَّقَوْا، لا بَعْضُهم. ....

قولُه: (مَن حضَرَ يومَنا) أي: وقْعَتنا، **الأساس**: ذكرَ في أيّام العرَب بكذا، أي: في وقائعِها، ﴿وَذَكِّرْهُم بِأَيَّىٰمِ ٱللَّهِ﴾ [إبراهيم: ٥]: بدَمادِمِه علىٰ الكفَرة.

قولُه: (حمراءَ الأسد)[١] ليست هِيَ بدْراً الصُّغرىٰ كما في الحَواشي، قالَ ابنُ الجَوزيِّ في كتابِ «الوفا»: لـمّا انصَرفوا من أُحُد باتَ الناسُ يُداوونَ جِراحاتِهم، فلمّا صلّىٰ رسولُ الله ﷺ الصُّبحَ أمرَ بِلالاً فنادىٰ: أنّ رسولَ الله ﷺ يأمُرُكم بطلَبِ عدوِّكم ولا يَخْرُجْ معَنا إلّا مَن شَهِدَ القتالَ بالأمس، وخرَجَ فعَسكَرَ بحمراءِ الأسَد وذهَبَ العدوُّ فرجَعَ إلىٰ المدينة[٢]، وسيَجيءُ بعدَ هذا قصّةُ بَدْرِ الصُّغْرىٰ عندَ قولِه: «حتّىٰ وافَوْا بَدْراً».

قولُه: (فتَحامَلوا)، **الأساس**: تَحاملتُ الشيءَ: حمَلتَه علىٰ مشقّة.

قولُه: (و«مِن» في ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا مِنْهُمْ﴾: للتَّبيـين)، فالكلامُ فيهِ تجريدٌ، جُرِّدَ منَ الذين استجابوا لله والرّسولِ: المُحسِنُ والمتّقي، قال القاضي: المقصودُ مِن ذكْرِ الوصفَيْنِ المدحُ لا التقييدُ؛ لأنّ المُستجِيبينَ كلُّهم مُحسِنون متّقون[٣].

---

(١) موضع علىٰ ثمانيةِ أميالٍ من المدينة. انظر: «معجم ما استعجم» للبكري (٢: ٤٦٨).

(٢) «الوفا بأحوال المصطفىٰ» (٢: ٤٠٤) وعزاه الزيلعيُّ إلىٰ «دلائل النبوّة» للبيهقيّ. انظر: «تخريج أحاديث الكشاف» (١: ٢٤٤).

(٣) «أنوار التنزيل» (٢: ١١٦).

وعن عُروةَ بنِ الزُّبير قال: قالت لي عائشةُ رضي الله عنها: (**إنّ أبويْك لَـمِنَ الذينَ استجابُوا لله والرَّسول. تَعْني: أبا بكرٍ والزُّبيـر.** ﴿**ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ**﴾: رُوِيَ أنّ أبا سفيانَ نادىٰ عند انْصِرافِه مِنْ أُحُد: يا محمّدُ، موعِدُنا موسمُ بَدْرٍ لقابلٍ إنْ شئتَ. فقالَ ﷺ: «إنْ شاءَ الله»، فلمّا كان القابلُ خَرَجَ أبو سُفيانَ في أهلِ مكّةَ حتىٰ نَزَلَ مَـرَّ الظَّهْران، فألقىٰ اللهُ الرُّعْبَ في قَلْبِه، فبَدا له أن يَرجِعَ فلَقِيَ نُعَيْمَ بنَ مسعودٍ الأشْجَعيَّ وقد قَدِمَ مُعتمِرًا، فقال: يا نُعَيم، إني واعدتُ محمّدًا أنْ نَلتقِيَ بموسمِ بَدْر، وإنّ هذا عامُ جَدْب، ولا يُصْلِحُنا إلا عامٌ نَرْعىٰ فيه الشَّجرَ ونشربُ فيه اللَّبَن، وقد بَدا لي، ولكنْ إنْ خَرَجَ محمّدٌ ولم أخرُجْ زادَه ذلك جُرْأَةً، فالحَقْ بالمدينةِ فثبِّطْهم ولكَ عندي عشرٌ مِنَ الإبل، فخَرَجَ نُعَيمٌ فوجَدَ المسلمين يتجهَّزون، فقالَ لهم: ما هذا بالرأيِ، أتَـوْكم في دِيارِكم وقَرارِكم فلم يُفْلِتْ منكم أحدٌ إلّا شَريدًا، فتُريدون أن تَخرُجوا وقد جَمَعُوا لكم عند المَوْسم؟! فوالله لا يُفلِتُ منكم أحدٌ. وقيلَ: مَرَّ بأبي سُفيانَ رَكْبٌ من عَبْدِ القَيْس يريدونَ المدينةَ للمِيْرة، فجَعَلَ لهم حِمْلَ بَعيرٍ من زَبيبٍ إنْ ثبَّطوهم، فكَرِهَ المسلمون الخروجَ، فقال ﷺ: «والّذي نَفْسي بيَدِه لأخرُجَنَّ ولو لَمْ يَخرُجْ معي أحدٌ»، فخَرَجَ في سبعينَ راكبًا وهُمْ يقولون: حَسْبُـنا اللهُ ونِعْمَ الوكيل ـ وقيل: هي الكلمةُ التي قالَها إبراهيمُ صلوات الله عليه حينَ أُلقِيَ في النار ـ ....

قولُه: (**إنّ أبَويْكَ لَـمِنَ الذين استجابوا لله...، تعني: أبا بكرٍ والزُّبَير**)؛ لأنّ أمّه أسماءُ بنتُ أبي بكرٍ، روينا عن البُخاريِّ ومسلم، عن عائشةَ رضيَ اللهُ عنها في قولِه تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ ٱسْتَجَابُوا۟ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ مِنۢ بَعْدِ مَآ أَصَابَهُمُ ٱلْقَرْحُ﴾ الآية، قالت لعُروة: كان أبواكَ مِنهم؛ الزُّبَير وأبو بكر رضيَ اللهُ عنهما، لـمّا أصابَ نبيَّ الله ما أصابَ يومَ أُحُد فانصَرَف عنهُ المشركونَ، خافَ أن يَرجِعوا، فقال: «مَن يذهَبُ في أثَرِهم؟»، فانتَدبَ منهُم سبعونَ رجُلاً، فيهم أبو بكرٍ والزُّبَير[1].

---

(١) أخرجه البخاريّ (٤٠٧٧) ومسلم (٢٤١٨).

حتىٰ وافَوْا بَدْرًا فأقاموا بها ثمانيَ ليالٍ، وكان معهم تجاراتٌ فباعُوها وأصابُوا خيرًا، ثُمَّ انصرَفُوا إلىٰ المدينةِ سالمِينَ غانِمين، ورَجَعَ أبو سفيانَ إلىٰ مكّة، فسمَّىٰ أهلُ مكّةَ جَيْشَه **جيشَ السَّوِيق**، قالوا: إنما خرجتُم لتشرَبُوا السَّويق. فالناسُ **الأوَّلون: المثبِّطون، والآخِرون: أبو سفيانَ** وأصحابُه. فإن قلتَ: كيفَ قيل: ﴿ٱلنَّاسَ﴾ إنْ كانَ نُعَيْمٌ هو المثبِّط وَحْدَه؟ قلتُ: قيل ذلك؛ لأنّه مِنْ جِنْسِ الناس، كما يُقال: فلانٌ يركبُ الخَيْلَ ويَلْبَس البُرُودَ، وما لَه إلّا فَرَسٌ واحدٌ وبُرْدٌ فَرْد؛ أوْ لأنّه حينَ قال ذلك لَمْ يَخْلُ مِن ناسٍ مِنْ أهلِ المدينة يُضامُّونَه **ويَصِلُون جَناحَ كلامِه** ويُثبِّطون مِثْلَ تَثْبيطِه. فإن قلتَ: إلامَ يرجعُ المستكنُّ في ﴿فَزَادَهُمْ﴾؟ قلتُ: إلىٰ المَقُولِ الذي هو ﴿إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ﴾، كأنّه قيل: قالُوا لهم هذا الكلامَ فزادَهم إيمانًا؛ ....

قولُه: (**جيش السّويق**)، قال ابنُ الجَوْزيّ: إنّ أبا سُفيانَ قال: حرامٌ أن نَدَّهِنَ حتّىٰ نثأرَ من محمّدٍ وأصحابِه، فوصَلَ إلىٰ نحوِ المدينةِ فقتَلَ رجُلَيْنِ وأحرَقَ، ورَأىٰ أنّ يمينَه قد حلَّتْ فهَرَبَ، فبلَغَ ذلك رسولَ الله ﷺ فخرجَ في أثَرِهم، فجعَلَ أبو سُفيانَ وأصحابُه يتَخفَّفونَ يُلقونَ جُرَبَ السَّويق، فيأخُذُها المسلمون، ولم يَلحقُوه، فرجعَ النبيُّ ﷺ وسُمِّيتِ الغَزوةُ غزوةَ السّويق[1].

قولُه: (**الأوّلون: المُثبِّطونَ، والآخِرونَ: أبو سُفيانَ**) يعني: في قولِه تعالىٰ: ﴿قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ﴾ يُروىٰ الآخِرونَ، بكسرِ الخاءِ وفَتْحِها، وكلاهما جائزان، الجَوهريّ: الآخِرُ بعدَ الأوّل، وهُو صفةٌ، تقولُ: جاءَ آخِراً، أي: أخيراً، وبالفَتْح: أحَدُ الشيئَيْن، وهُو اسمٌ إلّا أنّ فيه معنىٰ الصِّفة.

قولُه: (**ويَصِلونَ جناحَ كلامِه**) استعارةٌ: شَبَّهَ ما يَصِلونَه مِن كلامٍ بكلامِه الذي يُريدُ ترويجَه عند المسلمينَ بِقِدْحٍ لا رِيشَ له: فيوصَلُ بالجَناحِ ليكونَ سَهْماً مرسَلاً، أو بطائرٍ يُريدُ الطيَرانَ فيَضُمُّ إلىٰ أجنحتِه ما يَزيدُ به طيرانَه.

---

(١) «الوفا بأحوالِ المصطفىٰ» (٢: ٣٩٦).

أَوْ إلىٰ مصدر ﴿قَالُوا﴾، كقولِك: مَن صَدَقَ كان خيرًا له؛ أو إلىٰ ﴿ٱلنَّاسَ﴾ إذا أُرِيدَ به نُعَيمٌ وَحْدَه.

فإن قلتَ: كيف زادَهم نُعَيمٌ أَوْ مَقُولُه إيمانًا؟ قلتُ: لـمّا لم يَسمَعُوا قولَه وأَخْلَصوا عنده النيَّـةَ والعَزْمَ علىٰ الجهاد، وأظهَروا حَمِيَّةَ الإسلام؛ كانَ ذلك أثبتَ ليقينِهم، وأقوىٰ لاعتقادِهم، كما يزدادُ الإيقانُ بتناصُرِ الحُجَج؛ **ولأنّ خروجَهم علىٰ أثرِ تَثْبيطِه إلىٰ وِجْهةِ العدوِّ طاعةٌ** عظيمة، والطاعاتُ مِنْ جُمْلةِ الإيمان؛ لأنّ الإيمانَ اعتقادٌ وإقرارٌ وعَمَل. وعن ابنِ عُمرَ قلنا: يا رسولَ الله، إنّ الإيمانَ يزيدُ وينقُص؟ قال: «نَعمْ يزيدُ حتىٰ يُدخِلَ صاحبَه الجنّةَ، ويَنْقُصُ حتىٰ يُدخِلَ صاحبَه النار». وعن عمرَ رضي الله عنه: أنّه كانَ يأخُذُ بيَدِ الرَّجلِ فيقول: قُمْ بنا نزدَدْ إيمانًا. وعنه: لو وُزِنَ إيمانُ أبي بكرٍ بإيمانِ هذه الأُمّة لَرَجَحَ به. ﴿حَسْبُنَا ٱللَّهُ﴾ مُحْسِبُنا الله، أي: كافِيْنا. يقالُ: أَحْسَبَه الشيءُ: إذا كَفاه. والدليلُ علىٰ أنه بمعنىٰ المُحْسِب: أنّكَ تقولُ: هذا رجلٌ حَسْبُك، فتَصِفُ به النَّكِرة؛ لأنّ إضافتَه لكَوْنِه في معنىٰ اسمِ الفاعل غيرُ حقيقيّـة. ﴿وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ﴾: ونِعْمَ الـمَوْكُولُ إليه هو. ﴿فَٱنقَلَبُوا﴾: فرَجَعوا مِنْ بَدْر ﴿بِنِعْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾: وهي السلامةُ وحَذَر العدوِّ منهم، ﴿وَفَضْلٍ﴾: وهو الرِّبحُ في التِّجارة، كقوله: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُوا فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨]، ﴿لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سُوٓءٌ﴾: لم يلقَوْا ما يَسوؤهم من كَيْدِ عدوٍّ، ﴿وَٱتَّبَعُوا رِضْوَٰنَ ٱللَّهِ﴾ بجُرأتِهم وخُروجِهم، ﴿وَٱللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَظِيمٍ﴾: قد تفضَّل عليهم بالتَّوفيقِ فيما فَعَلُوا.

وفي ذلك تحسيرٌ لمن تخلَّفَ عنهم، وإظهارٌ لخطأ رأيِهم؛ ....

قولُه: (ولأنّ خروجَهم علىٰ أثَرِ تثبيطِه إلىٰ وِجهةِ العدوِّ طاعةٌ)، هذا مبنيٌّ علىٰ أنّ الإيمانَ ذو شُعَب، وكلُّ طاعة تَزيدُ فيه، وعلىٰ الأوّل كان الإيمانُ عبارةً عن التصديقِ، والمرادُ بالزِّيادةِ: الطُّمأنينةُ في اليقين وأنّ تظاهُرَ الأدِلّة يقوّي اليقين.

قولُه: (وفي ذلك تحسيرٌ لَمن تخلَّفَ عنهم)، يعني في عَطْفِ قولِه: ﴿وَٱتَّبَعُوا رِضْوَٰنَ ٱللَّهِ﴾

حيثُ حَرَموا أنفُسَهم ما فازَ به هؤلاء. ورُوِيَ أنّهم قالوا: هل يكونُ هذا غَزْوًا؟ فأعطاهم اللهُ ثوابَ الغَزْوِ ورَضِيَ عنهم.

[﴿إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُۥ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ ١٧٥]

﴿ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ خبرُ ﴿ذَٰلِكُمُ﴾، بمعنىٰ: إنما ذلكم المثبِّطُ هو الشيطانُ.............

علىٰ قولِه: ﴿فَٱنقَلَبُوا۟ بِنِعْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ علىٰ سبيل التكميل، وتذييلُ الآيةِ بقولِه: ﴿وَٱللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَظِيمٍ﴾ معَ التّصريحِ بالاسم الجامع، وإسنادُ ﴿ذُو فَضْلٍ﴾ إليهِ ووصْفُه بـ﴿عَظِيمٍ﴾، إيذانٌ بأنّ المخَلّفينَ فوّتُوا علىٰ أنفُسِهم أمراً عظيماً لا يُكتَنَهُ كُنْهُه، وهُم أحِقّاءُ بأن يتَحسّروا عليه تحسُّراً ليسَ بعدَه.

قولُه: (﴿ٱلشَّيْطَٰنُ﴾: خبرُ ﴿ذَٰلِكُمُ﴾)، ذكَرَ في الآيةِ وُجوهاً:

أحدُها: ﴿ٱلشَّيْطَٰنُ﴾: خبرُ ﴿ذَٰلِكُمُ﴾، والظاهرُ أنّ المشارَ إليه ﴿ٱلنَّاسُ﴾ المذكورُ أولاً في قولِه: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ﴾، وهُوَ نُعَيمُ بنُ مسعود، لقولِه: ﴿إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ﴾ المُثبِّطُ، والمرادُ بأوليائه: أبو سُفيانَ وأصحابُه، فيكونُ قولُه: ﴿يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُۥ﴾ علىٰ تقديرِ جوابِ سائل: لمَ قُصِرتِ الشَّيطنةُ فيه؟ وأُجيبَ: بأنهُ يُخوِّفُ المسلمينَ أبا سُفيانَ وأصحابَه خديعةً ومَكْراً، وتخويفُه قولُه: ما هذا بالرأي، أتَوْكم في ديارِكم فلم يُفلِتْ مِنكم أحَدٌ إلّا شَرِيد.

وثانيها: أن يكونَ ﴿ٱلشَّيْطَٰنُ﴾: صفةً، و﴿يُخَوِّفُ﴾: الخبَر، وحينَئذٍ يَجوزُ أن يُرادَ بالمشارِ إليه الناسُ المذكورُ أوّلاً، وهُو نُعَيم، أو الثاني، وهُو أبو سُفيان، والمرادُ بتخويفِ أبي سُفيانَ نداؤه عندَ انصرافِه مِن أحُد: يا محمّد، مَوعِدُنا موسمُ بَدْرٍ لقابِل، ولمّا كانَ الوجْهُ الأوّلُ أبلَغ لمكانِ التخصيص بتعريفِ الخبَر وموقع الاستئناف، وكان تخويفُ نُعيم ظاهراً، اختَصَّ به.

وثالثُها: أن يكونَ المضافُ محذوفاً، والمرادُ بالشّيطانِ إبليسُ كما صَرَّحَ به.

وعلىٰ هذه الوجوه المفعولُ الأوّلُ محذوفٌ، والمرادُ بالأولياءِ أبو سُفيانَ وأصحابُه، ويَدُلُّ

....

علىٰ هذا التقديرِ قراءةُ ابنِ عبّاس وابنِ مسعود[١]، ويجوزُ أن يُرادَ بالأولياء: القاعِدونَ، والمفعولُ الثاني محذوفٌ، والمرادُ بالتخويفِ: ما أوقَعَ الشيطانُ في قلوبِهم منَ الجُبْن والخَوَرِ والرُّعب، وكأن أقرَبَ الوجوهِ الوجهُ الأخير؛ لأنهُ قيل في حقِّ السابِقينَ غيرِ القاعِدين: ﴿فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ﴾، فوُضِعَ موضعَ فما خافوا فزادَهم إيماناً، وقال في حقِّ هؤلاءِ القاعِدين: ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ﴾، وسُمّوا أولياءَ الشيطانِ تغليظاً، ولذلك قرَنَ به ﴿إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ مقابِلاً لقولِه: ﴿فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا﴾. ثُمّ إنْ أُريدَ بالأولياءِ أبو سُفيانَ وأصحابُه والخِطابُ بقولِه: (يُخوِّفُكم): المؤمنونَ الخُلَّص، كان قولُه: ﴿إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ في معنىٰ التعليل، فلا يقتضي الجزاءَ كما سبَق. وإن أُريدَ به المتخلِّفونَ كان المعنىٰ: إن كنتُم مؤمنينَ فخافوني وجاهِدوا معَ رسولي، لأنّ الإيمانَ يقتضي أن يُؤثِروا خوفَ الله علىٰ خوفِ الناس، كما قالَ الإمامُ: المعنىٰ: الشيطانُ يُخوِّفُ أولياءَه الذينَ يُطيعونَه ويُؤْثرونَ أمرَه، وأمّا أولياءُ الله فهم لا يَخافونَه إذا خوَّفَهم ولا ينقادونَ لأمرِه، وهذا قولُ الحسَن والسُّدّي[٢].

وقلتُ: النَّظْمُ يُساعدُ عليه، فإنهُ تعالىٰ لـمّا بيَّنَ أنّ الذي أصابَ المؤمنينَ يومَ التـقىٰ الجمْعانِ إنّما أصابَهم ليتميَّزَ المؤمنُ المُخلِصُ منَ المنافِق، فقَسَّمهم أقساماً بدأ بذِكْرِ المنافقين، ثمّ ثنّىٰ بذكْرِ المؤمنين، وجعَلَهم طبقاتٍ، فذكَرَ منِ استُشهدَ وصدَقوا ما عاهَدوا اللهَ عليه، واستَتْبَعَ مدْحَهم مدْحَ الطبقةِ الثانية الذين لم يَلحقوا بهم، فذَكَرَ مِن أوصافِهم أنّهمُ الذين استَجابوا لله والرسول تعريضاً بالمتخلِّفينَ وأنهمُ الذين ﴿قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا﴾، ولمّا فرَغَ مِن مَدْحِهم التفَتَ إلىٰ الطبقة الثالثة، وقال: ﴿إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُۥ فَلَا تَخَافُوهُمْ﴾، ثُمّ ثلّثَ بذكْرِ الذين مَحَضُوا الكُفرَ وواطَأتْ قُلوبُهم ألسِنتَهم، فقال: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْكُفْرِ﴾ [آل عمران: ١٧٦] مستطرِداً لذكْرِ أولياء الشيطان،

---

(١) انظر: «المحتسب» (١: ١٧٧).

(٢) انظر: «مفاتيح الغيب» (٩: ١٠٣) و«الدرّ المنثور» للسيوطي (١: ١٨٢).

و﴿يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُۥ﴾ جملةٌ مستأنَفة بيانٌ لشَيْطَنتِه، أوْ ﴿ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ صفةٌ لاسم الإشارة، و﴿يُخَوِّفُ﴾ الخَبَرُ. والمرادُ بالشيطانِ نُعَيْمٌ، أوْ أبو سفيان. ويجوزُ أنْ يكونَ علىٰ تقديرِ حَذْفِ المُضاف، بمعنىٰ: إنّما ذلكم قولُ الشيطان، أيْ: قولُ إبليسَ لَعَنَه الله. ﴿يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُۥ﴾ يخوِّفُكم أولياءَه الذين هم أبو سفيانَ وأصحابُه. وتدلُّ عليه قراءةُ ابنِ عبّاسٍ وابنِ مسعود: (يخوِّفكم أولياءَه)، وقولُه: ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ﴾. وقيلَ: ﴿يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُۥ﴾: **القاعِدِينَ عن الخروجِ مع رسولِ الله ﷺ. فإنْ قلتَ: فإلامَ رَجَعَ الضَّميرُ** في ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ﴾ علىٰ هذا التفسير؟ قلتُ: إلىٰ ﴿ٱلنَّاسَ﴾ في قوله: ﴿إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ﴾ [آل عمران: ١٧٣]، ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ﴾ **فتَقْعُدوا** عن القِتالِ وتَجْبُنوا. ....

ثُمّ عاد إلىٰ ما بدَأَ منه مِن قولِه: ﴿مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ [آل عمران: ١٧٩] توكيداً وتقريراً، ولمّا أرادَ أن يَذكُرَ اليهودَ جعَلَ قولَه: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ﴾ [آل عمران: ١٨٠] تخلُّصاً إليه، ثُمّ قال: ﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ﴾ [آل عمران: ١٨١]، واللهُ أعلَم.

قولُه: (**القاعدينَ عن الخروجِ معَ رسولِ الله ﷺ**) عن: متعلِّقٌ بالقاعِدين، ومَع: يتعلَّقُ بالخروج، فعلىٰ هذا مفعولُه الثاني محذوفٌ، أي: يُخوِّفُ أولياءَهُ القاعدينَ ﴿ٱلنَّاسَ﴾، وهُم أبو سُفيانَ وأصحابُه، والضَّميرُ في ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ﴾ راجعٌ إلىٰ ﴿ٱلنَّاسَ﴾ المذكور.

قولُه: (**فإلامَ رجَعَ الضَّميرُ؟**) جاءَ في السؤالِ بالفاءِ للإنكار، يعني: أنّ الضَّميرَ في ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ﴾ علىٰ الأوّلِ كان راجِعاً إلىٰ أولياءِ الشيطان، وهُم أبو سُفيانَ وأصحابُه، وحينَ فُسِّرت الأولياءُ بالمُخلَّفينَ لا يَصحُّ ذلك؛ لأنّ الشيطانَ ما خوَّفَهم أنفُسَهم فإلامَ يرجِعُ الضمير؟

قولُه: (﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ﴾ **فتقعدوا**) فتقعدوا: قيل[1]: ليسَ منصوباً بـ«أن»، ليكونَ جَواباً للنّهي، بل هو مـجْزومٌ بـ«لا» معطوفٌ علىٰ ﴿تَخَافُوهُمْ﴾ بدليلِ قولِه بعدَ ذلك: «﴿وَخَافُونِ﴾

---

(١) قوله: «قيل» ساقط من (ط).

﴿وَخَافُونِ﴾ فجاهِدوا مع رَسُولي، وسارِعُوا إلىٰ ما يأمُرُكم به، ﴿إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ يعني: أنّ الإيمانَ يقتضي أن تُؤثِروا خوفَ الله علىٰ خوفِ الناس، ﴿وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [الأحزاب: ٣٩].

[﴿وَلَا يَحْزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلْكُفْرِ ۚ إِنَّهُمْ لَن يَضُرُّوا ٱللَّهَ شَيْـًٔا ۗ يُرِيدُ ٱللَّهُ أَلَّا يَجْعَلَ لَهُمْ حَظًّا فِي ٱلْءَاخِرَةِ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ * إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُا ٱلْكُفْرَ بِٱلْإِيمَٰنِ لَن يَضُرُّوا ٱللَّهَ شَيْـًٔا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ * وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ ۚ إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوٓا إِثْمًا ۚ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ ١٧٦-١٧٨]

﴿يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلْكُفْرِ﴾: يَقَعُون فيه سريعًا، ويَرْغَبون فيه أشدَّ رَغْبة، وهم الذين نافَقُوا من المتخلِّفين. وقيل: هم قومٌ ارتدُّوا عن الإسلام. فإن قلتَ: فما معنىٰ قولِه: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ﴾، ومِن حَقِّ الرسولِ أن يَحْزَنَ لنفاقِ مَن نافَق وارتِدادِ مَن ارتدَّ؟ قلتُ: معناه: لا يَحزُنوكَ لخوفِ أن يضرُّوكَ ويُعِينوا عليك، ألَا ترىٰ إلىٰ قولِه: ﴿إِنَّهُمْ لَن يَضُرُّوا ٱللَّهَ شَيْـًٔا﴾، يعني: أنهم لا يضرُّون بمُسارعتِهم في الكُفْرِ غيرَ أنفُسِهم، ....

فجاهِدوا»، ويَجوزُ أن يكونَ منصوباً، أي: لا يكنْ مِنكُم خَوْفٌ، فقعودٌ عنِ القتال، كقولِه تعالىٰ: ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي ۖ وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِي﴾ [طه: ٨١] علىٰ قراءةِ النَّصْبِ[1]، أي: لا يكنْ مِنكم طُغْيانٌ فحلولُ غضَبٍ منّي.

قولُه: (﴿وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا﴾) يُروىٰ بالياءِ والتاء، بالتاءِ الفَوْقانيّة: اقتباسٌ، وبالياءِ التَّحتانيّة: استشهاد.

قولُه: (يقعونَ فيه سَريعاً) يُشيرُ إلىٰ أنّ ﴿يُسَٰرِعُونَ﴾ مضمَّنٌ معنىٰ: يَقعون؛ لأنّ المُسارَعةَ تُعَدَّىٰ بـ«إلىٰ».

قولُه: (معناه: لا يَحزُنوكَ لـخَوْفِ أن يَضُرّوك) يعني: ما أوقَعَ فاعلَ ﴿لَا يَحْزُنكَ﴾ موصولةً لتدُلَّ علىٰ عِلّة النّهي، بل أوقَعَهُ ليُكنّيَ به عن إيصالِ المَضَرّة، لأنّ مَن يرغَبُ في

---

(١) وهي قراءة الجمهور.

وما وَبالُ ذلك عائدًا علىٰ غيرِهم، ثُمَّ بيَّن كيف يعودُ وَبالُه عليهم بقولِه: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَلَّا يَجْعَلَ لَهُمْ حَظًّا فِي ٱلْآخِرَةِ﴾ أي: نَصيبًا مِنَ الثَّواب، ﴿وَلَهُمْ﴾ بَدَلَ الثَّواب ﴿عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾، وذلك أبلغُ ما ضَرَّ به الإنسانُ نَفْسَه. ....

الكُفْرِ سَريعاً غرَضُه مُراغَمةُ المؤمنينَ وإيصالُ المَضَرّةِ إليهم، يَدُلُّ عليه إيتاءُ قولِه: ﴿لَن يَضُرُّوا ٱللَّهَ شَيْـًٔا﴾ رَدّاً وإنكاراً لظَنِّ الخوفِ، وإلىٰ هذا المعنىٰ أشارَ صاحبُ «المِفتاح»: ربّما جُعِلَ ذريعةً إلىٰ التنبيهِ للمخاطَبِ علىٰ الخطأ[1].

قولُه: (ثُمّ بيّنَ كيفَ يعودُ وبالُه عليهم) يعني: أصلُ الكلام: لن يَضُرّوا اللهَ شيئاً، بل أنفُسَهم يَضُرّون، فوضَعَ المفسِّرَ وهُو قولُه: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَلَّا يَجْعَلَ لَهُمْ حَظًّا فِي ٱلْآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾، موضعَ المفسَّرِ المحذوف، وهُو قولُه: بل أنفُسَهم يَضُرّون، وفيه أنّ اللهَ خلَقَ الخلْقَ ليَعبُدوا فيَربحوا ويَنالوا حَظّاً في الآخِرةِ، فهؤلاءِ بدّلوا ذلك الحَظّ بسببِ المسارعةِ في الكُفرِ بالعذابِ العظيم، وأيُّ مضَرّة أبلغُ مِن ذلك؟ وإليهِ الإشارةُ بقولِه: «وذلك أبلغُ ما ضَرَّ به الإنسانُ نفْسَه».

قولُه: (﴿وَلَهُمْ﴾: بدلَ الثواب ﴿عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾) هذا يُنبئُ أنّ قولَه تعالىٰ: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَلَّا يَجْعَلَ لَهُمْ حَظًّا فِي ٱلْآخِرَةِ﴾ يدُلُّ علىٰ أنّ لكلِّ أحدٍ حظّاً في الآخِرةِ لولا أنهُ حرَّمَه علىٰ نفسِه بسببِ الكُفرِ والمعاصي، ويؤيِّدُه ما ذَكَرَ في «مريمَ» في قولِه: ﴿تِلْكَ ٱلْجَنَّةُ ٱلَّتِي نُورِثُ مِنْ عِبَادِنَا مَن كَانَ تَقِيًّا﴾ [مريم: ٦٣]: «أُورِثوا منَ الجَنّةِ المساكنَ التي كانت لأهلِ النار لو أطاعوا»[2]، وعليه: ما ورَدَ في سُؤالِ منكَرٍ ونكير، عن أنسٍ، عن النبيِّ ﷺ: «أمّا المؤمنُ فيقالُ له: انظُرْ إلىٰ مَقْعَدِكَ منَ النارِ أبدَلَكَ اللهُ بهِ مقْعَداً منَ الجَنّة». الحديثُ أخرجَهُ البخاريُّ ومسلمٌ وأبو داودَ والنَّسائيُّ[3]، وفي روايةِ أبي داودَ: «فينطلقُ بهِ إلىٰ بيتٍ كان لهُ في النارِ فيُقال له: هذا كان لكَ ولكنّ اللهَ عصمَكَ فأبدَلَكَ به بيتاً في الجَنّة»[4] الحديث.

---

(١) «مفتاح العلوم»، ص١٨٢.

(٢) انظر: (١٠: ٥٦).

(٣) أخرجه البخاريّ (١٣٧٤) ومسلم (٢٧٨٠) وأبو داود (٣٢٣١) والنسائيّ (٤: ٧٩).

(٤) «سنن أبي داود» (٤٧٥١).

فإن قلتَ: هلّا قيل: لا يجعلُ اللهُ لهم حظًّا في الآخرة! وأيُّ فائدةٍ في ذِكْرِ الإرادة؟ قلتُ: فائدتُه الإشعارُ بأنّ الداعيَ إلىٰ حِرْمانِهم وتعذيبِهم قد خَلَصَ خُلوصًا لم يَبْقَ معه صارفٌ قطُّ حِينَ سارَعُوا في الكُفر؛ تنبيهًا علىٰ تمادِيهم في الطُّغيان، وبُلوغِهم الغايةَ فيه، حتىٰ إنّ أرحمَ الراحمين مُريدٌ أنْ لا يرحَمَهم. ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُا۟ ٱلْكُفْرَ بِٱلْإِيمَٰنِ﴾: إمّا أنْ يكونَ تكريرًا لِذِكْرِهم؛ للتأكيدِ والتَّسجيلِ عليهم بما أضافَ إليهم، وإمّا أنْ يكونَ عامًّا للكفّار، والأوّلُ خاصًّا فيمن نافَقَ من المتخلِّفين، أوِ ارتدَّ عن الإسلام، أوْ علىٰ العَكْس. و﴿شَيْـًٔا﴾ نصبٌ علىٰ المَصْدر؛ لأنّ المعنىٰ: شيئًا من الضَّررِ، وبعضَ الضَّرر. ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟﴾ فيمن قرأَ بالتاء: نصبٌ، و﴿أَنَّمَا نُمْلِى لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ﴾ بَدَلٌ منه، أي: ولا تَحْسبنَّ أنّ ما نُمْلي للكافرين خيرٌ لهم. ....

قولُه: (وأيُّ فائدةٍ في ذكْرِ الإرادة؟). السؤالُ والجَوابُ مَبْنيٌّ علىٰ مذهبِه، والسؤالُ من أصلِه غيرُ متوجِّه؛ لأنهُ عُدولٌ عن الظاهر، فإنّ قولَه: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَلَّا يَجْعَلَ لَهُمْ﴾: استئنافٌ لبيانِ الموجِب، كأنهُ قيل: لمَ يُسارِعونَ في الكُفْرِ مع أنّ المَضرّةَ عائدةٌ إليهم؟ فأُجيبَ: بأنهُ تعالىٰ يُريدُ ذلك منهم، فكيف لا يُسارِعون؟

قولُه: (إمّا أن يكونَ تكريراً لذِكْرِهم) أي: هذه الآيةُ والمَتْلُوّةُ قبلَها سِيّانِ من حيثُ المعنىٰ، فإنّ معنىٰ ﴿يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْكُفْرِ﴾ و﴿ٱشْتَرَوُا۟ ٱلْكُفْرَ بِٱلْإِيمَٰنِ﴾ سواءٌ، ألا ترىٰ إلىٰ قولِه: «﴿يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْكُفْرِ﴾ يَقَعونَ فيه سَريعاً ويرغَبونَ فيه أشدَّ الرغْبةِ» لأنّ المشتريَ راغبٌ في المشتَرىٰ؟ و﴿لَن يَضُرُّوا۟ ٱللَّهَ شَيْـًٔا﴾ مقابِلٌ لِمثلِه، وقولُه: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَلَّا يَجْعَلَ لَهُمْ حَظًّا فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ﴾ إلىٰ آخرِه: تلخيصُ قولِه: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾.

قولُه: (أو علىٰ العكس) أي: الأوّلُ عامٌّ في الكفّار، والثاني خاصٌّ في المنافقين، والأظهَر أن يكونَ تكريراً لِما سبَقَ مِن بيانِ النَّظْم.

قولُه: (فيمَن قرَأَ بالتاء) أي: الفَوْقانيّةِ: حمزةُ، قالَ الزجّاجُ: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ﴾ علىٰ القراءةِ بالتاءِ لم يَجُزْ عندَ البَصْريّينَ إلّا بكسرِ «إنّ»، المعنىٰ: لا تحسَبَنَّ الذين كفَروا إملاؤنا خيرٌ لهم،

و«أنّ» مع ما في حيِّزه ينوبُ عن المفعولَيْن، كقولِه: ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ﴾ [الفرقان: ٤٤]، و«ما» مَصْدريّةٌ، بمعنىٰ: ولا تَحسَبنَّ أنّ إملاءَنا خيرٌ، وكانَ حقُّها في قياسِ عِلْمِ الخطِّ أنْ تُكتَبَ مفصولةً، ولكنَّها وقعتْ في الإمامِ متَّصلةً؛ فلا تُخالَف، وتُتَّبَعُ سُنَّةُ الإمامِ في خطِّ المَصاحِف.

فإن قلتَ: كيفَ صحَّ مجيءُ البَدَلِ ولم يُذْكَر إلا أحدُ المفعولَيْن، ولا يجوزُ الاقتصارُ بفعلِ الحسْبانِ علىٰ مفعولٍ واحد؟ قلتُ: صحَّ ذلك مِنْ حيثُ إنّ التعويلَ علىٰ البَدَلِ والمُبْدَلِ منه في حُكمِ المُنَحَّىٰ، ألا تَراكَ تقولُ: **جعلتُ متاعَك بعضَه فوقَ بعضٍ**، ..

ودَخلتْ «أنّ» مؤكِّدةً، وإذا فتَحتَ صار المعنىٰ: لا تحسَبَنَّ الذين كفَروا إملاءنا، وهُو عندي: بدَلٌ منَ ﴿الَّذِينَ﴾، المعنىٰ: لا تحسَبَنَّ أنّ إملاءَنا للذينَ كفَروا خيراً لهم، وقد قرَأها خَلْقٌ كثير، ومثلُ هذا البدَل قولُ الشاعر:

فما كانَ قَيْسٌ هُلْكُهُ هُلكَ واحدٍ ولكنّــهُ بُنْيــانُ قــومٍ تهــدَّما[1]

أي: فما كانَ هُلْكُ قَيْس هُلْكَ واحدٍ[2].

وقالَ أبو البقاء: ويَجوزُ أن تجعَلَ «أنّ» وما عَمِلتْ فيه بدَلاً منَ ﴿الَّذِينَ كَفَرُوٓا۟﴾ بدَلَ اشتمال، والجُملةُ تسُدُّ مسَدَّ المفعولَيْن[3].

قالَ السَّجاوَنديُّ: هذا كقولِك: لا تحسَبَنَّ زَيداً أنّ عِلمَه نافعٌ له، تلخيصُه: لا تحسَبَنَّ عِلمَ زَيْد نافعاً له، فلم يُنصِفْ مَن خَطَّأَ حَمْزةَ في قراءتِه.

قولُه: (**جعَلتُ مَتاعَك بعضَه فوقَ بعض**). «بعضَه»: بدَلٌ مِن «متاعِك»، و«فوقَ»: ثاني مفعولَيْ «جعَلَ»، أي: جعَلتُ بعضَ متاعِكَ فوقَ بعضٍ، قيل: وإنّما لم يَجعَلْه مفعولاً ثانياً لكوْنِ التقديرِ كوْنَ الإملاءِ خيراً لهم، فلا يَصحُّ حَمْلُه علىٰ ﴿الَّذِينَ كَفَرُوٓا۟﴾؛ لأنّك لا تقولُ: إنّ

---

(١) لعَبدَةَ بن الطبيب. انظر: «الحماسة» لأبي تمام (١: ٣٨٧).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٩١-٤٩٢).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣١٣).

مَعَ امتناعِ سُكوتِك علىٰ «متاعَك»! ويجوزُ أن يُقدَّر مضافٌ محذوفٌ علىٰ: ولا تحسبنَّ الذين كَفَروا أصحابَ أنّ الإمْلاءَ خيرٌ لأنفُسِهم، أوْ: ولا تَحسَبنَّ حالَ الذين كَفَروا أنّ الإمْلاءَ خيرٌ لأنفُسِهم.

وهو فيمن قرأَ بالياءِ رفعٌ، والفعلُ متعلّق بـ«أنَّ» وما في حيِّزه، والإمْلاء لهم: تَخْليتُهم وشأْنَهم، مُستعارٌ من: أمْلىٰ لفَرَسِه؛ إذا **أَرْخىٰ له الطِّوَلَ**؛ ليَرْعىٰ كيفَ شاء. وقيلَ: هو إمهالُهم، وإطالةُ عُمرهم. **والمعنىٰ: ولا تحسَبنَّ أن الإمْلاءَ خيرٌ لهم من مَنْعِهم أوْ قطْعِ آجالهم**. ....

الذينَ كفروا كوْنُ الإملاءِ خيراً لهم، علىٰ الابتداءِ والخبَر، ويَجوزُ ذلك علىٰ حَذْفِ المضاف، إمّا في الخبَرِ أو في الابتداءِ لتصحيحِ الحَمْل، فيقالُ: الذين كفَروا أصحابُ أنّ الإملاءَ خيرٌ لأنفُسِهم، أو: لا تحسَبَنَّ حالَ الذينَ كفَروا أنّ الإملاءَ خيرٌ لأنفُسِهم.

قولُه: (**وهُو فيمَن قَرأَ بالياءِ رفْع**) أي: ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾ رفْعٌ؛ لأنهُ فاعلُ ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ﴾ علىٰ قراءةِ مَن قرأ بالياءِ التَّحتانيّة: القُرّاءُ كلُّهم سِوىٰ حَمْزَةَ. روىٰ الزجّاجُ عن المُبَرِّدِ أنَّ مَن قرأ بالياءِ فتحَ «أنَّ» وكانت تنوبُ عن الاسم والخبَرِ، تقولُ: حسِبتُ أنّ زيداً مُنطلِق، ويَقبُحُ الكسْرُ معَ الياء؛ لأنّ الحُسبانَ ليسَ بفعلٍ حقيقيّ، فهُو يَبطُلُ عمَلُه معَ «إنّ»، كما يبطُلُ مع اللام[1].

قولُه: (**أرخَىٰ لهُ الطِّوَل**) الطِّوَل[2]، بكسرِ الطاء: الحَبْلُ الذي يَطولُ للدابّةِ فتَرعىٰ بهِ.

قولُه: (**والمعنىٰ: ولا تحسَبَنَّ أنّ الإملاءَ خيرٌ لهم مِن مَنْعِهم**): بناءً علىٰ أنْ يُرادَ بالإملاءِ تَخلِيتُهم وشأنَهم، وقولُه: (**أو قَطْعُ آجالِهم**): بناءً علىٰ أنْ يُرادَ بالإملاءِ الإمهالُ، ففي الكلام لَفٌّ ونَشْر.

قولُـه: (**أو قَطْـع آجالِـهم**) بنـاءً علىٰ مذهبِـه، قيل: إنّ مِن مذهبِ المعتزلةِ أنّ الميِّتَ مقطوعُ الأجَل.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٩١).

(٢) قوله: «الطول» ـ الثانية ـ ساقط من (ط).

﴿إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ﴾ «ما» هذه حقُّها أنْ تُكتَبَ متَّصلةً؛ لأنّها كافّةٌ دون الأُولىٰ وهذه جملةٌ مستأنَفةٌ تعليلٌ للجُملةِ قَبْلَها، كأنّه قيل: ما بالُهم لا يَحسَبون الإمْلاءَ خيرًا لهم. فقيل: ﴿إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوٓاْ إِثْمًا﴾. فإنْ قلتَ: كيفَ جازَ أنْ يكونَ ازديادُ الإثم غرضًا لله تعالىٰ في إمْلائه لهم؟ قلتُ: هو عِلّةٌ للإمْلاء، وما كلُّ عِلّةٍ بغرَض، ألا تَراكَ تقولُ: قعدتُ عن الغَزْوِ للعَجْزِ والفاقة، وخرجتُ من البلدِ لمخافةِ الشرِّ، وليسَ شيءٌ منها بغَرَضٍ لك، وإنّما هي عِلَلٌ وأسباب، فكذلك ازديادُ الإثم جُعِلَ عِلّةً للإمْهالِ وسببًا فيه. فإنْ قلتَ: **كيف يكونُ ازديادُ الإثم** عِلّةً للإمْلاء كما كانَ العَجْزُ عِلّةً للقُعودِ عن الحَرْب؟ قلتُ: **لِـما كانَ في عِلْمِ الله المحيطِ** بكلِّ شيء أنّهم مُزدادُون إثْمًا فكأنَّ الإمْلاءَ وَقَعَ مِن أجْلِه وبسَببه علىٰ طَريقِ المَجاز. ....

قولُه: (**كيف يكونُ ازديادُ الإثم؟**) أي: لا يجوزُ القياسُ؛ لأنّ العَجْزَ عِلّةٌ للقعودِ وسببُه، وهُو مُقدَّمٌ عليه، ولا كذلك ازديادُ[1] الإثم، فإنهُ مسبَّبٌ عن الإملاءِ ومؤخَّرٌ عنه.

قولُه: (**لِما كان في عِلمِ الله المُحيط**) توجيهُه: أنهُ قد سبَقَ في عِلمِه تعالىٰ بأنّهم مُزدادونَ إثماً ولا بُدَّ أن يَقَعَ الازدياد؛ لأنّ المعلومَ تابعٌ للعِلم، وذلك الازديادُ موقوفٌ علىٰ حصولِ الإملاءِ والإمهال، والموقوفُ علىٰ الشيءِ لا يكونُ عِلّةً للشيء، فجعَلَهُ عِلّةً مَجازاً لِما أنّ الموقوفَ علىٰ الشيءِ سببٌ حاملٌ لتحصيلِ ذلك الشيء، فكأنهُ عِلّةٌ لهُ، وهذا معنىٰ قولِه: «وكأنّ الإملاءَ وقَعَ مِن أجلِه وبسَببِه»، والعَجَبُ منَ المصَنِّفِ وركوبِه المتعسِّفِ وترْكِه الجادّةَ المستقيمة، أمَا يعلَمُ أنّ ما يقتضيه عِلمُ الله تعالىٰ لا بُدَّ مِن وقوعِه؟ **الانتصاف**: بنَىٰ سؤالَه علىٰ أنّ الإثمَ الواقعَ منهم خلافُ الإرادة، فأعمَلَ الحيلةَ بجَعْلِه سبباً وليسَ غرضاً[2].

وقال القاضي: اللامُ في «ليَزداد» عندَنا: لامُ الإرادة[3]، قالَ السَّجاوَنْديُّ: إرادةُ زيادةِ الإثم جائزةٌ عندَ أهلِ السُّنّة، ولا يَخْلو عن حِكمةٍ.

(١) قوله: «ازدياد» سقط من (ي).

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٤٤٤).

(٣) «أنوار التنزيل» (٢: ١٢٠) وزاد: وعند المعتزلة لام العاقبة.

وقرأ يحيىٰ بن وثّابٍ بكَسْرِ الأُولىٰ وفتحِ الثانية و(لا يَحسبنَّ) بالياءِ، علىٰ معنىٰ: ولا يحسَبنَّ الذين كَفَروا أنّ إملاءَنا لازديادِ الإثم كما يَفْعلون، وإنما هو لِيَتُوبوا ويَدْخُلوا في الإيمـان. وقوله: ﴿أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ﴾ اعتراضٌ بين الفعلِ ومَعْمولِه، ومَعْناه: أنّ إمْلاءَنا خيرٌ لأنفُسِهم إنْ عَمِلوا فيه وعَرَفوا إنْعامَ الله عليهم بتَفْسِيحِ المُدّة وتَرْكِ المُعاجَلةِ بالعُقوبة. فإنْ قلتَ: فمـا معنىٰ قولِه: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ علىٰ هذه القراءة؟ قلتُ: مَعْناه: ولا يَحْسَبوا أنّ إمْلاءَنا لزيادةِ الإثمِ وللتَّعذيب. والواوُ للحال، كأنّه قيل: ليزدادوا إثمًا مُعَدًّا لهم عذابٌ مُهين.

[﴿مَّا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَا أَنتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ ۗ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يَجْتَبِي مِن رُّسُلِهِ مَن يَشَاءُ ۖ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ ۚ وَإِن تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا فَلَكُمْ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ ١٧٩]

قولُه: (ومعناه) أي: معنىٰ الاعتراض، وذلك أنّ قولَه: «أنّ إملاءَنا خيرٌ لأنفُسِهم إنْ عَمِلوا فيه»: تأكيدٌ لقولِه: «إنّما هُو ليَتُوبوا ويَدخُلوا في الإيمان»، لأنّ الإمهالَ للتّوبةِ والدُّخولَ في الإيمانِ خيرٌ كلُّه.

قولُه: (فما معنىٰ قولِه: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ علىٰ هذه القراءة؟) أي: قراءةِ يحيىٰ بنِ وثّاب، والفاءُ في السؤالِ للإنكار، لأنّ المعنىٰ علىٰ تلك القراءة: إنّما نُملي لهُم ليَزْدادوا إثْماً فيَستحِقّوا لذلك العذابَ؛ لأنّ قولَه: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ عطفٌ علىٰ قولِه: ﴿لِيَزْدَادُوا إِثْمًا﴾، فيكونُ الإملاءُ سبباً للعذاب[1]، وعلىٰ هذهِ القراءةِ سببُه التّوبةُ والدّخولُ[2] في الإيمانِ، الموجِبانِ للثّوابِ العظيمِ لا العذابِ كما سبَقَ[3]، وأجابَ: أنّ الواوَ للحال، والعِلّةُ مقيّدةٌ، أمّا قولُه: «لزيادةِ الإثم وللتعذيب»، فتلخيصُ المعنىٰ: لأنهُ قد ذهبَ إلىٰ أنّ الواوَ للحالِ لا

---

(١) قوله: «للعذاب» ساقط من (ط).

(٢) في (ط): «سبب للتوبةِ والدخولِ».

(٣) قوله: «لا العذاب كما سبق» ساقط من (ط).

اللامُ لتأكيدِ النَّفْي، ﴿عَلَىٰ مَآ أَنتُمۡ عَلَيۡهِ﴾ من اختلاطِ المؤمنينَ الخُلَّص والمنافقين، ﴿حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلۡخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ﴾: حتىٰ يَعْزِلَ المنافقَ عن المُخْلِص. وقُرِئ: (يُمَيِّز) مِنْ: ميَّز، وفي روايةٍ عن ابن كَثير: (يُمِيز) مِنْ: أَمَاز، بمعنىٰ: مَيَّز. فإن قلتَ: لمن الخِطابُ في ﴿أَنتُمۡ﴾؟ قلتُ: للمُصدِّقين جميعًا مِنْ أهلِ الإخلاص والنِّفاق، ....

للعَطْفِ حينئذٍ، وهذه القراءةُ شاذّة، ومع ذلكَ غيرُ مخالِفةٍ لمذهبِ أهلِ السُّنّة، وتقريرُها: أنها جاريةٌ علىٰ البَعْثِ علىٰ التفكُّرِ والنظَر، فالمعنىٰ: لا يحسَبَنَّ الذين كفَروا أنّ مطلَقَ الإملاءِ في حقِّهم لأجْلِ الازديادِ في الإثم والانهماكِ في الشرِّ فقَطْ حتّىٰ يُسارِعوا في الكُفْرِ والإضرارِ بنَبيِّ الله فيَهلِكوا، بل قد يكونُ الإنظارُ للنظَرِ المؤدّي إلىٰ الإنصاف، فيَتدارَكَهم اللهُ بلُطفِه بالتّوبةِ والدخولِ في الإسلام فيُفلِحوا، قال تعالىٰ: ﴿سَنُرِيهِمۡ ءَايَٰتِنَا فِي ٱلۡأٓفَاقِ وَفِيٓ أَنفُسِهِمۡ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمۡ أَنَّهُ ٱلۡحَقُّ﴾ [فصّلت: ٥٣]، ونحوُه قولُه تعالىٰ: ﴿لَيۡسَ لَكَ مِنَ ٱلۡأَمۡرِ شَيۡءٌ أَوۡ يَتُوبَ عَلَيۡهِمۡ﴾: إنّهم إذا نظَروا إلىٰ هذا الكلامِ المُنصِفِ ترَكوا العِنادَ وأنصَفوا مِن أنفُسِهم. والفَرقُ بيْن القَولَيْنِ: أنّ إملاءَ الله علىٰ قولِهم مقصورٌ علىٰ إرادةِ التوبة مُراعاةً للأصلَح، وعلىٰ قولِنا: الإرادةُ كما تتعلَّقُ بالتوبةِ تتعلَّقُ بازديادِ الإثم.

قولُه: (وقُرِئ: «يُميِّز»): حمزةُ والكِسائيُّ[(١)]، و«يُميزُ» مِن: أمازَ، شاذّة. قالَ الواحِديُّ: في «يُمَيِّزُ» قراءتان: التشديدُ والتخفيف، وهما لُغتان، يقال: مِزْتُ الشيءَ بعضَه مِن بعض، فأنا أَميزُه مَيْزاً، ومَيَّزْتُه تمييزاً، ومنهُ الحديثُ: «مَن مازَ أذىً من الطريقِ فهُو له صدَقة»[(٢)].

قولُه: (للمُصدِّقينَ جميعاً) فسّرَ المؤمنينَ بالمُصدّقين؛ لأنّ الذي يتَرتَّبُ عليه التمييزُ هُو ما اشتَملتْ عليه الصُّدورُ منَ الإيمانِ: الحقيقيِّ والمَجازيِّ، قالَ الواحِديُّ: المعنىٰ: ما كان لِيَذَرَكم يا معشرَ المؤمنينَ علىٰ ما أنتم عليه منَ التباسِ المنافق بالمؤمن، والمؤمنِ بالمنافِق[(٣)].

---

(١) انظر: «التيسير» للداني ص٩٢.

(٢) «الوسيط في التفسير» للواحدي (١: ٣٩٦). وانظر الحديثَ المذكور في: «النهاية في غريب الحديث» (٤: ٣٨٠).

(٣) «الوسيط» للواحديّ (١: ٣٩٦).

كأنّه قيل: ما كانَ اللهُ لِيَذَرَ المُخْلِصين منكم علىٰ الحالِ التي أنتم عليها ـ مِن اختلاطِ بَعْضِكم ببعضٍ، وأنّه لا يُعرَفُ مُخلِصُكم مِنْ مُنافِقِكم لاتِّفاقكم علىٰ التَّصديقِ جميعًا ـ حتىٰ يُمَيِّزَهم منكم بالوَحْيِ إلىٰ نبيِّه وإخبارِه بأحوالِكم. ثُمَّ قال: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى ٱلْغَيْبِ﴾ أي: وما كانَ اللهُ لِيُؤتِيَ أحدًا منكم عِلْمَ الغُيوب، فلا تَتوهَّموا عند إخبارِ الرَّسول بنِفاقِ الرَّجل وإخلاص الآخَرِ أنّه يَطّلِعُ علىٰ ما في القُلوبِ اطِّلاعَ الله فيُخبِرُ عن كُفرِها وإيمانِها، ولكنَّ اللهَ يُرسِلُ الرسولَ فيُوحِي إليه ويُخبِرُه بأنّ في الغيبِ كذا، وأنّ فُلانًا في قَلْبِه النِّفاق، وفلانًا في قَلْبِه الإخْلاص، فيَعْلَمُ ذلك مِنْ جهةِ إخْبارِ الله، لا مِنْ جهةِ اطِّلاعِه علىٰ المُغَيَّبات. ويجوزُ أنْ يُرادَ: لا يَتْرُكُكم مُختلِطين ﴿حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ﴾؛ بأنْ يُكلِّفَكم التكاليفَ الصَّعبةَ التي لا يَصبِرُ عليها إلا الخُلَّصُ الذين امتَحَنَ اللهُ قلوبَهم ـ كبَذْلِ الأرْواحِ في الجِهاد، وإنفاقِ الأمْوالِ في سبيلِ الله ـ فيَجعل ذلك عِيارًا علىٰ عقائدِكم، وشاهدًا بضمائرِكم، حتىٰ يَعْلَمَ بعضُكم ما في قَلْبِ بعضٍ مِنْ طريقِ الاسْتِدْلال، لا مِنْ جهةِ الوُقوف علىٰ ذاتِ الصُّدور والاطِّلاعِ عليها، فإنّ ذلك ممّا استأثَرَ اللهُ به، وما كانَ اللهُ لِيُطْلِعَ أحدًا منكم علىٰ الغَيْبِ ومُضْمَراتِ القلوب حتىٰ يَعرِفَ صحيحَها مِنْ فاسِدِها مُطَّلِعًا عليها، ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَجْتَبِي مِن رُّسُلِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾ فيُخبِرُه ببعضِ المغيَّبات.

﴿فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ﴾ بأنْ تَقدِروهُ حَقَّ قَدْرِه، وتَعْلَموه وَحْدَه مطَّلِعًا علىٰ الغُيوب، وأنْ تُنزِّلُوهم مَنازِلَهم؛ بأنْ تَعْلَموهم عِبادًا مُجْتَبَيْنَ لا يَعلمون إلا ما عَلَّمَهم الله، ولا يُخبِرُون إلا بما أخْبَرَهم اللهُ به مِنَ الغُيوب، وليسُوا مِنْ عِلْمِ الغَيْبِ في شيءٍ. ....

قولُه: (مطَّلِعاً): حالٌ مِن ضميرِ «أحَداً» في «يَعرِفَ»، ولو رُوِيَ بفَتحِ اللامِ ليكونَ حالاً مِن «صحيحِها»: جازَ.

قولُه: (﴿فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ﴾) لَفٌّ، وقولُه: «بأنْ تَقدِروه»، وقولُه: «وأن تُنزِّلوهم»: نَشْر، ويُروىٰ: «تَقدِروهُ» بكسرِ الدال وضمِّها، والكسرُ أصحّ.

وعن السُّدِّيِّ: قالَ الكافرون: إنْ كانَ محمّدٌ صادقًا فليُخبِرْنا مَن يؤمنُ منّا ومَن يَكفُر. فنَزَلتْ.

[﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم ۖ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ ۖ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُوا۟ بِهِۦ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ ۗ وَلِلَّهِ مِيرَٰثُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ ١٨٠]

﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ﴾: مَن قرأَ بالتاءِ قَدّر مُضافًا محذوفًا، أي: ولا تَحْسِبنَّ بُخْلَ الذين يَبْخَلون هو خيرًا لهم، وكذلك مَن قرأَ بالياءِ وجَعَلَ فاعلَ ﴿يَحْسَبَنَّ﴾ ضميرَ رسولِ الله ﷺ، أوْ ضميرَ أحَدٍ، ومَن جَعَلَ فاعِلَه ﴿ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ﴾ كانَ المفعولُ الأوّلُ عنده محذوفًا، تقديرُه: ولا يحسبنَّ الذين يَبْخلون بُخْلَهم هو خيرًا لهم. والذي سوَّغ حَذْفَه دلالةُ ﴿يَبْخَلُونَ﴾ عليه، ....

قولُه: (﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ﴾ مَن قرأَ بالتاءِ): حمزةُ، والباقونَ: بالياءِ التّحتانيّة[1]. قالَ الزجّاجُ: مَن قَرأَ بالياءِ: الاسمُ محذوفٌ، المعنىٰ: لا يَحسَبَنَّ الذين يَبخَلونَ البُخْلَ هو خيراً لهم، وهُو كما تقول: مَن كذَبَ كان شرّاً له[2].

وعن المصنِّفِ: إنّما يَجوزُ حذْفُ أحدِ مفعولَيْ «حَسِبَ» إذا كانَ فاعلُ «حسِبَ» ومفعولاه شيئاً واحداً في المعنىٰ، كقولِه تعالىٰ: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًا﴾ [آل عمران: ١٦٩] علىٰ القراءةِ بالياءِ التّحتانيّة، أي: لا يَحسَبَنَّ الذين قَتَلوا أنفُسَهم أمواتاً، وإنّما حُذِفتْ لقوّةِ الدِّلالة، وما نحنُ بصَدَدِه ليس كذلك، فلا بُدَّ منَ التأويل[3]، وذلكَ أنّ الموصولةَ اشتَملتْ علىٰ ﴿يَبْخَلُونَ﴾، فالفاعلُ مشتمِلٌ علىٰ معنىٰ البُخل، فكأنّ الجميعَ في حُكمِ معنىٰ واحد، ولذلك حُذِفَ، وإليه الإشارةُ بقولِه: «والذي سوَّغَ حَذْفَه دِلالةُ ﴿يَبْخَلُونَ﴾ عليه».

---

(١) لتمامِ الإيضاح والفائدة، انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٣٦٦).
(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٩٣).
(٣) قاله في «المفصّل»، ص٢٦١.

و﴿هُوَ﴾: فَصْل. وقرأ الأعمشُ بغيرِ ﴿هُوَ﴾. ﴿سَيُطَوَّقُونَ﴾: تفسيرٌ لقوله: ﴿هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ﴾، أي: سيُلْزَمون وَبالَ ما بَخِلوا به إلزامَ الطَّوْق، وفي أمْثالهم: «تَقَلَّدَها طَوْقَ الحَمامة»؛ إذا جاءَ بِـهَنَـةٍ يُسَبُّ بها ويُذَمُّ. وقيل: يُجْعَلُ ما بَخِلَ من الزَّكاةِ حَيَّةً يُطوَّقُها في عُنقِه يومَ القيامة تَنْهَشُه من قَرْنِه إلىٰ قَدَمِه، وتَـنْقُرُ رأسَه وتقول: أنا مالُكَ. وعن النبيِّ ﷺ في مانعِ الزكاة: «يُطَـوَّقُ بشُجاعٍ أَقْـرَعَ»، ورُوي: «بشُجـاعٍ أَسْـود». وعن النَّخَعـيِّ: ﴿سَيُطَوَّقُونَ﴾: بطَوْقٍ مِنْ نار. ....

قولُه: (و﴿هُوَ﴾: فَصْلٌ)، قالَ الزجّاجُ: زعَمَ سيبَويْـهِ أنّ «هُو» ونحوَه إنّما يكونُ فصْلاً معَ الأفعالِ التي تحتاجُ إلىٰ اسم وخبَر، ولم يَذكُرِ الفَصْلَ معَ المبتدأِ والخبَر[1].

قولُه: (تقَلَّدَها طوْقَ الحَمامة)، المَيْدانيُّ: الهاءُ كنايةٌ عن الخَصْلة القبيحة، أي: تقلّدَها تقَلُّدَ طوْقِ الحمامة، أي: لا تُزايِلُه ولا تُفارِقُه حتّىٰ يُفارِقَ طَوْقُ الحمامةِ الحمامةَ[2].

قولُه: (بِهَـنَـةٍ) أي: بفَعْلةٍ قبيحة، النِّهاية: هَناتٌ: خِصالُ شَرّ، ولا تُقالُ في الخَيرِ، واحدُها: هَنْتٌ[3]، وقيل: هَنَةٌ، تأنيثُ هَنٍ.

قولُه: (تنهَشُه)، الجَوهريّ: نهَشتْهُ الحَيّةُ: لسَعتْه، النِّهاية: النَّهسُ: أخذُ اللّحمِ بأطرفِ الأسنان، والنَّهشُ: بالشِّينِ المعجَمة: الأخذُ بجميعِها.

قولُه: (يُطَـوَّقُ بشُجاع أقرَع)، الحديثُ مِن روايةِ البخاريّ، عن أبي هريرةَ، قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: «مَن آتاهُ الله مالاً فلم يؤدِّ زكاةَ مالِه مُثِّلَ لهُ مالُه شُجاعاً أقرَعَ له زَبيبَتانِ يُطوَّقُه[4] يومَ القيامة، ثُمّ يأخُذُ بِلِهْزِمتَيْه، يعني شِدْقَيْه، ثُمّ يقول: أنا مالُكَ أنا كنزُك»[5].

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٩٣) وانظر: «الكتاب» لسيبويه (٢: ٣٨٩).

(٢) «مجمع الأمثال» (١: ٢٥٦).

(٣) في (ط): «هَنة».

(٤) في (ط): «يطوق».

(٥) أخرجه البخاري (١٤٠٣).

﴿وَلِلَّهِ مِيرَاثُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ أي: وله ما فيهما مما يتوارثه أهلهما مِنْ مالٍ وغيرِه، فما لهم يَبْخلون عليه بمُلْكِه ولا يُنفِقونه في سَبيله! ونحوُه قولُه: ﴿وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ﴾ [الحديد: ٧]. وقُرئ: ﴿بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ بالتاءِ والياء، فالتاءُ علىٰ طريقةِ الالتفات، وهيَ أبلغُ في الوَعيد، والياءُ علىٰ الظاهر.

[﴿لَّقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا وَقَتْلَهُمُ الْأَنبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَنَقُولُ ذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ * ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ ١٨١-١٨٢]

النِّهاية: الأقرَعُ: الذي لا شَعرَ علىٰ رأسِه، يُريدُ حيَّةً قد تَمَعَّطَ جِلدُ رأسِه لكثرةِ سُمِّهِ وطُولِ عمرِه. الزَّبيبةُ: نُكتةٌ سوداءُ فوقَ عينِ الحيّة، وقيل: هما نُقطتانِ[1] مكتنِفتانِ فاها.

قولُه: (أي: وله ما فيهما مما يتوارثه أهلهما)، قالَ الزجّاجُ: أي: اللهُ يُغني أهلَهما فيبقيانِ بما فيهما ليسَ لأحدٍ فيهما مُلْك، فخوطبوا بما يَعلَمونَ لأنّهم يجعَلونَ ما رجَعَ إلىٰ الإنسانِ ميراثاً مُلكاً له[2].

قولُه: (وقُرِئَ: ﴿بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ بالياءِ والتاء): ابنُ كثيرٍ وأبو عمْرٍو بالياءِ التحتانيّة، والباقونَ بالتاء[3]، والقراءةُ بالتاءِ الفَوْقانيّة أبلغُ لمكانِ الالتفاتِ، مثالُه ما ذكَرَهُ في أوّلِ «البقرة»، كما أنّك إذا قلتَ لصاحبِك حاكياً عن ثالثٍ لكما: إنّ فلاناً مِن قصّتِه كَيْتَ وكَيْت، ثُمّ عدَلْتَ إلىٰ الثالثِ فقلتَ: يا فُلانُ مِن حقِّكَ أن تلزَمَ الطريقةَ الحميدة، أوْجدْتَ فيه بمُواجَهَتِه[4] إيّاه، هازّاً من طبعِه [ما] لا يَجِدُه إذا استمرَرْتَ علىٰ الغَيْبة.

---

(١) قوله: «نقطتان» ساقط من (ط).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (١ : ٤٩٣).

(٣) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (١ : ٣٦٩).

(٤) قوله: «فيه بمواجهته» ساقط من (ط).

قالَ ذلك اليهودُ حين سَمِعوا قولَ الله تعالىٰ: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ [البقرة: ٢٤٥]، فلا يَخْلو: إمّا أنْ يَقولُوه عن اعتقادٍ لذلك، أوْ عن استهزاءٍ بالقرآن، وأيّهما كان فالكلمةُ عظيمةٌ لا تَصدُرُ إلا عن متمرِّدين في كُفرِهم. ومعنىٰ سَماعِ الله له: أنّه لم يَخْفَ عليه، وأنّه أعَدَّ له كِفاءَه مِنَ العقاب. ﴿سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا۟﴾: في صَحائفِ الحَفَظة، أوْ: سنَحفَظُه ونُثبِتُه في عِلْمِنا لا نَنْساه كما يُثْبَتُ المكتوب. فإنْ قلتَ: كيفَ قال: ﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ﴾ ثم قالَ: ﴿سَنَكْتُبُ﴾؟........................

قولُه: (وأيّهما كان)، رُوِيَ مرفوعاً ومنصوباً، فالرّفْعُ علىٰ أنّ «كانَ» تامّة، والنَّصبُ علىٰ أنها ناقصة، والاسمُ مُضمَرٌ فيها، كقولِهِم: أيًّا كان وأيًّا ما كان، أي: ذلك أو المذكورُ.

قولُه: (ومعنىٰ سَماع الله) إلىٰ آخرِه يُشيرُ إلىٰ أنّ قولَه: ﴿سَمِعَ ٱللَّهُ﴾ كنايةٌ تلويحيّةٌ عن الوعيدِ؛ لأنّ السَّماعَ لازمُ العِلم بالمسموعِ، وهُو لازمٌ للوعيدِ في هذا المقام، فقولُه: «وأنهُ أعَدَّ لهُ كِفاءَه»: عطفٌ تفسيريٌّ علىٰ قولِه: «أنهُ لم يَـخْفَ».

قولُه: (كيف قال: ﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ﴾؟) وجْهُ السؤال: أنّ قولَه: ﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ﴾ ماضٍ فلا يُطابِقُه قولُه: ﴿سَنَكْتُبُ﴾ لأنهُ مُستقبَل، فلو قيل: «كتَبْنا»، لَطابَقَه؟ وأجابَ: أنّ المرادَ توكيدُ الكلامِ فابتَدأ بالإخبارِ عن كوْنِه ووجودِه، وأكّدَه بالقَسَميّة، وثَنّىٰ بالإخبارِ عن تَحقُّقِه وثُبوتِه فيما يُستقبَل، وأكَّدَهُ بالسِّين، وكلتا العبارَتَين معبِّرتانِ عن الوعيد، ألا ترىٰ كيفَ قال أوّلاً: «وأنه أعدَّ لهُ كِفاءه منَ العِقاب»، وثانياً: «﴿سَنَكْتُبُ﴾ علىٰ جهةِ الوعيد»، ثمّ لَخّصَ المَعْنَيينِ بقولِه: «لن يفوتَنا أبداً إثباتُه وتدوينُه»، أي: ماضياً ومستقبلاً! وإلىٰ هذا المعنىٰ يُنظَرُ قولُ مَن قال:

لها بينَ أحنــاءِ الضُّلـوعِ مـودَّةٌ ... ستَبْقىٰ لها ما أُلفِيَ الدَّهرُ باقيا[1]

وإتيانُ السِّينِ في ﴿سَنَكْتُبُ﴾ للمبالغةِ؛ لأنّ سينَ الاستقبالِ لتأكيدِ الفعل في الإثباتِ، كما أنّ «لن» لتأكيدِه في النَّـفْي.

قال الخليلُ: «إنْ سيفعَلُ» جوابُ «لن يفعَلَ».

---

(١) لم أهتدِ إليه فيما بين يديَّ من مصادر التخريج.

وهلّا قيل: ولقد كَتَبْنا؟ قلتُ: ذَكَرَ وُجودَ السَّماعِ أوّلًا مؤكَّدًا بالقَسَم، ثم قال: ﴿سَنَكْتُبُ﴾ علىٰ جهةِ الوَعيد، بمعنىٰ: لنْ يفوتَنا أبدًا إثباتُه وتَدْوينُه، كما لن يفوتَنا قَتْلُهم الأنبياءَ. وجَعَلَ قَتْلَهم الأنبياءَ قرينةً له؛ إيذانًا بأنّهما في العِظَم أخَوان، وبأنّ هذا ليس بأوّلِ ما رَكِبوه من العَظائم، وأنّهم أُصلاءُ في الكفر ولهم فيه سَوابقُ، وأنّ مَن قَتَلَ الأنبياءَ لم يُستبعَدْ منه الاجْتِراءُ علىٰ مثلِ هذا القول.

ورُوِيَ: أنّ رسولَ الله ﷺ كَتَبَ مع أبي بكرٍ رضي الله عنه إلىٰ يهودِ بَني قَيْنُقاع يَدْعُوهم إلىٰ الإسلام وإلىٰ إقامِ الصلاةِ وإيْتاءِ الزكاة، وأنْ يُقرِضُوا اللهَ قَرْضًا حَسَنًا، فقال فِنْحاصُ اليهوديُّ: إنّ اللهَ فقيرٌ حينَ سَألَنا القَرْض، فلَطَمَه أبو بكرٍ في وَجْهه، وقال: لولا الذي بَيْنَنا وبَيْنَكم مِنَ العَهْدِ لَضَرَبْتُ عُنُقَك. فشَكاه إلىٰ رسولِ الله ﷺ، وجَحَدَ ما قاله؛ فنزَلَتْ. ونحوُه قولُهم: ﴿يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ [المائدة: ٦٤]. ﴿وَنَقُولُ ذُوقُوا۟﴾: **ونَنتقِمُ منهم بأن نقولَ لهم يومَ القيامة: ﴿ذُوقُوا۟ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ﴾.** ....

وفي كلامِه إيذانٌ بأنّ المعطوفَ يَكتسِبُ منَ المعطوفِ عليه معناه بحسَبِ اقتضاءِ المقام، وهُو قولُه: «لن يَفوتَنا أبداً إثباتُه وتدوينُه، كما لن يفوتَنا قَتْلُهم الأنبياءَ»، وأنّ المعطوفَ عليه أيضاً يَكتسبُ منَ المعطوفِ معناه، وهُو المرادُ بقولِه: «بأنّ هذا ليسَ بأوّلِ ما رَكِبوه منَ العظائم» إلىٰ آخرِه، وفي ﴿سَنَكْتُبُ﴾ التفاتٌ منَ الغَيْبة إلىٰ التكلُّم، ووضعٌ لضميرِ الجماعة مكانَ الواحدِ للتعظيمِ والتفخيم.

قولُه: (ونَنتقمُ منهم بأنْ نقولَ لهم يومَ القيامة: ﴿ذُوقُوا۟﴾) أي: ونقولُ: عطفٌ علىٰ ﴿سَنَكْتُبُ﴾، والباءُ في «بأنْ نقولَ»، كالباءِ في كتَبْتُ بالقلَم، أي: نَنتقمُ منهم بواسِطةِ هذا القول، ولن يوجَدَ هذا القولُ إلّا وقد وُجِدَ العذابُ وألَمُه، فالكلامُ فيه كنايةٌ، والمعنىٰ: لن يَفوتَنا أبداً إثباتُه وتدوينُه ونَنتقمُ منهم لأجْلِ هذا[1] القولِ وذلك القتل بأنْ نُعذِّبَهم يومَ القيامةِ بالعذابِ الحَريق، ونقولَ بعدَ التعذيب: ﴿ذُوقُوا۟﴾.

---

(١) في (ط): «وننتقم منهم بهذا».

كما أذقتمُ المسْلمين الغُصَص. يقالُ للمُنتقَمِ منه: أُحْسُ وذُقْ. وقالَ أبو سفيانَ لحمزةَ رضيَ اللهُ عنه: ذُقْ عُقَقُ. وقرأَ حمزةُ: (سيُكتَبُ) بالياءِ علىٰ البناءِ للمفعول، (ويَقول) بالياء، وقرأَ الحسَنُ والأعْرج: (سيَكتُبُ) بالياءِ وتسميةِ الفاعل، وقرأ ابنُ مسعود: (ويُقالُ ذوقوا). ﴿ ذَٰلِكَ ﴾: إشارةٌ إلىٰ ما تقدّمَ من عِقابِهم. وذَكَرَ الأيدي؛ لأنّ أكثرَ الأعمالِ تُزاوَلُ بهنّ، فجعَلَ كلَّ عملٍ كالواقعِ بالأيدي علىٰ سبيلِ التغليب. فإنْ قلتَ: فلِمَ عُطِفَ قولُه: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيۡسَ بِظَلَّٰمٖ لِّلۡعَبِيدِ﴾ علىٰ ﴿مَا قَدَّمَتۡ أَيۡدِيكُمۡ﴾؟ وكيفَ جُعِلَ كونُه غيرَ ظلّامٍ للعبيدِ شريكًا لاجتراحِهم السيِّئاتِ في استحقاقِ التعذيب؟ قلتُ: معنىٰ كونِه غيرَ ظلّامٍ للعبيد: أنه عادلٌ عليهم، ومِنَ العدْلِ أن يُعاقِبَ المسيءَ منهم ويثيبَ المُحْسِن.

قالَ الزّجّاجُ: «ذُوقوا» كلمةٌ تُقال للّذي يُؤيَسُ منَ العَفْو، أي: ذُقْ ما أنت فيه فلستَ بمُتَخلِّصٍ منه[1].

وقالَ القاضي: الذَّوقُ: إدراكُ المطعوم، ويُستعمَلُ علىٰ الاتّساعِ لإدراكِ سائرِ المحسوساتِ والحالات، وذكْرُه هاهنا لأنّ العذابَ مرتَّبٌ علىٰ قولِهمُ الناشيءِ عن البُخْلِ والتهالُكِ علىٰ المالِ وغالبُ حاجةِ الإنسانِ إليهِ لتحصيلِ المطاعِم، ومُعظَمُ بُخلِه للخَوْفِ من فُقدانِه، ولذلكَ كثُرَ ذكْرُ الأكلِ معَ المال[2].

وقلتُ: ناسبَ «ذُقْ» في الاتّساعِ للإدراكِ قولُه: ﴿بِمَا قَدَّمَتۡ أَيۡدِيكُمۡ﴾ في الاتّساعِ في مُزاولةِ الأعمال.

قولُه: (ذُقْ عُقَق) أي: ذُقْ جَزاءَ فِعلِكَ يا عاقُّ، مِن: عَقَّ والدَه يعُقُّ عُقوقاً.

قولُه: (فلِمَ عُطِفَ قولُه؟) وجهُ السؤالِ أنّ الجهةَ الجامعةَ بيْنَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه واجبٌ، وهِي في قولِه: ﴿ ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتۡ أَيۡدِيكُمۡ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيۡسَ بِظَلَّٰمٖ لِّلۡعَبِيدِ ﴾ مفقودةٌ؛

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٩٤).

(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ١٢٤).

[﴿ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ عَهِدَ إِلَيۡنَآ أَلَّا نُؤۡمِنَ لِرَسُولٍ حَتَّىٰ يَأۡتِيَنَا بِقُرۡبَانٖ تَأۡكُلُهُ ٱلنَّارُۗ قُلۡ قَدۡ جَآءَكُمۡ رُسُلٞ مِّن قَبۡلِي بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَبِٱلَّذِي قُلۡتُمۡ فَلِمَ قَتَلۡتُمُوهُمۡ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ * فَإِن كَذَّبُوكَ فَقَدۡ كُذِّبَ رُسُلٞ مِّن قَبۡلِكَ جَآءُو بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُنِيرِ﴾ ١٨٣- ١٨٤]

﴿عَهِدَ إِلَيۡنَآ﴾: أمَرَنا في التوراةِ وأوْصانا بأنْ لا نؤمِنَ لرسولٍ حتىٰ يأتيَنا بهذه الآيةِ الخاصّة؛ وهي أن يُرِيَنا قُرْبانًا تَنْزِلُ نارٌ من السّماءِ فتأكلُه، كما كانَ أنبياءُ بني إسرائيلَ تلكَ آيتُهم؛ كانَ يُقرِّبُ بالقُرْبانِ فيقومُ النبيُّ فيدعو، فتنزلُ نارٌ من السّماء فتأكلُه. وهذه دعوىٰ باطلةٌ وافتراءٌ علىٰ الله؛ لأنّ أكْلَ النّارِ القُرْبانَ لم يُوجِبِ الإيمانَ للرّسولِ الآتي به إلا لكونِه آيةً ومُعجزة، فهو إذنْ وسائرُ الآياتِ سواء؛ فلا يجوزُ أن يعيِّنَه اللهُ تعالىٰ مِنْ بين الآيات، وقد ألزَمهم اللهُ أنّ أنبياءَهم جاؤوهم بالبيّناتِ الكثيرةِ التي أوجبتْ عليهم التصديق، وجاؤوهم أيضًا بهذه الآيةِ التي اقْتَرَحُوها، فلِمَ قَتَلوهم إنْ كانوا صادقينَ أنّ الإيمانَ يلزمُهم بإتْيانها؟! وقُرِئ: (بقُرُبان) بضمّتَيْن، ونظيرُه: السُّلُطان. فإن قلتَ: ما معنىٰ قولِه: ﴿وَبِٱلَّذِي قُلۡتُمۡ﴾؟ قلتُ: معناه: وبمعنىٰ الذي قُلتموه مِنْ قولِكم: قربانٌ تأكلُه النار، ومُؤدّاه كقولِه: ﴿ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُواْ﴾ [المجادلة: ٣] أي: لمعنىَ ما قالوا. ......

لأنّ الذي دَلّ عليه المعطوفُ عليه استحقاقُ التعذيبِ لكونِه تعليلاً لقولِه: ﴿ذُوقُواْ عَذَابَ ٱلۡحَرِيقِ﴾، وهذا كيفَ يُتصوَّرُ في قولِه: ﴿لَيۡسَ بِظَلَّامٖ لِّلۡعَبِيدِ﴾؟ وأجابَ: أنّ مفهومَ الآيةِ دَلَّ علىٰ أنه عادل، والعَدْلُ مُستلزِمٌ لعقابِ المُسيء وإثابةِ المحسِن، كأنهُ قيل: ذلك العذابُ بسببِ فِعلِكم وبسببِ أنّ اللهَ عادلٌ لا يَترُكُ معاقبةَ المسيءِ، فحصَلتِ الجهةُ الجامعة.

قولُه: (وبمعنىٰ الذي قُلتُموه)، ومعناه: إراءتُهمُ القُربانَ والنارَ النازلةَ منَ السماء آكلةً له، كأنهُ قيل: جاءتْكم رسُلُه[1] بالبيِّنات، وبهذه البيِّنةِ خاصَّةً، فهُو مِن عطْفِ الخاصِّ علىٰ العامّ.

---

(١) في (ط): «رسلي».

في مصاحفِ أهلِ الشام: (وبالزُّبُر)؛ وهي الصحف. ﴿وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُنِيرِ﴾: التوراةُ والإنجيلُ والزَّبور. وهذه تَسْلِيةٌ لرسولِ الله ﷺ من تَـكْذيبِ قومِه وتكذيبِ اليهود.

[﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِۗ وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِۖ فَمَن زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ وَأُدْخِلَ ٱلْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَۗ وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا مَتَٰعُ ٱلْغُرُورِ ﴾ ١٨٥]

وقرأَ اليَزيديُّ: (ذائقةٌ المَوْتَ) علىٰ الأصْل، وقرأ الأعمشُ: (ذائقةُ الموتَ) بطَرْحِ التنوينِ مع النَّصْب، كقولِه:

ولا ذاكرَ اللهَ إلّا قَليلا

قولُه: («وبالزُّبُر»؛ وهِي الصُّحُف)، قالَ القاضي: الزُّبُر: جمعُ زَبور، وهُو الكتابُ المقصورُ علىٰ الحِكَم، مِن زَبَرتُ الشيءَ: إذا حسَّنتَه، والكتابُ في عُرفِ القرآن: ما يتضَمَّنُ الشرائعَ والأحكام، ولذلك جاءَ الكتابُ والحِكمةُ متعاطفَيْنِ في عامّة القرآن[1].

قولُه: (ولا ذاكرَ اللهَ إلّا قليلاً)، أولُه:

فألفَيْتُـهُ غيرَ مُستَعتِبٍ

قبلَه:

ذكّرتُـــهُ[2] ثُـــمّ عاتَبْتُـــهُ　　　عتاباً رفيقاً وقولاً جميلا[3]

غيرَ مُستعتِب، أي: غيرَ راجع بالعِتاب منّي علىٰ قُبحِ فعلِه، واستعتَبَ وأعتَبَ بمعنىٰ، واستعتَبَ أيضاً: طلبَ أن يُعتَبَ، والأصلُ: «ولا ذاكراً اللهَ» بالتنوينِ فطُرِحَ معَ نصْبِ «الله»، فإنّهم قد يَحذِفونَ التنوينَ عندَ ملاقاتِه ساكناً إمّا طلباً للخِفّةِ أو فِراراً من التقاءِ الساكِنَيْن، والدَّليلُ علىٰ تقديرِ التنوين نصبُهُ «الله»، فلو كان قصْدُه إلىٰ الإضافةِ لجَرَّه.

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ١٢٦).

(٢) في (ط): «فذكرته».

(٣) البيتان لأبي الأسود الدؤلي. انظر: «أمالي ابن الشجري» (٢: ١٦٤).

فإنْ قلتَ: كيفَ اتَّصل به قولُه: ﴿وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ﴾؟ قلتُ: اتِّصالُه به علىٰ أنْ: كلُّكم تموتون، لا بُدَّ لكم مِنَ الموت، ولا تُوفَّون أُجورَكم علىٰ طاعاتِكم ومعاصيكم عَقِيبَ مَوْتِكم، وإنما توفَّوْنها يومَ قِيامِكم مِنَ القُبور. فإنْ قلتَ: فهذا يوهِمُ نَفْيَ ما يروىٰ: أنّ «القَبْر روضةٌ من رِياضِ الجنّةِ أوْ حُفرةٌ مِنْ حُفَرِ النار»؟ قلتُ: كلمةُ التَّوْفِية تُزِيلُ هذا الوهم؛ لأنّ المعنىٰ: أنّ توفيةَ الأُجورِ وتَكْميلَها يكونُ ذلك اليومَ، وما يكونُ قَبْلَ ذلك فبَعْضُ الأُجور. الزَّحْزحَةُ: التَّنْحِيةُ والإبْعاد، تكريرُ الزَّحِّ؛ وهو: الجَذْب بعَجَلة. ....

قولُه: (اتِّصالُه بِهِ علىٰ أنْ: كلُّكم تـمُوتُونَ)، وتمامُ تقريرِه: أنهُ سبَقَ أنّ قولَه: ﴿فَإِن كَذَّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ﴾ تسليةٌ لرسولِ الله ﷺ وتصبيرٌ له علىٰ أذىٰ قومِه، يعني أنّ الرُّسُلَ قاطبةً كُذِّبوا وأوذوا فصَبَروا حتّىٰ انكشَفَ عنهمُ الكَرْبُ؛ لأنّ مشاقَّ الدُّنيا ومتاعبَها ونعيمَها ولَذّاتِها في وشَكِ الزَّوالِ، وهُو المعنيُّ بقولِه: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ ﴿وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا مَتَٰعُ ٱلْغُرُورِ﴾، ثُمّ جيءَ بقولِه: ﴿إِنَّمَا﴾ الدّالةِ علىٰ الحَصْرِ لِما عسَىٰ أن يتَردَّدَ في الخَلَد: هل يتلقّىٰ كلٌّ منَ الرُّسُلِ والمكذِّبينَ جزاءَ ما عَمِلَ بعدَ الموت؟

فقيل: نعمْ، يُجازَوْنَ جزاءً غيرَ وافٍ؛ بأن يكونَ القبرُ إمّا رَوْضةً مِن رياضِ الجَنّة أو حُفْرةً مِن حُفَرِ النّيران، وإنّما يُوفَّونَ أجورَهم يومَ القيامةِ جزاءً وافياً، وإلىٰ هذا المعنىٰ يُنظَرُ قولُه تعالىٰ: ﴿وَحَاقَ بِـَٔالِ فِرْعَوْنَ سُوٓءُ ٱلْعَذَابِ * ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓاْ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ﴾ [غافر: ٤٥- ٤٦] ثُمّ جيءَ بالفاءِ التفصيليّةِ بياناً للجزاءَيْنِ في قولِه: ﴿فَمَن زُحْزِحَ﴾ أي: فمَن زُحزِحَ عن النارِ وأُدخِلَ الجَنّةَ فقد فاز، ومَن زُحزِحَ عن الجَنّة وأُدخِلَ النار فقد خابَ، وفيه رَدٌّ لزَعْمِ مَن يَزعُمُ أنْ لا بعْثَ ولا حَشْرَ، وأنّ الأرواحَ المُفارِقةَ بعدَ الموتِ إمّا في السعادةِ أو الشّقاوة، والحديثُ أخرَجَهُ التِّرمِذيُّ عن أبي سعيد[1].

---

(١) سنن الترمذيّ (٢٤٦٠) وقال: حديثٌ حسن غريبٌ لا نعرفُه إلّا من هذا الوجه.

﴿فَقَدْ فَازَ﴾: فقد حصَلَ له الفوزُ المُطلَق المُتناوِلُ لكلِّ ما يُفازُ به، ولا غايةَ للفوزِ وراءَ النَّجاة مِنْ سَخَطِ الله والعذابِ السَّرْمد، ونَيْلِ رِضْوانِ الله والنَّعيمِ المُخلَّد. اللهمَّ وفِّقْنا لِـما نُدرِكُ به عندك الفوزَ في المآب. وعن النبيِّ ﷺ: «مَن أحبَّ أنْ يُزَحْزَحَ عن النارِ ويُدْخَلَ الجنّةَ فلْتُدْرِكْه منيَّتُه وهو مؤمنٌ بالله واليوم الآخر، ويأتي إلىٰ الناسِ ما يُحِبُّ أنْ يؤتىٰ إليه»، وهذا شاملٌ للمُحافظةِ علىٰ حُقوقِ الله وحُقوقِ العِباد. شَبَّهَ الدنيا بالمَتاعِ الذي يُدَلَّسُ به علىٰ المُسْتام ويُغَرُّ حتىٰ يَشترِيَه، ثُمَّ يتبيَّنُ له فَسادُه ورَداءتُه، والشيطانُ هو المدلِّسُ الغَرُور. وعن سَعيدِ بنِ جُبَير: إنَّما هذا لِـمَن آثَرَها علىٰ الآخرة، فأمّا مَن طَلَبَ الآخرةَ بها فإنّها مَتاعُ بَلاغ. ....

قولُه: (فقد حصَلَ له الفَوزُ المطلَق)، أوقَعَ ﴿فَقَدْ فَازَ﴾ المطلَق جزاءً للشَّرطِ المقيَّـد للزَّحزحةِ عن النارِ وإدخالِ الجنّةِ لِيَدُلَّ علىٰ أنّ حقيقةَ الفوزِ هذا وليسَ دونَه فوزٌ وإنْ سُمّيَ به، روينا عن الإمام أحمدَ والتِّرمذيِّ والدّارميّ، عن أبي هُريرةَ، أنّ رسولَ الله ﷺ قال: «مَوضعُ سَوْطٍ في الجنّة خيرٌ منَ الدُّنيا وما فيها، فاقرؤوا[1] إن شئتُم: ﴿فَمَن زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ وَأُدْخِلَ ٱلْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا مَتَٰعُ ٱلْغُرُورِ﴾»[2].

قولُه: (ما يُحِبُّ أن يُؤتىٰ إليه)[3]، الضّميرُ المستترُ في «يُؤتىٰ» راجعٌ إلىٰ «ما». **الأساس**: أَتَىٰ إليه إحساناً: إذا فعَلَهُ، أي: يُحسِنُ إلىٰ الناسِ ما يُحبُّ أن يُحسَنَ إليه.

قولُه: (المُستام)، أي: المشتري، **المُغرِب**: لا يَسومُ الرجلُ علىٰ سَوْم أخيه، أي: لا يشتري، ورُوِيَ: لا يَستامُ ولا يَبْتاع[4].

قولُه: (متاعُ بلاغٍ)، أي: يبلُغُ بالدُّنيا إلىٰ الآخِرة.

---

(١) في (ي) و(د): «واقرؤوا».

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٩٦٥١) والدّارميّ (٢٨٣٨) وابن ماجه (٤٣٣٥) والترمذيّ (٣٢٩٢) والنسائيّ في «السنن الكبرىٰ» (١١٠٨٥) وغيرهم.

(٣) هو جزءٌ من حديثٍ صحيح أخرجه مسلم (١٨٤٤) من حديثِ عبد الله بن عمرو بن العاص.

(٤) «المغرِب في ترتيب المعرب» (٣: ١١٣).

خُوطِبَ المؤمنون بذلك؛ ليُوَطِّنوا أنفُسَهم علىٰ احتمالِ ما سيَلقَوْن من الأذىٰ والشَّدائدِ والصَّبرِ عليها، حتىٰ إذا لَقُوها لَقُوها وهم مُستعِدُّون، لا يرهَقُهم ما يَرْهَقُ مَن تُصِيبُه الشِّدَّة بَغْتةً فيُنكِرُها، وتَشمئِزُّ منها نَفْسُه.

[﴿لَتُبْلَوُنَّ فِىٓ أَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓا۟ أَذًى كَثِيرًا ۚ وَإِن تَصْبِرُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ فَإِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾ ١٨٦]

والبلاءُ في الأنفُس: القَتْلُ، والأسْر، والجِرَاح، وما يَرِدُ عليها مِنْ أنواعِ المَخاوِفِ والمَصائب؛ وفي الأموال: الإنفاقُ في سُبُلِ الخير، وما يقعُ فيها مِنَ الآفات؛ **وما يَسمعون مِنْ أهلِ الكتاب**: المَطاعِنُ في الدِّين الحَنيف، وصَدُّ مَن أرادَ الإيمان، وتَخْطئةُ مَن آمن، وما كانَ مِنْ كَعْبِ بنِ الأشْرف مِنْ هِجائه لرسول الله ﷺ، وتَحْريضِ المشركين، ومِنْ فِنْحاصَ، ومِنْ بَني قُرَيْظةَ والنَّضير. ﴿فَإِنَّ ذَٰلِكَ﴾: فإنَّ الصَّبْرَ والتقوىٰ، ﴿مِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾: **مِنْ مَعْزُوماتِ الأمور**، أيْ: مما يَجِبُ العَزْمُ عليه مِنَ الأُمور، أوْ: **ممَّا عَزَمَ الله أن يكونَ**، يعني: **أنّ ذلك عَزْمةٌ من عَزَماتِ الله**، لا بُدَّ لكم أنْ تَصبِروا وتَـتَّقُوا.

قولُه: (وما يَسمَعون) إلىٰ آخرِه: عطفٌ علىٰ قولِه: البلاءُ أي: البلاءُ في الأنفُس: القَتْلُ وما يَرِدُ عليها، وفي الأموالِ: الإنفاقُ وما يقَعُ فيها، وفي الدِّين: المَطاعِن وما يسمَعون، لكنْ غيَّرَ العِبارةَ فجعَلَ «ما يَسمعونَ» مبتدأً والخبرَ «المطاعن»، وعطَفَ «صَدُّ» و«تخطئةُ» وما كان علىٰ الخبَر.

قولُه: (من معزوماتِ الأمور)، جعَلَ المصدَر في تأويلِ المفعولِ وجمعَهُ لإضافتِه إلىٰ الأمورِ، أو «ممّا عزَم الله»: معطوفٌ علىٰ «ما يجبُ»، ويجوزُ أن يُعطَفَ علىٰ «معزومات».

قولُه: (عَـزْمةٌ مِن عزَماتِ الله)، العَـزْمُ يَجيءُ لمعنيَـيْنِ: بمعنىٰ الجِدِّ والصَّبر، وبمعنىٰ الفريضةِ أيضاً، والمصنِّفُ حمَلَ الآيةَ علىٰ المعنيَيْن.

[﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ فَنَبَذُوهُ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ وَٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا ۖ فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ ﴾ ١٨٧]

﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ﴾: واذكُرْ وَقْتَ أخْذِ الله ميثاقَ أهلِ الكتاب. ﴿لَتُبَيِّنُنَّهُۥ﴾: الضميرُ لـ﴿ٱلْكِتَٰبَ﴾، أُكِّد عليهم إيجابُ بيانِ الكتاب واجتنابُ كِتْمانه، كما يؤكَّد على الرَّجلِ إذا عُزِمَ عليه وقيل له: آلله لتفعلَنَّ. ﴿فَنَبَذُوهُ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ﴾: فنَبذُوا المِيثاقَ وتأكيدَه عليهم، يعني: لَمْ يُراعُوه ولم يَلتفِتُوا إليه. والنَّبْذُ وراءَ الظَّهر: مَثَلٌ في الطَّرْحِ وتَرْكِ الاعتداد، ونقيضُه: جَعَلَه نَصْبَ عَيْنَيْه، و: أَلْقاه بين عينَيْه. وكفىٰ به دَليلًا علىٰ أنّه مأخوذٌ علىٰ العُلماء أن يُبيِّنوا الحقَّ للناس وما عَلموه، وأن لا يَكتُموا منه شيئًا لغَرَضٍ فاسد؛ من تَسْهيلٍ علىٰ الظَّلَمة، وتطييبٍ لنُفوسِهم، واستِجْلابٍ لِـمَسارِّهم، أوْ لجَـرِّ منفعةٍ وحُطامِ دنيا، ....

النِّهاية: في الحديثِ «خيرُ الأمورِ عَوازِمُها» أي: فرائضُها التي عزَمَ اللهُ عليك بفعلِها، المعنىٰ: ذواتُ عزْمِها التي فيها عَزْم، وقيل: ما وَكَّدتَ رأيَك وعَزْمَك عليه ووَفَّيْتَ بعهدِ الله فيه، والعَزْم: الجِدُّ والصَّبرُ، ومنه: ﴿فَٱصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْعَزْمِ﴾ [الأحقاف: ٣٥]، ومنه: لِيعْزِمِ المسألة[١]، أي: ليَقْطَعْها.

قولُه: (النَّبذُ وراءَ الظَّهر: مثَلٌ في الطَّرحِ وتَرْكِ الاعتداد)، وأنشَدَ الزجّاجُ للفرَزْدق:

تميمَ بنَ قيْسٍ لا تكـونَنَّ حـاجتي ... بظَهرٍ فلا يَعْيا[٢] عـليَّ جَوابُهـا[٣]

أي: لا تترُكْها لا تعبأُ[٤] بها، ويقالُ للذي يَطرَحُ الشيءَ ولا يعبأُ به: قد جعَلتَ هذا الأمرَ بظَهْرٍ[٥].

---

(١) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه البخاريّ (٦٣٣٨) من حديثِ أنس بن مالك رضيَ الله عنه.
(٢) في (ط): «تعبا».
(٣) «ديوان الفرزدق» (١: ١٠٢).
(٤) في (ط): «يُعبَأ».
(٥) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٩٧).

أوْ لتقيَّةٍ **ممّا لا دليلَ عليه** ولا أمارة، أوْ لبُخلٍ بالعِلْم، وغَيْرةٍ أنْ يُنْسَبَ إليه غيرُهم. وعن النبيِّ ﷺ: «**مَن كَتَمَ عِلْمًا عن أهْلِه** أُلجِمَ بِلجامٍ مِنْ نار»، وعن طاووس: أنّه قال لوَهْبٍ: إنّي أرىٰ اللهَ سوف يعذِّبُك بهذه الكُتب. وقال: والله لو كنتَ نبيًّا فكتمْتَ العِلْمَ كما تكتُمُه لرأيتُ أنّ اللهَ سيُعذِّبُك. وعن محمّدِ بنِ كَعْبٍ: لا يَحِلُّ لأحدٍ من العُلماءِ أنْ يسكُتَ علىٰ عِلْمِه، ولا يحِلُّ لجاهلٍ أنْ يسكُتَ علىٰ جَهْلِه حتىٰ يَسْأل. وعن عليٍّ رضي الله عنه: ما أخَذَ اللهُ علىٰ أهلِ الجَهْل أنْ يتعلَّموا حتىٰ أخَذَ علىٰ أهلِ العِلْمِ أنْ يُعَلِّموا. **وقُرئ: (ليُبيِّنُنَّه)**، (ولا يَكْتمونه) بالياء؛ لأنّهم غَيَبٌ؛ وبالتاءِ علىٰ حكايةِ مُخاطبتِهم، كقوله: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ فِي ٱلْكِتَٰبِ لَتُفْسِدُنَّ﴾ [الإسراء: ٤].

[﴿ لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَوا۟ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا۟ بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا۟ فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ ٱلْعَذَابِ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ ١٨٨]

﴿لَا تَحْسَبَنَّ﴾: خطابٌ لرسولِ الله ﷺ، وأحدُ المفعولَيْن: ﴿ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ﴾، والثاني: ﴿بِمَفَازَةٍ﴾. وقوله: **﴿فَلَا تَحْسَبَنَّهُم﴾ تأكيدٌ**، ....

قولُه: (**ممّا لا دليلَ عليه**): متعلّقٌ بتَقِيّةٍ، أي: الاتّقاءُ مِن شيءٍ لا دليلَ ولا أمارةَ علىٰ اتّقائه.

قولُه: (**مَن كتَمَ علماً عن أهلِه**). الحديثُ مِن روايةِ أبي داودَ والتِّرمذيّ، عن أبي هُرَيرة، قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: «مَن سُئلَ عِلماً يَعلمُه فكتَمَهُ أُلجِمَ بلِجامٍ مِن نار»[1].

قولُه: (**وقُرِئَ: ليُبيِّنُنَّه**) بالياءِ التّحتانيّة: ابنُ كثيرٍ وأبو عمرو، والباقونَ: بالتاء[2].

قولُه: (**﴿فَلَا تَحْسَبَنَّهُم﴾: تأكيدٌ**)، قالَ الزجّاجُ: العربُ تُعيدُ إذا طالتِ القصّةُ «حَسِبتَ» وما أشبَهها إعلاماً أنّ الذي جَرىٰ متّصلٌ بالأوّلِ وتوكيداً، فتقولُ: لا تَظُنَّنّ زيداً إذا جاءَكَ وكلَّمَك بكذا وكذا فلا تَظُنَّنَّهُ صادقاً، فتُعيدُ «لا تَظُنَّنّه» توكيداً وتوضيحاً[3].

---

(١) أخرجه أبو داود (٣٦٥٨) والترمذيّ (٢٦٤٩) وحسَّنَه، وانظر تمامَ تنقيده في «تخريجِ أحاديثِ الكشّاف» للحافظ الزيلعيّ (١: ٢٥٢).

(٢) انظر: «التيسير» للداني ص٩٣.

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٩٨).

تقديرُه: لا تحسبنَّهم فلا تحسبنَّهم فائزينَ. وقُرِئ: (لا تحسبُنَّ)، (فلا تحسبُنَّهم) بضمِّ الباء علىٰ خِطابِ المؤمنين؛ (ولا يحسبَنَّ)، **(فلا يحسبَنَّهم) بالياءِ وفتحِ الباء فيهما**، علىٰ أنَّ الفعلَ للرسول. وقرأ أبو عمرٍو بالياءِ وفتحِ الباء في الأوّل، وضمِّها في الثاني، علىٰ أنّ الفعلَ لـ﴿ٱلَّذِينَ يَفۡرَحُونَ﴾، والمفعولَ الأوّل محذوفٌ علىٰ: لا يَحسبَنَّهم الذين يَفرحون بمَفازة، بمعنىٰ: لا يحسبَنَّ أنفسُهم الذين يَفْرحون فائزين، و(فلا يحسبُنَّهم) تأكيدٌ. ومعنىٰ ﴿بِمَآ أَتَوا﴾: بما فَعَلوا. و«أتىٰ» و«جاء» يُستعملان بمعنىٰ «فَعَلَ»، قال اللهُ تعالىٰ: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ وَعۡدُهُۥ مَأۡتِيّٗا﴾ [مريم: ٦١]، ﴿لَقَدۡ جِئۡتِ شَيۡـٔٗا فَرِيّٗا﴾ [مريم: ٢٧]، وتدلُّ عليه قراءةُ أُبَيٍّ: (يَفْرَحون بما فَعَلوا)، وقُرِئ: (آتَـوْا) بمعنىٰ: أعطَوْا، وعن عليٍّ رضي الله عنه: (بما أُوْتُوا). ومعنىٰ ﴿بِمَفَازَةٖ مِّنَ ٱلۡعَذَابِ﴾: بمَنْجاةٍ منه. رُوِيَ: أنّ رسولَ الله ﷺ سألَ اليهودَ عن شيءٍ ممّا في التوراة، فكَتَمُوا الحقَّ وأخبَرُوه بخِلافه، وأَرَوْه أنهم قد صَدَقُوه، واستَحْمَدُوا إليه، وفَرِحُوا بما فَعَلُوا، فأَطْلَعَ اللهُ رسولَه علىٰ ذلك وسَلّاه بما أنزل مِن وعيدِهم، أي: لا تَحسبَنَّ اليهودَ الذين يَفْرَحون بما فَعَلُوا مِن تَدْليسِهم عليك ويُحِبُّون أن تَحْمَدَهم بما لم يَفْعَلوا من إخبارِك بالصِّدق عمّا سألْتَهم عنه ناجِينَ من العَذاب. ومعنىٰ (يفرحون بما أوتُوا): بما أُوتوه مِنْ عِلْم التوراة. وقيل: يَفْرَحون بما فَعَلُوا مِنْ كِتْمانِ نَعْتِ رسولِ الله ﷺ. ﴿وَّيُحِبُّونَ أَن يُحۡمَدُواْ بِمَا لَمۡ يَفۡعَلُواْ﴾ من اتِّباعِ دِيْنِ إبراهيم؛ حيثُ ادَّعَوْا أنّ إبراهيمَ كان علىٰ اليهوديّة وأنّهم علىٰ دِيْنِه. ....

وقال القاضي: المعنىٰ: ولا تحسَبَنَّ الذين يفرَحونَ بما فعَلوا من التدليس وكِتمانِ الحقِّ ويُحِبّونَ أن يُحمَدوا بما لم يَفعَلوا منَ الوفاءِ بالميثاقِ وإظهارِ الحقِّ والإخبارِ بالصِّدقِ بمَنجاةٍ من العذاب[1].

قولُه: («فلا يحسبَنَّهم» بالياءِ وفَتْح الباء)، قرأَها: نافعٌ وابنُ عامر، والباقونَ: بالتاءِ الفَوْقانيّةِ فيهما وفَتْح الباء[2].

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ١٢٨).

(٢) كذا ذكر المؤلف رحمه الله، والذي ذكره الداني في «التيسير» ص٩٣ وغيرُه من أهل القراءات أن قراءة ابن كثير وأبي عمرو: «فلا يَحسَبُنَّهم» بالياء وضم الباء، وقراءة الباقين: بالتاء وفتح الباء.

وقيل: إنهم قومٌ تخلَّفوا عن الغَزْوِ مع رسولِ الله ﷺ، فلمّا قَفَلَ اعتَذَرُوا إليه بأنّهم رأَوُا المصلحةَ في التخلُّف، واستَحْمَدوا إليه بتَرْكِ الخُروج. وقيل: هم المنافقون يَفْرَحون بما أَتَوْا مِنْ إظهارِ الإيمانِ للمسلمين ومُنافَقتِهم وتوصُّلِهم بذلك إلىٰ أغراضِهم، ويَسْتَحمِدون إليهم بالإيمانِ الذي لم يَفْعَلوه علىٰ الحقيقة؛ لإبْطانِهم الكُفر. **ويجوزُ أن يكونَ شاملًا لكلِّ مَن يأتي بحَسَنةٍ فيفرحُ بها فَرَحَ إعجابٍ**، ويُحِبُّ أن يحمدَه الناسُ ويُثنوا عليه بالديانةِ والزهدِ بما ليس فيه.

[﴿ وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ * إِنَّ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَءَايَٰتٍ لِّأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ * ٱلَّذِينَ يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَٰطِلًا سُبْحَٰنَكَ فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ ﴾ ١٨٩-١٩١]

قولُه: (**ويجوزُ أن يكونَ شاملاً لكلِّ مَن يأتي بحسَنةٍ فيَفرَحُ بها فرحَ إعجاب**)، يعني: إنْ فَرِحَ أنهُ مُوفَّقٌ من الله فلا بأسَ به، روينا عن مسلم، عن أبي ذرٍّ قال: قيل لرسولِ الله ﷺ: أرأيتَ الرجُلَ يعمَلُ العمَلَ مِنَ الخَيرِ ويحمَدُه الناسُ عليه؟ قال: «تلكَ عاجِلُ بُشْرىٰ المؤمنين»[(1)].

وعن البخاريِّ ومسلمٍ والتِّرمذيّ، عن حُمَيدِ بنِ عبدِ الرَّحمٰن بن عَوْف، أنّ مروانَ قال لبوّابه: اذهَبْ يا رافعُ إلىٰ ابنِ عبّاس فقُلْ: لئن كان كلُّ امرئٍ مِنّا فَرِحَ بما أتىٰ وأحَبَّ أن يُحمَدَ بما لم يفعَلْ مُعذَّباً لنُعذَّبَنَّ أجمَعون، فقال ابنُ عبّاس: ما لكم ولهذه الآية؟ إنّما نزَلت في أهلِ الكتاب، ثُمّ تلا ابنُ عباس: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ﴾ الآية وتلا ابنُ عباس: ﴿ لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَوا۟ ﴾ الآية[(2)]، وقال ابنُ عبّاس: سألَهم النبيُّ ﷺ عن شيءٍ فكتَموهُ إيّاهُ وأخبَروهُ بغيره، فأرَوْه أنْ قدِ استحمَدوا إليهِ بما أخبَروهُ عنه فيما سألَهم وفَرِحوا بما أَتَوْا مِن كتمانِهم إيّاه ما سألَهم عنهُ. استحمَدوا إليه أي: طلَبوا منه أن يَحمَدَهم.

الأساس: استحمَدَ اللهُ علىٰ خَلْقِه بإحسانِه إليهم وإنعامِه عليهم.

---

(١) أخرجه مسلم (٢٦٤٢).

(٢) أخرجه البخاريّ (٤٥٦٨) ومسلم (٢٧٧٨) والترمذيّ (٣٠١٤) وغيرهما.

﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ فهو يَمْلِكُ أمْرَهم، وهو ﴿عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ فهو يقدرُ علىٰ عِقابِهم. ﴿لَأيَٰتٍ﴾ لأدلّةً واضحةً علىٰ الصانعِ وعظيمِ قُدْرتِه وباهِرِ حِكْمته، ﴿لِّأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ﴾: للّذين يَفْتَحون بَصائرَهم للنَّظَرِ والاستدلالِ والاعتبار، ولا يَنْظُرون إليها نَظَرَ البَهائمِ غافِلينَ عمّا فيها مِنْ عجائبِ الفِطَر. وفي النَّصائح الصِّغار: امْلأْ عينَيْك من زِيْنَةِ هذه الكواكب، وأجِلْهما في جُمْلةِ هذه العجائب، متفكِّرًا في قُدْرةِ مُقدِّرِها، متدبِّرًا حِكْمةَ مدبِّرِها، قَبْلَ أن يُسافِرَ بك القَدَر، ويُحالَ بينك وبَيْنَ النَّظَر.

وعن ابنِ عمرَ رضي الله عنهما: قلتُ لعائشةَ رضي الله عنها: أخبريني بأعجَبِ ما رأيتِ مِنْ رسولِ الله ﷺ. فبَكَتْ، وأطالَتْ، ثُمَّ قالت: كلُّ أمْرِه عَجَب؛ أتاني في لَيْلتي، فدَخَلَ في لِحافي حتىٰ ألصَقَ جِلْدَه بجِلْدي، ثُمَّ قال: «يا عائشةُ، هل لكِ أنْ تأْذَني لِيَ الليلةَ في عِبادةِ ربِّي؟»، فقلتُ: يا رسولَ الله، إنِّي لأُحِبُّ قُرْبَك، وأُحِبُّ هَواك، قد أذِنْتُ لك. فقامَ إلىٰ قِرْبةٍ من ماءٍ في البيت، فتوضَّأَ ولم يُكثِرْ مِن صَبِّ الماء، ....

قوله: (فهو يملكُ أمرَهم)، فيه تهديدُ اليهود، والفاءُ جواب شرط محذوف، والمرادُ بالسماوات والأرض جميعُ العالَم، أو التقدير: إذا كان اللهُ مالكَ العالَم، وهو من جملته، قادراً علىٰ كل شيء، وهم من مقدوراته؛ فيلزم أن يكون مالكاً لأمرِهم وقادراً علىٰ عقابهم[1].

قولُه: (وأحبّ هَواك)[2] يعني: مَهْواكَ أي: ما تَهواهُ مِنَ العبادةِ[3]، أمّا الحديثُ فقد رُوينا عن البُخاريِّ ومسلم ومالكٍ وأبي داودَ، عن ابنِ عبّاس قال: بِتُّ في بيتِ خالتي مَيْمونة، فتحدَّثَ رسولُ الله ﷺ مع أهلِه ساعةً ثُمّ رقَدَ، فلمّا كان ثلُثُ اللّيلِ الآخِر قعَدَ فنظَرَ إلىٰ السماءِ فقال: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَأٓيَٰتٍ لِّأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ ثُمّ قام فتوضّأَ واستَنَّ فصَلّىٰ، وفي رواية: ثُم خرَجَ إلىٰ الصَّلاةِ فصَلّىٰ، فجعَلَ يقولُ في صلاتِه أو

---

(١) من قوله: «قوله: فهو يملك أمرهم» إلىٰ هنا أثبتناه من (ط).

(٢) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه ابن حبّان (٦١٩)، وانظر تمام تخريجه في: «تخريج أحاديث الكشاف» (١: ٢٦٠).

(٣) في (ط): «العباد».

في ثُمَّ قامَ يُصلِّي، فقرأَ مِنَ القُرآن وجَعَلَ يَبْكي حتىٰ بَلَغَ الدُّموعُ حَقْوَيْه، ثم جَلَسَ فحَمِدَ اللهَ وأثْنىٰ عليه، وجَعَلَ يَبْكي، ثُمَّ رَفَعَ يدَيْه فجَعَلَ يَبْكي حتىٰ رأيتُ دموعَه قد بلَّتِ الأرض، فأَتاه بلالٌ يُؤذِنُه بصلاةِ الغَداة، فرآه يَبْكي، فقال له: يا رسولَ الله، أتَبْكي وقد غَفَرَ اللهُ لك ما تقدَّمَ مِنْ ذَنْبِك وما تأخَّر؟! فقالَ: «يا بلالُ، أفلا أكونُ عَبْدًا شَكُورًا؟!»، ثم قال: «وما ليَ لا أبْكي وقد أنْزَلَ اللهُ عليَّ في هذه الليلة: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾؟!، ثم قالَ: «ويلٌ لمن قَرَأَها ولم يتفكَّرْ فيها». ورُوِيَ: «ويلٌ لمن لاكَها بين فكَّيْه ولم يتأمَّلْها». وعن عليٍّ رضي الله عنه: أنّ النبيَّ ﷺ كانَ إذا قامَ مِنَ الليل يَتسوَّك، ثم يَنظُرُ إلىٰ السَّماء، ثُمَّ يقولُ: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾. وحُكِيَ: أنّ الرَّجلَ مِنْ بَني إسرائيلَ كان إذا عَبَدَ اللهَ ثلاثين سَنةً أظلَّتْه سحابةٌ، فعَبَدَها فتًى مِنْ فِتْيانِهم فلَمْ تُظِلَّه، فقالت له أُمُّه: لعلَّ فَرْطةً فَرَطَتْ منك في مُدَّتِك.........

سُجودِه: «اللهُمَّ اجعَلْ في قلبي نوراً وبصَري نُوراً، وعن يميني نوراً وعن شِمالي نوراً، وأمامي نوراً وخَلْفي نوراً، وفَوقي نوراً وتحتي نوراً، واجعَلْني نوراً»[1]. وفي رواية: ثمّ تلا هذه الآيات[2].

قولُه: (حَقْوَيْه)، النِّهاية: الأصلُ في الحَقْوِ: مَعْقَدُ الإزار، وجَمْعُه أحقٍ وأحقاء، ثُمّ سُمّيَ به الإزارةُ[3] للمجاوَرة.

قولُه: (لاكَها)، الأساس: لاكَ اللُّقمة يَلوكُها، ولاكَ الفرَسُ اللِّجامَ، ومنَ المجاز: وهُو يَلوكُ أعراضَ الناس.

قولُه: (فعبَدَها فتىً مِن فِتيانِهم فلمْ) أي: فعبَدَ اللهَ في تلكَ المُدّة فلم تُظِلَّه أو فلم يرَ شيئاً، وقيل: الصّوابُ أنْ لا يُسكَتَ عن متعلَّق «لم» دونَ «لمّا»، وفي بعضِ النُّسخ: فلم تُظلَّه.

---

(١) أخرجه البخاريّ (٤٥٦٩) ومسلم (٧٦٣) ومالك في «الموطّأ» (١: ٣٥٤) وأبو داود (١٣٥٥) وغيرهم.

(٢) في (ط): «الآية».

(٣) في (ط): «الإزار».

فقال: ما أذكُر. قالت: لعلَّك نَظَرْتَ مرَّةً إلىٰ السماءِ ولَمْ تَعتبِرْ قال: لعلَّ. قالت: فما أُتِيتَ إلّا مِن ذاك. ﴿ ٱلَّذِينَ يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ ﴾ ذِكْرًا دائبًا علىٰ أيِّ حالٍ كانوا؛ مِنْ قيامٍ وقُعودٍ واضْطِجاع، لا يُخِلُّون بالذِّكْرِ في أغلبِ أحوالهم. وعن ابنِ عمرَ وعُروةَ بنِ الزُّبير وجماعةٍ: أنَّهم خَرَجُوا يومَ العِيْدِ إلىٰ المُصلَّىٰ، فجَعَلُوا يَذكُرون اللهَ، فقال بعضُهم: أمَا قالَ اللهُ تعالىٰ: ﴿يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَـٰمًا وَقُعُودًا﴾؟ فقاموا يَذكُرون اللهَ علىٰ أقدامِهم. وعن النبيِّ ﷺ: «مَنْ أحبَّ أنْ يَرْتَعَ في رِياضِ الجَنَّةِ فلْيُكثِرْ ذِكْرَ الله». وقيل: مَعْناه: يُصلُّون في هذه الأحوالِ علىٰ حسبِ استطاعتِهم. قالَ رسولُ الله ﷺ لعمرانَ بنِ الحُصَيْن: «صلِّ قائمًا، فإن لم تستطعْ فقاعدًا، فإن لم تستطعْ فَعَلَىٰ جَنْبٍ تُومئ إيماءً». وهذه حجّةٌ للشافعيِّ رحمَه اللهُ في إضجاعِ المريضِ علىٰ جنبِه كما في اللَّحْد. ....

قولُه: (ذِكْراً دائباً)، الجَوهريّ: يقال: دأَبَ فلانٌ[1] في عمَلِه: جَدَّ وتَعِب، دَأْباً ودُؤوباً، فهُو دَئِيب.

قال أوّلاً: علىٰ كلِّ حالٍ وعلىٰ أيِّ حال[2] ثُم في أغلبِ أحوالِهم، وذلك أنّ قولَه: «لا يُخِلُّونَ بالذِّكرِ في أغلَبِ أحوالِهم» جملةٌ مؤكِّدةٌ لقولِه: «يَذكُرونَ اللهَ ذكْراً دائباً علىٰ كلِّ حال»، ومفسِّرةٌ له؛ لأنّ الكُلَّ يُطلَقُ علىٰ الأكثر، قالَ اللهُ تعالىٰ علىٰ لسانِ سُليمانَ عليه السلام: ﴿وَأُوتِينَا مِن كُلِّ شَىْءٍ﴾ [النمل: ١٦]، وفي حقِّ بلقيس: ﴿وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَىْءٍ﴾ [النمل: ٢٣]، كما تقولُ: فلانٌ يقصِدُه كلُّ أحد، ويَعلَمُ كلَّ شيء، تريدُ كثرةَ قُصّادِه، ورجوعَه إلىٰ غزارةٍ في العلم.

قولُه: (لعمرانَ بن الحُصين)، الحديثُ أخرجَهُ البخاريُّ والتِّرمذيُّ وغيرُهما[3]، وهذا الحديثُ حُجّةٌ للشافعيِّ رضيَ اللهُ عنه في أنّ المريضَ يُصلّي مضطجعاً علىٰ جَنبِه الأيمن، مستقبلاً بمَقاديم بدَنِه.

---

(١) في (ط): «فلان دأب».

(٢) قوله: «وعلىٰ أي حال» ساقط من (ط) و(ي) و(د).

(٣) أخرجه البخاري (١١١٧) والترمذيّ (٣٧١).

وعندَ أبي حَنيفةَ رحمَه الله: أنه يستلقي حتىٰ إذا وَجَدَ خِفّةً قَعَد. ومحلُّ «على جنوبهم» نصْبٌ علىٰ الحالِ عطفًا علىٰ ما قبلَه، كأنه قيل: قيامًا وقعودًا ومُضْطجعين. ﴿وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾، وما يدلُّ علَيه اختراعُ هذه الأجرامِ العظام، وإبداع صَنْعتِها، وما دُبِّرَ فيها ممّا تكِلُّ الأفهامُ عن إدراكِ بعْضِ عجائبِه علىٰ عِظَمِ شأنِ الصّانع وكبرياءِ سُلْطانِه.

وعن سفيانَ الثوريّ: أنه صلّىٰ خلْفَ المقامِ ركعتَينِ ثمَّ رفعَ رأسَه إلىٰ السّماء، فلمّا رأىٰ الكواكبَ غُشِيَ عليه، وكانَ يبولُ الدّمَ من طُولِ حزنِه وفكرتِه. وعن النبيِّ ﷺ: «بينما رجلٌ مُسْتلقٍ علىٰ فراشِه، إذ رَفَعَ رأسَه فنظرَ إلىٰ النّجومِ وإلىٰ السماءِ فقال: أشهدُ أن لكِ ربًّا وخالقًا، اللّهمّ اغفرْ لي، فنظرَ اللهُ إليه فغَفَرَ له». وقالَ النبيُّ ﷺ: «لا عبادةَ كالتفكّر». وقيل: الفكرةُ تُذْهِبُ الغَفْلة، وتُحْدِثُ للقلْبِ الخَشْيَة، كما يُحْدِثُ الماءُ للزّرعِ النّبات، وما جُلِيَتِ القلوبُ بمثْلِ الأحْزان، ولا استنارتْ بمثْلِ الفِكْرة.

ورُوِيَ عن النبيّ ﷺ: «لا تُفضّلوني علىٰ يُونُسَ بنِ متّىٰ، ....

قولُه: (علىٰ عِظَمِ شأنِ الصانع). عِظَم: بدلٌ منَ الضّميرِ المجرورِ في قولِه: «وما يدُلُّ عليه»، بإعادةِ العامل، كقولِه تعالىٰ: ﴿لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ﴾ [الأعراف: ٧٥]، والأَوْلىٰ أن لا يُعطَفَ «ما دُبِّر» علىٰ «ما يَدُلُّ عليه»، بل علىٰ «صنعتِها» ويجعَلَ «ما» في «ما دُبّر»: موصولةً، و«مِن» في «ممّا تكِلُّ»: بيانَ «ما دبّر»، لئلّا يلزَمَ الفصلُ بينَ البدَل والمُبدَل بالأجنبيِّ فيُؤدِّيَ إلىٰ المعاظَلة.

قولُه: (لا تُفضِّلوني علىٰ يونُسَ بنِ مَتّىٰ) إلىٰ آخرِه، الروايةُ عن البخاريِّ ومسلم وأبي داودَ، عن ابنِ عبّاس، أنّ النبيَّ ﷺ قال: «لا ينبغي لأحدٍ أن يقولَ: أنا خيرٌ من يونُسَ بنِ مَتّىٰ»[1]، وعن البخاريِّ، عن أبي هُريرةَ: «مَن قال: أنا خيرٌ مِن يونُسَ بنِ مَتّىٰ فقد كذَب»، ورَواهُ أبو داودَ، عن أبي سعيد[2].

فإن قلتَ: كيفَ الجمعُ بينَ هذه الأحاديث وبيْنَ ما جاءَ في فضائلِ سيِّدِ المرسلين، منها ما

---

(١) أخرجه البخاريّ (٣٤١٣)، ومسلم (٢٣٧٦) وأبو داود (٤٦٦٩) وغيرهما.

(٢) «صحيح البخاري» (٤٦٠٤). وليست الرواية في «سنن أبي داود» كما ذكر المصنّف رحمه الله.

....

رويناعن التِّرمذيِّ، عن أبي سعيد[1]، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «أنا سيِّدُ ولَدِ آدمَ يومَ القيامة ولا فخْرَ، وبيَدي لواءُ الحَمْدِ ولا فخر، وما مِن نبيٍّ يومَئذٍ آدمُ فمَن سواهُ إلّا تحتَ لوائي»[2] الحديث.

قلتُ: الوجهُ ما قال صاحبُ «الجامع» أنّ قولَه: «أنا سيِّدُ ولَدِ آدم» إنّما هُو إخبارٌ عمّا أكرَمَهُ اللهُ تعالىٰ به منَ الفَضْلِ والسُّؤدَد، وتحدُّثٌ بنعمةِ الله عنده، وإعلامٌ لأُمّتِه بذلك ليكونَ إيمانُهم به علىٰ حسَبِ ذلك، وأمّا قولُه ﷺ في يونُس عليه السلامُ فيُحمَلُ علىٰ سبيلِ الهَضْمِ وإظهارِ التواضُعِ لربِّه، أي: لا ينبغي لي أن أقول: أنا خيرٌ منه؛ لأنّ الفضيلةَ التي نِلتُها كرامةً منَ الله تعالىٰ وخُصوصيّةً منه لم أنَلْها من قِبَلِ نَفْسي، ولا بلَغتُها بقُوّتي، فليسَ لي أن أفتخرَ بها، وإنّما يجبُ عليَّ الشكرُ عليها، وإنّما خَصَّ يونُسَ بالذِّكرِ لِما قصَّه اللهُ من قلّةِ صبرِه علىٰ أذىٰ قومِه، فخرَجَ مُغاضِباً ولم يَصبِرْ كما صبَرَ أولو العزْمِ منَ الرُّسُل[3].

وقلتُ: وعُلِمَ من ذلك أنّ قولَه ﷺ: «مَن قال: أنا خيرٌ من يونُسَ بنِ مَتّىٰ فقد كذَب»، معناه: تعصُّباً، ولذلك قالَ ﷺ: «لا تخايَروا بيْنَ الأنبياء»، رواه أبو داودَ عن أبي سعيد[4]. والأوجَهُ أن تُحمَلَ المُخايَرةُ علىٰ معنىٰ الرِّسالةِ والنُّبوّة، لقولِه تعالىٰ: ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، وأمّا قولُه: «فإنهُ كان يُرفَعُ لهُ في يومٍ مثلُ عمَلِ أهلِ الأرض»، فلم أجِدْه في الأصول[5].

---

(١) قوله: «عن أبي سعيد» ساقط من (ط).

(٢) أخرجه الترمذيّ (٣٦١٥) وأبو داود (٤٦٧٥) وغيرهما، وانظر تمامَ تخريجه في «تخريج أحاديث الكشاف» (٢: ١٧١).

(٣) «جامع الأصول» (٨: ٥٢٧).

(٤) «سنن أبي داود» (٤٦٦٨) وأخرجه البخاريّ بهذا اللفظ (٦٩١٦) من حديثِ أبي سعيدٍ الخدْريّ رضيَ اللهُ عنه.

(٥) وكذا قال الحافظ ابن حجر في «الكافي الشاف» (٤: ٣٦).

فإنه كانَ يُرفَعُ له في كلِّ يومٍ مثلُ عَمَلِ أهلِ الأرْض». قالوا: وإنما كانَ ذلكَ التفكُّرَ في أمرِ الله الذي هو عَمَلُ القلب؛ لأنّ أحدًا لا يَقدِرُ أن يعملَ بجوارحِه في اليومِ مثلَ عملِ أهلِ الأرض. ﴿مَاخَلَقْتَ هَٰذَابَٰطِلًا﴾ علىٰ إرادةِ القَوْل، أي: يقولونَ ذلكَ. وهو في محلِّ الحال، بمعنىٰ: يتفكرونَ قائلين، والمعنىٰ: ما خلقتَه خلقًا باطلًا بغيرِ حِكْمة، بل خلقْتَه لداعي حكمةٍ عظيمة، وهو أن تجعلَها مساكنَ للمكلّفين، وأدلّـةً لهم علىٰ معرفتِك، ووجوبِ طاعتِك، واجتنابِ معصيتِك؛ ولذلكَ وصلَ به قوله: ﴿فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾؛ لأنه جزاءُ مَنْ عصىٰ ولم يُطِعْ. فإن قلتَ: هذا إشارةٌ إلىٰ ماذا؟ قلتُ: إلىٰ الخلق، علىٰ أنّ المرادَ به المخلوق، كأنّه قيل: ويتفكّرونَ في مخلوقِ السّماواتِ والأرض، أي: فيما خُلِقَ منها. ويجوزُ أن يكونَ إشارةً إلىٰ السماواتِ والأرض؛ لأنها في معنىٰ المخلوق، كأنه قيل: ما خلقتَ هذا المخلوقَ العجيبَ باطلًا. وفي ﴿هَٰذَا﴾ ضَرْبٌ من التّعْظيم كقولِه: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ﴾ [الاسراء: ٩]. ويجوزُ أن يكونَ ﴿بَٰطِلًا﴾ حالًا من ﴿هَٰذَا﴾، و﴿سُبْحَٰنَكَ﴾ اعتراضٌ للتنزيهِ من العَبَث، وأن يخلقَ شيئًا بغيرِ حِكْمة.

قولُه: (ولذلك وصلَ): تعليلٌ لتفسيرِه ﴿مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَٰطِلًا﴾ بما أدّىٰ إلىٰ وجوبِ الطاعةِ واجتنابِ المعصية، يعني: دَلَّ قولُه: ﴿فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾ أنّ المقدَّرَ ما ذكَرَ؛ لأنّ الفاءَ الفصيحةَ دَلّتْ علىٰ محذوفٍ يرتبطُ معَها تقديرُه: ﴿رَبَّنَا مَاخَلَقْتَ هَٰذَابَٰطِلًا﴾ بل خلقْتَه للدِّلالةِ علىٰ معرفتِكَ، ومَن عرَفَكَ يجبُ عليه أداءُ طاعتِك واجتنابُ معصيتِك؛ ليَفوزَ بدُخولِ جنّتِك ويتَوقّىٰ به مِن عذابِ نارِك؛ لأنّ النارَ جزاءُ مَن يُخِلُّ بذلك.

قولُه: (فيما خُلِقَ منها) «مِن» في «مِنها»: بيانُ «ما».

قولُه: (وفي ﴿هَٰذَا﴾ ضَـرْبٌ من التعظيم) أي: لفظةِ ﴿هَٰذَا﴾، وذلك أنّ المشارَ إليهِ به هُو خَلْقُ السماواتِ والأرض، وكونُهما خُلِقتا بحقٍّ، وما فيهما من بَدائعِ فِطرتِه وعجائبِ صُنعِه وحُسنِ تدبيرِه ممّا تَكِلُّ الأفهامُ عن إدراكِ بعضِه، وهذه معانٍ دقيقةٌ لطيفةٌ جُعِلت كالمحسوسِ المشارِ إليه بما يُشارُ به إلىٰ المدرَكاتِ بالمَشاعر.

[﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ مَن تُدْخِلِ ٱلنَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُۥ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ * رَّبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِى لِلْإِيمَٰنِ أَنْ ءَامِنُوا۟ بِرَبِّكُمْ فَـَٔامَنَّا ۚ رَبَّنَا فَٱغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّـَٔاتِنَا وَتَوَفَّنَا مَعَ ٱلْأَبْرَارِ * رَبَّنَا وَءَاتِنَا مَا وَعَدتَّنَا عَلَىٰ رُسُلِكَ وَلَا تُخْزِنَا يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۗ إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ ٱلْمِيعَادَ﴾ ١٩٢-١٩٤]

﴿فَقَدْ أَخْزَيْتَهُۥ﴾ فقد أبلغتَ في إخزائه، وهو نظيرُ قولِه: ﴿فَقَدْ فَازَ﴾ [آل عمران: ١٨٥]. ونحوُه في كلامِهم: مَن أدْرَكَ مَرْعى الصَّمّانِ فقد أدْرَك، ومن سَبَقَ فلانًا فقدْ سَبَق.

قولُه: (فقد أبلغتَ في إخزائه)، الرّاغب: خَزِيَ الرجُلُ: لحِقَهُ انكسارٌ إمّا مِن نفْسِه أو مِن غيرِه، فالأوّلُ هُو الحياءُ المُفرِط، ومَصدَرُه: الخَزاية، ورجلٌ خَزْيانُ وامرأةٌ خَزْياءُ، وجمعُه: خَزايا، وفي الحديث: «اللّهم احشُرْنا غيرَ خزايا ولا نادِمين».

والثاني: يقالُ: هُو ضَرْبٌ منَ الاستخفاف، ومصدرُه الخِزْيُ، ورَجُلٌ خَزٍ، قال تعالىٰ: ﴿ذَٰلِكَ لَهُمْ خِزْىٌ فِى ٱلدُّنْيَا﴾ [المائدة: ٣٣]. وأخزىٰ: يقال منهُما، وقولُه تعالىٰ: ﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ مَن تُدْخِلِ ٱلنَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُۥ﴾ يحتملُهما[(١)].

قولُه: (وهُو نَظيرُ قولِه: ﴿فَقَدْ فَازَ﴾) يعني في الإطلاق، وأنّ الجزاءَ والشّرطَ متّحِدانِ معنىً.

قالَ ابنُ الحاجِب في «الأمالي» في قولِه تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾ [المائدة: ٦٧] وضَعَ قولَه: ﴿فَمَا بَلَّغْتَ﴾ في موضع أمرٍ عظيم، أي: فإنْ لم تفعَلْ فقدِ ارتكَبْتَ أمراً عظيماً، ونحوُه قولُك: إذا جئتَ إليَّ فقد جئتَ إلىٰ حاتم، أي: إلىٰ رجُلٍ كريم[(٢)].

قولُه: (مَن أدرَكَ مَرْعى الصَّمّانِ فقد أدرَكَ) أي: أدرَكَ مرعىً ليس بعدَه مرعىً، الصَّمّانُ: جبَل.

---

(١) «مفردات القرآن»، ص٢٨١، وانظر: «تفسير الراغب الأصفهاني» (٣: ١٠٤٧).

(٢) «الأمالي النحوية» لابن الحاجب (١: ٧٩-٨٠).

﴿وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ﴾ اللّامُ إشارةٌ إلىٰ من يُدخَلُ النار، وإعلامٌ بأنّ مَنْ يُدخَلُ النّارَ **فلا ناصرَ له بشفاعةٍ ولا غيرِها**. تقول: سمعتُ رجلًا يقولُ كذا، وسمعتُ زيدًا يتكلّم، فتُوقِعُ الفعْلَ علىٰ الرّجل، وتَحْذِفُ المسموع؛ لأنك وصفْتَه بما يُسْمَع، أو جعلْتَه حالًا عنه، فأغناك عن ذِكْرِه، ولولا الوصْفُ أو الحالُ لم يكنْ منه بدٌّ **وأنْ يُقال: سمعتُ** كلامَ فلانٍ أو قولَه. فإن قلتَ: فأيُّ فائدةٍ في الجمْعِ بينَ المنادِي وينادي؟ قلتُ: ذُكِرَ النّداءُ مُطلقًا ثمّ مقيَّدًا بالإيمان تفخيمًا لشأنِ المنادي؛ **لأنه لا مناديَ أعظمُ** من منادٍ يُنادي للإيمان، ونحوُه قولك: مررْتُ بهادٍ يَهْدي للإسلام، وذلكَ أنّ المنادي إذا أُطْلِقَ ذَهَبَ الوهْم إلىٰ منادٍ للحرْبِ أو لإطفاءِ **النّائرةِ** أو لإغاثةِ المكروبِ أو لكفايةِ بعْضِ النوازلِ أو لبعْضِ المنافع. وكذلكَ الهادي قد يُطلَقُ علىٰ مَنْ يَهْدي للطريقِ ويَهْدي لسدادِ الرّأيِ وغيرِ ذلك. فإذا قلتَ: ينادي للإيمانِ ويهدي للإسلامِ فقد رَفَعْتَ من شأنِ المُنادي والهادي وفخّمْتَه. ....

قولُه: (**فلا ناصرَ لهُ بشفاعةٍ ولا غيرِها**)، قالَ القاضي: لا يَلزَمُ مِن نَفْيِ النُّصْرةِ نفْيُ الشفاعة؛ لأنّ النُّصرةَ: دفْعٌ بقَهْر[١].

قولُه: (**وأن يقال: سَمِعتُ**) عطفٌ علىٰ المُضمَرِ المجرور في «لم يكنْ منهُ بُدٌّ»، والجارُّ في التقديرِ مُعاد، لأنّ حذْفَ الجارِّ معَ أنْ وأنَّ قياسٌ شائع، أي: ولولا الوَصْفُ أو الحالُ لم يكنْ بُدٌّ مِن أن يقالَ: سَمِعتُ كلامَ فلان.

قولُه: (**لأنهُ لا مُناديَ أعظم**): بيانٌ أنّ المقامَ مقامُ التفخيم، وقولُه: «وذلك»: إشارةٌ إلىٰ كيفيّةِ حصولِ التفخيمِ وتحقيقِ حصُولِه.

قولُه: (**النّائرة**)، **المُغرِب**: يقال: بينَهم نائرةٌ، أي: عَداوةٌ وشَحْناءُ، وإطفاءُ النائرةِ عبارةٌ عن تسكينِ الفتنة، وهي فاعلةٌ، منَ «النار»[٢].

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ١٣٢).

(٢) «المغرب في ترتيب المعرب» (١: ٤٧٠).

ويقال: دعاه لكذا وإلىٰ كذا، أو ندَبَه له وإليه، وناداه له وإليه، ونحوُه: هداه للطّريقِ وإليه؛ وذلكَ أنّ معنىٰ انتهاءِ الغايةِ ومعنىٰ الاختصاصِ واقعانِ جميعًا. والمنادي هو الرّسول. ﴿ٱدۡعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [يوسف: ١٠٨]، و﴿ ٱدۡعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ ﴾ [النحل: ١٢٥].

وعن محمّدِ بن كعْب: القرآن..

قولُه: (معنىٰ انتهاءِ الغايةِ ومعنىٰ الاختصاص واقعانِ جميعاً) أي: حاصِلان؛ لأنّ من انتهىٰ إلىٰ الشيءِ اختَصَّ به، قال في قولِه: ﴿يَجۡرِي لِأَجَلٖ مُّسَمّٗى﴾ [الرعد: ٢] و﴿يَجۡرِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّٗى﴾ [لقمان: ٢٩]: «يعني: الانتهاءُ والاختصاصُ؛ كلُّ واحدٍ منهما ملائمٌ لصحّةِ الغرَض، فمعنىٰ ﴿يَجۡرِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّٗى﴾ يبلُغه وينتهي إليه، و﴿لِأَجَلٖ مُّسَمّٗى﴾ معناه: يجري لإدراكِ أجَل».

قولُه: (والمُنادي هو الرسولُ) ﷺ، عن البخاريِّ والتِّرمذيّ، عن جابرٍ قال: جاءتْ ملائكةٌ إلىٰ النبيِّ ﷺ وهُو نائم، قال بعضُهم: إنهُ نائم، وقال بعضُهم: العينُ نائمةٌ والقلبُ يَقْظانُ، فقالوا: إنّ لصاحبِكم هذا مثَلاً فاضرِبوا له مثَلاً، فقالوا: مثَلُه كمثَلِ رجُل بنَىٰ داراً وجعَلَ فيها مائدةً وبعَثَ داعياً، فمَن أجابَ الدّاعيَ دخَلَ الدّارَ وأكلَ منَ المائدة، ومَن لم يُجِب الدّاعيَ لم يَدخُل الدارَ ولم يأكُل منَ المائدة، فقالوا: أوِّلُوها يفْقَهْها، فقال بعضُهم: إنّ العينَ نائمةٌ والقلبُ يَقْظان، فالدّارُ[1]: الجنّةُ، والدّاعي: محمّد، فمَن أطاعَ محمّداً فقد أطاعَ الله، ومَن عصىٰ محمّداً فقد عصىٰ الله، ومحمّدٌ فرْقٌ بينَ الناس[2]. وفي رواية التِّرمذيّ: فاللهُ هُو المَلِك، والدّارُ: الإسلام، والبيتُ: الجنّة، وأنتَ يا محمّدُ رسولٌ، فمن أجابَكَ دخَلَ الإسلامَ، ومَن دخَلَ الإسلامَ دخَلَ الجنّة، ومَن دخَلَ الجنّةَ أكلَ ممّا فيها.

قولُه: (وعن محمّدِ بن كعب: القرآنُ) عن الإمام أحمدَ بن حنبل، عن النّوّاسِ بن سَمْعان، أنّ رسولَ الله ﷺ قال: «ضرَبَ اللهُ مثَلاً صِراطاً مستقيماً، وعلىٰ جَنبَتي الصِّراطِ سُورانِ فيهما أبوابٌ مفتَّحة، وعلىٰ الأبوابِ سُتورٌ مُرخاة، وعندَ رأسِ الصِّراطِ داعٍ يقول: استَقيموا علىٰ

---

(١) في (ي) زاد: «فقال بعضهم» قبل «فالدار».

(٢) أخرجه البخاريّ (٧٢٨١) والترمذيّ (٢٨٦٠) وغيرهما.

﴿أَنْ ءَامِنُوا۟﴾، أي: آمِنوا، أو بأنْ آمِنوا. ﴿ذُنُوبَنَا﴾: كبائرَنا. ﴿سَيِّـَٔاتِنَا﴾: صغائرَنا. ﴿مَعَ ٱلْأَبْرَارِ﴾: مخصوصينَ بصُحْبَتِهم، معدودينَ في جملتِهم. ....

الصِّراطِ ولا تَعُوجوا، وفوقَ ذلك داعٍ يَدعو كلّما همَّ عبدٌ أن يفتَحَ شيئاً مِن تلك الأبوابِ قال: ويْحَك! لا تفتَحْه فإنَّك إنْ تفتَحْه تَلِجْهُ»، ثُمّ فسَّره فأخبَرَ أنّ الصِّراطَ هُو الإسلام، وأنّ الأبوابَ المفتَّحةَ: محارِمُ الله، والسُّتور المُرخاة: حدودُ الله، والدّاعي علىٰ رأسِ الصِّراطِ: هُو القرآن، وأنّ الدّاعيَ مِن فوقِه: هُو واعِظُ الله في قلبِ كلِّ مؤمن[1]. هذا روايةُ رَزينٍ عن ابنِ مسعود.

قولُه: (﴿أَنْ ءَامِنُوا۟﴾ أي: آمِنوا، أو بأنْ آمِنوا) الأوّلُ علىٰ أنّ «أنْ» مفسِّرة؛ لأنّ في ﴿يُنَادِى لِلْإِيمَـٰنِ﴾ معنىٰ القول، والثاني: علىٰ أنَّ «أنْ» مصْدَريّة، قالَ أبو البقاء: «أنْ» مصْدَريّةٌ وُصِلت بالأمرِ، المعنىٰ: ينادي للإيمانِ بأنْ آمِنوا[2].

قولُه: (﴿ذُنُوبَنَا﴾: كبائرَنا، ﴿سَيِّـَٔاتِنَا﴾: صغائرَنا) خُولِفَ بيْنَ معنَـيَيْهما ليكونَ من بابِ التـتميمِ للاستيعابِ كقولِه تعالىٰ: ﴿ٱلرَّحْمَـٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ٣]، أو لأنّ المناسبَ بالذَّنبِ الكبائرُ لأنهُ مأخوذٌ منَ الذَّنوبِ وهُو الدَّلْوُ المَلآن. **الأساس**: تذنَّبَ عليَّ فلانٌ: تجَنّىٰ وتجرَّمَ، وأصبتَ مِن ذَنوبِك، وهي مِلاءُ الدَّلوِ منَ الماء[3].

ولأنّ الشِّركَ يُسمّىٰ ذَنْباً ولا يُسَمّىٰ سيِّئة، ولأنّ الغُفرانَ مختَصٌّ بفعل الله، والتكفيرُ قد يُستعمَلُ في فعلِ العَبْدِ، يقال: كفَّرَ عن يمينِه، ولأنّها مقابِلةٌ للحَسَنة لقولِه تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَـٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [هود: ١١٤] ولا شكَّ أنّها صَغائر.

قولُه: (**مخصوصينَ بصُحبتِهم**). الاختصاصُ مستفادٌ منَ استعمالِ التوقّي[4] معَ الأبرار،

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٧٦٣٤) والطّحاويّ في «شرح مشكل الآثار» (٢١٤٢) والحاكم في «المستدرك» (١: ٧٣) وغيرهم، وهو حديثٌ صحيحٌ، وانظر تمامَ تنقيدِه في التعليق علىٰ «المسند».

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٢٢ وعبارتُه ثمّة: «ويجوزُ أن تكونَ «أن» المصدريّة».

(٣) من قوله: «وأصبت» إلىٰ هنا ساقط من (ط).

(٤) في (ط): «التوقي»، وهو تصحيف.

والأبرار: جَمعُ بَرّ أو بارّ، كرَبّ وأرْباب، وصاحِب وأصحاب. ﴿عَلَىٰ رُسُلِكَ﴾: «علىٰ» هذه صِلةٌ للوعد، كما في قولِك: وعدَ اللهُ الجنّةَ علىٰ الطاعة. والمعنىٰ: ما وعدْتَنا علىٰ تصديقِ رُسلِك، **ألا تراه كيفَ أُتْبِعَ ذِكْرَ المنادي للإيمانِ** وهو الرّسول، وقولَه: ﴿ءَامَنَّا﴾ وهو التصديق. ويجوز أن يكونَ متعلّقًا بمحذوف، أي: ما وعدتنا مُنَزّلًا علىٰ رسلِك، أو محْمولًا علىٰ رَسُلِك؛ لأن الرّسلَ محَمَّلونَ ذلك؛ ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ﴾ [النور: ٥٤] وقيل: علىٰ ألْسِنَةِ رُسلِك. والموعودُ: هو الثواب، وقيل: النُّصْرةُ علىٰ الأعداء. **فإن قلتَ**: كيفَ دَعَوُا اللهَ بإنجازِ ما وَعَدَ واللهُ لا يُخلِفُ الميعاد؟ **قلتُ**: معناه: طلبُ التوفيقِ فيما يَحْفَظُ عليهم أسبابَ إنجازِ الميعاد، وهو بابٌ من اللَّجَأِ إلىٰ اللّـهِ والخضوعِ له، كما كانَ الأنبياءُ علَيهم السَّلام يستغفرونَ معَ عِلْمِهم أنهم مغفورٌ لهم، يقصدونَ بذلكَ التذلُّلَ لربِّهم والتضرُّعَ إليه، واللَّجَأَ الذي هو سيما العبوديّة.

[﴿فَٱسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّى لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَـٰمِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ ۖ بَعْضُكُم مِّنۢ بَعْضٍ ۖ فَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ وَأُخْرِجُواْ مِن دِيَـٰرِهِمْ وَأُوذُواْ فِى سَبِيلِى وَقَـٰتَلُواْ وَقُتِلُواْ لَأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّـَٔاتِهِمْ وَلَأُدْخِلَنَّهُمْ جَنَّـٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ ثَوَابًا مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عِندَهُۥ حُسْنُ ٱلثَّوَابِ ﴾ ١٩٥]

وذلك أنّ التوقّيَ[١] معَ الأبرارِ مُحالٌ، لأنّ بعضاً منهُم تقدَّمَ وبعضاً لم يوجَدْ، فالمرادُ: الانخراطُ في سِلكِهم علىٰ سبيلِ الكناية، فإنهُ إذا كانَ منخرِطاً في سِلكِهم لا يكونُ معَ غيرِهم.

قولُه: (**ألا تَراهُ كيفَ أُتبِعَ ذِكْـرَ المنادي للإيمـان؟**) يعني: الدَّليلُ علىٰ أنّ «علىٰ» صلةُ الوَعْد والمضافَ المقدَّر التصديقُ: أنهُ تعالىٰ لـمّا قال: ﴿مُنَادِيًا يُنَادِى لِلْإِيمَـٰنِ﴾ والمرادُ بالمُنادي: الرسولُ وبالإيمان: التصديقُ لتَعْدِيَتِه بالباء، أتْبَعَه قولَه: ﴿مَا وَعَدتَّنَا عَلَىٰ رُسُلِكَ﴾، كأنهُ قيل: إنّا سمِعنا رسولاً يَدعو الناسَ إلىٰ التصديقِ فصَدَّقْناه، فإذا كانَ كذلك فآتِنا ما وعَدتَنا منَ الأجْرِ علىٰ ذلك التصديق.

---

(١) في (ط): «التوقي»، وهو تصحيف.

يُقال: استجابَ له واستجابَه.

فلَمْ يسْتجبْـهُ عندَ ذاكَ مُجيبُ

﴿أَنِّي لَآ أُضِيعُ﴾ قُرِئ بالفتْحِ علىٰ حذْفِ الياء، وبالكسْرِ علىٰ إرادةِ القول.

وقُرِئ: (لا أضيّع) بالتشديد. ﴿مِّن ذَكَرٍ أَوۡ أُنثَىٰ﴾: بيانٌ لـ﴿عَٰمِلٖ﴾. ﴿بَعۡضُكُم مِّنۢ بَعۡضٖ﴾، أي: يجمعُ ذكورَكم وإناثَكم أصْلٌ واحد، فكلُّ واحدٍ منكم مِنَ الآخر، أي: من أصْلِه، أو كأنه منه لفَرْطِ اتّصالِكم واتّحادِكم. وقيل: المرادُ: وُصْلةُ الإسلام، وهذه جملةٌ مُعْترِضَةٌ بُيّنتْ بها شِركةُ النّساء معَ الرِّجال فيما وَعَدَ اللهُ عبادَه العاملين. ....

قولُه: (فلم يَستجِبْهُ عند ذاك مُجيبُ)، أوله:

وداعٍ دَعا: يا مَن يُجيبُ إلىٰ النِّدا[1]

أي: رُبَّ داعٍ دَعا: هل مِن مُجيبٍ إلىٰ النّدا؟ أي: هل أحدٌ يمنَحُ المُستمنِحين؟ فلم يَستجِبْهُ أحدٌ.

قولُه: (أي: يجمَعُ ذُكورَكم وإناثَكم أصلٌ واحد) يُريدُ أنّ ﴿مِّنۢ﴾ في ﴿بَعۡضُكُم مِّنۢ بَعۡضٖ﴾: اتّصاليّةٌ كما جاء: «ما أنا مِن دَدٍ ولا الدَّدُ منّي»[2]، ثُمّ الاتّصالُ إمّا بحسَبِ أنّ أباكُم آدم، فهُو المرادُ بقولِه: «يجمَعُ ذكورَكم وإناثَكم أصلٌ واحد»، وإمّا بسببِ محبّتِكم وخُلّتِكم فهُو المرادُ بقولِه: «لفَرْطِ اتّصالِكم واتّحادِكم»، ولمّا كان الاتصالُ في هذا الوجهِ ليسَ علىٰ الحقيقةِ قال: «كأنهُ مِنهُ»، أي: كأنَّ كلَّ واحدٍ منَ الآخَر، وإمّا باعتبارِ الأُخوّة في الإسلام فهُو المرادُ بقولِه: «المرادُ: وُصْلةُ الإسلام».

(١) لكعب بن سعد الغنويّ في رثاء أخيه. انظر: «أمالي ابن الشجري» (١: ٩٥).

(٢) سبق تخريجُه.

ورُوِيَ: أنّ أمَّ سَلَمَةَ قالت: يا رسولَ الله، إني أسمَعُ اللهَ يذكرُ الرّجالَ في الهجْرةِ ولا يذْكرُ النّساءَ؛ فنزلت. ﴿فَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ﴾: **تفصيلٌ لعمَلِ العاملِ منهم علىٰ سبيلِ** التعظيمِ له والتفخيم، كأنه قال: فالذينَ عَمِلوا هذه الأعْمالَ السنيّةَ الفائقة، وهيَ المهاجَرَةُ عن أوطانِهم فارّينَ إلىٰ اللّـهِ بدينِهم من دارِ الفتْنة، **واضْطـرُّوا إلىٰ الخروجِ** من ديارِهم التي وُلِدوا فيها ونشؤوا بها سامَهم المشركونَ من الخسْف، ....

قولُه: (**ورُويَ أنّ أمَّ سلَمة قالت**) الحديثُ رواهُ الترمذيّ[1].

قولُه: (**تفصيلٌ لعملِ العاملِ مِنهم**)، واللامُ في «العامل» للعَهْد، والمجمَلُ هُو العمَلُ المضافُ إلىٰ عامل، وكان مِن حقِّ الظاهرِ أن يُقال: فالمُهاجَرةُ حُكمُها كذا، وتحمُّلُ مشقّةِ الجلاءِ عن الأوطان كذا، وتحمُّلُ أذىٰ الكُفّارِ والمجاهدةُ في سبيل الله بالقتالِ كذا، لأنّ تفصيلَ العمَل هذا، فعَدَلَ منها إلىٰ إعادةِ ذكْرِ العامِلِ بالموصول وإيقاعِ الأعمالِ صِلةً لها ليَدُلَّ علىٰ العامل وعلىٰ العمَل مَزيداً لتقريرِ تلك الأعمال وتصويراً لتلك الحالةِ السَّنِيّة، تعظيماً للعامل وتفخيماً لشأنِه، ثُمّ في بناءِ الخبَر، وهُو قولُه: ﴿لَأُكَفِّرَنَّ عَنۡهُمۡ سَيِّـَٔاتِهِمۡ﴾، علىٰ المسنَدِ إليه الموصُول معَ إرادةِ القسَم، وتكريرِ اللام في ﴿وَلَأُدۡخِلَنَّهُمۡ﴾: إشعارٌ بأنّ هذه الكرامةَ لأجْلِ تلك الأعمالِ الفاضلة والخَصائلِ النابِهة، وأنْ لا بُدَّ مِن تحقيقِ كلٍّ من هذينِ الوعدَيْن، علىٰ سبيلِ الاستقلال.

قولُه: (**واضطُرّوا إلىٰ الخروج**): عطفٌ علىٰ قولِه: «عَمِلوا هذه الأعمالَ السَّنِيّة»، وفيه إيذانٌ بأنّ قولَه: ﴿وَأُخۡرِجُواْ﴾، والأفعالَ المذكورةَ بعدَه: عطفٌ علىٰ قولِه: ﴿هَاجَرُواْ﴾ عطفَ المُفصَّل علىٰ المجمَل تفصيلاً لعمَل العامل، فالمرادُ بقولِه: ﴿هَاجَرُواْ﴾ المُهاجَرةُ مِن جميعِ المألوفات، فيدخُلُ فيه المُهاجرةُ عنِ الشِّركِ والأوطانِ والنفْسِ والمالِ والأهلِ والأولاد، ولذلكَ قال: «فارّينَ إلىٰ الله بدِينِهم»، والمرادُ بقولِه: ﴿وَأُخۡرِجُواْ﴾: الهجرةُ المتعارَفَةُ، وهِي الخروجُ منَ الدِّيار، ولو قيل: والذين عَمِلوا جميعَ هذه الأعمالِ السَّنيّةِ الفائقة وأُخرِجوا وأُوذوا وقاتَلوا

---

(١) «سنن الترمذي» (٣٠٢٣)، وانظر: «أسباب النزول» للواحديّ، ص١٣٩.

﴿وَأُوذُواْ فِي سَبِيلِي﴾ من أجلِه وبسببِه، يريدُ سبيلَ الدّين، ﴿وَقَـٰتَلُواْ وَقُتِلُواْ﴾: وغزَوُا المشركينَ واستُشهِدوا. وقُرِئ: (وقتّلوا) بالتشديد، (وقُتِّلوا وقاتَلوا) علىٰ التقديم بالتخفيفِ والتشديد، (وقَتَلُوا وقُتِلُوا) علىٰ بناءِ الأوّلِ للفاعل، والثاني للمفعول، (وقَتَلوا وقَاتَلوا) علىٰ بنائِهما للفاعل. ﴿ثَوَابًا﴾ في مَوْضعِ المصدَرِ المؤكِّد، بمعنىٰ: إثابةً أو تثويبًا ﴿مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾؛

وقُتِلوا، أفاد هذا المعنىٰ. وينَصُرُه قولُ القاضي: المعنىٰ: فالذينَ هاجَروا الشِّركَ والأوطانَ والعشائرَ للدِّين[١].

وقولُ صاحبِ «التقريب»: ﴿فَٱلَّذِينَ هَـٰجَرُواْ﴾: تفصيلٌ للمُهاجَرة والفِرار بالدِّين من بيْنِ الأعمال[٢].

قولُه: (﴿فِي سَبِيلِي﴾: مِن أجلِه وبسببِه) أي: مِن أجلِ سَبيلي في هذه، كما في قولِه تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ جَـٰهَدُواْ فِينَا﴾ [العنكبوت: ٦٩].

قولُه: (علىٰ التقديم): حمزةُ والكِسائيّ[٣]، قالَ القاضي: الواوُ لا توجِبُ الترتيبَ، والثاني أفضلُ، أو لأنّ المرادَ: لمّا قُتِلَ منهُم قومٌ قاتَلَ الباقونَ ولم يَضعُفوا، وشدَّدَ ابنُ كثيرٍ وابنُ عامر ﴿قُتِلُواْ﴾ للتكثير[٤].

قولُه: (بمعنىٰ: إثابةً أو تثويباً)، قالَ أبو البقاء: ﴿ثَوَابًا﴾: مصدَرٌ، وفعلُه دَلَّ عليه الكلامُ، لأنّ تكفيرَ السيّئاتِ إثابةٌ، فكأنهُ قيل: لأُثيبَنَّكم ثَواباً، الثوابُ بمعنىٰ الإثابة، وقد يقَعُ بمعنىٰ الشيءِ المثابِ به، كقولِك: هذا الدِّرهمُ ثَوابُك، فعلىٰ هذا يَجوزُ أن يكونَ حالاً مِن ضميرِ الجنّات، أي: مُثاباً بها، أو مِن ضميرِ المفعولِ في ﴿وَلَأُدْخِلَنَّهُمْ﴾، أي: مُثابين[٥].

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ١٣٤).

(٢) من قوله: «وقول صاحب التقريب» إلىٰ هنا ساقط من (ط).

(٣) انظر: «النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٤٦).

(٤) «أنوار التنزيل» (٢: ١٣٤).

(٥) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٢٣).

لأنّ قولَه: ﴿لَأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ﴾ ﴿وَلَأُدْخِلَنَّهُمْ﴾ في معنىٰ: لأثيبنّهم. و﴿عِندَهُۥ﴾: مَثَلٌ، أي: يختصُّ به وبقدرتِه وفضلِه، لا يثيبُه غيرُه ولا يَقْدِرُ عليه، كما يقولُ الرّجل: عندي ما تريد، يريدُ اختصاصَه به وبمِلْكِه وإن لم يكنْ بحضْرتِه، وهذا تعليمٌ من الله كيفَ يُدْعىٰ وكيفَ يُبتَهَلُ إليه ويُتضَرَّع؟ وتكريرُ ﴿رَبَّنَا﴾ من بابِ الابتهال، وإعلامٌ بما يُوجِبُ حُسْنَ الإجابة وحسْنَ الإثابةِ من احتمالِ المشاقِّ في دِينِ الله، ....

قولُه: (من بابِ الابتهال)، النِّهاية: هُو التضَرُّعُ والمبالغةُ في السؤال.

قولُه: (وإعلامٌ بما يوجبُ حُسنَ الإجابة) هُو عطفٌ علىٰ قولِه: «تعليم»، والمشارُ إليه بلفظةِ «وهذا»، المذكورُ مِن قولِه: ﴿ٱلَّذِينَ يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ﴾ إلىٰ قولِه: ﴿حُسْنُ ٱلثَّوَابِ﴾. وأمّا بيانُ الابتهال والمبالغة في السؤالِ فهُو أنهُ قرَنَ بكلٍّ مِن ﴿رَبَّنَا﴾ الوسيلةَ إلىٰ إجابةِ الدُّعاء، فعَلَّقَ بالأولىٰ قولَه تعالىٰ: ﴿مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَٰطِلًا﴾ وقد تقرَّرَ أنّ المرادَ به المعرفة والإتْيانُ بالطاعةِ والاجتنابُ عن المعصية، وبالثانية قولَه: ﴿إِنَّكَ مَن تُدْخِلِ ٱلنَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُۥ﴾، وفيه مبالغةٌ في الاستعاذة، وبالثالثة قولَه: ﴿أَنْ ءَامِنُوا۟ بِرَبِّكُمْ فَـَٔامَنَّا﴾، وأيُّ وسيلةٍ أسنىٰ منَ الإجابةِ بالإيمان! وبالرّابعةِ قولَه: ﴿فَٱغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا﴾، فرتَّبَ طلبَ الحاجةِ علىٰ الوسيلة، وقدِ اشتمَلَ علىٰ: التّخلِية عمّا لا ينبغي من تكفيرِ الذنوبِ والسيِّئات، والتّحليةِ بما ينبغي منَ الانخراطِ في سِلكِ الأبرار، وبالخامسةِ الوعدَ علىٰ لسانِ الرسُول، وهُو كالختْم؛ لأنّ الوعدَ واجبُ الوفاءِ منَ الكريم علىٰ لسانِ الصّادق، والمرادُ بقولِه: «ما يوجِبُ حُسنَ الإجابة» قولُه: ﴿فَٱلَّذِينَ هَاجَرُوا۟ وَأُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ﴾ الآية، يعني ختَمَ الابتهالَ بذكْرِ الأعمالِ ليؤذِنَ أنّ الإجابةَ إنّما كانت بسببِ أنّهم أتَوا بتلكَ الأعمال السَّنيّة، وفيه إشارةٌ إلىٰ أنّ لامَ التعليل في قولِه تعالىٰ: ﴿أَنِّى لَآ أُضِيعُ﴾ مقدَّر، وينطبقُ عليه قولُ الحسَن: إلّا أنهُ أتْبَعَ ذلك، يعني أنه تعالىٰ أخبَرَ أنه[1] استجابَ لهم لكنْ بشرطِ رافعِ الدُّعاء، أي: العمَل الصالح، وهُو قوله: ﴿فَٱلَّذِينَ هَاجَرُوا۟﴾ الآية، وإنّما سَمّىٰ العمَلَ برافعِ الدُّعاءِ لقولِه تعالىٰ: ﴿وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فاطر: ١٠].

---

(١) قوله: «أخبر أنه» سقط من (د).

والصبرِ علىٰ صعوبةِ تكاليفِه، وقطْعٌ لأطماعِ الكُسالىٰ المتمنّينَ عليه، **وتسجيلٌ علىٰ من لا يرىٰ الثوابَ موصولًا إليه بالعملِ بالجهْلِ** والغباوة.

ورُوِيَ عن جعفرٍ الصّادق رضيَ اللهُ عنه: من حَزَبَه أمرٌ فقالَ خمسَ مرّات: ﴿رَبَّنَا﴾، أنجاه اللهُ ممّا يَخاف، وأعطاه ما أراد. وقرأَ هذه الآية.

وعن الحسَن: حكىٰ اللهُ عنهم أنهم قالوا خَمْسَ مرّاتٍ: ﴿رَبَّنَا﴾، ثمّ أخْبرَ أنه اسْتجابَ لهم، إلا أنه أتْبَعَ ذلكَ رافِعَ الدّعاءِ وما يُستجابُ به، فلا بدّ من تقديمِه بينَ يدَيِ الدّعاء.

[﴿لَا يَغُرَّنَّكَ تَقَلُّبُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِي ٱلْبِلَٰدِ * مَتَٰعٌ قَلِيلٌ ثُمَّ مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ ٱلْمِهَادُ﴾ ١٩٦-١٩٧]

﴿لَا يَغُرَّنَّكَ﴾: الخطابُ لرسولِ اللّهِ ﷺ، أو لكلِّ أحَد، أي: لا تنظرْ إلىٰ ما هم عليه من سَعَةِ الرِّزق **والمضْطَرَب**، ....

قولُه: (**وتسجيلٌ علىٰ مَن لا يَرىٰ الثّوابَ موصولاً إليه بالعمَلِ بالجهْل**) مذهبُه، ولا ارتيابَ أنّ الثّوابَ مترتِّبٌ علىٰ العمَل، لكنّ الكلامَ في إيجابِه، لِما روينا عن البخاريِّ ومسلم عن أبي هُريرةَ وجابرٍ قالا: قال رسولُ الله ﷺ: «قارِبوا وسَدِّدوا واعلَموا أنهُ لا يَنْجو أحدٌ منكم بعمَلِه» قالوا: ولا أنت؟ قال: «ولا أنا إلّا أن يتغمَّدَني اللهُ برحمتِه»[1] وفي روايةٍ أُخرىٰ لأبي هريرةَ: «لن يُدخلَ أحداً مِنكُم عمَلُه الجنّة».

قولُه: (**والمُضطرَب**) قيل: هُو مِن قولِهم: ضرَبَ في الأرض: إذا سارَ لابتغاءِ الرِّزق، والاضطرابُ في الأمورِ: التّرَدُّد والمجيءُ والذّهابُ في أمورِ المعاش. **الأساس**: ومنَ المجاز: فلانٌ ضرَبَ المجدَ: يجمَعُه، وقد ضرَبَ مناقبَ جَمّةً، واضطرَبها: حازَها، قالَ الكُمَيت:

رَحْبُ الفِناءِ اضطرابُ المجدِ رغبتُـهُ   والمجْدُ أنفَعُ مضروبٍ لمضـطربِ[2]

---

(١) أخرجه البخاريّ (٥٦٧٣) ومسلم (٢٨١٦).

(٢) البيت ذكره الزمخشريّ في «أساس البلاغة» (ضرب).

ودَرْكِ العاجل، وإصابةِ حظوظِ الدّنيا، ولا تغترَّ بظاهرِ ما ترىٰ من تبسُّطِهم في الأرْض، وتصرُّفِهم في البلاد؛ يتكسّبونَ ويتّجرونَ **ويَتَدهْقَنون**. عنِ ابنِ عبّاس: هم أهلُ مكّة، وقيل: هم اليهود. ورُوِيَ أنّ أناسًا من المؤمنينَ كانوا يَـرَوْنَ ما كانوا فيه من الخِصْبِ والرَّخاءِ ولِينِ العَـيْش، فيقولونَ: إنّ أعداءَ الله فيما نرىٰ من الخير، وقد هلَـكْنا من الـجُوع والجَهْد! فإن قلتَ: كيفَ جازَ أن يغترَّ رسولُ الله ﷺ بذلكَ حتىٰ يُنهىٰ عن الاغترارِ به؟ قلتُ: فيه وجهان: أحدهما: أنّ مِدْرَهَ القَومِ ومقدَّمهم يخاطَبُ بشيء، فيقومُ خطابُه مقامَ خطابِهم جميعًا، فكأنه قيل: لا يغرَّنّـكم. والثاني: أنّ رسولَ الله ﷺ كانَ غيرَ مغرورٍ بحالهم، فأكّدَ عليه ما كانَ عليه وثُـبِّتَ علىٰ التزامِه، كقولِه: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ ظَهِيرًا لِّلْكَٰفِرِينَ﴾ [القصص: ٨٦]، ﴿وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ١٤]، ﴿فَلَا تُطِعِ ٱلْمُكَذِّبِينَ﴾ [القلم: ٨]. وهذا في النهْيِ نظيرُ قولِه في الأمر: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦] ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ ءَامِنُوا۟﴾ [النساء: ١٣٦]. وقد جَعَلَ النهْيَ في الظاهرِ للتقلّب، وهو في المعنىٰ للمخاطَب، وهذا من **تنزيلِ السّبَبِ مَنْزِلةَ المسبَّب**؛ لأنّ التقلُّبَ لو غرّه لاغْتـرَّ به، فمُنِعَ السّببُ ليمتـنِعَ المُسبَّب وقُرِئ: (لا يغرَّنْك) بالنونِ الخفيفة. ....

قولُه: (ويَتدهقَنونَ)، الـنِّهاية: الدِّهقانُ، بكسرِ الدالِ وضمِّها: رئيسُ القَرْية ومقدَّمُ أصحابِ الزِّراعة، وهُو معرَّبٌ، ونونُه أصليّة لقولِهم: تدهقَنَ الرجُلُ، وله دَهْقَنةٌ، وقيل: النونُ زائدة، وهُو منَ الدَّهْق: الامتلاء.

قولُه: (من تنزيلِ السببِ منزلةَ المسبَّب). السبَبُ: تقلُّبُهم في البلاد، والمسبَّب: التباسُ الغُرورِ به، فنهيُ تقلُّبِهم لينتفيَ غُرورُه به، يعني: لا تغترَّ بسببِ تقلُّبِهم في البلادِ وتمتُّعِهم بالمالِ والمنال، فإنّ ذلك في وشَكِ الزَّوال، يعني: لا تكنْ بحيثُ إن شاهَدْتَ ذلك وقَعتَ في الغُرور، وهُو علىٰ مِنوال: لا أرينَّكَ هاهنا، فإنّ حصولَ المخاطَب في ذلك المكان سببٌ لرؤيةِ المتكلِّم إياهُ فيه، فنَهىٰ نفْسَه عن رؤيتِه هناك لينتهيَ المخاطَبُ عن حضورِه فيه.

﴿مَتَٰعٌ قَلِيلٌ﴾: خبرُ مبتدأ محذوف، أي: ذلكَ متاعٌ قليل، وهو التقلُّبُ في البلاد، أرادَ قِلَّتَه في جَنْبِ ما فاتَهم من نَعيمِ الآخرة، أو في جَنْبِ ما أعدَّ اللهُ للمؤمنينَ من الثواب، أو أرادَ أنه قليلٌ في نفسِه لانقضائه، وكلُّ زائلٍ قليل. قالَ رسولُ الله ﷺ: «**ما الدّنيا في الآخرةِ إلا مثلُ ما يجعلُ أحدُكم أصبعَه في اليمِّ فلينظرْ بِمَ يَرجع**».

﴿وَبِئْسَ ٱلْمِهَادُ﴾: وساءَ ما مهّدوا لأنفسِهم.

[﴿لَٰكِنِ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ رَبَّهُمْ لَهُمْ جَنَّٰتٌ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا نُزُلًا مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ ۗ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ لِّلْأَبْرَارِ﴾ ١٩٨]

النُّزْل والنُّزُل: ما يُقامُ للنّازل. قال أبو الشَّعْر الضَّبِّيّ:

وكنّا إذا الجبّارُ بالجَيْشِ ضافَنا جَعَلْنا القَنا والمُرْهَفاتِ له نُزْلا

وانتصابُه: إمّا علىٰ الحالِ من ﴿جَنَّٰتٌ﴾؛ لتخصّصِها بالوصْف، **والعاملُ اللّام**. ..

قولُه: (**ما الدُّنيا في الآخِرة**). الحديثُ رواهُ مسلمٌ والتِّرمذيُّ[1] عن مُستوردِ بن شَدّاد، معَ تغييرٍ يسير، يعني: ليستِ الدُّنيا في جَنْبِ الآخِرة إلّا كذا وكذا.

قولُه: (**وكُنّا إذا الجبّارُ**) البيت[2]. الجَبّارُ: الملِكُ المتسلِّط، ضافَنا: أي: نزَلَ بِنا ضَيْفاً، والباءُ في «بالجيش» للتّعديةِ أو للمُصاحبة، يقول: إذا جعَلَ الجيشَ ضَيْفاً لنا، أو: إذا صارَ معَ الجيشِ ضَيْفاً لنا[3]. والمُرهَفاتُ: السُّيوفُ الباترات، جعَلَ المُرهَفات نُزْلاً علىٰ التَّهكُّم.

قولُه: (**والعاملُ اللام**) أي: الجارُّ والمجرور، أعني: ﴿لَهُمْ﴾، لأنهُ قوِيَ بالاعتمادِ علىٰ المبتدأ، فعمِلَ في ﴿جَنَّٰتٍ﴾، علىٰ أنّها فاعلةٌ فتَعملُ في الحال؛ لأنّ العاملَ في الحالِ هُو العاملُ في ذي الحال، أو ارتفاعُ ﴿جَنَّٰتٍ﴾ بالابتداءِ، و﴿لَهُمْ﴾ الخبر، و﴿نُزُلًا﴾ حالٌ ممّا في الظَّرفِ منَ الضّمير.

---

(١) أخرجه مسلم (٢٨٥٨) والترمذيّ (٢٣٢٣).

(٢) لأبي الشعراء الضبّي كما في «شواهد الكشاف» (١: ٤٥٨).

(٣) قوله: «أو: إذا صار مع الجيش ضيفاً لنا» ساقط من (ط).

ويجوزُ أن يكونَ بمعنىٰ مصدرٍ مؤكِّد، كأنه قيل: رزقًا أو عطاءً. ﴿مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ ۗ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ من الكثيرِ الدّائم ﴿خَيْرٌ لِّلْأَبْرَارِ﴾ ممّا يتقلَّبُ فيه الفجّارُ من القليلِ الزائل. وقرأ مَسْلَمةُ بنُ محارِبٍ والأعْمش: (نزْلاً) بالسّكون. وقرأ يزيدُ بنُ القَعْقاع: (لكنّ الذين اتقوا) بالتشديد.

[﴿ وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ لَمَن يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِمْ خَـٰشِعِينَ لِلَّهِ لَا يَشْتَرُونَ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا ۗ أُو۟لَـٰٓئِكَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴾ ١٩٩]

﴿ وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ ﴾ عن مجاهد: نزلت في عبدِ الله بنِ سَلام وغيرِه من مُسْلِمَةِ أهلِ الكتاب. وقيل: في أربعينَ من أهْلِ نجران، واثنينِ وثلاثينَ من الحَبَشة، وثمانيةٍ من الرّوم كانوا علىٰ دينِ عيسىٰ عليه السّلام فأسْلموا. وقيل: في **أصْحَمةَ النّجاشيِّ** مَلِكِ الحَبَشة، ومعنىٰ أصْحمة: عطية، بالعربيّة. وذلكَ أنه لـمّا ماتَ نعاه جبريلُ إلىٰ رسولِ الله ﷺ فقالَ رسولُ الله ﷺ: «اخرجوا فصلّوا علىٰ أخٍ لكم ماتَ بغيرِ أرضِكم»، فخرجَ إلىٰ البقيع ونَظَرَ إلىٰ أرْضِ الحبشة، فأبصَرَ سريرَ النّجاشيّ وصلّىٰ عليه واستغفرَ له. فقالَ المنافقون: انظروا إلىٰ هذا يصلّي علىٰ **عِلْجٍ** نصرانيّ لم يَرَه قطّ، وليسَ علىٰ دينِه؛ فنزلت.

قولُه: (**أصْحَمةَ النّجاشيِّ**)، قالَ صاحبُ «جامع الأصول»: النّجاشيُّ، بفَتْح النّون وتخفيفِ الجيمِ وبالشّين المعجَمة: لقَبُ ملِكِ الحبشة، فالذي أسلَمَ وآمَن بالنبيِّ ﷺ هو أصْحَمةُ، أسلَمَ قبْلَ الفَتْحِ وماتَ قبلَهُ أيضاً، وصَلّىٰ عليه النبيُّ ﷺ لمّا جاءَه خبَرُ موتِه ولم يرَهُ[1]. قيل: إنّما قال: «أبصر سريرَ النَّجاشيِّ»، لأنّ الصلاةَ لا تجوزُ علىٰ الغائبِ عندَ الحنفيّة[2].

قولُه: (علىٰ عِلْجٍ)، النّهاية: العِلْجُ: الرّجُلُ مِن كفّارِ العجَم وغيرِهم، والأعلاجُ: جمْعُه، ويُجمَعُ علىٰ عُلوجٍ أيضاً.

---

(١) «تكملة جامع الأصول» (١: ١٨٧).

(٢) في (ط): «عند أبي حنيفة»، ولتمامِ الفائدة انظر: «بدائع الصنائع» للكاساني (١: ٣١٢).

ودخلت لامُ الابتداءِ علىٰ اسم «إنّ»؛ لفصْلِ الظرْفِ بينهما كقولِه: ﴿وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ﴾ [النساء: ٧٢].

﴿وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْكُمْ﴾ من القرآن ﴿وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِمْ﴾ من الكتابَيْن ﴿خَٰشِعِينَ لِلَّهِ﴾ حالٌ من فاعلِ ﴿يُؤْمِنُ﴾؛ لأنّ «من يؤمن» في معنىٰ الجمع. ﴿لَا يَشْتَرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ كما يفعلُ من لم يُسْلمْ من أحبارِهم وكبارِهم.

﴿أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ﴾، أي: ما يختصُّ بهم من الأجر، وهو ما وُعِدوه في قولِه: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يُؤْتَوْنَ أَجْرَهُم مَّرَّتَيْنِ﴾ [القصص: ٥٤]، ﴿يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِن رَّحْمَتِهِۦ﴾ [الحديد: ٢٨]. ﴿إِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ﴾؛ لنفوذِ علْمِه في كلِّ شيء، فهو عالمٌ بما يستوجبُه كلُّ عاملٍ من الأجر. **ويجوزُ أن يُرادَ: إنّ ما تُوعدونَ لآتٍ قريبٌ** بعد ذكر الموعد.

قولُه: (ويجوزُ أن يُرادَ: إنّ ما توعَدونَ لآتٍ) يُريدُ أنّ قولَه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ﴾ إمّا كنايةٌ عن قُربِ الموعِدِ فيكونُ كالتكميلِ لقولِه: ﴿لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ فإنهُ في معنىٰ الوَعْد، ولذلك قال بعدَ ذكْرِ المَوعِدِ ـ أي: الوَعد ـ: كأنهُ قيل: لهم أجْرُهم عندَ ربِّهم عن قريب.

قال القاضي: المرادُ مِن قولِه: ﴿سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ﴾: أنّ الأجْرَ الموعودَ سريعُ الوصول، فإنّ سُرعةَ الحساب تَستدعي سُرعةَ الجَزاء[1].

وإمّا تعليلٌ له علىٰ سبيلِ التذييل، يعني أن يَجزيَهم بما عمِلوا لأنهُ تعالىٰ سريعُ الحساب، ولم يكنْ سَريعاً للحسابِ إلّا وهُو عالِـمٌ بالمحسوبِ الذي هُو أعمالُ العباد، وإذا علِمَ ذلك يُوَفّي ما يستأهلُه العاملُ منَ الأجرِ؛ لأنهُ عادلٌ متفضِّلٌ كريمٌ لا يَضيعُ عندَه عمَلُ عاملٍ مِن ذكَرٍ أو أُنثىٰ، فعَلىٰ هذا هُو كنايةٌ تلويحيّةٌ.

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ١٣٦).

[﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱصْبِرُواْ وَصَابِرُواْ وَرَابِطُواْ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ ٢٠٠]

﴿ٱصْبِرُواْ﴾ علىٰ الدّينِ وتكاليفِه ﴿وَصَابِرُواْ﴾ أعداءَ الله في الجهاد، أي: غالِبُوهم في الصَّبْرِ علىٰ شدائدِ الحرْب، لا تكونوا أقلَّ صبرًا منهم وثباتًا. والمصابرةُ بابٌ من الصَّبْر، ذُكِرَ بعْدَ الصَّبْرِ علىٰ ما يجبُ الصَّبْرُ عليه؛ **تخصيصًا** لشدّتِه وصعوبتِه. ﴿وَرَابِطُواْ﴾: وأقيموا في الثغورِ رابطينَ خَيْلَكم فيها، مترصِّدين مُسْتعدينَ للغزْو. قالَ اللهُ تعالىٰ: ﴿وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾ [الأنفال: ٦٠]. ...

قولُه: (**تخصيصاً**) أي: ذُكِرَ تخصيصاً؛ لأنّ المصابَرةَ نوعٌ خاصٌّ منَ الصَّبر، كأنه قيل: اصبِروا علىٰ ما يجبُ الصبرُ عليه، وخُصّوا الصبرَ معَ أعداءِ الله لأنهُ أصعبُ، فيكونُ مِن بابِ قولِه: ﴿وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ﴾ [البقرة: ٩٨].

ثـم قولـه: ﴿وَرَابِطُواْ﴾ أخصُّ مـن مُطلَـق المصابَـرة؛ لأنـه أرهب للأعداء، قال تعالىٰ: ﴿تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ﴾ [الأنفال: ٦٠]، روي عن ابن عمرَ رضي الله عنهما أنه قال: الرِّباط أفضلُ من الجهاد؛ لأنه حصنُ دماءِ المسلمين، والجهادُ سَفْكُ دماء المشركين، وحصنُ دماء المسلمين أفضلُ مِن سفكِ دماءِ المشركين.

واعلَم أنّ هذه خاتـمةٌ شريفةٌ مُنادِيةٌ علىٰ ما اشتَملتْ عليه السُّورةُ منَ التحريضِ علىٰ الصَّبرِ في تكاليفِ الله، والحثِّ علىٰ المصابَرةِ معَ أعداءِ الله، والبعثِ علىٰ التَّقوىٰ في جَنْبِ الله، ولذلك افتُتِحتِ السورةُ بذكْرِ الكتُب المنزَلة علىٰ أنبياءِ الله لتكونَ الفاتحةُ مُجاوِبةً للخاتِمة، فإنّ كتُبَ الله ما نزَلتْ إلّا للحثِّ علىٰ التقوىٰ، والصَّبرِ علىٰ التكاليفِ، والمصابرة معَ الكفّارِ، والـمُرابَطةِ في سبيلِ الله، وشُحِنت السورةُ بقصَّتَيْ بدْرٍ وأُحد، وأطنَبتْ فيما يتّصلُ بهما منَ المُكابَدةِ والمشَقّة وتعييرِ مَن عَدِمَ الصَّبرَ، وكُرِّرَ فيها ذكْرُ الصَّبرِ والتقوىٰ كما سبَقَ بيانُه.

وعن النبيِّ ﷺ: «من رابطَ يومًا وليلةً في سبيلِ الله كانَ كعِدْلِ صيامِ شهْرٍ وقيامِه، لا يُفْطِرُ ولا يَنْفَتِلُ عن صلاتِه إلا لحاجة».

وعن رسولِ اللّٰـهِ ﷺ: «مَنْ قرأَ سورةَ آلِ عمرانَ أُعْطِيَ بكلِّ آيةٍ منها أمانًا علىٰ جِسْرِ جهنّم». وعنه ﷺ: «مَنْ قرأَ السورةَ التي يُذْكَرُ فيها آلُ عمرانَ يومَ الجمعةِ صلَّىٰ اللهُ علَيه وملائكتُه حتىٰ تُحْجَبَ الشمس».

قولُه: (مَن رابَطَ يوماً وليلةً في سبيلِ الله) الحديثُ مِن روايةِ مسلمٍ والتِّرمذيِّ والنَّسائيّ، عن سَلْمان، عن رسولِ الله ﷺ: «مَن رابَطَ يوماً في سبيلِ الله كان لهُ كأَجْرِ صيامِ شَهرٍ وقيامِه، ومَن ماتَ مُرابِطاً جَرىٰ له مثْلُ ذلك منَ الأجْرِ، وأُجرِيَ عليه الرِّزْقُ، وأَمِنَ منَ الفتّان»[1]، أي: المُنكَر والنّكير.

الرّاغب: رَبْطُ الفَرَس: شدُّه بالمكانِ للحِفظِ، ومنهُ ربَطَ الجيشَ، وسُمِّيَ المكانُ الذي خُصَّ بإقامةِ حفَظَةٍ فيه: رِباطاً، والرِّباطُ: مصدَرُ ربَطْتُ ورابَطْتُ، والمُرابطةُ كالمحافظة، قال تعالىٰ: ﴿وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ﴾ [الأنفال: ٦٠]، والمرابَطةُ: ضَرْبان: مُرابطةٌ[2] في ثغورِ المسلمين، ومُرابطةُ النفْس البدَن، فإنّها كمَن أُقيمَ في ثَغرٍ وفوِّضَ إليه مراعاتُه، فيحتاجُ أن يُراعيَه غيرَ مُخِلٍّ به، وذلك كالمُجاهدة، وقد رُوِيَ عن النبيِّ ﷺ: «من الرِّباط انتظارُ الصّلاة»[3]. وفلانٌ رابِطُ الجأشِ: إذا قَوِيَ قلبُه، وقال تعالىٰ: ﴿لَوْلَآ أَن رَّبَطْنَا عَلَىٰ قَلْبِهَا﴾ [القصص: ١٠] ، فذلك إشارةٌ إلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ فِى قُلُوبِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الفتح: ٤][4].

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٣٧٢٨) والترمذيّ (١٦٦٥) والنسائيّ (٦: ٣٣) وصحّحه ابن حبّان (٤٦٢٦) وفيه تمامُ تخريجِه.

(٢) قوله: «مرابطة» سقط من (د).

(٣) أخرجه مسلم (٢٥١) من حديثِ أبي هريرة رضيَ اللهُ عنه.

(٤) «مفردات القرآن» ص٣٣٨-٣٣٩.

....

وقلتُ: الحديثُ من رواية مسلمٍ، ومالكٍ، والترمذيِّ، والنسائي عن أبي هُريرة: قالَ رسولُ الله ﷺ: «ألَا أُخبرُكم بما يَمْحُو اللهُ به الخَطايا ويرفعُ به الدرجات؟ إسْباغُ الوضوءِ علىٰ المَكارِه، وكثرةُ الخُطىٰ إلىٰ المساجد، وانتظارُ الصلاةِ بعد الصلاة، فذلكمُ الرِّباط، فذلكم الرباط»، وفيه معنىٰ ما يُروىٰ: «رَجَعْنا مِنَ الجهادِ الأصغر إلىٰ الجهادِ الأكبر»؛ لإتيانِ اسمِ الإشارة الدالِّ علىٰ بُعدِ الـمُشارِ إليه القريب في مقامِ التعظيم، وإيقاعِ «الرِّباط» المُحلّىٰ بلام الجِنْس خَبَراً لاسمِ الإشارة، كقولِه تعالىٰ: ﴿الٓمٓ * ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾ [البقرة: ١-٢] أي: المذكور هو الذي يستحقُّ أن يُسمّىٰ رباطاً، كأنّ غيرَ ذلك لا يستأهِلُ أن يُسمّىٰ بهذا الاسم بالنِّسبةِ إليه؛ لِـما فيه مِنْ قَهْرِ أعدىٰ عدوِّ الله: النفسِ الأمّارة بالسوءِ، وقمع شَهَواتِها.

ثُمّ التكريرُ في الإيرادِ لدَفْع زَعْم مَن يتوهَّمُ أنّ ذلك من قَبيلِ التجوُّزِ والمبالغة، وما في الآيةِ أن يُحمَلَ علىٰ عمومِ المَجاز ليكونَ منَ الجوامع لكونِه خاتمةً للسُّورةِ وفَذْلكةً لمعانيها، واللهُ أعلم[١].

تمّت السورة

والحمدُ لوليِّه، والصلاةُ علىٰ نبيِّه[٢]

* * *

---

(١) من قوله: «وما في الآية أن يحمل» إلىٰ هنا ساقط من (ط).

(٢) قوله: «تمت» إلىٰ هنا أثبتناه من (ط).

سورةُ النِّساء
مدنيّـةٌ وهي مئةٌ وخمسٌ وسبعون آيةً

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ ١]

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾: يا بَني آدم. ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ﴾: فرَّعـكم مِن أصلٍ واحد، وهو نفْسُ آدمَ أبيكم. فإنْ قلتَ: علامَ عُطِفَ قولُه: ﴿وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾؟ ....

سورةُ النِّساء
مدَنيّـةٌ، وهِيَ مئةٌ وستٌّ وسبعونَ آيةً

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ (١)

قولُه: (عَلامَ عُطِفَ قولُه) يعني أنّ قولَه: ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ﴾ [النساء: ١] دَخَلَ فيه حوّاءُ وغيرُها من بني آدم؛ لأنّ المعنى: أنشأكم منها وفـرَّعكم، فعلى أيِّ شيءٍ يُعطَفُ ﴿وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾؛ لئلا يَلزَمَ التَّكرارُ؟ وأجابَ بقولِه: إنّ الخطابَ بقولِه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ إن كان عامًّـا فهوَ ليس بمعطوفٍ على ﴿خَلَقَكُم﴾ لئـلا يَلزَمَ التَّكرار؛ بل هو معطوفٌ على

---

(١) من قوله: «سورة النساء» إلى هنا ساقط من (ط) و(م) و(غ).
وسورة النساء ١٧٥ آية في عَدِّ المدنيين والبصريين، و١٧٦ في عَدِّ الكوفيين، و١٧٧ في عَدِّ الشاميين.
انظر: «البيان في عَدِّ آي القرآن» لأبي عمرو الداني ص١٤٦.

....

محذوفٍ[1] بيانًا وتفصيلًا لكيفيّةِ خَلْقِهم، فإنه قد عُلِمَ خَلقُ الجميعِ من قولِه: ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ﴾، ففُسِّرَ وكُشِفَ بقولِه: «أنشأها وخلق منها زوجها... وبثَّ منهما».

وإن كان الخطابُ خاصًا وأُريدَ بـ﴿ٱلنَّاسُ﴾ الذين بُعِثَ إليهم رسولُ الله ﷺ، فيكونُ عطفًا على ﴿خَلَقَكُم﴾، ولا يَلزَمُ التَّكرارُ أيضًا؛ إذِ المرادُ بالثاني غيرُ الأول، فالمعطوفانِ على الأولِ داخلانِ في حيِّزِ الصِّلة، فلا يكونُ ﴿وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ مستقلًّا بنفسه، وعلى الثاني: مُستقلٌّ في الدَّلالة؛ لأنَّه عَطفٌ على نفس الصِّلة؛ وإليه الإشارةُ بقوله: «﴿رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً﴾ غيرَكم»، وعلى الأول التفات من الخطاب في قوله: ﴿وَبَثَّ مِنْهُمَا﴾؛ لاتحاد المفهومَيْن بخلاف الثاني؛ لاختلافهما؛ لأن المخاطَبين غير الغُيَّب[2].

قال صاحبُ «التقريب»: «وإنَّما التَـزَمَ الإضمارَ في الأول والتخصيصَ في الثاني دَفْعًا للتَّكرار، ويُحتَملُ أن يَعطِفَ على ﴿خَلَقَكُم﴾ من غيرِ تخصيصٍ بـ﴿ٱلنَّاسُ﴾ ولا تَكرار؛ إذْ لا يُفهَمُ من خَلْقِ بني آدمَ من نفسٍ خَلْقُ زوجِها منها، ولا خَلْقُ الرجالِ والنساء مِنَ الأصلَيْنِ جميعًا»[3].

وقال صاحبُ «الفرائد»: يمكنُ أن يقال: إنَّ الواوَ في ﴿وَخَلَقَ﴾ واوُ الحال، أي: خَلَقَكم مِن نفسٍ واحدةٍ وقد خَلَقَ منها زوجَها، فلا يُحتاجُ إلى الإضمارِ والتخصيص.

وقال القاضي: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾: خطابٌ يعُمُّ بني آدم، ﴿وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ عطفٌ على ﴿خَلَقَكُم﴾؛ أي: ﴿خَلَقَكُم﴾ من شخص واحد ﴿وَخَلَقَ مِنْهَا﴾ أُمَّكم حوّاءَ مِن ضِلعٍ من أضلاعها، أو على محذوفٍ تقديره: ﴿مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ﴾ خَلَقَها ﴿وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾، وهُو تقريرٌ لخَلْقِهم من نفسٍ واحدة، ﴿وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً﴾ بيانٌ لكيفيّة تولُّدِهم منها. والمعنى: ونشَرَ من تلك النفس والزَّوجِ المخلوقةِ منها بنينَ وبناتٍ كثيرة، واكتفَى بوَصْفِ الرجالِ بالكثرة عن وَصْفِ النساء؛ إذِ الحِكمةُ تقتضي أن تكونَ أكثرَ، وذكرَ ﴿كَثِيرًا﴾ حَمْلاً على الجَمْع[4].

---

(١) والمحذوف هو «أنشأها»، وتقديرُ الكلام: خلقكم من نفسٍ واحدةٍ أنشأها.

(٢) من قوله: «وعلى الأول التفات» إلى هنا أثبتناه من (ط).

(٣) «التقريب في التفسير» لقطب الدين الفالي (ق ٥٧/ ب).

(٤) «أنوار التنزيل» (١: ١٩٩).

قلتُ: فيه وَجْهانِ: أحدُهما: أنْ يُعطَفَ على محذوفٍ، كأنه قيلَ: مِن نفْسٍ واحدةٍ أنشأَها أو ابتدَأَها، وخَلَقَ منها زوْجَها، وإنما حُذِفَ؛ لدلالةِ المعنى عليه، والمعنى: شَعَّبَكم مِن نفْسٍ واحدةٍ هذه صِفتُها؛ وهيَ أنه أنشأَها مِن تُرابٍ وخَلَقَ زوْجَها ....

وقلت ـ واللّـهُ أعلم ـ: نُبيِّنُ أولاً مقصودَ المصنِّف على وَجْهٍ يُعلَمُ منه أيُّ الأقوالِ أوْلى بالقَبول، أمَّا الوجهُ الثاني ـ وهُو أن يكونَ ﴿وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ عطفًا على ﴿خَلَقَكُم﴾ ـ فمبنيٌّ على قولِه تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٢١] لفظًا ومعنًى، ويُساعدُ عليه في هذا المقامِ قولُه: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾؛ لأنَّ مِثلَ هذه المخاطَباتِ مختصّةٌ بالعَرَب.

وأمَّا الوجهُ الأولُ فمبنيٌّ على ترتيبِ[1] الحُكم على الوَصْفِ المناسب؛ لأنَّه يستدعي العمومَ في الناس، والشيوعَ فيه، وإضمارَ ما يفوقُ[2] الحَصرَ منَ ابتداءِ كونِهِ تُرابًا إلى انتهاءِ تعلُّقِ الرُّوحِ بالجسَد؛ لأنَّ الكلامَ سِيقَ للتقوى، وللتنبيهِ على اقتدارٍ عظيمٍ وامتنانٍ متبالِغٍ، كأنَّه قيل: يا بني آدمَ اتَّقوا ربَّكُم العظيمَ الشأنِ ذا القُدرةِ الكاملة، والنِّعمةِ الشاملة، الذي ظهَرت آثارُ قُدرتِه، وتبيَّنتْ سَوابغُ نعمتِه في إنشائكم من هذا المخلوقِ الفَرْدِ العجيبِ الشأن، الجامعِ لكمالاتِ الدِّين والدنيا، وهذا ممَّا لا يخفَى عليكم، وظهَرَ من هذا التقريرِ أنَّ هذا الوجهَ أبسطُ وأبيَنُ للفوائدِ المتكاثِرة إملاءً، ويَدْخُلُ فيه مَن بُعِث إليهم رسولُ الله ﷺ دخولاً أوّليًا؛ فهُو بالتلقي والقَبول أجدَر، وعُلمَ أنّ إرادةَ الإبهامِ والتفسيرِ وكذا التقييدِ بالحال، لا يَدخُلُ في المقصودِ وإن صَحَّ من جهة الإعراب؛ لأنَّه إذا عُطفَ بيانًا لزمَ منهُ قصورُ البيانِ عن المُبيَّن؛ لأنَّه لا يُعلَمُ من قولِه: ﴿وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً﴾ بيانُ كيفيّة خِلْقةِ آدمَ المبهَمة في قولِه: ﴿نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ﴾ كما بيَّنَه المصنِّفُ بقوله: «أنشأَها من تراب» فضلاً عن تفصيلِه، فإذا جُعِلَ حالاً والمرادُ العمومُ كما قال صاحبُ «الفرائد»؛ دفعَه قولُه: ﴿وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً﴾[3].

---

(١) في (ط): «ترتُّب».

(٢) في (ط): «يفوت».

(٣) من قوله: «بيان كيفية خلقة آدم» إلى هنا ساقط من (ط).

حوّاءَ مِن ضِلَعٍ من أضلاعِها، ﴿وَبَثَّ مِنْهُمَا﴾ نوعَيْ جنسِ الإنس؛ وهما الذُّكورُ والإناث، فوَصَفَها بصفةٍ هيَ بيانٌ وتفصيلٌ لكيفيّةِ خَلْقِهم منها. والثاني: أنْ يُعطَف على ﴿خَلَقَكُمْ﴾، ويكونَ الخِطابُ في ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ للذينَ بُعِثَ إليهم رسولُ الله ﷺ، والمعنى: خلَقَكم مِن نفسِ آدم؛ لأنهم مِن جُملةِ الجنسِ المفرَّع منه؛ وخلَقَ منها أُمَّكم حوّاء، ﴿وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً﴾ غيرَكم مِن الأُممِ الفائتةِ للحَصْر.

فإنْ قلتَ: الذي يَقتضِيه سَدَادُ نظْمِ الكلامِ وجزالتُه: أن يُجاءَ عَقِيبَ الأمرِ بالتقوى

قولُه: (حَوّاءَ مِن ضِلَعٍ من أضلاعِها)، روِيْنا عن البخاريِّ ومُسلمٍ والتِّرمذيِّ والدارمي، عن أبي هريرةَ أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «استَوْصُوا بالنِّساءِ خيرًا، خُلِقْنَ مِن ضِلَعٍ، وإنَّ أعْوَجَ شيءٍ في الضِّلَعِ أعلاه، فإنْ ذهبْتَ تُقِيمُه كسَرْتَه، وإن تركتَه لم يزَلْ أعوج»[1].

قولُه: (فوَصَفَها) الفاءُ للتعقيب، مِثْلُها في قولِه تعالى: ﴿فَتُوبُوٓا۟ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَٱقْتُلُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤] أي: أرادَ أن يصِفَها بصفة وهيَ أنه أنشأها من تُراب... إلى آخِره؛ فوَصَفَها بصفةٍ هِيَ بيانٌ وتفصيلٌ لكيفيّة خَلْقِهم، فيكونُ قولُه: «أنشأها من تراب» داخلاً في التفصيل، وهُو بيانُ ابتداءِ حالِه. وقولُه: ﴿وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً﴾ بيانٌ لغايةِ أمرِه ممّا يتعلَّقُ بالتوالُدِ والتناسُلِ وما يتوسَّطُ بينَهما من سائرِ الأحوالِ الغريبة، فهو مقصودٌ مرادٌ؛ لأنَّ الإضمارَ في أمثالِ[2] هذه المقامات مؤْذِنٌ بأنَّ التقريرَ غيْرُ وافٍ بالمقصود، وفي تخصيصِ الذِّكر بقولِه: ﴿مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ﴾ دونَ اسمِه عليه السلام إشعارٌ بتصويرِ الأطوارِ والأحوال.

قولُه: (لأنهم من جُملة الجِنس المفرَّع منه) أي: من آدمَ؛ فصَحَّ أنْ يقال: خَلَقَكم مِن نفسِ آدمَ وإن وُجِدتِ الوسائط.

قولُه: (الذي يقتضيهِ سَدَادُ النَّظْم[3]) إلى آخِره، توجيهُه: أنَّ الأصلَ في ترتيبِ[4]

---

(١) أخرجه البخاري (٣٣٣١) و(٥١٨٦) ومسلم (٣٧١٩) والترمذي (١١٨٨) والدارمي (٢٢٢١).

(٢) قوله: «أمثال» ساقط من (ط).

(٣) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «نظم الكلام»، والظاهر أنه اختصار من المؤلف رحمه الله.

(٤) في (ط): «ترتُّب».

بما يوجِبُها أو يدعو إليها ويَبعثُ عليها، فكيفَ كانَ خَلْقُه إيّاهم مِن نفْسٍ واحدةٍ على التفصيلِ الذي ذَكَرَه موجِبًا للتقوى وداعيًا إليها؟ قلت: لأنّ ذلكَ ممّا يدلُّ على القُدرةِ العظيمة، ومَن قَدَرَ على نحوِه كانَ قادرًا على كلِّ شيء، ومِن المَقْدُوراتِ عِقابُ العُصاة، فالنظرُ فيه يؤدِّي إلى أن يُتَّقى القادرُ عليه ويُخشى عقابُه؛ ولأنه يدلُّ على النعمةِ السابقةِ عليهم، فحقُّهم أنْ يتَّقوه في كُفرانِها والتفريطِ فيما يلزمُهم مِنَ القيامِ بشُكرِها؛ **أو أرادَ بالتقوى تَقْوى خاصّةً**؛ وهيَ أنْ يتَّقوه فيما يتَّصِلُ بحفظِ الحُقوقِ بينهم، فلا يَقْطَعوا ما يجبُ عليهم وَصْلُه، فقيل: اتقوا ربَّكم حيثُ **جَعَلَكم صِنْوانًا**

الحُكْم على الوَصْف أن يكونَ ذلك الوصْفُ ممَّا له صَلاحيَةُ[1] العِلِّية؛ وهاهنا خَلَقَهم من نفسٍ واحدة، كيف يَصحُّ أن يكونَ علّةً لقولِه: ﴿اتَّقُوا﴾، وأجابَ أولاً: أنَّ الحكمَ هو الاتّقاءُ مِنَ المعاصي والكفر، ومَرجِعُ الوَصْفِ إلى إثباتِ العِقابِ الزاجِرِ من المَليكِ القادر. وثانيًا: أنَّ الحُكمَ هو الاتقاءُ من كُفرانِ النِّعم، ومَرجِعُ الوَصْفِ إلى إظهار النِّعمة؛ لأنَّ مَن قَدَرَ على إيلائِها قَدَرَ على إزالتِها.

اعلمْ أنه قال أولاً: «أن يُجاءَ عُقَيبَ الأمرِ بالتقوى بما يوجبُها أو يدعو إليها»، وذكَرَ بعدَه «مُوجبًا للتقوى وداعيًا» بالواوِ للمبالغة، يعني: تقَرَّرَ عندَ علماءِ الأُصولِ أنَّ الترتيبَ[2] على الوَصْفِ إمَّا أن يكونَ مُوجِبًا أو باعِثًا على النَّدْب، وليس هاهنا من الأمرَيْنِ شيء.

قولُه: (أو أراد بالتقوى تقوى خاصةً) عطفٌ من حيثُ المعنى على قولِه: «لأنَّ ذلك ممَّا يدُلُّ عليه القُدرة»؛ لأنَّ الوجهَيْنِ السابقينِ مشتملانِ على إرادةِ تقوى عامةٍ من الكفرِ والمعاصي في جميع ما يجبُ أن يُتّقَى، ومن كُفرانِ النِّعمةِ في سائرِ نعم الله؛ وهذه في نعمةٍ مختَصّةٍ بما يتّصلُ بحفظِ حقوقِ ذوي الأرحامِ فقَطْ، وعلى هذا لا يَرِدُ السؤالُ؛ لأنَّ المذكورَ موجبٌ للحُكمِ بلا تأويل، و«تقوى» غيرُ منصرفة؛ لأن أَلِفَها للتأنيث.

قولُه: (جَعَلَكم صِنْوانًا). **النهاية**: «الصِّنوُ: المِثل، وأصلُه أن تَطلُعَ نخلتانِ من عِرْقٍ

---

(١) في (ط): «صلوحية».

(٢) في (ط): «الترتُّب».

مفرَّعةً مِن أَرُومةٍ واحدة فيما يجبُ على بعضِكم لبعض، فحافِظُوا عليه، ولا تَغْفُلوا عنه. **وهذا المعنى مُطابِقٌ لمعاني السُّورة**. وقُرِئ: (وخالقٌ منها زوجَها وباثٌّ منهما) بلفظِ اسمِ الفاعل، وهوَ خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ تقديرُه: وهو خالقٌ؛ (تَسَّاءَلُون به): تتساءلون به فأُدغمتِ التاءُ في السِّين.

واحد»، وكذا الأَرُومة، بوَزْن الأَكُولة: الأصلُ، وفي حديثِ عُمَيرِ بن أفصَى: «أنا منَ العَرَبِ في أَرُومةِ بيانِها»(١).

قولُه: (**وهذا المعنى مُطابِقٌ لمعاني السُّورة**) هذا يُوهِمُ أنّ الوجهَيْنِ الأوّليْنِ غيرُ مطابِقَين، لكنّ مرادَه أنّ دَلالتَه على معنى السُّورةِ بالمطابقةِ من حيثُ الخصُوصُ؛ وذلك أنَّ السورةَ مُشتملةٌ على ذكْرِ ذوي الأرحامِ والعَصَباتِ كلِّها، ودَلالةِ الوجهَيْنِ عليه باللزوم؛ لأنَّ الاتّقاءَ من العِقابِ يوجبُ الاجتنابَ عن جميع المنكَرات، ومنها قطعُ الرَّحِم، والاحترازُ عن كُفرانِ النِّعمِ كلِّها يوجبُ الاحترازَ عن كُفرانِ نعمةِ الرَّحِم؛ ويَنصُرُ هذا الوجهَ الأخيرَ ما رويناهُ عن مسلم وأحمدَ والدارميِّ عن جرير: كنا في صَدْرِ النهارِ عندَ رسُولِ الله ﷺ، فجاءه قومٌ مُجتابي النِّمَارَ أوِ العَبَاءة، مُتقلِّدي السُّيوف، عامتُهم من مُضَر، بل كلُّهم من مُضَر، فتمَعَّـرَ وجهُ رسُولِ الله ﷺ لِـما رأى بهم منَ الفاقة؛ فدخَلَ ثُم خرَجَ فأمَرَ بلالاً فأذَّنَ وأقام، ثم خَطَبَ، فقال: «﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ﴾ إلى قولِه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾» الحديث(٢).

النهاية: مُجتابي النِّمار، أي: لابِسِيها، يقال: اجتَبَيْتُ القميصَ والظلام، أي: دخَلتَ فيهما، وكلُّ شيءٍ قُطعَ وسَطُه فهو مجُوبٌ ومجُوَّبٌ، وبِهِ سُمِّي جَيْبُ القميص، والنِّمار: جمعُ نَمِرة، وهي: كلُّ شَمْلةٍ مُخطَّطةٍ من مَآزِرِ الأعراب، كأنّها أُخِذت من لونِ النَّمِر، وتـمَعَّر، أي: تغيَّـرَ(٣).

---

(١) ذكره ابنُ الأثير في «أسد الغابة» (٤: ١٣٩).

(٢) أخرجه مسلم (١٠١٧) والإمام أحمد في «المسند» (١٩١٩٧) والدارمي (٥١٤) وابن حبان (٣٣٠٨) من حديثِ جرير بن عبد الله رَضِيَ الله عنه.

(٣) قوله: «وتمعر، أي: تغير» جاء في (ط) بعد قوله: «وبه سمي جيب القميص».

وقُرِئ: ﴿تَسَآءَلُونَ﴾ بطَرْحِ التاءِ الثانية، أي: يَسأَلُ بعضُكم بعضًا باللّـهِ وبالرَّحِم، فيقول: باللّـهِ وبالرَّحِم افعَلْ كذا، على سبيلِ الاستعطاف، و: أُناشِدُكَ اللهَ والرَّحم؛ ...

[قوله]: (﴿تَسَآءَلُونَ﴾)، قرأ الكوفيونَ: بتخفيفِ السِّين، والباقونَ: بتشديدِها، قال الزجَّاج: «أصلُه تتساءلون، فحُذِفتِ التاءُ الثانيةُ تخفيفًا؛ لأنَّ اجتماعَ التاءَيْنِ مستثقَلٌ، والكلامُ غيرُ مُلْبِس[1]»[2].

قولُه: (على سبيلِ الاستعطاف)، قال ابنُ الحاجِب: القَسَمُ جملةٌ إنشائيةٌ تؤكِّدُ بها جملةٌ أخرى؛ فإن كانت خبَرِيَّةً فهُو القَسَمُ لغيرِ الاستعطاف، وإن كانت طَلَبِيَّةً فهُو للاستعطاف[3].

وقالَ المصنِّفُ في قولِه تعالى: ﴿رَبِّ بِمَآ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ﴾ [القصص: ١٧]: «﴿بِمَآ أَنْعَمْتَ﴾: يجوزُ أن يكونَ قَسَمًا، أي أُقسِمُ بإنعامِك علَيَّ، وأن يكونَ استعطافًا، أي: ربِّ اعصِمْني بحقِّ ما أنعمتَ علَيَّ»[4].

وقلت: فالاستعطافُ يُستفادُ منَ اللفظِ الذي يُشعِرُ بالعطفِ والحُنوّ، ومعنى الاستعطافِ هاهنا مأخوذٌ من لفظِ (الله) و(الرحم)، فإنّ القَرَابَة موجِبةٌ للتعطُّفِ والرأفة؛ يؤيِّدُ هذا التأويلَ قولُه بعدَ هذا: «واتقوا اللّـهَ الذي تتعاطفونَ بإذكارِه وبإذكارِ الرَّحِم».

قولُه: (وأناشدُك اللّـهَ والرَّحِم)، يقال: نَشَدْتكَ اللّـهَ والرَّحِم نِشْدةً، وناشَدْتُكَ اللّـهَ، أي: سألتُك بالله والرَّحِم، وتُعدِّيهِ إلى المفعولين؛ إمَّا لأنَّه بمنزلةِ: دعوَتُ، حيثُ قالوا: نَشَدتُك باللّـهِ واللهَ كما قالوا: دعوتُه بزيدٍ وزيدًا، أو لأنهم ضَمَّنوهُ معنى: ذَكَّرْتُ[5]، ومِصداقُ هذا قولُ حسَّان:

نَشَدتُ بني النَّجّارِ أفعالَ والدي إذا العانِ لم يوجَدْ لَهُ من يُوازِعُهْ[6]

---

(١) في (ط): «ملتبس».

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٥) ولتمامِ الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص١٨٨.

(٣) انظر: «الإيضاح في شرح المفصّل» لابن الحاجب (٢: ٣٢٢).

(٤) انظر: (١٢: ٢٥).

(٥) في (ط): «ذكّرتك».

(٦) «ديوان حسان» ص٣١٨.

أو تسألون غيرَكم باللّٰهِ والرَّحِم، فقيل: «تَفَاعَلون» موضع «تَفْعَلون» للجمع، كقولِك: رأيتُ الهلالَ وتراءَيْناه، وتنصرُه قراءةُ مَن قرأَ: (تَسْألونَ به) مهموزًا وغيرَ مَهْموز.

وقُرِئ: ﴿وَٱلْأَرْحَامَ﴾ بالحَرَكاتِ الثلاث؛ فالنصبُ على وجهَيْن: إمَّا على: واتَّقُوا اللهَ

أي: ذكَّرتُهم إياها.

وأنشَدتُكَ بالله: خطأ، الـمُوازَعةُ: المُناطَقةُ والمكالمة.

قولُه: (أو تسألونَ غيرَكم بالله) يريد: يجوزُ أن يكونَ التساؤلُ من جانبٍ واحد، كما استعمَلوا تَفاعَلونَ موضعَ تَفعَلون، واللامُ في «للجمع» تتعلقُ بقولِه[1]: «فقيل»، قال المصنِّف: سمِعتُ من العَرب: تَباصَرْتُه بمعنى: أبصَرتُه.

قولُه: (رأيتُ الهلالَ وتراءيناهُ)، عبَّر بهما عن شيءٍ واحد، وجوازُ الثاني لاعتبارِ الجَمْعيَّة التي يُعطيها اللفظُ دونَ المعنى إرادةً للمبالغة كما سَبَقَ في قولِه تعالى: ﴿يُخَٰدِعُونَ﴾ [البقرة: ٩] بمعنى يَخدَعون.

قولُه: (وتَنصُرُه قراءةُ مَن قرأ «تَسْألون»)[2]، أي: ينصُرُ الوجهَ الثاني، وهُو أن يُرادَ بـ﴿تَسَآءَلُونَ﴾: تَسألونَ غيرَكم؛ لأنها صريحةٌ فيه.

قولُه: (وقرئ: ﴿وَٱلْأَرْحَامَ﴾ بالحركات الثلاث): بالجر: حمزة[3]، والباقونَ: بالنَّصب، وأمّا الرفعُ فشاذٌّ[4].

---

(١) قوله: «بقوله» سقط من (ص).

(٢) وهي قراءةٌ شاذّةٌ ذكرها ابن خالويه في «مختصر شواذّ القرآن» ص٢٤.

(٣) وفيها خلافٌ منصوبٌ بين أئمة العربية، انظر: «حجّة القراءات» ص١٨٨، على أنها قراءة متواترة، فهي حجة، وسيأتي عند المؤلف شيء من التفصيل في ذلك.

(٤) وهي قراءة ابن مسعود كما في «الدر المصون» (٢: ٢٩٧) والخبر محذوف. قال السمين الحلبي: «فقدَّره ابن عطية: «أهلٌ أن توصلَ» وقدَّره الزمخشري: «والأرحامُ ممَّا يُتّقى، أو ممَّا يُتساءلُ به» وهذا أحسنُ للدلالةِ اللفظيةِ والمعنوية، بخلافِ الأول؛ فإنَّه للدلالةِ المعنوية فقط، وقدَّره أبو البقاء: «والأرحامُ محترمة» أي: واجبٌ حرمتُها». انتهى.

والأرحامَ، أو أنْ تُعطَفَ على محلِّ الجارِّ والمَجْرور، كقولِك: مررتُ بزيدٍ وعَمْرًا، وتَنصرُه قراءةُ ابنِ مسعود: (تَساءلونَ به وبالأرحام)؛ والجرُّ على عطفِ الظاهرِ على المُضمَر، وليسَ بسَديد؛ لأنّ الضميرَ المتَّصلَ متَّصلٌ كاسمِه، والجارَّ والمجرورَ كشيءٍ واحد؛ فكانا في قولِك: مررتُ به وزيدٍ، و: هذا غلامُه وزيدٍ شَديدَي الاتِّصال، فلمّا اشتدَّ الاتصالُ لتكرُّرِه أشبَهَ العطفَ على بعضِ الكلمة؛ فلم يَجُزْ، ووَجَبَ تكريرُ العامِلِ، كقولِك: مررتُ به وبزيد، و: هذا غلامُه وغلامُ زيد، ألا تَرى إلى صحَّةِ قولِك: رأيتُك وزيدًا، و: مررتُ بزيد وعمرٍو لـمّا لم يَقْوَ الاتصالُ؛ لأنه لم يَتكَّرر؟ **وقد تُـمُحِّلَ** لصحَّةِ هذه القراءةِ بأنها على تقديرِ تكريرِ الجارِّ، ونظيرها قولُ الشاعر:

فاذهبْ فما بكَ والأيامِ مِن عَجَبِ

قولُه: (**متّصلٌ كاسمِه**) هُو كقولكَ للمسمَّى بـ«شُجاع»: هُو شُجاعٌ كاسمِه، وقيل: لا زال كاسمِه مسعودًا.

قولُه: (**لتكرُّرِه**) يعني اجتمعَ اتصالان؛ **أحدُهما**: أنَّه ضميرٌ متّصِل، **وثانيهما**: أنَّ الجارَّ والمجرورَ والمضافَ معَ المضافِ إليه كشيءٍ واحد، فصارتِ الهاءُ كحَرْفٍ منَ الكلمة، فلا يجوزُ العطفُ، بخلافِ المنصوب؛ لأنَّه لم يتكرَّرِ الاتصال. قال الزجّاج: المخفوضُ كالتنوينِ في الاسم، فقَبُحَ أن يَعطِفَ باسمٍ يقومُ بنفسِه على ما لا يقومُ بنفسِه، قال المازنيُّ: كما لا تقولُ: مرَرْتُ بزيدٍ و«كَ»، فكذلك لا تقولُ: مرَرتُ بكَ وزيد. وأنشَدَ سيبويه:

فاليومَ قَـرَّبتَ تهجُونا وتَشتِمُنـا   فاذهَبْ فما بكَ والأيامِ من عجَبِ[1]

قال المصنِّف: (**وقد تُـمُحِّلَ**)، أي: تُكُلِّفَ وتُعُسِّف؛ لأنَّه إن ارتفَعَ قَبُحَ العطفُ، لكنْ لزِمَ قُبحٌ آخَرُ وهُو إضمارُ الجارِّ، قال السَّجَاوَنْدي: يقال: كيف أصبحتَ؟ فتقول: خيرٍ، أي: بخير، ولو قيل: بأيِّ حالٍ أصبحتَ؟ فتقول: خيرٌ، كان أحسن، فجازَ أن تُحمَلَ عليه لغةُ القرآن،

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٥-٦)، والبيت المذكور قد اختُلِفَ في نسبته، فقيل: للأعشى، وقيل: لغيره، وهو من شواهد «الكتاب» لسيبويه (٢: ٣٨٣).

....

وإلَّا فقولُهم: فاذهَبْ فما بكَ والأيامُ من عجَبِ؛ ضرورةُ شِعر لا تُحمَلُ عليه لغةُ القرآن. ومعنى البيت: قد كنتَ مهجورًا مُبعَدًا، فاليومَ قَـرَّبتَ تهجُونا وتَشتِمُنا، وليس هذا جزاءَ الإحسان، ثُم عذَرَه وقال: إنّي أعرفُ شِيمةَ الزمان، وغَدْرَ أبنائه، فاذهَبْ؛ فما بكَ من عجبٍ ولا بالأيام أيضًا[1].

وقال الحريريُّ في «دُرّةِ الغوّاص»: فإن قيل: كيف جازَ العطفُ على المُضمَريْنِ: المرفوعِ والمنصوبِ بغيرِ تكرير، وامتَنعَ العطفُ على المضمَرِ المجرورِ إلَّا بالتكرير؟ فالجوابُ عنه: أنه لـمّا جازَ أن يُعطَفَ ذانِكَ الضميرانِ على الاسم الظاهرِ في مثلِ قولِك: قامَ زَيْدٌ وهُو، وزُرتُ عَمْرًا وأباك؛ جازَ أن يُعطَفَ الظاهرُ عليهما، ولـمّا لم يَجُز أن يُعطَفَ المضمَرُ المجرورُ[2] على الظاهر إلَّا بتكريرِ الجارِّ في مثلِ قولِك: مرَرتُ بزَيْد وبكَ؛ لم يَجُزْ أن يُعطَفَ الظاهرُ على المضمَر إلَّا بتكريرِه أيضاً، نحوَ: مرَرتُ بكَ وبزيد، وهذا من لطائفِ عِلم العربيّة، ومحاسِن الفروقِ النَّحْوية[3].

وقال المالكي في «الشواهد»: الجواز أصح من المنع؛ لضعف احتجاج المانعين وصحةِ استعماله نظماً ونثراً، وشواهدها كثيرة ذكرناها. وأمّا قراءة حمزة فقد اجتمع عليها: ابنُ عباس والحسن ومجاهد وقَتادة والنَّخعي والأعمشُ ويحيى بن وثّاب وأبو رَزين، ومن مؤيِّدات الجواز: قولُه تعالى: ﴿قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [البقرة: ٢١٧]، فجرَّ المسجد بالعَطْف على الهاءِ المجرورة بالباء لا بالعطف على ﴿سَبِيلِ﴾؛ لاستلزامه العطفَ على الموصولِ؛ وهو «الصدُّ» قبْلَ تمام صِلَته؛ لأن ﴿عَن سَبِيلِ﴾ صلةٌ له؛ إذ هو متعلّق به، و﴿وَكُفْرٌۢ﴾ معطوفٌ على «الصدّ»،وذلك يجوز بالإجماع، فإنْ عطفَ على الهاء؛ خَلُصَ من ذلك فحكم برجحانه، وأجاز الفرّاءُ أن يكون ﴿وَمَن لَّسْتُمْ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ﴾ معطوفاً على ﴿لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ﴾ [الحجر: ٢٠][4].

---

(١) انظر: «عين المعاني» للسجاوندي (٣: ١٠٩٤).

(٢) من قوله: «إلا بالتكرير فالجواب عنه» إلى هنا ساقط من (ط).

(٣) «درة الغوّاص» ص٧٤.

(٤) من قوله: «وقال المالكي في شواهده» إلى هنا أثبتناه من (ط). وانظر كلام ابن مالك في: «شواهد التوضيح والتصحيح» ص٥٤-٥٥.

والرفعُ على أنه مُبتدأٌ خبرُه محذوف كأنه قيلَ: **والأرحامُ كذلك**، على معنى: والأرحامُ ممّا يُتَّقى، أوْ: والأرحامُ ممّا يُتساءلُ به. **والمعنى: أنهم كانوا يقرُّون بأنّ لهم خالِقًا**، وكانوا يَتَساءلون بذكْرِ الله والرَّحِم، فقيل لهم: اتَّقوا اللهَ الذي خَلَقَكم، واتَّقوا الذي تَتَناشَدُون به، واتَّقوا الأرحامَ فلا تَقْطَعوها، أو: واتَّقوا اللهَ الذي تتعاطَفُون بإذْكارِه وبإذكارِ الرَّحم.

وقد آذنَ عزَّ وعَلا إذ قَرَنَ الأرحامَ باسمِه أنّ صِلتَها منه بمكان، كما قال: ﴿أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا﴾ [الإسراء: ٢٣]، وعن الحسن: إذا سألَكَ باللهِ فأَعطِه، وإذا سألكَ بالرَّحِم فأعطِه، **وللرَّحمِ حُجْنةٌ** عندَ العَرْش، ....

قولُه: (**والأرحامُ كذلك**)، قال المصنِّف[1]: إنَّه لـمّا عُلِم واشتُهِرَ بدليلِ الاستقراءِ والقياسِ لم يَخْفَ على أحدٍ أنَّه لا بدَّ منهُ؛ إمَّا منطوقًا به، وإمَّا مُقدَّرًا، والمقدَّرُ: إمَّا ممَّا يبقى بدليل قراءةِ النَّصْب، وإمَّا ممَّا يُتساءَلُ به بدليل قراءةِ الجَرّ.

قولُه: (**والمعنى: أنَّهم كانوا يُقِرُّونَ بأنَّ لهم خالقًا**)، يعني: الكلامُ كلُّه واردٌ على عُرفِ المبعوثِ إليهم رسُولُ الله ﷺ، وهذا يدُلُّ على اختيارِه الوَجْهَ الثانيَ من الوجهَيْنِ اللذينِ ذكَرَهما في أولِ السُّورة، فقولُه: «واتَّقوا اللّـهَ الذي خَلَقَكم[2]، واتَّقوا الذي تناشَدونَ به، واتَّقوا الأرحامَ فلا تَقطَعوها»، معنى الآيةِ بحَسَبِ نَصْبِ «الأرحام»، وقولُه: «أو: واتَّقوا اللّـهَ الذي تتعاطَفونَ بإذكارِه وبإذكارِ الرَّحِم»: بحسَبِ جَرِّه؛ ومِن ثَمّ أعادَ الجارَّ في «بإذكارِ الرَّحِم»، وترَكَ معنى قراءةِ الرفع لعَوْدِه إلى أحدِ المعنيَيْن.

قولُه: (**وللرَّحِمِ حُجْنة**). **النِّهاية**: حُجْنَةُ المِغزَل: صُنّارتُه، وهِيَ المعْوَجَّةُ التي في رأسِه. روينا عن الشَّيخَين، عن أبي هريرة: «أنَّ للرَّحِمِ شُجْنَةً من الرحمٰن»[3].

---

(١) يعني فيما كتبه على حواشي تفسيره «الكشّاف» والمؤلف ينقل من حواشي المؤلف في مواضع.

(٢) من قوله: «يعني الكلام كله وارد» إلى هنا ساقط من (ط).

(٣) أخرجه البخاري (٥٩٨٨) واللفظ له، وهو في «صحيح مسلم» (٢٥٥٤) بلفظٍ آخر.

....

وعن أحمدَ بنِ حنبل وأبي داودَ والتِّرمذيِّ: «أنا الرَّحمنُ، خَلقْتُ الرَّحِمَ وشقَقْتُ لها من اسمي»(١).

النِّهاية: شُجْنة، أي: قَرابَةٌ مُشتبِكةٌ كاشتباكِ العروق، [وأصلُ](٢) الشُّجْنة، بالكسرِ والضَّم: شُعبةٌ من غُصْنٍ من غُصونِ الشجرة.

والتحقيقُ فيه: أنّ العرشَ مِنَصّةٌ تتَجلّى عليه الصِّفَةُ الرَّحمانيةُ، لقولِه تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، ولـمّا كان للرَّحِمِ تعلُّقٌ باسمِ الرَّحمنِ بسببِ الاشتقاق؛ جعَلَها حُجْنةً عندَ العرشِ الذي هو مِنَصّةُ الرحمٰن.

وروينا عن الشَّيخين، عن أبي هريرةَ في رواية، قال: قالَ رسُولُ الله ﷺ: «إنَّ اللّـهَ تعالى خَلَقَ الخَلْقَ، حتَّى إذا فَرَغَ منهم قامتِ الرَّحِمُ فأخَذَت بحِقْوِ الرَّحمن، فقال: مَهْ، فقالت: هذا مقامُ العائذِ بكَ من القَطيعة، قال: نعَمْ، أما تَرضَيْنَ أنْ أصِلَ مَن وَصَلَكِ وأقطَعَ مَن قطَعَكِ؟ فقالت: بلى». الحديث(٣).

الجامع: الحِقْوُ: مِشَدُّ الإزارِ منَ الإنسان، وقد يُطلَقُ على الإزار، ولـمّا جُعِلَ الرَّحِمُ شُجْنةً من الرحمنِ استعارَ لها الاستمساكَ به، كما يستمسِكُ القريبُ مِن قريبِه، والنَّسيبُ مِن نسيبِه(٤).

الراغب: ومعنى ذلك: أنَّ اللّـهَ تعالى لـمّا جعَلَ بينَ نفسِه وبينَ عبادِهِ سببًا، كما أنّه كتَبَ على نفسِه الرحمةَ بعبادِه، وأوجَبَ عليهم في مقابلتِها شُكرَ نعمتِه، لِـما كان هُو السببَ

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٦٥٩) والترمذي (١٩٢٤) كلاهما يرويه من حديثِ عبد الله بن عمرو بن العاص، قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح. وأخرجه أبو داود (١٦٩٦) من حديثِ عبد الرحمن بن عوف رَضِيَ الله عنه.

(٢) زيادة من «النهاية» (٢: ٤٠١).

(٣) أخرجه البخاري (٤٨٣٠) ومسلم (٢٥٥٤).

(٤) «جامع الأصول» (٦: ٤٨٨).

ومَعْناه ما رُوي عن ابنِ عبّاسٍ رَضِيَ الله عنهما: الرَّحِمُ متعلِّقةٌ بالعَرْش، فإذا أتاها الواصلُ بَشَّتْ به وكلَّمَتْه، وإذا أتاها القاطِعُ احتجبتْ منه. وسُئل ابنُ عُـيَينةَ عن قولِه ﷺ: «تخيَّروا لنُطَفِكم»، فقالَ: يقولُ: لأولادِكم؛ وذلكَ أنْ يَضَعَ ولدَه في الحلال، ألمْ تسمعْ قولَه تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَ﴾؟ وأوّلُ صِلَتِه أنْ يختارَ له الموضعَ الحلال فلا يقطعُ رحمه ولا نسَبَه؛ فإنما للعاهرِ الحَجَر؛ ثُمَّ يختارَ الصحّةَ، ويجتنبَ الدِّعْوة، ولا يَضَعَه موضعَ سوءٍ يتّبعُ شَهْوتَه وهَواه بغيرِ هُدًى مِنَ الله.

الأولَ في وجودِهم وخَلْقِ قُواهم وقُدرتِهم وسائِر خيراتِهم ـ كذا أيضًا جَعَلَ بينَ ذوي اللُّحمةِ بعضِهم معَ بعضٍ شيئًا أوجَبَ به على الأعلى التوفُّرَ على الأدوَن، وعلى الأدوَنِ توقيرَ الأعلى؛ فصار بينَ الرَّحِم والرَّحمةِ مُناسبةٌ معنوية، كما أنّ بينَهما نسبةً لفظيّة؛ ولهذا عَظَّمَ شُكرَ الوالدَيْنِ فقرَنَه بشُكرِه في قولِه تعالى: ﴿أَنِ ٱشۡكُرۡ لِي وَلِوَٰلِدَيۡكَ﴾ [لقمان: ١٤] تنبيهًا أنهما السببُ الأخيرُ في الوجود[1].

قولُه: (أن يختارَ له الموضعَ الحلال) هذا كنايةٌ عن أنْ لا يكونَ هو زانيًا؛ لقولِه: «فلا يقطَعُ رَحِمَه، فإنَّما للعاهِرِ الحجَر».

النهاية: العاهر: الزاني، وقد عَهَرَ يعْهَرُ عُهْرًا وعهورًا: إذا أتَى امرأةً ليلاً للفجور، ثم غَلَبَ على الزِّنى مطلقًا، والمعنى: لا حَظَّ للزاني في الولد، وإنّما هو لصاحبِ الفراش، أي: لصاحبِ أُمِّ الولدِ وهُو زوجُها أو مَولاها، وهُو كقولِ الآخرَ: لهُ الترابُ، أي: لا شيءَ له.

قولُه: (ثُم يختارَ الصِّحةَ ويَجتنبَ الدِّعوة). النِّهاية: الدِّعوةُ في النسَبِ ـ بالكسر ـ هُو: أن ينتسبَ الإنسانُ إلى غيرِ أبيه وعشيرتِه، وكانوا يفعلونَه، فنُهِيَ عنه وجُعِلَ الولدُ للفِراش. يعني: بعدَ أن يَصُونَ نفسَه عن الزِّنى ينبغي أن يتجنَّبَ موضعَ سَوْأَتِي الزانية؛ فإنّ الزانيةَ ربّما تَزني فتَلِدُ فيُنسَبُ إليه، لقولِه: «الولدُ للفراش»، فلا يصحُّ نسَبُه حقيقةً فيكونُ دَعِيًّا، فقوله: «يجتنبُ الدِّعوةَ» كنايةٌ عن ألّا تكونَ المرأةُ زانية، والمعنى مأخوذٌ ممَّا روينا عن البخاريِّ،

---

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ٥١).

[﴿وَءَاتُوا۟ ٱلْيَتَٰمَىٰٓ أَمْوَٰلَهُمْ ۖ وَلَا تَتَبَدَّلُوا۟ ٱلْخَبِيثَ بِٱلطَّيِّبِ ۖ وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا﴾ ٢]

﴿ٱلْيَتَٰمَىٰٓ﴾: الذينَ ماتَ آباؤُهم فانفَرَدُوا عنهم. واليُتْم: الانفرادُ، ومنه: الرَّمْلَةُ اليَتيمة، والدُّرَّةُ اليتيمة، وقيل: اليُتْمُ في الأَناسيِّ مِن قِبَلِ الآباء، وفي البهائمِ مِنْ قِبَلِ الأُمَّهات.

فإنْ قلتَ: كيفَ جُمِعَ اليتيمُ وهوَ فَعِيل كمَريض، على يتامى؟ قلتُ: فيه وَجْهان: أنْ يُجمَعَ على يَتْمى، كأَسْرى؛ لأنّ اليُتْمَ مِن وادي الآفاتِ والأَوْجاع، ثُمَّ يُجمَعَ فَعْلى فُعَالى، كأُسارى؛ ويجوزُ أن يُجمَعَ على فَعائِلَ؛ لجَرْيِ اليُتْمِ مجرى الأسماء، نحوُ صاحبٍ وفارس، فيقال: يَتائِمُ ثُمَّ يَتامى على القَلْب. وحقُّ هذا الاسمِ أنْ يقعَ على الصِّغارِ والكبار؛ لبقاءِ معنى الانفرادِ عِنِ الآباء، إلّا أنه قد غَلَبَ أن يُسَمَّوا به قبْلَ أن يَبْلُغوا

عن عائشةَ رَضِيَ اللّـهُ عنها، كان عُتبةُ بنُ أبي وَقّاص عَهِدَ إلى أخيه سَعدٍ أنّ ابنَ وليدةِ زَمْعةَ منّي، فاقبِضْهُ إليك. فلما كان عامُ الفتح أَخَذَه سعدٌ، فقال: ابنُ أخي. فقام عبدُ[1] بنُ زَمعةَ وقال: أخي وابنُ وليدةِ أبي؛ وُلِد على فراشِه. فتَساوَقا إلى رسُولِ الله ﷺ، فقال ﷺ: «هُوَ لك يا عبدُ بنَ زَمْعة، الوَلَدُ للفراش، وللعاهِر الحجر»، ثم قالَ لسَوْدة: «احتَجبي منهُ» لِـما رأى مِن شِبهِهِ بعُتْبة[2].

قولُه: (فيقالُ: يَتَـائِمُ)، قال المصنِّف: أنشَدَني الشريفُ لِبشرٍ النَّجدي:

أأطلالَ حُسـنٍ بالـبراقِ اليتائمِ ... سَلامٌ على أحجارِكُنَّ القدايمِ[3]

حُسنٌ: امرأة، البِراق: جَمْعُ بُرْقة، وهي المكانُ الذي فيه حِجارةٌ ورَملٌ وطِينٌ مختلِطة.

---

(١) في (ط): «عبد الله».

(٢) أخرجه البخاري (٢٠٥٣) ومسلم (١٤٥٧).

(٣) لم أهتدِ إلى قائله، ولم أهتدِ إلى هذا النقلِ عن الزمخشري.

مَبْلَغَ الرِّجال، فإذا استغنَوْا بأنفسِهم عَنْ كافلٍ وقائمٍ عليهم، وانتصبُوا كُفاةً يَكْفُون غيرَهم ويقومونَ عليهم؛ زالَ عنهم هذا الاسمُ. وكانت قُرَيشٌ تقولُ لرسولِ الله ﷺ: يتيمُ أبي طالب، إمَّا على القياس، وإمّا حكايةً للحالِ التي كانَ عليها صغيرًا ناشئًا في حَجْرِ عمِّه؛ توضيعًا له. وأمّا قولُه ﷺ: «لا يُتْمَ بعد الحُلم» فما هوَ إلّا تعليمُ شريعةٍ لا لُغةٍ، يعني: أنه إذا احتَلَمَ لمْ تُـجْرَ عليه أحكامُ الصِّغار. فإن قلتَ: فما معنى قولِه: ﴿وَءَاتُواْ ٱلۡيَتَٰمَىٰٓ أَمۡوَٰلَهُمۡ﴾؟ قلتُ: إمّا أن يُرادَ باليتامى الصِّغار، وبإيتائهم الأموالَ ....

قولُه: (استغنَوْا بأنفُسِهم عن كافِلٍ) إلى قولِه: (زالَ) تفسيرٌ لقولِه: «أن يَبلغوا مَبلغَ الرجال»، أي: سُمُّوا به قبلَ أنْ يبلُغوا مبلغَ الرِّجال[1]، فإذا بَلَغوا زالَ عنهم هذا الاسمُ. وهذا التعريفُ بحسَبِ العُرفِ العامِّ لا الشَّرع؛ لخروج حُكمِ الحُلُم والسنِّ من التعريف، ولهذا ما أورَدوا قوْلَه ﷺ سؤالًا عليه.

قولُه: (تعليمُ شَريعةٍ لا لُغةٍ) أي: لم يُرِدْ بقولِه: «لا يُتْمَ بعدَ الحُلُم»[2] اليُتْمَ اللُّغَوي؛ فإنّ المقامَ مقامُ تعليمِ الأحكام، لا تعليمِ اللغة، يعني أنه منقولةٌ شرعية؛ لأنَّ الغالبَ على منِ احتلَمَ الاهتداءُ لطريقِ صَلاحِه، فلا يكونُ كاليتيم الذي لم يَستغنِ بنفسِه عن كفالةِ كافِلٍ؛ ومِن ثَمّ ضَمَّ الرُّشدَ معَه في قولِه تعالى: ﴿فَإِنۡ ءَانَسۡتُم مِّنۡهُمۡ رُشۡدٗا﴾ [النساء: ٦].

قولُه: (فما معنى قولِه: ﴿وَءَاتُواْ ٱلۡيَتَٰمَىٰٓ أَمۡوَٰلَهُمۡ﴾؟) الفاءُ تدُلُّ على إنكار، يعني: إذا كان معنى اليُتْمِ عَدَمَ البلوغ وصحّةِ التصرُّفِ في الأموال والاستغناءِ عن الكفالة؛ فكيف قيل: ﴿وَءَاتُواْ ٱلۡيَتَٰمَىٰٓ أَمۡوَٰلَهُمۡ﴾؟ وأجاب بجوابَيْنِ؛ أحَدُهما: أنَّ اليتامى على ظاهرِه، والإيتاءُ على خلافِ الظاهر، والثاني: عكسُه.

---

(١) من قوله: «سموا به» إلى هنا ساقط من (ط).

(٢) أخرجه الإمام أحمد بنحوه (١٩٦٧) وأبو داود (٢٨٧٣) من حديثِ عليِّ بن أبي طالب رَضِيَ الله عنه بإسنادٍ حسن، وصحّ موقوفًا عن ابن عباس في «صحيح مسلم» (١٨١٢)، وفي الباب عن أنسٍ عند البزّار (٦٢٤٣) وأعلّه الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤: ٢٦٢) بيَحْيى بن يزيد النوفلي، ضعيف الحديث. ولتمامِ الفائدة انظر: «تخريج أحاديثِ الكشّاف» للحافظ الزيلعي (١: ٤٦٤).

أن لا يَطْمَعَ فيها الأولياءُ والأوصياءُ ووُلاةُ السَّوء وقضاتُه، ويَكُـفُّوا عنها أيديَهم الخاطفةَ حتى تأتيَ اليتامى إذا بَلَغُوا سالمةً **غيرَ محذوفة**؛ وإمّا أن يُرادَ الكبارُ؛ تسميةً لهم يتامى على القياس، أو لقُرْبِ عَهْدِهم إذا بَلَغُوا بالصِّغر، كما تُسمّى الناقةُ عُشَراءَ بَعْدَ وضعِها، **على أنّ فيه إشارةً** إلى أنْ لا يُؤخَّرَ دفعُ أموالِهم إليهم عَنْ حدِّ البُلوغ، ولا يُمْطَلوا إنْ أُونِسَ منهم الرُّشْد، وأنْ يُؤْتَوْها قبْلَ أن يَؤُلَّ عنهم اسمُ اليتامى والصِّغار. وقيلَ: هيَ في رجلٍ من غَطَفانَ كانَ معه مالٌ كثيرٌ لابنِ أخٍ له يتيم، فلمّا بَلَغَ طَلَبَ المالَ، فمَنَعه عمُّه، فترافَعا إلى النبيِّ ﷺ، فنَزَلتْ، فلمّا سَمِعَها العمُّ قال: أطَعْنا اللهَ وأطَعْنا

الانتصافُ: ويُقوِّي الأوّلَ قولُه بعدَ آيات: ﴿وَٱبْتَلُوا۟ ٱلْيَتَٰمَىٰ حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغُوا۟ ٱلنِّكَاحَ فَإِنْ ءَانَسْتُم﴾ [النساء: ٦]، والآية الأولى لحفظِها عليهم، والثانية للإيتاءِ الحقيقيِّ عندَ البلوغِ والرُّشْد، ويؤيِّدُه ما يَعقُبُه: ﴿وَلَا تَتَبَدَّلُوا۟ ٱلْخَبِيثَ بِٱلطَّيِّبِ ۖ وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾ [النساء: ٢] تأديبًا للوصيِّ ما دام المالُ في يَدِه، وعلى الوجهِ الآخَرِ يكونُ معنى الآيتَيْنِ واحدًا، فالأولى مجمَلة، والثانيةُ مبيِّنةٌ بالإيناسِ والبلوغ[1].

قولُه: (**أنْ لا يَطمعَ فيها**) أي: المرادُ من الأمرِ بالإيتاءِ رَفعُ الطَّمعِ على سبيلِ الكناية؛ لأنَّ الإيتاءَ إنما يتأتَّى إذا بقيَ المالُ ولم يَهلِك، وإنما يَسلَمُ منَ الهلاكِ إذا لم يُتَصرَّفْ فيه تصرُّفَ المُلّاك، ولا يتصرَّفُ في مالِ الغيرِ إلا الطامعُ فيه.

قولُه: (**غير محذوفة**) أي: منقوصة، **الأساس**: فرسٌ محذوفٌ: مقطوعُ الذنَب، وزِقٌّ محذوف: مقطوعُ القوائم.

قولُه: (**على أنَّ فيه إشارةً**) يعني سُمُّوا باليتامى وإن لم يكونوا يتامى مجازًا؛ لاعتبارِ معنًى لطيفٍ وهُو أن يؤخَّرَ الإيتاءُ عن البلوغ، ويُسمَّى هذا الفنُّ في الأصولِ بإشارةِ النَّص[2]، وهُو أن يُساقَ الكلامُ لمعنًى ويُضمَّنَ معنًى آخَر، وإليه الإشارةُ بقوله: «على أنَّ فيه إشارةً».

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (١: ٤٦٤).

(٢) وهي تسميةٌ جاريةٌ على اصطلاح الحنفيةِ في مصنفاتهم. انظر: «أصول البزدوي» (١: ١٠٨) و«قواطع الأدلة» للسمعاني (١: ٢٦٠).

الرسول، نعوذُ باللّـهِ من الحُوْبِ الكبير. فدَفَعَ مالَه إليهِ، فقالَ النبيُّ ﷺ: «ومَن يُوْقَ شُحَّ نفْسِه ويُطِعْ ربَّه هكذا فإنه يَحُلُّ دارَه»؛ يعني جنَّته، **فلمّا قُبِضَ أَلْفَوْا مالَه أنفقَه في سبيلِ الله**، فقـالَ النبيُّ ﷺ: «ثَـبَتَ الأجرُ، ثَـبَتَ الأجـرُ، وبَـقِـيَ الوِزْرُ»، قالوا: يا رسولَ الله، قد عَرَفْنا أنه ثَبَـتَ الأجرُ، كيفَ بَقِيَ الوِزْرُ وهو يُنفِقُ في سبيلِ الله؟ فقال: «**ثَـبَتَ أجرُ الغلامِ وبَـقِيَ الوِزْرُ على والدِه**».

﴿وَلَا تَتَبَدَّلُوا۟ ٱلْخَبِيثَ بِٱلطَّيِّبِ﴾: ولا تَستبدِلوا الحرامَ ـ وهوَ مالُ اليتامى ـ بالحلال ـ وهو مالُكم، وما أُبيحَ لكم مِنَ المَكاسِب ورزقِ اللّـهِ المبثوثُ في الأرض ـ **فتأكُلُوه** مكانَه؛ أو: لا تَستبدِلوا الأمرَ الخبيثَ ـ وهوَ **اختزالُ أموالِ اليتامى** ـ بالأمرِ الطيِّب؛ وهو حِفظُها والتورُّع منها. والتفعُّل بمعنى الاستفعالِ غيرُ عَزيز، منه: التعجُّل؛ بمعنى: الاستعجال، والتأخُّرُ بمعنى: الاستئخار، قالَ ذو الرُّمَّة:

قولُه: (**فلمّا قُبِضَ ألفَوْا مالَه أنفقَه**)[1] أي: فلـمّا ماتَ الغلامُ، وجَدَ الناسُ أنّ الغلامَ أنفقَ مالَهُ في سبيلِ الله.

قولُه: (**ثَبَتَ أجرُ الغلامِ وبقيَ الوِزْرُ على والدِه**) يعني جَمَعَ والدُه المال: إمّا منَ الحرامِ فعليهِ الظُّلامة، وإمّا منَ الحلالِ فعليه تَبِعةُ الحسابِ والوِزْرِ إن مَنَعَ من حقوقِ اللّـهِ شيئًا، هذا على تقديرِ الثاني مُجمَعٌ عليه، وأمّا على الأولِ فمختلَفٌ فيه بناءً على أنَّ الولدَ هل هو غاصِبٌ أيضًا أم لا؟ فعلى مذهبِ الشافعيِّ: لا يَثبُتُ الأجْرُ ما لم يَرُدَّه إلى مَن غُصِبَ منه، أو يستحِلَّ منه.

قولُه: (**فتأكلُوهُ**) جَزْمٌ عُطِفَ على «تستبدلوا»، أو نُصِبَ جوابًا للنهي.

قولُه[2]: (**اختزالُ أموالِ اليتامى**). **النِّهاية**: وفي الحديث: «يريدونَ أن يَختزلونا من[3]

---

(١) ذكره البغويُّ في «معالم التنزيل» (٢: ١٥٩) والواحدي في «أسباب النزول» ص١٣٦، وفي إسنادِه محمد بن السائب الكلبي، متروك الحديث.

(٢) قوله: «قوله» سقط من (م).

(٣) في (ط): «عن».

فيا كَرَمَ السَّكْنِ الذينَ تَحمَّلوا عن الدارِ والمُستخلَفِ المتبدَّلِ

أراد: ويا لُؤْمَ ما استخلفَتْه الدارُ واستبدلَتْه. وقيلَ: هوَ أن يُعطِيَ رديئًا ويأخذَ جيِّدًا. وعن السُّدِّيِّ: أنْ يَجْعلَ شاةً مهزولةً مكانَ سَمينة. **وهذا ليسَ بتبدُّل، إنما هوَ تبديلٌ**، إلّا أن يُكارِمَ صديقًا له فيأخذَ منه عَجْفاءَ مكانَ سَمينةٍ مِنْ مالِ الصبيِّ.

أصلِنا»[1]، أي: يقتَطِعونا ويذهبوا بنا منفَرِدين، فعلى هذا ليسَ الاستبدالُ في المعيَّن كما في الأول، يعني: لا تَترُكوا حِفْظَ مالِ اليتيمِ إلى اختزالِه.

قولُه: (فيا كرمَ السَّكْنِ) البيت[2]، السكن: أهلُ الدار، تحمَّلوا: ارتحلوا، واستَبدلتْهُ أي: من البقرِ والظِّباء، والمستخلَف: مجرورٌ على تقديرِ المضاف، واللامُ بمعنى الذي، والعائدُ محذوفٌ، تأويلُه[3] قولُه: «ويا لؤمَ ما استخلفتْهُ».

قولُه: (أن يَجعلَ شاةً) أن يعطيَ عندَ الإنفاقِ شاةً مهزولةً مثلًا، ويحاسبَ عليه بالشاةِ السمينة.

قولُه: (وهذا ليس بتبدُّلٍ وإنَّما[4] هو تبديلٌ). الجوهري: تبديلُ الشيء: تغييرُه وإن لم يأتِ ببَدَل، واستبدَلَ الشيءَ بغيرِه وتبَدَّلَه: إذا أخذَه مكانَه.

الأساس: بَدَّلَ الشيءَ: غيَّرَه، وتبدَّلَتِ الدارُ بأُنْسِها وَحْشًا واستَبدَلت، فمعنى التبديل: التغيير، وهُو عامٌّ في أخذِ شيءٍ وإعطاءِ شيء، وفي طلبِ ما ليس عندَه، وتَرْكِ ما عندَه، هذا معنى قولِ الجوهريِّ: تبديلُ الشيء: تغييرُه وإن لم يأتِ ببَدَل، ومعنى التبدُّل: الاستبدال، والاستبدال: طلبُ البَدَل، فكلُّ تبدُّلٍ تبديل، وليس كلُّ تبديل تبدُّلًا، فقولُه: «ولا تَستبدِلوا الحرام ـ وهُو مالُ اليتامى ـ بالحلال ـ وهو مالُكم»، وقولُه: «أو: ولا تستبدِلوا الأمرَ الخبيثَ ـ وهُو اختزالُ أموالِ اليتامى ـ بالأمرِ الطيِّب وهُو حِفظُها» ليس فيهما أَخْذُ شيءٍ

---

(١) هو جزءٌ من حديثٍ طويلٍ أخرجه البخاري (٦٨٢٩) من حديث عمر بن الخطاب رَضي الله عنه.

(٢) لذي الرمّةِ في «ديوانه» ص١٤٧.

(٣) في (ط): «قوله» سقط من (م).

(٤) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «إنما» دون واو.

﴿وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾: ولا تُنفِقوها معَها. وحقيقتُه: ولا تضمُّوها إليها في الإنفاقِ حتى لا تفرِّقوا بينَ أموالِكم وأموالِهم؛ قلّةَ مبالاةٍ بما لا يَحِلُّ لكم، وتسويةً بينَه وبينَ الحلال. فإنْ قلتَ: قد حُرِّمَ عليهم أكلُ مالِ اليتامى وحدَه ومعَ أموالِهم، فلِمَ وَرَدَ النهيُ عن أكلِه معها؟ قلتُ: لأنهم إذا كانوا مُستغنِينَ عن أموالِ اليتامى بما رَزَقَهم اللهُ مِن مالٍ حلال وهُمْ على ذلكَ يَطمَعُون فيها؛ كانَ القبحُ أبلغَ والذمُّ أحقَّ؛

وإعطاءُ شيءٍ بدَلَه، بل هو طلبُ شيءٍ ليس عندَه وتَرْكُ ما عندَه؛ يدُلُّ عليه قولُه: «وما أُبيحَ لكم منَ المكاسب»، فعلى هذا قولُه: «إلّا أن يُكارِمَ صَديقًا له» استثناءٌ متّصِلٌ من قولِه: «إنما هو تبديل»، فتقديرُ الكلام أن يقال: جَعْلُ شاةٍ مهزولةٍ مكانَ سمينةٍ تبديل؛ لأنّه أخْذُ شيءٍ وإعطاءُ شيءٍ آخَرَ، وليس بتبدُّلِ الذي هُو تَرْكُ شيءٍ بدَله، كما سَبَقَ، إلّا أن يُحمَلَ قولُ السُّدِّي على المكارَمة، بأن يكونَ لليتيم شاةٌ سَمينةٌ في ذمّةِ صَديقِ الوَلي، فيأخُذَ منه عَجْفاءَ مكانَ السَّمينةِ مُكارمةً له؛ فيصَحُّ على هذا معنى التبدُّل. ويؤيِّدُ ما ذهَبْنا إليه قولُه: «مكانَ سمينةٍ من مالِ الصبيِّ»، قال الزجّاجُ: ﴿وَلَا تَتَبَدَّلُوا۟ ٱلْخَبِيثَ بِٱلطَّيِّبِ﴾، معناه: لا تأكلوا مالَ اليتيمِ بدَلًا من مالِكم، وكذلك «لا تأكلوا أيضًا أموالَهم إلى أموالِكم»، أي: لا تُضيفُوا أموالَهم في الأكلِ إلى أموالِكم[1].

قولُه: (**لأنهم إذا كانوا مُستغنِينَ عن أموالِ اليتامى... كان القُبحُ أبلغَ والذمُّ أحقَّ**)، **الانتصاف**: طريقُ البلاغة الترقِّي بالنَّهي عنِ الأدنى تنبيهًا على الأعلى، وهاهنا أعلى درجاتِ النهي أن يأكُلَ مالَه وهُو غنيّ، وأدناها أكلُها وهُو فقير، فيقال: ما وجهُ ورودِه على عكس القانون؟ وجوابُه: أنَّ أبلغَ الكلامِ ما تعدَّدتْ وجوهُ إفادتِه. وفي النَّهي عن الأعلى فائدةٌ جَليلةٌ لا توجَدُ في النهي عن الأدنى؛ فالمَنْهيُّ عنه متى كان أقبحَ كانتِ النفسُ منه أنفرَ، والأكلُ منَ الغنيِّ أقبح، فإذا استَبشَعَ الـمَنْهيَّ عنه دعاه ذلك إلى الإحجام عنه، وعن أكلِ مالِه مطلقًا. ويحقِّقُ هذا تخصيصُ النَّهيِ بالأكل، معَ أنّ وجوهَ الانتفاع بِهِ محرَّمة؛ فإنّ العربَ كانت تَذُمُّ الإكثارَ منَ الأكل، وتَعيبُ على مَن جَعَلَ ذلك دأْبَه، بخلافِ سائر الملاذّ،

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٧).

ولأنهم كانوا يَفْعلونَ كذلك؛ فنُعِيَ عليهم فِعْلُهم وسُمِّعَ بهم؛ ليكونَ أزْجرَ لهم.

والحُوْب: الذَّنْبُ العظيم، ومنه قولُه ﷺ: «**إنّ طلاقَ أمِّ أيُّوبَ لَـحُوبٌ**»، فكأنه قيلَ: إنه كانَ ذَنْـبًا عظيمًا كبيرًا. وقرأَ الحسنُ (حَوْبًا) بفتحِ الحاء، وهو مصدرُ حابَ، حَوْبًا، وقُرِئ: (حَابًا)، ونظيرُ الحَوْبِ والحابِ: القَوْلُ والقَالُ والطَّرْدُ والطَّرَد.

[﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ ۖ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ۚ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا﴾ ٣]

ولـمّا نزلتِ الآيةُ في اليتامى وما في أكلِ أموالِهم مِنَ الحُوب الكبير؛ خافَ الأولياءُ

فخَصَّ النَّهيَ بالأكل لكونِه أقبحَ الملاذّ؛ حتَّى إذا نَفَرتِ النفسُ بمقتضَى الطَّبع، جَرَّ ذلك إلى النفورِ عن أَخْذِ مالِ اليتيمِ بباقي الملاذّ، ومِثلُه ﴿لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُّضَاعَفَةً﴾ [آل عمران: ١٣٠]. ولا يوجَدُ مثلُ هذه المراعاةِ إلَّا في الكتابِ العزيز، فالنَّهيُ إنْ خُصَّ بالأدنى فللتنبيهِ على الأعلى، وإن عُكسَ فللتدرُّبِ على الانكفافِ عنِ القبيحِ مطلقًا منَ الانكفافِ عنِ الأقبَح[١].

قولُه: (**وسُمِّعَ بهم**). **النِّهاية**: يقال: سَمَّعتُ بالرجُل تسميعًا وتَسمِعةً: إذا شَهَّرتَه ونَدَّدتَ به، وسَمَّعَ فلانٌ بعملِه: إذا أظهرَه ليُسمَع»، الجوهري: التسميع: التشنيع.

قولُه: (**[إنّ] طلاقَ أُمِّ أيوبَ لَـحُوب**)[٢] هو من باب التغليظ.

قولُه: (**ولـمّا نزَلتِ الآيةُ في اليتامَى، وما في أكلِ أموالِهم من الحُوْبِ الكبير؛ خافَ الأولياء**)، فسَّرَ هذه الآيةَ بوجوهٍ ثلاثة، وقَدَّرَ الشرطَ والجزاءَ على ما يعطيهِ الوجهُ من المعنى:

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشَّاف» (١: ٤٦٥).

(٢) أخرجه أبو داود في «المراسيل» (٢٣٣) والطبراني في «معجمه» كما في «مجمع الزوائد» (٩: ٢١٦) وقال الهيثمي: فيه يحيى بن عبد الحميد الحِمّاني، وهو ضعيف.

وأخرجه البزار (٦٦٢٠) والحاكم في «المستدرك» (٢: ٣٠٢) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧: ٣٢٣) من حديثِ أنسٍ رَضِيَ الله عنه بلفظ: «إنّ طلاق أمّ سُلَيم لحوب» وصحّحه الحاكم وتعقَّبه الذهبي، ووهّاه بعلي بن عاصم، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٩: ٢١٦): «رواه البزّار وفيه علي ابن عاصم وهو ضعيفٌ، وقد وُثِّق، وبقية رجالِه رجال الصحيح».

....

أولها: «إن خِفتُم تَرْكَ العَدْلِ في حقوقِ اليتامَى فتحرَّجتُم منها، فخافوا أيضًا تركَ العَدْلِ بينَ النساءِ، فقلِّلوا عددَ المنكوحات».

وثانيها: «إن خِفتُم الجَوْرَ في حقِّ اليتامَى فخافوا [الزِّنى]، فانكِحُوا ما حَلَّ لكم منَ النِّساء، ولا تَحُوموا حولَ المحرَّمات».

وثالثُها: «إن خِفتُم ألا تُقسِطوا في يتامَى النساءِ فانكِحوا مِن غيرِهنَّ ما طابَ لكم».

قالَ صاحبُ «الانتصاف»: هذا أظهر، والآيةُ معه مُكمِّلةٌ لبيانِ حُكمِ اليتامى، وأمرٌ بالاحتياطِ وأنّ في غيرِهنَّ متَّسَعًا[1]، ويؤيِّدُه ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي ٱلنِّسَآءِ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ﴾ الآية [النساء: ١٢٧] فتتطابقَ الآيتان، وعلى التأويلَيْنِ[2] لا يُطابِقان. ولأنّ الشرطَ لا يرتبطُ معَهما بالجوابِ إلَّا مِن وَجْهٍ عامّ، أمّا الأولُ فلأنّ الجَوْرَ على النساءِ في الحُرمة كالجَوْرِ على اليتامى، وأمّا الثاني فلأنّ الزِّنى محرَّمٌ كما أنَّ الجَوْرَ على اليتامَى محرَّم، وكم من مُحرَّم يُشارِكُهما في التحريم، فلا خصوصيّةَ تربطُ الجوابَ كخصُوصيّةِ الثالث، فإنّ ظاهرَ قولِه: ﴿مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ أنّه توسِعةٌ عليهم، كأنّه قيل: إن خِفتُم نِكاحَ اليتامَى ففي غيرِهنَّ متَّسَع، وعلى الأولِ هُو تضييقٌ، كأنّه قيل: إن خِفتُم من الجَوْرِ في اليتامَى فخافوا الجَوْرَ في النساء، واحتاطوا في عددِ المنكوحات؛ فيُنافي التوسِعة، ووجهُ الإشعار بالتوسِعةِ إطلاقُ ﴿مَا طَابَ﴾، ثم مجيءُ قولِه: ﴿مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ بيانًا لِـما وَقَعَ إطلاقُه، فلو أُريدَ التضييقُ لكانتِ البدايةُ بالتقييد أنسبَ، ولـمّا خافَ في التوسِعةِ الميلَ قيل: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُواْ فَوَٰحِدَةً﴾.

قلت: هذا تقريرٌ لا مزيد عليه، ولهذا أتَى بقولِه: ﴿مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾، فإن قلت: فما فائدةُ ذكرِ ﴿مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ في هذه الآيةِ وفي قولِه تعالى: ﴿وَلَا تَنكِحُواْ مَا نَكَحَ ءَابَآؤُكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [النساء: ٢٢] فإنّ النِّكاحَ إنَّما يقعُ على النساء؟ قلتُ: هُو من بابِ ترتيبِ الحُكمِ على الوَصْفِ المناسِبِ ترغيبًا وتحذيرًا؛ ومِن ثَم أُوثِرَ بالوَصْفِ على مَن

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (١: ٤٦٧).

(٢) في (ط): «وعلى التأويل! الأوّلين».

أن يلحقهم الحُوْبُ بتركِ الإقساطِ في حُقوقِ اليتامى، وأخذوا يتحرَّجون مِن ولايتِهم، وكانَ الرَّجلُ منهم ربَّما كانَ تحتَه العَشْرُ مِن الأزواجِ والثماني والستُّ، فلا يقومُ بحقوقِهنَّ ولا يَعدِلُ بينهن، فقيل لهم: إنْ خفتم تَرْكَ العدلِ في حقوقِ اليتامى فتحرَّجتُم منها؛ فخافُوا ـ أيضًا ـ تَرْكَ العدلِ بين النساء؛ فقلِّلوا عَدَدَ المنكوحات؛ لأنّ مَن تحرَّج مِن ذَنْبٍ أو تابَ عنه وهوَ مُرتكِبٌ مثْلَه فهو غيرُ متحرِّجٍ ولا تائب؛ لأنه إنما وَجَبَ أن يُتحرَّجَ مِن الذَّنْبِ ويُتابَ منه لقُبْحِه، والقبحُ قائمٌ في كلِّ ذَنْب. وقيلَ: كانوا لا يتحرَّجونَ من الزِّنا وهم يتحرَّجون مِن ولايةِ اليتامى؛ فقيلَ: إن خِفتم الجَوْرَ في حقِّ اليتامى فخافُوا الزِّنا، فانكِحُوا ما حَلَّ لكم مِن النِّساء، ولا تَحُوموا حَوْلَ المحرَّمات. وقيلَ: كانَ الرّجلُ يجدُ اليتيمةَ لها مالٌ وجَمال، أو يكونُ وليَّها فيتزوَّجُها؛ ضَنًّا بها عن غيرِه، فربَّما اجتمعتْ عندَه عَشْرٌ منهنَّ فيَخافُ ـ لضعفِهن وفَقْدِ مَن يغضبُ لهنَّ ـ أن يَظلِمَهنَّ حقوقَهنَّ ويُفرِّطَ فيما يجبُ لهن؛ فقيل لهم: إنْ خفتُم أن لا تُقسِطوا في يتامى النِّساءِ فانكِحُوا مِن غيرِهنَّ ما طابَ لكم. ويقالُ للإناثِ: اليتامى، كما يقالُ للذُّكور، وهو جمعُ «يتيمةٍ» على القلب، **كما قيلَ: أيامى، والأصلُ: أيائِمُ** ويَتائم. وقرأَ النَّخَعيُّ:

في الآيتين، فـ﴿مِّنَ﴾: إما تبعيضيّة، أوِ ابتدائية. والتعريفُ في ﴿ٱلنِّسَآءِ﴾ لاستغراقِ الجِنس، كأنَّه قيل: فاختاروا مِن بين سائرِ النساءِ للنِّكاحِ الطيِّباتِ المُستلَذّاتِ منهُنَّ توسِعةً لكم، ولا تختصُّوا مِن بين سائرِ النساءِ الممقوتاتِ عندَ الله تعالى؛ لأنَّ لكم عن عَيْبِهنَّ سَعةً[1] من بين سائرِ النساءِ، تهجينًا له وتقبيحًا، ولو لم يَذكُرْ ﴿مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ لم نَعُدَّ هذه الفائدة؛ ومِن ثمّ عقَّبَه بقولِه: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةً وَمَقْتًا وَسَآءَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ٢٢]. ويجوزُ أن تكونَ بيانيةً على التجريد؛ لقولِه تعالى: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾ [الحج: ٣٠] ونَظيرُهما في التوسِعةِ قولُه تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ﴾ بعدَ قولِه: ﴿وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا﴾ [البقرة: ٣٥].

قولُه: (كما قيل: أيامى، والأصلُ: أيائِمُ). الأيِّمُ في الأصل: التي لا زوجَ لها بِكرًا كانت

---

(١) في (ط): «عنهن سعة».

(تَقْسِطوا) بفتحِ التاء. على أنّ «لا» مزيدةٌ، مثلها في ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ﴾ [الحديد: ٢٩]، يريد: فإن خِفتُم أن تَجُوروا.

﴿مَا طَابَ﴾ ما حَلَّ لكم مِن النِّساء لأنّ منهنّ ما حَرُم، كاللّاتي في آيةِ التحريم. وقيل: ﴿مَا﴾ ذهابًا إلى الصِّفة؛ ولأنّ الإناثَ مِن العقلاء يُجْـرَيْنَ مُجْرى غيرِ العقلاء،

أو ثَيِّبًا، مطلَّقةً كانت أو متوفًّى عنها زوجُها. المغرِب: رجلٌ أَيِّمٌ أيضًا، وقد آمَتْ أَيْمةً، قال:

كـــلُّ امرئٍ ســتَئِيمُ منـ ـهُ العِرْسُ أو منها يئيمُ[1]

وعن محمد[2]: هيَ الثيِّبُ، لقولِه صَلَواتُ الله عليه: «الأَيِّمُ أحقُّ بنفسِها مِن وَلِيِّها، والبِكرُ تُستأذَنُ في نفسِها، وإذنُها صُماتُها»[3].

قولُه: («تَقْسِطوا» بفتح التاء على أنّ «لا» مزيدة)؛ وذلك أنَّ القِسطَ، بالكسر: العَدْلُ، تقولُ منه: أقسَطَ الرجُلُ فهو مُقسِط؛ فعلى هذا «لا» غيرُ مَزِيدة، والقُسُوطُ: الجَوْر، وقد قَسَطَ يقسُطُ قُسوطًا. فـ«لا» ـ على هذا ـ مَزيدة[4].

قولُه: (وقيل: ﴿مَا﴾ ذهابًا إلى الصِّفة). اعلَمْ أنه قد تقَرَّرَ أنّ «ما» لا تُستعمَلُ في ذوي العقول، فإذا استُعمِلت فيهم أُريدَ الوَصْفُ، نحوُ قولِه: «سُبْحانَ ما سَخَّرَكُنَّ لنا»، وتخصيصُه بحسَبِ المقام، والذي يقتضي هذا المقامُ منَ الوَصْف، وهُو ما يُشعِرُ به نفيُ الحَرَج والتضييقِ كما يُنبئُ عنهُ الوجهُ الثالث، واختارَه صاحبُ «الانتصاف»[5]، فالمعنى: إن خِفتُم أَلَّا تُقسِطوا في يتامَى النساءِ؛ لِـما في تزوُّجِهنَّ معَ كُلفةِ حقِّ[6] الزواجِ ومُراعاةِ حقوقِ اليتامى منَ القيامِ في أموالِهن، وجُبرانِ قلوبِهنَّ بسببِ اليُتْم، فانكِحوا الموصُوفاتِ

---

(١) ليزيد بن الحكم الثقفي، من شعراء «الحماسة» (٣: ١١٩٦).

(٢) يعني الإمام محمد بن الحسن الشيباني رحمه الله.

(٣) «المُغرب في ترتيب المعرب» (١: ٥٢) والحديثُ المذكور أخرجه مسلم (١٤٢١) من حديثِ أبي هريرة.

(٤) انظر: «أساس البلاغة» (قسط).

(٥) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (١: ٤٦٧).

(٦) قوله: «حق» ساقط من (ط).

ومنه قولُه تعالى: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُمْ﴾ [المؤمنون: ٦]. ﴿مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾: معدولةٌ عن أعدادٍ مكرَّرة، وإنما مُنِعَتِ الصَّرف؛ لِمَا فيها مِن العَدْلَيْن: عَدْلِها عن صِيَغِها، وعَدْلِها عن تكرُّرِها، وهي نَـكِراتٌ يُعرَّفن بلامِ التعريف؛ تقولُ: فلانٌ

بغيرِ ذلك لينتفيَ ذلك الحَرَج، وتطيبَ به نفوسُكم، فأسنَدَ ﴿طَابَ﴾ إلى الضمير الراجع إلى ﴿مَا﴾ المفسَّرِ بـ﴿ٱلنِّسَآءِ﴾، وهذا التفسيرُ وتفسيرُ المصنِّف يدورانِ معَ تأويلِه قولَهُ تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُلُوا۟ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٧٢] لـمّا أُريدَ بالطيِّباتِ المُستلَـذّاتُ تارةً والحلالُ أخرى، والأولُ أرجَحُ لاقتضاءِ المقام، ولِـما أنَّ الأمرَ بالنِّكاح لا يكونُ إلّا في الحلالِ فوجَبَ الحَملُ على شيءٍ آخَرَ.

قولُه: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ﴾ [النساء: ٣] ويُروَى: «أيمانُهم»، وجاء في سورةِ «قد أفلَحَ»: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُمْ﴾ [المؤمنون: ٦]، قال: لم يقُلْ: مَن مَلَكَت؛ لأنه أُريدَ مِن جنسِ العُقَلاءِ ما يَجري مَجرى غيرِ[١] العقلاءِ وهُمُ الإناث، فعلى هذا فيه تحقيرٌ لشأنهن، وهُو على خلافِ[٢] ما أُجريَ له الكلامُ.

قولُه: (عَدْلِها عن صِيَغِها، وعَدْلِها عن تكرُّرِها). قال الزجّاج: إنه معدولٌ عن التكرير، وعن التأنيث[٣].

وقالَ أبو البقاء: إنَّها نَكِراتٌ لا تَنصرفُ للعَدْلِ والوَصْف، وهي بَدَلٌ من ﴿مَا﴾، وقيل: حالٌ من ﴿ٱلنِّسَآءِ﴾»[٤].

وقالَ القاضي: إنها غيرُ مصروفةٍ للعَدْلِ والصِّفة؛ فإنها بُنِيَت صفاتٍ، وإن كانت أصولُها لم تُبْنَ لها[٥]، وقد استقصَيْنا البحْثَ فيه في «فاطر».

---

(١) في (ط): «وهو خلافُ».

(٢) قوله: «غير» سقط من (غ).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٨).

(٤) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٢٨).

(٥) «أنوار التنزيل» (٢: ١٤٢).

يَنكِحُ المَثْنى والثُّلاثَ والرُّباع، ومحلُّهنَّ النصبُ على الحالِ ممّا طابَ، تقديرُه: فانكِحُوا الطيِّباتِ لكم معدوداتٍ هذا العَدَدَ ثِنْتَيْن ثنتين، وثَلاثًا ثلاثًا، وأربعًا أربعًا. فإن قلتَ: الذي أُطلِقَ للناكحِ في الجمعِ أنْ يجمعَ بين ثِنْتَيْن أو ثلاثٍ أو أربع، فما معنى التكريرِ في ﴿مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾؟ قلتُ: الخطابُ للجميعِ؛ فوَجَبَ التكريرُ؛ ليصيبَ كلَّ ناكحٍ يريدُ الجَمْعَ ما أراد من العَدَدِ الذي أُطلِقَ له، كما تقولُ للجماعة: اقتَسِموا هذا المالَ ـ وهو ألفُ دِرْهم ـ درهَمَيْنِ درهمَيْن، وثلاثةً ثلاثة، وأربعةً أربعة، ولو أفردتَ لم يكن له معنًى. فإن قلتَ: فلِمَ جاءَ العطفُ بالواوِ دونَ «أوْ»؟ قلتُ: كما جاءَ بالواوِ في المثالِ الذي حَذَوْتُه لك، ولو ذهبتَ تقولُ: اقتَسِموا هذا المالَ درهمَيْنِ درهمَيْن، أو ثلاثةً ثلاثةً، أو أربعةً أربعة؛ أعلمتَ أنه لا يسوغُ لهم أن يقتَسِموه إلّا على أحدِ أنواعِ هذه القِسْمة، وليسَ لهم أن يَجْمَعوا بينَها فيَجْعَلُوا بعضَ القِسَمِ على تثنيةٍ، وبعضَه على تثليثٍ، وبعضَه على تربيع؛ وذهبَ معنى تجويزِ الجمعِ بينَ أنواعِ القسمةِ الذي دلَّت عليه الواوُ. وتحرُيره: أنّ الواوَ دلَّت على إطلاقِ أنْ يأخذَ الناكِحُون مَن أرادوا نِكاحَها مِن النساءِ على طريقِ الجمعِ إنْ شاؤوا مختلِفِينَ في تلكَ الأعداد، وإن شاؤوا متَّفقِينَ فيها، محظورًا عليهم ما وراءَ ذلك. وقرأَ إبراهيمُ: (وثُلَثَ ورُبَعَ) على القَصْرِ مِن ثُلاثَ ورُباع.

﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُواْ﴾: بينَ هذه الأعدادِ كما خِفتم تَرْكَ العدلِ فيما فوقَها ﴿فَوَٰحِدَةً﴾: فالزَمُوا، أو فاختارُوا واحدةً وذَرُوا الجمْعَ رأسًا؛ فإنّ الأمرَ كلَّه يدورُ مع العَدْلِ،

قولُه: (أُطلِقَ للناكح) أي أُبيح، المغرِب: التركيبُ يدُلُّ على الحِلِّ والانحلال، منه: أُطلِقَتِ الناقةُ منَ العِقَال، ورجلٌ طَلْقُ اليدَيْن: سَخِيّ، وفي ضِدِّه: مغلولُ اليدَيْن[1].

قولُه: (كلَّ ناكح) رُوِيَ بالنصبِ على أنّه مفعولُ «ليُصيبَ»، وفاعلُه: «ما أراد من العدَد».

---

(١) «المُغرب في ترتيب المُعرب» (٢: ٢٥).

فأينما وَجدْتُم العدلَ فعليكم به. وقُرِئ: (فواحدةٌ) بالرَّفع على: فالمَقْنعُ واحدةٌ، أوْ: فكَفَتْ واحدة، أو: فحَسْبُكم واحدة. ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ﴾ سوّى في السُّهولةِ واليُسْرِ بينَ الحُرَّةِ الواحدةِ وبينَ الإماءِ مِن غيرِ حَصْرٍ ولا توقيتِ عَدَد، ولَعَمْري إنهنَّ أقلّ تَبِعةً، وأقصرُ شَغْبًا، وأخفُّ مؤنةً مِن المَهائر، لا عليكَ أكثرتَ منهنَّ أمْ أقلَلْت، عدلتَ بينهنَّ في القَسْم أمْ لم تَعدِل، عزلتَ عنهنَّ أمْ لمْ تَعزِل. وقرأ ابنُ أبي عَبْلة: (مَنْ مَلَكَتْ). ﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارةٌ إلى اختيارِ الواحدةِ والتسرِّي، ﴿أَدْنَىٰٓ أَلَّا تَعُولُوا﴾: أقربُ مِن أنْ لا تميلوا، من قولهم: عالَ الميزانُ عَوْلًا؛ إذا مال، وميزانُ فلانٍ عائل، وعالَ الحاكمُ في حُكْمِه؛ إذا جار، ورويَ: أنّ أعرابيًّا حَكَمَ عليه حاكمٌ، فقالَ له: أتعُولُ عليَّ؟ وقد روتْ عائشةُ رَضِيَ اللهُ عنها، عن رسول الله ﷺ «﴿أَلَّا تَعُولُوا﴾: ألّا تَجُوروا»، والذي يُحكى عن الشافعي رَضِيَ الله عنه: أنه فسَّر ﴿أَلَّا تَعُولُوا﴾: ألّا يَكثُرَ عيالُكم، فوجهُه: أن يُجْعَلَ مِن قولِك: عالَ الرَّجلُ عِيالَه يَعُولُهم، كقولِهم: مانَهُم يَمُونُهم؛ إذا أنفقَ عليهم؛ لأنّ مَن كثُرَ عيالُه لَزِمَه أن يَعُولَهم، وفي ذلك ما يصعبُ عليه المحافظةُ على حدودِ الوَرَعِ وكسْبِ الحلالِ والرِّزقِ الطيِّب.

قولُه: (فأينَما وجَدتُم العَدْلَ فعليكم به)، هذا تَوْرِيةٌ إلى مذهبِه الذي سَمّاه العَدْل[1].

قولُه: (شَغْبًا)، الجوهري: الشَّغْبُ بالتسكين: تهييجُ الشّر، ولا يقال: شَغَبٌ. وشَغِبتُ عليهم، بالكسر، أشغَبُ شَغَبًا: لغةٌ ضعيفةٌ فيه.

قولُه: (من المهائر): هي الحرائرُ، واحدتُها: المَهِيرةُ، وهِيَ الكثيرةُ المَهْر، الأساس: أمهَرَ المرأةَ أعطاها المَهْر، ولهُ مَهائرُ وسَرارِيُّ[2].

قولُه: (ما يَصعُبُ عليه)، قيل: «عليه»: حالٌ من فاعل «المحافظة»، أي: محافظةُ الشخص

---

(١) والمرادُ به: «أنّ الله تعالى لا يفعلُ القبيحَ أو لا يختاره، ولا يُخِلُّ بما هو واجبٌ عليه، وأنّ أفعاله كلَّها حسنة». انظر: «شرح الأصول الخمسة» للقاضي عبد الجبار، ص٣٠١.

(٢) هذه الفقرة وردت في (ط) بعد تفسير قول الزمخشري الآتي: «وفي السراري»؛ حيث ورد في «الكشاف» هناك: «نحو ما في السراري»، ففسَّر ذاك دون هذا.

وكلامُ مِثْلِه مِن أعلامِ العِلْمِ وأئمَّـةِ الشَّرْعِ ورؤوسِ المجتهِدِينَ حقيقٌ بالحَمْلِ على الصحَّةِ والسَّداد، وأن لا يُظَنَّ به تحريفُ «تُعِيلوا» إلى «تَعُولوا»؛ وقد رُوِيَ عن عمرَ بنِ الخطَّابِ رَضِيَ اللهُ عنه: لا تظنَّنَّ بكلمةٍ خرجتْ مِن فِيْ أخيكَ سُوءًا وأنت تجدُ لها في الخيرِ محملًا. وكفى بكتابِنا المُترجَمِ بكتاب «شافي العِيِّ مِن كلام الشافعيِّ» رَضِيَ الله عنه، شاهدًا بأنه كانَ أعلى كعبًا، ....

راكبًا على ذلك الأمرِ أو[1] ملتبِسًا معَه، وفيه تعسُّف، والوجهُ أنّ «عليه»: صِلةُ «يَصعُبُ». في «الأساس»: صَعُبَ عليهِ الأمرُ وتصَعَّبَ واستصعب، وفي «الصِّحاح»: واستَصعَبَ عليه الأمرُ: صَعُبَ. المعنى: وفي كثرةِ العيالِ ما يَصعُبُ على الرجُلِ المحافظةُ[2] معَه على حدودِ الوَرَع، فـ«ما» موصولةٌ بالجملة، والعائدُ محذوف، والضميرُ المجرورُ عائدٌ إلى «مَن»، ويؤيِّدُ هذا الوجهَ ما رُوِيَ عن نُسخةِ المصنِّف: «ما يَصعُبُ عليهم».

قولُه: (أعلى كعبًا) مَثَلٌ لاطلاعِه على علومِ العربية، وكونِه ذا حظٍّ وافِرٍ فيها[3]، وهُو إما أن يكونَ من قولِهم: «رَتَبَ رُتوبَ الكعب في المقام الصَّعْب»[4]، أي: أنَّه أشدُّ ممارسةً لعلومِ العربيةِ وأثبتُ في مَزالقِه، أو مِن قولِهم:«أعلى اللهُ كعبَه»، و«ذهبَ كعبُ القوم»: إذا ذهبَ جَدُّهم وشرَفُهم.

النِّهاية: في حديثِ قَيْلة: لا يزالُ كعبُكِ عاليًا، أي: لا تزالينَ شريفةً عاليةً على مَن يُعاديك.

وفي «جامع الأصول»: مناقبُ الشافعيِّ رَضِيَ الله عنه أكثرُ من أن تُعَدَّ، وفضائلُه[5] أكثرُ من أن تُحصَى: إمامُ الدنيا، وعالمُ الأرضِ شرقًا وغربًا، جمَعَ لهُ اللّـهُ له منَ العلومِ

---

(١) قوله: «الشخص راكباً على ذلك الأمر أو» ساقط من (ط).

(٢) في (ط): «محافظته».

(٣) انظر: «مجمع الأمثال» للميداني (٢: ٣٩٤).

(٤) ذكره الزبيدي في «تاج العروس» (٢: ٤٨٢) في حديثِ لقمان بن عاد.

(٥) قوله: «رضي الله عنه أكثر من أن تعد وفضائله» ساقط من (ط).

وأطولَ باعًا في عِلْمِ كلامِ العربِ مِن أنْ يَخفى عليه مثلُ هذا، ولكنَّ للعلماءِ طرقًا

والمفاخِرِ ما لم يُجمَعْ لإمامٍ قبلَهُ ولا بعدَه، وانتَشَرَ له من الذِّكر ما لم ينتشِرْ لأحدٍ سواه، قال أحمدُ بنُ حنبلٍ رَضِيَ الله عنه: كان الشافعيُّ كالشمسِ للنهار، وكالعافيةِ للناس، فانظُرْ هل لهٰذيْنِ من خَلَف، أو عنهما عِوَض؟ توفِّي بمصرَ سنةَ أربع ومئتينِ ولهُ أربعٌ وخمسونَ سنة[١].

قولُه: (وأطولَ باعًا) مَثَلٌ لكثرةِ تناوُلِه، وعموم تَعاطِيه، هذا تعصُّبٌ[٢] للإمامِ الشافعيِّ[٣] ورَدٌّ على مَنْ خَطَّأه، قال أبو بكر الرازي[٤]: وقد خَطَّأه الناسُ بأنَّه خالَفَ المفسِّرين، وبأنَّه لو قيل: أن لا[٥] تُعيلوا، لكان تفسيرُه مستقيمًا[٦].

وقال صاحبُ «الإيجاز»: إنما يقالُ مِن كثرةِ العِيال: أعال يُعيلُ إعالةً، ولم يقولوا: أعال يَعُولُ[٧].

وقال صاحبُ «النَّظم»[٨]: قال في أولِ الآية: فإن خِفتُم ألا تعدِلوا فالأحسَنُ ألاَّ تَجُوروا؛ مراعاةً للمطابقة. والمصنِّفُ أجابَهم بحرفٍ واحدٍ وهُو أنَّ معناه: لا تَجُوروا، لكنَّه على سَبيل الكناية، وهذا إنَّما يتمشَّى إذا قُلنا بالفَرْق بينَ الحرائرِ والإِماءِ في العَزْل، وظاهرُ مذهبِ

---

(١) «تكملة جامع الأصول» (٢: ٨٦٩).

(٢) ولو قيل: هذا إنصافٌ للإمام الشافعيِّ؛ لكان أدلَّ على المقصودِ، فإنَّ الزمخشريَّ لا يُتصَوَّرُ منه التعصُّبُ للشافعيِّ؛ فهو رأسٌ مُعْرِقٌ من رؤوسِ الحنفية..

(٣) من قوله: «فانظر هل لهذين من خلف» إلى هنا ساقط من (ط).

(٤) يعني الإمام الجصّاص، (توفي ٣٧٠هـ) صاحب «أحكام القرآن» و«الأصول» وغيرها من المصنَّفات القاضية بإمامتِهِ وجلالةِ محلّه في العلم. له ترجمة في: «تاريخ بغداد» (٤: ٣١٤) و«سِيَر النبلاء» (١٦: ٣٤٠).

(٥) قوله: «لا» ساقط من (ط).

(٦) انظر: «أحكام القرآن» للجصّاص (٢: ٥٧).

(٧) «إيجاز البيان في معاني القرآن» (٢: ٨٨٢).

(٨) لعلّه يريد «نظم القرآن» لعبد القاهرِ الجرجاني، ذكره الزركشي في «البرهان في علومِ القرآن» (٢: ٩٢)، وذكر أن مكيّ بن أبي طالب قد اختصره.

وأساليبَ، فسَلَكَ في تفسيرِ هذه الكلمةِ طريقةَ الكِنايات. فإنْ قلتَ: كيفَ يقلُّ عيالُ مَن تسرَّى وفي السَّراري نحوُ ما في المَهائر؟ قلتُ: ليسَ كذلك؛ لأنّ الغرضَ بالتزوُّجِ التوالدُ والتناسلُ بخلافِ التسرِّي؛ ولذلكَ جازَ العَزْلُ عن السَّراري بغيرِ إذْنهنّ؛

الشافعيِّ على التسوية[1]، وأنَّ المرادَ بقولِه: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ﴾ [النساء: ٣] ما تقرَّر من قبلُ: كان الرجلُ منهم ربما كانت تحتَه العشْرُ منَ الأزواجِ فلا يقومُ بحقوقِهن، ولا يعدِلُ بينَهن، فقيل لهم: إنْ خِفتُم تَرْكَ العَدْلِ فيهِنَّ لكثرتِهنّ؛ فقلِّلوا عدَدَ المنكوحاتِ من غيرِهنّ، ثم نزَلَ درجةً أخرى بقولِه: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: ٣].

وأمّا وَجْهُ المطابقة؛ فإنّ الكنايةَ لا تُنافي إرادةَ الحقيقة، فبالنظر إلى التصريح تَحصُلُ المطابقة، وبالنظر إلى الكنايةِ تَحصُلُ المطابقةُ معَ المبالغةِ التي تعطيهِ تصويرَ قولِ القائل: كثرةُ العِيالِ فضيحةُ الرجال، وعلى هذا الوجهِ وقَعَ السؤالُ: كيف يقالُ: عالَ مَن تَسَرَّى؟ وقريبٌ من هذه المطابقة قولُه تعالى: ﴿غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ﴾ [المائدة: ٦٤] جوابًا عن قولِهم: ﴿يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾، إذا أريدَ بغَلِّ الأيدي حقيقتُه؟ قال المصنِّف: «الطِّباقُ من حيثُ اللفظُ وملاحظةُ أصلِ المجاز».

وأمّا وجهُ التقريرِ على أن يُجرَى ﴿أَلَّا تَعُولُوا﴾ على حقيقتِه، فكما قرَّره صاحبُ «الانتصاف»[2] وآثرناه على الوجوه، وهو ظاهرٌ مكشوفٌ، وذكَرَ في «الرَّوضة»: لا يَحرُمُ، أي: العَزْلُ ـ في الزوجةِ على المذهبِ ـ سواءً الحرةُ والأَمَة، بالإذْنِ وبغيرِه، وقيل: يَحرُمُ في الحُرة[3].

قولُه: (وفي السَّراري). الجوهري: هي جَمْعُ السُّرِّيّة، وهِي الأَمَةُ التي بَوّأْتَها بيتًا، وهي فُعْلِيّـة: من السِّرِّ والإخفاء، وهو الجِماع، وضُمَّت سينُه لأنَّ الأبنيةَ قد تتغيَّرُ في النِّسبة.

---

(١) انظر: «المجموع شرح المهذب» (١٦: ٤٢١).

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (١: ٤٦٧).

(٣) «روضة الطالبين» للنووي (٧: ٢٠٥).

فكانَ التسرِّي مظِنّةً لقلَّةِ الولد بالإضافةِ إلى التزوُّج، كتزوُّجِ الواحدةِ بالإضافةِ إلى تزوُّجِ الأربع. وقرأَ طاووسٌ (أن لّا تُعِيلوا) مِن أعالَ الرَّجل: إذا كَثُرَ عيالُه، وهذه القراءةُ تعضدُ تفسيرَ الشافعيِّ مِن حيثُ المعنى الذي قَصَدَه.

[﴿وَءَاتُوا۟ ٱلنِّسَآءَ صَدُقَـٰتِهِنَّ نِحْلَةً ۚ فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَىْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيٓـًٔا مَّرِيٓـًٔا﴾ ٤]

﴿صَدُقَـٰتِهِنَّ﴾: مُهورَهنّ. وفي حديثِ شُرَيْح: قضى ابنُ عبّاسٍ لها بالصَّدُقة. وقُرِئ: (صَدْقاتهن) بفتحِ الصادِ وسكونِ الدال على تخفيفِ ﴿صَدُقَـٰتِهِنَّ﴾؛ و(صُدْقاتهنّ) بضمِّ الصادِ وسكونِ الدال؛ جمعُ صُدْقة، بوزنِ: غُرْفة، وقُرِئ: (صُدُقَتَهنَّ) بضمِّ الصادِ والدالِ على التوحيد، وهو تثقيلُ صُدْقة، كقولِك في ظُلْمة: ظُلُمة. ﴿نِحْلَةً﴾ مِن: نَحَلَه كذا: إذا أعطاه إيّاه ووَهَبَه له عن طيبةٍ مِن نفْسِه نِحْلةً ونُحْلًا، ومنه حديثُ أبي بكرٍ رَضِيَ الله عنه: إني كنتُ نَحَلتُكِ جداد عشرينَ وَسْقًا ....

قولُه: (نَحَلْتُكِ جِدَادَ عشرينَ وَسْقًا). المغرب: الجَدُّ في الأصل: القَطعُ، ومنهُ جَدَّ النخلَ: صَرَمَه، أي: قطعَ ثمَرَه جِدَادًا فهو جادٌّ، وفي حديث أبي بكرٍ رَضِيَ اللّـهُ عنه أنه نَحَلَ عائشةَ جِدَادَ عشرينَ وَسْقًا، والسماع: جادَّ عشرين، وكلاهما مؤوَّل، إلَّا أنَّ الأولَ نَظيرُ قولِهم: هذه الدراهمُ ضَرْبَ الأمير، والثاني: نَظير ﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٢١]. والمعنى: أنه أعطاها نَخْلًا يُجَدُّ منه مقدارُ عشرينَ وَسْقًا منَ التمر[١].

وقلتُ: وفي «الجامع»: عن مالكٍ في «الموطأ»، قالت عائشةُ رَضِيَ الله عنها: نَحَلني أبو بكرٍ جادَّ عشرينَ وَسْقًا من مالِ الغابة، فلما حضَرَتْه الوفاةُ، قال: والله يا بُنيّة، ما منَ الناس أحبُّ إليَّ غنًى منكِ بعدي، ولا أعزُّ عليَّ فقْرًا بعدي منك، وإنّي كنتُ نَحلْتُكِ جادَّ عشرين، ولو كنتُ جَددتُه واحترَزْتُه لكان لك، وإنّما هو اليومَ مالُ الوارث. الحديث[٢].

---

(١) «المغرب في ترتيب المعرب» (١: ١٣٤).

(٢) «جامع الأصول» (١١: ٦٢٠) والحديثُ أخرجه الإمام مالك في «الموطأ» ص(١: ٢٥٧) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦: ١٧٨) والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤: ٣٨٠).

بالعالِيَة. وانتصابُها على المَصْدر؛ لأنَّ النِّحْلةَ والإيتاءَ بمعنى الإعطاء، فكأنه قيلَ: وانحَلُوا النساءَ صَدُقاتِهِنَّ نِحْلة، أي: **أعطوهنَّ مُهورَهنَّ عن طيبةِ أنفسِكم**؛ أو على الحالِ مِن المُخاطَبين، أي: آتوهنَّ صَدُقاتِهِنَّ **ناحِلينَ** طيِّبي النفوسِ بالإعطاء؛ أو مِن الصَّدُقات، أي: منحولةً معطاةً عن طيبةِ الأَنفُس. **وقيل: نِحْلةً مِن الله**: عطيَّةً مِن عندِه وتفضُّلًا منه عليهن. وقيل: النِّحْلة: المِلَّة، ونِحْلة الإسلامِ خيرُ النِّحَل، وفلانٌ يَنتحِلُ كذا، أي: يَدِينُ به، والمعنى: آتوهنَّ مُهورَهنَّ دِيانةً على أنها مفعولٌ له ويجوزُ أن يكونَ حالًا مِن الصَّدُقات، أي: دِينًا مِن اللّـهِ شَرَعَه وفَرَضَه. والخِطابُ للأزواج، وقيلَ: للأَوْلياء، لأنهم كانوا يأْخذونَ مُهورَ بناتِهِم، وكانوا يقولونَ: هنيئًا لكَ **النَّافِجة**؛ لِمَن تولَدُ له بِنْت، يَعْنُون: تأخذُ مَهْرَها فتَنْفِجُ به مالَك، أي: تُعَظِّمُه. الضميرُ في ﴿مِّنْهُ﴾ جارٍ مجرى اسمِ الإشارةِ كأنه قيلَ: عن شيءٍ مِن ذلك، كما قال تعالى: ﴿قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم بِخَيْرٍ مِّن ذَٰلِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥] بعْدَ ذِكْرِ الشَّهوات، ومِن الحُجَجِ المسموعةِ مِن أفواهِ العَرَب: ما رُويَ عن رُؤْبَة: أنه قيلَ له في قوله:

قولُه: «وَسْقًا». **النهاية**: الوَسْقُ، بالفتح: ستّونَ صاعًا وهُو ثلاثُ مئةٍ وعشرونَ رِطْلًا، وفيه خِلاف، والأصلُ فيه: الحِمْل، وكلُّ شيءٍ وسَقتَهُ: حمَلتَه.

قولُه: (بالعالية). **النِّهاية**: العَوالي: هي الأماكنُ بأعلى أراضي المدينة، وأدناها من المدينةِ على أربعةِ أميال، وأبعدُها من جهةِ نجدٍ على ثمانية.

قولُه: (**أعطُوهنَّ مُهورَهُنَّ عن طِيبةِ أنفُسِكم**) أي: نِحلةً، مصدرٌ للنوعِ وُضِعتْ موضعَ الإيتاء.

قولُه: (**ناحِلينَ**) فالمصدرُ بمعنى اسم الفاعل، وقولُه: «طيِّبي النفوس» تفسيرُ ناحِلين.

قولُه: (**وقيل: نحلةً من الله**) معطوفٌ على «منحولة».

قولُه: (**النّافِجة**). **الأساس**: ومنَ المجازِ قولُهم: هنيئًا لكَ النافِجة، وهِيَ البنتُ؛ لأنه كان يأخُذُ مهرَها فيَنفُجُ مالَه، أي: يوسِّعُه ويُعظِّمُه، ومنه النفّاجةُ للَبِنَةِ القميص؛ لأنَّها توسِّعُه.

كأنه في الجِلْدِ توليعُ البَـهَقْ

فقالَ: أردتُ: كأنَّ ذاك. أو يرجعُ إلى ما هوَ في معنى الصَّدُقات، وهوَ الصَّداق؛ لأنك لو قلتَ: وآتوا النساءَ صَداقَهنَّ؛ لمْ تُخِلَّ بالمعنى، **فهو نحوُ قولِه**: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [المنافقون: ١٠]؛ لأنه في الأصلِ «أصَّدَّقْ» مجزومًا، فلمّا جاءَ بالفاءِ نَصَبَه فعطف، و«أكن» على أصل «أصَّدَّقْ»؛ لأنَّ الفاءَ عارِض، كأنه قيل: أصَّدَّقْ. و﴿نَفۡسًا﴾: تمييزٌ، وتوحيدُها؛ لأنّ الغرضَ بيانُ الجِنْس، والواحدُ يدلُّ عليه، والمعنى: فإنْ وَهَبْنَ لكم شيئًا مِنَ الصَّداق، ....

قولُه: (**كأنه في الجلدِ توليعُ البَـهَقْ**) مضَى تمامُه وشَرحُه في «البقرة» عندَ قوله: ﴿عَوَانُۢ بَيۡنَ ذَٰلِكَ﴾ [البقرة: ٦٨].

قولُه: (**فهو كقولِه**[1]: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن﴾ [المنافقون: ١٠]). **الانتصاف**: في تنظيرِه به نظَر؛ فإن المُراعَى ثَمَّ الأصلُ هُو الجَزْم، وتقديرُ الأصلِ وإعطاؤه حُكمَ الموجودِ حسَنٌ، ولا كذلك إفرادُ «الصَّداقِ» المتقدِّم، فليس بأصلٍ بل الأصلُ الجمعُ، وقد يأتي الإفرادُ فيه على جهةِ الاختصارِ والاستغناءِ عن الجمع، ولا يرادُ أنهم راعَوا ما ليس بأصل في قولِه:

بداليَ أنّي لستُ مُدرِكَ ما مضَـى ... ولا سابقٌ شيئًا إذا كان جائيا[2]

لأنّ دخولَ الباءِ وإن لم يكنْ أصلًا إلّا أنّها توَطَّنت بهذا الموضع، وكثُر دخولُها فيه، فصارت كالأصل[3].

الإنصاف: والإفرادُ أصلٌ في الآية؛ لأنَّ المرادَ: وآتُوا كلَّ واحدةٍ منَ النساءِ صَداقَها، والجمعُ فَرعٌ على الإفراد[4].

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «فهو نحو قوله».
(٢) لزهير بين أبي سُلمى في «ديوانه» ص١١٦.
(٣) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (١: ٤٦٩).
(٤) «الإنصاف» ق٥٠/ ب.

وتجافَتْ عنه نفوسُهنَّ طيِّباتٍ غيرَ مُخبَّثات بها يضطرُّهنَّ إلى الهبةِ مِن شَكاسةِ أخلاقِكم وسُوءِ معاشرتِكم، ﴿فَكُلُوهُ﴾: فأنفقوه. قالوا: فإنْ وَهبَتْ له ثُمَّ طَلبتْ منه بعدُ الهبةَ؛ عُلِمَ أنها لمْ تَطِبْ منه نفْسًا. وعن الشَّعْبيِّ: أنّ رَجلًا أتى مع امرأتِه شُرَيحًا في عطيَّةٍ أعطتْها إيّاه وهيَ تطلبُ أنْ تُرْجِع، فقالَ شُرَيْح: رُدَّ عليها، فقالَ الرَّجل: أليسَ قد قالَ اللهُ تعالى: ﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ﴾؟ قال: لو طابتْ نفسُها عنه لـما رجعتْ فيه، وعنه: أُقِيْلُها فيما وَهبتْ، ولا أُقِيلُه؛ لأنهنَّ يُـخْدَعن. وحُكيَ: أنّ رَجلًا مِن آلِ أَبي مُعَيْطٍ أعطتْه امرأتُه ألفَ دينارٍ صَداقًا كانَ لها عليه، فلَبِثَ شهرًا ثُمَّ طلَّقَها، فخاصمتْه إلى عبدِ الملكِ ابنِ مَرْوان، فقالَ الرَّجل: أعطتْني طيِّبةً بها نفْسُها، فقالَ عبدُ الملك: فأينَ الآيةُ التي بَعْدَها ﴿فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْـًٔا﴾ [النساء: ٢٠]؟! ارددْ عليها. وعن عمرَ رَضِيَ اللهُ عنه: أنه كَتَبَ إلى قُضاتِه أنّ النساءَ يُعطِينَ رَغْبةً ورهبةً، فأيّما امرأةٍ أعطتْ ثُمَّ أرادت أنْ ترجعَ؛ فذلكَ لها. وعن ابنِ عبَّاس رَضِيَ الله عنهما: أنّ رسولَ اللّـهِ ﷺ سُئل عَنْ هذه الآيةِ، فقالَ: «إذا جادَتْ لزوجِها بالعطيَّةِ طائعةً غيرَ مُكرَهةٍ لا يَقْضي به عليكم سلطانٌ ولا يؤاخِذُكم اللهُ به في الآخرة». ورُوي: أنّ ناسًا كانوا يتأثَّمونَ أنْ يَرْجعَ أحدٌ

قولُه: (وتجافَت عنه نفوسُهنَّ) إشارةٌ إلى التضمين، قال القاضي: جعَلَ العُمدةَ طِيبَ النفس، وعدَّاه بـ﴿عَن﴾؛ لتضمينِ معنى التجافي والتجاوُز[1].

قولُه: (من شَكاسةِ أخلاقِكم). الجوهري: رجلٌ شَكِس، أي: صعبُ الخُلُق.

قولُه: (الآية التي بعدها) يعني قولَه: ﴿وَإِنْ أَرَدتُّمُ ٱسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَىٰهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْـًٔا﴾ [النساء: ٢٠].

قولُه: (يتأثَّمونَ). النهاية: قال: تَأثَّمَ[2] فلان؛ إذا فعَلَ فعلاً خرَجَ به منَ الإثم، كما يقال: تحرَّجَ: إذا فعَلَ ما يَخرُجُ به منَ الحرَج، وفي التركيب تضمينٌ، أي: يمتنعونَ عن أن يَرجِعَ أحدُهم تأثُّمـا.

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ١٤٧).

(٢) قوله: «قال: تأثم» ساقط من (ط).

منهم في شيءٍ ممّا ساقَ إلى امرأتِه، فقالَ اللهُ تعالى: إن طابتْ نَفْسُ واحدةٍ مِن غيرِ إكْراهِ ولا خَديعةٍ؛ فكُلوه سائغًا هنيئًا.

وفي الآيةِ دليلٌ على ضيقِ المَسْلكِ في ذلك، ووجوبِ الاحتياطِ؛ حيثُ بُني الشَّرْطُ على طِيْبِ النفْسِ، فقيل: ﴿فَإِن طِبْنَ﴾، ولم يقل: فإن وَهَبْن، أو: سَمَحْن؛ إعلامًا بأنّ المُراعَى هو تَجافي نفْسِها عن الموهوبِ طيِّبةً. وقيلَ: ﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ﴾ ولمْ يقل: فإنْ طِبْنَ لكم عنها؛ **بعثًا لهنَّ على تقليلِ الموهوب**. وعن اللَّيثِ بنِ سَعْدٍ: لا يجوزُ تبرُّعُها إلّا باليَسير. وعن الأوزاعيِّ: لا يجوزُ تبرُّعُها ما لمْ تَلِدْ أو تُقِمْ في بيتِ زوجِها سَنةً. **ويجوزُ أنْ يكونَ تذكيرُ الضميرِ** لينصرفَ إلى الصَّداقِ الواحدِ؛ فيكونَ متناوِلًا بعضَه، ولو أُنِّثَ لَتناوَلَ ظاهرُه هبةَ الصَّداقِ كلِّه؛ **لأنّ بعضَ الصَّدُقاتِ** واحدةٌ منها فصاعدًا. الـهَنيء والـمَريء: صِفتانِ مِن هَنُؤَ الطعام ومَرُؤ: إذا كانَ سائغًا لا تنغيصَ فيه، وقيل: الهنيء: ما يلَذُّه الآكِل، والمريء: **ما يُحمَدُ عاقبتُه**. وقيل: هو ما يَنْساغُ في

قولُه: (**بَعْثًا لهنّ على تقليل الموهوب**) لِدلالةِ ﴿شَيْءٍ﴾ منكَّرًا تنكيرَ تقليلٍ عليه.

قولُه: (**ويجوزُ أن يكونَ تذكيرُ الضمير**) يَحتملُ أن يكونَ معطوفًا على قوله: «يَرجعُ إلى ما هُو في معنى الصَّدَقاتِ، وهُو الصَّدَاق»، والمرادُ به على ذلك الوجْهِ: جنسُ الصَّداقِ من حيثُ هو هو، وعلى هذا: المرادُ: البعضُ الشائعُ المتناول لكلِّ بعض[1]، ولو أُنِّثَ الضميرُ بقيَ الجِنسُ على إطلاقِه فتناوَلَ ظاهرُه الصَّداقَ كلَّه، ويظهَرُ بهذا التأويلِ إرادةُ البَعْثِ على تقليلِ الموهوب؛ وذلك أنَّ الضميرَ إذا رَجَعَ إلى الصَّدَاقِ الواحدِ فشيءٌ منه قليل، ولا كذلك إذا رجَعَ إلى الجنس؛ لأنّ شيئًا منَ الجنسِ يَحتملُ كلَّ الصَّداق، قال أبو البقاء: ﴿فَكُلُوهُ﴾، الهاءُ تعودُ على ﴿شَيْءٍ﴾، وفي ﴿مِّنْهُ﴾ على المال؛ لأن الصَّدقاتِ مال[2].

قولُه: (**لأنَّ بعضَ الصَدقاتِ**) هو تعليلُ قولِه: «لتناوَلَ ظاهرُهُ».

قولُه: (**والـمَريءُ: ما يُحمَدُ عاقبتُه**). قال الزجّاجُ: يقالُ معَ هَناني: مَراني، فإذا لم تَذكُرْ

---

(١) في (ص): «واحد على البدلية».

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٣٢٩).

مجْراه. وقيلَ لمَدْخَلِ الطَّعام مِنَ الحُلْقومِ إلى فَمِ المَعِدة: «المَريء»؛ لمُروءِ الطعامِ فيه، وهوَ انسِياغُه، وهُما وصفٌ للمَصْدر، أي: أكلًا هنيئًا مريئًا، أو حالٌ مِن الضَّمير، أي: كُلوه وهوَ هنيءٌ مريء. وقد يوقَفُ على ﴿فَكُلُوهُ﴾ ويُبتدأ ﴿هَنِيٓـًٔا مَّرِيٓـًٔا﴾ على الدُّعاء، وعلى أنهما صِفَتانِ أُقيمتا مقامَ المصدَرَين، كأنه قيلَ: هَنْـأً مَرْأً، وهذه عبارةٌ عن التَّحليلِ والمبالغةِ في الإباحة وإزالةِ التَّبِعَة.

[﴿وَلَا تُؤْتُوا۟ ٱلسُّفَهَآءَ أَمْوَٰلَكُمُ ٱلَّتِى جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ قِيَٰمًا وَٱرْزُقُوهُمْ فِيهَا وَٱكْسُوهُمْ وَقُولُوا۟ لَهُمْ قَوْلًا مَّعْرُوفًا﴾ ٥]

السُّفهاء: المبذِّرون أموالَهم الذينَ يُنفِقونها فيما لا يَنْبغي ولا يَدَيْ لهم بإصلاحِها وتثميرِها والتصرُّف فيها. والخطابُ للأَوْلياء، وأضافَ الأموالَ إليهم؛ لأنها مِن

هنأني قلتَ: أَمْرَأَني بالألف، وحقيقتُه أنَّ معنى: مَرَأني؛ تَبيَّنْتُ أنه استُهضم وأحمَدُ مغبّتَه، فكذا معنى أَمْرَأَني: أنه قدِ انهَضَم وحَمِدتُ مغبتَه[1].

قولُه: (وهما وصْفٌ للمصدر). قال أبو البقاء: ﴿هَنِيٓـًٔا﴾: مصدرٌ جاء على «فَعيل»، وهُو نعتٌ لمصدرٍ محذوف، أي: أكلًا هنيئًا، وقيل: هُو مصدرٌ في موضعِ الحالِ منَ الهاء، أي: مَهْنَأً، أي: طيِّبًا، و﴿مَّرِيٓـًٔا﴾ مثلُه، والمريء: فعيلٌ بمعنى مَفْعِل، تقول: أَمْرَأني الشيءُ: إذا لم تستعمِلْه معَ هَنَاني، فإن قلتَ: هَنَاني ومَرَاني لم تأتِ بالهمزةِ في مَرَاني؛ لتكونَ تابعةً لهَنَاني[2].

قولُه: (ولا يَدَيْ لهم) أي: لا قُدرةَ ولا طاقة، يقال: ما لي بهذا الأمرِ يدٌ ولا يَدان؛ لأنَّ المباشرةَ والدفاعَ إنَّما يكونُ باليد، وكأن يدَيه معدومتانِ لعَجْزِه عن دَفْعِه، كذا في «النِّهاية»، واللامُ مَزيدةٌ لتأكيدِ معنى الإضافة، كما في قولِهم: لا غُلامي لك.

قولُه: (وأضافَ الأموالَ إليهم) أي: إلى الأولياءِ، هذا سؤالٌ واردٌ على قولِه: ﴿وَلَا تُؤْتُوا۟ ٱلسُّفَهَآءَ أَمْوَٰلَكُمُ﴾ [النساء: ٥]، والمالُ ليس لهم، بل هو للسُّفَهاء، وأجابَ: أنّ الأموالَ

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٢).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٣٠).

جِنْسِ ما يُقيم به الناسُ معايشَهم، كما قالَ: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ﴾ [النساء: ٢٩]، ﴿فَمِن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم مِّن فَتَيَٰتِكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [النساء: ٢٥]، والدليلُ على أنه خِطابٌ للأولياءِ في أموالِ اليتامى: قولُه: ﴿وَٱرْزُقُوهُمْ فِيهَا وَٱكْسُوهُمْ﴾.

﴿جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ قِيَٰمًا﴾: أي: تقومونَ بها وتَنتعِشونَ، ....

هنا عبارةٌ عن الشيءِ الذي به يتِمُّ قِوامُ أمرِ الناس، وفيه وجوهُ معايِشِهم، فهو على هذا لا يختَصُّ به أحدٌ دونَ أحد. وقال الزّجاجُ: معنى ﴿أَمْوَٰلَكُمُ﴾: الشيءُ الذي به قِوامُ أمرِكم[1]، وإليه الإشارةُ بقولِه: «لأنّها من جنسِ ما يُقيمُ به الناسُ مَعايشَهم»، ونحوُه قولُه تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ﴾ [النساء: ٢٩]، فليس المرادُ النهيَ عن قَتْل نفسِه؛ بل عن قتل غيرِه، أي: لا تقتُلوا ما يقالُ له: النفسُ ويُنسَبُ إليكم، وكذا قولُه تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا أَن يَنكِحَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ فَمِن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم﴾ [النساء: ٢٥] أي: من جنسِ ما مَلكتْه أيدي الناس؛ لأنَّ المرادَ الإذْنُ بالتزوُّجِ بأمَةِ الغيرِ وهيَ ليستْ مملوكةً للمتزوِّج.

قولُه: (﴿قِيَٰمًا﴾) أي: يقومونَ بها، قال أبو البقاء: ﴿قِيَٰمًا﴾: مصدرُ قام، والياءُ بدَلٌ منَ الواو؛ أُبدِلتْ منها لـمّا أُعِلّت في الفعل لكسرةِ ما قبلَها، أي: [التي][2] جعَلَ اللّـهُ لكم سببَ قيامِ أبدانِكم، أي: بقائها[3].

وقلت: إنّما أضافَ الأموالَ إليهم في قولِه: ﴿وَءَاتُواْ ٱلْيَتَٰمَىٰٓ أَمْوَٰلَهُمْ﴾ [النساء: ٢] ولم يُضِفْ إليهم هاهنا معَ أنَّ الأموالَ في الصُّورتَيْنِ لهم؛ ليؤذِنَ بترتُّبِ الحُكمِ على الوَصْفِ فيهما، فإنّ تسميتَهم يتامَى هناك وإن لم يكونوا كذلك يُناسبُ قطعَ الطمَع؛ فيفيدُ المبالغةَ في ردِّ الأموالِ إليهم، فاقتضَى ذلك أن يقال: ﴿أَمْوَٰلَهُمْ﴾، وأمّا الوَصْفُ هاهنا فهو السَّفاهة؛ فناسَبَ ألا يختَصُّوا بشيءٍ منَ المالِكية؛ لئلا يَتورَّطوا في الأموال، فكذلك لم تُضَفْ أموالُهم إليهم، وأضيفَتْ إلى الأولياءِ، وفيه بيانُ جدوى المال، وأنه تعالى جعَلَه مَناطًا للمنافعِ الدُّنيويةِ

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٢).

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق مثبتة في كتاب أبي البقاء الآتي ذكره.

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٣٠).

ولو ضيَّعتموها لضِعتُم، فكأنها في أنفُسِها قيامُكم وانتعاشُكم. وقُرئ: (قِيَمًا) بمعنى: قيامًا، كما جاءَ «عِوَذًا» بمعنى: «عياذًا». وقرأ عبدُ الله بنُ عمرَ: (قِوامًا) بالواو، وقِوامُ الشيء: ما يُقامُ به، كقولِك: هو مِلاكُ الأمر؛ لمَا يُملَكُ به. وكانَ السلفُ يقولون: المالُ سِلاحُ المؤمن، ولَأنْ أترُكَ مالًا يُحاسِبُني اللهُ عليه خيرٌ مِن أنْ أحتاجَ إلى الناس. وعن سفيانَ، وكانت له بضاعةٌ يقلِّبُها: لولاها لتمَنْدَلَ بي بنو العبَّاس. وعن غيرِه، وقيلَ له:

والأُخْرَويّة، يَتعيَّشونَ به ويُنفقُونَه في سبيلِ الله، وذَمَّ منَ ضَيَّعه في غيرِ وجهِه، رَوينا في «مسندِ الإمام أحمدَ بنِ حَنْبل»، عن عَمرِو بنِ العاص، عن النبيِّ ﷺ، قال لي: «إنّي أريدُ أن أبعثَكَ على جيشٍ فيُسلِّمُك اللهُ ويُغنِمُك، وأرغَبُ لك من المالِ رغبةً صالحة»، قال: فقلتُ: يا رسولَ الله، ما أسلَمتُ من أجلِ المال؛ ولكنّي أسلَمتُ رغبةً في الإسلام، وأن أكونَ معَ رسُولِ الله ﷺ، فقال: «يا عَمْرو، نِعمَ المالُ الصالحُ للمرءِ الصَّالح»[١].

قولُه: (لَضِعتُم) أي: لـهلكتُم، الجوهري: ضاعَ الشيءُ يضيعُ ضَيْعةً وضَياعًا بالفَتح، أي: هلَكَ[٢].

قولُه: (وقُرئَ: «قِيَمًا» بمعنى: قيامًا) قرأها نافعٌ وابنُ عامر[٣].

قال أبو البقاء: إنه مصدر، مثل: الحِوَل والعِوَض، وكان القياسُ أن تَثبُتَ الواوُ لتحصُّنِها بتوسُّطِها، كما صَحَّت في العِوَض والحِوَل، ولكنْ أبدَلُوها ياءً حَمْلًا على قيام، وعلى اعتلالِها في الفعل، أو يكونُ الأصلُ قيامًا فحُذِفَتِ الألفُ كما حُذِفتْ في خِيَم، ويُقرأُ (قِوَامًا) بكسرِ القافِ وبالواو، وهُو مَصْدرُ قاوَمتُ قِوامًا، مثلُ لاوَذتُ لِوَاذًا، أو إنه اسمٌ لما يقومُ به الأمرُ وليس بمصدر[٤].

قولُه: (لتَمنْدَلَ). الأساس: نَدَلَ المالَ وغيرَه: نَقلَه بسُرعة، ومنه المِنديل، وتَندَّلتُ بالمِنديل:

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٧٧٩٨) والبخاري في «الأدب المفرد» (٢٩٩) وصحّحه ابن حبّان (٣٢١٠)، وحسّنه الحافظ ابن حجر في «الإصابة في تمييز الصحابة» (٥: ٣).

(٢) هذه الفقرة وردت في (ط) بعد الفقرة التالية.

(٣) انظر: «حجّة القراءات» (ص١٩٠-١٩١).

(٤) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٣٠) ولتمام الفائدة انظر: «المحتسب» (١: ٢٨١).

إنها تُدْنِيك مِن الدُّنيا، قال: لئنْ أدنَتْني مِنَ الدُّنيا لقد صانَتْني عنها. وكانوا يقولونَ: اتَّجِرُوا واكتَسِبُوا؛ فإنكم في زَمانٍ إذا احتاجَ أحدُكم كانَ أوّلُ ما يأكُلُ دِيْنَه. وربَّما رأَوْا رَجلًا في جنازةٍ فقالوا له: اذهبْ إلى دُكَّانِك.

﴿وَٱرۡزُقُوهُمۡ فِيهَا﴾: واجعلُوها مكانًا لرِزْقِهم بأن تَتَّجروا فيها وتتربَّحوا؛ حتى تكونَ نفقتُهم مِنَ الأرباحِ لا مِنْ صُلْبِ المال؛ فلا يأكلُها الإنفاق.

تمسَّحتَ به. كنَّى به عن الابتذال. وقيل: هو مأخوذ من النَّدْل؛ وهو الوسخ؛ لأنه يندل به، ويقال: تندلت بالمنديل، قال الجوهري: ويقال: تمندلتُ، أيضاً[١].

قولُه: (في جنازة)، ويُروَى: في خَتّارة. الأساس: هُو خَتّار، وهُو من أهل الخَتْر، وهو أقبحُ الغَدْر. وفي «نوابغ الكلم»: رُبَّ مَن هُو مُختار وهُو عندَ الله مُختار، والأَولى أنسَبُ بالمقامِ للمبالغة، كأنهم قالوا: إنّ تشييعَ الجنازةِ من فُروضِ الكفاية، والاكتسابُ من فروضِ العَيْن[٢].

قولُه: (﴿وَٱرۡزُقُوهُمۡ فِيهَا﴾) «في» هذه كما في قولِه تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمۡ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخۡلِ﴾ [طه: ٧١]، فجعَلَ الأموالَ أنفُسَها ظروفًا للرِّزق، فيَلزَمُ أن يكونَ الإنفاقُ منَ الرِّبح لا منَ المالِ الذي هُو الظَّرْفُ؛ فلو قيل: «منها» لكان الإنفاقُ من نفسِ المال، ويؤيِّدُ هذا التأويلَ ما رَوى الترمذيُّ، عن عَمْرِو بنِ شُعَيب، عن أبيه، عن جَدِّه، أنّ النبيَّ ﷺ خطَبَ الناسَ، فقال: «ألا مَن وَلِيَ يتيمًا له مالٌ فلْيتَّجِرْ به، ولا يَترُكْهُ حتَّى تأكُلَه الصَّدَقة»[٣]. وأخرجَه أيضًا صاحبُ «شَرْح السُّنة» عنه[٤].

---

(١) من قوله: «وقيل: هو مأخوذ» إلى هنا أثبتناه من (ط).

(٢) هذه الفقرة وردت في (ط) هنا، ووردت في الأصول الأخرى بعد الفقرة التالية.

(٣) أخرجه الترمذي (٦٠٤١) والدارقطني في «السنن» (٣: ٥) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٤: ١٠٧) وقال الترمذي: في إسناده مقال وضعَّفه بالمثنّى بن الصباح.

(٤) «شرح السنة» (٦: ٦٣).

وقيلَ: هو أمرٌ لكلِّ أحدٍ أن لا يُخرِجَ مالَه إلى أحدٍ مِنَ السُّفهاء قريبٍ له أو أجنبيٍّ رجلٍ أو امرأةٍ يعلمُ أنه يضعُه فيما لا يَنْبغي ويُفسِدُه.

﴿قَوْلًا مَّعْرُوفًا﴾ قال ابنُ جُرَيْج: عِدَةٌ جميلة إنْ صلحتُم ورَشَدتُم سلَّمْنا إليكم أموالَـكم. وعن عَطاءٍ إذا ربحتُ أعطيتُك، وإنْ غَنِمتُ في غَزاتي جعلتُ لك حظًّا. وقيلَ: إنْ لم يكن ممَّن وجبتْ عليكَ نفقتُه فقل: عافانا اللهُ وإيَّاك، باركَ اللهُ فيك، وكلُّ ما سَكنتْ إليه النفْسُ وأحبَّتْه لحُسْنِه عقلًا أو شرعًا مِن قولٍ أو عملٍ فهوَ مَعْروف، وما أنكرتْه ونَفَرتْ منه لقُبْحِه فهوَ مُنكَر.

وفي «الموطأ» عن مالك: بَلَغَه أنّ عُمرَ بنَ الخطابِ، قال: اتَّجِروا في أموالِ اليتامى لا تأكُلها الصَّدَقة[١].

قولُه: (وقيل: هُو أمرٌ لكلِّ أحَـد) عطفٌ على قولِه: «والخطابُ للأولياء»، فعلى هذا الإضافةُ في ﴿أَمْوَالَكُمُ﴾ على حقيقتِها. قال القاضي: والوجهُ الأولُ هُو الملائمُ للآياتِ المتقدِّمةِ والمتأخِّرة، وقيل: نَهْيٌ لكلِّ أحدٍ أن يَعمَدَ إلى ما خَوَّلَه اللّـهُ منَ المالِ فيُعطيَ امرأتَه وأولادَه ثُم يَنظُرَ إلى أيديهم، وإنَّما سَمّاهم سُفهاءَ استخفافًا بعقلِهم واستهجانًا، وهُو أوفقُ لقوله: ﴿ٱلَّتِي جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ قِيَٰمًا﴾[٢].

قولُه: (قال ابنُ جُرَيج: عِدةٌ جميلةٌ إن صَلَحتُم ورَشَدتُم)، هذا على أن يكونَ الخطابُ للأولياء[٣].

قولُه: (وعن عطاءٍ: إذا رَبِحتُ أعَطيتُك، وإن غَنِمتُ في غَزَاتي جعَلتُ لكَ حظًّا)[٤]، هذا على أن يكونَ الخطابُ لكلِّ واحد.

---

(١) «الموطأ» ص١٩٦.

(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ١٤٧).

(٣) ذكره الطبري في «التفسير» (٦: ٤٠٢)، والجصّاص في «أحكام القرآن» (٢: ٣٥٥).

(٤) انظر: «معالم التنزيل» (٢: ١٦٤).

[﴿وَٱبۡتَلُواْ ٱلۡيَتَٰمَىٰ حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغُواْ ٱلنِّكَاحَ فَإِنۡ ءَانَسۡتُم مِّنۡهُمۡ رُشۡدٗا فَٱدۡفَعُوٓاْ إِلَيۡهِمۡ أَمۡوَٰلَهُمۡۖ وَلَا تَأۡكُلُوهَآ إِسۡرَافٗا وَبِدَارًا أَن يَكۡبَرُواْۚ وَمَن كَانَ غَنِيّٗا فَلۡيَسۡتَعۡفِفۡۖ وَمَن كَانَ فَقِيرٗا فَلۡيَأۡكُلۡ بِٱلۡمَعۡرُوفِۚ فَإِذَا دَفَعۡتُمۡ إِلَيۡهِمۡ أَمۡوَٰلَهُمۡ فَأَشۡهِدُواْ عَلَيۡهِمۡۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبٗا﴾ ٦]

﴿وَٱبۡتَلُواْ ٱلۡيَتَٰمَىٰ﴾: واختبرُوا عقولَهم، وذوقوا أحوالَهم ومعرفتَهم بالتصرّفِ قبلَ البلوغ حتى إذا تبيّنتم منهم رُشدًا، أي: هدايةً؛ دفعتُم إليهم أموالَهم من غَيرِ تأخيرٍ عن حَدِّ البلوغ. وبلوغُ النكاح: أن يَحتلمَ لأنه يَصلحُ للنكاحِ عندَه، ولطلبِ ما هو مقصودٌ به؛ وهو التوالدُ والتناسُل. والإيناس: الاستيضاح؛ فاستُعيرَ للتبيين. واختُلِفَ في الابتلاءِ والرّشد، فالابتلاءُ عندَ أبي حنيفةَ وأصحابه: أن يدفعَ إليه ما يَتصرَّفُ فيه حتى يستبينَ حالُه فيما يَجيءُ منه، والرُّشد: التّهدّي إلى وجوهِ التصرُّف. وعن ابنِ عباس: الصلاحُ في العقل، والحفظُ للمال.

قولُه: (وكلُّ ما سَكَنتْ إليه النفسُ) مبتدأ[١]، وقولُه: «فهُو معروفٌ» الخبر، والفاءُ لتضمُّنِه معنى الشَّرط.

قولُه: (رُشدًا أي: هداية). الراغب: الرُّشد والرَّشَدُ: خلافُ الغَيِّ، يُستعمَلُ استعمالَ الهداية[٢]، قال تعالى: ﴿قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشۡدُ مِنَ ٱلۡغَيِّ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، ﴿فَإِنۡ ءَانَسۡتُم مِّنۡهُمۡ رُشۡدٗا﴾ [النساء: ٦]. وقال بعضُهم: الرَّشَدُ بالفتح أخصُّ، يقال في الأمورِ الدُّنيويةِ والأُخْرَويّة بالضَّم، وبالفتح يقالُ في الأُخْرويّةِ لا غير، والراشدُ والرَّشِيدُ يقالُ فيهما[٣].

قولُه: (الاستيضاح فاستُعير للتبيين). الجوهري: استَوضَحتُ الشيءَ: إذا وضَعتَ يدَكَ على عينِكَ تَنظُرُ هل تراه؟ ثُم استُعير لاستعمالِ الفِكر في تبيُّنِ المعنى استعارةَ محسوسٍ لمعقول، كما استَعارَ له الذوقَ حيثُ قال: «وذُوقوا أحوالَهم»، أي: تبيَّنوا أحوالَهم في الرُّشْدِ تبيُّـنًا ظاهرًا مكشوفًا كالمحسوس.

---

(١) هذه الفقرة والفقرتان اللتان بعدها سقطت جميعاً من (ط).

(٢) «مفردات القرآن» ص٣٥٤.

(٣) المصدر السابق ص٣٥٤.

وعندَ مالكٍ والشافعيّ: الابتلاءُ: أن يَتَتبَّعَ أحوالَه وتَصرُّفَه في الأخذِ والإعطاء، ويَتبصَّرَ مَخايلَه ومَيْلَه إلى الدِّين. والرُّشدُ: الصّلاحُ في الدّين؛ لأنّ الفسقَ مفسدةٌ للمال. فإن قلتَ: فإن لم يُؤنَسْ منه رُشْدٌ إلى حَدِّ البلوغ؟ قلتُ: عندَ أبي حنيفةَ رحمه اللهُ يُنتَظرُ إلى خمسٍ وعشرينَ سنةً؛ لأنّ مدّةَ بلوغِ الذكرِ عندَه بالسّنِّ ثماني عَشْرةَ سنةً، فإذا زادتْ عليها سبعُ سنينَ وهيَ مُدّةٌ معتبرةٌ في تَغيُّرِ أحوالِ الإنسانِ لقوله ﷺ: «مروهم بالصّلاةِ لسبع» دُفِعَ إليه مالُه أُونِسَ منه الرُّشدُ أو لم يُؤْنَس وعندَ أصحابِه لا يُدفعُ إليه أبدًا إلّا بإيناسِ الرّشد.

فإن قلتَ: ما معنى تنكيرِ الرُّشد؟ قلتُ: معناه: نوعًا من الرّشد؛ وهو الرّشدُ

قولُه: (وعندَ مالكٍ والشافعيِّ: الابتلاءُ: أن يَتتبَّعَ أحوالَه وتصرُّفَه في الأَخْذِ والإعطاء، ويتَبصَّرَ مَخايلَه ومَيْلَه إلى الدِّين)[1]، الانتصاف: مذهبُ مالكٍ أنه لا يُدفَعُ إليهم شيءٌ إلاّ بعدَ البلوغ، وهُو أحدُ قولَي الشافعي، والآخَرُ يوافِقُ ما قاله الزَّمخشري، وهُو مذهبُ أبي حنيفة، إلّا أنَّ في كيفيّةِ ذلك عندَ الشافعيِّ وجهَيْن: قيل: يباشرُ العَقْدَ بنفسِه، وقيل: يساوِمُ ويقرِّرُ الثمَنَ، والوَليُّ يباشرُ العَقْد، والرُّشدُ عندَ مالكٍ في المال، وعندَ الشافعيِّ في الدِّينِ والمال، وحُجةُ مَن أجازَ الابتلاءَ قبلَ البلوغِ أنه جعَلَ البلوغَ غايتَه؛ فيكونُ قبلَهُ ضرورةَ مخالفةِ ما بعدَ الغايةِ لِما قبلَها[2].

قولُه: (مخايلَه) جمعُ مَخِيَلة. النِّهاية: المَخيَلة: موضعُ الخيل، وهُو الظنُّ، كالـمَظِنّة، والمُخِيلةُ: السَّحابةُ الخليقةُ بالمطر، وفي الحديث: كان إذا رأى في السماءِ اختيالًا تغيَّرَ لونُه[3]، والاختيال: أن يُخالَ[4] فيها المطرُ.

قولُه: (فإن لم يُؤنَسْ منه رُشدٌ) شَرطٌ جَزاؤه: كيفَ الحُكم؟ أو: كيف يصنَع؟

---

(١) لتمام الفائدة انظر: «المدوّنة الكبرى» (٥: ٢٢٠) و«روضة الطالبين» (٦: ٣١٥).

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (١: ٤٧٢).

(٣) أخرجه البخاري (٣٢٠٦) ومسلم (٨٩٩) وغيرهما من حديثِ عائشة رَضي الله عنها.

(٤) في (ط): «يختال».

في التصرُّفِ والتجارة، أو طرفًا من الرّشد، ومَخيلةً من مخايلِه؛ حتى لا يُنتَظَرَ به تمامُ الرّشد. فإن قلتَ: كيفَ نَظْمُ هذا الكلام؟ قلتُ: ما بعدَ ﴿حَتَّىٰٓ﴾ إلى ﴿فَٱدْفَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ أَمْوَٰلَهُمْ﴾ جُعِلَ غايةً للابتلاء، وهي «حتى» التي تقعُ بعدَها الجملُ؛ كالتي في قولِه:

فما زالتِ القَتْلى تَـمُجُّ دماءَها بدجلةَ حتى ماءُ دجلةَ أشكلُ

والجملةُ الواقعةُ بعدَها جملةٌ شرطيّة؛ لأن ﴿إِذَا﴾ متضمّنةٌ معنى الشرط، وفعلُ الشرطِ ﴿بَلَغُوا۟ ٱلنِّكَاحَ﴾. وقولُه: ﴿فَإِنْ ءَانَسْتُم مِّنْهُمْ رُشْدًا فَٱدْفَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ أَمْوَٰلَهُمْ﴾ جملةٌ من شرطٍ وجزاء، واقعةٌ جوابًا للشرط الأول الذي هو ﴿إِذَا بَلَغُوا۟ ٱلنِّكَاحَ﴾، **فكأنه قيل: وابتلوا اليتامى إلى وقتِ بلوغِهم واستحقاقِهم دَفْعَ أموالِهم إليهم بشرطِ إيناسِ الرُّشدِ منهم.**

قولُه: (**فما زالتِ القتلَى**) البيت[1]، مَجَّ الماءَ مِن فيه، أي: رمَى به، ومَـجَاجُ الـمُزْنِ: مطَرُه، والأشكلُ: بياضٌ وحُمرةٌ قدِ اختَلَطا، كأنَّه قيل: قد أشكَلَ عليك لونُ الماءِ، أهو الماءُ أو الدم؟

قولُه: (**فكأنه قيل: وابتَلوا اليتامى**) إلى آخِرِه. **الانتصاف:** قَرَّر بذلك مذهبَ أبي حنيفةَ في سَبْقِ الابتلاء[2]، والظاهرُ خلافُ ذلك؛ لأنَّ الغايةَ مركَّبة.

قال القاضي: «إنْ» الشَّرطيةُ جوابُ ﴿إِذَا﴾ المتضمِّنةِ معنى الشَّرط، والجملةُ غايةُ الابتلاء، فكأنَّه قيل: وابتَلُوا اليتامى إلى وقتِ بلوغِهم واستحقاقِهم دفعَ أموالِهم إليهم[3]؛ بشرَط إيناسِ الرُّشدِ منهم، وهُو دليلٌ على أنّه لا يُدفَعُ إليهم ما لم يُؤنَسْ منهم الرُّشْد، خلافًا لأبي حنيفة[4]. وعليه ظاهرُ كلامِ المصنِّف؛ ولهذا جيءَ بقوله: «واستحقاقِهم» بالجرِّ عطفًا على قولِه: «بلوغِهم»؛ فدخَلَ الاستحقاقُ في غايةِ الابتلاء.

---

(١) لجرير في «ديوانه» ص٤٨٦.
(٢) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (١: ٤٧٣).
(٣) قوله: «إليهم» سقط من (م).
(٤) «أنوار التنزيل» (٢: ١٤٩).

وقرأ ابنُ مسعود (فإن أحَسْتُم) بمعنى أحْسَسْتُم، قال:

أحَسْنَ به فهنَّ إليه شُوسُ

وقُرِئَ (رَشَدًا) بفتحتَين، و(رُشُدًا) بضمّتَين. ﴿إِسْرَافًا وَبِدَارًا﴾: مُسرفين ومُبادرين كِبَـرَهُم، أو لإسرافِكم ومبادرتِكم كِبَـرَهم، تُفْرِطونَ في إنفاقِها وتقولون:

فإن قلتَ: قال أولًا: «حتَّى هذه هي التي تقعُ بعدَها الجُمَل»، و«إذا» متضمِّنةٌ معنى الشَّرط، ثم قَدَّرَ «إذا» ظَرْفية، و«حتَّى» جارّةً بمنزلةِ «إلى»؛ حيثُ قال: «إلى وقت بلوغِهم».

قلتُ: هُو في بيانِ تقريرِ الآيةِ وتحريرِ المعنى، لا في تقديرِ الإعراب؛ ولهذا جعَلَ الفاءَ معَ الجُملةِ الشَّرطيةِ في قولِه: ﴿فَإِنْ ءَانَسْتُم مِّنْهُمْ رُشْدًا﴾ [النساء: ٦] بمنزلةِ قولِه: «بشَرطِ إيناسِ الرُّشْد».

قولُه: (أحَسْنَ به فهُنَّ إليه شوسُ). أولُه:

خلا أنَّ العِتاقَ من المطايا

قبلَه:

فباتوا يُدلِجونَ وباتَ يَسْري   بصيرٌ بالدُّجـى هادٍ غَمُوسُ

قائلُه: عبدُ الباقي[1] يصِفُ قومًا يسيرونَ في المَفازة ويَسُوقونَ الإبِل، والأسَدُ يطلُبُ فَريستَه منهم، والعِتاقُ بكسر العين: النَّجيباتُ من الإبل، والغَمُوسُ بالغينِ المعجَمة: القويُّ الشديد، وشوسٌ: جمعُ أَشْوَسَ وهُو الذي ينظُرُ بمؤخَّرِ عينِه، وأحَسْنَ: أصلُه أحْسَسْنَ، حُذِفتِ السِّينُ الأولى وأُلقِيَتْ حركتُها على الحاء.

قولُه: (ومُبادِرينَ كِبَـرَهم) متعلِّقٌ بـ«مبادرين»، أي: بِدارًا أن يَكبَروا[2].

قولُه: (تُفْرِطونَ في إنفاقِها) هو معلولُ قولِه: «أو لإسرافِكم»، «وتقولون: نُنفق» معلولُ

---

(١) ليس كما قال، بل هما لأبي زبيد الطائي، كما في «مجموع شعره» ص٦٤.

(٢) هذه الفقرة سقطت من (ط).

نُنفقُ كما نَشْتهي قبلَ أن تَـكْبَرَ اليتامى فينتزعُوها من أيدينا. ثم قَسَمَ الأمْرَ بينَ أنْ يَكونَ الوَصِيُّ غَنيًّا وبينَ أنْ يَكونَ فقيرًا؛ فالغنيُّ يَسْتعِفُّ من أكلِها ولا يَطمَعُ، ويَقتنعُ بما رَزَقه اللهُ من الغِنى؛ إشفاقًا على اليتيم، وإبقاءً على مالِه؛ والفقيرُ يأكلُ قوتًا مُقدَّرًا مُحتاطًا في تقديرِه على وجهِ الأُجرة، أو استقراضًا **على ما في ذلكَ من الاختلاف**. ولفظُ الأكلِ بالمعروفِ والاستعفافِ مما يَدُلُّ على أنّ للوصيِّ حقًّا لقيامِه علَيها. **وعن النبي ﷺ أنّ رجلًا قالَ له**: إن في حِجْري يتيمًا أفآكُلُ من ماله؟ قال: «بالمعروفِ غيرَ متأثِّلٍ مالًا، ولا واقٍ مالَك بمالِه»، فقال: أفأضربه؟ قالَ: «مما كنتَ ضاربًا منه ولدَك».

قولِه: «ومبادرتِكم كِبَرَهم» . وإنَّما عدَلَ عن الفعل في الثاني إلى القول؛ ليؤذِنَ بأنَّه أقبحُ وأشنَعُ منَ الأولِ معَ أنَّه مُستلزِمٌ للإسرافِ أيضًا، وكذا يُفهَمُ منهُ الجمعُ بينَ الفعلِ والقولِ في مقامِ الذمّ، ولا ينعكس.

قولُه: (**على ما في ذلك من الاختلافِ**) أي: الاختلافِ الذي سيجيءُ في قولِه: «عن محمد بن كعب: يُنْزِلُ نفْسَه منزلةَ الأجيرِ فيما لا بدَّ منه... وعن مجاهِدٍ: يستسلف، فإذا أيْسَرَ أدَّى»[١] وغير ذلك.

قولُه: (**وعن النبيِّ ﷺ أنَّ رجـلًا قال له**) وروايةُ الحديثِ عن أبي داودَ وابنِ ماجَهْ والنَّسائيِّ، عن عبدِ الله بنِ عَمْرو: أنَّ رجلًا أتى رسُولَ الله ﷺ، فقال: إنِّي فقيرٌ ليس لي شيء ولي يتيمٌ، قال: «كُلْ مِن مالِ يتيمِك غيرَ مُسرفٍ ولا مُبادِرٍ[٢] ولا متأثِّلٍ»[٣].

النِّهاية: غيرَ متأثِّل، أي: غيرَ جامع، يقال: مالٌ مؤثَّل، ومجدٌ مؤثَّل، أي: مجموعٌ ذو أصل، وأثْلَةُ الشيءِ: أصلُه.

---

(١) ذكره الطبري في «جامع البيان» (٦: ٤١٧)، والبغوي في «معالم التنزيل» (٢: ١٦٨).

(٢) في (ط): «ولا مباذر»، بالذال.

(٣) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٦٧٤٧) وابن ماجَهْ (٢٧١٨) وأبو داود (٢٨٧٤) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦: ٢٨٤)، وصحح إسناده العلّامة أحمد محمد شاكر في تعليقه على «مسند أحمد».

وعن ابنِ عباسٍ: أنّ وليَّ اليتيمِ قالَ له: أفأشربُ من لَبنِ إبلِهِ؟ قال: إن كنتَ تبغي ضالّتها، **وتلوطُ حَوْضَها، وتَهنأُ جَرْباها**، وتسقيها يومَ وِرْدِها؛ فاشربْ غيرَ مُضِرٍّ بنَسْل، **ولا ناهكٍ** في الحَلْب. وعنه: **يَضْرِبُ بيدِه** معَ أيديهم؛ فليأكلْ بالمعروف، ولا يَلْبسْ عِمامةً فما فوقَها. وعنْ إبراهيم: لا يَلْبسِ الكتّانَ والحُلَل، ولكنْ ما سَدَّ الجَوْعَة، ووارى العَوْرة. وعن محمّدِ بنِ كَعْب: **يَتقَـرَّمُ تَقَـرُّمَ البهيمة**، ويُنزِلُ نَفْسَه مَنزِلةَ الأجيرِ فيما لا بدَّ منه. وعن الشعبيّ: يَأكلُ من مالِه بقَدْرِ ما يُعِينُ فيه. وعنه: كالـمَيْتَة يَتناولُ عندَ الضرورةِ ويَقضي. وعن مجاهد: يَسْتسلفُ، فإذا أيْسَرَ أدّى. وعن سعيد بن جبير: إن شاءَ شَرِبَ فضلَ اللّبَن، ورَكِبَ الظَّهْر، ولَبسَ ما يستره مِنَ الثياب، وأخذَ القُوت، ولا يُجاوزه، فإن أيْسرَ قضاه، وإن أعْسرَ فهو في حِلّ. وعن عُمرَ بنِ الخطّاب رَضِيَ اللهُ عنه: إني أنزلتُ نَفْسي من مالِ اللّـهِ مَنزلةَ وَالي اليتيم، إن استغنيتُ استعْفَفْت، وإن افتقرتُ أكلْتُ بالمعروف، وإذا أيسرتُ قَضَيْت. و**«استعفَّ» أبلغُ** من **«عَفَّ»**؛ كأنّه

قولُه: (**وتَلوطُ حوْضَها**) أي: تُطيِّنُها وتُصلِحُها، وأصلُه من اللَّوْط، وهُو اللُّصوق، ويقال: الولدُ ألوطُ بالقلب، أي: ألصَقُ وأعلَق، كذا في «النهاية».

قولُه: (**وتهنأُ جَرْباها**) هَنأَ البعيرَ: طلاهُ بالهِناءِ، وهُو القَطِران.

قولُه: (**ولا ناهِكٍ**) أي: مُسْتَقْصٍ مُتبالغٍ فيه.

قولُه: (**يضربُ بيَدِه**)، أي: يأكلُ الوصيُّ منه كما يأكلون.

قولُه: (**يَتقرَّمُ تَقرُّمَ البهيمة**) أي: يأخُذُ شيئًا قليلًا. الجوهري: قَرَمَ الصبيُّ والبَهَمُ قَرَمًا وقُرومًا، وهُو أكلٌ ضعيفٌ في أولِ ما تأكُلُ البهيمة، وأولادُ الضَّأنِ اسمٌ للمذكَّرِ والمؤنث.

قولُه: (**و«استعَفَّ» أبلغُ من «عَفَّ»**)؛ لأنه من بابِ التجريد، كأنّه يَطلبُ من نفسِه زيادةَ العِفّة، كاستَنوَقَ الجمل؛ فعلى هذا لا يَرِدُ عليه قولُ صاحب «الانتصاف» وهُو بعيد؛ لأنَّ تلك متعدِّيةٌ وهذه قاصرة، والظاهرُ أنَّ هذه فيما جاء فيه فعَلَ واستفعَلَ بمعنى[1].

(١) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (١: ٤٧٦).

طالبٌ زِيادةَ العفّة. ﴿فَأَشْهِدُواْ عَلَيْهِمْ﴾ بأنهم تسلّموها وقبضوها، وبَرِئتْ عنها ذممكم؛ وذلك أبعدُ من التّخاصُمِ والتجاحُد، وأدْخَلُ في الأمانةِ وبراءةِ السّاحة. ألا ترى أنه إذا لم يُشْهِدْ فادُّعِيَ عليه؛ صُدِّقَ مع اليمين عندَ أبي حنيفةَ وأصحابِه؟ وعندَ مالكٍ والشافعيِّ لا يُصَدَّقُ إلّا بالبيّنة؛ فكانَ في الإشهادِ الاحترازُ من توَجُّه الحَلْفِ المُفْضي إلى التُّهْمة، أو من وُجوبِ الضّمان إذا لم يُقِمِ البيّنة. ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبًا﴾: أي: كافيًا في الشهادةِ عليكم بالدّفْعِ والقَبْض، أو مُحاسبًا؛ فعليكم بالتصادُق، وإيّاكُم والتكاذُب.

[﴿لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ ٱلْوَٰلِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَآءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ ٱلْوَٰلِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا ۞ وَإِذَا حَضَرَ ٱلْقِسْمَةَ أُوْلُواْ ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينُ فَٱرْزُقُوهُم مِّنْهُ وَقُولُواْ لَهُمْ قَوْلًا مَّعْرُوفًا﴾ ٧-٨]

﴿وَٱلْأَقْرَبُونَ﴾ هم المتوارِثون من ذَوي القرابات دونَ غيرِهم. ﴿مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ﴾ بدلُ ﴿مِّمَّا تَرَكَ﴾ بتكريرِ العامل، و﴿نَصِيبًا مَّفْرُوضًا﴾ نصبت على الاختصاصِ بمعنى: أعني نصيبًا مفروضًا مقطوعًا واجبًا لا بُدّ لهم من أن يَحُوزوه، ولا يَستأثَرَ به، ويجوزُ أن يَنتصبَ انتصابَ المصدرِ المؤكِّدِ كقولِه: ﴿فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ١١] كأنه قيلَ: قسمةٌ مفروضة. رُوِيَ أنّ أوْسَ بنَ صامتٍ الأنصاريّ: ....

قولُه: (ولا يَستأثِرَ[١] به). رُوي منصُوبًا ومرفوعًا؛ النَّصبُ على أنّه عَطْفٌ على «يَحُوزوه» أي: لا بدَّ من الحَوْز وعدَم اختصاصِ الطائفة، والرَّفعُ على جُملةِ قولِه: «ولا بدَّ لهم». قال القاضي: في الآيةِ دليلٌ على أنّ الوارثَ لو أعرَضَ عن نصيبِه لم يَسقُطْ حقُّه[٢].

قولُه: (رُويَ أنّ أوسَ بنَ صامتٍ الأنصاريّ)، وفي «معالم التنزيل»: عن مُحْيي السُّنة: نزَلت في أوسِ بنِ ثابتٍ الأنصاريِّ، وذكَرَ ما ذَكَره المصنِّف، ثم قال: فقام رجلانِ هما ابنا

---

(١) في الأصل الخطي من «الكشاف»: «ولا يستأثروا»، وأفاد في الحاشية وجود نسخة فيها: «ولا يستأثر»، وهي ما ورد في نص «الكشاف» من (ط)، وهي الموافقة لكلام الطيبي.

(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ١٥١).

....

عمِّ الميِّت ووَصِيّاه: سُويدٌ وعَرْفَجة، فأخَذا مالَه، ثم ساقَ الحديثَ إلى آخرِ ما في الكتاب[١]، وكذا في «الوَسِيط»[٢]، وليس فيهما ذكْرُ الفَضيخ، وذكَرَ في «الاستيعاب»: أنّ أوسَ بنَ الصامتِ الأنصاريَّ أخا عُبادةَ بنِ الصامتِ بقيَ إلى زمنِ عثمانَ رَضِيَ اللهُ عنه[٣]، وكذا في «الجامع»[٤]. وأما أوسُ بنُ ثابتٍ ففي «الاستيعاب» قيل: إنه قُتلَ يومَ أُحُد، وقيل: إنه توفِّي في خلافةِ عثمان، والأولُ أصحُّ. ورَوى أبو داودَ والترمذيُّ، عن جابرٍ قال: خرَجْنا معَ رسُولِ الله ﷺ حتَّى جئنا امرأةً من الأنصارِ في الأسواف، فجاءت المرأة بابنتَيْنِ لها، فقالت: يا رسُولَ الله، هاتانِ ابنتا ثابتِ بنِ قَيْس، قُتلَ معَك يومَ أُحُد، وقدِ استفاءَ عمُّهما مالَهما وميراثَهما كلَّه فلم يدَعْ لهما مالًا، ولا يُنكَحانِ أبدًا إلَّا ولهما مال، قال: «يقضي اللهُ في ذلك»، قال: ونزَلت سورةُ النِّساء ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوۡلَٰدِكُمۡ﴾ [النساء: ١١]، فقال رسُولُ الله ﷺ لعمِّهما: «أعطِهما الثُّلُثيْن، وأعطِ أُمَّهما الثُّمُن، وما بقيَ فلك»[٥].

النهاية: استفاء: جعَلَه فَيْئاً له، الأسوافُ: موضعٌ بالمدينة، وكان يومئذٍ معروفًا، وأما الفَضيخُ بالضّادِ والخاءِ المعجَمتينِ فلم أجدْ لهُ ذِكْرًا سوى في الحاشيةِ أنه مَوضعٌ بالمدينة، فيه يَفْضَخونَ البُسْر، أي: يَعْصِرون، وأمّا أُمُّ كُجّة فقالَ صاحبُ «الاستيعاب»: أُمُّ كُجّةَ وقَعَ ذكْرُها في كتابِ «ناسخ القرآنِ ومنسُوخِه» لهبةِ الله[٦]، وذكَرَها ابنُ المقرِّح[٧] في «كتابِ القَصَص والأسباب».

---

(١) «معالم التنزيل» (٢: ١٦٩) وانظر: «أسباب النزول» للواحدي ص٩٥.

(٢) «الوسيط» للواحدي (٢: ١٤).

(٣) «الاستيعاب» لابن عبد البرّ (١: ١١٨).

(٤) «جامع الأصول» (٧: ٦٥٢).

(٥) أخرجه أبو داود (٢٨٩٣) والترمذي (٢٠٩٢) وغيرهما، وقال الترمذي: هذا حديثٌ حسنٌ صحيح. وقال أبو داود: أخطأ راوي الحديث؛ إنما هما ابنتا سعد بن الربيع، وثابتُ بنُ قيسٍ قُتِلَ يومَ اليمامة.

(٦) هو هبةُ الله بن سلامة الضرير (ت ٤١٠هـ)، وكتابه ذكره الزركشي في «البرهان» (٢: ٢٨). له ترجمة في: «تاريخ بغداد» (١٤: ٧٠). ولم أجد هذا النقل في كتاب «الاستيعاب».

(٧) في (ط): «المفرج».

تركَ امرأته أمّ كُجَّةَ وثلاثَ بنات، فزوى ابنا عمِّه سُويدٌ وعُرْفُطة، أو قَتادةُ وعَرْفَجةُ ميراثَه عنهنّ، وكانَ أهلُ الجاهليةِ لا يُورِّثُونَ النساءَ والأطفالَ ويقولون: لا يَرِثُ إلّا مَنْ طاعنَ بالرِّماح، وذادَ عن الحَوْزة، وحازَ الغنيمة، فجاءت أم كُجَّةَ إلى رسولِ اللّهِ ﷺ في مسجدِ الفَضِيخ، فشكَت إليه فقالَ: «ارجعي حتى أنظرَ ما يُحدِثُ اللهُ» فنزلتْ، فبعثَ إليهما: «لا تُفَرِّقا من مالِ أَوْسٍ شيئًا فإنّ اللهَ قد جَعلَ لهنَّ نصيبًا»، ولم يبين حتى تَبيَّن، فنزلَ: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ﴾ [النساء: ١١]؛ فأعطى أمّ كُجَّةَ الثُّمْنَ، والبناتِ الثُّلثين، والباقي ابْنَي العَم.

﴿وَإِذَا حَضَرَ ٱلْقِسْمَةَ﴾ أي: قسمةَ التَركَة، ﴿أُوْلُواْ ٱلْقُرْبَىٰ﴾: ممن لا يَرِث، ﴿فَٱرْزُقُوهُم مِّنْهُ﴾: الضميرُ لـ«ما ترك الوالدان والأقربونَ» وهو أمْرٌ على النّدب. قالَ الحَسَن: كانَ المؤمنونَ يفعلونَ ذلكَ إذا اجتمعتِ الورثةُ حَضَرَهم هؤلاءِ فَرَضَخُوا لهم ....

قولُه: (وكان أهلُ الجاهليّة لا يُورِّثونَ) إلى آخِره. لـمّا أرادَ اللهُ تعالى إبطالَ هذا الحُكم، وقَمْعَ هذه الهَنَاة؛ أعادَ قولَه تعالى: ﴿وَلِلنِّسَآءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ ٱلْوَٰلِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَ﴾ [النساء: ٧] فتَرَكَ الاختصارَ حيثُ عَدَلَ مِن قولِه: «وللأولاد نصيب» فأذِنَ باستقلالِ كلٍّ من الرِّجالِ والنِّساءِ في حَوْزِ الميراث، وأن لا تفاوتَ بينَهما فيه، ثم أكّد ذلك بقولِه: ﴿نَصِيبًا مَّفْرُوضًا﴾، أي: قسمةً مفروضةً مقطوعةً لا بدَّ لهم من أن يَحُوزُوه.

قولُه: (وذاد عن الحَوْزة). الجوهري: الحوزة: الناحية، وحَوْزةُ المَلِك: بَيْضتُه. النهاية: في الحديث: «بَيْضتُهم»[1]، أي: مُجْتَمَعُهم، ومَوضِعُ سُلطانِهم، ومستقَرُّ دعوتِهم، وبَيْضةُ الدار: وسَطُها أو مُعظَمُها.

قولُه: (فرَضَخوا لهم). النهاية: الرَّضْخُ: العَطِيّةُ القليلة، والفاءُ فيه عاطفة، والمعطوفُ عليه «حَضَرَهم»، وهو جوابُ «إذا».

---

(١) يعني حديثَ ثوبان وفيه: «فيستبيح بَيْضَتَهم». أخرجه أبو داود (٤٢٥٤) والترمذي (٢١٧٦) وصحّحه ابن حبان (٧٢٣٨) وفيه تمامُ تخريجه.

بالشيءِ من رِثَّةِ الـمَتاع، فحضَّهم اللهُ على ذلكَ تأديبًا من غيرِ أن يكونَ فريضة قالوا: ولو كانَ فريضةً لضُرِبَ له حدٌّ ومِقْدار، كما لغيرِه من الحقوق. ورُوِيَ أنّ عبدَ اللّـهِ ابنَ عبدِ الرحمنِ بنِ أبي بكرٍ رَضِيَ الله عنه قَسَم ميراثَ أبيه وعائشةُ رَضِيَ اللهُ عنها حيّةٌ، فلم يَدَعْ في الدّارِ أحدًا إلّا أعطاه، وتلا هذه الآيةَ. وقيلَ: هو على الوجوب، وقيلَ: هو منسوخٌ بآياتِ الميراثِ كالوصيّة. **وعن سعيدِ بنِ جُبَيْر: أنّ ناسًا يقولونَ: نُسِخَتْ**؛ واللّـهِ ما نُسِختْ ولكنها مما تهاون به النّاس. والقولُ المعروفُ: أن يُلطِّفوا لهُم القَوْل، ويقولوا: خذوا باركَ الله عليكم، ويَعتذِروا إليهم، ويَستقلُّوا ما أعطَوْهم ولا يستكثروه، ولا يَمنُّوا عليهم. وعن الحَسَنِ والنَخَعِيّ: أَدْرَكْنا الناسَ وهم يَقسِمون على القراباتِ والمساكينِ واليتامى من العَيْن؛ يَعْنيانِ الوَرِقَ والذهب؛ فإذا قُسِمَ الوَرِقُ والذهبُ وصارتِ القِسْمةُ إلى الأَرَضِينَ والرّقيق وما أشبهَ ذلك؛ قالوا لهم قولًا معروفًا؛ كانوا **يقولونَ لهم: بُورِكَ فيكم**.

[﴿ وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُواْ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَٰفًا خَافُواْ عَلَيْهِمْ فَلْيَتَّقُواْ ٱللَّهَ وَلْيَقُولُواْ قَوْلًا سَدِيدًا ﴾ ٩]

﴿لَوْ﴾ مَعَ ما في حَيِّزه صِلةٌ لـ﴿ٱلَّذِينَ﴾، والمرادُ بهم: الأوصياء؛ أُمِرُوا بأنْ ...

قولُه: (من رِثّـةِ المتاع). الجوهري: الرِّثّةُ: السَّقَطُ مِن متاعِ البيتِ من الخُلْقان، والجمعُ: رِثَثٌ.

قولُه: (وعن سعيدِ بن جُبَيرٍ: أنّ ناسًا يقولون: نُسِخَت). روايةُ البخاريِّ عن ابنِ عبّاسٍ تمامُه: هما والِيانِ: والٍ يرِثُ وذاك الذي يُرزَق، ووالٍ لا يَرِث، وذاك يقولُ بالمعروف، ويقولُ: لا أملِكُ لك أن أُعطيَك[1].

قولُه: (يقولون لهم: بوركَ فيكم) أي: فيما أعطَيْناكم ليكونَ كالجُبرانِ لقلوبِهم؛ إذْ لا يَسهُلُ عليهم أن يُخرجوا منَ الأَرَضِينَ والرقيقِ شيئًا.

---

(١) أخرجه البخاري (٢٧٥٩).

يَخْشَوُا اللهَ فيخافوا على من في حُجورِهم من اليتامى، ويُشفقوا عليهم، خوفَهم على ذُرِّيَّتِهم لو تركوهم ضِعافًا وشفقتَهم علَيهم، وأن يُقدِّرُوا ذلكَ في أنفسِهم، ويُصوِّروه حتى لا يَجسروا على خلافِ الشفقةِ والرَّحمة. ويجوزُ أن يكونَ المعنى: وَلْيَخْشَوْا على اليتامى منَ الضّياعِ. وقيلَ: هم الذينَ يَجلِسونَ إلى المريضِ فيقولون: إن ذرّيتَكَ لا يُغنونَ عنكَ من اللّـهِ شيئًا، فقدِّمْ مالَك؛ فيستغرقَه بالوصايا، فأُمِرُوا بأن يَخْشَوْا رَبَّهم، أو يَخْشَوْا على أولادِ المريضِ ويُشفقوا عليهم شفقتَهم على أولادِ أنفسِهم لو كانوا، ويجوزُ أن يَتصلَ بما قبلَه، وأن يكونَ أمرًا للورثةِ بالشفقةِ على الذينَ يَحْضُرون القِسمةَ

قولُه: (يَخشَوا اللّـهَ فيخافوا على مَن في حُجورِهم) الفاءُ فيه كالفاءِ في قولِه تعالى: ﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَٱقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤].

قولُه: (خَوْفَهم على ذُرِّيتِهم... وشفقتَهم عليهم) نَشْرٌ لِـما لَفَّ عندَ قولِه: «فيخافوا ويُشفِقوا»، أي: فيخافوا خوفَهم ويُشفقوا شفقتَهم.

قولُه: (وأن يُقدِّروا ذلك) المشارُ إليه: ﴿لَوْ تَرَكُواْ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَٰفًا خَافُواْ عَلَيْهِمْ﴾ [النساء: ٩]، وهُو عطفٌ على «يَخْشَوا» على سبيلِ البيان. قال أبو البقاء: ﴿مِنْ خَلْفِهِمْ﴾ يجوزُ أن يكونَ ظَرْفًا لـ﴿تَرَكُواْ﴾، أو حالًا من ﴿ذُرِّيَّةً﴾، و﴿خَافُواْ﴾ جوابُ ﴿لَوْ﴾ ومعناه: إنْ[1].

قولُه: (ولْيخشَوْا على اليتامى منَ الضَّياع) أمَرَ الأوصِياءَ أولًا بالخَشْيةِ منَ التورُّطِ في أكلِ أموالِ اليتامى، وثانيًا: بالتحرُّجِ عن حِفظِها تأثُّـمًا، فضَيَّعوا لذلك، وقد ألَمَحَ إلى الوجهَيْنِ في قولِه تعالى: ﴿وَلَا تَتَبَدَّلُواْ ٱلْخَبِيثَ بِٱلطَّيِّبِ﴾ [النساء: ٢][2].

قولُه: (وقيل: هم الذي يجلسُونَ إلى المريض) عطفٌ على قولِه: «والمرادُ بهم الأوصِياءُ».

قولُه: (ويجوزُ أن يتّصلَ بما قبلَه) أي: بقولِه: ﴿وَإِذَا حَضَرَ ٱلْقِسْمَةَ أُوْلُواْ ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينُ فَٱرْزُقُوهُم مِّنْهُ﴾ [النساء: ٨] فهو أمرٌ للورَثة، وعلى الوجهِ الأولِ متّصلٌ بقولِه:

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٣٣).

(٢) انظر: ص٤١٦-٤١٧.

من ضعفاءِ أقاربِهم واليتامى والمساكِين، وأن يَتصوّروا أنهم لو كانوا أولادَهم بَقُوا خَلْفَهم ضائعينَ محتاجينَ؛ هل كانوا يخافونَ علَيهم الحرمانَ والخَيْبة؟ فإن قلتَ: ما معنى وقوعِ ﴿لَوْ تَرَكُوا﴾ وجوابِه صِلةً لِـ﴿الَّذِينَ﴾؟ قلتُ: معناه: **ولْيَخْشَ الذينَ صِفتُهم وحالُهم** أنهم لو شارفوا أن يَتركوا خَلْفَهم ذُرِّيـةً ضِعافًا، وذلكَ عندَ

﴿وَابْتَلُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا﴾، وقولُه: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ﴾ استطرادٌ لذكْرِ قولِه[1]: ﴿فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾ [النساء: ٦]، وعلى هذا أيضًا هُو عطفٌ على قولِه: «والمرادُ بهم الأوصياءُ»، أي: الآيةُ متّصلةٌ بقولِه: ﴿وَابْتَلُوا الْيَتَامَى﴾ [النساء: ٧]، ويكونُ المأمورُ بقولِه: ﴿وَلْيَخْشَ﴾ الأوصياء والذين يجلسون، أو متصلةٌ بقولِه: ﴿وَإِذَا حَضَرَ﴾ والمأمورُ بهِ الورَثةُ.

قولُه: (**معناه ولْيَخْشَ الذين صِفتُهم وحالُهم**) يعني: في إيقاعِ ﴿لَوْ﴾ معَ جَوابِه - وهُو ﴿خَافُوا﴾ - صِلةً للموصُولِ مزيدُ تقريرٍ للخَشْية، كأنـه قيل: ولْيَخشَ الذي حقُّه الخَشْية، والأصلُ: ولْيَخْشَ الوصِيُّ أو مَن حضَرَ المريضَ أو الوارِثَ، فعَدَلَ إلى المذكورِ ليتصوَّرَ تلك الحالةَ الصَّعبةَ ويَستحضرَها في نفسِه فيَرتَدع، وإليه الإشارةُ بقولِه: «وأن يتَصوَّروا أنهم لو كانوا أولادَهم بَقُوا خلفَهم ضائعينَ محتاجِين، هل كانوا يخافونَ عليهمُ الحِرمانَ والخَيْبة؟» ولو لم يَعدِل مِن هذا لَفاتَ هذا المطلوب.

قالَ القاضي: وفي ترتيبِ الأمرِ على المذكورِ إشارةٌ إلى المقصودِ منه والعِلّةِ فيه، وبَعْثٌ على الترحُّمِ، وتهديدٌ للمخالف[2].

الانتصاف: إنّما أوجَبَ الزمخشريُّ إضمارَ «شارفوا» في قولِه: «ولْيَخْشَ الذين صِفتُهم وحالُهم أنهم لو شارَفوا أن يَترُكوا خلفَهم ذُرِّيةً ضِعافًا» لقولِه: ﴿خَافُوا عَلَيْهِمْ﴾، والخوفُ يكونُ قبلَ تَرْكِهم إياهم، وإلّا كان يَلزَمُ تقديمُ الجوابِ على الشَّرط، وهُو كقولِه تعالى: ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ﴾ [الطلاق: ٢] أي: شارَفْنَه، وفائدتُه التخويفُ بالحالةِ التي لا مَطمَعَ معَها في الحياةِ ولا الذَّبِّ عنِ الذُّرِّيةِ الضِّعاف[3].

---

(١) في (ط): «استطراد لقوله».

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ٢٠٣).

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (١: ٤٧٨).

احتضارِهم؛ خافوا علَيهم الضياعَ بعدَهم لذهابِ كافِلِهم وكاسبِهم، كما قالَ القائل:

لَقَد زادَ الحياةَ إليَّ حُبًّا بناتي أنهنَّ مِنَ الضِّعافِ
أُحاذِرُ أن يَرَيْنَ البُؤْسَ بَعْدي وأن يَشْرَبْنَ رَنْقًا بَعْدَ صَافِ

وقُرِئَ: (ضعفاءَ) (وضُعَافَى) (وضَعَافَى) نحوُ سُكارى وسَكارى. والقولُ السديدَ من الأَوْصياء: أن لا يُؤذوا اليتامى ويُكلِّموهم كما يُكلِّمون أولادَهم بالأدبِ الحَسَنِ والتَّرْحيب، ويدعوهم بـ: يا بنيّ، ويا ولَدِي، ومن **الجالسينَ** إلى المريض أن يقولوا له إذا أرادَ الوصيّةَ: لا تسرفْ في وصيَّتِك **فتُجحِفَ** بأولادك، **مثلُ قولِ رَسولِ اللّهِ ﷺ لسعد**: «إنك أن تتركَ ولدَكَ أغنياءَ خَيْرٌ من أن تَدَعَهُم عالةً يتكفَّفونَ الناس». وكانَ الصحابةُ رَضِيَ اللهُ عنهم يستحبّونَ أن لا تبلغَ الوصيّةُ الثلُثَ، ....

قولُه: (لقد زادَ الحياةَ) البيتَيْنِ[1]، فاعلُ «زادَ»: «بناتي»، «أنهنَّ»: يُروَى بالفَتْح على إضمارِ اللام، وبالكسرِ على الاستئنافِ والتعليل، «رنقًا» أي: ماءً كَدِرًا.

قولُه: (ومنَ الجالسينَ) إشارةٌ إلى التفسيرِ الثاني، أي: «الذين يجلسونَ إلى المريض»[2].

قولُه: (فتجحِفَ). المُغْرب: جَحَفَه واجتحَفَهُ وأَجْحَفَ به: أهلكَه وأستأْصلَه[3].

النهاية: أجحَفَتْ بهمُ الفاقة، أي: أفقرَتْهمُ الحاجةُ وأذهبَتْ أموالَهم.

قولُه: (مثلُ قولِ الرسُولِ ﷺ لسَعْد بنِ أبي وَقّاص)[4]، والحديثُ من رواية الشيخَينِ وغيرِهما: قال سَعْد: يا رسُولَ الله، إنّي قد بَلَغَ منّي الوجَعُ ما تَرى، وأنا ذو مال، ولا يَرِثُني إلّا ابنةٌ لي، أفأتصَدَّقُ بثُلُثَيْ مالي؟ قال: «لا»، قلت: فالشَّطر؟ قال: «لا»، قلت: فالثُّلُث؟

---

(١) البيتان لعمران بن حِطّان، وقيل: لغيره، كما في «مشاهد الإنصاف» (١: ٤٠٤)، وعزاهما المبرِّدُ في «الكامل» (٣: ١٢٤) لأبي خالد الخارجي.

(٢) قوله: «أي: الذين يجلسون إلى المريض» سقط من (م).

(٣) «المُغرب في ترتيب المُعرب» (١: ١٣٢).

(٤) كذا في الأصول الخطية، وليس في «الكشاف»: «بن أبي وقاص».

وأنّ الخُمْسَ أفضلُ من الرّبع، والرّبعَ من الثلُث؛ ومن المتقاسمينَ ميراثَهم أن يُلَطِّفوا القولَ ويُجَمِّلوه للحاضرين.

[﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَٰمَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِى بُطُونِهِمْ نَارًا ۖ وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾ ١٠]

﴿ظُلْمًا﴾ ظالمينَ أو على وجهِ الظلمِ من أولياءِ السَّوْءِ وقُضاتِه، ﴿فِى بُطُونِهِمْ﴾: مِلْءَ بطونِهم، يقالُ: أكلَ فلانٌ في بطنِه وفي بعضِ بطنِه قالَ:

قال: «الثلُثُ والثلثُ كثير، إنك إنْ تَذَرْ[1] ورَثَتَكَ أغنياءَ خيرٌ مِن أن تَذَرَهم عالةً يتكفَّفونَ الناس»[2].

قولُه: (وأنّ الخُمسَ أفضلُ) منصوبٌ بفعلٍ مُضمَر، والجملةُ معطوفةٌ على «يَستحِبُّونَ»، أي: يَستحِبُّونَ ألّا تَبلُغَ الوصيّةُ الثُّلُث، ويرَوْنَ أنّ الخُمسَ أفضلُ.

قولُه: (ومنَ المتقاسِمينَ) عطفٌ على قولِه: «منَ الأوصِياء»، وهُو إشارةٌ إلى التفسيرِ الثالث.

قولُه: (ظالمينَ أو على وجهِ الظُّلم) أي: هُو حالٌ أو تمييز، قال أبو البقاء: ﴿ظُلْمًا﴾: مفعولٌ له، أو مصدرٌ في موضعِ الحال[3].

قولُه: (﴿فِى بُطُونِهِمْ﴾ ملءَ بطونِهم) أي: وُضعَ هذا مكانَ ذلك، وفائدةُ المبالغةِ: كأنه جعَلَ بطونَهم مكانَ النارِ ومُستقَرَّها، والدليلُ على أنّ المرادَ ملءُ بُطونِهم قولُهم: في بطنِه، أي: بَعْضِ بَطْنِه، وفيه: أنّ المرادَ بالظُّلمِ ما مَرَّ في قولِه تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوهَآ إِسْرَافًا﴾ إلى قولِه: ﴿فَلْيَأْكُلْ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: ٦] أي: ما يَسُدُّ الجُوعَ ويُواري العَوْرة.

---

(١) قال الإمام النووي في «شرح صحيح مسلم» (١١: ٧٧): «روينا قوله: «إن تذر ورثتك» بفتح الهمزة وكسرها، وكلاهما صحيح».

(٢) أخرجه البخاري (٦٧٣٣) ومسلم (١٦٢٨) وغيرهما.

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٣٣).

كُلُوا في بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعِفُّوا

ومعنى يأكلونَ نارًا: يأكلون ما يَجُرُّ إلى النار، فكأنه نارٌ في الحقيقة. ورُوِيَ «أنه يُبعَثُ آكلُ مالِ اليتيمِ يومَ القيامةِ والدّخانُ يَخرجُ من قَبرِه ومِن فِيه وأنفِه وأذنَيْهِ وعَيْنيهِ؛ فيعرفُ الناسُ أنه كانَ يأكلُ مالَ اليتيمِ في الدّنيا». وقرئ: (وسيُصلون) بضمّ الياءِ وتخفيفِ اللّامِ وتشديدِها ﴿سَعِيرًا﴾: نارًا من النيرانِ مبهمةِ الوصف.

[﴿ يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَٰدِكُمْ ۖ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ ۚ فَإِن كُنَّ نِسَآءً فَوْقَ ٱثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ ۖ وَإِن كَانَتْ وَٰحِدَةً فَلَهَا ٱلنِّصْفُ ۚ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُۥ وَلَدٌ ۚ فَإِن لَّمْ يَكُن لَّهُۥ وَلَدٌ وَوَرِثَهُۥٓ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ ٱلثُّلُثُ ۚ فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُ ۚ مِنۢ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِى بِهَآ أَوْ دَيْنٍ ۗ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا ۚ فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ ١١]

﴿ يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ ﴾: يعهدُ إليكم ويأمرُكم ﴿فِىٓ أَوْلَٰدِكُمْ ﴾: في شأنِ ميراثِهم بما

قولُه: (كُلوا في بعض بَطنِكُمْ تَعِفُّوا) مَضى تمامُه وشَرحُه.

قولُه: («وسيُصْلونَ» بضمِّ الياءِ وتشديدِ اللام وتخفيفِها[1]) بالتخفيف: ابنُ عامرٍ وأبو بكر، وبالتشديدِ شاذ[2]. قال القاضي: يقال: صَلِيَ النارَ، أي: قاسَى حَرَّها، وصَلَيْتُه: شَويتَه، وأَصْلَيتُه وصَلَيتُه: ألقيتُهُ فيها، والسَّعيرُ: «فَعيلٌ» بمعنى مفعول، من «سَعَرتُ النارَ»: إذا ألهبْتَها[3].

قولُـه: (﴿ يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ ﴾ يعهَدُ إليكم). الراغبُ: الوصيّـةُ: التقَـدُّمُ إلى الغيرِ بمـا يَعمَـلُ فيـه مقترِنًا بوَعْظ، من قولِهـم: أرضٌ واصِيَة: متّصِـلةُ النبـات، ويقـال: أوصاهُ

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وكذا ورد في نص «الكشاف» من (ط)، لكن في الأصل الخطي من «الكشاف» وفي النسخ المطبوعة منه: «وتخفيف اللام وتشديدها»، والأمر فيه يسير.

(٢) انظر: «النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٨٢).

(٣) «أنوار التنزيل» (٢: ١٥٣).

هو العدلُ والمصلحة، وهذا إجمالٌ تفصيلُه: ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾ فإن قلتَ: هلّا قيلَ: للأنثيينِ مِثلُ حظِّ الذَّكَر، أو للأنثى نصفُ حظِّ الذَّكَر؟ قلتُ: ليُبدَأَ ببيانِ حَظِّ الذَّكرِ لفضلِه كما ضُوعِفَ حَظُّه لذلك، ولأنَّ قولَه: ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾ قَصدَ إلى بيانِ فضلِ الذَّكرِ، وقولكَ: للأنثيينِ مثلُ حظِّ الذّكَر قَصْدٌ إلى بيانِ نَقْصِ الأنثى، وما كانَ قصدًا إلى بيانِ فَضْلِه كانَ أدلَّ على فضلِه من القَصْدِ إلى بيانِ نَقْصِ غَيرِه عنه، ولأنهم كانوا يُورِّثونَ الذكورَ دونَ الإناث؛ وهو السببُ لورودِ الآية،

ووَصّاه، وتَواصَى القومُ: أوصَى بعضُهم بعضًا[1].

قولُه: (ولأنَّ قولَه: ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾) جوابٌ آخرُ، والفَرقُ: أنّ التقديمَ على الأوّل جارٍ على سَنَنِ تقديمِ الأفضل، ولا شَكَّ في فَضلِ الذَّكَر، وذِكْرُ حظِّه تابعٌ لذِكْرِه، وإلى هذا المعنى أشار بقولِه: «كما ضوعفَ حَظُّه» أي: قُدِّمَ ذِكْرُه لفضلِه كما ضوعفَ حَظُّهُ لفضلِه، وعلى الثاني: بخلافِه؛ لأنك تجعَلُ ضِعفَ الحظِّ علةً لفضلِ الذَّكَر، ونُقصانَه لنُقصانِ الأُنثى، فإنك إذا قلتَ: للذكَرِ ضِعفُ حظِّ الأُنثى لفَضْلِه ـ كان أدلَّ على فضلِ الذكَرِ من قولِك: للأُنثى نصفُ حظِّ الذكَر لنُقصانِها؛ لأنّ كمالَ الفضلِ أن يَفضُلَ على مَن لهُ فضل، لا على الناقص. وإليه الإشارةُ بقوله: «وما كان قَصْدًا إلى بيانِ فَضْلِه كان أدلَّ...» إلى آخِرِه، فالأفضليّةُ على الوَجْهِ الأولِ تُعلَمُ من دليلٍ خارجيّ، وعلى الثاني مِن نفسِ التركيب، وعليه الحديثُ الواردُ في فضلِ هذه الأُمَّة: «فقال أهل الكتابَيْن: أيْ رَبِّ، أعطيْتَ هؤلاءِ قيراطَيْنِ قيراطَيْن، وأعطيتَنا قيراطًا قيراطًا، ونحنُ أكثرُ عملًا! قال اللهُ تعالى: هل ظلَمتُكم مِن أجْرِكم من شيء؟ قالوا: لا، قال: هُو فَضْلي أُوتيهِ مَن أشاء»، أخرجَه البخاريُّ والترمذيُّ، عن ابنِ عُمرَ رَضِيَ اللّـهُ عنهما[2].

قولُه: (ولأنَّهم كانوا يُورِّثونَ) يريدُ: إنّما قَدَّمَ الذكورَ لأنَّ الكلامَ كان فيهم؛ لأنهم كانوا يورِّثونَ الذكورَ دونَ الإناث، فجيءَ بالإنكارِ على وَفْق اهتمامِهم وتسليمِ ادّعائهم، يعني:

---

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ١٣٩)، وانظر: «مفردات القرآن» ص٨٧٣.
(٢) أخرجه البخاريُّ (٥٥٧) والترمذيُّ (٢٨٧١).

فقيلَ: كفى الذكورَ أن ضُوعفَ لهم نَصيبُ الإناثِ فلا يُتمادى في حظِّهنَّ حتى يُحرَمْنَ مع إدلائهنَّ من القرابةِ بمثلِ ما يُدلون به.

فإن قلتَ: فإن حظَّ الأنثيينِ الثلثان، فكأنه قيلَ: للذّكرِ الثلثان. قلتُ: أُريدَ حالُ الاجتماعِ لا الانفراد؛ أي: إذا اجتمعَ الذكرُ والأنثيان كانَ له سهمانِ كما أنّ لهما سهمَيْن، وأمّا في حالِ الانفراد فالابنُ يأخذُ المالَ كلَّه، والبنتانِ تأخذانِ الثلثين. والدليلُ على أن الغرضَ حُكْمُ الاجتماعِ: أنه أتبعه حُكْمَ الانفراد، وهو قوله: ﴿فَإِن كُنَّ نِسَآءً فَوْقَ ٱثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ﴾ والمعنى: للذكَرِ منهم، أي: من أولادكم، فحذفَ الرّاجعَ إليه؛ لأنه مفهوم، كقولِهم: السَّمْنُ مَنَـوَانِ بدرهم.

﴿فَإِن كُنَّ نِسَآءً﴾: فإن كانت البناتُ أو المولوداتُ نساءً خُلَّصًا ليسَ معهنَّ رجل، يعني: بناتٍ ليسَ معهنَّ ابنٌ. ﴿فَوْقَ ٱثْنَتَيْنِ﴾ يجوزُ أن يكونَ خبرًا ثانيًا لـ«كان»، وأن يكونَ صفةً لـ﴿نِسَآءً﴾، أي: نساءً زائداتٍ على اثنتين. ﴿وَإِن كَانَتْ وَٰحِدَةً﴾: وإن

هَبْ أنّ الذكورَ أولى كما يزعُمونَه، أما كفَاهم أنْ ضوعِفَ لهم نَصيبُ البنات؟ وهُو كالقولِ بالموجِب.

قولُه: (معَ إدلائهنَّ منَ القَرابة). المُغْرب: أدلَيْتُ الدَّلوَ: أرسلتُها في البئر، ومنه أدْلى بالحُجة: أحضَرَها، وفلانٌ يُدلي إلى الميِّتِ بذَكَر، أي: يتّصل[1].

قولُه: (فكأنّه قيل: للذكرِ الثُّلُثانِ) يعني: مفهومُ الآيةِ يؤدِّي إلى أنَّ الابنَ صاحبُ الفرض، وليس كذلك.

قولُـه: (والمعنـى: للذكَـرِ منهـم)، قال أبـو البقاء: الجُملـة، أي: ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾ [النساء: ١١] في موضعِ نَصْبٍ بـ«يوصي»؛ لأنَّ المعنى: يُفرَضُ لكم، أو يُشرَعُ في أمرِ أولادِكم[2].

---

(١) «المُغرب في ترتيب المُعرب» (١: ٢٩٤).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٣٤).

كانتِ البنتُ أو المولودةُ منفردةً فذّةً ليسَ معها أخرى ﴿فَلَهَا ٱلنِّصۡفُ﴾، وُقرِئَ: (واحدةٌ) بالرّفع على «كان» التامة، والقراءةُ بالنصبِ أوفقُ لقولِه: ﴿فَإِن كُنَّ نِسَآءً﴾. وقرأَ زيدُ بنُ ثابت: (النُّصف) بالضم. والضميرُ في ﴿تَرَكَ﴾ للميّت؛ لأنّ الآيةَ لَـمّا كانت في الميراثِ عُلِمَ أنّ التاركَ هو الميّت. فإن قلتَ: قولُه: ﴿لِلذَّكَرِ مِثۡلُ حَظِّ ٱلۡأُنثَيَيۡنِ﴾ كلامٌ مسوقٌ لبيانِ حظِّ الذَّكَرِ من الأولادِ لا لبيانِ حظّ الأنثيين، فكيفَ صَحَّ أن يُردَفَ قولُه: ﴿فَإِن كُنَّ نِسَآءً﴾ وهو لبيانِ حظِّ الإناث؟ قلتُ: وإن كانَ مَسوقًا لبيانِ حظِّ الذّكَر إلّا أنه لَـمّا فُقِهَ منهُ وتَبَـيّنَ حظُّ الأنثيين مع أخيهما كانَ كأنه مسوقٌ للأمرَيْنِ جميعًا؛ فلذلك صحَّ أن يقالَ: ﴿فَإِن كُنَّ نِسَآءً﴾. فإن قلتَ: هل يَصحُّ أن يكونَ الضميرانِ في ﴿كُنَّ﴾ و﴿كَانَتۡ﴾ مبهمَيْنِ ويكونَ ﴿نِسَآءً﴾ و﴿وَٰحِدَةً﴾ تفسيرًا لهما على أنّ «كان» تامّة؟ قلتُ: لا أُبعِدُ ذلك. فإن قلتَ: لِـمَ قيلَ: ﴿فَإِن كُنَّ نِسَآءً﴾ ولم يُقلْ: وإن كانتِ امرأة؟

قولُه: (وقُرِئَ: «واحدةٌ» بالرفع على «كان» التامة)، بالرفع: نافع، والباقونَ بالنصب[1]، والقراءةُ بالنصبِ أنسَب، ليتطابقَ المعطوفُ والمعطوفُ عليه، وهُو قولُه: ﴿فَإِن كُنَّ نِسَآءً﴾؛ لأنَّ «كان» حينئذٍ ناقصة.

قولُه: (وقرأ زيدُ بنُ ثابت: النُّصفُ) وهُو شاذّ[2]، قال المصنِّف: الضمُّ في النِّصفِ لغةُ أهلِ الحجاز، وهذا أقيَسُ؛ لأنك تقول الثُّمن والعُشر.

قولُه: (مُبْهَمَينِ) أي: غيرَ منصرِفينَ إلى شيءٍ سَبَق، بل إنّما للإجمالِ والتفصيلِ كضميرِ الشأن، وتكونُ «كان» فيهما تامّةً.

قولُه: (لمَ قيل: ﴿فَإِن كُنَّ نِسَآءً﴾؟) توجيهُ السؤال: كيف قيل: ﴿وَإِن كَانَتۡ وَٰحِدَةً﴾ فإنه غيرُ مُطابِقٍ لقولِه: ﴿فَإِن كُنَّ نِسَآءً﴾ بل المطابقُ: وإن كانت امرأةً، أو فإنْ كنَّ ثِنتَيْنِ أو ثلاثًا فصاعدًا، وتلخيصُ الجواب: أنَّ الغرَضَ في قولِه: ﴿فَإِن كُنَّ نِسَآءً﴾: خُلوصُهنَّ إناثًا؛

---

(١) «النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٨٣).

(٢) لتمامِ الفائدة انظر: «البحر المحيط» (٣: ٥٣٧).

قلتُ: لأنَّ الغرضَ ثمةَ خلوصُهَّن إناثًا لا ذَكَرَ فيهنَّ ليُميِّزَ بينَ ما ذُكِرَ من اجتماعهنّ مع الذكور في قوله: ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾ وبينَ انفرادهنّ، وأُرِيدَ هاهنا أن يُميِّزَ بينَ كونِ البنتِ معَ غيرِها وبينَ كونِها وحدَها لا قرينةَ لها. فإن قلتَ: قد ذُكِرَ حُكمُ البنتينِ في حالِ اجتماعِهما معَ الابنِ، وحكمُ البناتِ والبنتِ في حالِ الانفراد، ولم يُذكَرْ حكمُ البنتينِ في حالِ الانفراد، فما حكمُهما؟ وما بالُه لم يُذكَر؟ قلتُ: أما حُكمُهما فمختلَفٌ فيه؛ **فابنُ عباسٍ أبى تنزيلَهما منزلةَ الجماعةِ** لقولِه تعالى: ﴿فَإِن كُنَّ نِسَآءً فَوْقَ ٱثْنَتَيْنِ﴾ **فأعطاهما حكمَ الواحدة**، وهو ظاهرٌ مكشوف؛ وأمّا سائرُ الصحابةِ فقد

لأنّه قَسِيمٌ لقولِه: ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾ ليُعلمَ حُكمُ اجتماعِهنَّ معَ الذكورِ أولًا، ثم انفرادِهنَّ إناثًا ثانيًا، ولا بدَّ منَ النصِّ على خُلوصِهنَّ نساءً، وفي قولِه: ﴿وَإِن كَانَتْ وَٰحِدَةً﴾ الغرَضُ: بيانُ العدَد ليُعلمَ الحُكمُ حالَ وَحدتِها، يعني: إذا لم يَقترِنْ معَها غيرُها؛ فوجَبَ النصُّ على العدد، والحاصلُ: أنّ معنى الإناثِ على الأولِ مقصودٌ بالذِّكر، والعدَدُ تابع، وعلى الثاني بالعكس؛ ولهذا غيَّرَ العبارتَيْن.

قولُه: (**فابنُ عبّاس أبى تنزيلَهما منزلةَ الجماعة...، فأعطاهُما حُكمَ الواحدة**). **الانتصاف**: أجرَى ابنُ عباسٍ التقييدَ بالصِّفةِ على ظاهرِها من مفهومِ المخالفة[١].

قال الزجّاج: وأمّا ما ذُكِرَ عن ابنِ عبّاسٍ أنّ البِنتَيْنِ بمنزلةِ البنت فهذا لا أحسَبُه صحيحًا عنه؛ لأنَّ منزلةَ الاثنينِ منزلةُ الجمع، والواحدُ خارجٌ عن الاثنين[٢]. وقيل: عِلّتُه أيضًا أنّه كما قال: ﴿فَإِن كُنَّ نِسَآءً فَوْقَ ٱثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ﴾، قال أيضًا: ﴿وَإِن كَانَتْ

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (١: ٤٨١).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٦).

أما الرواية المذكورة عن ابن عباس، فثمة رواية عنه أن الأخوين لا يردان الثلث عن الأم، ولا ينطبق عليهما قوله تعالى: ﴿فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخْوَةٌ﴾، وأنه قال لعثمان: «الأخوان ليسا بلسان قومك إخوة». كما في «الدر المنثور» (٢: ٤٤٧) وسيشير إليه الزمخشري بعد صفحات في تفسيره الآية المذكورة، فهذا يشهد لأصل الرواية، والله أعلم.

أعطَوْهما حُكْمَ الجماعة، والذي يُعلَّلُ به قولُهم أنّ قولَه: ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾

وَٰحِدَةً فَلَهَا ٱلنِّصْفُ﴾، فإن كان الأولُ يأبى دخولَ الاثنينِ في حُكمِ الجماعة؛ فكذلك الثاني، وقلتُ: قولُه: «أبى تنزيلَهما منزلةَ الجماعة» لقولِه: ﴿فَإِن كُنَّ نِسَآءً فَوْقَ ٱثْنَتَيْنِ﴾ يدفعُ هذه الشُّبهة؛ لأنَّه فرَّقَ بينَ قولِه: ﴿فَإِن كُنَّ نِسَآءً فَوْقَ ٱثْنَتَيْنِ﴾ وبينَ قولِه: ﴿وَإِن كَانَتْ وَٰحِدَةً﴾؛ لأنَّ خبرَ الأولِ موصُوفٌ بصفةٍ مؤكِّدة وهِيَ ﴿فَوْقَ ٱثْنَتَيْنِ﴾ لدفع ما عسَى أن يتوهَّمَ متوهِّمٌ أنَّ ﴿نِسَآءً﴾ قد يُرادُ بها الاثنتان، ولا كذلك خبرُ الثاني وهُو ﴿وَٰحِدَةً﴾؛ فإنَّه عارٍ عن القَيْد، فالأولُ يأبى إلحاقَ الاثنينِ به، والثاني لا يَمنَع، ثم نقولُ: ليس حُكمُ الاثنينِ حُكمَ الجماعةِ للصارف، وليس ثَم ما يدُلُّ على حُكمِهما ظاهرًا، ولا يَمنَعُ حُكمُ الواحدةِ منَ الإلحاقِ به، فوجَبَ الإلحاقُ، وإليه الإشارةُ بقولِه: «فأعطاهُما حُكمَ الواحدة»، ثم قال: «وهُو ظاهرٌ مكشوف» والفاءُ في «فأعطاهما» مؤذِنةٌ بهذا التقرير.

قولُه: (والذي يُعلَّلُ به قولُهم) إلى آخِرِه: قيل: فيه نظَر؛ لأنه ذكَرَ قبلَ هذا أنَّ قولَه: ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾ [النساء: ١١]، بيانُ حالِ الاجتماعِ لا الانفراد، أي: إذا اجتمَعَ الذكرُ والأُنثَيانِ، وإذا كان التقديرُ كما ذكَرَ فكيف يَصِحُّ أن يقال: عُلِم منه أن للذكرِ حينَئذٍ الثُّلُثين، فإنَّهُ ليس له الثُّلُثان. وأيضًا، فحالُ الانفرادِ مخالفٌ لحالِ الاجتماع، والجوابُ عنه: أنَّ كلامَه مبنيٌّ على دِلالةِ إشارةِ النصِّ وعبارتِه؛ لقولِه: «وإن كان مَسُوقًا»، يعني قولَه: ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾، «وإن كان مَسُوقًا لبيانِ حظِّ الذكَر، إلَّا أنَّه لـمّا فُقِهَ منه وتبيَّنَ حظُّ الأُنثيَيْنِ كان كأنَّه مَسُوقٌ للأمرَيْنِ جميعًا».

قال البَزْدَويُّ: إشارةُ النصِّ: هُو العملُ بما يَثبُتُ بنظمِه لغةً لكنه غيرُ مقصودٍ ولا سِيقَ لهُ النصُّ وليس بظاهرٍ مِن كلِّ وجه[1]. وروى الزجّاجُ، عن المُبرِّدِ، [وكذا][2] عن ابنِ إسحاقَ القاضي[3] أنَّه قال: في الآية دليلٌ على أنَّ للبنتَيْنِ الثُّلُثَيْنْ؛ لأنه إذا قال: ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ

---

(١) «كشف الأسرار عن أصول البزدوي» (١: ١٠٨).

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) يعني القاضي إسماعيل بن إسحاق، من أعيان المالكية، صاحب «أحكام القرآن».

قد دلَّ على أنّ حُكْمَ الأنثيينِ حُكْمُ الذَّكَرِ؛ وذلكَ أنّ الذَّكَـرَ كما يَحوزُ الثلثينِ معَ الواحدةِ فالأنثيانِ كذلكَ يحوزانِ الثلثين، فلمّا ذُكِرَ ما دلَّ على حكم الأنثيينِ قيلَ: ﴿فَإِن كُنَّ نِسَآءً فَوْقَ ٱثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ﴾ على معنى: فإن كنَّ جماعةً بالغاتٍ ما بلغنَ من العددِ

حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾ وكان أولُ العددِ الذَّكرَ والأنثى فللذكرِ الثُّلُثانِ وللأنثى الثُّلُث؛ فقد بانَ أنّ للبنتينِ الثُّلُثينِ، فأعلَمَ اللّـهُ تعالى أنَّ ما فوقَ البِنتينِ لهنَّ الثُّلُثان[1].

وقلت: اعتَـبَرَ القاضي في كلامِه فائدةَ الفاءِ في قولِه: ﴿فَإِن كُنَّ نِسَآءً فَوْقَ ٱثْنَتَيْنِ﴾، وكذا المصنِّفُ بقولِه: «فلـمّا ذكَرَ ما دَلَّ على حُكم الأُنثيَيْنِ قيل: ﴿فَإِن كُنَّ نِسَآءً﴾»؛ لأنَّ ترتيبَ الفاءِ، ومفهومَ الوَصْفِ في قولِه: ﴿فَوْقَ ٱثْنَتَيْنِ﴾ مُشعِرانِ بذلك، كأنَّه تعالى لـمّا قال: ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾ [النساء: ١١] عُلِمَ منهُ بحسَبِ الظاهرِ وعبارةِ النصِّ حُكمُ الذكَرِ معَ الأُنثى حالَ الاجتماعِ، وفُهِم بحسَبِ إشارتِه حُكمُ الثِّنتينِ[2]؛ لأنَّ الذكَرَ كما يَحوزُ الثُّلُثينِ معَ الواحدةِ فالاثنتانِ كذلك تَحوزانِ الثُّلُثينِ، فأراد أن يُعلَمَ حُكمُ الزِّيادةِ على الثِّنتَيْن[3]، فقال: ﴿فَإِن كُنَّ نِسَآءً فَوْقَ ٱثْنَتَيْنِ﴾، فقولُ المصنِّف: «أُريدَ حالُ الاجتماعِ لا الانفراد» محمولٌ على عبارةِ النصِّ، وقولُه: «قد دَلَّ على أنَّ حُكمَ الأُنثيَيْنِ حُكمُ الذكَرِ» محمولٌ على إشارتِه، ويَنصُرُ هذا التأويلَ ما رَوَينا عن أحمدَ بنِ حنبلٍ والتِّرمذيِّ وأبي داودَ وابنِ ماجَهْ، عن جابرٍ: جاءتِ امرأةُ سعدَ بنَ الربيعِ بابنتَيْها من سعدٍ إلى رسُولِ الله ﷺ، فقالت: يا رسُولَ الله، هاتان ابنَتا سعد، قُتِلَ أبوهُما يومَ أُحُدٍ معَك شهيدًا، وإنَّ عمَّهما أخَذَ مالَهما ولم يدَعْ لهما مالًا، ولا يُنكَحانِ إلَّا ولهما مال، قال: «يقضي اللهُ في ذلك»، فنزَلَت آيةُ الميراث، فبعَثَ رسُولُ الله ﷺ إلى عمِّهما، فقال: «أعطِ لابنتَيْ سعدٍ الثُّلُثين، وأعطِ أُمَّهما الثُّمُن، وما بقيَ فهُو لك»[4]. ولو لم يكنْ في الآيةِ ما يدُلُّ على حُكم الأُنثَيين، وأنَّ لهما الثُّلُثين؛ لَمَا قال ﷺ: «أعطِ لابنتَيْ سعدٍ الثُّلُثين»، بعدَ قولِه: «يقضي اللهُ في ذلك».

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٩).

(٢) في (ط): «البنتين».

(٣) في (ط): «البنتين».

(٤) سبق تخريجه.

فلهنَّ ما للأنثيين؛ وهو الثلثانِ لا يتجاوزْنَه لكثرتهنّ؛ ليُعلمَ أنّ حُكْمَ الجماعةِ حكمُ الثنْتَيْن بغيرِ تفاوت. وقيل: إن البنتَيْنِ أمسُّ رَحِمًا بالميِّت من الأختين؛ فأوجبوا لهما ما أَوجبَ اللهُ للأختين، ولم يَرْوا أن يُقْصِروا بهما عن حظِّ مَن هو أبعدُ رَحِمًا منهما. وقيل: إن البنتَ لـمّا وَجَبَ لها معَ أخيها الثلثُ كانت أَحرى أن يَجِبَ لها الثلثُ إذا كانتْ معَ أختٍ مثلِها، ويكون لأختِها معَها مثلُ ما كانَ يجبُ لها ـ أيضًا ـ مع أخيها لو انفردتْ معه؛ فوجبَ لهما الثُّلثان. ﴿وَلِأَبَوَيْهِ﴾ الضميرُ للميِّت، و﴿لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا﴾ بدلٌ مِن ﴿لِأَبَوَيْهِ﴾ **بتكريرِ العامل**. وفائدةُ هذا البَدَل: أنه لو قيلَ: ولأبويه السدس؛ لَكانَ

قولُه: (وقيل: إن البنتَيْن) عطفٌ على قولِه: «والذي يُعلَّلُ به قولُهم» يعني: فقد أعطَوْهما حُكمَ الجماعة: إمّا بطريقةِ الاستنباطِ منَ الآية، أو القياسِ على الأُختَـيْنِ أو على البنتِ معَ أخيها؛ بيانُه ما قال الإمام: إنَّه تعالى ذكَرَ في الآية حُكمَ الواحدةِ منَ البنات، وحُكمَ الثلاثِ فما فوقَهنَّ، ولم يذكُرْ حُكمَ الثِّنتين، وقال في شَرْح ميراثِ الأَخوات: ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌا۟ هَلَكَ لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَهُۥٓ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ ۚ وَهُوَ يَرِثُهَآ إِن لَّمْ يَكُن لَّهَا وَلَدٌ ۚ فَإِن كَانَتَا ٱثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا ٱلثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ﴾ [النساء: ١٧٦] وهاهنا ذكَرَ ميراثَ الأُختِ الواحدةِ والاثنتَيْنِ ولم يَذكُرْ ميراثَ الأَخواتِ الكثيرات، فصار كلُّ واحدةٍ من هاتينِ الآيتينِ مجمَلًا من وَجْه، ومبيَّناً من وَجْه؟ فنقولُ: لـمّا كان نصيبُ الأختَيْنِ الثّلُثينِ كانتِ البِنتانِ أَوْلى بهما؛ لأنهما أقربُ منهما، ولـمّا كان نصيبُ البناتِ الكثيراتِ لا يزدادُ على الثُّلُثينِ وجَبَ أَلّا يزدادَ نصيبُ الأَخواتِ على ذلك؛ لأنَّ البنتَ أشدُّ اتصالًا منَ الأُختِ، فوجَبَ ألا يكونَ حُكمُها أضعفَ[1].

قولُه: ﴿لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا﴾ بَدلٌ مِن ﴿لِأَبَوَيْهِ﴾ بتكريرِ العامل)، **الانتصاف**: الأَوْلى أنْ يُقدَّرَ المبتدأ، والمعنى: لأبويهِ الثُّلُث، ثُم يفصِّلُ بقولِه: ﴿لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ﴾.

ودَلَّ التفصيلُ على المبتدأ المحذوف، ويستقيمُ على هذا جعْلُه من بَدَلِ التقسيم، كقولِك: الدارُ لثلاثة: لزَيْدٍ ثُلُثُها، ولعَمْرٍو ثُلُثُها، ولبكرٍ ثُلُثُها، ولا يستقيمُ هذا إذا لم يقدَّرِ المبتدأ[2].

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٩: ٥١٠).

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (١: ٤٨٢).

ظاهرُه اشتراكَهما فيه، ولو قيلَ: ولأبويه السُّدسان؛ لَأَوهم قسمةَ السُّدسَيْن عليهما على التسويةِ وعلى خلافِها. فإن قلتَ: فهلّا قيلَ: ولكلِّ واحدٍ مِن أبوَيْهِ السُّدس! وأيُّ فائدةٍ في ذِكْرِ الأبوَيْن أوّلًا ثُمَّ في الإبدالِ منهما؟ قلتُ: لأنّ في الإبدالِ والتفصيلِ بَعْدَ الإجمالِ تأكيدًا وتشديدًا، كالذي تَراه في الجَمْعِ بين المفسَّرِ والتفسير. و﴿ٱلسُّدُسُ﴾ مبتدأٌ، وخَبَرُه ﴿لِأَبَوَيْهِ﴾ والبدلُ متوسِّطٌ بينَهما للبيان.

وقرأ الحسنُ ونُعَيمُ بنُ مَيْسرة: (السُّدْسُ) بالتخفيف، وكذلكَ: الثُّلْث، والرُّبْع، والثُّمْن. والوَلَدُ يقعُ على الذَّكَرِ والأُنثى، ويختلفُ حُكْمُ الأبِ في ذلك: فإن كانَ ذَكَرًا اقتُصِرَ بالأبِ على السُّدس، وإن كانت أنثى عُصِّبَ مع إعطاءِ السُّدس. فإن قلتَ: قد بُيِّـنَ حُكْمُ الأبوَيْنِ في الإرثِ مع الوَلَد، ثُمَّ حُكْمُهما مع عدمِه، فهلّا قيلَ: فإن لم يكن له ولدٌ فلأمِّه الثلث! وأيُّ فائدةٍ في قوله: ﴿وَوَرِثَهُۥٓ أَبَوَاهُ﴾؟ قلتُ: معناه: فإن لم يكن له ولدٌ ووَرِثَه أبواهُ فحَسْبُ؛ فلأمِّه الثلثُ ممّا تَرَك، كما قال: ﴿لِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ﴾؛ لأنه إذا وَرِثَه أبواهُ معَ أحدِ الزوجَيْن كانَ للأمِّ ثلثُ ما بَقِيَ بعدَ إخراجِ نصيبِ الزَّوج، لا ثُلثَ ما تَرَكَ، إلّا عندَ ابنِ عبّاس، والمعنى: أنَّ الأبوَيْن إذا

قولُه: («السُّدْسُ» بالتخفيف). قال الزجّاج: يجوزُ تخفيفُ هذه الأشياءِ لِثِقَلِ الضَّم، ومَن زعَمَ أنّ الأصلَ التخفيفُ فثُقِّل فخطأٌ؛ لأنَّ الكلامَ مطلوبٌ منه التخفيف[١].

قولُه: (لا ثُلُثَ ما ترَكَ إلّا عندَ ابن عبّاس)، الانتصاف: مذهبُ ابنِ عبّاسٍ أنَّ الإخوةَ يأخُذونَ السُّدُسَ الذي حَجَبوا الأُمَّ عنهُ معَ وجودِ الأب، فيُقيِّدُ قولُه: ﴿وَوَرِثَهُۥٓ أَبَوَاهُ﴾ [النساء: ١١] الاحترازَ ممَّا لو كان معَهما إخوةٌ فلها السُّدُس، كأنّه قال: إنْ لم يكن له إخوةٌ فلأُمِّه الثُّلُث، وإن كانوا فلها السُّدُس، وابنُ عبّاسٍ لا يَرى التقييدَ بعدَمِ الزوجَيْن؛ لأنَّ ثُلُثَ الأُمِّ عندَه لا يتغيَّرُ بهما[٢].

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٠).

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (١: ٤٨٢).

خَلَصا تقاسَما الميراثَ للذَّكَرِ مثلُ حظِّ الأُنثيَيْن. فإن قلتَ: ما العِلّة في أن كانَ لها ثلثُ ما بَقِيَ دونَ ثلثِ المالِ؟ قلتُ: فيه وَجْهان: أحدُهما: أنَّ الزوجَ إنما استحقَّ ما يُسْهَمُ له بحقِّ العَقْدِ لا بالقَرابة؛ فأشبَه الوصيةَ في قسمةِ ما وراءَه. والثاني: أنّ الأبَ أقوى في الإرثِ مِنَ الأمِّ بدليلِ أنه يُضعِفُ عليها إذا خَلَصا، ويكونُ صاحبَ فرضٍ وعَصَبةً، وجامعًا بينَ الأمرَيْن، فلو ضُرِبَ لها الثلثُ كَمَلًا لأدّى إلى حطِّ نصيبِه عن نصيبِها.

ألَا تَرى أنّ امرأةً لو تركتْ زوجًا وأبوَيْن فطارَ للزوجِ النصفُ وللأمِّ الثلثُ والباقي

وقال الإمامُ الرافعيُّ[1]: إنّ الشيخَ أبا حاتمِ القَزوينيَّ لـمّا حَكَى مذهبَ ابنِ عبّاسٍ في زَوْجٍ وأبوَيْن، وهُو أنّ للأُمِّ الثُّلثَ كاملًا؛ قال: وبه قال شيخُنا، يعني أبا الحُسَين ابنَ اللبّان[2].

قولُه: (ألا ترى أنَّ امرأةً لو تَرَكت زوجًا وأبوَيْن)، قال الزجّاجُ: فلمّا أعلَمَنا اللهُ تعالى أنَّ للأُمِّ الثُّلثَ عَلِمنا أنَّ للأبِ الثُّلُثين، فلـمّا دخَلَ عليهما داخلٌ وأخَذَ نصفَ المال؛ دخَلَ النقْصُ عليهما جميعًا، وأيضًا إنه تعالى قال: ﴿فَإِن لَّمْ يَكُن لَّهُۥ وَلَدٌ وَوَرِثَهُۥٓ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ ٱلثُّلُثُ﴾ [النساء: ١١] وهاهنا لم يَرِثْه أبواهُ فقَطْ، ووَرِثَه معَهما الغَيرُ، فرَجَعَ ميراثُ الأُمِّ إلى ثُلثِ ما يبقَى[3].

قولُه: (فطارَ للزوج)، صَحَّ بالطاءِ غيرِ المعجَمة[4]، أي: أُعطِيَ نصيبَه من غيرِ نزاعٍ ولا افتقارٍ إلى فِكرٍ ورَوِيّة، ويُفهَمُ منهُ أنّ نصيبَ الأَبوَيْنِ محتاجٌ فيه إلى نظرٍ واستدلالٍ؛

---

(١) في «فتح العزيز» (٦: ٤٥٨).

(٢) أبو الحسين محمد بن عبد الله البصري (ت ٤٠٢هـ) من أعيانِ الشافعية وأصحاب التصنيف. له ترجمة في: «طبقات الشافعية» للإسنوي (٢: ٣٦٣).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٧).

(٤) كذا ضبطه المؤلف رحمه الله تعالى، وكذا هو في نص «الكشاف» من (ط) وعليه استندنا في إثبات هذه اللفظة في «الكشاف»، أما الأصل الخطي من «الكشاف» ففيه: «فكان»، وفي النسخ المطبوعة: «فصار».

للأبِ؛ حازَتِ الأمُّ سهمَيْن والأبُ سهمًا واحدًا؛ فينقلبُ الحُكْمُ إلى أن يكونَ للأُنثى مِثْلُ حظِّ الذكرَيْن؟ ﴿فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُ﴾: الإخوةُ يحجُبونَ الأمَّ عن الثلثِ وإنْ كانوا لا يَرِثُون مع الأب؛ فيكونُ لها السدسُ وللأبِ خمسةُ الأسداس، ويَسْتوي في الحَجْبِ الاثنانِ فصاعدًا إلّا عندَ ابنِ عبّاس، وعنه: أنهم يأخذونَ السُّدسَ **الذي حَجَبُوا عنه الأمَّ**. فإن قلتَ: فكيفَ صحَّ أن يتناولَ الإخوةُ الأخوَيْن والجمعُ خلافُ التثنية؟ قلتُ: **الإخوةُ تفيدُ معنى الجمعيّةِ المُطلَقةِ** بغيرِ كميّة، والتثنيةُ كالتَّثليثِ والتربيعِ في إفادةِ الكميّة، **وهذا موضعُ الدلالةِ على الجمعِ المُطلق**؛ فدلَّ بالإخوةِ عليه.

لئلا ينعكسَ الحُكمُ؛ ولهذا قال: «فينقلبُ الحُكمُ إلى أن يكونَ للأنثى مثلُ حظِّ الذكرَيْن»، **النهاية**: في حديثِ أُمِّ العلاءِ الأنصاريّة: اقتسَمْنا المهاجِرين، وطار لنا عثمانُ بنُ مظعون[1]، أي: حصَلَ نصيبُنا منهم عثمان.

قولُه: (**الإخوةُ تفيدُ معنى الجَمْعيّة المطلَقة**) أي: من غيرِ نظرٍ إلى حقيقتِه في الكميةِ بأنّ أقلَّ الجَمْعِ ثلاثةٌ أو اثنان، بل إلى مجرَّدِ معناه، قال في «البقرة»: «اسمُ الجمعِ يشتركُ فيه ما وراءَ الواحد»، وقال مُحْيي السُّنة: معنى الجمع: ضَمُّ الشيءِ إلى الشيء، فهُو صادقٌ على اثنينِ فما فوقَه[2].

قولُه: (**الذي حَجَبوا عنه**) ويُروَى: «الذينَ»، وقيل: هُو أصَحُّ، وهُو بدَلٌ من فاعل «يأخُذون»[3].

قولُه: (**وهذا موضعُ الدِّلالةِ على الجَمْعِ المطلق**) أي: في هذا المقامِ ما يوجبُ الحَمْلَ على الجمعيّةِ المطلَقة، وهُو أنّ الأكثرينَ منَ الصَّحابةِ أجمَعوا على إثباتِ الحَجْبِ في الأخوَيْن، كما في الثلاثة، سِوى ابنِ عبّاس، رُوي أنّه احتجَّ على عثمانَ رَضِيَ اللّـهُ عنهما: الأخوانِ كيف يَرُدّانِ الأُمَّ من الثُّلثِ إلى السُّدُس، واللهُ تعالى يقول: ﴿فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخْوَةٌ﴾ [النساء: ١١]،

---

(١) أخرجه البخاري (١٢٤٣).

(٢) «معالم التنزيل» (١: ٢٢٥).

(٣) هذه الفقرة قُدِّمت في الأصول على التي قبلها، وأخَّرْناها هنا مراعاةً لترتيب «الكشاف».

وقُرِئَ: (فلإِمِّه) بكسرِ الهمزة إتْباعًا للجرَّة، ألا تَراها لا تُكسَرُ في قولِه: ﴿وَجَعَلْنَا ٱبْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُۥٓ ءَايَةً﴾ [المؤمنون: ٥٠]؟ ﴿مِنۢ بَعْدِ وَصِيَّةٍ﴾ متعلِّقٌ بما تقدَّمه مِن قسمةِ المواريثِ كلِّها لا بما يَلِيهِ وحدَه، كأنه قيلَ: قسمةُ هذه الأَنصباءِ كلِّها مِن بعدِ وصيةٍ يوصِي بها. وقُرِئَ: ﴿يُوصِي بِهَآ﴾ بالتخفيفِ والتشديد، و(يُوْصَى بها) على البناءِ

والأَخَوانِ ليسا بإخوة؟ فقال عثمان: لا أستطيعُ رَدَّ قضاءٍ قُضِيَ به ومضَى في الأمصار ذكْرُه. هذا ما ذكَرَه في «الشَّرح الكبير»[1].

وقال الزجّاج: قال جميعُ أهلِ اللُّغة: إنّ الأخوَيْنِ جماعة؛ لأنّك إذا ضمَمْتَ واحدًا إلى واحدٍ فهما جماعة. وحَكَى سِيبويهِ أنّ العربَ تقولُ: قد وَضَعا رِحالَهما، يريدونَ رحلَيْهما، وما كان في الشيءِ منه واحدٌ فتثنيتُه جمعٌ أيضًا؛ لأنَّ الأصلَ إنَّما هو الجمع؛ قال اللهُ تعالى: ﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم: ٤][2].

قولُه: (وقُرئ: «فلإِمِّه» بكسرِ الهمزة) قرأها حمزةُ والكِسائيّ، وأكثرُ القُرّاءِ بالضمّ[3]. قال الزجّاج: والضمُّ أكثرُ القراء، فإذا كان ما قبلَ الهمزةِ غيرَ كسرٍ فالضمُّ لا غير، لقولِه تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا ٱبْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُۥٓ﴾ [المؤمنون: ٥٠]، وإذا كان مكسورًا كقولِه: ﴿فِىٓ أُمِّهَا رَسُولًا﴾ [القصص: ٥٩] ﴿فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُ﴾ [النساء: ١١] فجازَ الكسرُ للاستثقال، وليس في كلامِهم مثلُ «فِعُل» بكسرِ الفاءِ وضمِّ العيْن، فلـمّا اختَلطتِ اللامُ بالاسمِ شُبِّه بالكلمةِ الواحدة؛ فأُبدِلَ من الضّمةِ كَسْرة[4].

قولُه: (﴿يُوصِي بِهَآ﴾ بالتخفيف) قراءةُ السبعة، والتشديدُ: شاذّة، «و(يُوصَى بها) على البناءِ للمفعولِ مخفَّفًا» ابنُ كثيرٍ وابنُ عامرٍ وأبو بكر[5].

---

(١) أي: «فتح العزيز» للرافعي (٦: ٤٥٧).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٢)؛ وانظر كلامَ سيبويه في «الكتاب» (٣: ٦٢٢).

(٣) انظر: «النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٨٢).

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٨٢).

(٥) انظر: «النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٨٢).

للمفعول مخفَّفًا. فإن قلتَ: ما معنى ﴿أَوْ﴾؟ قلتُ: **مَعْناها الإباحة**، وأنه إن كانَ أحدُهما أو كِلاهما قُدِّمَ على قسمةِ الميراث، كقولِك: جالسِ الحَسَنَ أوِ ابنَ سِيْرِين. فإن قلتَ: **لـمَ قُدِّمتِ الوصيّةُ على الدَّين والدَّينُ مقدَّمٌ** عليها في الشَّريعة؟ قلتُ: لـمّا كانت الوصيّةُ مُشْبِهةً للميراثِ في كَوْنِها مأخوذةً مِن غيرِ عِوَض؛ كانَ إخراجُها مما يشقُّ على الورثةِ ويتعاظمُهم، ولا تطيبُ أنفسُهم بها؛ فكانَ أداؤُها مَظِنّةً للتَّفْريط، بخلافِ الدَّينِ؛ فإنّ نفوسَهم مُطمئِنّةٌ إلى أدائه؛ فلذلكَ قُدِّمتْ على الدَّين؛ بعثًا على وجوبِها والمسارعةِ إلى إخراجِها مع الدَّين؛ ولذلكَ جيءَ بكلمةِ (أَوْ) للتسويةِ بينَهما

قولُه: (**معناها الإباحة**) كذا عن الزجّاج[١]، قيل: فيه نظر؛ لأنّه مخالفٌ لما في «المفصَّل»: «أو» في الخبر للشَّك، وفي الأمرِ للتخييرِ والإباحة، وجوابُه: أنَّ الخبرَ هاهنا في معنى الأمر؛ لِـما سبَقَ أنَّ معنى ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ﴾: يعهَدُ إليكم ويأمُرُكم ﴿فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ في شأنِ ميراثِهم؛ ولهذا مثَّله بقولِه: «جالِسِ الحَسَنَ أو ابنَ سِيرين»[٢]، ويؤكِّدُه قولُه بعدَ ذلك: «ولذلك جيءَ بكلمةِ ﴿أَوْ﴾ للتسويةِ بينَهما في الوجوب».

قولُه: (**لِمَ قُدِّمتِ الوصيّةُ على الدَّين والدَّينُ مقدَّم؟**) **الانتصاف**: وفيه عندي وجهٌ، وهُو أنَّ الآيَةَ ما[٣] جاءت على ترتيبِ الواقعِ شَرْعًا؛ فإنّ المبدوءَ به الدَّينُ ثُم الوَصِيَّةُ ثُم الوِراثة، ولو أسقَطْتَ ذكْرَ ﴿بَعْدِ﴾ فقلتَ: أخرِجوا الميراثَ والوَصيّةَ والدَّين، لم يكن ورودُ السؤال[٤]، وفيه نظَر؛ لأنَّ الآيَةَ واردةٌ في حُكمِ الميراثِ أصالةً؛ لأنهَّا بيانٌ لقولِه تعالى: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ﴾ [النساء: ٧] كما سَبَق، فكان ذكْرُ الوصيّةِ والدَّينِ كالاستطراد، وذكْرُ ﴿مِنْ بَعْدِ﴾ أمَارةٌ عليه؛ فكأنَّهما حُكمٌ واحدٌ في كونِهما مقدَّمَيْنِ[٥] على الميراث، والظاهرُ تقدُّمُ الدَّينِ على الوَصِيّة فيرِدُ السؤال.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٤٣).

(٢) انظر: «المفصّل» للزمخشري ص٣٠٥.

(٣) قوله: «ما» ساقط من (ط).

(٤) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (١: ٤٨٣).

(٥) في (ط): «مقدمتين».

في الوجوب، ثُمَّ أَكَّدَ ذلكَ ورُغِّبَ فيه بقوله: ﴿ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ﴾ أي: لا تَدْرُونَ من أنفعُ لكم مِن آبائِكم وأبنائِكم الذينَ يموتون؛ أَمَنْ أوصى منهم أمْ مَنْ لـمْ يُوصِ؟ يعني: أنَّ مَن أوصى ببعضِ مالِه فعرَّضَكم لثوابِ الآخرةِ بإمضاءِ وصيّتِه فهوَ أقربُ لكم نفعًا وأحضرُ جَدْوى ممَّن تَـرَكَ الوصيّةَ فوفَّـرَ عليكم عَرَضَ الدُّنيا، وجَعَلَ ثوابَ الآخرةِ أَقْرَبَ وأَحْضرَ مِن عَـرَضِ الدنيا؛ ذهابًا إلى حقيقةِ الأمر؛ لأنَّ عَـرَضَ الدُّنيا وإنْ كانَ عاجلًا قريبًا في الصُّورةِ إلّا أنه فانٍ، فهوَ في الحقيقةِ الأبعدُ الأقصى، وثوابَ الآخرةِ وإنْ كانَ آجلًا إلّا أنه باقٍ، فهوَ في الحقيقة الأقربُ الأدنى.

وقيلَ: إنّ الابنَ إنْ كانَ أرفعَ درجةً مِن أبيه في الجنّةِ سألَ أنْ يُرْفعَ أبوه إليه،

قولُه: (وقيل: إنّ الابنَ) قيل: هُو معطوفٌ من حيثُ المعنى على قولِه: ﴿لَا تَدْرُونَ﴾، والتحقيقُ أن يُقال: هُو عطفٌ على «قيل» مقدَّرًا هناك، وقيل: الأصَحُّ أنّه معطوفٌ على قولِه: «ثم أكّـدَ ذلك ورغَّبَ فيه». وقلت: الظاهرُ أنه عطفٌ على جُملةِ قولِه: «يعني أنَّ مَن أوصَى ببعضِ مالِه» إلى آخِرِه؛ لأنَّ المرادَ بالنَّفع في قولِه: ﴿أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا﴾ على هذا ثوابُ الآخِرَةِ مطلقًا، وعلى الثاني: النفعُ مختَصٌّ بالشفاعة، وعلى الوجهِ الآتي، وهُو قيل: فَرْضُ الله النفعَ مختَصٌّ[1] بالدنيا بوضعِ الأموالِ في مَواقعِها.

وأمّا قولُه: «وقيل: الأبُ تجبُ» عطفٌ على الوجهِ الثالث، وتنزيلُه منه تنزيلُ[2] الوجهِ الثاني على الأولِ فليُتدبَّر. وأمّا قضيةُ التأكيدِ فهِيَ أنْ تجعَلَ الجُملةَ معترِضة، والمُعترِضةُ تؤكِّدُ معنى الكلامِ السابق، والسابقُ في أمرِ الوَصيّة، لا في الرفع إلى الجنّة، ولا في النفقة؛ ومِن ثَم قال: «وليس شيءٌ من الأقاويلِ بملائم للمعنى ولا مُجاوِبٍ له». قال القاضي: هو اعتراضٌ لأمرِ القِسمة، وذلك أنَّ قولَه: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِيٓ أَوْلَٰدِكُمْ﴾ وقولَهُ: ﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ﴾ كلامٌ في حقِّ المتوالِدينَ، أي: لا تعلَمونَ مَن أنفعُ لكم ممَّن يرِثُكم من أصولِكم وفُروعِكم في عاجِلِكم وآجِلِكم؛ فتحَرَّوْا فيهم ما وَصّاكمُ اللّـهُ به، ولا تعمَدوا

---

(١) من قوله: «بالشفاعة» إلى هنا ساقط من (ط).

(٢) في (ط): «منه منزلة».

فيُرْفَع، وكذلكَ الأبُ إن كانَ أرفعَ درجةً مِن ابنِه سألَ أن يُرفَعَ ابنُه إليه، فأنتم لا تَدْرُون في الدُّنيا أيُّهم أقربُ لكم نفعًا. وقيلَ: قَدْ فَرَضَ اللهُ الفرائضَ على ما هوَ عندَه حكمةٌ، ولو وَكَلَ ذلكَ إليكم لـمْ تَعْلَموا أيُّهم لكم أنفعُ؛ فوَضَعْتم أنتم الأموالَ على غيرِ حِكْمة. وقيلَ: الأبُ تجبُ عليه النفقةُ على الابنِ إذا احتاج، وكذلكَ الابنُ إذا كانَ مُحتاجًا، فهما في النفعِ بالنَّفقةِ لا يُدْرَى أيُّهما أقربُ نفعًا.

وليسَ شيءٌ مِن هذه الأقاويلِ بملائمٍ للمعنى ولا مُجاوِبٍ له؛ لأنَّ هذه الجملةَ اعتراضيّة، ومن حقِّ الاعتراضِ أن يؤكِّدَ ما اعترضَ بينه ويُناسِبَه. والقولُ ما تقدَّم.

﴿فَرِيضَةً﴾ نُصِبتْ نصبَ المصدرِ المؤكِّد، أي: فُرِضَ ذلك فَرْضًا. ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا﴾ بمصالحِ خَلْقِه ﴿حَكِيمًا﴾ في كلِّ ما فَرَضَ وقَسَمَ مِنَ المواريثِ وغيرِها.

[﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَٰجُكُمْ إِن لَّمْ يَكُن لَّهُنَّ وَلَدٌ ۚ فَإِن كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمُ ٱلرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْنَ ۚ مِنۢ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِينَ بِهَآ أَوْ دَيْنٍ ۚ وَلَهُنَّ ٱلرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ إِن لَّمْ يَكُن لَّكُمْ وَلَدٌ ۚ فَإِن كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ ٱلثُّمُنُ مِمَّا تَرَكْتُم ۚ مِّنۢ بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَآ أَوْ دَيْنٍ ۗ وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَٰلَةً أَوِ ٱمْرَأَةٌ وَلَهُۥٓ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ ۚ فَإِن كَانُوٓا۟ أَكْثَرَ مِن ذَٰلِكَ فَهُمْ شُرَكَآءُ فِى

إلى تفضيلِ بعضٍ وحرمانِه[(١)]. وهذا يَقرُبُ مِن قولِ مَن قال: قد فَرَضَ اللهُ الفرائضَ... إلى آخِره، وهذا أحسَن؛ لأنَّ حُسنَ موقعِ الاعتراضِ أن يكونَ أعمَّ من المعترَضِ فيه فلا يختصُّ بأمرِ الوصيّةِ وحدَه كما اختارَه المصنِّف.

قولُه: (وقيل: الأبُ تجبُ عليه النفقة)، «عليه» متعلِّقٌ بـ«تجب»، و«على الابنِ» بقولِه: «النفَقة»، والضميرُ المرفوعُ في قولِه: «ما اعترَضَ بينَه» عائدٌ إلى «الاعتراض»، والمجرورُ إلى «ما»، أي: حقُّ الاعتراضِ أن يؤكِّدَ الكلامَ الذي اعترَضَ عليه هُو بينَ ذكْرِ الكلامِ ويُناسِبَه.

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ١٥٦).

ٱلثُّلُثِۚ مِنۢ بَعۡدِ وَصِيَّةٖ يُوصَىٰ بِهَآ أَوۡ دَيۡنٍ غَيۡرَ مُضَآرّٖۚ وَصِيَّةٗ مِّنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٞ﴾ [١٢]

﴿فَإِن كَانَ لَهُنَّ وَلَدٞ﴾ منكم أو مِن غيرِكم، جُعلتِ المرأةُ على النصفِ مِنَ الرَّجلِ بحقِّ الزواجِ، كما جُعِلتْ كذلكَ بحقِّ النَّسَب، والواحدةُ والجماعةُ سواءٌ في الرُّبعِ والثُّمنِ. ﴿وَإِن كَانَ رَجُلٞ﴾ يعني: الميِّت. و﴿يُورَثُ﴾ مِنْ: وَرِث، أي: يورَثُ منه، وهو صفةٌ لـ﴿رَجُلٞ﴾. و﴿كَلَٰلَةً﴾ خبرُ ﴿كَانَ﴾ أي: وإن كان رجلٌ موروثٌ منه كَلالةً، أو يُجعَلُ ﴿يُورَثُ﴾ خبر ﴿كَانَ﴾ و﴿كَلَٰلَةً﴾ حالًا مِنَ الضميرِ في ﴿يُورَثُ﴾. وقُرِئَ (يُوْرِثُ) و(يُوَرِّثُ) بالتخفيفِ والتشديدِ على البناءِ للفاعلِ. و﴿كَلَٰلَةً﴾ حالٌ، أو مفعولٌ به. فإن قلتَ: ما الكَلالة؟ قلتُ: ينطلقُ على

قولُه: (جُعِلَتِ المرأةُ على النِّصفِ منَ الرجُلِ بحقِّ الزواجِ، كما جُعِلَت كذلك بحقِّ النَّسَب). قال القاضي: هكذا قياسُ كلِّ رجلٍ وامرأةٍ اشتَركا في الجهةِ والقُرْب، ولا يُستثنَى منهُ إلَّا أولادُ الأُمِّ، والـمُعتَقُ والـمُعتَقةُ[1].

قولُه: (مِن: وَرِثَ، أي: يورَثُ منهُ) يعني: هُو من الثلاثيِّ لا منَ المزيد. المُغرب: وَرِثَ أباه مالًا يَرِثُ وراثةً، وهُو وارِث، والأبُ والمالُ كلاهما موروث، ومنه: «إنا معشرَ الأنبياءِ لا نُورَثُ»[2] وأورَثَه مالًا: تَرَكَه ميراثًا له[3].

قولُه: (على البناءِ للفاعلِ) أي: يورِثُ رجلٌ الوارِثَ المالَ، فحذَفَ المفعولَيْنِ إلَّا أن يُقال: إن ﴿كَلَٰلَةً﴾ مفعولُ «يورِثُ».

قولُه: (و﴿كَلَٰلَةً﴾ حالٌ أو مفعولٌ به) فإن قلتَ: لِمَ لَمْ يَجُزْ على هذا أن يكونَ ﴿يُورَثُ﴾ صفةَ رجُل، و﴿كَلَٰلَةً﴾ خبرَ ﴿كَانَ﴾ كما سَبَق؟ قلت: لا يجوزُ؛ لأنَّ التركيبَ حينَئذٍ مُشابهٌ لبابِ التنازُع؛ لأنَّ «كان» الناقصةَ تَستدعي خبَرًا، و﴿يُورَثُ﴾

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ١٥٦).

(٢) أخرجه مسلم (١٧٥٨) من حديثِ أبي هريرة رَضي الله عنه.

(٣) «المغرب في ترتيب المعرب» (٢: ٣٤٩).

ثلاثةِ أقسام: **على مَن لـمْ يُخلِّفْ وَلَدًا ولا والدًا**، وعلى مَن ليسَ بولدٍ ولا والدٍ من المُخَلَّفِين، وعلى القَرابةِ مِن غيرِ جهةِ الولدِ والوالد، **ومنه قولُهم**: «ما وَرِثَ المجدَ عن كَلالة»، كما تقول: ما صَمَتَ عن عِيٍّ، وما كَفَّ عن جُبْن. والكَلالةُ في الأصلِ مصدرٌ بمعنى الكَلال؛ وهوَ ذهابُ القُوّةِ مِنَ الإعياء، قالَ الأعشى:

فآليتُ لا أَرْثي لها مِنْ كَلالةٍ

[تستدعي] مفعولًا به، ولـمّا كانت الكَلالةُ أقربَ إلى ﴿يُورَثُ﴾؛ فالأفصَحُ إعمالُه فيه فلا يبقَى لـ﴿كَانَ﴾ خبَر، ولا يصحُّ أن يُقدَّرَ ﴿كَلَالَةً﴾ مثلَ المذكور، ولأنَّ ﴿كَلَالَةً﴾ إذا كانت مفعولًا به فالرجلُ حينئذٍ: مَن ليس بوالدٍ ولا وَلَد، وإذا كانت خبرًا لـ﴿كَانَ﴾ فالرجُلُ: مَن لم يَخلُفْ وَلَدًا (ولا والداً)؛ فهذا خَلف، فعُلمَ أن ﴿كَانَ﴾ إذا كانت تامةً جازَ ذلك، وبه قال أبو البقاء: ﴿كَانَ﴾ هي تامةٌ، و﴿رَجُلٌ﴾: فاعلها، و﴿يُورَثُ﴾: صفةٌ له، و﴿كَلَالَةً﴾: حالٌ من الضميرِ في ﴿يُورَثُ﴾، والكلالةُ على هذا: اسمٌ للميِّتِ الذي لم يَترُكْ وَلَدًا ولا والدًا[١].

قولُـه: (**علـى مَن لم يُخلِّفْ ولـدًا ولا والـدًا**) إلى آخِـره، وقيل: الكَلالـةُ عـلى الوجهَينِ الأوّلينِ: اسمُ عَيْن، وعلى الثالثِ: اسمُ معنى، قال أبو البقاء: قيل: الكلالةُ: اسمٌ للمالِ الموروث؛ فعلى هذا تَنتصبُ ﴿كَلَالَةً﴾ على المفعولِ الثاني لـ﴿يُورَثُ﴾ كما تقول: وَرِثَ زيدٌ مالًا، وأحدُ المفعولين محذوف، والتقديرُ: يورِثُ أهلَه مالًا[٢].

قولُه: (**ومنهُ قولُهم**) أي: مِن أنّ الكلالةَ تُطلَقُ على القَرابة، و«عن» في الأمثلةِ كـ«عن» في قولِه:

يَنهـوْنَ عـن أكلٍ وعن شُربِ

قولُه: (**فآليْتُ لا أرثي لها مِن كلالةٍ**)[٣]، تمامُه:

ولا مِن حَفاً حتَّى تُلاقيْ محمدا

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٣٦).

(٢) المصدر السابق (١: ٣٣٦).

(٣) البيت للأعشى في «ديوانه» ص٤٦.

فاستُعِيرتْ للقرابةِ مِن غيرِ جهةِ الولدِ والوالد؛ لأنها بالإضافةِ إلى قرابتِهما كالّةٌ ضعيفة، وإذا جُعِلَ صفةً للموروثِ أوِ الوارثِ فبمعنى: ذي كَلالة، كما تقولُ: فلانٌ مِنْ قَرابتي، تريدُ: مِن ذَوِي قَرابتي؛ ويجوزُ أن تكونَ صفةً، كالهَجَاجةِ والفَقَاقَةِ للأحمق. فإن قلتَ: فإن جعلتَها اسمًا للقرابةِ في الآيةِ فعلامَ تَنصِبُها؟ قلتُ: على أنها مفعولٌ له، أي: يُورَثُ لأجلِ الكَلالة، أو يُورِثُ غيرَه لأجْلِها. فإن قلتَ: **فإن جعلتَ ﴿يُورَثُ﴾ على البناءِ للمفعول** مِن «أورِثَ»، فما وجهُه؟ قلتُ: الرَّجلُ حينئذٍ هو الوارثُ لا الموروث. فإن قلتَ: فالضميرُ في قولِه: ﴿فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا﴾ إلى مَن يَرْجعُ حينئذ؟ قلتُ: **إلى الرَّجلِ وإلى أخيه أو أختِه**، ....

قولُه: «لا أرثي»، أي: لا أرحَمُ، والضميرُ في «لها»: للناقة، «ولا مِن حَـفًا» أي: من وَجًى(١)، قيل: إنّ الأعشى مدَحَ النبيَّ ﷺ بقصيدةٍ فيها هذا البيتُ، وأقبَلَ إلى مكةَ ونزَلَ على عُتبةَ، فسمعَ به أبو جهلٍ(٢) فلم يزالوا يُغوونَه حتَّى صَدُّوه، فماتَ باليمامةِ كافرًا.

قولُه: (فاستُعيرت للقَرابة) هذا يدُلُّ على أنَّ المنقولاتِ الاصطلاحيةَ كلَّها استعاراتٌ، يدُلُّ عليه ما شَرطُوا من وجودِ العلاقةِ المناسبة، وهِيَ التشبيهُ، وفيه شَرطٌ آخرُ وهُو الشُّهرةُ في المنقولِ إليه؛ ومِن ثَم لم يجعَلوها منَ المجاز.

قولُه: (فإن جعلتَ ﴿يُورَثُ﴾ على البناءِ للمفعول) لـمّا فرَغَ من تقريرِ معنى الثلاثيِّ؛ شَرَعَ في تقريرِ المزيد.

قولُه: (إلى الرجلِ وإلى أخيهِ أو أُختِه) فالتقديرُ: إن كان رجلٌ وارِثٌ يورَثُ من جهةِ الكَلالة، ولهُ أخٌ يرِثُ معَه؛ فيَرِثُ كلُّ واحدٍ منهما منَ الميِّتِ السُّدُس، وكذا إنْ كان بدلَ الأخِ الأُختُ(٣)، وحُكمُ المرأةِ الوارثةِ معَ أخيها أو أُختِها كذلك، قال القاضي: واكتفَى بحُكمِه

---

(١) وهو الوجَعُ في الحافِر.

(٢) كذا قال الإمام الطيبي، والصواب أنه أبو سفيان، فإنّ أبا جَهْلٍ كان قد هلكَ في بَدْر، وهذه الواقعة متأخرة عن ذلك.

(٣) كذا في (ط)، وفي غيرها من الأصول الخطية: «وكذا إن كان يُدلي الأخ والأخت».

وعلى الأوّل إليهما.

فإن قلتَ: إذا رجعَ الضميرُ إليهما أفادَ استواءَهما في حِيازةِ السُّدس مِن غيرِ مُفاضَلةِ الذَّكَرِ الأُنثى، فهل تَبْقى هذه الفائدةُ قائمةً في هذا الوجه؟ قلتُ: نعمْ؛ لأنك إذا قلتَ: السدسُ له، أو لواحدٍ مِنَ الأخِ أَوِ الأختِ على التخيير؛ فقد سوَّيتَ بين الذَّكرِ والأُنثى.

وعن أبي بكرٍ الصدِّيقِ رَضِيَ الله عنه: أنه سُئِلَ عن الكَلالة، فقالَ: أقولُ فيه برأْيي، فإن كانَ صَوابًا فمِنَ الله، وإن كانَ خطأً فمِنِّي ومِنَ الشيطان، واللهُ منه بريءٌ: الكلالةُ ما خَلا الولدَ والوالد. وعن عَطاءٍ والضَّحَّاك: أنّ الكلالةَ هو الموروث. وعندَ سَعيدِ بنِ جُبير: هوَ الوارث.

وقد أَجمَعوا على أنّ المرادَ أولادُ الأمِّ، وتدلُّ عليه قراءةُ أُبيٍّ: (وله أخٌ أو أختٌ من الأمِّ)، وقراءةُ سعدِ ابنِ أبي وقَّاص: (وله أخٌ أو أختٌ مِن أُمٍّ). وقيل: إنما استُدِلَّ على أنَّ الكَلالةَ هاهنا الإخوةُ للأمِّ خاصّةً بما ذُكِرَ في آخرِ السُّورةِ مِنْ أنَّ للأختَيْن الثُّلثَيْن، وأنّ للأخوةِ كلَّ المال؛ فعُلِمَ هاهنا ـ لـمّا جُعِلَ للواحدِ السُّدسُ وللاثنَيْن الثُّلث،

عن حُكمِ المرأةِ لدَلالةِ العطفِ على تشارُكِهما[1]، ويُمكنُ أن يقالَ: إنَّ الضميرَ راجعٌ إلى الرجل، وإلى المرأة، ويكونُ حُكمُ كلِّ واحدٍ من أخيه أو أُختِه وأخيها أو أُختِها حُكمَ كلِّ واحدٍ؛ لاستواءِ إدلائهما إلى الميِّت، ولا يَبعُدُ أن يُجرَى على التغليب.

قولُه: (**وعلى الأول**) أي: على أنَّ قولَه: ﴿يُورَثُ﴾ من وَرِثَ، أي: يورَثُ منهُ، والضميرُ في «إليهما» للأخِ والأُخت، والتقديرُ: إن كان رجلٌ يورَثُ منهُ من جهةِ الكلالةِ وله أخٌ يَرِثُه، أو أُختٌ تَرِثُه؛ فلكلٍّ منَ الأخِ والأُختِ السُّدُس.

قولُه: (**وقد أجمَعوا على أنَّ المرادَ أولادُ الأُمِّ**) أي: في هذه الآية، يدُلُّ عليه ما بعدَه.

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ١٥٧).

ولمْ يُزادُوا على الثُّلثِ شيئًا ـ أنه يُعْنى بهم الإخوةُ للأم، وإلّا فالكلالةُ عامّةٌ لمن عَدا الولدَ والوالدَ مِن سائرِ الإخوةِ **الأَخْيافِ** والأعيانِ وأولادِ العَلّاتِ وغيرِهم.

﴿غَيْرَ مُضَآرٍّ﴾: حالٌ، أي: يُوصي بها وهوَ غيرُ مضارٍّ لوَرَثتِه؛ وذلك أن يوصيَ بزيادةٍ على الثُّلث، أو يوصيَ بالثلثِ فما دونَه ونِـيَّـتُه مضارَّةُ ورثتِه ومغاضبتُهم لا وجهُ اللّـهِ تعالى.

وعن قتادةَ: كَرِهَ اللهُ الضِّرارَ في الحياةِ وعندَ الممـات، ونَهى عنه. وعن الحَسَنِ: المضارّةُ في الدَّينِ: أن يوصيَ بدَيْنٍ ليسَ عليه. ومعناهُ الإقرار.

﴿وَصِيَّةً مِّنَ ٱللَّهِ﴾: مصـدرٌ مؤكِّـد، أي: يُوصِيكم بـذلكَ وصيّةً، كقولِـه: ﴿فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ١١]، ويجوزُ أن تكونَ منصوبةً بـ﴿غَيْرَ مُضَآرٍّ﴾ أي: لا يُضارَّ وصيّةً مِن الله، وهوَ الثلثُ فما دونَه بزيادتِه على الثلث، أوْ: وصيةً مِنَ اللّـهِ بالأولاد، وأن لا يَدَعَهم عالةً بإسرافِه في الوصيّة. **وينصرُ هذا الوجهَ** قراءةُ الحَسَن:

قولُه: (**الأَخْيافُ**). **الجوهري**: الأخيافُ من الخَيَف، وهُو اختلافُ إحدى العينَيْن، يقالُ: فرسٌ خَيْفاءُ: إذا كان إحدى عينَيْها[١] زرقاءَ والأُخرى سوداءَ، وإخوةٌ أَخْياف: إذا كانت أُمُّهم واحدةً والآباءُ شتَّى، والأعيانُ: هُم أولادُ الأبِ والأُمّ، وأعيانُ القوم: أشرافُ القوم، وأولادُ العَلّات: أولادُ الرجُلِ من نِسوةٍ شتَّى، سُمِّيت به لأنّ أباهُم نَـهَلَ ثم عَلَّ، ومنُه حديثُ عليٍّ رَضِيَ اللهُ عنه: أنَّ رسُولَ الله ﷺ قضَى بالدَّين قبل الوَصيّة، وأنّ أعيانَ بني الأُمِّ يتَوارَثونَ دونَ بني العَلّات، الرجلُ يرِثُ أخاه لأبيه وأُمِّه دونَ أخيه لأبيه. أخرجَه الترمذيُّ وابنُ ماجَهْ[٢].

قولُه: (**ويَنصُرُ هذا الوجهَ**) أن تكونَ ﴿وَصِيَّةً﴾ منصوبةً بـ﴿غَيْرَ مُضَآرٍّ﴾[٣]؛ لأنَّ

---

(١) في (ط): «عينيه» والفرس يُذكَّر ويُؤنّث.

(٢) أخرجه الإمام أحمد (١٢٢١) والترمذيُّ (٢٠٩٤) وابن ماجَهْ (٢٧١٥) وغيرهم.

(٣) زاد في (ص) قوله: «على التقديرين».

(غيرَ مُضارٍّ وصيّـةٍ مِنَ الله) بالإضافة. ﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ﴾ بمَن جارَ أو عَدَلَ في وصيَّـتِه، ﴿حَلِيمٌ﴾ عن الجائرِ لا يُعاجِلُه، وهذا وَعِيد. فإن قلتَ: في (يُوصِي) ضميرُ الرَّجلِ إذا جعلتَه الموروثَ، فكيفَ تعملُ إذا جعلتَه الوارث؟ قلتُ: كما عملتُ في قولِه تعالى: ﴿فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ﴾ [النساء: ١١]؛ لأنه عُلِمَ أنّ التاركَ والموصِيَ هو الميِّت. فإن قلتَ: فأينَ ذُو الحالِ فيمن قَرَأَ: ﴿يُوصَىٰ بِهَآ﴾ على ما لم يُسَمَّ فاعلُه؟ قلتُ: يُضْمَرُ «يوصِيَ» فينتصبُ عن فاعلِه؛ لأنه لـمّا قيلَ: ﴿يُوصَىٰ بِهَآ﴾ عُلِمَ أنّ ثَمَّ موصِيًا، كما قالَ: (يُسبَّحُ له) [النور: ٣٦] على ما لم يُسَمَّ فاعلُه؛ فعُلِمَ أنّ ثَمَّ مسبّحًا؛ فأُضمِرَ «يُسبِّح»، فكما كانَ ﴿رِجَالٌ﴾ [النور: ٣٦] فاعلَ ما يدلُّ عليه ﴿يُسَبِّحُ﴾؛ كانَ ﴿غَيْرَ مُضَآرٍّ﴾ حالًا عمّا يدلُّ عليه ﴿يُوصَىٰ بِهَآ﴾.

[﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ ۚ وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُۥ يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ وَذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾

قراءةَ الحَسَن: (غيرَ مُضارٍّ وصيّـةٍ مِنَ الله) بالإضافةِ من إضافةِ العاملِ إلى المعمول[١].

قال أبو البقاء: في قراءةِ الحَسَن: (غيرَ مُضارٍّ) وجهان، أحدُهما تقديرُه: غيرَ مُضارٍّ أهلَ وَصِيّة، أو ذي وَصِيّة؛ فحذَفَ المضاف، والثاني تقديرُه: غيرَ مُضارٍّ وقتَ وَصِيّة، فحُذِفَ، وهُو مِن إضافةِ الصِّفة إلى الزمان، ويَقرُبُ منهُ قولُهم: هُو فارسُ حرب، أي: فارسٌ في الحرب، فالتقديرُ: غيرَ مُضَارٍّ الوَرثةَ في وقتِ الوَصِيّة[٢].

قولُه: (فكيف تَعمَلُ إذا جعلتَه الوارثَ؟) يعني: إذا جُعِلَ ﴿يُورَثُ﴾ مِن: وَرِثَ، أي: يورَثُ فيه؛ يكونُ فاعلُ (يُوصي) ضميرَ الموروثِ فيستقيمُ المعنى، وأمّا إذا جُعِلَ مِن أُورِثَ على بناءِ المفعول فلا يصحُّ؛ لأنَّ الموصيَ الموروثُ لا الوارِث، وأجاب: أُضمِرَ فيه ضميرُ الموروثِ ولا يكونُ منَ الإضمارِ قبل الذِّكر؛ لأنّه عُلِمَ أنَّ التاركَ والموصيَ هُو الميِّت.

---

(١) لتمام الفائدة، انظر: «الجامع الأحكام القرآن» (٥: ٨٠).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٣٧).

وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُۥ يُدْخِلْهُ نَارًا خَٰلِدًا فِيهَا وَلَهُۥ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴾ ١٣-١٤]

﴿تِلْكَ﴾: إشارةٌ إلى الأحكامِ التي ذُكِرتْ في بابِ اليتامى والوَصايا والمواريث، وسمّاها حُدودًا؛ لأنّ الشرائعَ كالحُدودِ المَضْروبةِ الموقَّتةِ للمكلَّفين؛ لا يجوزُ لهم أن يتجاوزوها ويتخطَّوْها إلى ما ليسَ لهم بحقٍّ. ﴿يُدْخِلْهُ﴾ قُرِئَ بالياءِ والنُّون، وكذلكَ ﴿يُدْخِلْهُ نَارًا﴾. وقيلَ: ﴿يُدْخِلْهُ﴾ و﴿خَٰلِدِينَ﴾ حملًا على لفظِ ﴿مَن﴾ ومَعْناه. وانتصَبَ ﴿خَٰلِدِينَ﴾ و﴿خَٰلِدًا﴾ على الحال. فإن قلتَ: هل يجوزُ أن يكونا صفتَيْن لـ﴿جَنَّٰتٍ﴾ و﴿نَارًا﴾؟ قلتُ: لا؛ لأنهما جَرَيا على غيرِ مَن هُما له؛ فلا بدَّ مِنَ الضَّمير؛ وهو قولُك: خالدين هم فيها، و: خالدًا هو فيها.

[﴿وَٱلَّٰتِى يَأْتِينَ ٱلْفَٰحِشَةَ مِن نِّسَآئِكُمْ فَٱسْتَشْهِدُوا۟ عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِّنكُمْ ۖ فَإِن شَهِدُوا۟ فَأَمْسِكُوهُنَّ فِى ٱلْبُيُوتِ حَتَّىٰ يَتَوَفَّىٰهُنَّ ٱلْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ ٱللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا ۞ وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَٰنِهَا مِنكُمْ فَـَٔاذُوهُمَا ۖ فَإِن تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا۟ عَنْهُمَآ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ تَوَّابًا رَّحِيمًا﴾ ١٥-١٦]

﴿يَأْتِينَ ٱلْفَٰحِشَةَ﴾: يَرْهَقْنَها، يقال: أَتى الفاحشةَ وجاءَها وغَشِيَها ورَهِقَها بمعنًى. وفي قراءةِ ابنِ مسعود: (يأتين بالفاحشة). والفاحشةُ: الزِّنا، لزيادتِها في القُبحِ على

قولُه: (بالياءِ والنون). بالنون: نافعٌ وابنُ عامر، وبالياء: الباقونَ[1].

قولُه: (فلا بدَّ من الضمير) وذلك أنَّ الخلودَ ليس بفعلٍ لها، وإنَّما هو فعلُ أهلِها؛ فلو جُعلَ صفةً لجيءَ بالضميرِ ظاهرًا، كما ذكَرَه في المَتْن، ولـمّا لم يَظهَرْ عُلِمَ أنه حال. قال القاضي: هيَ حالٌ مقدَّرةٌ، كقولِك: مرَرتُ برجُلٍ معَه صَقْرٌ صائدًا به غدًا[2].

(١) انظر: «النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٨٢).

(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ١٥٩).

كثيرٍ مِن القَبائح. ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ فِى ٱلْبُيُوتِ﴾: قيلَ: مَعْناه: **فخلِّدوهنَّ محبوساتٍ في بُيوتكم**، وكانَ ذلك عقوبتَهنَّ في أوّلِ الإسلام، ثُمَّ نُسِخَ بقوله تعالى ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى﴾ الآية [النور: ٢]، ويجوزُ أن تكونَ غيرَ منسوخةٍ بأن يُترَكَ ذِكْرُ الحدِّ؛ لكونِه معلومًا بالكتابِ والسُّنَّة، **ويوصَى بإمساكِهنَّ في البيوتِ** بعدَ أن يُحْدَدْنَ؛ صيانةً لهنَّ عن مثْلِ ما جَرى عليهنَّ بسببِ الخروجِ مِنَ البيوتِ والتعرُّضِ للرِّجال. ﴿أَوْ يَجْعَلَ ٱللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾: هو النكاحُ الذي يَستغنِينَ به عَنِ السِّفاح. وقيل: السبيلُ: هو الحدُّ؛ لأنه لمْ يكن مشروعًا ذلك الوقتَ. فإن قلتَ: ما معنى ﴿يَتَوَفَّىٰهُنَّ ٱلْمَوْتُ﴾؟ والتوفِّي والموتُ

قولُه: (**فخلِّدوهُنَّ محبوساتٍ في بيوتِكم**)، فَسَّرَ «أمسِكُوهُنَّ» بمعنى الحَبس، ثم وضَعَ «خلِّدوهُنَّ» مكان «أحبِسُوهُنَّ» باستعانةِ قولِه: ﴿حَتَّىٰ يَتَوَفَّىٰهُنَّ ٱلْمَوْتُ﴾ حيثُ جعَلَ الموتَ غايةً للإمساكِ في البيوت.

قولُه: (**ويوصى بإمساكِهنَّ في البيوت**)، ومنه ما رَوَى أبو داودَ والنَّسائيُّ، عن ابنِ عبّاسٍ قال: جاء رجلٌ إلى النبيِّ ﷺ، فقال: إنَّ لي امرأةً لا ترُدُّ يدَ لامس، فقال النبيُّ ﷺ: «طلِّقْها»، فقال: إنّي أُحبُّها، وهِيَ جميلة، قال: «فأمسِكها إذًا»[1].

النِّهاية: قيل: معنى «لا تَـرُدُّ يدَ لامس»: إجابتُها لمَن أرادها، وخاف النبيُّ ﷺ إن هو أوجَبَ عليه طلاقَها أن تَتُوقَ نفْسُه إليها فيقَعَ في الحرام، وقيل: معناه: أنها تُعطي مِن مالِه مَن يَطلُبُ منها، وهذا أشبَهُ. قال أحمد: لم يكنْ ليأمُرَه بإمساكِها وهِي تَفجُرُ[2].

وقلتُ: إذا حُمِلَ الحديثُ على معنى الآية لم يَحتَجْ إلى مثلِ هذا التأويلِ البعيد.

---

(١) أخرجه أبو داود (٢٠٥١) والنسائي (٦: ٣٧٥) وغيرهما وأخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٧: ١٥٤) والطبراني في «المعجم الأوسط» (٢٧٠٧) وغيرهما من حديثِ جابر رَضِيَ الله عنه، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤: ٦١٧): رجاله رجال الصحيح.

(٢) لتمامِ الفائدة انظر: «المجموع شرح المهذّب» للنووي (١٦: ٢٢٠)، و«حاشية السندي على سنن النسائي» (٦: ٦٧).

بمعنًى واحد، كأنه قيلَ: حتى يُمِيتَهنَّ الموت! قلتُ: يجوزُ أن يُرادَ: **حتى يتوفاهنَّ ملائكةُ الموت**، كقولِه: ﴿ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [النحل: ٢٨]، ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [النساء: ٩٧]، ﴿قُلْ يَتَوَفَّىٰكُم مَّلَكُ ٱلْمَوْتِ﴾ [السجدة: ١١] **أَوْ حتى يأخذَهنَّ الموتُ ويستوفِيَ أرواحَهنَّ**.

﴿وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَٰنِهَا مِنكُمْ﴾: يريدُ الزانيَ والزانية، ﴿فَـَٔاذُوهُمَا﴾: فوبِّخُوهما وذُمُّوهما، وقولوا لهما: أمَا استحيَيْتُما! أوَما خفتُما اللهَ! ﴿فَإِن تَابَا وَأَصْلَحَا﴾ وغيَّرا الحالَ ﴿فَأَعْرِضُوا۟ عَنْهُمَآ﴾ واقطعُوا التوبيخَ والمذمَّـةَ؛ فإنّ التوبةَ تمنعُ استحقاقَ الذمِّ والعِقاب. **ويحتملُ أن يكونَ خِطابًا للشُّهودِ** العاثرين على سرِّهما، ويُرادَ بالإيذاءِ ذمُّهما وتعنيفُهمـا وتهديدُهما بالرفعِ إلى الإمامِ والحدِّ. ﴿فَإِن تَابَا﴾ قبْلَ الرفْعِ إلى الإمام ﴿فَأَعْرِضُوا۟ عَنْهُمَآ﴾ ولا تتعرَّضوا لهما. وقيلَ: نَزَلتِ الأُولى في السحَّاقاتِ **وهذه في اللوَّاطين** ....

قولُه: (**حتَّى يتوفاهُنَّ ملائكةُ الموت**) فهُو من الإسنادِ المَجازِيِّ، كقولِه: ﴿حَتَّىٰ تَضَعَ ٱلْحَرْبُ أَوْزَارَهَا﴾ [محمد: ٤] أي: أصحابُها.

قولُه: (**أو حتَّى يأخُذَهنَّ الموتُ ويستوفِيَ أرواحَهنَّ**) وعلى هذا فهُو استعارةٌ تَبَعيّةٌ أو مَكْنيّةٌ: جعَلَ الموتَ كالشَّخص المُستوفي، والتَّوفي كأخْذِ الرجُلِ حقَّه، على التخيِيلية.

قولُه: (**ويحتملُ أن يكونَ خطابًا للشُّهود**) عطفٌ على قولِه: «فـوَبِّخُوهما»، والمخاطَبونَ الحُكّام، أو كلُّ واحد، أي: واللذانِ يأتيانِها منكم أيُّها المؤمنونَ فوَبِّخُوهما وذُمُّوهما، أو: واللذانِ يأتيانِها مِن جِنسِكم وممَّا يتصلُ بكم أيُّها الشهودُ فهَدِّدوهما بالرَّفع إلى الحُكّام. وفي الكلامِ حَذْف، أي: ﴿فَـَٔاذُوهُمَا﴾: خطابٌ لكلِّ واحد، ويَحتمِلُ أن يكونَ خطابًا للشُّهود.

قولُه: (**وهذه في اللوّاطِينَ**). قال الإمامُ: هذا القولُ اختيارُ أبي مُسلمِ الأصفهانيِّ، واحتجَّ بأنّ قولَه: ﴿وَٱلَّٰتِى يَأْتِينَ ٱلْفَٰحِشَةَ﴾ [النساء: ١٥] إشارةٌ إلى النِّسوانِ، وقد ذكَرَ فيها ﴿مِن نِّسَآئِكُمْ﴾، وقولُه: ﴿وَٱلَّذَانِ﴾ إشارةٌ إلى الرِّجال، ومذكورٌ فيها ﴿مِنكُمْ﴾، وعلى

وقُرِئَ: (واللَّذانِّ) بتشديدِ النُّون (واللَّذأنِّ) بالهمزةِ وتشديدِ النُّون.

[﴿إِنَّمَا ٱلتَّوْبَةُ عَلَى ٱللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِن قَرِيبٍ فَأُوْلَٰٓئِكَ يَتُوبُ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْۗ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ۝ وَلَيْسَتِ ٱلتَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ حَتَّىٰٓ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ ٱلْـَٰٔنَ وَلَا ٱلَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌۚ أُوْلَٰٓئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ ١٧-١٨]

﴿ٱلتَّوْبَةُ﴾ مِن: تابَ اللهُ عليه؛ إذا قَبِلَ توبتَه وغَفَرَ له؛ يعني: أنّ القَبولَ والغفرانَ

هذا التقديرِ لا يُحتاجُ إلى النَّسخ[1]. وقال القاضي: هذه الآيةُ سابقةٌ على الأُولى نزولاً، وكان عقوبةُ الزِّنى الأذى ثُم الحَبْسَ ثم الجَلْد[2].

قولُه: (وقُرِئَ: «واللَّذانِّ» بتشديدِ النُّون): ابنُ كثير[3]، والقراءةُ الأُخرى: شاذّة[4]، ونَظيرُها: الذّأبّة والشّأبّة[5].

قولُه: (﴿ٱلتَّوْبَةُ﴾ مَن: تابَ اللّـهُ عليه). الجوهري: تابَ إلى الله توبةً نَصُوحًا ومَتابًا، وقد تابَ اللّـهُ عليه، أي: وفَّقَه لها، وتحقيقُه: أنّ العبدَ إذا أذنَبَ أعرَضَ اللهُ عنه، وإذا تابَ ورجَعَ إلى اللّـهِ أقبَلَ اللّـهُ عليه بقَبولِ تَوبتِه.

وقولُه: ﴿عَلَى ٱللَّهِ﴾ متعلّقٌ بمحذوفٍ وهُو: «واجبٌ». رَوى الإمامُ عن القاضي أنه قال: يجبُ على الله قَبولُ التوبةِ عَقْلًا، ولأنّ «على» كلمةُ الوجوب، ولأنّه لو حُمِلَ قولُه: ﴿إِنَّمَا ٱلتَّوْبَةُ عَلَى ٱللَّهِ﴾ على مجرَّدِ القَبولِ لم يَبقَ بينَه وبينَ قولِه: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ يَتُوبُ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ فَرق، ولو حُمِلَ ذلك على الوجوب، وهذا على الوقوع؛ ظهَرَ الفرقُ. ثُم قال الإمام: إنه تعالى وعَدَ بقَبولِ التوبة، فإذا وعَدَ شيئًا لا بدَّ أن يُنجزَ وعدَه؛ لأنَّ الخُلفَ في وعدِه مُحال، ولمّا كان ذلك شَبيهًا

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٩: ٥٢٨).

(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ١٦٠).

(٣) انظر: «النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٨٢).

(٤) انظر: «البحر المحيط» (٣: ٥٥٦).

(٥) هذه الفقرة سقطت من (ط).

واجبٌ على اللّـهِ تعالى لهؤلاء. ﴿بِجَهَٰلَةٍ﴾: في موضعِ الحال، أي: يعملونَ السُّوءَ جاهلينَ سُفهَاء؛ لأنَّ ارتكابَ القبيحِ ممّا يدعُو إليه السَّفَهُ والشهوةُ لا ممّا تدعو إليه الحكمةُ والعَقْل. وعن مُجاهد: مَن عصى اللهَ فهو جاهلٌ حتى يَنزِعَ عن جَهالتِه. ﴿مِن قَرِيبٍ﴾: مِن زمانٍ قريب. والزمانُ القريب: ما قَبْلَ حَضْرةِ الموت، ألا تَرى إلى قولِه: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ﴾ فبيَّن أنّ وقتَ الاحتضار هوَ الوقتُ الذي لا تُقبَلُ فيه التوبةُ، فبقيَ ما وراءَ ذلكَ في حُكمِ القريب. وعن ابنِ عبّاس: قَبْلَ أن يَنزِلَ به سلطانُ الموت. وعن الضحَّاكِ: كلُّ توبةٍ قَبْلَ الموتِ فهوَ قَريب. وعن النَّخَعيِّ: ما لمْ يُؤخَذْ بكَظَمِه. ....

بالواجِب قيل: وجَبَ على الله، مجازًا[1]. فقولُه: ﴿إِنَّمَا ٱلتَّوْبَةُ عَلَى ٱللَّهِ﴾ إعلامٌ بأنَّ اللهَ يقبَلُ التوبةَ على سبيلِ التفضُّل، وقولُه: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ يَتُوبُ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ إخبارٌ بأنَّ اللهَ تعالى سيفعلُ ذلك. أو أنَّ قولَه: ﴿إِنَّمَا ٱلتَّوْبَةُ عَلَى ٱللَّهِ﴾ معناه: إنَّما الهدايةُ إلى التوبةِ والإرشادُ إليها، وقوله: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ يَتُوبُ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ إخبارٌ بقَبولِ التوبة، هذا هو الجوابُ على السؤال الآتي.

وأمّا قولُ المصنِّف: «كما يجبُ على العبدِ بعضُ الطاعات» قياسًا على أنّه تعالى يُلامُ على التَّرك؛ فقياسٌ من غيرِ جامع.

الانتصاف: هذا ممَّا تقشَعرُّ منه الجُلود، ومِن لُطفِ الله تعالى أنَّ حاكيَ البِدعةِ ليس بمُبتدِع، ووَجهُه عندَنا: أنَّ اللّـهَ تعالى وعَدَنا قَبولَ التوبةِ بشروطِها، ووقوعُ الموعودِ به واجبٌ لصِدقِ الخبر، فكلُّ ما ورَدَ من صِيَغِ الوجوبِ فهُو منزَّلٌ على وجوبِ صِدقِ الوعد، وقولُنا: صدقُ الخبرِ واجبٌ، كقولنا: وجودُ الله واجب[2].

قولُه: (ما لم يؤخَذْ بكَظَمِه). الكَظَم، بفَتْحتَيْنِ: مجرَى النفَس. الجوهري: أخَذتُ بكَظَمِه أي: بمَخرجِ نَفَسِه.

الراغبُ: يقال: أخَذَ بكَظَمه، والكُظومُ: احتباسُ النفَس، ويُعبَّرُ بهِ عنِ السكوتِ،

---

(١) «مفاتيح الغيب» (١٠: ٥) و«أنوار التنزيل» (٢: ١٦٠).

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (١: ٤٨٨).

وروى أبو أيوبَ عن النبيِّ ﷺ: «إنّ الله يقبلُ توبةَ العبدِ ما لم يُغَرْغِر». وعن عطاء: ولو قبلَ موتِه بفُواقِ ناقة. وعن الحسن: أنّ إبليسَ قالَ حينَ أُهبِطَ إلى الأرض: وعزّتِك لا أفارقُ ابنَ آدمَ ما دامَ روحُه في جسدِه، فقالَ تعالى: وعزّتي لا أُغلقُ عليه باب التوبةِ ما لم يُغَرْغِر. فإن قلتَ: ما معنى «مِن» في قوله: ﴿مِن قَرِيبٍ﴾؟ قلتُ: معناه التبعيض، أي: يتوبونَ بعضَ زمانٍ قريب؛ كأنه سُمّيَ ما بين وجودِ المعصيةِ وبينَ حضرةِ الموتِ زمانًا قريبًا، ففي أيّ جزءٍ تابَ من أجزاءِ هذا الزمانِ فهو تائبٌ مِن قريب، وإلّا فهو تائبٌ من بعيد. فإن قلتَ: ما فائدةُ قولِه: ﴿فَأُوْلَـٰٓئِكَ يَتُوبُ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ﴾ بعدَ قولِه: ﴿إِنَّمَا ٱلتَّوۡبَةُ عَلَى ٱللَّهِ﴾ لهم؟ قلتُ: قولُه: ﴿إِنَّمَا ٱلتَّوۡبَةُ عَلَى ٱللَّهِ﴾ إعلامٌ بوجوبِها عليه كما يجبُ على العبدِ بعضُ الطاعات، وقولُه: ﴿فَأُوْلَـٰٓئِكَ يَتُوبُ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ﴾ عِدَةٌ بأنه يفي بما وَجَبَ عليه، وإعلامٌ بأن الغفرانَ كائنٌ لا محالةَ، كما يعدُ العبدُ الوفاءَ بالواجب. ﴿وَلَا ٱلَّذِينَ يَمُوتُونَ﴾ عطفٌ على ﴿ٱلَّذِينَ يَعۡمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾؛ سوّى بينَ الذينَ سوّفوا توبتَهم إلى حضرةِ الموت وبينَ الذينَ ماتوا على الكفرِ في أنه لا توبةَ لهم، لأنّ حضرةَ الموتِ أولُ أحوالِ الآخرة؛ فكما أنّ المائتَ على الكفرِ قد فاتَتْه التوبةُ على اليقين، فكذلكَ المُسَوِّفُ إلى حضرةِ الموت؛ لمجاوزةِ كلِّ واحدٍ منهما أوانَ التكليفِ والاختيار.

كقولِهم: فلانٌ لا يتنفّسُ: إذا وُصِفَ بالمبالغةِ في السكوت[1].

قولُه: (ورَوَى أبو أيوبَ) الحديث أخرجَه الترمذيُّ وابنُ ماجَهْ عنِ ابنِ عُمرَ رَضِيَ اللهُ عنهما[2]. غَرغَرَ المريضُ: إذا تردَّدت رُوحُه في حَلقِه.

قولُه: (بفُوَاق) قال في «الفائق»: هُو ما بينَ الحَلْبتَينِ من الوقت؛ لأنّها تُحلَبُ ثم تُترَكُ سُوَيْعةً يَرضَعُها الفَصيلُ لتَدُرَّ ثُم تُحْلَب، يقال: ما أقام عندَه إلّا فُوَاقًا.

---

(١) «مفردات القرآن» ص٧١٢.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٦١٦٠) وابن ماجَهْ (٤٢٥٣) والترمذيُّ (٣٥٣٧) وغيرهم وصحّحه ابن حبّان (٦٢٨) وفيه تمامُ تخريجه.

﴿أُوْلَٰٓئِكَ أَعۡتَدۡنَا لَهُمۡ﴾ في الوعيد، نظيرُ قولِه: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ يَتُوبُ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ﴾ في الوعد؛ ليتبيَّنَ أنّ الأمرينِ كائنانِ لا محالة. فإن قلتَ: مَنِ المرادُ بـ﴿ٱلَّذِينَ يَعۡمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾؛ أَهُم الفسّاقُ مِن أهلِ القِبلة أم الكفّار؟ قلتُ: فيه وجهان: أحدُهما أن يُرادَ الكفّار؛ لظاهرِ قولِه: ﴿وَهُمۡ كُفَّارٌ﴾؛ وأن يُرادَ الفسّاقُ؛ لأنّ الكلامَ إنما وَقَعَ في الزانيين، والإعراضِ عنهما إن تابا وأصلَحا، ويكونُ قولُه: ﴿وَهُمۡ كُفَّارٌ﴾ واردًا على سبيلِ التغليظِ كقولِه: ﴿وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [آل عمران: ٩٧] وقوله: «فليمت إن شاء يهوديًّا أو نصرانيًّا»، «مَن تركَ الصلاةَ مُتعمِّدًا فقد كَفَر»؛ لأنّ من كانَ مُصدِّقًا

قولُه: (مَنِ المرادُ بـ﴿ٱلَّذِينَ يَعۡمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾؟) فإن قلتَ: هذا السؤالُ مستدَركٌ؛ لأنّه ذكَرَ أنَّ قولَه: «﴿وَلَا ٱلَّذِينَ يَمُوتُونَ﴾ عطفٌ على ﴿ٱلَّذِينَ يَعۡمَلُونَ﴾»، وقال: «سَوّى بينَ الذينَ سَوَّفوا توبتَهم إلى حَضرةِ الموتِ وبينَ الذين ماتوا على الكُفر»؛ فعُلِمَ منهُ أنَّ الذين يعمَلونَ السيئاتِ همُ الفُسّاقُ، والذين يموتونَ وهم كفارٌ هُم الكفّار؟ قلتُ: لا، لأنَّ قولَه: ﴿لِلَّذِينَ يَعۡمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ لا توقيتَ فيه، فكما صَحَّ أنْ يكونَ السّياقُ ـ وهُو قولُه: ﴿وَهُمۡ كُفَّارٌ﴾ ـ قرينةً للقَيْدِ لذلك السّياق، وهُو قولُه: ﴿وَٱلَّٰتِي يَأۡتِينَ ٱلۡفَٰحِشَةَ﴾ [النساء: ١٥]، وقولُه: ﴿وَٱلَّذَانِ يَأۡتِيَٰنِهَا مِنكُمۡ﴾ [النساء: ١٦]، فلمّا تعارَضا تساقَطا[1]. وقلتُ: وليس كذلك؛ لأنَّ قولَه: ﴿وَلَيۡسَتِ ٱلتَّوۡبَةُ﴾ قسيمٌ لقولِه: ﴿إِنَّمَا ٱلتَّوۡبَةُ﴾ [النساء: ١٧] فدَلّتِ الآيةُ الأُولى على أنَّ توبةَ المؤمنِ إنمـا تُقبَـلُ قبلَ غرغرةِ الموت، والثانيةُ [على] أنها غيرُ مقبولةٍ عندَها؛ يشهَدُ لذلك قولُه: ﴿مِن قَرِيبٍ﴾ [النساء: ١٧] وقولُه: ﴿إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ ٱلۡمَوۡتُ﴾.

قولُه: (مَن تَركَ الصّلاةَ متعمِّدًا فقد كفَر) أخرجَه أحمدُ بنُ حنبلٍ في «مسنَدِه»[2].

---

(١) قوله: «فلما تعارضا تساقطا» ساقط من (ط) و(م).

(٢) أخرجه الإمام أحمد (٢٧٤٠٤) والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٥١٧٤) من حديثِ أم أيمن، وأخرجه بنحوه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٣٣٤٨) من حديثِ أنس، وله شاهد صحيح أخرجه مسلم (١٣٤).

وماتَ وهو لم يُحدِّثْ نفسَه بالتوبة؛ حالُه قريبةٌ من حالِ الكافر؛ لأنه لا يَجترِئ على ذلكَ إلّا قلبٌ مُصمَت.

[﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَرِثُواْ ٱلنِّسَآءَ كَرْهًا وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُواْ بِبَعْضِ مَآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ إِلَّآ أَن يَأْتِينَ بِفَٰحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ وَعَاشِرُوهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ فَإِن كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُواْ شَيْـًٔا وَيَجْعَلَ ٱللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا ﴾ ١٩]

﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ﴾ كانوا يُبلون النساءَ بضروبٍ من البلايا، ويظلمونهنّ بأنواعِ من الظُّلْم، فزُجِروا عن ذلك! كانَ الرّجلُ إذا ماتَ له قريبٌ من أبٍ أو أخٍ أو حميم عن امرأةٍ ألقى ثوبَه عليها وقال: أنا أحقُّ بها من كلِّ أحد، فقيلَ: ﴿لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَرِثُواْ ٱلنِّسَآءَ كَرْهًا ﴾ أي: أن تأخُذوهنَّ على سبيلِ الإرثِ كما تُحاز المواريثُ وهنَّ كارهاتٌ لذلكَ أو مُكْرَهات. وقيل: كانَ يُمسكها حتى تموت، فقيلَ: لا يَحلّ لكم أن تمسكوهنَّ حتى ترثوا منهنَّ وهن غيرُ راضياتٍ بإمساككم ....

قولُه: (قلبٌ مُصمَتٌ)، الأساس: صَمَتَ الرجلُ وأَصْمَتَ وأَصْمتَّه وصَمَّتُّه. وقُفلٌ مُصمَت: قد أُبهم إغلاقُه. وقال:

ومِن دونِ ليلى مُصمَتاتُ الـمَقاصِرِ[1]

قولُه: (كان الرجلُ إذا ماتَ له قريبٌ) وما عُطِفَ عليه، وقولُه: «وكان الرجلُ إذا تزوَّجَ»، وقولُه: «وكانوا يُسيئونَ مُعاشَرةَ الـنِّساء»، وقولُه: «وكان الرجلُ إذا طَمِحَت عينُه»، وقولُه: «وكانوا يَنكِحونَ رَوابَّهم» بيانٌ وتفصيلٌ لما أُبهم وأُجمِل بقولِه: «وكانوا يُبْلُونَ النِّساءَ بضروبٍ من البَلايا»، والمعطوفاتُ على الترتيبِ تفسيرٌ للآياتِ المَتْلُوّاتِ، أوّلُها قولُه: ﴿لَا يَحِلُّ لَكُمْ ﴾ [النساء: ١٩] إلى آخرِ الآية، إلى قولِه: ﴿ وَلَا تَنكِحُواْ مَا نَكَحَ ءَابَآؤُكُم ﴾ الآية [النساء: ٢٢].

قولُه: (حتَّى تَرِثوا منهنَّ) معنى قولِه تعالى: ﴿أَن تَرِثُواْ ٱلنِّسَآءَ ﴾ [النساء: ١٩]، يجوزُ حَمْلُه على: يَرِثوا أنفُسَهنَّ كما يأخذونَ المواريثَ، أو على: أنْ يَرِثوا أموالَهنَّ.

(١) البيت غير منسوب في «لسان العرب» (صمت) و(قصر).

وكانَ الرجلُ إذا تزوّجَ امرأةً ولم تكنْ من حاجتِه حَبَسَها معَ سوءِ العشرةِ والقهرِ لتفتديَ منه بمالِها وتختلع، فقيل: ﴿وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ﴾. والعضْلُ: الحبسُ والتضييق، ومنه: عَضَّلَتِ المرأةُ بولدها: إذا اختنقت رَحِمُها به فخرجَ بعضُه وبَقِيَ بعضُه.

﴿إِلَّآ أَن يَأْتِينَ بِفَٰحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ﴾ وهيَ النّشوزُ، وشكاسةُ الخُلُق، وإيذاءُ الزَّوجِ وأهلِه بالبَذاءِ والسّلاطة، أي: إلّا أن يكونَ سوءُ العِشْرةِ من جِهتهنَّ فقد عُذرتم في طلبِ الخُلْع وتَدُلُّ عليه قراءةُ أبيّ: (إلّا أن يُفْحِشْنَ عليكم). وعن الحسن: الفاحشةُ: الزّنا، فإن فعلتْ حلَّ لزوجِها أن يَسألَها الخُلْع، وقيلَ: كانوا إذا أصابتِ امرأتَه فاحشةً أخذَ منها ما ساقَ إليها وأخرجَها. وعن أبي قِلابة ومحمدِ بنِ سيرين: لا يَحِلُّ الخُلْعُ حتى يُوجدَ رجلٌ على بَطْنِها. وعن قتادةَ: لا يَحِلّ له أن يحبسَها ضِرارًا حتى تفتديَ منه، يعني: وإن زنت. وقيلَ: نُسِخَ ذلكَ بالحدود. وكانوا يُسيئونَ معاشرةَ النّساء، فقيلَ لهم: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾، وهو النَّصَفَةُ في المبيتِ والنفقةِ والإجمالِ في القول. ﴿فَإِن كَرِهْتُمُوهُنَّ﴾ فلا تفارقوهنَّ لكراهةِ الأنفسِ وحدَها، فربّما كرهتِ

قولُه: (ومنه: عَضَّلتِ المرأةُ بوَلَدِها) الراغبُ: العَضَلةُ: كلُّ لحمٍ في عَصَب، ورجلٌ عَضِل: مُكتنزُ اللَّحم، وعَضَّلتُه: شَددتُه بالعَضَلِ المتناوَلِ منَ الحيَوانِ نحوَ عصَبتِه، وتُجوِّزَ بهِ في كلِّ مَنْعٍ شديد، قال تعالى: ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَن يَنكِحْنَ أَزْوَٰجَهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٢]، وعَضَّلَتِ الدجاجةُ ببيضِها والمرأةُ بولدِها: إذا تعسَّرَ خروجُهما، وداءٌ عُضَال: صَعبُ البُرء، والعَضَلة: الداهيةُ المنكَرةُ[١].

قولُه: (فربّما كَرِهَت) تفسيرٌ لقولِه تعالى: ﴿فَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا﴾، وهُو علةٌ لقولِه: «فلا تُفارقوهُنَّ لكراهةِ الأنفس» وهُو الجزاء، والحاصلُ أنّ قولَه: ﴿فَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا شَيْـًٔا﴾ وَقَعَ في التنزيلِ جَزاءً لقولِه: ﴿فَإِن كَرِهْتُمُوهُنَّ﴾، لكنه علةٌ للجَزاءِ المحذوف، المعنى: فإن

---

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ٣١٩)، وانظر «مفردات القرآن» ص٥٧١. وهذه الفقرة سقطت من (ط).

النفس ما هو أصلحُ في الدِّين، وأحمدُ وأدنى إلى الخير، وأحبّتْ ما هو بضدِّ ذلك، ولكن للنظر في أسباب الصلاح.

[﴿وَإِنْ أَرَدتُّمُ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا * وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَىٰ بَعْضُكُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ وَأَخَذْنَ مِنكُم مِّيثَاقًا غَلِيظًا﴾ ٢٠-٢١]

وكانَ الرّجلُ إذا طَمحتْ عينُه إلى استطرافِ امرأةٍ، بَهتَ التي تحته ورَماها بفاحشة حتى يُلجئَها إلى الافتداءِ منه بما أعطاها؛ ليصرفَه إلى تزوّجِ غيرِها، فقيل: ﴿وَإِنْ أَرَدتُّمُ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ﴾ الآية. والقِنْطار: المالُ العظيم، من قنطَرْتُ الشيء: إذا رفعتُه، ومنه القنطرة؛ لأنها بناءٌ مشيّد، قال:

كقنطرةِ الروميِّ أقْسمَ ربُّها لَتُكْتَنَفَنْ حتى تُشادَ بقَرْمَدِ

كرِهتُموهُنَّ فاصبِروا عليهنَّ معَ الكراهة ﴿فَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾، يتبيَّنُ هذا بُعَيْدَ هذا عندَ قولِه: «فإن قلتَ: مِن أيِّ وجهٍ صَحَّ قولُه: ﴿فَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا﴾ جزاءً للشرط؟».

قولُه: (إلى استطرافِ امرأة) الأساس: استَطرَفْتُ شيئًا وأطرَفتُه: أخذتُه طَريفًا، وهذه طُرفةٌ منَ الطُّرَفِ للمستحدَثِ المُعجِب. وامرأةٌ طُرَفَة: لا تَثبُتُ على زَوْج، تَستطرِفُ الرجالَ.

قولُه: (بَهتَ التي تحتَه) الأساس: بهتَه بكذا وباهتَهُ به: رمَاه بالبُهْتةِ، وهِيَ البُهتان.

قولُه: (والقِنطار: المالُ العظيم) الانتصاف: هو تنبيهٌ بالأدنى على الأعلى، ومعنى قولِه: ﴿وَءَاتَيْتُمْ﴾ أي: وكنتُم آتَيْتُم؛ إذْ إرادةُ الاستبدالِ في الظاهرِ بعدَ إيتاءِ المال[1].

قولُه: (كقَنْطرةِ الرُّوميِّ) البيت[2]، رَبُّها، أي: صاحبُها، لتُكتَنَفَنْ، أي: تكتنفُها

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (١: ٤٩٠).

(٢) لطرفة بن العبد في «ديوانه» ص٢١.

وعن عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عنه: أنه قامَ خطيبًا فقال: أيّها الناسُ لا تُغَالوا بِصُدُقِ النّساء، فلو كانت مَكْرُمةً في الدّنيا أو تقوى عندَ اللّـهِ لكانَ أَوْلاكم بها رسولُ اللّـهِ ﷺ؛ ما أَصْدَقَ امرأةً من نسائِه أكثرَ من اثنتي عشرة أوقيّـة، فقامت إليه امرأةٌ فقالت له: يا أميرَ المؤمنين؛ لِـمَ تمنعُنا حقًّا جعلَه اللهُ لنا، واللهُ يقول: ﴿وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَىٰهُنَّ قِنطَارًا﴾، فقالَ عُمَر: كلُّ أَحدٍ أَعْلَمُ مِن عُمَر، ثم قال لأصحابه: تَسمعونني أقولُ مثلَ هذا فلا تُنكرونَه عليَّ حتى تَردَّ عليّ امرأةٌ ليستْ من أَعْلمِ النّساء!

والبهتان: أن تستقبلَ الرّجلَ بأمرٍ قبيحٍ تَقذِفُه به وهوَ بريءٌ منه؛ لأنه يُبْهَتُ عندَ ذلك، أي: يَتحيَّر. وانتصبَ ﴿بُهْتَـٰنًا﴾ على الحال، أي: باهتين وآثمين، أو على أنه

الفَعَلةُ[1]، منَ اكتَنفُوا بهِ أي: أحاطوا به، تُشادُ أي: تُرفَع، القَرمدُ: الآجُرُّ، شبَّه الناقةَ في تراصُفِ عِظامِها وتداخُلِ أعضائها بقَنطرةٍ، أي: قصرٍ لرجلٍ رُومي، أو القَنطرةِ المعروفة.

قولُه: (وعن عُمرَ رَضِيَ الله عنه: أنه قام خطيبًا) إلى قولِه: (اثنتَيْ عَشْرةَ أوقيّة) مذكورٌ في «سُننِ التِّرمذيِّ» و«أبي داودَ» وغيرِهما[2]، وليس في الرواياتِ الفصلُ الأخير، يعني: فقامت... إلى آخِرِه[3].

قولُه: (من اثنتي عشْرَةَ أوقيّة) الجوهري: الأُوقيةُ في الحديثِ[4]: أربعونَ درهمًا، وكذلك كان فيما مضَى؛ فأمّا اليومَ فيما يتَعارَفُه الناسُ فالأوقيةُ: وزنُ عشَرةِ دراهمَ وخمسةِ أسباعِ درهم.

قولُه: (أي: باهِتينَ) أي: رامِينَ إياهنَّ[5] بالبُهتان، «وآثمين»: تفسيرُ قولِه: ﴿إِثْمًا

---

(١) في (ط): «العَمَلة».

(٢) أخرجه ابن ماجهْ (١٨٨٧) وأبو داود (٢١٠٨) والترمذيُّ (١١١٤) وصحّحه الحاكم في «المستدرك» (٢: ١٩١).

(٣) هذه الزيادة المذكورة أخرجها البيهقي في «السنن الكبرى» (٧: ٢٣٣).

(٤) أخرجه مسلم (١٤٢٦) وهو في «مسند أحمد» (٢٤٦٧٠) وفيه تمامُ تخريجه.

(٥) زاد في (ص) قوله: «إياهم».

مفعولٌ له، وإن لم يكنْ غَرَضًا كقولك: قَعَدَ عن القتالِ جُبنًا.

والميثاقُ الغَليظُ: حقُّ الصُّحبةِ والمضاجَعة، كأنه قيل: وأخذْنَ به منكم ميثاقًا غليظًا، أي: **بإفضاءِ بعضِكم إلى بعض،** ووصفُه بالغِلَظ؛ لقوّته وعِظَمه؛ فقد قالوا: صحبةُ عشرينَ يومًا قرابة، فكيفَ بما يَجري بينَ الزّوجين من الاتّحاد والامتزاج. وقيل: هو قولُ الوليّ عندَ العقد: أنكحتُك على ما في كتابِ الله من إمساكٍ بمعروف، أو تسريحٍ بإحسان. وعن النبيِّ ﷺ: **«استوصوا بالنّساءِ خيرًا؛ فإنهنّ عَوانٍ في أيديكم؛ أخذتموهنَّ بأمانةِ الله، واستحلَلْتُم فروجهنَّ بكلمةِ الله».**

مُّبِينًا ﴾. قال الزجّاج: البُهتانُ: الباطلُ الذي يُتحيَّرُ من بُطلانِه، وهُو حالٌ موضوعةٌ موضعَ المَصْدر[1]. وقلت: البُهتانُ: الباطلُ هنا بمعنى الظُّلم والإثم والفعل الباطلِ، لا قَذْفُ البريء، فيكونُ قولُه: ﴿وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾ عطفًا تفسيريًّا لـ﴿بُهْتَـٰنًا﴾[2].

قولُه: **(والميثاقُ الغَليظُ: حقُّ الصُّحبة والمُضاجَعة) الراغب:** الميثاقُ الغليظُ هو: ما قال ﷺ: «أخَذتُموهنَّ بأمانةِ الله، واستَحللتُم فروجَهنَّ بكلماتِ الله»[3].

قولُه: **(أي: بإفضاءِ بعضِكم إلى بعض) الراغبُ:** أفضَى فلانٌ إلى فلان، أي: وصَلَ إلى فضاءٍ منه، أي: سَعةٍ غيرِ محظورة، فمنَ الفقهاءِ منَ جعَلَ ذلك عبارةً عن الخَلوةِ حصَلَ معَها المَسيسُ أو لم يَحصُلْ، ومنهم مَن جعَلَه كنايةً عن الـمَسِيسِ[4]، وإليه ذهبَ ابنُ عباس ومُجاهدٌ، ونبه أنّ المَهرَ بإزاءِ ذلك المعنى، وقد نِلتُموه منهنَّ، فلا حقَّ لكم إذًا عليهنَّ.

قولُه: **(استوصُوا بالنِّساء)** رَوَينا عن التِّرمذيِّ وابنِ ماجَهْ، عن عَمْرِو بنِ الأحوَص، أنَّ رسُولَ الله ﷺ قال: «ألا فاستَوصُوا بالنِّساءِ خيرًا، فإنهنّ عَوانٍ عندَكم، وليس تمِلكونَ

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٦).

(٢) من قوله: «وقلت: البهتان» إلى هنا ساقط من (ط) و(ص).

(٣) أخرجه مسلم (١٢١٨) من حديثِ جابر بن عبد الله، و«تفسير الراغب الأصفهاني» (٣: ١١٥٧).

(٤) انظر: «الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي (٣: ١٠٢) و«تفسير الراغب الأصفهاني» (٣: ١١٥٦).

[﴿ وَلَا تَنكِحُوا۟ مَا نَكَحَ ءَابَآؤُكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةً وَمَقْتًا وَسَآءَ سَبِيلًا ﴾ ٢٢]

وكانوا ينكحونَ روابَّهم، وناسٌ منهم يَمقتونَه من ذوي مُروآتهم ويُسمّونَه نكاحَ المَقْت، وكان المولودُ عليه يقالُ له: المَقْتيّ، ومن ثَمَّ قيل: ﴿وَمَقْتًا﴾؛ كأنه قيلَ: هو فاحشةٌ في دين اللّٰـهِ بالغةٌ في القبح، ممقوتٌ في المُروءة، ولا مزيدَ على ما يجمعُ القبحَيْن.

وقُرِئَ: (لا تَحِلُّ لكم) بالتاءِ على ﴿أَن تَرِثُوا۟﴾ بمعنى الوِراثة ....

منهنَّ غيرَ ذلك إلَّا أن يأتينَ بفاحِشةٍ مبيِّنة» الحديث[١]، قيل: «استَوصى» مُطاوِعُ «أوصَى»، كأنه قال: أُوصيكُم بالنِّساءِ خيرًا فاقبَلوا وَصِيّتي فيهنّ، الاستيصاءُ: قَبولُ الوَصِيّة.

المُغْرب: وفي حديث الظِّهار: «استَوصِي بابنِ عمِّكِ خيرًا»[٢]، أي: اقبَلِي وَصِيّتي فيه[٣].

النهاية: العاني: الأسيرُ، وكلُّ مَن ذَلَّ واستكانَ وخضَعَ فقد عَنَا يَعْنو، وهُو عانٍ، والمرأةُ عانِيَةٌ، وجمعها: عَوانٍ، أي: أسرى أو كالأسرى، وهو مرفوعٌ على أنه خبرُ «إن».

قولُه: (رَوابَّهم) الروابُّ: جمعُ الرابّة، **الجوهري**: والرابّةُ: امرأةُ الأبِ.

قولُه: (على ما يَجمَعُ القُبحَيْن) أي: العقليَّ والشَّرعيَّ، مَذْهَبُه.

قولُه: (وقرئ: «لا تَحِلُّ لكم»، بالتاء) وهِيَ شاذة[٤].

قولُه: (﴿أَن تَرِثُوا۟﴾ بمعنى الوِراثة) وفي بعض النُّسخ: «على أنّ ﴿تَرِثُوا۟﴾»، والمرادُ: أنّ توجيهَ القراءةِ بالتاءِ: أن يكونَ ﴿تَرِثُوا۟﴾ بمعنى الوِراثة؛ لأنَّ ﴿أَن تَرِثُوا۟﴾[٥] في موضع رَفعِ

---

(١) أخرجه الترمذيُّ (١١٦٣) وابن ماجَهْ (١٨٥١) والنسائي في «السنن الكبرى» (٩١٢٤) وقال الترمذي: هذا حديثٌ حسن صحيح.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٧٣٦٠) وابن حبّان (٤٢٧٩) من حديثِ خولة بنت ثعلبة رَضِيَ الله عنها.

(٣) «المُغرب في ترتيب المُعرب» (٢: ٣٥٨).

(٤) انظر: «البحر المحيط» (٣: ٥٦٨).

(٥) قوله: «بمعنى الوراثة؛ لأن أن ترثوا» ساقط من (ط).

و﴿كَرْهًا﴾ بالفتحِ والضمّ، من الكراهةِ والإكراه. وقُرِئَ (بفاحشة مُبِيْنَـة) من: أبانت، بمعنى: تَبيّنت أو بَيّنت، كما قُرِئَ: ﴿مُّبَيِّنَةٍ﴾ بكسر الياءِ وفتحِها، (ويجعلُ اللهُ) بالرّفع على أنه في موضعِ الحال، (وآتيْتُم احْدَاهُنَّ) بوصلِ همزةِ ﴿إِحْدَىٰهُنَّ﴾، كما قُرِئَ: (فَلَثْمَ عليه) [البقرة: ١٧٣].

فاعلِ «تَحِلّ»، وفي أكثرِ النُّسخ: «على ﴿أَن تَرِثُواْ﴾ بمعنى الوِرَاثة»، والمعنى على ما مَرَّ، و«أنّ» مقدَّرة، وعلى القراءةِ بالياء: على أنَّ ﴿أَن تَرِثُواْ﴾ بمعنى الإرث. قال أبو البقاء: ﴿ٱلنِّسَآءَ﴾ هو المفعولُ الأولُ بمعنى الموروثاتِ، فكانتِ العربُ في الجاهليةِ تَرِثُ نساءَ آبائها وتقولُ: نحن أحقُّ بنِكاحهِنّ[1].

قولُه: (و﴿كَرْهًا﴾ بالفتح والضمّ) بالضمِّ: حمزةُ والكسائي، والباقونَ: بفتحِها[2]. قال أبو البقاء: وهما لغتانِ بمعنًى[3]، وقيل: الفتحُ بمعنى الكراهية؛ فهُو مصدر، والضمُّ: اسمُ المصدر، وقيل: الضمُّ بمعنى المشَقّة.

قولُه: (﴿مُّبَيِّنَةٍ﴾ بفتح الياءِ وكسرِها[4]) بالفتح: ابنُ كثيرٍ وأبو بكر، والباقونَ: بكسرِها.

قال أبو البقاء: في هذه القراءةِ وجهان، أحدُهما: أنها هي الفاعلة؛ أي: تُبيِّنُ حالَ مُرتكبِها، والثاني: أنه منَ اللازم، يقال: بان الشيءُ وأبانَ وتَبيَّنَ، واستَبانَ وبَيَّنَ، بمعنًى واحد[5].

قولُه: (﴿وَيَجْعَلَ ٱللَّهُ﴾ بالرفع، على أنه في موضع الحال)، قيل: فلا حاجةَ إذن إلى الواو؛ لأنَّه مضارعٌ مثبَت، إلّا أن يُقالَ: لو لم تُذكَر الواوُ لالتبَسَ بأنْ يكونَ صفةً لقولِه: ﴿شَيْـًٔا﴾ كقولِه تعالى: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الحجر: ٤] قلت: هذا مُخالفٌ لمذهبِه؛ لأنه يُجوِّزُ إدخالَ الواوِ بينَ الصفةِ والموصوف، فكذلك جوَّزَ هاهنا إدخالَ الواوِ في

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١٠: ٣٤٠).
(٢) انظر: «النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٨٣).
(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٤١).
(٤) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «بكسر الياء وفتحها»، والأمر فيه قريب.
(٥) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٤١).

فإن قلتَ: ﴿تَعْضُلُوهُنَّ﴾ ما وجه إعرابه؟ قلتُ: النصب عطفًا على ﴿أَن تَرِثُواْ﴾ و﴿لَا﴾ لتأكيدِ النفي، أي: لا يَحِلُّ لكم أن ترثوا النساءَ ولا أن تعضلوهنّ. فإن قلتَ: أيُّ فَرقٍ بينَ تعديةِ «ذهب» بالباء وبينها بالهمزة؟ قلت: إذا عُدِّيَ بالباء **فمعناه: الأخذُ والاستصحاب**، كقولِه تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبُواْ بِهِۦ﴾ [يوسف: ٥]؛ وأمّا الإذهاب: فكالإزالة. فإن قلتَ: ﴿إِلَّآ أَن يَأْتِينَ﴾ [النساء: ١٩] ما هذا الاستثناء؟ قلتُ: هو استثناء من أعمِّ عامِّ الظرفِ أو المفعولِ له؛ كأنه قيل: ولا تَعْضُلُوهنَّ في جميعِ الأوقاتِ إلّا وقتَ أن يأتينَ بفاحشة، أو: ولا تَعْضلوهنَّ لعلّةٍ من العِلَلِ إلّا لِأَنْ يأتينَ بفاحشة.

فإن قلتَ: من أيِّ وجهٍ صحَّ قولِه: ﴿فَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُواْ﴾ جزاءً للشرط؟ قلت: من حَيثُ إنّ المعنى: فإنْ كرهْتموهنَّ فاصبروا عليهنَّ مع الكراهة، فلعلَّ لكم فيما تكرهونَه خيرًا كثيرًا ليس فيما تحبونَه.

فإن قلتَ: كيفَ استُثنيَ ﴿مَا قَدْ سَلَفَ﴾ ممّا نكَحَ آباؤكم؟ قلت: كما استُثنيَ «غَيـرَ أنَّ سيوفَهم» من قولِه: ....

المضارعِ إذا وقعَ حالاً، وإنْ خالفَ المفصَّل. قال فَخْرُ المشايخ: وقد جاء معَ الواو، كقولِه تعالى: ﴿أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٤٤] فإن قيل: لِمَ لا يجوزُ: وأنتم تَنسَوْنَ أنفُسَكم؛ فتكونَ الجُملةُ اسميةً؟ يُقال: لا يستقيمُ هذا المعنى فيما نحن بصدَدِه إلّا علـى التعسُّف، بأن يقال: أصلُه: واللهُ يجعَلُ فيـه خيرًا، ثُم حـذَفَ المبتدأ وأظهَرَ الفاعلَ في «يجعَل»[1].

قولُه: (**فمعناه: الأخذُ والاستصحاب**): قال الحريريُّ في «دُرّةِ الغَوّاص»: اختلَفَ النَّحْويُّونَ هل بينَ حرفَي التعديةِ فرقٌ أم لا؟ فقال: الأكثرونَ هما بمعنًى واحد، وقال أبو العبَّاسِ المبرِّد: بل بينَهما فَرْق، وهُو أنك إذا قلت: أخرَجتُ زيدًا، كان بمعنى: حمَلتُه على الخروج، وإذا قلت: خرَجتُ بِه، فمعناه: أنك خرَجْتَ واستَصحبتَه معَك؛ والقولُ الأوّلُ أصَحُّ بدَلالةِ قولِه تعالى: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البقرة: ١٧][2]، وقد مَرَّ الكلامُ فيه في البقرة.

---

(١) لتمام الفائدة، انظر: «حاشية الشهاب الخفاجي على البيضاوي» (٣: ١١٨).

(٢) «درّة الغوّاص» ص٢٣.

ولا عيبَ فيهم

يعني: إن أمكنَكم أن تنكِحوا ما قد سَلَفَ فانكحوه، فلا يَحِلُّ لكم غيرُه وذلكَ غيرُ ممكن، والغرضُ المبالغةُ في تحريمِه، وسدِّ الطريقِ إلى إباحتِه، كما يُعلَّقُ بالمُحالِ في التأبيدِ نحوَ قولِهم: حتى يَبْيَضَّ القار، وحتى يَلِجَ الجملُ في سمِّ الخِياط.

[﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَٰتُكُمْ وَعَمَّٰتُكُمْ وَخَٰلَٰتُكُمْ وَبَنَاتُ ٱلْأَخِ وَبَنَاتُ ٱلْأُخْتِ وَأُمَّهَٰتُكُمُ ٱلَّٰتِىٓ أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَٰتُكُم مِّنَ ٱلرَّضَٰعَةِ وَأُمَّهَٰتُ نِسَآئِكُمْ وَرَبَٰٓئِبُكُمُ ٱلَّٰتِى فِى حُجُورِكُم مِّن نِّسَآئِكُمُ ٱلَّٰتِى دَخَلْتُم بِهِنَّ فَإِن لَّمْ تَكُونُوا۟ دَخَلْتُم بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلَٰٓئِلُ أَبْنَآئِكُمُ ٱلَّذِينَ مِنْ أَصْلَٰبِكُمْ وَأَن تَجْمَعُوا۟ بَيْنَ ٱلْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ ٢٣]

معنى ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ ﴾: تحريمُ نكاحهنّ؛ كقولِه: ﴿ وَلَا تَنكِحُوا۟ مَا نَكَحَ ءَابَآؤُكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ ﴾ [النساء: ٢٢] ولأنَّ تحريمَ نكاحِهنَّ هو الذي يُفهمُ من تحريمهنّ، كما يُفهَمُ من تحريمِ الخمرِ تحريمُ شربِها، ومن تحريمِ لحمِ الخنزيرِ تحريمُ أكلِه. وقُرِئَ: (وبناتُ الُاخْتِ) بتخفيف الهمزة.

قولُه: (ولا عيبَ فيهم) للنابغة، تمامُه[1]:

............غيرَ أنّ سيوفَهمْ   بهِنّ فلولٌ من قِراعِ الكتائبِ[2]

فُلول: جمع فَلّ، وهُو كسرٌ في حدِّه، يعني: إذا لم يكنِ العيبُ إلّا الشجاعةَ، وهِيَ من أخصِّ أوصافِ المَدْح؛ فإذًا لا عيبَ فيهم.

قولُه: («وبناتُ الُاخْتِ» بتخفيفِ الهمزة) روايةُ وَرْشٍ عن نافع، نُقِلتْ حركةُ همزةِ «أُخت» إلى لامِ التعريفِ وحُذِفتِ الهمزة[3].

---

(١) في (ط): «تمامه للنابغة».

(٢) «ديوان النابغة» ص٢.

(٣) انظر: «النشر في القراءات العشر» (٢: ٤٦٤).

وقد نَـزَّلَ اللهُ الرَّضاعةَ منزلةَ النسبِ حتى سَمّى المُرْضِعةَ أمّـًا للرّضيع، والـمُرَاضِعةُ أختًا، وكذلك زَوْجُ الـمُرْضِعةِ أبوه، وأبواه جدّاه، وأختُه عمّتُه، وكلُّ ولدٍ وُلِدَ له من غَيْرِ المرضعةِ قبلَ الرّضاعِ وبعدَه فهم إخوتُه وأخواتُه لأبيه، وأمُّ المرضعةِ جدّتُه، وأختُها خالتُه، وكلُّ من وُلِدَ لها مِن هذا الزوجِ فهم إخوتُه وأخواتُه لأبيه وأمّه، ومن وُلِدَ لها من غيرِه فهم إخوتُه وأخواتُه لأمّه، ومنه قولُه ﷺ: «**يَحْرُمُ من الرَّضاعِ ما يَحْرُمُ من النّسب**». وقالوا: تحريمُ الرَّضاعِ كتحريمِ النسبِ إلّا في مسألتين: إحداهما: أنه لا يجوزُ للرّجلِ أن يتزوّجَ أختَ ابنِهِ من النّسب، ويجوزُ أن يتزوّجَ أختَ ابنِهِ من الرِّضاع؛ لأنَّ المانعَ في النسبِ وَطْؤه أمَّها، وهذا المعنى غيرُ موجودٍ في الرَّضاع؛ والثانيةُ: لا يجوزُ أن يتزوّجَ أمَّ أخيه من النسبِ ويجوزُ في الرَّضاع؛ لأنَّ المانع في النسبِ وَطْءُ الأبِ إيّاها، وهذا المعنى غيرُ موجودٍ في الرّضاع.

﴿مِّن نِّسَآئِكُمُ﴾ متعلقٌ بربائبكم ومعناه: أنّ الرَّبيبةَ من المرأةِ المدخولِ بها مُحَـرَّمةٌ على الرّجل، حلالٌ له إذا لم يَدخلْ بها. فإن قلتَ: هل يصحُّ أن يتعلقَ بقولِه:

قولُـه: (**يَحرُمُ منَ الرَّضاعِ ما يَحرُمُ منَ النّسَب**) الحديث، أخرجَه الترمذيُّ عن علـيٍّ رَضِيَ الله عنه[1]. قال القاضي: استثناءُ أُختِ ابنِ الرجُلِ وأُمِّ أخيه منَ الرَّضَاع من هذا الأصلِ ليسَ بصَحيح؛ فإنّ حُرمتَها في النسَبِ بالمصاهَرةِ دونَ النسَب. تمّ كلامُه[2].

وقيل: ويَلحَقُ بهما الحَفَدة، كما لو أرضَعَتْ أجنبيّةٌ ولدَ ولدِك: لم تَحرُمْ عليك، فلو كانت من النسَب لـحَرُمَت؛ لأنها زوجةُ ابنِك أو بنتُك، وكذا الجَدّةُ كما لو أرضَعت أجنبيّةٌ ولدَك ولها أُمٌّ؛ فإنها جَدّةُ الولدِ منَ الرَّضاعِ ولم تَحرُم، ولو كانت منَ النسَبِ لحَرُمَت؛ لأنها أُمُّك أو أُمُّ زوجتِك.

---

(١) «سنن الترمذي» (١١٤٦) وأخرجه البخاريُّ (٢٦٤٥) وغيره من حديثِ ابن عباس، وله طريق أخرى من حديثِ عائشة رَضِيَ الله عنها عند أحمد (٢٤٧٥٦) وابن ماجَهْ (١٩٣٧).

(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ١٦٦).

﴿وَأُمَّهَٰتُ نِسَآئِكُمْ﴾؟ قلتُ: لا يخلو إمّا أنْ يتعلقَ بهنّ وبالربائبِ غيرَ مبهمتينِ جميعًا؛ وإمّا أن يتعلقَ بهنّ دونَ الرّبائبِ فيكونُ حرمتهنَّ غيرَ مُبهَمة، وحرمةُ الرّبائبِ مبهمة، فلا يجوزُ الأوّلُ لأنّ معنى «مِنْ» معَ أحدِ المُتعَلِّقَينِ خلافُ معناه معَ الآخَر؛ ألا تُراكَ أنك إذا قلتَ: «وأمهاتُ نسائكم مِن نسائِكم اللاتي دَخَلْتم بهنّ»، فقد جعلتَ «من» لبيانِ النّساء وتمييزِ المدخولِ بهنّ من غيرِ المدخولِ بهنَّ، وإذا قلتَ: «وربائِبُكم من نسائِكم اللّاتي دَخَلْتم بهنّ»، فإنك جاعلٌ «من» لابتداءِ الغايةِ كما تقول: بناتُ رسولِ اللّهِ ﷺ من خديجة، وليسَ بصحيحٍ أن يُعنى بالكلمةِ الواحدةِ في خطابٍ واحدٍ معنَيانِ مختلفان! ولا يجوزُ الثاني؛ لأنّ ما يليهِ هو الذي يَستوجبُ التعليقَ به ما لم يعترض أمرٌ لا يُرَدّ، إلّا أن تقولَ: أُعَلِّقُه بالنّساءِ والرّبائب، وأجعلُ «مِن» للاتصالِ

قولُه: (إمّا أن يتعلقَ) لم يُرِدْ به تعلُّقَ المعمولِ بالعامل؛ بل أراد به التقييد، يشهَدُ له قولُه: «غير مبهمتَيْنِ» أي: مطلقتَيْن. الإبهامُ: الإطلاقُ والإرسالُ، أي: غير مقيَّدتَيْنِ[1] بالدخولِ، وهذا مذهبُ بعض الصَّحابةِ وقراءتُهم كما سيأتي[2].

قولُه: (فإنك جاعلٌ «مِن» لابتداءِ الغاية) قيل: هذا على خلافِ ما في «المفصَّل»[3]: أنّ معنى الكلِّ راجعٌ إلى ابتداءِ الغاية، ويندفعُ بأنّ «من» الابتدائيةَ مجرَّدةٌ لها، وغيرُها متضمِّنةٌ لها، معَ ما يختَصُّ به. وقلت: «مِن» البيانيّةُ تقتضي اتحادَ الثاني بالأول، والابتدائيةُ توجبُ إنشاءَ الأولِ من الثاني فبينَهما تَنافٍ.

قولُه: (ما لم يَعترضْ أمرٌ) أي: الأصلُ أن يُعلَّق بالأقرب، إلّا أنْ يَعترضَ صارفٌ قويٌّ لا يُرَدُّ، وهذا مبنيٌّ على أنَّ المعطوفاتِ المستعقِباتِ للقَيْدِ هل يتعلَّقُ ذلك القَيْدُ بالأخيرِ أم بالمجموع؟ ففيه الخلافُ المشهور.

قوله: (إلا أن تقول: أُعلِّقه بالنساء والربائب) الاستثناء مُنقطع، ولا بدّ فيه من تقديرِ

(١) في (ط): «أي تكونان مقيدتين».

(٢) قوله: «وهذا مذهبُ بعض الصحابة وقراءتهم كما سيأتي» سقط من (م).

(٣) «المفصّل في علم العربية» ص٢٨٣.

كقولِه تعالى: ﴿ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتُ بَعْضُهُم مِّنۢ بَعْضٍ ﴾ [التوبة: ٦٧].

فإنِي لستُ منكَ ولستَ منّي

«ما أنا مِن دَدٍ ولا الدّدُ منّي». وأمهاتُ النّساءِ متصلاتٌ بالنّساء، لأنهنّ أمّهاتُهنَّ، كما أنّ الرّبائبَ متصلاتٌ بأمهاتِهنَّ، لأنهنَّ بناتُهنَّ. هذا، وقد اتفقوا على أنّ تحريمَ أمهاتِ

مضاف؛ أي: أُعلّقه بأمّهات النساء والربائب؛ لاستقامة المعنى، ولأنّ الكلام سابقاً ولاحقاً واردٌ في الأمّهاتِ والربائب، أمّا سابقاً: فقوله: «هل يصح أن يتعلّق بقوله: ﴿وَأُمَّهَٰتُ نِسَآئِكُمْ﴾»، وأمّا لاحقاً فقوله: «وأمهات النساء متصلات بالنساء»[1].

قولُه: (فإنِي لستُ منكَ ولستَ منّي) للنابغة، أولُه[2]:

إذا حاوَلتَ في أسَدٍ فُجُوراً[3]

قولُه: (ما أنا مِن دَدٍ)[4]. النهايةُ: الدَّدُ: اللَّهوُ واللعِبُ وهي محذوفةُ اللام، ولا يَخلو من أن يكونَ ياء، كقولِهم: «يَدٌ» في «يَدْي»، أو نونًا كقولِهم في «لَدُنْ»: «لَدُ»، ومعنى التنكير في الأولِ الشِّياعُ، أي: ما أنا في شيءٍ منَ اللَّهوِ، والتعريفُ في الثاني للعهدِ، كأنّه قال: ولا ذلك النوعُ منِّي، وإنّما لم يقُلْ: ولا هُو منِّي؛ لأنَّ التصريحَ أبلغ.

قولُه: (هذا وقد اتَّفقوا) «هذا»: فَصْلُ الخطاب، أي: يصحُّ ما قُلتُ على قوانينِ النَّحْويين، ولكنّ الإجماعَ يدفعُه.

الانتصاف: في الفَرْقِ بينَ الأُمِّ تَحرُمُ بالعَقْد وبينَ البنتِ لا تَحرمُ إلَّا بالدّخولِ سرٌّ؛ فالمتزوِّجُ بالبنتِ لا يَخلو من محاوراتٍ ومراجَعاتٍ تقَعُ بينَه وبينَ أُمِّها بعدَ العَقْدِ وقبلَ الدخول، فحَرُمَتْ بالعَقْدِ لينقطعَ شوقُه منَ الأُمِّ فيعاملَها معاملةَ الـمَحْرَم، ولا كذلك عكسُه؛ إذْ لا يَحصُلُ مَظِنةُ خَلطةِ الرَّبيبةِ إلَّا بالدُّخول[5]. تَمّ كلامُه.

---

(١) من قوله: «قوله: إلا أن تقول: أعلّقه» إلى هنا أثبتناه من (ط).

(٢) في (ط): «أوله للنابغة».

(٣) «ديوان النابغة» ص٩٧. انظر «الكتاب» لسيبويه (١: ٣٨٠) و«شرح الرضيّ على الشافية» (٤: ٢٠٩).

(٤) سبق تخريجه.

(٥) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (١: ٤٩٥).

النّساءِ مبهمٌ دونَ تحريمِ الرّبائبِ على ما علَيه ظاهرُ كلامِ اللّٰـهِ تعالى، وقد رُوِيَ عن النبيِّ ﷺ في رجلٍ تَزوّجَ امرأةً ثمّ طلّقها قبلَ أن يدخلَ بها أنه قال: «لا بأسَ أن يتزوّجَ ابنتَها، ولا يَحِلُّ له أن يتزوّجَ أمَّها». وعن عُمَرَ وعمرانَ بنِ الحصين رَضِيَ الله عنهما أنّ الأمَّ تَحرُمُ بنفسِ العقد. وعن مسروقٍ: هيَ مرسَلةٌ فأرسِلوا ما أرسلَ الله. وعن ابن عباسٍ: أَبْهِموا ما أَبهمَ الله. **إلّا ما رُوِيَ عن عليٍّ** وابنِ عباسٍ وزيدٍ وابنِ عُمَرَ وابنِ الزبيرِ رَضِيَ الله عنهم أنهم قرؤوا: (وأمّهاتُ نسائِكم اللّاتي دَخَلْتم بهنّ). وكانَ ابن

وألطفُ منه ما يُعزَى إلى الإمام: أنّ البنتَ إذا أُبدِلَتْ بالأمِّ وأوثِرتْ عليها لم يَلحَقْها المشَقّةُ والغَيْرةُ ما يَلحَقُ البنتَ إذا أوثرتِ الأمُّ عليها؛ لشفَقةِ الأمِّ وحُنُوِّها، وأنشَدَ في المعنى لأبي الطِّيب:

إنّمــا أنتَ والدٌ والأبُ القــا طعُ أحنَى مِن واصلِ الأولادِ[1]

فإن قلتَ: كيف يستقيمُ قولُك: ﴿وَأُمَّهَـٰتُ نِسَآئِكُمْ﴾ متصِلاتٌ بـ﴿نِسَآئِكُمْ﴾؟ قلتُ: على أن يكونَ حالًا، أي: متّصلاتٌ بـ﴿نِسَآئِكُمُ ٱلَّـٰتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ﴾؛ فيكونُ قَيْدًا للمطلَق؛ لأنّ اتصالَهنَّ بهنَّ سببٌ لقَيْدِهنَّ. وأمّا الزجّاجُ فلم يُجوِّزْ مثلَ هذا النّحو، أي: أن يكونَ ﴿مِّن نِّسَآئِكُمُ﴾ متعلِّقًا بالأُمّهاتِ والرَّبائب، وإنْ كانت اتصاليّةً، قال: لا يُجيزُ النّحويونَ: مرَرتُ بنسائك وهرَبتُ مِن نساءِ زيدٍ الظَّريفات، على أن تكونَ «الظّريفات» نعتًا لهولاءِ وهؤلاءِ، والجيِّدُ أنّ أُمّهاتِ نسائكم مِن تمامِ التحريماتِ المبهَمات، والربائبُ هُنّ اللاتي يَحلُلْنَ إذا لم يُدخَلْ بأُمهاتِهنَّ فقطْ دونَ أُمهاتِ نسائكم[2].

قولُه: (إلَّا ما رُويَ عن عليّ)[3]، قيل: استثناءٌ من قولِه: «اتّفقوا»، وقلتُ: التقديرُ: اتّفقَ آراءُ العلماءِ على التحريمِ بناءً على القراءةِ المشهورة، لكنْ رُوِيت قراءةٌ مُخالفةٌ لها عنِ الصَّحابة، وهِيَ شاذّة؛ فلا يُعمَلُ بها وتُترَكُ المشهورةُ.

---

(١) «ديوان المتنبي بشرح الواحدي» (١: ٣٢٧).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٨).

(٣) انظر: «معالم التنزيل» (٢: ١٩٠).

عباسٍ يقول: واللّـهِ ما نزلت إلّا هكذا، وعن جابرٍ روايتان، وعن سعيدِ بنِ المسيّب عن زيد: إذا ماتتْ عندَه فأخذَ ميراثَها كُرِهَ **أن يَخْلُفَ على أمّها**، وإذا طلّقها قبلَ أن يَدخلَ بها فإن شاءَ فعل. أقامَ الموتَ مقامَ الدّخولَ في ذلكَ، كما قام مقامَه في بابِ المهر، وسُمِّيَ ولدُ المرأةِ من غيرِ زوجِها **رَبيبًا ورَبيبةً**؛ لأنه يَرُبُّهما كما يَرُبُّ ولدَه في غالبِ الأمر، ثم اتسِعَ فيه فسُمِّيا بذلكَ وإن لم يَرُبَّهما. فإن قلتَ: **ما فائدةُ قولِه: ﴿فِى حُجُورِكُم﴾**؟ قلتُ: فائدتُه التعليلُ للتحريم، وأنهنّ لاحتضانِكم لهنَّ، ....

قولُه: (**أنْ يَخْلُفَ على أُمِّها**) أي: يتزوَّجُ الأمَّ بعدَ موتِ البنت. **الأساس**: يقال: مات عنها زوجُها فخلَّف عليها فلانًا: إذا تزوَّجها بعدَه.

قولُه: (**ربيبًا وربيبة**) «فَعِيْلٌ» بمعنى مَفعول؛ لحقَه التاءُ لأنه صارَ اسمًا.

قولُه: (**ما فائدةُ [قوله:] ﴿فِى حُجُورِكُم﴾**؟) يعني: قد تَقرَّرَ في العُرفِ أنَّ الربائبَ: ولَدُ الزَّوجةِ سواءً رَبّاهُنَّ الزوجُ أو لا، وهُنّ محرَّماتٌ عليه إذا دخَلَ بأُمّهاتِهنَّ مطلقًا، فالكلامُ مُستَغْنٍ عن ذكرِ ﴿فِى حُجُورِكُم﴾ فأيُّ فائدةٍ فيه؟ وأجابَ عنهُ بجوابَيْن، أحَدُهما: أنه وإن استُغنيَ عنه ظاهرًا لكنّ في ذكْرِه نُكتةً لطيفةً، وهي الإشارةُ إلى حُسنِ التعليلِ وتصويرِ ما يُنفِّرُ الرجلَ من إرادةِ نِكاحِهنَّ تتميمًا لمعنى التحريم، يعني: كيف يُتصوَّرُ منَ العقلِ[1] نكاحُ مَن بصددِ الاحتضان، وحُكمُ التقلُّبِ في الحُجورِ الذي هُو مَظِنَّةٌ لتربيةِ الأولاد وأفلاذِ الأكباد، وخلاصتُه: أنه جعَلَ صِلةَ الموصولِ ذريعةً إلى استهجانِ نِكاحِهنّ، وتعليلًا للتحريم، وقولُه: «خليقةً بأن تُجْروا» مؤذِنٌ بأنّ التعليلَ ليسَ حقيقيًّا، ونحوُه ما مَرَّ قُبيلَ هذا: ﴿وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا۟ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَـٰفًا خَافُوا۟ عَلَيْهِمْ﴾ [النساء: ٩]. قال المصنِّف: «﴿لَوْ﴾ معَ ما في حيِّزِه: صلةٌ للذين أُمِروا بأن يَخشَوا اللهَ تعالى فيخافوا على مَن في حُجورِهم من اليتامَى»، قال: «وأن يُقدِّروا ذلك في أنفُسِهم ويُصوِّروه حتّى لا يَجسُروا على خلافِ الشفَقة»[2]. وحاصلُ هذا الوَجْهِ يعودُ إلى أنّ التقييدَ بالصِّفة لا يدُلُّ على نفيِ الحُكم

---

(١) في (ط): «العاقل».

(٢) انظر: ص٤٤٩-٤٥٠.

أو لكونهنّ بصددِ احتضانِكم، وفي حُكْمِ التقلُّبِ في حجورِكم إذا دخلتم بأمهاتهنّ وتمكَّنَ بدخولِكم حُكْمُ الزّواج، وثبتتِ الخُلْطةُ والألُفة، وجعلَ اللهُ بينكم المودةَ والرَّحمة، وكانتِ الحالُ خليقةً بأن تُجروا أولادَهنَّ مجرى أولادِكم كأنكم في العقدِ على بناتهنّ عاقدونَ على بناتِكم.

وعن عليٍّ رَضِيَ اللهُ عنهُ أنه شَرَطَ ذلكَ في التحريم، وبه أخذَ داود. فإن قلتَ: ما معنى ﴿دَخَلْتُم بِهِنَّ﴾؟ قلتُ: هي كنايةٌ عن الجماع، كقولِهم: بَنى علَيها، وضربَ علَيها الحجاب؛ يعني أدخلتموهنّ السِّتْر، والباءُ للتعديّة. واللَّمسُ ونحوُه يقومُ مقامَ الدّخولِ عندَ أبي حَنيفة. وعن عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عنه: أنه خلا بجاريةٍ فجرَّدها فاستوهبها ابنٌ له فقال: إنها لا تحلُّ لك. وعن مسروقٍ أنه أَمَرَ أن تُباعَ جاريتُه بعدَ موتِه، وقال: أمَا إني لم أصِبْ منها إلّا ما يُحَرِّمها على ولدي من اللّمسِ والنظر. وعنِ الحسنِ في الرّجلِ يَملِكُ الأمةَ فيغمزُها لشهوةٍ أو يقبِّلُها أو يكشفُها: أنها لا تَحلُّ لولدِه بحال. وعن عطاءٍ وحمّادِ بن أبي سُليمان: إذا نظرَ إلى فَرْجِ امرأةٍ فلا يَنكِح أمَّها ولا بنتَها. وعن الأوزاعيّ: إذا دَخَل بالأمّ فعرّاها ولمسَها بيدِه، وأغلقَ البابَ وأرْخى السترَ

عمّا عَدَاها؛ لأنَّ شرطَ تلك الدَّلالةِ أن يكونَ[1] لذكرِ الصِّفةِ فائدةٌ أخرى سوى التخصيص. وذهبَ عليٌّ رَضِيَ اللهُ عنه إلى أنه شَرْط، وهُو الوجهُ الثاني في الجواب.

قولُه: (أو لكونهنَّ بصَدَد احتضانِكم) مبنيٌّ على قولِه: «وإن لم يَرُبَّها»، وقولُه: «كأنكم في العَقْد» خبرُ «وأنّهنَّ»، واستغنَى عن العائدِ إلى اسمِ «إنّ» بقولِه: «على بَناتِهنّ»؛ لأنّه في معنى عليهِنّ، أي: على الربائبِ، فأُقيمَ المُظهَرُ مقامَ المُضمَر، وقولُه: «لاحتضانِكم» إلى آخِره تعليلٌ مقدَّمٌ لكونِ هذا العَقْدِ كالعَقْد على البنات، و«إذا دخَلتُم» ظرفٌ «لاحتضانِكم».

قولُه: (وعن عليٍّ رَضِيَ اللهُ عنه أنه شَرَطَ ذلك) عطفٌ على قولِه: «فائدةُ التعليل»، أي: فائدتُه أنه لا بدَّ مَن الحَضانة لتَحرُم، وإلّا لم تَحرُم.

---

(١) في (ط): «أن لا يكون».

فلا يحِلُّ له نكاحُ ابنتِها. وعن ابنِ عباسٍ وطاووسٍ وعمرِو بنِ دينار: **أنّ التحريم لا يقع الا بالجماع** وحده. ﴿ٱلَّذِينَ مِنْ أَصْلَٰبِكُمْ﴾ دونَ من تبَنَّيتُم. وقد تزوّجَ رسولُ اللّهِ ﷺ زينبَ بنتَ جحشٍ الأسديّة بنت عمَّتِه **أميمةَ** بنتِ عبدِ المطلبِ حينَ فارقها زيدُ ابنُ حارثة، وقالَ عزَّ وَجلّ: ﴿لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِىٓ أَزْوَٰجِ أَدْعِيَآئِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٣٧]. ﴿وَأَن تَجْمَعُوا۟﴾ في موضعِ الرّفعِ عطفٌ على المحرّمات، أي: وحَرَّمَ عليكم الجمعَ بينَ الأختين، والمرادُ حرمةُ النّكاح؛ لأنَّ التحريمَ في الآيةِ تحريمُ النّكاح. وأمّا الجمعُ بينهما في ملكِ اليمين؛ **فعن عثمانَ وعليٍّ رَضِيَ اللهُ عنهما أنهما قالا: أحلّتهما آيةٌ، وحرّمتهما آية**؛ يعنيانِ: هذه الآيةَ وقولَه: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ﴾ [النساء: ٣].

قولُه: (**إنّ التحريمَ لا يقَعُ إلّا بالجماع**) قال القاضي: ويؤثِّرُ ما ليسَ بزنًى، كالوَطْءِ بشُبهةٍ أو مِلك يمين. وعندَ أبي حنيفةَ رَضِيَ اللهُ عنه: لمسُ المنكوحةِ ونحوُه كالدُّخول[1]. وقولُه تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَكُونُوا۟ دَخَلْتُم بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾ تصريحٌ بعدَ إشعارٍ دَفْعًا للقياس، يعني: كان من حقِّ الظاهرِ أن يُقال: فإن لم يكنْ كذلك بدَلَ قولِه: ﴿فَإِن لَّمْ تَكُونُوا۟ دَخَلْتُم بِهِنَّ﴾ معَ أنه أخصَر؛ فعَدَلَ إليه دَفْعًا لإرادةِ المجازِ أو الكناية، فيقالُ حينَئذٍ: لا تجوزُ العبارةُ عنهُ بالجِماع ولا باللَّمس ونحوِهما، فعلى هذا كلامُ الأوزاعيِّ أظهرُ[2] واللهُ أعلم.

قولُه: (**أُميمةَ**) بيانُ «**عمَّتِهِ**»، **الاستيعاب**: زينبُ بنتُ جَحْشٍ أُمُّها أُمَيمةُ بنتُ عبدِ المطَّلب، عمَّةُ النبيِّ ﷺ، تزوّجَها رسُولُ الله ﷺ في سنةِ خمسٍ منَ الهجرة، وقيل: في سنةِ ست[3].

قولُه: (**فعن عُثمانَ وعليٍّ رَضِيَ اللهُ عنهما أنهما قالا: أحلَّتْهما آيةٌ وحرَّمتْهما آية**)، عن الإمامِ مالكٍ في «الموطأ»، عن قَبِيصةَ بنِ ذُؤَيب، أنَّ رجُلًا سألَ عثمانَ عن أُختَيْنِ مملوكتَيْنِ لرجُل: هل يجمَعُ بينَهما؟ فقالَ عثمان: أحَلَّتْهما آيةٌ وحرَّمتْهما آية، فأما أنا فلا أحبُّ أن أصنعَ

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ١٦٨).

(٢) انظر: «أحكام القرآن» للجصّاص (٣: ٥٢).

(٣) «الاستيعاب» (٢: ٩٧).

فرجَّحَ عليٌّ التحريم، وعثمانُ التحليل. ﴿إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ ولكن ما مضى مغفورٌ بدليلِ قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾.

ذلك. فخرَجَ من عندِه فلِقيَ رجُلًا من الصَّحابةِ فسألَه عنه فقال: أمّا أنا فلو كان لي منَ الأمرِ شيءٌ لم أجِدْ أحدًا فعَلَ ذلك إلّا جعَلْتُه نكالًا. قال ابنُ شِهاب: أراهُ عليَّ بنَ أبي طالبٍ رَضِيَ اللهُ عنه[1].

قولُـه: (وعثمان) أي: رجَّـحَ عثمانُ رَضِيَ الله عـنه جانبَ التحليلِ لقولِـه تعالى: ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ﴾ [النساء: ٢٤] وقولِـه تعـالى: ﴿إِلَّا عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُمْ﴾ [المعارج: ٣٠]. قال القاضي: قـولُ عليٍّ أرجَحُ؛ لأنَّ آيـةَ التحليلِ مخصوصةٌ في غيرِ ذلك[2]. وقيل: الاحتيـاطُ التَّرْك؛ لقولِـه ﷺ: «دَعْ ما يَـريبُك إلى ما لا يَريبُك»[3] ولأنَّ الأصلَ في الأبضاعِ الحُرمة، ولأنَّه ما اجتَمعَ الحلالُ والحرامُ إلاَّ غَلَبَ الحرامُ على الحلال.

قولُه: (ولكنْ ما مضَى مغفورٌ بدليلِ قولِه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾) يريدُ أنَّ الاستثناءَ منقطع، وتحقيقُه ما ذكَره أبو البقاءِ في الآيةِ السابقة: ﴿مَا﴾ في ﴿مَا قَدْ سَلَفَ﴾ مَصْدريّة، والاستثناءُ منقطِع؛ لأنَّ النهيَ للمستقبل، وما سَلَفَ ماضٍ فلا يكونُ من جنسِه، وهُو في موضعِ نَصْب، ومعنَى المنقطعِ أنه لا يكونُ داخلًا في الأول، بل في حُكم المستأنَف، وتُقدَّرُ «إلَّا» فيهِ بـ«لكنْ»، أي: لا تتزوَّجوا منَ تزوَّجه آباؤكم، لكنْ ما سَلَفَ من ذلك فمَعْفُوٌّ عنه، نحوُ قولِك: ما مَرَرتُ برجُلٍ إلّا بامرأة، أي: لكنْ بامرأة، والغَرَضُ منه بيانُ معنًى زائد؛ لأنّ قولَك: ما مَرَرتُ برجُلٍ صَريحٌ في نَفْيِ المرورِ برجُلٍ ما، غيرُ متعرِّضٍ لإثباتِ المرورِ بامرأةٍ أو نَفْيِه، فإذا قلتَ: بامرأةٍ، كان إثباتًا لمعنًى مسكوتٍ عنه غيرِ معلومٍ

---

(١) أخرجه الإمام مالك في «الموطأ» (١١٢٢) والدارقطني في «السنن» (٣٧٢٥) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧: ١٦٣)، ولتمام الفائدة انظر: «جامع الأصول» (١١: ٤٩٦).

(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ١٦٩).

(٣) أخرجه الترمذي (٢٥١٨) وأحمد في «المسند» (١٧٢٣) وصحّحه ابن حبان (٧٣٢) من حديثِ الحسن بن علي رَضِيَ الله عنهما.

....

بالكلامِ الأولِ نفْيُه ولا إثباتُه(١).

فإن قلتَ: لِمَ فرَّقَ المصنِّفُ بينَ هذا الاستثناءِ حيثُ جعَلَه منقطعًا وبينَ ما سَبَقَ حيثُ جعَلَه مِن بابِ «ولا عيبَ فيهم»؟

قلتُ: لاقتضاءِ المقام، والفَرْقِ بينَ نِكاحِ الأُمهات، والجمعِ بينَ الأُختَيْن، واستدعاءِ كلٍّ منَ التعليلَيْن؛ أعني قولَه: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةً وَمَقْتًا وَسَآءَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ٢٢] وقولَه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: ٢٣] ما يقتضيه منَ المعنى؛ فإنّ التعليلَ بالغُفرانِ والرَّحمة يستدعي كلامًا متضمِّنًا للذنبِ والخطأ؛ ولذلك قال: «ما مضَى مغفورٌ، بدليلِ قولِه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾»، كأنه قيل: حَرَّمَ عليكمُ الجمعَ بينَ الأُختَين؛ لأنّه خطأٌ وذَنْب، ومَن يفعَلْ ذلك يؤاخَذْ به، لكنْ ما قد سَلَفَ فإنه مغفورٌ غيرُ مؤاخَذٍ به؛ لأنَّ اللهَ تعالى كان غفورًا رحيمًا. والتعليلُ بالفاحشةِ والمَقْتِ وسوءِ السبيلِ يوجبُ تأويلَ الكلامِ السابقِ بما يُنبئُ عنِ المبالغةِ في القُبحِ والفُحش، وأنّ المنهيَّ عنهُ ممَّا ينبغي ألا يوجَدَ أصلًا، وأنه مُنافٍ لحالِ المؤمنينَ وأصحابِ المروءةِ وأربابِ التمييز، وذلك لا يتمُّ إلَّا بجَعْلِ التركيبِ من بابِ تأكيدِ الذمِّ بما يُشبهُ المَدْحَ، وإليه الإشارةُ بقولِه: «والغرَضُ المبالغةُ في تحريمِه وسَدُّ الطريقِ إلى إباحتِه»، ويؤيِّدُه ما رَوَينا عن الترمذيِّ وأبي داودَ وابنِ ماجَهْ والدارميِّ والنَّسائيِّ، عن البراءِ قال: بينا أنا أطُوفُ يومًا على إبلٍ ضَلَّت بي، رأيتُ فوارسَ معَهم لواءٌ دخَلوا بيتَ رجُلٍ منَ العَربِ فضَرَبوا عُنُقَه، فسألتُ عن ذنبِه فقالوا: عرَّسَ بامرأةِ أبيه وهُو يقرأُ سورةَ النساءِ: ﴿وَلَا تَنكِحُوا۟ مَا نَكَحَ ءَابَآؤُكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾(٢) [النساء: ٢٢](٣). وما قالَه القاضي: ﴿إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ استثناءٌ من معنى اللازمِ(٤) للنَّهي،

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٤٣).

(٢) قوله تعالى: ﴿مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ ساقط من (ط).

(٣) أخرجه الإمام أحمد (١٨٦٣١) وأبو داود (٤٤٥٨) وابن ماجَهْ (٢٦٠٧) والترمذيُّ (١٣٦٢) وقال: حديثٌ حسن غريب.

(٤) «أنوار التنزيل» (٢: ١٦٤).

[﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ ۖ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ۚ وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَآءَ ذَٰلِكُمْ أَن تَبْتَغُوا۟ بِأَمْوَٰلِكُم مُّحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَٰفِحِينَ ۚ فَمَا ٱسْتَمْتَعْتُم بِهِۦ مِنْهُنَّ فَـَٔاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً ۚ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَٰضَيْتُم بِهِۦ مِنۢ بَعْدِ ٱلْفَرِيضَةِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ ٢٤]

﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ﴾ القراءةُ بفتح الصاد.

وعن طلحة بن مُصرِّف: أنه قرأ بكسرِ الصاد، وهنَّ ذواتُ الأزواج؛ **لأنهنَّ أحصنَّ فروجَهنَّ بالتزويج، فهنَّ مُحصِنات ومُحصَنات.**

كأنَّه قيل: تستحقُّونَ العِقابَ بنِكاحِ ما نكَحَ آباؤكم إلَّا ما قد[1] سَلَفَ، أو استثناءٌ منقطع، ومعناه: لكنْ ما قد سَلَفَ فإنَّهُ لا مُؤاخَذةَ عليه لا أنه مقرَّرٌ، وإن كان كلامًا حسَنًا، لكنْ عَزَّ المرامُ بمنازل، وعَزَّ اقتضاءُ المقامِ بمراحل، والقولُ ما قالت حَذَام.

قولُه: (لأنهنَّ أحصَنَّ فروجَهنَّ بالتزويج فهُنَّ مُحصِناتٌ ومُحصَنات). الراغب: الحِصنُ جمعُهُ: حُصُون، قال الله تعالى: ﴿مَّانِعَتُهُمْ حُصُونُهُم﴾ [الحشر: ٢] وتحصَّنَ: إذا اتَّخَذَ الحِصنَ مَسكنًا، ثُم تُجوِّزَ في كلِّ تحرُّزٍ، ومنه: دِرعٌ حَصِينة؛ لكونِها حِصنًا للبَدَن، وفرسٌ حِصَانٌ؛ لكونِه حِصْنًا لراكبِه، ومن هذا قال الشاعر:

إنَّ الحُصونَ الخيلُ لا مَدَرُ القُرَى[2]

ويقال: حَصَانٌ للعفيفة ولذاتِ حُرمة، قال تعالى: ﴿فَإِذَآ أُحْصِنَّ﴾ [النساء: ٢٥] أي: تزوَّجْنَ، وأُحْصِنَّ: زُوِّجنَ، والحَصَانُ في الجُملة: المُحصَنة إمّا بعفّتِها أو تزوُّجِها أو بمانعٍ من شَرَفِها[3] وحُرِّيتِها، يقال: امرأةٌ مُحصِن: إذا تُصُوِّرَ حِصنُها من نفسِها، والمُحصَن: إذا تُصُوِّرَ حِصنُها من غيرِها. قولُه تعالى: ﴿وَءَاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ مُحْصَنَٰتٍ غَيْرَ مُسَٰفِحَٰتٍ﴾

---

(١) قوله: «قد» من (ط).

(٢) للأسعر بن مالك الحنفي. انظر: «تهذيب اللغة» للأزهري (٤: ١٤٥).

(٣) في (ط): «من شرعيتها».

﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ﴾ يريدُ: ما ملكت أيمانُهم من اللّاتي سُبينَ. ولهنَّ أزواجٌ في دارِ الكفرِ فهنَّ حلالٌ لغزاةِ المسلمين، وإن كنّ محصَنات. وفي معناه قولُ الفرزدق:

وذاتِ حليلٍ أنكَحتْها رِماحُنا حـلالٌ لمـن يَبْني بهـا لم تُطَلَّقِ

[النساء: ٢٥] وبعدَه[1]: ﴿فَإِذَآ أُحْصِنَّ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَٰحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى ٱلْمُحْصَنَٰتِ مِنَ ٱلْعَذَابِ﴾، ولهذا قيل: المُحصَنات: المزوَّجات، تَصوُّرًا أنَّ زوجَها هُو الذي أحصَنَها، والمُحصَنات بعدَ قولِه: ﴿حُرِّمَتْ﴾ بالفَتْحِ لا غير، وفي سائرِ المواضع: بالكسرِ والفتح[2]؛ لأنَّ اللواتي حَرُمَ التزوُّجُ بهنَّ المزوَّجاتُ دونَ العَفيفات، وفي سائرِ المواضعِ يَحتمِلُ الوجهَيْن[3].

قولُه: (ولهنَّ أزواجٌ في دارِ الكُفر) فيه تفصيل، فعلى مذهبِ أبي حنيفةَ: أنَّ المَسْبيَّاتِ إنَّما تَحِلُّ إذا أُحْرِزنَ من دارِ الكفرِ إلى دارِ الإسلام[4]. وقال الشافعيُّ: تَحِلُّ بمجرَّدِ السَّبْي[5]، وعلى مذهبِ أبي حنيفةَ: لو سُبِيَ الزوجانِ لم يَرتفعِ النِّكاح، ولم تَحِلَّ للسابي. قال القاضي: وإطلاقُ الآيةِ حجةٌ عليه[6].

قولُه: (وذاتِ حليلٍ) البيت[7]، سُمِّيتِ الزوجةُ حَليلةً لِحِلِّها أو لحُلولِها معَ الزَّوج، «لمن يَبني بها»: مِن: بَنَى الرجلُ بأهلِه: إذا نزَلَ بها.

رُويَ أنه سُئل الحسَنُ وعندَه الفَرَزدَقُ: ما تقولُ فيمَن يقولُ: لا والله، وبلَى والله؟ فقال الفَرزدَقُ: أمَا سَمِعتَ قولي في ذلك؟ فقال الحسَنُ: ما قُلتَ؟ فقال: قلتُ:

فلستَ بمأخوذٍ بلغوٍ تقولُهُ إذا لم تَعمَّـدْ عاقداتِ العزائمِ

---

(١) من قوله: «من نفسِها، والمُحصَن» إلى هنا سقط من (م).

(٢) انظر: «النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٨٢).

(٣) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ٢٣٩)، وانظر: «مفردات القرآن» ص٢٣٩.

(٤) انظر: «البحر الرائق» لابن نجيم الحنفي (٣: ٢٢٩)، و«فتح القدير» للكمال ابن الهمام (٧: ٣٤٥).

(٥) انظر: «الأم» للشافعي (٧: ٣٥٢)، و«المجموع شرح المهذّب» (١٩: ٣٢٨).

(٦) «أنوار التنزيل» (٢: ١٧٠).

(٧) للفرزدق في «ديوانه» (٢: ٥٧٦).

﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ﴾ مصدرٌ مؤكّد، أي: كتبَ اللهُ ذلكَ عليكم كتابًا، وفرضَه فرضًا، وهو تحريمُ ما حرّم. فإن قلتَ: علامَ عُطِفَ قولُه: ﴿وَأُحِلَّ لَكُم﴾؟ قلتُ: على الفِعلِ المضمَرِ الذي نصب ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ﴾، أي: كتب اللهُ عليكم تحريمَ ذلك وأحلَّ لكم ما وراءَ ذلكُم. ويدلُّ عليه قراءةُ اليماني: (كَتَبَ اللهُ عليكم وأحلَّ لكم). ورُوِيَ عن اليماني: (كُتُبُ اللّـهِ عليكم) على الجمع والرّفع، أي: هذه فرائضُ اللّـهِ عليكم.

ومن قرأ ﴿وَأُحِلَّ لَكُم﴾ على البناءِ للمفعولِ فقد عطفَه على ﴿حُرِّمَتۡ﴾[النساء: ٢٣]. ﴿أَن تَبۡتَغُواْ﴾: مفعولٌ له بمعنى: بُـيِّـنَ لكم ما يَحِلُّ مما يَحْرُم؛ إرادةَ أن يكونَ ابتغاؤكم ﴿بِأَمۡوَٰلِكُم﴾ التي جعلَ اللهُ لكم قياماً في حالِ كونِكم محصِنينَ غيرَ مسافحين؛ لئلّا تُضيِّعوا أموالَكم، وتُفقِروا أنفسَكم فيما لا يَحِلُّ لكم، فتخسروا دنياكم ودينَكم، ولا مفسدةَ أعظمُ مما يَجمعُ بينَ الخُسرانَيْن. والإحصان: العفّةُ وتحصينُ النفسِ من الوقوعِ في الحرام. والأموال: المهورُ وما يُخرَجُ في المناكِح. فإن قلتَ: أينَ مفعولُ ﴿تَبۡتَغُواْ﴾؟

فقال الحسَن: أحسَنت، ثُم قال: ما تقولُ فيمن سَبَى امرأةً ولها حَليل؟ فقال الفَرزدَق: أمَا سَمِعتَ قولي؟ وأنشَدَ: وذات حَليلٍ... البيت، فقال الحسَن: أحسَنت، كنتُ أراك أشعَرَ؛ فإذا أنت أشعَرُ وأفقَه.

قولُه: (التي جعلَ اللهُ لكم قياماً) «قيامًا»: ثـاني مفعولَيْ «جَعَلَ»، والمفعولُ الأول ضميرُ الأموالِ الراجعُ إلى الموصُول، أي: التي جعَلَها الله.

قولُه: (والأموالُ: المُهورُ وما يُخرَجُ في المَناكِح) قال القاضي: واحتَجَّ أبو حنيفةَ رحمه الله بهذه الآيةِ على أنَّ المهرَ لا بدَّ أن يكونَ مالًا، ولا حجةَ فيه[١]؛ ويؤيِّدُه ما رَوينا عن البخاريِّ ومسلمٍ وغيرِهما، عن سَهْلِ بنِ سَعْد، أنّ رسُولَ الله ﷺ سأل رجُلًا خطَبَ الواهبةَ نفسَها لرسولِ الله ﷺ: «ماذا معَكَ من القرآن؟»، قال: معي سُورةُ كذا وكذا، عدَّدَهنَّ، قال: «تَقرؤهنَّ عن ظهرِ قلبِك؟» قال: نعم، قال: «اذهَبْ، فقد ملَّكتُكَها بما معَكَ منَ القرآن»[٢].

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ١٧٠) وانظر: «بدائع الصنائع» للكاساني (٥: ٤٧٥).

(٢) أخرجه البخاريّ (٥٠٣٠) ومسلم (١٤٢٥) وغيرهما.

قلتُ: يجوزُ أن يكونَ مقدَّرًا؛ وهو النّساء، والأجودُ أن لا يقدَّر، وكأنه قيلَ: أن تُخرجوا أموالَكم، ويجوزُ أن يكونَ ﴿أَن تَبۡتَغُواْ﴾ بدلًا من ﴿وَرَآءَ ذَٰلِكُمۡ﴾. والمُسافِح: الزّاني من السَّفْحِ وهو صبُّ المني، وكانَ الفاجرُ يقولُ للفاجرة: سافحيني، وماذيني؛ من المذْي. ﴿فَمَا ٱسۡتَمۡتَعۡتُم بِهِۦ مِنۡهُنَّ﴾: فما استمتعتم به من المنكوحاتِ من جماعٍ أو خلوةٍ صحيحة، أو عَقْدٍ عليهنّ، ﴿فَـَٔاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ عليه، فأسقطَ الرّاجعَ إلى «ما» لأنه لا يُلْبِس، كقولِه: ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ مِنۡ عَزۡمِ ٱلۡأُمُورِ﴾ [لقمان: ١٧] بإسقاطِ منه، ويجوز أن يكون

قولُه: (والأجودُ أن لا يُقدَّرَ، وكأنّه قيل)، «وكأنه»: عطفٌ على «أن لا يُقدَّر» على سبيل البيان، وإنّما كان أجوَدَ لأنّه إذا لم يُقدَّرْ له مفعولٌ يبقى مطلقًا مُعطًى معنى التصرُّف، فيتناولُ إعطاءَ مُهورِ الحرائر، وأثمانَ السَّراري، والإنفاقَ عليهِنَّ، وغيرَ ذلك من سائرِ التصرُّفات، ويكونُ المعنى: بيَّنَ لكم ما يَحِلُّ ممَّا يَحْرُمُ إرادةَ أن تبتَغوا بها أولَيْناكم منَ الأموالِ التي جعَلَ اللهُ لكم قيامًا في معايشكم في حالِ الصَّلاح دونَ الفساد. وفيه معَ الترغيبِ في الحلالِ والتنفيرِ عن الحرامِ الإشعارُ بأنّ التمتُّعَ بالمال إنّما يكونُ معتدًّا به إذا أُنفِقَ على العِيال، وأنَّ الغرَضَ الأولَ منهُ الإنفاقُ عليهم. رَوَينا عن مسلم، عن أبي هريرة، قال: قال رسُولُ الله ﷺ: «دينارٌ تُنفقُهُ في سبيلِ الله، ودينارٌ تُنفقُهُ في رَقَبة، ودينارٌ تصدَّقتَ بِهِ على مِسكين، ودينارٌ تُنفقُهُ على أهلِك، أعظمُها أجرًا الذي تُنفقُه على أهلِك»[١]. وعندَ أبي داودَ والنَّسائي، عن أبي هريرة، قال: أمَرَ رسُولُ الله ﷺ قومًا بالصَّدَقة، فقال رجلٌ: عندي دينار، قال: «تصَدَّقْ به على نفسِك»، قال: عندي آخَرُ، قال: «تصَدَّقْ به على ولَدِك»، قال: عندي آخر، قال: «تصَدَّقْ به على زوجتِك أو زوجِك»، قال: عندي آخر، قال: «تصَدَّقْ به على خادمِك»، قال: عندي آخر، قال: «أنت أبصَر»[٢].

قولُه: (ويجوزُ أن يكونَ ﴿أَن تَبۡتَغُواْ﴾ بدلًا) عطفٌ على قولِه: «﴿أَن تَبۡتَغُواْ﴾ مفعولٌ له».

---

(١) أخرجه مسلم (٩٩٥).

(٢) أخرجه أبو داود (١٦٩٣) والنسائيُّ (٥: ٦٦) وصحّحه ابن حبان (٣٣٣٧).

«ما» في معنى النّساء، و«من» للتبعيضِ أو البيان، ويرجعُ الضّميرُ إليه على اللّفظ في ﴿بِهِۦ﴾، وعلى المعنى في ﴿فَـَٔاتُوهُنَّ﴾، وأجورهنَّ مهورُهنَّ؛ لأنَّ المهرَ ثوابٌ على البُضْع.

﴿فَرِيضَةً﴾ حالٌ من الأجور؛ بمعنى مفروضةً، أو وُضِعَتْ موضِعَ «إيتاء»؛ لأنّ الإيتاءَ مفروضٌ، أو مصدرٌ مؤكّد، أي: فُرِضَ ذلكَ فريضةً. ﴿فِيمَا تَرَٰضَيۡتُم بِهِۦ مِنۢ بَعۡدِ ٱلۡفَرِيضَةِ﴾ فيما تحُطُّ عنه من المهْر، أو تَـهَبُ له من كلِّه، أو يزيدُ لها على مقدارِه.

قولُه: (و«مِن» للتبعيض) المعنى: فما استَمتعتُم به بعضُ المنكوحات، وعلى أن يكونَ بيانًا؛ المعنى: فما استَمتعتُم به اللاتي هُنّ المنكوحات. وقَدَّر الزجَّاجُ: فما نكحتموهُ منهُنَّ[1]، و«ما» ـ على أن يكونَ في معنى النِّساء ـ يُرادُ به الوَصْفُ لا غير، والذي يَقتضيه المقامُ من التأويلِ: أن يُجرَى على كونِها مستلذّاتٍ وشَهَوات، كقولِه تعالى: ﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ ٱلشَّهَوَٰتِ مِنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [آل عمران: ١٤]، كما يقتضي «ما» في ﴿مَّا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُم﴾ [النساء: ٢٥] أن يُجرَى على المملوكيةِ والمالية[2].

قولُه: (ويَرجعُ الضميرُ إليه) أي: إلى «ما» على اللفظِ في ﴿بِهِۦ﴾؛ لأنه مفرَدٌ لفظًا، وعلى المعنى في ﴿فَـَٔاتُوهُنَّ﴾؛ لأنَّ «ما» بمعنى النِّساء.

قولُه: (على البُضع)[3]. النهاية: البُضْعُ يُطلَقُ على عَقْدِ النِّكاحِ والجِماعِ معًا، وعلى الفَرْج.

قولُه: (أو مصدرٌ مؤكّد) والفرقُ بينَ هذا والأولِ أنَّ هذا منصوبٌ بفعلٍ مقدَّرٍ بمعناه، والأولَ منصوبٌ بفعلٍ مذكورٍ من غيرِ لفظِه.

قولُه: (تحطُّ عنه) أي: عنِ الزوجِ منَ المَهْر؛ بيانُ «ما».

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣١).

(٢) من قوله: «قوله: ومِن للتبعيض» إلى هنا ورد هنا في (ط)، وورد في غيرها من الأصول الخطية بعد فقرة: «قوله: والأموال: المهور...» السابقة.

(٣) بالضم. «تاج العروس»: (بُضع).

وقيل: فيما تَرَاضَيَا به من مُقامٍ أو فراق. وقيل: **نزلتْ في المتعةِ التي كانت ثلاثةَ أيّام،** حينَ فتحَ اللهُ مكّةَ على رسولِه عليه الصلاة والسّلام **ثُمَّ نُسِخَتْ.** كانَ الرجلُ ينكحُ المرأةَ وقتًا معلومًا ليلةً أو ليلتين، أو أسبوعًا بثوبٍ أو غيرِ ذلك، ويقضي منها وَطَرَه، ثُمَّ يُسرِّحُها، سُمِّيتْ متعةً؛ لاستمتاعِه بها، أو لتمتيعِه لها بما يُعطيها. **وعن عُمَر: لا أوتى برجلٍ** تزوّجَ امرأةً إلى أجلٍ إلّا رجمتُها بالحجارة. وعن النبيّ ﷺ: أنه أباحها ثُمَّ أصبحَ يقول: «يا أيها الناسُ إني كنتُ أمرتُكم بالاستمتاعِ من هذه النساء، ألا إنّ اللهَ حرّمَ ذلكَ إلى يومِ القيامة» وقيل: أُبيحَ مرّتَين، وحُرِّمَ مرتَين. وعنِ ابنِ عباسٍ: هي مُحكَمةٌ، يعني لم تُنْسَخ، وكان يقرأُ: (فما استمتعتم به منهنّ إلى أجلٍ مسمى)، ويُروى: أنه رَجعَ عن ذلكَ عندَ موتِه، وقال: اللهمَّ إني أتوبُ إليكَ من قولي بالمتعةِ **وقولي في الصَّرْف.**

قولُه: (**نزَلتْ في الـمُتْعةِ التي كانت ثلاثةَ أيام**)، رَوَينا عن البخاريِّ ومسلم، عن سَلَمةَ ابنِ الأكوع، قال: رخَّصَ رسُولُ الله ﷺ عامَ أَوْطاس في الـمُتْعةِ ثلاثًا، ثُم نَهى عنها[1]. قال أبو موسى: «لـمّا فرَغَ النبيُّ ﷺ من حُنَيْنٍ بعَثَ أبا عَمْرٍو معَ جيشٍ إلى أَوْطاس، فلقِيَ دُرَيدَ ابنَ الصِّمةِ فقَتَلَ دُرَيدًا»، أخرَجه البخاريُّ ومسلم[2].

قولُـه: (**وعن عُمرَ رَضِيَ اللهُ عـنه: لا أوتَـى برجُل**)[3]، وفي «معالم التنزيل»: أنَّ عُمرَ رَضِيَ الله عنه، قال: ما بالُ رجالٍ يَنكِحونَ هذه الـمُتْعةَ وقد نَهى رسُولُ الله ﷺ عنها، لا أجدُ أحدًا نـكَحَها إلّا رجَمْتُهُ بالحِجارة[4].

قولُه: (**وقَوْلي في الصَّرف**)، أي: في رِبا النَّقدِ دونَ النَّسِيئة. **المُغرب:** صَرَفَ الدراهمَ:

---

(١) أخرجه البخاريُّ (٥١١٩) ومسلم (١٤٠٥).

(٢) أخرجه البخاريُّ (٤٣٢٣) ومسلم (٢٤٩٨).

(٣) أخرجه مسلم (١٢١٧).

(٤) «معالم التنزيل» (٢: ١٩٤). والحديث أخرجه ابن ماجهْ (١٩٦٣) والبزّار (١٣٥) من حديثِ ابن عمر رَضِيَ الله عنهما.

[﴿وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا أَن يَنكِحَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ فَمِن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم مِّن فَتَيَٰتِكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ ۚ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَٰنِكُم ۚ بَعْضُكُم مِّنۢ بَعْضٍ ۚ فَٱنكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَءَاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ مُحْصَنَٰتٍ غَيْرَ مُسَٰفِحَٰتٍ وَلَا مُتَّخِذَٰتِ أَخْدَانٍ ۚ فَإِذَآ أُحْصِنَّ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَٰحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى ٱلْمُحْصَنَٰتِ مِنَ ٱلْعَذَابِ ۚ ذَٰلِكَ لِمَنْ خَشِىَ ٱلْعَنَتَ مِنكُمْ ۚ وَأَن تَصْبِرُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ ٢٥]

الطول: الفضل، يقالُ: لفلانٍ على فلانٍ طَوْل، أي: زيادةٌ وفضل، وقد طالَه طولًا فهو طائل، قال:

لقــد زادني حُبًّا لنفسيَ أنّني بغيضٌ إلى كلِّ امرئٍ غيرِ طائلِ

ومنه قولهم: ما حلا منه بطائل، أي: بشيءٍ يُعتدُّ به مما له فضلٌ وخطَر، ومنه: الطُّولُ في الجسم؛ لأنه زيادةٌ فيه، كما أنّ القِصَر قُصُورٌ فيه ونقصان.

والمعنى: ومن لم يستطعْ زيادةً في المالِ وسَعةً يبلغُ بها نكاحَ الحرّةِ فلينكحْ أَمَة. قال ابن عباس: من ملكَ ثلاث مئة درهم فقد وجبَ عليه الحجُّ، وحُرِّمَ عليه نكاحُ الإماء، وهو الظاهر، وعليه مذهب الشافعيّ، وأمّا أبو حَنيفة فيقول: الغنيّ والفقيرُ سواءٌ في جوازِ نكاحِ الأَمَة، ويُفسّرُ الآيةَ بأنّ من لم يملكْ فراشَ الحُـرَّة؛ ....

باعَها بدراهمَ أو دنانيرَ، واصْطَرَفَها: اشتَرى بها، وللدِّرهمِ على الدرهمِ صَرْفٌ في الجودةِ والقيمة، أي: فَضْل. وقيل لمن يَعرِفُ هذا الفضلَ ويُميِّـزُ هذه الجودة: صَرَّاف وصَيْرَفيٌّ، وأصلُه من الصَّرفِ: النَّقْل؛ لأنَّ ما فَضَلَ صُرِفَ عنِ النُّقصان، وإنَّما سمِّي بيعُ الأثمـانِ صَرْفًا؛ إمَّا لأنَّ الغالبَ على عاقدِهِ طلبُ الفضلِ والزيادة، أو لاختصاص هذا العَقْدِ بنَقْلِ كلا البدَلَيْنِ من يَدٍ إلى يَدٍ في مجلِس العَقْد[1].

(١) «المُغرب في ترتيب المُعرب» (١: ٤٧١).

على أن النكاحَ هو الوَطْءِ؛ فله أن ينكحَ أَمَةً. وفي روايةٍ عن ابن عباس أنه قال: وممّا

قولُه: (على أنَّ النّكاحَ هو الوَطْءُ)، هو: حالٌ من الضَّمير في «يُفسِّر»، وَسَّطَ الحالَ بينَ «مَن» وخبرِه، وإنَّما فعَلَ كذلك لأنَّ تفسيرَ ﴿ وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا ﴾ الآية بعَدَم مِلكِ فراشِ الحُرّةِ مبنيٌّ على أنَّ النِّكاحَ هُو الوَطْءُ، المعنى: مَن لم يَستطعْ منكم أن يَملِكَ وطءَ الحُرّةِ وذلك عندَما لا يكونُ تحته حُرّة؛ فإنَّه يجوزُ له نكاحُ الأَمَة، و﴿طَوْلًا ﴾: مفعولٌ به بمعنى القُدرة وهِيَ فَضْل، كما أنّ النّكاحَ قوةٌ وفَضْلٌ، وقولُه: ﴿أَن يَنكِحَ﴾ بدَلٌ منه. قال أبو البقاء: ﴿طَوْلًا ﴾ مفعولُ ﴿يَسْتَطِعْ ﴾، وقيل: هُو مفعولٌ له، وفيه حذفُ مضاف، أي: لعدَم طَوْل. و﴿أَن يَنكِحَ﴾ فيه وَجْهان، أحدُهما: هو بدَلٌ مِن ﴿طَوْلًا ﴾ بدلَ الكلِّ لأنَّ الطَّولَ هو القُدرةُ أو الفَضْلُ، والنّكاحُ قوةٌ وفضل، وثانيها: أن يكونَ منصوبًا بـ﴿طَوْلًا ﴾، أي: ومَن لم يستطعْ أن ينالَ نِكاحَ المحصَناتِ، مِن قولِك: طُلتُه، أي: نِلْتُه، ويجوزُ أن يُقدَّرَ حرفُ الجرِّ؛ أي: ومَن لم يستطعْ وَصْلةً إلى نكاحِ المحصَنات[١].

وقال الإمام: الأكثرونَ ذهبوا إلى أنَّ الطولَ هو الغِنَى والفضل؛ لأنَّ تأثيرَ عدَمِ الغِنى في عدَمِ القُدرةِ على العَقْدِ أَوْلى وأقوى من عدَمِ القُدرةِ على الوَطْء[٢].

وأيضًا أنه تعالى ذكَرَ عدَمَ القُدرة على طَوْلِ الحُرة، ثُم ذكَرَ عَقيبَه التزوُّجَ بالأَمَة، وهذا الوَصْفُ يناسبُ هذا الحُكمَ؛ لأنَّ الإنسانَ قد يحتاجُ إلى التزوُّج[٣]، فإذا لم يَقدِرْ على الحُرّةِ بسببِ كثرةِ مُؤنتِها وغلاءِ مَهرِها يؤذَنُ لهُ في نِكاحِ الأَمَة، وإليه أشارَ المصنِّفُ بقولِه: «وهُو الظاهرُ»، وعليه مذهبُ الشافعيِّ رَضِيَ الله عنه[٤].

وقال المَطرِّزيُّ: الطَّولُ: الفَضْلُ، يقال: لفلانٍ على فلانٍ طَوْل، أي: زيادةٌ وفضل، أي: ومَن لم يَستطعْ زيادةً في المال وسَعَةً يبلُغُ بها نِكاحَ الحُرّةِ فلْينكِحْ أَمَة. وهذا تفسيرُ قولِ

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٤٨).

(٢) «مفاتيح الغيب» (١٠: ٤٨).

(٣) زاد في (ص) قوله: «بالأمة».

(٤) انظر: «الأم» (٥: ١٠) و«روضة الطالبين» (٧: ١٢٩).

وَسّعَ اللهُ على هذه الأمّةِ نكاحَ الأمَةِ واليهوديّةِ والنصرانية، وإن كان مُوسِرًا، وكذلكَ قولُه: ﴿مِّن فَتَيَـٰتِكُمُ ٱلۡمُؤۡمِنَـٰتِۚ﴾ الظاهرُ أن لا يجوزَ نكاحُ الأمَةِ الكتابيّة، وهو مذهبُ أهلِ الحجاز. وعندَ أهلِ العراقِ يجوزُ نكاحُها، ونكاحُ الأمَةِ المؤمنةِ أفضل، فحملوه على الفضْلِ لا على الوجوب، واستشهدوا على أنّ الإيمانَ ليسَ بشرطٍ بوصفِ الحرائرِ به مع عِلْمِنا أنه ليسَ بشرطٍ فيهنّ على الاتفاق، ولكنه أفضل.

الزجّاج: إنّ الطَّولَ: القُدرةُ على المَهر[1]. وقد قيل: هُو الغِنَى فيصيرُ إلى الأول، ومنهم من فَسَّرَ الطّولَ بكونِ الحُرّةِ تحتَه، وفيه نظَر. ومحلُّ ﴿أَن يَنكِحَ﴾ النصبُ أو الجرُّ على حَذفِ الجارِّ أو إضمارِه، وهُو «على» أو «إلى»، ونَظيرُه: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيۡكُمۡ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ [الممتحنة: ١٠]. والإضمارُ قولُ الخليل، وإليه ذهبَ الكِسائيُّ. وعن الشَّعْبيِّ: إذا وجَدَ الطَّولَ إلى الحُرّةِ بطَلَ نِكاحُ الأمَةِ[2] فعَدّاه بـ«إلى». وكذا عن ابنِ عبّاسٍ وجابرٍ وسعيدِ بنِ جُبَير: لا يتزوَّجِ الأمَةَ مَن لم يجِدْ طَوْلًا إلى الحُرّة[3]. وأمّا قولهُم: طَوْلُ الحُرةِ فمتسِعٌ فيه. تَمّ كلامُه[4].

قولُه: (وكذلك)، أي: كما أنّ قولَه: ﴿وَمَن لَّمۡ يَسۡتَطِعۡ مِنكُمۡ طَوۡلًا أَن يَنكِحَ ٱلۡمُحۡصَنَـٰتِ﴾ ظاهرٌ فيما مَرَّ، كذلك قولُه: ﴿مِّن فَتَيَـٰتِكُمُ ٱلۡمُؤۡمِنَـٰتِۚ﴾ ظاهرٌ في أنّه لا يجوزُ نكاحُ الأَمة.

قولُه: (بوَصْفِ الحرائرِ به)، أي: بالإيمان، يعني: واستَشهدوا لدَعواهُم بوَصْفِ الحرائرِ في قولِه تعالى: ﴿أَن يَنكِحَ ٱلۡمُحۡصَنَـٰتِ ٱلۡمُؤۡمِنَـٰتِ﴾ فإنّ الوصفَ بالمؤمناتِ هنا ليسَ إلّا لعِلّةِ الأفضَليّة اتفاقًا، وكذا في قولِه: ﴿مِّن فَتَيَـٰتِكُمُ ٱلۡمُؤۡمِنَـٰتِۚ﴾ قياسًا عليه. والجوابُ: أنّ الأصلَ في أمثالِ هذه الصِّفاتِ اعتبارُ فائدةِ التقييدِ بالصِّفة، وهُو التخصيص، إلّا أن يَمنَعَ مانعٌ كما في ﴿ٱلۡمُحۡصَنَـٰتِ ٱلۡمُؤۡمِنَـٰتِ﴾، وهُو قولُه تعالى: ﴿وَٱلۡمُحۡصَنَـٰتُ مِنَ

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٢).

(٢) انظر: «أحكام القرآن» للجصّاص (٣: ١١٠).

(٣) المصدر السابق (٣: ١٠٩).

(٤) «المُغرب في ترتيب المُعرب» (٢: ٢٨).

فإن قلتَ: لم كانَ نكاحُ الأمَةِ مُنحطًّا عن نكاحِ الحُرَّة؟ قلتُ: لما فيه من اتّباعِ الولدِ الأمَّ في الرِّق، ولثبوتِ حقِّ المولى فيها وفي استخدامِها، ولأنها مُمْتَهَنةٌ مُبتَذَلةٌ خَرَّاجَةٌ ولّاجَة، وذلكَ كلُّه نقصانٌ راجعٌ إلى الناكحِ ومَهَانة، والعزّةُ من صفاتِ المؤمنين.

﴿ٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [المائدة: ٥]، ولا مانعَ من الثاني، فوجَبَ الحَملُ على التخصيص.

وقال بعضُ الحنفيّة: فائدةُ تعليقِ الجَوازِ بهذا الشَّرطِ مَع أنَّ النِّكاحَ يجوزُ بدونِه: هي كراهةُ نكاحِ الأمَةِ حالَ طَوْلِ الحُرّة، قال: فإنَّ نِكاحَ الأمَةِ وإن جازَ حالَ الطَّولِ لكنّ المُستحَبَّ لِمَن قَدَرَ على تزوُّجِ الحُرّةِ أن لا يتزوَّجَ الأمَةَ، ويُكرَهُ له ذلك؛ إذْ هُو شرطٌ خرَجَ على وِفاقِ العادة لقولِه تعالى: ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ [النور: ٣٣]، ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُوا۟ مِنَ ٱلصَّلَوٰةِ إِنْ خِفْتُمْ﴾ [النساء: ١٠١]، ﴿وَرَبَٰٓئِبُكُمُ ٱلَّٰتِى فِى حُجُورِكُم مِّن نِّسَآئِكُمُ﴾ [النساء: ٢٣]، وذلك أنَّ الرجُلَ لا يتزوَّجُ الأمَةَ في الغالبِ إلّا عندَ العَجْزِ عن نِكاحِ الحُرّة، ويَستنكفُ عن ذلك، فأخرَجَ اللهُ تعالى هذا الكلامَ على وِفاقِ العادة[1].

وقلتُ: بلِ الظاهرُ أنّ الوَصْفَ جارٍ على المدح، وفيه تنبيهٌ على تحرّي الأصوَبِ فالأصوَبِ وتوخّي الأكملِ والأفضل؛ وذلك أنه تعالى لـمّا بيّنَ المحرَّماتِ منَ النساءِ وذكَرَ منهُنَّ المُحصَناتِ منَ النِّساء، وكانت مُطْلَقةً محتمِلةً للمؤمناتِ والكتابيّات، أتْبَعَه قولَه: ﴿وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا أَن يَنكِحَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ الآية، يعني: الإيمانُ هو المطلوبُ الأوّليّ، فطالِبُهُ طالبُ النَّسلِ للمعرفةِ والعبادة، وطالبُ[2] مجرَّدِ قضاء الشَّهوة مذمومٌ، فعليكم بالإيمانِ حيثُ كان، إلّا أنَّ الحاكمَ الاضطرارُ إلى قضاءِ الشَّهوة؛ فلا ينبغي التجاوزُ عنِ المنصُوصِ عليها في نحوِ قولِه تعالى: ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [المائدة: ٥]، والذي يؤيِّدُ أنَّ هذه الصِّفةَ جاريةٌ على المدح قولُه تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَٰنِكُم بَعْضُكُم مِّنۢ بَعْضٍ﴾ [النساء: ٢٥]، وتفسيرُه: «وحقُّ المؤمنين ألّا يعتبِروا إلّا فضلَ الإيمانِ لا فضلَ الأحسابِ والأنساب».

---

(١) انظر: «المبسوط» للشمس السرخسي (٥: ١٩٦)، و«البحر الرائق» (٧: ٤٦٢).

(٢) في (ط): «وطلب».

وقولُه: ﴿مِّن فَتَيَٰتِكُمُ﴾ أي: من فتياتِ المسلمينَ لا من فتياتِ غيرِكم، وهم المخالفون في الدِّين. فإن قلتَ: فما معنى قولِه: ﴿وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِإِيمَٰنِكُم﴾؟ قلتُ: معناه: أنّ اللهَ أعلمُ بتفاضُلِ ما بينَكم وبينَ أرقّائكم في الإيمانِ ورُجْحانِه ونقصانه فيهم وفيكم، وربّما كانَ إيمانُ الأمَةِ أرجحَ من إيمانِ الحرَّة، والمرأةُ أفضلَ في الإيمانِ من الرّجل، وحقُّ المؤمنين أن لا يعتبروا إلّا فضْلَ الإيمانِ لا فضلَ الأحسابِ والأنساب، وهذا تأنيسٌ بنكاحِ الإماء وتركِ الاستنكافِ منه. ﴿بَعۡضُكُم مِّنۢ بَعۡضٖ﴾ أي: أنتم وأرقاؤكم متواصلونَ متناسبونَ لاشتراكِكُم في الإيمانِ لا يفضلُ حرٌّ عبدًا إلّا برُجْحانٍ فيه. ﴿بِإِذۡنِ أَهۡلِهِنَّ﴾: اشتراطٌ لإذنِ الموالي في نكاحِهنّ، ويُحتَجُّ به لقولِ أبي حَنيفة: إنّ لهنّ أن يباشرنَ العقدَ بأنفسِهن، لأنه اعتبرَ إذنَ الموالي لا عقدَهم.

﴿وَءَاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ بِٱلۡمَعۡرُوفِ﴾: وأدّوا إليهنَّ مهورَهنَّ بغيرِ مَطْلٍ وضرارٍ وإحواجٍ إلى الاقتضاءِ واللزّ.

قولُه: (وأرِقّاؤكم متواصِلونَ)، يريدُ أنّ ﴿مِّنۢ﴾ في قولِه تعالى: ﴿مِّنۢ بَعۡضٖ﴾ للاتصال.

قولُه: (ويُحتَجُّ به لقولِ أبي حنيفة: إنّ لَهُنّ أن يُباشِرْنَ العقْدَ بأنفُسِهنّ)[١]، قال صاحبُ «التقريب»: وفيه نظر؛ لأنَّ العاقدَ آذِن في الاستحلال، فلعلّه المراد[٢]. وقال القاضي: واعتبارُ إذْنِهم لا إشعارَ لهُ على ذلك[٣].

الانتصاف: فيُحمَلُ على الإذْنِ للوكيلِ في العَقْدِ على أَمَتِه، فلا يَلزَمُ مباشرتُها العَقْد[٤].

قولُه: (واللَّزّ). الأساس: لَزَّ الشيءُ بالشيءِ: قُرِنَ به وأُلصِق، فالتَزَّ به، ومن المجازِ: لَزَّه إلى كذا: اضطرَّه، وجعلَتُك لِزازًا لفلانٍ: لا تدَعْه يُخالِف.

---

(١) لتمامِ الفائدة انظر: «تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق» للزيلعي (٣: ١١٧).

(٢) «تقريب التفسير» ق٦٣/ أ.

(٣) «أنوار التنزيل» (٢: ١٧٣).

(٤) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (١: ٥٠٠).

فإن قلتَ: الموالي هم مُلَّاكُ مهورِهنّ لا هُنّ، والواجبُ أداؤها إليهم لا إليهنّ، فلمَ قيل: ﴿وَءَاتُوهُنَّ﴾؟ قلتُ: لأنهنَّ وما في أيديهنّ مالُ الموالي، فكانَ أداؤها إليهنَّ أداءً إلى الموالي، أو على أنّ أصلَه: فآتوا مواليهنَّ، فحذفَ المضافَ. ﴿مُحْصَنَٰتٍ﴾ عفائف. والأخدان: الأخلّاءُ في السرّ، كأنه قيل: غير مجاهراتٍ بالسِّفاحِ ولا مُسِرَّاتٍ له. ﴿فَإِذَآ أُحْصِنَّ﴾ بالتزويج، وقُرِئَ (أَحْصَنَّ). ﴿نِصْفُ مَا عَلَى ٱلْمُحْصَنَٰتِ﴾ أي: الحرائر ﴿مِنَ ٱلْعَذَابِ﴾ من الحدِّ كقولِه: ﴿وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا﴾ [النور: ٢]، ﴿وَيَدْرَؤُا۟ عَنْهَا ٱلْعَذَابَ﴾ [النور: ٨]. ولا رَجْمَ عليهنّ؛ لأنَّ الرَّجْمَ لا يَتَنَصَّف. ﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارةٌ إلى نكاحِ الإماء ﴿لِمَنْ خَشِيَ ٱلْعَنَتَ﴾ لمن خافَ الإثمَ الذي تؤدّي إليه غَلَبةُ الشهوة. وأصلُ العنتِ: انكسارُ العظمِ بعدَ الجبر، فاستُعيرَ لكلِّ مشقّةٍ وضَرَر، ولا ضَرَرَ أعظمُ من مواقَعةِ المآثم. وقيل: أُريدَ به الحدُّ؛ لأنه إذا هَوِيَها خَشيَ أن يواقعها فيُحدَّ

قولُه: (لأنهنّ وما في أيديهِنَّ مالُ الموالي)، وقلتُ: الفائدةُ في الأمرِ بالأداءِ إليهِنَّ الدَّلالةُ على وكادةِ إيجابِ مُهورِ النِّساءِ لا سيّما الحرائر؛ لأنها أجورٌ لأبضاعِهنّ، والسيِّدُ إنَّما يأخُذُ من جهةِ ملكِ اليمين؛ لأنهنَّ وما في أيديهِنّ مالُ الموالي، لا مِن جهةِ أجورِ أبضاعِهنّ صيانةً من الوَصْمة.

قولُه: (﴿أُحْصِنَّ﴾ بالتزويج) أي: جَعَلْنَ أنفُسَهنَّ بالتزويج في حِصنِ الأمان، و(أَحصَنَّ) أزواجَهنَّ، قال مُحْيي السُّنة: لا فرقَ في حدِّ المملوكِ بينَ أن يتزوَّجَ أو لم يتزوَّجْ عندَ الأكثرينَ، وذهبَ بعضُهم إلى أنهُ لا حَدَّ على مَن لم يتزوَّجْ؛ لأنه تعالى قال: ﴿فَإِذَآ أُحْصِنَّ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَٰحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى ٱلْمُحْصَنَٰتِ مِنَ ٱلْعَذَابِ﴾، ورُوي ذلك عنِ ابنِ عبّاسٍ وطاووس، ومعنى الإحصانِ عندَ الآخرين: الإسلام، والمرادُ من قولِه: ﴿فَإِذَآ أُحْصِنَّ﴾ التنبيهُ على أنَّ المملوكَ وإن كان مُحصَنًا بالتزويجِ فلا رَجْمَ عليه، وإنما حَدُّه الجَلْد[1].

قولُه: (وقيل: أُريدَ به الحَدّ) عطفٌ على قولِه: «الإثم» أي: لَمن خافَ الحَدَّ.

---

(١) «معالم التنزيل» (٢: ١٩٨) ولتمام الفائدة والاطلاع انظر: «الدر المنثور» للسيوطي (٤: ٣٤١).

فيتزوّجُها. ﴿وَأَن تَصۡبِرُواْ﴾ في محلِّ الرّفعِ على الابتداء، أي: وصبرُكم عن نكاحِ الإماءِ متعفِّفين ﴿خَيۡرٞ لَّكُمۡ﴾، وعن النبيِّ ﷺ: «الحرائرُ صلاحُ البيت، والإماءُ هلاكُ البيت».

[﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمۡ وَيَهۡدِيَكُمۡ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ وَيَتُوبَ عَلَيۡكُمۡۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ * وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيۡكُمۡ وَيُرِيدُ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلشَّهَوَٰتِ أَن تَمِيلُواْ مَيۡلًا عَظِيمٗا * يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمۡۚ وَخُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ ضَعِيفٗا﴾ ٢٦-٢٨]

﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمۡ﴾ أصلُه: يريدُ اللهُ أن يُبيِّن لكم فزيدتِ اللّامُ مؤكِّدةً

قولُه: (فيتزوَّجها) الروايةُ بالرفعِ جوابًا لشَرْطٍ محذوف، أي: إذا كان كذلك فهُو يتزوَّجُها فيترتّبُ على «خَشِي».

قولُه: (هلاكُ البيت)(١) وأنشَدوا:

ومَــن لم يكنْ في بيتِــهِ قَهرَمانَةٌ ... فذلك بيتٌ ـ لا أبا لكَ ـ ضائعُ(٢)

قولُه: (فزيدتِ اللامُ مؤكِّدة) قال صاحبُ «الفرائد»: قيل: لا يَبعُدُ أن يكونَ مفعولُ ﴿يُرِيدُ﴾ محذوفًا للعِلم به، كأنّه قيل: يريدُ إيرادَ هذه الأحكامِ ليبيِّنَ لكم، وكذا في قولِه تعالى: ﴿يُرِيدُونَ لِيُطۡفِـُٔواْ نُورَ ٱللَّهِ﴾ [الصف: ٨]، أي: يريدونَ كَيْدَهم وعِنادَهم ليُطفئوا، وقال: هذا أقربُ إلى التحقيق؛ لأنّه فعلٌ متعدٍّ فلا بدَّ له من مفعولٍ به. وقال ابنُ الحاجبِ في «شرح المفصَّل»: يجوزُ: لِزَيدٍ ضَربْتُ، وامتَنَع: ضَربْتُ لِزَيدٍ؛ لأنَّ المقتضيَ إذا تقدَّم كان أقوى منه إذا تأخَّر، والجوابُ: أنَّ المقامَ إذا اقتضَى التأكيدَ لا بدَّ من المَصِيرِ إليه، وإذا كان المعنى على ما قال: «يريدُ اللهُ أن يُبيِّنَ لكم ما هُو خفِيٌّ عنكم من مَصالِحكم وأفاضلِ أعمالِكم، وأن يَهديَكم مناهجَ مَن كان قبلَكم» إلى آخِره، فخُلُوُّ الكلامِ عنِ التأكيدِ بعيدٌ عن قضاءِ حقِّ البلاغة. قال الزجّاج: اللامُ في ﴿لِيُبَيِّنَ لَكُمۡ﴾ كاللامِ في «لكي» في قولِه:

---

(١) ذكره المناوي في «تخريج أحاديث البيضاوي» (٢: ٤٧٨)، ونقل عن الحافظ ابن حجر أنه قال: في إسناده أحمد بن محمد وهو متروك. ولتمام الفائدة انظر: «تخريج أحاديث الكشّاف» للزيلعي (١: ٣٠٥).

(٢) لم أهتدِ إلى قائله.

لإرادةِ التَّبيين، كما زيدتْ في: «لا أبالك»؛ لتأكيدِ إضافةِ الأب. والمعنى: **يريدُ اللهُ أن يبيّنَ لكم ما هوَ خفيٌّ عنكم مِن مَصالِحكم وأفاضلِ أعمالِكم**، وأن يَهدِيَكم مناهجَ مَن كانَ قَبْلَكم مِنَ الأنبياءِ والصالحين، والطُّرقَ التي سَلَكوها في دِيْنِهم؛ لتَقْتدُوا بهم، ﴿وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾: **ويرشدَكم إلى طاعاتٍ** إن قُمتم بها كانت كفَّاراتٍ

أردتُ لكيْما لا تَرى ليَ عَثْرةً ... ومَن ذا الذي يُعطى الكمالَ فيَكمُلُ[1]

وقال صاحبُ «اللُّباب»: إنَّ اللامَ في: شكَرْتُ لِزَيْد، مُكمِّلةٌ للفعل[2]. والمرادُ منَ التكميلِ غيرُ التعدِيةِ لجَعْلِه الباءَ المكمِّلةَ قَسِيمًا لباءِ التعدِيةِ في قولِه: الباءُ للإلصاق، وإمّا مُكمِّلةٌ للفعل في نحوِ: مرَرْتُ بزيد. وقال الشارح: إذْ معنى المرورِ ـ وهُو المجاوزةُ ـ يقتضي متعلِّقًا، والباءُ تكميلٌ لذلك المعنى، بخلافِ التعدية، نحوَ: خرَجْتُ بزَيْد، فإنَّ معنى الخروجِ لا يقتضي متعلِّقًا بل حصَلَ اقتضاؤه المتعلِّق بحرفِ الجَرِّ فتلك هي المُعَدِّية.

قولُه: (**يُريدُ اللهُ أن يُبيِّنَ لكُم ما هُو خَفِيٌّ عنكُم من مَصالِحكم وأفاضلِ أعمالِكم**) فيه إشعارٌ بتلفيقِ الآياتِ اللاحقةِ بالسابقة؛ فإنَّ السوابقَ كانت في بيانِ النِّساءِ والمناكَحات، واللواحقِ في بيانِ الأموالِ والتِّجارات، وهِيَ قولُه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَكُم﴾ [النساء: ٢٩]، فهذه الآياتُ التي توسَّطتْ بينَهما كالتخلُّصِ مِن بابٍ إلى بابٍ لجامعِ التبيين.

قولُه: (**ويُرشِدَكم إلى طاعات**) إشارةٌ إلى أنَّ قولَه: ﴿وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٦] مِن وضعِ المسبَّبِ موضعَ السبَب، وذلك مِن عَطْفِ ﴿وَيَتُوبَ﴾ على قولِه: ﴿وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ على سبيلِ البيان، كأنه قيل: ليُبيِّنَ لكم ويَهديَكم ويُرشِدَكم إلى الطاعات، فوضَعَ موضعَه ﴿وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾. وإلى السببِ الإشارةُ بقولِه: «إن قُمتُم بها كانت كفّاراتٍ لسيِّئاتِكم فيتوبَ عليكم»، فقولُه: ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٧] وتفسيرُه إياه بقولِه: «إنْ تفعَلوا ما تَستوجِبونَ به» فجَرَى على هذه الطريقة؛ لأنَّ قولَه:

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٥).

(٢) «لباب الإعراب» للإسفراييني ص٢٧٢.

لسيئاتكم؛ فيتوبَ عليكم ويكفِّرَ لكم، ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيۡكُمۡ﴾: أنْ تَفْعلُوا ما تَستوجِبونَ أن يتوبَ عليكم، ﴿وَيُرِيدُ﴾ الفجرةُ ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلشَّهَوَٰتِ أَن تَمِيلُواْ مَيۡلًا عَظِيمًا﴾: وهو المَيْل عن القَصْدِ والحقِّ ـ ولا مَيْلَ أعظمُ منه ـ **بمساعدتِهم ومُوافقتِهم** على اتِّباعِ الشَّهوات، وقيلَ: هُمُ اليهود، وقيلَ: هم المجوس كانوا يُحِلُّونَ نكاحَ الأخواتَ مِنَ الأبِ وبناتِ الأخِ وبناتِ الأخت، فلمّا حرَّمَهنَّ اللهُ قالوا: فإنكم تحلُّونَ بنتَ الخالةِ والعمّةِ، والخالةُ والعمّةُ عليكم حَرام، فانكحوا بناتِ الأخِ والأخت، فنزلتْ. يقول تعالى: يريدونَ أن تكونوا زُناةً مثْلَهم.

﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمۡ﴾ بإحلالِ نكاحِ الأَمَةِ وغيرِه مِنَ الرُّخَص. ﴿وَخُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾: لا يصبرُ عَنِ الشَّهوات، وعلى مَشاقِّ الطاعات.

وعن سَعيدِ بنِ المسيِّب: **ما أَيِسَ الشيطانُ مِن بَني آدمَ قطُّ إلّا أتاهم مِن قِبَلِ النِّساء،**

﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيۡكُمۡ﴾[1] [النساء: ٢٧] تكريرٌ لقولِه: ﴿وَيَتُوبَ عَلَيۡكُمۡ﴾ [النساء: ٢٦] للتأكيد، وقد قوبِلَ بقولِه: ﴿وَيُرِيدُ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلشَّهَوَٰتِ أَن تَمِيلُواْ مَيۡلًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٢٧]، وذلك هو الزَّيْغُ والمَيْلُ عنِ الطريقِ القَويم؛ فوجَبَ أن يُفسَّرَ المقابِل بما يُوافقُه منَ الإرشادِ إلى الصراطِ المستقيم، وإنما بُنِيَ ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ﴾ على تقوِّي الحُكم، وقُدِّم الاسمُ، وفي المؤكَّد الفعلُ مقدَّم؛ ليُفرِّقَ بينَ الإرادتَيْنِ، أي: إرادةِ اللّـهِ وإرادةِ الزائغين.

قولُه: (**بمساعدتِهم ومُوافقتِهم**) يتعلَّقُ بقولِه: «وهُو الميلُ»، وقولُه: «ولا مَيْلَ أعظمُ منه» اعتراض.

قولُه: (**ما أَيِسَ الشيطانُ من بني آدمَ قَطُّ إلّا أتاهُم من قِبَلِ النِّساء**)، إنْ قيل: إنّ ظاهرَ الاستثناءِ يوجبُ حصُولَ يأسِ الشيطانِ من قِبَلِ إتيانِ النِّساء؛ لأنَّ التقديرَ: ما أَيِسَ الشيطانُ في الأزمنةِ الماضيةِ أبدَ الأزمانِ إتيانَه[2] النِّساء؛ لأنَّ «قطُّ» بمعنى «لا بُدَّ» للماضي منَ

---

(١) من قوله: «وتفسيره إياه» إلى هنا ساقط من (ط).

(٢) في (ط): «أبداً إلا زمان إتيانه».

فقد أتى عليَّ ثمانونَ سنةً وذهبتْ إحدى عينيَّ وأنا أَعشُو بالأخرى، وإنّ أخوفَ ما أخافُ عليَّ فتنةُ النِّساء.

وقُرِئَ: (أن يَميلوا) بالياء، والضميرُ بـ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلشَّهَوَٰتِ﴾، وقرأ ابنُ عبّاس: (وخَلَقَ الإنسانَ) على البناءِ للفاعلِ ونَصْبِ الإنسان. وعنه رَضِيَ اللهُ عنه: ثماني آياتٍ في سورةِ النِّساء هيَ خيرٌ لهذه الأُمَّةِ ممّا طلعتْ عليه الشمسُ وغَرَبتْ: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾، ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾، ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ﴾، ﴿إِن تَجْتَنِبُوا۟ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ﴾ [النساء: ٣١]، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ﴾ [النساء: ٤٨]، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ [النساء: ٤٠]، ﴿وَمَن يَعْمَلْ سُوٓءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُۥ﴾ [النساء: ١١٠]، ﴿مَّا يَفْعَلُ ٱللَّهُ بِعَذَابِكُمْ﴾ [النساء: ١٤٧].

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ ۚ وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا * وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ عُدْوَٰنًا وَظُلْمًا فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَارًا ۚ وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرًا﴾ ٢٩-٣٠]

﴿بِٱلْبَٰطِلِ﴾: بما لم تُبِحْه الشريعةُ مِن نحوِ: السَّرقة، والخِيانة، والغَصْبِ، والقِمار،

الزمان، وهُو فاسد. قُلنا: بل المعنى: ما حصَلَ للشيطانِ اليأسُ من إغواءِ بني آدمَ بمُزاولةِ الحِيَل[1] قطُّ إلاّ أتـى بهذه الحِيلة؛ فهُو استثناءٌ مفرَّغ[2]، ونَظيرُه قولُك: ما احتَجتُ قَطُّ إلّا زُرتُـك، أي: لم يكنِ احتياجي ملتبِسًا بفعلٍ من الأفعالِ إلّا بزيارتِـك، هذا ممّا يدُلُّ عليه ظاهرُ التركيب، وهل زال ذلك الاحتياجُ أم لا؟ فلا يدُلُّ عليه إلّا المقام، فإذا كان المقامُ مقامَ مدحٍ دَلَّ على الـزَّوال، وإلّا فدَلَّ على خلافِه، وما نحنُ بصَددِهِ يدُلُّ على الـزَّوال لِـما قد قيل: «النِّساءُ حبائلُ الشيطان»[3].

---

(١) في (ط): «من إغواء بني آدم فأتى بحيلة من الحيل».

(٢) في (ط): «استثناء من مقدّر».

(٣) أخرجه البيهقي في «دلائل النبوة» (٥: ٢٤٢)، وأبو الشيخ الأصبهاني في «أمثال الحديث» (١: ٩٤).

وعُقودِ الرِّبا. ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَ تجارةٌ﴾ إلّا أن يَقَعَ تجارة. وقُرِئَ: ﴿تِجَـٰرَةً﴾ على: إلّا أن تكونَ التجارةُ تجارةً ﴿عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ﴾، **والاستثناءُ مُنقطع**، معناه: ولكن اقصِدُوا كونَ تجارةٍ عن تراضٍ، أوْ: ولكنَّ تجارةً عن تراضٍ غيرُ منهيٍّ عنه. وقولُه: ﴿عَن تَرَاضٍ﴾ صفةٌ لـ﴿تِجَـٰرَةً﴾، أي: تجارةً صادرةً عن تراضٍ. وخُصَّ التجارةُ بالذِّكْر، لأنّ أسبابَ الرزقِ أكثرها متعلِّقٌ بها. والتراضي: رِضا المتبايعَيْن **بما تَعاقَدا عليه** في حالِ البيعِ وقتَ الإيجاب والقَبُول، وهو مذهبُ أبي حَنيفة، وعند الشافعيِّ:

قولُه: (**وقُرِئَ: ﴿تِجَـٰرَةً﴾**) عاصمٌ وحمزةُ والكسائيّ.

قولُه: (**والاستثناءُ منقطع**) أي: على التقديرَيْن. قال أبو البقاء: الاستثناءُ منقطعٌ ليس من جنسِ الأول، وقيل: هُو متّصل؛ أي: لا تأكلوها بسببٍ إلَّا أن تكونَ تجارةً، وهذا ضعيفٌ؛ لأنّه قال: ﴿بِٱلْبَـٰطِلِ﴾، والتجارةُ ليست مِن جنسِ الباطل. وفي الكلام حَذفُ مضاف، أي: إلَّا في حالِ كونِها تجارةً، و(تجارةٌ) بالرَّفع: على أنَّ «كان» تامّةٌ، وبالنَّصب على أنها الناقصةُ، أي: إلَّا أن تكونَ المعاملةُ أوِ التجارةُ تجارةً، وقيل: التقديرُ: إلَّا أن تكونَ الأموالُ تجارةً[1]. وأمّا المصنِّفُ فبنَى على التغايُرِ بيَن الكلامَيْن: نفيًا وإيجابًا، وقدَّر «لكنْ»، فقولُه تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَـٰطِلِ﴾ يقتضي إيجابَ الأمرِ بعدَ «لكن»، ولهذا قال: «ولكنِ اقصِدوا كونَ تجارةٍ عن تَراض» أو أنَّ قولَه: ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَـٰرَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ﴾ يدلُّ بحسَبِ المفهومِ على أنَّ عدمَ المُراضاةِ مَنْهيٌّ عنه؛ ومِن ثَمّ قَدَّرَ: «ولكنْ كونُ تجارةٍ عن تَـراضٍ منكُم غيرُ منهيٍّ عنهُ»، فكأنه قيل: المنهيُّ هُو أن يكونَ التصرُّفُ بالباطـلِ وعدَمِ الرِّضا، لكنْ غيرُ المنهيِّ هُو أن يكونَ التصرُّفُ بالحقِّ وحصُولِ المراضاة، هذا حاصلُ المعنى على التقديرَيْن، لا بيانُ التقديرِ اللفظي.

قولُه: (**بما تعاقَدا عليه**) قيل: يعني أنَّ الـرِّضا عندَ أبي حنيفةَ هُو رضا المتعاقدَيْن وقتَ الإيجابِ والقَبولِ حتّى لا يؤثِّـرَ الندَمُ بعدَ ذلك وإن كانا في مجلسِ العَقْد[2]، وعندَ الشافعيِّ:

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٥١).

(٢) انظر: «البحر الرائق» لابن نُجيم الحنفي (٦: ١١٠).

تفرُّقهما عن مجلسِ العَقْدِ متراضيَيْن. ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ﴾: مَن كانَ مِن جِنْسِكم مِنَ المؤمنين. وعن الحَسَن: لا تَقْتلوا إخوانَكم، أو: لا يَقتُلِ الرَّجلُ نفْسَه كما يفعلُه بعضُ الجهلة. وعن عمرِو بن العاص: أنه تأوَّلَه في التيمُّم لخوفِ البَرْد، فلمْ يُنكِرْ عليه رسولُ الله ﷺ. وقرأ عليٌّ رَضِيَ اللهُ عنه: (ولا تُقَتِّلوا) بالتشديد. ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾: ما نَهاكم عمّا يضرُّكم إلّا لرحمتِه عليكم، وقيلَ: مَعْناه: أنه أَمَرَ بَني إسرائيلَ بقَتْلِهم أَنْفسهم؛ ليكونَ توبةً لهم وتمحيصًا لِخَطاياهم، وكانَ بكم ـ يا أُمّةَ

الرِّضا محمولٌ على تفرُّقِهما عن مجلسِ العَقْدِ متراضيَيْن[1]؛ فعُلم أنّ التفرُّقَ الذي في الحديث «الـمُتبايِعانِ بالخِيَار ما لم يتفرَّقا»[2] تفرُّقٌ فعليٌّ عندَ الشافعيِّ، وقوليٌّ عندَ أبي حنيفة، بأن يترُكا كلامَ البيع، ويَشرَعا في كلامٍ آخَر.

قولُه: (أو: لا يقتُلِ الرجُلُ نفْسَه) معطوف على «مَن كان مِن جنسِكم»، وقولُ الحسَنِ متفرِّعٌ على الأول، وقولُ عَمْرٍو على الثاني.

قولُه: (ما نهاكم عما يَضُرُّكم إلّا لرحمتِه عليكم) قال القاضي: جَمَعَ اللهُ تعالى في التوصِيةِ بينَ حِفظِ النفسِ والمالِ الذي هُو شقيقُها من حيثُ إنه سببُ قِوامِها استبقاءً لهم ريثما تُستكمَلُ النفوسُ وتُستوفَى فضائلُها رأفةً بهم ورحمة، كما أشارَ إليه بقولِه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾[3].

قولُه: (وقيل: معناه: أنه أَمَرَ بني إسرائيلَ بقَتْلِهم أنفُسَهم) إلى آخِره، يريدُ أنّ قولَه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ تعليلٌ لقولِه: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ﴾، ولـمّا نَظَرَ إلى مجيءِ ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ﴾ [النساء: ٢٩] عُقيبَ آياتِ التوبة، وهيَ قولُه: ﴿وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [النساء: ٢٦]، ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٧] دَعاهُ أن يَحمِلَ القتلَ على التوبةِ ويُعلِّلَه بقولِه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾[4]. والوجهُ الأولُ، وهُو قولُه: ﴿وَلَا

---

(١) انظر: «روضة الطالبين» للنووي (٣: ٤٣٧).

(٢) أخرجه البخاري (٢١١١) ومسلم (١٥٣٢) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

(٣) «أنوار التنزيل» (٢: ١٧٧).

(٤) من قوله: «تعليل لقوله: ولا تقتلوا» إلى هنا ساقط من (ط).

محمّد - رحيمًا حيثُ لم يُكلِّفْكم تلكَ التكاليفَ الصَّعبة. ﴿ذَٰلِكَ﴾: إشارةٌ إلى القتل، أي: ومَن يُقْدِمْ على قَتْلِ الأنفُس ﴿عُدْوَٰنًا وَظُلْمًا﴾ لا خطأً ولا اقتِصاصًا. وقُرِئَ: (عِدْوانًا) بالكَسْر، و﴿نُصْلِيهِ﴾ بتخفيفِ اللّام وتشديدِها، و(نَصْليهِ) بفتحِ النُّون مِنْ صَلاهُ يَصْلِيه، ومنه: شاةٌ مَصْلِيَّة، و(يُصْلِيه) بالياء، والضميرُ لله عزَّ وجلَّ، أو لـ﴿ذَٰلِكَ﴾؛ لكونِه سببًا للصَّلْي. ﴿نَارًا﴾: نارًا مخصوصةً شديدةَ العذاب، ﴿وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرًا﴾؛ لأنّ الحكمةَ تدعو إليه ولا صارفَ عنه مِن ظُلمٍ أو نحوِه.

[﴿إِن تَجْتَنِبُوا۟ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلًا كَرِيمًا﴾ ٣١]

﴿كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ﴾ وقُرئ: (كبيرَ ما تُنْهون عنه)، أي: ما كَبُرَ مِنَ المَعاصي التي يَنْهاكم اللهُ عنها والرسولُ. ﴿نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾: نُمِطْ ما تستحقُّونَه مِنَ

تَقْتُلُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ﴾ مَن كان مِن جنسِكم منَ المؤمنينَ ليَجمَعَ بينَ حفظِ النفْس وحفظِ المال في التوصِية؛ لأنَّ قولَه: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [النساء: ٢٨] إلى قولِه: ﴿ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ﴾ [النساء: ٣٤] كالاعتراض [بينَ حديثِ] النِّساءِ ونِكاحِهنّ والقيام عليهِنّ؛ فيكونُ تأكيدًا لمعنى التعليل في قولِه: ﴿وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَآءَ ذَٰلِكُمْ أَن تَبْتَغُوا۟ بِأَمْوَٰلِكُم﴾ [النساء: ٢٤]، كما قرَّرْنا أنّ فيه إشعارًا بأنّ التمتُّعَ بالمالِ إنّما يكونُ معتدًّا به إذا أُنفِقَ على العيال؛ ومِن ثَم ضَمَّ معَ حفظِ المالِ لأجلِ الإنفاقِ على العِيالِ حفظَ النفس، مزيدًا لإرادةِ التحريضِ على طلبِ الإحصَانِ والاجتنابِ عنِ السِّفاح، واللهُ أعلم.

قولُه: (ونَصليهِ: بفتح النون) قال ابنُ جِنّي: هي قراءةُ إبراهيمَ والأعمشِ وحُمَيْد، يقال: صَلاهُ يَصلِيه: إذا شَواه، فيكونُ منقولًا مِن صَلِيَ نارًا وصَلَيْتُه نارًا، نحوُ: كَسِيَ ثوبًا وكسَوتُه ثوبًا، وأمّا قراءةُ العامّةِ بضمِّ النونِ فهُو منقولٌ مِن صَلِيَ أيضًا؛ إلّا أنه منقولٌ بالهمزةِ لا بالمثال، نحوُ: عَلِمَ الخبرَ وأعلَمتُه إيّاه[1].

---

(١) زاد في (ص) قوله: «بتخفيف اللام قراءة الجمهور والقراءتان بتشديد فتح النون شاذتان». «المحتسب» (١: ٢٨٧) ولتمامِ الفائدة انظر: «البحر المحيط» (٣: ٦١٣).

العِقابِ في كلِّ وقتٍ على صغائرِكم ونجعَلْها كأنْ لم تكن؛ لزيادةِ الثوابِ المستحَقِّ على اجتنابِكم الكبائرَ وصبْرِكم عنها على عِقابِ السيئات، والكبيرةُ والصغيرةُ إنما وُصِفَتا بالكِبَرِ والصِّغَرِ بإضافتِهما: إمّا إلى طاعةٍ أو معصيةٍ أو ثوابِ فاعلِهما.

قولُه: (**على صغائرِكم**) يتَعلَّقُ بقولِه: «منَ العِقاب»، و«لزيادةِ الثواب» بقولِه: «نُمِطْ»، و«على عقاب» بقولِه: «لزيادة الثَّواب». المعنى: إن تجتَنِبوا الكبائرَ نُمِطْ من صغائرِكم بسببِ زيادةِ الثواب الذي حصَلَ[1] لكم منَ اجتنابِ الكبائرِ على عقابِ الصغائر، وهذا على القولُ بالمُوازَنةِ على مذهبِه، وهُو أنَّ العَبدَ يَستحِقُّ بسببِ الطاعةِ الثوابَ، وبسببِ المعصيةِ العقابَ، وتَحصُلُ بينَهما المُوازنَة؛ فاستحقاقُ العقابِ يُحَطُّ بقَدْرِه منَ استحقاقِ الثواب، وبالعكس؛ فإنْ تساوَى الاستحقاقانِ تساقَطا، وإن زاد أحدُهما على الآخَرِ بقيَ منَ الزائدِ شيءٌ بعدَ الموازنة.

قولُه: (**بإضافتِهما: إمَّا إلى طاعةٍ أو مَعصيةٍ أو ثوابِ فاعلِهما**) أي: الكبيرةُ والصَّغيرةُ أمرانِ نسبيّان؛ فلا بدَّ من أمرٍ آخَرَ يقاسُ عليه، وهُو أحدُ هذه الأمورِ الثلاثة، أمّا الطاعةُ: فهِيَ إذا كان العذابُ المستحَقُّ بسببِها أزيَدَ منَ الثوابِ المستحَقِّ بسببِ طاعةٍ فعَلَها فهِيَ كبيرة، وإلَّا فصغيرة؛ فكلُّ ما يُكفِّرُ بمثْلِ الصّلاةِ فهُو منَ الصغائر، يدُلُّ عليه حديثُ أبي اليسر، رَوى الترمذيُّ عنه أنه قال: أتتني امرأةٌ تبتاعُ تمرًا، فقلتُ: إنَّ في البيتِ تمرًا أطيبَ منه، فدخَلتْ معيَ البيتَ فأهوَيْتُها فقبَّلتُها... إلى قولِه: فأتَـيْتُ رسُولَ الله ﷺ فذكَرْتُ ذلك له، فقال: «أخلَفْتَ غازيًا في سبيلِ اللّـهِ بمثلِ هذا؟» حتَّى تمنَّى أنه لم يكنْ أسلمَ إلَّا تلك الساعة، وحتَّى ظَنَّ أنهُ مِن أهلِ النار، قال: وأطْرَقَ رسُولُ الله ﷺ طويلاً حتَّى أوحَى اللهُ إليه: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيۡلِۚ إِنَّ ٱلۡحَسَنَٰتِ يُذۡهِبۡنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [هود: ١١٤]، قال أبو اليُسر: فأتيتُه فقرأ علي، فقال أصحابُه: ألهذا خاصةً أو للناس عامة؟ فقال: «بل للناس عامّة»[2]. وما في قولِه ﷺ: «ما من مُسلم تَحضُرُه صلاةٌ مكتوبةٌ، فيُحسِنُ وُضوءَها وخُشوعَها وركوعَها، إلَّا كان كفّارةً لِما قبلَها منَ الذنوبِ ما لم يؤتَ كبيرةٌ، وذلك الدَّهرَ كلَّه». أخرجَه الشيخانِ عن

---

(١) في (ط): «جعل».

(٢) أخرجه الترمذي (٣١١٤) والنسائي في «السنن الكبرى» (٧٢٨٦).

....

حُمْرانَ[١]. وكلُّ ما يُكَفِّرُ بمثلِ الإسلامِ والهجرةِ فهُو منَ الكبائرِ؛ لِما رَوى مسلمٌ عن عبدِ الرَّحمٰنِ عن رسُولِ الله ﷺ: «أنّ الإسلامَ يَهدِمُ ما كان قبلَه، وأنَّ الهجرةَ تَهدمُ ما كان قبلَها، وأنَّ الحجَّ يَهدِمُ ما كان قبلَه»[٢].

وأمّا المعصيةُ: فكلُّ معصيةٍ يَستحِقُّ فاعلُها بسببِها عقابًا أزيَدَ من العقابِ المُستحَقِّ بسببِ معصيةٍ أُخرى؛ فهِيَ كبيرة، وتلك صغيرةٌ.

وأمّا ثوابُ فاعلِها: فهُو أنّ فاعلَ المعصيةِ إن كان منَ الـمُقرَّبينَ فالصغيرةُ بالنسبةِ إليه كبيرة؛ لِما رُوي: «حسَناتُ الأبرارِ سيِّئاتُ المُقرَّبين»[٣]، وأنشَدَ:

لا يَحقِرِ الرجلُ الرفيعُ دقيقةً ... في السَّهوِ فيها للوضيعِ مَعاذرُ
فكبائرُ الرجُلِ الصَّغيرِ صغائرٌ ... وصغائرُ الرجُلِ الكبيرِ كبائرُ[٤]

وقال: زَلّةُ العالِمِ زَلّةُ العالَـم، وفي الناسِ مَن لشَرَفِه يؤاخَذُ على حديثِ النفْس.

وقال القاضي: واختُلفَ في الكبائر، والأقربُ أنّ الكبيرة: كلُّ ذنبٍ رَتَّبَ عليه الشارعُ حَدًّا أو صَرَّحَ بالوعيد، وقيل: ما عُلِمَ حُرمتُه بقاطع، وقيل: صِغَرُ الذنوبِ وكِبَرُها بالإضافةِ إلى ما فوقَها وما تحتَها، فأكبرُ الكبائرِ الشِّرك، وأصغرُ الصغائرِ حديثُ النفس، وبينَهما وسائطُ يَصدُقُ عليها الأمران، فمَن عَنَّ له أمرانِ منهما، ودَعت نفسُه إليهما بحيثُ لا يتَمالَك؛ فإنْ كَفَّها عن أكبرِهما كُفِّر عنه ما ارتكبَه من أصغرِهما لِما استَحقَّ منَ الثوابِ على اجتنابِ الأكبر، ولعلَّ هذا ممَّا يتفاوتُ باعتبارِ الأشخاصِ والأحوال، ألا ترى أنه تعالى عاتَبَ نبيَّه صَلَواتُ اللّهِ وسَلامُه عليه في كثيرٍ مِن خَطَراتِه التي لم تُعَدَّ على غيرِه خطيئةً فضلًا عن أن يؤاخِذَه؟[٥].

---

(١) بل هو من رواية مسلم (٢٢٨) من حديثِ عثمان بن عفان رضي الله عنه.
(٢) أخرجه مسلم (١٢١) من حديثِ عمرو بن العاص رضي الله عنه.
(٣) هو من كلامِ أبي سعيد الخرّاز، من كبار المتصوّفة، ذكره العجلوني في «كشف الخفاء» (١: ٤٢٨).
(٤) لم أهتدِ إلى قائل البيتين، وذكرهما الألوسي في «روح المعاني» (٣: ١٩) من غيرِ عَزْوٍ لأحد.
(٥) «أنوار التنزيل» (٢: ١٧٨).

والتكفيرُ: إماطةُ المستحَقِّ مِنَ العقابِ بثوابِ أزْيَدَ أو بتَوْبة، والإحباطُ نقيضُه؛ وهو: إماطةُ الثوابِ المستحَقِّ بعقابِ أزْيَدَ أو بنَدَمٍ على الطاعة. وعن عليٍّ رَضِيَ اللهُ عنه: **الكبائرُ سَبْع**: الشِّرْكُ، والقَتْل، والقَذْف، والرِّبا، وأكلُ مالِ اليتيم، والفرارُ مِنَ الزَّحف، **والتعرُّب بَعْدَ الهجرة**. وزادَ ابنُ عمر: السِّحْر، واستحلالُ البيتِ الحَرام. وعن ابنِ عبَّاس: أنّ رَجلًا قالَ له: الكبائرُ سَبْع؛ فقالَ: هيَ إلى سَبْعِ مئةٍ أقربُ؛ لأنه لا صغيرةَ معَ الإصْرارِ، ولا كبيرةَ معَ الاستغفار. ورُوِيَ: إلى سَبْعِين. وقُرِئَ: (يُكفِّرْ) بالياء، و﴿مَّدْخَلًا﴾ بضمِّ الميمِ وفتحِها بمعنى: المكانِ والمصدرِ فيهما.

[﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا۟ مَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بِهِۦ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا ٱكْتَسَبُوا۟ۖ

قولُه: (**الكبائرُ سبع**)، روينا عن البخاريِّ ومسلم وأبي داودَ والنَّسائي، عن ابنِ مسعودٍ أنَّ رسُولَ الله ﷺ قال: «اجتَنِبوا السَّبعَ المُوبِقات» قيل: يا رسُولَ الله، وما هُنَّ؟ قال: «الشِّركُ بالله، والسِّحر، وقتْلُ النفْسِ التي حَرَّمَ اللّـهُ إلَّا بالحقّ، وأكلُ مالِ اليتيم، والزِّنى، والتوَلِّي يومَ الزَّحف، وقَذْفُ المحصَناتِ الغافلاتِ المؤمنات»[١]. وهذا هُو المرادُ من قولِ القاضي: وما عُلِم حُرمتُه بقاطع[٢]. الزَّحفُ: الجيشُ الدّاهِمُ الذي يُرى ـ لكثرتِه ـ كأنّه يزحَفُ، أي: يَدِبُّ دَبِيبًا، سُمِّي بالمصدر.

قولُه: (**والتَّعرُّبُ بعدَ الهجرة**). **النهاية**: في الحديث: «ثلاثٌ من الكبائر، منها: التَعرُّبُ بعدَ الهجرة»[٣]. وهو: أن يَعودَ إلى البادية، ويُقيمَ معَ الأعراب، بعدَ ما كان مهاجِرًا، وكان مَن رَجَعَ بعدَ الهجرةِ إلى مَوضِعِه مِن غيرِ عُذرٍ يَعُدُّونَه كالمرتدّ.

---

(١) أخرجه البخاري (٢٧٦٦) ومسلم (٨٩) وغيرهما من حديثِ أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ١٧٨).

(٣) أخرجه الطبري في «التفسير» (٦: ٦٤٣) موقوفًا على علّي رضي الله عنه، وابن أبي حاتم في «التفسير» (٣: ٩٣١) مرفوعًا من حديثِ أبي هريرة، وذكره السيوطي في «الجامع الكبير» (٨٨٧) وقال: أخرجه الطبراني في «الكبير» (٦: ١٠٣) وضعَّفَهُ الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١: ١٠٣) بابن لهيعة.

وَلِلنِّسَآءِ نَصِيبٌ مِّمَّا ٱكْتَسَبْنَۚ وَسْـَٔلُوا۟ ٱللَّهَ مِن فَضْلِهِۦٓۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمًا ﴾ [٣٢]

﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا۟﴾: نُهُوا عَنِ التحاسُدِ وعن تمنِّي ما فضَّلَ اللهُ به بعضَ الناسِ على بعضٍ مِنَ المالِ والجاه؛ لأنّ ذلكَ التفضيلَ قِسْمةٌ مِنَ اللّٰـهِ صادرةٌ عن حكمةٍ وتدبيرٍ وعِلْمٍ بأحوالِ العبادِ وبما يُصلِحُ المقسومَ له مِن بسْطٍ في الرِّزقِ أو قَبْض ﴿وَلَوْ بَسَطَ ٱللَّهُ ٱلرِّزْقَ لِعِبَادِهِۦ لَبَغَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الشورى: ٢٧]، فعلى كلِّ أحدٍ أن يَرضى بما قُسِمَ له

قولُه: (نُهُوا عنِ التحاسُد)، جعَلَ تمنِّيَ ما فضَّلَ اللّٰـهُ حسَدًا لدَلالةِ ﴿مَا﴾؛ لأنَّ تمنِّيَ ما فَضَّلَ اللهُ طلَبُ عينِ ذلك الشيء، ولا يَصحُّ حصُولُه إلّا بعدَ الزَّوالِ منهُ والانتقالِ إليه، وذلك هُو الحَسَد؛ لأنَّ الحَسَد: هُو أن يَرى لأخيه نعمةً فيتمنَّى أن تَزولَ عنه وتكونَ له دونَه، وأمَّا الغِبْطةُ: فهُو أن يتمنَّى أن يكونَ لهُ مِثلُه، ولا يتمنَّى زوالَه.

فإن قلتَ: يَحتمِلُ أن يكونَ المنهيُّ تمنِّيَ ما لأخيه ومِثلِهِ على تقديرِ المضاف، وتمنِّي المثلِ من غيرِ زَوالِ ما لأخيه غيرُ مذموم؟ قلتُ: اللفظُ يَحتملُهما، لكنّ النهيَ عنهُ والأمرَ بقولِه: ﴿وَسْـَٔلُوا۟ ٱللَّهَ مِن فَضْلِهِۦٓ﴾ فيه إعلامٌ أنّ الأوّلَ مذمومٌ والثانيَ محمود، وإليه الإشارةُ بقولِه: «ولا تتمنَّوْا أنصِباءَ غيرِكم منَ الفَضل، ولكنْ سَلُوا اللّٰـهَ مِن خزائنِه التي لا تَنفَدُ»، وإنَّما قال في جانبِ الغِبطة: ﴿وَسْـَٔلُوا۟ ٱللَّهَ مِن فَضْلِهِۦٓ﴾ دونَ: تمنَّوْا مِن فضلِه لِيُرِيَكَ أنَّ التمنِّيَ مذمومٌ، والغِبطةَ بلفظِ التمنِّي مُلحَقٌ بالحسَد، وأيضًا كما أنَّ الحاسدَ في طلبه ذلك يَرُومُ ما لا يُمكن حصُولُه، كقولِهم: ليتَ الشَّبابَ يعود، كذلك المُستمنِحُ لفضلِ اللّٰـهِ غيرُ خائبٍ البتَّة؛ لأنَّ سائلَ الكريمِ لا يَخِيب. عن أبي هريرةَ عن رسُولِ الله ﷺ: «إذا دَعا أحدُكم فلا يقلُ: اللَّهمَّ اغفِرْ لي إن شئت، ولكن لِيَعزِمِ المسألة، ولْيُعظِمِ الرغبةَ في الإجابة»، رواه مسلم[1]. قال القاضي: تمنِّي ما لم يُقدَّرْ لهُ مُعارضةٌ لِحكمةِ القَدَر، وتمنِّي ما قُدِّرَ له يُكسِبُ بِطالةً وتضييعَ حظّ، وتمنِّي ما قُدِّرَ لهُ بغيرِ كسبٍ ضياعٌ ومُحال[2].

(١) أخرجه مسلم (٢٦٧٩) وهو في «صحيح البخاري» (٦٣٣٩).

(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ١٨١).

علمًا بأنّ ما قُسِمَ له هو مصلحتُه، ولو كانَ خلافه لكانَ مفسدةً له؛ ولا يَحسُدَ أخاه على حظِّه. ﴿لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا ٱكْتَسَبُوا۟﴾ **جَعَلَ ما قُسِمَ لكلٍّ مِنَ الرِّجالِ والنساءِ على حَسَبِ** ما عَرَفَ الله مِن حالِه الموجبةِ للبَسْطِ أَوِ القبْضِ **كَسْبًا له**. ﴿وَسْـَٔلُوا۟ ٱللَّهَ مِن فَضْلِهِۦٓ﴾: ولا تتمنَّوا أَنْصِباءَ غيرِكم مِنَ الفَضْل، ولكنْ سَلُوا اللهَ مِن خزائنِه التي لا تَنْفَد. **وقيلَ: كانَ الرِّجالُ قالوا**: إنّ اللهَ فضَّلَنا على النساءِ في الدُّنيا؛ لنا سَهْمانِ ولهنَّ

قولُه: (**علمًا بأنَّ ما قُسِمَ له**) قيل: «علمًا» حالٌ من ضميرِ «يَرضَى» أو مفعولٌ له، ويجوزُ الوجهانِ من فاعلِ «قَسَمَ» أي: عليهِ أن يرضَى بما قَسَمَ اللّـهُ تعالى حالَ كونِه تعالى عالـمًا بالمصلحةِ، أو لعِلمِه بها.

قولُه: (**جَعَلَ ما قُسِمَ لكلٍّ منَ الرجالِ والنساءِ... كَسْبًا له**) يعني قولَه: ﴿لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا ٱكْتَسَبُوا۟ ۖ وَلِلنِّسَآءِ نَصِيبٌ مِّمَّا ٱكْتَسَبْنَ﴾، جُملتانِ مبيِّـنتانِ لقولِه تعالى: ﴿فَضَّلَ ٱللَّهُ بِهِۦ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ أي: لكلٍّ منَ الرجالِ والنساءِ نصيبٌ من تلك القِسمةِ التي قَدَّرناها لهُم، وهي تفضيلُ بعضِهم على بعض، فوَضَعَ مَوضِعَه قولَه: ﴿مِّمَّا ٱكْتَسَبُوا۟﴾، و﴿مِّمَّا ٱكْتَسَبْنَ﴾ مبالغةً في وقوع المُقدَّر، يعني: نحن قَسَمنا بينَهم الفضْلَ، فلا بدَّ أن يكتسِبوا ما بِهِ يَنالونَ تلك الفضيلةَ المقسومة، ولولا الفضلُ لم يوجَدِ الكسْب. وفي توخِّي كسبِ الخيرات، وتحرِّي فعلِ المبَرَّات دفعٌ لزعم مَن يَتكِلُ على الـمُقدَّر، ويتقاعدُ عنِ الكسب، وكذا في جعلِ الفضلِ مقدَّمةً للكسبِ تلويحٌ إلى أنَّ الكسبَ لا يُجدي؛ إذا لم يَسبِقْه الفضلُ، وإنَّما عقَّبَ بهذه الآيةِ قولَه: ﴿إِن تَجْتَنِبُوا۟ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلًا كَرِيمًا﴾ ليُؤْذِنَ أنّ الفضلَ لا يَحصُلُ بالتمنِّي والحَسَد؛ بل بالاجتهادِ في الطاعاتِ وتحرِّي الفاضِلاتِ منَ الأخلاق، والاجتنابِ عن المعاصي والرذائل.

قولُه: (**وقيل: كان الرجالُ قالوا**) عطفٌ على قولِه: «ما فضَّلَ اللّـهُ به بعضَ الناس» المبيَّنِ بقولِه: «منَ الجاهِ والمال»، فكان تخصيصُ ذكْرِ الرجالِ والنِّساءِ للتمثيل، وإلحاقِ ما لا يُعلَمُ بها عُلم، واشتهر نحوَه في التمثيل قولُه: ﴿ٱلْخَبِيثَٰتُ لِلْخَبِيثِينَ﴾ [النور: ٢٦] في أحدِ

سهمٌ واحد؛ فنَرْجو أن يكونَ لنا أَجْرانِ في الآخرةِ على الأعمالِ ولهنَّ أجرٌ واحد، فقالت أمُّ سَلَمة ونِسْوةٌ مَعَها: ليتَ اللهَ كَتَبَ علينا الجِهادَ كما كَتَبَه على الرِّجال؛ فيكونَ لنا مِنَ الأجرِ مثْلُ ما لهم؛ فنَـزَلَتْ.

[﴿ وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَالِيَ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ ۚ وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ فَآتُوهُمْ نَصِيبَهُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدًا ﴾ ٣٣]

﴿مِمَّا تَرَكَ﴾: تبيينٌ لِـ«كُلٍّ» أي: ولكـلِّ شيءٍ ممّـا تـرَكَ الوالدانِ والأقربـونَ

وجهَيْه، وعلى الثاني الكسْبُ محمولٌ على كسبِ الطاعاتِ وتحرِّي المَبرَّات، والحَسَدُ على المجازِ كما ورَدَ «لا حَسَدَ إلَّا في اثنتَيْن: رجلٍ آتاهُ اللّـهُ القرآنَ فهُو يَتلُوه آناءَ الليلِ والنهار، فسَمِعَه جارٌ له، فقال: يا ليتَني أوتيتُ مثلَ ما أُوتيَ فلان؛ فعَمِلتُ مثلَ ما يعمَل، ورجلٍ آتاهُ اللّـهُ مالًا فهُو يُنفقُهُ في حقِّه، فقال رجل: ليتَني أُوتيتُ مثلَ ما أُوتيَ فلان؛ فعَمِلتُ مثلَ ما يعمَل». أخرجَه البخاريُّ عن أبي هريرة[١].

فإن قلتَ: فكيف يَصحُّ خِطابُهنَّ بقولِه: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا﴾؟ قلتُ: لا بأسَ أن يكونَ السببُ خاصًّا والحُكمُ عامًّا؛ إذ أكثرُ الأحكامِ واردٌ على هذا المنهج، فإن قلتَ: إذا كان مثلُ هذا الحَسَدِ محمودًا كيف نُهُوْا عنه؟ قلتُ: كان المُتَمَنَّى أن يُكتَبَ عليهِنَّ الجِهادُ كما كُتِبَ على الرجال، وهذا مُتَمنًّى غيرُ جائز؛ لأنَّه تعالى كتَبَ لكلٍّ من الرجالِ والنِّساء على حسَبِ حالِه واستعدادِه، ولكنِ استدرَكَه بقولِه: ﴿وَاسْأَلُوا اللَّهَ مِن فَضْلِهِ﴾، أي: اسألوا اللّـهَ ما يَليقُ بحالِكم وما يُصلحُكم[٢]، ألا ترى كيفَ ذيَّلَ بقولِه: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾؟

قولُه: (أي: ولكلِّ شيء) يعني: المضافُ إليه لـ«كلّ» محذوفٌ وهو شيء، والمفعولُ الأولُ لـ﴿جَعَلْنَا﴾ هو ﴿مَوَالِيَ﴾، والثاني ﴿وَلِكُلٍّ﴾، و﴿مِمَّا تَرَكَ﴾ متعلِّقٌ بمحذوفٍ

---

(١) «صحيح البخاري» (٥٠٢٦).

(٢) في (ص): «يصلحكن» وفي (غ): «يصلح لكم».

مِنَ المالِ ﴿جَعَلْنَا مَوَٰلِيَ﴾ وُرّاثًا يَلُونَه ويُحرِزُونَه؛ أو: ولكلِّ قوم جَعلْناهم مواليَ نَصِيبٌ ﴿مِمَّا تَرَكَ ٱلْوَٰلِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَ﴾؛ على أنّ ﴿جَعَلْنَا مَوَٰلِيَ﴾ صفةٌ لـ«كلّ»، والضميرَ الراجعَ إلى «كلّ» محذوفٌ، والكلام مبتدأٌ وخَبَر، كما تقولُ: لكلِّ مَن خَلَقَه اللهُ إنسانًا مِن رزقِ الله، أي: حظٌّ مِن رزقِ الله؛ أو: ولكلِّ أحدٍ جعلْنا مواليَ ممّا تَـرَك، أي: وُرّاثًا ممّا تَـرَكَ؛ على أنّ «من» صلةُ «موالٍ»؛ لأنهم في معنى الوُرّاث، وفي ﴿تَرَكَ﴾ ضميرُ «كلٍّ». ثُمَّ فُسِّرَ الموالي بقولِه: ﴿ٱلْوَٰلِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَ﴾، كأنه قيلَ: مَن هم؟ فقيلَ: الوالدانِ والأقربون. (والذين عاقدتْ أيمانكم): مبتدأٌ ضُمِّنَ معنى الشَّرط؛ فوقعَ خبرُه معَ الفاء؛ وهوَ قولُه: ﴿فَـَٔاتُوهُمْ نَصِيبَهُمْ﴾، ويجوزُ أن يكونَ منصوبًا، على قولِك: زيدًا فاضرِبْه، ويجوزُ أن يُعطَفَ على ﴿ٱلْوَٰلِدَانِ﴾، ويكونَ المُضْمَرُ في ﴿فَـَٔاتُوهُمْ﴾ للمَوالي. والمُرادُ بالذين عاقدتْ أيمانُكم: مَوالي المُوالاة؛ كانَ الرَّجلُ يُعاقِدُ الرَّجلَ،

هُو صفةٌ لـ«كُلّ»، المعنى: وجعَلنا لكلِّ مالٍ تَركه الوالدانِ وارِثًا[1] يَحْوُونَه، وهُو المرادُ بقولِه: «ولكلِّ شيءٍ ممّا تَركَ» إلى آخِره. قال السَّجاوَنْدي: وفيه ضعفٌ للفَصْلِ بينَ الموصُوفِ والصِّفة؛ إذ يصيرُ بمنزلةِ مَن يقولُ: لكلِّ رجلٍ جعَلتُ درهمًا فقيرٍ.

قولُه: (أو: ولكلِّ قوم) فعلى هذا «لكلِّ قوم» خبر، والمبتدأ متعلِّقُ ﴿مِمَّا تَرَكَ﴾، وهُو نَصيبُ المقدَّر، و﴿جَعَلْنَا﴾: صفةٌ لـ«كل»، ومفعولُه الأولُ محذوفٌ وهُو ضميرُ الموصُوف، و﴿مَوَٰلِيَ﴾ ثاني مفعولَيْه، المعنى: لكلِّ مَن جعَلناه وارِثًا نصيبٌ منَ التَّرِكة.

قولُه: (أو ولكلِّ أحدٍ جعَلْنا مواليَ)، فعلى هذا «لكلِّ أحد»: مفعولُ ﴿جَعَلْنَا﴾، و﴿مَوَٰلِيَ﴾ بمعنى الوارِث، و﴿مِمَّا تَرَكَ﴾: صِلتُه، المعنى: جعَلْنا لكلِّ موروثٍ وارثًا حائزًا لتَرِكتِه، ثُم قيل: ومنِ الوارثُ؟ فقيل: الوالدانِ والأقربون. قال القاضي: وفيه خروجُ الأولاد؛ فإنّ الأقربينَ لا يتناولُهم، كما لم يتناولِ الوالدَيْن[2].

قولُه: (ويكونُ المُضمَرُ في ﴿فَـَٔاتُوهُمْ﴾ للموالي) فيَدخُلُ فيه «الذين عاقَدَتْ»، وعلى

---

(١) في (ط): «ورّاثاً».

(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ١٨٣).

فيقولُ: دَمي دمُك، وهَدْمي هَدْمُك، وثأري ثأرُك، وحَرْبي حَرْبُك، وسِلْمي سِلْمُك، وتَرِثُني وأرِثُك، وتُطْلَبُ بي وأُطلَبُ بك، وتَعقِلُ عني وأعقِلُ عنك؛ فيكونُ للحَليفِ السُّدسُ مِن ميراثِ الحَليف، فنُسِخ. وعن النبيِّ ﷺ: أنه خَطَبَ يومَ الفتح، فقالَ: «ما كانَ مِن حِلْفٍ في الجاهليّةِ فتمسَّكوا به؛ فإنه لم يزِدْه الإسلامُ إلّا شدّةً، ولا تُحدِثوا حِلْفًا في الإسلام»، وعندَ أبي حَنيفة: لو أسلَمَ رَجلٌ على يدِ رجلٍ وتعاقَدا على أن يَتعاقَلا ويَتوارَثا؛ صحَّ عندَه، ووَرِثَ بحقِّ الموالاة خلافًا للشافعيِّ، وقيل: المُعاقَدة: التبنِّي. ومعنى (عاقدتْ أيمانُكم): عاقَدْتهم أيدِيْكم وماسَحْتُموهم. وقُرِئ: (عَقَّدتْ) بالتشديدِ والتخفيف، بمعنى: عقدتْ عُهودَهم أيمانُكم.

[﴿ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ بِمَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ وَبِمَآ أَنفَقُوا۟ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ ۚ فَٱلصَّٰلِحَٰتُ قَٰنِتَٰتٌ حَٰفِظَٰتٌ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ ٱللَّهُ ۚ وَٱلَّٰتِى تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَٱهْجُرُوهُنَّ فِى ٱلْمَضَاجِعِ وَٱضْرِبُوهُنَّ ۖ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا۟ عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيًّا كَبِيرًا﴾ ٣٤]

الوجهينِ الأوّلَيْنِ الضميرُ مختصٌّ بـ«الذين عاقَدَتْ»، وعلى هذا الوجهِ الفاءُ جزاءُ شَرطٍ مقدَّر، و«مِن»: صلةُ ﴿مَوَٰلِىَ﴾، أي: جعَلْنا لكلِّ موروثٍ وارِثًا حائزًا لتَركتِه، فقيل: مَن هم؟ قيل: ﴿ٱلْوَٰلِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَ﴾ والمعاقِدون، ثم قيل: وإذا كان كذلك ﴿فَـَٔاتُوهُمْ نَصِيبَهُمْ﴾.

قولُه: (وقُرِئَ: «عَقَّدَتْ» بالتشديد) وهي شاذّة[1]، «والتخفيف»: عاصمٌ وحمزةُ والكسائي، والباقونَ: (عاقَدَتْ) بالألف.

قولُه: (بمعنى: عَقَدتْ عهودَهم أيمانُكم) فحُذِفَ العهودُ، وأُقيمَ الضميرُ المضافُ إليه مقامَه، ثم حُذِفَ حذْفَه في القراءةِ الأخرى وهي: (عاقَدَتْ أيمانُكم)، أي: عاقَدتْهم أيديكم.

قولُه: (عهودَهم) أي: عهودَ الموالي، وهُو مفعولُ ﴿عَقَدَتْ﴾ وفاعلُه ﴿أَيْمَٰنُكُمْ﴾[2].

---

(١) انظر: «البحر المحيط» (٣: ٦٢١).

(٢) هذه الفقرة وردت في (ط) هنا، ووردت في غيرها من الأصول قبل الفقرة السابقة.

﴿قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ﴾: يقومونَ عليهنَّ آمِرينَ ناهِين كما يقومُ الولاةُ على الرَّعايا، وسُمُّوا «قَوْمًا» لذلك. والضميرُ في ﴿بَعۡضَهُمۡ﴾ للرجالِ والنساء جميعًا، يعني: إنما كانوا مُسيطِرينَ عليهنَّ بسببِ تفضيلِ اللّـهِ بعضَهم ـ وهُمُ الرِّجال ـ على بَعْض ـ وهُمُ النساء. وفيه دليلٌ على أنّ الولايةَ إنما تُستحَقُّ بالفضلِ لا بالتغلُّبِ والاستطالةِ والقَهْر، وقد ذَكَروا في فضلِ الرِّجالِ: العَـقْلَ، والحَـزْم، والعَزْم، والقوَّة والكِتابةَ في الغالب، والفُروسيَّة، والرَّمْي، وأنّ منهم الأنبياءَ والعُلماء، وفيهم الإمامةُ الكُبْرى والصُّغرى، والجِهادُ والأَذان، والخُطْبة، والاعْتِكاف، وتكبيراتُ التَّشريقِ عندَ أبي حَنيفة، والشهادةُ في الحُدود، والقِصاص، وزيادةُ السَّهم، والتَّعصيبُ في الميراث،

قولُه: (وسُمُّوا «قومًا» لذلك) الراغب: القوم: جماعةُ الرِّجال دونَ النِّساء؛ ولذلك قال تعالى: ﴿لَا يَسۡخَرۡ قَوۡمٞ مِّن قَوۡمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُواْ خَيۡرٗا مِّنۡهُمۡ وَلَا نِسَآءٞ مِّن نِّسَآءٍ﴾ [الحجرات: ١١]، قال الشاعر:

أقومٌ آلُ حِصْنٍ أم نساءُ[١]

وفي عامةِ التنزيل: أُريدوا به وبالنِّساء جميعًا، وحقيقتُه للـرِّجال لِـما نبَّه عليه قولُه عزَّ وجَلَّ: ﴿ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ﴾[٢].

قولُه: (مسيطرين) أي: متسلِّطين[٣].

قولُه: (وفيه دليل) يعني: في تعليل تَسلُّطِ الرجالِ على النِّساءِ بالأمرِ والنهي بقولِه: ﴿بِمَا فَضَّلَ ٱللَّهُ﴾، ﴿وَبِمَآ أَنفَقُواْ﴾ إدماجٌ لمعنى الإمامةِ الكبرى، نحوُه قولُه تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامٗاۖ قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِيۖ قَالَ لَا يَنَالُ عَهۡدِي ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [البقرة: ١٢٤].

قولُـه: (والحَمالةُ) وهِيَ الدِّيَةُ التي يتحمَّلُها الرجـل، ويَغرَمُها ويسعَى في تحصيلِها،

---

(١) لزهير بن أبي سلمى في «ديوانه» ص١٤.

(٢) «مفردات القرآن» ص٦٩٣.

(٣) هذه الفقرة وردت في (ط) هنا، ووردت في غيرها من الأصول قبل الفقرة السابقة.

والحَمالة، والقَسامة، والولايةُ في النِّكاح، والطَّلاق، والرَّجعة، وعددُ الأزواج، واليهم الانتِساب، وهم أصحابُ اللِّحى والعَمائم. ﴿وَبِمَآ أَنفَقُواْ﴾: وبسبب ما أخرجوا في نكاحهِنَّ من أموالِهم في المُهورِ والنفقات. ورُوِيَ أنَّ **سعدَ بنَ الرَّبيع ـ وكانَ نقيبًا من نُقَباءِ الأنصار ـ** نَشَزَتْ عليه امرأتُه حَبيبةُ بنتُ زيدِ بنِ أبي زُهير؛ فلَطَمَها، فانطلقَ بها أبوها إلى رسولِ الله ﷺ، وقال: أفرَشْتُه كَريمَتي فلَطَمَها، فقال: «لتَقْتَصَّ منه»،

و«القَسامة» هي الأيمان، يُقسم على الأولياءِ في الدَّم. **النِّهاية**: القَسامةُ بالفتح: اليمين، كالقَسَم، وحقيقتُها: أن يُقسِمَ مِن أولياءِ الدَّم خمسونَ نفرًا على استحقاقِهم دمَ صاحبِهم إذا وجَدوه قتيلًا بينَ قومٍ ولم يُعرَفْ قاتلُه، فإن لم يكونوا خمسينَ أقسَمَ الموجودونَ خمسينَ يمينًا، ولا يكونُ فيهم صَبيٌّ ولا امرأةٌ ولا مجنونٌ ولاعَبْد، أو يُقسِمُ بها المتَّهمونَ على نفي القتل عنهم، فإنْ حَلَفَ المدَّعُونَ استحقُّوا الدِّيَة، وإن حَلَفَ المتَّهمونَ لم تلزَمْهمُ الدِّيَة، وقد أقسَمَ يُقسِمُ قَسَمًا وقَسامةً: إذا حَلَفَ، وقد جاءت على بناءِ الغَرامةِ والحَمالة؛ لأنها تَلزَمُ أهلَ الموضعِ الذي يوجَدُ فيه القتيلُ، وفي حديثِ الحَسَن: «القَسامةُ جاهليّة»[1] أي: كان أهلُ الجاهليةِ يَدينُونَ بها، وقد قرَّرَها الإسلام.

قولُه: (**أنَّ سَعدَ بنَ الرَّبيع، وكان نقيبًا من نُقَباءِ الأنصار**). **الاستيعاب**: هُو سَعدُ بنُ الرَّبيعِ بنِ عَمْرِو بنِ أبي زُهَيرِ بنِ مالكِ الخَزْرجيُّ الأنصاريّ، عَقَبيٌّ بَدْريّ، وكان أحدَ نُقباءِ الأنصار، قُتلَ يومَ أُحُدٍ شهيدًا، بعثَ رسُولُ الله ﷺ أُبيَّ بنَ كعبٍ يأتيهِ بخبَرِه، قال: اذهَبْ فأقرِئْهُ منِّي السلام، وأخبِرْه أنِّي قد طُعِنتُ اثنتَيْ عشْرَة طعنةً، وأنِّي قد أُنفِذَتْ مَقاتلي، واقرأْ على قومي السلامَ وقُلْ لهم: يقولُ لكم سَعدٌ: اللهَ اللهَ! وما عاهَدتُم عليه رسُولَ اللّهِ ﷺ ليلةَ العقَبة، فواللّهِ ما لكم عندَ اللّهِ عُذرٌ إنْ خُلِصَ إلى نبيِّكم وفيكم عَيْنٌ تَطرِف[2].

---

(١) يعني أنَّ رسولَ الله ﷺ قد أمَرَّ القسامةَ على ما كانت عليه في الجاهلية. وحديثُ القسامة أخرجه مسلم (١٦٧٠) والنسائيُّ (٨: ٣٧٣) وغيرهما من حديثِ ميمونة زوج النبيِّ ﷺ.

(٢) «الاستيعاب» (٢: ٥٨٩) والحديثُ المذكور أخرجه الإمام مالك في «الموطأ» ص٣٤٨، وقال ابن عبد البرّ في «التمهيد»: لا أعرفُه مسندًا وهو محفوظٌ عند أهلِ السِّيَر.

فنَزلتْ؛ فقالَ ﷺ: «أرَدْنا أمرًا وأرادَ اللهُ أَمرًا، والذي أرادَ اللهُ خير»، ورُفِعَ القِصاص. واختُلِفَ في ذلك؛ فقيل: لا قصاصَ بينَ الرَّجلِ وامرأتِه فيما دونَ النَّفْس ولو شَجَّها، ولكن يجبُ العَقْل. وقيلَ: لا قصاصَ إلّا في الجَرْحِ والقَتْل، وأمّا اللَّطْمةُ ونحوُها فلا. ﴿قَـٰنِتَـٰتٌ﴾: مُطيعاتٌ قائماتٌ بما عليهنَّ للأزواج، ﴿حَـٰفِظَـٰتٌ لِّلۡغَيۡبِ﴾: الغَيْبُ: خلافُ الشَّهادة، أي: حافظاتٌ لمواجبِ الغَيْب إذا كانَ الأزواجُ غيرَ شاهِدِينَ لهنَّ حِفْظَهنَّ ما يجبُ عليهنَّ حفظُه في حالِ الغيبةِ مِنَ الفُروجِ والبيوتِ والأموال. وعن النبيِّ ﷺ: «خيرُ النساءِ امرأةٌ إن نَظَرْتَ إليها سَرَّتْك، وإن أَمَرْتَها أطاعَتْك، وإذا غِبْتَ عنها حَفِظتْك في مالِها ونفْسِها» وتَلا الآيَةَ. وقيل: ﴿لِّلۡغَيۡبِ﴾: لأَسرارِهم، ﴿بِمَا حَفِظَ ٱللَّهُ﴾: بما حَفِظهنَّ اللهُ حينَ أوصى بهنَّ الأزواجَ في كتابِه وأمَرَ رسولَه عليه الصلاة والسّلام فقالَ: «استوصُوا بالنِّساءِ خَيْرًا»؛ أو بما حَفِظهنَّ اللهُ وعَصَمَهنَّ ووفَّقَهنَّ لحفظِ الغَيْب؛ أو بما حَفِظهنَّ حينَ وَعَدَهنَّ الثوابَ العظيمَ على حفظِ الغيب،

قولُه: (لمَواجِب الغَيْب) قيل: المواجِبُ: جمعُ المُوجِب، والمرادُ بـ«موجِبِ الغَيْبِ»: ما يُوجبُه الغَيْب، أي: ما يجبُ المحافظةُ عليه في حالِ غَيْبةِ الزَّوج.

قولُه: (في مالِها) أرادَ في مالِك، ولـمّا كانت هي المُتصرِّفةَ فيه في حالِ الغَيْبة، وأنه ممّا يُنفَقُ عليها؛ كأنه مالُها، نحوُ قولِه تعالى: ﴿وَلَا تُؤۡتُواْ ٱلسُّفَهَآءَ أَمۡوَٰلَكُمُ﴾ [النساء: ٥] بعثًا لها على الحِفظ، أي: لِيَحفَظْنَ حِفظًا مثلَ حفظِ أموالِهنّ.

قولُه: (أو بما حَفِظَهُنَّ حينَ وعَدَهُنَّ الثوابَ) فسَّرَ الحفظَ بوجوهٍ ثلاث، أحَدُها: أنه مَجاز، من إطلاقِ السبَبِ على المسبَّب؛ لأنَّ الظاهرَ أن يُقال: حافظاتٌ للغيبِ بسببِ أنَّ اللهَ تعالى وَصَّى الأزواجَ بحِفظِهنَّ رعايةً لحقِّهنّ؛ فهُنَّ قَضَيْنَ حقَّ تلك النِّعمةِ بحفظِ غيبِ الأزواج، وعلى هذا يجوز أن يكون مشاكلةً لقوله تعالى: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠][1]، والثاني: أنه حقيقة، أي: حافظاتٌ للغيبِ لأنَّ اللهَ تعالى حَفِظَهنَّ من أن يَقَعْنَ في الذنبِ

---

(١) من قوله: «وعلى هذا يجوز أن يكون» إلى هنا أثبتناه من (ط).

وأوعدَهنَّ بالعذابِ الشَّديدِ على الخيانة. و«ما» مصدريَّة. **وقُرِئ: (بما حَفِظَ اللهَ) بالنصبِ على أنّ «ما» موصولةٌ**، أي: حافظاتٌ للغيبِ بالأمرِ الذي يَحفَظُ حقَّ اللّـهِ وأمانةَ الله؛ وهو التعفُّفُ والتحصُّنُ والشفقةُ على الرِّجالِ والنصيحةُ لهم. وقَرأَ ابنُ مسعود: **(فالصَّالحُ قَوانتُ حَوافظُ للغيبِ بما حَفِظَ اللهُ فأصلِحُوا إليهنّ)**. نُشوزُها **ونُشوصُها: أن تعصيَ زوجَها ولا تطمئنَّ إليه**، وأصلُه الانْزِعاج. ﴿فِي ٱلْمَضَاجِعِ﴾:

وعَصَمَهُنَّ، فقولُه: «وعَصَمَهُنَّ» عطفٌ تفسيريّ. وثالثُها: أنه مِن بابِ الكناية، أي: أنهنَّ حافظاتٌ للغيبِ لأنَّ اللهَ تعالى وَعَدَهُنَّ الثوابَ عليه؛ ولذلك سَعَيْنَ في حفظِ الغَيْب، كأنه قيل: احفَظْنَ الغَيبَ حتَّى لا أُضيعَ أجرَكُنَّ لِما يَلزَمُ من عدمِ ضَياعهنَّ إيتاء أجورِهنّ.

قولُه: **(وقرئَ: (بما حَفِظَ اللهَ) بالنَّصبِ[1] على أنَّ «ما» موصولةٌ)** قال أبو البقاء: «ما» على قراءةِ النَّصبِ بمعنى الذي، أو نكرةٌ والمضافُ محذوف، والتقدير: بما حَفِظَ اللهَ أو دِينَ الله، وقال قومٌ: هي مَصْدريّة، والتقديرُ: بحِفظِهنَّ اللهَ، وهذا خطأ؛ لأنّه إذا كان كذلك خَلا الفعلُ عن ضميرِ الفاعل؛ لأنَّ الفاعلَ هنا جمعُ المؤنَّث، فكان يجبُ أن يكونَ بما حَفِظْنَ اللهَ، وقد صَوَّبَ هذا القولَ وجعَلَ الفاعلَ فيه للجِنس، وهُو مفردٌ مذكَّر، فلا يظهَرُ له ضمير[2].

قولُه: **(فالصَّالحُ قوانتُ حَوافظُ للغيب... فأصلِحوا إليهنَّ)**. **الأساس**: ومنَ المجاز: وأصلَحَ إلى دابّتِه: أحسَنَ إليها وتَعهَّدَها.

وفي هذه القراءةِ[3] إيذانٌ بأنّ الآيَةَ فيها إجمالٌ وتفصيل، فالمجمَلُ قولُه: ﴿ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ﴾، وتفصيلُه: فالصالحاتُ، وقولُه: ﴿وَٱلَّٰتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ﴾، وأنَّ قولَه: في هذه القراءة: «فأصلِحوا إليهنَّ» مقابلٌ لقولِه: ﴿فَعِظُوهُنَّ﴾، يعني: قُومُوا عليهنَّ، فاللاتي صَلَحَتْ، فأحسِنوا إليهِنَّ، واللاتي نشَزَتْ فعِظُوهُنَّ، واضرِبُوهُنّ.

قولُه: **(ونُشوصُها)**. **الجوهري**: نشصَتِ المرأةُ مِن زوجِها، مثلُ نشَزَت، فهِي ناشِزٌ

---

(١) انظر «المحتسب» (١: ٢٩٠) و«البحر المحيط» (٣: ٦٢٥).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٥٤).

(٣) انظر: «المحتسب» (١: ٢٨٨).

في المَراقد، أي: لا تُداخِلوهنَّ تحتَ اللُّحُف، أو هي كِنايةٌ عن الجِماع. وقيلَ: هو أن يُولِّيَها ظَهْرَه في المَضْجع. وقيل: ﴿فِي ٱلْمَضَاجِعِ﴾: في بيوتِهنَّ التي يَبِتْنَ فيها، أي: لا تبايِتُوهنَّ. وقُرِئ: (في المَضْجَع)، و(في المُضْطَجَع)؛ وذلكَ لتعرُّفِ أحوالِهنَّ وتحقُّقِ أمْرِهنَّ في النُّشوز، أَمَرَ بوعظِهنَّ أوّلًا، ثُمَّ بهجرانهنَّ في المضاجع، ثُمَّ بالضَّرْبِ إن لمْ يَنْجَعْ فيهنَّ الوعظُ والهِجْران.

وناشِص، ونشَصْتُ عن بلدي: انزعَجْت. الراغب: النَّشْزُ: المرتفعُ من الأرض، ونشَزَ فلانٌ: إذا قَصَدَ نَشْزًا، ومنه: نَشَزَ فلانٌ[1] عن مقَرِّه، ويُعبَّرُ عن الإحياءِ بالنَّشْزِ والإنشازِ لكونِه ارتفاعًا بعدَ اتّضاع، ونُشوزُ المرأة: بُغضُها لزَوجِها ورفعُ نفسِها عن طاعتِه وعينُها إلى غيرِه[2].

قولُه: (أمرَ بوَعْظهنَّ) جملةٌ مستأنَفةٌ على سبيلِ البيان، لقولِه: «وذلك لتُعرَفَ أحوالُهنَّ»؛ لأنَّ المشارَ بها تلك المأموراتُ التي تضمَّنَها قولُه تعالى: ﴿وَٱلَّٰتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ﴾ إلى قولِه: ﴿وَٱضْرِبُوهُنَّ﴾.

الانتصاف: الترتيبُ الذي أشارَ إليه الزمخشَريُّ غيرُ مأخوذٍ من الآية؛ لأنَّها واردةٌ بواوِ العطف، وإنَّما استُفيدَ من أدِلّةٍ خارجيّة[3]. وقلتُ: ما أظهَرَ دَلالةَ الفاءِ في قولِه: ﴿فَعِظُوهُنَّ﴾ عليه! وكذا قضيةُ الترتيبِ في الرِّفق والنَّظم، فإنَّ قولَه: ﴿فَٱلصَّٰلِحَٰتُ﴾ وقولَه: ﴿وَٱلَّٰتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ﴾ تفصيلٌ لما أُجمِلَ في قولِه: ﴿ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ﴾، كما سبَقَ، أخبرَ اللهُ تعالى بتفضيلِ الرِّجال على النِّساء، وقِوامِهم عليهِنَّ، ثُم فصَّلَ النِّساءَ قسمَيْن: إمّا أنهنَّ قانِتاتٌ صَالحاتٌ يحفَظْنَ أزواجَهنَّ في الحضورِ والغَيْبة؛ فعلى الرجالِ الشفَقةُ عليهِنَّ والنصيحةُ لهُنَّ، وإمَّا أنهنَّ ناشِزاتٌ غيرُ مُطيعات؛ فعلى الرجالِ الترفُّقُ بهنَّ أولًا بالوَعْظِ والنصيحة، فإن لم ينجَع الوعظُ فيهنَّ، فبالهِجرانِ والتفرُّق

---

(١) قوله: «إذا قصد نشزاً، ومنه: نشز فلان» ساقط من (ط).
(٢) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ٥٤١)، وانظر: «مفردات القرآن» ص٨٠٦.
(٣) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (١: ٥٠٧).

وقيلَ: مَعْناه: أكرِهُوهنَّ على الجِماعِ واربِطوهنَّ، هَجَرَ البعيرَ: إذا شدَّه **بالهِجار**، وهذا مِن تفسيرِ الثُّقلاء! وقالوا: يجبُ أن يكونَ ضَرْبًا غيرَ مبرِّح؛ لا يجرحُها، ولا يكسرُ لها عَظْمًا، ويجتنبُ الوجه، وعن النبيِّ ﷺ: «علِّقْ سَوْطَك حيثُ يَراه أهلُك»، وعن أسماءَ بنتِ أبي بكرِ الصِّدِّيق رَضِيَ الله عنهما: كنتُ رابعةَ أربعِ نسوةٍ عندَ الزُّبيرِ ابنِ العوَّام، فإذا غَضِبَ على إحْدانا ضَرَبَها **بعُودِ المِشْجَبِ** حتى يكسرَه عليها. ويُروى عن الزُّبيرِ أبياتٌ:

ولولا بَنُوها حَوْلَهَا لَخَبَطْتُها

﴿فَلَا تَبْغُواْ عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا﴾: فأَزيلوا عنهنَّ التعرُّضَ بالأذى والتوبيخِ **والتجنِّي**،

في مَضاجِعِهنَّ ثانيًا، ثُم التأديبِ بالضَّرب؛ لأنَّ المقصودَ الإصلاحُ والدخولُ في الطاعة؛ لقولِه: ﴿فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ﴾، فرتَّبَ الوعظَ على الخَوْف منَ النُّشوز، فلا بدَّ من تقديمِه على قرينَيْه، ومنه نبَّه على ترتيبِ قرينَيْه.

قولُه: (**بالهِجار**). **الأساس**: الهِجارُ: حبلٌ يَشُدُّ بِهِ يدَه إلى رجلِه، يُخالفُ الشِّكال.

قولُه: (**بُعود المِشجَب**). **النهاية**: المِشجَبُ ـ بكسرِ الميمِ وفتحِ الجيم ـ: عِيدانٌ تُضَمُّ رؤوسُها ويُفرَّجُ بينَ قَوائمِها، وتوضَعُ عليها الثيابُ، وقد تُعلَّقُ عليها الأسقِيَـةُ لتبريدِ الماء.

قولُه: (**ولولا بَنوها حولَها لَخَبطتُها**)، تمامُه:

كخَبطةِ فَرُّوجٍ ولم أتلعثَمِ[١]

خَبطتُ الشجرَ خَبْطًا: إذا ضرَبتَها بالعَصا ليَسقُطَ ورَقُها، يَتلعثَمُ الرجلُ في الأمر: إذا تمكَّثَ فيه وتأنَّى.

قولُه: (**والتجنِّي**) **الجوهري**: التجنِّي: التجرُّم، وهُو أن يَدَّعي عليك ذنبًا لم تفعَلْه.

---

(١) للزبير بين العوام رضي الله عنه. انظر: «شواهد الكشَّاف» (١: ٥٠٧) و«مغني اللبيب» لابن هشام ص٥٦٣.

وتوبُوا عليهنَّ، واجعَلُوا ما كانَ منهنَّ كأنْ لم يكُنْ بعدَ رجوعِهنَّ إلى الطاعةِ والانقيادِ وتَرْكِ النُّشوز. ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيًّا كَبِيرًا﴾ فاحذَرُوه، واعلَمُوا أنَّ قدرتَه عليكم أعظمُ مِن قُدْرتِكم على مَن تحتَ أيديكم. ويُروى: أن أبا مَسْعود الأنصاريَّ رَفَعَ سَوْطَه ليضربَ غلامًا له، فبَصُرَ به رسولُ الله ﷺ، فصاحَ به: «أبا مَسْعود! لَلّـهُ أقدرُ عليكَ منكَ عليه»، فرمى بالسَّوطِ وأعتقَ الغلام.

أوْ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيًّا كَبِيرًا﴾ وإنكم تعصُونه على علوِّ شأنِه وكبرياءِ سُلطانِه، ثُمَّ تتوبونَ فيتوبَ عليكم، فأنتم أحقُّ بالعفوِ عمَّن يَجْني عليكم اذا رَجَع.

[﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَٱبْعَثُوا۟ حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِۦ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَآ إِن يُرِيدَآ إِصْلَٰحًا يُوَفِّقِ ٱللَّهُ بَيْنَهُمَآ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا﴾ ٣٥]

﴿شِقَاقَ بَيْنِهِمَا﴾ أصلُه: شقاقًا بينهما، فأُضيفَ الشقاقُ إلى الظرفِ على طريقِ الاتِّساع، كقوله: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [سبأ: ٣٣] وأصلُه: بلْ مكرٌ الليلَ والنهارَ؛ أو على أنْ جُعِلَ البَيْنُ مُشاقًّا، والليلُ والنهارُ ماكرَيْن على قولِهم: نهارُك صائم. والضميرُ للزوجَيْن، ولمْ يَجْرِ ذكرُهما؛ لجَرْيِ ذِكْرِ ما يدلُّ عليهما؛ وهوَ الرِّجالُ والنساء.

قولُه: (ويُروَى: أنَّ أبا مسعودٍ الأنصاريَّ) الحديث من روايةِ مسلم وأبي داودَ والترمذي: كنتُ أضرِبُ غُلامًا لي بالسَّوط، فسَمِعتُ صَوتًا من خَلفي: «اعلَمْ أبا مسعود»، فلم أفهَمِ الصوتَ منَ الغضَب، فلمّا دَنا منّي فإذا هُو رسُولُ الله ﷺ يقولُ: «اعلَمْ أبا مسعود، اللهُ أقدَرُ عليكَ منكَ على هذا الغلام»، فسَقَطَ مِن يدي السَّوطُ، فقلتُ: يا رسُولَ الله، هُو حُرٌّ لوجهِ الله، فقال: «أمَا لو لم تفعَلْ للَفحَتْكَ النار»[1].

قولُه: (جُعل البين مُشاقًّا). مُشاقًّا: اسمُ فاعل، نحوُ: مختار، ونحوُه قولُه تعالى: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ٩٤] برَفْع «بين».

---

(١) أخرجه مسلم (١٦٥٩) وأبو داود (٥١٥٩) والترمذيُّ (١٩٤٩) وهو في «الأدب المفرد» للبخاريّ (١٧١).

﴿حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِۦ﴾: رَجلًا مَقنعًا رِضًا يَصلحُ لِحُكومةِ العَدْلِ والإصلاحِ بينَهما، وإنما كانَ بعثُ الحكمَيْنِ مِن أهلِهما؛ لأنّ الأقاربَ أعرفُ ببوَاطِنِ الأحوالِ وأطلَبُ للصَّلاحِ، وإنما تسكنُ إليهم نفوسُ الزوجَيْنِ وتُبرِّزُ إليهم ما في ضمائرِهما مِن الحبِّ والبغضِ وإرادةِ الصُّحبةِ والفُرقة وموجباتِ ذلكَ ومقتضياتِه، وما يَزْوِيانِه عن الأجانبِ ولا يُحِبّان أنْ يَطَّلِعوا عليه. فإن قلتَ: فهلْ يَلِيانِ الجمْعَ بينَهما والتفريقَ إن رَأيَا ذلك؟ قلتُ: قد اختُلِفَ فيه؛ فقيلَ: ليسَ إليهما ذلكَ إلّا بإذْنِ الزوجَيْنِ؛ وقيلَ: ذلكَ إليهما، وما جُعِلا حَكمَيْنِ إلّا وإليهما بناءُ الأمرِ على ما يَقْتضِيه اجتهادُهما. وعن عَبِيدةَ السَّلْمانيِّ: شهدتُ عليًّا رَضِيَ اللهُ عنه وقد جاءتْه امرأةٌ وزوجُها ومعَ كلِّ واحدٍ منهما فِئامٌ مِنَ الناس، فأَخرجَ هؤلاءِ حَكَمًا وهؤلاءِ حَكَمًا، فقالَ عليٌّ رَضِيَ الله عنه

قولُه: (رجلًا مَقْنَعًا رَضًا). الأساس: فلانٌ لنا مَقْنَعٌ رِضًا، أي: مَقْنَعٌ بقولِه وقضائه، وشاهدٌ مَقْنَع، وشهودٌ مَقانع.

قولُه: (ذلك إليهما) قال القاضي: قال مالكٌ: لهُما أن يَتخالَعا إن وَجدا الصلاحَ فيه[1]، قلتُ: وَينصُرُه تكريرُ ذكْرِ الحكَمَيْنِ في التنزيلِ ومتعلِّقِهما وإن لم يُقل: حكَمَيْنِ مِن أهلَيْهما، وهو أخصَر.

قولُه: (وعن عَبِيدة السَّلْمانيِّ) بفتحِ اللامِ في روايةِ الكتاب، وفي «جامع الأصول»[2]: هُو جاهليٌّ إسلاميّ، أسلَمَ قبلَ وفاةِ النبيِّ ﷺ ولم يلقَهُ، سَمعَ أكابرَ الصّحابةِ، واشتُهِرَ بصُحبةِ عليٍّ رَضِيَ الله عنه. عَبِيدة: بفَتحِ العَيْنِ وكسرِ الباءِ الموحَّدة وسكونِ الياء، والسَّلْمانيُّ: بفتحِ السِّين المهمَلة وسكونِ اللامِ والنون[3].

قولُه: (فِئامٌ منَ الناس) فئام: جماعة، ولا واحدَ له من لَفْظِه، النِّهاية: الفِئامُ مهموز: الجماعةُ الكثيرة.

---

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ١٨٦).

(٢) في (ص) و(غ): «الجامع».

(٣) «جامع الأصول» (١٢: ٦٩٦).

للحَكمَيْن: أتدرِيانِ ما عَلَيْكما؟ إنّ عليكما إن رأيتُما أن تُفرِّقا فرَّقْتُما، وإن رأيتُما أن تَجمَعا جَمَعتُما، فقالَ الزوجُ: أمّا الفُرقةُ فلا، فقالَ عليٌّ: كَذَبَ، واللّهِ لا تَبرَحُ حتى تَرضى بكتابِ اللّهِ لكَ وعليك، فقالت المرأةُ: رضيتُ بكتابِ اللّهِ لي وعَليَّ. وعن الحَسَن: يَجْمعانِ ولا يُفرِّقان. وعن الشَّعْبيِّ: ما قضى الحَكَمانِ جاز. والألِفُ في ﴿إِن يُرِيدَآ إِصۡلَٰحٗا﴾ ضمير الحَكَمَيْن، وفي ﴿يُوَفِّقِ ٱللَّهُ بَيۡنَهُمَآ﴾ للزوجَيْن؛ أي: إن قَصَدا إصلاحَ ذاتِ البَيْن، وكانت نيَّتُهما صحيحةً، وقلوبُهما ناصحةً لوجهِ الله؛ بُورِكَ في وَساطتِهما، وأَوقَعَ اللهُ بطِيْبِ نفْسِهما وحُسنِ سَعْيِهما بينَ الزوجَيْن الوِفاقَ والأُلْفة، وألقى في نفوسِهما المودَّة والرَّحمة. وقيلَ: الضَّميرانِ للحَكمَيْن، أي: إن قَصَدا إصلاحَ

قولُه: (كَذَبَ، واللّهِ لا تبرَحُ) فيه التفات. قالَ الزجاج: على الحَكَمَينِ أن يقصِدا الإصلاح، وليس لهُما طلاقٌ ولا إقرار، وما فعَلَ عليٌّ رَضِيَ الله عنه فهو فعلٌ للإمام، وللإمام أن يفعَلَ ما رَأى فيه؛ فعليٌّ وكَّلَهُما فيه وأولاهُما ذلك[1]. وفي «المعالم»: أصَحُّ القولَيْن: أنَّ بَعْثَ الحكَمَينِ على رضاهما، فيتوقَّفُ التطليقُ على رضاه، والاختلاعُ بمالِها على رضاها، وعليه أصحابُ الرأي، لقولِ عليٍّ رَضِيَ اللهُ عنه ـ حينَ قالَ الزوجُ: أمَّا الفُرقةُ فلا ـ: كذَبْتَ حتَّى تُقِرَّ بمثلِ الذي أقَرَّتْ به؛ فثَبَتَ أنَّ تقييدَ الأمرِ موقوفٌ على رضاه. والقولُ الثاني: أنْ لا يتوقَّفَ على رضاهما كالحاكمِ يَحكُمُ على الخصمَيْنِ بلا رِضاهما، ومَن قال بهذا قال: ليس المرادُ بقولِه للرجُل: «حتَّى تُقِرَّ» أنَّ رضاه شَرْط؛ بل معناه: أنَّ المرأةَ رَضِيَتْ بما في كتابِ الله، فقال الرجُل: أمَّا الفُرقةُ فلا، يعني: ليستِ الفُرقةُ في كتابِ الله؛ فقال عليٌّ رَضِيَ الله عنه: كذَبْتَ؛ حيثُ أنكَرْتَ وقلتَ: إنَّ الفُرقةَ ليست في كتابِ الله؛ فإنَّ قولَه: ﴿يُوَفِّقِ ٱللَّهُ بَيۡنَهُمَآ﴾ يشتمِلُ على الفِراقِ وغيرِه؛ لأنَّ التوفيقَ أن يَخرُجَ كلُّ واحدٍ منهما من الوِزْر؛ وذلك يكونُ تارةً بالفِراق، وتارةً بصَلاحِ حالِهما في الوَصْلة. هذا معنى كلام «المعالم»[2].

قولُه: (الضميرانِ للحَكَمَين). قالَ الإمام: وهاهُنا قِسمٌ رابع: وهُو أنَّ الأولَ للزَّوجَيْنِ

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٤٠).

(٢) «معالم التنزيل» (٢: ٢١٠) ولتمام الفائدة انظر: «تفسير الطبري» (٦: ٧١٨).

ذاتِ البَيْنِ والنصيحةَ للزوجَيْن يوفِّقِ اللهُ بينَهما، فيتَّفِقانِ على الكلمةِ الواحدة، ويتسانَدانِ في طَلَبِ الوِفاقِ حتى يحصُلَ الغرضُ ويَتمَّ المُراد. وقيلَ: الضَّميران للزوجَيْن، أي: إن يُريدا إصلاحَ ما بينَهما، وطَلَبا الخيرَ، وأن يزولَ عنهما الشِّقاقُ يَطْرَحِ اللهُ بينهما الأُلفةَ، وأبْدَلَهما بالشِّقاقِ وِفاقًا، وبالبغضاءِ مودَّة. ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا﴾: يعلمُ كيفَ يُوفِّقُ بين المُختلفَيْن ويُجمَعُ بين المُفترِقَيْن. ﴿لَوْ أَنفَقْتَ مَا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مَّآ أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ﴾ [الأنفال: ٦٣].

[﴿وَٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا ۖ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا وَبِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْجَارِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْجَارِ ٱلْجُنُبِ وَٱلصَّاحِبِ بِٱلْجَنۢبِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا﴾ ٣٦]

﴿وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا﴾ وأحسِنوا بهما إحسانًا، ﴿وَبِذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾: وبكلِّ مَن بينَكم وبينَه قُرْبى مِن أخٍ أو عمٍّ أو غيرِهما، ﴿وَٱلْجَارِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾: الذي قَرُبَ جِوارُه، ﴿وَٱلْجَارِ ٱلْجُنُبِ﴾: الذي جِوارُه بَعيد، وقيلَ: الجارُ القَريب: النَّسيب، والجارُ الجُنب: الأجنبيُّ، وأُنشِدَ لبَلْعاءَ بنِ قَيْس:

لا يَجْتَوِينا مُجاوِرٌ أبدًا ... ذُو رَحِمٍ أو مُجاوِرٌ جُنُبُ

والثانيَ للحَكَمَيْن، أي: إنْ يُرِدِ الزوجانِ إصلاحًا يوفِّقِ اللهُ بينَ الحكَمَيْنِ إصلاحًا حتَّى يعمَلا بالصَّلاح[1].

وقالَ القاضي: وفيه تنبيهٌ على أنَّ مَن أصلَحَ نيتَه فيما يتَحرَّاه، أصلَحَ اللهُ مُبتَغاه[2].

قولُه: (وأحسِنوا بهما). الأساس: أحسَنَ إلى أخيه وأحسَنَ به.

قولُه: (لا يَجْتَوينا) البيت، أي: لا يُكرِهُنا، مِن: اجتوَيْتُ البلاد: إذا كَرِهتَها.

---

(١) «مفاتيح الغيب» (١٠: ٧٥).

(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ١٨٦).

وقُرئ: (والجارَ ذا القُرْبى) نصبًا على الاختصاص، كما قُرِئ: (حافِظوا على الصلواتِ والصلاةَ الوسطى) [البقرة: ٢٣٨]؛ تنبيهًا على عِظَمِ حقِّه؛ لإدلائه بحقَّي الجوارِ والقُرْبى.

﴿وَٱلصَّاحِبِ بِٱلْجَنۢبِ﴾: هو الذي صَحِبَك بأن حَصَلَ بجَنْبِك؛ إمّا رفيقًا في سَفَر، وإمّا جارًا مُلاصِقًا، وإمّا شريكًا في تعلُّم عِلْمٍ أو حِرْفة، وإمّا قاعدًا إلى جَنْبك في مجلسٍ أو مسجدٍ، أو غيرَ ذلك مِن أدنى صُحبةِ التأمتْ بينَك وبينَه، فعليكَ أن تَرْعى ذلك الحقَّ ولا تنساهُ، وتجعَلَه ذريعةً إلى الإحسان. وقيلَ: الصاحبُ بالجَنْب: المرأة، ﴿وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ﴾: المسافرُ المنقطَعُ به، وقيل: الضيف. والمختال: التيّاه الجهول الذي يتكبّر عن إكرامِ أقاربِه وأصحابِه ومماليكه، فلا يَتَحفَّى بهم، ولا يلتفتُ إليهم. وقُرِئ: «والجار الجَنْب» بفتحِ الجيمِ وسكونِ النّون.

قولُه: (أو غَيْرَ ذلك مِن أدنَى صُحبةِ التأمَتْ)، «أو غَيْرَ» عطفٌ على المنصوبات. وقولُه: «مِن أدنَى صُحبة» وصْفٌ له، ومِن: ابتداءٌ أو بيان، أي: غيرَ ذلك كائنًا أو حاصلًا مِن أدنَى صُحبة، يعني: في تقييدِ ﴿وَٱلصَّاحِبِ بِٱلْجَنۢبِ﴾ تعميمُ معناه، وأُريدَ بِهِ أصلُ الاستعمالِ لا المتعارَفُ المشهور؛ لأنهُ لا يقال عُرفًا: هو صاحبُ فلانٍ، إلّا إذا رافَقه والتزَمَه، أو وافَقَه في مذهبٍ؛ فهذا القَيْدُ نحوُ القيدِ ﴿فِي ٱلْأَرْضِ﴾ لـ﴿دَآبَّةٍ﴾ في قولِه تعالى: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ٣٨] ونظيرٌ لـ﴿طَٰٓئِرٍ﴾ في قولِه: ﴿وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾.

قولُه: (المُنقَطَع به) الجوهري: وانْقُطِعَ به فهُو مُنقَطَعٌ به؛ إذا عَجَزَ عن سفَرِه من نفقةٍ ذهَبت، أو قامت عليه راحلتُه، أو أتاهُ أمرٌ لا يَقدِرُ أن يتحرَّك.

قولُه: (فلا يتَحفَّى بهم ولا يلتفتُ إليهم) أي: لا يتلطَّفُ بهم ولا يَرحَمُهم.

قولُه: (وقرئَ: «والجارِ الجَنْب»)[1] أي: الجارِ ذي الجَنْب، أي: الملتصِق دارُه بجَنْبِ

---

(١) انظر: «البحر المحيط» (٣: ٦٣٢).

[﴿ ٱلَّذِينَ يَبۡخَلُونَ وَيَأۡمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلۡبُخۡلِ وَيَكۡتُمُونَ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضۡلِهِۦۗ وَأَعۡتَدۡنَا لِلۡكَٰفِرِينَ عَذَابٗا مُّهِينٗا ﴾ ٣٧]

﴿ ٱلَّذِينَ يَبۡخَلُونَ ﴾: بدلٌ من قولِه: ﴿مَن كَانَ مُخۡتَالٗا فَخُورًا ﴾ [النساء: ٣٦]، أو نصبٌ على الذَّمِّ، ويجوزُ أن يكونَ رفعًا عليه، وأن يكونَ مبتدأً خبرُه محذوف، كأنه

دارِك. الجوهري: قعَدتُ إلى جَنْبِ فُلانٍ وإلى جانِبِ فُلانٍ بمعنًى، وهذه القراءةُ تنصُرُ قولَ مَن قال: الجار القريب النسَبِ والجار الأجنبيّ.

قولُه: (وأن يكونَ مبتدأً خبرُه محذوف)، فإن قلتَ: ما الفَرقُ بين هذا، وأن يكونَ خبرَ مبتدإٍ محذوفٍ كما عليه الوجهُ الثاني؟ قلتُ: على الثاني يتّصلُ بقولِه: ﴿مُخۡتَالٗا فَخُورًا ﴾ محكومٌ عليهم بأنَّهم همُ الذين لا يُحبُّهم الله، وهُو أبلغُ منَ البدَل؛ لِـما يؤذِنُ بأنَّ البُخلَ أخسُّ[1] أوصافِهم، وهُو الذي حمَلَهم على أن تكبَّروا عن إكرام أقارِبهم وأصحابهم، وأنهم معروفونَ مشهورونَ بكونِهم مُختالِينَ فَخورِين؛ لِـما تَقرَّرَ أنَّ النَّصبَ أوِ الرفعَ على المدحِ أو الذمِّ يقتضي أن يكونَ الموصُوفُ مشهورًا معروفًا، والصِّفةُ صالحةً للمدحِ أو للذم. وعلى أن يكونَ مبتدأً خبرُهُ محذوف، والجملةُ مُنقطعةٌ عمّا قبلَها جيءَ بها مُستطردةً لحكايةِ مَن يمنَعُ إحسانَه عنِ الوالدَيْنِ والأقرَبِين، والوجهُ الاتصال؛ لأنَّ قولَه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ مُخۡتَالٗا فَخُورًا ﴾ تذييلٌ لقولِـه: ﴿وَٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗاۖ وَبِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ إِحۡسَٰنٗا ﴾، وقـد رَمَـزَ إليه تفسيـرُه «المختال» بـ«التّيَّاه: الجهُولِ الذي يتكبَّـرُ عن إكرام أقارِبه»، ثُم لا بدَّ منَ انضمامِ قولِه: ﴿ ٱلَّذِينَ يَبۡخَلُونَ ﴾ ليتِمَّ به المقصودُ، ولو جعَلَ ﴿وَٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُمۡ رِئَآءَ ٱلنَّاسِ وَلَا يُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۗ ﴾ [النساء: ٣٨] عطفًا على ﴿ ٱلَّذِينَ يَبۡخَلُونَ ﴾؛ لِيَدخُلَ معنى قولِه: ﴿وَٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗاۖ ﴾ [النساء: ٣٦] في معنى المذيَّل ـ لَـيَكمُلَ النظمُ ويَبلُغَ الغايةَ، ويؤيِّدُه قولُه بعدَ هذا: «﴿وَٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ ﴾، قيل: نزَلتْ في مشرِكي قريش»[2].

وقولُه: «حيثُ حمَلَهم على البُخلِ والرِّياء» جعَلَهما وَصْفَيْنِ لموصُوفٍ واحد، والواوُ

---

(١) في (ط): «أخصّ من».

(٢) انظر: «مفاتيح الغيب» (١٠: ٧٩).

قيلَ: الذين يبخلونَ ويفعلونَ ويصنعونَ أحقّاءُ لكلِّ ملامة. وقُرِئ: ﴿بِٱلْبُخْلِ﴾ بضمِّ الباءِ، وفتحها، وبفتحتين، وبضمتين، أي: يبخلون بذاتِ أيديهم، وبما في أيدي غيرِهم، فيأمرونَهم بأن يبخلوا به مقتًا للسّخاء ممّن وَجَد. وفي أمثالِ العرب: أبخلُ من الضَّنينِ بنائلِ غيرِه، قال:

وإنّ امرأً ضَنّتْ يداه على امرئٍ ... بنيلِ يدٍ من غيرِه لَبخيلُ

توسَّطتْ بينَهما؛ ليَدُلَّ على أنّهم جامِعونَ بينَ وَصْفَين كلٌّ واحدٍ منهما مستقِلٌّ في الرَّذالة، وأيضًا، المُرائي لا يكونُ إلّا فَخُورًا؛ فكان الذهابُ إلى العطفِ على ﴿ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ﴾ واتصالُه بقولِه: ﴿كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا﴾ أحرَى، فإن قُلتَ: هل يَجوزُ في الموصُولِ الأولِ القَطعُ للاستئناف؟ قلتُ: لا يَحسُنُ ذلك الحُسْن؛ لأنّه لا يَخلو من أن يكونَ استئنافًا بإعادةِ اسمٍ من استُؤنِفَ عنهُ الحديثُ أو صفتُه، والأولُ ظاهرُ البُطلان؛ لأنَّ «الذي» وُضِعَ وَصْلةً إلى وَصْفِ المعارِفِ بالجُمل، والثاني يوجبُ أن يكونَ الموصُوفُ بحيثُ يُنبئُ عن الوَصْف؛ ليكونَ ذَريعةً لبيانِ الموجبِ ليصحَّ التعليلُ به، كقولِه تعالى: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٢-٣]، ولا دَلالةَ في قولِه: ﴿مُخْتَالًا فَخُورًا﴾ على هذا الوَصْف، بل فيه ما يدفَعُه؛ لأنَّ التيّاهَ الفَخُورَ أغلبُ ما يكونُ جَوادًا، اللّهم إلّا أن يقال: إنّ قولَه: ﴿مَن كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا﴾ ـ لـمّا كان تذييلًا للكلامِ السابقِ أو استئنافًا ـ تضَمَّنَ معنى البُخلِ الذي يُعطيه قولُه: ﴿وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا﴾ إلى آخِره، وهذا لا يَصيرُ إليه صاحبُ ذَوْق.

قولُه: (قُرِئ: ﴿بِٱلْبُخْلِ﴾ بضمِّ الباء)[1]: كلُّهم إلاّ حمزةَ والكسائيّ، وبفَتحِها وسكون الخاء: شاذّ، وبفتحتين: حمزة والكسائي، وبضمّتَيْن: شاذ[2].

قولُه: (وإنّ امرأً ضَنّتْ يداهُ على امرئٍ) البيت[3]، يَداهُ: عبارةٌ عن جمُلتِه، كقولِه تعالى:

---

(١) انظر: «الكشف من وجوه القراءات السبع» (١: ٣٨٩).

(٢) من قوله: «وبفتحتين» إلى هنا أثبتناه من (ط).

(٣) لأبي تمام في «ديوانه» بشرح التبريزي (٤: ٤٨٦).

ولقد رأينا ممن بُلِيَ بداءِ البخل مَن إذا طَرَقَ سمعَه أنّ أحدًا جادَ على أحدٍ **شَخَصَ** به، وحلَّ **حُبْوَتَه**، واضطربَ ودارتْ عيناه في رأسِه، كأنما نُهِبَ رَحْلُه، وكُسِرَتْ خِزانته؛ ضَجَرًا من ذلكَ، **وحسْرةً على وجودِه!** وقيل: هم اليهودُ، كانوا يأتونَ رجالًا من الأنصارِ **يتنصَّحونَ** لهم ويقولون: لا تنفقوا أموالَكم؛ فإنا نخشى عليكم الفقر، ولا تدرونَ ما يكون؟ **وقد عَابَهم الله بكتمانِ نعمةِ اللّهِ** وما آتاهم من فَضْلِ الغنى والتفاقُرِ إلى الناس. وعن النبيّ ﷺ «**إذا أنعمَ اللهُ على عبدٍ نعمةً** أحَبّ

﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ﴾ [المسد: ١]، قال: جُعِلَتْ يداهُ هالكتَيْنِ، والمرادُ هلاكُ جُملتِه، الجوهري: قولُهم: هذا كما قَدَّمت يَدَاك، وهذا ما جَنتْ يَداك، أي: جنيتَهُ أنت. يقول: إنِ امرُؤٌ ضَنَّ على امرئٍ بسببِ نائلِ غيرِه، لَشديدُ البُخل.

قولُه: (**شَخَصَ به**). **الجوهري**: يقالُ للرجلِ إذا وَردَ عليه أمرٌ أقلقَه: شَخَصَ به.

قولُه: (**حَلَّ حُبْوَتَه**). **النهاية**: الاحتباءُ: هُو أن يَضُمَّ الإنسانُ رِجلَيْه إلى بطنِه بثوبٍ ويجمَعَهما معَ ظهرِه، ويَشُدَّه عليها، وقد يكونُ الاحتباءُ باليدَيْن؛ فهو كنايةٌ عنِ الاضطرابِ والقلقِ والانزعاج؛ لأنَّ المحتبيَ متمكِّنٌ مطمئنٌّ ساكن.

قولُه: (**وحَسْرةً على وجودِه**) أي: وجودِ الجُود، دَلَّ بقولِه أولًا: «مَقْتًا للسَّخاءِ ممَّن وَجَدَ»، وآخراً: «وحَسْرةً على وجودِه» على أنَّ السَّخاءَ عندَهم مبغوضٌ بالذات، كما أنَّ البُخلَ محبوبٌ بالذات.

قولُه: (**يتنَصَّحُونَ**) أي: يتشبَّهونَ بالنُّصَحاء.

قولُه: (**وقد عابَهم بكِتمانِ نعمةِ الله**) أي: عابَهمُ اللهُ بقولِه: ﴿وَيَكْتُمُونَ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ﴾ بكِتمانِ نعمةِ الله، «والتَّفاقُرِ إلى الناس»، والتفاقُر: عطفٌ على «كِتمان» على سبيلِ التفسير.

قولُه: (**إذا أنعَمَ اللهُ على عبد**) الحديث مُخَرَّجٌ في «مسندِ» الإمامِ أحمدَ بنِ حَنْبلٍ رحمه الله[1].

---

(١) «مسند أحمد» (١٩٩٤٨) من حديثِ عمران بن حُصَينْ رضي الله عنه. وأخرجه أيضًا الترمذي (٢٨٢٠) وحسَّنه.

أن يرى نعمتَه على عبده». وبنى عاملٌ للرّشيدِ قصرًا حِذاءَ قصرِه فنُمَّ به عندَه، فقالَ الرّجل: يا أميرَ المؤمنين، إنّ الكريمَ يسرُّه أن يرى أَثَـرَ نعمتِه فأحببتُ أن أسرَّكَ بالنظر إلى آثارِ نعمتك، فأعجبَه كلامُه.

وقيل: نزلت في شأنِ اليهودِ الذينَ كتموا صفةَ رسولِ اللّـهِ ﷺ.

[﴿وَٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ رِئَآءَ ٱلنَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ ۗ وَمَن يَكُنِ ٱلشَّيْطَٰنُ لَهُۥ قَرِينًا فَسَآءَ قَرِينًا ۞ وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَأَنفَقُوا۟ مِمَّا رَزَقَهُمُ ٱللَّهُ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ بِهِمْ عَلِيمًا﴾ ٣٨-٣٩]

﴿رِئَآءَ ٱلنَّاسِ﴾: للفخار وليقالَ: ما أسخاهم، وما أجودَهم، لا ابتغاءَ وجهِ الله. وقيل: نزلتْ في مشركي مكّةَ المنفقينَ أموالَهم في عداوةِ رَسولِ اللّـهِ. ﴿فَسَآءَ قَرِينًا﴾ حيثُ حملَهم على البخلِ والرّياءِ وكلِّ شرّ، ويجوزُ أن يكونَ وعيدًا لهم بأنّ الشيطانَ يُقرَنُ بهم في النار. ﴿وَمَاذَا عَلَيْهِمْ﴾: وأيّ تَبِعةٍ ووبالٍ عليهم في الإيمانِ والإنفاقِ في سبيل الله! والمرادُ الذّمُّ والتوبيخ، وإلّا فكلُّ منفعةٍ ومَفْلَحةٍ في ذلك، وهذا كما يقالُ للمنتقم: ما ضرَّكَ لو عَفَوْت! وللعاق: ما كانَ يَرْزَؤُكَ لو كنتَ بارًّا! وقد عُلِمَ أنه لا مضرّةَ ولا مَرْزِئةَ في العفوِ والبّر، ....

قولُه: (وأيُّ تَبِعةٍ ووَبالٍ عليهم!) قال الزجّاج: «وماذا عليهم» يَصلُحُ أن يكونَ اسمًا واحدًا، المعنى: وأيُّ شيءٍ عليهم؟ ويجوزُ أن يكونَ «ذا» في معنى «الذي»، و«ما» وحدَها اسمًا[1].

قولُه: (ولا مَرْزِئةَ في العَفْو). الأساس: ما رَزَأْتـه شيئًا مَرْزِئةً ورُزْءًا: ما نقَصْتُه، وما رزَأْتُه زُبالًا[2]، أي: ما نلتَ من مالِه شيئًا، ولا أصَبْتَ منهُ خيرًا.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٤٢).

(٢) ما رزأته زُبالاً: أي: أدنى شيء، وأصله: ما تحمله النملة بفيها. ينظر «أساس البلاغة» (زبل).

ولكنّه ذمٌّ وتوبيخٌ وتجهيلٌ بمكانِ المنفعة. ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ بِهِمۡ عَلِيمًا﴾: وَعيد.

[﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظۡلِمُ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖۖ وَإِن تَكُ حَسَنَةٗ يُضَٰعِفۡهَا وَيُؤۡتِ مِن لَّدُنۡهُ أَجۡرًا عَظِيمٗا ۝ فَكَيۡفَ إِذَا جِئۡنَا مِن كُلِّ أُمَّةِۭ بِشَهِيدٖ وَجِئۡنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ شَهِيدٗا ۝ يَوۡمَئِذٖ يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَعَصَوُاْ ٱلرَّسُولَ لَوۡ تُسَوَّىٰ بِهِمُ ٱلۡأَرۡضُ وَلَا يَكۡتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثٗا﴾ ٤٠-٤٢]

الذرّة: النملةُ الصغيرة، وفي قراءةِ عبدِ اللّٰـهِ: (مثقال نَمْلة). وعن ابنِ عباسٍ: أنه أدخلَ يدَه في الترابِ فرفعَه ثُمَّ نَفَخَ فيه فقال: كلُّ واحدةٍ من هؤلاءِ ذرة. وقيلَ: كلُّ جزءٍ من أجزاءِ الهباءِ في الكُوَّةِ ذرّة، وفيه دليلٌ على أنه لو نَقَصَ من الأجرِ أدنى شيءٍ وأصغرُه، أو زادَ في العقابِ لكانَ ظُلْمًا، وأنه لا يفعلُه لاستحالتِه في الحِكْمة، لا لاستحالتِه في القدرة. ﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةٗ﴾: وإن تكن مثقالُ الذرّةِ حسنةً، وإنما أَنَّثَ ضميرَ المِثقالَ لكونِه مضافًا إلى مؤنّث. وقُرِئ بالرّفع على «كانَ» التامّة.

قولُه: (ذمٌّ وتوبيخ) وإنّما نشأَ التوبيخُ من تقاعُدِ المخاطَبِ على أمرٍ فيه منفعتُه، وأنهُ لا غِنًى له عن فعلِه، ولا مانعَ يمنعُه من تحصيلِه، وهاهُنا ذمَّ اللهُ سبحانَه وتعالى البُخَلاءَ حينَ أبدلَ قولَه: ﴿ٱلَّذِينَ يَبۡخَلُونَ﴾ مِن قولِه: ﴿مُخۡتَالٗا فَخُورًا﴾، وأوعدَهم بالعذابِ المُهينِ وسَمَّـاهم كافرين، وذَمَّ الـمُرائينَ بقولِه: ﴿وَٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُمۡ رِئَآءَ ٱلنَّاسِ﴾ وأوعَدَهم بأنَّ الشَّيطانَ يُقرَنُ بهم في النار، ثُم أَتبَعَ ذلك ما يُحرِّضُهم على الإيمانِ باللّٰـهِ والإنفاق، وأنهم لا يُظلَمُونَ مثقالَ ذرَّة، ووَعَدَهم باتّصالِ أجرٍ عظيمٍ من لدُنْ ربٍّ كريم، فوقَعَ قولُه: ﴿وَمَاذَا عَلَيۡهِمۡ لَوۡ ءَامَنُواْ﴾، ﴿وَأَنفَقُواْ﴾ منبِّهًا لخطإِ آرائهم، وتجهيلًا لهم وتوبيخًا على التواني والتقاعُد، وأصلُ استعمالِ «ماذا عليك» أن يوقعَ في أمرٍ يجبُ على المخاطَبِ أن يفعلَه لِـما فيه نفعُهُ ومَصلحتُه، فيجعلَه المتكلِّمُ مَظِنةً للوَبالِ والتَّبِعةِ إرخاءً للعِنانِ موبِّخًا له على التكاسُل، كما تقولُ للمنتقِم: ما ضَرَّك لو عفَوت؟

قولُه: (أنّثَ ضَميرَ المِثقال) أي: في ﴿تَكُ﴾ لكونِها مضافًـا إلى مؤنَّث، قال صاحبُ

﴿يُضَٰعِفۡهَا﴾: يضاعفُ ثوابَها لاستحقاقِها عندَه الثوابَ في كلِّ وقتٍ من الأوقاتِ المستقْبَلَة غيرِ المتناهية. وعن أبي عثمانَ النّهديّ أنه قال لأبي هريرة: بلغني عنكَ أنك تقولُ: سمعتُ رسولَ اللّـهِ ﷺ يقول: «إنّ اللهَ تعالى يعطي عبدَه المؤمنَ بالحسنةِ ألفَ ألفِ حسنة» قال أبو هريرة: لا بل سمعته يقول: «إنّ اللهَ تعالى يعطيه أَلْفَيْ أَلْفَيْ حسنةً»، ثمّ تلا هذه الآية. والمرادُ: الكثرةُ لا التحديد. ﴿وَيُؤۡتِ مِن لَّدُنۡهُ أَجۡرًا عَظِيمٗا﴾: ويُعْطِ صاحبَها من عندِه على سبيلِ التفضّلِ عطاءً عظيمًا، وسمّاه ﴿أَجۡرًا﴾ لأنه تابعٌ للأجرِ

«الفرائد»: ولا يمكنُ أن يكونَ تأنيثُه لتأنيثِ الخبر، وقال الزجَّاج: الأصلُ في ﴿تَكُ﴾: تكون، فسَقَطتِ الضمةُ للجَزْم، والواوُ لسكونِها وسكونِ النون، وأمّا سقوطُ النونِ فلكثرةِ الاستعمالِ تشبيهًا بحروفِ اللِّين؛ لأنّها ساكنةٌ، فحُذِفتِ استخفافًا كما قالوا: لا أدْرِ ولم أُبْلِ، والأجوَدُ: لا أدري ولم أُبالِ[1].

قولُه: (لاستحقاقِها عندَه الثوابَ في كلِّ وقت) يريدُ أنْ لا بدَّ من المُضاعَفة؛ لأنَّ الحسَنَة إذا جوزِيَتْ بمثلِها انقَطَعتْ ويَلزَمُ منها انقطاعُ الزمان، وإذا ضُوعِفَتْ أُديمَتْ فيَدومُ الزّمانُ بحسَبِ المضاعفةِ إلى غيرِ المتناهي؛ ولهذا قال: «المرادُ: الكثرةُ لا التحديدُ» وفيه بحث.

قولُه: (ويُعطِ صاحبها مِن عندِه) جعَلَ ﴿مِن لَّدُنۡهُ﴾ بمعنى: مِن عندِه، قال الزجّاج: «لَدُن» لا تَتمكَّن تمكُّنَ «عندَ»؛ لأنّك تقول: هذا القولُ عندي صواب، ولا تقول: لَدُنّي صَواب، وتقول: عندي مالٌ عظيم، والمالُ غائب، ولدُنْ: لِـما يَليكَ لا غير[2].

النهاية: «لدُنْ»: ظَرْفٌ بمعنى: «عند»، إلّا أنّه أقربُ مكانًا من «عندَ»، وأخصُّ منه؛ فإنَّ «عندَ» تقعُ على المكانِ وغيرِه، تقولُ: لي عندَ فلانٍ مال، أي: في ذِمّتِه، ولا يقالُ ذلك في «لدُنْ».

قولُه: (وسَمّاه ﴿أَجۡرًا﴾ لأنه تابعٌ للأجر) أي: هو مجازٌ عنِ التفضُّل؛ لأنّه تعالى قال: ﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةٗ يُضَٰعِفۡهَا﴾ ومُضاعفةُ الحسنةِ هيَ الأجرُ؛ لأنّها جزاءُ الحسنة، وقال بعدَه:

---

(١) في (ص): «ولا أبالي» وفي (غ): «ولا أبال» وانظر: «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٥٢).

(٢) المصدر السابق (٢: ٥٣).

لا يَثْبُتُ إلّا بثباتِه. وقُرِئَ: (يُضَعِّفْها) بالتشديدِ والتخفيفِ: مِن أضعَفَ وضعّف.

﴿وَيُؤْتِ مِن لَّدُنْهُ أَجْرًا﴾، فوجَبَ حملُه على معنًى زائدٍ على الأجر، وليس ذلك إلّا التفضل؛ ولهذا قَرَنَ معه ﴿مِن لَّدُنْهُ﴾، وهذا القَيْدُ أيضًا يوجبُ تقديرَ الثواب، وأنه بالاستحقاقِ لا بالتفضُّل، وتسميةُ التفضُّلِ بالأجرِ تسميةٌ للشيءِ باسمِ مُجاوِرِه، وقلت: هذا التعسُّفُ إنَّما يصارُ إليه إذا قَدَّرَ مضافًا، وفَسَّرَ «يُضاعِفُها» بـ: يضاعِفُ ثوابَها، وتأوَّلَ القرآنَ بالرأي والمذهب، وأمّا إذا جُعِلتِ الحَسَنةُ بنفسِها مضاعفةً، ويُترَكُ ﴿مِن لَّدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ على ظاهرِه ليُعلَمَ أنَّ الأجرَ تفضُّلٌ منهُ، وأنَّه من لدُنْه لا باستحقاقِ العمَلِ؛ كما عليه مذهبُ أهلِ الحقّ، فأيُّ حاجةٍ لنا إلى ارتكابِ تلك التعسُّفات! وكان لنا مَخْلَصًا من تلك الوَرْطات! ومِمَّا يدُلُّ على إمكانِ مضاعَفةِ الحَسَنةِ نفسِها ـ وإن لم يُعلَمْ كيفيتُها ـ ما رَوَيناهُ عن البخاريِّ ومسلم وغيرِهما، عن أبي هريرةَ قال: قال رسُولُ الله ﷺ: «ما تصَدَّقَ أحدٌ بصَدَقةٍ عن طِيب ـ ولا يَقبَلُ اللّهُ إلّا الطيبَ ـ إلّا أخَذَها الرحمٰنُ بيمينِه ـ وإن كانت تمرةً ـ فترْبو في كفِّ الرَّحمٰنِ حتَّى تكونَ أعظمَ منَ الجبل، كما يُربِّي أحدُكم فُلُوَّه وفَصيلَه»[1]، الفُلُوُّ: المُهرُ الصغير، والمرادُ بتضاعُفِها أي: يُكتَبُ ثوابُها مضاعفًا، ويُثبَتُ في صُحُفِ كرامِ الكاتِبين، ثم يُؤتي في الآخِرةِ ﴿مِن لَّدُنْهُ﴾ ـ أي: من فضلِه ـ ﴿أَجْرًا عَظِيمًا﴾. ويَنصُرُهُ ما رَويناه في «صَحيح البخاريِّ» عن أبي هريرةَ قال: قال رسُولُ الله ﷺ: «إذا أحسَنَ أحدُكم إسلامَه فكلُّ حسَنةٍ يعمَلُها تُكتَبُ له بعَشْرِ أمثالِها إلى سبع مئةِ ضِعف، والسيئةُ بمِثلِها»[2]، وفي روايةٍ أخرى: «إلاَّ أن يتجاوزَ اللهُ عنها»[3]، والعجَبُ من القاضي[4] وصاحبِ «التقريب»[5] كيف قرَّرا في هذا المقامِ كلامَ المصنِّفِ ولم يُنبِّهْ عليه صاحبُ «الانتصاف».

قولُه: (وقُرِئ: «يُضَعِّفْها» بالتشديد)، ابنُ كثير وابنُ عامر، والباقونَ: بالتخفيف[6].

---

(١) أخرجه البخاري (١٤١٠) ومسلم (١٠١٤).

(٢) أخرجه البخاري (٤٢) ومسلم (٣٥٣).

(٣) هي في «صحيح البخاري» (٤١) من حديثِ أبي سعيد الخدريِّ رضي الله عنه.

(٤) في «أنوار التنزيل» (٢: ١٩٠).

(٥) يعني «تقريب التفسير» للفالي ق٦٤/ ب.

(٦) انظر توجيه القراءة في: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٣٠٠).

وقرأ ابن هُرْمُز: (نضاعفها) بالنون. ﴿ فَكَيْفَ ﴾ يصنعُ هؤلاءِ الكفرةُ من اليهودِ وغيرِهم ﴿إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ﴾ يشهدُ عليهم بما فعلوا، وهو نبيّهم كقولِه: ﴿وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ﴾ [المائدة: ١١٧]. ﴿وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰؤُلَاءِ﴾ المكذبين ﴿شَهِيدًا﴾.

وعن ابن مسعود: أنه قرأ سورةَ النّساءِ على رسولِ اللّهِ ﷺ حتى بلغَ قولَه: ﴿وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾ فبكى رسولُ اللّهِ ﷺ وقال: «حَسْبُنا».

قولُه: (﴿ فَكَيْفَ ﴾ يَصنعُ هؤلاءِ الكفرةُ منَ اليهودِ وغيرهم؟) يريدُ أنَّ الإشارةَ بقولِه: ﴿وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾ إلى جميعِ مَن بُعِثَ إليهم رسُولُ الله ﷺ، فإذًا هذه الآيةُ ناظِرةٌ إلى فاتحةِ السُّورة: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ﴾ [النساء: ١]، وهِي كالتخلُّصِ إلى قولِه: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ﴾ [النساء: ٤٣]، كما كان قولُه: ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ ﴾ [النساء: ٢٦] إلى قولِه: ﴿أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ [النساء: ٤٠] تخلُّصًا إلى قولِه: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ ﴾ [النساء: ٢٩].

قولُه: (وعن ابنِ مسعودٍ: أنه قرأ سُورةَ النِّساء)، رَوَينا عن البخاريِّ ومسلم، عن ابن مسعودٍ قال: قالَ رسُولُ الله ﷺ: «اقرَأْ عليَّ القرآنَ»، ثم ساقَ الحديثَ إلى قولِه: ﴿وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾، قال: «حسبُكَ الآن»، فالتفتُّ فإذا عيناهُ تَذرِفان[1]، وفي روايةِ مسلم: قال ﷺ: «شهيدًا ما دمتُ فيهم «أو» كنتُ فيهم»[2]، وهذا يدُلُّ على أنَّ البكاءَ كان للإشفاقِ كما قال عيسى عليهِ السلام حينَ عوتِبَ بقولِه: ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ اللَّهِ﴾ [المائدة: ١١٦]: ﴿وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ﴾ [المائدة: ١١٧].

ورُوِي عن المصنِّفِ أنَّ هذا كان بكاءَ فَرَح، لا بكاءَ جَزَع؛ لأنّه تعالى جعَلَ أُمتَه شُهداءَ على سائرِ الأُمم، وقال الشاعر:

طفَحَ الســـــرورُ عليَّ حتّى إنهُ مِن فَرطِ ما قد سَرَّني أبكاني[3]

---

(١) أخرجه البخاري (٤٥٨٢) ومسلم (٨٠٠).

(٢) «صحيح مسلم» (٨٠٠) من حديثِ ابن مسعود رضي الله عنه.

(٣) البيت لصفيِّ الدين الحليّ، كما في «ديوانه».

﴿لَوۡ تُسَوَّىٰ بِهِمُ ٱلۡأَرۡضُ﴾: لو يُدفَنونَ فتُسوّى بهم الأرضُ كما تُسوّى بالموتى، وقيل: يودّونَ أنهم لم يُبعثوا وأنهم كانوا والأرضَ سواءً، وقيل: تصيرُ البهائمُ ترابًا فيودّون حالَها.

﴿وَلَا يَكۡتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثٗا﴾: ولا يَقْدرونَ على كتمانِه، لأنّ جوارِحَهم تشهدُ عليهم، وقيلَ: الواوُ للحال، أي: يودّون أن يُدْفَنوا تحتَ الأرضِ وأنهم لا يكتمونَ اللهَ حديثًا، ولا يكذبونَ في قولِهم: ﴿وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشۡرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٢٣]؛ لأنهم إذا قالوا

قولُه: (كما تُسَوَّى بالموتَى). المُغرب: وفي الحديث: قَدِمَ زيدٌ بَشِيرًا بفَتْحِ بَدْرٍ حين سَوَّينا على رُقيَّة، يعني: دَفنَّاها وسوَّيْنا ترابَ القَبْرِ[1]، هذا يدُلُّ على أنَّ الباءَ في ﴿تُسَوَّىٰ بِهِمُ﴾ بمعنى «على»، كقولِه: ﴿وَمِنۡهُم مَّنۡ إِن تَأۡمَنۡهُ بِدِينَارٖ﴾ [آل عمران: ٧٥]، ويجوزُ أن تكونَ للسببيَّـة، أي: بسببِ دَفْنِهم، وعلى القولينِ الآخرَيْن بمعنى «مع».

قولُـه: (وقيـل: الـواوُ للحال) أي: في ﴿وَلَا يَكۡتُمُونَ﴾، وهُو عـلى الأول عـطفٌ على قولِه: ﴿لَوۡ تُسَوَّىٰ بِهِمُ ٱلۡأَرۡضُ﴾، قال صاحبُ «المرشد»: الوقْفُ على ﴿ٱلۡأَرۡضُ﴾ كافٍ وليس بحسَن؛ لأنَّ قولَه: ﴿وَلَا يَكۡتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثٗا﴾ داخلٌ في التمنِّي[2]؛ لأنَّ جَوارحَهم تَنطِقُ بما فعَلوهُ من الشِّركِ وسوءِ الأفعال، يتمنَّونَ أنَّ الأرضَ لو سُوِّيت بهم، وأنهم لا يَكتُمونَ اللّـهَ حديثًا؛ لأنَّ قولَه: ﴿وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشۡرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٢٣] كذِبٌ وكِتمان؛ فإذا ظَهَرَ عليهم وشَهِدَتْ جَوارحُهم وَدُّوا أنهم لم يَكذِبوا ولم يَكتُموا اللّـهَ حديثًا، فإنْ حُمِل ﴿وَلَا يَكۡتُمُونَ﴾ على الاستئناف ـ لأنَّ ما عَمِلوا ظاهرٌ عندَ اللّـهِ لا يَقدرونَ على كِتمانِه ولا يكونُ داخلاً في التمنِّي ـ حَسُنَ الوقْفُ.

قولُه: (ولا يكذِبون) وهُو عطفٌ على قولِه: ﴿وَلَا يَكۡتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثٗا﴾ على سبيل البيانِ والتفسير؛ لأنَّ المعنيَّ بالكتمانِ هو جَحدُهم شِركَهم؛ وذلك أدَّى إلى أنْ خُتِمَ على أفواهِهم وتَكلَّمتْ جَوارحُهم بتكذيبِهم فافتُضِحوا لذلك، وعندَه تمنَّوْا أنْ تُسَوَّى بهمُ الأرضُ، وأنهم لم يَتفوَّهوا بالكذبِ.

---

(١) «المُغرب في ترتيب المُعرب» (١: ٤٢٣).

(٢) انظر: «المقصد لتلخيص ما في المرشد» للقاضي زكريا الأنصاري ص٢١٢ .

ذلكَ وجحدوا شِرْكَهم خَتَمَ اللهُ على أفواهِهم عندَ ذلكَ وتكلَّمتْ أيديهم وأرجلُهم بتكذيبِهم والشهادةِ عليهم بالشِّرْك؛ فلشدّةِ الأمرِ عليهم يتمنَّوْنَ أن تُسوّى بهم الأرض. **وقُرِئَ: (تَسوّى) بحذفِ التاءِ** من: تتسوّى، يقال: سَوّيتُه فتسوّى، نحو: لويتُه فتلوّى، و(تسَّوّى) بإدغام التاءِ في السّينِ كقولِه: ﴿يَسَّمَّعُونَ﴾ [الصافات: ٨]، وماضيه اسّوّى كازّكّى.

قولُه: **(وقُرِئ (تَسوَّى) بحَذْفِ التاء)** حَمْزةُ والكسائِيُّ، وبإدغام التاءِ: نافعٌ وابنُ عامر، والباقونَ: بضمِّ التاءِ مخفَّفًا[1].

* * *

---

(١) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٣٩٠).



فهرس زُمَر الآياتِ المفسَّرة

* * *